



# بَيِّنَاتُ الْمُنَهَّاجِ فِي الْفِقْرِ

لِلْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ الْمُحَقِّقِ جَلَّالِ الدِّينِ الْمُحَلِّيِّ

(ت ١١٦٤هـ)

وَعَلَيْهِ

حَاشِيَةُ الْعَلَّامَةِ أَبِي الْحَسَنِ الْبَكْرِيِّ (هَادِي الْمَدَقِقِ عِبَادَةَ الْمُحَقِّقِ)

(ت ١٢٥٢هـ)

وَحَاشِيَةُ الْعَلَّامَةِ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْحَقِّ السِّنِّيِّ حَظِي

(ت ١٢٩٧هـ)

طَبْعَةٌ قَرِيذَةٌ تَمَيُّزٌ مُقَابَلَةٌ الشَّرْحِ عَلَى سُخٍّ نَفِيَسَةٍ، مِنْهَا سُخَّةٌ عَلَتْهَا حَظُّ الْمَوْلَفِ وَقُرِئَتْ عَلَيْهِ  
مَرَّتَيْنِ، وَحَاشِيَةُ الْبَكْرِيِّ عَلَى سُخٍّ، وَحَاشِيَةُ الشَّهَابِ ابْنِ عَبْدِ الْحَقِّ الشَّنَابُطِيِّ عَلَى أَرْبَعِ  
سُخٍّ، وَالْحَاشِيَتَانِ تَطْبَعَانِ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ، وَحُيِّنَتْ بِتَعْلِيْقَاتٍ مُخْتَارَةً لِعُلَمَاءِ دَاغِسْتَانَ

أَشْرَفَ عَلَيْهِ وَكَتَبَ مُقَدِّمَاتَهُ

تَشَرَّفَتْ بِخِدْمَتِهِ

مُحَمَّدُ سَيِّدُ يَحْيَى الدَّاغِسْتَانِي

لَجْنَةُ دَارِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ

المُجَلَّدُ السَّادِسُ

كِتَابُ النِّكَاحِ - كِتَابُ اللَّعَانِ

دَارُ الضُّبَيْدِ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ

الكُوَيْتِ

دَارُ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ

لِلدِّرَاسَاتِ وَالتَّنْشُرِ

دَاغِسْتَانَ

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

بذات الطاعة: بيروت - لبنان  
التجليد الفني: شركة لواء العبدان للتجليد ش.م.ر.  
بيروت - لبنان



دار الضياء  
للنشر والتوزيع  
DAR ALDEYAA  
For Printing & Publishing

دار الضياء

للنشر والتوزيع

عمان

الكويت - حولي - شارع الجنتين البصري

ص.ب. ١٣٤٦٠ حولي

الربيعي ٢٢٠١٤

للفاكس: ٩٦٥٢٢٦٥٨١٨٠

للفال: ٩٦٥٥٠٤٠٩٩٢١٠

www.daraldeyaa.net  
info@daraldeyaa.net

Dar\_aldheyaa2@yahoo.com  
Abdou20201@hotmail.com

## الموزعون المعتمدون

دولة الكويت	دار الضياء للنشر والتوزيع - حولي	تلفاكس: ٢٢٦٥٨١٨٠	للفال: ٩٦٥٩٩٢١٠
جمهورية مصر العربية	دار الأصالة للنشر والتوزيع - المنصورة	عميل: ٣٧٣٩١٨	عميل: ٩٨٣٦٥٨٢٢
المملكة العربية السعودية	مكتبة الرشد - الرياض دار التدمرية للنشر والتوزيع - الرياض دار المنهاج للنشر والتوزيع - جدة مكتبة النبي - الدمام	هاتف: ٤٢٢٩٢٢٢ - ٢٠٥١٥٠٠	هاتف: ٤٩٢٥١٩٢ هاتف: ٦٣١١٧١٠ هاتف: ٨٢٤٤٩٤٦
برمنجهام - بريطانيا	مكتبة سفينة النجاة	هاتف: ٤٢٨٢٤ - ٤٤٧٤٧٢	هاتف: ٧٤٠٧٤ - ٤٤٧٤٩٥
المملكة المغربية	دار الرشاد الحديثة - العار البيضاء	هاتف: ٧١٢٥٢٢٢٧٤٨١٧	
الجمهورية التركية	مكتبة الإرشاد - إسطنبول	هاتف: ٢١٢٦٢٨١٦٣٢/٢٤	فاكس: ٢١٢٦٣٨١٧٠٠
جمهورية داغستان	مكتبة ضياء الإسلام مكتبة الشام - غاساقبيوت	هاتف: ٧٩٨٨٢٠٣١١١	هاتف: ٧٩٨٨٧٢٠٣٠٦
الجمهورية العربية السورية	دار الفجر - دمشق - حمونى	هاتف: ٢٢٢٨٢١٦	فاكس: ٢٤٥٧١٩٢
الجمهورية السودانية	مكتبة البروضة الندية - الخرطوم - شارع المطار	هاتف: ٤٢٥٧٩	هاتف: ٢٢٩٩٩
المملكة الأردنية الهاشمية	دار محمد تدميس للنشر والتوزيع - عمان	هاتف: ٥٤٤٦٥٢٢٩	هاتف: ٧٨٨٢٩١٣٢
دولة ليبيا	مكتبة الوحدة - طرابلس شارع عمرو ابن العاص	هاتف: ٦٩٩٩ - ٩١٢٧٠	هاتف: ٢١٣٣٢٨٢٢٨

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو نسخه أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالاعتباس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي من الناشر.



شرح المنهاج في الفقه

٦



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





## (كِتَابُ النِّكَاحِ)

أي: التَّزْوِجُ.

﴿ حاشية البكري ﴾

### كِتَابُ النِّكَاحِ

قوله: (أي: التَّزْوِجُ) أشار به إلى أنه حقيقةٌ في العقد، فهو في الوطاء مجازٌ.

﴿ حاشية السنباطي ﴾

### كِتَابُ النِّكَاحِ

قوله: (أي: التزويج) أي: الذي هو أحد طرفي العقد الذي هو مسمى النكاح حقيقة على الأصح من أوجه في ذلك، ثانيهما: أنه حقيقة في الوطاء مجاز في العقد، وهو مذهب أبي حنيفة، ثالثها: أنها مشتركة بينهما<sup>(١)</sup>، وقرينة ذلك الضمائر الآتية في المتن وإن كان عود ضمير (إليه) إلى ذلك مجازاً علاقته التشبيهية؛ كما أشار إلى ذلك الشارح رحمه الله تعالى ثم بقوله: (بأن تتوق نفسه إلى الوطاء). وبما قرر به الشارح كلام المصنف اندفع الاعتراض عليه: بأن الضمائر الثلاثة في المتن إن كانت عائدة على النكاح بمعنى: العقد أو الوطاء.. لم يصح، أو الأول والأخير منها<sup>(٢)</sup> عائدان عليه بمعنى: العقد، والثاني عائد عليه بمعنى: الوطاء.. صح، ولكن فيه تعسف، ووجه الدفع ظاهرٌ مما تقدم.

فإن قلت: هل للخلاف في مسمى النكاح فائدة؟

قلت: نعم؛ يظهر فائدته فيما لو علق الطلاق على النكاح فيحمل على العقد في الأول<sup>(٣)</sup>، وفيما لو زنى بامرأة.. فلا يحرم على والده وولده على الأول، ويحرم عليهما على الآخرين.

(١) في نسخة (ب): فيهما.

(٢) في نسخة (ب): فيها.

(٣) في نسخة (ب): على الأول.



(هُوَ مُسْتَحَبٌّ لِمُحْتَاجِ إِلَيْهِ) بِأَنْ تَتَوَقَّ نَفْسُهُ إِلَى الْوَطْءِ (يَجِدُ أَهْبَتَهُ) أَي: مُؤَنَّهُ<sup>(١)</sup> مِنْ مَهْرٍ وَغَيْرِهِ؛ تَحْصِينًا لِلدِّينِ، وَسَوَاءٌ كَانَ مُسْتَعْلًا بِالْعِبَادَةِ أَمْ لَا؛ (فَإِنْ فَقَدَهَا.. اسْتَحَبَّ تَرْكُهَا، وَيَكْسِرُ شَهْوَتَهُ بِالصَّوْمِ) إِرْشَادًا؛ قَالَ ﷺ مِمَّا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ؛ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ.. فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ.. فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ»<sup>(٢)</sup> أَي: دَافِعٌ لِشَهْوَتِهِ، وَالْبَاءَةُ بِالْمَدِّ؛ مَوْنُ النِّكَاحِ، فَإِنْ لَمْ تَنْكَسِرْ بِالصَّوْمِ.. لَا يَكْسِرُهَا.....

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (إرشاداً) أي: منه ﷺ، فيثاب على الصوم بقصد الامتثال، وليس المراد: أنه لا ثواب وإن قصد الامتثال، فاعلم.

﴿ حاشية السباطي ﴾

قوله: (هو مستحب... استثنى: ما لو كان في دار الحرب، فلا يستحب له وإن اجتمعت الشروط؛ كما نص عليه الشافعي، وعلمه بالخوف على ولده من الكفر والاسترقاق.

قوله: (وغيره) أي: من كسوة فصل التمكين ونفقة يومه.

قوله: (والبَاءُ بِالْمَدِّ: مَوْنُ النِّكَاحِ) هَذَا أَحَدُ قَوْلَيْنِ فِيهَا، ثَانِيَهُمَا: أَنَّهَا الْجَمَاعُ، لَكِنِ الْقَائِلُ بِهِ رَدَهُ إِلَى مَعْنَى الْأَوَّلِ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ عِنْدَهُ: مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْجَمَاعَ لِقُدْرَتِهِ عَلَى مَوْنِ النِّكَاحِ.. فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ لِعَجْزِهِ عَنْهَا.. فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ. وَإِنَّمَا قُدْرُهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْجَمَاعَ؛ لِعَدَمِ شَهْوَتِهِ.. لَا يَحْتَاجُ إِلَى الصَّوْمِ لِدَفْعِهَا.

قوله: (لا يكسرهما بالكافور ونحوه) أي: يكره ذلك؛ كما قال الماوردي وغيره: يكره أن يحتال الشخص لقطع شهوته؛ أي: قطعاً تنكسر معه الشهوة في الحال، ولو

(١) في نسخة (ش) (ق): مؤننه

(٢) صحيح البخاري، باب: قول النبي ﷺ، «من استطاع منكم الباءة فليتزوج...»، رقم [٥٠٦٥].  
صحيح مسلم، باب: استحباب النكاح لمن تافت نفسه إليه ووجد مؤنه، واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم، رقم [١٤٠٠].





بِالْكَافُورِ وَنَحْوِهِ ، بَلْ يَتَزَوَّجُ .

(فَإِنْ لَمْ يَحْتَجِجْ) إِلَيْهِ بِأَنْ لَمْ تَتَّقْ نَفْسُهُ إِلَى الْوَطْءِ .. (كُرْهٍ) لَهُ (إِنْ فَقَدَ الْأُهْبَةَ) لِمَا فِيهِ مِنَ التِّزَامِ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، وَسَوَاءٌ كَانَ بِهِ عِلَّةٌ أَمْ لَا ، (وَإِلَّا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَفْقِدِ<sup>(١)</sup> الْأُهْبَةَ ؛ أَي: وَجَدَهَا وَلَيْسَ بِهِ عِلَّةٌ .. (فَلَا) يُكْرَهُ لَهُ ، (لَكِنْ) الْعِبَادَةُ أَفْضَلُ) لَهُ مِنْهُ ؛ أَي: فَاضِلَةٌ عَلَيْهِ .

حاشية البكري

قوله: (بالكافور...) هو بالكافور حرام.

قوله: (له منه...) أي: للواجد من النكاح بمعنى: أنها فاضلة على النكاح، لا بمعنى أفضل على الإطلاق؛ لأنه لا معنى له هنا.

حاشية السباطي

أراد إعادتها باستعمال ما يثيرها.. لأمكنه ذلك، وإلا.. حرم على الأوجه.

قوله: (بأن لم تتق...) فيه إشعار بما قاله الأذرعي: أن مراد المصنف: ما إذا لم يحتج إليه لغرض الجماع<sup>(٢)</sup>، وأن الأئمة: أنه إذا احتاجه لغيره من الأغراض الصحيحة؛ كتأنسه<sup>(٣)</sup> بها وخدمتها له أنه يستحب<sup>(٤)</sup>؛ كما أشار إليه في «الإحياء».

قوله: (كره له...) قال البلقيني: محل الكراهة فيمن يصح نكاحه مع عدم الاحتياج، أما من لا يصح نكاحه مع ذلك؛ كالسفيه.. فإنه يحرم عليه النكاح حينئذ.

قوله: (أي: فاضلة عليه) أي: وليس المراد: زيادتها عليه في الفضل؛ كما هو الأصل في أفعال التفضيل؛ ليفيد ثبوت الفضيلة للنكاح حينئذ؛ إذ لا فضيلة في النكاح حينئذ أصلاً؛ كما يفهم من مقابلته بالعبادة، وبه صرح الإمام. قال في «المطلب»:

(١) في نسخة (ش): لم يفقد

(٢) في نسخة (أ): ما إذا لم يحتج إليه لغير ذي الجماع.

(٣) في (ب): كبشاشته بها.

(٤) في نسخة (ب): ما إذا لم يحتج إليه لغرض من الأغراض الصحيحة؛ كبشاشته بها وخدمتها له أنه يستحب.



(قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَتَعَبَّدْ.. فَالنِّكَاحُ أَفْضَلُ) لَهُ مِنْ تَرْكِهِ (فِي الْأَصَحِّ) كَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ فِي «الشَّرْحِ» كَيْ لَا تُفْضِي بِهِ الْبُطَالَةَ إِلَى الْفَوَاحِشِ، وَالثَّانِي: تَرْكُهُ أَفْضَلُ مِنْهُ؛ لِلْخَطَرِ فِي الْقِيَامِ بِوَاجِبِهِ؛ (فَإِنْ وَجَدَ الْأَهْبَةَ وَبِهِ عِلَّةٌ؛ كَهَرَمٍ، أَوْ مَرَضٍ دَائِمٍ، أَوْ تَعْنِينٍ.. كُرَّةً) لَهُ، (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِإِنْتِفَاءِ حَاجَتِهِ إِلَيْهِ مَعَ الْخَطَرِ فِي الْقِيَامِ بِوَاجِبِهِ، وَلَيْسَتْ الْمَسْأَلَةُ فِي «الرَّوْضَةِ» وَلَا «أَصْلِهَا»، وَتَوَقَّفَ بَعْضُهُمْ فِي الْكِرَاهَةِ فِيهَا.

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (وليس المسألة) أي: مسألة وجدان الأهبة مع العلة المانعة<sup>(١)</sup>.

قوله: (وتوقف بعضهم) كالزركشي وغيره، فقالوا: الكراهة تحتاج لدليل ولم يوجد.

﴿ حاشية السباطي ﴾

ويشير إليه نص «الأم»<sup>(٢)</sup>، لكن أفتى المصنف: بأنه إن قصد به طاعة؛ كحصول ولد صالح.. فهو من عمل الآخرة ويثاب عليه، وإلا.. فهو مباح.

قوله: (أو مرض دائم، أو تعنين) قال ابن شعبة: قضية تقييده المرض بدوام: أنه لا يعتبر ذلك في التعنين، وليس كذلك؛ فإن من يعن في وقت دون وقت.. لا يكره له، فكان ينبغي أن يقول: (أو تعنين دائم).

قوله: (وتوقف بعضهم في الكراهة فيها) هو الشيخ برهان الدين الفزاري، قال: لأن مقاصد النكاح لا تنحصر في الجماع، بل المريض يقصد من يؤنسه ويخدمه، وكذلك العنين والمجبوب، وأي نهي ورد حتى يقال<sup>(٣)</sup>: إنه مكروه. انتهى، قال ابن شعبة: وفيه نظر؛ لأن علة الكراهة مركبة من عدم الحاجة ومنع المرأة<sup>(٤)</sup> من التحسين. انتهى، ولا يخفى أن هذا النظر إنما هو في أول كلامه.

(١) في نسخة (ب): مع الصلة المانعة، وفي نسخة (هـ): مع الصلة المتابعة.

(٢) في نسخة (أ): نص الإمام.

(٣) في نسخة (أ): وأي نهي ورد فقال.

(٤) في نسخة (ب): من عدم الحاجة ومن المرأة.





### تنبيهان:

**الأول:** علم من كلام المصنف: أن النكاح قد يكون مستحباً، وقد يكون خلاف الأولى، وقد يكون مكروهاً، وقد يكون مباحاً، فلا تتأتى فيه الحرمة، وأما الوجوب.. فصوره بعضهم بما إذا كان تحته امرأتان فظلم واحدة بترك القسم ثم طلقها قبل أن يوفيهما حقها من نوبة الضرة؛ لأنه طريق لتوفية حقها من نوبة الضرة الواجبة، ورد: بأن هذا الطلاق أحد أنواع البدعي وقد صرحوا فيه باستحباب الرجعة، وأجيب: بمنع ذلك؛ إذ الأنواع الآتية لم تشتغل ذمة الزوج بها بحق الزوجة، بخلاف ما ذكر؛ كما يفيدته التعليل، وهو ظاهر<sup>(١)</sup>. وما في «المطلب» عن بعضهم من وجوبه بالنذر على أصح الوجهين في انعقاد النذر لكل قرينة لا يجب ابتداء.. مردود؛ لأن النذر إنما يصح فيما يستقل به المكلف، والنكاح لا يستقل به؛ لتوقفه على رضا المرأة ووليها إن كانت مجبرة وهو في حال النذر غير قادر على إنشاء النكاح، ولأن النكاح عقد لا يثبت في الذمة؛ كما صرحوا بذلك في قولهم: لو قال: أعتقتك على أن تنكحيني فقبلت.. لا يلزمها أن تتزوج به؛ لأن النكاح لا يثبت في الذمة، وما لا يثبت في الذمة.. لا يتصور التزامه بالنذر.

ويمكن أن يصور وجوبه أيضاً<sup>(٢)</sup> فيما إذا تعين طريقاً في دفع الزنا؛ كأن أكرهته امرأة على تزوجها أو الزنا بها على قياس بحث الأذرع الآتي من وجوبه على المرأة حينئذ.

(١) في نسخة (أ): فلا يتأتى فيه الحرمة وكذا الوجوب، وما ذكره بعضهم من وجوبه فيما إذا كان تحته امرأتان فظلم واحدة بترك القسم ثم طلقها قبل أن يوفيهما حقها من نوبة الضرة؛ لأنه طريق لتوفية حقها من نوبة الضرة الواجبة مردود؛ بأن هذا الطلاق أحد أنواع البدعي وقد صرحوا فيه باستحباب الرجعة فقط.

(٢) في نسخة (أ): نعم؛ يمكن أن يقال بوجوبه.



(وَتُسْتَحَبُّ دَيْتَةٌ) بِخِلَافِ الْفَاسِقَةِ، (بِكْرٌ) إِلَّا لِعُذْرٍ؛ كَأَنْ تَضَعَفَ آلَتُهُ عَنْ افْتِضَاضِهَا، (نَسِيبَةٌ) بِخِلَافِ بِنْتِ الزَّانَا، (لَيْسَتْ قَرَابَةً قَرِيبَةً) بِأَنْ تَكُونَ أَجْنَبِيَّةً،

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (إلا لعذر؛ كأن تضعف... ) قيد لا بد منه، فإطلاق «المنهاج» معترض.

﴿ حاشية السباطي ﴾

الثاني: نص في «الأم» وغيرها على أن التائفة يندب لها النكاح، وفي معناها المحتاجة للنفقة والخائفة من اقتحام الفجرة<sup>(١)</sup>، ويوافق ما في «التنبيه» من أن من جاز لها النكاح إن كانت محتاجة إليه.. استحب لها النكاح، وإلا.. كره، فما قاله الزنجاني من أنه يستحب لها ذلك مطلقاً.. ليس بشيء، ويحث الأذرعى وجوبه عليها إذا تعين طريقاً في دفع الزنا أو في دفع أهل الفجور عنها<sup>(٢)</sup>. انتهى.

قوله: (بخلاف الفاسقة) أي: فالمراد بـ(الدَيْتَةُ): أن لا تكون فاسقة بنوع من المفسقات<sup>(٣)</sup>، لا العفيفة عن الزنا فقط.

تَنْبِيْه: المسلمة أولى من الكتابية.

نعم؛ لو كانت تاركة للصلاة.. فتردد ابن شعبة في أيهما أولى؟ والمتجه: أن نكاح الكتابية أولى؛ لأن نكاحها مجمع على صحته ونكاح تاركة الصلاة باطل عند جماعة، منهم: أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه؛ بناءً على ردها عندهم بشرطها.

قوله: (كأن تضعف آلتها عن افتضاضها) أي: وكأن كان ذا عيال يحتاج لمن يقوم عليهم؛ كما استصوبه عليه السلام من جابر لهذا الغرض.

تَنْبِيْه: قال في «الإحياء»: كما يستحب نكاح البكر يستحب أن لا يزوج ابنته إلا من بكر لم يتزوج قط؛ لأن النفوس جبلت على الإيناس بأول مألوف.

قوله: (بخلاف بنت الزنا) أي: فالمراد بـ(النسبية): من لها أب تنسب إليه، لكن

(١) في نسخة (ب): من أصحاب الفجرة.

(٢) في نسخة (أ): أو في دفع أصل الفجور عنها.

(٣) في نسخة (ب) و(د): من الصفات.





أَوْ قَرَابَةً بَعِيدَةً؛ لِيُضَعَّفَ<sup>(١)</sup> الشَّهْوَةَ فِي الْقَرِيبَةِ فَيَجِيءُ الْوَلَدُ نَحِيفًا، وَالْبَعِيدَةُ أَوْلَى مِنْ الْأَجْنَبِيَّةِ، وَلَوْ قَالَ بَدَلُ «لَيْسَتْ»: «غَيْرٌ».. كَانَ أَنْسَبَ بِمَا قَبْلَهُ.

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (ولو قال بدل «ليست»: «غير».. كان أنسب بما قبله) أي: لأن قوله: (دينة)

﴿ حاشية السباطي ﴾

بنت العدل أولى من بنت الفاسق، قال الأذرعى: ويشبه أن من يعرف أبوها أولى ممن لا يعرف؛ كاللقطة. وقد يراد بـ(النسبية) في كلام المصنف: المعروفة النسب الطيبة الأصل؛ ليفيد ذلك.

قوله: (أو قرابة بعيدة) لا يشكل بتزوج النبي ﷺ زينب مع أنها بنت عمته؛ لأنه تزوجها بياناً للجواز، ولا بتزوج علي فاطمة؛ لأنها بعيدة في الجملة؛ إذ هي بنت ابن عمه، لا بنت عمه.

تَنْبِيْهِ: يستحب أيضاً أن تكون ولوداً ودوداً جميلة - لكن تكره ذات الجمال البارع - بالغة، إلا لعذر؛ كأن لا يعفه إلا غيرها، أو مصلحة؛ كتزوجه ﷺ لعائشة ؓ، عاقلة وذات عقل اكتسابي تحسن به عشرتها، وأن لا تكون ذات ولد من غيره إلا لمصلحة، وأن لا يكون لها مطلق يرغب فيها، وأن تكون خفيفة المهر، وأن تكون ذات خلق حسن. ولو تعارضت هذه الصفات.. فبحث بعض المتأخرين: أنه يقدم بما يرجع إلى الدين والعفة، ثم إلى النسل، ثم إلى العقل، ثم يتخير. انتهى.

قوله: (لضعف الشهوة... ) قال الزنجاني: ولأن من مقاصد النكاح: اشتباك القبائل لأجل التعاضد واجتماع الكلمة، وهي مفقود في نكاح القريبة<sup>(٢)</sup>، ويؤخذ منه ضبط القريبة: بأنها التي في أول درجات ولد العمومة والخوولة، وما عداها بعيدة، فقول السبكي: إن فاطمة ؓ قرابة قريبة ممنوع.

قوله: (ولو قال بدل «ليست»: «غير».. كان أنسب بما قبله) أي: كان بينه وبين

(١) في نسخة (ش): لضعف

(٢) في نسخة (أ): اشتباك القبائل لأجل التفاضل واجتماع الكلمة، وهو مقصود في نكاح القريبة.





(وَإِذَا قَصَدَ نِكَاحَهَا . . سَنَّ نَظْرَهُ إِلَيْهَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ) لَهَا<sup>(١)</sup> (وَإِنْ لَمْ تَأْذَنْ) فِيهِ ؛  
لِلْأَمْرِ بِهِ فِي حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ عَنِ الْمَغِيرَةِ: أَنَّهُ خَطَبَ امْرَأَةً ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ:

﴿ حاشية البكري ﴾

نائب عن الفاعل ، ويصح في (بكر) أن يكون نائباً عنه كذلك ، بخلاف قوله:  
(ليست . . .) . [ولأن ما قبله مفردٌ وقوله: (ليست) جملة ووصف المفرد بمثله أولى]<sup>(٢)</sup> .

﴿ حاشية السباطي ﴾

ما قبله تمام المناسبة ؛ فإنه حينئذ يكون كهو في كونه مفرداً نعتاً لمحذوف وهو نائب  
الفاعل ، بخلاف قوله (ليست) فإنه وإن كان كهو في كونه نعتاً كذلك لكنه جملة ، وذلك  
مفرد .

قوله: (وَإِذَا قَصَدَ نِكَاحَهَا . . سَنَّ نَظْرَهُ إِلَيْهَا) خرج بـ(النظر): المس ، فلا يجوز  
مطلقاً ، وبـ(إليها): النظر إلى نحو ولدها الأمرد وإن بلغه استواءهما في الحسن ، خلافاً  
لمن زعم جوازه حينئذ .

نعم ؛ إن حمل على ما إذا أمن الفتنة بنظره إليه ولم يكن بشهوة . . كان قريباً .  
وقوله: (وَإِذَا قَصَدَ نِكَاحَهَا) شرطٌ لجواز النظر ، فلا يجوز عند عدم قصده ؛ كما لا  
يجوز وإن أوهم كلام ابن عبد السلام خلافه لمن لا يرجو رجاء ظاهراً الإجابة إلى  
خطبته ، ولمن لا يعلم خلوها عن نكاح وعدة يحرم التعريض<sup>(٣)</sup> ، وظاهر كلامهم جواز  
النظر بالشروط المذكورة ولو مع خوف الفتنة ، وهو ظاهر وإن نظر فيه الأذرعي .

قوله: (وَإِنْ لَمْ تَأْذَنْ فِيهِ) قال الأذرعي: بل الأولى عدم علمها ؛ لأنها قد تتزين  
له بما يغره .

(١) لا يندب النظر بعد الخطبة ، ومع ذلك يجوز ، كما في التحفة: (٣٩١/٧) ، خلافاً لما في النهاية:

(١٨٦/٦) ، حيث قال يندب بعد الخطبة أيضاً .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من نسخة (ب) .

(٣) في نسخة (ب): التعرض .



«انظر إليها؛ فإنه أحرى أن يؤدم بينكما»<sup>(١)</sup> أي: يحصل بينكما المودة والألفة.  
 وقوله: «قبل الخطبة» بيان لوقت النظر، ولو كان وقته بعدها.. لشق على  
 المرأة ترك الناظر لها نكاحها، وقوله في الحديث: «خطب امرأة»؛ أي: عزم على  
 خطبتها، (وله تكرير نظره) ليتبين هيئتها<sup>(٢)</sup> فلا يندم بعد نكاحها عليه، (ولا ينظر  
 غير الوجه والكفين) لأنه عورة منها، وفي نظريهما كفاية؛ فإنه يستدل بالوجه على  
 الجمال، وبالكفين على خصب البدن، وينظرهما ظهراً وبطناً.

حاشية البكري

قوله: (وينظرهما ظهراً وبطناً) تبين لمراد المتن بالكفين.

حاشية السنباطي

قوله: (بيان لوقت النظر) أي: وقت سنه، فهو جائز بعدها فيما يظهر؛ لوجود  
 الحاجة المجوزة<sup>(٣)</sup> بعدها كقبله.

قوله: (ليتبين هيئتها) يؤخذ منه: أن غاية التكرير ذلك ولو لم تحصل إلا بزائد  
 على الثلاث أو بأقل منها، بل لو حصل بواحدة.. لم تجز الزيادة عليها، وهذا هو  
 المعتمد وإن بحث الزركشي: أن غايته الثلاث.

قوله: (لأنه عورة منها) يفيد: أن الكلام في الحرة، وأن الأمة ينظر منها ما عدا  
 ما بين السرة والركبة، وبه صرح ابن الرفعة وقال: إنه مفهوم كلامهم، والنووي إنما  
 حرم نظر ذلك بلا حاجة مع أنه ليس بعورة؛ لخوف الفتنة، وهي غير معتبرة هنا؛ كما  
 مر.

(١) سنن الترمذي، باب: ما جاء في النظر إلى المخطوبة، رقم [١٠٨٥]. السنن الكبرى، للنسائي،  
 باب: إباحة النظر إلى المرأة قبل تزويجها، رقم [٥٣٢٨]. سنن ابن ماجه، باب: النظر إلى المرأة  
 إذا أراد أن يتزوجها، رقم [١٨٦٦]. صحيح ابن حبان، باب: ذكر الأمر للمرأة إذا أراد خطبة امرأة  
 أن ينظر إليها قبل العقد، رقم [٤٠٤٣].

(٢) في نسخة (ش): هيئتها

(٣) في نسخة (ب): لوجود الحاجة الموجودة.





(وَيَحْرُمُ نَظْرُ فَحْلِ بَالِغٍ إِلَى عَوْرَةِ حُرَّةٍ كَبِيرَةٍ أجنبيَّةٍ) مُطْلَقًا قَطْعًا، وَالْمَرَادُ بِ«الْكَبِيرَةِ»: غَيْرُ الصَّغِيرَةِ الَّتِي لَا تُشْتَهَى، (وَكَذَا وَجْهَهَا وَكَفَّهَا)، أَي: كُلُّ كَفٍّ مِنْهَا (عِنْدَ خَوْفِ فِتْنَةٍ) أَي: دَاعٍ إِلَى الْإِخْتِلَاءِ بِهَا وَنَحْوِهِ، (وَكَذَا عِنْدَ الْأَمْنِ) مِنْ الْفِتْنَةِ فِيمَا يَظْهَرُ لَهُ مِنْ نَفْسِهِ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّ النَّظْرَ مَظْنَنَةُ الْفِتْنَةِ وَمُحَرِّكُ

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (مطلقًا) أي: سواء أخاف الفتنة أم لا.

قوله: (أي: كل كَفٍّ منها) بيانٌ لحرمة النَّظَرِ لكل كَفٍّ على انفرادِهِ؛ كالنَّظَرِ إليهما مجتمعين، وإشارةٌ إلى أن ذلك مرادُ المتن وإن لم تكن عبارته نصًّا فيه.

قوله: (فيما يظهر له من نفسه) إشارةٌ إلى أن هذا هو المراد، لا الأمن في حق كلِّ أحدٍ فقط.

﴿ حاشية السباطي ﴾

قوله: (فحل) أي: ولو احتمالًا، والمراد به: غير الممسوح، فيشمل الخصي والمجبوب.

قوله: (لأن النظر مظنة...) هذا أحد توجيهين لذلك ذكرهما الإمام، ثانيهما: اتفاق المسلمين على منع النساء أن يخرجن سافرات الوجوه. انتهى، ولا ينافيه ما نقله القاضي عياض عن العلماء من أنه لا يجب على المرأة ستر وجهها في طريقها وإنما ذلك سنة، وعلى الرجال غض البصر عنهن؛ لقوله تعالى: ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُوهْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ ﴾ [النور: ٣٠] لأن كلام الإمام في منع الولاية لهن من ذلك، لا لأن الستر واجبٌ عليهن في ذاته، بل لأنه سنة، وفيه مصلحة عامة، وفي تركه إخلال بالمروءة؛ فإن للولاية المنع من مخالفة ذلك دون غيرهم. هذا؛ وظاهر كلامهم وجوب الستر عليهن، وحينئذ فالمراد بـ(العلماء) في كلام القاضي: بعضهم. وبما تقرر علم: أن تعليل الإمام حرمة النظر بالمنع المذكور غير صحيح؛ إذ لا يلزم منه ذلك، ومن ثم أسقطه الشارح.





لِلشَّهْوَةِ<sup>(١)</sup>، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: ٣٠]،  
وَالثَّانِي: لَا يَحْرُمُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور:  
٣١]، وَهُوَ مُفَسَّرٌ بِالْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ.

نَعَمْ؛ يُكْرَهُ، وَالْكَفُّ: مِنْ رُؤُوسِ الْأَصَابِعِ إِلَى الْمِعْصَمِ لَا الرَّاحَةَ فَقَطُّ، (وَلَا  
يَنْظُرُ مِنْ مَحْرَمِهِ بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ) أَي: يَحْرُمُ نَظْرُ<sup>(٢)</sup> ذَلِكَ، (وَيَحِلُّ) نَظْرُ (مَا  
سِوَاهُ)<sup>(٣)</sup> قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ﴾ الآية،

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (أي: يحرم نظر ذلك) أي: هو المراد بالتهي وإن لم تكن العبارة نصاً فيه.

﴿ حاشية السباطي ﴾

قوله: (والثاني: لا يحرم...) هذا ما جزم به في «الروض» لنقل «أصله» له عن  
الأكثرين وتصويب الإسنوي له، لكن قال البلقيني كالسبكي: الترجيح بقوة المدرك،  
فالفتوى على ما في «المنهاج» وتبعه غيره.

تَنْبِيْهِ: يحرم الإصغاء إلى صوت المرأة عند خوف الفتنة وإن لم يكن عورة،  
ويندب لها عند الاحتياج لكلام أجنبي أن تغلظ صوتها بوضع ظهر كفها على فمها، قال  
الزركشي: ويلحق بالإصغاء إلى صوتها عند خوف الفتنة: التلذذ به وإن لم يخفها.  
انتهى.

قوله: (بين سرّة وركبة) ألحق به هنا وفيما يأتي: السرّة والركبة احتياطاً، وبه  
فارق ما مر في (الصلاة)، ومن ثم كان الوجه والكفان عورة هنا لا ثم.

قوله: (ويحل نظر ما سواه) أي: ولو كان الناظر كافراً.

(١) في نسخة (ش): محرك الشهوة

(٢) في نسخة (ش): نظره

(٣) الأوجه؛ حرمة النظر إلى نفس السرّة والركبة؛ احتياطاً، كما في التحفة: (٣٩٧/٧)، خلافاً لما في

النهاية: (١٨٩/٦)، والمعني: (١٢٩/٣)، حيث قال بجواز النظر إليهما.



وَالزَّيْنَةُ مُفَسَّرَةٌ بِمَا عَدَا مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ، (وَقِيلَ): يَحِلُّ نَظْرُ (مَا يَبْدُو فِي الْمِهْنَةِ) أَي: الْخِدْمَةِ (فَقَطُّ) كَالرَّأْسِ وَالْعُنُقِ، وَالْوَجْهِ، وَالْكَفِّ، وَالسَّاعِدِ وَطَرْفِ السَّاقِ؛ إِذْ لَا ضُرُورَةَ إِلَى غَيْرِهِ، وَسِوَاءٍ فِيمَا ذَكَرَ الْمَحْرَمُ بِالنَّسَبِ وَالْمَصَاهِرَةِ وَالرِّضَاعِ.

(وَالْأَصَحُّ: حِلُّ النَّظَرِ بِلا شَهْوَةٍ إِلَى الْأُمَّةِ، إِلَّا مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ) فَيَحْرُمُ نَظْرُهُ؛ لِأَنَّهُ الْعَوْرَةُ مِنْهَا، وَالثَّانِي: يَحْرُمُ نَظْرُ كُلِّهَا كَالْحُرَّةِ، وَسَيَّاتِي تَرْجِيحُهُ، وَالثَّلَاثُ: يَحْرُمُ نَظْرُ مَا لَا يَبْدُو مِنْهَا فِي الْمِهْنَةِ فَقَطُّ، وَالنَّظْرُ بِشَهْوَةٍ حَرَامٌ قَطْعًا لِكُلِّ مَنْظُورٍ إِلَيْهِ مِنْ مَحْرَمٍ وَغَيْرِهِ غَيْرَ زَوْجَتِهِ وَأُمَّتِهِ، وَالتَّعَرُّضُ لَهُ هُنَا فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ لَيْسَ لِلَاخْتِصَاصِ، بَلْ لِحِكْمَةٍ تَظْهَرُ بِالتَّأَمُّلِ، وَالْأَصَحُّ: حِلُّ النَّظَرِ (إِلَى صَغِيرَةٍ إِلَّا

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (والكف... ) بيان للمراد به في المتن المحتمل للراحة فقط .

قوله: (بل لحكمة تظهر بالتأمل) إشارة إلى أن تقييد المتن: (بلا شهوة) له حكمة؛ وكذا في كل موضع، فلا اعتراض عليه، وعليه يقال: ما الحكمة هنا؟ فيقال: هي الاحتياط؛ لئلا يتوهم من الإطلاق الجواز؛ لعموم رؤية الناس للإماء، فلو كُلفوا بغضُّ البصر<sup>(١)</sup>.. لعسر؛ أي: فهذا لا مبالاة به، فمن ثم قيّد بما ذكر.

﴿ حاشية السبائشي ﴾

نعم؛ لو كان من قوم يعتقدون حل المحارم؛ كالمجوس... امتنع نظره وخلوته، نَبّه عليه الزركشي .

قوله: (إلى الأمة) خرج: المبعضة؛ فهي كالحرّة قطعاً .

قوله: (بشهوة) أي: لخوف فتنة<sup>(٢)</sup> .

قوله: (بل لحكمة تظهر بالتأمل) هي كون ما تعرض له فيه مظنة الشهوة، بخلاف غيره .

(١) في نسخة (أ) و(ج) و(د) و(هـ) و(ز): بغض الشهوة .

(٢) في نسخة (أ): أي: أو بخوف فتنة . وفي (د): أي: كخوف فتنة .





الْفُرْجِ) لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي مَظَنَّةِ الشَّهْوَةِ، وَالثَّانِي: يَحْرُمُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جِنْسِ الْإِنَاثِ، أَمَّا الْقُرْجُ.. فَيَحْرُمُ نَظْرَهُ، قَالَ الرَّافِعِيُّ كَصَاحِبِ «الْعُدَّة»: اتِّفَاقًا، زَادَ فِي «الرَّوْضَةِ»

حاشية السنياطي

فإن قلت: هو قد تعرض لذلك في الصغيرة مع أنها ليست مظنة للشهوة، ولم يتعرض له في المحتاجة للفصد ونحوه مع أنها مظنة الشهوة.

قلت: ليس كذلك فيهما؛ أما الأول.. فلأن قوله: (وإلى صغيرة) ليس من عطف المفردات حتى يلزم ما ذكر، بل هو من عطف جملة محذوف بعضها المدلول عليه بمثله في المعطوفة عليه على جملة؛ كما أشار إليه الشارح فيما يأتي؛ إذ لو كان من عطف المفردات.. لَلَّزِمَ عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين معنًى وعملاً، وهو فاسدٌ. وأما الثاني.. فلأنه قيد<sup>(١)</sup> حل النظر لها بما إذا كان لغرض الفصد ونحوه؛ كما يفيدُه قوله: (لفصد...). فيقتضي حرمة ذلك إذا كان بشهوة؛ أي: ولفصد ونحوه أيضاً على أن ذلك فيه تفصيل<sup>(٢)</sup>؛ إذ مع التعيين يحل ولو مع الشهوة؛ كما يعلم مما يأتي.

قوله: (زاد في «الروضة»...) غرضه بهذه الزيادة: رد دعوى الرافعي كصاحب «العدة» الاتفاق على الحرمة، لا رد القول بها؛ كما فهمه ابن المقري، فجزم بالجواز في «روضه» وليس كما فهم، بل كما عرفت، فالراجع: الحرمة، وبها جزم صاحب «الأنوار».

نعم؛ استثنى الأم زمن الرضاع والتربية؛ للضرورة؛ ويلحق بها غيرها ممن يقوم بذلك، وفرج الصغير كفرج الصغيرة<sup>(٣)</sup>، وقال المتولي: يجوز النظر إليه ما لم يميز، والفرق: أن فرجها أفحش، وجزم به في «الأنوار» ونقله السبكي عن الأصحاب، ويرده ما رواه الحاكم عن محمد بن عياض<sup>(٤)</sup> قال: رفعت إلى رسول الله ﷺ في صغيري

(١) في نسخة (ب) و(د): فلأنه قد.

(٢) في نسخة (أ): أي: ولو للفصد ونحوه أيضاً على أن ذلك فيه تفصيل. وفي (ب): أي: والنفصد ونحوه أيضاً على أن ذلك فيه تفصيل.

(٣) في نسخة (ب): وفرج الصغيرة كفرج الكبيرة.

(٤) في نسخة (أ): ويلحق بها غيرها ممن يقوم بذلك، أما فرج الصغير.. فقليل: يحل نظره ما لم يميز، =





قَوْلُهُ: قَطَعَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ بِحِلِّهِ، (وَ) الْأَصْحَحُّ: (أَنَّ نَظَرَ الْعَبْدِ إِلَى سَيِّدَتِهِ وَنَظَرَ مَمْسُوحٍ) أَي: ذَاهِبُ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَيَيْنِ إِلَى أَجْنَبِيَّةٍ... (كَالنَّظَرِ إِلَى مَحْرَمٍ) فَيَحِلُّ نَظَرُهُمَا نَظَرَ الْمَحْرَمِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾ [النور: ٣١]، وَالثَّانِي: يَحْرُمُ نَظَرُهُمَا كَعَبْرِهِمَا، .....

﴿ حاشية السباطي ﴾

وعلي خرقه وقد كشفت عورتني فقال: «غطوا عورته؛ فإن حرمة عورة الصغير كحرمة عورة الكبير، ولا ينظر الله إلى كاشف عورته»<sup>(١)</sup>.

قوله: (والأصح: أن نظر العبد...) قيده البغوي وغيره بما إذا كان عدلا، قال في «المهمات»: وقياس المرأة كذلك، وبه صرح الهروي في تفسيره وهو من الشافعية، فخرج بذلك: الفاسق، قال ابن العماد: ويجب تقييده بما إذا كان فسقه بالزنا، وإلا.. فلا معنى لتحريم النظر مع قيام المبيع، وهو الملك، والمتجه: خلافه؛ لأنه ربما يدعوه فسقه بغيره إليه. ويستثنى: المشترك والمبعض وكذا المكاتب؛ كما في «الروضة»<sup>(٢)</sup> عن القاضي وأقره، لكن القاضي قيده بما إذا كان معه وفاء؛ لخبر أم سلمة: (إذا كان مع مكاتب إحداكن وفاء.. فلتحجب منه) رواه الترمذي وصححه<sup>(٣)</sup>. وإنما حل نظر السيد لما عدا ما بين السرة والركبة من أمته المكاتب، وكذا المشتركة والمبعضة على الراجح؛ لأن المالكية أقوى من المملوكية فأبيح للمالك ما لا يباح للمملوك، وقضيته: حل نظر السيدة كذلك من عبدها المشترك أو المبعض أو المكاتب.

قوله: (قال تعالى: أو ما ملكت...) فإن ما ملكت أيمانهن شامل للعبد والتابعين غير أولي الإربة؛ أي: الحاجة إلى النساء المراد بهم: الممسوحون.

= والفرق: أن فرجها أفحش، وجزم به في «الأنوار» وقيل: إنه كفرج الصغيرة، وهو المعتمد والفرق المذكور ممنوع، وقد استدلل له بخبر الحاكم بن محمد بن عياض.

(١) المستدرک علی الصحیحین للحاکم، رقم [٥٢٠٦].

(٢) في نسخة (أ): كما في المزوجة.

(٣) سنن الترمذي، باب: ما جاء في المكاتب إذا كان عنده ما يؤدي، رقم [١٢٣١].



وَالْمَرَادُ بِالآيَةِ: الْإِمَاءُ وَالْمَغْفَلُونَ الَّذِينَ لَا يَشْتَهُونَ النِّسَاءَ، (وَ) الْأَصْحَحُ: (أَنَّ الْمَرَاهِقَ كَالْبَالِغِ) فَيَلْزَمُ الْوَلِيَّ مَنَعُهُ مِنَ النَّظَرِ إِلَى الْأَجْنَبِيَّةِ، وَيَلْزَمُهَا<sup>(١)</sup> الْإِحْتِجَابُ مِنْهُ؛ لِظُهُورِهِ عَلَى الْعَوْرَاتِ، بِخِلَافِ طِفْلِ لَمْ يَطْهَرْ عَلَيْهَا؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَطْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [النور: ٣١]، وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَيْسَ كَالْبَالِغِ، فَلَهُ النَّظَرُ؛ كَالدُّخُولِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَانٍ إِلَّا فِي الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَتِ زِينَتِكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾ [النور: ٥٨] الْآيَةَ، وَعَلَى هَذَا: فَنَظَرُهُ كَالنَّظَرِ إِلَى مَحْرَمٍ.

(وَيَحِلُّ نَظْرُ رَجُلٍ إِلَى رَجُلٍ، إِلَّا مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ) . . . فَيَحْرُمُ نَظْرُهُ؛ لِأَنَّهُ عَوْرَةٌ.

(وَيَحْرُمُ نَظْرُ أَمْرَدٍ بِشَهْوَةٍ) وَهُوَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup> فَيَلْتَدَّ بِهِ.

(قُلْتُ: وَكَذَا بغيرها في<sup>(٣)</sup> الْأَصْحَحُ<sup>(٤)</sup> الْمَنْصُوصِ) لِأَنَّهُ يُخَافُ مِنْ نَظَرِهِ الْفِتْنَةَ

حاشية البكري

قوله: (والمراد بالآية) هذا احتجاج الثاني الضعيف، ومقتضاه: أن المغفل الذي لا يشتهي النساء . . . يجوز<sup>(٥)</sup> نظره لهن، وليس كذلك، لكن يجوز على الضعيف للوجه والكفين، فهو مراده أيضاً.

حاشية السنياضي

قوله: (كالدخول . . .) قضيته: أن ذلك جائز قطعاً، وهو كذلك<sup>(٦)</sup>، ومثله في ذلك: المحرم البالغ والعبد.

قوله: (وكذا بغيرها . . .) أي: ما لم يكن عبده أو محرمه؛ كما بحثه بعضهم،

(١) في نسخة (ش): فيلزمها

(٢) زيادة من نسخة (المنهاج).

(٣) في نسخة (ش): على

(٤) كما في التحفة: (٤٠٧/٧)، خلافاً لما في النهاية: (١٩٣/٦)، والمغني: (١٣١/٣)، حيث قال:

أن ما قاله المصنف من اختياراته لا من حيث المذهب، وأن المعتمد ما صرح به الرافعي.

(٥) في نسخة (ب) و(هـ): لا يجوز.

(٦) في نسخة (أ): قضيته: أن ذلك جائز قطعاً، وصرح به غيره.





كَالْمَرْأَةِ؛ إِذِ الْكَلَامُ فِي الْجَمِيلِ الْوَجْهِ؛ كَمَا قَيَّدَهُ بِهِ الْمَتَوَلِّيُّ وَغَيْرُهُ، وَالْمَصْنُفُ فِي «فَتَاوِيهِ» وَغَيْرِهَا، وَالثَّانِي: لَا يَحْرُمُ؛ وَإِلَّا... لِأَمْرِ الْمَرْدِ بِالِاخْتِجَابِ كَالنِّسَاءِ، وَأَجِيبَ: بِأَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمَرُوا بِالِاخْتِجَابِ؛ لِلْمَشَقَّةِ عَلَيْهِمْ فِيهِ، وَفِي تَرْكِ الْأَسْبَابِ اللَّازِمِ لَهُ، وَعَلَى غَيْرِهِمْ غَضُّ الْبَصْرِ عِنْدَ تَوَقُّعِ الْفِتْنَةِ، وَالْخِلَافُ حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ فِي «الشَّرْحِ» عِنْدَ خَوْفِ الْفِتْنَةِ، وَجَزَمَ عِنْدَ عَدَمِهِ بِالْجَوَازِ، وَزَادَ عَلَيْهِ فِي «الرَّوَضَةِ» قَوْلَهُ: أَطْلَقَ صَاحِبُ «الْمَهْدَبِ» وَغَيْرُهُ: أَنَّهُ يَحْرُمُ النَّظْرُ إِلَى الْأَمْرِدِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ، وَنَقَلَهُ الدَّارَكِيُّ عَنْ نَصِّ الشَّافِعِيِّ، فَأَخَذَ مِنْ هَذَا الْإِطْلَاقِ: مَا شَمِلَتْهُ عِبَارَتُهُ فِي «الْمِنْهَاجِ» مِنَ الْحُرْمَةِ عِنْدَ عَدَمِ خَوْفِ الْفِتْنَةِ؛ حَسْمًا لِلْبَابِ وَإِنْ لَمْ يُصْرَحْ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ بِحِكَايَتِهَا فِي الْمَذْهَبِ، وَلَمْ يُبَالِ بِتَعْلِيلِ صَاحِبِ «الْمَهْدَبِ» مَا أَطْلَقَهُ بِخَوْفِ

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (وفي ترك الأسباب اللازم له) أي: وللمشقة عليهم في ترك الأسباب اللازم للاحتجاب، فهو ملزوم ترك الأسباب لازم له.

قوله: (فأخذ من هذا الإطلاق) أي: من إطلاق صاحب «المهدب» وغيره.

﴿ حاشية السباطي ﴾

وجزم به في «شرح المنهج».

قوله: (من الحرمة عند عدم خوف الفتنة...) أي: إذا كان جميل الوجه؛ كما تقدم، فلا يحرم النظر بلا شهوة لغير الجميل الوجه عند عدم خوف الفتنة؛ كما صرح به في «المنهج».

قوله: (وإن لم يصرح هو ولا غيره بحكايتها في المذهب) يفيد: أن هذا من اختيارات المصنف رحمه الله تعالى، لا أنه المذهب، وبه صرح البلقيني<sup>(١)</sup>.

(١) في نسخة (أ): قوله: (من الحرمة عند عدم خوف الفتنة...) بحث بعضهم اشترط أن لا يكون الناظر سيداً ولا محرماً ولو برضاع. وفي (د): كما صرح به في «المنهج» في قوله: (وإن لم يصرح هو ولا غيره بحكايتها في المذهب) وبه صرح البلقيني.





الإفتتان، وتعليل صاحب «البيان» ما نقله الداركي عن النص بأنه يُفتن، وقد  
اعترض بعضهم على المصنّف في ذلك وقال: ما ذكر من الحرمة عند عدم خوف  
الفتنة.. مخالف لما عليه الناس في مخالطة الصبيان من عصر الصحابة إلى الآن  
في المكاتب ومحال الصنائع وغيرها، وكان المصنّف استشعر ذلك فدفعه بما  
سيأتي له أنه يُباح النظر للتعليم، (والأصح عند المحققين: أن الأمة كالحرّة) في  
حرمة النظر إليها، (والله أعلم).

(والمرأة مع امرأة كرجل ورجل) فيحلّ نظرهما إليها، إلا ما بين سرّة وركبة..  
فيحرمُ نظره، (والأصح: تحريمُ نظرِ ذمّيةٍ إلى مسلمة) لقوله تعالى: ﴿أَوْ  
نِسَائِهِنَّ﴾، والذمّية لئست من نساء المؤمنات؛ فلا تدخلُ الحَمَامَ مع المسلماتِ.  
نعم؛ يجوزُ أن ترى منها ما يبدو عند المهنة، وقيل: الوجه والكفين فقط،  
والثاني: لا يحرمُ؛ نظراً إلى اتّحاد الجنس، (و) الأصح: (جوازُ نظرِ المرأةِ إلى

حاشية البكري

قوله: (نعم؛ يجوز أن ترى منها ما يبدو عند المهنة) قاله الشارح تبعاً للأشبه في  
«الروضة» والصواب: أنها كالأجنبي؛ كما في فتاوى المصنّف؛ إذ صرح بتحريم  
الوجه، وجزم به جمع.

حاشية السباطي

تنبيه: الخلوة بالأمرد كالنظر إليه - كما في «المجموع» -؛ لأنها أفحش وأقرب  
للمفسدة، ويحرم مسه مطلقاً ولو على طريقة الرافي؛ كما صرح به الجوجري في  
«شرح الإرشاد» وهو متجه. انتهى.

قوله: (نعم؛ يجوز أن ترى... ) هذا ما قال الشيخان: أنه الأشبه، وهو المعتمد  
وإن قال الأذرعي: إنه غريب لم أره نصّاً، بل صرح القاضي والمتولي والبعوي وغيرهم  
بأنها معها كالأجنبي. انتهى، هذا كله في كافر غير مملوكة للمسلمة ولا محرم لها، أما  
هما.. فيجوز لهما النظر إليها. وأما نظر المسلمة للكافرة.. فمقتضى كلامهم جوازه،



بَدَنِ أَجْنَبِيٍّ سِوَى مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتَيْهِ إِنْ لَمْ تَخَفِ فِتْنَةً لِأَنَّ مَا سِوَى مَا بَيْنَهُمَا لَيْسَ بِعَوْرَةٍ مِنْهُ .

(قُلْتُ: الْأَصْحَحُ: التَّحْرِيمُ كَهُو) أَي: كَنَظَرِهِ (إِلَيْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ ﴾ [النور: ٣١] ، وَالثَّالِثُ: يَجُوزُ إِلَى مَا يَبْدُو فِي الْمِهْنَةِ فَقَطْ ؛ إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَى غَيْرِهِ ، فَإِنْ خَافَتْ فِتْنَةً .. حَرَّمَ قَطْعًا .

(وَنَظَرُهَا إِلَى مَحْرَمِهَا كَعَكْسِهِ) أَي: كَنَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى مَحْرَمِهِ ، فَتَنْظُرُ مِنْهُ مَا سِوَى مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتَيْهِ ، وَقِيلَ: مَا يَبْدُو مِنْهُ فِي الْمِهْنَةِ فَقَطْ ؛ وَهُوَ مَا فَوْقَ السَّرَّةِ وَتَحْتَ الرُّكْبَةِ .

#### ﴿ حاشية السنباطي ﴾

وهو المعتمد وإن توقف فيه الزركشي<sup>(١)</sup>. وقال ابن عبد السلام: والفاسقة مع العفيفة كالكافرة مع المسلمة، ونازعه البلقيني، ومنازعه ظاهرة، ومن ثم جزم الزركشي بخلافه.

قوله: (الأصح: التحريم كهو) قال الجلال البلقيني: ما اقتضاه كلام المتن من حرمة نظرها لوجهه ويديه بلا شهوة وعند أمن الفتنة.. لم يقل به أحد من الأصحاب، ورد بقول ابن عبد السلام جازماً به جزم المذهب: يجب على الرجل سد طاقة تشرف المرأة منها على الرجال إن لم تنته بنهيه.

قوله: (وهو ما فوق السرة...) تفسير ما يبدو عند المهنة بما ذكر على هذا الوجه غير المفهوم مما سبق في تفسيره؛ فإنه ثم أقل منه هنا؛ كما لا يخفى، والفرق بينهما لائح.

تنبية: ما حرم نظره متصلاً.. يحرم نظره منفصلاً؛ كشعر عانة وقلامة ظفر من يد أو رجل على الراجح، والمس كالنظر؛ كما يشمل ما يأتي، خلافاً للدارمي. انتهى.

(١) في نسخة (أ)؛ وأما نظر المسلمة إلى كافرة.. فمقتضى كلامهم جوزاه، قال الزركشي: وفيه توقف.





(وَمَتَى حَرَّمَ النَّظْرُ .. حَرَّمَ الْمَسَّ) لِأَنَّهُ أُبْلِغَ فِي اللَّذَّةِ مِنْهُ، فَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ ذَلِكَ فَخِذِ رَجُلٍ بِلَا حَائِلٍ، وَيَجُوزُ مِنْ فَوْقِ إِزَارٍ إِنْ لَمْ يَحْفَ فِتْنَةً، وَقَدْ يَحْرُمُ الْمَسُّ حَيْثُ لَا يَحْرُمُ النَّظْرُ؛ كَمَسَّ وَجْهَ الْأَجْنَبِيَّةِ فَيَحْرُمُ وَإِنْ قَبِلَ: بِجَوَازِ نَظَرِهِ، وَكَعَمَزِ الرَّجُلِ سَاقَ مَحْرَمِهِ أَوْ رِجْلَهَا وَعَكْسِهِ<sup>(١)</sup> فَيَحْرُمُ مَعَ جَوَازِ النَّظَرِ إِلَى مَا ذُكِرَ، وَلَوْ قَالَ بَدَل «مَتَى»: «حَيْثُ» كَمَا فِي «الْمَحْرَرِ» .. كَانَ أَقْرَبَ لِلْمُرَادِ؛ لِأَنَّ «حَيْثُ»

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (وقد يحرم المس حيث لا يحرم النظر) أورده؛ لأنه<sup>(٢)</sup> مقتضى منطوق «المنهاج» ومفهومه ارتباط أحدهما بالآخر جوازاً وحرمةً، وليس كذلك؛ كما فهم من هذه المسائل التي ذكرها.

قوله: (ولو قال بدل «متى»...) حاصله: أن الحكم متعلق بمكان النظر والمس لا بزمانه، فذكر اسم المكان؛ ك(حيث) أولى من ذكر اسم الزمان الذي هو (متى) إلا أن يؤول باسم المكان ك(حيث) مثلاً.

﴿ حاشية السنياطي ﴾

قوله: (ومتى حرم النظر.. حرم المس) أورد عليه حرمة نظر الطبيب إذا أمكن معرفة العلة بالمس فقط.

قوله: (وقد يحرم المس...) لا يخفى أن هذا غير وارد على عبارة المصنف.

قوله: (وإن قيل: بجواز نظره) أي: على المرجوح، أو الراجع لنحو خطبة أو شهادة أو تعليم.

قوله: (وكعمز الرجل ساق محرمه...) أي: تكبيسها، وهذا إذا كان بلا شهوة؛ كما هو فرض المسألة، وإلا.. حرم؛ كالنظر<sup>(٣)</sup>، وبلا حاجة ولا شفقة، وإلا.. جاز

(١) في التحفة والنهاية: لا يحل مسه إلا لحاجة أو بقصد شفقة. المغني: يحل ولو لغير حاجة ولا قصد شفقة إذا لم يكن بشهوة.

(٢) في نسخة (أ) و(ج) و(د) و(هـ): لأن.

(٣) في نسخة (ب) و(د): وإلا.. حرم هو والنظر.





اسْمُ مَكَانٍ، وَالْمَرَادُ: أَنَّ الْمَحَلَّ الَّذِي يَحْرُمُ نَظْرُهُ.. يَحْرُمُ مَسُّهُ، وَ«مَتَى» اسْمُ زَمَانٍ، وَلَا مَوْقِعَ لِإِرَادَتِهِ إِلَّا أَنْ يُؤْوَلَ بِغَيْرِهِ، (وَيُبَاحَانِ) أَي: النَّظْرُ وَالْمَسُّ (لِفُضْدٍ وَحِجَامَةٍ وَعِلَاجٍ) لِعِلَّةٍ؛ لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، وَلِيَكُنَّ ذَلِكَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (ولیکن ذلك...) ما ذكره شروطاً لا بدّ منها مقيدة لإطلاق «المنهاج» المعترض بحذفها.

﴿ حاشية السنباطي ﴾

كالنظر، وعليه حمل قول المصنف في «شرح مسلم»: أنه يجوز بالإجماع مس المحارم في الرأس وغيره مما ليس بعورة.

تثبيته: من المس الذي يحرم دون النظر: مس العبد لما يجوز له النظر إليه من سيدته وعكسه، ومس الممسوح لما يجوز له نظره من أجنبية والأمرد<sup>(١)</sup>؛ كما مر. انتهى.

قوله: (ولا موقع لإرادته) تبع فيه الشارح السبكي، لكن عبارته: «وليس مقصوداً هنا» وأشار الشارح بما عبر به إلى أنه مراد السبكي، فاندفع الاعتراض عليه بصحة قصد الزمان هنا أيضاً؛ فإن الأجنبية يحرم مسها قبل النكاح لا بعده، وبعد الطلاق لا قبله، وقبل زمن معاملة مثلاً لا بعده، ووجه اندفاعه بما ذكر ظاهر، وذلك لأنه وإن صح قصده لكن لا موقع له، وهو مراد السبكي. وقوله: (إلا أن يؤول بغيره) الظاهر: أنه استثناء من قوله: (كان أقرب للمراد) لا من قوله: (ولا موقع لإرادته) كما لا يخفى؛ أي: إن (حيث) أقرب للمراد من (متى) إلا أن يؤول بغير الزمان فيكون مثله.

قوله: (للحاجة إلى ذلك) أي: عند مطلق الحاجة إليه في الوجه والكفين، وتأكدها في غيرهما ما عدا السوءتين؛ بأن يكون مما يبيح التيمم؛ كشدّة الضناء؛ كما نقلاه عن الإمام وأقرّاه. قال الزركشي: وقضيته: أنه لو خاف شيئاً فاحشاً في عضو باطن... امتنع النظر بسببه، وفيه نظر، وهو متجه، ويزيد تأكدها في السوءتين؛ بأن لا يعدّ التكشف بسببها هتكاً للمروءة؛ كما نقلناه عن الغزالي وأقرّاه.

(١) في نسخة (أ): من أجنبية ومس الأمرد.



بِحُضُورِ مَحْرَمٍ أَوْ زَوْجٍ، وَيُشْتَرَطُ أَلَّا تُوجَدَ امْرَأَةٌ تُعَالِجُ الْمَرْأَةَ، أَوْ رَجُلٌ يُعَالِجُ الرَّجُلَ، وَأَلَّا يَكُونَ ذِمِّيًّا مَعَ وُجُودِ مُسْلِمٍ.

حاشية السنياطي

قوله: (بحضور محرم أو زوج) أي: ذكراً كان أو أنثى من قبل المعالج أو المعالج.

نعم؛ إن اجتمع امرأتان مع رجل.. جاز؛ لانتفاء الخلوة حينئذ، بخلاف اجتماع امرأة مع رجلين، ولا يتقيد ذلك بالزوج والمحرم، بل السيد والممسوح ونحوهما كذلك، وضابطه - كما قال الزركشي -: أن يكون ثم من يمنع حصول الخلوة؛ كما ذكره في العدد.

قوله: (ويشترط أن لا يوجد...) من عدم الوجدان في هذه والتي بعدها: إذا لم يرض إلا بزائد على أجره المثل، وبها مع رضا غيره بدونها؛ كما بحثه بعضهم فيهما<sup>(١)</sup>.

قوله: (وأن لا يكون ذمياً مع وجود مسلم) قياسه - كما قال الأذري -: أن لا تكون كافرة أجنبية مع وجود مسلمة على الأصح، صرح به في «الكفاية». ولو لم يوجد لعلاج المرأة إلا كافرة ومسلم.. فالظاهر - كما قال الأذري -: أن الكافرة تقدم؛ لأن نظرها ومسها أخف من الرجل، بل الأشبه عند الشيخين كما مر: أنها تنظر منها ما يبدو عند المهنة، بخلاف الرجل، وعبارة البلقيني: فإن كانت امرأة.. فيعتبر وجود امرأة مسلمة، فإن تعذرت.. فصبي مسلم غير مراهق، فإن تعذر.. فصبي غير مراهق كافر، فإن تعذر.. فامرأة كافرة، فإن تعذر.. فمحرمها المسلم، فإن تعذر.. فمحرمها الكافر، فإن تعذر.. فأجنبي كافر. انتهى، وهو ظاهر، إلا تقديم المرأة الكافرة على المحرم.. فالمتجه: تأخيرها عن المحرم بقسميه، ويشترط أن يكون أميناً، فلا يعدل إلى غيره مع وجوده؛ كما نقله الزركشي عن «الكافي»، وأن يأمن الفتنة؛ كما قاله الماوردي، وأن لا يكشف إلا قدر الحاجة؛ كما قاله القفال في «فتاويه».

(١) في نسخة (أ): من عدم الوجدان في هذه والتي بعدها: ما إذا لم يرض إلا بزائد على أجره المثل، وبها مع رضا غيره بدونها؛ كما بحث فيهما. وفي (ب): من عدم الوجدان في هذه والتي بعدها: إذا لم يرض على زائد إلا بأجرة المثل، وبها مع رضا غيره بدونها؛ كما بحثه بعضهم فيها.



(قُلْتُ: وَيَبَاحُ النَّظَرُ لِمُعَامَلَةٍ) بِبَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ، (وَشَهَادَةٍ) تَحْمُلًا وَأَدَاءً، (وَتَعْلِيمٍ) وَهُوَ لِلْأَمْرَدِ خَاصَّةً؛ لِمَا سَيَأْتِي، (وَنَحْوِهَا) كِإِرَادَةِ الرَّجُلِ شِرَاءَ جَارِيَةٍ، أَوْ الْمَرْأَةِ شِرَاءَ عَبْدٍ (بِقَدْرِ الْحَاجَةِ) فِي الْجَمِيعِ، (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) فَيَنْظُرُ فِي إِرَادَةِ شِرَاءِ

حاشية البكري

قوله: (وهو للأمرد خاصة؛ لما سيأتي) أي: من قوله: (ولا غنى للمزود...).

حاشية السنباطي

قوله: (ويباح النظر لمعاملة...) أي: ولو وجد من يعاملها ممن يباح نظره إليها، وكذا يقال في الشهادة؛ كما نبه على ذلك فيهما البلقيني، [ومثلهما: التعليم على ما سيأتي].  
قوله: (وشهادة تحملاً وأداءً) أي: [١] بشرط (٢): أمن الفتنة وعدم الشهوة إلا إن تعين عليه ويضبط نفسه، قال السبكي: ومع ذلك يَأْتُمُ وإن أثيب على التحمل؛ لأنه فعل ذو وجهين.

قوله: (وهو للأمرد خاصة؛ لما سيأتي) هو ما ذكره الشارح بقوله: (وسيأتي في الصداق...) وأشار الشارح بذلك إلى دفع التنافي بين عموم ما هنا الشامل للمرأة وما هناك المقتضي لامتناع النظر إليها لذلك (٣)، وقد نقل ابن العماد عن بعضهم في دفعه غير ذلك، وهو: حمل ما هنا في المرأة على الأجنبية، فلا ينافي ما هناك؛ لأنه في الزوجة، والفرق بينهما: أن كلا من الزوجين قد تعلقت إمالة بالآخر وحصل بينهما نوع ودّ فقويت التهمة فامتنع (٤) التعليم؛ لخوف الفتنة، بخلاف الأجنبية؛ فإن قوة الوحشة بينهما اقتضت جواز التعليم، قال: وقد أشار إني ذلك الرافي، وهذا أوجه مما سلكه الشارح وكذا مما سلكه السبكي، وهو: حمل ما هنا على التعليم الواجب وما هناك على غيره وإن قال في «شرح الروض»: أنه المتجه.

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (أ).

(٢) في نسخة (ب) و(د): ويشترط.

(٣) في نسخة (د): لامتناع النظر بذلك.

(٤) في نسخة (ب): فإن امتنع.





الْجَارِيَةِ، أَوْ الْعَبْدِ مَا عَدَا مَا بَيْنَ الشُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ، وَيَنْظُرُ فِي تَحْمَلِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْمَرْأَةِ وَأَدَائِهَا وَجَهَّهَا فَقَطْ، وَمَسْأَلَةُ التَّعْلِيمِ مَزِيدَةٌ عَلَى «الرَّوْضَةِ» وَ«أَصْلِحَهَا»، وَالْقَصْدُ بِهَا تَعْلِيمُ الْأَمْرِدِ خَاصَّةً؛ فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ بِحُرْمَةِ النَّظَرِ إِلَيْهِ مُطْلَقًا، وَلَا غِنَى لِلْمُرْدِ عَنْ تَعْلَمِ الْوَاجِبَاتِ وَغَيْرِهَا، وَلَا يَتَأْتِي تَعْلِيمُهُمْ بِدُونِ النَّظَرِ إِلَيْهِمْ.. ذَكَرَ جَوَازَهُ لِذَلِكَ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي «فَتَاوِيهِ»، وَفِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» فِي حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ، أَمَّا الْمَرْأَةُ.. فَلَا تَفْقِدُ مَنْ يُعَلِّمُهَا مِنْ مَحْرَمٍ أَوْ امْرَأَةٍ، فَلَا يَجُوزُ نَظَرُ الْأَجْنَبِيِّ لَهَا لِلتَّعْلِيمِ، وَسَيَأْتِي فِي «الصَّدَاقِ» أَنَّهُ لَوْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ قُرْآنٍ وَطَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ.. تَعَدَّرَ تَعْلِيمُهُ.

(وَاللِّزْجِ النَّظْرُ إِلَى كُلِّ بَدَنِهَا) لِأَنَّهُ مَحَلُّ اسْتِمْتَاعِهِ، لَكِنْ يُكْرَهُ نَظْرُ الْفَرْجِ،

❦ حاشية البكري ❦

قوله: (وسياتي في «الصَّدَاقِ») استشهاداً لمنع رؤية المرأة للتعليم؛ إذ لو جاز.. لم يقل في «المنهاج»: تعذر تعليمه.

❦ حاشية السنباطي ❦

قوله: (وجهها فقط) قال الماوردي وغيره: ما لم يحصل معرفتها ببعضه فيجب الاقتصار عليه، ويوافق ذلك قول المصنف: (بقدر الحاجة)، ويجب عليها كشف وجهها لذلك، فإن امتنعت.. أمرت امرأة بكشفه، وإذا نظر إليها لتحمل الشهادة عليها<sup>(١)</sup>.. كلفت الكشف عن وجهها عند الأداء إن لم يعرفها في نقابها<sup>(٢)</sup>، فإن عرفها.. لم يفتقر إلى الكشف، قاله الماوردي، قال الزركشي: وقضيته: تحريم النظر حينئذ. انتهى، وهو ظاهر، ويجوز النظر للفرج؛ لتحمل الشهادة على الزنا، والولادة والثدي؛ للشهادة على الرضاع.

قوله: (لكن يكره نظر الفرج) أي: ولو دبراً، خلافاً للدارمي حيث قال: بحرمة

(١) في نسخة (د): وإذا نظر إليها المتحمل للشهادة عليها.

(٢) في نسخة (د): عند الأداء وإلا لم يعرفها في نقابها.



وَسَيِّدُ الْأُمَّةِ الَّتِي يَجُوزُ لَهُ الْإِسْتِمْتَاعُ بِهَا . . . كَالزَّوْجِ فِيمَا ذُكِرَ .

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (وسيد الأمة . . .) قيده بمن يجوز له الاستمتاع؛ للاحتراز عن مزوجة مشتركة، وذكره؛ لأن المتن ربما يوهم: أنه ليس كالزوج فيما ذكر، فاعلم.

﴿ حاشية السنباطي ﴾

النظر إليه، قال الزركشي: ولا يجوز للمرأة أن تنظر إلى عورة زوجها إذا منعها منه، بخلاف العكس؛ لأنه يملك التمتع بها، بخلاف عكسه، وهو ظاهر وإن توقف فيه في «شرح الروض».

قوله: (التي يجوز له الاستمتاع بها) خرج: من لا يجوز له الاستمتاع بها؛ لردة ونحوها، لا لحيض ونحوه، فيمتنع النظر لما بين سرتها وركبتها؛ كما مر.

فروع: يسن تصافح الرجلين والمرأتين.

نعم؛ يحرم مصافحة الأمد، ويكره مصافحة من به عاهة؛ كالأبرص والأجذم، قاله العبادي، والمعانقة والتقبيل ولو لرأس صالح أو وجهه؛ لما صح من النهي عن التقبيل.

نعم؛ هما لقادم من سفر أو تباعد لقاء سنة، ولأمد حرام، ويسن تقبيل طفل ولو ولد غيره شفقة؛ للاتباع، ولما صح من قوله ﷺ لمن لا يقبلون صبيانهم: «أَوْ أَمَلِكُ أَنْ اللَّهُ قَدْ نَزَعَ مِنْكُمْ الرَّحْمَةَ»<sup>(١)</sup> وتقبيل يد حي لنحو صلاح أو علم أو شرف؛ للاتباع، لا لنحو غناه؛ لخبر: «من تواضع لغني لغناه . . . ذهب ثلثا دينه»<sup>(٢)</sup>، ولا بأس بتقبيل وجه ميت صالح. ويسن القيام لنحو علم أو شرف أو صلاح أو صداقة إكراماً، لا رياءً وإعظاماً، وجرى جمع على وجوبه في هذه الأزمان؛ لأن تركه صار علماً على القطيعة ووقوع الشحناء والتباغض، وهو ظاهر. انتهى.

(١) سنن ابن ماجه، باب: بر الوالد والإحسان إلى البنات، رقم [٣٦٦٥].

(٢) المسند للشاشي، رقم [٦٠٩]. وكشف الخفاء للعجلوني، رقم [٢٤٤٤].





## (فصل)

### [في الخطبة]

تَحِلُّ خِطْبَةُ خَلِيَّةٍ عَنِ نِكَاحٍ وَعِدَّةٍ<sup>(١)</sup> تَعْرِيفًا وَتَضْرِيحًا، وَتَحْرُمُ خِطْبَةُ الْمُنْكَوْحَةِ كَذَلِكَ؛ إِجْمَاعًا فِيهِمَا، (لَا تَضْرِيحُ لِمُعْتَدَةٍ) فَيَحْرُمُ رَجْعِيَّةً كَانَتْ أَوْ بَائِنًا

حاشية المنبسط

## فصل

قوله: (تحل خطبة...): قضيته: أنها غير مستحبة، وهو ما نقله الشيخان عن الأصحاب، وقال الغزالي: هي مستحبة<sup>(٢)</sup>، واستدل له الرافعي بفعله ﷺ حيث خطب عائشة وحفصة؛ كما في البخاري وبما جرى عليه الناس. ووجهه غيره: بأنها وسيلة للنكاح المستحب وللوسيلة حكم المقصد، فمحله: إذا كان النكاح مستحبًا، وإلا.. لم يستحب. وقضية كلام المصنف: أن السرية والمستولدة لا تحرم خطبتهما وإن لم يعرض السيد عنهما، لكن بحث الزركشي كالأذري الحرمة حينئذ؛ لأنه<sup>(٣)</sup> وإن كان النكاح بيده لكن ربما يترتب على ذلك سوء العشرة وفوات مقصود التمتع، وهو ظاهر، خلافاً لمن زعم ظهور الأول؛ كالجوجري.

نعم؛ إن وجب الاستبراء ولم يقصد السيد التسري.. جاز التعويض؛ كالبائن، إلا إن خيف فسادها على مالها.

قوله: (لمعتدة) أي: من غيره؛ إذ يحل له خطبة المعتدة منه ولو تصريحًا؛ لأنه يحل له نكاحها في العدة، فإن لم يحل له نكاحها في العدة؛ كالمطلقة ثلاثًا والمفارقة بلعان.. لم تحل له خطبتها ولو بعد انقضاء العدة ما لم تنكح الأولى زوجها غيره وتعتد

(١) تحل الخطبة، لا تندب، كما في التحفة: (٤٢٩/٧)، والمغني: (١٣٥/٣)، خلافاً لما في النهاية: (٢٠٢/٦)، حيث قال بسنيتهما.

(٢) في نسخة (أ): قوله: (تحل خطبة...): أي: مع الاستحباب؛ كما صرح به في «الوجيز» وغيره.

(٣) في نسخة (أ): الحرمة حينئذ، ووجه: بأنه.





أَوْ فِي عِدَّةٍ وَفَاةٍ؛ إِجْمَاعًا، (وَلَا تُعْرِضُ لِرَجْعِيَّةٍ) فَيَحْرُمُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْمُنْكَوْحَةِ، (وَيَحِلُّ تُعْرِضُ فِي عِدَّةٍ وَفَاةٍ) قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، وَهِيَ وَارِدَةٌ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ، (وَكَذَا الْبَائِنُ) بِطَّلَاقٍ أَوْ فُسْخٍ (فِي الْأَظْهَرِ) لِانْقِطَاعِ سُلْطَنَةِ الزَّوْجِ عَنْهَا، وَالثَّانِي: يَحْرُمُ؛ إِذْ لِصَاحِبِ الْعِدَّةِ أَنْ يَنْكِحَهَا فَأُسْبِهَتْ الرَّجْعِيَّةَ، فَإِنْ لَمْ تَحِلَّ لَهُ؛ كَالْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا وَالْمَفَارَقةِ بِلِعَانٍ أَوْ رِضَاعٍ.. فَكَالْمُعْتَدَّةِ عَنِ الْوَفَاةِ، وَقِيلَ: فِيهَا الْخِلَافُ، وَالتَّصْرِيحُ نَحْوُ: أَرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ، أَوْ: إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُكَ.. نَكَحْتُكَ، وَالتَّعْرِيزُ نَحْوُ: مَنْ يَجِدُ مِثْلَكَ، أَوْ إِذَا حَلَلْتِ.. فَأَذِنِّي، وَحُكْمُ جَوَابِ الْمَرْأَةِ تَصْرِيحًا وَتَعْرِيزًا.. حُكْمُ الْخِطْبَةِ.

#### حاشية السنباطي

منه، وقد يقتضي ذلك عدم حل خطبة خامسة وتحتة أربع، وبه صرح الماوردي، لكن بحث البلقيني الحل إذا عزم على أنه إذا أجيب أبان واحدة منهن، وأجراه في خطبة أخت زوجته، وهو ظاهر.

قوله: (لرجعية) مثلها: المعتدة عن ردة؛ لأنها إن أسلمت في العدة.. كانت زوجة، قاله المتولي<sup>(١)</sup>.

قوله: (ويحل تعريض...) أي: مع الكراهة إن كان بالجماع، بل يحرم إن تضمن التصريح بذكر الجماع؛ كقوله: أنا قادر على جماعك، أو: لعل الله يرزقك من بجامعك، ومنه قول الشافعي في «الأم»: ولو قال: عندي جماع يرضي من جومعت.. فقد عرض بالخطبة تعريضا محرماً، وأنهاه عنه؛ لأنه قبح وفحش، قال تعالى: ﴿وَلْيَكُنْ لَأُتَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ أي: جماعاً ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [البقرة: ٢٣٥].

قوله: (والتصريح نحو...) أي: فالتصريح: ما يقطع بالرغبة في النكاح، والتعريض: ما لا يقطع بذلك، قال في «شرح الروض» وغيره: ولا فرق - كما اقتضاه كلامهم - بين الحقيقة والمجاز والكناية، وهي: ما تدل على الشيء بذكر لوازمه؛

(١) في نسخة (ب): كانت زوجته، وهو ظاهر.



(وَتَحْرُمُ خِطْبَةَ عَلِيٍّ عَلَى خِطْبَةِ مَنْ صُرِّحَ بِإِجَابَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ) أَوْ يَتْرُكُ ؛ لِحَدِيثِ «الصَّحِيحَيْنِ» وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ: «لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ»<sup>(١)</sup>، وَفِي رِوَايَةٍ: «حَتَّى يَذَرَ»<sup>(٢)</sup>، وَلَوْ صَرَّحَ<sup>(٣)</sup> بِرَدِّهِ...

حاشية البكري

### فصل

قوله: (أو يترك) ذكره؛ لإيهام المتن عدم الجواز وإن ترك؛ أي: لأنه لم يأذن، وليس كذلك.

حاشية السباضي

كقوله: فلان طويل النجاد؛ للطويل، وكثير الرماد؛ للمضياف، ومثالها هنا للتصريح: أريد أن أنفق عليك نفقة الزوجات وأتأذنبك، والتعريض: أريد أن أنفق عليك نفقة الزوجات، فكل من الثلاثة إن أفاد القطع بالرغبة في النكاح.. فهو تصريح، أو الاحتمال لها.. فتعريض، وكون الكناية أبلغ من التصريح المقرر في علم البيان لا ينافي ذلك، فمن قال: الظاهر: أنها كالتصريح؛ لأنها أبلغ منه.. التيسر عليه التصريح هنا بالتصريح ثم.

قوله: (وتحرم خطبة علي خطبة...) هو شامل لما إذا خطب رجل خمسا ولو بالترتيب وصرح له بالإجابة.. فتحرم خطبة كل منهن حتى يعقد على أربع، أو يتركهن، أو بعضهن، أو يأذن.

قوله: (أو يترك) أي: ولو بحسب ما يفهم من حاله؛ كطول الزمن بعد التصريح بإجابته من غير تردد واحد<sup>(٤)</sup> من جهته على أهلها مثلاً وكأن<sup>(٥)</sup> ينكح من يحرم جمعه

(١) صحيح البخاري، باب: لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع، رقم [٥١٤٢]. صحيح

مسلم، باب: تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك، رقم [١٤١٢].

(٢) صحيح مسلم، باب: تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك، رقم [١٤١٤].

(٣) في نسخة (ش): صرَّح

(٤) في نسخة (أ): من غير ترد أحد.

(٥) في نسخة (ب): ولو كان.





حَلَّتْ ، (فَإِنْ لَمْ يُجَبَّ وَلَمْ يُرَدَّ) أَي: لَمْ يُصْرَحْ بِإِجَابَةٍ وَلَا رَدًّا؛ بِأَنْ سَكَتَ (١) عَنْهُمَا أَوْ ذُكِرَ مَا يُشْعِرُ بِالرِّضَا، نَحْو: لَا رَغْبَةَ عَنْكَ . . (لَمْ تَحْرُمَ فِي الْأَظْهَرِ) وَقَطَعَ بِهِ فِي السُّكُوتِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُبْطَلُ شَيْئًا مُقَرَّرًا ، وَالثَّانِي: تَحْرُمُ ؛ لِإِطْلَاقِ الْحَدِيثِ ، وَتُعْتَبَرُ الْإِجَابَةُ وَالرَّدُّ فِي لَاجِبَةِ الْإِذْنِ مِنَ الْوَلِيِّ ، وَفِي مُعْتَبَرَتِهِ مِنْهَا وَفِي الرَّقِيقَةِ مِنَ السَّيِّدِ ، وَتَجُوزُ خِطْبَةُ مَنْ لَمْ يُدْرَ أَخْطَبَتْ أَمَّ لَا ، وَمَنْ لَمْ يُدْرَ (٢) أُجِيبَ خَاطِبُهَا أَمَّ رُدًّا ؛ لِأَنَّ

حاشية السنباطي

معها ؛ كآختها .

قوله: (من الولي) أي: أبا كان أو جدًا أو قاضيًا، لكن لو كان الزوج غير كفؤ . . فالمعتبر في الإجابة إجابتها معه، وفي الرد أحدهما، وكذا يقال في قوله: (وفي معتبرته منها). ومن إجابتها: أن تأذن لوليها في إجابة معين أو في تزويجها منه، قال الإسوي: ولو أذنت له في تزويجها ممن شاء . . ففي «البحر» حل لكل أحد خطبتها على خطبة غيره، ورد: بأن هذا تصرف منه في عبارة «البحر» بحسب ما فهم، والذي في «البحر»: أنه يحل لكل أحد أن يخطبها (٣). وسكوت البكر ملحق بالصريح؛ كما نص عليه في «الأم» وهو المعتمد، خلافا لمن ضعفه فارقا بينه وبين الاكتفاء في استئذانها في النكاح؛ بأنه يستحي منه ما لا يستحي في إجابة الخطبة.

قوله: (وفي الرقيقة من السيد) أي: إن لم تكن مكاتبة كتابة صحيحة ولا مبعوضة، فإن كانت مكاتبة كتابة صحيحة . . فمنهما، أو مبعوضة . . فكذلك ما لم تكن مبيعة . . فمن السيد مع وليها بل معها أيضا إن كان الخاطب غير كفؤ؛ نظير ما مر .

قوله: (ومن لم يدر أجيب خاطبها) أي: صريحا؛ ليشمل ما إذا علم بإجابته

(١) في نسخة (ش): سَكَتَ

(٢) في نسخة (ش): لَمْ يُدْرَ

(٣) في نسخة (أ): وكذا يقال في قوله: وفي معتبرته منها ومن إجابتها أن تأذن لوليها في إجابة معين أو في تزويجها منه، ولو أذنت له في تزويجها فمن شاء . . ففي «البحر» حل لكل أحد خطبتها على خطبة غيره، قال بعض المتأخرين: وهو مؤول أو ضعيف





الأصل: الإباحة، وسواء فيما ذكر الخاطب المسلم والذمي في الذميمة، وقوله في الحديث: «على خطبة أخيه» جزي<sup>(١)</sup> على الغالب، وقيل: هو في المسلم فقط؛ لظاهر الحديث.

(ومن استشير في خاطب.. ذكر مساوية) بفتح الميم؛ أي: عيوبه (بصدق) ليحذر بدلاً للنصيحة، وسميت عيوب الإنسان مساوي؛ لأن ذكرها يسوءه،

حاشية السباطي

ولكن لم يدر أصرح بها أم لا، ومثل ذلك: ما إذا علم بالتصريح لكن لم يعلم حرمتها حينئذ؛ كما يعلم من التعليل الذي ذكره الشارح.

قوله: (والذمي في الذميمة) قال الأذرعى: وفي المرتد نظر. انتهى، قال بعض المتأخرين: وواضح أنه لا ينكح، فإن ارتد بعد الخطبة.. بطل حقه منها؛ لبطلان نكاحه قبل الدخول برده، فخطبته أولى. انتهى.

قوله: (ليحذر) فيه إشارة لضابط ما يذكر من المساوي، وهو: ما يكفي في ذلك، فلا تجوز الزيادة عليه؛ لأنه حينئذ من الغيبة المحرمة، بل لا يجوز ذكر شيء منها إن كفى في ذلك، نحو: لا يصلح لكم؛ كما قاله المصنف في «أذكاره».

ولو استشير في أمر نفسه في النكاح.. قال البارزي: فإن كان فيه ما يثبت الخيار فيه.. وجب ذكره للزوجة، وإن كان فيه ما يقلل الرغبة عنه ولا يثبت الخيار؛ كسوء الخلق والشح.. استحباب، وإن كان فيه شيء من المعاصي.. وجب عليه التوبة في الحال ويستر نفسه. واستبعد في «شرح الروض» وجوب ذكر ما يثبت الخيار، قال: والأوجه: دفع ذلك بنحو: أنا لا أصلح لكم؛ أي: فإن لم يندفعوا بذلك.. كان التقصير منهم. وقول الشارح: (بدلاً للنصيحة) يفيد وجوب ذكر ذلك، وبه صرح المصنف في «الأذكار» وغيرها، وأن الاستشارة ليست بشرط في ذلك، وهو ظاهر وإن أوهم كلام المصنف اشتراطها.

(١) في نسخة (ش): جرى



فَالْيَاءُ: بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ ، وَقِيَاسُ الْمَفْرَدِ: مَسْوَأٌ كَمَسْكَنِ ، وَاسْتَعْنَى عَنْهُ بِ«سُوءٍ» كَمَا فِي حَسَنِ وَمَحَاسِنَ .

(وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ خُطْبَةٍ بِصَمِّ الْحَاءِ (قَبْلَ الْخُطْبَةِ) بِكَسْرِهَا ، (وَ) أُخْرَى (قَبْلَ الْعَقْدِ) لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِ«الْحَمْدِ»

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (فالياء...) يقتضي جواز ذكره بالياء بلا همزٍ وهو كذلك للتخفيف ، خلافاً لصاحب «تثقيف اللسان» ؛ إذ عدَّ<sup>(١)</sup> تركها لحناً .

﴿ حاشية السنباطي ﴾

تَنْبِيْهِ: علم مما ذكر: أن من الغيبة - وهي: ذكر الإنسان ولو ذمياً بما فيه مما يكرهه ولو في ماله أو نحو ولده أو زوجته - ما هو واجب ؛ كالتحذير من عيب خاطب ؛ كما ذكر ، أو مخطوبة أو مُشْتَرَى ، أو فسق أو ابتداع والي ؛ بأن يبين ذلك لمن له عليه ولاية ، وحامل علم ؛ بأن<sup>(٢)</sup> يبين ذلك للأخذ عنه ، وفي معناه الشاهد ، وكذكر لقب يعرف به ؛ كالأعور ، ولو أمكن التعريف بغيره .. كان أولى ، وكشكوى ظالم عند من ينصفه منه أو عند مفتي ؛ كأن يقول: ظلمني فلان فهل له ذلك ، أو ما طريقي في خلاصي منه ، والأحوط أن يقول: ما تقول في رجلٍ كان من أمره كذا ، وكذكر فسق فاسق عند من يمنعه منه ؛ ليزجره عنه ، وكذكر فسقه الذي يتجاهر به ولو لكل أحد ، وقيد الغزالي وغيره ذلك بغير العالم المقتدى به ؛ فهو لا يجوز ذكر فسقه وإن تجاهر به ؛ لأن الناس إذا اطلعوا على زلته .. تساهلوا في ارتكاب الذنب ، وهو ظاهر حيث لم يوجد سبب آخر غير التجاهر مما مر ؛ كبيان حاله لمريد الاجتماع به وغيره . ويأتي هنا ما مر: من أنه حيث أمكن الاستغناء بذكر بعض الفسق أو العيب .. وجب الاقتصار عليه . انتهى .

قوله: (ويستحب تقديم خطبة...) بحث الجلال البلقيني تقييد ذلك بما إذا جازت الخطبة تصريحاً لا تعريضاً ، وإلا .. لصيرتها تصريحاً .

قوله: (وأخرى قبل العقد) استحباب في «الأذكار» أن يكون أطول من خطبة الخطبة .

(١) في نسخة (ب) و(د) و(هـ) و(ز): إذ عدم .

(٢) في (د): بأنه .





الله<sup>(١)</sup> .. فَهُوَ أَقْطَعُ<sup>(٢)</sup> أَي: عَنِ الْبَرَكَاتِ، وَفِي رِوَايَةٍ: «كُلُّ كَلَامٍ»<sup>(٣)</sup>، فَيَحْمَدُ اللهُ الْخَاطِبُ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَيُوصِي بِتَقْوَى اللهِ تَعَالَى، ثُمَّ يَقُولُ: جِئْتُكُمْ خَاطِبًا كَرِيمَتِكُمْ، وَيَخْطُبُ الْوَلِيَّ كَذَلِكَ ثُمَّ يَقُولُ: لَسْتُ بِمَرْغُوبٍ عِنْدَكَ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَيَحْضُلُ الْمُسْتَحَبَّ بِالْخُطْبَةِ قَبْلَ الْعَقْدِ مِنَ الْوَلِيِّ أَوْ الزَّوْجِ أَوْ أَجْنَبِيٍّ.

(وَلَوْ خَطَبَ الْوَلِيُّ) وَأَوْجَبَ؛ كَأَنَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ زَوَّجْتُ... إِلَى آخِرِهِ، (فَقَالَ الزَّوْجُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللهِ، قَبِلْتُ») إِلَى آخِرِهِ.. (صَحَّ النِّكَاحُ) مَعَ مَا تَخَلَّلَ بَيْنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّ الْمَتَخَلَّلَ مُقَدِّمَةُ الْقَبُولِ، فَلَا يَقْطَعُ الْمَوَالَاةَ؛ كَالْإِقَامَةِ بَيْنَ صَلَاتِي الْجَمْعِ، وَالثَّانِي: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْمَتَخَلَّلَ لَيْسَ مِنَ الْعَقْدِ، (بَلْ) عَلَى الصَّحَّةِ: (يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ) الذِّكْرُ بَيْنَهُمَا؛ لِلْحَدِيثِ السَّابِقِ.

حاشية البكري

قوله: (وأوجب) أي: هو المراد بدليل: فقال الزوج: قبلت صحح؛ أي: قبلت نكاحها؛ إذ الاقتصار على (قبلت) لا يكفي، فأفاد أنه مراد «المنهاج» ولا يرد عليه؛ لذكره المسألة بعد ذلك.

حاشية السباطي

قوله: (ويخطب الولي...) هذه الخطبة لا يفهم استحبابها من كلام المصنف. قوله: (ولو خطب الولي وأوجب؛ كأن قال...) قضية كلام الشارح: عدم استحباب الوصية بالتقوى في هذه، وهو الموافق لتصوير «الروضة» و«أصلها» هنا، لكنهما ذكرا بعد استحبابها فيها عن الجمهور، واستبعده الزركشي.

(١) في نسخة (ش): بحمد الله

(٢) سنن ابن ماجه، باب: خطبة النكاح، رقم [١٨٩٤]. صحيح ابن حبان، باب: ذكر الأمر للمرء أن تكون فواتح أسبابه بحمد الله ﷺ لثلاث تكون أسبابه بترا، رقم [١٥٣٤]. أما رواية أبي داوود في سننه، رقم [٣٨٣٠] ففيه: (كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجدم).

(٣) سنن أبي داوود، باب: الهدي في الكلام، رقم [٤٨٤٠].



﴿قُلْتُ: الصَّحِيحُ: لَا يُسْتَحَبُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ﴾ بَلْ يُسْتَحَبُّ تَرْكُهُ<sup>(١)</sup>؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ شَارِحُ «التَّعْجِيزِ» خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَبْطَلَ بِهِ، وَسَكَتَ عَلَيَّ اسْتِحْبَابِهِ فِي «الرَّوْضَةِ»، وَلَيْسَ فِيهَا وَلَا فِي «أَصْلِهَا» حِكَايَةٌ مُقَابِلِهِ.

﴿فَإِنْ طَالَ الذُّكْرُ الْفَاصِلُ﴾ بَيْنَهُمَا... (لَمْ يَصِحَّ) النَّكَاحُ قَطْعًا، قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِذَا كَانَ الذُّكْرُ مُقَدِّمَةَ الْقَبُولِ... فَلَا يَضُرُّ إِطَالَتُهُ؛ لِأَنَّهَا لَا تُشِيرُ بِالْإِعْرَاضِ.

## ﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (وسكت على استحبابه...) أي: فالذي في «المنهاج» مخالف لما في «الروضة» و«أصلها» حيث لم يتعقب استحبابه بشيء.

## ﴿ حاشية السباطي ﴾

قوله: (فإن طال...) ضبط القفال الطول: بما يكون زمنه لو سكتا فيه... يخرج الجواب عن كونه جوابًا.

قوله: (قال الرافعي: ويجوز أن يقال...) أجيب: بأن كونه مقدمة القبول لا يستدعي اغتفار طوله؛ لأن المقدمة التي قام الدليل عليها ما ذكر فقط<sup>(٢)</sup> فلم يغتفر طوله.



(١) وفاقا «النهاية» و«المغني»، خلافا لما في «التحفة».

(٢) في نسخة (د): بما ذكر فقط.



## فصل

### [في أركان النكاح وغيرها]

(إنما يصح النكاح بإيجاب ؛ وهو: «زوّجتك» ، أو «أنكحتك»...) إلى آخره ،

حاشية البكري

## فصل

قوله: (إلى آخره) أي: زوّجتك بنتي ، إن لم يكن له إلا هي أو بنتي الصغرى أو الكبرى أو فلانة ونحوه بالصدّاق الفلانيّ أو بكذا إن سمّياه .

حاشية السباطي

## فصل

قوله: (وهو: «زوّجتك»...) مثله - كما قاله الغزالي في «فتاويه» - (زوّجت لك) أو (زوّجت إليك) قال: لأن الخطأ في الصيغة إذا لم يخل بالمعنى... فينبغي أن يكون كالخطأ في الإعراب ، ومنه يؤخذ: أن العامي لو فتح تاء المتكلم ، أو أبدل الزاي جيماً أو عكسه ، أو الكاف همزة ، أو نحو ذلك من اللغات التي ألفها العامة... لم يضر ؛ كما أفتى به بعض المتأخرين ، وهو متجه .

قوله: (إلى آخره) مراده: ذكر الزوجة لا الصدّاق ؛ لأن ذكره ليس بشرط ، فإذا لم يذكره... وجب مهر المثل ؛ كما يعلم مما سيأتي ، ولذلك لم يقل الشارح: (إلى آخره) عقب قول المصنف: (أو قبلت نكاحها أو تزويجها) . ويشترط تعيين الزوجة كالزوج المستفاد اشتراطه فيه من كلام المصنف ، فلو قال: زوّجتك إحدى بناتي ، أو زوّجت بنتي فلانة أحدكما... بطل ولو مع الإشارة ؛ كالبيع . ومن التعيين: ما لو قال له: زوّجتك بنتي وليس له غيرها ، أو قال: «هذه» وهي حاضرة<sup>(١)</sup> ، أو قال: زوّجتك التي في الدار وليس فيها غيرها... فيصح وإن سماها بغير اسمها خطأ وكذا عمداً على الأوجه ؛ كما لو قال: زوّجتك هذا الغلام مشيراً إلى بنته ، ولا يشكل الصحة في الثالثة<sup>(٢)</sup> بعدم صحة

(١) في نسخة (أ): كالبيع ، ومنه: ما لو قال: زوّجتك بنتي وليس له غيرها ، أو أشار إليها وهي حاضرة .

(٢) في نسخة (أ): في الثانية .



(وَقَبُولٍ؛ بِأَنْ يَقُولَ الرَّوْجُ: «تَزَوَّجْتُ»، أَوْ «نَكَحْتُ») إِلَى آخِرِهِ، (أَوْ «قَبِلْتُ نِكَاحَهَا»، أَوْ «تَزَوَّجَهَا») أَوْ هَذَا النِّكَاحَ، .....

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (أو نكحت...) أي: بالصدّاق المذكور ونحوه.

﴿ حاشية السنياطي ﴾

البيع في قوله: بعتك الدار التي في المحلة الفلانية وحدد وغلط في الحدود؛ لأنها هنا لما انفردت في الدار.. تعينت، وقياسه: أنه لو لم يكن في تلك المحلة غير الدار المبيعة.. صح البيع فيها كذلك أيضاً، ومن ثم صح: (بعتك داري) وليس له غيرها وإن غلط في حدودها؛ لأن إضافة الدار إليه مع كونه ليس له غيرها تعيين للدار فلا يحتمل غيرها، ولو كان اسم بنته فاطمة وقال: زوجتك فاطمة.. لم يصح؛ لكثرة الفواطم.

نعم؛ إن نويها.. صح وإن لم يطلع الشهود على النية؛ لأن الكناية مغتفرة في ذلك، لا في الصيغة؛ لأن الحل بالصيغة فكانت هي المقصود وغيرها كالتابع، ومن ثم لو سمى إحدى بنتيه وقصد الأخرى.. صح فيما قصداها ولغت التسمية<sup>(١)</sup>، وكذا لو لم يذكر اسمها، بل قال: زوجتك بنتي وقصدا معينة، ومتى اختلف قصدهما.. لم يصح؛ لأن الزوج قبل غير ما أوجبه الولي.

نعم؛ إن قال الزوج: قصدنا المسماة.. فالنكاح في الظاهر ينعقد عليها؛ كما في «أصل الروضة». ولو قال ذو بنتين كبيرى وصغرى: زوجتك بنتي الكبيرى وسماها باسم الصغرى.. صح في الكبيرى اعتماداً على الوصف بالكبرى، بخلاف: زوجتك بنتي الصغيرة الطويلة، والطويلة إنما هي الكبيرة؛ لأن كلا الوصفين لازم، واعتبار أحدهما في تمييز المنكوحه ليس أولى من اعتبار الآخر فصارت مبهمة. ولو خطب كل من اثنين امرأة فقصد كل مخطوبة الآخر ولو غلطاً.. صح النكاحان؛ لقبول كل ما أوجبه الولي.

قوله: (أو «قبلت نكاحها» أو «تزوجها» أو «هذا النكاح») ك(هذا النكاح) النكاح من غير ذكر (هذا) على الراجح<sup>(٢)</sup>، وك(قبلت) (رضيت) كما حكاه ابن هبيرة

(١) في نسخة (أ): ولغت النية.

(٢) في نسخة (أ): على الأصح.



وَالنِّكَاحُ هُنَا بِمَعْنَى: الْإِنْكَاحِ؛ لِيُؤَافِقَ الْإِجَابَ.

(وَيَصِحُّ تَقَدُّمُ لَفْظِ الزَّوْجِ عَلَى) لَفْظِ (الْوَلِيِّ) فِي تَزَوُّجَتِ وَنَكَحْتِ، وَكَذَا قَبِلْتِ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّيْخَانِ فِي مَبْحَثِ التَّوَكُّيلِ؛ لِحُصُولِ الْمُقْصُودِ مَعَ التَّقَدُّمِ كَالتَّأَخُّرِ.

(وَلَا يَصِحُّ) النَّكَاحُ (إِلَّا بِلَفْظِ التَّزْوِيجِ أَوْ الْإِنْكَاحِ) لِأَنَّ الْقُرْآنَ وَرَدَ بِهِمَا فَيُقْتَصَرُ عَلَيْهِمَا، فَلَا يَصِحُّ بِلَفْظِ الْإِبَاحَةِ أَوْ الْإِحْلَالِ.

(وَيَصِحُّ) بِمَعْنَى اللَّفْظَيْنِ (بِالْعَجْمِيَّةِ) وَإِنْ أَحْسَنَ الْعَاقِدُ الْعَرَبِيَّةَ (فِي الْأَصَحِّ) اعْتِبَارًا بِالمَعْنَى، وَالثَّانِي: لَا؛ اعْتِبَارًا بِاللَّفْظِ الْوَارِدِ، فَمَنْ لَمْ يُحْسِنْهُ... يَصْبِرُ إِلَى أَنْ يَتَعَلَّمَهُ أَوْ يُوَكَّلُ، وَالثَّلَاثُ: إِنْ أَحْسَنَهُ... لَمْ يَصِحَّ بِغَيْرِهِ، وَإِلَّا... صَحَّ؛ لِعَجْزِهِ، وَقَطَعَ بَعْضُهُمْ بِالشَّقِّ الْأَوَّلِ، .....

حاشية البكري

قوله: (والنكاح هنا بمعنى: الإنكاح... ذكره؛ لأن بعضهم اعترض صحته بد(قبلت نكاحها) لأن الذي أوجه الولي الإنكاح، وهو قبل العقد المركب من الإيجاب والقبول، فوجد التخالف للصيغة، فأجاب الشارح: بأن الفقهاء استعملوا النكاح هنا بمعنى الإنكاح، فوجد التوافق المشروط<sup>(١)</sup>.

قوله: (وقطع بعضهم بالشق الأول) أي: وهو أنه إن أحسنه - أي: اللفظ الوارد وهو: التزويج أو الإنكاح - لم يصحَّ بغيره.

حاشية السنيادني

عن إجماع الأئمة الأربعة، وقول السبكي: نقل هذا الإجماع يجب التوقف فيه، والظاهر: أنه لا يصح؛ أي: فلا يصح النكاح بذلك، رده في «شرح الروض»: بأنه إنما اكتفى بد(قبلت نكاحها)<sup>(٢)</sup> لدلالته على الرضا مع الإتيان بلفظ النكاح، فالأولى أن يكتفي بد(رضيت نكاحها).

(١) في نسخة (ج): المشترك.

(٢) في نسخة (أ) و(ب): بقبول نكاحها.



وَبَعْضُهُمْ بِالثَّانِي ، وَالْمَرَادُ بِ«الْعَجْمِيَّةِ» : مَا عَدَا الْعَرَبِيَّةَ ، وَالْمَسْأَلَةُ فِيمَا إِذَا فَهِمَ كُلُّ  
مِنَ الْعَاقِدَيْنِ كَلَامَ الْآخَرِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْهَمْهُ وَأَخْبَرَهُ ثِقَةً بِمَعْنَاهُ . . فَفِي الصَّحَّةِ هُنَا بِنَاءٌ  
عَلَى الصَّحَّةِ هُنَاكَ وَجْهَانِ ، (لَا بِكِنَايَةِ) نَحْوُ : أَحَلَلْتُكَ ابْنَتِي فَلَا يَصِحُّ بِهَا النِّكَاحُ  
(قَطْعًا) بِخِلَافِ التَّبْيَعِ ؛ لِأَنَّهَا لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ النِّيَّةِ ، وَالشُّهُودُ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ ؛  
كَمَا سَيَأْتِي ، وَلَا أُطْلَعُ لَهُمْ عَلَى النِّيَّةِ .

## ﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (وبعضهم بالثاني) أي: وهو أنه إن لم يحسنه . . صحَّ بالعجمية .

قوله: (بناء على الصحة هناك) أي: عند فهم معنى اللفظ ، والأصح من الوجهين:  
المنع .

## ﴿ حاشية السنباطي ﴾

قوله: (والمسألة فيما إذا فهم كل من العاقدين) أي: مع الشاهدين ؛ كما يعلم مما  
يأتي .

قوله: (كلام الآخر) أي: مع كلام نفسه .

قوله: (ففي الصحة هنا) أي: فيما إذا لم يفهمه .

قوله: (بناء على الصحة هناك) أي: فيما إذا فهمه .

قوله: (وجهان) رجح منهما البلقيني: المنع<sup>(١)</sup> ؛ كما في العجمي الذي ذكر لفظ  
الطلاق وأراد معناه وهو لا يعرفه ، قال: وصورته - أي: أخذًا من مسألة العجمي - : أن  
لا يفهمها إلا بعد إتيانه بها ، فلو أخبر بها قبل . . صح إن لم يطل الفصل ؛ أي: بين  
الإيجاب والقبول ، وما قاله مأخوذٌ من كلام الإمام .

قوله: (لا بكناية) أي: في الصيغة ؛ كما هو قضية السياق ، بخلاف الكناية في  
المعقود عليه ؛ كما علم مما مر ، ومن الكناية في الصيغة: الكتابة في غيبة أو حضور ،  
فلا ينعقد بها ، بل لو قال لغائب: زوجتك بنتي ، أو قال: زوجتها من فلان ثم كتب قبله

(١) في نسخة (أ): قوله: (وجهان) يرجح منهما البلقيني: المنع ، الراجح منهما: المنع ، وهما جاربان  
فيما إذا لم يفهم كل منهما كلام نفسه .





(وَلَوْ قَالَ) الْوَلِيُّ: («زَوْجُكَ») إِلَى آخِرِهِ، (فَقَالَ) الزَّوْجُ: («قَبِلْتُ») مُقْتَصِرًا عَلَيْهِ... (لَمْ يَنْعَقِدْ) بِذَلِكَ النِّكَاحُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِانْتِفَاءِ التَّصْرِيحِ فِي الْقَبُولِ بِأَحَدِ اللَّفْظَيْنِ وَبَيِّنُهُ لَا تُفِيدُ، وَفِي قَوْلٍ: يَنْعَقِدُ بِذَلِكَ؛ لِانْتِصَافِ الْقَبُولِ إِلَى مَا أَوْجَبَهُ الْوَلِيُّ، وَقَطَعَ بَعْضُهُمْ بِالْأَوَّلِ، وَبَعْضُهُمْ بِالثَّانِي.

(وَلَوْ قَالَ) الزَّوْجُ: («زَوْجِنِي») بِنَتِكَ.....

حاشية البكري

قوله: (زَوْجُكَ...) أي: بنتي فلانة بنحو ما سبق.

حاشية السنابلي

الكتاب أو الخبر فقال: قبلت؛ أي: بعد طول الفصل بين الإيجاب والقبول - كما يؤخذ من كلام الرافعي -... لم يصح على المعتمد فيهما. وفارق نظيرهما من البيع على المعتمد فيه أيضا؛ بأن البيع أوسع؛ لانعقاده بالكناية<sup>(١)</sup> وثبوت الخيار فيه. ولو استخلف القاضي فقيها في تزويج امرأة... لم يكف الكتاب، بل يشترط اللفظ، وليس للمكتوب إليه الاعتماد على الخط؛ كما في «أصل الروضة»، وهو ظاهر، وتضعيف البلقيني له مردود بتصريحهم: بأن الكتابة وحدها لا تفيد في الاستخلاف والتولية، بل لا بد من إشهاد شاهدين على ذلك، نَبَّه عليه في «شرح الروض». وفي «المجموع»: ينعقد نكاح الأخرس بها بلا خلاف، واستشكل: بأنها كناية وهو لا ينعقد بها، وأجيب: بأن الباء الداخلة على الكتابة في عبارته ليست لئلا، بل هي للسببية؛ أي: ينعقد بسببها، بمعنى: أنه يوكل بها من يعقد.

قوله: (لانتهاء التصريح...) يؤخذ منه: الاكتفاء بـ(قبلت النكاح) لا (قبلته) أو (قبلتها) وهو كذلك؛ كما نص عليه في «الأم» وجرى عليه الشيخ أبو حامد وغيره.

قوله: (ولو قال الزوج: «زوجني»...) خرج بذلك: ما إذا قال: زوجتني ابنتك، أو تَزَوَّجْنِيهَا، أو أتزوج ابنتي<sup>(٢)</sup>، أو تزوجتها؛ لأنه استفهام، لا استدعاء فلا جزم فيه.

(١) في نسخة (أ): بالكتابة.

(٢) في نسخة (ب): أو تزوج ابنتي.



إِلَى آخِرِهِ، (فَقَالَ) الْوَلِيُّ: «زَوَّجْتُكَ»... إِلَى آخِرِهِ، (أَوْ قَالَ الْوَلِيُّ: «تَزَوَّجْتُهَا»)  
 أَي: بِنْتِي... إِلَى آخِرِهِ، (فَقَالَ) الزَّوْجُ: «تَزَوَّجْتُ»... إِلَى آخِرِهِ... (صَحَّ)  
 النِّكَاحُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ بِمَا ذُكِرَ؛ لِوُجُودِ الْإِسْتِدْعَاءِ الْجَازِمِ الدَّالِّ عَلَى الرِّضَا، وَفِي  
 نَظِيرِ ذَلِكَ مِنَ الْبَيْعِ خِلَافٌ تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُذَكَّرُ فِيهِ؛ لِاسْتِبَانَةِ الرَّغْبَةِ، بِخِلَافِ  
 النِّكَاحِ؛ لِخَطَرِهِ، عَلَى أَنَّهُ حُكِيَ فِيهِ الْخِلَافُ أَيْضًا.

(وَلَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُهُ) أَي: النِّكَاحُ؛ كَأَن يَقُولَ: إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ.. فَقَدْ  
 زَوَّجْتُكَ... إِلَى آخِرِهِ كَالْبَيْعِ، وَأَوْلَى مِنْهُ؛ لِإِخْتِصَاصِهِ بِوَجْهِ الْإِحْتِيَاطِ، (وَلَوْ بُشِّرَ  
 بِوَلَدٍ فَقَالَ) لِحَبْلِيهِ: «إِنْ كَانَ أَنْثَى فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا»... إِلَى آخِرِهِ... فَقَبِلَ، (أَوْ  
 قَالَ) لَهُ: «إِنْ كَانَتْ بِنْتِي طَلَّقْتُ» (أَوْ مَاتَ زَوْجُهَا) «وَأَعْتَدْتُ فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا»  
 فَقَبِلَ وَبَانَ الْأَمْرُ؛ كَمَا قَدَّرَ.....

#### حاشية البكري

قوله: (زَوَّجْتُكَهَا...) أَي: بِالصَّدَاقِ الْفُلَانِيِّ وَنَحْوِهِ.

#### حاشية السباطي

نعم؛ لو قال المتوسط للولي: زوجته ابنتك فقال: زوجته له، أو زوجته، ثم قال  
 الزوج: قبلت نكاحها، فقال: قبلت نكاحها.. انعقد؛ لوجود الإيجاب والقبول  
 مرتبطين، بخلاف ما لو قالوا أو أحدهما: نعم؛ لخلوه عن اللفظ المعتمد به هنا، بخلافه  
 في البيع، أو قال الولي: زوجته أو زوجته من غير أن يقول: (له)، أو الزوج: قبلت<sup>(١)</sup>،  
 وكذا: قبلته وإن وقع في «الروضة» خلافه.

فرع: لو قال: زوجت نفسي بنتك، أو زوجت ابني من بنتك.. لم يصح؛ لأن  
 الزوج غير معقود عليه على الراجح وإن أعطي حكمه في نحو: (أنا منك طالق) مع  
 النية؛ كما سيأتي. انتهى.

قوله: (إلى آخره) المراد به: ذكر ما يعينها، لكن تقدم الاكتفاء بالقصد.

(١) في نسخة (د): أو للزوج: قبلته.





وَأَنَّ الْبِنْتَ أَذْنَتْ لِأَبِيهَا فِي تَزْوِيجِهَا.. (فَالْمَذْهَبُ: بَطْلَانُهُ) أَي: النَّكَاحِ؛ لِفَسَادِ الصَّيْغَةِ بِالتَّعْلِيقِ، وَالطَّرِيقُ الثَّانِي: فِي صِحَّتِهِ وَجْهَانِ مِنَ الْقَوْلَيْنِ فَيَمْنُ بَاعَ مَالَ مُورِّثِهِ أَوْ زَوْجِ أُمَّتِهِ ظَانًّا حَيَاتَهُ، فَبَانَ مَيْتًا حِينَ الْبَيْعِ أَوْ التَّزْوِيجِ، وَفَرَّقَ الْأَوَّلُ بَيْنَهُمَا بِجَزْمِ الصَّيْغَةِ هُنَاكَ.

(وَلَا) يَصِحُّ (تَوْقِيتُهُ) كَأَنْ يَنْكَحَ إِلَى شَهْرٍ، أَوْ إِلَى قُدُومِ زَيْدٍ؛ لِلنَّهْيِ عَنِ

حاشية السنباطي

قوله: (وَأَنَّ الْبِنْتَ أَذْنَتْ لِأَبِيهَا فِي تَزْوِيجِهَا) أَي: لِأَنَّ ذِكْرَ الْإِعْتِدَادِ يَفِيدُ أَنَّ صَوْرَتَهَا فِي الْمَدْخُولِ بِهَا، لَكِنْ هَذَا لَا يَفْتَضِي كَوْنَهَا ثِيَابًا؛ لِإِمْكَانِ كَوْنِهَا مَدْخُولًا بِهَا وَتَلَزَمَ الْعِدَّةُ وَمَعَ ذَلِكَ تَكُونُ عَلَى بَكَارَتِهَا؛ كَأَنَّ وَطْئَهَا فِي الدَّبْرِ أَوْ اسْتَدْخَلَتْ مَاءَهُ؛ كَمَا يَعْلَمُ مِمَّا سَيَأْتِي.

قوله: (وَفَرَّقَ الْأَوَّلُ بَيْنَهُمَا بِجَزْمِ الصَّيْغَةِ هُنَاكَ) أَي: بِخِلَافِهَا هُنَا، وَهَذَا الْفَرْقُ ظَاهِرٌ فِي التَّزْوِيجِ لَا فِي الْبَيْعِ<sup>(١)</sup>؛ لِصِحَّتِهِ مَعَ التَّعْلِيقِ أَيْضًا؛ كَأَنَّ كَانَ مَلَكِي.. فَقَدْ بَعْتَكِهِ، وَإِنْ لَمْ يَظُنْهُ مَلَكَةً.. فَالْأَحْسَنُ: الْفَرْقُ بِمَزِيدِ الْإِحْتِيَاظِ هُنَا، وَيُؤْخَذُ مِنَ الْفَرْقِ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ: أَنَّ مَحَلَّ الْبَطْلَانِ فِيمَا لَوْ قَالَ: إِنْ كَانَتْ بِنْتِي طَلَقْتُ أَوْ مَاتَ زَوْجِي.. إلخ إِذَا لَمْ يَتَيَقَّنْ<sup>(٢)</sup> أَوْ يَظُنْ ذَلِكَ، وَالْأَصَحُّ كَقَوْلِهِ: وَقَدْ بَشَّرْتُ بِنْتَ إِبْنِ صَدُوقِ الْمُبَشِّرِ وَقَدْ تَيَقَّنَ أَوْ ظَنَّ صَدُوقَهُ.. فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا<sup>(٣)</sup>؛ فَإِنَّ الْعَقْدَ صَحِيحٌ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ وَالْحَالَةَ هَذِهِ تَعْلِيقًا، بَلْ هُوَ تَحْقِيقٌ؛ كَقَوْلِهِ: إِنْ كُنْتُ زَوْجَتِي فَأَنْتَ طَالِقٌ وَيَكُونُ (إِنْ) بِمَعْنَى (إِذْ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥] خِلَافًا لِلأَذْرَعِيِّ كَالسَّبْكِ.

قوله: (كَأَنَّ يَنْكَحَ إِلَى شَهْرٍ إِلَى قُدُومِ زَيْدٍ) فِيهِ إِشْعَارٌ بِمَا بَحِثَهُ الْبَلْقِينِيُّ وَجَزَمَ بِهِ فِي «شَرْحِ الرُّوضِ» مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ التَّوْقِيتِ مَا لَوْ قَالَ: زَوَّجْتُكَهَا مَدَّةَ حَيَاتِكَ أَوْ عَمْرِكَ، بَلْ هُوَ تَصْرِيحٌ بِمَقْتَضَى الْعَقْدِ، وَنَظِيرُهُ فِيمَا لَوْ قَالَ: وَهَيْتَكَ أَوْ أَعْمَرْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ مَدَّةَ

(١) فِي نَسْخَةِ (د): وَهَذَا الْفَرْقُ ظَاهِرٌ فِي الْبَيْعِ.

(٢) فِي نَسْخَةِ (ب): إِذَا لَمْ يَتَيَقَّنْ.

(٣) فِي نَسْخَةِ (ب): وَقَدْ تَيَقَّنَ أَوْ ظَنَّ صَدُوقَهُ إِنْ صَدُوقِ الْمُبَشِّرِ.. فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا.



نِكَاحِ الْمُتَعَةِ فِي حَدِيثِ «الصَّحِيحَيْنِ»<sup>(١)</sup>، وَهُوَ الْمُؤَقَّتُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْهُ مُجَرَّدُ التَّمَتُّعِ دُونَ التَّوَالِدِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَغْرَاضِ النِّكَاحِ، (وَلَا يَصِحُّ نِكَاحُ الشُّغَارِ) لِلنَّهْيِ عَنْهُ فِي حَدِيثِ «الصَّحِيحَيْنِ»<sup>(٢)</sup>؛ (وَهُوَ: «زَوَّجْتُكَهَا») أَي: بِنْتِي («عَلَى أَنْ تُزَوِّجَنِي بِبِنْتِكَ وَبُضْعُ كُلِّ وَاحِدَةٍ») مِنْهُمَا («صَدَاقُ الْأُخْرَى» قَبْلُ)

﴿ حاشية السنباطي ﴾

حياتك أو عمرك، ورُدَّ: بأن القياس: البطلان؛ كالبيع، ولا نسلم كونه تصريحاً بمقتضى العقد، بل هو تصريح بما يخالفه؛ لأن مقتضاه بقاء آثاره بعد الموت وذلك يخالفه، والفرق بينهما وبين المنظر به في كلامه: مخالفته للقياس بالنص عليه. انتهى، فالمعتمد: عدم صحة توقيت النكاح ولو بمدة حياتك أو عمرك، وكذا بألف سنة ونحوهما مما يبعد بقاء الدنيا إليه، وهذا مبني على أن الاعتبار بصيغ العقود لا بمعانيها.

قوله: («على أن تزوجني...») قال في «شرح الروض»: وكلامهم يقتضي أن قوله: (على أن تزوجني ابنتك) استيجاب قائم مقام: (زوجني ابنتك)، وإلا... وجب القبول بعد.

قوله: (وبضع كل منهما...) خرج: ما إذا قال: وبضع بنتي صداق بنتك أو عكسه... فإنه يصح الثاني في الأول والأول في الثاني، ولو قال: زوجتك بنتي على أن بضعك صداق لها... ففيه وجهان، ذكرهما المتولي، أو جههما في «شرح الروض»: الصحة؛ لعدم التشريك. ولو قال: زوجتك جاريتي على أن تزوجني ابنتك بصداق هو رقة الجارية... صح النكاحان؛ لعدم التشريك بمهر المثل؛ لعدم التسمية والتفويض<sup>(٣)</sup> في الأولى وفساد المسمى في الثانية؛ إذ لو صح فيها... لزم صحة نكاح الأب جارية

(١) صحيح البخاري، باب: غزوة خيبر، رقم [٤٢١٦]. صحيح مسلم، باب: نكاح المتعة وبيانه أنه أبيع ثم نسخ ثم أبيع ثم نسخ واستقر تحريمه إلى يوم القيامة، رقم [١٤٠٧].

(٢) صحيح البخاري، باب: الشغار، رقم [٥١١٢]. صحيح مسلم، باب: تحريم نكاح الشغار وبطلانه، رقم [١٤١٥].

(٣) في نسخة (ب): والتعويض.





ذَلِكَ ؛ كَأَن يَقُولَ: تَزَوَّجْتُ بِنْتَكَ وَزَوَّجْتُكَ بِنْتِي عَلَى مَا ذَكَرْتَ، وَهَذَا التَّفْسِيرُ مَاخُودٌ مِنْ آخِرِ الْحَدِيثِ الْمُحْتَمَلِ لِأَنَّهُ يَكُونُ مِنْ تَفْسِيرِ النَّبِيِّ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ تَفْسِيرِ

حاشية السباغري

بنته، وهو ممتنع، قال في «شرح الروض»: والظاهر<sup>(١)</sup>: أن عكس التصوير كذلك؛ بأن قال: تزوجت بنتك على رقة جاريتي وزوجتك جاريتي فقبل؛ لتقارن<sup>(٢)</sup> صحة العقدين في الحالين. ولو طلق امرأته على أن يزوجه زيد ابنته وصدّق البنت بضع المطلقة فزوجه على ذلك.. صحح - كما مر - بمهر المثل؛ لفساد المسمى ووقع الطلاق على المطلقة، قال ابن كج: وكان ابن القطان يقول: لا رجعة للمطلق وله مهر المثل على الزوج، ثم قال: فرع: لو قال طلق امرأتك على أن أطلق امرأتي وجعل كل منهما طلاق هذه بدلا عن طلاق الأخرى.. قال ابن القطان: يقع الطلاقان إذا فعلاه ولكل منهما الرجعة، وعندني: لا رجعة لواحد منهما، ولكل منهما الرجوع على الآخر بمهر المثل؛ أي: ليوافق ما قاله ابن القطان في التي قبلها، وهو ظاهر؛ لأنه خلع فاسد؛ لأن العوض فيه مقصود؛ كما هو ظاهر.

تَنْبِيْه: يشترط مع ما علم من كلام المصنف: توافق الإيجاب والقبول معنًى<sup>(٣)</sup>، لا في لفظي التزويج والإنكاح. ومن ذلك: ما لو قال: زوجتكها بكذا، فقال: قبلت نكاحها ولم يقل: على هذا الصداق.. فالنكاح صحيح على المعتمد - خلافاً للبارزي - بمهر المثل، وهو حيلة لمن لم يرض وليها أن يزوجه إلا بأكثر من مهر مثلها. ومثله: ما لو قبل ونفى ما سماه الولي.. فهو صحيح - خلافاً له أيضا - بمهر المثل، وأفتى القفال: بأنه لو قال: زوجتكها بألف مؤجلة لشهر فقبل قبل تمام تلفظه بشهر.. لم يصح؛ كما في البيع، ويرد: بأن الثمن ثم شرط يشترط ذكره بصفاته قبل القبول، بخلاف الشهر هنا.. فالمتجه: صحة القبول بعد تمام الإيجاب ولو قبل ذكر الشهر، خلافاً للقفال وإن

(١) في نسخة (ب) و(د): وهو ممتنع، والظاهر كما في «شرح الروض».

(٢) في نسخة (أ): لتقارب. وفي (د): لتفاوت.

(٣) في نسخة (ب): يعني.



ابن عمَرَ الرَّاوي، فَيَرْجَعُ إِلَيْهِ، وَالْمَعْنَى فِي الْبُطْلَانِ: التَّشْرِيكَ فِي الْبُضْعِ؛ حَيْثُ جَعَلَ مَوْرِدَ النِّكَاحِ وَصَدَاقَ الْأُخْرَى، وَقِيلَ: التَّغْلِيْقُ، وَقِيلَ: الْخُلُوُّ عَنِ الْمَهْرِ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ شِعَارًا مِنْ قَوْلِهِمْ: شَعَرَ الْبَلَدُ عَنِ السُّلْطَانِ: إِذَا خَلَا عَنْهُ، (فَإِنْ لَمْ يَجْعَلِ الْبُضْعَ<sup>(١)</sup> صَدَاقًا) بِأَنْ سَكَتَ عَنْ ذَلِكَ.. (فَالْأَصَحُّ: الصَّحَّةُ) فِي النِّكَاحَيْنِ؛ لِإِنْتِفَاءِ التَّشْرِيكِ الْمَذْكُورِ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مَهْرُ الْمِثْلِ، وَالثَّانِي: بُطْلَانُهُمَا؛ لِوُجُودِ التَّغْلِيْقِ، وَاعْتِرَاضَ بَآئِهِ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا شَرْطُ عَقْدٍ فِي عَقْدٍ وَذَلِكَ لَا يُبْطِلُ النِّكَاحَ، (وَلَوْ سَمَّيَا مَا لَمْ يَجْعَلِ الْبُضْعَ صَدَاقًا) كَأَنَّ قِيلَ: وَبُضْعُ كُلِّ وَاحِدَةٍ وَالْفُ صَدَاقُ الْأُخْرَى.. (بَطَلَّ) نِكَاحُ كُلِّ مِنْهُمَا (فِي الْأَصَحِّ) لِوُجُودِ التَّشْرِيكِ الْمَذْكُورِ، وَالثَّانِي: يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلُ عَنِ الْمَهْرِ.

## ﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (فيرجع إليه) أي: المحتمل له كونه من كلامه ﷺ، أو لأنه من كلام الراوي وهو أعرف بمراذه ﷺ.

## ﴿ حاشية المنباطي ﴾

ارتضاه بعض المتأخرين، وإصرار من أتى<sup>(٢)</sup> بأحد شقي العقد عليه، وبقاء أهليته وأهلية الأذنة حيث يعتبر إذنها إلى أن يوجد الشق الآخر؛ فإن أغمى على أحدهما أو جن أو ارتد أو رجع الموجب أو الأذنة.. امتنع القبول، والفور<sup>(٣)</sup> بين الإيجاب والقبول، فيضر الفصل اليسير بأجنبي عن العقد؛ بأن<sup>(٤)</sup> لم يتعلق به ولم يستحب فيه وإن قل ولو من المطلوب جوابه<sup>(٥)</sup>؛ أخذًا مما مر في البيع، والطويل بغير الأجنبي كالذكر، بخلاف اليسير؛ كما مر. انتهى.

(١) في نسخة (ش): يُجْعَلُ الْبُضْعُ

(٢) في نسخة (أ): كما في البيع، ورد: بأن الثمن ثم شرط يشترط ذكره بصفاته قبل القبول، بخلاف الشهر هنا.. فالمتجه: صحة القبول بعد تمام الإيجاب ولو قبل ذكر المهر وإصرار، ومن أتى.

(٣) في نسخة (ب): والقول.

(٤) في نسخة (أ): فإن. وفي (ب): ما.

(٥) في نسخة (ب): لكن من المطلوب جوابه. وفي (د): ولو من غير المطلوب جوابه.





(وَلَا يَصِحُّ) النَّكَاحُ (إِلَّا بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ) لِحَدِيثِ ابْنِ حِبَّانَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ  
وَشَاهِدَيْ عَدْلٍ، وَمَا كَانَ مِنْ نِكَاحٍ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ.. فَهُوَ بَاطِلٌ»<sup>(١)</sup> وَالْمَعْنَى فِي  
اشْتِرَاطِهِمَا: الْإِخْتِيَاظُ لِلْأَبْضَاعِ، وَصِيَانَةُ الْأَنْكِحَةِ عَنِ الْجُحُودِ، وَلَا يُشْتَرَطُ  
إِحْضَارُهُمَا؛ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «بِحَضْرَةِ»؛ (شَرَطُهُمَا: حُرِّيَّةٌ، وَذُكُورَةٌ، وَعَدَالَةٌ،  
وَسَمْعٌ، وَبَصَرٌ) فَلَا يَصِحُّ بِحَضْرَةِ مَنْ انْتَفَى فِيهِ شَرْطٌ مِمَّا ذَكَرَ، (وَفِي الْأَعْمَى  
وَجْهٌ): أَنَّهُ يَصِحُّ بِحَضْرَتِهِ، وَفِي الصَّحَّةِ بِحُضُورِ الْأَخْرَسِ وَجْهَانِ؛ بِنَاءٍ عَلَى  
الْخِلَافِ فِي قَبُولِ شَهَادَتِهِ، وَالْأَصَحُّ: عَدَمُ قَبُولِهَا، وَيَجْرِيَانِ فِي ذِي الْحِرْفَةِ الدَّيْنِيَّةِ،  
وَلَوْ عَقَدَ<sup>(٢)</sup> بِخُنْثِيَيْنِ قَبَانًا ذَكَرَيْنِ.. صَحَّ فِي الْأَصَحِّ، وَلَا يَصِحُّ بِمَنْ لَا يَعْرِفُ لِسَانَ

حاشية البكري

قوله: (وفي الصحة بحضور الأخرس...) أورده؛ لأن لفظ المتن لم يذكر فيه  
ذلك، فافتضى عدم اشتراطه؛ وكذا عدم<sup>(٣)</sup> انتفاء الغفلة، والأصح: اشتراطهما.

حاشية السباطي

قوله: (ولو عقد بخنثيين...) مثله: الولي؛ كما صرح به ابن المسلم، بخلاف  
ما لو اقتدى بخنثي فبان رجلا؛ لأن عدم جزم النية مؤثر ثم، وبخلاف نظيره في  
الزوجين؛ كما جزم به الروياني واقتضى كلام ابن الرفعة الاتفاق عليه؛ لأنهما المقصود  
الأعظم من النكاح، بخلاف الولي والشاهد وإن اشتركوا في الركنية على ما مر؛ كما  
أن المقصود الأعظم من أركان الحج: الوقوف بعرفة وإن شاركه غيره في الركنية. ولا  
يشكل على عدم الصحة ما صححه الروياني من الصحة فيما لو تزوج رجل بامرأة  
يعتقدان بينهما محرمة ثم بان خطأهما؛ لأن المحرم يصح نكاحها في الجملة، بخلاف  
الخنثي المشكل على أن ما صححه الروياني يخالف قول الشيخين: يشترط علم الزوج  
بحل المنكوحه، وهو المعتمد، وحمل بعضهم له على أن ذلك شرط لجواز الإقدام لا

(١) صحيح ابن حبان، باب: ذكر نفي إجازة عقد النكاح بغير ولي وشاهدي عدل، رقم [١٣٦٤].

(٢) في نسخة (ش): عَقَدَ

(٣) في نسخة (أ) و(ج) و(هـ): وكذا لزم.



المتعاقدين ، فَإِنْ كَانَ يَضْبُطُ اللَّفْظَ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْقُلُهُ إِلَى الْحَاكِمِ ، وَلَا يَصِحُّ بِالْمَغْفَلِ الَّذِي لَا يَضْبُطُ ، بِخِلَافِ مَنْ يَحْفَظُ وَيَنْسَى عَنْ قَرِيبٍ .

(وَالْأَصَحُّ: اِنْعِقَادُهُ) أَي: النُّكَاحِ (بِابْنِي الزَّوْجَيْنِ) أَي: ابْنِي كُلِّ مِنْهُمَا ، أَوْ ابْنِ أَحَدِهِمَا وَابْنِ الْآخَرِ ، (وَعَدُوْنِيهِمَا) أَي: كَذَلِكَ ؛ لِثُبُوتِ النُّكَاحِ بِهِمَا فِي الْجُمْلَةِ ، وَالثَّانِي: لَا ؛ لِتَعَدُّ ثُبُوتِ هَذَا النُّكَاحِ بِهِمَا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ (١) ، وَقَطَعَ بَعْضُهُمْ بِالْاِنْعِقَادِ فِي الثَّانِيَةِ ، وَفُرِّقَ بِأَنَّ الْعِدَاوَةَ قَدْ تَزُولُ وَيَنْعَقِدُ بِابْنَيْهِ مَعَ ابْنَيْهَا ، وَبِعَدُوْنِيهِ مَعَ عَدُوْنِيهَا (٢) قَطْعًا ؛ لِإِمْكَانِ إِثْبَاتِ شِقْيِهِ بِهِمْ .

(وَيَنْعَقِدُ بِمَسْتُورِي الْعِدَالَةِ) .....

حاشية البكري

قوله: (فإن كان يضبط...) المعتمد: البطلان.

قوله: (لإمكان إثبات شقيهِ) أي: من جانب كلٍّ منهما؛ لأنه إن طلب الشاهد له.. فعدوه، أو لها.. فعدوها، أو عليه.. فعدوها، أو عليها.. فعدوه، فاعلم.

حاشية السباطي

للصحة يخالفه ما ذكر من عدم صحة نكاح الخنثى (٣).

قوله: (فإن كان يضبط اللفظ.. ففيه وجهان...) الراجح منهما: عدم الصحة، وبه جزم ابن المقرئ.

قوله: (في الجملة) أي: مع قطع النظر عن هذا النكاح.

قوله: (وينعقد بمستوري العدالة...) أي: ظاهرا لا باطنا؛ كما قاله السبكي وغيره؛ أخذا مما يأتي من البطلان إذا كانا فاسقين، وبه يعلم أن غير المستورين كذلك،

(١) في نسخة (ش): كما في المسألتين

(٢) في نسخة (ش): عدوئيهما

(٣) في نسخة (أ): بخلاف الخنثى المشكل على أن ما صححه الروياني قد جزم الشيخان في (باب الربا) بخلافه.





وَهُمَا الْمَعْرُوفَانِ بِهَا ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا<sup>(١)</sup> (عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّ النِّكَاحَ يَجْرِي بَيْنَ أَوْسَاطِ النَّاسِ وَالْعَوَامِّ، وَلَوْ اُعْتَبِرَ فِيهِ الْعَدَالَةُ الْبَاطِنَةُ... لَاحْتِاجُوا إِلَى مَعْرِفَتِهَا لِيُخْضِرُوا مَنْ هُوَ مُتَّصِفٌ<sup>(٢)</sup> بِهَا فَيَطُولُ الْأَمْرُ عَلَيْهِمْ وَيَشُقُّ، وَالثَّانِي: لَا يَنْعَقِدُ بِخُضُورِهِمَا؛ لِتَعَدُّرِ ثُبُوتِهِ بِهِمَا، (لَا مَسْتُورِ الْإِسْلَامِ وَالْحَرِيَّةِ) وَهُوَ مَنْ لَا يُعْرَفُ

حاشية السنياطي

وإطلاقهم انعقاده بمستورين شامل لما إذا كان العاقد الحاكم، وهو ما اقتضاه كلام المتولي<sup>(٣)</sup>؛ بناءً على الراجح: من أن تصرف الحاكم ليس بحكم. وما جزم به ابن الصلاح في «فتاويه» والمصنف في «نكته» واختاره السبكي وغيره من عدم انعقاده بهما إذا كان هو العاقد مبني على المرجوح: أنه حكم، ولا يجوز له الحكم إلا بباطن العدالة، ومن ثم ليس له الحكم بصحة نكاح عقد بمستوري العدالة ولا فساد حتى يعلم باطنهما.

نعم؛ له الحكم بالنفقة ونحوها من حقوق الزوجية إذا تحاكم الزوجان إليه فيها مع علمه بكون النكاح عقد بمستورين؛ لأن الحكم بينهما هنا تابع لصحة النكاح؛ كما يثبت شوال بعد ثلاثين يوماً تبعاً لثبوت رمضان برؤية عدل. وقوله: (وهما المعروفان بها ظاهراً لا باطناً) أي: بأن عرفت بالمخالطة دون التزكية عند الحاكم.

**تَنْبِيْهِ:** يبطل الستر بإخبار عدل بفسقه، فلا يصح به النكاح؛ كما قاله الإمام، وجزم به ابن المقري، وقول صاحب «الذخائر»: الأشبه: الصحة؛ فإن الجرح لا يثبت إلا بشاهدين ولم يوجد، رُدَّ: بأنه ليس الغرض إثبات الجرح، بل زوال ظن العدالة، وهو حاصل بخبر العدل، والأوجه: حملة على ما إذا أخبر بذلك بعد العقد، وحمل الأول على ما إذا أخبر به قبله. انتهى.

قوله: (لا مستور الإسلام والحرية) أي: ما لم يظهر كونهما مسلمين حريين..

(١) وفاقاً للنهاية» و«المغني»، خلافاً لما في «التحفة».

(٢) في نسخة (ش): مُتَّصِفٌ

(٣) في نسخة (أ): قوله: (وينعقد بمستوري العدالة...) أي: ولو كان العاقد الحاكم؛ كما اقتضاه كلام المتولي.



إِسْلَامُهُ وَحُرِّيَّتُهُ؛ بِأَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعٍ يَخْتَلِطُ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ بِالْكَفَّارِ وَالْأَحْرَارِ  
بِالْأَرْقَاءِ وَلَا غَالِبَ، فَلَا يَنْعَقِدُ بِهِ؛ لِسُهُولَةِ الْوُقُوفِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْحُرِّيَّةِ، وَكَذَلِكَ  
لَا يَنْعَقِدُ أَيْضًا بِظَاهِرِ الْإِسْلَامِ وَالْحُرِّيَّةِ بِالذَّارِ حَتَّى يُعْرِفَ حَالَهُ فِيهِمَا بَاطِنًا.

(وَلَوْ بَانَ فِسْقُ الشَّاهِدِ عِنْدَ الْعَقْدِ . . . فَبَاطِلٌ عَلَى الْمَذْهَبِ) لِفَوَاتِ الْعَدَالَةِ،  
وَالطَّرِيقُ الثَّانِي: هُوَ صَحِيحٌ فِي أَحَدِ قَوْلَيْنِ؛ اكْتِفَاءً بِالسُّتْرِ يَوْمَئِذٍ، (وَإِنَّمَا يَتَّبَعُونَ<sup>(١)</sup>)  
فِسْقُهُ (بِبَيِّنَةٍ) تَقُومُ بِهِ (أَوْ اتِّفَاقِ الزَّوْجَيْنِ) عَلَيْهِ؛ بِأَنْ نَسِيَاهُ عِنْدَ الْعَقْدِ وَتَذَكَّرَاهُ بَعْدَهُ،

#### ﴿ حاشية السنياطي ﴾

فيتبين<sup>(٢)</sup> انعقاده بهما؛ كما لو عقد بخنثيين فبانا ذكرين؛ كما مر. وكمستوري الإسلام  
والحرية: مستورا البلوغ، نبه عليه في «شرح الروض».

قوله: (عند العقد) احترز به عما إذا بان فسقه قبل العقد بزمن يتأتى فيه الاستبراء  
المعتبر؛ كما بحثه الزركشي، أو بعده ولم يعلم أكان موجودا عنده أو حادثا، فلا يحكم  
ببطلان النكاح في هاتين الصورتين، لكن لا يحكم بثبوت هذا النكاح في الصورة الثانية  
إلا بشهادة غيرهما، نبه عليه الماوردي.

قوله: (ببينة تقوم به أو اتفاق . . .) مثلهما: علم القاضي فيلزمه التفريق بينهما  
وإن لم يترافعا إليه؛ كما قال الزركشي وغيره: أنه الظاهر، ومحل البطلان بتبين  
فسقهما: بقولهما في حقهما؛ كإسقاط النفقة والمهر، لكن السفهية لا يقبل إقرارها في  
إبطال ما يثبت لها من المال؛ كما قاله ابن الرفعة. قال الأزرعي: وينبغي أنه إذا كان  
بعد الدخول ومهر المثل دون المسمى لا تبطل الزيادة بقولها، وينبغي أن لا يبطل حق  
السيد بموافقة الأمة. انتهى، أما في حق الله تعالى؛ بأن طلقها ثلاثا ثم توافقا على فساد  
العقد بذلك . . . فلا يجوز أن يوقع نكاحا بلا محل؛ للتهمة، ولأنه حق الله تعالى فلا  
يسقط بقولهما، قال: ولو أقاما بينة على ذلك . . . لم يسمع قولهما ولا بينتهما في ذلك،

(١) في نسخة (ش): يُبَيِّنُ

(٢) في نسخة (د): فيتبين.





أَوْ لَمْ يَعْرِفَا عَيْنَ الشَّاهِدِ عِنْدَ الْعَقْدِ ثُمَّ عَرَفَاهُ مَعَ مَعْرِفَتِهِمَا بِفُسْخِهِ ، أَوْ عَرَفَا عَيْنَهُ وَفُسْخَهُ عِنْدَ الْعَقْدِ ، وَفِي الصُّورَةِ الْأَخِيرَةِ قَالَ الْإِمَامُ: تَبَيَّنَ (١) الْبُطْلَانُ بِلَا خِلَافٍ ؛ لِانْتِفَاءِ السُّرِّ عَلَيْهِمَا يَوْمَئِذٍ ، وَعَلَيْهِمَا التَّعْوِيلُ فِي التَّحْرِيمِ وَالتَّحْلِيلِ ، (وَلَا أَثَرَ لِقَوْلِ الشَّاهِدَيْنِ: «كُنَّا فَاسِقَيْنِ») عِنْدَ الْعَقْدِ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَيْسَ لَهُمَا فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُمَا عَلَى الزَّوْجَيْنِ .

(وَلَوْ اعْتَرَفَ بِهِ) أَي: بِالْفُسْخِ (الزَّوْجُ وَأَنْكَرَتْ .. فُرَّقَ بَيْنَهُمَا) لِاعْتِرَافِهِ بِمَا تَبَيَّنَ بِهِ بُطْلَانُ نِكَاحِهِ (وَعَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرِ) الْمَسْمَى (إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، وَإِلَّا) أَي: وَإِنْ دَخَلَ بِهَا .. (فَكُلُّهُ) لِأَنَّهُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ عَلَيْهَا فِي الْمَهْرِ ، وَهِيَ فُرْقَةٌ فَسُخِ لَا

حاشية السنباطي

وبذلك أفتى القاضي . ولا تسمع بينة الحسبة أيضا ، خلافا للبخاري ؛ إذ شرطه الحاجة ، ولا حاجة إليها فيما ذكر ؛ لأن مقصودها من التفريق بينهما حاصل والحالة هذه ، أما في حقهما .. فتسمع ، وحينئذ فينبغي - كما بحثه جماعة من المتأخرين - أنه إذا حكم ببطلانه بذلك في حقهما بجواز أن يجددا عقدا بلا محلل تبعا لما مر في نظيره من الاجتهاد ، وهو حسن ، ويكون ذلك حيلة في دفع المحلل (٢) .

قوله: (فلا يقبل قولهما على الزوجين) أي: أما على أنفسهما .. فيقبل ؛ كما لو كانا شاهدي عقد أختهما ثم ماتت وورثاها .. فلا مطالبة لهما على الزوج بالمهر إن ماتت قبل الوطاء ، ولا بالزائد على مهر المثل إن كان أقل من المسمى إن ماتت بعده .

قوله: (وعليه نصف المهر ..) أي: ولا يرثها ، لكنها ترثه بعد حلفها (٣) : أنه عقد

بعدلين .

(١) في نسخة (ش): بتبين

(٢) في نسخة (أ): والحالة هذه ، قال بعض المتأخرين ، وينبغي أنه إذا حكم ببطلانه باتفاقهما في حقهما بجواز أن يجددا عقدا بلا محلل تبعا ؛ كما مر في نظيره من الاجتهاد .

(٣) في نسخة (أ): حلفهما .



تَنْقُصُ عَدَدَ الطَّلَاقِ لَوْ نَكَحَهَا؛ كَمَا لَوْ أَقَرَّ بِالرِّضَاعِ، وَقِيلَ: فُرْقَةٌ طَلَّقَتْ بَائِنَةً، وَلَوْ اعْتَرَفَتِ الزَّوْجَةُ بِالْفِسْقِ وَأَنْكَرَهُ الزَّوْجُ... فَالْأَصْحُ: قَبُولُ قَوْلِهِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْعِصْمَةَ بِيَدِهِ وَهِيَ تُرِيدُ رَفْعَهَا، وَالْأَصْلُ: بِقَاوُهَا، فَإِنْ طُلِّقَتْ قَبْلَ دُخُولِ.. فَلَا مَهْرَ؛ لِإِنْكَارِهَا، أَوْ بَعْدَهُ.. فَلَهَا أَقَلُّ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الْمَسْمُومِ وَمَهْرِ الْمِثْلِ.

(وَيُسْتَحَبُّ الْإِشْهَادُ عَلَى رِضَا الْمَرْأَةِ) بِالنِّكَاحِ بِقَوْلِهَا؛ كَأَنَّ قَالَتْ: رَضِيْتُ بِهِ، أَوْ أَذِنْتُ فِيهِ (حَيْثُ يُعْتَبَرُ رِضَاهَا) بِأَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُجْبَرَةٍ؛ اخْتِيَاظًا لِيُؤْمَنَ

#### حاشية السنباطي

قوله: (فالأصح: قبول قوله عليها) أي: بيمينه.

قوله: (فإن طلقت قبل دخول.. فلا مهر...): أي: فإن كانت قبضته.. استرد منها، ويحث الإسنوي وغيره خلافه؛ أخذًا مما يأتي في الرجعة فيما إذا قال: طلقتها بعد الوطء فلي الرجعة، فقالت: بل قبله.. صدقت وهو مقر لها بالمهر؛ فإن كانت قبضته.. لم يرجع، وإلا.. لم تطالب إلا بنصفه؛ فإن النصف هناك كالجميع هنا. ورد: بأن الزوجين في تلك اتفاقا على حصول الموجب للمهر وهو العقد، واختلفا في المقرر له وهو الوطء، وهنا هي تدعي نفي السبب الموجب له، فلو ملكناها شيئا منه.. لملكته بغير سبب تدعيه.

فرع: لو قالت: نكحتني بغير ولي وشهود، فقال: بل بهما.. قال ابن الرفعة: قال في «الذخائر»: أن القول قولها؛ لأن ذلك إنكار لأصل العقد، قال الزركشي: وهو ما نص عليه في «الأم»، وهو مفرع على المرجوح من تصديق مدعي الفساد، أما على مقابله الراجح.. فالقول قوله، وفي كلام ابن الرفعة ما يدل عليه حيث قال: وكان ينبغي تخريجه على دعوى الصحة والفساد. انتهى.

قوله: (حيث يعتبر رضاها) قال الأذرعى: وينبغي أن يستحب حيث لم يعتبر أيضا؛ خروجًا من خلاف من اعتبره.

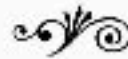




إِنْكَارُهَا، (وَلَا يُشْتَرَطُ) فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ رِضَاَهَا لَيْسَ مِنْ نَفْسِ النِّكَاحِ  
الْمَشْتَرَطِ فِيهِ الْإِشْهَادُ، وَإِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ فِيهِ.

﴿ حاشية السنباطي ﴾

قوله: (ولا يشترط في صحة النكاح...) أي: ولو من الحاكم على المعتمد؛ بناءً  
على الراجح: من أن تصرفه ليس بحكم، ويحصل رضاها بإقرارها، أو ببينة، أو بإخبار  
وليها مع تصديق الزوج، أو عكسه.



## (فصل)

[فمن يعقد النكاح وما يتبعه]

(لَا تُزَوِّجُ امْرَأَةً نَفْسَهَا بِإِذْنِ مَنْ وَلِيَّهَا، وَلَا دُونَ إِذْنِهِ، (وَلَا غَيْرَهَا بِوَكَالَةٍ) عَنِ الْوَلِيِّ وَلَا بِوِلَايَةٍ، (وَلَا تَقْبَلُ نِكَاحًا لِأَحَدٍ) بِوِلَايَةٍ وَلَا وَكَالَةٍ؛ فَطَمًا لَهَا عَنْ هَذَا الْبَابِ؛ إِذْ لَا يَلِيقُ بِمَحَاسِنِ الْعَادَاتِ دُخُولُهَا فِيهِ؛ لِمَا قُصِدَ مِنْهَا مِنَ الْحَيَاءِ وَعَدَمِ ذِكْرِهِ أَصْلًا، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]، وَتَقَدَّمَ حَدِيثُ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ»<sup>(١)</sup>، وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ حَدِيثًا: «لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، وَلَا الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا»، وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ<sup>(٢)</sup>.

حاشية البكري

## فصل

قوله: (ولا دون إذنه) هو مفهوم بالأولى من المتن؛ لأنها إذا منعت بالإذن.. فمن باب أولى مع عدمه.

قوله: (ولا بولاية) هو مفهوم أيضًا بالأولى؛ لأنه إذا منعت مع أنها سفير محض.. فأولى إذا استقلت.

حاشية السنياطي

## فصل

قوله: (لا تزوج امرأة... خرج بـ) (التزويج): توكيلها فيه بتوكيل الولي لها في ذلك، لكن شرطه في تزويج نفسها: أن يوكلها في التوكيل فيه لا عنها، بل عنه أو مطلقًا؛ كما جزم به ابن المقرئ تبعًا لتصريح الشيخ أبي حامد وغيره به. ولو ابتلينا

(١) صحيح ابن حبان، باب: ذكر نفي إجازة عقد النكاح بغير ولي وشاهدي عدل، رقم [١٣٦٤].

سنن الترمذي، باب: ما جاء لا نكاح إلا بولي، رقم [١١٠١]. سنن ابن ماجه، باب: لا نكاح إلا

بولي، رقم [١٨٨٠/١٨٧٩]. سنن أبي داود، باب: في الولي، رقم [٢٠٨٥].

(٢) سنن ابن ماجه، باب: لا نكاح إلا بولي، رقم [١٨٨٢]. سنن الدارقطني، باب: [٣٥٣٥] عن

أبي هريرة رضي الله عنه.



(وَالْوَطْءُ فِي نِكَاحِ بِلَا وَليِّ) بِأَنْ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا (يُوجِبُ مَهْرَ الْمِثْلِ) دُونَ الْمَسْمِيِّ ؛ لِفَسَادِ النِّكَاحِ ، (لَا الْحَدَّ) لِشُبْهَةِ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ ؛ فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يُصَحِّحُهُ .

حاشية السنباطي

بإمامة امرأة . . فإن أحكامها تنفذ ؛ للضرورة ؛ كما قاله ابن عبد السلام وغيره ، وقياسه : تصحيح تزويجها ، ولا يعتبر إذن المرأة في نكاح غيرها إلا في ملكها ، [أو] سفيه ، أو مجنون هي وصية عليه .

تَنْبِيْهٌ : لها عند فقد الولي أن تولي مع موافقة خاطبها أمرها رجلاً مجتهداً ليزوجها منه ؛ سواء كان الحاكم موجوداً أم لا ، سفرًا كان أو حضرًا ، خلافا لما في «الروضة» هنا من اشتراط فقد الحاكم . والعدل غير المجتهد كالمجتهد ، لكن بشرط السفر وفقد الحاكم ؛ كما قاله الولي العراقي مقيدا به إطلاق المصنف اختيار أن العدل غير المجتهد كالمجتهد ، وظاهر كلامهم الاكتفاء به ولو مع وجود المجتهد ، ويوجه : بأن الحاكم له ولاية التزويج فاشترط فقده ، بخلاف المجتهد ، ولا نظر لكونه أولى بالتحكيم . انتهى<sup>(١)</sup> .

قوله : (والوطء في نكاح بلا ولي . . .) أي : إذا لم يحكم حاكم ببطلانه أو صحته ؛ كما هو ظاهر ، ولم يكن الزوج محجورا عليه بسفه ، وإلا . . فلا مهر ؛ كما سيأتي .

قوله : (يوجب مهر المثل) أي : لا أرش البكارة ولو كانت بكرا ، وبه صرح في «المجموع» فارقا بينه وبين البيع الفاسد ؛ فإن إتلاف البكارة مآذون فيه في النكاح الفاسد ؛ كما في النكاح الصحيح ، بخلاف البيع الفاسد فإنه لا يلزم منه الوطء ، ولو لم يطق الزوج في هذا النكاح فزوجها وليها بإذنها ؛ إن كانت غير مجبرة قبل تفريق القاضي بينهما . . صح على الأصح ؛ كما يصح تزويجها له إذا طلقها ثلاثا بلا محلل .

(١) في نسخة (أ) : سواء كان الحاكم موجوداً أم لا ، سفرًا كان أو حضرًا على المعتمد في ذلك ، والعدل غير المجتهد كالمجتهد بشرط السفر ، وفقد المجتهد والحاكم على المعتمد أيضاً . انتهى .



نَعَمْ ؛ يُعَزَّرُ مُعْتَقِدُ تَحْرِيمِهِ .

(وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ الْوَلِيِّ بِالنِّكَاحِ إِنْ اسْتَقْلَلَ بِالْإِنْشَاءِ) وَفَتْ إِقْرَارِهِ ؛ بِأَنْ كَانَ مُجْبِرًا ؛ لِقُدْرَتِهِ عَلَى إِنْشَاءِ النِّكَاحِ حِينَئِذٍ ، (وَالْأَى) أَي: وَإِنْ لَمْ يَسْتَقْلَلَ بِإِنْشَاءِ النِّكَاحِ وَفَتْ إِقْرَارِهِ ؛ بِأَنْ كَانَ غَيْرَ مُجْبِرٍ .. (فَلَا) يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِهِ عَلَيْهَا ؛ لِإِنْتِفَاءِ قُدْرَتِهِ عَلَى إِنْشَائِهِ بِدُونِ رِضَاهَا .

(وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ بِالنِّكَاحِ) لِمَنْ صَدَّقَهَا (عَلَى الْجَدِيدِ) لِأَنَّ النِّكَاحَ حَقُّ الزَّوْجَيْنِ فَيَثْبُتُ بِتَصَادُقِهِمَا كَالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ ، وَالْقَدِيمُ: لَا يُقْبَلُ إِذَا كَانَا بِلَدَيَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ يَسْهُلُ عَلَيْهِمَا إِقَامَةُ الْبَيْتَةِ ، بِخِلَافِ الْغَرِيبَيْنِ ، .....

حاشية البكري

قوله: (وقت الإقرار) بيان لمراد المتن .

حاشية السنباطي

قوله: (إن استقل بالإنشاء وقت الإقرار؛ بأن كان مجبراً...) قضيته: صحة إقراره بنكاح المجنونة، وهو كذلك؛ كما بحثه في «شرح الروض». وقول الشارح: (وقت الإقرار) تقييد لكلام المصنف، فيخرج ما لو استقل بالإنشاء ثم خرج من ذلك وقت الإقرار؛ كما لو كانت ثيباً وادعى أنه زوجها حين كانت بكرًا... فلا يقبل قوله .

قوله: (ويقبل إقرار البالغة...) قال الأذرعى: ويجب أن يكون محل قبولها والحالة هذه حيث لم يدل الحال على كذبها دلالة ظاهرة؛ كأن تؤرخ الإقرار بوقت كانت فيه منكوحه، أو رقيقة، أو في عدة، أو كانت محرمة، أو نحوها .

قوله: (لمن صدقها) احترازٌ عن إقرارها لمن كذبها فلا يقبل، وحينئذ لا يحل لها أن تنكح غيره في الحال؛ اعتباراً بقولها في حق نفسها، وطريق حلها: أن يطلقها؛ كما في نظيره من الوكيل وغيره، ولو كان (١) أحد الزوجين رقيقاً... اشترط تصديق سيده أيضاً؛ كما بحثه الزركشي .

(١) في نسخة (أ): قوله: (لمن صدقها) احترازٌ عن إقرارها لمن كذبها فقد تقدم، ومعلوم: أنه إن كان .



وَعَلَى الْجَدِيدِ قَبْلَ: يَكْفِي إِطْلَاقُ الْإِقْرَارِ، وَالْأَصْحَحُ: أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تُفْصَلَ، فَتَقُولَ:  
زَوْجِي مِنْهُ وَلِيَّيْ بِحُضُورِ عَدْلَيْنِ وَرِضَايَ<sup>(١)</sup> إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ يُعْتَبَرُ رِضَاهَا.

(وَلِلَّابِ تَزْوِيجُ الْبِكْرِ صَغِيرَةً وَكَبِيرَةً بِغَيْرِ إِذْنِهَا) لِكَمَالِ شَفَقَتِهِ، (وَيُسْتَحَبُّ

❦ حاشية البكري ❦

قوله: (والأصح: أنه لا بد أن تفصل) إيراد على المتن؛ إذ مقتضاه: قبول إطلاق  
الإقرار، وليس كذلك.

❦ حاشية السنياطي ❦

قوله: (وعلى الجديد قبل: يكفي إطلاق الإقرار، والأصح: أنه لا بد... ) هذا  
في إقرارها المبتدأ، فلا ينافي ما في (الدعوى) من أنه يكفي إقرارها المطلق؛ فإن  
ذلك محله: في إقرارها الواقع في جواب الدعوى؛ اكتفاء بتفصيلها.

فرع: لو أقرت لزوج والمجبر لآخر... فهل يعمل بإقرارها أو بإقراره؟ وجهان  
ذكرهما الشيخان بلا ترجيح، قال الزركشي: والنصواب: تقديم السابق، فإن أقرأ معا...  
فالراجح: تقديم إقرار المرأة؛ لتعلق ذلك ببدنها وحقها، ولو جهل... فهل يتوقف أو  
ييطان؟ فيه احتمالان لصاحب «المطلب»، رجح شيخنا العلامة الطندتاني منهما:  
الثاني، قال: وما نقله في «الأنوار» عن «الملخص» من تصحيح بطلان قولهما مطلقاً،  
والبلقيني في «تصحيحه» من تصحيح ذلك في المعينة ضعيف، وهذا أولى مما جرى  
عليه بعض مشايخنا من ترجيح العمل بإقرارها مطلقاً؛ لأننا تحققناه وشككنا في  
المفسد، والأصل: عدمه، وهو معارض بالمثل في جانب المجبر. ولو ادعى نكاح  
امرأة وذكر شرائط العقد وصدقته المرأة... ففي «فتاوى القاضي»: أنه لا يجب عليه  
صداقها؛ لأن هذا إقرار باستدامة النكاح، واستدامته تنفك عن الصداق.

قوله: (وللاب تزويج البكر...) أي: بشرط: أن لا يكون بينها وبينه عداوة  
ظاهرة، قال الولي العراقي: ولا بينها وبين الزوج عداوة وإن لم تكن ظاهرة، والفرق

(١) في نسخة (ش): رضائي



اسْتِئْذَانَهَا) أَي: الْكَبِيرَةَ؛ تَطْيِيبًا لِحَاطِرِهَا، (وَلَيْسَ لَهُ تَزْوِيجُ ثَيِّبٍ إِلَّا بِإِذْنِهَا، فَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً.. لَمْ تَزُوجْ حَتَّى تَبْلُغَ) لِأَنَّ الصَّغِيرَةَ لَا إِذْنَ لَهَا، (وَالجَدُّ كَالْأَبِ عِنْدَ عَدَمِهِ) فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ.

﴿ حاشية السنباطي ﴾

ظاهر؛ لأن الولي يحتاط لموليته؛ لخوف العار وغيره، وإلا.. وجب عليها الحج؛ كما قاله ابن العماد، قال: لأن الزوج قد يمنعها؛ لكون الحج على التراخي ولها غرض في تعجيل براءة ذمتها. وأن يكون الزوج كفؤاً موسراً بالمهر، فلا يتضرر بمعاشرته<sup>(١)</sup>؛ كأعمى وشيخ هرم. وأن يكون بمهر المثل حالاً من نقد البلد، فإن انتفى شرط من هذه الشروط.. لم يكن له تزويجها بغير إذنها؛ أي: يحرم ولا يصح عند انتفاء ما شرط في الولي والزوجة<sup>(٢)</sup> غير الثاني فيها، والزوج غير الثالث فيه، ويحرم ويصح عند انتفاء الثاني فيها والثالث فيه وما شرط في المهر<sup>(٣)</sup>. [وسياتي في مهر المثل ما يعلم منه: أن محل الحرمة: عند انتفاء كونه حالاً، أو من نقد البلد فيمن لم يعتبرن الأجل أو غير نقد البلد، وإلا.. جاز بالمؤجل وبغير نقد البلد أيضاً، فليتفطن له]<sup>(٤)</sup>.

قوله: (أي: الكبيرة) أي: لا الصغيرة فلا يستحب استئذانها.

نعم؛ يستحب أن لا تزوج حتى تبلغ وتستأذن، هذا إذا لم تكن مصلحة ظاهرة، وإلا.. فيستحب تزويجها؛ لثلاث نفوت المصلحة، ولخير عائشة رضي الله عنها في «الصحيحين» ذكره المصنف في «شرح مسلم».

قوله: (وليس له تزويج ثيب..) أي: ما لم تكن مجنونة، فله تزويجها قبل البلوغ؛ للمصلحة؛ كما سياتي، أو أمة.. فليسيدها تزويجها، وكذا لوليه ذلك عند المصلحة.

(١) في نسخة (د): لا يتضرر بها عشرته.

(٢) في نسخة (أ): عند انتفاء ما شرط معا شرط منهما في الولي والزوج. وفي (د): عند انتظار ما شرط الولي والزوجة.

(٣) في نسخة (أ): وما شرط منها في المهر.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (أ).





(وَسَوَاءٌ) فِيمَا ذَكَرَ فِي الثَّيِّبِ (زَالَتِ الْبِكَارَةُ بِوَطْءِ حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ) كَالزَّانَا،  
(وَلَا أَثَرَ لِرِزْوَالِهَا بِلَا وَطْءٍ؛ كَسَقَطَةِ) وَإِضْبَعٍ وَحِدَّةٍ حَيْضٍ (فِي الْأَصَحِّ) فَهِيَ فِي  
ذَلِكَ كَالْبِكْرِ؛ لِبَقَائِهَا عَلَى حَيَاتِهَا حَيْثُ لَمْ تُمَارَسْ أَحَدًا مِنَ الرِّجَالِ، وَالثَّانِي: أَنَّهَا  
كَالثَّيِّبِ فِيمَا ذَكَرَ فِيهَا؛ لِرِزْوَالِ الْعُذْرَةِ، وَالْمُوَطَّءَةُ فِي الدُّبْرِ كَالْبِكْرِ فِي الْأَصَحِّ.

(وَمَنْ عَلَى حَاشِيَةِ النَّسَبِ؛ كَأَخٍ وَعَمٍّ) وَابْنٍ كُلِّ مِنْهُمَا... (لَا يُزَوِّجُ صَغِيرَةَ  
بِحَالٍ) أَي: بِكُرًّا كَانَتْ أَوْ ثَيِّبًا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُزَوِّجُ بِالِإِذْنِ وَلَا إِذْنَ لِلصَّغِيرَةِ.

(وَتُزَوِّجُ الثَّيِّبُ الْبَالِغَةُ بِصُرِيحِ الْإِذْنِ) لِلْأَبِ أَوْ غَيْرِهِ، (وَيَكْفِي فِي الْبِكْرِ)

حاشية السنباطي

قوله: (وسواء فيما ذكر في الثيب زالت البكارة...) قضية كلامه كغيره: أن البكر لو وطئت في قبلها ولم تزل بكارتها؛ بأن كانت غوراء، وهي: التي بكارتها داخل الفرج... حكمها كسائر الأبكار، وهو كذلك وإن اقتضى التعليل الآتي خلافه؛ لأنها مارست الرجال بالوطء؛ لأنه جرى على الغالب، وإلا... فيرد عليه من زالت بكارتها بوطء فرد ونحوه؛ فإنها ثيب مع انتفاء التعليل المذكور فيها، ولو خلقت بلا بكارة... فحكمها حكم الأبكار؛ كما حكاها في زيادة «الروضة» عن الصيمري وأقره<sup>(١)</sup>.

قوله: (ويزوج الثيب البالغة بصريح الإذن) أي: نطقًا من الناطقة وإشارة مفهومة من غيرها، قال الأذري: والظاهر: الاكتفاء بكتبتها، قال: فلو لم يكن لها إشارة مفهومة ولا كتابة... هل تكون في معنى المجنونة حتى يزوجه الأب والجد ثم الحاكم دون غيرهما، أو لا؛ لأنها عاقلة؟ لم أر فيه شيئًا، ولعل الأول أوجه. قال في «شرح الروض»: وما قاله من الاكتفاء بكتب من لها إشارة مفهومة ظاهر إن نوت به الإذن؛ كما قالوا: كتابة الأخرس بالطلاق كناية على الأصح.

قوله: (ويكفي في البكر...) أي: بالنسبة للتزويج ولو لغير كفو، لا بالنسبة

(١) في نسخة (أ): حكمها كسائر الأبكار، لكن قضية التعليل الآتي خلافه؛ لأنها مارست الرجال بالوطء، وهو أوجه.



الْبَالِغَةَ إِذَا اسْتُؤْذِنَتْ (سُكُوتُهَا فِي الْأَصَحِّ) لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ: «وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا»<sup>(١)</sup>،  
وَالثَّانِي: لَا يَكْفِي لِمَنْ عَلَى حَاشِيَةِ النَّسَبِ كَالثَّيِّبِ .

(وَالْمَعْتِقُ) وَعَصَبَتُهُ (وَالسُّلْطَانُ كَالْأَخِ) فِيمَا ذُكِرَ فِيهِ .

(وَأَحَقُّ الْأَوْلِيَاءِ) بِالتَّزْوِيجِ: (أَبٌ ثُمَّ جَدٌّ) أَبُو الْأَبِ (ثُمَّ أَبَوُهُ) وَإِنْ عَلَا إِلَى

#### ﴿ حاشية السناطري ﴾

للتزويج بدون مهر ، أو بأقل من مهر المثل ، أو بمؤجل ، أو بغير نقد البلد ، فلو أذنت  
بألف ثم استؤذنت بخمس مئة فسكتت .. كفى إن كان مهر مثلها ، وإلا .. فلا ، ولو قيل  
ذلك لأمها وهي حاضرة فسكتت .. لم يكن إذناً . وقوله: (إذا استؤذنت) أي: استئذاناً  
واجباً أو مستحباً . وقوله: (سكوتها) أي: ولو مع بكائها ، إلا إن صحبه أحد الأمرين ؛  
من صياح وضرب خد .

#### تَنْبِيْهَاتُ

الأول: لو قالت من يعتبر إذنها في تزويجها: رضيت بمن رضيت به أمي ، أو بما  
يفعله أبي وهم في ذكر النكاح .. كفى ، لا إن قالت: رضيت بما تفعله أمي ، أو إن  
رضيت أمي ؛ لأن الأم لا تعقد ، ولأن الصيغة الثانية صيغة تعليق ، وكذا إن رضي أبي ،  
إلا أن تُرِيدَ به: رضيت بما يفعله .. فيكفي .

الثاني: تصدق المرأة البالغة في دعوى البكارة بلا يمين ، وفي دعوى الثبوت قبل  
العقد وإن لم تتزوج بيمين وإن أوهمت عبارة «الروض» عدم وجوبها به ، أما دعوى  
الثبوت بعد العقد وقد زوجها وليها بغير إذنها نطقاً .. فإنه المصدق بيمينه ؛ لما في  
تصديقها من إبطال النكاح مع أن الأصل: بقاء البكارة ، بل لو شهدت أربع نسوة بشيئوبتها  
عند العقد .. لم يبطل ؛ لجواز إزالتها بإصبع أو نحوها ، أو خلقت بدونها ، ذكره  
الماوردي والرويانى ، وهو المعتمد وإن أفتى القاضي بخلافه . انتهى .

قوله: (فيما ذكر فيه) أي: لا في غيره مما يأتي .

(١) صحيح مسلم ، باب: استئذان الثيب في النكاح بالنطق ، والبكر بالسكوت ، [١٤٢١] .





حَيْثُ يَنْتَهِي ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ مِنْهُمْ وِلَادَةً وَعُصُوبَةً فَقَدَّمُوا عَلَيَّ مَنْ لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا عُصُوبَةٌ ، وَيُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ مِنْهُمْ فَالْأَقْرَبُ ، ( ثُمَّ أَخِ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ثُمَّ ابْنُهُ ) أَي : ابْنِ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ( وَإِنْ سَقَلَ ، ثُمَّ عَمٌّ ) لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ، ثُمَّ ابْنُهُ وَإِنْ سَقَلَ ، ( ثُمَّ سَائِرُ الْعَصَبَةِ ) مِنَ الْقَرَابَةِ ( كَالْإِرْثِ ، وَيُقَدَّمُ أَخٌ لِأَبَوَيْنِ عَلَيَّ أَخِ لِأَبٍ فِي الْأَظْهَرِ ) كَالْإِرْثِ ؛ لِزِيَادَةِ الْقُرْبِ وَالشَّفَقَةِ ، وَالثَّانِي : أَنَّهُمَا سَوَاءٌ ؛ لِأَنَّ أُخُوَّةَ الْأُمِّ لَا تُفِيدُ وَلا يَتَى النِّكَاحِ فَلَا تُرْجَعُ ، بِخِلَافِهَا فِي الْإِرْثِ ، وَيَجْرِي الْقَوْلَانِ فِي ابْنَيْهِمَا وَفِي الْعَمِّينِ وَابْنَيْهِمَا .

( وَلَا يُزَوَّجُ ابْنُ بِنْتِهَا لِأَنَّهُ لَا مُشَارَكَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أُمِّهِ فِي النَّسَبِ فَلَا يَعْتَبِرُ بِدَفْعِ الْعَارِ عَنْهُ ، ( فَإِنْ كَانَ ابْنُ ابْنِ عَمٍّ ) لَهَا ( أَوْ مُعْتَقًا ) لَهَا ( أَوْ قَاضِيًا .. زَوْجَ بِه ) أَي : بِمَا ذُكِرَ ، وَلَا تَضُرُّهُ الْبُنُوَّةُ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُقْتَضِيَةٍ ، لَا مَانِعَةٌ .

حاشية البكري

قوله : ( ويجري القولان في ابنيهما ) زاده ؛ لأنه لا يفهم من المتن ، ولك أن تقول : يُفْهَمُ قِيَاسًا .

حاشية السنباطي

قوله : ( كالإرث ) رجع لقوله ( ثم سائر العصبة ) لا لما قبله أيضا ؛ لأن الابن يقدم في الميراث ، ولا ولاية له هنا ؛ كما سيأتي ، والجد يشارك الأخ في الميراث ، ويقدم عليه هنا ، والأخ الشقيق يقدم على الأخ لأب في الإرث ، وهنا فيه خلاف<sup>(١)</sup> ؛ كما ذكره بقوله : ( ويقدم أخ لأبوين ... ) .

قوله : ( فإن كان ابن ابن عم ... ) لا ينحصر تصوير تزويج الابن لأمه في هذه الصورة وإن أوهمه كلام المصنف ، بل<sup>(٢)</sup> يصور بما إذا كان عصبة معتق أو محكما أو وكلا عن وليها أو ذا قرابة أخرى من وطء شبهة أو نكاح مجوس ؛ كما إذا كان أخواها

(١) في نسخة (د) : وما فيه خلاف .

(٢) في نسخة (د) : قيل .



(فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ نَسِيبٌ .. زَوْجَ الْمُعْتَقِ ، ثُمَّ عَصَبَتُهُ) بِحَقِّ الْوَلَاءِ (كَالْإِرْثِ)  
 أَي: كَتَرْتَبِيهِمْ فِي إِرْثِهِمْ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي بَابِهِ .  
 (وَيُزَوِّجُ عَتِيقَةَ الْمَرْأَةِ مَنْ يُزَوِّجُ الْمُعْتَقَةَ مَا دَامَتْ حَيَّةً) لِأَنَّهُ لَمَّا انْتَفَتْ وَلايَةُ

حاشية السنباطي

أو ابن أخيها أو ابن عمها أو مالكا لها ؛ بأن يكون مكاتبا ويأذن له سيده فيزوجها بالملك .  
 قوله: (زَوْجَ الْمُعْتَقِ ، ثُمَّ عَصَبَتُهُ بِحَقِّ الْوَلَاءِ كَالْإِرْثِ) يفيد: تقديم الأخ ثم ابنه على  
 الجد ، وتقديم العم على أبي الجد ، وأن ابن المعتق يزوج بعده ويقدم على أبي المعتق .  
 تنبيه: يقدم الأخ للأُم من ابني عم ، أو معتقين مثلا أحدهما أخ لأم والابن في  
 ابني عم ، أو معتقين مثلا أحدهما ابن ولو كان الآخر أخا لأم ، ويقدم المعتق من ابني  
 عم أحدهما معتق ؛ لأنه أقوى عصوبة ، ومنه يؤخذ: أنه لو كان المعتق ابن عم لأب  
 والآخر شقيقا .. قدم الشقيق ، وبه صرح البلقيني .

قوله: (ويزوج عتيقة المرأة من يزوج المعتقة ..) اعترض بأن قضيته: أنها لو  
 كانت كافرة والمعتقة مسلمة ووليها كافر .. لا يزوجهما ، وأنها لو كانت (١) مسلمة  
 والمعتقة كافرة ووليها كافر .. يزوجهما ، وليس كذلك فيهما . ويمكن أن يجاب: بأن  
 ذلك معلوم من اختلاف الدين الآتي في الفصل الآتي .

تنبيهان:

الأول: لو كان المعتق خنثى مشكلاً .. قال في «الروضة» كـ «أصلها»: ينبغي أن  
 يزوجهما أبوه ؛ أي: أو غيره من الأولياء بترتيبهم بإذنه ، وهو ظاهر في عدم وجوب  
 الإذن ، ويوافق ظاهر قول البغوي في «فتاويه» ، فلو كان الأقرب خنثى مشكلاً .. زوّج  
 الأبعد والخنثى كالمفقود ، لكن قضية كلام «البهجة» كـ «أصلها» وجوبه ، وهو أوجه  
 وأحوط ، ويمكن حمل ما مر عليه ، قال الأزرعي: فلو امتنع من الإذن .. فينبغي أن  
 يزوج السلطان ، ومعلوم مما مر: أنه لو عقد الخنثى فبان ذكرا .. صح .

(١) في نسخة (ب): لا يزوجهما وليها ، أو كانت .





المرأة للنكاح . . استتبت الولاية عليها الولاية على عتيقها، فيزوجها أبو المعتقة ثم جدّها على ترتيب الأولياء، ولا يزوجها ابن المعتقة، ويُعتبر في تزويجها رضاها، (ولا يُعتبر إذن المعتقة في الأصح) لأنها لا ولاية لها، والثاني: يُعتبر؛ لأنّ الولاء لها، والعصبة إنّما يزوج؛ لإدلاله بها فلا أقلّ من مراجعتها، فإن امتنعت . . ناب الحاكم عنها في الإذن وزوج وليها، (فإذا ماتت . . زوج من له الولاء) من عصباتها؛ فيقدم ابنها على أبيها، (فإن فقد المعتق وعصبته . . زوج السلطان) بالولاية العامة، (وكذا يزوج إذا عضل القريب) من النسب (والمعتق) لأنّ التزويج حتى على كل منهما، فإذا امتنع منه . . وفاه الحاكم، وهل تزويجه بالولاية أو النيابة عن الولي؟ وجهان.

حاشية البكري

قوله: (ويعتبر في تزويجها رضاها) يستفاد من المتن؛ لأنها بالغة، فتصرح الثيب أو تسكت إن كانت بكرًا، ولكن ذكره توطئة لما بعده.

حاشية المنباهي

الثاني: حكم أمة المرأة حكم عتيقها، فيزوجها من يزوج سيدتها على ما تقرر، لكن بإذن سيدتها<sup>(١)</sup> إن كانت كاملة ولو بكرًا؛ إذ لا تستحي، فإن كانت صغيرة ثيبًا . . امتنع على الأب تزويج أمها إلا إذا كانت مجنونة، وليس للأب إجبار أمة البكر البالغ<sup>(٢)</sup>. انتهى.

قوله: (زوج السلطان بالولاية العامة) مثله في هذه المسألة والتي بعدها: القاضي<sup>(٣)</sup>، لكنه لا يزوج إلا من كانت في محل ولايته، فلا يزوج من هي في غيره ولو رضيت؛ كما ذكره الرافعي في آخر القضاء على الغائب.

قوله: (إذا عضل القريب) أي: بشرطه الآتي.

قوله: (وهل تزويجه بالولاية أو النيابة عن الولي؟ وجهان) هذا مع قوله عقب

(١) في نسخة (ب): الثاني: من بعضها حر . . يزوجها المالك مع وليها بإذن سيدتها.

(٢) في نسخة (أ) أورد التنبيه الثاني باختصار كما يلي: يزوجها المالك مع وليها بإذنها.

(٣) في نسخة (ب): القاضي نائبه.



## حاشية السنباطي

قول المصنف: (فإن فقد المعتق وعصبته .. زوّج السلطان بالولاية العامة) يفيد: أن الوجهين لا يجريان في تزويجه عند فقد الولي، بل تزويجه عنده بالولاية قطعاً، وليس كذلك، بل الوجهان جريان عند فقد الولي ووجوده مع العضل أو غيره، وقد حكاها الإمام، وأفتى البغوي منهما بالأول<sup>(١)</sup>؛ لأنه لو كان بالنيابة .. لما زوّج مولية الرجل منه، وكلام القاضي وغيره يقتضيه فيما إذا زوج لغيبة الولي. ومن فوائد الخلاف: أنه لو أراد القاضي نكاح من غاب عنها وليها: إن قلنا: بالولاية .. زوجه أحد نوابه أو قاضي آخر، أو بالنيابة .. لم يجز ذلك، وأنه إذا زوجها بإذنها بغير كفاء إن قلنا: بالولاية .. صح، أو بالنيابة .. فلا، وأنه لو كان لها وليان والأقرب غائب إن قلنا: بالولاية .. قدم على الحاضر، أو بالنيابة .. فلا. والحاصل: أن بعض الفروع يقتضي أنه يزوج بالولاية، وبعضها يقتضي أنه بالنيابة، وأن فروع الأول أكثر؛ أي: التي منها<sup>(٢)</sup> تزويجه مولية الرجل منه، وتزويجه من غاب عنها وليها، وتزويجه عند غيبة الأقرب، وصحح الإمام في (باب القضاء) فيما إذا زوج للغيبة: أنه يزوج بولاية اقتضتها النيابة. انتهى، وهذا هو المرجح فيما إذا زوج للغيبة وغيرها<sup>(٣)</sup>.

(١) في نسخة (أ): (فإن فقد المعتق وعصبته .. زوّج السلطان بالولاية العامة) قضيته: أن الوجهين إنما هما عند الفضل لا عند فقد الولي، فتزويجه عنده بالولاية العامة قطعاً، وكلام غيره يقتضي جريانها في مطلق تزويجه، وعبارة «الروض» و«شرح»: والسلطان هل يزوج بالولاية العامة أو النيابة الشرعية؛ أي: عن الولي؟ وجهان حكاها الإمام، وأفتى البغوي منهما بالأول. وفي (ب): (فإن فقد المعتق وعصبته .. زوّج السلطان بالولاية العامة) يفيد: أن الوجهين لا يجريان في تزويجه عند فقد الولي ووجوده مع العضل أو غيره؛ وقد حكاها الإمام، وأفتى البغوي فيهما بالأول.

(٢) في نسخة (أ) و(د): أي: التي فيها.

(٣) ورد في النسخة (ب) الزيادة التالية: قوله: سيأتي أن الحاكم يزوج عند غيبة الولي في مسافة القصر وإحرامه وإرادته تزويج موليته، ولا مساوي له في الدرجة، والمجنونة البالغة عند فقد المجبر، فهذه مع الصورتين المذكورتين هنا بصور يزوج فيها الحاكم، ويضم إليها حبس الولي ومواراته، وتعذره مع تعذر الوصول إليه في الثلاث وفقده؛ بحيث لا تعرف حياته ولا موته ما لم يحكم بموته وإسلامه.



(وَإِنَّمَا يَحْصُلُ الْعَضْلُ إِذَا دَعَتْ بِالْغَةِ عَاقِلَةٌ إِلَى كُفٍّ وَامْتِنَعَتْ) الْوَلِيُّ مِنْ تَزْوِيجِهِ وَإِنْ كَانَ امْتِنَاعُهُ لِنَقْصِ الْمَهْرِ ؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ يَتَمَحَّضُ حَقًّا لَهَا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا دَعَتْ إِلَى غَيْرِ كُفٍّ . . . فَلَا يَكُونُ امْتِنَاعُهُ عَضْلًا ؛ لِأَنَّ لَهُ حَقًّا فِي الْكِفَاءَةِ ، وَلَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ الْعَضْلِ عِنْدَ الْحَاكِمِ لِزَوْجٍ ؛ . . . . .

حاشية البكري

قوله: (ولا بد من ثبوت العضل . . .) قيد لا بد منه في المتن .

حاشية السباطي

قوله: (وإنما يحصل العضل إذا دعت بالغة . . .) يرد على حصره: حصوله إذا ظهرت حاجة المجنونة<sup>(١)</sup> إلى النكاح وامتنع من تزويجها. وقوله: (إلى كفاء) قال القفال: تبين<sup>(٢)</sup> موضع الصلاح للمرأة في مناكحته، واستحسنه الزركشي، ولو امتنع من تزويجها في نكاح التحليل . . . فعن بعض المتأخرين: أنه إذا<sup>(٣)</sup> امتنع للخروج من الخلاف أو لقوة دليل التحريم . . . فلا إثم عليه، بل يثاب على قصده، وليس للحاكم والحالة هذه تزويجها له؛ لأنه بامتناعه لا يعد عاضلا .

قوله: (لأن له حقا في الكفاءة) يؤخذ منه: أنها لو دعت إلى عنين أو محبوب فامتنع . . . كان عاضلا، وهو كذلك؛ إذ لا حق له في التمتع، [وكذا إذا دعت إلى كفاء . . . فقال الولي: لا أزوجك إلا ممن هو أكفا منه . . . أجيبت هي]<sup>(٤)</sup>.

فرع: لو دعت إلى رجل وادعت كفاءة وقال الولي: ليس بكفاء . . . رفع إلى القاضي؛ فإن ثبتت كفاءته . . . لزمه تزويجها منه، فإن امتنع . . . زوّجها القاضي منه، وإن لم يثبت . . . فلا .

= مستولدة الكافر، فهذه إحدى عشرة صورة .

(١) في نسخة (أ) و(ب): المجنون .

(٢) في نسخة (أ): تعيين . وفي (ب): يتعين .

(٣) في نسخة (ب): إن .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (أ) .



بأن يمتنع الولي من التزويج بين يديه بعد أمره به والمرأة والمخاطب حاضراً، أو  
تقام البيّنة عليه؛ لتعزز أو توار، بخلاف ما إذا حضر.. فإنه إن زوج.. فقد حصل  
الغرض، وإلا.. فعاضل، فلا معنى للبيّنة عند حضوره.

(ولو عيّنت كفتاً وأراد الأب) المجرّب كفتاً (غيره.. فله ذلك في الأصح)  
لأنه أكمل نظراً منها، والثاني: لا؛ إعقافاً لها، وهو قوي، أما غير المجرّب.. فليس  
له تزويجها من غير من عيّنته جزماً.

﴿ حاشية البكري ﴾

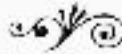
قوله: (كفتاً غيره) قيد لا بد منه؛ إذ لا بد أن يكون مجبراً وأن يكون كفتاً، ولا  
يؤخذان من المتن، فهما واردان عليه.

﴿ حاشية المنباطي ﴾

قوله: (بأن يمتنع الولي...) مثل الامتناع: السكوت.

قوله: (لتعزز أو توار) مثلهما: غيبة لا يزوج فيها القاضي.

قوله: (فليس له تزويجها من غير من عيّنته) أي: من الأكفاء؛ كما هو صورة  
المسألة<sup>(١)</sup>، أما غيرهم.. فسيأتي.



(١) في نسخة (د): كما هو في صورة المسألة.



## (فصل)

### [في موانع الولاية للنكاح]

(لا ولاية لرقيق) لنقصه ، (وصبي) لسلب عبارته ، (ومجنون) أطبق جنونه ؛ لعدم تمييزه ، أو تقطع ؛ كما صححه في «أصل الروضة» ؛ تغليباً لزمن الجنون ، فيزوج الأبعد في زمن جنونه دون إفاقته ، والأشبه في «الشرح الصغير» : أنه لا يُزيل الولاية ؛ كالإغماء فتتظر إفاقته ، ولو قصرت نوبة الإفاقة جداً .. فهي ؛

حاشية البكري

## فصل

قوله : (فيزوج الأبعد في زمن جنونه دون إفاقته) لم يبين حكم الإفاقة : هل يزوج فيها ؛ لأنه ليس بمجنون الآن أم لا ؟ لأنه ناقص باعتبار أنه سيطراً له ، والمشهور الذي لم يذكر الجمهور سواه : أنه حال إفاقته على ولايته ، فلو وكل أو زوج .. صح ، لكن إذا عاد جنونه .. لا يزوج وكيله في جنونه ؛ كوكيل الموكل المحرم لا يزوج حال إفرامه ، فاستفده .

حاشية السنباطي

## فصل

قوله : (لا ولاية لرقيق) أي : كله أو بعضه ولو مكاتباً .

نعم ؛ للمبعض تزويج أمته ؛ بناءً على الراجح : أن السيد يزوج أمته بالملك لا بالولاية ، ومنع البغوي ذلك مفرع ؛ كما قاله البلقيني على مقابل ذلك ، قال - أعني : البلقيني - : وأما أمة المبعضة .. فيزوجها من يزوج المبعضة بإذنها ؛ أي : بتقدير كونها حرة ، وإلا .. فظاهره : من أنه يزوجها مالك البعض مع وليها ؛ كما مر غير صحيح ، فاقضى قوله : (لا ولاية لرقيق) جواز كونه وكيلاً ، وهو صحيح في القبول دون الإيجاب ؛ كما مر في الوكالة .

قوله : (ولو قصرت نوبة الإفاقة جداً .. فهي كالعدم ، قاله الإمام) أي : فتزويجه



كَالْعَدَمِ ؛ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ ، (وَمُخْتَلَّ النَّظَرُ بِهِرَمٍ أَوْ حَبَلٍ<sup>(١)</sup>) أَصْلِيٌّ أَوْ عَارِضٍ ؛ لِعَجْزِهِ عَنِ الْبَحْثِ عَنِ أَحْوَالِ الْأَزْوَاجِ وَمَعْرِفَةِ الْكُفِّ مِنْهُمْ ، وَفِي مَعْنَاهُ : مَنْ شَغَلَهُ عَنْ ذَلِكَ الْأَسْقَامُ وَالْآلَامُ ، (وَكَذَا مَحْجُورٌ عَلَيْهِ بِسَفْهِهِ) بِأَنْ بَدَّرَ فِي مَالِهِ (عَلَى الْمَذْهَبِ)

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (وفي معناه من شغله... ) ذكره ؛ لأنه لا يفهم من المتن ؛ إذ قيد اختلال النظر بالخبل والهرم ، فأوهم أن غيرهما كذلك ، وليس كذلك .

قوله: (بأن بذر في ماله) بيان للمحجور عليه ؛ للإيضاح ، وإلا .. فهو معروف في

﴿ حاشية السنباطي ﴾

فيها لو وقع غير صحيح ، وتزويج الأبعد فيها لو وقع صحيح .

نعم ؛ لو طالت على خلاف العادة .. تبين صحة الأول دون الثاني فيما يظهر ، وإذا قصر زمن الجنون جدًّا ؛ كيوم في سنة .. فظاهر - كما في «شرح الروض» - : أنه لا تنقل الولاية ، بل ينتظر كتنظيره في الحضانة .

قوله: (أو عارض) أي: ولو من جنون أفاق منه ؛ بأن بقي بعد إفاقته آثار خبلٍ يحمل مثلها ممن لا يعتريه جنون على حدة خلق .. فلا تعود ولايته والحالة هذه في أحد وجهين ، قال المصنف: لعله الأصح ، وجزم به في «الأنوار»<sup>(٢)</sup> .

قوله: (وفي معناه: من شغله... ) فارق المغمى عليه حيث تنتظر إفاقته - كما سيأتي - ؛ بأن سكون الألم لا أمد له ينتظر ، بخلاف الإغماء ؛ فله أمد يعرفه أهل الخبرة فجعل مردا ، والغائب حيث يزوج السلطان في غيبته ؛ بعدم أهليته للتزويج ، بخلاف الغائب ؛ بدليل قدرته على التزويج في غيبته ، بخلاف من ذكر في دوام الألم المذكور ، نبّه على ذلك في «المطلب» .

قوله: (بأن بذر في ماله) أي: بأن بلغ كذلك أو طرأ له ذلك بعد البلوغ ، وسيأتي مفهومه .

(١) في نسخة (ش): وخبلٍ

(٢) في نسخة (د): وصرح به في «الأنوار» .





لِأَنَّهُ لِنَقْصِهِ لَا يَلِي أَمْرَ نَفْسِهِ فَلَا يَلِي أَمْرَ غَيْرِهِ ، وَالطَّرِيقُ الثَّانِي : يَلِي فِي وَجْهِ ؛ لِأَنَّهُ كَامِلُ النَّظَرِ فِي أَمْرِ النُّكَاحِ ، وَإِنَّمَا حُجِرَ عَلَيْهِ لِثَلَا يُضَيِّعَ مَالَهُ ، فَإِنْ لَمْ يُحْجَرْ عَلَيْهِ . . . قَالَ الرَّافِعِيُّ : فَمَا يَنْبَغِي أَنْ تَزُولَ وَلا يَتُّهُ ، وَهُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ فِي «الْحَاوِي» ، وَصَحَّحَ فِي «المَطْلَبِ» كـ «الدَّخَائِرِ» زَوَالَهَا ، أَمَا مَنْ بَلَغَ مُفْسِدًا لِدِينِهِ فَاسْتَمَرَ الْحَجْرُ عَلَيْهِ . . . فَهُوَ مِنْ صُورِ مَسْأَلَةِ الْفَاسِقِ الْآتِيَةِ ، وَالْمُحْجَرُ عَلَيْهِ بِالْفَلَسِ يَلِي ؛ لِكَمَالِ نَظَرِهِ ، وَالْحَجْرُ عَلَيْهِ لِحَقِّ الْغُرْمَاءِ لَا لِنَقْصِ فِيهِ .

(وَمَتَى كَانَ الْأَقْرَبُ بِبَعْضِ هَذِهِ الصِّفَاتِ . . . فَالْوَلَايَةُ لِلْأَبْعَدِ) فَيَزُوجُ مَعَ وَجُودِ الْأَقْرَبِ ، فَإِذَا زَالَتْ . . . عَادَتِ الْوَلَايَةُ لِلْأَقْرَبِ .

حاشية البكري

بابه ، لكن يقال: إنما أوردته ؛ لأنه هناك من بلغ غير مصلح لدينه وماله ، فربما يغتني عن ذكره بالفاسق ، فأجاب: بأنه المبذر في المال ، ولك أن تقول: التبذير إنفاقه في حرام وهو فسق ، لكن قد يقال: لا يلزم من الإنفاق في الحرام الفسق ، وهو دقيق .

قوله: (قال الرافعي: فما ينبغي أن تزول . . .) كلام الرافعي هو المعتمد .

حاشية المنباطي

قوله: (وصحح في «المطلب» . . .) تبعه<sup>(١)</sup> على ذلك السبكي ، وقد جزم به ابن أبي هريرة واقتضاه كلام الشيخ أبي حامد وغيره ، لكن قضية كلام المصنف هنا وفي «الروضة» ترجيح الأول ، وهو ظاهر النص ، فهو المعتمد<sup>(٢)</sup> .

قوله: (فيزوج مع وجود الأقرب) أي: ولو في باب الولاء ، حتى لو أعتق شخص أمة ومات عن ابن صغير وأخ كبير . . . كانت الولاية للأخ لا للقاضي ؛ كما جرى عليه العمراني تفقهاً ، واعتمده السبكي والبلقيني وغيرهما ، ونقله القمولي عن العراقيين ؛ لأن الولاية في الولاء فرع الولاية في النسب ، وقول الأذرعي عن القاضي وغيره: أنها

(١) في نسخة (ب): به .

(٢) في نسخة (أ): فهو المفتى به .



(وَالْإِغْمَاءُ إِنْ كَانَ لَا يَدُومُ غَالِبًا) كَأَنْ حَصَلَ بِهِجَانِ الْمِرَّةِ الصَّفْرَاءِ... (انْتَظِرْ إِفَاقَتَهُ) لِأَنَّهُ قَرِيبُ الزَّوَالِ كَالنَّوْمِ، (وَإِنْ كَانَ يَدُومُ أَيَّامًا) فَأَقْلٌ؛ أَيُّ: يَوْمًا وَيَوْمَيْنِ وَأَكْثَرَ<sup>(١)</sup>؛ كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِي «الرَّوْضَةِ» وَ«أَصْلِحَهَا»... (انْتَظِرْ) الْإِفَاقَةَ مِنْهُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ مُدَّتَهُ قَرِيبَةٌ، (وَقَبِيلٌ: الْوَلَايَةُ لِلْأَبْعَدِ) كَمَا فِي الْجُنُونِ.

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (فأقل...). اعلم: أنه اعتراض على «المنهاج» في قوله: (أيامًا) من حيث أن مقتضاه: الانتظار ولو دام شهرًا واستبعد، وأنها اقتضت: أنه لو دام يومًا أو يومين... انتظر قطعًا، وليس كذلك، فقدّر الشارح ذلك دفعًا لاعتراض الثاني، وأما الأول: فقال الزركشي: ينبغي اعتبار ما قاله الإمام، وهو أنه إن كانت مدة الإغماء بحيث يعتبر فيها إذن الولي الغائب ذهبًا وإيابًا... انتظرت، وإلا... زوج الحاكم. قال الأذرعوي: وقياسه على الغائب جلي؛ لأنه إذا زوج الحاكم مع غيبة الأقرب إلى مرحلتين وصحة عبارته... فمع تعذر ذلك بإغمائه وانسلاّب عبارته أولى، فينزل الإطلاق على مقالة الإمام، ثم قال: إلا أن يقال طول الإغماء نادرٌ، بخلاف الغيبة، ويؤيده كلامٌ من أطلق الانتظار. انتهى، وهو بعيد إذا علمته، فكان الشارح رمز لذلك وصوب مقالة الإمام، وهو حسنٌ يتعيّن اعتمادُه.

﴿ حاشية السباطي ﴾

للقاضي مبنيٌّ على ضعيف وإن نص عليه، وعليه يفارق عتيقة المرأة حيث يزوجه أبوها في حياتها؛ بأن اليأس<sup>(٢)</sup> من ثبوت الولاية للمعتقة صيرها كالعدم فانتقلت الولاية لأبيها، وأما ثبوت الولاية للابن... فمنتظر لا بأس فيه.

قوله: (وأكثر) حمّله بعضهم على ما يقارب اليومين؛ أخذًا من التعليل الآتي، ورُدُّ: بأن المراد منه: أن من شأن الإغماء ذلك فلا فرق على الأوجه بين ما يقاربهما وغيره<sup>(٣)</sup>.

(١) إذا كان دون يومين... انتظر، وإلا... زوج الحاكم، كما في التحفة: (٥٢٢/٧)، خلافا لما في النهاية: (٢٣٨/٦) حيث قال: ينتظر ثلاثة أيام لا أكثر.

(٢) في نسخة (ب): بأن الناس.

(٣) في نسخة (د): ما يقاربها وغيره.





(وَلَا يَقْدَحُ الْعَمَى فِي الْأَصْح) لِحُصُولِ الْمُقْصُودِ مَعَهُ مِنَ الْبَحْثِ عَنِ الْأَكْفَاءِ  
وَمَعْرِفَتِهِمْ بِالسَّمَاعِ ، وَقِيلَ : يَقْدَحُ ؛ لِأَنَّهُ نَقَصٌ يُؤَثِّرُ فِي الشَّهَادَةِ فَأَشْبَهَ الصَّغَرَ فَيَزَوِّجُ  
الْأَبْعَدُ .

(وَلَا وِلَايَةَ لِفَاسِقٍ عَلَى الْمَذْهَبِ) مُجْبِرًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ ، فَسَقَ بِشُرْبِ الْخَمْرِ أَوْ  
بِغَيْرِهِ ، أَعْلَنَ بِفِسْقِهِ أَوْ أَسْرَهُ ؛ لِأَنَّ الْفِسْقَ نَقَصٌ يَقْدَحُ فِي الشَّهَادَةِ فَيَمْنَعُ الْوِلَايَةَ ؛  
كَالرَّقِّ فَيَزَوِّجُ الْأَبْعَدُ ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي : أَنَّهُ يَلِي ؛ لِأَنَّ الْفَسَقَةَ لَمْ يُمْنَعُوا مِنَ التَّزْوِيجِ  
فِي عَصْرِ الْأَوَّلِينَ ، وَلِأَنَّ أَمْرَ النِّكَاحِ خَطِيرٌ فَلَا هِتْمَامَ بِشَأْنِهِ وَإِنْ كَانَ الشَّخْصُ فَاسِقًا  
أَقْرَبُ مِنْ تَرْكِهِ ، قَالَ الرَّافِعِيُّ : وَبِهَذَا يُفْتِي أَكْثَرَ الْمُتَأَخِّرِينَ ، لَا سِيَّمَا الْخَرَّاسَانِيُّونَ ،  
وَقَطَعَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ بِالْأَوَّلِ ، وَبَعْضُهُمْ بِالثَّانِي ، وَبَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْمَجْبِرَ يَلِي  
بِخِلَافِ غَيْرِهِ ؛ لِكَمَالِ شَفَقَتِهِ ، وَبَعْضُهُمْ بِعَكْسِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَجْبِرَ قَدْ يَضَعُهَا عِنْدَ  
فَاسِقٍ مِثْلِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ ؛ لِتَوْقِفِهِ عَلَى إِذْنِهَا فَتَنْظُرُ لِنَفْسِهَا ، وَبَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ إِنْ فَسَقَ  
بِغَيْرِ شُرْبِ الْخَمْرِ .. وَوَلِي ، أَوْ بِشُرْبِهِ .. فَلَا يَلِي ؛ لِإِضْطِرَابِ نَظَرِهِ وَغَلَبَةِ السُّكْرِ

حاشية السنباطي

نعم ؛ لو دعت حاجتها إلى النكاح .. قال المتولي وغيره: زوجه السلطان ،  
وظاهر كلام «الروضة» و«أصلها» يخالفه ، وهو المعتمد .

قوله: (ولا يقدح العمى ...) مثله: الخرس ، لكن بشرط: أن يكون للمتصف به  
إشارة مفهومة أو كتابة ، ثم إن أراد أن يزوج ؛ فإن لم يختص بإشارته فظن .. باشر العقد  
بنفسه ، وإلا .. وكل بإشارته وكتابه وإن كانا كنايةتين ، ولا مباشر ؛ لأن النكاح لا يصح  
بالكناية ، وكتزويجه .. تزوجه .

قوله: (فأشبه الصغر) فرق الأول: بأن شهادته إنما ردت لتعذر التحمل ، ألا ترى  
أنها تقبل فيما تحمله قبل العمى إن<sup>(١)</sup> لم يحتج إلى إشارة ؛ كما سيأتي ، بخلاف الصبي .

(١) في نسخة (ب): إذ .



عَلَيْهِ ، وَبَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ إِنْ أَسْرَ فَنَسَقَهُ . . . وَلِيٍّ ، أَوْ أَعْلَنَ بِهِ . . . فَلَا يَلِيَّ ، وَأَفْتَى الْغَزَالِيُّ بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ لَوْ سُلِبَ الْوِلَايَةُ لَأَنْتَقَلَتْ إِلَى حَاكِمٍ فَاسِقٍ . . . وَلِيٍّ ، وَإِلَّا . . . فَلَا ، وَاسْتَحْسَنَهُ فِي «الرُّوْضَةِ» وَقَالَ : يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ بِهِ <sup>(١)</sup> .  
وَهَاهُنَا أُمُورٌ :

أَحَدُهَا : الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ إِذَا لَمْ <sup>(٢)</sup> يَنْعَزِلْ بِالْفِسْقِ وَهُوَ الصَّحِيحُ . . . فَإِنَّهُ يُزَوِّجُ بَنَاتِهِ وَبَنَاتِ غَيْرِهِ بِالْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ ؛ تَفْخِيمًا لِشَأْنِهِ ، وَقِيلَ : لَا ؛ كَغَيْرِهِ ، فَيَزَوِّجُهُنَّ مِنْ دُونِهِ مِنَ الْحُكَّامِ .

الثَّانِي : الْفِسْقُ يَتَحَقَّقُ بِإِزْتِكَابِ كَبِيرَةٍ أَوْ إِصْرَارِ عَلَيٍّ صَغِيرَةٍ ؛ كَالْعَضْلِ

حاشية البكري

قوله : (وأفتى الغزالي . . .) المعتمد : ما في «المنهاج» .

قوله : (الإمام الأعظم . . .) ذكره ؛ لوروده على «المنهاج» ؛ لأنه فاسق ، بل مخالف على منطوق المتن .

قوله : (كالعضل مرات ، أقلها فيما حكى بعضهم : ثلاث) تمثيل للإصرار على الصغيرة .

حاشية السنياطي

قوله : (واستحسنه في «الروضة» وقال . . .) المعتمد : خلافه ؛ لأن الحاكم الفاسق يزوج وينفذ قضاؤه ؛ للضرورة .

قوله : (بالولاية العامة) يؤخذ منه : أنه إنما يزوج بناته إذا لم يكن لهن ولي غيره ؛ كبنات غيره ، وبه صرح في «شرح الروض» .

قوله : (كالعضل مرات ، أقلها) أي : فحينئذ تنتقل الولاية للأبعد ولا يزوج

(١) رجه في التحفة : (٥٢٣/٧ - ٥٢٤) ، خلافا لما في النهاية : (٢٣٩/٦) ، والمغني : (١٥٥/٣) ، حيث فالأبعد وولاية الفاسق مطلقا .

(٢) في نسخة (ش) : يستثنى الإمام الأعظم إذ لم



مَرَّاتٍ ، أَقْلَهَا فِيمَا حَكَى بَعْضُهُمْ : ثَلَاثٌ .

الثَّالِثُ : لَا يُلْزَمُ مَنْ أَنَّ الْفَاسِقَ لَا يَلِي اشْتِرَاطُ أَنْ يَكُونَ الْوَلِيُّ عَدْلًا ؛ فَإِنَّ الْمُسْتَوْرَ يَلِي بِلَا خِلَافٍ ؛ كَمَا قَالَهُ الْإِمَامُ ، وَأَصْحَابُ الْحِرْفِ الدَّيْنِيَّةِ يُلُونَ ؛ كَمَا رَجَّحَ فِي «الرَّوْضَةِ» الْقَطْعَ بِهِ بَعْدَ حِكَايَةِ وَجْهَيْنِ .

(وَيَلِي الْكَافِرُ الْكَافِرَةَ) إِذَا لَمْ يَرْتَكِبْ مَحْظُورًا فِي دِينِهِ ، فَإِنْ ارْتَكَبَهُ . . . فَلَا ؛

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (لا يلزم... ) أشار به إلى واسطة بين العدل والفاسق وهو المستور، وهو يلي بلا خلاف ولا يرد على «المنهاج»؛ لأنه ليس بفاسيق.

قوله: (إذا لم يرتكب محظوراً في دينه) قيد لا بد منه، فإطلاق «المنهاج»

﴿ حاشية السنياطي ﴾

السلطان، فهو تقييد لما مر، ومحل فسقه بذلك: إذا لم تغلب طاعته على معاصيه؛ أخذاً مما يأتي في (الشهادات).

قوله: (لا يلزم من أن الفاسق لا يلي اشتراط أن يكون عدلاً؛ فإن المستور... ) أي: ولأنه إذا تاب.. عادت ولايته في الحال؛ كما نقله في «الروضة» كـ«أصلها» عن البغوي، وذكره الخوارزمي، وذكر المتولي وغيره نحوه في العضل؛ لانتفاء الفسق المانع منها وإن لم تعد العدالة بها إلا بعد مضي مدة الاستبراء، فلا يجوز للفاسق بعد توبته أن يشهد إلا بعد مضيها؛ لتعود العدالة المشروطة في الشهادة.

نعم؛ الفاسق بالعضل تعود عدالته<sup>(١)</sup> بتوبته منه بالتزويج؛ كما تعود عدالة الفاسق بالقذف بتوبته منه التي هي: بأن يرجع عن القذف ويقول: قذفي باطل وأنا كاذب في ذلك؛ لزوال ما فسق به قطعاً، بخلاف توبة الفاسق بغير ذلك<sup>(٢)</sup>؛ لجواز مقامه عليه باطناً، فافتقر إلى الاستبراء. وبما تقرر اندفع بحثه في «الروضة» كـ«أصلها» بعد نقله عن البغوي ما مر قياس الولي على الشاهد.

قوله: (ويلي الكافر الكافرة إذا لم يرتكب... ) فرقوا بين ولايته وشهادته حيث

(١) في نسخة (د): تعود شهادته.

(٢) في نسخة (أ): كما تعود عدالة الفاسق بالقذف بتوبته منه التي هي توبة الفاسق بغير ذلك.



كَمَا فِي الْمُسْلِمِ الْفَاسِقِ، وَسَوَاءٌ كَانَ الزَّوْجُ كَافِرًا أَمْ مُسْلِمًا فِي الذَّمِّ، وَلَا يَلِي  
الْكَافِرُ الْمُسْلِمَةَ، وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَةَ، بَلْ يَلِي الْأَبْعَدُ الْمُسْلِمُ فِي الْأُولَى، وَالْكَافِرُ  
فِي الثَّانِيَةِ، فَإِنْ فَقَدَ.. فَالْحَاكِمُ يُزَوِّجُ بِالْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ، وَهَلْ يَلِي الْيَهُودِيُّ النَّصْرَانِيَّةَ  
وَعَكْسُهُ؟ قَالَ الرَّافِعِيُّ: يُمَكِّنُ أَنْ يُلْحَقَ بِالْإِزْثِ؛ أَي: قَيْلِي، وَيُمَكِّنُ أَنْ يُمْنَعَ؛ لِأَنَّ  
اِخْتِلَافَ الْمِلَلِ وَإِنْ كَانَتْ بَاطِلَةً مَنشَأُ الْعَدَاوَةِ وَسُقُوطُ النَّظَرِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا  
الْمَشِيرِ إِلَى الْبِنَاءِ عَلَى أَنَّ الْكُفْرَ مِلَّةٌ أَوْ مِلَلٌ؛ كَمَا بَنَاهُ الْمُتَوَلِّيُّ .. . . . .

﴿ حاشية البكري ﴾

معارض؛ لأنه في محل التقييد.

قوله: (ويؤخذ من هذا المشير... ) وجه إشارته للبناء: أنه قال: (لأن اختلاف  
الملل... ) وإذا بنى على ذلك.. فالراجع: أن الكفر كله ملّة واحدة، فتصح<sup>(١)</sup> ولاية  
اليهودي للنصرانية، والنصراني لليهودية؛ كما اقتضاه إطلاق «المنهاج».

﴿ حاشية السباطي ﴾

لا تقبل وإن لم يرتكب ذلك؛ بأن الشهادة محض ولاية على الغير فلا يؤهل لها الكافر  
والولي في تزويج؛ كما يراعى حظ موليته يراعى حظ نفسه أيضاً في تحصينها<sup>(٢)</sup> ودفع  
العار عن النسب.

قوله: (ولا يلي الكافر... ) لا يرد على ذلك تزويج الكافر لأمة وأمة موليته<sup>(٣)</sup>  
المسلمين؛ لأنه بالملك لا بالولاية.

قوله: (فإن فقد... فالحاكم) أي: في المسألتين، فالمراد: حاكمها<sup>(٤)</sup>، ومثله في  
الثانية: حاكمهم إذا لم يكن الزوج مسلماً.

(١) في نسخة (ب) و(د) و(هـ) و(ز): والأصح.

(٢) في نسخة (أ): في تخصبصها.

(٣) في نسخة (أ) و(ب): وأمة موليه.

(٤) في نسخة (ب): فالمراد: حاكمنا.





تَرْجِيحُ الْأَوَّلِ مِنْ عُمُومِ عِبَارَةِ «الْمِنْهَاجِ»، وَالْمُرْتَدُّ لَا يَلِي مُرْتَدَّةً وَلَا غَيْرَهَا.  
 (وَإِحْرَامُ أَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ) مِنْ وَلِيِّ وَوَلَوْ كَانَ السُّلْطَانُ، أَوْ زَوْجٍ أَوْ وَكَيْلٍ عَنْ  
 أَحَدِهِمَا، (أَوْ الزَّوْجَةِ) بِالْحَجِّ أَوْ بِالْعُمْرَةِ أَوْ بِهِمَا... (يَمْنَعُ صِحَّةَ النِّكَاحِ) لِحَدِيثِ  
 مُسْلِمٍ: «لَا يَنْكِحُ الْمَحْرَمُ وَلَا يُنْكَحُ»<sup>(١)</sup>، (وَلَا يَنْقُلُ الْوِلَايَةَ) إِلَى الْأَبْعَدِ (فِي  
 الْأَصَحِّ) لِبَقَاءِ الرُّشْدِ وَالنَّظَرِ، (فَيَزُوجُ السُّلْطَانُ عِنْدَ إِحْرَامِ الْوَلِيِّ، لَا الْأَبْعَدُ) وَقِيلَ:  
 يُزَوِّجُ الْأَبْعَدُ؛ بِنَاءً عَلَى انْتِقَالِ الْوِلَايَةِ إِلَيْهِ.

(قُلْتُ) أَخَذًا مِنَ الرَّافِعِيِّ فِي «الشَّرْحِ»: (وَلَوْ أَحْرَمَ الْوَلِيُّ أَوْ الزَّوْجُ) بَعْدَ التَّوَكُّلِ

حاشية البكري

قوله: (والمرتد... لا يرد على «المنهاج» وإن كان كافراً؛ لأن الاصطلاح مانع من إطلاق الكافر على المرتد.

قوله: (لا ينكح المحرم ولا ينكح) هو بفتح ياء الأول وكسر كافه، وضم ياء الثاني وكسر كافه أيضاً.

حاشية السباطي

قوله: (ترجيح الأول) أي: وهو الإلحاق بالإرث، وقضيته: أن الحربي لا يلي الذمية والذمي لا يلي الحربية، وأن المستامن كالذمي، وهو ظاهر.

قوله: (وإحرام أحد العاقدين... أي: ولو فاسداً<sup>(٢)</sup>).

قوله: (فيزوج السلطان عند إحرام الولي) أي: ولو كانت مدته قصيرة، خلافاً للإمام والمتولي.

قوله: (بعد التوكيل) أي: فإن أحرم أحدهما قبله؛ بأن وقع التوكيل حال الإحرام: فإن صح التوكيل؛ بأن وكله ليزوج بعد التحلل أو أطلق... فالحكم كذلك، وإلا؛ فإن<sup>(٣)</sup>

(١) صحيح مسلم، باب: تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته، رقم [١٤٠٩].

(٢) في نسخة (د): أي: ولو فاسداً.

(٣) في نسخة (د): بأن.



(فَعَقَدَ وَكَيْلُهُ الْحَلَالَ .. لَمْ يَصَحَّ) الْعَقْدُ، (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّ الْوَكِيلَ سَفِيرٌ مَخْضُرٌ؛ فَكَانَ الْعَاقِدَ الْمَوْكَّلُ، عَلَى أَنَّهُ قِيلَ: يَنْعَزِلُ الْوَكِيلُ بِإِحْرَامِ الْمَوْكَّلِ، وَالْأَصَحُّ: لَا، فَيُزَوِّجُ بَعْدَ التَّحَلُّلِ، وَلَوْ أَحْرَمَ السُّلْطَانُ أَوْ الْقَاضِي .. جَازَ لِخُلَفَائِهِ أَنْ يَعْقِدُوا الْأَنْكِحَةَ؛ كَمَا ذَكَرَهُ الْخَفَافُ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَهُمْ بِالْوِلَايَةِ لَا بِالْوَكَالَةِ.

(وَلَوْ غَابَ الْأَقْرَبُ إِلَى مَرْحَلَتَيْنِ .. زَوَّجَ السُّلْطَانُ) نِيَابَةً عَنْهُ؛ لِإِقْبَانِهِ عَلَى الْوِلَايَةِ، وَلَا يُسْتَأْذَنُ؛ لِطُولِ مَسَافَتِهِ، (وَدُونَهُمَا .. لَا يُزَوِّجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ فِي الْأَصَحِّ)

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (ولو أحرم السلطان...) شمله لفظ: (الولي)، وشمل خلفاءه لفظ: (الوكيل) في المتن، فهو وارد؛ لأنه مخالف للمنطوق، ولك أن تقول: لا يرد؛ لأن الوكيل في الاصطلاح غير خليفة السلطان والقاضي.

﴿ حاشية السباطي ﴾

وكله ليزوج في الإحرام... فالتوكيل باطل من أصله، فلا يصح العقد منه ولو بعد التحلل. فرع: لو وكل حلال محرماً ليوكل حلالاً في التزويج... صح، إلا إن قال له: وكل عن نفسك... فلا يصح إن قال: ليزوج وكيلك حال إحرامك، وإلا؛ بأن قال: ليزوج بعد تحللك أو أطلق... صح، وعلى الشق الأول: يحمل إطلاق الزركشي عدم الصحة، وعلى الثاني: يحمل إطلاقه في «شرح الروض» أن الأوجه: الصحة<sup>(١)</sup>.

قوله: (ولو أحرم السلطان أو القاضي... جاز لخلفائه...) هذا ما صححه الروياني والبلقيني وغيرهما، وهو المعتمد وإن مال السبكي إلى مقابله من أن ذلك في السلطان دون القاضي.

قوله: (زوّج السلطان) أي: ما لم يكن للغائب وكيل في تزويجها، وإلا... فهو مقدم على السلطان على المنقول المعتمد، خلافاً للبلقيني.

قوله: (ولا يستأذن) أي: لأن هذه النيابة اقتضتها الولاية؛ كما مر.

(١) في نسخة (أ): في «شرح الروض» اعتماد الصحة.





لِقَصْرِ مَسَافَتِهِ ، وَالثَّانِي : يَزَوَّجُهَا السُّلْطَانُ وَلَا يَتَنَظَّرُ<sup>(١)</sup> إِذْنَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَفُوتُ الْكُفْءُ الرَّاعِبُ بِالتَّأخِيرِ فَتَضَرَّرُ بِهِ ، وَلَوْ ادَّعَتْ غَيْبَةً وَلِيَّتَهَا وَأَنَّهَا خَلِيَّةٌ عَنِ النَّكَاحِ وَالْعِدَّةِ .. فَهَلْ يُعَوَّلُ الْحَاكِمُ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ وَيَزَوَّجُهَا ، أَمْ لَا بُدَّ مِنْ شَهَادَةِ خَبِيرَيْنِ بِهِ احْتِيَاطًا لِلأَبْضَاعِ ؟ وَجَهَانِ ، أَصْحُهُمَا : الأَوَّلُ ؛ فَإِنَّ العُقُودَ يُرْجَعُ فِيهَا إِلَى قَوْلِ أَرْبَابِهَا .

❦ حاشية البكري ❦

قوله: (ولو ادعت... ) هو كالوارد على المتن ؛ لأن قوله: (ولو غاب) يقتضي تحقق غيبته وليس بشرط ، بل يكفي دعواها لما ذكر.

❦ حاشية المتباطي ❦

قوله: (لقصر مسافته) أي: مع عدم تعذر الوصول إليه ، فلو تعذر لفتنة أو خوف<sup>(٢)</sup> .. زوجها السلطان بلا إذن في الأصح ، قاله الجيلي واعتمده ابن الرفعة وغيره ، قال الأذرعى: والظاهر: أنه لو كان في البلد في سجن السلطان وتعذر الوصول إليه: أنه يزوج بلا إذن ، وفقد الولي بحيث لا يعرف مكانه ولا موته ولا حياته ؛ كغيبته مرحلتين .. فيزوج السلطان ، ما لم يحكم بموته .. فيزوج الأبعد حينئذ .

قوله: (وجهان ، أصحهما: الأول ؛ فإن العقود... ) محل ذلك: إذا لم يعلم نكاح سابق ، وإلا .. فلا بد من إشهاد خبيرين بذلك جزماً ؛ كما قاله البغوي وأقره الرافعي ، وعلى الأصح: فيستحب له التأخير للإشهاد<sup>(٣)</sup> .

نعم ؛ لو ألحت في المطالبة ورأى التأخير .. فهل له ذلك ؟ وجهان<sup>(٤)</sup> ، وهل يجب تحليفها على أنها لم تأذن للغائب إن كان ممن لا يزوج إلا بإذن وعلى أنه لم يزوجها في الغيبة<sup>(٥)</sup> إن كان ممن يزوج بلا إذن أو أقرت بإذنها له ؟ وجهان ، والأوجه

(١) في نسخة (ش): لا يُتَنَظَّرُ

(٢) في نسخة (أ): أي: مع عدم تعذر الوصول إليه هو لغيبه أو خوف .

(٣) في نسخة (أ): فيستحب له تأخير الإشهاد .

(٤) في نسخة (أ) زيادة: وجهان بلا ترجيح ، أو جههما فيما يظهر: أنه ليس له ذلك ؛ أخذاً من التعليل السابق .

(٥) في نسخة (أ) زيادة: في الغيبة ؛ أي: أو على ذلك .



## ﴿ حاشية السنباطي ﴾

- تبعا لبعض المتأخرين - : أنه ليس له التأخير ، ولا يجب عليه التحليف ؛ أخذا من تعليل الأصح : بأن العقود يرجع فيها إلى قول أربابها ، واستظهار بعضهم الوجه الأخير من المسألتين معلا ذلك بالاحتياط للأنكحة إنما ينشأ من<sup>(١)</sup> مقابل الأصح . ولو قدم الولي<sup>(٢)</sup> بعد تزويج الحاكم لها وادعى تزويجها قبل تزويجها لها . . لم يقبل قوله إلا بيينة ، وفرقوا بينه وبين ما لو باع عبد الغائب لدين عليه فقدم وادعى بيعه . . حيث يقدم بيع المالك مع<sup>(٣)</sup> أن تصرف الحاكم بالولاية في المسألتين بما حاصله [ كما حققه شيخنا العلامة الطندتاني ]<sup>(٤)</sup> : أن ولايته في النكاح كولاية الحاضر من وليين ؛ فإنها أقوى من ولاية الآخر الغائب ، حتى لو قدم وادعى سبق تزويجها . . كلف البينة ، بخلاف ولايته في بيع مال الغائب ؛ فإن ولاية مالكة أقوى من ولايته فيصدق في دعوى تقدم بيعه ، فلا يشكل بما في «النهاية» من أنه لو باع الوكيل ثم ادعى الموكل سبقه . . حيث يكلف الموكل البينة ؛ لأن تصرف الوكيل كتصرف الموكل ، وهو لو تصرف في شيء ثم ادعى سبق تصرفه فيه . . لا يقبل قوله .

تتبيه: يستحب للقاضي عند غيبة الأقرب الغيبة المعتبرة أن يأذن للأبعد أن يزوج أو يستأذنه ليزوج ، ولو زوجت في غيبته فبان الولي قريبا من البلد عند العقد ولو بقوله - كما يؤخذ من كلام نقله الزركشي عن «فتاوى البغوي» - . . لم ينعقد ؛ نظرا إلى ما في نفس الأمر ، وقياسه : انعقاده فيما لو زوجت<sup>(٥)</sup> مع ظن قربه فبان بعده .

(١) في نسخة (ب) : إنما يناسب .

(٢) في نسخة (أ) : إن كان ممن يزوج بلا إذن أو أفرت بإذنها له ؟ وجهان بلا ترجيح ، أوجههما فيما يظهر : عدم وجوب ذلك ؛ أخذاً من التعليل السابق مع أنه لا محذور في ذلك ؛ فقد صرحوا : بأن الولي لو قدم .

(٣) في نسخة (ب) : من .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (أ) .

(٥) في نسخة (ب) : لو زوجنا .





(وَلِلْمُجْبِرِ التَّوَكِيلُ فِي التَّزْوِيجِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا) كَمَا يُزَوِّجُهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا، (وَلَا يُشْتَرَطُ) فِي جَوَازِ التَّوَكِيلِ (تَعْيِينُ الزَّوْجِ فِي الْأَظْهَرِ)، وَالثَّانِي: يُشْتَرَطُ؛ لِاخْتِلَافِ الْأَعْرَاضِ بِاخْتِلَافِ الْأَزْوَاجِ، وَقَدْ لَا يَكُونُ<sup>(١)</sup> لِلْوَكِيلِ شَفَقَةٌ دَاعِيَةٌ إِلَى حُسْنِ الْإِخْتِيَارِ، وَدُفِعَ هَذَا بِأَنَّ شَفَقَةَ الْوَلِيِّ تَدْعُوهُ إِلَى الْأَلَّا يُؤَكَّلُ إِلَّا مَنْ يَتَّقُ بِحُسْنِ نَظَرِهِ وَاخْتِيَارِهِ، (وَيَخْطَأُ الْوَكِيلُ) حَيْثُ لَمْ يُعَيِّنْ لَهُ الزَّوْجَ (فَلَا يُزَوِّجُ غَيْرَ كُفَاءٍ) فَإِنْ زَوَّجَ بِهِ... لَمْ يَصِحَّ.

(وَعَبْرُ الْمَجْبِرِ) بِأَنْ كَانَ غَيْرَ الْأَبِ وَالْجَدِّ مُطْلَقًا أَوْ أَحَدَهُمَا فِي الثَّيِّبِ

حاشية السباطي

قوله: (فلا يزوج غير كفاء، فإن زوج به... لم يصح) مثل غير الكفاء في ذلك: غير الأكفاء من خاطبين كفتين<sup>(٢)</sup> أحدهما أكفاء من الآخر.

قوله: (وغير المجبر... اعلم: أنه لا يشترط تعيين الزوج في إذنها له في نكاحها أو في التوكيل به، فإن أذنت له مطلقاً... فله التوكيل مطلقاً، وإن عينته في إذنها... وجب تعيينه للوكيل، وإلا... لم يصح النكاح ولو زوجها المعين<sup>(٣)</sup>)؛ لأن التفويض المطلق مع أن المطلوب معين فاسد، وهذا كما لو قال ولي الطفل للوكيل: (بع ماله بدون ثمن المثل) فباع بثمن المثل: فإنه لا يصح؛ لفساد صيغة التفويض، قال الرافعي: ولك أن تفرق: بأن قوله: (بدون ثمن المثل) إذن صريح في البيع الممتنع شرعاً. وقوله: (وكلتك بتزويجها) لا تصريح فيه بالنكاح الممتنع وإنما هو لفظ مطلق، وكما يتقيد بالكفاء... جاز أن يتقيد بالكفاء المعين، ومنعه ابن الرفعة: بأن التقيد بالكفاء جاء من جهة اطراد العرف العام، وهو معمول به في المعقود، بخلاف التقيد بالمعين؛ فإنه لو تقيد به... لكان يقرب من التقيد بالعرف الخاص، وهو لا يؤثر على المذهب أصله مسألة السر والعلانية، وبيع الحصرم من غير شرط القطع في بلدة عاداتهم فيها قطعه حصرماً.

(١) في نسخة (ش): لا تكون

(٢) في نسخة (أ): كفاء من.

(٣) في نسخة (د): للمعين.



(إِنْ قَالَتْ لَهُ: «وَكَلَّ» .. وَكَلَّ، وَإِنْ نَهَتْهُ) عَنِ التَّوَكُّيلِ .. (فَلَا) يُوَكَّلُ؛ لِأَنَّهَا إِذَا تَزَوَّجَتْ بِالْإِذْنِ، وَلَمْ تَأْذَنْ فِي تَزْوِيجِ التَّوَكُّيلِ، بَلْ نَهَتْ عَنْهُ، (وَإِنْ قَالَتْ: «زَوَّجْنِي») وَسَكَتَتْ عَنِ التَّوَكُّيلِ .. (فَلَهُ التَّوَكُّيلُ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ<sup>(١)</sup> بِالْوِلَايَةِ فَيَتِمَّكَنُ<sup>(٢)</sup> مِنَ التَّوَكُّيلِ بِغَيْرِ إِذْنٍ؛ كَالْوَصِيِّ وَالْقَيْمِّ، وَالثَّانِي: لَا؛ لِأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ بِالْإِذْنِ فَلَا يُوَكَّلُ إِلَّا بِالْإِذْنِ كَالْوَكِيلِ، (وَلَوْ وَكَلَّ قَبْلَ اسْتِثْنَائِهَا فِي النِّكَاحِ .. لَمْ يَصَحَّ) تَوَكُّيلُهُ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ التَّزْوِيجَ بِنَفْسِهِ حِينَئِذٍ، فَكَيْفَ يُوَكَّلُ

حاشية السنباطي

قوله: (إن قالت له: «وكل») أي: ولم تنهه عن التزويج بنفسه، فإن نهته عنه.. لم يصح الإذن؛ كما سيأتي في كلام الشارح، والأول صادق بما إذا قالت له: زوجني ووكل، أو وكل واقتصر عليه.. فله في كل منهما التوكيل وكذا التزويج بنفسه، لكن على الأصح في الثاني؛ كما سيأتي في كلام الشارح، ولذلك لم يدخلها في عبارة المصنف.

قوله: (ولو وكل قبل استثنائها...) المراد به (الاستثنان هنا): الإذن؛ إذ لو أذنت له.. صح توكيله الواقع بعد الإذن وإن لم يعلم به؛ اعتباراً بما في نفس الأمر.

تنبیه: لو استناب الحاكم رجلاً في تزويج امرأة لا ولي لها غيره قبل أن تأذن له المرأة فيه فزوجها بإذنها.. جاز؛ بناءً على أن استنابة الحاكم في شغل معين؛ كتحليف وسماع شهادة يجري مجرى الاستخلاف. ولو قالت للقاضي: أذنت لأخي أن يزوجني؛ فإن عضل فزوجني.. فالظاهر - كما قال الزركشي -: فساد الإذن. ولو وكل المجرر رجلاً ثم زالت البكارة بوطء قبل التزويج.. بطلت الوكالة على الأوجه من تردد في ذلك. ولو قال لوكيله في النكاح: تزوج لي فلانة من فلان وكان فلان وليها بفسق أبيها ثم انتقلت الولاية للأب، أو قال له: زوجنيها من أبيها، فمات الأب وانتقلت الولاية للأخ مثلاً.. لم يكن للوكيل تزويجها ممن صار وليها على الظاهر عند الزركشي من تردد له في ذلك.

(١) في نسخة (ش): يتصرف

(٢) في نسخة (ش): يُتَمَكَّنُ



غَيْرُهُ فِيهِ؟! وَالثَّانِي: يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ تَزْوِيجَهَا بِشَرْطِ الْإِذْنِ، فَلَهُ تَفْوِيزُ مَا لَهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَا يَزُوجُ الْوَكِيلُ حَتَّى تَأْذَنَ هِيَ لِلْوَلِيِّ، وَلَا يَكْفِي إِذْنُهَا لِلْوَكِيلِ؛ كَمَا فِي «الرُّؤُوسَةِ» كـ «أَصْلِهَا»، وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: الْأَشْبَهُ: أَنَّهُ يَكْفِي، وَلَوْ قَالَتْ: وَكُلُّ بَتَزْوِيجِي وَاقْتَصَرْتُ عَلَيْهِ.. فَلَهُ التَّوَكُّيلُ، وَكَذَا التَّزْوِيجُ بِنَفْسِهِ فِي الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَدُّ مَنَعُهُ مِمَّا لَهُ التَّوَكُّيلُ فِيهِ، فَإِنْ نَهَتْهُ عَنِ التَّزْوِيجِ بِنَفْسِهِ.. لَمْ يَصِحَّ الْإِذْنُ؛ لِأَنَّهَا مَنَعَتْ الْوَلِيَّ وَرَدَّتِ التَّزْوِيجَ إِلَى الْوَكِيلِ الْأَجْنَبِيِّ، فَأَشْبَهَ التَّفْوِيزَ إِلَيْهِ ابْتِدَاءً.

(وَلْيَقُلْ وَكَيْلُ الْوَلِيِّ لِلزَّوْجِ: «زَوَّجْتُكَ بِنْتِ فُلَانٍ») فَيَقْبَلُ، (وَلْيَقُلْ الْوَلِيُّ لَوَكِيلِ الزَّوْجِ: «زَوَّجْتُ بِنْتِي فُلَانًا»، فَيَقُولُ وَكَيْلُهُ: «قَبِلْتُ نِكَاحَهَا لَهُ») فَإِنْ لَمْ يَقُلْ: «لَهُ» وَنَوَاهُ.. لَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ؛ لِأَنَّ الشُّهُودَ الْمَشْتَرَطَ حُضُورَهُمْ فِيهِ - كَمَا تَقَدَّمَ - لَا أَطْلَاعَ لَهُمْ عَلَى النِّيَّةِ.

حاشية البكري

قوله: (ولا يزوج الوكيل... ) كلام ابن الرفعة تفریع علی الثاني الضعیف .  
قوله: (ولو قالت: وكل بتزويجي... ) ذكره؛ تميمًا لأقسام المسألة؛ وليفيد: أنه إذن له، وعبارة «المنهاج» لا تفيده؛ لأنه قال: إن قالت له وكل.. وكل، فاقضى: أنه لا تزوج بنفسه في هذه الحالة، وليس كذلك، وأيضا اقتضى الصحة وإن نهته عن التزويج بنفسه وليس كذلك فهما واردة عليه<sup>(١)</sup>.

حاشية السنباطي

قوله: (وليقبل وكيل الولي... ) محل الاكتفاء بذلك في الأولى: إذا علم الشهود والزوج بالوكالة، وفي الثانية: إذا علمها الشهود والولي، وإلا.. فيحتاج الوكيل إلى التصريح فيهما بها، نبه عليه في «شرح الروض». ويفهم من كلام المصنف: أنه لو قال الولي لوكيل الزوج: زوجتك بنتي، فقال: قبلت نكاحها لموكلي.. لم يصح، فلو قال:

(١) في نسخة (أ): وليس كذلك فهما واردة عليه فذكرنا لذلك أيضا، وفي نسخة (ج) و(ز): وليس كذلك وأيضا فهما واردة عليه فذكرنا لذلك أيضا، وفي نسخة (هـ): وليس كذلك فهما واردة عليه.



(وَيَلْزَمُ الْمَجْبِرَ) أَي: الأبَ أَوْ<sup>(١)</sup> الْجَدَّ (تَرْوِيحُ مَجْنُونَةٍ بِالْفِعْلِ) كَذَا فِي

﴿ حاشية السباطي ﴾

قبلت نكاحها وسكت .. انعقد له ، ولا يقع العقد للموكل بالنية ، بخلاف البيع ؛ لأن الزوجين هنا بمثابة الثمن والمثمن ، ثم فلا بد من ذكرهما ، ولأن البيع يرد على المال وهو يقبل النقل من شخص إلى آخر ، فيجوز أن يقع للوكيل ثم ينتقل للموكل ، والنكاح يرد على البضع وهو لا يقبل النقل .

تممة: ليقبل وكيل الولي لو وكيل الزوج: زوجت بنت فلان فلاناً ، ووكيل الزوج: قبلت نكاحها له ليصح العقد ، وإلا .. فلا يصح ، ولو أراد الأب أن يقبل النكاح لابنه بالولاية .. فليقبل له الولي: زوجت فلانة ابنك ، فيقول الأب: قبلت نكاحها لابني .

تثبيته: لا يشترط في التوكيل من الزوج أو الولي ذكر المهر ، فإن لم يذكره الزوج .. فيعقد له وكيله على من يكافئه بمهر المثل فما دونه ، لا بما زاد عليه ، لكنه إن عقد به .. صح بمهر المثل ، خلافاً لما في «الأنوار» من الجزم بعدم الصحة<sup>(٢)</sup> ، وإن لم يذكره الولي .. فيعقد<sup>(٣)</sup> بمهر المثل أو أكثر ، بل لا يعقد بمهر المثل مع وجود من يبذل فوجه ، لكن لو عقد بدون ذلك .. صح بمهر المثل فيما يظهر ، وإن ذكره .. فلا يعقد بدونه إلا برضا المرأة ، فإن عقد به بلا رضاها .. صح بمهر المثل على الراجح ، وما في «الروضة» كـ«أصلها» هنا من عدم صحة العقد به حينئذ جارٍ على طريقة ضعيفة ؛ كما بينه في «شرح الروض» .

قوله: (أبي: الأب أو الجد) أي: وإن لم يكن متصفاً بصفة الإيجاب حينئذ ، ومثلهما: الحاكم عند فقدهما .

قوله: (مجنونة... ) محله: إذا أطبق الجنون ، فإن تقطع .. فلا يزوجان إلا حال

(١) في نسخة (ش): واو

(٢) في نسخة (أ) زيادة: من الجزم بعدم الصحة ، وإن ذكر قدرأ .. لم يصح بما فوجه ، بل يصح والحالة هذه بمهر المثل ، خلافاً لما في «الأنوار» من الجزم بعدم الصحة .

(٣) في نسخة (أ): فيعقد .





«المحرَّر» ، (وَمَجْنُونٍ ظَهَرَ حَاجَتُهُ) وَهُوَ<sup>(١)</sup> مُرَادُ «المحرَّر» بِقَوْلِهِ: عِنْدَ ظُهُورِ الْحَاجَةِ ، وَفِي «الرَّوْضَةِ» وَ«أَصْلِهَا»: يَلْزِمُهُ تَزْوِيجُ الْمَجْنُونَةِ وَالْمَجْنُونِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ؛ بِظُهُورِ أَمَارَاتِ التَّوَقَّانِ ، أَوْ بِتَوَقُّعِ الشِّفَاءِ عِنْدَ إِشَارَةِ الْأَطِبَّاءِ ؛ أَي: بِقَوْلِ عَدَلَيْنِ مِنْهُمْ<sup>(٢)</sup> ؛ كَمَا ذَكَرَهُ فِي «المَطْلَبِ» ، فَفِي «المحرَّر» وَ«المِنْهَاجِ» اِكْتَفَى<sup>(٣)</sup>

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (ففي «المحرَّر» و«المِنْهَاجِ»...) اعلم: أن عبارة «المِنْهَاجِ» فيها احتباكٌ ، وهو: الحذف من الأوَّلِ لدلالة الثاني ، والحذف من الثاني لدلالة الأوَّلِ . ووقع في القرآن في مواضع منها قوله تعالى: ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعُقُ ﴾ [البقرة: ١٧١] ؛

﴿ حاشية المنباطي ﴾

الإفاقة ؛ لتأذنا في نكاحهما ، ويشترط وقوع العقد وقتها ؛ لبطلان الإذن بالجنون .

قوله: (هو مراد «المحرَّر» بقوله...) أي: فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف .  
قوله: (بظهور أمارات...) راجع إليهما ، ومثل ذلك: احتياج المجنون للخدمة حيث لا محرم ؛ أي: أو من في معناه يخدمه وكان التزويج<sup>(٤)</sup> أقل مؤنة من شراء أمة ، واعترضه الرافعي: بأن ذلك لا يجب على الزوجة وقد تمتنع منه ولو وعدت به ، وأجيب: بأن طبعها يدعوها لتعهده وخدمته .

قوله: (ففي «المحرَّر» و«المِنْهَاجِ»...) هذا كله مبني على أن المراد بـ(الظهور) المعبر به فيهما: مقابل<sup>(٥)</sup> الخفاء المشعر بالوجود ، ويمكن أن يراد به: ما يرادف الظن ، وحينئذ فيوافق ما في «الرَّوْضَةِ» وَ«أَصْلِهَا» بل وغيرهما من كتب المذهب من الاكتفاء

(١) في نسخة (ش): سقط الواو

(٢) كما في التحفة: (٥٤١/٧) ، والمغني: (١٥٩/٣) ، خلافا لما في النهاية: (٢٤٦/٦) ، حيث قال بالاكْتِفَاءِ بطيب واحد عدل .

(٣) في نسخة (ش): اُكْتَفَى

(٤) في نسخة (أ) و(ب): التزوج .

(٥) في نسخة (ب): يقابل .



فِي الْمَجْنُونَةِ بِالْبُلُوغِ عَنِ الْحَاجَةِ ؛ لِأَنَّهُ مَظْنُوتُهَا ، وَاقْتَصَرَ<sup>(١)</sup> فِي الْمَجْنُونِ عَلَى الْحَاجَةِ الظَّاهِرَةِ ؛ لِاسْتِلْزَامِهَا لِلْبُلُوغِ ، بِخِلَافِ الْحَفِيَّةِ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الْأَطْبَاءُ ؛ فَكَانَهُ قِيلَ : بِالِغَةِ مُحْتَاجَةٌ ، وَبَالِغٌ ظَاهِرُ الْحَاجَةِ ، وَالْحِكْمَةُ فِي الْمَخَالَفَةِ بَيْنَهُمَا : أَنَّ تَزْوِيجَهَا يُفِيدُهَا الْمَهْرَ وَالتَّقْفَةَ ، وَتَزْوِيجُهُ يُغْرِمُهُ<sup>(٢)</sup> إِيَّاهُمَا ، (لَا صَغِيرَةَ وَصَغِيرٍ)

حاشية البكري

كما بيّنته في تفسيري: «تسهيل السبيل إلى فهم معاني التنزيل» إذا علمته ففي «المنهاج»: تزويج مجنونة بالغة ومجنون ظهرت حاجته، فحذف الحاجة من الأول لدلالة الثاني عليه، وحذف البلوغ من الثاني؛ لدلالة الأول عليه، ثم يبقى الكلام في شيء أفاده الشارح وهو: أنه إنما حذف من الأول ظهور الحاجة<sup>(٣)</sup>؛ لأن البلوغ مظنتها، وإنما حذف من الثاني البلوغ؛ لأن ظهور الحاجة مظنتها ثم، هو أفاده؛ لأن من محاسن الاحتباك أن يذكر الأهم في كل واحد ويحال بما دونه على فهمه من الآخر، وهو قيد حسن وتحسين مهم، ثم بين حكمة<sup>(٤)</sup> الأهمية: بأن البلوغ فيهما الذي هو مظنة الحاجة يفيدها المهر والتقفة، فاكتمى فيها بذكر البلوغ وبأن ظهور الحاجة فيه المستلزم للبلوغ ذكر معه؛ لأنه يغرم المهر والتقفة، فكان ذكره معه أنسب، وهو واضح في الثاني؛ إذ غير البالغ ليس بظاهر الحاجة، وأفاد أن الأول ليس بمستلزم؛ لأنه قد يبلغ ولا يحتاج، فإذا علمته.. فكانه قيل: بالغة محتاجة وبالغ ظاهر الحاجة، فاستفد هذا فهو مهم جداً.

حاشية السباطي

في لزوم تزويج المجنونة والمجنون بظن أصل الحاجة، ولا يشترط ظهورها؛ أي: عدم خفتها في المجنون.

قوله: (لا صغيرة... أي: لا يلزم المجبر تزويجهما وإن جاز في الصغيرة<sup>(٥)</sup>)؛

(١) في نسخة (ش): اقتصر

(٢) في نسخة (ش): يُغْرِمُهُ

(٣) في نسخة (ب): لظهور الحاجة.

(٤) في نسخة (ب): حكم.

(٥) في نسخة (ب) و(د): في الصغيرة.





عَاقِلَيْنِ ؛ لِعَدَمِ حَاجَتِهِمَا إِلَيْهِ فِي الْحَالِ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي الْمَجْنُونِينَ .

(وَيَلْزَمُ الْمَجْبِرَ وَغَيْرَهُ إِنْ تَعَيَّنَ) كَأَخٍ وَاحِدٍ أَوْ عَمٍّ وَاحِدٍ (إِجَابَةٌ مُلْتَمَسَةٌ التَّرْوِيجِ) تَحْصِينًا لَهَا ، (فَإِنْ لَمْ يَتَّعَيَّنْ ؛ كِإِخْوَةٍ فَسَأَلَتْ بَعْضَهُمْ) أَنْ يُزَوِّجَهَا .. (لِزَمَهُ الْإِجَابَةُ فِي الْأَصَحِّ) كَيْ لَا يَتَوَاكَلُوا فَلَا يُعْفُونَهَا ، وَالثَّانِي: لَا يَلْزَمُهُ ؛ لِعَدَمِ تَعَيُّنِهِ لِلْوَلَايَةِ .

(وَإِذَا اجْتَمَعَ أَوْلِيَاءُ فِي دَرَجَةٍ) كِإِخْوَةٍ أَوْ أَعْمَامٍ .. (اسْتَحَبَّ أَنْ يُزَوِّجَهَا أَفْقَهُهُمْ)

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (عاقلين) بيان للمراد هنا مقيّد به عدم الاعتراض بالمجنونين ؛ لأنه سيأتي ولا يعترض عليه بما يأتي في كلامه .

قوله: (تحصيناً لها) مقتضاه: لزوم إجابتها مطلقاً ، وليس كذلك ، بل شرطه: أن تدعو بالغة عاقلة لكفاء .

﴿ حاشية السنباطي ﴾

كما سيأتي ، والصغيرة: البكر ؛ كما مر . وقوله: (وسيأتي الكلام في المجنونين) أي: أنه لا يجوز تزويج المجنون ، ويجوز تزويج المجنونة لمصلحة .

قوله: (ملتزمة التزويج) أي: من كفاء خطبها ولو عنيماً أو مجبوباً ؛ كما مر ، وعينته بشخصه أو نوعه ؛ كأن خطبها أكفاء فالتمست منه التزويج بأحدهم ، فلو لم تعينه كذلك<sup>(١)</sup> .. فلا لزوم .

نعم ؛ إن طلبت التزويج فطلبها كفاء .. اتجه<sup>(٢)</sup> لزوم الإجابة له ؛ كما بحثه الأذرعي .

قوله: (استحب أن يزوجهما أفقهم) .. هذا إذا أذنت لكل واحد منهم ، ومنه: (أذنت لكل واحد منهم) ، ومنه: (أذنت لأحد أوليائي) أو (رضيت فلاناً زوجاً) أو (أن

(١) في نسخة (ب): لذلك .

(٢) في نسخة (أ): استحب .



بِالنَّظَرِ إِلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِشَرَائِطِ النِّكَاحِ، (وَأَسْنَهُمْ) بِالنَّظَرِ إِلَى غَيْرِهِ؛ لِزِيَادَةِ تَجْرِبَتِهِ، وَكَذَا أَوْزَعُهُمْ؛ لِأَنَّهُ أَشْفَقُ وَأَحْرَضُ عَلَى طَلَبِ الْحَظِّ (بِرِضَاهُمْ) أَي: بِرِضَا بَاقِيهِمْ؛ لِتَجْتَمَعَ الْأَرَءُ وَلَا يَتَشَوَّشَ بَعْضُهُمْ بِاسْتِنْتِجَارِ الْبَعْضِ؛ (فَإِنْ تَشَاحُوا) بِأَنْ لَمْ يَرْضَوْا بِوَاحِدٍ مِنْهُمْ وَأَرَادَ كُلُّ مِنْهُمْ أَنْ يُزَوِّجَ .. . . . . .

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (وكذا أوزعهم) لم يفد ترتيباً، والأفقه في النكاح مقدّم، ثم الأورع، ثم الأسنّ.

﴿ حاشية السنياطي ﴾

أزوج) فلكل منهم تزويجها، فلو عينت بعد ذلك أحدهم .. لم يتعين؛ بناءً على أن مفهوم اللقب ليس بحجة، وعلى أن أفراد بعض العام بالذكر لا يخصص، فإن لم تأذن لكل واحد منهم بل أذنت لواحد معين .. لم يزوجه غيره، أو قالت: زوجوني .. اشترط اجتماعهم على العقد؛ بأن يصدر عن رأيهم.

قوله: (بالنظر لغيره) أي: لا بالنظر إليه أيضاً؛ إذ لا يمكن تفضيل الشخص على نفسه وإن أوهمه رجوع الضمير المضاف إليه إلى جميع الأولياء، فلو قال المصنف: (الأفقه ... ..) .. كسلم من ذلك.

فإن قلت: هذا الذي قدره الشارح يخالف قول النحاة: أن أفعل التفضيل المضاف إلى معرفة إذا كان على معنى «من» بأن أريد به التفضيل على ما أضيف إليه وحده .. لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه، ولذلك يمتنع: يوسف أحسن إخوته إذا قصد أحسن منهم، بل يتعين حينئذ: يوسف أحسن أبناء يعقوب.

قلت: لا مخالفة؛ إذ المراد بكون بعض ما أضيف إليه حينئذ أن يكون كذلك في غير المفاضلة؛ كما نبه عليه ابن عصفور، قال: لئلا يلزم تفضيله على نفسه، وإلى هذا يشير كلام الشارح.

قوله: (لأنه أعلم ... ..) يفيد: أن المراد به (الأفقه): الأفقه في باب النكاح.





(أقرع) بينهم ، فمن خرجت قرعته .. زوج ، (فلو زوج غير من خرجت قرعته وقد أذنت لكل منهم) أن يزوجه . (صح) تزويجه (في الأصح) للإذن فيه ، والثاني : لا ؛ ليكون<sup>(١)</sup> للقرعة فائدة ، وأجيب : بأن فائدتها قطع النزاع بينهم لا نفى ولاية البعض .

(ولو زوجها أحدهم زيدا وآخر<sup>(٢)</sup> عمرا) وقد أذنت لهم في التزويج وسبق أحد التزويجين ؛ (فإن عرف السابق) منهما .. (فهو الصحيح) والآخر باطل ، وإن وقعا معا أو جهل السبق والمعية .....

#### حاشية السنباطي

قوله : (أقرع ..) أطلق ابن كج : أن الذي يقرع بينهم هو السلطان ، وقال ابن داود : يندب أن يقرع السلطان ، فإن أقرع غيره .. جاز ، ومحل الإقراع : إذا اتحد الخاطب ، فإن تعدد .. زوجت ممن ترضاه ، فإن رضيت بالجميع .. عين القاضي الأصلح منهم وأمر القاضي بتزويجها منه ، فإن تشاجروا .. فهو عضل فيزوجها القاضي منه ، قاله الفوراني وغيره .

فرع : لو أذنت لجماعة من القضاة على أن يستقل كل منهم بتزويجها فتنازعا فيمن يزوج .. قال الزركشي : فالظاهر : أنه لا يقرع ؛ لأن كلا منهم مأذون له في الانفراد ولا حظ فيه له ، فليبادر إلى التصرف إن شاء ، بخلاف الولي .

قوله : (فإن عرف السابق منهما) أي : بيينة أو تصادق .

قوله : (أو جهل السبق ..) قال المتولي وغيره : ويستحب للقاضي أن يقول : إن كان قد سبق أحد النكاحين .. فقد حكمت ببطلانه فيكون نكاحها بعد على يقين<sup>(٣)</sup> الصحة ، وتثبت للقاضي هذه الولاية في هذه الحالة ؛ للضرورة ، ومثلها : حالة معرفة

(١) في نسخة (ش) : لتكون

(٢) في نسخة (ش) : والآخر

(٣) في نسخة (أ) : على تعيين .



فَبَاطِلَانِ) لِتَدَافُعِهِمَا فِي الْمَعِيَّةِ الْمَحَقَّقَةِ أَوْ الْمُحْتَمَلَةِ؛ إِذْ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنْ  
الْآخَرِ فِيهَا مَعَ امْتِنَاعِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، وَلِتَعَدُّرِ إِمْضَاءِ الْعَقْدِ فِي السَّبْقِ الْمُحْتَمَلِ؛ لِعَدَمِ  
الْعِلْمِ بِهِ<sup>(١)</sup> فَلَعَا، (وَكَذَا لَوْ عُرِفَ سَبْقُ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يَتَّعَيْنِ) أَي: فَهَمَا بَاطِلَانِ (عَلَى  
الْمَذْهَبِ) أَمَّا الثَّانِي مِنْهُمَا.. فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ.. فَلِتَعَدُّرِ إِمْضَائِهِ؛ لِعَدَمِ تَعَيُّنِهِ،  
وَفِي قَوْلٍ مُخَرَّجٍ: يُوقَفُ الْأَمْرُ حَتَّى يَتَّبَيَّنَ، وَبَعْضُهُمْ أَبِي تَخْرِيجَهُ وَقَطَعَ بِالْأَوَّلِ.  
(وَلَوْ سَبَقَ مُعَيَّنٌ ثُمَّ اشْتَبَهَ) بِالْآخَرِ.. (وَجَبَّ التَّوَقُّفُ حَتَّى يَبِينَ<sup>(٢)</sup>) فَلَا

حاشية البكري

قوله: (فباطلان؛ لتدافعهما...) يقتضي: البطلان في كل ما ذكر فيه في المتن، وهو أحد وجهين، فائدته: أنه لو ظهر الأول.. أمضى، وقال في «الروضة»: فيه وجهان، وينبغي أن يقال: إن جرى فسح من الحاكم.. انفسح باطناً أيضاً، وإلا.. فلا، وهذا الذي اختاره حسن، والأقرب: البطلان مطلقاً احتياطاً للأبضاع.

حاشية السنياضي

السبق<sup>(٣)</sup> دون السابق الآتية.

قوله: (وأما الأول.. فلتعذر...) استشكل: بوجوده في نظيره من الجمعة مع أنهم إنما يصلون الظهر فقط في هذه الحالة، وأجيب: بأن الحق هنا وقع لمجهول فإمضاؤه متعذر، وهناك الحق لله تعالى، وقد وقعت الأولى صحيحة في علم الله تعالى فامتنع إقامة أخرى ولزم الجميع إعادة الظهر، فمن سقط عنه الفرض في علمه تعالى.. تقع عنه هذه نفلاً، والآخرون تقع لهم فرضاً؛ لأنها صارت فرضهم.

قوله: (وجب التوقف...) أي: وحينئذٍ فتجب نفقتها عليهما على أحد وجهين قطع به ابن كج والدارمي ورجحه الخوارزمي، واقتضى كلام الرافعي ترجيحه<sup>(٤)</sup>؛ لأنها محبوسة لأجلهما، وعليه: فتوزع عليهما، فإن تعين السابق.. رجع الآخر عليه، إلا إذا

(١) في نسخة (ش): لعدم العلم به قطعاً.

(٢) في نسخة (ش): يتبين.

(٣) في نسخة (أ): ومثلها: حالة تصرفه السابق.

(٤) في نسخة (أ): واقتضى كلام الرافعي صحته.





يَجُوزُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَطُؤُهَا ، وَلَا لِثَالِثٍ نِكَاحُهَا قَبْلَ أَنْ يُطَلَّقَهَا أَوْ يَمُوتَا ، أَوْ يُطَلَّقَ أَحَدُهُمَا وَيَمُوتَ الْآخَرُ وَتَنْقُضِي عِدَّةَ الْوَفَاةِ ، وَبَعْضُهُمْ أَجْرَى هُنَا قَوْلَ الْبُطْلَانِ فِيمَا قَبْلَهُ ، (فَإِنْ ادَّعَى كُلُّ زَوْجٍ عَلَيْهَا عِلْمَهَا بِسَبْقِهِ . . . سُمِعَتْ دَعْوَاهُمَا بِنَاءٍ عَلَى الْجَدِيدِ ؛

حاشية البكري

قوله: (وبعضهم أجرى هنا . . .) أي: فهو مخالفٌ لظاهرِ المتن من حيثُ أنه لم يذكر خلافاً.

حاشية السباطي

أنفق عليها بإذن الحاكم . . . فلا يرجع ، كذا نقله في «الروضة» كـ «أصلها» عن أبي عاصم العبادي ، قال الإسنوي وغيره: وهو سهو والصواب العكس ، فلا يرجع إلا إذا أنفق بإذن الحاكم ، وهو ظاهر وإن أمكن أن يوجه ما قاله أبو عاصم<sup>(١)</sup>: ولا يكون سهواً ؛ بأن إذن الحاكم إلزام ، واللازم لشخص لا يرجع به . وبحث الزركشي أن لها الفسخ<sup>(٢)</sup> في مدة التوقف ؛ أي: وإن قلنا: بوجوب نفقتها عليهما إن لم يرج زوال الإشكال ؛ للضرر<sup>(٣)</sup> ؛ كالغيب ، وردة في «شرح الروض»: بأن كلام الأصحاب صريح أو كالصريح في خلافه ، ومنع ذلك ؛ بأن الشيخين قد صرحا بما بحثه في موانع النكاح ، ولو مات أحدهما في مدة التوقف<sup>(٤)</sup> . . . وقف لها من تركته ميراثها منه ، أو ماتت هي . . . فميراث زوج إلى الاصطلاح أو تبين الحال ، وليس لها مطالبة واحد منهما بالمهر ؛ للإشكال ، ولا سبيل إلى إلزام مهريين ولا إلى قسمة مهر عليهما .

قوله: (فإن ادعى كل زوج عليها علمها . . .) خرج بذلك: دعوى كل منهما على الآخر سبقة . . . فلا تسمع ولو للتحليف ؛ لأن الزوجة من حيث كونها زوجة لا تدخل تحت اليد .

نعم ؛ لكل منهما الدعوى على وليها المجبر لقبول إقراره به . وقوله: (بسبقة)

(١) في نسخة (د): ابن أبي عاصم .

(٢) في نسخة (ب): أن لها القسم .

(٣) في نسخة (أ): للضرورة .

(٤) في نسخة (د): الوقف .



وَهُوَ: قَبُولُ إِقْرَارِهَا بِالنِّكَاحِ ، فَإِنْ أَنْكَرَتْ . . حُلِّفَتْ) قَالَ الْبَغَوِيُّ: لِكُلِّ وَاحِدٍ يَمِينًا ؛  
 أَي: أَنَّهَا لَا تَعْلَمُ سَبْقَ نِكَاحِهِ ، وَعَنِ الْقَفَّالِ: إِذَا حَضَرَ مَجْلِسَ الْحُكْمِ وَادَّعَى ؛ أَي:  
 مَعًا . . حَلَفَتْ<sup>(١)</sup> لَهُمَا يَمِينًا وَاحِدَةً ؛ أَي: أَنَّهَا لَا تَعْلَمُ سَبْقَ نِكَاحِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِعَيْنِهِ ،  
 (وَإِنْ أَقْرَتْ لِأَحَدِهِمَا) بِالسَّبْقِ . . (ثَبَّتَ نِكَاحُهُ) بِإِقْرَارِهَا .

(وَسَمَاعُ دَعْوَى الْآخِرِ وَتَحْلِيفُهَا لَهُ) أَنَّهَا لَا تَعْلَمُ سَبْقَ نِكَاحِهِ (يُبْنَى عَلَى  
 الْقَوْلَيْنِ فِيمَنْ قَالَ: «هَذَا لَزِيدٍ بَلْ لِعَمْرٍو» . . هَلْ يَغْرُمُ لِعَمْرٍو؟ إِنْ قُلْنَا: نَعَمْ) وَهُوَ

## ﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (لكل واحد يمينًا) هو الأصح وإن حضرا مجلس الحكم وادعى معاً .

## ﴿ حاشية السباطي ﴾

احترازٌ عن الدعوى عليها بعلمها بسبق أحدهما . . فلا تسمع ؛ للجهل بالمدعى ؛ كما في  
 «الروضة» و«أصلها» وهو المعتمد وإن قال السبكي: أن المنصوص في «الأم» خلافه .

قوله: (حلفت . . .) أي: وحينئذ فهل يبقى التداعي والتحالف بينهما؟ وجهان ،  
 أحدهما - ونقله في «الروضة» كـ«أصلها» عن الإمام والغزالي بعد نقله مقابله بصيغة  
 (قيل) - : نعم ؛ لأنها إنما حلفت على نفي العلم بالسبق ، وهو لا ينافي جريان أحد العقدين  
 على الصحة ، والممتنع إنما هو ابتداء التداعي والتحالف بينهما من غير ربط الدعوى بها .

قوله: (أي: معاً) إما أن يكون مراد الشارح بتقييد ما قاله القفال بذلك: تحرير  
 محل النزاع بينه وبين البغوي ، فيفيد: أنهما إذا ادعى مرتباً . . تحلف لكل منهما يميناً  
 قطعاً ؛ لأن كل دعوى مستقلة بنفسها ، أو الإشارة إلى تقييد ما قاله البغوي بما إذا ادعى  
 مرتباً . هذا ؛ وقد أبقى السبكي<sup>(٢)</sup> ما قاله البغوي على إطلاقه ورجَّحه ، وهو ظاهر .

قوله: (وإن أقرت لأحدهما بالسبق) أي: ولو حكماً ؛ بأن حلف اليمين المردودة  
 عليه فيها<sup>(٣)</sup> ويحلف على البت ؛ لأنه على فعل نفسه .

(١) في نسخة (ش): حُلِّفَتْ

(٢) في نسخة (د): هذا وقد نقل نفي السبكي .

(٣) في نسخة (د): منها .





الْأَظْهَرُ.. (فَنَعَمْ) أَي: تُسْمَعُ الدَّعْوَى، وَلَهُ التَّخْلِيفُ رَجَاءً<sup>(١)</sup> أَنْ تُقَرَّ فَيُغْرَمَهَا<sup>(٢)</sup> وَإِنْ لَمْ تَحْصُلْ لَهُ الزَّوْجِيَّةُ، وَإِنْ قُلْنَا: لَا يَغْرَمُ لِعَمْرٍو.. فَلَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى هُنَا؛ لِإِنْتِفَاءِ فَائِدَتِهَا؛ لِأَنَّهَا لَوْ أَقَرَّتْ لَهُ أَوْ نَكَلَتْ عَنِ الْيَمِينِ فَحَلَفَ هُوَ فَيَكُونُ؛ كَمَا لَوْ أَقَرَّتْ عَلَى الْأَظْهَرِ.. لَا تَغْرَمُ لَهُ شَيْئًا عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي عَلَيْهِ التَّفْرِيعُ، وَحَيْثُ غَرِمَتْ.. فَالْوَاجِبُ عَلَيْهَا: هُوَ الْوَاجِبُ عَلَى شُهُودِ الطَّلَاقِ الْبَائِنِ إِذَا رَجَعُوا بَعْدَ تَفْرِيقِ الْقَاضِي، وَهُوَ؛ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ مَهْرُ الْمِثْلِ، وَفِي قَوْلٍ: نِصْفُهُ إِنْ كَانَ قَبْلَ وَطْءٍ.

(وَلَوْ تَوَلَّى طَرْفِي عَقْدٍ فِي تَزْوِيجِ بِنْتِ ابْنِهِ بِابْنِ ابْنِهِ الْآخِرِ.. صَحَّ فِي

حاشية السنباطي

قوله: (وإن لم تحصل له الزوجية) أي: حالا، وإلا.. فقد قال الماوردي: أنها لو أقرت للثاني ثم مات الأول.. صارت زوجة للثاني وتعتد من الأول عدة الوفاة إن لم يظأها، وإلا.. اعتدت بأكثر الأمرين منها ومن ثلاثة أقراء عدة الوطء ما لم تكن حاملا، والقياس: أنها ترجع على الثاني بما غرمته له؛ لأنها إنما غرمته للحيلولة.

تتمة<sup>(٣)</sup>: لو لم يتعرضا في دعواهما للسبق ولا لعلمهما به، وإنما ادعيا عليها الزوجية وفصلا القدر المحتاج إليه.. لزمها الحلف لكل منهما أنها ليست زوجته، ويجوز لها الحلف لذلك حيث لم تعلم بسبقه.

قوله: (ولو تولى طرفي عقد في تزويج...): يفيد: أنه لا بد من الجمع بين الإيجاب والقبول، وشرط ابن معن أن يقول: وقبلت نكاحها بـ(الواو) فلو تركها.. لم يصح، وهو متجه خلافا لمن نازع فيه؛ كالشهاب الرملي؛ إذ الجمل المتناسبة<sup>(٤)</sup> الغرض من متكلم واحد لا بد لها من عاطف يدل على كمال اتصالها، وإلا.. لكان الكلام معها غير ملتئم، قال الزركشي: وينبغي طرده في البيع ونحوه، ومحل صحة

(١) في نسخة (ش): رجاء

(٢) في نسخة (ش): فَيُغْرَمَهَا

(٣) في نسخة (د): تنبيه.

(٤) في نسخة (ب): المتناسقة. وفي (د): المتباينة.



الْأَصْحَ) لِقُوَّةِ وِلَايَتِهِ، وَالثَّانِي: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ خِطَابَ الْإِنْسَانِ مَعَ نَفْسِهِ لَا يَنْتَظِمُ، وَإِنَّمَا جُوزَ ذَلِكَ فِي الْبَيْعِ لِلطِّفْلِ وَمِنْهُ؛ لِكَثْرَةِ وَقُوعِهِ.

(وَلَا يُزَوِّجُ ابْنُ الْعَمِّ نَفْسَهُ، بَلْ يُزَوِّجُهُ ابْنُ عَمِّ فِي دَرَجَتِهِ) إِنْ كَانَ، (فَإِنْ فُقِدَ.. فَالْقَاضِي) وَلَا تَنْتَقِلُ الْوِلَايَةُ إِلَى الْأَبْعَدِ.

(فَلَوْ أَرَادَ الْقَاضِي نِكَاحَ مَنْ لَا وِلِيَّ لَهَا) خَاصًّا.. (زَوَّجَهُ) إِيَّاهَا (مَنْ قُوَّةُ

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (لكثرة وقوعه) تعليل للصحة في البيع للطفل، ومنه؛ أي: بخلاف النكاح فلا يكثر وقوعه، ويرد بأن هذا لا عبرة به مع قوة الولاية.

﴿ حاشية السنباطي ﴾

تولي الطرفين من الجد: إذا كان مجبراً، وإلا.. لم يصح؛ كما صرح به الماوردي وغيره من العراقيين، واعتمده ابن الرفعة.

قوله: (ولا يزوج ابن العم نفسه) خرج: ابنه فيزوجه إن كان بالغاً؛ لأنه لم يوجد تولي الطرفين، ومن ثم لو كان غير بالغ.. لم يزوجه، قال البلقيني: والأقرب: أنه لا يتعين الصبر<sup>(١)</sup> إلى بلوغ الصبي ليقبل، بل يقبل له أبوه، والحاكم [أي: عند فقد ابن عم في درجته]<sup>(٢)</sup> يزوجه منه؛ كالولي إذا أراد أن يتزوج موليته. انتهى.

قوله: (فالقاضي) أي: يزوجه له بإذنها<sup>(٣)</sup>، ويصح توكيله فيه [أي: ابن العم]<sup>(٤)</sup> ومنه: ما لو قالت: زوجني من نفسك.. فيزوجه القاضي بهذا الإذن؛ كما نقله البغوي عن الأصحاب وصوبه في «الروضة» قال: لأن معناه: فوض إلى من يزوجه إياي؛ أي: فيزوجه القاضي بإذنه عنها ولا يحتاج إلى إذن منها، وهذا معنى قوله: (بهذا الإذن) فاندفع ما للبلقيني هنا.

(١) في نسخة (أ): المصير.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (أ) و(ب).

(٣) في نسخة (د): أي: يزوجه له؛ أي: عند فقد ابن عم في درجته بإذنها.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (د).





مِنَ الْوَلَاةِ) كَالسُّلْطَانِ ، (أَوْ خَلِيفَتُهُ) إِنْ كَانَ لَهُ خَلِيفَةٌ ، أَوْ مُسَاوِيهِ ؛ كَخَلْفَاءِ الْقَاضِي .  
 (وَكَمَا لَا يَجُوزُ لِوَاحِدٍ تَوَلَّى الطَّرْفَيْنِ) غَيْرِ الْجَدِّ ؛ كَمَا تَقَدَّمَ . . (لَا يَجُوزُ أَنْ  
 يُوَكَّلَ وَكَيْلًا فِي أَحَدِهِمَا) وَيَتَوَلَّى الْآخَرَ (أَوْ وَكَيْلَيْنِ فِيهِمَا فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ فِعْلَ  
 الْوَكِيلِ فِي ذَلِكَ مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةً فِعْلِ الْمُوَكَّلِ ، بِخِلَافِ تَزْوِيجِ خَلِيفَةِ الْقَاضِي لَهُ ؛ لِأَنَّ  
 تَصَرُّفَهُ بِالْوَلَايَةِ ، وَالثَّانِي : يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ رِعَايَةَ التَّعَدُّدِ فِي صُورَةِ الْعَقْدِ وَقَدْ  
 حَصَلَ .

حاشية البكري

قوله: (أو مساويه) ذكر؛ تمييزاً للأقسام، وهو مستفاد من «المنهاج» بالأولى؛  
 لأنه إذا زوجه من دونه وهو خليفته . . فأولى أن يزوجه مساويه .

قوله: (غير الجد؛ كما تقدم) ذكره؛ لئلا يتوهم غيره<sup>(١)</sup> أنه لا يجوز ولا للجد.

حاشية السنباطي

قوله: (أو مساويه؛ كخلفاء القاضي) أي: إذا كانت المرأة في عمل<sup>(٢)</sup> ذلك  
 القاضي الموزج .

قوله: (لأن فعل الوكيل في ذلك . . .) قضية هذا التعليل: أن للجد أن يوكل وكيلا  
 في تولي الطرفين، وقضية كلام ابن الرفعة منعه من ذلك، وهو المعتمد؛ إذ لا يلزم من  
 جواز فعل الشخص لشيء جواز توكيله فيه .

نعم؛ لو وكل وكيلين في ذلك . . صح .



(١) في نسخة (أ) و(ج): غير .

(٢) في نسخة (د): محل .



## فصل [في الكفاءة]

(زَوْجَهَا الْوَلِيُّ) الْمُنْفَرِدُ كَالْأَبِ أَوْ الْأَخِ (غَيْرِ كُفٍّ بِرِضَاهَا، أَوْ بَعْضِ الْأَوْلِيَاءِ الْمُسْتَوِينَ) كِاخْوَةَ أَوْ أَعْمَامَ غَيْرِ كُفٍّ (بِرِضَاهَا وَرِضَا الْبَاقِينَ .. صَحَّ) التَّرْوِيجُ ؛ لِأَنَّ الْكِفَاءَةَ حَقُّهَا وَحَقُّ الْأَوْلِيَاءِ ، وَقَدْ رَضِيَتْ مَعَهُمْ بِتَرْكِهَا .  
(وَلَوْ زَوَّجَهَا الْأَقْرَبُ بِرِضَاهَا) غَيْرِ كُفٍّ .. (فَلَيْسَ لِلْأَبْعَدِ اعْتِرَاضٌ) إِذْ لَا حَقَّ لَهُ الْآنَ فِي التَّرْوِيجِ .

(وَلَوْ زَوَّجَهَا أَحَدُهُمْ بِهِ) أَيُّ: أَحَدُ الْمُسْتَوِينَ بِغَيْرِ كُفٍّ (بِرِضَاهَا دُونَ رِضَاهُمْ) أَيُّ: رِضَا بَاقِيهِمْ .. (لَمْ يَصَحَّ) التَّرْوِيجُ ؛ لِأَنَّ لَهُمْ حَقًّا فِي الْكِفَاءَةِ فَاعْتَبِرَ رِضَاهُمْ بِتَرْكِهَا كَالْمَرْأَةِ ، (وَفِي قَوْلٍ: يَصَحُّ ، وَلَهُمُ الْفَسْخُ) لِأَنَّ النُّقْصَانَ يَفْتَضِي الْخِيَارَ لَا الْبُطْلَانَ ؛ كَمَا فِي عَيْبِ الْبَيْعِ .

(وَيَجْرِي الْقَوْلَانِ فِي تَرْوِيجِ الْأَبِ) أَوْ الْجَدِّ (بِكُرًّا صَغِيرَةً ، أَوْ بِاللِّغَةِ غَيْرِ

حاشية السنياطي

## فصل

قوله (برضاها) أي: ولو بالسكوت من المجبرة بعد استئذنها من غير كفاءة .  
قوله: (ولو زوجها أحدهم به ..) يستثنى مما ذكر: ما لو كان عدم الكفاءة بجب أو عنة .. فيصح تزويجها من الم محبوب والعين ولو لم يرض الباكون ؛ كما علم مما مر .  
ولو زوجها أحدهم لغير كفاءة برضاها ورضا الباقيين ثم بانته منه بخلع أو فسح أو غيرهما .. فلا أحدهم أن يجدد نكاحها منه ولو بغير رضا الباقيين على ما جزم به في «الروض» ، وكلام «الروضة» قد يقتضي ترجيحه ، وهو المعتمد ؛ لأنهم رضوا به أولا وإن صحح صاحب «الكافي» المنع إلا برضا الباقيين ، وجزم به في «الأنوار» نظراً لكونه عقداً جديداً .





كُفٍّ بِغَيْرِ رِضَاهَا) أَي: رِضَا الْبَالِغَةِ.. (فَفِي الْأَظْهَرِ): التَّزْوِيجُ (بَاطِلٌ) لِأَنَّهُ خِلَافُ الْغِبْطَةِ؛ كَالْتَصَرُّفِ فِي الْمَالِ عَلَى خِلَافِهَا، بَلْ أَوْلَى مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْبُضْعَ يُخْتَاطُ فِيهِ، (وَفِي الْآخِرِ: يَصِحُّ، وَلِلْبَالِغَةِ الْخِيَارُ، وَلِلصَّغِيرَةِ) أَيْضًا (إِذَا بَلَغَتْ، وَلَوْ طَلَبَتْ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا) خَاصًّا (أَنْ يُزَوِّجَهَا السُّلْطَانُ) أَوْ الْقَاضِي (بِغَيْرِ كُفٍّ فَفَعَلَ.. لَمْ يَصِحَّ) التَّزْوِيجُ (فِي الْأَصَحِّ) لِمَا فِيهِ مِنْ تَرْكِ الْحِظِّ، وَالثَّانِي: يَصِحُّ؛ كَمَا فِي الْوَلِيِّ الْخَاصِّ.

(وَخِصَالُ الْكِفَاءَةِ) أَي: الصِّفَاتُ الْمَعْتَبَرَةُ فِيهَا لِيُعْتَبَرَ مِثْلُهَا فِي الزَّوْجِ خَمْسَةٌ:  
(سَلَامَةٌ مِنَ الْعُيُوبِ الْمَثْبُتَةِ لِلْخِيَارِ) وَسَتَاتِي<sup>(١)</sup> فِي بَابِهِ، فَمَنْ بِهِ بَعْضُهَا؛

حاشية السباطي

قوله: (ولو طلبت من لا ولي لها خاصا... ) مثلها في ذلك: من لها ولي خاص قام به مانع؛ من فسق ونحوه وليس بعده إلا السلطان.. ففيه الوجهان، بخلاف ما إذا طلبت تزويجها من غير الكفاءة؛ لغيبته أو عضله أو إحرامه.. فلا يصح التزويج قطعا.  
قوله: (لما فيه من ترك الحظ) أي: في حق الولي الذي هو نائب عنه بالولاية العامة؛ كما مر، ومنه يعلم: استثناء ما لو كان عدم كفاءة؛ لجب أو عنة؛ كالولي؛ كما سبق.

قوله: (سلامة من العيوب المثبتة... ) إطلاق الجمهور<sup>(٢)</sup> يقتضي: أن العنين ليس بكفاءة لامرأة، وبه صرح الشيخ أبو حامد وغيره واقتضاه كلام «الروضة» كـ«أصلها»، وخالف البغوي، وجزم به ابن المقرئ تبعاً لترجيح الإسنوي له، قال: لأنها لا تحقق فلا نظر إليها، والأول هو الأوجه، ويجاب عما قاله الإسنوي: بأن الأحكام تبنى على الظاهر ولا تتوقف على التحقق، وليس من العيوب المثبتة للخيار العيوب المنفرة، فلا تكون السلامة<sup>(٣)</sup> منها من خصال الكفاءة؛ كالعمى والقطع وتشوه

(١) في نسخة (ش): سيأتي

(٢) في نسخة (أ) و(د): إطلاقه كالجمهور.

(٣) في نسخة (د): الثلاثة.



كَالْجُنُونِ أَوْ الْجُدَامِ أَوْ الْبَرَصِ .. لَا يَكُونُ كُفْوًا لِلسَّلِيمَةِ عَنْهَا ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ تَعَاْفُ صُحْبَةً مَنْ بِهِ ذَلِكَ ، وَلَوْ كَانَ بِهَا عَيْبٌ أَيْضًا ؛ فَإِنْ اِخْتَلَفَ الْعَيْبَانِ .. فَلَا كَفَاءَةَ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ اتَّفَقَا وَمَا بِهِ أَكْثَرُ .. فَكَذَلِكَ ، وَكَذَا إِنْ تَسَاوَيَا أَوْ كَانَ مَا بِهَا أَكْثَرَ فِي الْأَصَحِّ ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَعَاْفُ مِنْ غَيْرِهِ مَا لَا يَعَاْفُهُ مِنْ نَفْسِهِ ، وَيَجْرِي الْخِلَافُ فِيمَا لَوْ كَانَ مَجْبُوبًا وَهِيَ رَتْقَاءُ أَوْ قَرْنَاءُ .

(وَحُرِّيَّةٌ ؛ فَالرَّقِيقُ لَيْسَ كُفْنَا لِحُرَّةٍ) أَصْلِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ عَتِيقَةً ؛ لِأَنَّهَا تُعَيَّرُ بِهِ وَتَتَصَرَّرُ بِأَنَّهُ لَا يُنْفِقُ إِلَّا نَفَقَةَ الْمَعْسِرِينَ ، (وَالْعَتِيقُ لَيْسَ كُفْنَا لِحُرَّةٍ أَصْلِيَّةٌ) بِخِلَافِ الْعَتِيقَةِ<sup>(١)</sup> ، وَمَنْ مَسَّ الرَّقَّ أَحَدَ آبَائِهِ .. لَيْسَ كُفْوًا لِمَنْ لَمْ يَمَسَّ أَحَدًا مِنْ آبَائِهَا أَوْ

حاشية البكري

## فصل

قوله: (ومن مس الرق أحد آباءه...) هو وارد على «المنهاج» إذ أوهم قوله:

حاشية السباطي

الصورة على المعتمد الذي اقتضاء كلام الجمهور وإن اختار الروياني والصيمري خلافه . وقول الشارح: (فمن به بعضها...) فيه إشارة لقول الزركشي: السلامة من العيوب إنما تعتبر في الزوجين خاصة دون آبائهما، فابن الأبرص كفاء لمن أبوها سليم، ذكره الهروي في «الإشراف»، وهو ظاهر، وقول بعض المتأخرين: الأوجه: أنه ليس كفنا لها؛ لأنها يتعير به ممنوعٌ.

قوله: (ويجري الخلاف...) أي: لانتفاء ما بها وما به<sup>(٢)</sup> في انتفاء المقصود معه<sup>(٣)</sup> وإن اختلفا نوعاً.

قوله: (فالرقيق ليس كفنا لحررة) أي: كلها أو بعضها؛ كما في «الكفاية» عن

(١) في نسخة (ش) (ق) المعنقة .

(٢) في نسخة (ب): أي: لاتفاق مائها ومائه .

(٣) في نسخة (أ): بعد .





مَسَّ أَبَا أَبَعَدَ ، قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَيُشْبَهُ أَنْ يَكُونَ الرَّقُّ فِي الْأُمَّهَاتِ مُؤَثَّرًا ، وَلِذَلِكَ تَعَلَّقَ بِهَا الْوَلَاءُ ، زَادَ فِي «الرَّوَضَةِ» قَوْلُهُ: الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ الْأَصْحَابِ: أَنَّهُ لَا يُؤَثَّرُ ، وَصَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ «الْبَيَانِ» فَقَالَ: مَنْ وَلَدَتْهُ رَقِيقَةٌ .. كُفَاءٌ لِمَنْ وَلَدَتْهُ عَرَبِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ الْأَبَ فِي النَّسَبِ .

(وَنَسَبٌ) كَأَنْ يَنْتَسِبَ إِلَى مَنْ يَشْرَفُ بِهِ بِالنَّظَرِ إِلَى مُقَابِلِهِ ؛ كَالْعَرَبِ فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى غَيْرِهِمْ ؛ (فَالْعَجَمِيُّ لَيْسَ كُفَاءً عَرَبِيَّةً) وَالْإِعْتِبَارُ بِالْأَبِ ، فَمَنْ أَبَوْهُ

حاشية المعري

(والعتيق) أَنْ الْحَرَّ كُفَاءٌ لِحُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ وَإِنْ مَسَّ الرَّقُّ أَحَدَ آبَائِهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ كَمَا أَنَّهُ لَوْ مَسَّ كَلًّا مِنْ آبَائِهِمَا لَكِنْ هَذَا فِي آبَائِهَا أَبَعَدُ .. لَمْ يَكُنْ كَفُؤًا .

قوله: (كأن ينتسب إلى من يشرف به...) ظاهره: اعتبار الانتساب إلى أبناء الدنيا ، وقد يقال: ليس للانتساب لهم شرف حقيقي ، ولك أن تقول: أن المراد بأبناء الدنيا إن كان أهل اليسار.. فهو غير معتبر ، وإن كان غيرهم.. فليبتن ، والأقرب: أنهم الظلمة وأعوانهم ، وهم<sup>(١)</sup> لا يعتبرون في قل ولا كثرة ، وإنما نبهت عليه ؛ ليعلم ويشتهر .

حاشية السبائي

«الذخائر» ، وهل يكافي المبعوض المبعوضة؟ قال في «البحر»: إن استويا أو زادت حرته.. كان كفتا لها ، وإلا.. فلا .

قوله: (لأنه يتبع الأب في النسب) أي: لا الأم ، فلا يتعبر برقتها إذا كان الأب حرًا .  
قوله: (ونسب) محله: في الحررة ، فلو نكح هاشمي أو مطلبني أمة فأتت منه بنت.. فهي مملوكة لمالك أمها ، فله تزويجها من رقيق ودنيء النسب ؛ كما يقتضيه قول الشيخين: للسيد تزويج أمته من رقيق ودنيء النسب .

قوله: (والاعتبار بالأب) أي: في غير أولاد بنات النبي ﷺ .

(١) وفي نسخة (ب) و(د): وهؤلاء .



عَجْمِيٌّ وَأُمُّهُ عَرَبِيَّةٌ.. لَيْسَ كُفُؤًا لِمَنْ أَبُوهَا عَرَبِيٌّ وَأُمُّهَا عَجْمِيَّةٌ، (وَلَا غَيْرُ قُرَشِيٍّ) مِنْ الْعَرَبِ (قُرَشِيَّةً) أَي: كُفَاءٌ قُرَشِيَّةٌ؛ لِحَدِيثٍ: «قَدَّمُوا قُرَيْشًا وَلَا تَقَدَّمُواهَا» رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ بِلَاغًا<sup>(١)</sup>، (وَلَا غَيْرُ هَاشِمِيٍّ وَمُطَلِّبِيٍّ) مِنْ قُرَيْشٍ كُفُؤًا (لَهُمَا) لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ<sup>(٢)</sup> إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ»<sup>(٣)</sup>، وَحَدِيثِ الْبُخَّارِيِّ: «نَحْنُ وَبَنُو الْمُطَلِّبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ»<sup>(٤)</sup>، وَبَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَلِّبِ أَكْفَاءٌ، وَغَيْرُ قُرَيْشٍ مِنْ الْعَرَبِ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءٌ بَعْضٍ<sup>(٥)</sup>؛ كَمَا ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، قَالَ فِي «الرُّوضَةِ»: وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ الْأَكْثَرِينَ.

#### حاشية السباطي

قوله: (وبنو هاشم وبنو المطلب أكفاء) محله: في غير الشريفة فلا يكافؤها إلا شريف، والشرف يختص بأولاد الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما، نبه على ذلك بعض المتأخرين.

قوله: (قال في «الروضة»: وهو مقتضى كلام الأكثرين) فيه إشعار بترجيحه، وقد جزم به في «الروض»، ونوزع في ذلك بمخالفته لنظيره<sup>(٦)</sup> في (باب قسم الفيء

(١) الأم، (٣٠١/٢). وكذا في مسند الشافعي، باب: فضائل قريش، رقم [١٧٧٦]. و مصنف ابن أبي شيبة، رقم [٣٣٠٥٣] عن سهل بن أبي حنمة رضي الله عنه.

(٢) في نسخة (ش): وُلد

(٣) صحيح مسلم، باب: فضل نسب النبي ﷺ، رقم [٢٢٧٦].

(٤) صحيح البخاري، باب: ومن الدليل أن الخمس للإمام، رقم [٣١٤٠] ولفظه: (إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد).

(٥) كما في التحفة: (٥٦٧/٧)، خلافا لما في المغني: (١٦٦/٣)، حيث قال: الأوجه: اعتبار النسب في غير قريش من العرب أيضا.

(٦) في نسخة (أ): فيه إشعار بين صحاحه وقد جزم به في «الروض» ونوزع في ذلك بمخالفة لنظيره. وفي (ب): فيه إشعار بترجيحه، وقد جزم به في «الروض»، ونوزع في ذلك بمخالفة كنظيره.





(وَالْأَصْحُ: اِعْتِبَارُ النَّسَبِ فِي الْعَجْمِ كَالْعَرَبِ)، وَالثَّانِي: لَا يُعْتَبَرُ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْتَنُونَ بِحِفْظِ الْأَنْسَابِ وَلَا يُدَوِّنُونَهَا، بِخِلَافِ الْعَرَبِ.

حاشية السنباطي

والغنيمة) ولتصحيح اعتبار النسب في العجم الآتي فغير قريش من العرب أولى، ولما سيأتي في الإمامة العظمى من اعتبار النسب في غير قريش واعتباره هنا أولى؛ لأن الكفاءة أضيقت، ومن ثم سوا بين قريش هناك ولم يسوا بينهم هنا<sup>(١)</sup>. وفرق بعض المتأخرين بينه وبين الأول: بأن التقديم ثم لا بد منه فاستحبوا تقديم من له نوع شرف بالقرب منه ﷺ، وهنا الملحوظ ما يلحق العار بفقده، ولا عار حيث استويا في كونهما من العرب غير قريش، وبينه وبين الثاني: بأن العجم مع الاختلاف لا يجمعهم شرف يستوون فيه، فلحق العار بسبب ذلك عند كون الزوجة من قبيلة أعلى؛ لأنه لا يرجح حينئذ إلا ذاك، ومن ثم فضلت بنوا إسرائيل على القبط وهؤلاء هم العجم، لا عجمي اللسان والدار؛ فإن كثيرا من العرب بل<sup>(٢)</sup> من الصحابة استوطنوا ديارهم وعكسه، وأما هنا.. فقد جمعهم مع الاختلاف شرف يستوون فيه، وهو: كون الكل من العرب فلم يلحق عار عند التفاوت؛ نظراً للاستواء في الشرف الأصلي، وعدم مرجح فيه، ولا اختصاص قريش بفضائل جاهلية وإسلاماً تميزت بها على بقية العرب وكان لتقديمها مسوغ<sup>(٣)</sup>، ولحق العار؛ نظراً لتلك المزايا، بخلاف بقية العرب. وبينه وبين الثالث: بما فرق به بينه وبين الأول، فإنما خالفهم في التسوية بين قريش؛ لأن المدار فيه على وجود شرف يتميز الإمام على غيره<sup>(٤)</sup> من حيث كونه من قبيلته ﷺ وهو موجود في سائر بطون قريش.

(١) في نسخة (أ): بينهما هنا.

(٢) في نسخة (أ): يلي.

(٣) في نسخة (أ): ولا اختصاص قريش بفضائل جاهلية وإسلاماً بمزيتها على بقية العرب وكان لتقديمها نوع.

(٤) في نسخة (أ): وإنما خالفهما في التسوية من قريش؛ لأن المراد فيه: على وجود شرف يميز به الإمام على غيره.



(وَعَفَّةٌ؛ فَلَيْسَ فَاسِقٌ كُفَّاءَ عَفِيفَةٍ) وَإِنَّمَا يُكَافِئُهَا عَفِيفٌ وَإِنْ لَمْ يَشْتَهَرْ  
بِالصَّلَاحِ شُهْرَتَهَا، وَالْمَبْتَدِعُ لَيْسَ كُفُوًا لِلسُّنِّيَّةِ.

(وَحِرْفَةٌ؛ فَصَاحِبُ حِرْفَةٍ دَنِيئَةٌ لَيْسَ كُفَّاءَ أَرْفَعَ مِنْهُ؛ فَكَنَّا سُرَّ وَحَجَّامٌ  
وَخَارِسٌ وَرَاعٍ وَقَيْمٌ الْحَمَّامِ.. لَيْسَ كُفَّاءَ بِنْتِ خَيْطِطٍ، وَلَا خَيْطِطٌ.. بِنْتِ تَاجِرٍ أَوْ  
بِرَّازٍ، وَلَا هُمَا.. بِنْتِ عَالِمٍ وَقَاضٍ) نَظْرًا لِلْعُرْفِ فِي ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

حاشية البكري

قوله: (والمبتدع... ذكره؛ لأن المبتدع لا يقال فيه: فاسق على الإطلاق، فلم  
يدخل في عبارته، وهو واردٌ من جهة أن المبتدع ليس بفاسقٍ، فربما يتوهم أنه كفاءٌ للسُّنِّيَّةِ.

حاشية السنباطي

قوله: (وعفة؛ فليس فاسق كفاء عفيفة) هو شامل للكفار، فليس الكافر الفاسق  
في دينه كفاء للعفيفة في دينها، وبذلك صرح ابن الرقعة، وأفهم كلام المصنف أن  
الفاسق كفاء للفاسقة مطلقاً. وقال في «المهمات»: الذي يتجه عند زيادة الفسق أو  
اختلاف نوعه عدم الكفاءة؛ كما في العيوب، قال: ولا شك أن الفسق بالقتل والسكر  
ليس في تعدي المفسدة والنفرة كالعقوق وترك الصلاة ونحوها. انتهى، والأوجه: ما  
اقتضاه كلامهم من أن الفاسق كفوٌ للفاسقة مطلقاً.

قوله: (وإنما يكافئها عفيف) أي: عدلاً كان أو مستورا؛ كما صرح به الإمام وابن  
الصلاح.

قوله: (فكنَّاس... ) قال في «الروضة» ك«أصلها»: وذكر في «الحلية» أنه يراعى  
العادة في الحرف والصنائع؛ فإن الزراعة في بعض البلاد أولى من التجارة وفي بعضها  
بالعكس. انتهى، وذكر نحوه في «البحر»، قال الأذرعي: وهو حسن يتعين الأخذ به،  
وقد جزم به الماوردي أيضاً، قال في «الأنوار»: وإذا شك في الشرف والدناءة، أو في  
الشريف والأشرف، أو في الدنيا والأدنى.. فالمرجح: عادة البلد. انتهى.

قوله: (ولا هما بنت عالم وقاض) قال الأذرعي: ينبغي أن تكون العبرة بالعالم

(١) كما في النهاية: (٢٥٨/٦)، والمغني: (١٦٧/٣)، خلافاً لما في التحفة: (٥٧١/٧)، قال: مانص  
الأئمة عليه... لا يعتبر فيه عرف، وما لم ينصوا عليه... يعتبر فيه عرف البلد.





(وَالْأَصْحُ: أَنَّ الْبِسَارَ لَا يُعْتَبَرُ) لِأَنَّ الْمَالَ غَادٍ وَرَائِحٌ، وَلَا يَفْتَخِرُ بِهِ أَهْلُ الْمَرْوَاتِ وَالْبَصَائِرِ، وَالثَّانِي: يُعْتَبَرُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مُعْسِرًا.. تَتَضَرَّرُ هِيَ بِنَفَقَتِهِ وَيَعْدَمُ إِتْفَاقِهِ عَلَى الْوَلَدِ، وَعَلَى هَذَا قِيلَ: يُعْتَبَرُ الْبِسَارُ بِقَدْرِ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ فَيَكُونُ بِهِمَا كَفُورًا لِصَاحِبَةِ الْأُلوْفِ، وَالْأَصْحُ: أَنَّهُ لَا يَكْفِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ أَصْنَافٌ: غَنِيٌّ وَفَقِيرٌ وَمُتَوَسِّطٌ، وَكُلُّ صِنْفٍ أَكْفَاءٌ وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْمَرَاتِبُ، وَلَا يُعْتَبَرُ أَيْضًا الْجَمَالُ. نَعَمْ؛ يُعْتَبَرُ إِسْلَامُ الْأَبَاءِ وَكَثْرَتُهُمْ فِيهِ، فَمَنْ أَسْلَمَ بِنَفْسِهِ.. لَيْسَ كَفُورًا لِمَنْ

❦ حاشية البكري ❦

قوله: (نعم؛ يعتبر إسلام الآباء...) هذا لا إيراد فيه على المتن؛ لأنه يدخل في النسب.

❦ حاشية السنياطي ❦

الصالح أو المستور دون الفاسق، وبالقاضي الأهل؛ لأنه عالم وزيادة، فإن كان غير أهل؛ كغالب قضاة زماننا تجد الواحد منهم كقريب العهد بالإسلام.. ففي النظر إليه نظر، قال بعض المتأخرين: ينبغي أن لا يتوقف في عدم النظر إليه.

قوله: (نعم؛ يعتبر إسلام الآباء...) اعلم: أنه كما يعتبر في الآباء ذلك يعتبر فيهم الحرفة والسيرة، فمن أبوه ذو حرفة دنيئة أو فاسق.. لا يكافي من أبوها ليس كذلك، وهذا كله من حيز النسب. قال الشيخان: الحق أن يجعل النظر في حق الآباء ديناً وسيرة وحرفة من حيز النسب؛ فإن مفاخر الآباء ومثالبهم هي التي يدور عليها أمر النسب. انتهى، وقد صرح بذلك ابن أبي هريرة، لكن اعترض: بأن جمعا منهم القاضي أبو الطيب والماوردي والروياتي صرحوا: بأنه لا أثر لذلك؛ كولد الأبرص، واعتمد الأذرعي ذلك، قال: وقضية كلامهما: أن من أسلم بنفسه من الصحابة.. ليس كفوراً لبنات التابعين، وهو زلل. انتهى، وهو غفلة عن قولهم: إن بعض الخصال لا تقابل ببعض، فمن خلا عن صفة تميزت بها المرأة عنه.. ليس كفوراً لها وإن كان هو أفضل منها، والفرق بين ما ذكره وولد الأبرص ظاهرٌ جداً؛ لأنه لا يعير<sup>(١)</sup> بأبيه البتة وإن زعم

(١) في نسخة (أ): لا يعتبر.



لَهَا أَبَوَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ فِي الْإِسْلَامِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ كُفُوٌ لَهَا، وَمَنْ لَهُ أَبَوَانِ فِي الْإِسْلَامِ..  
لَيْسَ كُفُوًا لِمَنْ لَهَا عَشْرَةُ آبَاءٍ فِي الْإِسْلَامِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ كُفُوٌ لَهَا؛ لِأَنَّ الْأَبَ الثَّلَاثَ  
لَا يُذَكَّرُ فِي التَّعْرِيفِ فَلَا يُلْحَقُ الْعَارُ بِسَبَبِهِ، (وَ) الْأَصْحُ: (أَنَّ بَعْضَ الْخِصَالِ لَا  
يُقَابَلُ بِبَعْضٍ) فَلَا تُزَوِّجُ سَلِيمَةً مِنَ الْعُيُوبِ دَنِيَّةً بِمَعِيَبِ نَسِيبٍ، وَلَا حُرَّةً فَاسِقَةً  
بِعَبْدٍ عَفِيفٍ، وَلَا عَرَبِيَّةً فَاسِقَةً بِعَجْمِيٍّ عَفِيفٍ، وَلَا عَفِيفَةً رَقِيقَةً بِفَاسِقٍ حُرٍّ؛ لِمَا  
بِالزَّوْجِ<sup>(١)</sup> فِي الصُّورِ الْمَذْكُورَةِ مِنَ النَّقْصِ الْمَانِعِ مِنَ الْكِفَاءَةِ، وَلَا يَنْجَبِرُ بِمَا فِيهِ  
مِنَ الْمُضِيْلَةِ الزَّائِدَةِ عَلَيْهَا، وَمُقَابِلُ الْأَصْحُ: أَنَّ دَنَاءَةَ نَسَبِهِ تَنْجَبِرُ بِعَفْفَتِهِ الظَّاهِرَةِ،

#### حاشية السباطي

بعضهم؛ كما مر، بخلاف غيره ممن ذكر، فالحق: ما قالاه؛ كما قاله<sup>(٢)</sup>.

وعليه: فقول «المنهاج»: (فكناس وحجام...) في تعريفه على ما قبله<sup>(٣)</sup> عسر وإن  
كان هو صحيحاً في نفسه، قال الأذرعى: وإذا نظر إلى حرفة الأب.. فقياسه النظر إلى  
حرفة الأم أيضاً، قال: فإن ابن المغنية أو الحمامية ونحوهما ينبغي أن لا يكون كفوًا لمن  
ليست أمها كذلك؛ لأنه نقص في العرف وعار. انتهى، والأوجه - كما قال بعض  
المتأخرين -: خلافه، قال الغزالي كإمامه: ولا عبرة بالانتساب إلى عظماء الدنيا والظلمة  
المستولين على الرقاب وإن تفاخر الناس بهم، قال الشيخان: وكلام النقلة لا يساعدهما  
عليه، قال في «المهمات»: وكيف لا يعتبر الانتساب إليهم وأقل مراتب الإمرة؛ أي:  
ونحوها أن تكون كالحرفة، وذو الحرفة الدنيئة لا يكافئ ذا الحرفة النفيسة. انتهى.

قوله: (ومقابل الأصح: أن دناءة نسبه...) حاصله: أن مقابل الأصح يستثنى من  
ذلك: العفة؛ فإنها إذا كانت في الزوج الدنيء النسب.. تقابل شرف نسب الزوجة غير  
العفيفة<sup>(٤)</sup>. والحرية إذا كانت في الزوج العجمي.. فإنها تقابل كون المرأة عربية إذا  
كانت رقيقة. والصلاح إذا كان في الزوج وهو ذو حرفة دنيئة.. تقابل تنقي المرأة من

(١) في نسخة (ش): في الزوج

(٢) في نسخة (د): فالحق ما قاله.

(٣) في نسخة (د): على ما قاله.

(٤) في نسخة (أ): عن العفيف.





وَأَنَّ الْأُمَّةَ الْعَرَبِيَّةَ يُقَابِلُهَا الْحُرُّ الْعَجَمِيُّ، قَالَ الْإِمَامُ: وَالتَّنْقِي مِنَ الْحَرْفِ الدَّنِيَّةِ يُعَارِضُهُ الصَّلَاحُ وَفَاقًا، وَالْيَسَارُ إِنْ اُعْتَبِرَ... يُعَارِضُ بِكُلِّ خَصْلَةٍ غَيْرِهِ<sup>(١)</sup>.

(وَلَيْسَ لَهُ تَزْوِيجُ ابْنِهِ الصَّغِيرِ أُمَّةً) لِإِنْتِفَاءِ خَوْفِ الزَّنَا الْمَشْتَرَطِ فِي جَوَازِ

حاشية البكري

قوله: (قال الإمام: والتنقي من الحرف الدنيئة) يعارضه الصلاح وفاقًا أي: يقابله، فيكون الصالح وإن ساءت حرفته كفوًّا للتنقية من الحرف الدنيئة، وهذا ضعيف ذكره؛ لإفادة أن الوجه الضعيف ليس مطلقًا، بل فيه تفصيل للإمام.

حاشية السباطي

الحرفة الدنيئة إذا كانت غير سالحة، فهو من مقابل الأصح وإن نقل الإمام الاتفاق عليه. واليسار إذا كان في الزوج على القول باعتباره... فإنه يقابل كل فضيلة<sup>(٢)</sup> سواء من خصال الكفاءة إذا كانت في الزوج<sup>(٣)</sup> وقد انتفت من الزوج.

قوله: (وليس له تزويج ابنه الصغير...) أي: بخلاف ابنه المجنون؛ فله تزويجه الأمة بشرطه؛ لفقد علة المنع المذكورة في الصغير.

نعم؛ هو كالصغير في المسألتين الآتيتين، وليس له تزويجهما من عجوز أو عمياء<sup>(٤)</sup> أو قطعاء الأطراف أو بعضها - كما صححه البلقيني وغيره من وجهين أطلقهما الشيخان ونقلاه<sup>(٥)</sup> عن النص -؛ لأنه إنما يزوجهما بالمصلحة ولا مصلحة لهما في ذلك، بل فيه ضرر عليهما، وهل له تزويج الصغيرة بهرم أو أعمى<sup>(٦)</sup> أو أقطع أو خصي أو خنثى غير مشكل؟ وجهان أطلقهما الشيخان، لكن قضية كلام الجمهور: تصحيح الصحة؛ لأن وليها إنما يزوجهما<sup>(٧)</sup> بالإجبار من الكفاء وكل من هؤلاء كفاء على

(١) في نسخة (ش): غيره

(٢) في نسخة (ب): كل خصلة.

(٣) في نسخة (ب): في الزوجة.

(٤) في نسخة (د): أو عجفاء.

(٥) في نسخة (د): ونقلوه.

(٦) في نسخة (أ): تزويج الصغيرة بهرم أو أعمى. وفي (د): تزويج الصغيرة من أعمى.

(٧) في نسخة (أ): إنما يؤمرها.



نِكَاحِهَا ، (وَكَذَا مَعِيَّةَ عَلَى الْمَذْهَبِ) لِأَنَّهُ خِلَافُ الْغِبْطَةِ فَلَا يَصِحُّ ، وَفِي قَوْلٍ: يَصِحُّ ، وَتَبَيَّنَتْ لَهُ الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَ ، وَقَطَعَ بَعْضُهُمْ بِالْبُطْلَانِ فِي تَرْوِيحِهِ الرَّتْقَاءَ أَوْ الْقَرْنَاءَ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ بَدَلِ مَالٍ فِي بُضْعٍ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ ، (وَيَجُوزُ مَنْ لَا تُكَافِئُهُ بِنَاقِي الْخِصَالِ) كَالنَّسَبِ وَالْحِرْفَةِ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ الزَّوْجَ لَا يُعَيَّرُ بِاسْتِفْرَاشٍ مَنْ لَا تُكَافِئُهُ .

نَعَمْ ؛ يَثْبُتُ لَهُ الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَ ، وَالثَّانِي : لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَكُونُ فِيهِ غِبْطَةٌ .

#### ﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (كالتسبب والحرفة) يقال: ما حكمة التمثيل به؟ فيقال: لأن المحققين بحثوا فيما لو زوجه عجزاً عمياً بأن نص الشافعي: البطلان، قال الأذري والزرکشي: وهذا هو الصواب مذهباً وحجاجاً، وكيف يجوز تزويجه ممّا لا نظر له في تزويجها به، بل عليه ضررٌ بينٌ وعارٌ وغرمٌ، بل قال الأذري: هذا من العجائب، والحق ما قالاه وإن كان المشهور خلافه، فاعلم.

قوله: (نعم؛ يثبت له الخيار إذا بلغ) عبارة «المنهاج» لا تفيد، بل ربما توهم عدمه؛ لأن الأصل: أن العقد إذا صحَّ.. لا خيار بعده.

#### ﴿ حاشية السنباطي ﴾

المعتمد السابق، فالأخذ في هذه والتي قبلها مختلف، وعليه فينبغي<sup>(١)</sup> حرمة ذلك عليه. وكالصغيرة فيما ذكر: الكبيرة إذا أذنت لوليها مطلقاً.

فائدة: صريح كلامهم: أن خصال الكفاءة إنما تعتبر عند العقد، فلو كافأها عنده ثم طرأ له صفة خسيصة.. لم تتخير في فسخ النكاح، خلافاً لمن توهمه ونسبه لقضية كلام «التنبيه» و«المهذب»<sup>(٢)</sup>.

نعم؛ لو ترك حرفته الدنيئة قبل العقد.. لم يؤثر إلا إن مضت سنة بين ابتداء الترك والعقد؛ كما بحثه بعضهم؛ أخذاً من كلامهم الآتي في استبراء الشاهدين من الفسق وخوارم المروءة.

(١) في نسخة (أ): فتبقى.

(٢) في نسخة (د): خلافاً لمن توهمه فيه؛ كقضية كلام التنبيه والمهذب.





## (فصل)

### [في تزويج المحجور عليه]

(لَا يُزَوَّجُ مَجْنُونٌ صَغِيرٌ) <sup>(١)</sup> لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ، وَبَعْدَ الْبُلُوغِ لَا يَدْرِي كَيْفَ يَكُونُ الْأَمْرُ، بِخِلَافِ الصَّغِيرِ الْعَاقِلِ؛ فَإِنَّ الظَّاهِرَ: حَاجَتُهُ إِلَيْهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ، (وَكَذَا) أَي: لَا يُزَوَّجُ مَجْنُونٌ (كَبِيرٌ، إِلَّا لِحَاجَةٍ) كَأَن تَظْهَرَ رَغْبَتُهُ فِي النِّسَاءِ بِدَوْرَانِهِ حَوْلَهُنَّ وَتَعَلُّقِهِ بِهِنَّ وَنَحْوِ ذَلِكَ، أَوْ يَتَوَقَّعُ الشِّفَاءَ بِهِ بِقَوْلِ عَدْلَيْنِ مِنَ الْأَطِبَّاءِ، (فَوَاحِدَةٌ) لِإِنْدِفَاعِ الْحَاجَةِ بِهَا، .....

حاشية السباطي

## فصل

قوله: (لأنه لا يحتاج إليه في الحال...) إن قلت: قد يحتاج إليه لتعهده وخدمته فينبغي جواز تزويجه، بل وجوبه لذلك كالكبير؛ كما مر فيه.  
قلت: لا نسلم احتياجه إليه لذلك؛ إذ للأجنبيات أن يقمن بها، بخلاف الكبير، وبه يعلم ما قاله الزركشي: إن الكلام في صغيرة لم يظهر على عورات النساء، أما غيره... فيلحق بالبالغ فيما ذكر.

قوله: (كأن تظهر رغبته...) أي: وكان <sup>(٢)</sup> يحتاج إلى الخدمة؛ كما مر.

قوله: (فواحدة لاندفاع الحاجة بها) قال الإسنوي: لكن تقدم أن الشخص قد لا تعفه الواحدة فينبغي له الزيادة حتى ينتهي إلى مقدار يحصل به الإعفاف، ويتجه مثله في المجنون، وقد أشار إليه الرافعي في الكلام [على السفيه] <sup>(٣)</sup>، وقد لا تكفي <sup>(٤)</sup>

(١) أي: مطلقاً، كما في النهاية: (٢٦٢/٦)، والمغني: (١٦٨/٣)، خلافاً لما في التحفة: (٥٧٩/٧)، حيث قال: يجوز تزويجه للخدمة، وإنما يتجه في مراهق؛ لأنه في النظر كبالغ.

(٢) في نسخة (أ): أي: سواء كان.

(٣) وفي النسخ: على العنة، ولعل الصحيح ما أثبتناه؛ كما في التحفة، والنهاية، والمغني، والأسنى، وغيرها.

(٤) في نسخة (د): وقال: لا تكفي.



وَيَزَوِّجُهُ الْأَبُ ثُمَّ الْجَدُّ ثُمَّ السُّلْطَانُ دُونَ سَائِرِ الْعَصَبَاتِ كَوِلَايَةِ الْمَالِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْمَجْبِرَ تَزْوِيجُ مَجْنُونٍ ظَهَرَتْ حَاجَتُهُ.

(وَلَهُ) أَي: لِلْوَلِيِّ (تَزْوِيجُ صَغِيرٍ عَاقِلٍ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ) لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ وَغِبْطَةٌ تَظْهَرُ لِلْوَلِيِّ، وَيَزَوِّجُهُ الْأَبُ وَالْجَدُّ دُونَ الْوَصِيِّ وَالْقَاضِي؛ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ وَانْتِفَاءِ كَمَالِ الشَّفَقَةِ.

(وَيَزَوِّجُ الْمَجْنُونَةَ أَبٌ أَوْ جَدٌّ إِنْ ظَهَرَتْ مَصْلَحَةٌ) فِي تَزْوِيجِهَا، (وَلَا تُشْتَرَطُ الْحَاجَةُ) إِلَيْهِ بِخِلَافِ الْمَجْنُونِ؛ لِأَنَّ التَّزْوِيجَ يُفِيدُهَا الْمَهْرَ وَالتَّقَفَّةَ وَيَغْرَمُ الْمَجْنُونُ<sup>(١)</sup>، (وَسِوَاءً) فِي جَوَازِ التَّزْوِيجِ (صَغِيرَةً وَكَبِيرَةً، ثَيِّبًا وَبِكْرًا) .....

﴿ حاشية البكري ﴾

## فَصْلٌ

قوله: (كولاية المال) مقتضاه: أن تزويج الوصي مقدّم على السلطان، وهو كذلك وإن نوزع فيه.

قوله: (ويزوج الأب والجد) بين المزوج هنا؛ كما سبق؛ لإبهامه في المتن، فمن ثمّ احتاج لذكره.

﴿ حاشية المنباطي ﴾

الواحدة أيضاً للخدمة فيزاد بحسب الحاجة.

قوله: (ويزوج الأب...) ظاهر كلامه كغيره: أن الوصي لا يزوجه، وهو كذلك على المعتمد المنصوص عليه في «الأم» وإن اقتضى كلام «الشامل» خلافه.

قوله: (وسواء في جواز التزويج صغيرة...) فارق: عدم جواز تزويج الثيب الصغيرة العاقلة؛ كما مر؛ بأن للبلوغ غاية مرتقبة فيمكن<sup>(٢)</sup> انتظارها للإذن، بخلاف الإفاقة.

(١) في نسخة (ش): يُغْرَمُ الْمَجْنُونُ

(٢) في نسخة (أ): كما مر؛ فإن للبلوغ غاية مرتقبة ممكن.





وَقَدْ تَقَدَّمَ: أَنَّهُ يُلْزَمُ الْمَجْبِرَ تَزْوِيجُ مَجْنُونَةٍ بِالْغَةِ؛ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَبٌ وَجَدَّ.. لَمْ تُزَوَّجْ فِي صِغَرِهَا) لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، (فَإِنْ بَلَغَتْ.. زَوَّجَهَا السُّلْطَانُ فِي الْأَصَحِّ) كَمَا يَلِي مَالَهَا، لَكِنْ بِمُرَاجَعَةِ أَقَارِبِهَا وَجُوبًا فِي وَجْهِ صَحْحَةِ الْبُعْوِيِّ؛ لِأَنَّهُمْ أَعْرَفُ بِمَضْلَحَتِهَا، وَنَدْبًا فِي آخَرَ؛ تَطْيِيبًا لِقُلُوبِهِمْ، وَالثَّانِي: يُزَوَّجُهَا الْقَرِيبُ بِإِذْنِ السُّلْطَانِ مَقَامَ إِذْنِهَا (لِلْحَاجَةِ) كَأَنَّ تَظْهَرَ عَلَامَاتُ غَلَبَةِ شَهْوَتِهَا، أَوْ يَتَوَقَّعُ الشِّفَاءُ بِقَوْلِ عَدْلَيْنِ مِنَ الْأَطِبَّاءِ، (لَا لِمَضْلَحَةٍ) مِنْ كِفَايَةِ نَفَقَةٍ وَغَيْرِهَا (فِي الْأَصَحِّ)، وَمُقَابِلُهُ: يُلْحَقُ السُّلْطَانُ بِالْمَجْبِرِ.

(وَمَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ بِسَفِهِ) أَي: بِتَبْذِيرِ فِي مَالِهِ.. (لَا يَسْتَقِلُّ بِنِكَاحٍ) لِثَلَا يُفْنِي مَالَهُ فِي مُؤْنِهِ، (بَلْ يَنْكَحُ بِإِذْنِ وِلِيِّهِ أَوْ يَقْبَلُ لَهُ الْوَلِيُّ).....

حاشية البكري

قوله: (وقد تقدم: أنه يلزم المجرر تزويج مجنونة بالغة) ذكره؛ لثلا يورد على المتن؛ كما ذكره فيما سبق في المعنون؛ أي: فهناك ذكر اللزوم، وهنا ذكر من يزوج. قوله: (بمراجعة أقاربها وجوباً... المعتمد: أنه ليس بواجب).

حاشية السنياطي

قوله: (وندباً في آخر... ) هذا ما جزم به ابن المقري تبعا لتصحيح الروياتي له، وهو المعتمد؛ فقد جزم الشيخان في الكلام على الخطبة بما يقتضيه حيث قالوا: أن المعتمد في المجنونة رد السلطان وإجابته، وقد تقدم، فلو كانت مراجعتهم واجبة.. لا اعتبر ردهم وإجابتهم. وعلى هذا: تندب مراجعة الجميع حتى الأخ والعم للأُم والخال، بخلافه على الوجوب.. فالواجب: مراجعة الأقرب فالأقرب من الأولياء لو لم يكن جنون.

قوله: (أي: بتبذير في ماله) إنما اقتصر عليه في تفسير السفه؛ نظراً للمتبادر من قوله: (حجر من حدوث الحجر) وهو إنما يحدث عند ذلك؛ كما هو ظاهر، وإلا فَمَنْ استمر الحجر عليه؛ لبلوغه غير صالح لدينه وإن كان صالحاً لديناه.. حكمه كذلك.

قوله: (بل ينكح بإذن وليه... ) المراد بـ(وليه): الأب ثم الجد إن بلغ سفيهاً،



بِإِذْنِهِ ؛ كَمَا سَيَأْتِي ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ مُكَلَّفٌ صَحِيحُ الْعِبَارَةِ وَالْإِذْنِ ، وَيُعْتَبَرُ فِي نِكَاحِهِ حَاجَتُهُ إِلَيْهِ بِالْأَمَارَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى غَلَبَةِ الشَّهْوَةِ ، وَقِيلَ : بِقَوْلِهِ ، وَلَا يُزَادُ عَلَى وَاحِدَةٍ ، وَقِيلَ : يَكْفِي فِي نِكَاحِهِ الْمَصْلَحَةُ .

## ﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (بإذنه ؛ كما سيأتي) نبه به على أنه مقيد ، وعلى إثبات القيد فلا اعتراض به على المتن .

قوله: (ويعتبر في نكاحه حاجته) ذكره ؛ لأن لفظ المتن (المقتضي) يقتضي الجواز بلا حاجة ، وليس كذلك .

## ﴿ حاشية المنباطي ﴾

ثم السلطان ، دون الوصي إن طراً سفهه ؛ كما صححه في «الروضة» ونقله عن جزم الشيخ أبي حامد<sup>(١)</sup> ، وهو المعتمد وإن أطال جمع متأخرون للانتصار لخلافه<sup>(٢)</sup> .

قوله: (حاجته إليه) أي: كالمجنون<sup>(٣)</sup> ، فيأتي ما مر فيه: أن من الحاجة حاجته لمن يخدمه وإن أوهم قول الشارح: (بالأمارات...) خلافه .

قوله: (ولا يزداد على واحدة) أي: كالمجنون ، فيأتي هنا ما مر فيه: من أنه إذا لم يكفه الواحدة.. يزداد عليها بحسب الحاجة ، وبه صرح الأذرعى واستدل له بما في «الأم»: أن من تحته إذا مرضت بحيث لا يبقى فيها موضع للوطء.. نكح أو تسرى غيرها . انتهى ، وظاهر هذا النص: أنه إذا نكح غيرها.. لا يؤمر بفراقها مطلقاً ، وهو متجه<sup>(٤)</sup> وإن تردد فيه بعضهم ؛ إذ الإجماع على الطلاق من غير سبب تعدى به الزوج لا نظر له<sup>(٥)</sup> .

(١) في نسخة (د): أبي محمد .

(٢) في نسخة (أ): ونقله عن جزم الشيخ ابن محمد ، وهو المعتمد وإن أطال جمع متأخرون للانتصار بخلافه .

(٣) في نسخة (ب): كالمجنونة .

(٤) في نسخة (أ): وهو محتمل .

(٥) في نسخة (أ) و(ب): لا نظير له .





(فَإِنْ أَدِنَ) لَهُ الْوَلِيُّ (وَعَيَّنَ امْرَأَةً.. لَمْ يَنْكَحْ غَيْرَهَا، وَيَنْكَحُهَا بِمَهْرِ الْمِثْلِ أَوْ أَقَلَّ، فَإِنْ زَادَ) عَلَيْهِ.. (فَالْمَشْهُورُ: صِحَّةُ النِّكَاحِ بِمَهْرِ الْمِثْلِ) أَي: بِقَدْرِهِ (مِنْ الْمَسْمِيِّ) الْمَعْيَّنِ، وَيَلْغُو الزَّائِدُ، وَالثَّانِي: بَطْلَانُهُ؛ لِلزِّيَادَةِ، وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ: الْقِيَاسُ عَلَى الصَّحَّةِ: أَنْ يَبْطُلَ الْمَسْمِيُّ وَيَثْبُتَ مَهْرُ الْمِثْلِ فِي الذَّمَّةِ.

حاشية البكري

قوله: (أي: بقدره) أشار به إلى أنه مراد المتن، لا الصَّحَّةُ بمهرٍ مثلها في ذاته؛ لأنه لم ينكح به الآن.

حاشية السباطي

تنبیه: لو كان مطلقاً؛ أي: كثير الطلاق؛ بأن يكرر منه ثلاث مرات ولو من زوجة واحدة على المعتمد.. سري بجارية؛ لأنه أصلح؛ إذ لا ينفذ إعتاقه، فإن تبرم منها.. أبدلت، وظاهر كلامهم: أنه لا يسري ابتداءً، وينبغي - كما في «المهمات» - جواز الأمرين؛ كما في الإعفاف، ويتعين ما فيه المصلحة، قال: وقد يقال: إذا طلب التزويج بخصوصه.. تعين، والأوجه: الأول.

قوله: (لم ينكح غيرها) أي: وإن نقصت عنها في المهر.

قوله: (من المسمى المعين) أي: الذي عينه الولي؛ بأن قال له: أمهر من هذا فأمهر منه زائداً على مهر المثل.

قوله: (وقال ابن الصباغ: القياس... ) قال في «شرح المنهج»: أراد بـ(المقيس عليه): نكاح الولي له، وسيأتي، ويفرق بينهما: بأن السفية تصرف في ماله، فقصر الإلغاء على الزائد، بخلاف الولي. انتهى، وبه يفرق بينه وبين ما سيأتي: من أنه لو نكح لطفل بفوق مهر المثل، أو أنكح بنتاً لا رشيدة، [أو رشيدة] بكرًا بلا إذن بدونه.. فسد المسمى وصح النكاح بمهر المثل. وبه يعلم: ضعف ما جرى عليه في «شرح الروض» من حمل ذلك على ما هنا؛ بأن يراد بقولهم: (فسد المسمى... ) فسد مجموع المسمى وصح النكاح بمهر المثل منه.



(وَلَوْ قَالَ: «انكح بالالف» وَلَمْ يُعَيِّنْ امْرَأَةً.. نَكَحَ بِالْأَقَلِّ مِنَ الْفِ وَمَهْرٌ مِثْلِهَا) فَإِنْ نَكَحَ امْرَأَةً بِالْفِ وَمَهْرٌ مِثْلِهَا أَلْفٌ أَوْ أَكْثَرُ.. صَحَّ النِّكَاحُ بِالمَسْمَى، أَوْ أَقَلُّ مِنَ الْفِ.. صَحَّ النِّكَاحُ بِمَهْرِ المِثْلِ وَلِغَا الزَّائِدُ، وَلَوْ قَالَ: انكح فلانة بالالف وهو مهْرٌ مِثْلِهَا، فَنَكَحَهَا بِهِ أَوْ بِأَقَلِّ مِنْهُ.. صَحَّ النِّكَاحُ بِالمَسْمَى، أَوْ بِأَكْثَرِ مِنْهُ.. لَغَا الزَّائِدُ. (وَلَوْ أَطْلَقَ الإِذْنَ) فَقَالَ: تَزَوَّجْ.. (فَالْأَصَحُّ: صِحَّتُهُ) أَي: الإِذْنِ، وَالثَّانِي: يَلْغُو، وَإِلَّا.. لَمْ يُؤْمَرْ أَنْ يَنْكَحَ شَرِيفَةً يَسْتَعْرِقُ مَهْرٌ مِثْلِهَا مَالَهُ، وَهَذَا مَدْفُوعٌ بِقَوْلِهِ: (وَيَنْكَحُ بِمَهْرِ المِثْلِ مَنْ تَلِيْقُ بِهِ) فَإِنْ نَكَحَهَا بِمَهْرٍ مِثْلِهَا أَوْ أَقَلِّ.. صَحَّ النِّكَاحُ بِالمَسْمَى، أَوْ أَكْثَرُ.. لَغَا الزَّائِدُ، وَإِنْ نَكَحَ الشَّرِيفَةَ المَذْكُورَةَ.. لَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ؛

حاشية البكري

قوله: (وإن نكح الشريفة المذكورة.. لم يصح النكاح) أي: الشريفة التي يستعرق

حاشية السباطي

قوله: (فإن نكح امرأة بالالف... ) خرج بذلك: ما لو نكح امرأة بألفين؛ فإنه إن كان مهر مثلها أكثر من ألف.. فسد النكاح؛ لأن الولي لم يأذن في الزائد وفي الرد إلى ما عينه إضرار بها؛ لأنه دون مهر مثلها، وإن كان مهر مثلها ألفاً أو أقل.. صح بمهر المثل وسقطت الزيادة.

قوله: (صح النكاح بالمسمى) قال الأذري: هو ظاهر في رشيدة رضيت دون غيرها<sup>(١)</sup>.

قوله: (وهو مهر مثلها) أي: أو أقل منه، فإن كان أكثر منه.. لغا الإذن فلا يصح النكاح وإن قال الزركشي تبعاً للأذري: والقياس: صحته بمهر المثل؛ كما لو قبل له الولي بزيادة عليه.

قوله: (أو بأكثر منه.. لغا الزائد) أي: على الألف، لكن إذا كانت الألف مهر مثلها؛ كما هو في فرض الشارح، فإن كان أقل منه.. بطل النكاح؛ نظير ما مر.

(١) في نسخة (ب): رضيت بدون مهرها.





كَمَا اخْتَارَهُ الْإِمَامُ ، وَقَطَعَ بِهِ الْغَزَالِيُّ ؛ لِانْتِفَاءِ الْمُصْلِحَةِ فِيهِ ، وَالْإِذْنَ لِلْسَفِيهِ لَا يُفِيدُهُ جَوَازُ التَّوَكِيلِ .

(فَإِنْ قَبِلَ لَهُ وَلِيُّهُ .. اشْتُرِطَ إِذْنُهُ فِي الْأَصَحِّ) لِمَا تَقَدَّمَ ، وَالثَّانِي : لَا يُشْتَرِطُ ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ مِنْ مَصَالِحِهِ ، وَعَلَى الْوَلِيِّ رِعَايَتُهَا ، فَلَا يَخْتَاجُ فِي فِعْلِهَا إِلَى إِذْنٍ ؛ كَمَا فِي الْإِطْعَامِ وَالْكِسْوَةِ ، (وَيَقْبَلُ بِمَهْرٍ الْمِثْلَ فَأَقْلُّ) لِمَنْ تَلِيْقُ بِهِ ، (فَإِنْ زَادَ) عَلَيْهِ .. (صَحَّ النِّكَاحُ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ ، وَفِي قَوْلٍ : يَبْطُلُ) لِلزِّيَادَةِ .

(وَلَوْ نَكَحَ السَّفِيهُ بِلا إِذْنٍ .. فَباطِلٌ) <sup>(١)</sup> فَيَفْرُقُ بَيْنَهُمَا ؛ .....

حاشية البكري

مهرٌ مثلها ماله ، وهي لا ترد على «المنهاج» ؛ لأنها خارجة بقوله : (تليق به) وهذه لا تليق به .

قوله : (لمن تليق به) لا بد منه ؛ لأنه ولي يتصرف بالمصلحة .

حاشية السباطي

قوله : (والإذن للسفيه لا يفيد جواز التوكيل) أي : لأنه لم يرفع الحجر إلا عن مباشرته ، ونكاح السفيه يوافق نكاح العبد في هذه ، ويخالفه فيما لو قال له وليه : انكح من شئت بما شئت .. حيث لا يصح الإذن ؛ لأنه رفع للحجر بالكلية ، وفي نظيره من العبد يصح ، لكن قال في «المهمات» : القياس : الصحة في السفيه أيضاً فيما لو نكح لائقة بمهر المثل .. فإن لفظ الولي يتناولها ، وقد جمع بين ما يصح وما لا يصح فيصح فيما يصح ، ويحمل كلامهم على الغالب . ويخالفه أيضاً فيما لو عين له وليه قدرًا فزاد عليه .. حيث لا تلزم الزيادة ذمته حتى لا يطالب بها بعد فك الحجر ، وفي نظيره من العبد يلزمه إذا عتق ؛ كما سيأتي ؛ لأن الحق ثم للسيد وقد أذن وذمة العبد قابلة للالتزام ، وهنا للسفيه فسقطت الزيادة عنه حالا ومآلا .

قوله : (فباطل) أي : ولو عضله الولي وتعذرت مراجعة السلطان ، قال ابن الرفعة :

(١) كما في النهاية : (٢٦٧/٦) ، خلافا لما في التحفة : (٥٩١/٧) ، والمغني : (١٧١/٣) ، حيث قال : هذا إذا لم ينه إلى خوف العنت ، وإلا .. تصح نكاحه .



(فَإِنْ وَطِئَ . . . لَمْ يَلْزَمَهُ شَيْءٌ) وَإِنْ لَمْ تَعْلَمِ الزَّوْجَةَ سَفَهَهُ ؛ لِلتَّفْرِيطِ بِتَرْكِ الْبَحْثِ عَنْهُ ، (وَقِيلَ) : يَلْزَمُهُ (مَهْرٌ مِثْلٌ) لِشَبْهَةِ النِّكَاحِ الْمُسْقِطَةِ لِلْحَدِّ ، (وَقِيلَ : أَقْلٌ مُتَمَوِّلٌ) لِيَتَمَيَّزَ النِّكَاحُ عَنِ السَّفَاحِ .

(وَمَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ لِفَلْسٍ . . . يَصِحُّ نِكَاحُهُ) لِأَنَّهُ صَحِيحُ الْعِبَارَةِ وَلَهُ ذِمَّةٌ ، (وَمَوْنُ النِّكَاحِ فِي كَسْبِهِ ، لَا فِيمَا مَعَهُ) لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْغُرْمَاءِ بِمَا فِي يَدِهِ .

(وَنِكَاحُ عَبْدٍ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِهِ بَاطِلٌ) لِلْحَجْرِ عَلَيْهِ ، (وَبِإِذْنِهِ صَحِيحٌ) لِصِحَّةِ عِبَارَتِهِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ السَّيِّدُ ذَكَرًا أَمْ أُنْثَى ، (وَلَهُ إِطْلَاقُ الْإِذْنِ ، وَلَهُ تَقْيِيدُهُ بِأَمْرَةٍ) مُعَيَّنَةٍ (أَوْ قَبِيلَةٍ أَوْ بَلَدٍ ، وَلَا يَعْدِلُ عَمَّا أُذِنَ فِيهِ) مُرَاعَاةً لِحَقِّهِ ، فَإِنْ عَدَلَ . . . بَطَلَ النِّكَاحُ .

#### حاشية السباطي

هذا إذا لم ينته إلى خوف العنت ، وإلا . . . فالأصح : صحة نكاحه .

قوله : (فإن وطئ . . . لم يلزمه شيء) أي : إن وطئها مختارة مستيقظة ، لا مكرهة ولا نائمة ، وإلا . . . لزمه لها مهر المثل ؛ كما صرح به الماوردي في المكرهة ، ومثلها : النائمة ، وهذا إنما هو في الظاهر ، أما في الباطن . . . فيلزمه لها مهر المثل مطلقاً ؛ كما نص عليه في «الأم» ، والكلام في الرشيدة ؛ كما يفهم من سياق كلام المصنف والشارح ، فيخرج : المحجور عليها لسفه أو صبا أو جنون . . . فلها عليه مهر المثل ؛ كما لو ابتاع شيئاً من مثله وأتلفه ، قاله المصنف في «فتاويه» في المحجور عليها لسفه ، ومثلها الصغيرة والمجنونة ، قال الإسنوي في «تنقيحه» : وينبغي أن تكون المزوجة بالإيجاب كذلك ؛ فإنه لا تقصير من قبلها ؛ فإنها لم تأذن والتمكن واجبٌ عليها ، وردٌّ بمنع وجوب التمكّن عليها حينئذ .

قوله : (باطل) قد يقتضي أنه إذا وطئ . . . لا يلزمه شيء ؛ كالسفيه ، وليس مراداً ؛ كما توهمه بعض الشارحين ، بل يلزمه مهر المثل في ذمته ؛ كما سيأتي ، واستثنى الأذرع من إطلاقه : ما لو استأذن سيده فمنعه فرفعه إلى حاكم يرى إيجاب السيد فأمره به فامتنع فأذن له الحاكم أو زوجه . . . فإنه يصح ؛ كما لو عضل الولي .





نَعَمْ ؛ لَوْ قَدَّرَ لَهُ مَهْرًا فَرَادَ عَلَيْهِ .. فَالزَّائِدُ فِي ذِمَّتِهِ يُطَلَّبُ بِهِ إِذَا عَتَقَ <sup>(١)</sup> ، وَلَهُ فِي إِطْلَاقِ الْإِذْنِ نِكَاحُ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ فِي تِلْكَ الْبُلْدَةِ وَغَيْرِهَا ، وَلِلسَّيِّدِ مَنْعُهُ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الْبُلْدَةِ الْأُخْرَى ، وَلَوْ طَلَّقَ .. لَمْ يَنْكَحْ أُخْرَى إِلَّا بِإِذْنِ جَدِيدٍ .

(وَالْأَظْهَرُ : أَنَّهُ لَيْسَ لِلسَّيِّدِ إِجْبَارُ عَبْدِهِ عَلَى النِّكَاحِ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ رَفْعَهُ بِالطَّلَاقِ فَلَا يَمْلِكُ إِثْبَاتَهُ ، وَالثَّانِي : لَهُ إِجْبَارُهُ كَالْأَمَةِ ؛ بِأَنْ يُزَوِّجَهُ

حاشية البكري

قوله : (نعم ؛ لو قدر له مهراً) ذكره ؛ لأن المتن يؤهم عدم جواز عدوله ، فيكون نكاحه باطلاً ، وليس كذلك .

قوله : (ولو طلق .. لم ينكح أخرى إلا بإذن جديد) ذكره ؛ لأن مقتضى إطلاق الإذن الاكتفاء به ولو بعد التطليق <sup>(٣)</sup> للمأذون فيها أو بعد الإذن الأول ، وليس كذلك .

حاشية السنباطي

قوله : (نعم ؛ لو قدر له مهراً فزاد عليه ..) مثله : ما لو لم يقدر له مهراً فزاد على مهر المثل ، وفارق لزوم الزائد عدم صحة ضمانه بغير إذن سيده ؛ بأن المال هنا تابع مع وجود الإذن في سببه ، بخلافه ثم ، قال الإمام : ولو صرح له بأن لا ينكح بأزيد مما عينه .. فالرأي : عدم صحة النكاح ؛ كما في السفيه .

قوله : (ولو طلق .. لم ينكح أخرى إلا بإذن جديد) أي : بخلاف ما لو نكح فاسداً بعد <sup>(٤)</sup> إذنه له في النكاح .. فله النكاح بغير إذن جديد ؛ لأن الإذن لم يتناول الفاسد .

تتبييه : رجوع السيد في الإذن من غير علم العبد كرجوع الموكل عن الوكالة من غير علم الوكيل ، فلا يصح النكاح . انتهى .

قوله : (كالأمة) سيأتي الفرق بينهما في كلام الشارح .

(١) في نسخة (ش) : عَتَقَ

(٢) كما في التحفة : (٥٩٥/٧) ، والنهية : (٢٦٩/٦) ، خلافاً لما في المعنى : (١٧٢/٣) ، حيث قال بالجواز .

(٣) في نسخة (ج) و(هـ) و(ز) : بعد التعليق .

(٤) في نسخة (ب) : بغير .



بِغَيْرِ رِضَا، قَالَ الْبَغَوِيُّ: أَوْ يُكْرَهُهُ عَلَى الْقَبُولِ؛ لِأَنَّهُ إِكْرَاهٌ بِحَقِّ، وَخَالَفَهُ الْمَتَوَلَّى،  
وَالثَّلَاثُ: لَهُ إِجْبَارُ الصَّغِيرِ دُونَ الْكَبِيرِ، (وَلَا عَكْسَهُ) أَي: لَيْسَ عَلَى السَّيِّدِ تَرْوِيجُ  
الْعَبْدِ إِذَا طَلَبَهُ فِي الْأَظْهَرِ؛ لِمَا فِي وُجُوبِهِ مِنْ تَشْوِيشِ مَقَاصِدِ الْمَلِكِ وَفَوَائِدِهِ،  
وَالثَّانِي: يَجِبُ عَلَيْهِ؛ حَذَرًا مِنْ وَقُوعِهِ فِي الْفَاحِشَةِ.

(وَلَهُ إِجْبَارُ أُمَّتِهِ) عَلَى النِّكَاحِ (بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ) مِنْ صِغَرٍ وَكِبَرٍ، وَبِكَارَةِ  
وَتُبُوبَةٍ، وَعَقْلِ وَجُنُونٍ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ يَرِدُ عَلَى مَتَافِعِ الْبُضْعِ وَهِيَ مَمْلُوكَةٌ لَهُ، وَبِهَذَا  
تُفَارِقُ الْعَبْدَ، لَكِنْ لَا يَرْوِّجُهَا بِغَيْرِ كُفٍّ بِعَيْبٍ أَوْ غَيْرِهِ إِلَّا بِرِضَاهَا، فَإِنْ خَالَفَ..  
بَطَلَ النِّكَاحُ، وَفِي قَوْلٍ: يَصِحُّ وَلَهَا الْخِيَارُ، وَلَهُ تَرْوِيجُهَا بِرَفِيقٍ وَذَنِيٍّ النَّسَبِ؛

#### حاشية البكري

قوله: (لكن لا يزوجه بغير كفٍّ بعيبٍ) ذكره؛ لأن المتن يوهم الجواز هنا  
بمنطوقه وليس جائزاً.

#### حاشية السنياطي

قوله: (والثالث: له إجبار الصغير...) أي: قياساً على الابن الصغير، وفرق  
الأول بينهما: بأن ولاية الأب الذي يزوجه بها ابنه الصغير تنقطع ببلوغه، بخلاف ولاية  
السيد لا تنقطع ببلوغ عبده، فإذا لم يزوجه بها بعد بلوغه مع بقائها... فكذا قبله؛ كالثيب  
العاقلة.

قوله: (من صغر...) أي: لا كتابة وتبعيض، فليس له إجبارها إذا اتصفت  
بواحدة من هاتين الصفتين، فلو اتصفت بالجناية؛ بأن كانت جانية... فله إجبارها إن  
كان موسراً أو معسراً بإذن المجني عليه أو ورثته وكان ذلك اختياراً للفداء، واستشكل  
ذلك: بمنع بيعها قبل اختيار الفداء، وأجيب: بأن الرقبة فاتت في البيع، بخلافها في  
التزويج، ولا يرد العتق؛ لتشوف الشارع إليه، وبأن التزويج أوسع؛ بدليل تزويج  
المغصوبة<sup>(١)</sup> والآفة وإن لم يصح بيعهما.

(١) في نسخة (أ): بدليل تزويج الصغيرة.





لِأَنَّهَا لَا نَسَبَ لَهَا ؛ (فَإِنْ طَلَبْتَ . . لَمْ يَلْزَمُهُ تَزْوِيجُهَا) لِأَنَّهُ يَنْقُصُ قِيَمَتَهَا وَيُقَوِّتُ  
الِاسْتِمْتَاعَ عَلَيْهِ فَيَمْنُ تَحِلُّ لَهُ .

(وَقِيلَ : إِنْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ) مُؤَبَّدًا ؛ كَأَنْ تَكُونَ أُخْتَهُ . . (لِزِمَهُ) إِذْ لَا يَتَوَقَّعُ مِنْهُ قَضَاءُ  
شَهْوَةِ وَلَا بُدَّ مِنْ إِعْفَافِهَا ، بِخِلَافِ مَا لَوْ وَطِئَ إِحْدَى أُخْتَيْهِ مَلَكَهُمَا . . فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ  
تَزْوِيجُ الْأُخْرَى قَطْعًا ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَهَا [عَلَيْهِ] قَدْ يَزُولُ فَيَتَوَقَّعُ مِنْهُ قَضَاءُ الشَّهْوَةِ .

حاشية السباطي

قوله: (لأنها لا نسب لها) أي: لا حق لها في النسب، وإنما الحق فيه لسيدها؛  
فله إسقاطه<sup>(١)</sup> بتزويجها من ذني النسب، وقول الشيخين في موضع: أن الأمة العربية  
لا تجبر على التزويج من الحر العجمي محمولاً على ما إذا زوجها غير سيدها بإذن أو  
ولاية عليها<sup>(٢)</sup>، فاندفع ما للإسنوي هنا.

قوله: (ولا بد من إعفافها) الأول يمنع ذلك.

فرع: للسيد تزويج أمة مأذونه إن لم يكن مديوناً، أو كان وأذن هو والغرماء،  
والأمة لم يصح؛ لتضرر العبد والغرماء بذلك، أما الغرماء.. فظاهر، وأما العبد.. فلأنه  
ينقص قيمتها وباقي الدين يتعلق<sup>(٣)</sup> بدمته، وهكذا حكم سائر التصرفات من بيع وغيره؛  
ففيها التفصيل المذكور. ومنها: الوطاء، فلو وطئ بغير إذن الغرماء.. لزمه المهر؛ لأنه  
مما<sup>(٤)</sup> يتعلق به حقهم، بخلاف وطئه المرهونة. ولا يشكل عليه ما تقدم في معاملة  
العبيد: من أن دين الغرماء لا يتعلق بمهر وطاء الشبهة؛ لأن ذلك<sup>(٥)</sup> في الأمة المأذونة  
وهذا في أمتها، فإن أحبلها.. فكالمرهونة، إلا أنه تجب قيمة الولد هنا، لا في  
المرهونة؛ لعدم تعلق حق المرتهن بالولد.

(١) في نسخة (د): إسقاطها.

(٢) في نسخة (أ) و(ب): عليه.

(٣) في نسخة (أ): متعلق.

(٤) في نسخة (ب): لأنه فيما.

(٥) في نسخة (ب): لأنه ذلك.



(وَإِذَا زَوَّجَهَا.. فَأَلْصَحُّ: أَنَّهُ بِالْمَلِكِ لَا بِالْوَلَايَةِ) لِأَنَّهُ يَمْلِكُ الْإِسْتِمْتَاعَ بِهَا،  
وَالثَّانِي: أَنَّهُ بِالْوَلَايَةِ؛ لِمَا عَلَيْهِ مِنْ رِعَايَةِ الْحِظِّ، حَتَّى إِنَّهُ لَا يُزَوِّجُهَا بِغَيْرِ كُفٍّ؛  
كَمَا تَقَدَّمَ، وَيَجُوزُ بَيْعُهَا مِنْ مَجْدُومٍ وَنَحْوِهِ، وَيَجْرِي الْخِلَافُ فِي تَزْوِيجِ الْعَبْدِ؛  
بِنَاءٍ عَلَى إِجْبَارِهِ؛ (فَيُزَوِّجُ) تَفْرِيعًا عَلَى الْأَصَحِّ (مُسْلِمٌ أُمَّتُهُ الْكَافِرَةُ) أَي: الْكِتَابِيَّةُ؛ كَمَا  
عَبَّرَ بِهِ فِي «الْمَحْرَّرِ» لِأَنَّ غَيْرَهَا لَا يَحِلُّ نِكَاحُهَا؛ كَمَا سَيَأْتِي، (وَفَاسِقٌ وَمُكَاثِبٌ)

## ﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (أي: الكتابية؛ كما عبّر به في «المحرّر»...) ما ذكره الشارح يقتضي:  
عدم جواز تزويجه الوثنية والمجوسية، وفيه وجهان في «الروضة» و«أصلها» بلا  
ترجيح، وما ذكره الشارح حسنٌ.

## ﴿ حاشية السباطي ﴾

قوله: (فيزوج تفریعاً علی الأصح مسلم...) أي: لا كافر أمته المسلمة؛ لأنه لا  
يملك التمتع ببضع مسلمة أصلاً، بل ولا سائر التصرفات فيها سوى إزالة الملك عنها  
وكتابتها<sup>(١)</sup>، بخلاف المسلم في الكافرة.

قوله: (لأن غيرها لا يحل نكاحها؛ كما سيأتي) أي: ومن لا يحل نكاحها لا  
يجوز للسيد التمتع بها، وإذا امتنع عليه التمتع... امتنع التزويج، وهذا ما جزم به البغوي  
من وجهين في ذلك للأصحاب معللاً بذلك الذي هو مراد الشارح؛ كما تقرر، ثانيهما  
- وهو ظاهر - نص الشافعي وصححه الشيخ أبو علي وجزم به شراح<sup>(٢)</sup> «الحاوي  
الصغير»: أنه يجوز له تزويجها ولو غير كتابية؛ لأن له بيعها وإجارتها، وعدم جواز  
التمتع بها لا يمنع ذلك؛ كما في أمة<sup>(٣)</sup> المحرم كأخته، وهذا هو المعتمد<sup>(٤)</sup>.

قوله: (ومكاتب) أي: بإذن سيده؛ كما في تبرعه.

(١) في نسخة (أ): وكفايتها.

(٢) في نسخة (د): شارح.

(٣) في نسخة (أ): أمته.

(٤) في نسخة (أ): وهذا أوجه.





أُمَّتُهُ، وَعَلَى الثَّانِي: لَا يُزَوِّجُ وَاحِدٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ مَنْ ذُكِرَتْ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَلِي الْكَافِرَةَ، وَالْفِسْقُ يَسْلُبُ الْوِلَايَةَ، وَالرِّقُّ يَمْنَعُهَا؛ كَمَا تَقَدَّمَ، (وَلَا يُزَوِّجُ وَلِيُّ عَبْدٍ صَبِيٍّ) لِمَا فِيهِ مِنْ انْقِطَاعِ أَكْسَابِهِ عَنْهُ، (وَيُزَوِّجُ أُمَّتُهُ فِي الْأَصَحِّ) اكْتِسَابًا لِلْمَهْرِ وَالتَّقَةِ، وَالثَّانِي: لَا يُزَوِّجُهَا؛ لِأَنَّهُ يَنْقُصُ قِيَمَتَهَا، وَقَدْ تَحَبَّلُ فَتَهْلِكُ، وَمَنْ يُزَوِّجُهَا؟ قِيلَ: وَلِيُّ الْمَالِ؛ كَالْوَصِيِّ وَالْقِيَمِ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ وَلِيُّ النِّكَاحِ الَّذِي يَلِي الْمَالَ وَهُوَ الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ، وَعَبْدُ الْمَجْنُونِ وَالسَّفِيهِ وَأُمَّتُهُمَا.. كَعَبْدِ الصَّبِيِّ وَأُمَّتِهِ فِيمَا ذَكَرَ، وَيَحْتَاجُ إِلَى إِذْنِ السَّفِيهِ فِي نِكَاحِ أُمَّتِهِ.

حاشية البكري

قوله: (ومن يزوجهها...) ذكره بيانا للولي المبهم في المتن.

قوله: (وعبد المجنون والسفيه...) إشارة إلى أن الحكم لا يختص بالصبي، فلو عبّر في المتن بالمحجور بغير فلس... لكان أولى، فاعلم.

حاشية السباطي

قوله: (ويزوج أمته في الأصح) لا يخفى - كما قاله في «شرح الروض» - أن ذلك في أمة يجوز لمالكها تزويجها لو كان كاملاً لا غيرها؛ كما لو كان كافراً والأمة مسلمة، أو مسلماً وهي غير كتابية إن قلنا: لا يزوجهها.

قوله: (وهو الأب والجد) أي: لا السلطان؛ لأنه وإن كان ولي مال الصبي إلا أنه لا يلي تزويجه؛ كما مر.

قوله: (وعبد المجنون والسفيه وأمتهم...) لا يخفى أن ولي النكاح الذي يلي المال شامل هنا للأب والجد والسلطان؛ كما علم مما مر.

قوله: (ويحتاج إلى إذن السفيه في نكاح أمته) أي: كما يستأذن في نكاحه، وقول الأذرعى: ينبغي أن يعتبر مع ذلك حاجته إلى النكاح، فلو كان غير محتاج إليه... فالولي لا يملك تزويجه حينئذ فكذلك لا يزوجه أمته، قال في «شرح الروض»: فيه نظر، ويكفي في ذلك أنه يملك تزويجه في الجملة. انتهى، وقضيته: أنه لا يعتبر في المجنون حاجته

## ﴿ حاشية السنباطي ﴾

إلى النكاح ، وحينئذ فقد يشكل عليهما تصريحهم بامتناع تزويج أمته الشيب الصغيرة العاقلة ولو من الأب والجد ، وتعليلهم ذلك : بأنه لا يلي نكاح مالكها ، إلا أن يقال : إنه لا يملك ذلك لا جملة ولا تفصيلا ، بخلاف المجنون والسفيه ؛ لاحتمال وجود الحاجة في الحالة الراهنة ؛ إذ المراد : المجنون الكبير .

تنبية : أمة المرأة غير المحجور عليها يزوجها ولي نكاحها بإذنها وحدها نطقاً<sup>(١)</sup> ولو كانت بكراً ؛ لأنها لا تستحي في تزويج أمتها ، فلا يعتبر إذن الأمة ؛ لأن لسيدتها أن تجبرها على النكاح . انتهى .



(١) في نسخة (أ) : قطعاً .



بَابُ

مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّكَاحِ

(تَحْرُمُ الْأُمَّهَاتُ) أَي: نِكَاحُهُنَّ، وَكَذَا الْبَاقِي؛ .....

حاشية البكري

بَابُ

مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّكَاحِ

قوله: (أَي: نِكَاحُهُنَّ وَكَذَا الْبَاقِي)؛ أَي: مِنْ كُلِّ مَنْ حَرَمَتْ؛ إِذِ الْحَرَمَةُ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْأَعْيَانِ، فَالْمُرَادُ: النِّكَاحُ هُنَا.

حاشية السنباطي

بَابُ

مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّكَاحِ

قوله: (مِنَ النِّكَاحِ) بَيَانٌ لِمَا (أَي: النِّكَاحِ الَّذِي يَحْرُمُ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الشَّارِحُ: (أَي: نِكَاحُهُنَّ...)) مَعَ أَنَّ الْحَرَمَةَ وَغَيْرَهَا مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ لَا تَتَعَلَّقُ بِالذَّوَاتِ إِلَّا بِاعْتِبَارِ فِعْلِهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْأَفْعَالِ دُونَ الذَّوَاتِ.

قوله: (تَحْرُمُ الْأُمَّهَاتُ...) قَدْ ذَكَرَ الشَّيْخَانُ لُضْبِطَ الْمُحْرَمَاتِ بِالنِّسْبِ وَالرِّضَاعِ عِبَارَتَيْنِ:

الأولى: تَحْرُمُ نِسَاءُ الْقَرَابَةِ إِلَّا مَنْ دَخَلَتْ فِي اسْمِ وَلَدِ الْعُمُومَةِ أَوْ وَلَدِ الْخَوَّالَةِ.

الثانية: يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَصُولُهُ، وَفُصُولُهُ، وَفُصُولُ أَوْلِ أَصُولِهِ، وَأَوْلُ فَصْلِ مِنْ كُلِّ أَصْلٍ بَعْدَهُ؛ أَي: بَعْدَ أَوْلِ أَصُولِهِ. فَالْأَصُولُ: الْأُمَّهَاتُ، وَالْفُصُولُ: الْبَنَاتُ، وَفُصُولُ أَوْلِ الْأَصُولِ: الْأَخَوَاتُ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَالْأَخْتِ، وَأَوْلُ فَصْلِ مِنْ كُلِّ أَصْلٍ بَعْدَ الْأَصْلِ الْأَوَّلِ: الْعَمَاتُ وَالْخَالَاتُ، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ لِأَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايْنِيِّ، وَالْأَوْلَى لِتَلْمِيذِهِ الْأَسْتَاذِ أَبِي مَسْعُودِ الْبَغْدَادِيِّ، قَالَ - أَعْنِي: الشَّيْخَيْنِ -: وَهِيَ أَرْجَحُ؛ لِإِبْجَازِهَا<sup>(١)</sup> وَنَصَّهَا عَلَى الْإِنَاثِ، بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ.

(١) فِي نَسْخَةِ (أ): لِإِبْجَازِهَا.



(وَكُلُّ مَنْ وَلَدَتْكَ أَوْ وَلَدْتَ مَنْ وَلَدَكَ) ذَكَرًا كَانَ أَوْ أَنْثَى بِوَاسِطَةٍ أَوْ بِغَيْرِهَا... (فِيهِ أُمَّكَ) وَدَلِيلُ التَّحْرِيمِ فِيهَا وَفِي بَقِيَّةِ السَّبْعِ الْآيَةِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾ [النساء: ٢٣] إِلَى آخِرِهِ.

(وَالنَّبَاتُ؛ وَكُلُّ مَنْ وَلَدَتْهَا أَوْ وَلَدْتَ مَنْ وَلَدَهَا) ذَكَرًا كَانَ أَوْ أَنْثَى بِوَاسِطَةٍ أَوْ بِغَيْرِهَا... (فَبِنْتِكَ).

(قُلْتُ) أَخَذًا مِنَ الرَّافِعِيِّ فِي «الشَّرْحِ»: (وَالْمَخْلُوقَةُ مِنْ) مَاءٍ (زِنَاهُ تَحِلُّ لَهُ) إِذَا لَا حُرْمَةَ لِمَاءِ الزَّوْنِ.

نَعَمْ؛ تَكْرَهُ لَهُ؛ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ حَرَّمَهَا عَلَيْهِ كَالْحَنْفِيَّةِ، (وَيَحْرُمُ عَلَى

حاشية البكري

قوله: (ماء زناه) قدر (ماء) لأنها مخلوقة منه، لا من نفس الزنا؛ إذ هو يقع بلا ماء والفعل لا يصح أن يسند إليه هنا الخلق منه.

قوله: (نعم؛ تكره) هو داخل في عبارة المتن؛ إذ الكراهة لا تنافي الحل، لكن أصل الحل المطلق: أن يعرئ عن الكراهة، فمن ثم كانت عبارة المتن موهمة، فلذا ذكر الكراهة.

حاشية السباطي

قوله: (وكل من ولدتها...) شامل للمنفية بلعان، فتحرم على نافيها وإن لم يدخل بأمها على الأصح، وتتعدى حرمتها إلى سائر محارمه؛ لأنها لا تنتفى عنه قطعاً؛ بدليل لحوقها به لو أكذب نفسه، ولا ينتقض وضوؤه بمسها، ولا يقتل بها، ولا يحد إن قذفها، ولا يقطع إن سرق مالها، ولا تقبل شهادته لها على الراجح في ذلك، خلافاً للبلقيني في الأول؛ لأن الوضوء لا ينتقض بالشك، وللأذرع في الباقي؛ لوجود الشبهة.

نعم؛ الراجح - وفاقاً للبلقيني - أنه يحرم النظر إليها والخلوة بها.

قوله: (والمخلوقة من ماء زناه...) قال المتولي: ولو أرضعت المرأة بلبن الزاني صغيرة... فكبتها.





المرأة ولدها من زنا، والله أعلم) لثبوت النسب والإرث بينهما.

(والأخوات) وكل من ولدها أبواك أو أحدهما.. فأختك، (وبنات الإخوة  
و) بنات (الأخوات) وإن سفلن، (والعمات، والخالات، وكل من هي أخت ذكر  
ولذلك) بواسطة أو غيرها.. (فعمتك) وقد تكون من جهة الأم؛ كأخت أبي الأم،

حاشية البكري

قوله: (وقد تكون من جهة الأم) ذكره؛ لأن المتن لا يفيد، بل يوهم خلافه من حيث اقتضى تعريفه: عدم دخول المذكورة، وكذا ذكره في الخالة بقوله: (وقد تكون من جهة الأب).

حاشية السنباطي

قوله: (لثبوت النسب... أي: لأن الابن كعضو منها وانفصل منها إنساناً، وبه يفارق البنت بالنسبة للأب.

قوله: (والأخوات وكل من ولدها...) يستثنى من ذلك: ما لو تأخر ثبوت إختوتها بالاستلحاق عن نكاحه لها؛ كما لو تزوج امرأة مجهولة النسب فاستلحقها أبوه.. فإنه يثبت نسبها ولا يفسخ النكاح، حكاه المزني، ثم قال: وفيه وحشة، قال القاضي في «فتاويه»: وليس لنا من يطأ أخته في الإسلام إلا هذا، ومحل عدم انفساخ النكاح: إذا لم يصدقه الزوج، قال في «شرح الروض»: وقيس به: ما لو تزوجت بمجهول النسب فاستلحقه أبوها.. فيثبت نسبه ولا يفسخ النكاح إن لم يصدقه الزوج. انتهى، واعترض: بأن الزوج إن كان بالغاً عاقلاً.. لم يثبت نسبه قبل تصديقه، فلا يكون مما نحن فيه، أو صغيراً أو مجنوناً.. ثبت نسبه من غير اعتبار تصديق ولا تكذيب منه<sup>(١)</sup> ولو بعد كماله فلينفسخ النكاح من حين الاستلحاق، وإنما اعتبرنا تصديقه في الأولى؛ لأن المستلحق غيره فاعتبر لبطلان حقه موافقته عليه. انتهى، ولك أن تختار تصوير المسألة بما إذا كان صغيراً ومجنوناً، ويمتنع انفساخ النكاح من حين الاستلحاق؛ إذ لا تلازم بين انفساخ النكاح وثبوت النسب، وكون المستلحق غيره في هذه دون الأولى

(١) في نسخة (ب): فيه.

(أَوْ أُخْتُ أُنتَى وَلَدَتِكَ) بِوَاسِطَةٍ أَوْ بغيرِهَا .. (فَحَالَتِكَ) وَقَدْ تَكُونُ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ ؛  
كَأَخْتِ أُمِّ الْأَبِ .

(وَتَحْرُمُ هَؤُلَاءِ السَّبْعُ بِالرَّضَاعِ أَيْضًا) لِحَدِيثِ «الصَّحِيحَيْنِ»: «يَحْرُمُ مِنَ  
الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ»<sup>(١)</sup> ، وَفِي رِوَايَةٍ: «مِنَ النَّسَبِ»<sup>(٢)</sup> ، وَقَالَ تَعَالَى:  
﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ﴾ [النساء: ٢٣] .

(وَكُلُّ مَنْ أَرْضَعْتِكَ ، أَوْ أَرْضَعْتَ مَنْ أَرْضَعْتِكَ ، أَوْ أَرْضَعْتَ (مَنْ وَلَدَكَ)  
بِوَاسِطَةٍ أَوْ بغيرِهَا ، (أَوْ وَلَدْتَ مُرْضِعَتِكَ) بِوَاسِطَةٍ أَوْ بغيرِهَا ، (أَوْ ذَا لَبْنِهَا) وَهُوَ:  
الْفَحْلُ بِوَاسِطَةٍ أَوْ بغيرِهَا .. (فَأُمُّ رَضَاعٍ ، وَقِسِ الْبَاقِي) بِمَا ذُكِرَ ، فَكُلُّ مَنْ أَرْضَعْتَ  
بِلَبْنِكَ أَوْ بِلَبْنِ مَنْ وَلَدْتَهُ بِوَاسِطَةٍ أَوْ بغيرِهَا ، أَوْ أَرْضَعْتَ امْرَأَةً وَلَدَتْهَا بِوَاسِطَةٍ أَوْ  
بغيرِهَا ، وَبِنْتَهَا مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ وَإِنْ سَفَلَتْ .. فَبِنْتُ رَضَاعٍ ، وَكُلُّ مَنْ أَرْضَعْتَهَا  
أُمَّكَ أَوْ أَرْضَعْتَ<sup>(٣)</sup> بِلَبْنِ أَبِيكَ أَوْ وَلَدَتْهَا مُرْضِعَتُكَ .....

حاشية البخاري

قوله: (بما ذكر، فكل من أرضعت) هو بضم الهمزة وكسر الضاد.

قوله: (وبنتها من نسب أو رضاع) يعني: أو أرضعتها امرأة ولدتها أو بنت امرأة  
ولدتها من نسب أو رضاع وإن سفلت تلك البنات فهي بنت رضاع.

حاشية السباطي

لا يؤثر؛ كما هو ظاهر، فقوله: (إن لم يصدقه الزوج) قيد في عدم انفساخ النكاح، لا  
في ثبوت النسب؛ نظير المقيس عليه.

(١) صحيح البخاري، باب: الشهادة على الأنساب، والرضاع المستفيض والموت القديم، رقم  
[٢٦٤٦] . صحيح مسلم، رقم [١٤٤٤] .

(٢) صحيح البخاري، باب: الشهادة على الأنساب، والرضاع المستفيض والموت القديم، رقم  
[٢٦٤٥] . صحيح مسلم، رقم [١٤٤٥] .

(٣) في نسخة (ش): أرضعت





أَوْ الْفَحْلُ .. فَأُخْتُ رَضَاعٍ ، وَأُخْتُ الْفَحْلِ وَأُخْتُ ذَكَرٍ وَلَدَهُ بِوَاسِطَةٍ أَوْ بِغَيْرِهَا مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ .. عَمَّةٌ رَضَاعٍ ، وَأُخْتُ الْمُرْضِعَةِ وَأُخْتُ أُخْتِي وَلَدَتْهَا بِوَاسِطَةٍ أَوْ بِغَيْرِهَا مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ .. خَالََةُ رَضَاعٍ ، وَبِنْتُ وَلَدِ الْمُرْضِعَةِ وَالْفَحْلِ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ وَإِنْ سَفَلْتُ ، وَمَنْ أَرْضَعْتَهَا أُخْتُكَ أَوْ ارْتَضَعْتُ<sup>(١)</sup> بِلَبَنِ أَخِيكَ وَبِنْتِهَا مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ وَإِنْ سَفَلْتُ ، وَبِنْتُ وَلَدِ أَرْضَعْتَهُ أُمَّكَ أَوْ ارْتَضَعِ بِلَبَنِ أَبِيكَ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ وَإِنْ سَفَلْتُ .. بِنْتُ أَخِي وَأُخْتُ رَضَاعٍ .

(وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْكَ مَنْ أَرْضَعْتَهُ أَخَاكَ) أَوْ أُخْتُكَ ، وَلَوْ كَانَتْ أُمُّ نَسَبٍ كَانَتْ أُمَّكَ أَوْ زَوْجَةَ أَبِيكَ .. فَتَحْرُمُ عَلَيْكَ ، (وَنَافِلَتُكَ) وَهُوَ وَلَدُ الْوَالِدِ ، وَلَوْ كَانَتْ أُمُّ نَسَبٍ كَانَتْ بِنْتُكَ أَوْ زَوْجَةَ ابْنِكَ .. فَتَحْرُمُ عَلَيْكَ ، (وَلَا أُمُّ مُرْضِعَةٍ وَلَدِكَ وَبِنْتِهَا)

حاشية البكري

قوله: (أو الفحل) أي: أو ولدها زوج مرضعتك الذي هو صاحب اللبن الذي ارتضعت به فأخت رضاع.

قوله: (وبنت ولد المرضعة...) تقديره: وبنت ولد المرضعة وبنت ولد الفحل الذي هو صاحب اللبن الذي ارتضعت به من نسب أو رضاع، وإن سفلت البنت المذكورة عن بنت ولد المرضعة وعن بنت ولد الفحل؛ وكذا من ارتضعت بلبن أخيك بنت أخي رضاع، ومن أرضعتها أختك وبنت من أرضعتها أختك من نسب أو رضاع وإن سفلت المرضعة أو الراضعة بنت أخت رضاع، وبنت ولد أرضعته أُمَّكَ أَوْ بِنْتُ وَلَدِ ارْتَضَعِ بِلَبَنِ أَبِيكَ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ وَإِنْ سَفَلْتُ بِنْتُ أَخِي رَضَاعٍ؛ إِذَا عَلِمْتَهُ .. فَلَا يَخْفَى مَا فِي تَرْكِيبِ الشَّارِحِ لَهُ مِنَ الْقَلَاقَةِ .

قوله: (وبنتها من نسب أو رضاع) يعني: أو أرضعتها امرأة ولدتها أو بنت امرأة ولدتها من نسب أو رضاع وإن سفلت تلك البنات فهي بنت رضاع.

(١) في نسخة (ش): أَرْضَعْتُ

أَيُّ: بِنْتُ الْمَرْضِعَةِ، وَلَوْ كَانَتْ الْمَرْضِعَةُ أُمَّ نَسَبٍ كَانَتْ زَوْجَتَكَ.. فَتَحْرُمُ أُمَّهَا عَلَيْكَ وَبِنْتُهَا، فَهَذِهِ الْأَرْبَعُ يَحْرُمْنَ فِي النَّسَبِ وَلَا يَحْرُمْنَ فِي الرَّضَاعِ، فَتَسْتَنِي عِنْدَ بَعْضِهِمْ مِنْ قَاعِدَةٍ: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»، وَالْجُمْهُورُ؛ كَمَا قَالَ فِي «الرُّوْضَةِ» لَمْ يَسْتَنُوْهَا؛ لِإِنْتِفَاءِ جِهَةِ الْحُرْمَةِ فِي النَّسَبِ عَنِ الرَّضَاعِ، فَإِنَّ أُمَّ الْأَخِ مَثَلًا حُرِّمَتْ عَلَيْكَ فِي النَّسَبِ؛ لِكَوْنِهَا أُمَّكَ أَوْ زَوْجَةَ أَبِيكَ، وَذَلِكَ مُتَّفٍ فِي كَوْنِهَا أُمَّ رَضَاعٍ، وَكَذَا الْبَاقِي؛ كَمَا تَقَدَّمَ، وَلِهَذَا سَكَتَ الْمَصْنُفُ هُنَا عَنِ الْإِسْتِنَاءِ، (وَلَا) تَحْرُمُ عَلَيْكَ (أَخْتُ أَخِيكَ بِنَسَبٍ وَلَا رَضَاعٍ) هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَخْتِ،

حاشية البكري

قوله: (أي: بنت المرضعة) ذكره؛ لثلاث يتوهم: أن المراد بنت أم المرضعة؛ لأن بنت أم المرضعة لا يتأتى فيها الاستثناء من حيث أن المرضعة لو كانت زوجة.. لكانت بنت أمها أختها، وأخت الزوجة لا تحرم من النسب، بل ولا من غيره إلا مؤقتاً، فتأمل.

قوله: (هو متعلق بالأخت) أي: فالتقدير: لا تحرم عليك أخت من الرضاع لأخيك، فلو تعلق بالأخ.. لكان التقدير: لا تحرم عليك أخت لأخيك من الرضاع، فالصورة الأولى فيها: الأخت من الرضاع لأخيك، وفي الصورة الثانية: الأخ نفسه أخوك من الرضاع، فلا يصح فيها أخت أخيك لأبيك لأمه، ولا أخت أخيك لأمك لأبيه، فتأمل.

حاشية السباطي

قوله: (فتستني عند بعضهم...) عليه فيستني أيضاً - كما قال الجرجاني -: أم العم والعمة، وأم الخال والخالة، وأخ ابن المرأة؛ فإن هؤلاء أيضاً يحرمون من النسب ولا يحرمون من الرضاع. وصورة الأخيرة: أن يكون لامرأة<sup>(١)</sup> ابن ارتضع من أجنبية لها ابن فهي في الحقيقة أم الأخ.

قوله: (هو متعلق بالأخت) إن قلت: لم اقتصر على تعلقه بالأخت مع جواز تعلقه

(١) في نسخة (أ): أم العم والعمة، وأم الخال والخالة؛ فإن هؤلاء أيضاً يحرمون من النسب ولا يحرمون من الرضاع، وزاد بعضهم: أخت ابن المرأة؛ بأن يكون لامرأة.



(وَهِيَ) فِي النَّسَبِ: (أُخْتُ أَخِيكَ لِأَبِيكَ لِأُمِّهِ) بِأَنْ كَانَ لِأُمِّ أَخِيكَ بِنْتُ مِنْ غَيْرِ أَبِيكَ (وَعَكْسُهُ) أَي: أُخْتُ أَخِيكَ لِأُمِّكَ لِأَبِيهِ؛ بِأَنْ كَانَ لِأَبِي أَخِيكَ بِنْتُ مِنْ غَيْرِ أُمِّكَ، وَفِي الرَّضَاعِ أُخْتُ مِنَ الرَّضَاعِ لِأَخِيكَ؛ بِأَنْ أَرْضَعْتَهُمَا أَجْنَبِيَّةً؛ لِأَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ مِنْكَ فِي الشَّقَائِنِ.

(وَتَحْرُمُ) عَلَيْكَ (زَوْجَةٌ مَنْ وَلَدَتْ أَوْ وَلَدَكَ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ) بِوَاسِطَةٍ أَوْ بِغَيْرِهَا، (وَأُمَّهَاتُ زَوْجَتِكَ مِنْهُمَا) أَي: مِنَ النَّسَبِ أَوْ الرَّضَاعِ بِوَاسِطَةٍ أَوْ بِغَيْرِهَا، (وَكَذَا بَنَاتُهَا) أَي: الزَّوْجَةَ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ بِوَاسِطَةٍ أَوْ بِغَيْرِهَا (إِنْ دَخَلَتْ بِهَا) أَي: بِالزَّوْجَةِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿الَّذِينَ مِنْ

حاشية البكري

قوله: (قال تعالى: ﴿وَحَلَائِلُ...﴾) دليل لقوله: (وتحرم زوجة من ولدت)، وإنما تحرم زوجة من ولدت أو ولدك وأمهات زوجتك بمجرد العقد في النكاح الصحيح؛ كما في «المحرر» وغيره، فاعتمده ولا تغتر بما في «الدقائق»؛ كما جرى عليه السبكي<sup>(١)</sup>، فكان ينبغي للشارح التنبية على ذلك؛ إذ هو في «المحرر» وأحل به في «المنهاج» فكان من المتعين عليه التنبية على مثله.

حاشية السنياطي

بالأخ ومساواته له في أداء المعنى المراد؟

قلت: قيل: لأن أخت الأخ الذي من الرضاع قد علم حكمها من قوله السابق: (ولا يحرم عليك من أرضعت أخاك) إذ يفهم من حل مرضعة الأخ حل أخته بالمساواة، ولا يخفى ما فيه. وقيل: لأنه الموافق لقول المصنف بعد: (وهي أخت أخيك... ) وليس بشيء، والذي يظهر: أن اقتصاره على ذلك؛ لأنه الأنسب لإعادة، لا في المعطوف - أعني: قوله: (ولا رضاع) -؛ إذ لو كان متعلقاً بالأخ.. لم يحتاج لإعادته ولآتى بـ(أو) ولأنه يكون حينئذ من عطف المفردات، بخلافه على تقدير تعلقه بالأخ، فليتأمل.

(١) في نسخة (ب) و(ج) و(د) و(هـ) و(ز): كما جرى للسبكي.



أَصْلَابِكُمْ ﴿ لِيَبَيِّنَ أَنَّ زَوْجَةً مَنْ تَبَنَاهُ لَا تَحْرُمُ ؛ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ ، وَقَالَ : ﴿ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبَاتِكُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِمَّنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ﴾ [النساء: ٢٣] ، وَذَكَرَ الْحُجُورِ جَزِيٍّ عَلَى الْعَالِي ، وَإِذَا لَمْ يَدْخُلْ بِالزَّوْجَةِ .. لَا تَحْرُمُ بِنْتَهَا .

(وَمَنْ وَطِئَ امْرَأَةً بِمِلْكٍ .. حَرَّمَ عَلَيْهِ أُمَّهَاتُهَا وَبَنَاتُهَا ، وَحَرَّمَتْ عَلَى آبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ) لِأَنَّ الْوَطْءَ فِي مِلْكِ الْيَمِينِ نَازِلٌ مَنْزِلَةَ عَقْدِ النِّكَاحِ ، (وَكَذَا الْمَوْطُوءَةُ بِشُبُهَةِ فِي حَقِّهِ) بِأَنَّ ظَنَّتَهَا زَوْجَتَهُ أَوْ أُمَّتَهُ ، يَنْكَاحُ أَوْ شِرَاءً فَاسِدَيْنِ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ .. تَحْرُمُ عَلَيْهِ أُمَّهَاتُهَا وَبَنَاتُهَا ، وَتَحْرُمُ هِيَ عَلَى آبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ ؛ كَمَا يُثْبِتُ هَذَا الْوَطْءُ النَّسَبَ ، وَيُوجِبُ الْعِدَّةَ ، وَسَوَاءٌ ظَنَّتَهُ كَمَا ظَنَّ أُمَّ لَا ، (قِيلَ : أَوْ حَقَّقَهَا) بِأَنَّ ظَنَّتَهُ ؛ كَمَا ذُكِرَ وَهُوَ عَالِمٌ بِالْحَالِ .. فَالْحُرْمَةُ ؛ كَمَا ذُكِرَ أَيْضًا ، وَالْأَصَحُّ : الْمَنْعُ ؛ لِاتِّفَاءِ ثُبُوتِ النَّسَبِ وَالْعِدَّةِ هُنَا ، وَقِيلَ : فِيمَا إِذَا ظَنَّتْ دُونَهُ .. تَحْرُمُ عَلَى أَبِيهِ وَابْنِهِ ، وَلَا تَحْرُمُ أُمَّهَا وَبِنْتُهَا عَلَيْهِ ، وَفِيمَا إِذَا ظَنَّ دُونَهَا .. حَرَّمَتْ عَلَيْهِ أُمَّهَا وَبِنْتُهَا ، وَلَا تَحْرُمُ هِيَ عَلَى أَبِيهِ وَابْنِهِ ؛ رِعَايَةً لِلظَّنِّ وَالْعِلْمِ فِي الطَّرَفَيْنِ ، (لَا الْمَزْنِيُّ بِهَا) فَإِنَّهَا لَا تَحْرُمُ

﴿ حاشية السنياعلي ﴾

قوله: (وإذا لم يدخل بالزوجة .. لا تحرم بنتها) فارق حرمة الأم بالعقد على البنت وإن لم يدخل بها ؛ بأن الرجل يتلى عادة بمكالمة أمّ الزوجة عقب العقد لترتيب أمره فحرمت بالعقد ؛ ليسهل ذلك ، بخلاف بنتها .

قوله: (لأن الوطء في ملك اليمين نازل منزلة عقد النكاح) يعني: منزلة الوطء في عقد النكاح ؛ كما هو ظاهر .

قوله: (كما يثبت هذا الوطء النسب ويوجب العدة) الاقتصار على ما ذكر يفيد عدم إثباته لغير ذلك ؛ كحل<sup>(١)</sup> النظر والخلوة والمسافرة ، وهو كذلك .

(١) في نسخة (أ): لغير ذلك مما يثبت له حل .





عَلَى الزَّانِي أُمُّهَا وَبِنْتُهَا ، وَلَا تَحْرُمُ هِيَ عَلَى أَبِيهِ وَابْنِهِ ؛ كَمَا لَا يُثْبِتُ الزَّانَا النَّسَبَ .  
 (وَلَيْسَتْ مُبَاشِرَةً) كَمَا خَذَتْ وَلَمَسَ (بِشَهْوَةٍ) فِي الشُّبْهَةِ (كَوَطْءٍ فِي الْأَطْهَرِ)  
 لِأَنَّهَا لَا تُوجِبُ عِدَّةً ، وَالثَّانِي : نَعَمْ ؛ بِجَمَاعِ التَّلَذُّذِ بِالْمَرْأَةِ فَتَحْرُمُ أُمُّهَا وَبِنْتُهَا عَلَيْهِ ،  
 وَتَحْرُمُ هِيَ عَلَى أَبِيهِ وَابْنِهِ ، وَاحْتِرِزَ بِالشَّهْوَةِ عَنْ عَدَمِهَا فَلَا أَثَرَ لِلْمُبَاشَرَةِ فِي ذَلِكَ .  
 (وَلَوْ اخْتَلَطَتْ مَحْرَمٌ) مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ (بِنِسْوَةِ قَرِيْبَةٍ كَبِيْرَةٍ)  
 كَأَلْفِ امْرَأَةٍ .. (نَكَحَ مِنْهُنَّ) وَاحِدَةً مَثَلًا<sup>(١)</sup> ؛ وَالْأَوَّلُ لَا مُتَنَعَ عَلَيْهِ بِأَبِ النَّكَاحِ ؛ فَإِنَّهُ

حاشية السباطي

قوله: (في الشبهة) قيد به ؛ لأنه محل الخلاف ؛ إذ المباشرة بشهوة في غيرها ليست كالوطء قطعاً .

تنبیه: كوطء من ذكر من الزوج أو السيد أو الأجنبي بشبهة استدخال مائه في إثبات المصاهرة والنسب وإيجاب العدة ، وكذا إثبات الرجعة على المعتمد دون الإحصان ، والتحليل ، وتقرير المهر ، ووجوبه للمفوضة ، والغسل ، والمهر في صورة الشبهة . ويشترط في ثبوت ذلك باستدخال ماء الزوج ؛ وجود الزوجية حال الإنزال والاستدخال ؛ كما حكاه الماوردي عن الأصحاب ، قال في «شرح الروض» : ومقتضاه : أنه يشترط في ماء الأجنبي قيام الشبهة ؛ أي : شبهته في الحالين . وفي ماء السيد : قيام الملك فيهما ، والمراد من ذلك : أن يكون الماء محترماً فيهما ؛ أي : ولو اختلف سبب الاحترام ؛ كما لو أنزل على زوجته أو أمته ثم تزوج أو ملك أخرى فاستدخلت ذلك الماء ، وهو ظاهر وإن نظر فيه الأذرعى . انتهى .

قوله: (محرم) هو بفتح الميم والراء ، وأولى منه : محرمة بضم الميم وتشديد الراء . كما عبر به الجرجاني - ؛ ليشمل المحرمة بما ذكر الشارح ، وبلعان ، ونفي ، وتوثن ، وغيرها .

قوله: (مثلاً) فيه إشارة إلى أنه يجوز له نكاح أكثر من واحدة ؛ أي : إلى أن يبقى

(١) التحفة: نكح منهن إلى أن تبقى واحدة . النهاية: والمغني: إلى أن يبقى عدد محصور .



وَإِنْ سَافَرَ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ . . . لَمْ يَأْمَنْ مُسَافَرَتَهَا إِلَى ذَلِكَ الْبَلَدِ أَيْضًا ، (لَا بِمَحْضُورَاتٍ) كَالْعَشْرَةِ وَالْعِشْرِينَ فَإِنَّهُ لَا يَنْكَحُ مِنْهُنَّ ؛ إِذْ لَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ بَابُ النِّكَاحِ بِذَلِكَ ، فَلَوْ نَكَحَ مِنْهُنَّ . . . لَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ ؛ لِغَلَبَةِ التَّحْرِيمِ ، وَقِيلَ : يَصِحُّ ؛ لِلشَّكِّ فِي سَبَبِ مَنَعِ الْمُنْكَوْحَةِ ، وَلَا مَدْخَلَ لِلِاجْتِهَادِ فِي ذَلِكَ ؛ لِفَقْدِ عِلْمِ الْإِجْتِهَادِ .

#### حاشية السباطي

عدد محصور ؛ كما رجحه الروياني ، ويفرق بينه وبين ترجيح المصنف في نظيره من الأواني أنه يأخذ إلى أن يبقى قدر المشتبه ؛ بأن النكاح يحتاط له أكثر من غيره ، وأما ما فرق به في «شرح المنهج» : بأن ذاك يكفي فيه الظن ؛ بدليل صحة الطهر والصلاة بمظنون الطهارة وحل تناوله مع القدرة على المتيقن منها<sup>(١)</sup> ، بخلاف النكاح . . . فليس بظاهر ؛ إذ قضيته : عدم الحل مع القدرة على المتيقن ، وليس كذلك ؛ كما اقتضاه إطلاقهم .

قوله : (لفقد علامة الاجتهاد) ليس منها - كما هو ظاهر - : صفة محرمة ؛ كسواد وإن تيقنه ، فليس له حينئذ أن ينكح غير السود ويجتنب السود<sup>(٢)</sup> .

تنبیه : ضبط الغزالي في «الإحياء» مخالفاً للإمام : المحصور : بأنه كل عدد لو اجتمع في صعيد واحد . . . لسهل عده بمجرد النظر ؛ كالعشرة والعشرين ؛ كما ذكره الشارح ، بل المئة ؛ كما ذكره في «الأنوار» . وغير المحصور بخلافه ؛ كالألف ؛ كما ذكره الشارح ، قال - أعني : الغزالي - : وبينهما أوساط يلحق بأحدهما بالظن ، وما يشك فيه . . . يستفتى فيه القلب ، ورجح الأذري التحريم حينئذ ، وهو ظاهر ، بل متعين<sup>(٣)</sup> . وبحث كالسبكي في عدد من محارمه اختلطن بغير محصور ؛ نظراً للجملة ، ولو قسم عليهن . . . صار ما يخص كلا منهن محصوراً حرمة النكاح منهن ؛ نظراً لهذا التوزيع ، وخالفهما ابن العماد ؛ نظراً للجملة وقال : إن الحل ظاهر كلام الأصحاب ، وهو

(١) في نسخة (أ) و(د) : على تيقنها .

(٢) في نسخة (د) : وليس منها - كما هو ظاهر - صفة محرمة ؛ كسواد ، فإن تيقنه . . . فله حينئذ أن ينكح غير السود ويجتنب السود .

(٣) في نسخة (أ) : بل يتعين .





(وَلَوْ طَرَأَ مُؤَبَّدٌ تَحْرِيمَ عَلَيَّ نِكَاحٍ . . قَطَعَهُ ؛ كَوَطءَ زَوْجَةَ أَبِيهِ أَوْ ابْنَهُ بِشُبُهَةِ) أَوْ وَطءَ الزَّوْجِ أُمِّهَا أَوْ بِنْتَهَا بِشُبُهَةِ . . فَيَنْفَسِحُ نِكَاحُهَا .

(وَيَحْرُمُ جَمْعُ الْمَرْأَةِ وَأُخْتِهَا أَوْ عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا مِنْ رَضَاعٍ أَوْ نَسَبٍ) قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣]، وَقَالَ ﷺ: «لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا الْعَمَّةُ عَلَى بِنْتِ أُخِيهَا، وَلَا الْمَرْأَةُ عَلَى خَالَتِهَا، وَلَا الْخَالَةُ عَلَى بِنْتِ أُخْتِهَا لَا الْكُبْرَى عَلَى الصُّغْرَى، وَلَا الصُّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَعَیْرُهُ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ<sup>(١)</sup>، وَنَحْوُ صَدْرِهِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»<sup>(٢)</sup>؛

حاشية السنباطي

أوجه<sup>(٣)</sup>. انتهى.

قوله: (ويحرم جمع المرأة وأختها، أو عمتها أو خالتها من رضاع أو نسب) الاقتصار على ذلك ليس للتقييد؛ فكما يحرم الجمع بين المرأتين المذكورتين . . يحرم بين كل امرأتين مثلهما في أنه لو قدرت؛ أي: واحدة منهما<sup>(٤)</sup> ذكراً . . حرم تناكحهما مؤبداً. ومنه يستفاد: أنه لا يحرم الجمع بين المرأة وأم زوجها أو بنته من أخرى؛ لأنه وإن حرم التناكح على تقدير ذكورة أم الزوج وبنته . . لا يحرم<sup>(٥)</sup> على تقدير ذكورة المرأة التي هي زوجة الابن في الأولى وزوجة الأب في الثانية؛ لأنها أجنبية عنها. وأنه لا يحرم الجمع أيضاً بين الأمة وسيدتها؛ لأنه وإن حرم التناكح بينهما على تقدير

(١) سنن أبي داود، باب: ما يكره أن يجمع بينهن من النساء، رقم [٢٠٦٥]. سنن الترمذي، باب: ما جاء لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها، رقم [١٢٢٦]. صحيح ابن حبان، باب: ذكر الزجر عن أن تنكح الصغرى بما ذكرنا على الكبرى منهن . . .، رقم [٢٠١٦]. السنن الكبرى، النسائي، باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، رقم [٥٣٩٦].

(٢) صحيح البخاري، باب: لا تنكح المرأة على عمتها، رقم [٥١١٠]. صحيح مسلم، باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح، رقم [١٤٠٨].

(٣) في نسخة (د): وهو ظاهر.

(٤) في نسخة (أ): أنه لو قدرت إحداهما.

(٥) في نسخة (ب): ولا يحرم.



(فَإِنْ جَمَعَ بِعَقْدٍ .. بَطَلَ ، أَوْ مَرَّتَبًا .. فَالثَّانِي) بَاطِلٌ .

(وَمَنْ حَرَّمَ جَمْعُهُمَا بِنِكَاحٍ .. حَرَّمَ فِي الْوَطْءِ بِمِلْكٍ ، لَا مِلْكُهُمَا) فَيَجُوزُ  
شِرَاءُ أُخْتَيْنِ مَثَلًا وَيَحْرُمُ وَطْؤُهُمَا ، وَلَهُ وَطْءُ أُبْتَيْهِمَا شَاءَ ، (فَإِنْ وَطِئَ وَاحِدَةً  
مِنْهُمَا .. (حَرَمَتِ الْأُخْرَى حَتَّى يُحَرَّمَ الْأُولَى) بِمُحَرَّمٍ ؛ (كَبَيْعٍ) لِكُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا  
(أَوْ نِكَاحٍ) أَيُّ : تَزْوِيجِهَا (أَوْ كِتَابَةٍ ، لَا حَيْضٍ وَإِحْرَامٍ) لِأَنَّهِنَّ لَمْ يُزِيلَا الْمِلْكَ وَلَا  
الِاسْتِحْقَاقَ ، (وَكَذَا رَهْنٌ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ لَمْ يُزَلِ الْحِلُّ ؛ إِذْ يَجُوزُ الْوَطْءُ مَعَهُ بِإِذْنِ

حاشية البعري

قوله: (أو نكاح؛ أي: تزويجها) بين به أن المراد العقد، وأنه<sup>(١)</sup> كان ينبغي التعبير  
بـ(الإنكاح) ليوافق اللفظ المراد، وسبق في قبول النكاح ما يرشد للجواب عن هذا.

حاشية السنباطي

ذكورة أحدهما .. لكنه قد يزول .

قوله: (فالثاني باطل) أي: إن علم عينه ولم ينس، فإن لم يعلم عينه .. بطلا، أو  
علم ثم نسي .. وجب التوقف؛ كما في إنكاح الوليين من اثنتين .

قوله: (فإن وطئ واحدة منهما .. حرمت الأخرى) أي: ما لم تكن الموطوءة  
محرمة عليه يتمجس ونحوه، ولا فرق في الوطء المذكور بين أن يكون في القبل أو  
الدبر . وقضية كلامهم: أن الاستدخال لا يحرم، والظاهر: خلافه؛ لثلا يجتمع ماء رجل  
في رحم أختين .

قوله: (بمحرم) ليس منه وطء الأخرى؛ لأن الحرام لا يحرم الحلال، لكن  
يستحب أن لا يطأ الأولى حتى يستبرئ الثانية؛ لثلا يجتمع الماء في رحم أختين .

قوله: (لأنهما لم يزيلوا الملك ولا الاستحقاق) يستفاد منه: ضابط المحرم  
وغيره .

(١) في نسخة (أ) و(د): وإن .





المرتهن، والثاني: يكفي<sup>(١)</sup> الرهن كالتزويج، فلو عادت الأولى؛ كأن ردت بعيب قبل وطء الأخرى.. فله وطء أتيهما شاء بعد استبراء العائدة، أو بعد وطئها.. حرمت تلك العائدة حتى يحرم الأخرى.

(ولو ملكها ثم نكح أختها) الحرّة (أو عكس) أي: نكح امرأة ثم ملك أختها.. (حلت المنكوحه دونها) أي: دون المملوكة ولو كان وطئها في الصورة الأولى؛ لأن الاستباحة بالنكاح أقوى منها بالملك؛ إذ يتعلّق به الطلاق وغيره، فلا يندفع بالأضعف، بل يدفعه.

(وللعبد امرأتان، وللحرّ أربع فقط) أمّا الحرّ.. فلقوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَذُلَّتْ وَرَبْعًا﴾ [النساء: ٣]، وقال عليه السلام لغيلان وقد أسلم وتحتّه عشر نِسوة: «أمسك أربعاً وفارق سائرهن» صححه ابن حبان والحاكم<sup>(٢)</sup>، وأمّا العبد.. فلأنه على النصف من الحرّ، وقد أجمع الصحابة على أنه لا ينكح أكثر

حاشية البكري

قوله: (الحرّة) يقتضي: أن الأمة ليست كذلك، وليس كذلك، ومن ثم قال الزركشي: ثم نكح أختها الحرّة أو الأمة.

حاشية المنباطي

قوله: (لأن الاستباحة بالنكاح... لا ينافيه قولهم: لو اشترى زوجته.. انفسخ نكاحه؛ لأن ذلك في الملك؛ كما سيصرح به الشارح، وهذا في الاستفراش، والملك نفسه أقوى من نفس النكاح، واستفراش النكاح أقوى من استفراش الملك.

قوله: (وللعبد) أي: ولو مبعوضاً؛ كما قاله الخوارزمي والماوردي وغيرهما.

(١) في نسخة (أ) (ش) (ق): يكون

(٢) صحيح ابن حبان، باب: ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر حدث به معمر بالبصرة، رقم [١١٠١]. المستدرک، رقم [٢٨٢٠] عن ابن عمر رضي الله عنهما.



مِنْ اثْنَتَيْنِ ، رَوَاهُ التَّبِيهِيُّ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ<sup>(١)</sup> ؛ (فَإِنْ نَكَحَ خَمْسًا مَعًا . . . بَطَلَنَ ،  
أَوْ مَرَّتَبًا . . . فَالْخَامِسَةُ) يَبْطُلُ نِكَاحُهَا .

(وَتَحِلُّ الْأُخْتُ ، وَالْخَامِسَةُ فِي عِدَّةِ بَائِنٍ لَا رَجْعِيَّةٍ) لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الزَّوْجَةِ .  
(وَإِذَا طَلَّقَ الْحُرُّ ثَلَاثًا ، أَوْ الْعَبْدُ طَلَّقْتَيْنِ) قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ . . . (لَمْ تَحِلَّ

#### حاشية السنباطي

قوله: (فإن نكح خمسا معا . . . بطلن) أي: ما لم يكن فيهن أختان مثلاً . . . فيختص  
البلطان بهما ، بخلاف ما لو كانتا في سبع .

فرع: لو عقد على ثلاث معا وثنيتين معا وواحدة وجهل السابق من العقود . .  
فنكاح الواحدة صحيح بكل تقدير ؛ لأنها لا تقع إلا أُولَى أو ثالثة أو رابعة ، قال ابن  
الحداد: ونكاح الباقيات باطل ، وقال الشيخ أبو علي: بل يوقف نكاحهن ، والأول هو  
الراجع ؛ قياساً على ما مر: من أنه إذا وقع على امرأة عقدان وقد جهل السابق . . . بطل  
العقدان بجامع الالتباس في كل منهما المعلل به البطلان ثم ، فالفرق بينهما: بأن  
المعقود عليه ثم واحدة والزوج متعدد ولم يعهد جوازه أصلاً ، بل ممنوع منه ، وهنا  
بالعكس ، وقد عهد جوازه فاغتفر فيه ما لم يغتفر في ذلك فهو غير مؤثر ؛ لأن علة  
البطلان ثم الالتباس لا تعدد الزوج وهو موجود هنا ؛ كما عرفت<sup>(٢)</sup> .

قوله: (لا رجعية) مثلها: المرتدة ، فليس له<sup>(٣)</sup> أن ينكح أختها وخامسة قبل  
انقضاء عدتها ، فلو ادعى أن الرجعية أخبرته بانقضاء عدتها وهي منكرة<sup>(٤)</sup> وأمكن  
انقضاؤها . . . فله نكاح أختها ؛ لزعمه انقضاء عدتها ، ومن ثم يحد بوطئها ولا يقع طلاقه  
إن طلقها ، لكن لا تسقط نفقتها ؛ إذ لا يقبل قوله في إسقاط حقها .

(١) السنن الكبرى ، للبيهقي ، (٥٨/٧) رقم [١٤٠١٠] .

(٢) في نسخة (أ): كما لا يخفى .

(٣) في نسخة (أ): مثلها: المرتدة ، فله .

(٤) في نسخة (أ): وهي تنكره .





لَهُ حَتَّى تَنْكَحَ) زَوْجًا غَيْرَهُ (وَتَغِيبَ بِقَبْلِهَا حَشَفَتُهُ أَوْ قَدْرُهَا) مِنْ مَقْطُوعِهَا ، (بِشَرَطِ  
الِإِنْتِشَارِ) فِي الذَّكَرِ ، (وَصِحَّةِ النُّكَاحِ ، وَكَوْنِهِ مِمَّنْ يُمَكِّنُ جِمَاعَهُ ، لَا طِفْلًا<sup>(١)</sup> عَلَى  
الْمَذْهَبِ فِيهِنَّ) وَفِي وَجْهِ قَطْعِ الْجُمْهُورِ بِخِلَافِهِ: أَنَّهُ يَحْصُلُ التَّحْلِيلُ بِلَا إِنْتِشَارٍ  
لِشَلَلٍ<sup>(٢)</sup> أَوْ غَيْرِهِ؛ لِحُصُولِ صُورَةِ الْوَطْءِ وَأَحْكَامِهِ ، وَفِي قَوْلِ أَنْكَرَهُ بَعْضُهُمْ: يَكْفِي

حاشية البكري

قوله: (بلا انتشار؛ لشلل أو غيره) يقتضي: أنه لا بد من الانتشار بالفعل على

حاشية السنباطي

قوله: (حتى تنكح...) خرج به: التغيب المذكور في ملك أو شبهة.

قوله: (وتغيب قبلها...) أي: ولو كان أحدهما نائمًا أو صائمًا أو محرماً، أو كانت  
حائضاً، أو مظاهراً منها، أو معتدة عن شبهة... وقعت في نكاح المحلل، لا رجعية وإن  
راجعها، ولا معتدة لردة منه أو منها وإن أسلم المرتد في العدة، وتتصور العدة بلا وطء:  
بأن استدخلت ماءه ثم طلقها، أو استدخلته ثم ارتدت ثم وطئها. وشمل كلامه الصغيرة التي لا  
تشتهى، وهو كذلك، خلافاً لما في «الذخائر» وإن صوبه الأذرعى قياساً على الطفل؛ إذ القصد  
بذلك: التنفير من الطلاق الثلاث وهو حاصل بذلك، بخلاف غيبوبة حشفة الطفل.  
ويشترط في البكر ولو غوراء: إزالة بكارتها؛ كما حكاه المحاملي عن نص «الأم»  
والشيخان عن البغوي وأقره، وهو المعتمد، خلافاً للأذرعى؛ كابن الرفعة في «المطلب».

قوله: (بشرط الانتشار في الذكر) أي: بالفعل لا بالقوة على الأصح؛ كما أفهمه  
كلام كثيرين<sup>(٣)</sup>، وصرح به الشيخ أبو حامد وغيره، حتى لو أدخل السليم ذكره بأسبوعه بلا  
انتشار... لم يحلل؛ كالطفل، فما قيل: من أن الانتشار بالفعل لم يقل به أحد... ممنوعٌ.

قوله: (وكونه ممن يمكن جماعه) شاملٌ للخصي.

(١) وهو من لا يشتهي طبعاً عند التحفة: (٦٣٢/٧)، خلافاً لما في النهاية: (٦/٢٨٢)، حيث قال:

المراد به غير المراهق.

(٢) في نسخة (ش): لشلل.

(٣) في نسخة (ب): كلام الأكثرين.



اسْمُ مَكَانٍ، وَالْمَرَادُ: أَنَّ الْمَحَلَّ الَّذِي يَحْرُمُ نَظْرُهُ.. يَحْرُمُ مَسُّهُ، وَ«مَتَى» اسْمُ زَمَانٍ، وَلَا مَوْقِعَ لِإِرَادَتِهِ إِلَّا أَنْ يُؤْوَلَ بِغَيْرِهِ، (وَيُبَاحَانِ) أَي: النَّظْرُ وَالْمَسُّ (لِفُضْدٍ وَحِجَامَةٍ وَعِلَاجٍ) لِعِلَّةٍ؛ لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، وَلِيَكُنْ ذَلِكَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (ولیکن ذلك...) ما ذكره شروطاً لا بدّ منها مقيدة لإطلاق «المنهاج» المعترض بحذفها.

﴿ حاشية السنباطي ﴾

كالنظر، وعليه حمل قول المصنف في «شرح مسلم»: أنه يجوز بالإجماع مس المحارم في الرأس وغيره مما ليس بعورة.

تثبيته: من المس الذي يحرم دون النظر: مس العبد لما يجوز له النظر إليه من سيدته وعكسه، ومس الممسوح لما يجوز له نظره من أجنبية والأمرد<sup>(١)</sup>؛ كما مر. انتهى.

قوله: (ولا موقع لإرادته) تبع فيه الشارح السبكي، لكن عبارته: «وليس مقصوداً هنا» وأشار الشارح بما عبر به إلى أنه مراد السبكي، فاندفع الاعتراض عليه بصحة قصد الزمان هنا أيضاً؛ فإن الأجنبية يحرم مسها قبل النكاح لا بعده، وبعد الطلاق لا قبله، وقبل زمن معاملة مثلاً لا بعده، ووجه اندفاعه بما ذكر ظاهر، وذلك لأنه وإن صح قصده لكن لا موقع له، وهو مراد السبكي. وقوله: (إلا أن يؤول بغيره) الظاهر: أنه استثناء من قوله: (كان أقرب للمراد) لا من قوله: (ولا موقع لإرادته) كما لا يخفى؛ أي: إن (حيث) أقرب للمراد من (متى) إلا أن يؤول بغير الزمان فيكون مثله.

قوله: (للحاجة إلى ذلك) أي: عند مطلق الحاجة إليه في الوجه والكفين، وتأكدها في غيرهما ما عدا السوءتين؛ بأن يكون مما يبيح التيمم؛ كشدّة الضناء؛ كما نقلاه عن الإمام وأقرّاه. قال الزركشي: وقضيته: أنه لو خاف شيئاً فاحشاً في عضو باطن... امتنع النظر بسببه، وفيه نظر، وهو متجه، ويزيد تأكدها في السوءتين؛ بأن لا يعدّ التكشف بسببها هتكاً للمروءة؛ كما نقلناه عن الغزالي وأقرّاه.

(١) في نسخة (أ): من أجنبية ومس الأمرد.





## ﴿ حاشية السباطي ﴾

وطلقني واعتددت وأنكر ذلك وصدقها الزوج .. فله نكاحها . ولو قالت : طلقني ثلاثا ، ثم قالت : كذبت ما طلقنتي إلا واحدة أو ثنتين .. فلها التزويج به بغير تحليل ، قاله في « الأنوار » ، ووجهه في « شرح الروض » : بأنها لم تبطل برجوعها حقا لغيرها . انتهى .



## (فصل)

### [ فِي نِكَاح مَنْ فِيهَا رِقٌّ وَتَوَابِعَهُ ]

(لَا يَنْكُحُ مَنْ يَمْلِكُهَا أَوْ بَعْضَهَا ، وَلَوْ مَلَكَ زَوْجَتَهُ أَوْ بَعْضَهَا .. بَطَلَ نِكَاحُهُ) أَي: انْفَسَخَ ؛ لِأَنَّ مَلَكَ الِئِمِينَ أَقْوَى مِنَ النِّكَاحِ ؛ لِأَنَّهُ يُمَلِّكُ بِهِ الرَّقَبَةَ وَالْمَنْفَعَةَ ، وَالنِّكَاحُ لَا يُمَلِّكُ بِهِ إِلَّا ضَرْبٌ مِنَ الْمَنْفَعَةِ فَسَقَطَ الْأَضْعَفُ بِالْأَقْوَى .

(وَلَا تَنْكُحُ مَنْ تَمْلِكُهُ أَوْ بَعْضَهُ) وَلَوْ مَلَكَتْ زَوْجَهَا أَوْ بَعْضَهُ .. انْفَسَخَ النِّكَاحُ ؛ لِأَنَّ أَحْكَامَ النِّكَاحِ وَالْمِلْكِ مُتَنَاقِضَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تُطَالِبُهُ بِالسَّفَرِ إِلَى الشَّرْقِ ؛ لِأَنَّهُ عَبْدُهَا ، وَهُوَ يُطَالِبُهَا بِالسَّفَرِ مَعَهُ إِلَى الْغَرْبِ ؛ لِأَنَّهَا زَوْجَتُهُ ، وَإِذَا دَعَاهَا إِلَى الْفِرَاشِ بِحَقِّ النِّكَاحِ .. بَعَثَتْهُ فِي أَشْغَالِهَا بِحَقِّ الْمَلِكِ ، وَإِذَا تَعَدَّرَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا .. بَطَلَ

﴿ حاشية البكري ﴾

## فصل

قوله: (أي: انفسخ) أوّل البطلان بالانفساخ ؛ لأنّ الانفساخ هنا هو<sup>(١)</sup> شأن الواقع بعد الانعقاد .

﴿ حاشية المنباطي ﴾

## فصل

قوله: (ولو ملك...) هذا إذا ملكها ملكا تاما، وإلا - بأن ابتاعها بشرط الخيار ثم فسخ - .. لم ينفسخ النكاح ؛ كما نقله في «المجموع» عن قول الروياني: أنه ظاهر المذهب ، ومثله يأتي فيما لو ابتاعه كذلك .

قوله: (فسقط الأضعف بالأقوى) أي: لتعذر الجمع بين أحكامهما ؛ نظير ما يأتي في عكسه ، وذلك لأن كونها زوجة يوجب القسم وتمليك النفقة ونحو ذلك ، وكونها ملكة لا توجب ذلك ، بل عده .

(١) في نسخة (ب) و(د): هنا لأنه .





الْأَضْعَفُ وَتَبَّتْ الْأَفْوَى وَهُوَ الْمَلِكُ .

(وَلَا يَنْكِحُ) الْحُرُّ أُمَّةً غَيْرَهُ إِلَّا بِشُرُوطٍ:

(أَلَّا يَكُونَ تَحْتَهُ حُرَّةٌ) مُسْلِمَةً أَوْ كِتَابِيَّةً (تَصْلُحُ لِلِاسْتِمْتَاعِ ، قِيلَ : وَلَا غَيْرُ صَالِحَةٍ) لَهُ ؛ كَأَنْ تَكُونَ صَغِيرَةً أَوْ مَجْنُونَةً أَوْ مَجْدُومَةً ، أَوْ بَرِّصَاءً أَوْ رَتْقَاءً ؛ لِإِطْلَاقِ النَّهْيِ فِي حَدِيثٍ : «نَهَى أَنْ تُنْكَحَ الْأُمَّةُ عَلَى الْحُرَّةِ» رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنِ الْحَسَنِ مُرْسَلًا<sup>(١)</sup> ، وَالْأَوَّلُ يُقَيِّدُهُ بِالصَّالِحَةِ لِلِاسْتِمْتَاعِ ؛ نَظْرًا لِلْمَعْنَى ، وَقَوْلُهُ : «أُمَّةً غَيْرِهِ» مُقَيِّدٌ بِمَا سَيَأْتِي فِي «فَصْلِ الْإِعْفَافِ» : أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ أُمَّةٍ وَلَدِهِ وَأُمَّةٍ مُكَاتِبَةٍ .

(وَأَنْ يَعْجَزَ عَنِ حُرَّةٍ) مُسْلِمَةٍ أَوْ كِتَابِيَّةٍ (تَصْلُحُ) لِلِاسْتِمْتَاعِ ، (قِيلَ : أَوْ لَا تَصْلُحُ) لَهُ ؛ بِأَلَّا يَجِدَهَا أَوْ لَا يَقْدِرَ عَلَى صَدَاقِهَا ، قَالَ تَعَالَى : ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ

حاشية البكري

قوله: (وقوله: «أمة غيره» مقيدٌ... ) أفاد به أن القيد لا بد منه ، وأنه لا اعتراض بذلك على «المنهاج» لإتيانه في كلامه .

حاشية السباطي

قوله: (ولا ينكح الحر... ) المراد: حر الكل ، فالمبعض والقن يجوز لهما نكاح الأمة مع انتفاء الشروط الآتية .

قوله: (أنه لا يحل له نكاح أمة ولده وأمة مكاتبه) أي: ولو مع الشروط المذكورة ، ومثلهما<sup>(٢)</sup>: الأمة الموقوفة عليه والموصى له بخدمتها .

قوله: (بأن لا يجدها) أي: راضية ، فوجدانها غير راضية كالعدم . وقوله: (أو لا يقدر على صداقها) أي: الذي طلبته ولو زائدا على مهر المثل ؛ بأن لا يملكه ، أو يملكه غير فاضل عما يحتاجه ؛ من مسكنه ، وخادمه ، ولباسه ، ومركوبه ، ونحوها . ولو وجد

(١) السنن الكبرى ، للبيهقي ، رقم [١٤١١٧] .

(٢) في نسخة (أ): وكذا .



مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ... ﴿النساء: ٢٥﴾ الآية، والمراد  
بـ ﴿الْمُحْصَنَاتِ﴾: الْحَرَائِرُ، وَقَوْلُهُ: ﴿الْمُؤْمِنَاتِ﴾ جَزِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ، وَالْوَجْهُ  
الْمَرْجُوحُ: فِي غَيْرِ الصَّالِحَةِ؛ كَالْقَرْنَاءِ وَالرَّتَقَاءِ... يُوجَّهُ بِحُصُولِ بَعْضِ الْإِسْتِمْتَاعَاتِ  
بِهَا، وَالْمَتَوَلِّيُّ بَنَى الْخِلَافَ فِيهَا عَلَى الْخِلَافِ فِيمَا إِذَا كَانَتْ تَحْتَهُ، وَالْبَغْوِيُّ جَزَمَ  
بِجَوَازِ الْأُمَّةِ هُنَا مَعَ الْجَوَابِ بِالْمَنْعِ هُنَاكَ، (فَلَوْ قَدَرَ عَلَى غَائِبَةٍ... حَلَّتْ [لَهُ] أُمَّةٌ  
إِنْ لِحِقَهُ مَشَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ فِي قَصْدِهَا، أَوْ خَافَ زِنًا مُدَّتَهُ) أَي: مُدَّةَ قَصْدِهِ، وَإِلَّا... فَلَا  
تَحِلُّ [لَهُ] الْأُمَّةُ، وَضَبَطَ الْإِمَامُ الْمَشَقَّةَ الْمَعْتَبَرَةَ: بِأَنْ يُنْسَبَ مُحْتَمَلُهَا<sup>(١)</sup> فِي طَلَبِ

حاشية السنباطي

حرة وأمة لم يرض سيدها إلا بأكثر من مهر الحرة ولم ترض الحرة إلا بما طلب سيد  
الأمة... فمقتضى نص الشافعي: أنه لا يجوز له نكاح الأمة حينئذ؛ لقدرته على أن ينكح  
لصداقها حرة وإن كان أكثر من مهر الحرة، ووجدان من يستأجره بأجرة معجلة نفي  
بصداقها، أو من يبيعه نسيئة ما يفى به، أو يقرضه، أو يهب له مالاً أو أمة؛ كالعدم،  
ولو كان له ولد موسر بالمهر... فهو قادر.

قوله: (والبغوي جزم بجواز الأمة...) وجهه ظاهر؛ للفرق الواضح بين  
الموجودة والمقدور عليها<sup>(٢)</sup>.

قوله: (فلو قدر على غائبة...) قضيته: أن وجود الغائبة تحته يمنع الأمة مطلقاً،  
وليس كذلك، بل وجودها كالقدرة عليها في حكمه المذكور؛ كما ذكره بعض  
المتأخرين<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وإلا... فلا تحل له الأمة) أي: ويلزمه السفر حينئذ للحرة، قال الزركشي:  
ومحله: إذا أمكن انتقالها معه إلى وطنه، وإلا... فالظاهر: أنها كالمعدومة؛ لما في

(١) في نسخة (ش): متحملها

(٢) في نسخة (أ): قوله: (والبغوي جزم بجواز الأمة...) أي: والفرق ظاهر.

(٣) في نسخة (د): كالقدرة عليها في الحكم المذكور؛ كما بحثه بعض المتأخرين.





الزَّوْجَةَ إِلَى الْإِسْرَافِ وَمَجَاوِزَةِ الْحَدِّ، (وَلَوْ وَجَدَ حُرَّةً بِمُؤَجَّلٍ أَوْ بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلٍ) وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ.. (فَالْأَصَحُّ: حِلُّ أَمَةٍ فِي الْأُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ) لِأَنَّهُ فِي الْأُولَى قَدْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَهْرِ عِنْدَ حُلُولِهِ، وَفِي الثَّانِيَةِ قَادِرٌ عَلَى نِكَاحِ حُرَّةٍ، وَوَجْهُ الثَّانِي فِي الْأُولَى: تَمَكُّنُهُ مِنْ نِكَاحِ حُرَّةٍ، وَفِي الثَّانِيَةِ: الْمِنَّةُ بِالنَّقْصِ، وَأَجِيبُ: بِأَنَّ الْمِنَّةَ فِيهِ قَلِيلَةٌ؛ لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ بِالمَسَامَحَةِ فِي الْمَهْوَرِ.

(وَأَنْ يَخَافَ زِنَا) بِأَنْ تَغْلِبَ شَهْوَتُهُ وَتَضَعُفَ تَقْوَاهُ، بِخِلَافِ مَنْ ضَعُفَتْ شَهْوَتُهُ أَوْ قَوِيَ تَقْوَاهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٥] أَي: الزِّنَا، وَأَصْلُهُ: الْمَشَقَّةُ، سُمِّيَ بِهِ الزِّنَا؛ لِأَنَّهُ سَبَبُهَا بِالْحَدِّ فِي الدُّنْيَا وَالْعُقُوبَةَ

حاشية البكري

قوله: (وهو قادر عليه) قيد لا بد منه، فلو لم يجده.. حلت الأمة.

حاشية السباطي

تكليفه المقام معها هناك من التغرب، والرخصة لا تحتل هذا التضييق. انتهى.

قوله: (وأن يخاف زنا) قد يقال: أن هذا الشرط يغني عن الشرطين قبله، قال الروياني: والمراد بـ(الزنا): عمومها لا خصوصه، حتى لو خاف العنت من أمة بعينها لقوة ميله إليها.. ليس له أن ينكحها إذا كان واجداً للطول. انتهى، ولو حذف قوله: (إذا كان واجداً للطول).. لكان أولى؛ لاقتضائه جواز نكاحها عند فقد الطول، فيفوت اعتبار عموم العنت مع أن وجود الطول كافٍ في المنع من نكاحها.

قوله: (بأن تغلب شهوته وتضعف تقواه) أي: وإن لم يغلب على ظنه وقوع الزنا، بل توقعه لا على ندور<sup>(١)</sup>، ويشترط مع ضعف التقوى: أن لا تكون له مروءة يستقبح معها الزنا، وإلا.. فكما لو قوي تقواه<sup>(٢)</sup>.

(١) في نسخة (ب): بل توقعه على ندور.

(٢) في نسخة (ب): وإلا.. فكما له قوي تقواه.



فِي الْأُخْرَى ، وَعَلِمَ مِنْ هَذَا الشَّرْطِ : أَنَّ مَنْ تَحْتَهُ أُمَّةٌ .. لَا يَنْكِحُ أُخْرَى ، (فَلَوْ أَمَكَّنَهُ تَسْرًا) بِشِرَاءِ أُمَّةٍ .. (فَلَا خَوْفَ فِي الْأَصَحِّ) فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْأُمَّةِ ، وَالثَّانِي : يَحِلُّ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ طَوَّلَ حُرَّةٍ ، وَهَذَا هُوَ الشَّرْطُ فِي الْأُمَّةِ ، وَلَوْ قَالَ الْمَصْنُفُ كـ«الْمَحَرَّرِ» : «لَمْ يَنْكِحِ الْأُمَّةَ» .. كَانَ أَحْسَنَ ؛ فَإِنَّ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ لَا فِي الْخَوْفِ ؛ لِلْقَطْعِ بِإِنْتِفَائِهِ .

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (ولو قال المصنف كـ«المحرر»...) قد كفى الشارح المؤنة بتقدير وجه الاعتراض، وسبقه له الزركشي؛ كمن قبله.

﴿ حاشية السنباطي ﴾

قوله: (وعلم من هذا الشرط: أن من تحته...) أي: كما علم منه أيضًا: أنه لا تحل الأمة لمجبوب ولا لخصي ولا لممسوح ولو عند خوف الوقوع في الفعل المؤثم، خلافا للرويانى في الأولين، ولابن عبد السلام في الثالث<sup>(١)</sup>؛ لانتفاء الشرط المذكور، وهو: خوف الزنا، وكذا العنين لا تحل له؛ كما صرح به القاضي كذلك أيضًا<sup>(٢)</sup>. ولو وجدت الأمة زوجها الحر مجبوبا وأرادت الفسخ بالجلب وادعى الزوج حدوثه بعد النكاح<sup>(٣)</sup> وأمكن... حكم بصحة نكاحه وإن كذبت؛ لبطلان دعواها؛ لأن مقتضى قولها ببطلان النكاح من أصله، فإن لم يمكن حدوثه؛ بأن كان الموضع مندملا وقد عقد النكاح أمس... حكم ببطلان النكاح.

قوله: (وهذا هو الشرط في الأمة) هذا من تنمة الوجه الثاني، وبه يظهر قول الشارح الآتي: (فإن الخلاف في ذلك...).

قوله: (كان أحسن) في تعبيره بـ(أحسن) إن لم يخرج عن أصله إشعار بوجود الحسن فيما قاله المصنف، ووجهه - كما أشار إليه في تقريره السابق<sup>(٤)</sup> - أن المراد

(١) في نسخة (أ): خلافا للرويانى حينئذ، ولابن عبد السلام مطلقا.

(٢) في نسخة (د): كذلك أيضا.

(٣) في نسخة (أ): وادعى الزوج قدرته.

(٤) في نسخة (ب): قوله: (كان أحسن) من تعبيره السابق.





(وَأِسْلَامُهَا) فَلَا تَحِلُّ الْكِتَابِيَّةُ لِلْحُرِّ الْمُسْلِمِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥]، (وَتَحِلُّ لِحُرِّ وَعَبْدٍ كِتَابِيَّيْنِ أُمَّةٍ كِتَابِيَّةٍ عَلَى الصَّحِيحِ) لِاسْتِوَائِهِمَا فِي الدِّينِ، وَالثَّانِي يَقُولُ: كُفْرُهَا مَانِعٌ مِنْ نِكَاحِهَا، (لَا لِعَبْدٍ مُسْلِمٍ فِي الْمَشْهُورِ) لِأَنَّ كُفْرَهَا مَانِعٌ مِنْ نِكَاحِهَا، وَالثَّانِي: تَحِلُّ لَهُ؛ لِاسْتِوَائِهِمَا فِي الرِّقِّ، وَلَا بُدَّ فِي حِلِّ نِكَاحِ الْحُرِّ الْكِتَابِيِّ الْأُمَّةِ الْكِتَابِيَّةِ مِنْ أَنْ يَخَافَ زِنًا وَيَفْقِدَ الْحُرَّةَ؛ كَمَا فَهَمَهُ السُّبْكِيُّ مِنْ كَلَامِهِمْ وَإِنْ لَمْ يُصْرِّحْ بِهِ الرَّافِعِيُّ وَلَا غَيْرُهُ.

(وَمَنْ بَعْضُهَا رَقِيقٌ.. كَرَقِيقَةٍ) فَلَا يَنْكِحُهَا الْحُرُّ إِلَّا عِنْدَ اجْتِمَاعِ الشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ.

#### حاشية البكري

قوله: (ولا بد في حل نكاح الحر الكتابي...) المذكور عن السبكي هو المعتمد، وهو وارد على كلام الشيخين هنا، وفي غير هذا المحل أيضاً؛ لأن مقتضى الإطلاق: الحل بدون ما ذكر، وهو مردود.

#### حاشية السبكي

بقوله (فلا خوف): فلا يحل له نكاح الأمة؛ اكتفاءً بانتفاء الملزوم عن انتفاء اللازم؛ بناءً على الأصح.

قوله: (ويفقد الحرية) هو شامل للشرطين المتقدمين على شرط خوف الزنا.

قوله: (كما فهمه السبكي...) أي: وإن خالفه البلقيني وقال: ظاهر القرآن يدل على عدم اعتبار ذلك.

تنبیه: نكاح الحر المجوسي أو الوثني الأمة المجوسية أو الوثنية كنكاح الكتابي الأمة الكتابية. انتهى.

قوله: (فلا ينكحها الحر...) أي: إن التشبيه إنما هو في ذلك<sup>(١)</sup>، وأما غيره<sup>(٢)</sup>؛

(١) في نسخة (ب): إنما هو في هذا.

(٢) في نسخة (ب): وأما في غيره.



(وَلَوْ نَكَحَ حُرٌّ أُمَّةً بِشَرْطِهِ ثُمَّ أَيْسَرَ، أَوْ نَكَحَ حُرَّةً.. لَمْ تَنْفَسِحِ الْأُمَّةُ لِقَوَّةِ الدَّوَامِ).

(وَلَوْ جَمَعَ مَنْ لَا تَحِلُّ لَهُ أُمَّةٌ حُرَّةً وَأُمَّةٌ بَعْقِدٍ) كَأَنْ يَقُولَ لِمَنْ قَالَ لَهُ: زَوَّجْتُكَ بِنْتِي وَأُمَّتِي: قَبِلْتُ نِكَاحَهُمَا.. (بَطَلَتِ الْأُمَّةُ) قَطْعًا؛ لِانْتِفَاءِ شُرُوطِ نِكَاحِهَا، (لَا الْحُرَّةُ فِي الْأَطْهَرِ) تَفْرِيقًا لِلصَّفَقَةِ، وَالثَّانِي: تَبْطُلُ الْحُرَّةُ أَيْضًا؛ فِرَارًا مِنْ تَبْعِيضِ الْعَقْدِ، وَلَوْ جَمَعَهُمَا مَنْ تَحِلُّ لَهُ الْأُمَّةُ بَعْقِدٍ؛ كَأَنْ رَضِيَتْ الْحُرَّةُ بِتَأْجِيلِ الْمَهْرِ..

﴿ حاشية البعري ﴾

قوله: (ولو جمعهما من تحل له الأمة...) ذكره؛ لأن مفهوم «المنهاج» ربما يقتضي الصَّحَّةَ فيها وليس كذلك، بل هي مثلها حكمًا، لكنّه في الأولى يبطل في الأمة

﴿ حاشية السنباطي ﴾

كمنع وجودها نكاح الأمة الخالصة.. ففيه تردد للإمام، وعلل المنع: بأن إرقاق بعض الولد أهون من إرقاق كله، وعلى تعليل المنع اقتصر الشيخان، قال الزركشي: وهو الراجح؛ لأن تخفيف الرق مطلوب والشَّرع<sup>(١)</sup> متشوف للحرية، قال: وما قاله الإمام بناء على القول: بأن ولد المبعضة ينعقد مبعوضًا، فإن قلنا: ينعقد حراً كما رجحه الرافعي في بعض المواضع؛ أي: وإن كان الراجح خلافه.. امتنع نكاح الأمة قطعاً، ويؤخذ من تعليقه السابق: أن وجود من ثلثها حر يمنع من نكاح من نصفها حر مثلاً، وهو ظاهر، ومن تعليل الإمام السابق: امتناع نكاح الحر الحرة إذا كانت أولاده منها أرقاء؛ كأمة أوصى بأولادها لشخص ثم أعتقها الوارث.

نعم؛ للممسوح أن يتزوج بها؛ كما نبه عليه بعض المتأخرين؛ لانتفاء المحذور من إرقاق الولد.

قوله: (ولو جمعهما من تحل له...) في تقريره لهذه المسألة إشارة إلى عدم إيرادها على تقييد المصنف ممن لا تحل له.

(١) في نسخة (د): والشارع.





بَطَلَتِ الْأُمَّةُ قَطْعًا؛ لِأَنَّهَا لَا تُقَارِنُ الْحُرَّةَ كَمَا لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا، وَلَا سْتِعْنَانِهِ عَنْهَا،  
 وَفِي الْحُرَّةِ طَرِيقَانِ: أَرْجَحُهُمَا فِي «الشَّرْحِ الصَّغِيرِ»: أَنَّهُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ، وَالثَّانِي:  
 الْقَطْعُ بِالْبُطْلَانِ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ يَجُوزُ إِفْرَادُ كُلِّ مِنْهُمَا فَيَمْتَنِعُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا  
 كَالأُخْتَيْنِ، وَفَرَّقَ الْأَوَّلُ: بِأَنَّ نِكَاحَ الْحُرَّةِ أَقْوَى مِنْ نِكَاحِ الْأُمَّةِ، وَالأُخْتَانِ لَيْسَ  
 فِيهِمَا أَقْوَى، قَالَ فِي «الرَّوْضَةِ»: وَلَوْ نَكَحَ امْرَأَتَيْنِ فِي عَقْدٍ... بَطَلَ نِكَاحُهُمَا قَطْعًا  
 كَالأُخْتَيْنِ.

### فَرَعٌ

[فِي أَنَّ وُلْدَ الْأُمَّةِ الْمُنْكَوْحَةِ يَتَّبِعُهَا فِي الرَّقِّ]

وَلَدُ الْأُمَّةِ الْمُنْكَوْحَةِ رَقِيقٌ لِمَالِكِهَا تَبَعًا لَهَا وَإِنْ كَانَ زَوْجُهَا الْحُرَّ عَرَبِيًّا، وَفِي  
 قَوْلٍ قَدِيمٍ: أَنَّ وُلْدَ الْعَرَبِيِّ حُرٌّ، وَهَلْ عَلَيْهِ قِيمَتُهُ كَالْمَغْرُورِ، أَوْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِرِضَا  
 سَيِّدِهَا حِينَ زَوْجِهَا عَرَبِيًّا؟ قَوْلَانِ.

حاشية البعري

قَطْعًا؛ كَمَا هُنَا، وَفِي الْحُرَّةِ فِيهَا قَوْلَانِ، وَهُنَا طَرِيقَانِ، وَذَكَرَهُ لِمَسْأَلَةِ جَمْعِ الْأُمَّةِ  
 كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَمَّنْ تَحَلَّى لَهُ الْأُمَّةُ.



## (فصل)

### [في نكاح الكافرة وتوابعه]

(يَحْرُمُ) عَلَى الْمُسْلِمِ (نِكَاحُ مَنْ لَا كِتَابَ لَهَا ؛ كَوَثْنِيَّةٍ وَمَجُوسِيَّةٍ) .

(وَتَحِلُّ) لَهُ (كِتَابِيَّةٌ) قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ﴾

[البقرة: ٢٢١] ، وَقَالَ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] ؛  
أَيُّ: حِلٌّ لَكُمْ ، (لَكِنْ تُكْرَهُ) كِتَابِيَّةٌ (حَرَبِيَّةٌ) لِمَا فِي الْإِقَامَةِ فِي دَارِ الْحَرْبِ مِنْ تَكْبِيرِ  
سَوَادِهِمْ ، وَقَدْ تُسْتَرْقُ وَهِيَ حَامِلٌ مِنْهُ ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهَا: أَنَّ حَمَلَهَا مِنْ مُسْلِمٍ ، (وَكَذَا)  
تُكْرَهُ (ذِمِّيَّةٌ عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّهُ يُخَافُ مِنَ الْمَيْلِ إِلَيْهَا الْفِتْنَةَ فِي الدِّينِ ، وَقَوْلُهُ:

﴿ حاشية البعري ﴾

## فصل

قوله: (وقوله: «ومجوسية» ظاهره: العطف... ) حاصله: أنك إن عطفتها على  
المجرور بالإضافة محلاً وهو من مراد اللفظ... صحَّ العطف على الأشبه في أن  
المجوس كان لهم كتابٌ ، أو على المجرور بـ«الكاف» وهو الظاهر؛ للقرب منه؛  
ولأنهما مثالان في الظاهر ، ورد عليه أن المجوس لهم كتابٌ .

﴿ حاشية السنباطي ﴾

## فصل

قوله: (يحرم نكاح من لا كتاب لها...) فرق القفال بينها وبين من لها كتاب:  
بأن فيها نقصين: الكفر في الحال وفساد الدين في الأصل ، ومن لها كتاب فيها نقصٌ  
واحدٌ وهو كفرها في الحال .

قوله: (وقد تُسْتَرْقُ وهي حامل منه ، ولا يقبل قولها: أن حملها من مسلم) أي:  
فيلزم استرقاقه إذا ولدته ، وقد اقتصر غيره في التعليل على لزوم استرقاق الولد وهو  
أعم ، وقضيته: كراهة نكاح المسلمة أيضاً بدارهم ، قال الزركشي: وبه صرح في «الأم»  
قال: وذكر في موضع آخر كراهة التسري أيضاً ؛ أي: هناك .

قوله: (وكذا ذمية...) قال الزركشي: يشبه أن يكون محل كراهة الذمية إذا وجد





«وَمَجُوسِيَّةٌ» ظَاهِرُهُ: الْعَطْفُ عَلَى «وَتَيْبِيَّةٍ»، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّ الْمَجُوسَ لَا كِتَابَ لَهُمْ، وَالْأَشْبَهُ: أَنَّهُ كَانَ لَهُمْ كِتَابٌ وَبَدَّلُوهُ فَرَفِعَ، لَكِنْ لَا تَحِلُّ مُنَاكَحَتُهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَا كِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ الْآنَ، وَلَا نَتَيَقَنُهُ مِنْ قَبْلِ فَتَحْتَاطُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُعْطِفَ عَلَى «مَنْ» فَيَوَافِقُ الْأَشْبَهُ، وَالْوَتَيْبِيَّةُ: عَابِدَةُ الْوَتَنِ، وَمِثْلُهَا: عَابِدَةُ الشَّمْسِ وَالنُّجُومِ وَالصُّورِ الَّتِي يَسْتَحْسِنُونَهَا، وَالْوَتْنُ وَالصَّنْمُ قِيلَ: بِمَعْنَى [وَاحِدٍ]، وَقِيلَ: الْوَتْنُ: مَا كَانَ غَيْرَ مُصَوَّرٍ، وَالصَّنْمُ: مَا كَانَ مُصَوَّرًا.

(وَالكِتَابِيَّةُ: يَهُودِيَّةٌ أَوْ نَصْرَانِيَّةٌ، لَا مُتَمَسِّكَةٌ بِالزَّبُورِ وَغَيْرِهِ) كَصُحُفِ شِيثَ وَإِدْرِيسَ وَإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَلَا تَحِلُّ مُنَاكَحَتُهَا، قِيلَ: لِأَنَّ مَا ذُكِرَ لَمْ يُنَزَّلْ بِنَظْمٍ يُدْرَسُ وَيُتْلَى، وَإِنَّمَا أُوجِي إِلَيْهِمْ مَعَانِيهِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ حِكْمٌ وَمَوَاعِظٌ لَا أَحْكَامٌ وَشَرَائِعٌ؛ (فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْكِتَابِيَّةُ إِسْرَائِيلِيَّةً) أَي: مِنْ وَلدِ إِسْرَائِيلَ وَهُوَ يُعْقَبُ ﴿...﴾ (فَالْأَظْهَرُ: حِلُّهَا) لِلْمُسْلِمِ (إِنْ عُلِمَ دُخُولُ قَوْمِهَا فِي ذَلِكَ الدِّينِ) أَي: دِينِ مُوسَى أَوْ عِيسَى عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (قَبْلَ نَسْخِهِ وَتَحْرِيفِهِ) لِتَمَسُّكِهِمْ بِذَلِكَ الدِّينِ حِينَ كَانَ حَقًّا، (وَقِيلَ: يَكْفِي) دُخُولُهُمْ فِي ذَلِكَ الدِّينِ (قَبْلَ نَسْخِهِ) سَوَاءً دَخَلُوا قَبْلَ تَحْرِيفِهِ أَمْ بَعْدَهُ؛ لِتَمَسُّكِهِمْ بِالدِّينِ قَبْلَ نَسْخِهِ، وَالثَّانِي: لَا تَحِلُّ لَهُ مَعَ وُجُودِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ؛ لِانْتِفَاءِ النَّسَبِ إِلَى إِسْرَائِيلَ، وَلَوْ كَانَتْ مِنْ قَوْمِ عُلِمَ دُخُولُهُمْ فِي ذَلِكَ الدِّينِ بَعْدَ تَحْرِيفِهِ وَنَسْخِهِ؛ كَمَنْ تَهَوَّدَ أَوْ تَنَصَّرَ بَعْدَ بَعْثَةِ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ

﴿ حاشية المنبسطي ﴾

مسلمة، وإلا... فلا كراهة؛ أي: قطعاً.

قوله: (قومها) يعني: أباهما، والمراد: أولهم؛ أي: أول من تدين منهم بذلك الدين.

قوله: (وقيل: يكفي...) محل الخلاف: إذا لم يتجنبوا المحرف، وإلا... كفي

دخولهم فيه قبل النسخ ولو بعد التحريف.



أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ .. فَلَا تَحِلُّ ، وَكَذَا مَنْ تَهَوَّدَ بَعْدَ بَعْثَةِ عِيسَى ﷺ فِي الْأَصْحَ ، وَكَذَا لَوْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ لَمْ يُعْلَمَ أَنَّهُمْ دَخَلُوا فِي ذَلِكَ الدِّينِ قَبْلَ التَّحْرِيفِ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَ النَّسْخِ أَوْ بَعْدَهُ .. لَا تَحِلُّ ؛ أَخْذًا بِالْأَغْلَظِ ، أَمَّا الْإِسْرَائِيلِيَّةُ .. فَتَحِلُّ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى أَنَّ آبَاءَهَا دَخَلُوا فِي ذَلِكَ الدِّينِ قَبْلَ تَحْرِيفِهِ أَوْ<sup>(١)</sup> بَعْدَهُ وَقَبْلَ نَسْخِهِ ؛ لِشَرَفِ نَسَبِهَا ، أَمَّا بَعْدَ النَّسْخِ بِبَعْثَةِ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ .. فَلَا تُفَارِقُ فِيهِ الْإِسْرَائِيلِيَّةُ غَيْرَهَا .

(وَالْكِتَابِيَّةُ الْمُنْكَوْحَةُ كَمُسْلِمَةٍ فِي نَفَقَةٍ وَقَسْمٍ وَطَلَاقٍ) بِخِلَافِ التَّوَارِثِ ،

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (أما بعد النسخ... ) ذكره ؛ لأن المتن يفهم حلّ الإسرائيليين وإن دخلت بعد النسخ ، وليس كذلك .

﴿ حاشية المنباطي ﴾

قوله: (أما بعد النسخ ببعثة نبينا... ) هكذا عبر به الشيخان ، وقضيته - كما قال في «شرح الروض» - : أنهم لو دخلوا في دين اليهود بعد بعثة عيسى وقبل بعثة نبينا... حلت مناكحتهم ؛ لشرف نسبهم ، بخلاف نظيره في غير الإسرائيليات ؛ كما مر .

تَنْبِيْهِه : قال السبكي : وهل يرجع إلى اليهود والنصارى في دعواهم المبيح لمناكحتهم ؛ كما يرجع إليهم في دعواهم المعجوز لتقريرهم بالجزية ؟ فيه احتمال ، وقد يفرق بالتشوف إلى حقن الدماء ، بخلاف الأبخاخ ؛ فإنه يحتاط لها ، قال : وعلى هذا يتعذر أو يتعسر نكاح الكتابية اليوم ، واعتمد الأذرعى الفرق ، ثم قال : فنكاح الكتابيات في وقتنا ممتنع ، إلا أن يسلم منهم اثنان ويشهدان بصحة دعواهم ، وحكم الوطء بملك اليمين فيمن ذكر حكم النكاح ، قال الزركشي : هذا مذهبنا ، وفي النفس منه شيء يعرف بتأمل الآثار والأخبار الواردة في وطء السبايا ، والجواب عنها عسير . انتهى .

قوله: (بخلاف التوارث) فيه إشعار حيث اقتصر عليه : بأن غير الثلاثة المقتصر

(١) في نسخة (ش) : واو





(وَتُجْبَرُ عَلَى غُسْلِ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ) إِنْ امْتَنَعَتْ مِنْهُ؛ لِتَوْقُفِ الْحِلِّ عَلَيْهِ، وَيُغْتَفَرُ عَدَمُ النِّيَّةِ؛ لِلضَّرُورَةِ؛ كَمَا فِي الْمُسْلِمَةِ الْمَجْنُونَةِ، (وَكَذَا<sup>(١)</sup> جَنَابَةً) أَي: غُسْلُهَا (وَتَرْكُ أَكْلِ خِنْزِيرٍ) تُجْبَرُ عَلَيْهِمَا (فِي الْأَظْهَرِ) لِمَا فِي أَكْلِ الْخِنْزِيرِ وَتَرْكِ الْغُسْلِ

حاشية البكري

قوله: (ويغتفر عدم النية...) ما ذكره يقتضي: عدم الاحتياج لنية الزوج في المسألتين، وفي «التحقيق» أنه لا بد من نية زوج المجنونة، وأما الكتابية... ففيه أنه لا بد من نيتها بإباحة الاستمتاع، فإن امتنعت.. غسلها، ويصح بلا نية منه على الأصح في «المجموع»؛ كما لو امتنعت المسلمة على الأصح فيه، وفي «التحقيق»: لا بد من نيته فيهما.

حاشية المنباطي

عليها المصنف من أحكام النكاح غير التوراث كالثلاثة، وهو كذلك.

نعم؛ يضم إلى التوراث القذف، فليست فيه كالمسلمة؛ لأن في قذفها التعزير، بخلاف المسلمة؛ كما سيأتي.

قوله: (لتوقف الحل عليه) أي: فأجبرت عليه؛ كالمسلمة، وقضية هذا: أن الحنفي لا يجبرها على ذلك؛ لاعتقاده الحل عند الانقطاع، لكن قال القاضي أبو الطيب: لا أعرف أحدا من أصحابنا فرق بين الشافعي والحنفي، قال البلقيني: وجهه: أن هذا يتوقف عليه كمال الاستمتاع، لا أصله على عقيدته.

قوله: (ويغتفر عدم النية) أي: منها، وإلا... فلا بد من النية منه فيها، وفي المسلمة المجنونة؛ كما مر.

قوله: (لما في أكل الخنزير وترك الغسل...) أي: فأجبرت على ذلك؛ كالمسلمة، وقيد في زيادة «الروضة» القطع بإجبار المسلمة عليه بما إذا حضرت وقت الصلاة، قال: فإن لم تحضر صلاة.. ففي إجبارها قولان، والأظهر: الوجوب، يعني: الإيجاب، قال

(١) في نسخة (ش): فكذا



مِنَ الْإِسْتِغْدَارِ وَتَرَكَ التَّنْظِفَ ، وَالثَّانِي : لَا تُجْبَرُ عَلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ الْإِسْتِمْتَاعَ ،  
 (وَتُجْبَرُ هِيَ وَمُسْلِمَةٌ عَلَى غَسْلِ مَا نَجَسَ مِنْ أَعْضَائِهِمَا) لِيَتِمَّكَنَ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ بِهَا .  
 (وَتَحْرُمُ مُتَوْلَدَةٌ مِنْ وَثْنِي وَكِتَابِيَّةٌ) لِأَنَّ الْإِنْتِسَابَ إِلَى الْأَبِ وَهُوَ مِمَّنْ لَا  
 تَحِلُّ مُنَاكَحَتُهُ ، (وَكَذَا عَكْسُهُ) أَي : تَحْرُمُ مُتَوْلَدَةٌ مِنْ كِتَابِيٍّ وَوَثْنِيَّةٌ (فِي الْأَظْهَرِ)  
 تَغْلِيْبًا لِلتَّحْرِيمِ<sup>(١)</sup> ، وَالثَّانِي : لَا تَحْرُمُ ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِسَابَ إِلَى الْأَبِ وَهُوَ مِمَّنْ تَحِلُّ  
 مُنَاكَحَتُهُ .

## ﴿ حاشية السنياطي ﴾

الأذرعِي : ومحل إجبارها على الغسل للحيض والنفاس والجنابة : إذا لم تكن متحيرة ،  
 وإلا . . . لم تجبر على ذلك .

قوله : (وتجبر هي ومسلمة على غسل ما نجس من أعضائهما) أي : بخلاف ما  
 نجس من ثيابها<sup>(٢)</sup> ولم يظهر فيه لون أو ريح كريه ، وقول الشارح : (ليتمكن من  
 الاستمتاع بها) قضيته : امتناع استمتاعه<sup>(٣)</sup> بعضو متنجس ، ومحلّه - كما بحثه الأذرعِي - :  
 إذا كان يتولد منه نجس<sup>(٤)</sup> ، وإلا . . . فلا امتناع . ويجبران أيضاً على إزالة الوسخ ، وشعر  
 الإبط والعانة ، والظفر ، واجتناب تناول المؤذيات ؛ كالثوم والخمر ، وكذا التبيذ وغيره  
 مما يسكر وإن لم تسكر به وإن اعتقدت حله ، واجتناب لبس ثوب له ريح كريه .

قوله : (وتحرم متولدة . . .) هذا في الصغيرة والمجنونة ، فلو بلغت صغيرة عاقلة  
 ثم تبعت دين الكتابي من أبويها<sup>(٥)</sup> . . . فكما لو بلغت المتولدة بين مجوسي وكتابية ،

(١) كما في النهاية : (٢٩٣/٦) ، والمغني : (١٨٩/٣) ، خلافا لما في التحفة : (٦٦١/٧) ، حيث قال :  
 تحرم إلا إن بلغت واختارت دين الكتابي منهما .

(٢) في نسخة (ب) : من لباسهما .

(٣) في نسخة (د) : امتناع الاستمتاع .

(٤) في نسخة (د) : تنجيس .

(٥) في نسخة (أ) : قوله : (وتحرم متولدة . . .) لو بلغت هذه والتي بعدها عاقلين ثم تبعتا دين الكتابي  
 من أبويهما .





(وَإِنْ خَالَفتِ السَّامِرَةَ) وَهِيَ طَائِفَةٌ تُعَدُّ مِنَ الْيَهُودِ (الْيَهُودَ، وَالصَّابِئُونَ) وَهُمْ طَائِفَةٌ تُعَدُّ مِنَ النَّصَارَى (النَّصَارَى فِي أَصْلِ دِينِهِمْ .. حَرْمَنَ، وَإِلَّا .. فَلَا) أَي: وَإِنْ لَمْ يُخَالَفُوهُمْ فِي الْأُصُولِ وَإِنَّمَا خَالَفُوهُمْ فِي الْفُرُوعِ .. فَتَجُوزُ مُنَاكَحَتُهُمْ، وَمَا نُقِلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ مِنْ قَوْلَيْنِ فِي مُنَاكَحَةِ السَّامِرَةِ وَالصَّابِئِينَ .. مَحْمُولٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ فِي «مُخْتَصَرِ الْمَرْزَبِيِّ»، وَقَدْ نُقِلَ: أَنَّ الصَّابِئِينَ فِرْقَتَانِ؛ فِرْقَةٌ تُوَافِقُ النَّصَارَى فِي أُصُولِ الدِّينِ، وَأُخْرَى تُخَالَفُهُمْ وَتَعْبُدُ الْكُوكِبَ السَّبْعَةَ وَتُضَيِّفُ الْأَثَارَ إِلَيْهَا، وَتَنْفِي الصَّانِعَ الْمُخْتَارَ، وَقَدْ أَفْتَى الْإِسْطَخْرِيُّ بِقَتْلِهِمْ لَمَّا اسْتَفْتَى الْقَاهِرُ الْفُقَهَاءَ فِيهِمْ.

حاشية السناطلي

وعكسه كذلك، وقد نص الشافعي: على أنها يحل نكاحها، وقيل: لا يحل نكاحها، وتناول قائله النص<sup>(١)</sup>: بما إذا كان أحد الأبوين يهوديًا والآخر نصرانيًا فبلغ واختار دين أحدهما، ونقل الإسنوي تصحيحه عن الرافعي، لكن اعترض تأويل النص بما ذكر: بأنه صورته في «الأم»: بأن أحد الأبوين نصراني والآخر مجوسي، وبأنه لا حاجة لقول المؤلف: (فبلغ واختار دين أحدهما) لأن الحكم بدون ذلك.

قوله: (وَإِنْ خَالَفتِ السَّامِرَةَ...) أَي: ولو احتمالاً؛ كما جزم به في «الروضة».

قوله: (فَتَجُوزُ مُنَاكَحَتُهُمْ) أَي: ما لم تكفرهم اليهود والنصارى، فتحرم مناكحتنا لهم؛ كما نقله الشيخان عن الإمام.

قوله: (وقد أفنى الإصطخري بقتلهم لما استفتى القاهر الفقهاء فيهم) قيل: أنهم بذلوا له أموالاً كثيرة فتركهم.

فائدة: السامرة ينسبون<sup>(٢)</sup> إلى أصلهم السامري عابد العجل، والصابئون ينسبون<sup>(٣)</sup>

(١) في نسخة (أ): وتناول قائل النص.

(٢) في نسخة (أ): يقربون. وفي (د): منسوبون.

(٣) في نسخة (أ): فيقربون. وفي (د): منسوبون.

(وَلَوْ تَهَوَّدَ نَصْرَانِيٌّ أَوْ عَكْسُهُ) أَي: تَنَصَّرَ يَهُودِيٌّ . . (لَمْ يُقَرَّ فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّهُ أَحَدَتْ دِينًا بَاطِلًا بَعْدَ اعْتِرَافِهِ بِبُطْلَانِهِ فَلَا يُقَرُّ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>؛ كَمَا لَوْ ارْتَدَّ الْمُسْلِمُ، وَالثَّانِي: يُقَرُّ؛ لِتَسَاوِي الدِّينَيْنِ فِي التَّقْرِيرِ بِالْجِزْيَةِ، (فَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً . . لَمْ تَحُلْ لِمُسْلِمٍ) تَقْرِيبًا عَلَى أَنَّهُ لَا يُقَرُّ، (فَإِنْ كَانَتْ مَنكُوحَتَهُ) أَي: الْمُسْلِمِ . . (فَكَرِدَةٌ مُسْلِمَةٍ) فَإِنْ كَانَ التَّهَوُّدُ أَوْ التَّنَصُّرُ قَبْلَ الدُّخُولِ . . تَنَجَّزَتِ الْفُرْقَةُ، أَوْ بَعْدَهُ . . تَوَقَّفَتْ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، (وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ) لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِبُطْلَانِ مَا انْتَقَلَ عَنْهُ وَكَانَ مُقَرًّا بِبُطْلَانِ الْمُنْتَقَلِ إِلَيْهِ، (وَفِي قَوْلِي: أَوْ دِينُهُ الْأَوَّلُ) لِتَسَاوِي الدِّينَيْنِ فِي الْحُكْمِ، وَلَوْ أَبِي الْإِسْلَامَ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ أَوْ الْإِسْلَامَ وَدِينَهُ الْأَوَّلَ جَمِيعًا عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي . . فَفِي قَوْلِي أَوْ وَجْهِ: يُقْتَلُ، وَالْأَشْبَهُ: لَا، بَلْ يُلْحَقُ بِمَا مَنَّهُ، (وَلَوْ تَوَثَّنَ) يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ . . (لَمْ يُقَرَّ، وَفِيمَا يُقْبَلُ) مِنْهُ (الْقَوْلَانِ) أَحَدُهُمَا: الْإِسْلَامُ فَقَطْ،

#### حاشية السباطي

إلى صابئ عم نوح ﷺ، وقيل: إنما سموا بذلك؛ لخروجهم من دين إلى آخر.

قوله: (لم يقر في الأظهر) محل الخلاف - كما بحثه الزركشي - فيما بعد عقد الجزية، أما لو تهوّد نصراني أو عكسه بدار الحرب ثم جاءنا وقبل الجزية . . فإنه يقر قطعاً؛ لمصلحة قبولها.

قوله: (يقتل) أي: كمن فعل ما ينتقض به عهده؛ من قتال ونحوه.

قوله: (والأشبه: لا، بل يلحق بمأمنه) أي: ثم هو حربي؛ إن ظفرنا به . . قتلناه، ويفارق من فعل ما ينتقض به عهده بتعدي ضرره إلينا، بخلاف المنتقل ضرره على نفسه<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وفيما يقبل منه . .) سيأتي فيه ما مر فيما قبله، فإن أبي الإسلام على

(١) سواء كان في دار الحرب أو دارنا، كما في النخبة: (٦٦٣/٧)، والنهاية: (٢٩٤/٦)، خلافاً لما في المغني: (١٩٠/٣)، حيث قال: يقر فيما إذا تهوّد أو تنصر في دار الحرب ثم جاء . .  
(٢) في نسخة (أ): ويفارق من ذكر: بتعدي ضرره إلينا، بخلاف المنتقل ضرره على نفسه.



وَالثَّانِي: هُوَ أَوْ دِينُهُ الْأَوَّلُ، وَفِي ثَالِثٍ: أَوْ مُسَاوِيهِ، فَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ تَحْتَ مُسْلِمٍ..  
تَنْجَزَتِ الْفُرْقَةُ قَبْلَ الدُّخُولِ وَتَوَقَّفتْ بَعْدَهُ عَلَى انْقِصَاءِ الْعِدَّةِ.

(وَلَوْ تَهَوَّدَ وَثَنِيٌّ أَوْ تَنَصَّرَ.. لَمْ يُقَرَّرْ) لِإِنْتِقَالِهِ عَمَّا لَا يُقَرَّرُ عَلَيْهِ إِلَى بَاطِلٍ،  
وَالْبَاطِلُ لَا يُفِيدُ فَضِيلَةَ الْإِقْرَارِ، (وَيَتَعَيَّنُ الْإِسْلَامُ؛ كَمُسْلِمٍ ارْتَدَّ) فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ فِي  
حَقِّهِ الْإِسْلَامُ، فَإِنْ أَبِي.. قُتِلَ عَلَى مَا سَيَأْتِي فِي «بَابِ الْمُرْتَدِّ».

(وَلَا تَحِلُّ مُرْتَدَّةٌ لِأَحَدٍ) لَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهَا كَافِرَةٌ لَا تُقَرَّرُ، وَلَا مِنْ

#### حاشية السنياطي

الراجع .. بلغ المأمّن على الأشبه ، ثم هو حربي ؛ إن ظفرنا به .. قتلناه .

قوله: (فإن أبي .. قتل على ما سيأتي في «باب المرتد») أي: في المرتد، وهذا  
أخذه الشارح من تشبيهه بالمرتد، وقد قال الزركشي كالأذرع بعد قولهما: أن قضية  
كلامهم: أنه لو لم يسلم .. قتل كالمرتد، والمنتج: أنه يبقى على حاله قبل الانتقال،  
حتى لو لم يكن له أمان .. لم يتغير حكمه بذلك، وإلا .. قتل إن لم يسلم . انتهى ، قال  
في «شرح الروض»: وفيه نظر ؛ أي: بل المنتج: أن حكمه كحكم القسمين الأولين في  
أنه يبلغ المأمّن، ثم هو حربي ؛ إن ظفرنا به .. قتلناه ؛ كما صرح به في «شرح المنهج» .

تمة: يحرم نكاح الجن ؛ كما قاله ابن يونس ، وأفتى به البارزي مستدلاً بقوله  
تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النحل: ٧٢] والبغوي معللاً له: بأنه لا  
يقدر على تسلمها، وفي تعليقه نظرٌ ؛ لأن ذلك ليس شرطاً في صحة النكاح، وهذا هو  
المفتى به ، وقد روى ابن أبي الدنيا مرفوعاً: (نهى عن نكاح الجن)<sup>(١)</sup> ، وتنظير القمولي

(١) قال الشيخ بدر الدين محمد بن عبد الله الشبلي في «آكام المرجان في أحكام الجنان» (ص: ١١١):  
(قَالَ حَرْبُ الْكِرْمَانِيِّ فِي مَسَائِلِهِ عَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقَطِيعِيُّ حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ  
عَمْرِ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْبَعَةَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ نِكَاحِ الْجِنِّ . وَهُوَ  
مُرْسَلٌ ، وَفِيهِ ابْنُ لَهْبَعَةَ) . وفي معناه ما ورد في سنن سعيد بن منصور ، باب: ما جاء في طلاق  
السكران ومن لم يره ومن أجازته ، رقم [١١١٨] .



الْكُفَّارِ ؛ لِبَقَاءِ عِلْقَةِ الْإِسْلَامِ فِيهَا ، ( وَلَوْ ارْتَدَّ زَوْجَانِ ) مَعًا ( أَوْ أَحَدُهُمَا قَبْلَ دُخُولِ ..  
 تَنَجَّزَتِ الْفُرْقَةُ ) لِعَدَمِ تَأَكُّدِ النِّكَاحِ بِالدُّخُولِ ، ( أَوْ بَعْدَهُ .. وَوَقِفَتْ ؛ فَإِنْ جَمَعَهُمَا  
 الْإِسْلَامُ فِي الْعِدَّةِ .. دَامَ النِّكَاحُ ) بَيْنَهُمَا ، ( وَإِلَّا .. فَالْفُرْقَةُ مِنَ الرَّدَّةِ ) مِنْهُمَا أَوْ مِنْ  
 أَحَدِهِمَا ، ( وَيَحْرُمُ الْوَطْءُ فِي التَّوَقُّفِ ) لِتَنْزُلِ مِلْكِ النِّكَاحِ بِمَا حَدَّثَ ، ( وَلَا حَدَّ )  
 فِيهِ ؛ لِشُبُهَةِ بَقَاءِ النِّكَاحِ ، وَتَجِبُ الْعِدَّةُ مِنْهُ ؛ كَمَا لَوْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ وَطِئَهَا فِي الْعِدَّةِ .

﴿ حاشية السنياطي ﴾

فيه: بأن التكليف يعم الفريقين يردُّ: بأن ذلك لا يقتضي الصحة، وعن مالك كالحسن  
 البصري: الحل . انتهى .





## بَابُ نِكَاحِ الْمُشْرِكِ

هُوَ: الْكَافِرُ عَلَى أَيِّ مِلَّةٍ كَانَ .

(أَسْلَمَ كِتَابِيٌّ أَوْ غَيْرُهُ) كَوْتَنِيٌّ أَوْ مَجُوسِيٌّ (وَتَحْتَهُ كِتَابِيَّةٌ . . دَامَ نِكَاحُهُ) لِحَوَازِ نِكَاحِ الْمُسْلِمِ لَهَا ، (أَوْ) أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ (وَتَنِيَّةٌ أَوْ مَجُوسِيَّةٌ فَتَحَلَّفْتُ) عَنْهُ ؛ أَيُّ: لَمْ تُسَلِّمْ مَعَهُ (قَبْلَ دُخُولِ . . تَنَجَّرَتِ الْفُرْقَةُ) بَيْنَهُمَا ، (أَوْ بَعْدَهُ وَأَسْلَمْتُ فِي الْعِدَّةِ . . دَامَ نِكَاحُهُ ، وَإِلَّا) أَيُّ: وَإِنْ لَمْ تُسَلِّمْ فِيهَا ؛ بِأَنْ أَصْرَتْ إِلَى انْقِضَائِهَا . . (فَالْفُرْقَةُ)

حاشية البكري

## بَابُ نِكَاحِ الْمُشْرِكِ

قوله: (لِحَوَازِ نِكَاحِ الْمُسْلِمِ لَهَا) أفهم به: أن شرط بقاء نكاحه للكتابية: أن يجوز نكاح المسلم لها بالشروط السابقة؛ وذلك وارد على المتن؛ إذ منطوقه لا يفيد اشتراط شيء من ذلك.

حاشية السنياطي

## بَابُ نِكَاحِ الْمُشْرِكِ

قوله: (هو الكافر على أي ملة كان) أي: المراد به هنا ذلك، وإلا . . فهو قد يطلق على مقابل الكتابي؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَكْفُرُوا﴾ [البينة: ١] الآية .

قوله: (وتحته كتابية) أي: حرة، فإن كانت أمة . . فسيأتي الكلام عليها .

قوله: (أي: لم تُسَلِّمْ معه) فسّر تخلفها عنه بذلك؛ ليصدق بإسلامها بعده في العدة الآتي .

قوله: (بأن أصرت إلى انقضائها) فسّر عدم إسلامها في العدة بذلك؛ لدفع توهم



بَيْنَهُمَا حَاصِلَةٌ (مِنْ) حِينَ (إِسْلَامِهِ).

(وَلَوْ أَسْلَمَتْ) أَي: الزَّوْجَةُ الْكَافِرَةُ (وَأَصْرَ) الزَّوْجِ عَلَى كُفْرِهِ... (فَكَعَكِهِ)

أَي: فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ دُخُولِ... تَنَجَّزَتِ الْفُرْقَةُ، أَوْ بَعْدَهُ وَأَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ... دَامَ نِكَاحُهُ؛ وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْ فِيهَا... فَالْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا مِنْ حِينَ إِسْلَامِهَا، وَالْفُرْقَةُ فِيمَا ذَكَرَ فُرْقَةٌ فَسُخِّحَ لَا فُرْقَةٌ طَلَاقٍ.

(وَلَوْ أَسْلَمَا مَعًا... دَامَ النُّكَاحُ) بَيْنَهُمَا، (وَالْمَعِيَّةُ بِأَخْرِ اللَّفْظِ) الَّذِي يَحْضُرُ

بِهِ الْإِسْلَامُ لَا بِأَوَّلِهِ.

حاشية السنباطي

صدق العبارة بما إذا أسلمت معه؛ إذ تصدق حينئذ أنها لم تُسَلِّمْ فيها، وهذا الدفع ظاهرٌ من كلام المصنف؛ لأن المقسم أنها لم تُسَلِّمْ معه.

قوله: (ولو أسلما معاً... أي: صار مسلمين معاً ولو بإسلام أبيهما معاً إذا كانا

صغيرين أو مجنونين<sup>(١)</sup>، وكذا بإسلام البالغ العاقل منهما<sup>(٢)</sup> وأبي الآخر الصغير، أو

المجنون معاً قبل الدخول على ما اقتضاه كلام الشيخين من عدم انفساخ النكاح في

ذلك؛ بناءً على ما صححوه من أن العلة الشرعية مع معلولها يتقاربان في الزمان، لكن

اختار السبكي مقابله، وقال البلقيني: إنه الفقه<sup>(٣)</sup>، والأذرعى: إنه الذي أورده القاضي

والمتولي والخوارزمي. ولو أسلمت البالغة العاقلة عقب إسلام أبي الزوج الصغير<sup>(٤)</sup>

أو المجنون ولم يدخل بها... بطل النكاح ولو قلنا: بتأخير العلة الشرعية عن معلولها؛

لأن إسلام الصغير يحصل حكماً وإسلامها يحصل بالقول، والحكمي يكون سابقاً<sup>(٥)</sup>

للقولي؛ لأن العبرة - كما تقدم - بالآخر، ولا شك أنه يحصل الحكمي عند ابتداء

(١) في نسخة (ب): أو مجوسين.

(٢) في نسخة (د): معهما.

(٣) في نسخة (د): إنه الأفقه.

(٤) في نسخة (ب): عقب إسلامه؛ أي: الزوج الصغير.

(٥) في نسخة (ب): تابعاً.





(وَحَيْثُ أَدْمَنَا) النَّكَاحَ .. (لَا تَضُرُّ مُقَارَنَةَ الْعَقْدِ) أَي: عَقْدِ النَّكَاحِ (لِمُفْسِدٍ هُوَ زَائِلٌ عِنْدَ الْإِسْلَامِ وَكَانَتْ بِحَيْثُ تَحِلُّ لَهُ الْآنَ) تَخْفِيفًا بِسَبَبِ الْإِسْلَامِ .

(وَإِنْ بَقِيَ الْمُفْسِدُ) عِنْدَ الْإِسْلَامِ .. .. .

حاشية السنباطي

اللفظ الحاصل به القولي . وبما تقرر علم: أن قول الشارح: (الذي يحصل به الإسلام) أي: الذي يحصل به ولو من أبويهما أو أبي أحدهما الإسلام لهما .

تَنْبِيْه: يحرم الوطء في مدة التوقف ، ونحو الطلاق والظهار موقوف ، فإن أسلم الآخر .. بان وقوعه من حين إيقاعه ، وإلا .. فلا . ولو أسلم على وثنية أو طلقها رجعيًا في الشرك ثم أسلم .. حرم عليه أختها وأربع سواها في العدة ؛ لأن زوال نكاحها غير متيقن . انتهى .

قوله: (لمفسد) أي: عندنا فقط ، فإن كان مفسدًا عندنا وعندهم .. ضرر مطلقًا ، أو عندهم فقط .. لم يضر مطلقًا ، والمراد بـ(المفسد عندنا): ما اتفق عليه علماؤنا ؛ كما قاله الجرجاني ، فيفيد: أن غيره لا يشترط زواله عند الإسلام ، وهو ظاهر إن ترفعوا لمن لا يراه مفسدًا .

قوله: (تخفيفًا بسبب الإسلام) هذا تعليل لعدم ضرر مقارنة المفسد المذكور ، وأما اشتراط كونه زائلًا عند الإسلام .. فتعليله: أن الشرط إذا لم يعتبر<sup>(١)</sup> حال النكاح لما ذكر .. فليعتبر حال الالتزام بالإسلام ؛ لئلا يخلو العقد عن شرط في الحالتين جميعاً .

قوله: (وإن بقي المفسد...) هذا محترز قوله: (هو زائل عند الإسلام) قيل: ومحترز قوله: (وكانت بحيث تحل له الآن) قوله فيما يأتي: (ولو نكح حرة وأمة...) نظرًا لكون الأمة لا تحل له الآن ؛ لعدم الحاجة إلى نكاح الأمة . ورد: بأنه خارج بالأول ؛ لأن المفسد - وهو: عدم الحاجة إلى نكاح الأمة - لم يزل عند الإسلام المنزل منزلة الابتداء ، وحينئذٍ فلا حاجة لقوله: (وكانت بحيث تحل له الآن) كما قاله في

(١) في نسخة (ب): لم يغير .



(فَلَا نِكَاحَ) بَيْنَهُمَا يَدُومٌ؛ (فَيَقْرَأُ عَلَى نِكَاحِ بِلَا وَوَلِيِّ وَشُهُودٍ، وَفِي عِدَّةٍ هِيَ مُنْقَضِيَةٌ عِنْدَ الْإِسْلَامِ) لِإِنْتِفَاءِ الْمَفْسِدِ عِنْدَهُ، بِخِلَافِ غَيْرِ الْمُنْقَضِيَةِ فَلَا يَقْرَأُ عَلَى النِّكَاحِ فِيهَا؛ لِإِنْتِفَاءِ الْمَفْسِدِ، (وَ) يَقْرَأُ عَلَى نِكَاحِ (مُؤَقَّتٍ) بِمُدَّةٍ؛ كَعِشْرِينَ سَنَةً (إِنْ اعْتَقَدُوهُ مُؤَبَّدًا) وَيَكُونُ ذِكْرُ الْوَقْتِ لَعَوًّا، بِخِلَافِ مَا إِذَا اعْتَقَدُوهُ مُؤَقَّتًا: فَإِنَّهُ إِذَا حَصَلَ الْإِسْلَامُ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ شَيْءٌ... لَا يَقْرَأُ عَلَى نِكَاحِهِ، .....

#### حاشية السنباطي

«شرح المنهج». وقول الشارح: (عند الإسلام) أي: إسلام أحدهما ولو زال عند إسلام الآخر؛ تغليباً للفساد.

نعم؛ اليسار وأمن العنت إن قارنا أو أحدهما النكاح في الكفر واستمر إلى إسلام أحدهما وكان زائلاً عند إسلام الآخر.. قرر النكاح؛ كما يؤخذ مما يأتي، وصرح به الإمام ونقله عن الأصحاب.

قوله: (يدوم) تصريح بما هو المراد من نفي النكاح، وإلا.. فهو كان موجوداً قبل الإسلام.

قوله: (وفي عدة...) أي: ولو عن شبهة؛ كما شمله كلامهم، نبه عليه في «شرح الروض».

قوله: (وقد بقي من الوقت شيء) احترازٌ عما إذا لم يبق منه شيء، فإن النكاح حينئذ ينقطع عندهم، وبه فارق إقرارهم على نكاح مشروط فيه الخيار لهما أو لأحدهما مدة إذا انقضت المدة عند الإسلام.

نعم؛ لو اختار من له الخيار الفسخ قبل الإسلام.. فالحكم كما لو لم يبق من الوقت شيء؛ كما هو ظاهر.

ومن المفسد الزائل عند الإسلام: غضب حربي أو مستأمن، قال ابن أبي هريرة: أو ذمي لم يستوطن<sup>(١)</sup> دارنا امرأة إذا اعتقدوه نكاحاً، فنقرهم عليه إقامة للفعل مقام

(١) في نسخة (أ): أو ذمي حينئذ توطن. وفي (ب): أو ذمي لم يتوطن.





(وَكَذَا لَوْ قَارَنَ الْإِسْلَامَ عِدَّةُ شُبُهَةٍ) بِأَنْ أَسْلَمَا بَعْدَ عُرُوضِهَا وَقَبْلَ انْقِضَائِهَا... فَإِنَّهُ يُقَرَّرُ عَلَى النِّكَاحِ الَّذِي عَرَضَتْ لَهُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِأَنَّهَا لَا تَرْفَعُ النِّكَاحَ ، وَفِي وَجْهِهِ مِنَ الطَّرِيقِ الثَّانِي: لَا يُقَرَّرُ عَلَيْهِ ؛ كَمَا لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمُعْتَدَّةِ ، (لَا نِكَاحُ مُحْرَمٍ) كَبَيْتِهِ وَأُمِّهِ وَزَوْجَةِ أَبِيهِ أَوْ ابْنِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يُقَرَّرُ عَلَيْهِ ؛ لِلزُّومِ الْمُفْسِدِ لَهُ .

حاشية البكري

قوله: (بأن أسلما بعد عروضها وقبل انقضائها...) تقتضي: أن عدة الشبهة لو قارنت النكاح والإسلام... ضرت، وهو مقتضى إطلاق الجمهور وإن خالفه صاحب الرقم.

حاشية السباطي

القول، بخلاف غضب ذمي مستوطن بدارنا ذميةً واتخاذها زوجة، فلا تقرهما عليه<sup>(١)</sup> وإن اعتقدها نكاحاً؛ لأن علي الإمام دفع بعض الذميين عن بعض، ويفهم منه بالأولى: عدم التقرير في غضب الحربي ذمية؛ كما نبه عليه البلقيني، قال: بخلاف ما لو غضب ذمي حربية واعتقدها نكاحاً... فيقران عليه؛ أي: أخذاً مما مر، وبه صرح ابن المقري في «شرح الإرشاد».

قوله: (وكذا لو قارن الإسلام عدة شبهة...) [مع قوله الآتي: (ولو أسلم الزوج ثم أحرم...)] حاصله: أن مقارنة عدة الشبهة<sup>(٢)</sup> أو الإحرام للإسلام لا تبطل النكاح، وفارق اليسار وأمن العنت حيث يبطل نكاح الأمة مقارنة أحدهما للإسلام؛ بأن نكاح الأمة بدل يعدل إليه عند تعدد الحرة، والبدل أضيق حكماً من الأصل فجزوا فيه على التضييق اللائق به، ولأن المفسد في نكاح الأمة: الخوف من إرقاق الولد وهو دائم فأشبهه المحرمية، وأما العدة والإحرام... فينتظر زوالهما عن قرب، لكن اليسار وأمن العنت إنما يبطل<sup>(٣)</sup> أحدهما نكاح الأمة إذا قارن إسلامها وإسلام الزوج معاً، فلو قارن أحدهما دون الآخر... لم يبطل النكاح؛ [وذلك لأن وقت اجتماعهما فيه هو وقت جواز

(١) في نسخة (أ): فلا يقرها عليه.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (د).

(٣) في نسخة (د): إنما ينتظر.



(وَلَوْ أَسْلَمَ) الزَّوْجُ (ثُمَّ أَحْرَمَ ثُمَّ أَسْلَمَتْ) فِي الْعِدَّةِ (وَهُوَ مُحْرَمٌ.. أَقْرَأَ) النِّكَاحُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِأَنَّ الْإِحْرَامَ لَا يُؤَثِّرُ فِي دَوَامِ النِّكَاحِ، وَفِي قَوْلِ قَطْعِ بِهِ بَعْضُهُمْ: لَا يَقْرَأُ عَلَيْهِ؛ كَمَا لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمُحْرَمِ.

(وَلَوْ نَكَحَ حُرَّةً وَأُمَّةً) مَعًا أَوْ مُرْتَبًا (وَأَسْلَمُوا) أَي: الزَّوْجُ وَالْمَرْأَتَانِ مَعَهُ.. (تَعَيَّنَتِ الْحُرَّةُ وَانْدَفَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى الْمَذْهَبِ) لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ نِكَاحُ أُمَّةٍ مَعَ وُجُودِ حُرَّةٍ تَحْتَهُ، وَفِي قَوْلٍ مِنَ الطَّرِيقِ الثَّانِي: لَا تَنْدَفِعُ الْأُمَّةُ؛ نَظْرًا إِلَى أَنَّ الْإِمْسَاكَ كَاسْتِدَامَةِ النِّكَاحِ لَا كَايْتِدَائِهِ.

﴿ حاشية السباطي ﴾

نكاح الأمة، فإنه إن سبق إسلامه.. فالأمة الكافرة لا تحل له، أو إسلامها.. فالمسلمة لا تحل للكافر، فكان اجتماعهما في الإسلام شبيها بحال ابتداء نكاح الأمة<sup>(١)</sup>.

تَنْبِيهِ: لا يجب البحث عن شرط نكاح من أسلم؛ لأنه قد أسلم خلًا فم لم يسألهم ﷺ عن شروط أنكحتهم وأقرهم عليها. انتهى.

[قوله: (ولو أسلم الزوج ثم أحرم...)] مثله فيما ذكر: ما لو أسلمت الزوجة ثم أحرمت ثم أسلم الزوج وهي محرمة<sup>(٢)</sup>.

قوله: (أو مرتبًا) أي: بأن سبق نكاح الحرة؛ لأنه إذا سبق نكاح الأمة نكاح الحرة<sup>(٣)</sup>.. لم تندفع الأمة بذلك؛ لانتفاء المفسد، والكلام في نكاح قارنه مفسد. وقوله: (والمرأتان معه) يعني: في زمن إسلامه أو في العدة؛ سواء أسلما معًا أو مرتبًا ولو كان إسلام الأمة بعد إسلام الحرة وموتها.

فإن قلت: وجود الحرة المانع من نكاح الأمة - كما يشير إليه قول الشارح: (لأنه لا يجوز...)- منتفٍ عند إسلام الأمة في هذه الصورة وإن كان موجودًا قبله، فقضية

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (د).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (أ).

(٣) في نسخة (أ): قوله: (أو مرتبًا) أي: بأن سبق نكاح الأمة؛ لأنه إذا سبق نكاح الحرة نكاح الأمة.





(وَنِكَاحُ الْكُفَّارِ صَحِيحٌ) أَي: مَحْكُومٌ بِصِحَّتِهِ (عَلَى الصَّحِيحِ) قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [السد: ٤١]، ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصر: ٩]، (وَقِيلَ: فَاسِدٌ) لِأَنَّ الظَّاهِرَ إِخْلَالُهُمْ بِشُرُوطِ النِّكَاحِ، لَكِنْ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمْ لَوْ تَرَافَعُوا إِلَيْنَا؛ رِعَايَةً لِلْعَهْدِ وَالذَّمَّةِ، وَنُقِرُّهُمْ بَعْدَ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ؛ تَخْفِيفًا، (وَقِيلَ): مَوْقُوفٌ (إِنْ أَسْلَمَ وَقُرَّرَ.. تَبَيَّنَا صِحَّتَهُ، وَإِلَّا.. فَلَا) أَي: وَإِنْ لَمْ يُقَرَّرَ.. تَبَيَّنَا فَسَادَهُ،

حاشية البكري

قوله: (أَي: محكوم بصحته) قاله؛ لأن الصَّحَّةَ حَكْمٌ شرعيٌّ، ولم يردِ الشَّرْعُ بذلك، فالمراد: أَنَّهُ مَحْكُومٌ بِالصَّحَّةِ، قال بعضهم: والتَّحْقِيقُ: أَنَّهُا إِنْ وَافَقَتِ الشَّرْعَ.. فَصَحِيحَةٌ، وَإِلَّا.. فَمَحْكُومٌ لَهَا بِالصَّحَّةِ رِخْصَةً، وَهُوَ حَسَنٌ.

حاشية السباطي

ما مر في اليسار<sup>(١)</sup>: عدم اندفاع نكاحها حينئذ؛ إذ المفسد - وهو: وجود الحرة - لم يوجد عند اجتماع الإسلاميين.

قلت: فرقوا: بأن أثر نكاح الحرة باق بعد موتها<sup>(٢)</sup>؛ بدليل إرثها وغسلها ولزوم تجهيزها فكان النكاح باقٍ، بخلاف اليسار، وبأن المرأة إذا أسلمت وتعينت.. حسبت على الزوج<sup>(٣)</sup> ولم يؤثر موتها؛ بدليل ما لو أسلمت على خمس فأسلمت واحدة فاختارها فماتت ثم أسلمت البواقي.. فإنما يمسك ثلاثاً منهن؛ قال الإمام: ولأن الحرة في المنع أقوى من اليسار؛ إذ غيبتها تحته تمنع نكاح الأمة، بخلاف غيبة ماله، وهذا وإن كان على طريقته في أن غيبتها تمنع ذلك دون طريقة غيره يصح التعليل به.

قوله: (أَي: محكوم بصحته) أَي: لا صحيح في نفس الأمر وإن احتملته العبارة؛ لأنه ليس محل الخلاف، وإنما محله ما ذكر، وحينئذ فقوله: (وقيل: فاسد) أَي: محكوم بفساده وإن لم يصرح به الشارح؛ اكتفاءً بما قبله.

(١) في نسخة (أ): في الفساد.

(٢) في نسخة (ب): باق عند موتها.

(٣) في نسخة (أ): على الزواج



قَالَ فِي «الرَّوْضَةِ»: فَإِنْ تَصَوَّرَ عَلْمُنَا بِاجْتِمَاعِ الشُّرُوطِ فِي نِكَاحٍ .. حَكَمْنَا بِصِحَّتِهِ قَطْعًا.

(فَعَلَى الصَّحِيحِ) وَهُوَ صِحَّةُ نِكَاحِهِمْ: (لَوْ طَلَّقَ ثَلَاثًا ثُمَّ أَسْلَمًا .. لَمْ تَحِلَّ لَهُ) (إِلَّا بِمُحَلَّلٍ) بِخِلَافِهِ عَلَى الْفَسَادِ فَتَحِلُّ بِلَا مُحَلَّلٍ.

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (قال في «الروضة»: فإن تصور... نوزع في هذه العبارة بأن صوابها: (فإن حصل.. علمنا) إذ التصور لا يلزم منه الحصول، ولك أن تقول: هو المراد الظاهر، فلا مشاحة في اللفظ بعد ظهور المراد منه، وهذا ينازع في التحقيق السابق عن بعضهم؛ إذ مقتضاه بل صريحه: أنه محكوم له بالصحة وإن اجتمعت الشروط لا صحيح، وهو الأقرب، فمن ثم لم يلتفت لذلك الشارح.

﴿ حاشية السباطي ﴾

قوله: (قال في «الروضة»: فإن تصور علمنا باجتماع الشروط في نكاح.. حكمنا بصحته قطعاً) لو قال: (فهو صحيح قطعاً).. لكان أحسن على أنه مراده، وإنما عبر به؛ مراعاة لمحل الخلاف السابق، وقضية تخصيص<sup>(١)</sup> القطع بما ذكر: أن محل الخلاف: ما لو علم انتفاء الشروط.. فهو محكوم بصحته على الأول، وهو كذلك؛ كما علم مما مر وإن أوهم تعليل الوجه الثاني السابق فرضه فيما إذا لم يعلم وجود الشروط أو انتفاؤها.

نعم؛ لو تراءفوا إلينا في هذا النكاح المعلوم انتفاء الشروط فيه من جهة صحته وفساده ورضوا بحكمنا.. حكمنا بينهم بالفساد قطعاً؛ كما صرح به السبكي.

قوله: (لم تحل له إلا بمحلل) أي: وإن لم يعتقدوا الطلاق الثلاث طلاقاً<sup>(٢)</sup>؛ لأننا إنما نعتبر حكمنا.

فرعان:

الأول: لو نكح أختين أو أكثر من أربع وطلقهن ثلاثاً قبل إسلامه وإسلامهن..

(١) في نسخة (د): تحقيق.

(٢) في نسخة (د): طلاقاً ثلاثاً.



(وَمَنْ قُرِّرَتْ .. فَلَهَا الْمَسْمَى الصَّحِيحُ ، وَأَمَّا الْفَاسِدُ ؛ كَخَمْرِ : فَإِنْ قَبِضَتْهُ قَبْلَ

حاشية السنباطي

لم ينكح واحدة إلا بمحلل ، أي<sup>(١)</sup> : بعد إسلامه وقبل إسلامهن ، أو عكسه<sup>(٢)</sup> .. اختار واحدة في الأولى وأربعاً في الثانية ، ووقع الطلاق على من اختارها .

الثاني : لو نكح حرة وأمة ولو أختين وطلقهما ثلاثاً ثم أسلم هو وهما .. لم ينكح إحداهما إلا بمحلل . وإن أسلم هو وهما ثم طلقهما ثلاثاً أو أسلمتا بعد الدخول ثم طلقهما ثلاثاً ثم أسلم في العدة ، أو أسلم بعد الدخول ثم طلقهما ثلاثاً ثم أسلمتا في العدة .. تعينت الحرة للتحليل واندفعت الأمة ولا يحتاج فيها إلى محلل ، وذلك لأنه لما وقع الإسلام .. اندفع نكاح الأمة ، والطلاق إنما ينفذ في المنكوحه وهي الحرة دون الأمة فلا يحتاج إلى محلل . فإن أسلمتا في الثانية أو أسلم هو في الثانية<sup>(٣)</sup> قبل الدخول<sup>(٤)</sup> .. تنجزت الفرقة فلا يلحق واحدة منهما طلاق فلا يحتاجان لمحلل . انتهى .

قوله : (فإن قبضته قبل الإسلام .. فلا شيء لها) أي : وإن كانت حال القبض صغيرة أو مجنونة ؛ كما بحث ؛ أي : إن كان ذلك القبض معتبراً عندهم فيما يظهر . ومحل ذلك : إذا لم يكن الصداق حرّاً مسلماً استرقوه ، أو مكاتبه ، أو أم ولده ، وإلا .. وجب مهر المثل ؛ لأننا نقرهم في الكفر على غير ما ذكر دون ما ذكر ، ولأن الفساد في غير ما ذكر لحق الله فجاز العفو عنه ، وفيما ذكر لحق المسلم فلا يعفى عنه ، قاله الخوارزمي . ومنه يؤخذ : أن ما يختص به المسلم مطلقاً كذلك ، بل ينبغي - كما قاله في «شرح الروض» - أن يكون سائر ما يختص به غير الناكح كذلك ، حتى لو أصدقها خمراً غصبها من ذمي آخر فقبضتها ثم أسلم .. أبطلناه ووجب مهر المثل ، وعموم كلامهم في (باب الصداق) يقتضيه .

(١) في نسخة (ب) : أو .

(٢) في نسخة (د) : أو عكس ؛ بأن وقع الطلاق بعد الإسلام .

(٣) في نسخة (أ) : الثالثة .

(٤) في نسخة (ب) : فلا يحتاج إلى محلل ؛ بأن أسلمتا في الثانية قبل الدخول .



الإسلام.. فلا شيء لها) لَانْفِصَالِ الْأَمْرِ بَيْنَهُمَا، وَمَا انفَصَلَ حَالَةَ الْكُفْرِ.. لَا يُتَّبَعُ<sup>(١)</sup>، وَمِنْهُمْ مَنْ حَكَى قَوْلًا: بِأَنَّ لَهَا مَهْرَ الْمِثْلِ؛ لِفَسَادِ الْقَبْضِ، (وإِلَّا) أَي: وَإِنْ لَمْ تَقْبِضْهُ قَبْلَ الْإِسْلَامِ.. (فَمَهْرٌ مِثْلٌ) لَهَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَرْضَ إِلَّا بِالْمَهْرِ، وَالْمَطَالَبَةُ بِالْخَمْرِ الْمَسْمَى فِي الْإِسْلَامِ مُمْتَنِعَةٌ فَرُجِعَ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ؛ كَمَا لَوْ نَكَحَ الْمُسْلِمُ عَلَى خَمْرٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَكَى قَوْلًا بِأَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهَا؛ لِأَنَّهَا رَضِيَتْ بِالْخَمْرِ وَتَعَدَّرَ قَبْضُهَا لَهُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ فَسَقَطَتِ الْمَطَالَبَةُ بِالْمَهْرِ، (وَإِنْ قَبِضَتْ بَعْضُهُ.. فَلَهَا قِسْطُ مَا بَقِيَ مِنْ مَهْرٍ مِثْلٍ) وَلَا يَجُوزُ تَسْلِيمُ الْبَاقِي مِنْهُ، وَيَأْتِي قَوْلٌ: بِأَنَّ لَهَا مَهْرَ الْمِثْلِ، وَقَوْلٌ: بِأَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهَا؛ كَمَا تَقَدَّمَ.

#### حاشية السنباطي

قوله: (فمهر مثل لها) محل استحقاقها له بل واستحقاقها المسمى الصحيح: إذا لم يمنعها منه زوجها قاصداً تملكه والغلبة عليه، فإن منعها قاصداً ذلك.. سقط، حكاة الفوراني وغيره عن النص وجرى عليه الأذرع وغيره.

قوله: (ولا يجوز تسليم الباقي منه) فارق ما لو كاتب ذمي عبده بعوض فاسد وقبض بعضه ثم أسلم.. حيث يسلم باقيه؛ بأن العتق في الكتابة يحصل بحصول الصفة، ثم يلزمه تمام قيمته، ولا يحط منها قسط المقبوض في الكفر<sup>(٢)</sup>؛ لتعلق العتق بأداء آخر النجوم، وقد جرى في الإسلام فكان بمثابة ما لو كاتبه في الإسلام بعوض فاسد.. يعتق بالصفة وتلزمه القيمة.

والمعتبر في تقسيط الخمر ونحوها من كل ما هو مثلي لو فرض مالا: الكيل، حتى لو أصدقها زقياً خمرٍ فقبضت أحدهما.. اعتبر في التقسيط الكيل.

نعم؛ لو زادت قيمة أحدهما على الآخر لزيادة وصف فيه.. اعتبرت القيمة،

(١) في نسخة (ج) (ش) (ق): لا يُتَّبَعُ

(٢) في نسخة (أ): ولا يحط فيها قسط المقبوض في الكثير. وفي (د): ولا يحط بها قسط العوض في الكفر.





(وَمَنْ اِنْدَفَعَتْ بِاِسْلَامٍ بَعْدَ دُخُولِ) بِأَنْ أَسْلَمَ وَأَصْرَتْ إِلَى اِنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ أَوْ الْعَكْسِ .. (فَلَهَا الْمَسْمَى الصَّحِيحُ إِنْ صُحِّحَ نِكَاحُهُمْ ، وَإِلَّا) أَي: وَإِنْ لَمْ يُصَحَّحْ نِكَاحُهُمْ ؛ أَي: أُنْفِذَ .. (فَمَهْرٌ مِثْلٌ) لَهَا فِي مُقَابَلَةِ الْوَطْءِ ، (أَوْ قَبْلَهُ) أَي: قَبْلَ الدُّخُولِ (وَصُحِّحَ) نِكَاحُهُمْ ؛ (فَإِنْ كَانَ الْاِنْدِفَاعُ بِاِسْلَامِهَا .. فَلَا شَيْءَ لَهَا) عَلَى الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّ الْفِرَاقَ مِنْ جِهَتِهَا ، وَفِي قَوْلٍ مِنَ الطَّرِيقِ الثَّانِي: لَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ ؛ لِأَنَّهَا أَحْسَنَتْ بِاِسْلَامِ فَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُؤَافِقَهَا ، فَإِذَا اِمْتَنَعَ .. اِنْتَسَبَ الْفِرَاقُ إِلَى

#### حاشية السنباطي

والمعتبر في الكلاب والخنازير القيمة بتقدير المالية عند من يجعل لها قيمة لا العدد. وفارق هذا ما في (الوصية) من أنه لو لم يكن له إلا كلاب وأوصى بكلب .. يعتبر العدد لا القيمة ؛ بأن الوصية محض تبرع فاغتفر فيها ما لا يغتفر في المعاوضات<sup>(١)</sup>.

ولو أصدقها جنسين فأكثر ؛ كزقي خمر وكلبين وسلم البعض في الكفر .. اعتبر هنا التقسيط بالقيمة في الجميع .

نعم ؛ لو كان مثليا ؛ كزق خمر وزق بول وقبضت بعض كل منهما على استواء .. فينبغي اعتبار الكيل ، نبه عليه في «شرح الروض» . ووجه اشتراط كون البعض المقبوض من كل منهما على استواء: أنه لو لم يكن كذلك .. لم يعلم نسبه من المجموع ليقسط<sup>(٢)</sup> مهر المثل عليه فيتعين حينئذ اعتبار القيمة ، وبه يعلم: أن صورة المسألة: أن يستوي الزقان قدرًا حال الإصداق ، وإلا .. تعين اعتبار القيمة .

تتبيه: لو دخل بالمفوضة ولو بعد الإسلام ولا مهر لها عندهم .. فلا شيء لها ، ولا يخالف ذلك قولهم: لو نكح ذمي ذمية تفويضًا وترافعا إلينا<sup>(٣)</sup> .. حكمنا لها بالمهر ؛ لأن ما هنا في الحربيين وفيما إذا اعتقدا<sup>(٤)</sup> أن لا مهر ، بخلافه ثمَّ فيهما .

(١) في نسخة (أ) و(د): فاعتبر فيها ما لا يعتبر في المعاوضات .

(٢) في نسخة (أ): كتفسيط .

(٣) في نسخة (ب) و(د): وترافعوا إلينا .

(٤) في نسخة (ب): إذا اعتيدوا .

تَحْلُفِهِ ، (أَوْ بِإِسْلَامِهِ .. فَنِصْفُ مُسَمًّى إِنْ كَانَ صَاحِبًا) لَهَا ، (وَإِلَّا) أَيُّ : وَإِنْ لَمْ  
يَكُنِ الْمَسَمًّى صَاحِبًا .. (فَنِصْفُ مَهْرٍ مِثْلٍ) لَهَا ، فَإِنْ لَمْ يُسَمَّ مَهْرًا .. وَجَبَتْ مُتَعَةٌ ،  
وَإِنْ لَمْ يُصَحَّحْ نِكَاحُهُمْ .. فَلَا شَيْءَ لَهَا مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّ الْفَاسِدَ لَا يَجِبُ فِيهِ قَبْلَ  
الدُّخُولِ شَيْءٌ .

(وَلَوْ تَرَفَعَ إِلَيْنَا ذِمِّيٌّ وَمُسْلِمٌ .. وَجَبَ) عَلَيْنَا (الْحَكْمُ) بَيْنَهُمَا جَزْمًا ، (أَوْ ذِمِّيًّا)

﴿ حاشية البعري ﴾

قوله: (فإن لم يسَمَّ مهراً .. وجبت متعة) ذكره؛ لأن عبارة المتن لا تفيد هذا  
القسم، فذكره تميماً للأقسام.

﴿ حاشية السباطي ﴾

قوله: (أو بإسلامه .. فنصف مسمًى...) أي: ولو كانت محرماً؛ كما نقله  
الشيخان عن القفال، وهو ظاهر، وما نقل عن الإمام من القطع: بأنه لا شيء لها، وعن  
النص: من أن ما زاد على أربع لا مهر لهن إذا اندفع نكاحهن باختيار أربع قبل الدخول،  
وما في كلام الشيخين آخر الباب: من أن المجوسي إذا مات وتحتته محرماً لم نورثها..  
مبنيٌّ - كما قاله شيخنا العلامة الطندثاني - على القول بفساد أنكحتهم، قال: وبدل  
على ترجيح ما قاله القفال مسألة العقد على الأم والبنات الآتية.

قوله: (ولو ترفع... مثل ترفعهما: طلب الخصم منهما إحضار خصمه والحكم  
عليه، فيجب إحضاره والحكم بينهما).

قوله: (أو ذميان...) استثنى من ذلك: ما لو ترفعا إلينا في شرب الخمر... فإنهم  
لا يحدون؛ لأنهم لا يعتقدون تحريمه، وكالذميين: الذمي والمعاهد، فيأتي فيهما ما  
في الذميين، بخلاف الحربيين والمعاهدين، والحربي والمعاهد، فلا يجب علينا  
الحكم بينهم ولو ترفعوا إلينا.

نعم؛ هو جائز، قال الأذرعى: والظاهر فيما لو عقدت الذمة لأهل بلد في دار  
الحرب: أنهم كالمعاهدين؛ فإنه لا يلزمنا الذب عنهم، فكذا الحكم بينهم.





كَيْهُودِيِّينَ أَوْ نَصْرَانِيِّينَ .. (وَجَبَ فِي الْأَظْهَرِ) قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩] ، وَالثَّانِي: لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي الْمَعَاهِدِينَ: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ٤٢] وَتُقَاسُ عَلَيْهِمْ أَهْلُ الذِّمَّةِ، لَكِنْ لَا تَتْرُكُهُمْ عَلَى النَّزَاعِ، بَلْ نَحْكُمُ بَيْنَهُمْ أَوْ نَرُدُّهُمْ إِلَى حَاكِمِ مِلَّتِهِمْ، وَأُجِيبُ: بِأَنَّ الْآيَةَ الثَّانِيَةَ مَنْسُوخَةٌ بِالْأُولَى؛ كَمَا قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه (١)، وَلَوْ كَانَ الذِّمِّيَّانِ مُخْتَلِفِي الْمِلَّةِ؛ كَيْهُودِيٍّ وَنَصْرَانِيٍّ .. وَجَبَ الْحُكْمُ جَزْمًا؛ لِأَنَّ كُلًّا لَا يَرْضَى بِمِلَّةِ الْآخَرِ، وَقِيلَ: عَلَى الْقَوْلَيْنِ، (وَنُقِرُّهُمْ) فِيمَا تَرَأَفُوا فِيهِ (عَلَى مَا نُقِرُّ لَوْ أَسْلَمُوا، وَتُبْطَلُ مَا لَا نُقِرُّ) لَوْ أَسْلَمُوا، فَإِذَا تَرَأَفُوا إِلَيْنَا فِي نِكَاحِ بِلَا وَوَلِيٍّ وَشُهُودٍ أَوْ فِي عِدَّةٍ هِيَ مُنْقَضِيَّةٌ عِنْدَ التَّرَافُعِ .. أَقْرَبْنَا، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ بَاقِيَةً وَبِخِلَافِ نِكَاحِ الْمَحْرَمِ .. فَتُبْطَلُ فِي ذَلِكَ.

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (كيهوديين أو نصرانيين) اتفاهما في اسم اليهودية أو النصرانية لا بد منه في جريان الخلاف، فإن اختلفا في ذلك؛ كيهوديٍّ مع نصرانيٍّ .. وَجَبَ جَزْمًا، وَهِيَ وَارِدَةٌ عَلَى الْمَتْنِ؛ إِذْ إِطْلَاقُهُ شَامِلٌ لَجَرِيَانِ الْخِلَافِ فِي كُلِّ ذَلِكَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

قوله: (بلا وليٍّ وشهودٍ) «الواو» بمعنى: «أو».

قوله: (فتبطله في ذلك) أي: في حال الترافع إلينا، فافهم.

﴿ حاشية السنياطي ﴾

قوله: (منسوخة بالأولى) أي: بالنسبة لقياس الذميين على المعاهدين، لا بالنسبة لحكم الأصل وهو الحكم بين المعاهدين فليس بمنسوخ، بل يجوز الحكم بينهما؛ كما مر.



(١) السنن الكبرى، للبيهقي، رقم [١٧٢٠٨/١٧٢٠٧] . المستدرک، رقم [٣٢٥٩] . الدر المنثور،

## (فصل)

[في أحكام زوجات الكافر إذا أسلم على أكثر من مباحة]

(أَسْلَمَ وَتَخْتَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ) مِنَ الزَّوْجَاتِ الْحَرَائِرِ (وَأَسْلَمْنَ مَعَهُ) قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ (أَوْ) أَسْلَمْنَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ (فِي الْعِدَّةِ أَوْ كُنَّ كِتَابِيَّاتٍ . . . لَزِمَهُ اخْتِيَارُ أَرْبَعٍ مِنْهُنَّ<sup>(١)</sup>)، (وَيَنْدَفِعُ) نِكَاحُ (مَنْ زَادَ) مِنْهُنَّ عَلَى الْأَرْبَعِ الْمُخْتَارَةِ، وَالْأَصْلُ

حاشية البكري

## فصل

قوله: (من الزوجات الحرائر) هو مراد المتن المشعر به تفصيله ، ذكره توطئة لما بعده من قوله: (لترك الاستفصال) أي: وقد قال الشافعي: ترك الاستفصال في وقائع الأحوال ينزل منزلة العموم في المقال .

حاشية السنباطي

## فصل

قوله: (لزمه اختيار أربع . . .) أي: وإن سكتن عنه ؛ كما اقتضاه نص الشافعي والأصحاب ؛ إذ إمساك أكثر من أربع في الإسلام ممتنع ، فيعصي بتأخير ذلك ؛ كما يعصي بتأخير التعيين أو البيان فيما لو طلق إحدى امرأته مبهماً أو معيناً ونسي عينها ؛ كما سيأتي ، وبهذا التقرير اندفع ما قاله السبكي: من أن وجوب الاختيار يتوقف على طلبهن ؛ إزالة للحبس ؛ كما في سائر الديون ، وأنه ينبغي حمل كلامهم عليه ، وقضيته لزوم اختيار أربع: أنه ليس له اختيار أقل منها وفسخ الزائد عليه ، وهو كذلك وإن توهم بعضهم خلافه ، وأفهم تخصيص الزوج بالاختيار: أن المرأة لا دخل لها فيه فيما لو نكحها زوجان وأسلموا ، بل إن وقعا معا . . . لم تقر مع واحد منهما<sup>(٢)</sup> ، أو مرتباً . . . فهي

(١) كما في التحفة: (٦٨٧/٧) ، والنهاية: (٣٠٢/٦) ، خلافاً لما في المغني: (١٩٦/٣) ، حيث قال: العدد ليس بمراد .

(٢) في نسخة (ب): لم يقر مع واحدة منها .





فِي ذَلِكَ: أَنَّ غَيْلَانَ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُ: «أَمْسِكْ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ» صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ<sup>(١)</sup>، وَسَوَاءٌ نَكَحَهُنَّ مَعًا أَوْ مُرْتَبًا، وَإِذَا نَكَحَ مُرْتَبًا.. فَلَهُ إِمْسَاكُ الْأَخِيرَاتِ، وَإِذَا مَاتَ بَعْضُهُنَّ.. فَلَهُ اخْتِيَارُ الْمَيِّتَاتِ، وَيَرِثُ<sup>(٢)</sup> مِنْهُنَّ، كُلُّ ذَلِكَ؛ لِتَرْكِ الْإِسْتِفْصَالِ فِي الْحَدِيثِ.

(وَإِنْ أَسْلَمَ مَعَهُ قَبْلَ دُخُولِ أَوْ) بَعْدَهُ (فِي الْعِدَّةِ أَرْبَعٌ فَقَطْ.. تَعَيَّنَ) وَانْدَفَعَ نِكَاحُ مَنْ بَقِيَ.

(وَلَوْ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أُمَّ وَبِنْتُهُمَا كِتَابَتَانِ أَوْ) غَيْرُ كِتَابَتَيْنِ (وَأَسْلَمْنَا؛ فَإِنْ دَخَلَ بِهِمَا.. حُرْمَتَا أَبَدًا) بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ نِكَاحِهِمْ وَفَسَادِهِ، (أَوْ لَا) أَي: أَوْ لَمْ يَدْخُلْ (بِوَاحِدَةٍ) مِنْهُمَا.. (تَعَيَّنَتِ الْبِنْتُ) وَانْدَفَعَتِ الْأُمُّ؛ بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ نِكَاحِهِمْ،

#### حاشية السنباطي

للأول ما لم يمت كافرًا ثم تسلم مع الثاني واعتقدوه صحيحًا، والفرق: أنها لا تملك حل النكاح<sup>(٣)</sup> إلا بنحو عيب، ولا يجوز لها ابتداءه، فلا يجوز لها اختيار الأزواج.

قوله: (قبل دخول) خرج بذلك: ما إذا أسلم معه بعد دخول أربع.. فلا يتعين إن أسلم من زاد أو بعضه في العدة أو كن كتابيات، وإلا.. تعين، فقوله: (أو بعده في العدة) عطف على (معه).

قوله: (فإن دخل بهما... ) قال الماوردي: لو شك.. هل دخل بأحدهما أم لا؟ فهو كما لو لم يدخل بواحدة منهما، لكن الورع تحريمهما، ولو شك في عين المدخول بها<sup>(٤)</sup>.. بطل نكاحهما؛ لتيقن تحريم أحدهما.

(١) صحيح ابن حبان، باب: ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر حدث به معمر بالبصرة، رقم [١١٠١] .المستدرک، رقم [٢٨٢٠] عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) في نسخة (ش): يَرِثُ

(٣) في نسخة (ب): لا تملك كل النكاح.

(٤) في نسخة (ب): بهما.



(وَفِي قَوْلٍ: يَتَخَيَّرُ) بَيْنَهُمَا؛ بِنَاءٍ عَلَى فَسَادِ نِكَاحِهِمْ، فَإِنْ اخْتَارَ الْبِنْتَ.. حُرِّمَتْ الْأُمُّ أَبَدًا، أَوْ الْأُمُّ.. انْدَفَعَتِ الْبِنْتُ، وَلَا تَحْرُمُ مُؤَبَّدًا إِلَّا بِالدُّخُولِ بِالْأُمِّ، (أَوْ) دَخَلَ (بِالْبِنْتِ) فَقَطُّ.. (تَعَيَّنَتْ) وَحُرِّمَتْ الْأُمُّ أَبَدًا، (أَوْ) دَخَلَ (بِالْأُمِّ) فَقَطُّ.. (حُرِّمَتَا أَبَدًا) لِأَنَّ الدُّخُولَ بِالْأُمِّ يُحْرِمُ بِبِنْتِهَا مُطْلَقًا، وَالْعَقْدَ عَلَى الْبِنْتِ يُحْرِمُ أُمَّهَا؛ بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ نِكَاحِهِمْ، (وَفِي قَوْلٍ: تَبْقَى الْأُمُّ) بِنَاءً عَلَى فَسَادِ نِكَاحِهِمْ، وَسَوَاءٌ فِيمَا ذَكَرْنَا نِكَاحَهُمَا مَعَ أُمِّ مَرْتَبًا.

(أَوْ) أَسْلَمَ (وَتَحْتَهُ أُمَّةٌ أَسْلَمَتْ مَعَهُ) قَبْلَ دُخُولِ أَوْ بَعْدَهُ (أَوْ) أَسْلَمَتْ بَعْدَ إِسْلَامِهِ (فِي الْعِدَّةِ.. أَقْرَ) النَّكَاحُ (إِنْ حَلَّتْ لَهُ الْأُمَّةُ) حِينَئِذٍ؛ أَي: حِينَ اجْتِمَاعِ الْإِسْلَامَيْنِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَلَّ لَهُ نِكَاحُ الْأُمَّةِ.. أَقْرَ عَلَى نِكَاحِهَا، فَإِنْ لَمْ تَحِلَّ لَهُ الْأُمَّةُ.. انْدَفَعَ نِكَاحُهَا، (وَإِنْ تَخَلَّفَتْ) عَنِ إِسْلَامِهِ (قَبْلَ دُخُولِ.. تَنَجَّرَتِ الْفُرْقَةُ) كَمَا فِي الْحُرَّةِ.

(أَوْ) أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ (إِمَاءٌ وَأَسْلَمْنَ مَعَهُ) قَبْلَ دُخُولِ أَوْ بَعْدَهُ (أَوْ) أَسْلَمْنَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ (فِي الْعِدَّةِ.. اخْتَارَ أُمَّةٌ إِنْ حَلَّتْ لَهُ عِنْدَ اجْتِمَاعِ إِسْلَامِهِ وَإِسْلَامِهَا) لِأَنَّهُ إِذَا

حاشية السنباطي

قوله: (وتحتة أمة) أي: غير كتابية، فإن كانت كتابية؛ فإن عتقت في العدة أو أسلمت فيها وإن لم تعتق وهو ممن تحل له الأمة.. أقر النكاح، وإلا.. انفسخ نكاحها من وقت إسلامه وإن جاز له نكاح الأمة المسلمة.

قوله: (وأسلمن معه قبل دخول) خرج: ما لو أسلم معه قبل الدخول واحدة منهن ولو من الإماء.. ففتعين، ما لم تكن الحرة كتابية.. ففتعين؛ كما هو ظاهر.

قوله: (أو أسلمن بعد إسلامه في العدة) أي: معاً أو مرتباً ولو تأخرت الحرة.

قوله: (عند اجتماع إسلامه وإسلامهن) أي: الواقع منهن معاً، فإن وقع منهن مرتباً.. فيختار أمة إن حلت له عند اجتماع إسلامه وإسلامها. فلو أسلم على ثلاث إماء





جَازَ لَهُ نِكَاحُ الْأُمَّةِ .. جَازَ لَهُ اخْتِيَارُهَا ، (وِإِلَّا) أَي: وَإِنْ لَمْ تَحِلَّ لَهُ الْأُمَّةُ حِينَئِذٍ .. (انْدَفَعْنَ).

(أَوْ) أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ (حُرَّةٌ وَإِمَاءٌ وَأَسْلَمْنَ مَعَهُ) قَبْلَ دُخُولِ أَوْ بَعْدَهُ (أَوْ) أَسْلَمْنَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ (فِي الْعِدَّةِ .. تَعَيَّنَتْ) أَي: الْحُرَّةُ (وَانْدَفَعْنَ) أَي: الْإِمَاءُ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ نِكَاحُ الْأُمَّةِ لِمَنْ تَحْتَهُ حُرَّةٌ فَيَمْتَنِعُ اخْتِيَارُهَا ، (وَإِنْ أَصْرَتْ) أَي: الْحُرَّةُ (فَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا .. اخْتَارَ أُمَّةً) إِنْ حَلَّتْ لَهُ؛ كَمَا لَوْ لَمْ تَكُنْ حُرَّةً؛ لِتَبَيُّنِ أَنَّهَا بَانَتْ بِإِسْلَامِهِ ، (وَلَوْ أَسْلَمَتْ) أَي: الْحُرَّةُ (وَعَتَّقْنَ ثُمَّ أَسْلَمْنَ فِي الْعِدَّةِ .. فَكَحَرَائِرٍ) أَصْلِيَّاتٍ ،

حاشية السباطي

وأسلمت واحدة معه وهو معسر ثم أخرى في عدتها وهو موسر ثم أخرى كذلك وهو معسر .. فتندفع الوسطى؛ لعدم حلها<sup>(١)</sup> عند اجتماع إسلامه وإسلامها، واختار واحدة من الآخرين<sup>(٢)</sup>؛ لأن كل واحدة منهما تحل له عند اجتماع إسلامه وإسلامها.

فرع: لو أسلم معه من الإماء التي أسلم عليهن واحدة .. فله أن يختارها وأن ينتظر غيرها، فإن اختارها .. اندفع الباقيات من وقت إسلامه إن أصررن، وإلا .. فمن وقت الاختيار، وإن لم يخترها وأسلم غيرها في العدة .. فله أن يختار واحدة من الجميع وتندفع الباقيات.

قوله: (فانقضت عدتها .. اختار أمة) يفيد: أنه لا يختار قبل انقضائها، حتى لو اختار قبله .. لم يصح الاختيار ولو انقضت.

قوله: (إن حلت له) الأمة، أي: عند اجتماع إسلامه وإسلامها؛ كما يؤخذ من قوله: (كما لو لم تكن حرة).

قوله: (ولو أسلمت وعتقن ثم أسلمن ...) يقتضي اشتراط تأخر إسلامهن عن<sup>(٣)</sup>

(١) في نسخة (أ): لعدم حكمنا.

(٢) في نسخة (د): الآخرين.

(٣) في نسخة (ب): على.



## حاشية السباغ

إسلامها، وليس مراداً، فالشرط: تأخر إسلامهن عن<sup>(١)</sup> عتقهن إذا تقدم إسلام الزوج على إسلامهن؛ كما هو صورة المسألة، فإن تأخر إسلامه عن إسلامهن.. فالشرط: تقدم عتقهن على إسلامه لا إسلامهن<sup>(٢)</sup>. فالحاصل: أن الشرط في التحاقهن بالحرائر الأصليات<sup>(٣)</sup>: أن يعتقن قبل اجتماع إسلامهن وإسلامه، فإن تأخر عنهن<sup>(٤)</sup>.. تعينت الحرة التي أسلمت إن صلحت، وإلا.. اختار أمة تحل، وهذا يجري فيما لو كان تحته إماء فقط إذا أسلمت وعتقن، فمن عتق منهن قبل اجتماع إسلامه وإسلامها.. فكالحرائر الأصليات.

فلو نكح مشرك أربع إماء وأسلمن معه، أو في العدة إلا واحدة فعتقت ثم أسلمت في العدة.. تعينت كالحرة الأصلية، وإن أسلم معه ثنتان فعتقت إحداها ثم أسلمت المتخلفتان على الرق.. اندفع نكاحهما؛ لأن تحت زوجهما<sup>(٥)</sup> حرة عند إسلامه وإسلامهما واختار إحدى المتقدمتين، ولا تندفع الرقيقة منهما؛ لأن عتق الأخرى بعد<sup>(٦)</sup> إسلامها وإسلامه فلا يؤثر في حقها، كذا جزم به الشيخان تبعاً للغزالي، لكن الذي جزم به الفوراني والإمام وابن الصلاح والمصنف في «تنقيحه» وصوبه البلقيني: تخييره بين الجميع، قال ابن الصلاح: وما قاله الغزالي سهوً، منشؤه: أنه توهم أنه لما كان عتق المتقدمة واقعاً قبل اجتماع الزوج والمختلفتين في الإسلام.. التحقت<sup>(٧)</sup> في حقهما بالحرائر، قال: وهذا خطأ؛ لأن الاعتبار في ذلك باجتماع العتيقة نفسها والزوج

(١) في نسخة (ب): على.

(٢) في نسخة (أ): على إسلامه لإسلامهن.

(٣) في نسخة (أ) و(د): الأجنبية.

(٤) في نسخة (أ) و(د): عنه.

(٥) في نسخة (ب): زوجها.

(٦) في نسخة (أ): قبل.

(٧) في نسخة (ب): استحققت.





(فِيخْتَارُ أَرْبَعًا) مِمَّنْ ذُكِرْنَ.

(وَالِاخْتِيَارُ) أَي: أَلْفَاظُهُ الدَّالَّةُ عَلَيْهِ: («اخْتَرْتُكَ»، أَوْ «قَرَّرْتُ نِكَاحَكَ»، أَوْ «أَمْسَكْتُكَ» أَوْ «تَبَّتْكَ») وَإِيرَادُهُمْ يُشْعِرُ بِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ صَرِيحٌ؛ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ قَالَ: لَكِنَّ الْأَقْرَبَ: أَنْ يُجْعَلَ قَوْلُهُ: «اخْتَرْتُكَ» أَوْ «أَمْسَكْتُكَ» مِنْ غَيْرِ التَّعَرُّضِ

حاشية البكري

قوله: (وإيرادهم يُشعر بأن جميع ذلك صريح...) حاصله: أن (اخترتك) و(أمسكتك) و(تبتك) كناية، ويصح الاختيار بها مع النية، فإطلاق «المنهاج» ذكرها مع الصرائح موهم أنها منها، وليس كذلك.

حاشية السباطي

في الإسلام، لا باجتماع غيرها والزواج وهذه العتيقة كانت عند اجتماعها هي والزواج في الإسلام رقيقة، فكان حكمها حكم الإماء في حق غيرها، قال: وقد يتكلف له تأويل يرد به كلامه إلى موافقة غيره؛ بأن يقال: أراد به ما إذا اختار المعتقة<sup>(١)</sup> قبل إسلام المتخلفتين، لكن سياقه يأبى هذا، ونقل السبكي ذلك وقال: الأرجح: ما قاله الغزالي من امتناع المتخلفتين؛ لاقتران حرمة إحدى المتقدمتين بإسلامهما، وهي مانعة من ابتداء نكاح الأمة فيمتنع التقرير عليهما، ولا نقول باندفاعهما بمجرد عتق تلك؛ لاحتمال أن يعتقا ثم يسلمتا، وإنما يندفعان إذا أسلمتا<sup>(٢)</sup> على الرق، وأطال في بيان ذلك، وذكر مثله الزركشي وصوبه، وهو المعتمد.

ولو عتقت اثنتان من الأربع بعد إسلامهما ثم عتقت المختلفتان ثم أسلمتا... اندفعت المتقدمتان وتعين إمساك الأخيرتين، ولو أسلمت ثم عتقت اثنتان<sup>(٣)</sup> منهن ثم أسلمتا وأسلمت الأخيرتان ثم عتقتا... تعين إمساك الأوثنتين واندفعت المتأخرتان؛ نظراً في جميع ذلك لما مر.

قوله: (لكن الأقرب...) هذا هو المعتمد، وكذا قول الشارح: (ومثله: تبتك)

(١) في نسخة (ب) و(د): العتيقة.

(٢) في نسخة (ب): أسلمتا.

(٣) في نسخة (ب) و(د): ثم عتق اثنتان.



لِلنِّكَاحِ كِنَايَةً، وَسَكَتَ عَلَيْهِ فِي «الرَّوْضَةِ»، وَمِثْلُهُ: «تَبَّتْكَ».

(وَالطَّلَاقُ اخْتِيَارٌ) لِلْمُطَلَّقَةِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُخَاطَبُ بِهِ الْمُنْكَوحَةَ، فَإِذَا طَلَّقَ أَرْبَعًا.. انْقَطَعَ نِكَاحُهُنَّ بِالطَّلَاقِ وَانْدَفَعَ الْبَاقِيَاتُ بِالشَّرْعِ، (لَا الظَّهَارُ وَالْإِبْلَاءُ) فَلَيْسَا بِاخْتِيَارٍ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ الظَّهَارَ مُحَرَّمٌ، وَالْإِبْلَاءُ حَلْفٌ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الوَطْءِ، وَكُلُّ مِنْهُمَا بِالْأَجْنِبِيَّةِ أَلْتَقَى مِنْهُ بِالْمُنْكَوحَةَ، وَالثَّانِي يَقُولُ: هُمَا تَصَرُّفَانِ مَخْصُوصَانِ بِالنِّكَاحِ كَالطَّلَاقِ.

حاشية السنباطي

ولو قال: (أريدك) فهو اختيار أيضا، والظاهر - كما في «شرح الروض» - أنه كناية فيه لا صريح، فيضم لما ذكر.

قوله: (والطلاق اختيار للمطلقة...) أي: بخلاف الفسخ؛ فإنه اختيار لغير المفسوخة<sup>(١)</sup>، ما لم يرد به طلاقاً.. فهو اختيار لها، وبه يعلم: أن الفسخ كناية في الطلاق، واستشكل: بأن ما كان صريحاً في بابه ووجد تفاقداً في موضوعه فلا يكون كناية في غيره. وأجيب: بأن هذا مستثنى<sup>(٢)</sup> لغرض من رغب في الإسلام، ولفظ (الفراق) صريح في الطلاق والفسخ؛ كما قال الزركشي: أنه قضية كلامهم<sup>(٣)</sup>، قال في «شرح الروض»: فيتعين في كل منهما بالقريظة.

قوله: (لا الظهار والإبلاء.. فليسا باختيار) أي: فلو اختار المولي أو المظاهر منها<sup>(٤)</sup> للنكاح.. فمدة الإبلاء والظهار من وقت الاختيار، ويصير في الظهار عائداً إن لم يفارقها في الحال، أو اختار غيرها.. فالظهار والإبلاء لغو؛ لأنها أجنبية منه.

فرع: لو قذف امرأة<sup>(٥)</sup> من نسائه قبل الاختيار.. لم يلاعن لدفع الحد أو التعزير

(١) في نسخة (د): المنكوحه.

(٢) في نسخة (ب): يستثنى.

(٣) في نسخة (أ): ولفظ (الفراق) صريح في الطلاق والفسخ كناية، قال الزركشي: إنه قضية كلامهم.

(٤) في نسخة (د): منهما.

(٥) في نسخة (د): امرأتين.





(وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُ اخْتِيَارٍ وَلَا فَسْخِ) كَقَوْلِهِ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ.. فَقَدْ اخْتَرْتُ نِكَاحَكَ أَوْ فَسَخْتُ نِكَاحَكَ، وَلَوْ عَلَّقَ الطَّلَاقُ.. فَقِيلَ: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ اخْتِيَارًا وَتَعْلِيْقُ الاخْتِيَارِ مُمْتَنَعٌ، وَالصَّحِيحُ: صِحَّتُهُ، وَحُصُولُ الاخْتِيَارِ بِالطَّلَاقِ ضَمْنِيٌّ، وَيُعْتَقَرُ فِي الضَّمْنِيِّ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي الْمُسْتَقِلِّ.

(وَلَوْ حَصَرَ الاخْتِيَارَ فِي خَمْسٍ.. انْدَفَعَ مَنْ زَادَ) لِحُجُوزِ هَذَا الْحَصْرِ؛ إِذْ يَخِيفُ بِهِ الْإِبْهَامُ، (وَعَلَيْهِ التَّعْيِينُ) لِأَرْبَعٍ مِنَ الْخَمْسِ، (وَنَفَقْتُهُنَّ) أَي: الْخَمْسِ

حاشية البكري

قوله: (ولو علق الطلاق...) هو وارد على «المنهاج» لأنه اختيار وفيه تعليق.

حاشية السباطي

إلا إن اختارها. انتهى.

قوله: (ولو علق الطلاق...) منه لفظ (الفسخ) إذا أراد به الطلاق؛ كما مر.

تتبييه: علم مما تقرر: أن الوطاء ليس باختيار، وهو كذلك، وللموطوءة مع ما استحقته قبل هذا الوطاء مهر المثل لهذا الوطاء إن اختار غيرها. انتهى.

قوله: (ونفقتهن...) قال القاضي: فإن قلت: ينبغي أن لا ينفق إلا على أربع ويوقف بين الجميع؛ كما في الميراث. قلنا: الفرق: أنهن ممتنعات عن الأزواج بسببه وكل واحدة يفرض أنها المنكوحه والنفقة تتعدد بتعدد الزوجات، بخلاف الميراث.

وقول الشارح: (أي: الخمس) إن قلت: كان الأولى أن يفسر الضمير بالزوجات التي أسلم عليهن وهن أكثر من أربع؛ ليشمل الخمس في المسألة المذكورة وغيرهن، فلم يفسره بالخمس فقط؟

قلت: لأن قوله: (ونفقتهن) معطوف على (التعيين) الذي هو لأربع من الخمس.

فإن قلت: يمكن تعميمه<sup>(١)</sup> في أربع من الخمس وغيرها، وحينئذ فيعمم في

(١) في نسخة (أ): يمكن تصحيحه.



(حَتَّى يَخْتَارَ) أَرْبَعًا مِنْهُنَّ ؛ لِأَنَّهِنَّ مَحْبُوسَاتٌ بِسَبَبِ النِّكَاحِ ، (فَإِنْ تَرَكَ الْإِخْتِيَارَ .. حُبْسَ) إِلَى أَنْ يَخْتَارَ ، فَإِنْ أَصَرَ .. عَزَّرَ بِضَرْبٍ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يَرَاهُ الْإِمَامُ ، (فَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ) أَيُّ : قَبْلَ الْإِخْتِيَارِ .. (اعْتَدَّتْ حَامِلٌ بِهِ) أَيُّ : بِوَضْعِ الْحَمْلِ ، (وَذَاتُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ) لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُنَّ عَلَى انْفِرَادِهَا يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ زَوْجَةً ؛ بِأَنْ تُخْتَارَ فَتَعْتَدُ عِدَّةَ الْوَفَاةِ ، وَأَلَّا تَكُونَ زَوْجَةً ؛ بِأَنْ تُفَارِقَ فَلَا تَعْتَدُ عِدَّةَ الْوَفَاةِ ، فَاحْتِيطَ بِمَا ذُكِرَ ، فَفِي ذَاتِ الْأَقْرَاءِ : إِنْ مَضَتْ الْأَقْرَاءُ الثَّلَاثَةُ قَبْلَ تَمَامِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ .. أَكْمَلْتُ ، وَإِنْ مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ وَعَشْرٌ قَبْلَ تَمَامِ الْأَقْرَاءِ .. أَتَمَّتْ ، وَابْتِدَاءُ الْأَقْرَاءِ مِنْ إِسْلَامِهَا مَعًا

حاشية البكري

قوله: (فإن أصر... عزز... ) هي رتبة لم تذكر في المتن ، فوردت عليه ؛ لإشعاره

بانقائنها .

حاشية السباطي

مرجع الضمير في (نفقتهن) .

قلت: يمنع منه لزوم التكرار مع قول المصنف أولاً: (لزمه اختيار أربع) .

قوله: (فإن أصر... عزز... ) أي: إلى أن يختار أيضاً ، فله تكريره إلى ذلك بشرط تخلل مدة يبرأ بها من ألم الأول ، قال الإمام: وإذا حبس .. لا يعزر على الفور فلعله يتروى ، وأقرب معتبر فيه مدة الاستتابة ، وهي: ثلاثة أيام ، واعتبر الروياني في الإمهال الاستنظار ؛ أي: طلب الانتظار ، وجرى عليه ابن المقرئ في «روضه» فقال: فإن امتهل .. أمهل ثلاثة ، لا بالنفقة ؛ أي: لا يمهل بها ، وعلم مما تقرر<sup>(١)</sup>: أنه لا يختار عنه أحد من حاكم وغيره إذا امتنع من الاختيار أو ماتت ، وفارق الإيلاء حيث يطلق الحاكم على الممتنع فيه ؛ لأن هذا اختيار شهوة لا يقبل النيابة ، ولأن حق الفراق فيه ليس لمعينة .

قوله: (وابتداء الأقراء من إسلامها... ) أي: بخلاف ابتداء الأشهر فمن موته ؛

(١) في نسخة (أ): وإن امتهل لا بالنفقة ؛ أي: لا يمهل بها ، وعلم فيما تقرر .





أَوْ إِسْلَامِ السَّابِقِ مِنْهُمَا ، (وَيُوقَفُ نَصِيبُ زَوْجَاتِ) مِنْ رُبْعٍ أَوْ ثَمْنٍ (حَتَّى يَصْطَلِحْنَ) لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِعَيْنِ مُسْتَحَقِّهِ ، فَلَوْ لَمْ يُعْلَمْ اسْتِحْقَاقُ الزَّوْجَاتِ لِلِإِزْثِ ؛ كَمَا لَوْ أَسْلَمَ عَلَى ثَمَانِ كِتَابِيَّاتٍ وَأَسْلَمَ مَعَهُ أَرْبَعٌ مِنْهُنَّ وَمَاتَ قَبْلَ الْإِخْتِيَارِ . . . فَالْأَصْحَحُ : أَنَّهُ لَا يُوقَفُ لِلزَّوْجَاتِ شَيْءٌ ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَخْتَارَ الْكِتَابِيَّاتِ ، وَتُقَسَّمُ التَّرِكَةُ بَيْنَ بَاقِي التَّوْرَثَةِ ، وَقِيلَ : يُوقَفُ لَهُنَّ ؛ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَ غَيْرِهِنَّ نَصِيبَهُنَّ غَيْرُ مَعْلُومٍ .

حاشية البكري

قوله: (فلو لم يعلم استحقاق الزوجات) هي واردة على المتن؛ إذ يقتضي الوقف لهنَّ مطلقاً، وليس كذلك.

حاشية السنباطي

كما هو ظاهر.

قوله: (حتى يصطلحن) أي: فيقسم بينهن بحسب اصطلاحهن بتساوي أو تفاوت. نعم؛ إن كان فيهن محجور عليها لصغر أو جنون أو سفه وصالح عنها وليها. . . فيمتنع بدون حصتها<sup>(١)</sup> من عددهن، قال الصيمري: وطريق الصلح ليقع على إقرار: أن يقول كل منهن لصاحبتها: أنها هي الزوجة ثم يسألها ترك شيء من حصتها.

تنبيه: لو طلب أربع منهن فأقل شيئاً من الموقوف بلا صلح. . . مُبْعَنٌ ؛ لاحتمال أن الزوجات غيرهن، أو خمس. . . أعطين ربع الموقوف، أو ست. . . أعطين نصف الموقوف، أو سبع. . . أعطين ثلاثة أرباعه؛ لعلمنا بأن في الخمس زوجة، وفي الست زوجتين، وفي السبع ثلاثا، ولا ينقطع بما أخذته تمام حقهن؛ بناءً على أنه لا يشترط في الدفع إليهن أن يبرثن عن الباقي، وهو ما صححه الشيخان؛ لأننا نتيقن أن فيهن من يستحق المدفوع، فكيف نكلفهن بدفع الحق إليهن إسقاط حق آخر إن كان؟! وهذا هو المعتمد وإن أطال الأذرع في «الانتصار» لمقابله. انتهى.



(١) في نسخة (ب): بدون حقها.

## فصل

[في مؤنة المسلمة أو المرتدة]

(أَسْلَمًا مَعًا .. اسْتَمَرَّتِ النَّفَقَةُ) لِاسْتِمْرَارِ النَّكَاحِ .

(وَلَوْ أَسْلَمَ وَأَصْرَتْ حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ) وَهِيَ غَيْرُ كِتَابِيَّةٍ .. (فَلَا) نَفَقَةٌ ؛ لِشُوزِهَا بِالتَّخْلُفِ ، (وَإِنْ أَسْلَمَتْ فِيهَا .. لَمْ تَسْتَحِقْ لِمُدَّةِ التَّخْلُفِ فِي الْجَدِيدِ) لِمَا ذُكِرَ ، وَالْقَدِيمِ: أَنَّهَا تَسْتَحِقُّ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُحْدِثْ شَيْئًا وَالزَّوْجُ هُوَ الَّذِي بَدَّلَ الدِّينَ ، وَتَسْتَحِقُّ مِنْ وَقْتِ الْإِسْلَامِ قَطْعًا .

(وَلَوْ أَسْلَمَتْ أَوْلًا فَأَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ أَوْ أَصْرَتْ) إِلَى انْقِضَائِهَا .. (فَلَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ

﴿ حاشية البكري ﴾

## فصل

قوله: (وهي غير كتابية) أي: لأن الكتابية التي يحل للمسلم نكاحها لا يشترط إسلامها؛ إذ يجوز للمسلم نكاحها، فلها النفقة وإن لم تسلم .

قوله: (وتستحق من وقت الإسلام... في العدة) ذكره؛ لئلا يتوهم بعيد الفهم من جعل ذلك غاية في المتن أنها لا تستحق شيئاً بعد الإسلام في مدة العدة .

﴿ حاشية السناطري ﴾

## فصل

قوله: (لنشوزها بالتخلف) قضيته: أنها لو تخلفت لصغر أو جنون أو إغماء ثم زال وأسلمت في العدة.. استحققت النفقة، قال في «شرح الروض»: وظاهر: أنه ليس مراداً؛ لأنها تسقط بعدم التمكّن وإن لم يكن نشوز ولا تقصير من الزوجة؛ كما تسقط بحبسها ظلماً .

قوله: (لما ذكر) فيه ما مر .

قوله: (فلها نفقة العدة) فارق سقوط المهر بإسلامها قبل الدخول؛ بأنها<sup>(١)</sup> عوض

(١) في نسخة (أ) و(ب): فإنه .





عَلَى الصَّحِيحِ) وَهِيَ فِي الْأُولَى لِمُدَّةِ التَّخْلَفِ، وَقِيلَ: لَا نَفَقَةَ لَهَا؛ لِأَنَّهَا أَحَدَتْ مِنَ الْمَانِعِ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ، وَأَجِيبَ: بِأَنَّهَا أَتَتْ بِمَا هُوَ وَاجِبٌ عَلَيْهَا فَلَا تَسْقُطُ بِهِ نَفَقَتُهَا؛ كَمَا لَوْ صَلَّتْ أَوْ صَامَتْ.

(وَإِنْ ارْتَدَّتْ) أَي: الزَّوْجَةُ.. (فَلَا نَفَقَةَ) لَهَا (وَإِنْ أَسْلَمَتْ فِي الْعِدَّةِ) لِنُشُوزِهَا

#### حاشية السنباطي

العقد، وهو يسقط بتفويت المعوض<sup>(١)</sup> ولو مع العذر؛ كما لو أكل البائع المبيع للضرورة، والنفقة في مقابلة التمكين ولم يفت؛ لقدرته عليه بإسلامه؛ أي: في الجملة.

قوله: (وأجيب: بأنها أتت...) هذا أحسن من الجواب: بأن للزوج قدرة على زوال المنع منه بإسلامه؛ لاقتضائه عدم وجوب النفقة فيما لو تخلف إسلامه لعذر<sup>(٢)</sup>؛ من صغر، أو جنون، أو إغماء ودام به المانع حتى انقضت العدة مع أنه ليس كذلك.

تنبيه: لو قالت: أسلمت من عشرة أيام فلي نفقتها، فقال: بل أسلمت اليوم.. فالقول قوله بيمينه؛ لأن الأصل: استمرار كفرها وبراءة ذمته من النفقة، ولو قال لها: أسلمت قبلك فلا نفقة لك مدة التخلف، فقالت: بل أسلمت قبلك أو معك.. صدقت بيمينها؛ لأن حقها كان واجباً وهو يدعي مسقطاً؛ كانشوز، والأصل: عدمه، قال في «الوسيط»: إلا إذا اتفقا على أن إسلامه كان أول يوم الإثنين فقال: أسلمت بعدي، وقالت: بل قبلك.. فيصدق هو؛ لأن الأصل: دوام كفرها.

ولو أقام الزوج شاهدين أنهما أسلما يوم كذا وقت طلوع الشمس أو غروبها.. قبلت شهادتهما، أو مع ذلك.. لم تقبل؛ لأن وقت الطلوع أو الغروب يتناول حالة تمامه وهي حالة واحدة، ومعية الطلوع والغروب يتناول أوله وآخره، فيجوز أن يكون إسلام أحدهما مقارناً لطلوع أول القرص أو غروبه وإسلام الآخر مقارناً لطلوع آخره أو غروبه. انتهى.

(١) في نسخة (أ): بتفويته المعوض. وفي (ب): بتفويت العوض.

(٢) في نسخة (د): لعذره.



بِالرَّدَّةِ، وَتَسْتَحِقُّ مِنْ وَقْتِ الْإِسْلَامِ فِي الْعِدَّةِ، (وَإِنْ ارْتَدَّ الزَّوْجُ . . . فَلَهَا) عَلَيْهِ  
(نَفَقَةُ الْعِدَّةِ) لِأَنَّهَا لَمْ تُحْدِثْ شَيْئًا وَالزَّوْجُ هُوَ الَّذِي أَحْدَثَ الرَّدَّةَ، وَلَوْ ارْتَدَّا مَعًا . .  
فَلَا نَفَقَةَ، قَالَهُ الْبَغَوِيُّ، قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَيَشْبَهُهُ أَنْ يَجِيءَ فِيهِ خِلَافٌ، وَسَكَتَ عَلَيْهِ  
الْمَصْنُفُ.

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (ولو ارتدا معاً) ذكره؛ تمييزاً للأقسام، والمعتمد: أنه لا نفقة، وقول  
الرافعي يشبه أن يجيء فيه خلاف؛ أي: في مسألة تشطير المهر بردتها، قال بعضهم:  
وهو غير مسلم؛ لأن باب النفقات لا يبنى على مسائل التشطير.

﴿ حاشية السباضي ﴾

قوله: (قال الرافعي: ويشبه أن يجيء فيه خلاف) أي: من الخلاف في تشطير  
المهر بردتهما، وفرق بينهما: بأن عدم وجوب النفقة هنا للنشوز بردتها المسقط لها،  
ولا كذلك ثم.





## بَابُ

## الخيار والإعفاف ونكاح العبد

إِذَا (وَجَدَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بِالْآخِرِ جُنُونًا) مُطْبِقًا أَوْ مُتَقَطِّعًا<sup>(١)</sup> (أَوْ جُدَامًا) وَهُوَ: عِلَّةٌ يَحْمَرُّ مِنْهَا الْعَضْوُ ثُمَّ يَسْوَدُ ثُمَّ يَتَقَطَّعُ وَيَتَنَاقِرُ (أَوْ بَرَصًا) وَهُوَ: بَيَاضٌ شَدِيدٌ مُبَقَّعٌ (أَوْ وَجَدَهَا رَتْقَاءَ أَوْ قَرْنَاءَ) أَي: مُنْسَدًّا مَحَلُّ الْجِمَاعِ مِنْهَا فِي الْأَوَّلِ بِلَحْمٍ، وَفِي الثَّانِي بِعَظْمٍ، وَقِيلَ: بِلَحْمٍ وَيَخْرُجُ الْبَوْلُ مِنْ ثُقْبَةٍ ضَيِّقَةٍ فِيهِ .....

حاشية السباطي

## باب الخيار والإعفاف

قوله: (إذا وجد...): أي: بأن كان مقارنا للعقد ولم يعلم به إلا بعده، فلو علم به حال العقد في الأقسام الثلاثة غير العنة - كما يعلم مما يأتي - فلا خيار له بعده، والقول قوله يبيمينه أنه لم يعلم به حينئذٍ.

قوله: (جنونا) خرج به: الإغماء حال المرض فلا يثبت به الخيار؛ كسائر الأمراض، لا الباقي بعده.. فثبت به الخيار؛ كالجنون، هذا إن رجي زواله، فإن دام وأيس من زواله.. فكالجنون؛ كما نقله الزركشي عن المتولي وأقره.

قوله: (أو متقطعاً) استثنى المتولي منه: الخفيف الذي يطرأ في بعض الزمان.

قوله: (أو وجدها رتقاء أو قرناء...): هذا إذا لم يزولا قبل الفسخ وأمكن النوط، وإلا.. بطل خياره؛ كما يبطل خيارها بزوال العنة قبل الفسخ، ولا تجبر على الإزالة؛ لتضررها.

قوله: (ويخرج البول...): راجع للأول والثاني بقوليه<sup>(٢)</sup>.

(١) في نسخة (د) (ق): منقطعاً.

وإن قل، وإن لم يستحكم، كما في التحفة: (٧/٧٠٩)، خلافاً لما في النهاية: (٦/٣٠٩)، والمغني: (٣/٢٠٢)، حيث قال: يستثنى الخفيف الذي يطرأ في بعض الأزمان.

(٢) في نسخة (أ): بمقوله. وفي (د): بقوله.



(أَوْ وَجَدْتُهُ عَيْنِيًّا) أَي: عَاجِزًا عَنِ الْوِطْءِ (أَوْ مَجْبُوبًا) أَي: مَقْطُوعَ الذِّكْرِ... (تَبَيَّنَ) لِلْوَاجِدِ (الْخِيَارُ فِي فَسْخِ النِّكَاحِ) لِقَوَاتِ الْإِسْتِمْتَاعِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ بِوَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ، وَحَكَى الْإِمَامُ عَنْ شَيْخِهِ: أَنَّ أَوَائِلَ الْجُدَامِ أَوْ الْبَرَصِ لَا يُثْبِتُ الْخِيَارَ، .....

حاشية البكري

قوله: (أو وجدته عينياً) أي: ما لم تكن أمة وهو حر، فقد قال الجرجاني: لا تسمع دعوى الأمة على زوجها الحر عنته؛ للزوم الدور؛ لأن سماعها يستلزم بطلان خوف العنت، وبطلان خوفه يستلزم بطلان النكاح، وبطلانه يستلزم بطلان سماع دعواها، وظاهر - كما في «شرح الروض» - أن هذا إذا ادعت عنة مقارنة للعقد، وإلا... فتسمع دعواها؛ لانتفاء الدور.

قوله: (أي: عاجزاً عن الوطء) أي: وطئها وإن قدر على وطء غيرها؛ إما<sup>(١)</sup> بأن تكون بكرًا لا يمكنه إزالة بكارتها، أو لانحياس شهوته عنها؛ لنفرة أو حياء، قال ابن الرفعة: وما قالوه من ثبوت الخيار للبكر يدل على أنه لا يجوز له إزالة بكارتها بأصبعه أو نحوها؛ إذ لو جاز... لم يكن عجزه عن إزالتها مثبتاً للخيار؛ أي: لقدرتة على الوطء بعد إزالة بكارتها بذلك.

قوله: (أي: مقطوع الذكر) أي: كله أو بعضه إذا لم يبق منه قدر الحشفة، فإن بقي منه قدرها... فلا خيار إن أمكنه الوطء به، وإلا... فلها الخيار، لكن بعد ضرب المدة؛ كالعنة.

قوله: (ثبت للواجد الخيار... قضيته: ثبوته لو وجدها<sup>(٢)</sup> رتقاء أو قرناء ولو محبوباً، ولو وجدته<sup>(٣)</sup> محبوباً ولو رتقاء أو قرناء، وهو كذلك على المعتمد، خلافاً للأذرعى والزركشي.

قوله: (وحكى الإمام... هو ظاهر. وقوله: (في ذلك) أي: في أن الاستحكام

(١) في نسخة (ب): أي.

(٢) في نسخة (د): ثبوته لو وجدها.

(٣) في نسخة (د): ولو وجدته.





وَإِنَّمَا يُثَبِّتُهُ الْمُسْتَحْكَمُ، وَهُوَ فِي الْجُدَامِ بِالتَّقْطَعِ، وَتَرَدَّدَ - أَي - الْإِمَامُ فِي ذَلِكَ وَقَالَ: يَجُوزُ أَنْ يُكْتَفَى بِأَسْوَدَادِ الْعُضْوِ، وَحَكَمَ أَهْلُ الْبَصَائِرِ: بِاسْتِحْكَامِ الْعِلَّةِ، وَقَوْلُ الْمَصْنُفِ: «ثَبَّتَ» جَوَابٌ لـ «إِذَا» الْمَقْدَرَةَ قَبْلَ «وَجَدَ» لِيُرْتَبِطَ الْكَلَامُ، وَقَوْلُهُ: «وَجَدَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ...» إِلَى آخِرِهِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِهِ عَيْبٌ مِثْلُ مَا وَجَدَهُ بِالْآخِرِ؛ بِأَنْ كَانَا مَجْدُومَيْنِ أَوْ أَبْرَصَيْنِ أَوْ لَا وَهُوَ صَحِيحٌ، (وَقِيلَ: إِنْ وَجَدَ بِهِ مِثْلَ عَيْبِهِ) مِنَ الْجُدَامِ أَوْ الْبَرَصِ قَدْرًا وَفُحْشًا... (فَلَا) خِيَارَ لَهُ؛ لِتَسَاوِيهِمَا، وَأُجِيبَ: بِأَنَّ الْإِنْسَانَ يِعَافُ مِنْ غَيْرِهِ مَا لَا يِعَافُهُ مِنْ نَفْسِهِ، أَمَّا الْمَجْنُونَانِ... فَيَتَعَذَّرُ الْخِيَارُ لَهُمَا؛

حاشية البكري

### باب الخيار والإعفاف ونكاح العبد

قوله: (وإنما يثبته المستحکم...) هو كذلك، والأوائل لا يثبته منهما، فهو اعتراض على «المنهاج»؛ لأنه إطلاق في محل التقييد، والاستحکام يحصل بالأسوداد وحكم أهل البصر أو بالأسوداد مع التقطع، هذا هو الأوجه.

قوله: (وقول المصنف: «ثبت»...) وقع تقدير مثل هذا للشارح كثيرًا، وذكرناه في الجراح.

قوله: (أما المجنونان...) ذكره؛ لأن شمول عبارة المصنف له موهم لثبوت

حاشية السباطي

بالتقطع<sup>(١)</sup>. وقوله: (وقال: يجوز...) هذا هو الراجح، وقال الإمام أيضًا: إنهم لم يتعرضوا لاستحکام الجنون ومراجعة الأطباء في إمكان زواله، ولو قيل به.. لكان قريبًا؛ نظير ما تقرر في البرص والجذام، قال الزركشي: ولعل الفرق: أن الجنون يفضي إلى الجناية على الزوج.

قوله: (أما المجنونان...) فيتعذر الخيار لهما... أي: ثبوته لهما، ويؤخذ من

(١) في نسخة (ب): بالمتقطع.



## لِإِتِّفَاقِ الْإِخْتِيَارِ .

(وَلَوْ وَجَدَهُ خُنْثَى وَاضِحًا) بِالذُّكُورَةِ أَوْ الْأُنْثَى .. (فَلَا) خِيَارَ لَهُ (فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّ مَا بِهِ مِنْ زِيَادَةِ ثِقَبَةٍ فِي الرَّجُلِ أَوْ سِلْعَةٍ فِي الْمَرْأَةِ لَا تُفَوِّتُ مَقْصُودَ النِّكَاحِ ، وَالثَّانِي: لَهُ الْإِخْتِيَارُ بِذَلِكَ ؛ لِتَفَرُّقِ الطَّبَعِ عَنْهُ ، وَسَوَاءٌ وَضَحٌ (١) بِعَلَامَةٍ قَطْعِيَّةٍ ؛ كَالْوِلَادَةِ ، أَوْ ظَنِّيَّةٍ ، أَمْ بِإِخْتِيَارِهِ ، أَمَّا الْمَشْكَلُ .. فَلَا يَصِحُّ نِكَاحُهُ .

(وَلَوْ حَدَّثَ بِهِ) بَعْدَ الْعَقْدِ (عَيْبٌ .. تَخَيَّرَتْ) لِحُصُولِ الضَّرْرِ بِهِ ، سَوَاءٌ حَدَّثَ قَبْلَ الدُّخُولِ أَمْ بَعْدَهُ ، وَلَوْ جُبَّتْ ذِكْرُهُ .. جَبَّتْ لَهَا الْإِخْتِيَارُ فِي الْأَصَحِّ ؛ كَالْمُسْتَأْجِرِ إِذَا خَرِبَ الدَّارُ الْمُسْتَأْجَرَةُ ، بِخِلَافِ الْمُشْتَرِي إِذَا عَيَّبَ الْمَبِيعَ قَبْلَ الْقَبْضِ .. فَإِنَّهُ قَابِضٌ لِحَقِّهِ ، (إِلَّا عِنْتَهُ بَعْدَ دُخُولِ) .. فَلَا خِيَارَ لَهَا بِهَا ؛ لِأَنَّهَا عَرَفَتْ قُدْرَتَهُ عَلَى الْوَطْءِ وَوَصَلَتْ إِلَى حَقِّهَا مِنْهُ ، بِخِلَافِ الْجَبِّ عَلَى الْأَصَحِّ ؛ لِأَنَّهُ يُورِثُ الْيَأْسَ عَنِ الْوَطْءِ ، وَالْعِنْتَةُ قَدْ يُرْجَى زَوَالُهَا ، (أَوْ) حَدَّثَ (بِهَا) عَيْبٌ .. (تَخَيَّرَ فِي الْجَدِيدِ) سَوَاءً قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ كَمَا لَوْ حَدَّثَ بِهِ ، وَالْقَدِيمُ: لَا خِيَارَ لَهُ ؛ لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الْخُلَاصِ بِالطَّلَاقِ ، وَضَعْفِ بِنَضْرِهِ بِنِصْفِ الصَّدَاقِ أَوْ كُلِّهِ .

④ حاشية البكري

الخيار لهما ، مع أنه لا يتأتى منهما ، لكن يقال: هذا واضح جدًا ؛ فلذا تركه المصنف .

④ حاشية السنباطي

تعليله: أن الكلام في الجنون المطبق ، لا المتقطع أيضًا ؛ لإمكان الفسخ في زمن الإفاقة منه ؛ كما نبه عليه ابن الرفعة وغيره .

تنبیه: لا يثبت الخيار بالاستحاضة ؛ كما أفهمه كلام المصنف ، وبه صرح غيره ، وهو شامل لما إذا كانت المستحاضة ناسية لعادتها مع حكم أهل الخبرة باستحكام استحاضتها ، وهو كذلك على المعتمد ، خلافاً للأذري . انتهى .

(١) في نسخة (ش): أوضح





(وَلَا خِيَارَ لَوْلِيٍّ بِحَادِثٍ) لِأَنَّهُ لَا يُعَيَّرُ بِذَلِكَ ، (وَكَذَا بِمُقَارِنِ جَبِّ وَعُنْتَةٍ) لِمَا ذَكَرَ ، وَضَرَرُهُ يَعُودُ إِلَيْهَا ، (وَيَتَخَيَّرُ بِمُقَارِنِ جُنُونٍ) وَإِنْ رَضِيَتْ<sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ يُعَيَّرُ بِهِ ، (وَكَذَا جُذَامٌ وَبَرَصٌ فِي الْأَصَحِّ) لِلتَّعْيِيرِ بِهِمَا ، وَالثَّانِي: لَا يَتَخَيَّرُ بِهِمَا ؛ لِأَنَّ ضَرَرَهُمَا مُخْتَصَّ بِهَا .

(وَالْخِيَارُ) هُنَا (عَلَى الْفُورِ) كَخِيَارِ الْعَيْبِ فِي الْبَيْعِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَكَّى فِيهِ

حاشية السباطي

قوله: (ولا خيار لولي... ) خرج به (الولي): السيد فلا خيار له مطلقاً، وإنما الخيار لها فيما مر؛ كما صرح به في «البيسط» لكن قال الزركشي: فيه نظر، بل ينبغي أن يتخير لدفع الضرر عن ملكه؛ لاحتمال أن ترجع إليه معيبة. انتهى، وهو ظاهر. وعليه: فلو تعدد السيد... فالظاهر: أن لكل منهم الخيار وإن لم يتوصل إليه إلا بإبطال حق غيره.

قوله: (والخيار هنا على الفور... ) يستفاد منه: أنه يبطل بالتأخير.

نعم؛ إن ادعى الجهل بجوازه أو بكونه على الفور... لم يبطل وقبل قوله بيمينه إن أمكن، وأنه يسقط بالرضا، وسيصرح به المصنف في العنة، وهو شامل لما إذا زاد العيب بعد الرضا، وقد صرح به في «الروضة» كـ«أصلها». ومحلّه في الزائد: المنتشر في محلّه، بخلاف الزائد في موضع آخر؛ كما قاله المتولي والعمرائي، ونقله في «البحر» عن نص «الإملاء» ثم نقل عن الماوردي أن محلّه: إذا كان الزائد بمحل آخر أقبح منظرًا؛ كأن حدث في الوجه بعد رؤيته في العجز، فإن كان مثله؛ كأن حدث في يده بعد رؤيته في اليد الأخرى... فوجهان. انتهى، وأقربهما لكلام الجمهور - كما قاله في «شرح الروض» - : أنه لا خيار. واستشكل: عدم اعتبار الزيادة هنا باعتبارها فيما لو زاد فسق الفاسق الذي شرط وضع الرهن عنده حيث كان لكل من الراهن والمرتهن إزالة يده عنه، وأجيب: بأن الرهن أمانة فاحتيط له؛ صيانةً للحقوق، وبأن صورة ذلك: أن يكون فاسقًا بمعصية؛ كالشرب فيرتكب أخرى؛ كالزنا، فنظيره هنا: أن يحصل في

(١) السيد لا خيار له، كما في النحفة: (٧١٨/٧)، خلافاً لما في النهاية: (٣١٢/٦)، والمعنى:



قَوْلِي خِيَارِ الْعِتْقِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَمْتَدُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَالثَّانِي: إِلَى أَنْ يُوجَدَ صَرِيحُ الرِّضَا بِهِ أَوْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

(وَالْفُسْخُ) بِعَيْبِهِ أَوْ عَيْبِهَا<sup>(١)</sup> (قَبْلَ دُخُولِ يُسْقِطُ الْمَهْرَ) لِارْتِفَاعِ النِّكَاحِ الْخَالِي عَنِ الْوُطْءِ بِهِ، سِوَاءِ كَوْنِ الْعَيْبِ مُقَارِنًا لِلْعَقْدِ أَمْ حَادِثًا بَعْدَهُ، (وَ) الْفُسْخُ (بَعْدَهُ) أَيُّ: بَعْدَ الدُّخُولِ؛ بِأَنْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْعَيْبِ إِلَّا بَعْدَهُ.. (الْأَصْحُ: أَنَّهُ يَجِبُ) بِهِ (مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ فُسِّخَ بِمُقَارِنِ) لِلْعَقْدِ، (أَوْ بِحَادِثٍ بَيْنَ الْعَقْدِ وَالْوُطْءِ جِهْلُهُ الْوَاطِئِ، وَالْمَسْمَى إِنْ حَدَثَ بَعْدَ وَطْءٍ) لِأَنَّ الْوُطْءَ فِي النِّكَاحِ لَا يَخْلُو عَنْ مُقَابِلِ، وَالثَّانِي:

حاشية السنباطي

المعيب عيب آخر<sup>(٢)</sup> ونحن نقول باعتباره؛ كما تقرر، ونظر في الثاني في «شرح الروض». قوله: (قولي خيار العتق أنه...): قولي المقابليين للأظهر فيه الخيار على الفور. وقوله: (أو ما يدل عليه) أي: كتمكينها من الوطء طائفة؛ كما سيأتي.

قوله: (بأن لم يعلم بالعيب إلا بعده) بيان<sup>(٣)</sup> لمحل الفسخ بعد الدخول، ولا حاجة إليه في الصورة الأخيرة، وهذا تصريح من الشارح أولاً بما هو مراد المصنف بقوله الآتي: (جهله الواطئ) من أنه بيان لمحل الفسخ الآتي التنبيه<sup>(٤)</sup> عليه بعد (أي) لا شرط لوجوب مهر المثل الذي هو المتبادر إلى الذهن؛ لكون الكلام فيه، ولو ادعى علمها بالعيب فأنكرت، أو ادعت علمه به قبل الوطء فأنكر... فالقول قول المنكر منهما بيمينه<sup>(٥)</sup>.

قوله: (لأن الوطء في النكاح لا يخلو عن مقابل) هذا التعليل إنما يصلح لوجوب

(١) في نسخة (ش): أو بعيبها

(٢) في نسخة (ب): أن يحصل في المبيع عيب آخر.

(٣) في نسخة (أ): يأتي.

(٤) في نسخة (ب): المنبه.

(٥) في نسخة (ب): فاقول قول المنكر فيها بيمينه.





يَجِبُ الْمَسْمَى مُطْلَقًا ؛ لِتَقَرُّرِهِ بِالدُّخُولِ ، وَالثَّالِثُ : مَهْرُ الْمِثْلِ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّ الرِّضَا مِنْ الْجَانِبَيْنِ بِالْمَسْمَى فَيَمْنُ هُوَ سَالِمٌ عَنِ الْعَيْبِ أَبَدًا ، وَقِيلَ : فِي الْمَقَارِنِ إِنْ فَسَخَ بِعَيْبِهَا . . . فَمَهْرُ الْمِثْلِ ، وَإِنْ فَسَخَتْ بِعَيْبِهِ . . . فَالْمَسْمَى ، وَقَوْلُهُ : «جَهْلُهُ الْوَاطِئُ» ذِكْرٌ بَيِّنًا لِمَحَلِّ الْفُسْخِ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا عَلِمَهُ قَبْلَ الْوَطْءِ لَا فَسَخَ ؛ لِرِضَاةِ بِالْعَيْبِ ، وَيَأْتِي مِثْلُ ذَلِكَ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجَةِ .

(وَلَوْ انْفَسَخَ) النِّكَاحُ (بِرِدَّةِ بَعْدَ وَطْءٍ) بِأَنَّ لَمْ يَجْمَعُهُمَا الْإِسْلَامُ فِي الْعِدَّةِ . . .

حاشية البكري

قوله: (وقوله: «جهله الواطئ»...) أفاد أن قيد الجهل لم يذكره إلا لبيان محلّ الفسخ، فلا يعترض عليه، فيقال: ذكره الجهل ربما يُوهِمُ الفسخ مع العلم، لكن لا يجب مهر المثل؛ إذ العبارة قد تحتل ذلك، فافهم.

حاشية السنياطي

أصل المهر، لا لوجوب مهر المثل في الأولين<sup>(١)</sup> والمسمى في الثالث الذي هو المقصود، وقد علّوه: بأن الرضا من الجانبين بالمسمى إنما هو على ظن السلامة من العيب ابتداءً، فكأن العقد جرى بلا تسمية فكان الواجب مهر المثل، وإنما وجب المسمى في الثالث؛ لأن الدخول مع السلامة قرره قبل وجود العيب.

فاشدة: تجب السكنى للمفسوخ نكاحها بعد<sup>(٢)</sup> الدخول؛ كما رجحه الشيخان في العدد وإن رجحنا هنا خلافه؛ لأنها معتدة عن نكاح صحيح بفرقة في الحياة فأشبهت المطلقة؛ تحصينا للماء، لا النفقة إن كانت حائلا وكذا حاملا؛ بناءً على أن نفقة الحامل لها لا للحمل، كذا بنوه على هذا، قال الإمام: وليس البناء بمرضي، وإنما وجهه: أنها خرجت عن محل التمتع، وخالفنا في المطلقة؛ للنص، ولأن الطلاق من خواص النكاح، بخلاف الفسخ، لكن محله في فسخ بمقارن، أما غيره . . . فكالطلاق.

قوله: (بعد وطء) خرج به: الردة قبله؛ فإن كانت بسبب منها . . . فلا تستحق شيئاً.

(١) في نسخة (أ): الأوليين.

(٢) في نسخة (ب): قبل.



(فَالْمَسْمَى) لِتَقَرُّرِهِ بِالْوَطْءِ .

(وَلَا يَرْجِعُ الزَّوْجُ بَعْدَ الْفُسْخِ بِالمَهْرِ) الَّذِي غَرَّمَهُ بِالدُّخُولِ (عَلَى مَنْ غَرَّهُ فِي الجَدِيدِ) وَالْقَدِيمِ: يَرْجِعُ بِهِ؛ لِلتَّدْلِيْسِ عَلَيْهِ بِإِخْفَاءِ الْعَيْبِ الْمُقَارِنِ لِلْعَقْدِ، أَمَا الْحَادِثُ بَعْدَهُ: إِذَا فَسَخَ بِهِ.. فَلَا يَرْجِعُ بِالمَهْرِ فِيهِ قَطْعًا؛ لِإِنْتِفَاءِ التَّدْلِيْسِ، وَسِوَاهُ عَلَى الْقَدِيمِ كَانَ الْمَعْرُومُ مَهْرَ الْمِثْلِ أَمَ الْمَسْمَى، وَالْغَارُ<sup>(١)</sup> الْوَلِيُّ أَمَ الزَّوْجَةَ؛ بِأَنَّ سَكَتَ عَنِ الْعَيْبِ وَكَانَتْ أَظْهَرَتْ لَهُ أَنَّ الزَّوْجَ عَرَفَهُ.

(وَبُشْرَطُ فِي الْعُنَّةِ رَفْعُ إِلَى الْحَاكِمِ) لِيَفْعَلَ مَا سَيَأْتِي بَعْدَ ثُبُوتِهَا، (وَكَذَا سَائِرُ الْعُيُوبِ) أَيُّ: بِأَقْبَحِهَا يُشْرَطُ فِي الْفُسْخِ بِكُلِّ مِنْهَا الرَّفْعُ إِلَى الْحَاكِمِ (فِي الْأَصَحِّ) لِيُفْسَخَ بِحَضْرَتِهِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ، وَالثَّانِي: لَا يُشْرَطُ ذَلِكَ، وَيَنْفَرِدُ كُلُّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ بِالْفُسْخِ؛ كَمَا فِي فَسْخِ الْبَيْعِ بِالْعَيْبِ.

(وَتَثَبَّتُ الْعُنَّةُ بِإِقْرَارِهِ) عِنْدَ الْحَاكِمِ (أَوْ بِبَيِّنَةٍ عَلَى إِقْرَارِهِ) وَلَا يَتَّصَرُّ ثُبُوتُهَا بِالْبَيِّنَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا إِطْلَاعَ لِلشُّهُودِ عَلَيْهَا، (وَكَذَا) تَثَبَّتُ (بِيَمِينِهَا بَعْدَ نِكُولِهِ) عَنِ الْيَمِينِ

حاشية السباطي

نعم؛ إن وطئها في الردة.. استحقت مهر المثل إن جهلت، أو سمته.. فشطر المسمى<sup>(٢)</sup>، وهذا معلوم من كلامه في غير هذا الموضوع.

قوله: (وينفرد كل...): يفيد: أنه على الأصح لو انفرد كل منهما به.. لم يصح الفسخ، وهذا أحد وجهين حكاهما الماوردي، وهو الراجح المجزوم به في «المحرر» وإن قال الزركشي: أن كلام الشافعي في «الأم» يقتضي ترجيح الصحة، وجزم به الصيمري.

قوله: (وتثبت العنة بإقراره...): منه يعلم: أنه لا تسمع دعوى العنة على صبي ومجنون. وقوله: (وكذا تثبت يمينها بعد نكوله...): يفيد: أنه لو حلف.. امتنع الفسخ

(١) في نسخة (د) (ش): الغارم

(٢) في نسخة (أ): أو منه شطر المسمى. وفي (ب): أو منه شطر المسمى.





المسبوق بإنكاره (في الأصح) لإمكان اطلعها على عنته بالقرائن، والثاني: يُمنع ذلك ويقول: لا تحلف، ويقضي بنكوله.

(وَإِذَا نَبَتْ.. ضَرَبَ الْقَاضِي لَهُ سَنَةً) كَمَا فَعَلَهُ عُمَرُ رضي الله عنه، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ<sup>(١)</sup>، قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَتَابَعَهُ الْعُلَمَاءُ عَلَيْهِ وَقَالُوا: تَعَدَّرُ الْجَمَاعُ قَدْ يَكُونُ بِعَارِضٍ<sup>(٢)</sup> حَرَارَةً فَيَزُولُ فِي الشِّتَاءِ، أَوْ بُرُودَةً فَيَزُولُ فِي الصَّيْفِ، أَوْ يَبُوسَةً فَيَزُولُ فِي الرَّبِيعِ، أَوْ رُطُوبَةً فَيَزُولُ فِي الْخَرِيفِ، فَإِذَا مَضَتِ السَّنَةُ وَلَا إِصَابَةَ<sup>(٣)</sup>.. عَلِمْنَا أَنَّهُ عَجَزٌ خَلْقِيٌّ، وَابْتِدَاءُ السَّنَةِ مِنْ وَقْتِ ضَرْبِ الْقَاضِي، وَإِنَّمَا يَضْرِبُ (بِطَلَبِهَا) أَي: الْمَرْأَةَ، فَلَوْ سَكَتَتْ لِجَهْلٍ أَوْ دَهْشَةٍ.. فَلَا بَأْسَ بِتَنْبِيهِهَا، وَيَكْفِي فِي الضَّرْبِ قَوْلُهَا: إِنِّي طَالِبَةٌ حَقِّي عَلَى مُوجِبِ الشَّرْعِ؛ وَإِنْ جَهِلَتِ الْحُكْمَ عَلَى التَّفْصِيلِ، وَلَا فَرْقَ فِي ضَرْبِ السَّنَةِ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ، (فَإِذَا تَمَّتْ) أَي: السَّنَةُ.. (رَفَعْتُهُ إِلَيْهِ، فَإِنْ قَالَ:

حاشية البكري

قوله: (ويكفي في الضرب... ذكره؛ لبيان الطلب المبهم في المتن.

حاشية السنباطي

ولم يطالب<sup>(٤)</sup> بتحقيق ما قاله بالوطة، ولها الحلف على عنته عند ظنها بالقرائن.

قوله: (وابتداء السنة من وقت ضرب القاضي) أي: لا من وقت إقراره أو حلفها<sup>(٥)</sup>؛ لأنها مجتهد فيها، بخلاف مدة الإيلاء؛ فإنها من وقت الحلف؛ للنص.

قوله: (رفعته إليه) أي: فوراً على المعتمد، خلافاً للماوردي والرويانى، ولو مضت السنة وهو مجنون.. انتظرت<sup>(٦)</sup> إفاقته.

(١) السنن الكبرى، باب: أجل العنين، رقم [١٤٤٠٥].

(٢) في نسخة (ش): لعارض.

(٣) في نسخة (ش) (ق): ولا أصابها.

(٤) في نسخة (ب): ولم يطالبه.

(٥) في نسخة (أ): لا من وقت إقراره؛ إذ حلفها.

(٦) في نسخة (أ): انتظرن.



«وَطِئْتُ» فِي السَّنَةِ أَوْ بَعْدَهَا وَلَمْ تُصَدِّقْهُ .. (حُلْفٌ) أَنَّهُ وَطِئَ كَمَا ذَكَرَ، (فَبَانَ

حاشية السنباطي

قوله: (حُلْفٌ أَنَّهُ وَطِئَ؛ كما ذكر) أي: فيصدق، فهو مستثنى من قاعدة (تصديق منكر الوطء بيمينه) لكن لو شهد أربع من النسوة ببيكارتها.. صدقت بلا يمين على المعتمد وفاقاً لابن المقرئ وخلافاً لجمع متأخرين، ما لم يدع بعد شهادتهن عود البكارة.. فلا بد من يمينها، فلو نكلت.. حلف، فلو نكل أيضاً.. فسخت بلا يمين ويكون نكولها كحلفها؛ لأن الظاهر: أن بيكارتها هي الأصلية. قال الزركشي: وليس هذا مخالفاً لقاعدة (أنه لا يقضي بالنكول المجرد) فذاك محله: إذا نكل المدعي وكان حلفه يثبت له حقاً، أما إذا كان حلفه يسقط عنه حقاً للمدعي عليه.. فإنما يلزمه بمجرد النكول، لا لأنه قضاء بالنكول، بل مؤاخذه له بإقراره بالعنة وعدم ظهور مقتضى الوطء؛ أي: وبالبينة الشاهدة ببقاء بيكارتها.

تَنْبِيْهِه: مما يستثنى من قاعدة (تصديق منكر الوطء بيمينه) أيضاً: المولي إذا ادعى الوطء فإنه يصدق فيه، لكن لا بالنسبة للرجعة إذا طلق قبل الدخول.. فليس له الرجعة؛ إذ لا يلزم من تصديق الشخص للدفع عن نفسه تصديقه لإثبات حق له على غيره، ومثله يأتي في العينين. ومطلقة ادعت الوطء قبل الطلاق؛ لتستوفي المهر وأنكره الزوج.. فتصدق بيمينها في ذلك إذا أتت بولد<sup>(١)</sup> يلحقه ظاهراً ولم ينقه؛ لترجع جانبها بالولد، ومن ثم كان هو المصدق بيمينه؛ لدفع ذلك عند انتفاء ذلك، وإنما احتيج ليمينها مع ثبوت نسب الولد منه؛ لأن ثبوت النسب لا يفيد تحقق الوطء، وزوجة ادعت البكارة المشروطة وأنها زالت بوطنه.. فتصدق بيمينها؛ لدفع الفسخ، ومطلقة ثلاثاً ادعت أن المحلل وطئها وفارقها وانقضت عدتها وأنكر المحلل الوطء.. فتصدق بيمينها؛ لحلها الأول، لا لتقرير مهرها؛ كما مر، وشخص قال لزوجته وهي طاهر: أنت طالق للسنة ثم ادعى وطئها في هذا الطهر؛ ليدفع وقوع الطلاق في الحال وأنكرته.. فيصدق بيمينه؛ لأن الأصل: بقاء النكاح، وشخص علق طلاق زوجته على عدم وطئها

(١) في نسخة (أ): في ذلك لكن إذا أتت بولد.





نَكَلَ) عَنِ الْيَمِينِ .. (حُلِّفَتْ) هِيَ ، (فَإِنْ حَلَفْتَ) أَنَّهُ مَا وَطِئَ (أَوْ أَقْرَ) هُوَ بِذَلِكَ .. (اسْتَقَلَّتْ) هِيَ (بِالْفُسْخِ ، وَقِيلَ : نَحْتَاجُ إِلَى إِذْنِ الْقَاضِي) لَهَا بِهِ (أَوْ فَسَخِهِ).

(وَلَوْ اعْتَرَلْتُهُ أَوْ مَرَضْتُهُ أَوْ حُيِّسْتُ فِي الْمَدَّةِ) جَمِيعَهَا .. (لَمْ تُحَسَبْ) وَتُسْتَأْنَفُ سَنَةٌ أُخْرَى ، بِخِلَافِ مَا لَوْ وَقَعَ مِثْلُ ذَلِكَ لِلزَّوْجِ فِي السَّنَةِ .. فَإِنَّهَا تُحَسَبُ عَلَيْهِ ، وَلَوْ وَقَعَ لَهَا مِثْلُ ذَلِكَ فِي بَعْضِ السَّنَةِ وَزَالَ .. فَالْقِيَاسُ : أَنْ تُسْتَأْنَفَ السَّنَةُ ،

حاشية السنباطي

ثم ادعى الرطاء وأنكرته .. فهو المصدق ؛ لما ذكر ، وبه أجاب القاضي في «فتاويه» فيما لو علقه بعدم الإنفاق عليها ثم ادعى الإنفاق .. فإنه المصدق بيمينه ؛ لعدم وقوع الطلاق ، لا لسقوط النفقة ، لكن في «فتاوى ابن الصلاح» في هذه: الظاهر: الوقوع ، وليس بظاهر ، بل الظاهر: الأول . انتهى .

قوله: (استقلت هي بالفسخ) استشكل: بعدم استقلالها بالفسخ بالإعسار بالنفقة ، وأجيب: بأن الخيار ثم على التراخي وهنا على الفور . وإنما تستقل بالفسخ بعد قول القاضي: ثبت حق الفسخ فاختاري ، كذا في «الروضة» كـ«أصلها» . قال الأذرعى وغيره: والظاهر: أن قوله: (فاختاري) ليس شرطاً ؛ لعدم توقف الفسخ عليه وإن أريد به التخيير ، بل المراد به: إعلامها بدخول وقت الفسخ ، حتى لو بادرت وفسخت قبله .. نفذ فسخها ، ويؤيده حذف الرافي له من «الشرح الصغير» .

قوله: (فالقياص: أن تستأنف السنة) عبارة «الروضة» كـ«أصلها»: فالقياص: أن تستأنف السنة أو تنتظر مضي ذلك الفصل من السنة الأخرى ، وإنما أسقط الشارح الثاني ؛ لقول ابن الرفعة: فيه نظر ؛ لاستلزامه الاستئناف أيضاً ؛ لأن ذلك الفصل إنما يأتي في سنة أخرى ، قال: فلعل المراد: أنه لا يمتنع انعزالها عنه في غير ذلك الفصل من قابل ، بخلاف الاستئناف .

تنبیه: لو حاضت في المدة .. حسب عليه مدة الحيض ؛ كما صرح به الرافي ، والظاهر - كما في «شرح الروض» - : أن النفاس كالحيض ؛ أي: بأن أتت بولد من



(وَلَوْ رَضِيَتْ بَعْدَهَا بِهِ .. بَطَلَ حَقُّهَا) مِنَ الْفُسْخِ ؛ أَي: سَقَطَ ؛ لِرِضَاهَا بِالْعَيْبِ ،  
(وَكَذَا لَوْ أَجَلَّتُهُ) بَعْدَ السَّنَةِ مُدَّةً أُخْرَى ؛ كَشَهْرٍ أَوْ سَنَةٍ .. فَإِنَّهُ يَبْطُلُ حَقُّهَا مِنَ الْفُسْخِ  
(عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّهُ عَلَى الْقَوْرِ وَالتَّأْجِيلِ مُفَوِّتٌ لِلْقَوْرِ ، وَالثَّانِي: لَا يَبْطُلُ ؛  
لِإِحْسَانِهَا بِالتَّأْجِيلِ فَلَا يَلْزَمُهَا ، فَلَهَا الْفُسْخُ مَتَى شَاءَتْ .

(وَلَوْ نَكَحَ وَشَرَطَ فِيهَا إِسْلَامًا ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا نَسَبٌ أَوْ حُرِّيَّةٌ ، أَوْ غَيْرُهُمَا)  
كَكَوْنِهَا بِكَرًا أَوْ ثِيْبًا ، أَوْ كِتَابِيَّةً أَوْ أَمَةً ، أَوْ كَوْنِهِ عَبْدًا (فَأُخْلِفَ) الْمَشْرُوطُ ..  
(فَالْأَظْهَرُ: صِحَّةُ النُّكَاحِ) لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ مُعَيَّنٌ لَا يَتَبَدَّلُ بِخُلْفِ الصِّفَةِ  
الْمَشْرُوطَةِ ، وَالثَّانِي: بَطْلَانُهُ ؛ لِأَنَّ النُّكَاحَ يَعْتَمِدُ الصِّفَاتِ وَالْأَسْمَاءَ دُونَ التَّعْيِينِ

حاشية السنباطي

استدخال منيه ، أو من وطنها في الدبر .

قوله: (ولو رضيت بعدها...) أي: بخلاف ما لو رضيت قبلها أو في أثناءها؛  
لأن الفورية<sup>(١)</sup> إنما تكون بعد مضيها ورفعها إلى القاضي . وقوله: (ثبت حق الفسخ)  
كما مر .

تثبيته: لو قالت: هو قادر على الوطء لكنه يمتنع منه .. فلا خيار لها، ولا يجب  
عليه وطؤها ولو مرة؛ لأنه حقه فلا يلزم به . انتهى .

[قوله: (بخلف الصفة المشروطة) أي: فإنها ليست مقصورا عليها فلا يضر  
تبدلها]<sup>(٢)</sup> .

قوله: (يعتمد الصفات...) أي: يصح الاعتماد فيه على الصفات والأسماء دون  
التعيين والمشاهدة؛ كما يصح الاعتماد عليهما، وحينئذ فيظهر التفريع في قوله:  
(فيكون...) . ورد: بوجود الفارق بين الاختلافيين، فلا يلزم من عدم الصحة عند  
اختلاف العين عدمها عند اختلاف الصفة؛ بدليل البيع؛ فإنه لا يفسد بخلف الصفة مع

(١) في نسخة (ب): لأن العذر به . وفي (د): لأن الضرر به .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (أ) .





وَالْمَشَاهِدَةَ، فَيَكُونُ اخْتِلَافُ الصِّفَةِ فِيهِ كَاخْتِلَافِ الْعَيْنِ، وَلَوْ اخْتَلَفَتِ الْعَيْنُ؛ بِأَنْ  
قَالَتْ: زَوْجِي مِنْ زَيْدٍ فَرَزَّوَجَهَا مِنْ عَمْرٍو.. لَمْ يَصِحَّ، فَكَذَا هُنَا، وَيَفْرَقُ بَيْنَهُمَا،  
وَلَا شَيْءَ عَلَى الزَّوْجِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وَإِنْ دَخَلَ.. فَلَا حَدٌّ؛ لِشُبْهَةِ اخْتِلَافِ  
الْعُلَمَاءِ، وَعَلَيْهِ مَهْرُ الْمِثْلِ.

(ثُمَّ) عَلَى الصَّحَّةِ (إِنْ بَانَ) الْمُؤْصُوفُ (خَيْرًا مِمَّا شُرِطَ) فِيهِ؛ كَأَنْ شُرِطَ فِي  
الزَّوْجَةِ أَنَّهَا كِتَابِيَّةٌ قَبَانَتْ مُسْلِمَةً، أَوْ أُمَّةٌ قَبَانَتْ حُرَّةً، أَوْ نَيْبٌ قَبَانَتْ بِكْرًا، وَفِي  
الزَّوْجِ أَنَّهُ عَبْدٌ قَبَانَ حُرًّا.. (فَلَا خِيَارَ، وَإِنْ بَانَ دُونَهُ) كَأَنْ شُرِطَ أَنَّهَا حُرَّةٌ قَبَانَتْ  
أُمَّةً وَهُوَ حُرٌّ يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْأُمَّةِ وَقَدْ أُذِنَ السَّيِّدُ فِي نِكَاحِهَا، أَوْ أَنَّهُ حُرٌّ قَبَانَ عَبْدًا  
وَقَدْ أُذِنَ لَهُ السَّيِّدُ فِي النِّكَاحِ وَالزَّوْجَةُ حُرَّةٌ.. (فَلَهَا خِيَارٌ، وَكَذَا لَهُ فِي الْأَصَحِّ)،  
وَالثَّانِي: لَا خِيَارَ لَهُ؛ لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الْخُلَاصِ بِالطَّلَاقِ، وَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ فِي الْمَسْأَلَةِ  
الْأُولَى عَبْدًا.. فَفِي أَحَدِ قَوْلَيْنِ صَحَّحَهُ الْبَغَوِيُّ: أَنَّهُ لَا خِيَارَ لَهُ؛ لِتَكَافُؤِهِمَا، وَلَوْ  
كَانَتِ الزَّوْجَةُ فِي الثَّانِيَةِ أُمَّةً.. فَفِي أَحَدِ وَجْهَيْنِ: لَا خِيَارَ؛ لِتَكَافُؤِهِمَا<sup>(١)</sup>، وَقَطَعَ

حاشية البكري

قوله: (ويفرق بينهما...) هذا كله من التفريع على الضعيف؛ إذ التفريق بين  
الزوجين لا يتأتى إلا على القول بالبطلان.

قوله: (ولو كان الزوج في المسألة الأولى عبدًا) أي: فيما إذا شرط أنها حرة  
قبانت أمةً والزَّوجُ عبدًا، والراجح: أنه لا خيارَ لها.

حاشية السنباطي

تأثره بالشروط الفاسدة، فكان النكاح أولى.

قوله: (ففي أحد وجهين...) قياس ما مر عن البغوي فيما قبلها تصحيحه،

(١) كما في التحفة: (٧/٧٣٠)، خلافا لما في النهاية: (٦/٣١٧)، والمعنى: (٣/٢٠٨)، حيث قال:

يثبت الخيار لحق السيد وللتغريب.



بِمُقَابِلِهِ وَيَكُونُ الْخِيَارُ لِلسَّيِّدِ، وَلَوْ شُرِطَ فِي الزَّوْجِ نَسَبٌ شَرِيفٌ فَبَانَ خِلَافُهُ: فَإِنْ كَانَ نَسَبُهُ دُونَ نَسَبِهَا.. فَلَهَا الْخِيَارُ؛ كَمَا شَمَلَتْهُ الْعِبَارَةُ، وَإِنْ رَضِيَتْ بِهِ.. فَلِأَوْلِيَائِهَا الْخِيَارُ؛ لِقَوَاتِ الْكِفَاءَةِ، وَإِنْ كَانَ نَسَبُهُ مِثْلَ نَسَبِهَا أَوْ فَوْقَهُ.. فَلَاظْهَرُ وَقُطِعَ بِهِ: أَنَّهُ لَا خِيَارَ لَهَا وَلَا لِلْأَوْلِيَاءِ؛ لِانْتِفَاءِ الْعَارِ، وَلَوْ شُرِطَ النَّسَبُ فِي الزَّوْجَةِ فَبَانَ خِلَافُهُ: فَإِنْ كَانَ نَسَبُهَا دُونَ نَسَبِهِ.. فَلَهُ الْخِيَارُ؛ كَمَا شَمَلَتْهُ الْعِبَارَةُ، وَإِنْ كَانَ مِثْلَهُ أَوْ فَوْقَهُ.. فَلَا خِيَارَ لَهُ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَقِيلَ: لَا خِيَارَ لَهُ مُطْلَقًا؛ لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الطَّلَاقِ.

حاشية البكري

قوله: (ولو كانت الزوجة في الثانية أمة) أي: فيما إذا شرطت أنه حرُّ فبان عبداً، وهي أمة، والأقرب أيضاً: أنه لا خيار.

حاشية السنباطي

وجرى عليه في «الأنوار»، وقال الزركشي: إنه الراجح، لكن جزم ابن المقري في «روضه» بمقابله الذي قطع به، وهو المعتمد، والفرق بينهما ظاهرٌ؛ إذ الخيار هنا على هذا للسيد؛ كما صرح به الشارح، وهو متضرر؛ بأنه ينفق على أمته نفقة المعسرين.

قوله: (ويكون الخيار للسيد) فارق خيار العيب؛ فإنه لها دونه؛ بأن له إجبارها على نكاح عبد لا معيب<sup>(١)</sup>.

قوله: (فلا خيار له في أحد القولين) جزم به ابن المقري في «روضه» وعمله بوجود الكفارة، وكذا صاحب «الأنوار» وجعل العفة<sup>(٢)</sup> كالنسب، وهو المعتمد وإن اختار السبكي خلافه.

تتبيه: علم مما تقرر: أنه لو شرط في الزوجة البكارة فبانت ثيباً.. ثبت له الخيار، فلو ادعت ذهابها عنده فأنكر.. صدقت بيمينها؛ لعدم ثبوت الخيار له، أو افتضاضه

(١) في نسخة (أ): لا بعيب.

(٢) في نسخة (ب) و(د): وجعل العقد.



## فَرْعٌ [فِي خِيَارِ الْخُلْفِ]

خِيَارُ الْخُلْفِ عَلَى الْقَوْرِ، وَقِيلَ: فِيهِ خِلَافٌ خِيَارِ الْعِتْقِ الْآتِي، قَالَ الْبَغَوِيُّ: وَيَتَفَرَّدُ مَنْ لَهُ الْخِيَارُ بِالْفُسْخِ وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْحَاكِمِ؛ كَخِيَارِ عَيْبِ الْمَبِيعِ، وَتَعَقَّبَهُ الرَّافِعِيُّ: بِأَنَّ الْخُلْفَ يُبْطِلُ الْعَقْدَ عَلَى قَوْلٍ، فَلْيَكُنْ كَخِيَارِ عَيْبِ النِّكَاحِ.

(وَلَوْ ظَنَّنَهَا مُسْلِمَةً أَوْ حُرَّةً قَبَانَتْ كِتَابِيَّةً أَوْ أُمَّةً وَهِيَ تَحِلُّ لَهُ.. فَلَا خِيَارَ) لَهُ (فِي الْأَظْهَرِ) لِتَفْصِيْرِهِ بِتَرْكِ الْبُحْثِ أَوْ الشَّرْطِ، وَهَذَا هُوَ الْمَنْصُوصُ فِي الثَّانِيَةِ، وَوَجْهُ الثَّانِي<sup>(١)</sup>: الْمَنْصُوصُ فِي الْأُولَى: إِحْقَاقُ خُلْفِ الظَّنِّ بِخُلْفِ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فَيَمَنُّ هُوَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ: الْحُرِّيَّةُ وَالْإِسْلَامُ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَرَّرَ النَّصِّينَ وَفَرَّقَ

حاشية السنباطي

فأنكر.. فالقول قوله يمينه؛ لتشطير المهر، وقولها بيمينها؛ لعدم ثبوت الخيار؛ كما مر. انتهى.

قوله: (وتعقبه الرافعي: بأن الخلف يبطل العقد على قول، فليكن كخيار عيب النكاح) حاصله: أن خيار عيب النكاح إنما يوقف على الرفع إلى الحاكم؛ لأن ثبوته مجتهد فيه؛ كالخيار بالإعسار، وخيار الخلف مثله في ذلك، بل أولى؛ لأن الخلف يبطل على قول. وجوابه: أنهما وإن اشتركا في ذلك إلا أن خيار الخلف لما كان سببه الاشتراط.. كان ثبوته أقوى من ثبوت خيار العيب، ومن ثم كان الخلف المقتضي له مقتضياً للبطلان على قول، فما استدل به يصلح دليلاً لنا.

قوله: (وفرق... ) يعلم دفعه من تعليل الأول.

(١) هذا من المواضع التي رجح فيها القول المخرج فإن في المسألة الأولى نص الشافعي بأن له الخيار وخرج بعض الأصحاب من المسألة التي بعدها وهي ما لو ظننها حرة قبانت أمة وجها بأن لا خيار له ورجحه النووي في المنهاج. (طبيب الخركي).



بأن ولي الكافرة كافراً يتميز بعلامة ؛ كالتخيّر ، وحقاً الحال على الزوج إنّما يكون بالتلبس بترك العلامة ، وولي الأمة لا يتميز عن ولي الحرّة .

(ولو أدنت) للولي (في تزويجها بمن ظنته كفتاً) لها (فبان فسقهُ أو دناءهُ نسبه وحرفته .. فلا خيار لها) لتفصيلها بترك البحث .

(قلت: ولو بان معيباً أو عبداً .. فلها الخيار ، والله أعلم) لموافقة ما ظنته من الحرّية والسّلامة من العيب الغالب في الناس ، والمسألتيان ذكرهما الرافعي ، والأولى مستغنى عنها بما تقدّم في العيوب ، والثانية يطرقها خلاف ما إذا ظنتها حرّة فبانّت أمة ؛ كما أشار إليه الرافعي وتبعه المصنّف ، وتعبّه في مسألة الفسق بأنّه ذكر قبيل «الصدّاق» عن البغوي: أنّ لها حقّ الفسخ به ، .....

#### حاشية البكري

قوله: (والأولى مستغنى عنها بما تقدّم في العيوب) أي: إذا سبق: أنّ الزوج أو الزوجة إذا وجد أحدهما بالآخر عيباً .. ثبت لهما الخيار ، فلا حاجة لهذه الزيادة ، فهو اعتراض على المتن ؛ إذ زاد ما لا حاجة إليه .

قوله: (والثانية يطرقها خلاف ..) حاصل بحث الشرحين: أنّه لا خيار ، ونقل عن نصّ «الأم» والبويطي ، وصوّبه في الحواشي ، وقال: إنه المعتمد ، لكن الراجح ما في «المنهاج» .

قوله: (وتعبّه في مسألة الفسق) أي: النووي تعبّ الرافعي في مسألة الفسق ، وحاصل المعتمد: ثبوت الخيار ، فاستفده ولا تغترّ بمن خالفه .

#### حاشية السنياطي

قوله: (والثانية يطرقها خلاف ما إذا ..) قضيته: عدم ثبوت الخيار ، وهو المنصوص عليه في «الأم» والبويطي ، وجزم به في «الأنوار» كالغزالي ، ونقل البلقيني النص وقال: إنه الصواب المعتمد ؛ لأنها قصرت بترك البحث ، وهو أوجه وإن جرى ابن المقري على الأول ، وفرق: بقدره الزوج على الطلاق دون الزوجة .





وَتَعَجَّبَ مِمَّا قَالَ هُنَا مَعَ مَا نَقَلَهُ عَنِ الْبَغَوِيِّ .

(وَمَتَى فُسِّخَ بِخُلْفٍ) لِلشَّرْطِ؛ بِنَاءٍ عَلَى صِحَّةِ النُّكَاحِ . . (فَحُكْمُ الْمَهْرِ وَالرُّجُوعِ بِهِ عَلَى الْغَارِّ مَا سَبَقَ فِي الْعَيْبِ) فَإِنْ كَانَ الْفُسْخُ قَبْلَ الدُّخُولِ . . فَلَا مَهْرَ، أَوْ بَعْدَهُ؛ بِأَنْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْحَالِ إِلَّا بَعْدَهُ . . فَمَهْرُ الْمِثْلِ، وَقِيلَ: الْمَسْمَى، وَلَا يَرْجَعُ بِمَا يَغْرُمُهُ<sup>(١)</sup> عَلَى الْغَارِّ فِي الْجَدِيدِ، (وَالْمَوْثُرُ) لِلْفُسْخِ بِخُلْفِ الشَّرْطِ (تَغْيِيرٌ قَارَنُ الْعَقْدِ) كَقَوْلِهِ: زَوَّجْتُكَ هَذِهِ الْمُسْلِمَةَ، أَوْ الْبِكْرَ، أَوْ الْحُرَّةَ وَهُوَ وَكَيْلٌ عَنِ السَّيِّدِ، أَوْ يَصِفُهَا لَهُ بِذَلِكَ مُرَغَّبًا فِي نِكَاحِهَا ثُمَّ يَزَوِّجُهَا مِنْهُ عَلَى الْإِتِّصَالِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ زَوَّجَهَا مِنْهُ بَعْدَ أَيَّامٍ .

(وَلَوْ غُرَّ بِحُرِّيَّةِ أُمَّةٍ) فِي نِكَاحِهَا إِتْيَاهَا؛ كَأَنْ شُرِطَتْ فِيهِ (وَصَحَّحْنَا) أَي: النُّكَاحَ؛ بِأَنْ قُلْنَا بِالْأَظْهَرِ: إِنَّ خُلْفَ الشَّرْطِ لَا يُبْطِلُهُ وَحَصَلَ مِنْهُ وَكَذَلِكَ . . (فَالْوَلَدُ)

حاشية السنياطي

قوله: (وتعجب . . .) هذا التعجب مدفوع .

قوله: (أو يصفها . . .) هو بالنصب به (أن) مقدرة على حد قوله: «اللبس عباءة وتقر عيني» وقد اعترض على الشارح في جعل ذلك من التغير المؤثر في الفسخ؛ فإنه ليس منه، وإنما هو من التغير المؤثر في الرجوع بالمهر على القول به، وحرية الولد والرجوع بقيمته على الغار. والحاصل: أن هنا تغيرين: تغيراً مؤثراً في الفسخ، وهو: التغير الواقع في صلب العقد فلا يكفي سببه العقد ولو متصلاً به، وتغيراً مؤثراً في الرجوع والحرية، وهو: الواقع في صلب العقد أو السابق عليه ولو مع طول الفصل؛ كما أطلقه الغزالي. وقال الإمام: إنما يؤثر إذا اتصل بالعقد وقاله العاقد في معرض الترغيب في النكاح، فلو لم يقصد به تحريض وزوجها بعد أيام . . ففيه تردد. قال الشيخان بعد ذكر ذلك: ويشبه أن لا يعتبر الاتصال بالعقد على ما أطلقه الغزالي؛ لأن تعلق الضمان أوسع باباً.

(١) في نسخة (ش): غرمه



الْحَاصِلُ (قَبْلَ الْعِلْمِ) بِأَنَّهَا أَمَةٌ (حُرٌّ) لِظَنِّ الزَّوْجِ حُرِّيَّتَهَا حِينَ حُصُولِهِ، سَوَاءً كَانَ حُرًّا أَوْ عَبْدًا، وَسَوَاءً فَسَخَ الْعَقْدُ أَمْ أَجَازَهُ إِذَا ثَبَتَ لَهُ الْخِيَارُ، (وَعَلَى الْمَغْرُورِ قِيمَتَهُ لِسَيِّدِهَا) لِأَنَّهُ قَوَّتَ عَلَيْهِ رِقَّةَ التَّابِعِ لِرِقَّةَا بَظَنِّ حُرِّيَّتِهَا، فَتَسْتَقِرُّ فِي ذِمَّتِهِ حُرًّا كَمَا كَانَ أَوْ عَبْدًا، وَتُعْتَبَرُ قِيمَتُهُ يَوْمَ الْوِلَادَةِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ أَيَّامِ إِمْكَانِ تَقْوِيمِهِ، (وَيَرْجَعُ بِهَا عَلَى الْغَارِّ) لِأَنَّهُ الْمَوْقِعُ لَهُ فِي غَرَامَتِهَا، وَهُوَ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْعَقْدِ عَلَى أَنْ يَغْرَمَهَا بِخِلَافِ الْمَهْرِ، وَإِنَّمَا يَرْجَعُ إِذَا غَرِمَ كَالضَّامِنِ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «قَبْلَ الْعِلْمِ» عَنِ الْحَاصِلِ بَعْدَهُ؛ فَهُوَ رَقِيقٌ، وَالْمَرَادُ بِالْحُصُولِ: الْعُلُوقُ، وَقَوْلُهُ: «وَصَحَّحْنَاهُ» لَا مَفْهُومَ لَهُ؛

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (وإنما يرجع إذا غرم كالضامن) هو كذلك، فهو وارد على إطلاق «المنهاج» إذ يقتضي الرجوع وإن لم يغرم، وليس كذلك.

قوله: (وقوله: «وصحَّحناه» لا مفهوم له) ذكره؛ ليفيد أنه إن كان قيداً.. فهو مُضِرٌّ، وإلا.. فلا حاجة إليه؛ إذ لا فرق بين القول بصحَّته وعدم القول بها، فاعلم.

﴿ حاشية السباطي ﴾

قوله: (أو عبداً) أي: فلا يتعلق برقبته؛ إذ لا جناية منه<sup>(١)</sup> حتى يتعلق برقبته، وإنما أوهم فتوهمهم، والحرية تثبت بالشيوع<sup>(٢)</sup>، ولا بكسبه؛ إذ ليست القيمة من لوازم النكاح حتى يتعلق بكسبه، بخلاف المهر والنفقة، وإنما يتعلق بذمته مهر مثل وجب لها عليه بفساد نكاحه أو فسخه؛ لعدم تناول إذن السيد في النكاح الفاسد في الأول، وإلحاقاً للمفسوخ بسبب مقارن للعقد بالفاسد في الثانية.

قوله: (والمراد بـ«الحصول»: العلوق) أي: وحينئذٍ فيعلم كونه قبل العلم أو بعده بالوضع، فإن وضعته لأقل من ستة أشهر من وطئه بعد علمه.. فحر، وإلا.. فرقيق<sup>(٣)</sup>،

(١) في نسخة (د): إذ لا خيار به منه.

(٢) في نسخة (أ): وإنما أوهم فتوهمهم والحرية تثبت بالشيوع. وفي (د): وإن أوهم فتوهم الحرية تثبت بالشيوع. ولعل الصواب: بالشرع؛ كما في «أسنى المطالب» و«الغرر» و«العزير».

(٣) في نسخة (أ): بعد علمه... فأحرار، وإلا.. فأرقاء.





فَإِنَّ الْحُكْمَ ؛ كَمَا ذُكِرَ إِذَا أُبْطِلَ ؛ لِشُبْهَةِ الْخِلَافِ ، وَكَذَا إِذَا بَطَلَ <sup>(١)</sup> بِكُونِ الزَّوْجِ لَا يَجِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْأَمَةِ ؛ لِشُبْهَةِ التَّغْرِيرِ .

(والتَّغْرِيرُ بِالْحَرِّيَّةِ لَا يُتَصَوَّرُ مِنْ سَيِّدِهَا) لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: زَوَّجْتُكَ هَذِهِ الْحُرَّةَ أَوْ عَلَيَّ أَنَّهَا حُرَّةٌ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ .. عَتَقْتُ ، (بَلْ) يُتَصَوَّرُ (مِنْ وَكَيْلِهِ) فِي نِكَاحِهَا فِي صُلْبِ الْعَقْدِ أَوْ قَبْلَهُ ؛ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَالْفَوَاتُ فِي ذَلِكَ بِخُلْفِ الشَّرْطِ تَارَةً وَالظَّنَّ

حاشية البكري

قوله: (بخلف الشرط) أي: وهو من وكيل السيد؛ أو الظن وهو منها.

حاشية السنباطي

قاله الماوردي، قال الزركشي: ولا بد من اعتبار قدر زائد للوطء والوضع.

قوله: (لا يتصور من سيدها؛ لأنه إذا قال... ) يؤخذ من هذا التعليل: عدم تصوره من سيدها إنما هو إذا لم يعرض ما يمنع عتقها بذلك، وإلا... تصور؛ كما إذا كانت مرهونة وزوجها السيد بإذن المرتهن وهو معسر، أو جانية وزوجها سيدها بإذن المجني عليه وهو معسر، أو كان اسمها حرة، أو أراد بـ(الحرية): العفة عن الزنا، أو أتى بالمشيئة سرًا، أو كان سيدها سفيها وزوجها بإذن وليه، أو مفلسا وزوجها بإذن الغرماء، أو مريضًا وعليه دين مستغرق، أو مكاتبًا.

قوله: (بل يتصور من وكيله) أي: فيرجع الزوج عليه بما غرمه؛ كما مر، ثم يرجع الوكيل عليها بما غرمه له إن غرمتها بها <sup>(٢)</sup>.

نعم؛ لو شافهت الزوج بها... فلا رجوع على الوكيل؛ لأنها لما شافهت الزوج... خرج عن الوسط، ولا ينافي ذلك ما في «الروضة» كـ«أصلها»: من أنه لو وقع التغرير منها ومن الوكيل... رجع الزوج بما غرمه عليهما <sup>(٣)</sup> مناصفة؛ لأن ذلك مصور <sup>(٤)</sup> بما إذا

(١) في نسخة (ش): أبطل

(٢) في نسخة (ب): بما غرمه له إن غرمه لها. وفي (د): بما غرمه لها إن غرمتها بها.

(٣) في نسخة (ب) و(د): عليها.

(٤) في نسخة (د): لأن ذلك مصور.



أُخْرَى، (أَوْ مِنْهَا) وَالْفَوَاتُ فِيهِ بِخُلْفِ الظَّنِّ، وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ مَنْ لَيْسَ بِعَاقِدٍ وَلَا مَعْقُودٍ عَلَيْهِ، (فَإِنْ كَانَ مِنْهَا.. تَعَلَّقَ الْغُرْمُ بِذِمَّتِهَا) فَطَالَ بِبَعْدِ الْعِتْقِ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِكَسْبِهَا وَلَا بِرَقَبَتِهَا، (وَلَوْ انْفَصَلَ الْوَلَدُ مَيْتًا بِلَا جِنَايَةٍ.. فَلَا شَيْءَ فِيهِ) لِأَنَّ حَيَاتَهُ غَيْرُ مُتَيَقَّنَةٍ، بِخِلَافِ مَا لَوْ انْفَصَلَ بِجِنَايَةٍ.. فَفِيهِ لِانْعِقَادِهِ حُرًّا غُرَّةً لَوَارِثِهِ عَلَى عَاقِلَةٍ الْجَانِيِ أَجْنَبِيًّا كَانَ أَوْ سَيِّدَ الْأَمَةِ أَوْ الْمَغْرُورِ؛ فَإِنْ كَانَ عَبْدًا.. تَعَلَّقَتِ الْغُرَّةُ بِرَقَبَتِهِ، وَيُضْمَنُهُ الْمَغْرُورُ لِسَيِّدِ الْأَمَةِ لِتَفْوِيْتِهِ رِقَّةً بِعُشْرِ قِيمَتِهَا؛ لِأَنَّهُ الْقَدْرُ الَّذِي يُضْمَنُ بِهِ الْجِنِينَ الرَّقِيقُ، وَلَيْسَ لِلْسَيِّدِ إِلَّا مَا يُضْمَنُ بِهِ الرَّقِيقُ، وَالْغُرَّةُ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ؛ كَمَا سَيَأْتِي فِي «الْجِرَاحِ»، وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَرِثَ مِنْهَا فِي مَسْأَلَتِنَا مَعَ الْأَبِ الْحُرِّ غَيْرِ الْجَانِيِ

حاشية البكري

قوله: (ويضمنه...): أي: ويضمن الجنين المغرور بعشر قيمة الأمة؛ لأنه فوت رقه.  
قوله: (ولا يتصور أن يرث...): إنما كان كذلك؛ لأن الأم رقيقة فلا ترث، وترث الجدة ويرث الأب الحر إن لم يكن جانيًا، وإن جنى.. فلا؛ إذ لا يرث قاتل.

حاشية السباطي

وقع التغير منهن معاً.

قوله: (فإن كان عبداً...): أي: فإن كان الجاني عبداً أجنبياً كان أو المغرور أو عبد سيدها.. تعلق الغرة برقبته وعشر قيمتها بدمته<sup>(١)</sup> المغرور الذي هو الجاني في الثاني، فلو كان عبد المغرور.. فعشر قيمتها على المغرور، ولا تتعلق الغرة برقبة العبد إن كان سيده المغرور حائز الميراث الجنين، فإن كان معه جدة للجنين وارثة.. فنصيبتها من الغرة في رقبة العبد.

قوله: (ويضمنه المغرور لسيد الأمة...): أي: ولو عبداً فيتعلق بدمته.

قوله: (الحر غير الجاني) احتراز عن الرقيق، أو الحر الجاني، فترث أم الأم

(١) في نسخة (أ): بدمته.





إِلَّا أُمُّ الْأُمِّ الْحُرَّةُ.

(وَمَنْ عَتَقَتْ تَحْتَ رَقِيقٍ أَوْ مَنْ فِيهِ رِقٌّ . . . تَخَيَّرَتْ فِي فُسْخِ النِّكَاحِ) قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ؛ لِأَنَّهَا تَتَعَيَّرُ بِمَنْ فِيهِ رِقٌّ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ: «أَنَّ بَرِيرَةَ عَتَقَتْ، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها (١)، أَمَّا مَنْ عَتَقَتْ تَحْتَ حُرٍّ . . . فَلَا خِيَارَ لَهَا؛ لِأَنَّ مَا حَدَّثَ لَهَا مِنَ الْكَمَالِ

حاشية السناطبي

الحرّة مع غيره من الورثة الذين يحجبون به لو كان حرّاً غير جاني.

قوله: (ومن عتقت تحت رقيق . . .) شاملٌ للمطلقة رجعيّاً إذا عتقت في العدة، لكن إنما يثبت لها حينئذ الفسخ دون الإجازة؛ لأنها محرمة صائرة إلى البينونة فلا يلائم حالها الإجازة، بخلاف الفسخ؛ فإنه مؤكد للتحريم، ولا يبطل ثبوت حق الفسخ لها بالتأخير إلى الرجعة؛ لأنها بصدد<sup>(٢)</sup> البينونة، وقد لا يراجع فيحصل الفراق من غير أن يظهر من جهتها الرغبة فيه، وإذا فسخت . . . بنتٌ على ما مضى من العدة وعدتها عدة حرة.

ويستثنى من تخيير المعتقة تحت من ذكر: ما لو عتقت قبل الدخول في مرض موت السيد وكانت لا تخرج من الثلث إلا بمهرها . . . فلا خيار لها؛ للزوم الدور؛ لأنها لو اختارت الفسخ . . . سقط مهرها وهو من جملة المال فيضيّق الثلث عن الوفاء بها فلا يعتق كلها، فلا يثبت الخيار؛ سواء كان المهر ديناً أو عيناً، بيد الزوج أو بيد سيدها، وهو باقٍ أو تالف، ويسقط تخييرها بعنقه قبل الفسخ؛ لزوال الضرر؛ كما في نظيره من الرد بالعيب بعد زواله، وفي الأخذ بالشفعة بعد بيع ما تستحق به الشفعة، ولو فسخت بناءً على بقاء رقه فبان خلافه . . . فقياس ما مر في الفسخ بالعيب بطلان الفسخ، وهو ظاهر كلاهم، نبه عليه في «شرح الروض».

(١) صحيح مسلم، باب: إنما الولاء لمن أعتق، رقم [١٥٠٤/١٠].

(٢) في نسخة (أ): تصدر.

مُتَّصِفٌ بِهِ الزَّوْجُ، وَلَوْ عَتَقَا مَعًا.. فَلَا خِيَارَ، (وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ) أَي: الْخِيَارَ (عَلَى الْفُورِ) كَخِيَارِ الْعَيْبِ فِي الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ، وَالثَّانِي: يَمْتَدُّ مُدَّةَ التَّرْوِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَمَبْدُؤُهَا مِنْ حِينَ عَلِمَتْ بِالْعِتْقِ وَثُبُوتِ الْخِيَارِ، وَالثَّلَاثُ: يَمْتَدُّ إِلَى أَنْ تُصْرَحَ بِإِسْقَاطِهِ أَوْ تُمْكَّنَ مِنَ الْوَطْءِ طَائِعَةً؛ (فَإِنْ قَالَتْ) بَعْدَ تَأْخِيرِهَا الْقُسْحَ مُرِيدَةً لَهُ: «جَهَلْتُ الْعِتْقَ».. صُدِّقَتْ بِبَيْمِينِهَا إِنْ أُمِكنَ جَهْلُهَا؛ (بِأَنَّ كَانَ الْمَعْتِقَ غَائِبًا) عَنْهَا حِينَ الْعِتْقِ، وَإِلَّا بِأَنَّ كَانَتْ مَعَهُ فِي بَيْتِهِ وَيَتَعَدُّ خَفَاءُ الْعِتْقِ عَلَيْهَا.. فَالْمَصْدُوقُ الزَّوْجُ، (وَكَذَا إِنْ قَالَتْ: «جَهَلْتُ الْخِيَارَ بِهِ») أَي: بِالْعِتْقِ.. فَإِنَّهَا تُصَدِّقُ بِبَيْمِينِهَا (فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّ ثُبُوتَ الْخِيَارِ بِهِ خَفِيٌّ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ، وَالثَّانِي: يَمْنَعُ ذَلِكَ، وَيَبْطُلُ خِيَارُهَا بِالتَّأْخِيرِ، وَلَوْ ادَّعَتِ الْجَهْلَ بِأَنَّ الْخِيَارَ عَلَى الْفُورِ.. فَقَالَ الْعَبَّادِيُّ: إِنْ كَانَتْ قَدِيمَةً الْعَهْدِ بِالإِسْلَامِ وَخَالَطَتْ أَهْلَهُ.. لَمْ تُعْذَرُ، وَإِنْ كَانَتْ حَدِيثَةً الْعَهْدِ بِهِ أَوْ لَمْ تُخَالَطْ أَهْلَهُ.. فَقَوْلَانِ، وَأَطْلَقَ الْغَزَالِيُّ: أَنَّهَا لَا تُعْذَرُ، وَوُجَّهَ بِأَنَّ الْعَالِبَ: أَنَّ مَنْ عَلِمَ أَصْلَ ثُبُوتِ الْخِيَارِ.. عَلِمَ أَنَّهُ عَلَى الْفُورِ كَخِيَارِ الْعَيْبِ.

حاشية البكري

قوله: (وأطلق الغزالي: أنها لا تُعذر) هو المعتمد، فاعلم.

حاشية السباطي

قوله: (مريدة له) حال من فاعل (قالت) لا (تأخير) كما لا يخفى.

قوله: (فالمصدق الزوج) أي: بيمينه.

قوله: (لأن ثبوت الخيار به خفي...) به فارق: خيار عيب البيع إذا لم يكن المدعي قريب عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة عن العلماء.

قوله: (فقال العبادي: إن كانت...) جرى عليه البارزي وصاحب «الأنوار»، لكن الذي جرى عليه ابن المقري في «روضه» ما اقتضاه كلام الجرجاني وابن الصبغ وغيرهما: أنها تعذر مطلقا إن حلفت على ذلك، وهذا هو الراجح، قال الزركشي: ولا وجه للقول بعدم عذرها؛ لأن كون الخيار على الفور مما أشكل على العلماء، فعلى هذه: المرأة أولى، ونقل نحوه عن ابن يونس.





## فَرْعٌ

## [فِي الْفَسْخِ بِالْعِتْقِ]

الْفُسْخُ بِالْعِتْقِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْمَرَاغَةِ إِلَى الْحَاكِمِ؛ لِأَنَّهُ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ.

(فَإِنْ فَسَخَتْ قَبْلَ وَطْءٍ .. فَلَا مَهْرَ) وَلَيْسَ لِسَيِّدِهَا مَنَعُهَا مِنَ الْفُسْخِ؛ لِتَضَرُّرِهَا بِتَرْكِهِ، (أَوْ بَعْدَهُ بِعِتْقٍ بَعْدَهُ .. وَجَبَ الْمَسْمِيُّ، أَوْ) بِعِتْقِي (قَبْلَهُ) بِأَنْ لَمْ تَعْلَمْ بِالْعِتْقِ إِلَّا بَعْدَ الْوُطْءِ .. (فَمَهْرٌ مِثْلٍ) لَا الْمَسْمِيُّ؛ لِتَقَدُّمِ سَبَبِ الْفُسْخِ عَلَى الْوُطْءِ، (وَقَبْلَ الْمَسْمِيِّ) لِتَقَرُّرِهِ بِالْوُطْءِ قَبْلَ الْعِلْمِ، وَمَا وَجَبَ مِنْ مَهْرٍ الْمِثْلِ أَوْ الْمَسْمِيِّ .. فَلِلسَيِّدِ، (وَلَوْ عَتَقَ بَعْضُهَا أَوْ كُوتِبَتْ أَوْ عَتَقَ عَبْدٌ تَحْتَهُ أُمَّةٌ .. فَلَا خِيَارَ) لَهَا وَلَا لَهُ؛ لِأَنَّ مُعْتَمَدَ هَذَا الْخِيَارِ الْخَبْرُ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الصُّورِ الْمَذْكُورَةِ فِي مَعْنَى صُورَتِهِ؛ لِبَقَاءِ النَّقْصِ فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ، وَلِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّرُ بِاسْتِفْرَاشِ النَّاقِصَةِ، وَيُمْكِنُهُ التَّخْلُصُ بِالطَّلَاقِ.



## (فضل)

### [في الإعفاف]

(يُلْزَمُ الْوَلَدَ) ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى (إِعْفَافُ الْأَبِ وَالْأَجْدَادِ) مِنْ جِهَةِ الْأَبِ أَوْ  
الْأُمِّ (عَلَى الْمَشْهُورِ) لِأَنَّهُ مِنْ وُجُوهِ حَاجَاتِهِمُ الْمَهْمَةِ؛ كَالْتَفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ، وَالثَّانِي:  
لَا؛ كَمَا لَا يُلْزَمُ الْأَبُ إِعْفَافُ الْإِبْنِ؛ وَالْإِعْفَافُ: (بِأَنْ يُعْطِيَهُ مَهْرَ حُرَّةٍ، أَوْ يَقُولَ)

حاشية السنياطي

## فَصْلٌ

قوله: (إعفاف الأب والأجداد...) أي: بخلاف الأم فلا يلزمه إعفافها، قال  
الإمام: بل لا يتصور؛ إذ لا مؤنة عليها في النكاح، وبخلاف الابن؛ كما سيأتي في  
كلام الشارح، وقضية كلام المصنف: أنه لو اجتمع اثنان فأكثر من الأب والأجداد...  
يلزم إعفافهم، وهو كذلك إذا اتسع المال، وال... قدّم الأب، ثم الأقرب فالأقرب إليه  
من الأجداد، ثم أبو الأم، ثم الأقرب فالأقرب إليه كذلك. فإن استويا قربا؛ بأن كان  
في جهة الأم؛ كأبي أبي أم وأبي أم أم... فالقرعة من غير حاكم، ولو اجتمع عدد ممن  
يجب عليهم الإعفاف... فحكمه ما سيأتي في (النفقات).

قوله: (بأن يعطيه مهر حرة...) محل التخيير بين المذكورات: في الولد المطلق  
التصرف، أما غيره... فعلى وليه أن لا يبذل إلا أقل ما تندفع به الحاجة إلا أن يلزمه  
الحاكم بغيره، ولا يلزم الولد الأول والأخير من المذكورات - أعني: إعطاء مهر الحرة  
وتملك ثمن الأمة - إلا بعد عقد النكاح والشراء.

تَنْبِيْهِ: لو أيسر الأب بعد تملك الولد له أمة أو ثمنها، قال ابن الرفعة: أو إعطائه  
مهر حرة... لم يرجع الولد عليه في ذلك؛ كنفقة لم يأكلها الأب، ولا ينافيه قولهم: إن نفقة





لَهُ: «انكح وأعطيك المهر»، أو ينكح له بإذنه وبمهر، أو يملكه أمة) لَمْ يَطَّأَهَا (أَوْ ثَمَّنَهَا) وَلَا فَرَّقَ فِي الْحُرَّةِ الْمُنْكَوْحَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمَةِ وَالْكِتَابِيَّةِ، وَلَا يَكْفِي أَنْ يُزَوِّجَهُ أَوْ يُمْلِكَهُ عَجُوزًا شَوْهَاءَ أَوْ مَعِيْبَةً؛ لِأَنَّهَا لَا تُعْفَى، وَلَا أَنْ يُزَوِّجَهُ أُمَّةً؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعْنٍ بِمَالٍ وَلَدِهِ، (ثُمَّ عَلَيْهِ مُؤْنَتُهُمَا) أَي: مُؤْنَةُ الْأَبِ وَالْمَرْأَةِ الَّتِي أُعْفِيَ بِهَا مِنْ نَفَقَةٍ وَكِسْوَةٍ وَغَيْرِهِمَا إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهَا الْأَبُ، أَمَّا لُرُومُ مُؤْنَتِهِ... فَظَاهِرٌ؛ لِمَا سَيَأْتِي

﴿ حاشية البكري ﴾

### فصل

قوله: (لم يطأها) قيد لا بد منه؛ إذ موطوءته تحرم على أبيه.

قوله: (ولا يكفي أن يزوجه...) ذكره؛ لأن المتن يقتضي من جهة عموم منطوقه خلافاً، وليس كذلك.

قوله: (إن لم يقدر عليها الأب) هو كذلك، وإن قدر... فلا، ذكره؛ لتقييد إطلاق المتن.

﴿ حاشية السباصي ﴾

القريب إمتاع<sup>(١)</sup> لا تمليك؛ لأن ذلك محله: إذا لم يملكها له من لزمته. انتهى.

قوله: (ولا يكفي أن يزوجه أو يملكه عجوزاً شوهاء...) قال الأذرعى: وكذا العمياء والعرجاء وذات القروح والسيالة والمستحاضة ونحوها وإن لم يثبت الخيار فيها؛ لأنه ليس من المصاحبة بالمعروف.

قوله: (ولا أن يزوجه أمة؛ لأنه مستغن...) يؤخذ منه: أنه لو لم يقدر إلا على مهر أمة... زوجها له بالمعنى السابق.

(١) وقع في النسخ: امتناع. وهو تصحيف، وقد سرى إلى المطبوعات؛ كـ«حاشية الجمل» و«المغني».

في «التفقات» ، وأما مؤنتها . . فلأنها من تيممة الإغفاف ، و«المحرر» اقتصر على مؤنتها .  
 (وليس للأب تعيين النكاح دون التسري ، ولا) تعيين (رفيعة) بجمال أو شرف  
 للنكاح ؛ لأن المطلوب دفع الحاجة ، وهي تندفع بالتسري وبغير ربيعة المهر .  
 (ولو اتفقا على مهر . . فتعيينها للأب) لأنه أعرف بغيره في قضاء شهوته .  
 (ويجب التجديد إذا ماتت) زوجة كانت أو أمة (أو انفسخ) النكاح (بردة)  
 منها (أو فسخه) أو فسخته (بعبث ، وكذا إن طلق) أو أعتق (بعذر) كشقاق أو  
 نُسوز (في الأصح) كالموت ، ولا يجب التجديد في الرجعي إلا بعد انقضاء العدة ،

## ﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (و«المحرر» اقتصر على مؤنتها) أي: فزاد «المنهاج» مسألة الأب وعذره  
 في عدم تمييزها أنها حرف واحد.

قوله: (منها) قيد لا بد منه ، فإن كانت الردة منه . . فلا إبدال<sup>(١)</sup> .

قوله: (ولا يجب التجديد في الرجعي إلا بعد انقضاء العدة) هو كذلك ، فإطلاق  
 المتن الشامل للتجديد قبل<sup>(٢)</sup> معترض .

## ﴿ حاشية السباطي ﴾

قوله: (و«المحرر» اقتصر على مؤنتها) أي: للعلم بلزوم مؤنته مما يأتي ، ويمكن  
 رجوع كلام المصنف له بجعل الضمير في (مؤنتها) راجعا إلى الحرة والأمة ، والمراد  
 بـ(مؤنتها): ما لها الفسخ بتركه ، لا غيره ؛ كالأدم .

قوله: (ولو اتفقا على مهر . . فتعيينها . . .) مثله: تعيين الأمة إذا اتفقا على قدر الثمن .

قوله: (منها) تقييد لإطلاق المصنف كغيره الردة ؛ لإخراج الردة منه ؛ فإنها  
 كطلاقه بلا عذر ، بل أولى ؛ كما هو ظاهر ، وقد سبقه إليه الزركشي وقال: إنه الوجه .

(١) في نسخة (ب): فلا إيراد .

(٢) في نسخة (ج) و(د) و(هـ): قبل .





وَوَجْهٌ مُّقَابِلِ الْأَصْحَحِّ: أَنَّهُ الْمَقْوُوتُ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ طَلَّقَ أَوْ أَعْتَقَ بِغَيْرِ عُدْرٍ.. فَلَا يَجِبُ التَّجْدِيدُ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصَرُ وَالْمَقْوُوتُ عَلَى نَفْسِهِ.

(وَإِنَّمَا يَجِبُ إِعْفَافُ فَاقِدِ مَهْرٍ) وَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْمُؤَنَةِ (مُحْتَاجٍ إِلَى نِكَاحٍ) بِأَنْ تَتَوَقَّ نَفْسُهُ إِلَى الْوَطْءِ وَلَيْسَ تَحْتَهُ مَنْ تَدْفَعُ حَاجَتَهُ، فَالْقَادِرُ عَلَى الْمَهْرِ أَوْ التَّسْرِي وَإِنْ كَانَ بِدُونِ مَهْرِ الْحُرَّةِ.. لَا يَجِبُ إِعْفَافُهُ، وَمَنْ تَحْتَهُ مَنْ لَا تَدْفَعُ حَاجَتَهُ؛

حاشية السباطي

قوله: (بأن تتوق... أي: وإن لم يخف العنت، قال ابن الرفعة: أو بأن يحتاج إليه للخدمة؛ لمرض أو نحوه، قال السبكي وغيره: وهو صحيح إذا تعينت الحاجة إليه، لكنه لا يسمى إعفافاً.

قوله: (فالقادر على المهر... أي: ولو بالكسب، وفارق نظيره في النفقة؛ بأن البينة<sup>(١)</sup> لا تقوم بدونها.

فرع: لو نكح في يساره بمهر في ذمته ثم أعسر قبل الدخول وامتنعت الزوجة حتى تقبضه.. قال البلقيني: يجب على ولده دفعه؛ لحصول الإعفاف بذلك، والصرف إلى الموجودة أولى من السعي في أخرى، قال: وعليه: لو نكح في إعساره ولم يطالب ولده بالإعفاف ثم طالبه.. فينبغي أن يلزم ولده القيام به، لا سيما إذا جهلت الإعسار وأرادت الفسخ بذلك. انتهى، وظاهر: أنه إنما يلزمه جميع ذلك إذا كان قدر مهر من تليق به<sup>(٢)</sup>، نبه عليه في «شرح الروض». انتهى.

قوله: (ومن تحته من لا تدفع حاجته... أي: ومع ذلك فلا يلزمه إلا نفقة واحدة؛ أي: ويوزعها الأب عليهما؛ كما يشمل قولهم في (باب النفقات): لو كان له زوجتان.. لم يلزم الولد إلا نفقة واحدة يوزعها الأب عليهما، لكن قال ابن الرفعة: هنا يظهر أنها تتعين للجديدة؛ لئلا تفسخ بنقص ما يخصها، وهو ظاهر.

(١) في نسخة (أ): بأن النفس. وفي (ب): بأن النفقة.

(٢) كذا في النسخ. وعبارة «الأسنى»: إذا كان قدر مهرٍ مثلٍ مَنْ تليق به.

كَصَغِيرَةٍ أَوْ عَجُوزٍ شَوْهَاءَ.. يَجِبُ إِعْفَافُهُ، (وَيُصَدَّقُ إِذَا ظَهَرَتِ الْحَاجَةُ) إِلَى النِّكَاحِ وَقَصَاءِ الشَّهْوَةِ (بِلا يَمِينِ) لِأَنَّ تَخْلِيْفَهُ فِي هَذَا الْمَقَامِ لَا يَلِيْقُ بِحُرْمَتِهِ، لَكِنْ لَا يَحِلُّ لَهُ طَلْبُ الْإِعْفَافِ إِلَّا إِذَا صَدَقَتْ شَهْوَتُهُ؛ بِحَيْثُ يَخَافُ الزَّوْناً أَوْ يَضُرُّ بِهِ التَّعَزُّبُ وَيَشُقُّ عَلَيْهِ الصَّبْرُ، وَالْأَبُ الْكَافِرُ يَجِبُ إِعْفَافُهُ فِي الْأَصَحِّ، بِخِلَافِ الرَّقِيقِ.

(وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ وَطْءُ أُمَّةٍ وَوَلَدِهِ) لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِزَوْجَتِهِ وَلَا مَمْلُوكَتِهِ، (وَالْمَذْهَبُ:

❦ حاشية البكري ❦

قوله: (والأب الكافر...)) أفاد به أن إطلاق «المنهاج» الشامل للكافر والرقيق صحيح بالنسبة للأول لا الثاني، فاعلم.

❦ حاشية السنياضي ❦

قوله: (إذا ظهرت الحاجة) كذا عبر في «الروضة» أيضا، وهو مخالف لتعبير «المحرر» و«الشرحين» بـ (أظهر حاجته له<sup>(١)</sup>) أي: وإن لم يظهر من حاله، وهذا أوجه، ومن ثم جرى عليه في «المنهج».

قوله: (بلا يمين) قال الأذرعى: فلو كان ظاهر حاله يكذبه؛ كذبي فالج شديد واسترخاء.. ففيه نظر، ويشبه أن لا يجب إجابته، أو يقال: يحلف هنا لمخالفة حاله دعواه، وذكر نحوه الزركشي، والأوجه: ما شمل إطلاقهم من وجوب إجابته حينئذ بلا يمين.

قوله: (والأب الكافر) أي: غير الحربي؛ إذ من شروط وجوب إعفائه: أن يكون معصوما.

قوله: (بخلاف الرقيق) أي: فلا يجب إعفائه؛ لأن نكاحه بغير إذن سيده لا يصح، وبإذنه يقتضي تعلق المهر والنفقة بكسبه ومال تجارته إن كان له ذلك، وبذمته إن لم يكن.

(١) في نسخة (د): بإظهار حاجته له.





وَجُوبُ مَهْرٍ لَا حَدٍّ بِوَطْنِهِ لَهَا ؛ لِأَنَّ لَهُ فِي مَالٍ وَلَدِهِ شُبْهَةَ الْإِعْفَافِ <sup>(١)</sup> الَّذِي هُوَ مِنْ جِنْسٍ مَا فَعَلَهُ ، فَانْتَفَى عَنْهُ بِهَا الْحَدُّ وَوَجَبَ عَلَيْهِ لِوَلَدِهِ الْمَهْرُ ، وَفِي قَوْلٍ مِنَ الطَّرِيقِ الثَّانِي: يَجِبُ الْحَدُّ ، وَعَلَى هَذَا: إِنْ طَاوَعْتَهُ . . . فَلَا مَهْرَ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، وَإِنْ أَكْرَهَهَا . . . وَجَبَ الْمَهْرُ ، وَلَوْ قَالَ الْمَصْنُفُ: «وَالْمَذْهَبُ: لَا حَدَّ وَيَجِبُ مَهْرٌ» . . . كَانَ أَوْضَحَ مِمَّا قَالَهُ فِي حِكَايَةِ الْخِلَافِ ؛ (فَإِنْ أَحْبَلَ) الْأَبُ بِوَطْنِهِ . . . . .

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (ولو قال المصنف . . .) نبه به على أن عبارة المتن موهمة ؛ لأنَّ الخلاف جارٍ في المهر دون الحدِّ أو فيهما ، وليس كذلك ؛ لأنَّ الطَّرُقَ إنما جرت في الحدِّ ، فلو قال المصنف ما قال الشَّارِحُ . . . كان أولى .

﴿ حاشية السبائلي ﴾

قوله: (وجوب مهر) أي: مهر مثلها ، وكذا أرش بكارتها إن كانت بكرًا وافْتَضَّهَا .  
قوله: (لا حد) أي: ولو كانت مستولدة الولد على الراجح ، ومحل عدم الحد - كما بحثه الأذرعِي - : إذا وطئها في القبل ، فإنَّ وطئها في الدبر . . . حد ؛ كما لو وطئ السيد أمته المحرمة عليه بنسب أو مصاهرة أو رضاع أو تمجس في دبرها ، بل أولى ؛ أي: بناء على أنه يحد بذلك ، وسيأتي أن المعتمد خلافه ، وإذا لم يحد . . . عزز ؛ كما في سائر المحرمات التي لا حد فيها ولا كفارة ، وهو لحق الله تعالى لا لحق الولد ، ذكره الشيخان ، ونظر فيه الإسْنَوِيُّ بجزم الأصحاب: بأنه يعزر لقذف ولده ، ورُدَّ: بأن هذا النظر إنما يرد لو صرح الأصحاب: بأنه يعزر لقذف ولده لحقّه ، وإلا . . . فقد يراد به التعزير لحق الله تعالى - كما صرحوا به فيما لو عفا مستحق التعزير عنه - على الأصح ، وبأنه لا يلزم من عدم ثبوت التعزير للولد في وطء جاريتة عدم ثبوته في قذفه ؛ لأنَّ للأب شبهة في مال ولده ، بخلاف عرضه .

قوله: (كان أوضح مما . . .) أي: لأنه يفيد حينئذ: أن الخلاف أولاً وبالذات إنما

(١) سواء كانت مستولدة الابن أو غيرها ، كما في النهاية: (٣٢٥/٦) ، والمغني: (٢١٣/٣) ، خلافا لما في التحفة: (٧٤٩/٧) ، حيث قال بجوب الحد في المستولدة قطعاً ؛ إذ لا شبهة له فيها بوجه .

(فَالْوَلَدُ حُرٌّ نَسِيبٌ) لِلشُّبْهَةِ ، (فَإِنْ كَانَتْ مُسْتَوْلَدَةً لِلْإِبْنِ . . لَمْ تَصِرْ مُسْتَوْلَدَةً لِلْأَبِ)

حاشية السنباطي

هو في عدم وجوب الحد ، وأن وجوب المهر مجزوم به ؛ بناءً على عدم وجوب الحد ، فيشعر بجريان الخلاف فيه ؛ بناءً على وجوب الحد ، وفي تعبيره بـ (أوضح) إشارة إلى أن ما قاله واضح في ذلك ؛ أي : بعناية .

تنبیه: يترتب على وطء الأب جارية الابن أيضاً حرمتها عليه إن لم تكن موطوءة ، وإلا . . فحرمتها عليهما ، ولا يغرم الأب له بتحريمها<sup>(١)</sup> عليه بوطئه قيمتها وإن كان ذمياً ونحوه ، بخلاف وطء زوجة ابنه بشبهة فإنه يلزمه له مهرها ، والفرق: بقاء المالية التي هي المقصود الأعظم في الأمة ، والفائت على الابن إنما هو مجرد الحل وهو غير متقوم ؛ بدليل أنه لو اشترى أمة فخرجت أخته . . لم يتمكن من الرد ، والفائت في الزوجة الملك والحل جميعاً ، ولأن الحل فيها هو المقصود فيقوم<sup>(٢)</sup> ، ولذلك يجوز أن يشتري أخته ولا يجوز أن ينكحها . وعلى ما ذكر: لو تزوج رجل أمة أخيه فوطئها أبوهما . . لزمه مهرا: مهر لمالكها ومهر لزوجها . انتهى .

قوله: (فالولد حر نسيب) أي: ولو كان الأب مبعوضاً ؛ كما صححه القاضي ، أو رقيقاً ؛ كما نقله الشيخان عن «فتاوى القفال» قياساً على ولد المغرور ، لكن قال القاضي في «تعليقه»: الصحيح من المذهب: أنه رقيق ، قال البلقيني: وهو الراجح ، والقياس غير ظاهر ؛ لأن المغرور ظن أنها حرة فانهقد الولد حرّاً ، بخلاف العبد الذي وطئ جارية ابنه فإنه لا ظن يقتضي حرية الولد حتى ينزل منزلة المغرور ، ولا نظر إلى شبهة الملك ؛ لأن العبد لا يملك ، وهذا هو الوجه ، وإذا قلنا: بحريته . . فعليهما ؛ لعدم ثبوت الاستيلاء بوطئهما<sup>(٣)</sup> قيمته في الذمة بطالبان<sup>(٤)</sup> بها بعد العتق .

(١) في نسخة (أ): بتحريمه لها .

(٢) في نسخة (أ): فيغرم . وفي (ب): فيقدم .

(٣) في نسخة (د): بوطئه .

(٤) في نسخة (أ): مطالباً .





لِأَنَّ أُمَّ الْوَلَدِ لَا تَقْبَلُ النَّقْلَ ، (وَالْأَبُ) أَي: وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُسْتَوْلِدَةً لِلْأَبْنِ . . . (فَالْأَظْهَرُ: أَنَّهَا تَصِيرُ) مُسْتَوْلِدَةٌ لِلْأَبِ ؛ لِلشُّبْهَةِ ، مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُعْسِرًا ، وَيُقَدَّرُ انْتِقَالُ الْمَلِكِ فِيهَا إِلَيْهِ قُبَيْلَ الْعُلُوقِ ، وَالثَّانِي: لَا تَصِيرُ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِلْكًا لَهُ ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ تَقْدِيرِ انْتِقَالِ الْمَلِكِ فِيهَا إِلَيْهِ ، . . . . .

### حاشية السباطي

نعم ؛ المكاتب يطالب بها حالا على المتجه في «شرح الروض» ، والمبعض يطالب بقدر ما فيه من الحرية حالا وبالبعض الآخر بعد عتقه ، وأما المهر . . . فيجب في رقبته ولو وطئها مختارة على ما جزم به في «الأنوار» أي: ما لم يكن مكاتباً أو مبعوضاً . . . فيتعلق كله بذمة الأول وقدر ما فيه من الحرية بذمة الثاني فيما يظهر فيهما .

قوله: (فالأظهر: أنها تصير مستولدة . . .) أي: ولو مكاتبه ؛ كما صححه البغوي والخوارزمي ، وجزم به القفال في «فتاويه» ، أو مزوجة ويحرم على الزوج مدة الحمل .  
قوله: (موسراً كان أو معسراً) فارق استيلاء الشريك الأمة المشتركة ؛ بأن الاستيلاء هنا إنما يثبت لحرمة الأبوة وشبهة الملك ، وهذا المعنى لا يختلف بذلك ، بخلافه ثم ؛ فإنه إنما يثبت في حصة الشريك لدفع الضرر عنه ، فلو نفذناه عند الإعسار . . . لعلقنا حقه بذمة خراب وهو ضرر أيضاً ، والضرر لا يزال بالضرر ، ومحل ثبوت الاستيلاء في جميع الأمة بإحبال الأب المعسر: إذا لم تكن مشتركة بين الولد<sup>(١)</sup> وغيره ، وإلا . . . لم يثبت في نصيب الشريك ، بل الولد ينعقد بعضه رقيقاً بقدر نصيب الشريك .  
قوله: (ويقدر انتقال الملك فيها قبيل العلوقة) وهذا وجه ، وعليه جرى ابن المقرئ في «روضه» ، وقيل: وعليه جرى الغزالي ، وكلام المصنف في «تنقيحه» يقتضي ترجيحه ، وهو ظاهر كلام «الحاوي الصغير» مع العلوقة ؛ لأنه علة نقل الملك ، والعلة تقترن بمعلولها<sup>(٢)</sup> .

(١) في نسخة (د): بين الأب .

(٢) في نسخة (ب): لأنه علة فعل الملك والعلة تعترف بمعلولها .



(و) الْأَظْهَرُ: (أَنْ عَلَيْهِ قِيمَتَهَا) لِصَيْرُورَتِهَا مُسْتَوْلَدَةً لَهُ (مَعَ مَهْرٍ) لِأَنَّهُ وَجِبَ بِالْوَطْءِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ: مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهَا لَا تَصِيرُ، (لَا قِيمَةً وَوَلَدٍ فِي الْأَصَحِّ) لِإِنْتِقَالِ الْمَلِكِ فِيهَا قُبَيْلِ الْعُلُوقِ، وَمُقَابِلُهُ يَقُولُ: يَنْتَقِلُ الْمَلِكُ بَعْدَ الْعُلُوقِ؛ لِتَحَقُّقِ الصَّيْرُورَةِ حِينَئِذٍ.

(وَنِكَاحُهَا) أَي: وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ نِكَاحُ أُمَّةٍ وَوَلَدِهِ؛ لِأَنَّهَا - لِمَا لَهُ فِي مَالِ وَوَلَدِهِ مِنْ

﴿ حاشية السنيماضي ﴾

قوله: (والأظهر: أن عليه قيمتها) أي: قبيل العلق على ما مر، والقول في قدرها قول الأب؛ لأنه الغارم. قال القفال: ولو تكرر وطؤه لها مدة واختلفت قيمتها فيها ولا يعلم متى علقت بالولد.. اعتبرت قيمتها في آخر زمن يمكن علوقها به فيه، وذلك ستة أشهر قبل ولادتها؛ لأن العلق من ذلك يقينٌ وما قبله مشكوكٌ فيه، قال: ولا يؤخذ في ذلك بقول القوابل، بخلاف نفقة الحامل البائن؛ لأنها كانت واجبة. قال في «شرح الروض»: وما قاله ظاهرٌ؛ إذ لم يستول عليها قبل زمن العلق، وإلا.. فظاهر: أنه يلزمه أقصى قيمها من استيلائه عليها إلى زمن العلق.

قوله: (لأنه وجب بالوطء؛ كما تقدم) يعلم منه مع ما مر: من أنه يقدر انتقال الملك فيها قبيل العلق، أو معه أنه لو أنزل قبل استكمال إيلاج الحشفة أو معه.. لم يجب المهر؛ لتقدم الإنزال على موجه أو اقتترانه به.

قوله: (لأنها لما له... ) يفيد: أن الكلام في الأب الحر، أما الرقيق.. فله نكاح أمة ولده؛ لانتفاء العلة المذكورة، ولا يفسخ بعته بعد؛ كما لو ملك زوجة والده الحر<sup>(١)</sup>، ولو أحبلها في صورتين.. لم يثبت الاستيلاد؛ لأنه رضي برق ولده حين نكحها، ولأن النكاح حاصل محقق، فيكون واطئاً بالنكاح لا بشبهة الملك، بخلاف ما إذا لم يكن نكاح.

(١) في نسخة (ب) و(د): والد الحر.





شُبْهَةُ الْإِعْفَافِ وَالتَّفَقُّهِ وَغَيْرِهِمَا - كَالْمُشْتَرَكَةِ ، (فَلَوْ مَلَكَ زَوْجَةً وَالِدِهِ الَّذِي لَا تَحِلُّ لَهُ الْأُمَّةُ) حِينَ الْمَلِكِ ؛ كَأَنْ أَيْسَرَ بِنَفْسِهِ ، أَوْ بِيُسْرَةٍ وَلَدَهُ . . (لَمْ يَنْفَسِحِ النِّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ يُعْتَقَرُ فِي الدَّوَامِ لِقَوَّتِهِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَلَيْسَ مَلِكُ الْوَالِدِ كَمَلِكِ الْوَالِدِ فِي رَفْعِهِ النِّكَاحَ ، وَالثَّانِي : يَنْفَسِحُ ؛ كَمَا لَوْ مَلَكَهَا <sup>(١)</sup> الْأَبُ ؛ لِمَا لَهُ فِي مَالِ وَلَدِهِ مِنْ شُبْهَةِ الْمَلِكِ بِوُجُوبِ الْإِعْفَافِ وَغَيْرِهِ ، وَقَوْلُهُ : «الَّذِي لَا تَحِلُّ لَهُ الْأُمَّةُ» لَا مَفْهُومَ لَهُ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا حَلَّتْ لَهُ . . لَمْ يَنْفَسِحِ النِّكَاحُ أَيْضًا مِنْ بَابِ أَوْلَى ، وَإِنَّمَا قَرَضَ عَدَمَ الْحِلِّ صَاحِبُ الْوَجْهِ الثَّانِي ؛ لِيُقَرَّبَهُ مِنَ الصَّحَّةِ .

(وَلَيْسَ لَهُ نِكَاحُ أُمَّةٍ مُكَاتَبَةٍ) لِمَا لَهُ فِي مَالِهِ وَرَقَبَتِهِ مِنْ شُبْهَةِ الْمَلِكِ بِتَعْجِيزِهِ نَفْسَهُ ، (فَإِنْ مَلَكَ مُكَاتَبٌ زَوْجَةً سَيِّدِهِ . . انْفَسَحَ النِّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ) كَمَا لَوْ مَلَكَهَا السَّيِّدُ ؛ لِمَا ذُكِرَ ، وَالثَّانِي : يُلْحِقُهُ بِمَلِكِ الْوَالِدِ زَوْجَةَ أَبِيهِ ، وَدَفَعَ : بِأَنَّ تَعَلُّقَ السَّيِّدِ بِمَالِ الْمَكَاتَبِ أَشَدُّ مِنْ تَعَلُّقِ الْأَبِ بِمَالِ الْإِبْنِ .

حاشية البكري

قوله : (وقوله : «الذي لا تحل له الأمة» لا مفهوم له) هو كذلك ؛ أي : فكان عدم ذكره أولى ، وإنما فرض عدم الحل صاحب الوجه الثاني القائل بالانفساخ فراراً منه بذلك ؛ لعدم الصحة .

حاشية السباطي

قوله : (ليقربه من الصحة) أي : لقرب الوجه القائل به من الصحة ؛ لأن الانفساخ فيما إذا حلت له بعيد عن الصحة جداً .

قوله : (ودفع ؛ بأن تعلق السيد . . .) أي : فنزلوا ملك مكاتبه منزلة ملكه .

فإن قلت : لو ملك مكاتباً أباً سيده . . لم يعتق عليه ولم ينزله منزلة ملكه .

قلنا : لأن الملك قد يجتمع مع القرابة ، والملك والنكاح لا يجتمعان .

(١) في نسخة (ش) : ملكها



## (فصل) [في نكاح الرقيق]

(السَّيِّدُ بِإِذْنِهِ فِي نِكَاحِ عَبْدِهِ لَا يَضْمَنُ مَهْرًا وَنَفَقَةً فِي الْجَدِيدِ)، وَالْقَدِيمُ: يَضْمَنُهُمَا، (وَهُمَا فِي كَسْبِهِ بَعْدَ النِّكَاحِ الْمَعْتَادِ) كَالِإِضْطِيَادِ وَالِإِخْتِطَابِ، وَمَا يَحْصُلُ بِالْحِرْفَةِ وَالصَّنْعَةِ، (وَالنَّادِرِ) كَالْحَاصِلِ بِالْهَبَةِ وَالْوَصِيَّةِ، أَمَّا الْكَسْبُ قَبْلَ النِّكَاحِ . . . فَيُخْتَصُّ بِهِ السَّيِّدُ.

(فَإِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي تِجَارَةٍ . . . فَيَمَّا بِيَدِهِ مِنْ رِبْحٍ) لِأَنَّهُ كَسَبَهُ، سَوَاءً حَصَلَ

حاشية السنباطي

## فصل

قوله: (بإذنه . . .) متعلق بـ(يضمن) المنفي ؛ أي: السيد لا يضمن بإذنه في نكاح عبده مهراً ولا نفقة وإن شرط في إذنه ضماناً ؛ لأنه لا يلتزمهما ، وضمان ما لم يجب باطل في الجديد . ولو عبر بدل النفقة هنا وفيما يأتي بالموثقة . . . لكان أولى .

قوله: (وهما في كسبه بعد النكاح) أي: وبعد التمكن في النفقة ، وبعد حلول الأجل في المهر المؤجل وبعد الوطء ، أو الفرض الصحيح في مهر مفوضة ، فقول الشارح الآتي: (أما الكسب قبل النكاح . . .) أي: أو بعده قبل ما ذكر .

فإن قلت: قد اعتبروا في ضمان العبد كسبه الحاصل بعد الإذن فيه من غير توقف على وجود المأذون فيه<sup>(١)</sup> ، وهو الضمان ، وقياسه هنا كذلك .

قلت: تقدم الفرق في بابه: بأن المضمون ثم ثابت حالة الإذن ، بخلافه هنا .

قوله: (وما يحصل بالحرفة والصناعة) أي: أو بإجارة نفسه ؛ فإنها جائزة له حينئذ<sup>(٢)</sup> ؛ بناءً على جواز بيع المستأجر .

(١) في نسخة (ب): المأذون له . وفي (د): الإذن فيه .

(٢) في نسخة (ب): أو بإجارة نفسه جائزة له حقيقة .





قَبْلَ النِّكَاحِ أَمْ بَعْدَهُ، (وَكَذَا رَأْسُ مَالٍ فِي الْأَصَحِّ) كَدَيْنِ التِّجَارَةِ، وَالثَّانِي: لَا؛ كَسَائِرِ أَمْوَالِ السَّيِّدِ.

(وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُكْتَسِبًا وَلَا مَأْذُونًا لَهُ) فِي التِّجَارَةِ.. (فَفِي ذِمَّتِهِ) كَالْقَرْضِ؛ لِلزُّومِ بِرِضَا مُسْتَحَقِّهِ، (وَفِي قَوْلِ: عَلَى السَّيِّدِ) لِأَنَّ الْإِذْنَ فِي النِّكَاحِ لِمَنْ هَذِهِ حَالُهُ التِّزَامُ لِمُؤْنِهِ.

(وَلَهُ الْمَسَافَرَةُ بِهِ وَيَفُوتُ الْإِسْتِمْتَاعُ<sup>(١)</sup>) بِالزَّوْجَةِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَالِكُ الرَّقَبَةِ فَيَقْدَمُ حَقُّهُ.

#### حاشية السنابلي

قوله: (كدين التجارة) أي: بجامع أن كلاً دين لزمه بعقد مأذون فيه، وقضيته: أن أكسابه الحاصلة قبل النكاح كالحاصلة بعده، وليس كذلك، بل إنما يتعلق بأكسابه الحاصلة بعده؛ كغير المأذون؛ كما يقتضيه كلامه<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ويفوت الاستمتاع بالزوجة... ) أي: إن لم يسافر بها العبد معه، وحينئذ فإن امتنعت من السفر معه ولو بمنع السيد لها: إن كانت رقيقة.. سقطت نفقتها، وإن لم يمتنع من ذلك وإن لم يطالبها به.. لم تسقط، وعلى السيد إن لم يتكلفها الأقل من أجرة مثل مدة السفر ونفقتها مع المهر على ما يأتي، وإن سافر بها العبد معه.. فلا يفوت الاستمتاع عليه، فقد قال الماوردي: عليه تخليته حينئذ ليلاً للاستمتاع؛ كالحضر، قال الزركشي: وليس الليل بمتعين، بل المراد: أوقات الاستراحة ليلاً أو

(١) في نسخة (ش): يُفُوتُ الاستمتاع

(٢) في نسخة (أ): قوله: (كدين التجارة) أي: بجامع أن كلاً دين لزمه بعقد مأذون فيه، وبهذا يوجه تعلقه بربحه الحاصل قبل النكاح؛ كما هو مر، فهو مبني على ذلك وإن اقتضى تقرير الشارح خلافه، وكربحه الحاصل قبل النكاح أخذاً مما تقرر غيره من أكسابه الحاصلة قبله. وفي (ب): قوله: (كدين التجارة) أي: بجامع أن كلاً دين لزمه بعقد مأذون فيه، وقضيته: أن أكسابه الحاصلة قبل النكاح كالحاصلة بعده، وليس كذلك، بل إنما يتعلق بأكسابه الحاصلة بعد، وليس المأذون؛ كما سيبيته كلامه.

(وَإِذَا لَمْ يُسَافِرْ) بِهِ .. (لَزِمَهُ تَخْلِيَتُهُ لَيْلًا لِلاِسْتِمْتَاعِ) لِأَنَّهُ مَحَلُّهُ، (وَيَسْتَعْدِمُهُ نَهَارًا إِنْ تَكَفَّلَ الْمَهْرَ وَالنَّفَقَةَ، وَإِلَّا .. فَيُخْلِيهِ<sup>(١)</sup> لِكَسْبِهِمَا، وَإِنْ اسْتَعْدِمَهُ بِلَا تَكَفُّلٍ .. لَزِمَهُ الْأَقْلُ مِنْ أُجْرَةِ مِثْلِ) لِمُدَّةِ الْإِسْتِخْدَامِ (وَ) مِنْ (كُلِّ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ) لِمُدَّةِ الْإِسْتِخْدَامِ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ مَنَفَعَتَهُ بِاسْتِخْدَامِهِ مَعَ إِذْنِهِ فِي النِّكَاحِ الْمُقْتَضِي

حاشية البكري

### فصل

قوله: (لمدة الاستخدام) متعلق بالنفقة فقط.

حاشية السباطي

نهاراً على ما يقتضيه حال السفر . وكراءها فيما إذا سافر بها العبد معه في كسبه .

قوله: (لزومه تخليته ليلاً...) هذا جرى على الغالب ، فلو كان معاش السيد ليلاً ؛ كحراسة .. كان الأمر بالعكس<sup>(٢)</sup> ، صرح به الماوردي . والمراد بـ(الليل) : ما سيأتي في الأمة ، وبـ(التكفل) كما قاله السبكي : الالتزام بهما وأداؤهما ، لا حقيقة ضمان الدين ، وإنما يكتفى بتكفله إذا كان موسراً ، فإن كان معسراً .. فلا يكتفى بتكفله ، نبه عليه الأذرعي .

قوله: (وإن استخدمه بلا تكفل...) مثله : ما إذا حبسه بلا استخدام ؛ كما قاله الماوردي ، وفارق الأجنبي حيث لا يلزمه باستخدام العبد أو حبسه بلا استخدام إلا أجره المثل<sup>(٣)</sup> ؛ بأنه لم يوجد منه إلا تفويت منفعة ، والسيد سبق منه الإذن المقتضي للالتزام ما وجب في الكسب . ثم المراد بـ(الاستخدام) في قول الشارح (لمدة الاستخدام) : استخدامه نهاراً ؛ فإن حقه في استمتاعه ليلاً لا بدل له ، فلو استخدمه ليلاً ونهاراً .. ضمن زمان نهاره دون ليله ، قاله الماوردي . ومن تعليقه يؤخذ : أنه لو كان

(١) في نسخة (ش) : فيخليه

(٢) في نسخة (أ) : قوله: (لزومه تخليته ليلاً...) أي: إلا إن كان الاستخدام ليلاً ؛ كالحارس .. فالأمر بالعكس .

(٣) في نسخة (أ) : وفارق الأجنبي حيث لا يستلزم حينئذ إلا أجره الليل .





لِتَعْلُقِيهِمَا بِكَسْبِهِ، وَلَوْ خَلَّاهُ لِلْكَسْبِ وَكَسَبَ أَكْثَرَ مِنْهُمَا.. فَلَهُ أَخْذُ الزِّيَادَةِ، أَوْ أَقْلٌ.. لَمْ يَلْزَمُهُ الْإِثْمَامُ، (وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ الْمَهْرُ وَالنَّفَقَةُ) وَإِنْ كَانَا أَكْثَرَ مِنْ أُجْرَةِ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ خَلَّاهُ لِلْكَسْبِ تِلْكَ الْمُدَّةَ.. لُرُبَّمَا كَسَبَ مَا يَفِي بِهِمَا.

(وَلَوْ نَكَحَ فَاسِدًا) بِأَنْ نَكَحَ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ، أَوْ بِإِذْنِهِ وَخَالَفَهُ فِيمَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ

#### حاشية السنباطي

السيد حارساً.. انعكس الحكم، وهو متجه.

قوله: (وكسب أكثر منهما...): أي: بأن كسب في يوم أكثر من نفقته وما عليه من المهر، وذلك لأن كسب كل يوم يصرف لنفقته، ثم إن فضل<sup>(١)</sup> منه شيء... فللمهر، ثم إن فضل منه شيء... فللسيد، ولا يدخر<sup>(٢)</sup> منه شيء للنفقة.

تثبيته: لو زوج عبده أمته.. أنفق عليهما بحكم الملك، فإن أعتقها وأولادها.. فنفقتها في كسب العبد ونحوه مما مر، ونفقة أولادها عليها ثم على بيت المال، وإن أعتق العبد دونها.. فنفقتها عليه والأولاد على السيد.

قوله: (أو بإذنه وخالفه فيما أذن له فيه) منه: أن يزيد على ما قدره له سيده، لكن المتعلق برقبته والحالة هذه الزائد على قدره من مهر المثل فقط<sup>(٣)</sup>، وأن يأذن له في النكاح فينكح فاسداً.. فيتعلق المهر بذمته<sup>(٤)</sup> إن وطئ قبل التفريق، فلو أذن له في النكاح الفاسد، أو في النكاح ففسد المسمى<sup>(٥)</sup> دون النكاح.. تعلق المهر بكسبه ومال تجارته؛ كما مر؛ لوجوبه بإذن سيده. قال ابن الرفعة: نعم؛ إن عين له المهر.. فينبغي أن يكون المتعلق بالكسب<sup>(٦)</sup> أقل الأمرين من مهر المثل والمعين.

(١) في نسخة (ب): ثم إن حصل.

(٢) في نسخة (أ): ولا يدخل.

(٣) في نسخة (ب): منه: أن يزيد على ما نذره له السيد؛ ككسب المعلق بذمته، والحالة هذه أريد به على ما نذره من مهر المثل فقط.

(٤) في نسخة (د): فينكح فإنه يتعلق المهر بذمته.

(٥) في نسخة (أ): ففسد المهر.

(٦) في نسخة (أ): أن يكون التعليق.



(وَوَطِيءٌ) فِيهِ قَبْلَ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا .. (فَمَهْرٌ مِثْلٌ) يَجِبُ (فِي ذِمَّتِهِ) لِلزُّوْمِهِ بِرِضَا مُسْتَحِقِّهِ ؛ كَالْقَرْضِ الَّذِي أَنْلَفَهُ ، (وَفِي قَوْلٍ: فِي رَقَبَتِهِ) كَغَيْرِ الْوَطْءِ مِنَ الْإِثْلَاقَاتِ .  
(وَإِذَا زَوَّجَ) السَّيِّدُ (أُمَّتَهُ) .....

﴿ حاشية السنباطي ﴾

قوله: (في ذمته...) قال الأذرعى: محله: في كبيرة عاقلة سلمت نفسها مختارة، فلو كانت حرة طفلة أو مجنونة أو مكرهة.. فالوجه: تعلقه برقبته؛ لأنه جناية محضة، ولهذا وجب المهر على السفية إذا نكحهن بلا إذن ووطئ، وإن كانت رقيقة وسلمها سيدها.. فموضع تأمل. انتهى، قال في «شرح الروض»: والأوجه: تعلقه بذمته، [وجزم في «شرح المنهج» وزاد فيه على المذكورات في كلام الأذرعى: الحرة السفية والنائمة، هذا] <sup>(١)</sup> لو <sup>(٢)</sup> نكح أمة بغير إذن سيدها ووطئ قبل التفريق.. تعلق المهر برقبته؛ كما قاله الإمام، [وجزم به ابن المقرئ في «روضه» كصاحب «الأنوار»] <sup>(٣)</sup> لكن رجح الزركشي تعلقه بذمته؛ كما <sup>(٤)</sup> في «شرح الروض»، [وهذا أوجه] <sup>(٥)</sup>، وخالفه في «شرح المنهج» فجزم بالأول] <sup>(٦)</sup> وهو الأوجه.

تَنْبِيْهِ: لو أنكر السيد الإذن للعبد في النكاح.. فللزوجة أن تدعي عليه: أن كسب العبد مستحق لي بمهري ونفقتي، قال ابن الرفعة: وللعبد أن يدعي على سيده: أنه يلزمه تخليته ليكتسب المهر والنفقة. انتهى.

قوله: (أمته) أي: غير المكاتب، فلا يستخدمها؛ لأنها مالكة أمرها، قال الأذرعى: وأما المبعضة.. فالقياس: أنه إن كان ثمَّ مهياًة.. فهي في نوبتها كالحرة، وفي نوبة سيدها كالقننة، وإلا.. فكالقننة.

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (د).

(٢) في نسخة (أ) و(ب): ولو.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (أ).

(٤) في نسخة (أ) و(د): قال.

(٥) في نسخة (د): وهو أوجه.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من (ب) و(د).





اسْتَحْدَمَهَا نَهَارًا وَسَلَّمَهَا لِلزَّوْجِ لَيْلًا) لِأَنَّهُ يَمْلِكُ مَنَفَعَتِي اسْتَحْدَامِهَا وَالِاسْتِمْتَاعِ بِهَا، وَقَدْ نَقَلَ الثَّانِيَةَ لِلزَّوْجِ فَتَبَقَى لَهُ الْأُخْرَى يَسْتَوْفِيهَا فِي النَّهَارِ دُونَ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْإِسْتِرَاحَةِ وَالِاسْتِمْتَاعِ، (وَلَا نَفَقَةَ عَلَى الزَّوْجِ حِينَئِذٍ) أَي: حِينَ اسْتَحْدَامِهَا (فِي الْأَصَحِّ) لِانْتِفَاءِ التَّسْلِيمِ وَالتَّمْكِينِ التَّامِّ، وَالثَّانِي: يَجِبُ؛ لِوُجُودِ التَّسْلِيمِ الْوَاجِبِ، وَالثَّلَاثُ: يَجِبُ شَطْرُهَا؛ تَوَازِعًا لَهَا عَلَى الزَّمَانِ، فَلَوْ سَلَّمَهَا لَيْلًا وَنَهَارًا... وَجِبَتْ قَطْعًا.

حاشية السنياطي

قوله: (استخدمها نهاراً...): أي: وليس له أن يستخدمها ليلاً ويسلمها له نهاراً؛ لفوات غرض الزوج.

نعم؛ إن كان الزوج ممن يأوي إلى أهله نهاراً؛ كالحارس... فله ذلك، ويلزم<sup>(١)</sup> الزوج الإجابة؛ لأن نهاره قليل غيره، فامتناعه عناد.

قوله: (فتبقى له الأخرى...): لا يشكل ذلك بتحريم خلوته بها؛ لأن الاستخدام لا يستلزمها<sup>(٢)</sup>، ولا تحريم<sup>(٣)</sup> نظره إليها؛ لأن محله: فيما بين السرة والركبة؛ كما مر في (النكاح). وقوله: (لأنه محل الاستراحة والاستمتاع) يفيد: أن وقت أخذها ليلاً هو وقت النوم عادة، وبه صرح ابن المقري في «روضه» أخذاً من قول القاضي أبي الطيب وغيره: وقت فراغها من الخدمة عادة، فقول الشافعي في «البويطي»: أن وقت أخذها مضي ثلث الليل تقريباً.

قوله: (لانتفاء التسليم والتمكين التام) أي: التام كل منهما، فأصلهما حاصل بما ذكر، ومن ثم وجب المهر حينئذ؛ لحصول موجه من التسليم الذي يتمكن معه من الوطء بما ذكر.

(١) في نسخة (أ): ويستلزم.

(٢) في نسخة (ب): لا يلزمها.

(٣) في نسخة (د): ولا يحرم.



(وَلَوْ أَخْلَى) السَّيِّدُ (فِي دَارِهِ بَيْتًا وَقَالَ لِلزَّوْجِ: «تَخْلُوا بِهَا فِيهِ» .. لَمْ يَلْزَمُهُ) ذَلِكَ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ الْحَيَاءَ وَالْمَرْوَةَ يَمْنَعَانِهِ مِنْ دُخُولِ دَارِهِ، وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ .. فَلَا نَفَقَةَ عَلَيْهِ، وَالثَّانِي: يَلْزَمُهُ ذَلِكَ؛ لِتَدْوَمِ يَدِ السَّيِّدِ عَلَى مَلِكِهِ مَعَ تَمَكُّنِ الزَّوْجِ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى حَقِّهِ، وَعَلَى هَذَا: تَلْزَمُهُ النَّفَقَةُ.

(وَلِلسَّيِّدِ السَّفَرُ بِهَا) لِأَنَّهُ مَالِكٌ رَقَبَتِهَا فَيَقْدَمُ عَلَى مَالِكِ الْإِسْتِمْتَاعِ، (وَلِلزَّوْجِ صُحْبَتُهَا) فِي السَّفَرِ؛ لِيَسْتَمْتَعَ بِهَا لَيْلًا، وَلَيْسَ لِلسَّيِّدِ مَنَعُهُ مِنَ السَّفَرِ وَلَا الْإِزَامَةُ بِهِ لِيُنْفِقَ عَلَيْهَا، وَإِذَا لَمْ يُسَافِرْ .. فَلَا نَفَقَةَ عَلَيْهِ، وَلَا يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُ الْمَهْرِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، فَإِنْ سَلَّمَهُ .. فَلَهُ أَنْ يَسْتَرِدَّهُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا دَخَلَ بِهَا.

(وَالْمَذْهَبُ: أَنَّ السَّيِّدَ لَوْ قَتَلَهَا أَوْ قَتَلَتْ نَفْسَهَا قَبْلَ دُخُولِ .. سَقَطَ مَهْرُهَا) الْوَاجِبُ لَهُ؛ لِتَفْوِيتِهِ مَحَلَّهُ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ، وَتَفْوِيتُهَا كَتَفْوِيتِهِ، (وَأَنَّ الْحَرَّةَ لَوْ قَتَلَتْ

#### حاشية السنباطي

قوله: (لأن الحياء والمروءة...) قال الأذرعى: هذا التعليل يفهم أنه لو قال: أَخْلَى له داراً بجوارى .. لزمه الإجابة، وليس مراداً فيما أظن.

قوله: (وللسيد السفر بها) أي: بخلاف الزوج فليس له السفر بها بغير إذن السيد؛ لما فيه من الحيلولة والفرقة بينها وبين السيد، وبخلاف الأمة المكراة أو المرهونة والمكاتبه كتابة صحيحة؛ فليس للسيد السفر بها إلا برضا المكترى والمرتهن والمكاتبه. قال الأذرعى: والجانية المتعلقة برقبته مال كالمرهونة، إلا أنه يلزم السيد الفداء.

قوله: (فإن سلمه...) أي: ظاناً وجوب التسليم عليه، فإن تبرع به .. لم يسترد؛ كما في نظائره، نقله في «شرح الروض» عن بعضهم.

قوله: (الواجب له) يفهم: أن المراد بـ(السيد) الذي يسقط المهر بقتله: السيد المالك للمهر، لا غيره؛ كالمشترى لغير المفوضة.

قوله: (لتفويته محله) قضيته: أن وطنه لها والزوج ولده كقتله لها كذلك<sup>(١)</sup>.

(١) في نسخة (أ): يفيد: أن وطنه لها والزوج ولده كقتله لها لذلك.





نَفْسَهَا، أَوْ قَتَلَ الْأُمَّةَ أَجْنَبِيًّا أَوْ مَاتَتْ.. فَلَا) يُسْقَطُ الْمَهْرُ قَبْلَ الدُّخُولِ (كَمَا لَوْ هَلَكْنَا بَعْدَ دُخُولِ) وَمَا ذَكَرَ فِي قَتْلِ الْحُرَّةِ هُوَ الْمَنْصُوصُ فِيهَا عَكْسَ الْمَنْصُوصِ السَّابِقِ فِي قَتْلِ السَّيِّدِ أُمَّتَهُ، وَالْفَرْقُ: أَنَّ الْحُرَّةَ كَالْمَسْلَمَةِ إِلَى الزَّوْجِ بِالْعَقْدِ؛ إِذْ لَهُ مَنَعُهَا مِنَ السَّفَرِ بِخِلَافِ الْأُمَّةِ، وَلِلْأَصْحَابِ فِي الْمُسْأَلَتَيْنِ طَرِيقَانِ: أَشْهَرُهُمَا: فِي كُلِّ قَوْلَانِ بِالنَّقْلِ وَالتَّخْرِيجِ، أَرْجَحُهُمَا: الْمَنْصُوصُ فِيهِمَا، وَالطَّرِيقُ الثَّانِي: الْقَطْعُ بِالْمَنْصُوصِ فِيهِمَا، وَفِي وَجْهِ: أَنَّ قَتْلَ الْأُمَّةِ<sup>(١)</sup> نَفْسَهَا.. لَا يُسْقَطُ الْمَهْرُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ الْمُسْتَحِقَّةُ<sup>(٢)</sup> لَهُ، وَفِي وَجْهِ: أَنَّ قَتْلَ الْأَجْنَبِيِّ لَهَا أَوْ مَوْتَهَا.. يُسْقَطُ الْمَهْرُ كَقَوَاتِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ السَّيِّدَ يُزَوَّجُ بِالْمَلِكِ.

(وَلَوْ بَاعَ مَرْوَجَةً) قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ.. (فَالْمَهْرُ) الْمَسْمِيُّ (لِلْبَائِعِ) لِأَنَّهُ

حاشية البكري

قوله: (قبل الدخول أو بعده) قسمان للبيع.

حاشية السنباطي

قوله: (أو قتل الأمة أجنبي) أي: لم يملك المهر بحوالة مثلاً ومنه الزوج، فلا يسقط المهر عنه بقتله لها قبل الدخول، بخلاف قتلها له قبله، فيسقط المهر؛ كقتل الحرة لزوجها على المعتمد فيه؛ كفسخها النكاح بعيبه؛ كما مر.

قوله: (المسمى) الغرض من التقييد به: الاحتراز عن المهر الواجب للمفوضة بعد البيع بفرض<sup>(٣)</sup> أو وطء أو موت؛ فإنه للمشتري؛ لوجود موجه في ملكه؛ كمتعة وجبت بطلاقها بعد البيع وقبل الدخول والفرض<sup>(٤)</sup>، أو بطلاق غيرها بعد البيع وبعد الدخول، لا الاحتراز عن مهر المثل الواجب بالعقد بلا تسمية ولا تفويض<sup>(٥)</sup>، أو

(١) في نسخة (ش): إن قتل الأمة

(٢) في نسخة (ش): مستحقة

(٣) في نسخة (ب): بعوض.

(٤) في نسخة (أ): والتفويض. وفي (ب): والعوض.

(٥) في نسخة (د): ولا تفويت.



وَجَبَ بِالْعَقْدِ الْوَاقِعِ فِي مِلْكِهِ، (فَإِنْ طُلِّقَتْ) بَعْدَ الْبَيْعِ (قَبْلَ دُخُولِ .. فَنِصْفُهُ) الْوَاجِبُ (لَهُ) لِمَا ذُكِرَ.

(وَلَوْ زَوَّجَ أُمَّتَهُ بِعَبْدِهِ .. لَمْ يَجِبْ مَهْرٌ) لِأَنَّ السَّيِّدَ لَا يَثْبُتُ لَهُ عَلَى عَبْدِهِ دَيْنٌ فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَسْمِيَّتِهِ، وَقِيلَ: يَجِبُ، ثُمَّ يَسْقُطُ فَيُسَمَّى؛ حَتَّى لَا يَعْرِى النِّكَاحُ عَنِ الْمَهْرِ؛ لِأَنَّ عُرْوَةَ عَنْهُ مِنْ خَصَائِصِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

﴿ حاشية السنباطي ﴾

بتسمية فاسدة؛ فإنه للبائع؛ كالمسمى الصحيح.

تَنْبِيهِ: إِذَا كَانَ الْمَهْرُ لِلْبَائِعِ .. فَلَيْسَ لَهُ حَبْسُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا، وَلَا لِلْمَشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْمَهْرُ لَهُ .. فَلَهُ الْحَبْسُ لِمَلِكَةِهَا، وَلَوْ عَتَقَتِ الْأُمَّةَ .. فَلَهَا مَا لِلْمَشْتَرِي وَلَهُ مَا لِلْبَائِعِ فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ.

نعم؛ ليس لها حبس نفسها للمهر إذا ملكته بوصية؛ لأن ملكها له بالوصية لا بالنكاح؛ كما لا يحبس الوارث أم ولد زوجها مورثة لمهرها؛ لأنه مع عدم ملكه لها لا يستحق المهر بالنكاح، وإنما يستحقه بالإرث.

قوله: (لأن السيد لا يثبت له ..) يؤخذ منه: أن محل ذلك: في غير المكاتب كتابة صحيحة؛ لأنه مع السيد في المعاملة كالأجنبي، وأما المبعوض .. فالظاهر - كما قاله الأذرعى وغيره - أنه يلزمه بقسط ما فيه من الحرية.

قوله: (وقيل: يجب ..) يترتب على الخلاف: أنه لو زوجه لها وفوض بضعها ثم وطئها بعد ما أعتقه .. فعلى الأول: لا شيء عليه، وعلى الثاني: عليه للسيد مهر المثل؛ لأنه وجب بالوطء وهو حر، وإنما سقط وهو رقيق؛ لأن السيد لا يثبت له على عبده مال. فرع: لو زوج أمته بعبد غيره ثم ملكه قبل قبض المهر منه .. لم يسقط وجوبه عنه، ثم إن كان سيده من كسبه قدره .. أخذه، وإلا .. لم يطالبه إلا بعد العتق، ولا ينافيه ما علل به الشارح: عدم وجوبه فيما إذا زوج عبده بأمته من أن السيد لا يثبت له على عبده مال؛ لأنه محمول على الابتداء لا الدوام؛ كما مرت الإشارة إليه. انتهى.





## كِتَابُ الصَّدَاقِ

هُوَ: الْمَهْرُ، وَيُقَالُ فِيهِ: صَدُقَهُ يَفْتَحُ أَوَّلَهُ وَضَمَّ ثَانِيَهُ، وَالْأَصْلُ فِيهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤]، وَغَيْرُهُ.

(يُسَنُّ تَسْمِيَتُهُ فِي الْعَقْدِ) <sup>(١)</sup> لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يُخْلِ نِكَاحًا مِنْهُ، (وَيَجُوزُ إِخْلَاؤُهُ

حاشية المتباطلي

## كِتَابُ الصَّدَاقِ

قوله: (هو المهر) أي: الذي هو الواجب بنكاح أو وطء أو تفويت بضع فهراً <sup>(٢)</sup>؛ كرضاع ورجوع شهود، وهذا أحد قولين هو المراد هنا بقريته ما سيأتي في كلام المصنف، ومن ثم اقتصر عليه الشارح، وقيل: الصداق الواجب بتسمية في العقد، والمهر الواجب بغير ذلك مما ذكر، ووجه تسميته صداقاً على الثاني ظاهرٌ، وأما على الأول.. فلاشعاره <sup>(٣)</sup> بصدق رغبة بإذنه له في النكاح الذي هو الأصل في الإيجاب.

قوله: (بفتح أوله وضم ثانيه) اقتصر عليه؛ لأنه إنما ذكر توطئة للاستدلال بالآية المقتصر فيها عليه، وإلا.. فيجوز مع فتح أوله فتح ثانيه وكسره وإسكانه، ويجوز ضم أوله مع إسكان ثانيه أو ضمه. وقوله تعالى: (نحلة) أي: عطية من الله تعالى مبتدأة، والمخاطب بالآية الأزواج عند الأكثرين، وقيل: الأولياء؛ لأنهم كانوا في الجاهلية يأخذونه.

قوله: (يسن تسميته في العقد) أي: غير عقد تزويج عبده بأتمته على الجديد؛ إذ لا فائدة فيها <sup>(٤)</sup>؛ كما علم مما مر. وقوله: (ويجوز إخلاؤه منه) أي: إلا لعارض فلا

(١) ولو في تزويج أمته بعده، كما في التحفة: (٧٧٢/٧)، والمغني: (٢٢٠/٣)، خلافاً لما في النهاية: (٣٣٥/٦)، حيث قال بعدم استحبابه حينئذ.

(٢) في نسخة (ب): أو تفويت بضع مهر الرضاع. وفي (د): أو تفويت بضع فهر الرضاع.

(٣) في نسخة (ب): وقيل: الصداق الواجب تسميته في العقد، والمهر الواجب بعد ذلك فيما ذكر، ووجه تسميته إشعار. وفي (د): وقيل: الصداق الواجب بتسمية في العقد، والمهر الواجب بغير ذلك مما ذكر، ووجه تسميته صداقاً إشعاره.

(٤) في نسخة (أ): إذ لا فائدة عليه فيه.



مِنْهُ) إِجْمَاعًا.

(وَمَا صَحَّ مَبِيعًا... صَحَّ صَدَاقًا) قَلَّ أَوْ كَثُرَ، .....

حاشية السنياطي

يجوز<sup>(١)</sup>؛ بأن كانت المرأة غير جائزة التصرف، أو ملكًا لغير جائزة التصرف، أو كانت جائزته<sup>(٢)</sup> وأذنت لوليها أن يزوجه ولم تفوض فزوجها هو أو وكيله، أو كان الزوج غير جائز التصرف وحصل الاتفاق في هذه على أقل من مهر مثل الزوجة وفيما عداها على أكثر منه.

قوله: (وما صح مبيعًا...) استثنى ابن الرفعة من طرد هذا الضابط: جعل رقبة العبد صداقًا لزوجته الحرة، وجعل الأب أم ابنه صداقًا عن ابنه، وجعل إحدئ أبي الصغيرة صداقًا لها؛ فإن ذلك لا يثبت صداقًا مع صحة كونه مبيعًا، بل يبطل النكاح في الصورة الأولى؛ لأنه قارنه ما يضاؤه، وفي الباقي<sup>(٣)</sup> يصح بمهر المثل. وأجيب: بأنه يصح صداقًا في الجملة، وهذه<sup>(٤)</sup> كذلك وإن امتنع هنا لعارض.

نعم؛ يستثنى من طرده: الدين الذي على غيرها<sup>(٥)</sup>، فلا يصح إصداقه ولو قلنا: بصحة بيعه لغير من عليه، والأوجه: بناؤه على القول بالبطلان، فيصح إصداقه؛ بناء على الصحة<sup>(٦)</sup>، ومن عكسه: القصاص<sup>(٧)</sup>؛ فإنه يصح إصداقها قصاصا عليها أو على عبدها مع عدم صحة بيعه. وشمل الضابط: ما يصح بيعه معينًا<sup>(٨)</sup> لا في الذمة؛

(١) في نسخة (ب): أي: لعارض. وفي (د): أي: مع الكراهة، وقد يحرم لعارض.

(٢) في نسخة (ب): أو ملكًا لغير جائزه، أو جائزه.

(٣) في نسخة (ب): وفي الثاني.

(٤) في نسخة (ب): وهو.

(٥) في نسخة (ب): على غيرها قال. وفي (د): على غيرها حال.

(٦) في نسخة (أ): ولو قلنا: بصحة بيعه لغير من عليه. وفي (د): وإن قلنا: بصحة بيعه لغير من عليه؛ كما شمله إطلاقهم.

(٧) في نسخة (ب): ومن عليه القصاص.

(٨) في نسخة (ب): معينًا.



فَإِنْ انْتَهَى فِي الْقِلَّةِ إِلَى حَدٍّ لَا يَتَمَوَّلُ .. فَسَدَّتِ التَّسْمِيَةُ ، وَاسْتَحَبُّ أَلَّا يَنْقُصَ (١)  
عَنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ خَالِصَةً ؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يُجَوِّزُ أَقْلَ مِنْهَا ، وَأَلَّا يَزَادَ عَلَيَّ خَمْسِ  
مِئَةِ دِرْهَمٍ خَالِصَةً (٢) ، صَدَاقِ (٣) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ (٤) .  
(وَإِذَا أَصْدَقَ عَيْنًا فَتَلَفْتُ فِي يَدِهِ .. صَمِنَهَا صَمَانًا عَقْدًا) .....

حاشية السناطري

كالجواهر والقسي .. فيصح إصداقهما معنيين لا في الذمة ؛ كالإسلام فيهما ، ولو  
أصدقها ديناً .. جاز الاعتياض عنه ؛ كالثمن ، لا إن كان تعلم قرآن أو صنعة .. فلا يجوز  
الاعتياض عنه ؛ كالمسلم فيه ؛ كما نقله الشيخان عن المتولي ، وتنظيرُ البلقيني فيه : بأنه  
لو كان كالمسلم فيه .. لا اعتبر تسليم الزوجة في مجلس العقد وهو خلاف الاتفاق مردودٌ  
وإن استحسنته في «شرح الروض» معتمداً : بأنه لا فرق في الدين بين الصنعة وغيرها  
على ما اقتضاه كلام غير المتولي . ووجه الرد - كما أفاده شيخنا العلامة الطندتائي - :  
أن الصداق إنما هو في مقابلة حل البضع ، وهو حاصل بالعقد لا البضع نفسه حتى يلزم  
ما ذكر ، وإلا .. لا شرط الرؤية وغيرها من شروط المعاوضة .

قوله : (فإن انتهى في القلة إلى حد لا يتمول .. فسدت التسمية) أي : لأنه لا يصح  
مبيعاً ، ومثله الصيمري بالنواة ، والحصاة ، وقشرة البصلة ، وقمع الباذنجان .

قوله : (ويستحب أن لا ينقص ..) من المستحبات أيضاً : أن لا يدخل بها حتى  
يدفع إليها شيئاً من الصداق ؛ خروجاً من خلاف من أوجبه .

قوله : (ضمان عقد ..) الفرق بين الضمانين : أن ضمان العقد يكون بالمقابل (٥)

(١) في نسخة (ش) : أن لا يُنقص

(٢) في نسخة (ش) : خالصة

(٣) في نسخة (ش) : لأنه صداق

(٤) صحيح مسلم ، باب : الصداق ، وجواز كونه تعليم قرآن ، وخاتم حديد ، وغير ذلك من قليل وكثير ،  
واستحباب كونه خمسمئة درهم لمن لا يجحف به ، رقم [١٤٢٦] .

(٥) في نسخة (ب) : بالمعاملة .



كَالْمَبِيعِ فِي يَدِ الْبَائِعِ ، (وَفِي قَوْلٍ: ضَمَانَ يَدٍ) كَالْمُسْتَامِ ؛ (فَعَلَى الْأَوَّلِ: لَيْسَ لَهَا بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ) كَالْمَبِيعِ ، بِخِلَافِهِ عَلَى الثَّانِي .

(وَلَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ) بِأَقَّةٍ .. (وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلٌ) لِانْفِسَاخِ عَقْدِ الصَّدَاقِ بِالتَّلَفِ ، بِخِلَافِهِ عَلَى الثَّانِي فَلَا يَنْفَسِخُ ، وَيَجِبُ مِثْلُ التَّالِفِ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا ، وَقِيمَتُهُ إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا ، وَهِيَ أَقْصَى الْقِيَمِ مِنْ يَوْمِ الإِضْطِاقِ إِلَى يَوْمِ التَّلَفِ ؛ لِاسْتِحْقَاقِ التَّسْلِيمِ فِي كُلِّ وَقْتٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَقِيلَ: قِيمَتُهُ<sup>(١)</sup> يَوْمَ التَّلَفِ ؛ لِعَدَمِ التَّعَدِّي فِيهِ ، وَقِيلَ:

#### حاشية السنباطي

الذي توافقا عليه ؛ كالثمن في المبيع<sup>(٢)</sup> ، وكالبضع في الصداق ، إلا أنه بانفساخ عقد الصداق دون النكاح كان كالتالف فيغرم بدله ، وهو مهر المثل ؛ كما سيأتي ؛ كما لو تلف الثمن<sup>(٣)</sup> ، وضمان اليد يكون بالبدل الشرعي: المثل في المثلي ، والقيمة في المتقوم .

قوله: (كالبيع في يد البائع) أي: بجامع أن كلاً ملك بعقد معاوضة ، وبه يفرق بينه وبين المستام الذي قاس عليه الثاني .

قوله: (كالبيع) أي: فمثل البيع<sup>(٤)</sup> سائر التصرفات الممتنعة فيه دون الجائزة ؛ كما مر ، ومن هذا أخذ القاضي حسين صحة الإقالة في الصداق ؛ بناء على الأصح .

قوله: (لانفساخ عقد الصداق بالتلف) أي: دون عقد النكاح الموجب لمهر المثل الذي هو بدل البضع الذي هو بعقد النكاح بلا تسمية كالتالف ، ولا يخفى أنه يقدر عود المسمى إلى ملك الزوج قبيل التلف ؛ كتنظيره في المبيع ، حتى لو كان عبداً .. لزمه مؤنة تجهيزه .

(١) في نسخة (ش): قيمة

(٢) في نسخة (د): في البيع .

(٣) في نسخة (ب): المسمى .

(٤) في نسخة (ب): المبيع .



فِيْمَتُهُ<sup>(١)</sup> يَوْمَ الْإِضْداقِ ، وَقِيلَ : الْأَقْلُ مِنْ قِيْمَةِ يَوْمِ الْإِضْداقِ إِلَى يَوْمِ التَّلْفِ ، (وَإِنْ أَتَلَفْتَهُ) الزَّوْجَةُ .. (فَقَابِضَةٌ) لِحَقِّهَا عَلَى الْقَوْلَيْنِ ، وَفِيْمَا إِذَا أَتَلَفَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ قَبْلَ الْقَبْضِ .. وَجْهٌ : أَنَّهُ لَا يَكُونُ قَابِضًا لَهُ ، بَلْ يَغْرَمُ قِيْمَتَهُ لِلْبَّائِعِ وَيَسْتَرِدُّ الثَّمَنَ ، وَيَبِئْسَ ؛ كَمَا قَالَ الشَّيْخَانِ : أَنْ تَغْرَمَ الزَّوْجَةُ الصَّدَاقَ وَتَأْخُذَ مَهْرَ الْمِثْلِ .

(وَإِنْ أَتَلَفَهُ أَجْنَبِيٌّ .. تَخَيَّرْتُ عَلَى الْمَذْهَبِ) بَيْنَ فَسْخِ الصَّدَاقِ وَإِيقَانِهِ ؛ (فَإِنْ فَسَخَتِ الصَّدَاقَ .. أَخَذْتُ مِنَ الزَّوْجِ مَهْرَ مِثْلِ) عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَمِثْلَ الصَّدَاقِ أَوْ قِيْمَتَهُ عَلَى الثَّانِي ، وَيَأْخُذُ الزَّوْجُ الْغُرْمَ مِنَ الْمُتَلِفِ ، (وَإِلَّا) أَيُّ : وَإِنْ لَمْ تَفْسَخِ الصَّدَاقَ .. (غَرَمَتِ الْمُتَلِفَ) الْمِثْلَ أَوْ الْقِيْمَةَ ، وَلَيْسَ لَهَا مُطَالَبَةُ الزَّوْجِ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَلَهَا مُطَالَبَتُهُ بِالْغُرْمِ عَلَى الثَّانِي ، وَيَرْجِعُ هُوَ عَلَى الْمُتَلِفِ ، وَمُقَابِلُ الْمَذْهَبِ : أَنَّهَا

حاشية البعري

### كتاب الصَّدَاقِ

قوله : (على القولين) ذكره لئلا يتوهم أنه من تفاريع الأول فقط كما يوهمه المتن

قوله : (ويأخذ الزوج الغرم من المتلف) هو من تفاريع الأصح .

قوله : (وليس لها مطالبة الزوج على الأول) أي : القائل : بأنه ضمان عقدي ، فهو الأصح .

حاشية المنباطي

قوله : (فقابضة...) هو مقيد بنظير ما مر<sup>(٢)</sup> في (المبيع<sup>(٣)</sup>) الذي منه اشتراط :

أن يكون أهلاً للقبض ، وأن لا تتلفه بقتله ؛ كصيالة عليها إذا كان عبداً .

قوله : (وإن أتلفه أجنبي...) أي : بغير حق ؛ نظير ما مر في (المبيع<sup>(٤)</sup>) .

(١) في نسخة (ش) : قِيْمَةٌ

(٢) في نسخة (أ) : هو يفيد تنظير ما مر .

(٣) في نسخة (د) : البيع .

(٤) في نسخة (د) : البيع .



لَا تَتَخَيَّرُ وَيَكُونُ الْحُكْمُ؛ كَمَا لَوْ تَلَفَ بِآفَةٍ، وَبَحَثَ الرَّافِعِيُّ فِيمَا ذُكِرَ مِنْ ثُبُوتِ الْخِيَارِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ، فَقَالَ - وَتَبِعَهُ الْمُصَنِّفُ - : يَجُوزُ<sup>(١)</sup> أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا ثَبِتَ<sup>(٢)</sup> لَهَا الْخِيَارُ عَلَى قَوْلِ ضَمَانِ الْعَقْدِ، فَأَمَّا عَلَى ضَمَانِ الْيَدِ.. فَلَا خِيَارَ، وَلَيْسَ لَهَا إِلَّا طَلَبُ الْمِثْلِ أَوْ الْقِيَمَةِ؛ كَمَا إِذَا أَتَلَفَ أَجْنَبِيٌّ الْمُسْتَعَارَ فِي يَدِ الْمُسْتَعِيرِ.

(وَإِنْ أَتَلَفَهُ الزَّوْجُ.. فَكَتَلَفَهُ) بِآفَةٍ، (وَقِيلَ: كَأَجْنَبِيٍّ) أَي: كِإِتْلَافِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُهُمَا.

(وَلَوْ أَصْدَقَ عَبْدَيْنِ فَتَلَفَ عَبْدٌ قَبْلَ قَبْضِهِ.. انْفَسَخَ) عَقْدُ الصَّدَاقِ (فِيهِ لَا فِي الْبَاقِي عَلَى الْمَذْهَبِ) مِنْ خِلَافِ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ، (وَلَهَا الْخِيَارُ) فِيهِ؛ (فَإِنْ فَسَخَتْ.. فَمَهْرٌ مِثْلٌ، وَإِلَّا.. فَحِصَّةُ التَّالِفِ مِنْهُ) هَذَا كُلُّهُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَعَلَى الثَّانِي: لَا يَنْفَسِخُ الصَّدَاقُ وَلَهَا الْخِيَارُ، فَإِنْ فَسَخَتْ.. رَجَعَتْ إِلَى قِيَمَةِ الْعَبْدَيْنِ، وَإِنْ أَجَازَتْ فِي الْبَاقِي.. رَجَعَتْ إِلَى قِيَمَةِ التَّالِفِ.

#### ﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (هذا كله على القول الأول) ذكره؛ لئلا يتوهم: أنه من تفریع الثاني أيضاً، وكذا قوله: بعد ذلك في مسألة: (وإلا.. فلا شيء).

#### ﴿ حاشية السناطلي ﴾

قوله: (كما إذا أتلف أجنبي المستعار في يد المستعير) ولك أن تفرق: بأن عقد الاستعارة عقد جائز فينفسخ بإتلاف الأجنبي، بخلاف عقد الصداق.

قوله: (فتلف عبد.. أي: بآفة، وكذا بإتلاف الزوج على الراجع، بخلاف ما لو تلف بإتلاف الزوجة.. فهو قبض، أو بإتلاف أجنبي.. فلها الخيار، فإن فسخت.. طالبت الزوج بمهر المثل، وإن أجازت.. طالبت الأجنبي بالبدل؛ كما علم مما مر.

(١) في نسخة (ش): ويجوز

(٢) في نسخة (ش): إنما ثبت



(وَلَوْ تَعَيَّبَ قَبْلَ قَبْضِهِ) كَعَمَى الْعَبْدِ وَنِسْيَانِهِ الْحِرْفَةَ.. (تَخَيَّرْتُ عَلَى الْمَذْهَبِ) بَيْنَ فسخِ الصَّدَاقِ وَإِبْتِقَانِهِ ؛ (فَإِنْ فَسَخْتُ.. فَمَهْرٌ مِثْلُ، وَإِلَّا.. فَلَا شَيْءَ) لَهَا؛ كَمَا إِذَا رَضِيَ الْمُشْتَرِي بِعَيْبِ الْمَبِيعِ، هَذَا كُلُّهُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَعَلَى الثَّانِي: إِنْ فَسَخْتُ.. رَجَعْتُ إِلَى بَدَلِ الصَّدَاقِ مِنْ مِثْلِهِ أَوْ قِيمَتِهِ، وَإِنْ أَجَازْتُ.. فَلَهَا أَرَشُ الْعَيْبِ، وَمُقَابِلُ الْمَذْهَبِ: أَنَّهَا لَا تَتَخَيَّرُ فَيَكُونُ لَهَا أَرَشُ الْعَيْبِ؛ كَمَا لَوْ أَجَازْتُ وَإِنْ لَمْ يُصْرَحْ بِهِ الشَّيْخَانِ.

(وَالْمَنَافِعُ الْفَائِتَةُ فِي يَدِ الزَّوْجِ لَا يَضْمَنُهَا وَإِنْ طَلَبَتِ التَّسْلِيمَ فَاْمْتَنَعَ عَلَى ضَمَانِ الْعَقْدِ) بِخِلَافِهِ عَلَى ضَمَانِ الْيَدِ فَيَضْمَنُهَا مِنْ وَقْتِ الْإِمْتِنَاعِ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ، فَحَيْثُ لَا اِمْتِنَاعَ.. لَا ضَمَانَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ، (وَكَذَا الَّتِي اسْتَوْفَاها بِرُكُوبٍ وَنَحْوِهِ) كَلْبَسٍ وَاسْتِخْدَامٍ لَا يَضْمَنُهَا (عَلَى الْمَذْهَبِ) نَظْرًا مَعَ الْبِنَاءِ عَلَى ضَمَانِ الْعَقْدِ إِلَى أَنَّ إِتْلَافَهُ كَالْتَلَفِ بِآفَةٍ، وَمُقَابِلُ الْمَذْهَبِ: أَنَّهُ يَضْمَنُهَا بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ؛ نَظْرًا مَعَ الْبِنَاءِ الْمَذْكُورِ إِلَى أَنَّ إِتْلَافَهُ كِإِتْلَافِ الْأَجْنَبِيِّ، أَوْ بِنَاءِ عَلَى ضَمَانِ الْيَدِ، وَاسْتَشْكَلَ بَعْضُهُمْ

حاشية البكري

قوله: (وإن لم يصرح به الشيخان) أي: بذكر أرش العيب.

قوله: (واستشكل بعضهم...) المستشكل: الأذرعِي والزركشي وجزم بالتضمن، وقال: إنه الصواب واستشهد له؛ لكن المعتمد ما قاله الشيخان.

حاشية السباطي

قوله: (ولو تعيب قبل قبضه...) أي: بآفة، وكذا بجنابة غير الزوجة، لكن إذا رضيت في التعيب<sup>(١)</sup> بجنابة أجنبي.. فلها عليه الأرش، وليس لها مطالبة الزوج.

قوله: (واستشكل بعضهم...) أجيب: بأن ملكها ضعيف؛ لتطرقة للانفاسخ بالتلف فلم يقوَ على إيجاب شيء على من هو في قوة المالك بترقب<sup>(٢)</sup> عوده إليه قهراً

(١) في نسخة (أ): في التعيب. وفي (ب): من العيب.

(٢) في نسخة (أ): يترتب. وفي (ب): ترتب.



عَلَى ضَمَانِ الْعَقْدِ عَدَمَ الضَّمَانِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ؛ لِلتَّعَدِّي بِالِامْتِنَاعِ فِي الْأُولَى،  
وَبِالِاسْتِيفَاءِ فِي الثَّانِيَةِ، وَلَيْسَ كِاثْتِلَافِ عَيْنِ الصَّدَاقِ؛ لِأَنَّ لَهَا بِهِ حَقَّ الْفُسْخِ  
وَالرَّجُوعِ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ.

(وَلَهَا حَبْسُ نَفْسِهَا لِتَقْبِضِ الْمَهْرِ الْمَعِينِ وَالْحَالِّ، لَا الْمَوْجَلِّ) لِرِضَاهَا  
بِالتَّأَجِيلِ، (فَلَوْ حَلَّ قَبْلَ التَّسْلِيمِ.. فَلَا حَبْسَ فِي الْأَصَحِّ) لِوُجُوبِ تَسْلِيمِهَا نَفْسَهَا  
قَبْلَ الْحُلُولِ، وَالثَّانِي: يَنْظُرُ إِلَى حُلُولِهِ وَيُلْحِقُهُ بِالْحَالِ ابْتِدَاءً.

حاشية السنباطي

عليهما<sup>(١)</sup>.

نعم؛ استشكل الزركشي: عدم الضمان في الأولى و صوب فيها الضمان قال:  
لأنه بالانفساخ فوت عليها المنافع، والمنافع حادثة فلتكن زيادة حادثة وحكمها  
الضمان، والبلقيني كابن الرفعة: عدمه في الثانية أيضاً و صوب فيها الضمان، ووجهه  
ابن شهبة: بأن جناية البائع إنما جعلت كالآفة؛ لئلا يتوالى على العين ضمانان،  
والمنافع ليست جزءاً منها، وإنما حدثت على ملك المشتري، وهو يرجع لما قاله  
الزركشي في الأولى. ويمكن أن يجاب عنهما: بأن المنافع لعدم استقرارها بمنزلة  
المعدومة فلم تكن كالزوائد. وقوله: (لأن لها به حق الفسخ...) أي: لأن لها به حق  
الفسخ على القول: بأنه كأجنبي، والرجوع إلى مهر المثل بفسخه على القول المذكور،  
أو انفساخه على القول: بأنه كالتلف بآفة.

قوله: (ولها حبس نفسها...) أي: إذا كانت حرة كبيرة عاقلة، فإن كانت صغيرة  
أو مجنونة.. فلوليها ذلك وتركه بحسب المصلحة، قال الأذرعي: وسكتوا عن  
المحجور عليها لسفه، وهو قد يفهم: أنه ليس لوليها اعتراض عليها لسفه في تسليم  
نفسها قبل القبض، وهو مقيد بما إذا لم تكن المصلحة في الترك<sup>(٢)</sup>، وذكر من النص

(١) في نسخة (ب) و(د): عليها.

(٢) في نسخة (أ): وهو يفيد بما إذا كانت المصلحة في الترك.



(وَلَوْ قَالَ كُلُّ) مِنَ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخِرِ: «لَا أَسْلَمْتُ حَتَّى تُسَلِّمَ» .. فِي قَوْلٍ: يُجْبَرُ هُوَ) عَلَى تَسْلِيمِ الصَّدَاقِ أَوْ لَا دُونَهَا؛ لِأَنَّ اسْتِرْدَادَ الصَّدَاقِ مُمَكِّنٌ، بِخِلَافِ الْبُضْعِ، (وَفِي قَوْلٍ: لَا إِجْبَارَ، وَمَنْ سَلَّمَ .. أُجْبِرَ صَاحِبُهُ) لِاسْتِوَانِهِمَا فِي ثُبُوتِ الْحَقِّ لِكُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الْآخِرِ، (وَالْأَظْهَرُ: يُجْبَرَانِ؛ فَيُؤْمَرُ بِوَضْعِهِ عِنْدَ عَدْلِ، وَتُؤْمَرُ بِالتَّمْكِينِ، فَإِذَا سَلَّمَتْ .. أَعْطَاهَا الْعَدْلُ) قَالَ الْإِمَامُ: وَإِنْ لَمْ يَأْتِهَا الزَّوْجُ، قَالَ: فَلَوْ هَمَّ بِالْوَطْءِ بَعْدَ الْإِعْطَاءِ فَاُمْتَنَعَتْ .. فَالْوَجْهُ: اسْتِرْدَادُهُ.

حاشية السنباطي

ما يشهد له، وهو متجه، وإن كانت رقيقة .. فليسيدها ذلك، وكذا لوليه إن كان محجوراً عليه ذلك ويتركه بحسب المصلحة.

نعم؛ لو كانت مكاتبة .. فالمتجه من احتمالين للأذرعِي فيها: أن لها حبس نفسها وتركه، وليس للسيد اعتراض عليها في ذلك، ثم ما ذكر من الحبس محله: في غير ما مر قبيل (كتاب الصداق)، وظاهر: أن المراد بـ(الحال): الحال كله أو بعضه؛ نظير ما مر في الثمن.

قوله: (فيؤمر بوضعه عند عدل) استشكل ابن الرفعة وضعه عنده؛ لأنه إن كان نائبها .. فالمجبر<sup>(١)</sup> الزوج، وإلا .. فالزوجة. وأجاب: بأنه نائبها؛ كما صرح به الجيلي، واقتضاه كلام الأصحاب فيما إذا أخذ الحاكم الدين من الممتنع .. فإن المأخوذ يملكه الغريم وتبرأ ذمة المأخوذ منه، ومع كونه نائبها هو ممنوع من تسليمه إليها، وهي ممنوعة من التصرف فيه قبل تمكينها، بخلاف القول بإجبار الزوج فإننا إذا أجبرناه .. أطلقنا تصرفها في المأخوذ بمجرد التسليم. وأجاب آخر: بأنه نائبها، واستشهد له بمقتضى كلام الأصحاب<sup>(٢)</sup> المذكور؛ إذ مقتضاه: أن الحاكم نائب المدين والغريم، ورده شيخنا العلامة الطندائي بمنع: أن مقتضاه ذلك، وإنما مقتضاه: أنه نائب الغريم لا المدين؛ إذ لا ضرورة إلى جعله نائباً عنه؛ لأنه يقبض عن نفسه، وأجاب

(١) في نسخة (ب): فالمخير.

(٢) في نسخة (د): كلام المصنف.



(وَلَوْ بَادَرَتْ فَمَكَّنْتُ .. طَالِبْتُهُ) بِالصَّدَاقِ عَلَى الْأَقْوَالِ كُلِّهَا؛ (فَإِنْ لَمْ يَطَأْ ..  
 امْتَنَعْتُ حَتَّى يُسَلِّمَ) الصَّدَاقِ وَيَكُونُ الْحُكْمُ كَمَا قَبْلَ التَّمَكِينِ، (وَإِنْ وَطِئَ .. فَلَا)  
 أَي: فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَمْتَنِعَ، وَفِيهِ وَجْهٌ.  
 نَعَمْ؛ لَوْ وَطِئَهَا مُكْرَهَةً .. فَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ، وَقِيلَ: لَا؛ لِأَنَّ الْبُضْعَ بِالْوَطْءِ  
 كَالْتَّالِفِ.

حاشية البكري

قوله: (نعم؛ لو وطئها مكرهة...) ذكره؛ لشمول الوطء لهذه الصورة مع أن  
 حكمها مخالفٌ لعموم المتن، فهي واردة عليه.

حاشية السنياطي

آخر: بأنه نائبه ولا محذور في إجبارها؛ لزوال العلة المقتضية لعدم إجبارها. وآخر:  
 بأنه نائب الشرع لقطع الخصومة بينهما.

قوله: (طالبتة...) أي: ولها قبضه بغير إذنه إذا كان معيناً؛ كتنظيره في (المبيع<sup>(١)</sup>).  
 قوله: (وإن وطئ) أي: ولو في الدبر.

قوله: (نعم؛ لو وطئها مكرهة...) مثلها: الصغيرة والمجنونة؛ إذ لا عبرة  
 بتسليمها<sup>(٢)</sup>؛ كما هو ظاهر.

نعم؛ لو سلمها<sup>(٣)</sup> الولي بالمصلحة.. فينبغي - كما قال في «الكفاية» - أنه لا  
 رجوع لها وإن كملت؛ كما لو ترك الولي الشفعة لمصلحة<sup>(٤)</sup>.. ليس للمحجور عليه  
 الأخذ بها بعد زوال الحجر على الأصح، بخلاف ما لو سلمها بغير مصلحة، والمحجور  
 عليها بسفه إذا سلمت نفسها ورأى الولي خلافه وقلنا: بالمتجه السابق.. فله الرجوع

(١) في نسخة (د): في البيع.

(٢) في نسخة (د): بإسلامهما.

(٣) في نسخة (أ): سلمهما.

(٤) في نسخة (ب): كما لو ترك الولي المصلحة لشفعة.





(وَلَوْ بَادَرَ فَسَلَّمَ) الصَّدَاقُ .. (فَلْتُمْكِّنْ) أَي: يَلْزُمُهَا ذَلِكَ إِذَا طَلَبَهُ؛ (فَإِنْ ائْتَنَعَتْ بِلَا عُدْرٍ .. اسْتَرَدَّ إِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ يُجْبَرُ) أَوْلَا؛ لِأَنَّ الْإِجْبَارَ مَشْرُوطٌ بِالتَّمْكِينِ، فَإِنْ قُلْنَا: لَا يُجْبَرُ .. فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَرِدَّ؛ لِتَبَرُّعِهِ بِالمَبَادَرَةِ، وَقِيلَ: لَهُ الْإِسْتِرْدَادُ؛ لِعَدَمِ حُصُولِ العَرَضِ.

(وَلَوْ اسْتَمَهَلَتْ لِتَنْظِفِ وَنَحْوِهِ) كَاسْتِحْدَادِ .. (أُمَهَلَتْ مَا يَرَاهُ قَاضٍ) كَيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، (وَلَا يُجَاوِزُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) وَهَذَا الإِمهَالُ وَاجِبٌ، وَقِيلَ: مُسْتَحَبٌّ، (لَا لِيَنْقَطِعَ حَيْضٌ) لِأَنَّ مُدَّتَهُ قَدْ تَطُولُ وَيَتَأْتَى الإِسْتِمْتَاعُ مَعَهُ بِغَيْرِ الوَطْءِ<sup>(١)</sup>.

حاشية البكري

قوله: (إذا طلبه) هو قيد لا بد منه، فإن لم يطلب.. فلا لزوم، فلام الأمر الصادق باللزوم وإن لم يطلب عموم مخصوص.

قوله: (وهذا الإمهال واجب) ذكره؛ لأن عبارة المتن صادقة به وبالاستحباب، فبين المراد.

حاشية السنباطي

وإن وطئت.

قوله: (فإن قلنا: لا يجبر... أي: بأن قلنا: يجبران - وهو الراجع - أو لا إجبار.

قوله: (لا لينقطع حيض) قال الزركشي: قياس ما ذكره في الإمهال للتنظيف: أن تمهل الحائض إذا لم تزد مدة حيضها على مدة التنظيف، وقد صرح به في «التتمة» فيختص عدم إمهالها بما إذا كانت مدة الحيض تزيد على ثلاثة أيام، وإلا.. فتمهل. انتهى، وكالحيض فيما قاله: النفاس، وهو ظاهر مأخوذ من التعليل الذي ذكره الشارح. والمراد بـ(زيادتها عليها): أن يكون الثاني أكثر<sup>(٢)</sup> مدة الحيض زائداً على ثلاثة أيام،

(١) لو لم يبق منه إلا دون ثلاث.. أمهلته، كما في النحفة: (٧/٧٨٣)، والمعنى: (٣/٢٢٤)، خلافاً لما في النهاية: (٦/٣٤٠).

(٢) في نسخة (أ): أن يكون الباقي من أكثر.



(وَلَا تُسَلِّمُ صَغِيرَةً، وَلَا مَرِيضَةً حَتَّى يَزُولَ مَانِعٌ وَطْءٌ) لِتَضَرُّرِهِمَا بِهِ، وَإِنْ قَالَ الزَّوْجُ: لَا أَقْرَبُهُمَا حَتَّى يَزُولَ الْمَانِعُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَفِي بِذَلِكَ<sup>(١)</sup>؛ كَمَا قَالَ فِي «الْبَسِيطِ».

حاشية السباطي

وليس المراد: زيادتها عليها بحسب العادة؛ لأنها قد تخطئ، نبه عليه شيخنا العلامة الطندتائي. ولو علمت أنه يطؤها ولا يراقب الله تعالى.. فهل لها أن تمتنع بلا عذر؟ فيه تردد للإمام، قال: ولا يبعد تجويز ذلك أو إيجابه عليها. وكما لا تمهل لانقطاع ذلك على ما مر.. لا تمهل لجهاز وسمن ونحوهما.

قوله: (وَلَا تُسَلِّمُ صَغِيرَةً...) أي: يكره ذلك، فلو سلمت له.. فليس له الامتناع من تسلم الثانية، فيلزمه نفقتها ومهرها، وله الامتناع من تسلم الأولى، ولا يلزمه نفقتها ولا تسليم المهر، فلو سلمه ولو جاهلاً بحالها.. قال في «الروضة» كـ«أصلها»: فيه وجهان كالوجهين: فيما لو امتنعت بلا عذر وقد بادر الزوج إلى تسليمه، وقضيته: ترجيح عدم استرداده، والمنتجه - كما قاله شيخنا المذكور آنفاً -: الاسترداد، والفرق ظاهر.

قوله: (لتضررهما به) يفيد: حرمة الوطء عليه، وهو كذلك.

قوله: (وإن قال الزوج...) قضية اقتصار الشارح عليه: ترجيحه، وقد جزم به الإمام والمتولي، ورجحه الزركشي وقال: إنه مقتضى كلام العراقيين ونص «المختصر» وقد حكى الشيخان قبله عن البغوي: وجوب تسليم المريضة حينئذ دون الصغيرة، وجرى عليه ابن المقرئ في «روضه»، والمعتمد: الأول.

تتبيه: لو خافت الإفضاء بوطء الزوج لعيالته.. لم يلزمها التمكين فيستمتع بغيره أو يطلق، ولا فسخ له بذلك.

(١) لو طلب ثقة تسليم مريضة.. لا يجب تسليمها، كما في المغني: (٢٢٤/٣)، وقال في النهاية: (٣٤١/٦) بالوجوب. وفي التحفة: (٧٨٤/٧): لو قيل: إن دلت قرينة حاله على قوة شيقه.. لم يجب، وإلا.. يجب.. لم يبعد.



(وَيَسْتَقِرُّ الْمَهْرُ بِوَطْءٍ وَإِنْ حَرَّمَ كَحَائِضٍ) لِاسْتِيفَاءِ مُقَابِلِهِ، (وَبِمَوْتِ

حاشية السنباطي

نعم؛ إن أفضاها وطءٌ كلُّ أحدٍ.. فله الفسخ بذلك؛ كالرتق، ولو وطنها فأفضاها.. لم يعد إليه حتى يبرأ البرء الذي لو عاد لم يخذشها. ولو ادعت عدم اندمال الجرح، أو ادعى ولي الصغيرة عدم احتمالها الوطء فأنكر الزوج.. عرضتا على أربع نسوة، أو الصغيرة على محرمين أو ممسوحين، أما لو ادعت النخيفة بقاء ألم بعد الاندمال وأنكر الزوج.. فتصدق بيمينها؛ لأنه لا يعرف إلا منها؛ كما نقله الشيخان عن المتولي وأقراه. ولو ادعى الأب بعد طلب الزوج منه تسليم زوجته موتها وأنكر الزوج.. فالقول قول الزوج بيمينه حتى لا يسلمه المهر، ويكلفه إقامة البينة بموتها، ولا يلزمه مؤنة تجهيزها؛ لأن الأصل: بقاء الحياة. ومحل التسليم: منزل الزوج وقت العقد؛ كما ذكره في «التنبيه»، فإن انتقل عن بلد العقد.. فزائد المؤنة عليه، فلو تزوج رجل بتعزٍّ امرأة بزبيد.. سلَّمت نفسها بتعزٍّ؛ اعتباراً بمحل العقد، فإن طلبها إلى عدن.. فنفقتها من زبيد إلى تعزٍّ عليها، ثم من تعزٍّ إلى عدن عليه، وهل يلزمه مؤنة الطريق؛ أي: الزائدة على النفقة من زبيد إلى تعزٍّ أم لا؟ قال الحناطي في «فتاويه»: نعم؛ وحكى الروياني فيه وجهين، أحدهما: نعم؛ لأنها خرجت بأمره، والثاني: لا؛ لأن تمكينها إنما يحصل بتعزٍّ، قال: وهذا أقيس، وأما من تعزٍّ إلى عدن.. فعليه. انتهى.

قوله: (ويستقر المهر بوطء... ) استشكل الإسنوي: الاكتفاء بالوطء في استقرار المهر، بل لا بد معه<sup>(١)</sup> من القبض؛ بناءً على الراجح: من أنه قبله مضمون ضمان عقد؛ كالمبيع قبل القبض، قال: فكما قالوا: أن المبيع قبل القبض غير مستقر وإن كان الثمن قد قبض.. فكذلك الصداق. وأجيب: بأن المراد بـ(الاستقرار) هنا: الأمن من سقوط كل المهر<sup>(٢)</sup> بالفسخ أو شطره بالطلاق<sup>(٣)</sup>، وفي المبيع<sup>(٤)</sup>: الأمن من انفساخه بالتلف،

(١) في نسخة (ب): فيه.

(٢) في نسخة (ب): كل مهر.

(٣) في نسخة (أ): الأمن من سقوط كل مهر أو بعضه بالتشطير.

(٤) في نسخة (د): وفي البيع.



أَحَدِهِمَا) لِانْتِهَاءِ الْعَقْدِ بِهِ، وَيُسْتثنَى مِنْ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ: أَنَّ الْأُمَّةَ إِذَا قَتَلَتْ نَفْسَهَا أَوْ قَتَلَهَا السَّيِّدُ... يَسْقُطُ مَهْرُهَا، وَنَبَّةُ الْجَيْلِيِّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَسْتَقِرُّ بِالمَوْتِ فِي النِّكَاحِ الْقَائِمِ، (لَا بِخَلْوَةٍ فِي الْجَدِيدِ)، وَالْقَدِيمِ: يَسْتَقِرُّ بِهَا؛ لِأَنَّهَا مَظِنَّةُ الوَطْءِ وَإِنْ لَمْ

حاشية البكري

قوله: (ويستثنى من ذلك ما تقدم) أي: فلا يرد؛ لتقدمه.

قوله: (ونبئة الجيلي...) تنبيه حسن؛ لأن النكاح الفاسد لا حرمة له إلا بالوطء.

حاشية السباطي

وغير ذلك مما مر فيه.

تَنْبِيْه: تقدم أن القول قول الزوج في إنكار الوطء بيمينه، والوطء في الدبر كالوطء في القبل في استقرار المهر به، وفي أنه ليس لها بعده الامتناع بعد التمكين؛ كما مر، وفي غير ذلك<sup>(١)</sup>، إلا في صور، منها: الحل، والتحليل، والتحسين، وحصول العنة، ونفي العنة، وعدم الاكتفاء من الموطوءة فيه في الإذن بالنكاح بالسكوت، وكونه يوجب<sup>(٢)</sup> إعادة الغسل على الموطوءة بخروج ماء الرجل منها بعده إذا قضت وطرها، وجعل الزفاف ثلاث ليال، ووجوب الرجم على المفعول به إذا كان محصناً، وعدم وجوب الحد في وطء مملوكة المحرمة عليه بنسب أو تمجس أو نحوها، فليس الوطء في الدبر كالوطء في القبل في شيء من ذلك على المعتمد في الأخيرة.

قوله: (لانتهاء العقد به) وذلك؛ كاستيفاء المعقود عليه بدليل الإجارة.

قوله: (ويستثنى من ذلك...) يضم إليه أيضاً: ما قدمته من قتل الأمة، أو الحرة

زوجها.

(١) في نسخة (أ): قوله: (كحائض) أي: كوطء حائض، أو وطء في دبر، وتقدم: أن القول قول الزوج

في إمكان الوطء بيمينه. تنبيه: كما أن الوطء في الدبر كالوطء في القبل فيما ذكر.. كذلك يكون

كهو في غيره إلا في صور.

(٢) في نسخة (ب): بالسكوت، وكخروج موجب.





تَدْعِيهِ الْمَرْأَةُ ، وَمَحَلُّهُ : حَيْثُ لَمْ يَكُنْ بِهَا مَانِعٌ حِسِّيٌّ ؛ كَرْتَقٍ ، وَكَذَا شَرْعِيٌّ ؛ كَحَيْضٍ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، وَعَزَاهُ فِي «الْوَسِيطِ» إِلَى الْمُحَقِّقِينَ ، وَلَا يَسْتَقِرُّ بِهَا فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ قَطْعًا .

حاشية البكري

قوله: (ومحلّه... أي: ومحلّ القديم، نَبّه به على أن إطلاق جريانِ القديمِ معترَض في المتن .

قوله: (ولا يستقرّ بها في النكاح الفاسد) ذكره هنا كما تقدّم؛ لأنّ اسمَ النِّكَاحِ يشمله، فربّما يتوهّم أنّه حكمه استقرارًا وخلافًا؛ كالمذكور؛ أي: وليس كذلك .

حاشية السباطي

قوله: (لا بخلوة) أي: ولو مع استدخال مائه، وكما أن الاستدخال لا يعطى حكم الوطء فيما ذكر... كذلك لا يعطى حكمه في غير ذلك؛ كالإحصان، والتحليل، ونفي العنة، ووجوبه للمفوضة، والغسل، والمهر في صورة الشبهة .

نعم؛ يستثنى من ذلك صور يعطى فيها حكمه، منها: ثبوت أمية الولد بالإحبال به، والنسب، والمصاهرة، والعدة، وثبوت الرجعة على الأصح . انتهى .



### (فصل)

#### [في أحكام الصداق المسمى الصحيح والفاسد]

(نكحها بخمر أو حر أو مغصوب) ككوب؛ بأن أشار إلى ما ذكر ولم يصفه، أو وصفه بما ذكر أو بخلافه؛ كعصير أو رقيق أو مملوك له... (وجب مهر مثل) لفساد الصداق بانتفاء كونه مالا في الأول والثاني، ومثلًا للزوج في الثالث، (وفي قول: قيمته) أي: قيمة ما ذكر؛ بأن يقدر الحر رقيقًا والخمر عصيرًا، لكن يجب مثله،

حاشية البكري

### فصل

قوله: (لكن يجب مثله...) أي: قوله: (قيمه) ليس في محله بالنسبة لما ذكر

حاشية السباطي

### فصل

قوله: (بانتفاء كونه مالا...) يؤخذ من التعليل المذكور: أن كل ما ليس بمال ولو غير مقصود؛ كالدوم يوجب مهر المثل إذا نكحها به، واستشكله الزركشي بما يأتي في (الخلع) من أنه لو خالعهما على غير مقصود... وقع رجعيًا؛ إذ قياسه: عدم وجوب مهر المثل هنا وتكون الزوجة كالمفوضة. وأجيب: بالفرق بين البابين؛ لأن المقلب ثم من جانب المرأة<sup>(١)</sup> المعاوضة فاعتبر كون العوض مقصودًا، بخلاف ما هنا، ولأن مقصود النكاح: الوطاء وهو يوجب المهر غالبًا، بخلاف الخلع؛ فإن مقصوده الفرقة وهي تحصل غالبًا بدون عوض، ثم محل ما تقرر<sup>(٢)</sup> في أنكحتنا، أما أنكحة الكفار؛ فكلما اعتقدوا صحة إصداقه... يجري عليه حكم الصحيح؛ كما مر.

قوله: (بأن يقدر...) أي: أن المراد من كلام المصنف ذلك، لا ما يقتضيه من وجوب القيمة في الجميع، ومن ثم لما لم يتأت ذلك في قوله بعد: (وفي قول:

(١) في نسخة (د): الزوجة.

(٢) في نسخة (ب): ما تصور.





وَكَذَا الْمَغْضُوبِ الْمِثْلِيُّ يَجِبُ مِثْلُهُ، وَالْأَكْثَرُ فِيمَا إِذَا قَالَ: «هَذَا الْحُرُّ»: الْقَطْعُ  
بِوُجُوبِ مَهْرِ الْمِثْلِ؛ لِفَسَادِ الْعِبَارَةِ، وَيُلْحَقُ بِهِ «هَذَا الْخَمْرُ» وَ«هَذَا الْمَغْضُوبُ»،  
(أَوْ بِمَمْلُوكٍ وَمَغْضُوبٍ.. بَطَّلَ فِيهِ، وَصَحَّ فِي الْمَمْلُوكِ فِي الْأَظْهَرِ) مِنْ قَوْلِي تَفْرِيقِ  
الصَّفَقَةِ، (وَتَتَخَيَّرُ) هِيَ بَيْنَ فَسْحِ الصَّدَاقِ وَإِيقَانِهِ؛ لِأَنَّ الْمَسْمَى لَمْ يُسَلِّمْ لَهَا؛ (فَإِنْ  
فَسَخَتْ.. فَمَهْرٌ مِثْلٍ، وَفِي قَوْلِي: قِيمَتُهُمَا) وَيَأْتِي الْقَوْلَانِ عَلَى مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ أَيْضًا،  
وَلَوْ قَالَ: «بَدَلَهُمَا» لِيَشْمَلَ الْمِثْلِيَّ.. كَانَ أَحْسَنَ، (وَإِنْ أَجَازَتْ.. فَلَهَا مَعَ الْمَمْلُوكِ  
حِصَّةُ الْمَغْضُوبِ مِنْ مَهْرِ مِثْلِ بِحَسَبِ قِيمَتِهِمَا) فَإِذَا كَانَتْ مِثَّةً بِالسُّوِيَّةِ بَيْنَهُمَا..  
فَلَهَا عَنِ الْمَغْضُوبِ نِصْفُ مَهْرِ الْمِثْلِ، وَفِي قَوْلِي: قِيمَتُهُ أَوْ مِثْلُهُ، (وَفِي قَوْلِي: تَقْنَعُ  
بِهِ) أَيُّ: بِالْمَمْلُوكِ؛ لِإِجَازَتِهَا.

(وَلَوْ قَالَ: «زَوَّجْتُكَ بِنْتِي وَبِعْتُكَ ثَوْبَهَا بِهَذَا الْعَبْدِ».. صَحَّ النِّكَاحُ، وَكَذَا  
الْمَهْرُ وَالْبَيْعُ فِي الْأَظْهَرِ) مِنْ قَوْلِي جَمْعِ الصَّفَقَةِ مُخْتَلِفِي الْحُكْمِ، (وَيُوزَعُ الْعَبْدُ  
عَلَى الثَّوْبِ وَمَهْرِ الْمِثْلِ) فَإِذَا كَانَ مَهْرُ الْمِثْلِ أَلْفًا وَقِيمَةُ الثَّوْبِ خَمْسَ مِئَةٍ.. فَثُلُثُ  
الْعَبْدِ عَنِ الثَّوْبِ، وَثُلُثَاهُ صَدَاقٌ يَرْجِعُ الزَّوْجُ فِي نِصْفِهِ إِذَا طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ،

حاشية البكري

في الخمر والمغضوب المثلّي.

قوله: (والأكثر فيما إذا قال...): أي: فكان الصواب: التعبير بـ(المذهب).

قوله: (ولو قال «بدلهما»...): اعتراضٌ صحيحٌ؛ إذ عبارته فيها قصورٌ بعد شمول

المثلي.

حاشية السباطي

قيمتها).. قال: (ولو قال: بدلها...).

قوله: (يرجع الزوج في نصفه...): أي: كما ترجع<sup>(١)</sup> هي في الثوب والألف إن

(١) في نسخة (د): أي: لا ترجع.



وَمُقَابِلِ الْأَظْهَرِ: بَطْلَانُهُمَا وَوُجُوبُ مَهْرِ الْمِثْلِ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ هُنَا فِي الْمَسْأَلَةِ أَبْسَطُ مِمَّا ذَكَرَهُ فِيهَا فِي «الْمَتَاهِي مِنَ الْبَيْعِ».

(وَلَوْ نَكَحَ بِالْفِ عَلَى أَنْ لِابْنِهَا أَوْ أَنْ يُعْطِيَهُ الْفَاءُ... فَالْمَذْهَبُ: فَسَادُ الصَّدَاقِ وَوُجُوبُ مَهْرٍ مِثْلِ<sup>(١)</sup>) فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ بَعْضَ مَا التَّزَمَهُ فِي مُقَابَلَةِ الْبُضْعِ لِغَيْرِ الزَّوْجَةِ، وَالطَّرِيقُ الثَّانِي: فَسَادُهُ فِي الْأُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ؛ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي «مُخْتَصَرِ الْمَرْزَبِيِّ» لِأَنَّ لَفْظَ الْإِعْطَاءِ لَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْمَعْطَى لِلْأَبِ، وَالطَّرِيقُ الثَّلَاثُ: فِي كُلِّ قَوْلَانٍ بِالنَّقْلِ وَالتَّخْرِيجِ، أَحَدُهُمَا: الصَّحَّةُ بِالْأَلْفَيْنِ، وَيَلْغُو ذِكْرُ الْأَبِ.

(وَلَوْ شَرَطَ خِيَارًا فِي النِّكَاحِ.. بَطَلَ النِّكَاحُ) لِأَنَّ شَأْنَهُ اللَّزُومُ، (أَوْ فِي الْمَهْرِ.. فَالْأَظْهَرُ: صِحَّةُ النِّكَاحِ لَا الْمَهْرِ) لِأَنَّهُ لِكَوْنِهِ الْعِوَضَ فِي النِّكَاحِ لَا يَلِيقُ بِهِ الْخِيَارُ، وَلَا يَسْرِي فَسَادُهُ إِلَى النِّكَاحِ؛ لِاسْتِقْلَالِهِ، وَالثَّانِي: يَصِحُّ الْمَهْرُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ الْمَالُ كَالْبَيْعِ، وَالثَّلَاثُ: يَفْسُدُ النِّكَاحُ؛ لِفَسَادِ الْمَهْرِ، وَعَلَى صِحَّتِهِمَا: يَثْبُتُ الْخِيَارُ لَهَا، فَإِنْ أَجَازَتْ.. فَذَلِكَ، وَإِنْ فَسَحَتْ.. رَجَعَتْ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ؛ كَمَا تَرَجَّعَ إِلَيْهِ عَلَى قَوْلِ فَسَادِ الْمَهْرِ، وَقِيلَ: لَا يَثْبُتُ لَهَا خِيَارٌ.

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (وما ذكره المصنف هنا في المسألة أبسط... ) جواب اعتراض بتكرير المسألة؛ إذ سبق في باب البيع، فأجاب: بأن السابق هناك فيه اختصار، وهذا أوضح وأبسط فلا اعتراض.

﴿ حاشية السباطي ﴾

تلف العبد قبل القبض.

قوله: (لأنه جعل بعض ما التزمه في مقابلة البضع لغير الزوجة) أي: إن كانت الألف من المهر، وإلا... فهي<sup>(٢)</sup> شرط عقد في عقد.

(١) في نسخة (ش): مهر المثل

(٢) في نسخة (د): فهو.





(وَسَائِرُ الشَّرُوطِ) أَي: بَاقِيهَا (إِنْ وَافَقَ مُقْتَضَى النِّكَاحِ) كَشَرَطِ أَنْ يُنْفَقَ عَلَيْهَا أَوْ يُقَسِّمَ لَهَا (أَوْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ غَرَضٌ) كَشَرَطِ أَلَّا تَأْكُلَ إِلَّا كَذَا... (لَغَا) ذِكْرُ الشَّرَطِ؛ لِإِنْفَاءِ فَائِدَتِهِ، (وَصَحَّ النِّكَاحُ وَالْمَهْرُ).

(وَإِنْ خَالَفَ) مُقْتَضَى النِّكَاحِ (وَلَمْ يُخَلَّ بِمَقْصُودِهِ الْأَصْلِيِّ؛ كَشَرَطِ أَلَّا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا، أَوْ لَا نَفَقَةَ لَهَا.. صَحَّ النِّكَاحُ وَفَسَدَ الشَّرْطُ وَالْمَهْرُ) أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَرْضَ بِالمَسْمُومِ إِلَّا بِشَرَطِ أَلَّا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا، وَهُوَ لَمْ يَرْضَ بِالمَسْمُومِ إِلَّا بِشَرَطِ أَلَّا نَفَقَةَ لَهَا، (وَإِنْ أَخْلَى) بِمَقْصُودِ النِّكَاحِ الْأَصْلِيِّ؛ (كَأَلَّا يَطَأَ، أَوْ) أَنْ (يُطَلَّقَ) كَمَا يَقَعُ فِي نِكَاحِ المَحَلَّلِ شَرْطُ الطَّلَاقِ بَعْدَ الوَطْءِ.. (بَطَلَ النِّكَاحُ) لِلإِخْلَالِ المَذْكُورِ، وَفِي قَوْلِ: يَصِحُّ وَيَلْغُو الشَّرْطُ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ الشَّارِطُ لَتَرْكِ الوَطْءِ الزَّوْجِ.. صَحَّ؛ لِأَنَّ الوَطْءَ حَقُّهُ فَلَهُ تَرْكُهُ بِخِلَافِهِ فِيهَا.

حاشية البكري

قوله: (وقيل: إن كان الشارط لترك) هذا القول هو المعتمد، فعجب لم ينبه عليه الشارح.

حاشية السباطي

قوله: (وإن أخل بمقصود النكاح...): أي: بشرط<sup>(١)</sup>: أن لا يرثها، أو أنهما لا يتوارثان، أو على أن النفقة على غير الزوج؛ كما نقله الشيخان عن الحناطي، ثم قالوا: وفي قول: يصح ويبطل الشرط، قال البلقيني وغيره: وهذا هو الأصح؛ إذ لا إخلال فيه بمقصود النكاح من الاستمتاع، وهو المعتمد، وأيده<sup>(٢)</sup> بعضهم في شرط: أن النفقة على غير الزوج بما<sup>(٣)</sup> مر من صحة النكاح وفساد الشرط في شرط: أن لا نفقة لها؛ إذ لا فرق بينهما.

قوله: (وقيل: إن كان الشارط...): هذا ما رجحه في «الروض» كـ«أصله»، وهو المعتمد، فقد قال الزركشي: إن الجمهور عليه، وفي «البحر»: أنه مذهب الشافعي،

(١) في نسخة (أ): منه: شرط. وفي (د): أي: وكشرط.

(٢) في نسخة (ب): وأسنده.

(٣) في نسخة (ب): مما.



نعم؛ مَنْ لَا تَحْتَمِلُ الْوَطْءَ فِي الْحَالِ إِذَا شَرَطَ فِي نِكَاحِهَا عَلَى الزَّوْجِ الْأَيَّامَ إِلَى زَمَنِ الْإِحْتِمَالِ... صَحَّ؛ لِأَنَّهُ قَضِيَّةُ الْعَقْدِ، صَرَّحَ بِهِ الْبَغَوِيُّ فِي «فَتَاوِيهِ».

(وَلَوْ نَكَحَ نِسْوَةَ بِمَهْرٍ) وَاحِدٍ؛ كَأَنَّ زَوْجَهُ بِهِنَّ أَبُو آبَائِهِنَّ أَوْ مُعْتَقُهُنَّ أَوْ وَكَيْلٌ عَنْ أَوْلِيَاتِهِنَّ... (فَالْأَظْهَرُ: فَسَادُ الْمَهْرِ) لِلْجَهْلِ بِمَا يَخُصُّ كُلًّا مِنْهُنَّ فِي الْحَالِ، (وَلِكُلِّ مَهْرٍ مِثْلٍ)، وَالثَّانِي: صِحَّتُهُ، وَيُوزَعُ عَلَى مَهْرٍ أَمْثَالِهِنَّ.

حاشية البكري

قوله: (نعم... ) إيراد علي المتن؛ إذ هو صادق بالبطلان هنا، وليس كذلك.

حاشية السنياطي

لكن استشكله الرافي: بأن العقد إنما يتم بمساعدة غير الشارط للشارط، والمساعدة فيه ترك لحقه، ومنها: منع له، فهلا جعلت كالأشراط؛ أي: فلا وجه للتفصيل؟ وأجاب عنه ابن الرفعة: بأنها إذا جعلت كالأشراط فقد تعارض مقتضيا الصحة والفساد، فيرجح بالابتداء؛ لقوته، وعنى بـ(مقتضى الصحة): شرط الزوج أو مساعدته، ونظر في اقتضائه لها؛ إذ غايته: عدم اقتضائه الصحة، ولا يلزم منه اقتضاؤه الفساد<sup>(١)</sup>. وأجاب السبكي: بأن الأشراط إلزام، والمساعدة التزام، والشرط على الملتزم للملزم ولا عكس. ورده ابن النقيب: بأن هذا إن ظهر في شرطها فلا يظهر في شرطه؛ لأن شرطه: التزام لا إلزام، ومساعدتها بالعكس؛ لأن حق الترك من جهته عليه لا له، ومن جهتها بالعكس. وأجيب: بمنع ذلك؛ لأن شرطه وإن كان التزاما نظرا للمعنى... فهو إلزام نظرا للفظ، بل للمعنى أيضا؛ إذ فيه إلزامها بعدم مطالبتها له بالوطء وإن قام به عنه ونحوها.

قوله: (كأن زوجه بهن أبو آبائهن) أي: لا أبوهن<sup>(٢)</sup>؛ لاستلزامه الجمع بين الأخوات.

قوله: (للجهل بما يخص... ) يؤخذ منه: أنه لو اتحد المستحق؛ كسيد الإماء...

(١) في نسخة (أ): ونظر في اقتضائه لهما؛ إذ غاية اقتضائه الفساد، ولا يلزم منه اقتضاؤه الفساد.

(٢) في نسخة (أ): أي: ولا يتصور في الأب.



(وَلَوْ نَكَحَ لِطِفْلِ بِفَوْقِ مَهْرٍ مِثْلٍ) مِنْ مَالِ الطِّفْلِ وَمِثْلُهُ الْمَجْنُونُ ، (أَوْ أَنْكَحَ  
بِنْتًا لَا رَشِيدَةً) كَالْمَجْنُونَةِ وَالْبِكْرِ الصَّغِيرَةِ أَوْ السَّفِيهِةِ (أَوْ رَشِيدَةً بِكْرًا بِلَا إِذْنِ  
بِدُونِهِ) أَي: بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلٍ .. (فَسَدَ الْمَسْمَى) لِإِنْتِفَاءِ الْحِظِّ وَالْمُصْلِحَةِ فِيهِ ،  
(وَالْأَظْهَرُ: صِحَّةُ النِّكَاحِ بِمَهْرٍ مِثْلٍ) ، وَالثَّانِي: فَسَادُهُ ؛ لِفَسَادِ الْمَهْرِ بِمَا ذُكِرَ ، وَلَوْ  
عَقَدَ لِابْنِهِ بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرٍ الْمِثْلِ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ .. فَفِي فَسَادِ الْمَسْمَى اِحْتِمَالَانِ لِلْإِمَامِ ؛  
لِأَنَّهُ يَتَّصِفُ دُخُولُهُ فِي مِلْكِ الْإِبْنِ ، وَقَطَعَ الْغَزَالِيُّ وَعَيْرُهُ بِالصَّحَّةِ ؛ حَدْرًا مِنْ إِضْرَارِ  
الْإِبْنِ بِلُزُومِ مَهْرِ الْمِثْلِ فِي مَالِهِ ، وَقَوْلُ الْمَصْنُفِ: «بِنْتًا» بِمَوْحَدَةٍ ثُمَّ نُونٌ .....

حاشية البكري

قوله: (من مال الطفل ...) احترز عما إذا كان من مال الولي؛ أي: فإن كان منه ..  
فالخلاف الآتي، والأرجح منه: الصَّحَّةُ .

حاشية السنبلطي

صح بالمسمى .

قوله: (وقطع الغزالي وغيره بالصحة ...) هذا هو الراجح<sup>(١)</sup> .

فإن قلت: يشكل على ذلك عدم صحة إعتاق الولي عبده عن الطفل في كفارة  
القتل؛ كما ذكره الشيخان هنا تأييدا للمنع<sup>(٢)</sup> .

قلت: هو مردود؛ لأنه ثم يجوز له أن يعتق عبد الطفل عنه؛ كما نص عليه الشافعي  
وذكره القاضي والبندنجي<sup>(٣)</sup> ، وإذا جاز ذلك في عبد الطفل .. ففي عبد الولي أولى .

قوله: (بموحدة ...) دفع به توهم ضبطها بملثثة، ثم بمثناة تحتية، ثم موحدة،  
وهو وإن كان صحيحاً بالنسبة للمجنونة لكنه غير صحيح بالنسبة لغيرها<sup>(٤)</sup> من الصغيرة

(١) في نسخة (ب): هذا هو الأصح .

(٢) في نسخة (ب): كما ذكره الشيخان فاسدا .

(٣) في نسخة (أ): قلت: لا إشكال؛ لأنه ثم يجوز له أن يعتق عبد الطفل عنه؛ كما صرحوا به .

(٤) في نسخة (أ) و(ب): لغيره .



كَمَا ضَبَطَهُ بِخَطِّهِ ، وَ«لَا» فِي قَوْلِهِ: «لَا رَشِيدَةَ» اسْمٌ بِمَعْنَى: غَيْرٍ ، ظَهَرَ إِعْرَابُهَا فِيمَا بَعْدَهَا ؛ لِكَوْنِهَا عَلَى صُورَةِ الْحَرْفِ ، وَقَوْلُهُ: «بِلا إِذْنٍ» أَي: فِي النَّقْصِ عَنِ مَهْرِ الْمِثْلِ ؛ لِتَعَلُّقِهِ بِالْبِكْرِ النَّبِيِّ لَا يُحْتَاجُ فِي إِنْكَاحِهَا إِلَى إِذْنٍ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِيمَنْ يُحْتَاجُ إِلَى إِذْنِهَا فِي النِّكَاحِ .

(وَلَوْ تَوَافَقُوا عَلَى مَهْرٍ سِرًّا وَأَعْلَنُوا زِيَادَةَ . . . فَاَلْمَذْهَبُ: وَجُوبٌ مَا عُقِدَ بِهِ) فَإِنْ عُقِدَ سِرًّا بِالْأَلْفِ ثُمَّ أُعِيدَ الْعَقْدُ عَلَانِيَةً بِالْفَيْنِ تَجْمُلًا . . . فَالْوَاجِبُ أَلْفٌ ، وَإِنْ تَوَافَقُوا سِرًّا عَلَى أَلْفٍ مِنْ غَيْرِ عَقْدٍ ثُمَّ عُقِدَ عَلَانِيَةً بِالْفَيْنِ . . . فَالْوَاجِبُ أَلْفَانِ ، وَعَلَى هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ حُمِلَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ فِي مَوْضِعٍ عَلَى أَنَّ الْمَهْرَ مَهْرُ السَّرِّ ، وَفِي آخَرَ

حاشية البكري

قوله: (كما ضبطه بخطه) ذكره ؛ لثلا يتصحف بالثيب .

قوله: (وقوله: «بلا إذن» . . .) جواب عن اعتراض ؛ لأن البكر لا يحتاج لإذنها في النكاح ، فإذا لم يحتج . . . فلا فائدة له ، فأجاب: بأن المراد به بلا إذن في نقص عن مهر المثل ، والآتي فيما لو قالت لوليها: (زوّجني بألف) انتهى كلام في المحتاج لإذنها .

حاشية السباطي

والسفيهة ؛ إذ الكلام هنا فيمن لا يحتاج<sup>(١)</sup> إلى إذنها في النكاح ؛ كما يشير إليه الشارح .  
قوله: (ولا . . .) تقدم نظير ذلك أول (كتاب الطهارة) وبيننا ثم ما أشار إليه<sup>(٢)</sup> ، وقد أشار هنا بذلك إلى شيء آخر ، وهو دفع الاعتراض على المصنف: بأن كلامه هنا غير مستقيم ؛ لأن (لا) إذا دخلت على مفرد صفة لسابق . . . وجب تكرارها ، نحو: ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨] ﴿لَا شَرِيفَةٌ وَلَا عَرَبِيَّةٌ﴾ [النور: ٣٥] . ووجه الدفع: أن (لا) هنا بمعنى (غير) و(لا) التي يجب تكرارها لا يكون بمعنى (غير) كما هو قضية كلامهم .

(١) في نسخة (أ): إذ الكلام هنا فيما لا يحتاج . وفي (ب): إذ الكلام هنا نحن لا نحتاج .

(٢) في نسخة (د): وبيننا ثم ما أشار به إليه .





عَلَى أَنَّهُ مَهْرُ الْعَلَانِيَةِ، وَالطَّرِيقُ الثَّانِي: إِثْبَاتُ قَوْلَيْنِ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ؛ نَظْرًا فِي الْإِكْتِفَاءِ بِمَهْرِ السَّرِّ إِلَى أَنَّهُ الْمَقْصُودُ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَثْبَتَهُمَا فِي الْحَالَةِ الْأُولَى أَيْضًا؛ نَظْرًا فِي مَهْرِ الْعَلَانِيَةِ إِلَيْهَا، ثُمَّ الْمَعْتَبَرُ تَوَافُقُ الْوَلِيِّ وَالزَّوْجِ، وَقَدْ يُحْتَاجُ إِلَى مُسَاعَدَةِ الْمَرْأَةِ.

(وَلَوْ قَالَتْ لَوْلِيَّهَا: «زَوَّجْنِي بِالْأَلْفِ» فَتَقَصَّ عَنْهُ.. بَطَلَ النِّكَاحُ) لِلْمُخَالَفَةِ، وَفِي قَوْلٍ مِنَ الطَّرِيقِ الثَّانِي: يَصِحُّ بِمَهْرِ الْمِثْلِ، (فَلَوْ أَطْلَقَتْ) بِأَنَّ سَكَتَتْ عَنِ الْمَهْرِ (فَتَقَصَّ عَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ.. بَطَلَ) النِّكَاحُ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوقَ مَحْمُولٌ عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ وَقَدْ تَقَصَّ عَنْهُ، (وَفِي قَوْلٍ: يَصِحُّ بِمَهْرٍ مِثْلٍ).

(قُلْتُ: الْأَظْهَرُ: صِحَّةُ النِّكَاحِ فِي الصُّورَتَيْنِ بِمَهْرِ الْمِثْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) كَسَائِرِ الْأَسْبَابِ الْمَفْسِدَةِ لِلصَّدَاقِ.

#### حاشية البكري

قوله: (ثم المعتبر: توافق الولي... ) يبيّن به المراد بـ(توافقوا) المبهم في المتن، ويحتاج لمساعدة المرأة إن اعتبر إذنها.

قوله: (بأن سكتت عن المهر) يبيّن به المراد بالإطلاق المحتمل لغير ذلك.

#### حاشية السنباطي

قوله: (وقد يحتاج إلى مساعدة المرأة... ) أي: فالجمع في كلام المصنف باعتبار ذلك، وقيل: باعتبار من ينضم إلى الولي والزوج غير المرأة غالبًا.

قوله: (في الصورتين) يستثنى منه في الصورة الأولى: ما إذا كان ما سماه زائدًا على مهر المثل.. فيصح به إذا كانت سفية، نُبّه عليه الزركشي كالبلقيني، قالوا: ولو طرد في الرشيدة.. لم يبعد، وردّ فيهما<sup>(١)</sup>: بأن إطلاقهم هو الموافق لقاعدة الباب [لكن فسر العلامة الطندتائي رده في الرشيدة دون السفية، قال: لأن إذن السفية في المهر

(١) في نسخة (ب): ورد بعضهم فيهما.

حاشية السنباطي

كالعدم ؛ فكأنه زوجها بذلك بلا إذن ، بخلاف إذن الرشيدة فيه ، وهو ظاهر<sup>(١)</sup> ومثل  
النقص عن الألف في الأولى ومهر المثل في الثانية : ما إذا زوجها بلا مهر أو بغير نقد  
البلد أو أطلق ، فلو زاد على مهر المثل في الثانية .. فظاهر : صحة النكاح بالمسمى  
قطعا<sup>(٢)</sup> ، أو على الألف في الأولى .. فكذلك على الأوجه ؛ كما في نظيره في وكيل  
البيع المأذون له فيه بقدر فزاد عليه .

نعم ؛ لو نهته عن الزيادة أو عينت له زوجاً .. فقياس ما مر فيما ذكر : فساد التسمية  
المذكورة المشتملة على الزيادة ، ويرجع إلى مهر المثل على الأوجه .

تنبية : قد ذكر المصنف في هذا الفصل من الأسباب المفسدة للمسمى أو بعضه  
خمسة : عدم ماليته أو ملك الزوج له ، والشرط الفاسد ، والجمع بين امرأتين فأكثر بمهر  
واحد ، وتفريط الولي ، والمخالفة للأمر . انتهى .



(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ب) .

(٢) في نسخة (ب) : مطلقا .



## (فصل) [في التفويض]

قَالَتْ رَشِيدَةٌ لِرَؤُوسِهَا: «زَوَّجْنِي بِلَا مَهْرٍ»، فَرَزَّجَ وَنَفَى الْمَهْرَ أَوْ سَكَتَ عَنْهُ.. (فَهُوَ تَفْوِيضٌ صَحِيحٌ) وَسَيَأْتِي حُكْمُهُ، .....

حاشية البكري

## فصل

قوله: (لوليها) بين المقول له .

قوله: (وسياتي حكمه) أي: في قوله: (وإذا جرى تفويض صحيح).

حاشية السباطي

## فصل

قوله: («زوجني بلا مهر») أي: بخلاف ما إذا قالت: زوجني وسكتت عن المهر.. فليس بتفويض على الراجح، خلافا لما في «المهمات»، وفارق سكوت السيد عنه عند العقد؛ بأنه مشعر برضاه بدونه، بخلاف إذن المرأة للولي؛ فإنه يحمل على ما يقتضيه العرف والشرع من التصرف لها بالمصلحة، وإن قالت: زوجني بلا مهر وإن وطئ الزوج فزوجها على ذلك.. فهل هذا تفويض صحيح أو فاسد وتستحق مهر المثل بالعقد؟ وجهان في «الروض» كـ«أصله» بلا ترجيح، وبالثاني قال أبو إسحاق وصاحب «المهذب» و«البيان» وغيرهم؛ كما في سائر الشروط الفاسدة، قال الأذرعى: وهو قضية إيراد بعض العراقيين؛ كما قاله بعض الأئمة، فهو المذهب. وقوله: (ونفى المهر أو سكت) أي: بخلاف ما لو زوج وسمى مهرا؛ فإن كان مهر المثل من نقد البلد.. صح المسمى<sup>(١)</sup>، أو دونه أو غير نقد البلد.. لم يصح، وهي مفوضة فلا يلزم شيء بالعقد، كذا قاله الشيخان تبعا للبخاري، وهو المعتمد وإن قال الزركشي: وهو عجيب؛ كما قاله ابن الرفعة؛ لأن العقد وقع على تسمية فاسدة فينبغي أن يجب مهر المثل بالعقد؛ عملاً بالقاعدة.

(١) في نسخة (د): بالمسمى.



(وَكَذَا لَوْ قَالَ سَيِّدُ أُمَّةٍ: «زَوَّجْتُكَهَا بِلَا مَهْرٍ») أَوْ سَكَتَ عَنْهُ.. فَهُوَ تَفْوِيضٌ صَحِيحٌ.  
 (وَلَا يَصِحُّ تَفْوِيضُ غَيْرِ رَشِيدَةٍ) فَإِذَا قَالَتِ السَّفِيهَةُ: زَوَّجْنِي بِلَا مَهْرٍ..  
 اسْتَفَادَ بِهِ الْوَلِيُّ الْإِذْنَ فِي النِّكَاحِ وَلَعَا التَّفْوِيضُ.  
 (وَإِذَا جَرَى تَفْوِيضٌ صَحِيحٌ.. فَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ شَيْءٌ بِنَفْسِ الْعَقْدِ)،  
 وَالثَّانِي: يَجِبُ بِهِ مَهْرُ الْمِثْلِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ: (فَإِنْ وَطِئَ.. فَمَهْرٌ مِثْلٌ) لِأَنَّ الْوَطْءَ لَا  
 يُبَاحُ بِالإِبَاحَةِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، (وَيُعْتَبَرُ) الْمَهْرُ (بِحَالِ الْعَقْدِ فِي الْأَصَحِّ)  
 لِأَنَّهُ الْمُقْتَضِي لِلْوُجُوبِ بِالْوَطْءِ<sup>(١)</sup>، .....

حاشية البكري

قوله: (أو سكت عنه) نبه به على أن ما في المتن مثالٌ موهومٌ.

حاشية السنباطي

قوله: (وكذا لو قال سيد أمة...) قال الأذرعى: هذا في غير المكاتبة، أما المكاتبة  
 كتابة صحيحة.. فهي معه كالأجنبي.

قوله: (فالأظهر: أنه لا يجب شيء...) أي: مهر مثل بقريئة ما بعده، وإلا.. فلا  
 شك أنه يجب به الفرض ومن ثم طالبت به. وقوله: (بنفس العقد) احترازٌ عما يأتي:  
 من أنه يجب بالعقد مع الوطء أو الموت مهر المثل.

قوله: (فإن وطئ.. فمهر مثل) استثنى من ذلك: ما لو زوج أمته بعبده ثم  
 أعتقها<sup>(٢)</sup> ثم وطئها الزوج.. فلا شيء لها، وما لو نكح في الكفر مفوضة ثم أسلمت  
 واعتقادهم أن لا مهر لمفوضة بحال ثم وطئ.. فلا شيء لها؛ لأنه استحق وطئاً بلا  
 مهر، وهذا في الحربيين، فلا يخالف ما صرح به في «الروضة» كـ«أصلها»: من أنه لو  
 تزوج ذمي ذمية بالتفويض وترافعا إلينا.. حكمنا بينهما بحكمنا.

قوله: (ويعتبر المهر بحال العقد...) أي: فالواجب: مهر المثل حال العقد على

(١) كما في التحفة: (٨١٠/٧)، خلافاً لما في النهاية: (٣٤٨/٦)، والمغني: (٢٣٤/٣)، حيث قال:  
 المعتمد وجوب أكثر مهر مثل من العقد إلى الوطء.

(٢) في نسخة (ب) و(د): أعتقها.



وَالثَّانِي: بِحَالِ الْوَطْءِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي لَا يَغْرَى عَنِ الْمَهْرِ بِخِلَافِ الْعَقْدِ.

(وَلَهَا قَبْلَ الْوَطْءِ مُطَالَبَةُ الزَّوْجِ بِأَنْ يَفْرِضَ مَهْرًا، وَحَبْسُ نَفْسِهَا لِيَفْرِضَ) لِتَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ فِي تَسْلِيمِ نَفْسِهَا، (وَكَذَا لِتَسْلِيمِ الْمَفْرُوضِ فِي الْأَصَحِّ) كَالْمَسْمَى فِي الْعَقْدِ، وَالثَّانِي: لَا؛ لِمَسَامَحَتِهَا بِالْمَهْرِ، فَكَيْفَ تَضَائِقُ<sup>(١)</sup> فِي تَقْدِيمِهِ؟!

(وَيُشْتَرَطُ رِضَاهَا بِمَا يَفْرِضُهُ الزَّوْجُ) لِيَتَعَيَّنَ كَالْمَسْمَى، فَإِنْ لَمْ تَرْضَ بِهِ... فَكَانَهُ لَمْ يَفْرِضْ، (لَا عِلْمُهَا<sup>(٢)</sup>).....

حاشية البكري

قوله: (والثاني: بحال الوطء...) الصحيح وجه ثالث، وهو اعتبار الأكثر من حال العقد إلى الوطء، فعجيبٌ من الشارح كيف لم يذكره البتة.

حاشية السنباطي

الأول، أو حال الوطء على الثاني، لكن الذي صححه في «الروضة» تبعاً لما اقتضاه كلام «أصلها» هنا وجزم به ابن المقرئ وجهاً آخر، وهو أن الواجب: أكثر ما كان من العقد إلى الوطء؛ لأن البضع دخل في ضمانه بالعقد واقترن به الإتلاف فوجب الأكثر؛ كالمقبوض بشراء فاسد. ومنه أخذ في «شرح الروض» ترجيح اعتبار يوم العقد في صورة الموت الآتية وإن أطلق في «الروض» كـ«أصله» فيها ثلاثة أوجه؛ لانتفاء الإتلاف فيها. ورد: بأن فيها إتلافاً حكماً؛ لأن الموت منزل منزلة الوطء، فالراجع<sup>(٣)</sup>: وجوب الأكثر في صورة الموت أيضاً؛ كالوطء.

قوله: (ويشترط رضاها بما يفرضه...) أي: ولو صدقت أنه قدر مهر المثل، خلافاً للأذرعى؛ أخذاً من قول الشارح: (كالمسمى).

(١) في نسخة (ش): تَضَائِقُ الزَّوْجِ

(٢) في نسخة (ش): لَا عِلْمُهُمَا

(٣) في نسخة (ب): فَالْأَصَحُّ.



حَيْثُ تَرَاضِيَا عَلَى مَهْرٍ (بِقَدْرِ مَهْرِ الْمِثْلِ فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ بَدَلًا عَنْهُ، بَلِ الْوَاجِبُ أَحَدُهُمَا، وَالثَّانِي: يُشْتَرَطُ عِلْمُهَا بِقَدْرِهِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ الْوَاجِبُ ابْتِدَاءً وَمَا يُفْرَضُ بَدَلًا عَنْهُ.

(وَيَجُوزُ فَرَضُ مُؤَجَّلٍ فِي الْأَصَحِّ) كَالْمَسْمَى، وَالثَّانِي: لَا؛ بِنَاءً عَلَى وُجُوبِ مَهْرِ الْمِثْلِ ابْتِدَاءً، وَلَا مَدْخَلَ لِلتَّأْجِيلِ فِيهِ فَكَذَا بَدَلُهُ، (وَفَوْقَ مَهْرِ مِثْلِ، وَقِيلَ: لَا إِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِهِ) بِنَاءً عَلَى وُجُوبِ مَهْرِ الْمِثْلِ ابْتِدَاءً فَلَا يُزَادُ الْبَدَلُ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ؛ كَعَرَضٍ تَزِيدُ قِيَمَتُهُ عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ.. فَيَجُوزُ قَطْعًا؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ غَيْرُ مُحَقَّقَةٍ؛ لِارْتِفَاعِ الْقِيَمِ وَإِنْخِفَاضِهَا.

(وَلَوْ ائْتَمَعَ) الزَّوْجُ (مِنَ الْفَرَضِ أَوْ تَنَازَعًا فِيهِ) أَي: فِي الْمَفْرُوضِ؛ أَي: كَمْ يُفْرَضُ.. (فَرَضَ الْقَاضِي نَقْدًا<sup>(١)</sup> الْبَلَدِ حَالًا) وَإِنْ رَضِيَتْ بِالتَّأْجِيلِ، وَتَوَخَّرَ هِيَ إِنْ شَاءَتْ.

حاشية البكري

قوله: (حيث تراضيا على مهر) بين به صورة المسألة الشامل إطلاق المتن لخلافها، ومنه عدم اشتراط علمها بقدره إذا تراضيا على الرضا بما يفرضه من غير تعيين؛ أي: وليس كافيًا.

قوله: (أي: في المفروض) نبه به على أنه ليس المراد ظاهر عبارة «المتهاج» من التنازع في الفرض.

حاشية السنباطي

قوله: (فرض القاضي نقد البلد حالًا) أي: ولو جرت عادة نساها أن ينكحن بمؤجل كله أو بعضه.. فلا يؤجله الحاكم، بل يفرض حالًا، وينقص للتأجيل بقدر ما يليق بالمؤجل<sup>(٢)</sup>. وعن الصيمري: لو جرت عادة في ناحية بفرض الثياب وغيرها..

(١) في نسخة (ش): من نقد

(٢) في نسخة (ب): بالرجل.





قُلْتُ: وَيَفْرَضُ مَهْرٌ مِثْلٍ وَيُشْتَرَطُ عِلْمُهُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ حَتَّى لَا يَزِيدَ عَلَيْهِ وَلَا يَنْقُصَ عَنْهُ.

نَعَمْ؛ الْقَدْرُ الْيَسِيرُ الْوَاقِعُ فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ لَا عِبْرَةٌ بِهِ، وَلَا يَتَوَقَّفُ لَزُومِ مَا يَفْرَضُهُ عَلَى رِضَاهُمَا بِهِ؛ فَإِنَّهُ حُكْمٌ مِنْهُ.

(وَلَا يَصِحُّ فَرَضُ أَجْنَبِيٍّ مِنْ مَالِهِ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ خِلَافٌ مَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ، وَالثَّانِي: يَصِحُّ، وَيَلْزَمُ بِرِضَا الزَّوْجَةِ؛ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَدِّيَ الْأَجْنَبِيُّ الْمَسْمَى عَنِ الزَّوْجِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَعَلَى الصَّحَّةِ: يَلْزَمُ الْأَجْنَبِيُّ وَلَا شَيْءَ عَلَى الزَّوْجِ.

(وَالْفَرَضُ الصَّحِيحُ كَمُسْمَى؛ فَيَشْطَرُ بِطَّلَاقِ قَبْلِ وَطْءٍ، وَلَوْ طَلَّقَ قَبْلَ فَرَضِ وَوَطْءٍ.. فَلَا شَطْرَ) وَقِيلَ: يَجِبُ الشَّطْرُ؛ بِنَاءٍ عَلَى وُجُوبِ مَهْرِ الْمِثْلِ بِالْعَقْدِ، (وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَهُمَا.. لَمْ يَجِبْ مَهْرٌ مِثْلٍ فِي الْأَظْهَرِ) كَالطَّلَاقِ.

قُلْتُ: الْأَظْهَرُ: وَجُوبُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ لِأَنَّ الْمَوْتَ كَالْوَطْءِ فِي تَقْرِيرِ الْمَسْمَى، فَكَذَا فِي إِجَابِ مَهْرِ الْمِثْلِ فِي التَّمْوِيضِ، وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ: «أَنْ

حاشية السنباطي

فرض لها ذلك، وهو غير ظاهر، بل قياس ما مر: أنه يفرض نقدا وينقص لذلك بقدر ما يليق بالفرض<sup>(١)</sup>.

قوله: (والفرض الصحيح...): خرج: الفرض الفاسد؛ كخمر، فلا يشترط به مهر المثل؛ إذ لا عبرة به بعد إخلاء العقد عن العوض<sup>(٢)</sup> بالكلية، بخلاف فاسد المسمى في العقد؛ لعدم إخلاء العقد عن العوض<sup>(٣)</sup>.

(١) في نسخة (ب): بالغرم.

(٢) في نسخة (أ): عن العرض. وقع في «المغني» و«الأسنى»: عن الفرض. وفي «البحراني» و«الغرر»: عن العوض.

(٣) في نسخة (أ): عن الفرض.



بِرُزُوعِ بِنْتِ وَاشِقِ نَكَحَتْ بِلَا مَهْرٍ، فَمَاتَ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ يَفْرِضَ لَهَا، فَقَضَى لَهَا  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَهْرِ نِسَائِهَا وَبِالْمِيرَاثِ « قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ <sup>(١)</sup> .

⊗ حاشية البكري ⊗

قوله: (بِرُزُوعِ بِنْتِ وَاشِقِ) بكسر «الباء» الموحدة وإسكان «الراء» المهملة ثم  
«واو» و«عين» مهملة، و«واشق على» وزن (فَاعِلٌ) آخره «شين» معجمة و«قاف».



(١) سنن أبي داود، باب: فيمن تزوج ولم يسم صداقا حتى مات، رقم [٢١١٤]. سنن الترمذي،  
باب: ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها، رقم [١١٤٥]. صحيح ابن  
حبان، باب: ذكر وصف الحكم في المتوفى عنها زوجها حيث لم يفرض لها صداق في العقد ولم  
يدخل، رقم [٤٠٩٨]. المستدرک، رقم [٢٧٧٦].



## (فصل)

### [ فِي بَيَانِ مَهْرِ الْمَثَلِ ]

(مَهْرُ الْمَثَلِ: مَا يُرْغَبُ بِهِ فِي مِثْلِهَا، وَرُكْنُهُ الْأَعْظَمُ: نَسَبٌ؛ فَيَرَاعَى أَقْرَبُ مَنْ يُنْسَبُ<sup>(١)</sup>) مِنْ نِسَاءِ الْعَصْبَةِ (إِلَى مَنْ تُنْسَبُ) هَذِهِ (إِلَيْهِ) كَالْأَخَوَاتِ وَالْعَمَّاتِ دُونَ الْجَدَّاتِ وَالْخَالَاتِ، (وَأَقْرَبُهُنَّ: أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ ثُمَّ لِأَبٍ، ثُمَّ بَنَاتُ أَخٍ) لِأَبَوَيْنِ ثُمَّ لِأَبٍ، (ثُمَّ عَمَّاتُ كَذَلِكَ) أَي: لِأَبَوَيْنِ ثُمَّ لِأَبٍ، ثُمَّ بَنَاتُ الْأَعْمَامِ كَذَلِكَ.

(فَإِنْ قَدِمَ نِسَاءُ الْعَصْبَةِ أَوْ لَمْ يَنْكِحَنَّ أَوْ جُهِلَ مَهْرُهُنَّ... فَأَرْحَامٌ؛ كَجَدَّاتِ وَخَالَاتِ) تُقَدَّمُ الْجِهَةُ الْقُرْبَى مِنْهُنَّ عَلَى غَيْرِهَا، وَتُقَدَّمُ الْقُرْبَى مِنَ الْجِهَةِ الْوَاحِدَةِ

حاشية البكري

## فصل

قوله: (تقدم الجهة القربى...) أفاد به اعتبار الأقرب في ذلك وفي أهل الجهة الواحدة، وأن المراد بالعقد عدم الوجوب لا الموت، وأفاد أنها زيادة في مراتب الاعتبار، كل ذلك عبارة المصنف لا تفي به، بل قد توهم خلاف المقصود<sup>(٢)</sup> في بعضه، فليتأمل.

حاشية السباهلي

## فصل

قوله: (وأقربهن أخت...) قال في «الروض» من زيادته: على ترتيب الإرث.  
قوله: (يقدم الجهة القربى...) قال الماوردي: ويقدم من نساء الأرحام: الأم، ثم الأخت للأم، ثم الجدات، ثم الخالات، ثم بنات الأخوات، ثم بنات الأخوال. ولو اجتمعت أم أب وأم أم.. فأوجة، ثالثها: التسوية.

(١) في نسخة (ش): تنسب

(٢) في نسخة (ب): توهم غير المقصود.



كَالْجَدَّاتِ عَلَى غَيْرِهَا، وَلَيْسَ الْمَرَادُ بِ«فَقْدِ نِسَاءِ الْعَصَبَاتِ»: مَوْتَهُنَّ، بَلْ يُعْتَبَرُ  
بِهِنَّ بَعْدَ مَوْتِهِنَّ، فَإِنْ تَعَدَّرَتْ ذَوَاتُ الْأَرْحَامِ.. اعْتُبِرَتْ بِمِثْلِهَا مِنَ الْأَجْنَبِيَّاتِ،  
وَتُعْتَبَرُ الْعَرَبِيَّةُ بِعَرَبِيَّةٍ مِثْلِهَا، وَالْأُمَّةُ بِأُمَّةٍ مِثْلِهَا، وَيُنْظَرُ إِلَى شَرَفِ سَيِّدِهَا وَخِسَّتِهِ،  
وَالْمُعْتَقَّةُ بِمُعْتَقَةٍ مِثْلِهَا، وَلَوْ كَانَتْ نِسَاءُ الْعَصَبَةِ بِبِلَدَيْنِ هِيَ فِي أَحَدِهِمَا.. اعْتُبِرَ  
نِسَاءُ بِلَدِهَا.

(وَيُعْتَبَرُ سِنٌّ وَعَقْلٌ وَيَسَارٌ، وَبَكَارَةٌ وَثُبُوبَةٌ، وَمَا اخْتَلَفَ بِهِ غَرَضٌ) كَجَمَالٍ  
وَعِفَّةٍ، وَعِلْمٍ وَفَصَاحَةٍ، وَشَرَفٍ نَسَبٍ، فَيُعْتَبَرُ مَهْرٌ مَنْ شَارَكَتْهُنَّ الْمَطْلُوبُ مَهْرُهَا  
فِي شَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ، (فَإِنْ اخْتَصَّتْ) عَنْهُنَّ (بِفَضْلِ أَوْ نَقْصٍ) مِمَّا ذُكِرَ.. (زَيْدٌ) فِي  
مَهْرِهَا (أَوْ نَقْصٍ) مِنْهُ (لَاتِقٌ بِالْحَالِ).

(وَلَوْ سَامَحَتْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ.. (لَمْ تَجِبْ مُوَافَقَتَهَا) اعْتِبَارًا لِلْغَالِبِ.

(وَلَوْ خَفَضْنَ لِلْعَشِيرَةِ فَقَطْ.. اعْتُبِرَ) ذَلِكَ فِي الْمَطْلُوبِ مَهْرُهَا فِي حَقِّ الْعَشِيرَةِ  
دُونَ غَيْرِهِمْ.

#### حاشية السنباطي

قوله: (هي في أحدهما) أي: فلو لم يكن في واحد منهما.. اعتبر أقربهما إلى بلدها.  
نعم؛ من ساكنها منهن في بلدها قبل انتقالها إلى الأخرى.. تقدم على من  
يساكنها فيه منهن؛ كما صرح به ابن الصباغ.

قوله: (ولو سامحت واحدة منهن.. لم تجب... أي: ما لم تكن مسامحتها  
لنقص نسبٍ يُفتر الرغبة.. فتجب موافقتها.

قوله: (ولو خفضن... أي: كلهن أو غالبهن؛ كما يفهم مما قبله، وليست  
العشيرة قيِّداً، بل الضابط: أنهن لو خفضن لقوم دون قوم.. اعتبر.

تنبیه: يجب في مهر المثل المذكور: أن يكون حالاً من نقد البلد، حتى لو  
اعتدن التأجيل في كل الصداق أو بعضه.. نقص للتعجيل بقدر ما يليق بالأجل، أو



(وَفِي وَطْءٍ نِكَاحٍ فَاسِدٍ مَهْرٌ مِثْلُ يَوْمِ الْوَطْءِ) كَوَطْءِ الشُّبْهَةِ نَظْرًا إِلَى يَوْمِ  
الْإِتْلَافِ لَا يَوْمِ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهُ لَا حُرْمَةَ لِلْعَقْدِ الْفَاسِدِ، (فَإِنْ تَكَرَّرَ) الْوَطْءُ.. (فَمَهْرٌ)  
وَاحِدٌ كَمَا فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ، لَكِنْ (فِي أَعْلَى الْأَحْوَالِ) لِلْمَوْطُوءَةِ مِنْ أَحْوَالِ  
الْوَطْآتِ، فَيَجِبُ مَهْرٌ تِلْكَ الْحَالَةَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقَعْ إِلَّا الْوَطْءُ فِيهَا.. لَوَجِبَ ذَلِكَ  
الْمَهْرُ؛ فَالْوَطْآتُ الزَّائِدَةُ إِذَا لَمْ تَقْتَضِ زِيَادَةً.. لَا تُوجِبُ نَقْصًا.

(قُلْتُ: وَلَوْ تَكَرَّرَ وَطْءٌ بِشُبْهَةٍ وَاحِدَةٍ.. فَمَهْرٌ) وَاحِدٌ، (فَإِنْ تَعَدَّدَ جِنْسُهَا..  
تَعَدَّدَ الْمَهْرُ) بِعَدَدِ الْوَطْآتِ، (وَلَوْ كَرَّرَ وَطْءٌ مَغْصُوبَةً أَوْ مُكْرَهَةً عَلَى زِنَا.. تَكَرَّرَ  
الْمَهْرُ) بِتَكَرُّرِ الْوَطْءِ، (وَلَوْ تَكَرَّرَ وَطْءُ الْأَبِ) جَارِيَةً ابْنِهِ (وَالشَّرِيكَ) الْأُمَّةَ  
الْمَشْتَرَكَةَ (وَسَيِّدٍ مُكَاتَبَةً.. فَمَهْرٌ) وَاحِدٌ؛ لِشُمُولِ شُبْهَةِ الْإِعْقَابِ وَالْمَلِكِ لِجَمِيعِ

حاشية السنياطي

جعل الصداق عرضاً.. اعتبر قيمته من نقد البلد على قياس ما قبله وإن أوهم كلام  
الصيمري خلافه. انتهى.

قوله: (فإن تكرر الوطء.. فمهر واحد) قال الماوردي: ما لم يؤد المهر قبل  
التكرار، ويجري ذلك في قول المصنف: (ولو تكرر وطء بشبهة...).

قوله: (فإن تعدد جنسها... أي: أو اتحد وتعددت الشبهة؛ كما لو نكحها فاسدا  
ثم فرق بينهما، ثم نكحها فاسدا ثم فرق بينهما... وهكذا.

قوله: (ولو كرر وطء مغصوبة أو مكروهة على زنا.. تكرر... أي: لأن الموجب  
له الإتلاف، وقد تعدد بلا شبهة منه<sup>(١)</sup>. والمراد بـ(المغصوبة): غير المكروهة؛ كما هو  
مقتضى العطف، فيصور بما إذا وطئها مع ظنها أنه سيدها مثلا؛ كما هو ظاهر، وبه  
صرح الزركشي.

قوله: (فمهر واحد) أي: بالشرط السابق عن الماوردي.

(١) في نسخة (أ): بلا اتحاد شبهة.



الْوَطَّاتِ، (وَقِيلَ: مُهُوْرٌ) بِعَدَدِ الْوَطَّاتِ، (وَقِيلَ: إِنَّ اتَّحَدَ الْمَجْلِسُ .. فَمُهُوْرٌ، وَإِلَّا .. فَمُهُوْرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

﴿ حاشية السنباطي ﴾

تَنْبِيْه: المراد بـ(تكرر الوطاء) فيما ذكر - كما قاله الدميري - : أن يحصل بكل وطأة قضاء الوطر مع تعدد الأزمنة، فلو كان ينزع ويعود والأفعال متواصلة ولم يقض الوطر إلا آخرًا .. فهو وقاع واحد بلا خلاف، أما إذا لم تتواصل الأفعال .. فتتعدد الوطئات وإن لم يقض وطره . انتهى .





## (فصل)

### [في تشطّر المهر وسقوطه]

(الفُرْقَةُ قَبْلَ وَطْءٍ مِنْهَا) كَفَسَخِهَا بِعَيْبِهِ أَوْ بِعَيْتِهَا تَحْتَ رَقِيقٍ، أَوْ إِسْلَامِهَا<sup>(١)</sup> أَوْ رَدَّتْهَا، أَوْ إِزْضَاعِهَا زَوْجَةً لَهُ صَغِيرَةً (أَوْ بِسَبَبِهَا .. كَفَسَخِ بِعَيْبِهَا تُسْقِطُ الْمَهْرَ) لِأَنَّهَا مِنْ جِهَتِهَا، (وَمَا لَا) أَي: وَالَّتِي لَا تَكُونُ مِنْهَا وَلَا بِسَبَبِهَا؛ (كَطَلَّاقٍ، وَإِسْلَامِهِ وَرَدَّتِهِ وَلِعَانِهِ، وَإِزْضَاعِ أُمَّه) لَهَا وَهِيَ صَغِيرَةٌ (أَوْ أُمَّهَا) لَهُ وَهُوَ صَغِيرٌ .. (بُشْطَرَةٌ)

حاشية السنباطي

## فصل

قوله: (أو ردتها) أي: دونه؛ كما يعلم مما يأتي.

قوله: (كفسخه بعيبها) إن قلت: لم جعلتم عيبها كفسخها لكونه سبب الفسخ ولم تجعلوا عيبه كفسخه؟

قلنا: الزوج بذل العوض في مقابلة منافعها، فإذا كانت معيبة .. فالفسخ من مقتضى العقد؛ إذ لم يسلم له حقه، والزوجة لم تبذل شيئاً في مقابلة منافع الزوج، والعوض الذي ملكته سليم فكان مقتضاه: أن لا فسخ لها، إلا أن الشارع أثبت لها الفسخ؛ دفعاً للضرر عنها، فإذا اختارته .. لزمها رد البدل؛ كما لو ارتدت.

قوله: (وردته) أي: ولو معها على المعتمد، وفارق: عدم وجوب المتعة حينئذ؛ لأن المهر كان واجباً قبل، والأصل: عدم سقوطه، فقدم مسقط البعض على مسقط الكل؛ لتقويه<sup>(٢)</sup> بالأصل المذكور، بخلاف المتعة؛ فإنها لم تجب من قبل، وإنما الموجب لها ردتها<sup>(٣)</sup> ..

(١) ولو تبعاً، كما في النهاية: (٣٥٥/٦)، والمعني: (٢٣٤/٣)، خلافاً لما في التحفة: (٨٢٤/٧)، حيث قال: إسلامها تبعاً لأحد أبويها لا تسقط المهر.

(٢) في نسخة (أ): لتعديه. وفي (ب): لتقوية.

(٣) في نسخة (ب): ردتته.



أَيُّ: يُنْصَفُ الْمَهْرَ، أَمَّا فِي الطَّلَاقِ .. فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَرْصَةً فَمِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وَأَمَّا فِي الْبَاقِي .. فَبِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ، وَشِرَاؤُهَا زَوْجَهَا يُسْقِطُ جَمِيعَ الْمَهْرِ، وَشِرَاؤُهُ زَوْجَتَهُ يُسْطَرُّ عَلَى الْأَصْحِّ الْمَنْصُوصِ فِيهِمَا.

﴿ حاشية البكري ﴾

### فَصْلٌ

قوله: (على الأصح المنصوص فيهما) نبه به على شمول العبارة في المتن له مع أن فيه خلافاً لم يحكه.

﴿ حاشية السنياطي ﴾

وقد ضعفت بمقارنتها<sup>(١)</sup> لردته<sup>(٢)</sup> المتقوية بموافقتها للأصل، أشار إلى ذلك شيخنا العلامة الطندتائي.

تَنْبِيْه: مسح أحد الزوجين جمادا كموته، بخلاف مسخه حيوانا، لكن تنجز به الفرقة ولو بعد الدخول، وإنما لم ينتظر حينئذ عوده إنسانا في العدة؛ كالردة؛ لأنه قد خرج عن الإنسانية فلم يبق من جنس من يصح نكاحه، ولأن عوده ليس باختياره، بخلاف المرتد، ولا طراد العادة الإلهية بعدم عود المنسوخ، بخلاف المرتد؛ فإنه يعود للإسلام كثيرا، ثم إن كان المسخ قبل الدخول للزوج.. شطر المهر، أو للزوجة.. أسقطه؛ كما في «التدريب» للبلقيني، ووجهه<sup>(٣)</sup>: بأن المسخ عادة لا يكون إلا بعد مزيد عتو وتجبر<sup>(٤)</sup>، وكان الفرقة به بسبب المنسوخ<sup>(٥)</sup>، فأسقطت المهر بمسختها، وشطرته بمسخته، ومعلوم: أن النصف الخارج عن ملكها بمسخته لا يعود إليه؛ لعدم أهليته للملك، بل يصير كسائر أمواله الخارجة عن ملكه بالمسح أمرها إلى الإمام كسائر

(١) في نسخة (ب): لمفارقتها.

(٢) في نسخة (ب): لردتها.

(٣) في نسخة (ب): ووجه.

(٤) في نسخة (ب): وتجبر.

(٥) في نسخة (أ) و(د): فكان الفرقة به بسببها للمنسوخ.



(ثُمَّ قِيلَ: مَعْنَى التَّشْطُرِ: أَنَّ لَهُ خِيَارَ الرَّجُوعِ) فِي النِّصْفِ؛ إِنْ شَاءَ.. رَجَعَ فِيهِ وَتَمَلَّكَهُ، وَإِنْ شَاءَ.. تَرَكَهُ، (وَالصَّحِيحُ: عَوْدُهُ) إِلَيْهِ (بِنَفْسِ الطَّلَاقِ) لِظَاهِرِ الْآيَةِ السَّابِقَةِ، وَكَذَا غَيْرُ الطَّلَاقِ مِنْ صُورِ الْفِرَاقِ السَّابِقَةِ.

(فَلَوْ زَادَ) الْمَهْرَ (بَعْدَهُ) أَي: بَعْدَ الطَّلَاقِ.. (فَلَهُ) نِصْفُ الزِّيَادَةِ؛ لِخُدُوثِهِ فِي مِلْكِهِ، سِوَاءَ كَانَتْ مُتَّصِلَةً أَمْ مُنْفَصِلَةً، وَعَلَى التَّوَجُّهِ الْأَوَّلِ: إِنْ حَدَّثَتْ قَبْلَ اخْتِيَارِ الرَّجُوعِ.. فَكُلُّهَا لِلزَّوْجَةِ فِي الْمُنْفَصِلَةِ، بِخِلَافِ الْمَتَّصِلَةِ فَنِصْفُهَا لِلزَّوْجِ فِي الْأَصَحِّ. (وَإِنْ طَلَّقَ وَالْمَهْرُ تَالِفٌ) بَعْدَ قَبْضِهِ.. (فَنِصْفُ بَدَلِهِ مِنْ مِثْلِ) فِي الْمِثْلِيِّ (أَوْ قِيمَةٍ) فِي الْمَتَقَوِّمِ، وَقَوْلُهُ كَالْجُمْهُورِ: «نِصْفُ الْقِيمَةِ» قَالَ الْإِمَامُ: فِيهِ تَسَاهُلٌ،

حاشية البكري

قوله: (وكذا غير الطلاق من صورة الفراق السابقة) أي: فكان ينبغي أن يقول: (بنفس الفراق) وهو أيضا أخصر.

حاشية السنباطي

الأموال الضائعة؛ لأنها لا تورث عنه<sup>(١)</sup>؛ كما تقدم عن البلقيني في (الفرائض)، وكذا الحكم فيه نفسه فيما يظهر. انتهى.

قوله: (إليه) أي: الزوج إن كان المؤدي للمهر الزوج أو وليه؛ من أب أو جد، وإلا.. فيعود إلى المؤدي.

قوله: (قال الإمام: فيه تساهل... تبعه على ذلك ابن الرفعة والسبكي وغيرهما وقالوا: لأن الواجب بالفرقة: نصف المهر وقد تعذر أخذه فتؤخذ قيمته، وهي قيمة النصف، لا نصف القيمة، وقد أنكر في «الروضة» في (الوصايا) على الرافعي في تعبيره بـ(نصف القيمة) بنحو ذلك، لكنه تبعه هنا وصوب تعبيرهم بذلك، قال: فإن قيمة النصف أقل؛ لأن التشقيص<sup>(٢)</sup> عيب، ووقع في كلام الغزالي: (قيمة النصف)

(١) في نسخة (د): لأنها تورث عنه.

(٢) في نسخة (أ): لأن التبويض.



وَإِنَّمَا هُوَ قِيَمَةُ النِّصْفِ وَهِيَ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ .

(وَإِنْ تَعَيَّبَ فِي يَدِهَا ؛ فَإِنْ قَنَعَ بِهِ) .. أَخَذَهُ بِلَا أَرْشٍ ، (وَإِلَّا .. فَنِصْفُ قِيَمَتِهِ سَلِيمًا) دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْهُ .

(وَإِنْ تَعَيَّبَ قَبْلَ قَبْضِهَا) وَرَضِيَتْ بِهِ .. (فَلَهُ نِصْفُهُ نَاقِصًا بِلَا خِيَارٍ) وَلَا

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (وهي أقل من ذلك) أي: لأنَّ التَّشْقِيقَ عَيْبٌ ، وقيمة النِّصْفِ أَقْلٌ مِنْ نِصْفِ الْقِيَمَةِ وَهُوَ مَعْلُومٌ .

قوله: (ورضيت به) بيّن به مراد المتن الواضح .

﴿ حاشية السبياطي ﴾

وهو تساهل . انتهى ، والحق: أنه لم يتساهل في ذلك ، بل قصده تبعاً لإمامه ؛ كما عرفت ، وقد نَبّه الأذرعي وغيره على أن الشافعي والجمهور قد عبروا بالعبارة الثانية أيضاً ، وأن هذا منهم يدل على أن مؤداهما واحد عندهم ؛ بأن يراد بـ(نصف القيمة): نصف قيمة كل من النصفين منفرداً ، لا منضمّاً إلى الآخر ، فيرجع بقيمة النصف ، أو بأن يراد بـ(قيمة النصف): قيمته منضمّاً ، لا منفرداً ، فيرجع بنصف القيمة . انتهى ، وهذا هو الذي صوبه في «الروضة» كما تقدم ؛ رعاية للزوج كما روعيت الزوجة في ثبوت الخيار لها<sup>(١)</sup> .

قوله: (وإن تعيب ..) أي: بنقص وصف ؛ كعمى ، لا جزء ؛ كتلف أحد العبدین فإنه حينئذ يأخذ نصف الموجود ونصف قيمة المفقود .

قوله: (فنصف قيمته سليماً) أي: إن كان متقومًا ، وإلا .. فنصف مثله .

قوله: (ورضيت به) احترازٌ عما إذا لم ترض به ؛ فإن لها<sup>(٢)</sup> حينئذ نصف مهر المثل الواجب عليه حينئذ ؛ كما مر .

(١) في نسخة (أ): لا منضمّاً إلى الآخر .. فيرجع بنصف القيمة . انتهى ، وهذا هو الأوجه .

(٢) في نسخة (ب) و(د): له .



أَرْشَنَ ؛ لِأَنَّهُ نَقَصَ حَالَ كَوْنِهِ مِنْ ضَمَانِهِ ، (فَإِنْ عَابَ بِجِنَايَةِ وَاخَذَتْ أَرْشَهَا ..  
فَالْأَصَحُّ : أَنَّ لَهُ نِصْفَ الْأَرْشِ) لِأَنَّهُ بَدَلَ الْفَائِتِ ، وَالثَّانِي : لَا شَيْءَ لَهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهَا  
أَخَذَتْهُ بِحَقِّ الْمَلِكِ فَهُوَ كَزِيَادَةِ مُتَّفَصِلَةٍ .

(وَلَهَا زِيَادَةٌ مُتَّفَصِلَةٌ) كَالْوَلَدِ وَاللَّبَنِ وَالْكَسْبِ ، سِوَاءَ حَصَلَتْ فِي يَدِهَا أُمٌّ فِي  
يَدِهِ ، فَيَرْجَعُ فِي نِصْفِ الْأَصْلِ دُونَهَا ، (وَخِيَارٌ فِي مُتَّفَصِلَةٍ) كَالسَّمَنِ وَتَعَلَّمَ صَنْعَةَ ،

حاشية السنباطي

قوله: (فإن عاب بجناية...) أي: في يدها أو يده. وقوله: (وأخذت أرشها)  
مثال، بل لو لم تأخذ أرشها.. كان الحكم كذلك.

قوله: (فيرجع في نصف الأصل دونها) أي: إلا في أم الولد غير المميز<sup>(١)</sup>.. فلا  
يرجع في نصفها؛ لحرمة التفريق بينها وبين ولدها في بعض الزمان؛ فيجعل كالتالف  
فيرجع إلى قيمة نصفها؛ أي: منضمًا؛ كما مر.

قوله: (وخيار في متصلة...) أي: لها ذلك ولو حجر عليها قبل الفراق بفلسر،  
لكن لا يكتفى بسماحتها<sup>(٢)</sup> إلا مع سماح الغرماء، وإلا.. ضارب الزوج مع الغرماء.

فإن قلت: الزيادة المتصلة لا أثر لها في سائر الأبواب، فلم أثرت هنا؟

قلنا: لأن العود في الصداق بالفرقة السابقة ابتداء تملك لا فسخ، بخلاف العود  
في غير الصداق، أو فيه بغير الفرقة السابقة<sup>(٣)</sup>؛ كأن عاد بإقالة أو رد بعيب فإنه فسخ،  
وهو يرفع العقد من أصله أو من حينه؛ فإن رفع من أصله.. فكأن لا عقد، أو من حينه..  
فالفسخ شبيه بالعقد<sup>(٤)</sup>، والزيادة تتبع الأصل في العقد فكذا في الفسخ. ولكون العود

(١) في نسخة (ب): غير المهر.

(٢) في نسخة (أ): بسماحتها.

(٣) في نسخة (ب): بخلاف العود بخلاف الصداق. وفي (د): بخلاف العود في غير الصداق، أو  
فيه.

(٤) في نسخة (ب) و(د): فالفسخ ثبت بالعقد.



(فَإِنْ شَحَّتْ) فِيهَا .. (فَنِصْفُ قِيمَتِهِ بِإِلَّا زِيَادَةً) أَي: يُقَوِّمُ مِنْ غَيْرِ تِلْكَ الزِّيَادَةِ ، وَ لَهُ نِصْفُ تِلْكَ الْقِيَمَةِ .

(وَإِنْ سَمَحَتْ) بِهَا .. (لَزِمَهُ الْقَبُولُ) وَكَيْسَ لَهُ طَلَبُ نِصْفِ الْقِيَمَةِ ، وَقِيلَ: لَهُ ذَلِكَ ؛ دَفْعًا لِلْمِنَّةِ .

(وَإِنْ زَادَ وَنَقَصَ ؛ كَكَبِيرِ عَبْدٍ ، وَطَوْلِ نَخْلَةٍ ، وَتَعَلَّمَ صَنْعَةً مَعَ بَرَصٍ) وَالتَّقْصُ فِي الْعَبْدِ مِنْ حَيْثُ الْقِيَمَةُ ؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَ يَدْخُلُ عَلَى النِّسَاءِ وَلَا يَعْرِفُ الْغَوَائِلَ ، وَيَقْبَلُ التَّأْدِيبَ وَالرِّيَاضَةَ ، وَفِي النَّخْلَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ ثَمَرَتَهَا تَقِلُّ وَالزِّيَادَةُ فِيهَا بِكَثْرَةِ الْحَطَبِ ، وَفِي الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى عَلَى الشَّدَائِدِ وَالْأَسْفَارِ وَأَحْفَظُ لِمَا يُسْتَحْفَظُ ؛ (فَإِنْ اتَّفَقَا بِنِصْفِ الْعَيْنِ) .. فَذَلِكَ ، (وَإِلَّا .. فَنِصْفُ قِيَمَةِ) لِلْعَيْنِ خَالِيَةً عَنِ الزِّيَادَةِ وَالتَّقْصِ ، وَلَا تُجْبَرُ هِيَ عَلَى دَفْعِ نِصْفِ الْعَيْنِ لِلزِّيَادَةِ ، وَلَا هُوَ عَلَى قَبُولِهِ لِلتَّقْصِ .

(وَزِرَاعَةُ الْأَرْضِ نَقْصٌ) لِأَنَّهَا تَسْتَوْفِي قُوَّةَ الْأَرْضِ ، (وَحَرَثُهَا زِيَادَةٌ)

#### ﴿ حاشية السنياطي ﴾

في الصداق ابتداءً تملك لا فسحاً ، لو سلم عبداً صداق زوجته من كسبه فعتق أو بيع ثم طلق قبل الدخول .. عاد النصف إليه لا إلى السيد في الأول وإلى السيد الثاني ، لا الأول في الثاني . وقضية الفرق المذكور: أنه لو عاد الصداق بإقالة أو رد بعيب .. يرجع إلى الزوج بزيادته ، وهو ظاهر .

قوله: (لزمه القبول) أي: الأخذ ، لا القبول اللفظي ؛ إذ لا حاجة إليه في ذلك ؛ لأنه يملكه بمجرد السماح ؛ كما يعلم مما يأتي .

قوله: (ككبير عبد) أي: بلوغه سنّاً يمنع من دخوله على النساء ؛ أخذاً من التعليل الآتي ، بخلاف بلوغ ابن سنةٍ خمس سنين ، فهو زيادة محضة ، وصيرورة الشاب شيخاً ، فهو نقص محض .



لِأَنَّهُ يَهَيِّئُهَا لِلزَّرْعِ الْمَعْدَّةِ لَهُ، فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى نِصْفِ الْأَرْضِ الْمَحْرُوثَةِ أَوْ الْمَزْرُوعَةِ وَتَرَكَ الزَّرْعَ إِلَى الْحَصَادِ.. فَذَلِكَ، وَإِلَّا... رَجَعَ بِنِصْفِ قِيَمَةِ الْأَرْضِ بِلا زِرَاعَةٍ وَلَا حِرَاثَةٍ.

(وَحَمْلُ أُمَّةٍ وَبَهِيمَةٍ زِيَادَةً) لِتَوَقُّعِ الْوَلَدِ (وَنَقْصُ) أُمَّا فِي الْأُمَّةِ.. فَلِلضَّعْفِ فِي الْحَالِ وَخَطَرِ الْوِلَادَةِ، وَأُمَّا فِي الْبَهِيمَةِ.. فَلِأَنَّ الْمَأْكُولَةَ يَرُدُّا لِحُمِّهَا وَغَيْرَهَا تَضَعُفُ قُوَّتُهَا، (وَقِيلَ: الْبَهِيمَةُ) أَي: حَمْلُهَا (زِيَادَةً) بِلا نَقْصٍ؛ لِإِنْتِفَاءِ خَطَرِ الْوِلَادَةِ.

حاشية السنباطي

قوله: (لأنه يهيئها للزرع المعدة له) يفيد: أن الكلام في الأرض للزراعة، بخلاف المعدة للبناء فحراثتها نقص، قال الأذرعي: وقد يكون حرث الأرض المعدة للزراعة نقصا إذا كان في غير أوانه.

قوله: (وترك الزرع إلى الحصاد) قال الإمام: وعليه إبقاؤه بلا أجرة؛ لأنها زرعت ملكها الخالص.

قوله: (وإلا... رجع... ) هذا إن لم يجعل (أو) في قوله السابق: (أو المزروعة) بمعنى (الواو) محمول في الأولى على ما إذا سمحت بالحرث<sup>(١)</sup>، وإلا... أجبر على القبول، وليس له الرجوع في نصف القيمة، وفي الثانية على ما إذا لم يرض بنصف الأرض.. فيرجع في نصف القيمة. وإن قالت: خذ نصف الأرض ونصف الزرع.. فلا يجبر على قبوله؛ لأن الزرع ليس من عين الصداق، بخلاف الثمرة إذا أبرت في يدها؛ فإن رضي بنصف الأرض.. رجع به بلا زرع، لا بنصف القيمة وإن امتنعت من ذلك<sup>(٢)</sup>، ولو بادرت الزوجة وقلعت الزرع، أو قالت له: ارجع وأنا أقلعه فرجع وقلعته ولم يبق في الأرض نقص.. تعين نصف الأرض؛ أخذاً مما يأتي في تلف الثمر المؤبر. وكالزرع فيما تقرر فيه: الغراس.

(١) في نسخة (ب): محمول في الأولى على ما إذا فسخت بالحرث.

(٢) في نسخة (د): ولو انتقصت من ذلك.



(وَإِطْلَاعُ نَخْلِ زِيَادَةٍ مُتَّصِلَةٍ) وَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُهَا ، (وَإِنْ طَلَّقَ وَعَلَيْهِ ثَمَرٌ مُؤَبَّرٌ) وَالتَّأْبِيرُ: تَشْقِيقُ الطَّلَعِ .. (لَمْ يَلْزَمَهَا قَطْفُهُ) أَي: قَطَعُهُ لِيَرْجَعَ هُوَ إِلَى نِصْفِ النَّخْلِ ؛ لِأَنَّهُ حَدَثٌ فِي مِلْكِهَا فَتُمْكِنُ مِنْ إِبْقَائِهِ إِلَى الْجَدَادِ ، (فَإِنْ قُطِفَ .. تَعَيَّنَ نِصْفُ النَّخْلِ) حَيْثُ لَمْ يَمْتَدَّ زَمَنُ الْقَطْفِ ، وَلَمْ يَحْدُثْ بِهِ نَقْصٌ فِي النَّخْلِ بِانْكِسَارِ سَعْفٍ وَأَعْصَانٍ .

حاشية البكري

قوله: (حيث لم يمتد زمن القطف ...) قيدان لا بدّ منهما ، فإطلاق المتن الشامل لامتداده<sup>(١)</sup> مع حدوث النقص ولا مدهما في غير محله .

حاشية السباطي

قوله: (وَإِطْلَاعُ نَخْلِ ...) أَي: قَبْلَ التَّأْبِيرِ ، أَمَا بَعْدَهُ .. فزِيَادَةٌ مُنْفَصِلَةٌ ؛ كَمَا يَسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِهِ: (وَإِنْ طَلَّقَ وَعَلَيْهِ ثَمَرٌ مُؤَبَّرٌ ...) .

قوله: (فَتُمْكِنُ مِنْ إِبْقَائِهِ ...) أَي: بِلا أَجْرَةٍ ؛ نَظِيرٌ مَا مَرَّ فِي الزَّرْعِ ، وَشَمَلُ إِطْلَاقِهِ كَغَيْرِهِ أَنَّهَا تُمْكِنُ مِنْ ذَلِكَ وَلَوْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِقَطْعِهِ قَبْلَ أَوَانِ الْجَدَادِ ؛ كَالْحَصْرَمِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ، وَفِيهِ اِحْتِمَالٌ لِلأَذْرَعِيِّ .

قوله: (حيث لم يمتد ...) أَي: وَإِلَّا .. فَهُوَ عَيْبٌ ، فَسَيَأْتِي فِيهِ مَا مَرَّ فِي الْعَيْبِ .  
فروع: لو أصدقها حاملاً فطلقها قبل الدخول .. رجع في نصفها حاملاً ، فإن ولدت .. فله حق في نصف الولد ، لكن لها الخيار ؛ لزيادته بالولادة ، فإن سمحت بأخذ الزوج نصفه مع نصف أمه .. أخذ نصفهما ولو كانت جارية ، وإن لم تسمح به .. فليس له أخذ نصف الأم إن كانت جارية ، بل أخذ نصف قيمتهما ، وتعتبر قيمة الولد يوم الانفصال ؛ لحرمة التفريق بينهما ، فإن لم يحرم التفريق بينهما لكونه مميزاً .. أخذ نصفها مع نصف قيمته ، وإن نقصت قيمتها بالولادة في يدها .. فله الخيار ؛ إن شاء .. أخذ نصفها ولا شيء معه ، وإن شاء .. رجع إلى نصف القيمة ، أو نقصت في يده .. أخذه أيضاً مع قيمة نصفه . وإن أصدقها حائلاً فحملت في يده وولدت في يدها ونقصت

(١) في نسخة (ب) و(هـ): للامتداد .





(وَلَوْ رَضِيَ بِنِصْفِ النَّخْلِ وَتَبَقِيَةِ الثَّمَرِ إِلَى جَدَادِهِ .. أُجِبَتْ فِي الْأَصَحِّ ،  
وَيَصِيرُ النَّخْلُ فِي يَدَيْهِمَا) كَسَائِرِ الْأَمْلاكِ الْمُشْتَرَكَةِ ، وَالثَّانِي : لَا تُجْبَرُ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ  
تَتَضَرَّرُ بِيَدِهِ وَدُخُولِهِ الْبُسْتَانَ ، (وَلَوْ رَضِيَ بِهِ) أَي : بِمَا ذُكِرَ مِنْ أَخْذِهِ نِصْفَ النَّخْلِ  
وَتَبَقِيَةِ الثَّمَرِ إِلَى الْجَدَادِ .. (فَلَهُ الْإِمْتِنَاعُ) مِنْهُ (وَالْقِيَمَةُ) أَي : طَلْبُهَا ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ نَاجِزٌ  
فِي الْعَيْنِ أَوْ الْقِيَمَةِ ، فَلَا يُؤَخَّرُ إِلَّا بِرِضَاؤِهِ .

(وَمَتَى تَبَّتْ خِيَارٌ لَهُ أَوْ لَهَا) لِحُدُوثِ نَقْصٍ أَوْ زِيَادَةٍ أَوْ لهُمَا ؛ لِاجْتِمَاعِ  
الْأَمْرَيْنِ ؛ كَمَا سَبَقَ .. (لَمْ يَمْلِكْ نِصْفَهُ حَتَّى يَخْتَارَ ذُو الْإِخْتِيَارِ) مِنْهُمَا أَوْ مِنْ

حاشية المنباطي

قيمتها .. فهل النقص من ضمانه ولها الخيار ؛ لأن السبب وجد في يده ، أم من ضمانها  
والخيار له ؛ لأن النقص حصل عندها ؟ وجهان ، قال الرافعي : لا يخفى نظائرهما ؛  
أي : كقتل المبيع بردة سابقة على قبضه ، وقضيته : أنه من ضمانه والولد لها ؛ لحدوثه  
على ملكها ، والقول في الأم ؛ كما مر فيما إذا كانت حاملاً يوم الإصداق وولدت  
وظلقها .

ولو أصدقها حلماً فكسرتة أو انكسر وأعادته حلماً على هيئته ثم فارقها قبل  
الدخول .. لم يرجع فيه الزوج إلا برضاها ؛ لزيادته بالصنعة عندها ، والموجود قبلها  
كان مثلها لا عينها ، أو على هيئة أخرى .. فالحاصل زيادة من وجه ونقص من وجه ،  
فإن اتفقا على الرجوع إلى نصفه .. جاز ، وإن أبى أحدهما .. تعين نصف القيمة ، وكذا  
مستحق جارية هزلت ثم سمتت عندها ، وعبد نسي صنعته ثم تعلمها عندها ، بخلاف  
عبد عمي ثم أبصر . فلو لم ترض في الحلبي المعاد برجوع الزوج في نصفه .. رجع  
بنصف قيمة الحلبي بهيئته التي كانت من نقد البلد وكانت من جنسه ، وفارق الغصب ؛  
بأن الغاصب أتلف ملك غيره فكلفناه رد مثله مع الأجرة ، والمرأة إنما كسرت ملك  
نفسها ، ولو كان الصداق إناء ذهب أو فضة فكسرتة أو انكسر وأعادته .. لم يرجع مع  
نصفه بالأجرة ؛ بناءً على الأصح : من أنه لا أجرة لصنعة . انتهى .



أَحَدِهِمَا ، وَلَيْسَ هَذَا الْخِيَارُ عَلَى الْفَوْرِ .

(وَمَتَى رَجَعَ بِقِيَمَةٍ لِيَزَادَةَ أَوْ نَقَصَ أَوْ تَلَفَ .. (اعْتَبَرَ الْأَقْلَ مِنْ) قِيَمَتِي  
(يَوْمِي الْإِصْدَاقِ وَالْقَبْضِ) لِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى قِيَمَةِ يَوْمِ الْإِصْدَاقِ حَادِثَةٌ فِي مِلْكِهَا لَا

حاشية البكري

قوله: (وليس هذا الخيار على الفور) محله إذا لم يطلب الزوج ، فإن طلب ..  
كلفت اختيار أحدهما على الفور ، قاله الزركشي وغيره ، وهو حسن .

قوله: (اعتبر الأقل من قيمتي ..) الصواب: اعتبار قيمة يوم القبض ، وعليه النص .

حاشية السنباطي

قوله: (وليس هذا الخيار على الفور) أي: وإن كلفناها الاختيار عند مطالبة الزوج  
لها ، وليس له في طلبه تعيين قيمة أو عين ؛ لأن التعيين يناقض تفويض الأمر إليها ، بل  
يطالبها بحقه عندها ، فإن امتنعت من الاختيار .. لم تحبس ، لكن تنزع العين منها وتمنع  
من التصرف فيها ، فإن أصرت وكان نصف القيمة دون نصف العين للزيادة الحادثة ..  
بيع من العين بقدر الواجب ، فإن تعذر بيعه .. بيع الجميع وتعطى هي الزائد على قدر  
الواجب ، فإن استوى نصف القيمة ونصف العين .. أعطي نصف العين ؛ إذ لا فائدة  
في البيع ظاهراً ، ومتى استحق الرجوع في العين .. استقل به<sup>(١)</sup> .

قوله: (أو تلف) مراده: التلف السابق ، وهو التلف قبل الطلاق ، أما التلف  
بعده .. فتعتبر قيمته يوم التلف ؛ لأن ملكه تلف تحت يد ضامنة<sup>(٢)</sup> ؛ كالمبيع التالف  
تحت يد المشتري بعد الفسخ .

قوله: (لأن الزيادة ..) يؤخذ من هذا التعليل: اعتبار الأقل بين اليومين أيضاً ،  
وتعبير «التنبيه» وغيره بـ(الأقل من يوم العقد إلى يوم القبض) صادق به ، وهو قياس ما

(١) في نسخة (أ): إذ لا فائدة في البيع ظاهراً ، وظاهر كلام الشيخين: أنه لا يملكه بالإعطاء حتى لا  
يقضي له به القاضي ، وهو ظاهر وإن نظر فيه في «شرح الروض» . انتهى . ونص شرح الروض: أنه  
لا يملكه بالإعطاء حتى يقضي له به القاضي ، وفيه نظر .

(٢) في نسخة (ب): تحت يد ضامته .





تَعَلَّقَ لِلزَّوْجِ بِهَا ، وَالنَّقْضُ عَنْهَا مِنْ ضَمَانِهِ فَلَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهَا ، وَجَوَّزَ الْإِمَامُ اعْتِبَارَ قِيَمَةِ يَوْمِ الطَّلَاقِ ؛ لِأَنَّهُ يَوْمٌ ارْتِدَادِ الشَّطْرِ إِلَيْهِ .

(وَلَوْ أَصْدَقَ تَعْلِيمَ قُرْآنٍ) بِنَفْسِهِ (وَطَلَّقَ قَبْلَهُ .. فَالْأَصَحُّ : تَعَذُّرُ تَعْلِيمِهِ) لِأَنَّهَا صَارَتْ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ الْإِخْتِلَاءُ بِهَا ، وَالثَّانِي : لَا يَتَعَذَّرُ ، بَلْ يُعَلِّمُهَا مِنْ وَرَاءِ

حاشية البكري

قوله: (بنفسه) احتراز به عن إصداقها ذلك في ذمته الآتي له بيان حكمه بقوله: (ولو أصدق التعليم في ذمته) فأفاد به أن تعبير «المنهاج» إطلاق في محل التقييد، واعلم: أن كلام الشارح السابق في (باب التكااح) يقتضي أن النظر للتعليم مختص بالأمر، ولعله أخذ من مفهوم كلامهم هنا حيث قالوا: بالتعذر بعد الطلاق، والصواب: إبقاء كلامهم ثم على إطلاقه، وإنما منع من النظر للتعليم؛ لأنه سبق بينهما مؤانسة يخشى منها الفساد، فمنع حسماً للمادة.

حاشية السنباطي

مر في المبيع والثلث.

قوله: (لأنها صارت محرمة عليه...) يؤخذ منه: أنها لو لم تحرم الخلوة بها؛ كأن كانت صغيرة لا تشتهي، أو صارت محرماً له برضاع، أو نكحها<sup>(١)</sup> ثانياً.. لم يتعذر التعليم، وبه جزم البلقيني، وأنه لو أمكن احتجابها بحضرة من تزول معه الخلوة.. لم يتعذر التعليم، وهو ما في «النهاية» فيما إذا تيسر في هذه الحالة التعليم في مجلس؛ كسورة قصيرة، وصوبه السبكي<sup>(٢)</sup>، لكن ظاهر كلام الجمهور: بقاء التعذر. ووجه: بأن من تزول معه الخلوة قد لا يرضى بالحضور، أو يرضى لكن بأجرة، وذلك خلاف قضية العقد فتعذر التعليم. وبما تقرر علم: أن المراد بـ(التعذر): التعسر، ولا ينافي ما ذكر هنا ما مر من جواز النظر للتعليم؛ لما مر ثم، والله أعلم.

تتبييه: علم من كلام المصنف: صحة إصداق تعليم القرآن كله أو بعضه إذا كان

(١) في نسخة (ب): أو نكاح.

(٢) في نسخة (ب): وصوره السبكي.



حِجَابٍ فِي غَيْرِ خَلْوَةٍ، الْكُلُّ إِنْ طَلَّقَ بَعْدَ الْوَطْءِ، أَوْ النِّصْفَ إِنْ طَلَّقَ قَبْلَهُ، (وَيَجِبُ) عَلَى الْأَوَّلِ (مَهْرٌ مِثْلُ) إِنْ طَلَّقَ (بَعْدَ وَطْءٍ، وَنِصْفُهُ) إِنْ طَلَّقَ (قَبْلَهُ) وَفِي قَوْلٍ: تَجِبُ أُجْرَةُ التَّعْلِيمِ أَوْ نِصْفُهَا، وَلَوْ طَلَّقَ بَعْدَ التَّعْلِيمِ وَقَبْلَ الْوَطْءِ... رَجَعَ عَلَيْهَا بِنِصْفِ أُجْرَةِ التَّعْلِيمِ، وَلَوْ أَصْدَقَ التَّعْلِيمَ فِي ذِمَّتِهِ وَطَلَّقَ قَبْلَهُ... اسْتَأْجَرَ امْرَأَةً، أَوْ مَحْرَمًا يُعَلِّمُهَا<sup>(١)</sup> الْكُلُّ إِنْ طَلَّقَ بَعْدَ الْوَطْءِ، أَوْ النِّصْفَ إِنْ طَلَّقَ قَبْلَهُ. (وَلَوْ طَلَّقَ) قَبْلَ دُخُولِ وَبَعْدَ قَبْضِ الصَّدَاقِ (وَقَدْ زَالَ مِلْكُهَا عَنْهُ) .....

## ﴿ حاشية السناطري ﴾

في تعليمه كلفة ولو واجباً عليها؛ كالفاتحة، وفارق عدم صحة إصداق كتابية تعليمها الشهادتين؛ بعدم الكلفة فيه، فإن كانت.. فينبغي الصحة؛ كما قاله الأذري. ويشترط في صحته: أن يكون معيناً معلوماً للعاقدة؛ من زوج أو ولي أو وكيلهما، ولا يكفي التعيين<sup>(٢)</sup> بالإشارة إلى المكتوب في أوراق المصحف؛ إذ لا تعرف به سهولته وصعوبته. واستشكل: بالاكْتفاء برؤية الكفيل المشروط في البيع وإن جهلت صفته؛ من الإعسار، والمطل، وغيرهما. وفرّق: بأن القرآن نفس المعقود عليه فاحتطنا له، والكفيل توثيقاً للمعقود عليه فخفف أمره. ثم إن عينا قراءة أبي عمرو أو غيره.. تعين، فإن علمها غيره.. كان تطوعاً ويلزمه تعليمها، وإن لم يعين ذلك.. علمها ما شاء على ما اقتضاه إيراد الشيخ أبي حامد ومن تبعه، ونسبه الماوردي إلى البغداديين، ثم نقل عن البصريين: أنه يعلمها ما غلب على قراءة أهل البلد؛ قال الأذري: وهو حسن. ويشترط في صحة إصداقه تعليمها ذلك بنفسه: أن يكون محسناً له، وإلا.. لم يصح إلا في الذمة. ولو كانت الزوجة كتابية.. اشترط في صحة إصداقها تعليم ذلك: توقيع إسلامها، وإلا.. فلا يصح؛ كتعليم التوراة، والقول قول الزوجة: أنه لم يعلمها وإن أحسنت التعليم وادعت حصوله من غيره؛ لأن الأصل: بقاء الصداق؛ وربما تعلمت من غيره. انتهى.

قوله: (وقد زال ملكها عنه) أي: أو تعلق به حق لازم؛ كرهن مقبوض، لا وصية

(١) في نسخة (ش): ليعلمهما

(٢) في نسخة (أ): التفسير.



كَبَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ مَعَ إِقْبَاضٍ أَوْ عِتْقٍ .. (فَنِصْفُ بَدَلِهِ) مِنْ مِثْلِ فِي الْمِثْلِيِّ ، أَوْ قِيمَةٍ فِي الْمَتَّقَوْمِ ، (فَإِنْ كَانَ زَالَ وَعَادَ) قَبْلَ الطَّلَاقِ الْمَذْكُورِ .. (تَعَلَّقَ) الزَّوْجُ (بِالْعَيْنِ فِي الْأَصَحِّ) لِوُجُودِهَا فِي مِلْكِ الزَّوْجَةِ ، وَالثَّانِي: يَنْتَقِلُ إِلَى الْبَدَلِ ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ فِي الْعَيْنِ مُسْتَفَادٌ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِ الصَّدَاقِ .

حاشية البكري

قوله: (مع إقباض) راجع للهبة.

حاشية السنياطي

ولا تدبير ، وتعليق عتق بصفة ، لكن إن كانت معسرة ، ولا موسرة ؛ لأنه قد ثبت له مع قدرة الزوجة على الوفاء بحق الحرية ، والرجوع يفوته بالكلية ، وعدم الرجوع فيه لا يفوت حق الزوج بالكلية . والإجارة والتزويج عيب فيتخير الزوج بين رجوعه بنصف القيمة ورجوعه بنصف الصداق مسلوب المنفعة مدة الإجارة ؛ فإن قال: أنا أرجع وأصبر بقبضه إلى انقضاء مدة الإجارة وزوال الزوجية .. فلها الامتناع ؛ لما عليها من خطر الضمان فيقبض<sup>(١)</sup> الصداق ، ويسلمه للمستحق من المستأجر والزوج أو يرجع في نصف القيمة . وكذا يقال في المرهون المقبوض إذا أذن له المرتهن في الرجوع ، وإحرام الزوج لا يمنع من رجوعه في الصداق إذا كان صيدا ، وإذا رجع في نصفه .. لم يلزم ، بل لم تجز إرساله ؛ للشركة ، ومن ثم يلزم إرساله إذا عاد إليه كله بردها<sup>(٢)</sup> مثلاً . وقوله: (كبيع) أي: ولو في زمن الخيار إذا حكم بالملك فيه للمشتري ، بخلاف ما إذا لم يحكم بالملك فيه له .. فللزواج الرجوع في نصفه .

قوله: (قبل الطلاق المذكور) لم يظهر لتقييد الشارح عبارة المصنف بذلك نكتة مع أن الحكم بل الخلاف<sup>(٣)</sup> لا يتقيد بذلك أيضاً ؛ كما يفهم من التقرير الآتي ، بل لو عاد مع الطلاق أو بعده .. كان كما لو عاد قبله .

(١) في نسخة (أ): من خطر الضمان ؛ لتنضيب .

(٢) في نسخة (ب): برد لها .

(٣) في نسخة (د): بلا خلاف .



(وَلَوْ وَهَبْتَهُ لَهُ ثُمَّ طَلَّقَ) قَبْلَ الدُّخُولِ .. (فَالْأَظْهَرُ: أَنَّ لَهُ نِصْفَ بَدَلِهِ) مِنْ  
مِثْلِ أَوْ قِيمَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ قَبْلَ الطَّلَاقِ مِنْ غَيْرِ جِهَتِهِ، وَالثَّانِي: لَا شَيْءَ لَهُ؛ لِأَنَّهَا  
عَجَّلَتْ لَهُ مَا يَسْتَحِقُّهُ بِالطَّلَاقِ، وَسَوَاءٌ قَبَضَتْهُ قَبْلَ الْهَبَةِ أَمْ لَا فِي جَرَيَانِ الْقَوْلَيْنِ،  
وَقِيلَ: إِنْ وَهَبْتَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ .. لَمْ تَرْجِعْ<sup>(١)</sup> قَطْعًا.

(وَعَلَى هَذَا) أَي: الْأَظْهَرُ: (لَوْ وَهَبْتَهُ النَّصْفَ .. فَلَهُ نِصْفُ الْبَاقِي وَرُبْعُ بَدَلِ  
كُلِّهِ، وَفِي قَوْلٍ: النَّصْفُ الْبَاقِي) لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ النَّصْفَ بِالطَّلَاقِ وَقَدْ وَجَدَهُ فَيَأْخُذُهُ،  
وَتَنْحَصِرُ هِبَتُهَا فِي نَصِيبِهَا، (وَفِي قَوْلٍ: يَتَخَيَّرُ بَيْنَ بَدَلِ نِصْفِ كُلِّهِ أَوْ نِصْفِ الْبَاقِي  
وَرُبْعِ بَدَلِ كُلِّهِ) وَلَوْ قَالَ: «نِصْفُ» بَدَلُ «كُلِّهِ» كَمَا فِي «الْمَحَرَّرِ» .. كَانَ أَوْفَقَ،

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (ولو قال: «نصف» بدل «كله»...) هنا اعتراضان: الأول: أن (نصف) بدل الكل غير بدل النصف؛ لأن الثاني أنقص، فالأوفق: ما ذكره في «المحرر»: كما<sup>(٢)</sup> قاله الشارح. الثاني: أنه عبر بـ«أو» وهي هنا لا حاجة لها، فكان الصواب: الواو؛ لأن (بين) لا يكون إلا بين شيئين، لكنّه لجريانه على الألسنة عذر فيه، فاعلم.

﴿ حاشية السنياطي ﴾

قوله: (ولو وهبته...) أي: ولو بلفظ (العفو) وإن لم يستعمله في هبة غير الصداق؛ لظاهر الآية.

قوله: (وسواء قبضته قبل الهبة أم لا في جريان القولين) أي: بناء في الشق الثاني على صحة الهبة فيه؛ بناء على أن الصداق قبل القبض مضمون ضمان يد، فإن قلنا بالراجع: من أنه حينئذ مضمون ضمان عقد... لم تصح الهبة؛ كهبة المبيع قبل قبضه، أشار إليه السبكي وتبعه الزركشي وغيره، وهو ظاهر وإن رده ابن شهبة بما فيه نظر.

قوله: (كان أوفق) أي: بكلامه السابق وإن كان هذا أحسن من حيث سلامته من

(١) في نسخة (ش): لم يرجع

(٢) في نسخة (ب) و(ج) و(د) و(ز): كله.





وَلَوْ عَبَّرَ بِدَلٍّ «أَوْ» الْجَارِيَةِ عَلَى الْأَلْسُنِ فِي مِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ بِالْوَاوِ . . . كَانَ أَقْوَمَ .

(وَلَوْ كَانَ) الصَّدَاقُ (دَيْنًا فَأَبْرَأَتْهُ) مِنْهُ ثُمَّ طَلَّقَ قَبْلَ الْوَطْءِ . . . (لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهَا عَلَى الْمَذْهَبِ) بِخِلَافِ هِبَةِ الْعَيْنِ ، وَالْفَرْقُ: أَنَّهَا فِي الدَّيْنِ لَمْ تَأْخُذْ مِنْهُ مَالًا ، وَلَمْ تَتَحَصَّلْ عَلَى شَيْءٍ ، وَالطَّرِيقُ الثَّانِي: طَرْدُ قَوْلِي الْهَيْبَةِ ، وَاتَّفَقَ مُشْتَبَهُمَا عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ: عَدَمُ الرَّجُوعِ ، وَسَكَتَ الرَّافِعِيُّ عَنْ تَرْجِيحِ وَاحِدٍ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ ، وَعِبَارَةٌ «الرَّوْضَةِ» كـ «الْمِنْهَاجِ» .

(وَلَيْسَ لِوَلِيِّ عَفْوٍ عَنْ صَدَاقِ عَلَى الْجَدِيدِ) كَسَائِرِ الدُّيُونِ لِلْمَوْلِيَّةِ ، وَالْقَدِيمِ: لِلْمُجْبَرِ الْعَفْوُ بَعْدَ الطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ فِي الصَّغِيرَةِ الْعَاقِلَةِ ؛ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ، وَحَمَلَهُ الْجَدِيدُ عَلَى الزَّوْجِ يَعْفُو عَنْ نِصْفِهِ .

﴿ حاشية السنباطي ﴾

التساهل السابق على ما مر .

قوله: (كان أقوم) أي: وإن كان قويمًا؛ كما يشعر به أفعال التفضيل بجعل (أو) فيه بمعنى (الواو) .

قوله: (ولو كان الصداق دينًا فأبرأتها منه . . .) أي: من جميعه، فإن أبرأتها من نصفه . . . فهل يسقط عنه نصف الباقي، أو لا يسقط عنه شيء منه فيكون ما أبرأتها منه محسوبًا عن حقه؟ وجهان في «الروض» كـ «أصله»، أو جههما في «شرح»: الثاني؛ أخذًا مما رجحوه في هبة نصف العين على القول: بأن هبتها كلها تمنع الرجوع .



## (فصل)

### [في المتعة]

(لِمُطَلَّقَةٍ قَبْلَ وَطْءٍ مُتَعَةٍ إِنْ لَمْ يَجِبْ) لَهَا (شَطْرُ مَهْرٍ) بِأَنْ كَانَتْ مُفَوَّضَةً وَلَمْ يُفْرَضْ لَهَا شَيْءٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، فَإِنْ وَجِبَ لَهَا الشَّطْرُ بِتَسْمِيَةِ أَوْ بِفَرْضٍ فِي التَّفْوِيزِ . . . فَلَا مُتَعَةَ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفِ مَنَفَعَةَ بُضْعِهَا، وَتَشَطَّرَ الْمَهْرُ؛ لِمَا لَحِقَّهَا مِنَ الْإِبْتِدَالِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ، وَفِي قَوْلٍ: يَجِبُ لَهَا الْمُتَعَةُ؛ لِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٤١]، (وَكَذَا لِمَوْطُوءَةٍ مُتَعَةٍ<sup>(١)</sup> (فِي الْأَظْهَرِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾، وَالثَّانِي: لَا مُتَعَةَ

حاشية السباطي

## فصل

قوله: (قال تعالى: لا جناح عليكم) الآية، المعنى: لا مهر عليكم إن طلقتم النساء المتزوجات<sup>(٢)</sup> قبل الإمساس والفرض، فد(أو) بمعنى (الواو) أو (إلا) أو (إلى). وقوله: (ومتعوهن) معطوف على مُقَدَّرٍ؛ أي: فطلقوهن حينئذ ومتعوهن.

قوله: (لقوله تعالى: وللمطلقات . . .) إنما استدل بهذه الآية للأظهر مع استدلال القائل<sup>(٣)</sup> بوجوبها لغير الموطوءة الواجب لها الشطر بها أيضا؛ كما مر؛ لأنها متيدة على الراجح بمفوضة غير موطوءة لم يفرض لها بالنص، وبالموطوءة بالقياس عليها؛ بجامع وجود الإيحاء في كل منهما؛ فإن المهر قد وقع في مقابلة منفعة بضعها وقد استوفاهما الزوج، وبه يندفع تعليل الثاني.

(١) بشرط لوجوب المتعة لموطوءة رجعية انقضاء عدتها من غير رجعة؛ كما في التحفة: (٧/٨٥٠)،

خلافا لما في النهاية: (٦/٣٦٤)، حيث لم يشترط ذلك.

(٢) في نسخة (أ): المفسوخات.

(٣) في نسخة (ب): المقابل.





لَهَا؛ لِأَنَّهَا تَسْتَحِقُّ الْمَهْرَ وَبِهِ غَنِيَّةٌ عَنِ الْمَتْعَةِ، (وَفُرْقَةٌ لَا بِسَبَبِهَا) كَرِدَّتِهِ وَإِسْلَامِهِ، وَلِعَانِهِ وَإِرْضَاعِ أُمِّهِ أَوْ بِنْتِهِ زَوْجَتَهُ، وَوَطْءِ أَبِيهِ أَوْ ابْنِهِ لَهَا (كَطَّلَاقٍ) فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ دُخُولِ .. فَيَجِبُ لَهَا الشُّطْرُ فَلَا مَتْعَةَ؛ كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ دُخُولِ .. فَيَجِبُ لَهَا الْمَتْعَةُ؛ كَمَا تَقَدَّمَ، فَإِنْ كَانَتِ الْفُرْقَةُ بِسَبَبِهَا؛ كِإِسْلَامِهَا وَرِدَّتِهَا وَقَسْخِهَا بِعَيْبِهِ وَقَسْخِهِ بِعَيْبِهَا .. فَلَا مَتْعَةَ لَهَا، سِوَاءِ قَبْلِ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ<sup>(١)</sup>.

(وَيُسْتَحَبُّ أَلَّا تُنْقَضَ) الْمَتْعَةُ (عَنْ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا) وَأَلَّا تُزَادَ عَلَى خَادِمٍ، فَلَا

حاشية البكري

### فصل

قوله: (ووطء أبيه أو ابنه لها) أي: بشبهة.

قوله: (وأن لا تزداد على خادم) بيانٌ للغاية التي لم يجدها في المتن، فربما يتوهم

حاشية المنباطي

تثبيته: شمل كلام المصنف المطلقة طلاقاً رجعيًا، وهو ظاهر إن انقضت العدة ولم يراجعها، وإلا .. فظاهر: أنه لا متعة لها، خلافاً لبعض المتأخرين؛ لأنها زوجة إلا فيما يأتي - انتهى.

قوله: (وَفُرْقَةٌ لَا بِسَبَبِهَا...) يستثنى منه: شراؤه لزوجته، فلا يجب به متعة ولو بعد الدخول؛ لأنها تجب بالفراق فتكون للمشتري، فلو أوجبنها له .. لأوجبنها له على نفسه فلم تجب، بخلاف المهر؛ فإنه يجب بالعقد فيجب للبياتع.

قوله: (وردتها) أي: ولو معه، وفارق التشطير بما مر، ومثل ذلك: ما لو سبها معاً .. ففي «البحر» عن القاضي أبي الطيب: الذي يقتضيه مذهب الشافعي: أنه فراق من جهتها؛ لأنها تملك بالحيازة، بخلاف الزوج، قال: فإن كان صغيراً .. فيحتمل أن لها المتعة؛ أي: والظاهر: خلافه<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وألا تزداد على خادم) هذا مأخوذ من قول البويطي: أن الثلاثين درهما

(١) في نسخة (ش): أو بعده

(٢) في نسخة (أ): فيحتمل أن لها المتعة - انتهى، وهذا الاحتمال متجه.



حَدَّ لِلْوَجِبِ ، وَقِيلَ : هُوَ أَقْلُ مَا يَتَمَوَّلُ ؛ كَمَا سَيَأْتِي ، وَإِذَا تَرَضِيَ بِشَيْءٍ . . . فَذَلِكَ .  
 (فَإِنْ تَنَازَعَا . . . قَدَّرَهَا الْقَاضِي بِنَظَرِهِ) أَيُّ : اجْتِهَادِهِ (مُعْتَبِرًا حَالَهُمَا) أَيُّ :  
 يَسَارًا<sup>(١)</sup> الزَّوْجِ وَإِعْسَارُهُ وَنَسَبَ الزَّوْجَةَ وَصِفَاتِهَا .

(وَقِيلَ : حَالَهُ) فَقَطُّ ، (وَقِيلَ : حَالَهَا) فَقَطُّ ، (وَقِيلَ) : لَا يُقَدَّرُهَا بِشَيْءٍ ، بَلِ  
 الْوَجِبُ : (أَقْلُ مَا<sup>(٢)</sup>) وَعَلَى تَقْدِيرِهِ يَجِبُ مَا يُقَدَّرُهُ .

حاشية البكري

أنه لا غاية لها من حيث السنة .

قوله : (وعلى تقديره يجب ما يقدره) هو تفریع على الأوَّلِ الأصحِّ .

حاشية السنياطي

أدنى المستحب ، وأعلاه : خادم ، وأوسطه : ثوب ، قال البلقيني وغيره : ولا يزيد على  
 مهر المثل ، ولم يذكره ؛ لوضوحه ، ورده في «شرح الروض» : بأن الأوجه : خلافه ؛  
 كما شمله كلامهم .



(١) في نسخة (ش) : يسار

(٢) في نسخة (ش) : أقل متمول



## فصل

[في الاختلاف في المهر والتحالف فيما سمي منه]

(اختلفا) أي: الزوجان (في قدر مهر) مسمى؛ كأن قالت: نكحتني بألف، فقال: بخمس مئة (أو) في (صفته) كأن قالت: بألف صحيحة، فقال: بل مكسرة... (تحالفا) كما مر في «البيع» في كيفية التمين.....

حاشية البكري

## فصل

قوله: (في قدر مهر مسمى) قيد بالمسمى؛ لأنه وقع في قدر مهر المثل، فلا تحالف ويصدق الزوج؛ لأنه غارم.

قوله: (فقال: بخمس مئة) أفاد به أن محل التحالف أيضا إذا كان الزوج يدعي الأقل، فلو ادعى الأكثر.. فلا تحالف، فيعطيه ما تدعيه ويبقى الباقي في يده؛ كمن أقر لشخص بشيء فأنكره.

حاشية المنباطي

## فصل

قوله: (مسمى) احتراز عما إذا اختلفا في قدر مهر المثل فإن المصدق فيه الزوج؛ لأنه غارم.

قوله: (أو في صفته) المراد بها: ما يشمل الجنس؛ كأن قالت: بألف دينار، فقال: بألف درهم وإن اقتصر الشارح على التمثيل كغيره<sup>(١)</sup>.

قوله: (تحالفا) أي: إذا لم تكن بينة لأحدهما، أو كانت لكل منهما على أحد وجهين أطلقهما الشيخان، قال الأذرعى: إنه الصحيح المنصوص، وجزم به في «الأنوار».

(١) في نسخة (د): بغيره.



وَمَنْ يَبْدَأُ بِهِ؛ فَتَحْلِفُ الزَّوْجَةُ: أَنَّهُ مَا نَكَحَهَا بِخُمْسِ مِئَةٍ وَإِنَّمَا نَكَحَهَا بِالْفِ،  
 وَيَحْلِفُ الزَّوْجُ: أَنَّهُ مَا نَكَحَهَا بِالْفِ وَإِنَّمَا نَكَحَهَا بِخُمْسِ مِئَةٍ، (وَيَتَحَالَفُ  
 وَارِثَاهُمَا، وَوَارِثُ وَاحِدٍ) مِنْهُمَا (وَالْآخِرُ) إِذَا اِخْتَلَفَا فِيمَا ذَكَرَ، وَيَحْلِفُ الْوَارِثُ  
 فِي طَرَفِ النَّفِيِّ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ، وَفِي طَرَفِ الْإِثْبَاتِ عَلَى الْبَيِّنَةِ؛ فَيَقُولُ وَارِثُ  
 الزَّوْجِ: وَاللَّهِ؛ لَا أَعْلَمُ أَنَّ مَوْرَثِي نَكَحَهَا بِالْفِ إِنَّمَا نَكَحَهَا بِخُمْسِ مِئَةٍ، وَيَقُولُ  
 وَارِثُ الزَّوْجَةِ: وَاللَّهِ؛ لَا أَعْلَمُ أَنَّهُ نَكَحَ مَوْرَثِي بِخُمْسِ مِئَةٍ إِنَّمَا نَكَحَهَا بِالْفِ، (ثُمَّ)  
 بَعْدَ التَّحَالَفِ (يُنْفَسِخُ الْمَهْرُ) عَلَى مَا مَرَّ فِي «الْبَيْعِ» مِنْ أَنَّهُمَا يَفْسَخَانِهِ أَوْ أَحَدُهُمَا  
 أَوْ الْحَكَمُ، وَلَا يَنْفَسِخُ بِالتَّحَالَفِ، (وَيَجِبُ مَهْرٌ مِثْلٌ) وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا ادَّعَتْهُ  
 الزَّوْجَةُ، وَقِيلَ: لَيْسَ لَهَا فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا ادَّعَتْهُ.

(وَلَوْ ادَّعَتْ تَسْمِيَةً) لِقَدْرِ (فَأَنْكَرَهَا) وَالْمَسْمِيُّ أَكْثَرُ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ .. (تَحَالَفَا

حاشية البكري

قوله: (والمسمى أكثر من مهر المثل) أي: فإن كان قدره أو أقل .. فلا فائدة  
 للتحالف، فيغرم لها مهر المثل، لكن يحسن ذلك إذا كان من غير نقد البلد أو ادعت  
 عيناً معينة.

حاشية السنياطي

قوله: (ومن يبدأ به) قد يتوهم من هذا: استحباب البداءة بالزوجة لا سيما مع  
 قوله: (فتحلف الزوجة ..) نظير استحباب البداءة بالبائع؛ لأنها بائعة البضع، وليس  
 مراداً، بل المستحب: البداءة بالزوج؛ لقوة جانبه ببقاء البضع له، بخلافه فيما تقدم.

قوله: (ويجب مهر مثل ..) لمصير الصداق بالتحالف مجهولاً.

قوله: (والمسمى أقل من مهر المثل) قال ابن الرفعة: أو من غير نقد البلد؛  
 لاختلاف الغرض بأعيان الأموال<sup>(١)</sup>. ومحل التحالف في هذه والتي قبلها: إذا لم يدع  
 منكر التسمية تفويضاً، فإن ادعاه .. فالأصل: عدم التسمية من جانب وعدم التفويض

(١) في نسخة (أ): الأحوال.





فِي الْأَصَحِّ) لِرُجُوعِ ذَلِكَ إِلَى الْإِخْتِلَافِ فِي الْقَدْرِ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: الْوَاجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ وَهِيَ تَدْعِي زِيَادَةَ عَلَيْهِ، وَالثَّانِي: لَا تَحَالَفَ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ؛ لِمُوَافَقَتِهِ لِلْأَصْلِ، وَلَوْ ادَّعَى تَسْمِيَةً فَأَنْكَرَتْهَا وَالْمَسْمَى أَقْلٌ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ.. فَالْقِيَاسُ؛ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ وَالْمَصْنُفُ: مَجِيءُ الْوَجْهَيْنِ.

(وَلَوْ ادَّعَتْ نِكَاحًا وَمَهْرَ مِثْلٍ) بِأَنْ لَمْ تَجْرِ تَسْمِيَةً صَحِيحَةً (فَأَقْرَبَ بِالنِّكَاحِ وَأَنْكَرَ الْمَهْرَ أَوْ سَكَتَ) عَنْهُ؛ بِأَنْ نُفِيَ فِي الْعَقْدِ أَوْ لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ.. (فَالْأَصَحُّ: تَكْلِيفُهُ الْبَيَانَ) أَيُّ: بَيَانَ مَهْرٍ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ يَقْتَضِي الْمَهْرَ؛ (فَإِنْ ذَكَرَ قَدْرًا وَزَادَتْ) عَلَيْهِ..

حاشية البكري

قوله: (ولو ادعى تسمية...) أفاد أن حكمه حكمها، فتخصيص «المنهاج» بها

موهم.

حاشية السباطي

من جانب، فيحلف كل منهما على نفي مدعى الآخر؛ متمسكًا بالأصل، وكما لو اختلفا في عقدين، فإذا حلفت.. وجب لها مهر المثل.

نعم؛ إن كانت هي المدعية للتفويض وكانت دعواها قبل الدخول.. فظاهر؛ كما قيل: أن دعواها لا تسمع؛ لأنها لا تدعي على الزوج شيئًا في الحال، غايته أن لها أن تطالب بالفرض.

فرع: لو ادعى أحدهما التفويض والآخر السكوت عن المهر.. صدق الآخر بيمينه؛ لأن الأصل: عدم التفويض فيجب مهر المثل، ويأتي فيه ما مر. انتهى.

قوله: (بأن نُفِيَ في العقد أو لم يذكر فيه) كل منهما تصوير للأولى، والثاني تصوير للثانية أيضًا، وهذا إذا لم يدع تفويضًا، ولا إخلاء العقد عن ذكر المهر؛ كما صرح به في «الروضة» كـ«أصلها» أي: فإن ادعى تفويضًا.. فكالفرع السابق، أو إخلاء العقد عن ذكر المهر.. فكان لا اختلاف<sup>(١)</sup>؛ كما هو ظاهر.

(١) في نسخة (ب): فكان لا خلاف. وفي (د): فكالاختلاف.



(تَحَالَفًا) وَهُوَ تَحَالَفٌ فِي قَدْرِ مَهْرِ الْمِثْلِ، (وَإِنْ أَصَرَ مُنْكَرًا) لِلْمَهْرِ.. (خَلَفْتُ) أَنَهَا تَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ مَهْرٌ مِثْلَهَا (وَقُضِيَ لَهَا) بِهِ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يُكَلَّفُ بَيَانَ مَهْرٍ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ أَنَّهَا لَا تَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ مَهْرًا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: بَرَاءَةٌ ذِمَّتِهِ، وَالثَّلَاثُ: أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهَا بِيَمِينِهَا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعَهَا.

(وَلَوْ اخْتَلَفَ فِي قَدْرِهِ زَوْجٌ وَوَلِيٌّ صَغِيرَةٌ أَوْ مَجْنُونَةٌ) كَأَنَّ قَالَ الْوَلِيُّ: زَوَّجْتُكَهَا بِالْقَيْنِ، فَقَالَ الزَّوْجُ: بَلْ يَأْتِي وَهُوَ مَهْرٌ مِثْلَهَا.. (تَحَالَفًا فِي الْأَصْح) أَمَّا الْوَلِيُّ.. فَلِأَنَّهُ الْعَاقِدُ وَلَهُ وِلَايَةٌ قَبْضِ الْمَهْرِ، وَأَمَّا الزَّوْجُ.. فَوَاضِحٌ، وَالثَّانِي:

حاشية المنبسطي

قوله: (وهو تحالف في قدر مهر المثل) أي: فيستثنى مما أشار إليه فيما مر: أنه لا تحالف<sup>(١)</sup> في قدر مهر المثل، وأن المصدق فيما إذا اختلفا فيه الزوج، وأشار الشارح بذلك إلى الفرق بين هذه المسألة والتي قبلها المذكورة في كلام الشارح؛ فإن الزركشي<sup>(٢)</sup> وغيره قالوا: إنها شبيهة بها في المعنى وإن اختلفا في الصورة وطلبوا تحرير<sup>(٣)</sup> الفرق بينهما.

قوله: (تحالفا) فائدة التحالف: أنه ربما ينكل الزوج فيحلف الولي فيثبت مدعاه، قال في «شرح الروض»: ولك أن تقول: هذه الفائدة تحصل بتحليف الزوج من غير تحالف. وأجيب: بأنه لا مرجح لجانبه؛ لأن كلا منهما<sup>(٤)</sup> مدع ومدعى عليه فحكمنا بالتحالف؛ جرياً على القاعدة. ولا نسلم انحصار فائدة التحالف في ذلك، بل له فوائد، منها: أن الولي ربما كان كاذباً في دعواه والزوج متورعاً عن اليمين فكان تحليف الزوج وحده فيه ضرر عليه فحكمنا بتحالفهما؛ لئلا يحصل الضرر للزوج بالنكول، ولأن الولي ربما رجع عن دعواه عند عرض اليمين عليه.

(١) في نسخة (ب): تخالف.

(٢) في نسخة (د): قال الزركشي.

(٣) في نسخة (د): تقرير.

(٤) في نسخة (أ): لأن كلاهما.



لَا تَحَالَفُ ؛ لِأَنَّا لَوْ حَلَفْنَا الْوَلِيَّ . . لِأَثْبَتْنَا بِيَمِينِهِ حَقَّ غَيْرِهِ وَذَلِكَ مَحْذُورٌ ، وَإِذَا لَمْ نُحَلِّفْهُ . . لَا يُحَلِّفُ الزَّوْجُ ، وَيُنْتَظَرُ بُلُوغُ الصَّغِيرَةِ لِتَحَلِّفَ مَعَهُ ، وَلَهُ أَنْ يَحْلِفَ قَبْلَ بُلُوغِهَا ، وَلَوْ كَانَ مَا ادَّعَاهُ الزَّوْجُ أَقْلًا مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ . . فَلَا تَحَالَفُ ، وَيُرْجَعُ فِي الْأَوَّلِ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ ؛ لِأَنَّ نِكَاحَ مَنْ ذُكِرَتْ بِدُونِ مَهْرِ الْمِثْلِ يَقْتَضِيهِ ، وَفِي الثَّانِي إِلَى مُدَّعَى الزَّوْجِ ؛ حَذْرًا مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ ، وَلَوْ بَلَغَتِ الصَّغِيرَةُ قَبْلَ حَلْفِ الْوَلِيِّ . . حَلَفَتْ دُونَهُ ، وَلَوْ اخْتَلَفَ الزَّوْجُ وَوَلِيُّ الْبِكْرِ الْبَالِغَةِ . . حَلَفَتْ دُونَ الْوَلِيِّ .

حاشية البكري

قوله: (ولو كان ما ادَّعاه الزوج أقل) أفاد به قيد العبارة ، وهو أن التحالف إذا كان مُدَّعَى الزَّوْجِ قدر مهر المثل .

حاشية السباطي

قوله: (لأننا لو حلفنا الولي . . لأثبتنا بيمينه حق غيره وذلك محذور) أي: بدليل أنه لو ادعى ديناً لموليه فأنكر المدعى عليه ونكل . . لا يحلف وإن ادعى مباشرة سببه . وفرق بينهما: بأن حلفه هنا وإن أثبت به حقاً لغيره كحلفه ثمَّ إلا أنه ثمَّ هو المحلوف عليه ، وهنا لازم للمحلوف عليه ؛ إذ المحلوف عليه هنا كون العقد وقع هكذا ، فهو حلف على فعل نفسه .

قوله: (وإذا لم نُحَلِّفْهُ . . لَا يُحَلِّفُ . .) كذلك الحكم على الرجح إذا نكل الولي عن اليمين على أحد وجهين أطلقهما الشيخان ، قال الإمام والروائي: إنه الرجح ، وجزم به في «الأنوار» . وقوله: (وينتظر بلوغ الصغيرة) مثله: زوال جنون المجنونة .

قوله: (وفي الثاني إلى مدعى الزوج . .) قال البلقيني: كذا قالوه ، والتحقيق: أنه لا بد من تحليف الزوج على نفي الزيادة ؛ رجاء أن ينكل فيحلف الولي ويثبت مدعاه ، وإن حلف الزوج . . ثبت ما قاله . وأجيب: بأن الأصل: براءة ذمة الزوج من الزيادة ، والواجب للمقر له<sup>(١)</sup> إنما هو مهر المثل وقد حصل ، فبذلك خف . . . . .

(١) في نسخة (د): والواجب بقوله .



(وَلَوْ قَالَتْ) فِي دَعْوَاهَا: («نَكَحَنِي يَوْمَ كَذَا») كَالْحَمِيسِ («بِأَلْفٍ، وَيَوْمَ كَذَا») كَالسَّبْتِ («بِأَلْفٍ») وَطَالَبَتُهُ بِأَلْفَيْنِ (وَتَبَّتْ الْعُقْدَانِ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بَيِّنَتِهِ) أَوْ بِيَمِينِهَا بَعْدَ نُكُوهٍ.. (لَزِمَ أَلْفَانِ) لِإِمْكَانِ صِحَّةِ الْعُقْدَيْنِ؛ بِأَنْ يَتَخَلَّلَهُمَا خُلْعٌ، وَلَا حَاجَةٌ إِلَى التَّعَرُّضِ لَهُ وَلَا لِلْوَطْءِ فِي الدَّعْوَى، (فَإِنْ قَالَ: «لَمْ أَطَأْ فِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا».. صُدِّقَ بِيَمِينِهِ) لِمُوَافَقَتِهِ لِلأَصْلِ، (وَسَقَطَ الشَّطْرُ) مِنَ الأَلْفَيْنِ أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا، (وَإِنْ قَالَ: «كَانَ الثَّانِي تَجْدِيدَ لَفْظٍ لَا عَقْدًا».. لَمْ يُقْبَلْ) لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ.

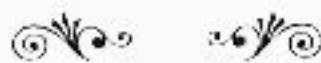
نَعَمْ؛ لَهُ تَخْلِيفُهَا عَلَى نَفْيِ ذَلِكَ.

حاشية السنباطي

الأمر<sup>(١)</sup> في هذه الدعوى واكتفي فيها بحصول الواجب، ولم ينظر لزائد عليه؛ لأن الأصل: عدمه مع أن رجاء النكول غير محقق فلم يلتفتوا إليه. ويؤخذ مما قاله الشارح: أنه لو ادعى الولي مهر المثل أو أكثر وذكر الزوج أكثر من ذلك.. لم يتحالف، بل يؤخذ بما قاله الزوج، وقد نقل في «الروضة» كـ«أصلها» فيها عن الحناطي وجهين بلا ترجيح، وقال الإسنوي: لا وجه للتحالف فيها.

تَنْبِيهِه: يجري ما تقرر في اختلاف الزوج وولي من ذكر: في اختلاف المرأة مع وليه، واختلاف ولي الصغيرين أو المجنونين. انتهى.

قوله: (ولا حاجة إلى التعرض له ولا للوطء في الدعوى) أما الأول.. فلا استلزام<sup>(٢)</sup> الثاني له، وأما الثاني.. فلأن الأصل: استمرار المسمى في كل عقد إلى بيان المسقط.



(١) في نسخة (ب): خف المهر.

(٢) في نسخة (أ): فلا يستلزم.



## (فصل)

### [في وليمة العرس]

(وَلِيْمَةُ الْعُرْسِ سُنَّةٌ) لِثُبُوتِهَا عَنْهُ ﷺ قَوْلًا وَفِعْلًا ؛ فَقَدْ أَوْلَمَ عَلِيٌّ بَعْضَ نِسَائِهِ بِمُدَّتَيْنِ مِنْ شَعِيرٍ ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup> ، وَعَلَى صَفِيَّةَ بِحَيْسٍ<sup>(٢)</sup> ، (وَفِي قَوْلٍ) كَمَا حَكَاهُ فِي «الْمَهْدَبِ» (أَوْ وَجْهِ) كَمَا فِي غَيْرِهِ: (وَاجِبَةٌ) لِظَاهِرِ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَقَدْ أَعْرَسَ: «أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> ، وَالْأَوَّلُ يَحْمِلُهُ عَلَى النَّدْبِ .

حاشية السباطي

## فصل

قوله: (وليمة العرس... ) لم يتعرضوا لوقتها، واستنبط السبكي من كلام البغوي: أن ابتداءه من العقد ويمتد إلى ما بعد الدخول، قال الدميري: والظاهر: أنه ينتهي بانتهاء مدة الزفاف؛ للبكر سبعا وللثيب ثلاثا وبعد ذلك يكون قضاء. قال ابن شعبة: ولم يتعرضوا لاستحباب الوليمة للتسري، ثم استدل على استحبابها له بتردد الصحابة رضي الله تعالى عنهم في كون صفة زوجة أو أم ولد مع أنه ﷺ أَوْلَمَ عَلَيْهَا؛ كما ذكره الشارح، وعليه: فهل تجب الإجابة لها؟ محل نظر، والظاهر: وجوبه. ولو تزوج أكثر من واحدة.. فالظاهر: أنه يولم لكل وإن تردد فيه الدميري.

قوله: (وعلى صفة بحيس) قال ابن الأثير في «النهاية»: هو الطعام المتخذ من التمر والأقط والسمن، وقد يجعل مع الأقط الدقيق أو الفتيت. انتهى.

قوله: (والأول يحمله على الندب) أي: قياساً على الأضحية وسائر الولائم،

(١) صحيح البخاري، باب: من أولم بأقل من شاة، رقم [٥١٧٢].

(٢) صحيح البخاري، باب: الوليمة ولو بشاة، رقم [٥١٦٩].

(٣) صحيح البخاري، باب: ما جاء في قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾...، رقم [٢٠٤٨].

صحيح مسلم، باب: الصداق وجواز كونه تعليم قرآن...، رقم [١٤٢٧].



(وَالْإِجَابَةُ إِلَيْهَا) عَلَى الْأَوَّلِ (فَرَضُ عَيْنٍ، وَقِيلَ): فَرَضُ (كِفَايَةِ، وَقِيلَ: سُنَّةٌ) وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ: حَدِيثُ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ.. فَلْيَأْتِهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>، وَالثَّلَاثُ: يَحْمِلُهُ عَلَى النَّدْبِ؛ مُوَافَقَةً لِلْمُجَابِ إِلَيْهِ، وَيَدْفَعُ ذَلِكَ حَدِيثُ مُسْلِمٍ: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ؛ يُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ وَتُتْرَكُ الْفُقَرَاءُ، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ.. فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ»<sup>(٢)</sup>، وَالثَّانِي: يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ إِظْهَارُ النَّكَاحِ بِالدُّعَاءِ إِلَى وَرَلِيمَتِهِ، وَذَلِكَ حَاصِلٌ بِحُضُورِ الْبَعْضِ.

أَمَّا الْإِجَابَةُ إِلَيْهَا عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِهَا.. فَوَاجِبَةٌ جَزْمًا وَجُوبَ عَيْنٍ أَوْ كِفَايَةِ عَلَى التَّوَجُّهِينِ، وَإِنَّمَا كَانَ الْمَرَادُ فِي الْأَحَادِيثِ: وَرَلِيمَةَ الْعُرْسِ؛ لِأَنَّهَا الْمَعْهُودَةُ عِنْدَهُمْ، أَمَّا غَيْرُهَا؛ كَوَلِيمَةِ الْوِلَادَةِ وَالْخِتَانِ.. فَمُسْتَحَبَّةٌ قَطْعًا، وَقِيلَ: عَلَى

حاشية البكري

## فصل

قوله: (أما الإجابة إليها) أي: على القول بوجوبها فواجبة جزماً، أفاد أن الأقوال المذكورة في المتن مفرعة على أنها سنة.

حاشية السباطي

ولأنه أمر فيه بالشاة، ولو كان الأمر للوجوب.. لوجب، وهي لا تجب إجماعاً، بل أي شيء أولم به من الطعام.. حصل به السنة وإن لم يحصل به كمالها - أي: أقله - إلا بالشاة.

قوله: (والثاني ينظر إلى أن المقصود... ) قد يدفع ذلك حديث مسلم السابق أيضاً.

قوله: (كوليمة الولادة والختان) أي: والقدوم من السفر، قال الأذرعى: الطويل

(١) صحيح البخاري، باب: حق إجابة الوليمة والدعوة، ومن أولم سبعة أيام ونحوه، رقم [٥١٧٣].

صحيح مسلم، باب: الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة، رقم [١٤٢٩].

(٢) صحيح مسلم، باب: الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة، رقم [١٤٣٢] ولفظه: (بش الطعام...).





الْخِلَافِ ، وَالْإِجَابَةُ إِلَيْهَا مُسْتَحَبَّةٌ قَطْعًا ، وَقِيلَ : عَلَى الْخِلَافِ .

(وَإِنَّمَا تَحِبُّ) الْإِجَابَةُ (أَوْ تُسَنُّ) كَمَا تَقَدَّمَ (بِشَرْطِ) :

(أَلَّا يَخُصَّ الْأَغْنِيَاءَ) بِالِدَّعْوَةِ ، فَإِنْ خَصَّهُمْ بِهَا . . . انْتَقَى طَلَبُ الْإِجَابَةِ عَنْهُمْ حَتَّى يَدْعُوَ الْفُقَرَاءَ مَعَهُمْ .

حاشية السنباطي

عرفًا ، لا نحو يوم أو يومين أو أيام يسيرة ، وهل استحبابها للقادم أو غيره؟ قولان ، أظهرهما في «الروضة» الثاني ، وكلام «المجموع» يفيد حصول السنة بفعل كل منهما ، وصوبه الأذرعى . وإلحاحات البناء ، ولحفظ القرآن ، ولسلامة من الطلق ، ولعقد النكاح ، وكذا للمصيبة ؛ كما هو ظاهر كلامهم . وما قيل : إن الوليمة تقع على كل طعام يتخذ لسرور حادث من عرس وغيره محمولاً على الغالب . وتسمى الأولى : عقيقة ، والثانية : إعدار بكسر الهمزة وإعجام الذال<sup>(١)</sup> ، والثالثة : نقيعة ، والرابعة : وكيرة ، والخامسة : جذاق بكسر الحاء المهملة وبذال معجمة ، والسادسة : خرس بضم الخاء المعجمة وبسين مهملة ، ويقال : بصاد مهملة ، والسابعة : ملاك<sup>(٢)</sup> ، والثامنة : وضيمة بالضاد المعجمة ، وتسمى الوليمة التي بلا سبب : مأدبة بضم الدال وفتحها . قال الأذرعى : والظاهر : أن استحباب وليمة الختان محلّه : في ختان الذكور دون الإناث ؛ فإنه يخفى ويستحيى من إظهاره ، ويحتمل استحبابه للنساء فيما بينهن خاصة .

قوله : (أن لا يخص الأغنياء بالدعوة) يعني : أن لا يظهر منه قصد التخصيص ، حتى لو ادعى أهل حرفته أو جيرانه أو عشيرته وهم أغنياء . . . فلا بأس ، قال الأذرعى : والظاهر : أن المراد بـ(الجيران) هنا : أهل محلته ومسجده دون أربعين داراً من كل جانب ، وكما يشترط : أن لا يظهر منه قصد تخصيص الأغنياء فيشترط أيضاً : أن لا يظهر منه<sup>(٣)</sup>

(١) في نسخة (أ) : وتسمى الأولى : إعداراً بكسر الهمزة وإعجام الذال ، والثانية : عقيقة . وفي (د) :

وتسمى الأولى : عرسة ، والثانية : إخذار بكسر الهمزة وإعجام الذال .

(٢) في نسخة (ب) : هلال .

(٣) في نسخة (د) : منهم .



(وَأَنْ يَدْعُوهُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ) أَي: يَخُصُّهُ بِالِدَّعْوَةِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمُرْسَالِهِ<sup>(١)</sup>، فَإِنْ فَتَحَ دَارَهُ وَقَالَ: لِيَحْضُرَ مَنْ شَاءَ أَوْ مَنْ شَاءَ فَلَانٌ.. فَلَا تُطَلَّبُ الْإِجَابَةُ هُنَا، وَقَوْلُهُ: «فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ» أَكْمَلَ الْمَرَادَ بِاشْتِرَاطِهِ بِقَوْلِهِ: (فَإِنْ أَوْلَمَ ثَلَاثَةً.. لَمْ تَجِبْ فِي الثَّانِي)

حاشية البكري

قوله: (وقوله: «في اليوم الأول»...) حاصله: أن قول المصنّف باشتراط: (أن يدعوه في اليوم الأول) مقيد؛ لأن الدعاء فيه أكمل؛ إذ هو الذي يتفرّع عليه الوجوب، والمراد باشتراطه: أنه مرتّب عليه ما ذكره بقوله....

حاشية السباطي

قصد تخصيص غيرهم.

قوله: (أي: يخصه بالدعوة...) تفسير لـ(يدعوه) ليفيد اشتراط تخصيصه بالدعوة؛ كما يفيد اشتراط الدعوة، فلا تطلب الإجابة عند عدم الدعوة [بل يحرم الحضور عند عدم الدعوة]<sup>(٢)</sup> خصوصاً وعموماً، وهو التطفل. ويشترط: أن تكون الدعوة بلفظ صريح؛ كـ(أسألك الحضور) أو (أحب أن تحضر) فلا تجب الإجابة على من دعى بلفظ غير صريح؛ كـ(إن شئت أن تحضر فافعل) بل قال الشافعي رحمته الله: ولا أحب له أن يجيب.

قوله: (وقوله: «في اليوم الأول» أكمل المراد باشتراطه...) أي: فيرجع حاصله إلى أنه يشترط لوجوب الإجابة لا لاستحبابها.

قوله: (فإن أولم ثلاثة.. لم تجب) استثنى الأذرعى: ما إذا لم يمكنه استيعاب الناس؛ أي: المدعوين في الأول؛ لكثرتهم أو صغر منزله أو غيرهما؛ فإن ذلك في الحقيقة كوليمة واحدة دعى الناس إليها أفواجاً في يوم واحد، قال الزركشي: ولو أولم في يوم واحد مرتين.. فالظاهر: أن الثانية كالיום الثاني فلا تجب الإجابة، وينبغي تقييده بما تقدم عن الأذرعى.

(١) في نسخة (ج): بمراسلة وفي (د) (ش): برسالة

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (أ).





قَطْعًا، وَاسْتِحْبَابُهَا فِيهِ دُونَ اسْتِحْبَابِهَا فِي الْأَوَّلِ، (وَتُكْرَهُ فِي الثَّلَاثِ) قَالَ ﷺ: «الْوَلِيمَةُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ حَقٌّ، وَفِي الثَّانِي مَعْرُوفٌ، وَفِي الثَّلَاثِ رِيَاءٌ وَسُمْعَةٌ» رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ<sup>(١)</sup>.

(وَأَلَّا يُحْضِرَهُ لِحَوْفٍ) مِنْهُ لَوْ لَمْ يَحْضُرْهُ (أَوْ طَمَعٍ فِي جَاهِهِ) بَلْ يَكُونُ لِلتَّقَرُّبِ أَوْ التَّوَدُّدِ، فَإِنْ أَحْضَرَهُ؛ أَي: دَعَاهُ لِلْحَوْفِ أَوْ الطَّمَعِ الْمَذْكُورَيْنِ... انْتَفَى عَنْهُ طَلَبُ الْإِجَابَةِ.

(وَأَلَّا يَكُونَ تَمَّ مَنْ يَتَأَذَى) هُوَ (بِهِ أَوْ لَا تَلِيْقُ<sup>(٢)</sup> بِهِ مُجَالَسَتُهُ) كَالْأَرَاذِلِ، فَإِنْ كَانَ... فَهُوَ مَعْدُورٌ فِي التَّخَلْفِ، (وَلَا مُنْكَرٌ) كَشْرَبِ خَمْرٍ وَضَرْبِ مَلَاةٍ، وَاسْتِعْمَالِ أَوَانِي الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ، (فَإِنْ كَانَ يَزُولُ بِحُضُورِهِ... فَلْيَحْضُرْ) إِجَابَةٌ لِلدَّعْوَةِ وَإِزَالَةٌ لِلْمُنْكَرِ، وَإِنْ لَمْ يَزَلْ بِحُضُورِهِ... حَرَّمَ الْحُضُورُ؛ لِأَنَّهُ كَالرِّضَا بِالْمُنْكَرِ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ

حاشية البكري

قوله: (واستحبابها...) أي: استحباب الوليمة في اليوم الأول أقوى؛ ليرتب عليها الوجوب المذكور، فيكون الاستحباب في الثاني أدون؛ لأن المعروف دون الحق، فاعلم.

حاشية السنباطي

قوله: (دون استحبابها في الأول) أي: على القول به.

قوله: (بل يكون للتقرب أو التودد) أي: أو بلا قصد شيء؛ كما اقتضاه كلام المصنف.

قوله: (أي: دعاه) فسر به بذلك؛ ليصح ترتيب الجواب عليه.

(١) سنن أبي داود، باب: كم تستحب الوليمة، رقم [٣٧٤٥]. السنن الكبرى، للنسائي، باب: عدد أيام الوليمة، رقم [٦٥٦١] عن رجل أعور من ثقيف. سنن ابن ماجه، باب: إجابة الداعي، رقم [١٩١٥] عن أبي هريرة رضي الله عنه. سنن الترمذي، باب: ما جاء في الوليمة، رقم [١٠٩٧].

(٢) في نسخة (ش): لا يليق



بِهِ حَتَّى حَضَرَ .. نَهَاهُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا .. وَجَبَ الْخُرُوجُ ، إِلَّا إِذَا خَافَ مِنْهُ ؛ بِأَنْ  
كَانَ بِاللَّيْلِ .. فَيَقْعُدُ كَارِهًا وَلَا يَسْتَمِعُ ، وَلَوْ كَانَ الْمُنْكَرُ مُخْتَلَفًا فِيهِ ؛ كَشُرْبِ النَّبِيذِ ..  
حَرَّمَ الْحُضُورَ عَلَى مُعْتَقِدِ تَحْرِيمِهِ (١) .

(وَمِنَ الْمُنْكَرِ: فِرَاشُ حَرِيرٍ وَصُورَةٌ حَيَوَانٍ) .....

﴿ حاشية السباطي ﴾

قوله: (فيقعد كارهاً ولا يستمع) أي: كما لو كان ذلك بجوار بيته .. لا يلزمه  
التحول وإن بلغه الصوت .

قوله: (حرم الحضور على معتقد تحريمه) أي: فإن لم يعلم حتى حضر .. فكما  
مر ، هذا ؛ إن كانوا يعتقدون تحريمه ، بخلاف ما إذا كانوا يعتقدون حله ؛ كالحنفية ..  
فلا يحرم حضوره ولا ينهاهم عنه ؛ لأنه مجتهد فيه ، ولا يشكل عليه حد (٢) الحنفي  
بشرب النبيذ ؛ لما يأتي .

قوله: (ومن المنكر: فراش حرير ...) أي: فإن كان ثم ولم يزل بحضوره .. حرم  
الحضور ؛ كما مر ، أما مجرد الدخول .. فهو مكروه على أحد وجهين نقله في «الشرح  
الصغير» عن الأكثرين ، واقتضى كلامه في «أصل الروضة» ترجيحه ، وجزم به في  
«الأنوار» وهو المعتمد وإن حكى في «البيان» عن عامة الأصحاب التحريم . وكفرش  
الحرير: فرش جلود نمور بقي وبرها ؛ كما قاله الحلبي وغيره ؛ أي: للنهي عنه ،  
والتعليل بنجاسة وبره ضعيف . وفهم مما تقرر: أنه لو كان ما ذكر في غير محل  
الحضور (٣) ؛ كمنموه ، أو بابه ؛ أي: أو محل آخر من (٤) الدار غير محل حضوره - كما

(١) كما في المغني: (٢٤٧/٣) ، خلافاً لما في التحفة: (٨٨٠/٧) ، والنهاية: (٣٧٥/٦) ، حيث قال:  
الاعتبار باعتقاد الفاعل .

(٢) في نسخة (أ): حل .

(٣) في نسخة (ب): حضوره .

(٤) في نسخة (ب): في . وفي (د): عن .





مَنْقُوشَةٌ (عَلَى سَقْفٍ أَوْ جِدَارٍ أَوْ وَسَادَةٍ) مَنْصُوبَةٍ (أَوْ سِتْرِ) مُعَلَّقِي (أَوْ نُوبٍ مَلْبُوسٍ<sup>(١)</sup>) ، وَيَجُوزُ مَا عَلَى أَرْضٍ وَبَسَاطٍ (يُدَاسُ ، (وَمِخْدَةً) يَتَّكَأُ عَلَيْهَا ، (وَمَقْطُوعُ الرَّأْسِ ، وَصُورُ شَجَرٍ) ، وَالْفَرْقُ: أَنَّ مَا يُوطَأُ وَيُطْرَحُ.. مُهَانَ مُبْتَدَلٌ ، وَالْمَنْصُوبُ مُرْتَفِعٌ يُشْبِهُ الْأَصْنَامَ ، (وَيَحْرَمُ تَصْوِيرُ حَيَوَانَ) عَلَى الْحِيطَانِ وَالسَّقُوفِ ، وَكَذَا عَلَى الْأَرْضِ ، وَفِي نَسْجِ الثِّيَابِ عَلَى الصَّحِيحِ ؛ قَالَ ﷺ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُصَوِّرُونَ هَذِهِ الصُّورَ»<sup>(٢)</sup> .

حاشية البكري

قوله: (منقوشة) أفاد به التحريم وإن كانت نقشاً بلا جوفٍ أو بحبرٍ ونحوه.

حاشية السباطي

أشار إليه ابن الصباغ والماوردي وإن صوب الزركشي في «الخادم» خلافه... لم يسقط طلب الإجابة؛ لأنها خارجة عنه فكانت كالخارجة عن<sup>(٣)</sup> المنزل.

قوله: (ومقطوع الرأس) أي: لأنه لا يشبه حيواناً فيه روح، ومنه يؤخذ: أن قطع ما لا يبقى الحيوان بدونه كقطع الرأس.

قوله: (ويحرم تصوير حيوان... ) أي: قال المتولي: ولو مقطوع الرأس، خلافاً لأبي حنيفة، ونازعه الأذري: بأن المشهور عندنا: جواز التصوير إذا لم يكن له رأس؛ كما أشار إليه الحديث من قطع رأسها، وما قاله هو المعتمد<sup>(٤)</sup>. واستثني لعب البنات؛ لأن عائشة كانت تلعب بها عنده ﷺ، رواه مسلم، وحكمته: تدريبهن أمر التربية. وخرج بـ(الحيوان): غيره؛ كالأشجار والقمرين.

(١) ولو بالقوة، فيدخل الموضوع بالأرض، كما في التحفة: (٨٨٢/٧)، والنهاية: (٣٧٥/٦)، خلافاً لما في المغني: (٢٤٨/٣)، حيث قال: يكون منكراً حال كونه ملبوساً فقط.

(٢) صحيح البخاري، باب: ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله، رقم [٦١٠٩].

(٣) في نسخة (ب): من.

(٤) في نسخة (ب): قوله: (ويحرم تصوير حيوان... ) أي: ولو مقطوع الرأس؛ كما قاله المتولي وإن نازعه الأذري.



## حاشية المنبسطي

تتمة: من شروط وجوب الإجابة على الراجع: أن يكون الداعي والمدعو مسلماً وإن استحب إجابة الذمي، وأن لا يكون المدعو قاضياً، ولا امرأة والداعي رجلاً، ولا رجلاً والداعي امرأة فلا تجب إجابتها، بل تحرم مع خلوة محرمة، أو إلى طعام خاص إن خيف فتنة، فإن لم يخف.. لم يحرم، بل لم يكره؛ فقد كان سفیان الثوري وأضرابه يزورون<sup>(١)</sup> رابعة العدوية ويسمعون كلامها، وأن لا يقبل الداعي عذره الذي اعتذر إليه به.

نعم؛ إن اعتذر له بما لا يطابق ظاهر الأمر فيه باطنه.. فيقبل عذره بظن المطابقة فينبغي أن لا يسقط الوجوب بذلك، وأن لا يعلم المدعو في مال الداعي حراماً، فإن علمه ولو قل.. لم تجب الإجابة، بل تكره إن كان أكثر ماله حراماً؛ كما تكره معاملته، بل تحرم إن كان طعام الوليمة حراماً؛ أي: وإن لم يأكل منه؛ إذ في حضوره إقرار على معصية، وأن يكون الداعي مطلق التصرف، فلا تُطلب إجابة المحجور؛ لصياً أو جنوناً أو سفه وإن أذن وليه؛ لأنه مأمور بحفظ ماله لا بإتلافه.

نعم؛ إن اتخذ الولي من ماله وهو أب أو جد.. فيظهر وجوب الحضور، قاله الأذرعى، وهو ظاهر، لكن بحث عدم تقييده بالأب والجد، بل الوصي وقيم الحاكم كذلك، ولا نظر لكونهما يقدران على تمليكهما والقبول له بخلافهما؛ إذ لو نظر لذلك.. لم يجز الأكل منه؛ لأنه ملك المولى<sup>(٢)</sup>، وكون المولم ليس هو الزوج ولا مأذونه لا يؤثر؛ لأن التوسعة على المولى<sup>(٣)</sup> في تحصيل الثواب له اقتضت قيام وليه مقام<sup>(٤)</sup> مأذونه في ذلك، وحل الأكل مما أولم به الأب أو الجد وإن قيل<sup>(٥)</sup> بدخوله في ملك

(١) في نسخة (أ): يزوران.

(٢) في نسخة (ب) و(د): الولي.

(٣) في نسخة (د): الولي.

(٤) في نسخة (أ) و(د): قيام.

(٥) في نسخة (ب): قل.





(وَلَا تَسْقُطُ إِجَابَةُ بِصَوْمٍ) لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ صَائِمٌ.. فَلْيَجِبْ»<sup>(١)</sup>، (فَإِنْ شَقَّ عَلَى الدَّاعِي صَوْمٌ نَفَلَ.. قَالَفَطْرُ أَفْضَلُ) مِنْ إِتْمَامِ الصَّوْمِ، وَإِنْ لَمْ يَشُقَّ عَلَيْهِ.. فَالْإِتْمَامُ أَفْضَلُ، أَمَّا صَوْمُ الْفَرَضِ.. فَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ مِنْهُ مُضِيًّا كَانَ أَوْ مَوْسَعًا كَالنَّذْرِ الْمَطْلُوقِ، وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُفْطِرِ الْأَكْلُ، وَقِيلَ: يَجِبُ، وَأَقْلَهُ: لُقْمَةٌ.

حاشية السنياطي

المولى؛ كما لو أصدقا عنه، وأن يكون المدعو حرًا، أو عبدًا وأذن له سيده، أو مكاتبًا ولم يضر حضوره بكسبه، أو يضر وأذن السيد على الأوجه، وأن لا يكون قد<sup>(٢)</sup> تعين عليه حق؛ كأداء شهادة، وصلاة جنازة، وإجابة دعوة سابقة، فإن دعاه جماعة.. أجاب<sup>(٣)</sup> الأسبق، فإن دعوه معًا.. أجاب الأقرب رحمًا فَدَارًا<sup>(٤)</sup> ثم بالقرعة، وأن لا يكون به عذر من أعذار الجماعة؛ كما<sup>(٥)</sup> في «البيان» كأكل ذي ریح كربه، ومطر يبل الثوب، وشدة حر أو برد يمنع غيره من التصرف في حوائجه، قاله الماوردي والرويانى. انتهى.

قوله: (وقيل: يجب) وقع في «شرح مسلم»<sup>(٦)</sup> تصحيحه.

قوله: (وأقله: لقمة) أي: وغايته: الشبع؛ أي: بأن يصير بحيث لا يشتهي ذلك المأكول، فتحرم الزيادة عليه؛ أي: لانتفاء الإذن اللفظي والعرفي، قال الماوردي: ومع الحرمة لا يضمن، وتوقف فيه الأذرعى؛ أي: لما ذكر، وقد يجاب: بوجود أصل الإذن وهو كافٍ في نفي الضمان، وظاهر: أن محل الحرمة إذا لم يعلم رضا المضيف، فإن

(١) صحيح مسلم، باب: الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة، رقم [١٤٣١].

(٢) في نسخة (أ): وأن لا يكون من.

(٣) في نسخة (أ): يجيب.

(٤) في نسخة (ب): أجاب الأقرب رحمًا ثم قدرا.

(٥) في نسخة (أ): لما.

(٦) في نسخة (د): وقع في مسلم.



(وَيَأْكُلُ الضَّيْفَ مِمَّا قُدِّمَ لَهُ بِلا لَفْظٍ) مِنَ المَضِيْفِ ؛ اِكْتِفَاءً بِقَرِيْنَةِ التَّقْدِيْمِ .  
نَعَمْ ؛ إِنْ كَانَ يَنْتَظِرُ حُضُورَ غَيْرِهِ .. فَلَا يَأْكُلُ حَتَّى يَحْضُرَ أَوْ يَأْذَنَ المَضِيْفُ  
لَفْظًا ، (وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ إِلَّا بِأَكْلِ) فَلَا يُطْعِمُ مِنْهُ السَّائِلَ وَالْهَرَّةَ ، .....

## ﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (نعم ؛ إن كان ينتظر حضور غيره...) قيد لا بد منه ، فإطلاق «المنهاج»  
معترض .

## ﴿ حاشية المنباطي ﴾

علمه .. لم يحرم ؛ كالأكل من مال نفسه ؛ فإنه لا يحرم ما لم يعلم أو يظن أنه يضره<sup>(١)</sup> .  
وإنما يجوز له الأكل إلى الشبع ؛ إذا لم يجاوز في شبعه ما يقتضيه العرف في المقدار ؛  
فقد قال ابن عبد السلام: لو كان الضيف يأكل عشرة مثلاً ومضيفه جاهل بحاله .. لم  
يجز له أن يأكل فوق ما يقتضيه العرف في المقدار ، قال: ولو كان الطعام قليلاً فأكل  
لقمًا كبيراً مسرعاً حتى يأكل أكثر الطعام ويحرم أصحابه .. لم يجز له ذلك .

قوله: (ولا يتصرف فيه إلا بأكل...) قال الزركشي: يؤخذ منه: أن قولهم  
(ويملكه) المراد به: أنه يملك الانتفاع به بنفسه ؛ كالعارية ، لا أنه يملك العين أو  
المنفعة ، قال في «شرح الروض»: والوجه: خلافه وإن منع من التصرف بغير الأكل ،  
وإلا .. فكيف يفارق مقابله وهو قول القفال: أنه لا يملك؟! وإنما هو إتلاف بإذن  
المالك . انتهى ، وفيه نظر ؛ إذ مراد الزركشي: الملك قبل الانتقام لا بعده ؛ فإنه محل  
الخلاف ، والراجع منه: أنه يملك عينه<sup>(٢)</sup> ؛ أي: بالانتقام ؛ أي: بوضعه في القم ؛ كما  
اقتضاه كلام «الشرح الصغير» وصرح بترجيحه القاضي والإسنوي ، وهو المعتمد وإن  
اقتضى كلام المتولي ترجيح: أنه يتبين بالازدراء أنه ملكه قبله ، وعليه: فله قبل الازدراء  
الرجوع فيه ولو بعد الوضع<sup>(٣)</sup> .

(١) في نسخة (أ): أنه مضره .

(٢) في نسخة (أ): عقبه .

(٣) في نسخة (د): بعد المضغ .





وَيَجُوزُ أَنْ يُلْقَمَ مِنْهُ غَيْرُهُ مِنَ الْأَضْيَافِ ، (وَلَهُ أَخَذُ مَا يَعْلَمُ رِضَاهُ بِهِ) فَإِنْ شَكَّ . .  
حَرَّمَ الْأَخْذُ .

(وَيَجِلُّ نَثْرُ سُكَّرٍ وَغَيْرِهِ) كَاللُّوزِ وَالْجَوْزِ وَالتَّمْرِ (فِي الْإِمْلَاكِ) عَلَى الْمَرْأَةِ

حاشية البكري

قوله: (ويجوز أن يلقم منه . . .) هو تصرف بغير الأكل وجاز ، فورد على إطلاق  
«المنهاج» المنع من إطلاق الغير .

حاشية السباطي

قوله: (ويجوز أن يلقم منه غيره من الأضياف) أي: إلا أن يفاضل المضيف  
طعامهما ، قال الأزرعي: فليس لمن خص بالنوع الغالي أن يطعم غيره منه ، بخلاف  
العكس ؛ كما هو مقتضى كلام الأصحاب ، وهو ظاهر . انتهى .

قوله: (وله أخذ ما يعلم رضاه به) قال الغزالي: ومع ذلك فينبغي له مراعاة النَّصْفَةِ  
مع الرفقة ، فلا ينبغي أن يأخذ إلا ما يخصه أو يرضون به عن طوع لا عن حياء . وقول  
الشارح: (فإن شك . . حرم الأخذ) في اقتصاره<sup>(١)</sup> على الشك إشارة إلى أن المراد  
بـ(العلم) في كلام المصنف: ما يشمل الظن .

فائدتان:

الأولى: لو دخل على آكلين فأذنوا له . . لم يجز له الأكل معهم إلا إن غلب على  
ظنه أن ذلك عن طيب نفس ، لا لنحو حياء أو تجمل أو رياء ، ومن ثمَّ حرم التعرض  
للضيافة مع ظن أن المضيف لا يجيبه لذلك إلا تجملاً ، وإجابة من عرض له تجملاً<sup>(٢)</sup> ،  
والأكل من هدية من ظن منه أنه لا يهدي إلا خوف المذمة . انتهى .

الثانية: لو تناول الضيف إناء الطعام فانكسر منه . . ضمنه ؛ كما بحثه الزركشي ؛  
لأنه في يده في حكم العارية . انتهى .

(١) في نسخة (ب): في اقتضائه .

(٢) في نسخة (أ): وإجابة من عرض بها تجملاً . وفي (د): وإجابة من كان غرضه بها تجملاً .



لِلنِّكَاحِ وَفِي الْخِتَانِ، (وَلَا يُكْرَهُ فِي الْأَصَحِّ) لَكِنَّ الْأَوْلَى: تَرْكُهُ، وَقِيلَ: يُكْرَهُ؛  
لِلدَّنَاءَةِ فِي التَّقَاطُهِ بِالِانْتِهَابِ، وَقَدْ يَأْخُذُهُ مَنْ غَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَى صَاحِبِ النَّارِ،  
(وَبِحُلِّ التَّقَاطُهِ، وَتَرْكُهُ أَوْلَى) كَالنَّشْرِ، إِلَّا إِذَا عُرِفَ<sup>(١)</sup> أَنَّ النَّائِرَ لَا يُؤْتِرُ بَعْضَهُمْ  
عَلَى بَعْضٍ وَلَمْ يَقْدَحِ الْإِلْتِقَاطُ فِي مُرُوءَةِ الْمَلْتَقِطِ.. فَلَا يَكُونُ التَّرْكَ أَوْلَى، وَلَا  
يَخْفَى كَرَاهَةُ الْإِلْتِقَاطِ؛ تَفْرِيعًا عَلَى كَرَاهَةِ النَّشْرِ، وَيُكْرَهُ أَخْذُ النَّارِ مِنَ الْهَوَاءِ  
بِإِزَارٍ<sup>(٢)</sup> أَوْ غَيْرِهِ، فَإِنْ أَخَذَهُ كَذَلِكَ أَوْ التَّقَطُّهُ أَوْ وَقَعَ فِي حِجْرِهِ بَعْدَ بَسْطِهِ لَهُ.. لَمْ  
يُؤْخَذْ مِنْهُ وَيَمْلِكُهُ، وَإِنْ لَمْ يَبْسُطْ حِجْرَهُ لَهُ.. لَا يَمْلِكُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ مِنْهُ قَصْدٌ  
تَمَلُّكٍ وَلَا فِعْلٌ.

نَعَمْ؛ هُوَ أَوْلَى بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَوْ أَخَذَهُ غَيْرُهُ.. لَمْ يَمْلِكُهُ، وَلَوْ سَقَطَ مِنْ حِجْرِهِ  
قَبْلَ أَنْ يَقْصِدَ.. أَخَذَهُ، أَوْ قَامَ فَسَقَطَ.. بَطَلَ اخْتِصَاصُهُ بِهِ، وَلَوْ نَفَضَهُ.. فَهُوَ؛ كَمَا  
لَوْ وَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ.

## ﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (وفي الختان) ذكر الختان مع الإملاك؛ ليفيد أن اقتصار «المنهاج» ليس  
في محله؛ إذ يوهم مخالفة الختان للإملاك، وليس كذلك.

قوله: (إلا إذا عرف...). استثناء صحيح، فعلم به: أن إطلاق «المنهاج»  
معتراض؛ إذ هذه الحالة لا يكون فيها الترك أولى، والله أعلم.

## ﴿ حاشية السنياطي ﴾

قوله: (وفي الختان) قال في «شرح الروض»: وكذا في سائر الولايم فيما يظهر.

قوله: (لم يؤخذ منه ويملكه) أي: ولو صبيًا، والسيد يملك ما التقطه رقيقه.

قوله: (ولو أخذه غيره.. لم يملكه) أي: ما لم يعلم أنه لا يرغب فيه.. فلا أولوية

(١) في نسخة (ش): عَرَفَ

(٢) في نسخة (ش): بِأَزْيَالِ



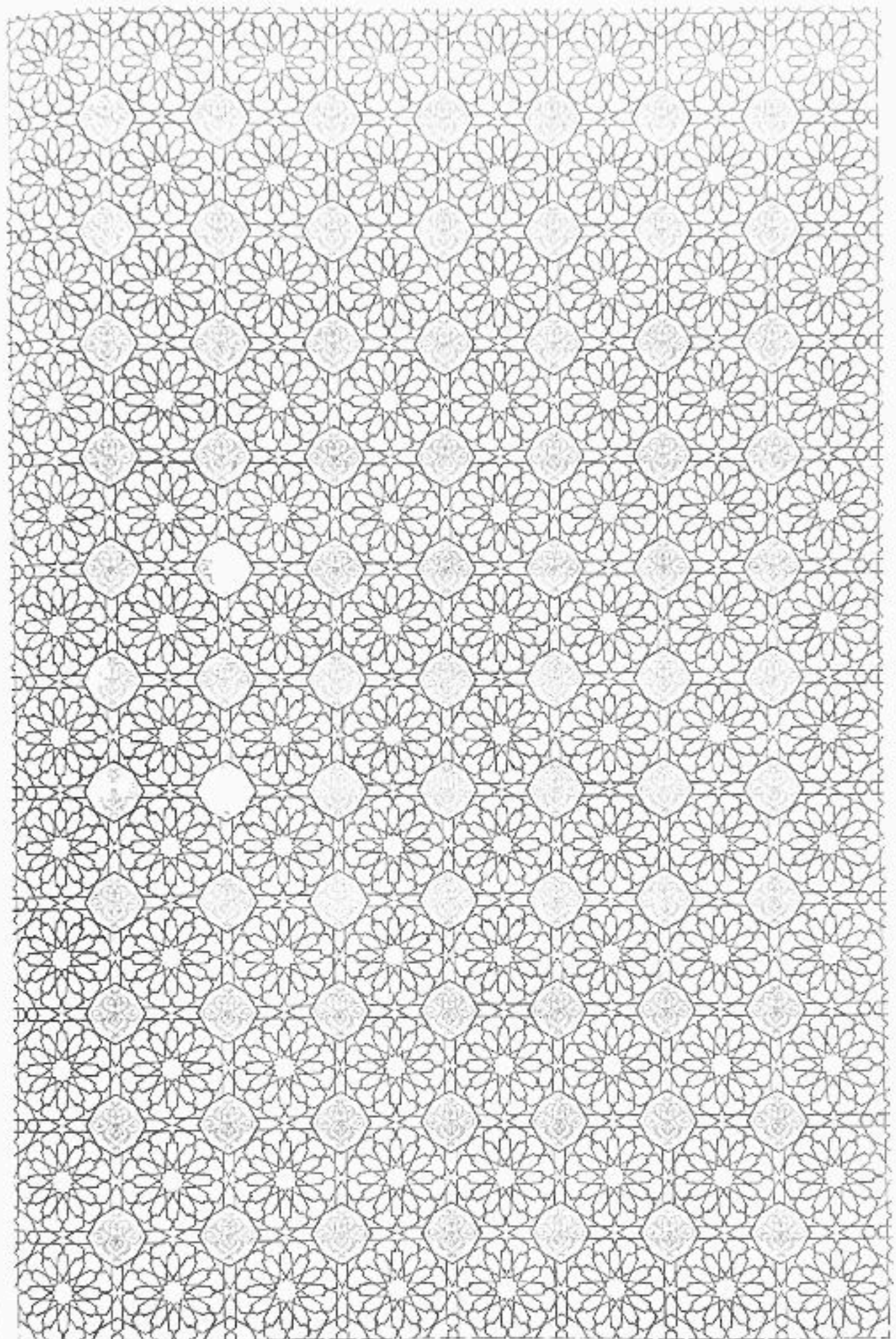
حاشية السناطري

له ، فلغيره أخذه منه وتملكه ؛ كما نقله الشيخان عن البغوي وغيره وأقراه ، وما جزم به الشارح: من أنه لا يملكه هو أحد وجهين ذكراهما أيضا في ذلك ، وفيما لو عَشَّش طائر في ملكه فأخذه غيره ، وفيما إذا دخل السمك مع الماء حوضه ، وفيما إذا وقع الثلج في ملكه فأخذه غيره ، وفيما إذا أحیی ما تحجره غيره ، ثم قالوا : لكن الأصح : أن المحیی يملك ، وفي هذه الصور<sup>(١)</sup> ميلهم إلى المنع أكثر ؛ لأن المتحجر غير مالك فليس الإحياء تصرفاً في ملك غيره ، بخلاف هذه الصورة ، لكن المعتمد : ما أفهمه كلامهما في (باب الصيد) أن المنع في غير صورة الالتقاط مبنی على ضعف ، وأن الراجع فيه : أن الآخذ يملك المأخوذ ؛ أي : لعدم ملك أحد له ؛ كالأرض المحیة فيما ذكر ، وبه يفارق صورة الالتقاط ؛ لأن المأخوذ فيها على ملك النائر ولم يأذن له في أخذه ممن هو أولى به .



(١) في نسخة (ب) : الصورة .







## كِتَابُ الْقَسْمِ وَالنُّشُوزِ

بِفَتْحِ الْقَافِ (يَخْتَصُّ الْقَسْمُ بِزَوْجَاتٍ) لَا يَتَجَاوَزُهُنَّ إِلَى الْإِمَاءِ فَلَا حَقَّ لِهِنَّ فِيهِ وَإِنْ كُنَّ مُسْتَوْلِدَاتٍ ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣] ، أَشْعَرَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ الْعَدْلُ الَّذِي هُوَ فَائِدَةُ الْقَسْمِ فِي مِلْكِ الْيَمِينِ فَلَا يَجِبُ الْقَسْمُ فِيهِ ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ ؛ كَمَا لَا يَحْقِدُ بَعْضُ الْإِمَاءِ عَلَى بَعْضٍ ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْقَسْمِ لِلزَّوْجَاتِ - وَالْأَصْلُ فِيهِ اللَّيْلُ ؛ كَمَا سَيَأْتِي - : أَنْ يَبِيَّتَ عِنْدَهُنَّ ، وَلَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ ابْتِدَاءً ؛ لِأَنَّهُ حَقُّهُ فَلَهُ تَرْكُهُ ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُهُ مَا تَضَمَّنَهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ :

حاشية البكري

### باب القسم والنشوز

قوله: (والمراد من القسم للزَّوْجَاتِ) هو مبتدأ، خبره: (أن يبيت).

حاشية السباطي

## كِتَابُ الْقَسْمِ وَالنُّشُوزِ

قوله: (لا يتجاوزهن...) أي: فالباء داخلة على المقصور عليه وإن كان الغالب في حيز الاختصاص دخولها على المقصور، ومن ثم كان الأولى أن يقول: تختص الزوجات بالقسم. وقوله: (فلا حق لهن فيه) إشارة إلى أن المقصور استحقاق القسم؛ ليفيد ما هو المقصود من أنه لا يجب إلا بين الزوجات، فلا يجب بين الإماء وإن استحَبَّ؛ كما سيأتي في كلام الشارح.

قوله: (والأصل فيه الليل؛ كما سيأتي) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر، هو: (والمراد...) والخبر وهو: (أن يبيت...).

قوله: (ابتداء) أي: قبل أن يثبت عند أحد منهن<sup>(١)</sup> أصلاً، أو بعد القسم والتسوية بينهما؛ كما يعلم مما يأتي.

(١) في نسخة (ب): عند إحداهن.



(وَمَنْ بَاتَ عِنْدَ بَعْضِ نِسْوَتِهِ . . . لَزِمَهُ) أَنْ يَبِيْتَ (عِنْدَ مَنْ بَقِيَ) مِنْهُنَّ ، فَيُعْصِي بِتَرْكِهِ تَسْوِيَةً<sup>(١)</sup> بَيْنَهُنَّ ، سِوَاءَ بَاتَ عِنْدَ الْبَعْضِ بِقُرْعَةٍ أَمْ لَا ، وَسَيَأْتِي وَجُوبُهَا لِذَلِكَ ، وَلَا تَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُنَّ فِي الْجَمَاعِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعَاتِ ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ .  
 (وَلَوْ أَعْرَضَ عَنْهُنَّ أَوْ عَنِ الْوَاحِدَةِ) الَّتِي لَيْسَ تَحْتَهُ غَيْرُهَا فَلَمْ يَبِيْتَ عِنْدَهُنَّ وَلَا عِنْدَهَا . . . (لَمْ يَأْتُمْ) لِمَا تَقَدَّمَ ، وَكَذَا لَوْ أَعْرَضَ عَنْهُنَّ بَعْدَ الْقَسْمِ وَالتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُنَّ مُدَّةً . . . جَازًا .

(وَيُسْتَحَبُّ أَلَّا يُعْطَلَهُنَّ) بِأَنْ يَبِيْتَ عِنْدَهُنَّ وَيُحْصِنَهُنَّ ، وَكَذَا الْوَاحِدَةَ ، وَأَدْنَى دَرَجَاتِهَا: أَلَّا يُخْلِئَهَا كُلُّ أَرْبَعِ لَيَالٍ عَنْ لَيْلَةٍ ؛ اِعْتِبَارًا بِمَنْ لَهُ أَرْبَعُ زَوْجَاتٍ .  
 (وَتُسْتَحَبُّ الْقَسْمَ مَرِيضَةً وَرَثَقَاءً) وَقَرَنَاءً (وَحَائِضٌ وَنُفَسَاءً) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ: الْأُنْسُ لَا الْوَطْءَ ، (لَا نَاشِزَةً) أَي: خَارِجَةً عَنْ طَاعَةِ الزَّوْجِ ؛ . . . . .

حاشية البكري

قوله: (لما تقدم) أي: من أنه حقه فله تركه .

قوله: (وكذا الواحدة) ذكرها ؛ لأن لفظ المتن لا يدخلها مع أن حكمها كذلك .

قوله: (وقرناء) ذكرها ؛ تميماً للأقسام المتعذر فيهن الوطء .

حاشية السباطي

قوله: (مريضة) أي: ما لم تتخلف عن السفر معه لمرضها فلا قسم لها وإن

استحقت النفقة ؛ كما نقله البلقيني عن تصريح الماوردي وغيره .

قوله: (لأن المقصود منه . . .) قضيته: استحقاق الصغيرة له ، لكن قال البلقيني:

مقتضى القواعد: عدم استحقاقها له ؛ كالنفقة ، وهو ظاهر ، ومحلّه: في غير المراهقة ؛ فقد صرح الشيخان باستحقاقها له .

قوله: (لا ناشزة) أي: ولو مجنونة فنشوزها يسقط حقها منه وإن لم تأثم ، بل

(١) في نسخة (ش): التسوية





كَأَن خَرَجَتْ مِنْ مَسْكَنِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ لَمْ تَفْتَحْ لَهُ الْبَابَ لِيَدْخُلَ أَوْ لَمْ تُمَكِّنْهُ مِنْهَا ؛ فَإِنَّهَا لَا تَسْتَحِقُّ الْقَسْمَ ، وَإِذَا عَادَتْ إِلَى الطَّاعَةِ . . لَا تَسْتَحِقُّ الْقَضَاءَ ، وَالْمُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ الْقَسْمُ : كُلُّ زَوْجٍ عَاقِلٌ ، .....

حاشية السنباطي

جنونها يسقط<sup>(١)</sup> إذا خيف منها ، ولا حق فيه أيضاً لأمة<sup>(٢)</sup> سلمت للزوج ليلا فقط ؛ كما سيأتي في كلام الشارح ، ولا لمعتدة عن شبهة ؛ لحرمة الخلوة بها ، ولا لمسافرة بإذنه لحاجته ؛ كما سيأتي ، ولا لمن ظهر له زناها ؛ فقد قال الروياني : أنه يحل له منع قسمها<sup>(٣)</sup> وحقوقها ؛ لتفتدي منه ؛ أي : باطناً ، لا ظاهراً ؛ فلها المطالبة ، ولا للمجنونة<sup>(٤)</sup> ؛ كما بحثه البلقيني قياساً على النفقة .

قوله : ( كأن خرجت من مسكنه بغير إذنه ) أي : لا لاكتسابها النفقة إذا أعسر بها الزوج ؛ كما سيأتي في بابها ، أو للقاضي لطلب الحق منه ؛ كما قاله الإسوي ، أو إلى المفتي لاستفتائه إذا لم يكن زوجها فقيهاً ولم يستفت لها ؛ كما قاله ابن العماد ، بخلاف خروجها منه<sup>(٥)</sup> بغير إذنه ؛ لعيادة أبيها أو شهود جنازتهما أو جنازة ولدها فهو نشوز ؛ إذ له منعها من ذلك وإن كان الأولي خلافه .

قوله : ( أو لم تمكنه منها ) أي : من الاستمتاع بها ولو بغير الجماع ، ومحله : إذا لم يفعل ذلك تذللاً ، وليس من النشوز شتمها له وإيذاؤها له باللسان وغيره وإن أثمت بذلك واستحقت التأديب منه عليه ، لا على شتم أجنبي فمن القاضي .

قوله : ( عاقل ) خرج : المجنون فليس القسم مستحقاً عليه .

(١) في نسخة (أ) : مسقطه .

(٢) في نسخة (أ) : ولا حق فيه أيضاً للزوج لأنه .

(٣) في نسخة (ب) : أنه لا يحل له منع حقها .

(٤) في نسخة (د) : ولا للمحبوسة .

(٥) في نسخة (ب) : معه .



بَالِغًا كَانَ أَوْ مُرَاهِقًا، رَشِيدًا أَوْ سَفِيهًا، فَإِنْ وَقَعَ جَوْرٌ مِنَ الْمُرَاهِقِ . . . فَأَلِئْتُمْ عَلَيَّ  
وَلِيَّهِ، بِخِلَافِ السَّفِيهِ . . . فَأَلِئْتُمْ عَلَيْهِ.

حاشية السنباطي

نعم ؛ يلزم الولي إذا كان الوطاء ينفعه ، أو مال إليه ولم يخف عليهن منه ، وكذا<sup>(١)</sup> إذا طولب بقضاء قسم<sup>(٢)</sup> وقع منه في الإفاقة أن يطوف به عليهن ، أو يدعوهن إلى منزله ، أو يطوف به على بعضهن ويدعو بعضهن بحسب ما يرى ، ومحل الآخر<sup>(٣)</sup> : إذا كان ثمَّ غرض<sup>(٤)</sup> ؛ ليوافق ما يأتي في العاقل ، فلا<sup>(٥)</sup> يلزمه ذلك عند انتفاء ما ذكر<sup>(٦)</sup> ؛ لأن لهن التأخير إلى الإفاقة لتتم المؤانسة ، هذا كله إن أطبق جنونه ، فإن تقطع . . . فكذلك إن لم ينضبط .

نعم ؛ لو قسم لواحدة زمن الجنون وأفاق في نوبة أخرى . . . قضى للأولى ما جرى في زمن الجنون لتقصه وإن انضبط ؛ كيوم ويوم<sup>(٧)</sup> ، قال البغوي وغيره : طرح أوقات الجنون كالغيبية وقسم في أوقات إفاقته . فلو أقام عند واحدة في زمن الجنون . . . فلا اعتداد به ولا قضاء بسببه ، وقال المتولي : يراعي القسم في أوقات الإفاقة ، ويراعيه الولي في أوقات الجنون ، ويكون لكل واحدة نوبة من هذه ونوبة من هذه ، قال في «الروضة» كـ«أصلها» : وهذا حسنٌ ، وفي نسخة منها : أحسن ، وجمع بينهما : بحمل كلام البغوي على ما إذا خيف منه عليهن أو لم يمل إلى النساء ، وكلام المتولي على عكسه ، وهو متجه .

قوله : (أو مراهما) في التعبير بـ(المراهق) إشعار بأنه لا بد في استحقاق القسم على الصبي أن يكون ممن يمكنه الوطاء ، بخلاف ما إذا لم يمكنه ، وهو كما قال البلقيني :

(١) في نسخة (ب) : ولذا .

(٢) في نسخة (أ) : إذا طولب بقضائهم .

(٣) في نسخة (د) : ومحل الأخذ . وفي «أسنى المطالب» : أن محله في الأخيرة .

(٤) كذا في النسخ . وفي «الأسنى» و«المغني» : ثمَّ عذر .

(٥) في نسخة (ب) و(د) : ولا .

(٦) في نسخة (أ) زيادة : ما ذكر ولو للقضاء المذكور .

(٧) في نسخة (ب) : كيوم وليلة .





(فَإِنْ لَمْ يَنْقَرِدْ بِمَسْكِنٍ .. دَارَ عَلَيْهِنَّ فِي بُيُوتِهِنَّ ، وَإِنْ انْفَرَدَ) بِمَسْكِنٍ .. (فَالْأَفْضَلُ الْمَضِيُّ إِلَيْهِنَّ) صَوْنًا لَهُنَّ عَنِ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسَاكِينِ ، (وَلَهُ دُعَاؤُهُنَّ) إِلَى مَسْكِنِهِ وَعَلَيْهِنَّ الْإِجَابَةُ ، وَمَنْ امْتَنَعَتْ مِنْهُنَّ .. فَتَأْسِرُهُ<sup>(١)</sup> ، (وَالْأَصْحَحُ: تَحْرِيمُ ذَهَابِهِ إِلَى بَعْضِ دُعَاءِ بَعْضٍ) إِلَى مَسْكِنِهِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَفْضِيلِ بَعْضِهِنَّ عَلَى بَعْضٍ ، وَالثَّانِي: جَوَازُ ذَلِكَ ؛ كَمَا يَجُوزُ لَهُ الْمَسَافَرَةُ بِبَعْضِهِنَّ دُونَ بَعْضٍ ، (إِلَّا لِغَرَضٍ ؛ كَقُرْبِ مَسْكِنٍ مَنْ مَضَى إِلَيْهَا) دُونَ الْأُخْرَى ، (أَوْ خَوْفِ عَلَيْهَا) دُونَ الْأُخْرَى ؛ كَأَنْ تَكُونَ شَابَةً وَالْأُخْرَى عَجُوزًا .. فَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ مَا ذُكِرَ ، وَيَلْزَمُ مَنْ دَعَاهَا الْإِجَابَةَ ، فَإِنْ أَبَتْ .. بَطَلَ حَقُّهَا .

#### حاشية السباطي

أنه ظاهر كلامهم ؛ أي: المذكور ؛ لعدم المقصود من القسم ، لكن الظاهر - كما في «شرح البهجة» -: استحقيقه عليه فيما لو قسم لبعضهن وطلبت الباقيات ؛ لحصول الأُنس بالصبي كالمجنون ، وكلامهم جروا فيه على الغالب ، والفرق: بأن المجنون يمكنه الوطاء ، بخلاف الصبي لا أثر له .

قوله: (وعليهن الإجابة ومن امتنعت ...) استثنى الماوردي من ذلك: من لها عذر؛ كمرض ونحوه، ومن كانت ذات قدر وخفف لم تعتد عليهن البروز، فعليه أن يقسم لهما في بيتهما، وكلام «النهاية» يشير إليه في الثانية، قال الأذرعى فيها: وهو حسن وإن استغربه الروياني، وله في الأولى أن يحملها إلى بيته .

قوله: (والأصح: تحريم ذهابه ...) أي: بلا قرعة، فيجوز له ذلك بقرعة ولو لغير غرض .

قوله: (ويلزم من دعاها الإجابة) عطف على (لا يحرم)<sup>(٢)</sup> . وقوله: (فإن أبت .. بطل حقتها) أي: لنشوزها .

(١) وإن كانت ذات خفر (شديدة الحياء)، كما في التحفة: (٩٠٢/٧)، خلافا لما في النهاية: (٣٨١/٦)، والمغني: (٢٥٢/٣)، حيث قال: لا تجب الإجابة على ذات خفر، فيذهب لها .

(٢) في نسخة (أ): قوله: (ويلزم من دعاها الإجابة) أي: إذا دعاها لغرض؛ كما ذكر .



(وَبِحُرْمِ أَنْ يُقِيمَ بِمَسْكَنِ وَاحِدَةٍ وَيَدْعُوهُنَّ) أَي: الْبَاقِيَاتِ (إِلَيْهِ) لِمَا فِي إِيْتَانِهِنَّ بَيْتَ الضَّرَّةِ مِنَ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِنَّ وَتَفْضِيلِهَا عَلَيْهِنَّ، (وَأَنْ يَجْمَعَ) بَيْنَ (ضَرَّتَيْنِ) مَثَلًا (فِي مَسْكَنِ إِلَّا بِرِضَاهُمَا) لِأَنَّ جَمْعَهُمَا فِيهِ مَعَ تَبَاغُضِهِمَا يُؤَلِّدُ كَثْرَةَ الْمَخَاصِمَةِ وَيُسْوِسُ الْعِشْرَةَ، فَإِنْ رَضِينَا بِهِ... جَازَ، لَكِنْ يُكْرَهُ وَطَاءُ إِحْدَاهُمَا بِحَضْرَةِ الْأُخْرَى؛ لِأَنَّهُ بَعِيدٌ عَنِ الْمَرْوَةِ وَلَا يَلْزِمُهَا الْإِجَابَةُ إِلَيْهِ، وَلَوْ اشْتَمَلَتْ دَارٌ عَلَى حُجْرٍ مُفْرَدَةٍ الْمَرَافِقِ... جَازَ إِسْكَانُ الضَّرَّاتِ فِيهَا مِنْ غَيْرِ رِضَاهُنَّ، وَكَذَا إِسْكَانُ وَاحِدَةٍ فِي السُّفْلِ وَأُخْرَى فِي الْعُلُوِّ وَالْمَرَافِقِ مُتَمَيِّزَةٌ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِمَّا ذَكَرَ مَسْكَنٌ.

(وَلَهُ أَنْ يَرْتَبَّ الْقِسْمَ عَلَى لَيْلَةٍ وَيَوْمٍ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا، وَالْأَصْلُ: اللَّيْلُ، وَالنَّهَارُ تَبَعٌ) لِأَنَّ اللَّيْلَ وَقْتُ السُّكُونِ، وَالنَّهَارَ وَقْتُ التَّرَدُّدِ فِي الْحَوَائِجِ؛ قَالَ تَعَالَى:

حاشية البكري

قوله: (ولو اشتملت دار على حجر... ) ذكره؛ ليفيد أنه ليس من صور السكن الواحد؛ لثلاث يتوهم خلافه من المتن.

حاشية الشيباني

قوله: (وأن يجمع ضربتين مثلا في مسكن... ) مثلها<sup>(١)</sup>: السرية مع الزوجة، صرح به الماوردي والرويانى [لكن المتجه: الاكتفاء في جواز جمعهما في مسكن برضا الزوجة]<sup>(٢)</sup> بخلاف السريتين فيجوز جمعهما في مسكن واحد، قال الزركشي: وينبغي أن يستثنى من حرمة الجمع المذكور: ما إذا كان في سفر؛ فإن أفراد كل بخيمة ومرافق مما يشق<sup>(٣)</sup> ويعظم ضرره مع أن ضرره لا يتأبد فيحتمل. انتهى.

قوله: (أو بعدها) هذا هو الأولى وعليه التواريخ الشرعية؛ فإن أول الأشهر

(١) في نسخة (ب): مثلهما.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (د).

(٣) في نسخة (ب): مما يتفق.





﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ [يونس: ٦٧]، وَقَالَ:  
 ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ﴿٥١﴾ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾ [النبا: ١٠ - ١١] (فَإِنْ عَمِلَ لَيْلًا وَسَكَنَ  
 نَهَارًا؛ كَحَارِسٍ .. فَعَكْسُهُ)، أَي: الْأَصْلُ فِي حَقِّهِ: النَّهَارُ، وَاللَّيْلُ تَابِعٌ لَهُ، هَذَا كُلُّهُ  
 فِي الْمَقِيمِ، أَمَّا الْمَسَافِرُ الَّذِي مَعَهُ زَوْجَاتُهُ .. فَعِمَادُ الْقَسْمِ فِي حَقِّهِ: وَقْتُ النَّزُولِ  
 لَيْلًا كَانَ أَوْ نَهَارًا، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا.

(وَلَيْسَ لِلأَوَّلِ) وَهُوَ مِنَ الْأَصْلِ فِي حَقِّهِ اللَّيْلُ (دُخُولٌ فِي نَوْبَةٍ عَلَى أُخْرَى)

حاشية البكري

قوله: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا...﴾ الذي في القرآن: ﴿... وَجَعَلْنَا النَّهَارَ  
 مَعَاشًا﴾ (فَأَسْقَطَ الشَّارِحُ (جَعَلْنَا) وَلَعَلَّهُ وَقَعَ مِنْ نَاسِخٍ؛ كَمَا وَقَعَ لَهُ فِي بَابِ قَاطِعِ  
 الطَّرِيقِ: (وَإِنْ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ) وَالَّذِي فِي الْقُرْآنِ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ  
 تَابُوا...﴾ [البقرة: ١٦٠].

قوله: (أَمَّا الْمَسَافِرُ...)) ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ لَا يَشْمَلُهُ، فَرَبَّمَا يَتَوَهَّمُ مِنْهُ  
 أَنَّهُ كَغَيْرِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

حاشية السباطي

الليالي، قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَالْوَجْهُ فِي دُخُولِهِ لِذَاتِ النَّوْبَةِ: اعْتِبَارُ الْعَرَفِ، لَا بَغْرُوبِ  
 الشَّمْسِ أَوْ طُلُوعِهَا.

قوله: (فَإِنْ عَمِلَ لَيْلًا...)) قَالَ فِي «الرُّوضَةِ»: وَلَوْ كَانَ يَعْمَلُ تَارَةً لَيْلًا وَيَسْتَرِيحُ  
 نَهَارًا وَتَارَةً عَكْسَهُ، فَأَرَادَ أَنْ يَبْدَلَ الْأَصْلَ بِالتَّابِعِ؛ بِأَنْ يَجْعَلَ لَوَاحِدَةٍ لَيْلَةً تَابِعَةً وَنَهَارًا  
 مُتَبَوِّعًا وَللأُخْرَى عَكْسَهُ.. فَالْأَصْحَحُ: الْمَنْعُ؛ لِتَفَاوُتِ الْغَرَضِ.

قوله: (فَعِمَادُ الْقَسْمِ فِي حَقِّهِ: وَقْتُ النَّزُولِ...)) أَي: لِأَنَّهُ وَقْتُ الْخُلُوعِ، وَمِنْ ثَمَّ  
 قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَحْصُلِ الْخُلُوعُ إِلَّا حَالَ السَّيْرِ؛ بِأَنَّ كَانَ بِمَحْفَقَةٍ أَوْ نَحْوِهَا وَحَالَةَ  
 النَّزُولِ يَكُونُ مَعَ الْجَمَاعَةِ فِي خِيْمَةٍ مِثْلًا.. كَانَ عِمَادُ قِسْمَةَ حَالَةَ السَّيْرِ دُونَ حَالَةَ النَّزُولِ  
 حَتَّى يَلْزِمَهُ التَّسْوِيَةُ فِي ذَلِكَ.



لَيْلًا إِلَّا لِضُرُورَةٍ؛ كَمَرَضِهَا الْمُخَوِّفِ) وَلَوْ ظَنًّا، (وَحِينَئِذٍ: إِنْ طَالَ مُكُتُّهُ.. قَضَى) مِثْلَ مَا مَكَتَ فِي نَوْبَةِ الْمَدْخُولِ عَلَيْهَا، (وَالْأ.. فَلَا) يَقْضِي، وَكَذَا لَوْ تَعَدَّى بِالْمَدْخُولِ.. يَقْضِي إِنْ طَالَ الْمَكْتُ، وَالْأ.. فَلَا، لَكِنْ يَعْصِي، وَقَدَّرَ الْقَاضِي حُسَيْنُ الطَّوِيلُ بِثُلُثِ اللَّيْلِ، وَالصَّحِيحُ: لَا تَقْدِيرَ، (وَلَهُ الدُّخُولُ نَهَارًا لَوْضِعِ مَتَاعٍ وَنَحْوِهِ) كَأَخْذِ مَتَاعٍ وَتَسْلِيمِ نَفَقَةٍ، (وَيَنْبَغِي أَلَّا يَطُولَ مُكُتُّهُ)<sup>(١)</sup> فَإِنْ طَوَّلَهُ... ..

حاشية البكري

قوله: (وكذا لو تعدى بالدخول) ذكره؛ لئلا يتوهم أن العاصي يقضي مطلقًا، وليس كذلك.

قوله: (والصحيح: لا تقدير) أي: ويرجع للعرف.

حاشية السباطي

قوله: (ولو ظنا) قال الغزالي: أو احتمالًا، ومن الضرورة: الحريق وشدة الطلق.  
قوله: (مثل ما مكث... أي: قدره، فلا تجب مراعاة الوقت؛ كأول الليل أو آخره وإن كان هو الأولى).

قوله: (وكذا لو تعدى بالدخول... أي: بأن دخل لا لضرورة ولو لحاجة فيعصي<sup>(٢)</sup> بالدخول لها؛ كما أفهمه كلامه، وصرح به في «الروضة» و«أصلها» وفيهما ما حاصله: أنها لو مرضت ولا مُتَعَهَّدَ لها.. فله المبيت عندها لتمريرها ليالي بحسب الحاجة، لكنه يقضي ولا يواليه، بل يفرقه فيجعل النوب ثلاثًا ثلاثًا فأقل حتى يتم القضاء؛ أي: ولا يزيد عليها؛ بناءً على ما يأتي، ولو كانت ثنتين ولا متعهَّدَ لهما.. قسم الليالي بينهما وقضى لغيرهما؛ كما مر، فلو ماتت المريضة.. تعذر القضاء.

قوله: (والصحيح: لا تقدير) أي: بل مرجعه للعرف.

(١) أي: يجب عليه أن لا يطيل، فإن فعل حرم، كما في التحفة: (٧/٩١١ - ٩١٢)، خلافا لما في النهاية: (٦/٣٨٤)، والمغني: (٣/٢٥٤)، حيث قالا: يجوز التطويل لكنه خلاف الأولى.

(٢) في نسخة (أ): فيقضي.





قَالَ فِي «المَهْدَبِ»: يَجِبُ الْقَضَاءُ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الشَّيْخَانِ، (وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يَقْضِي إِذَا دَخَلَ لِحَاجَةٍ) كَمَا ذُكِرَ، وَالثَّانِي: يَقْضِي كَمَا فِي اللَّيْلِ، (وَأَنَّ لَهُ مَا سِوَى وَطْءٍ مِنْ اسْتِمْتَاعٍ)، وَالثَّانِي: لَا يَجُوزُ، أَمَّا الْوَطْءُ.. فَيَحْرُمُ جَزْمًا، (وَأَنَّهُ يَقْضِي إِنْ دَخَلَ بِلا سَبَبٍ)، وَالثَّانِي: لَا يَقْضِي، (وَلَا تَجِبُ تَسْوِيَةٌ فِي الْإِقَامَةِ نَهَارًا) لِتَبَعِيَّتِهِ اللَّيْلَ.

حاشية البكري

قوله: (ولم يذكره الشيخان) المعتمد: الوجوب.

حاشية السنياطي

قوله: (قال في «المهدب»): يجب القضاء، ولم يذكره الشيخان) أي: بل قضية كلامهما خلافاً حيث أطلقا قولهما الآتي: (الصحيح: أنه لا يقضي إذا دخل لحاجة) وإن كان صنيع الشارح مشعراً بحمله على ما إذا لم يطل مكثه، وجمع بينهما: بحمل ما قاله في «المهدب» على وجوب القضاء للقدر الزائد على الحاجة، وما اقتضاه كلامهما على عدم وجوبه لقدر الحاجة، فالحاصل: أنه إذا دخل لحاجة.. فلا يقضي إن لم يطل مكثه مطلقاً، فإن أطال.. قضى الزائد على قدر الحاجة دون قدرها.

فإن قلت: فهل يأتي ذلك فيما إذا دخل ليلاً لضرورة أو حاجة وطل مكثه.

قلت: لا، والفرق ظاهرٌ.

قوله: (وأن له ما سوى...): أي: إذا دخل لحاجة.

قوله: (أما الوطء.. فيحرم جزماً) قال الإمام: اللائق بالتحقيق: القطع بأنه لا يوصف بالتحريم، ويصرف التحريم إلى إيقاع المعصية لا إلى ما وقعت به المعصية، وحاصله: أن تحريم الوطء لا لعينه، بل لأمرٍ خارجٍ.

قوله: (وأنه يقضي إن دخل بلا سبب) محله - كما هو ظاهر -: إذا طال الزمن؛ أخذاً مما مر في قضاء الليل؛ كما صرح به في «شرح الروض».

قوله: (ولا تجب تسوية في الإقامة نهاراً) أي: سواء أكان ذلك لشغل أو لا على



(وَأَقْلُ نُوبِ الْقَسْمِ: لَيْلَةٌ) فَلَا يَجُوزُ بِبَعْضِ لَيْلَةٍ وَلَا بِلَيْلَةٍ وَبَعْضِ أُخْرَى؛ لِمَا فِي التَّبَعِيضِ مِنْ تَشْوِيشِ الْعَيْشِ، (وَهُوَ أَفْضَلُ) لِقُرْبِ الْعَهْدِ بِهِ مِنْ كُلِّهِنَّ، (وَيَجُوزُ ثَلَاثًا) وَكِلْتَيْنِ، (وَلَا زِيَادَةَ عَلَى الْمَذْهَبِ) مِنْ غَيْرِ رِضَاهُنَّ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ طُولِ الْعَهْدِ بِهِنَّ، وَقِيلَ فِي قَوْلِ أَوْ وَجْهِ: يَزَادُ عَلَى الثَّلَاثِ، وَعَلَى هَذَا قِيلَ: لَا يَزَادُ عَلَى سَبْعٍ؛ لِأَنَّهَا مُدَّةٌ تُسْتَحَقُّ لِجَدِيدَةٍ؛ كَمَا سَيَأْتِي، وَقِيلَ: يَزَادُ عَلَيْهَا مَا لَمْ تَبْلُغْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ مُدَّةَ تَرْبُصِ الْمُوَلِيِّ.

(وَالصَّحِيحُ: وَجُوبُ قُرْعَةٍ) بَيْنَ الزَّوْجَاتِ (لِلْإِبْتِدَاءِ) بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، (وَقِيلَ: يَتَخَيَّرُ) بَيْنَهُنَّ فِي ذَلِكَ فَيَبْدَأُ بِمَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ، وَعَلَى الْأَوَّلِ: يَبْدَأُ بِمَنْ خَرَجَتْ

حاشية البكري

قوله: (من غير رضاهن) أي: فإن رضين.. جاز؛ لأن الحق لهن، وقد زال المانع من جهتين.

حاشية السباطي

ما اقتضاه إطلاقهم، وخرج به (النهار): الليل، فتجب التسوية في البيتوتة فيه، والفرق: ما علل به الشارح، حتى لو بات عند واحدة وخرج، أو أخرج ولو كرهما في نوبة الأخرى بعض الليل.. قضى لها قدر الفائت، وذلك الوقت أولى، ثم يخرج من عندها وينفرد عن زوجاته بقية الليلة ما لم يخف ضرراً، قال في «الروضة» كـ«أصلها»: والأولى له أن لا يستمتع فيما وراء زمن القضاء، قال الأذرعى: بل يشبه أن لا يجب، ولا يقال: أنه الأولى، وقد أطلق الإمام والغزالي وغيرهما القول: بأنه إذا جامع في يوم أخرى.. فهو محرم قطعاً، وأجيب: بأنه جامع ثم في نوبة أخرى، بخلافه هنا.

قوله: (ولا زيادة على المذهب من غير رضاهن...): أي: وإن تفرقت في البلاد.

قوله: (وقيل: يزداد عليها ما لم تبلغ أربعة أشهر مدة تربص المولي) لو عبر قائل هذا القول<sup>(١)</sup> بـ(ما لم تبلغ فوق أربعة أشهر).. لكان أولى، نَبَّه عليه في «شرح البهجة».

(١) في نسخة (أ): هذا القيل.





قُرْعَتَهَا ، وَبَعْدَ تَمَامِ نَوْبَتِهَا يُقْرَعُ بَيْنَ الْبَاقِيَاتِ ثُمَّ بَيْنَ الْأُخْرَيَيْنِ ، فَإِذَا تَمَّتِ النَّوْبُ . .  
رَاعَى التَّرْتِيبَ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِعَادَةِ الْقُرْعَةِ ، وَلَوْ بَدَأَ بِوَاحِدَةٍ بِلا قُرْعَةٍ . . فَقَدْ ظَلَمَ ،  
وَيُقْرَعُ بَيْنَ الثَّلَاثِ ، فَإِذَا تَمَّتِ النَّوْبُ . . أَقْرَعُ لِلْإِبْتِدَاءِ .

(وَلَا يُفْضَلُ فِي قَدْرِ نَوْبَةٍ) وَإِنْ تَرَجَّحَتْ إِحْدَاهُنَّ بِشَرَفٍ وَغَيْرِهِ ، فَتَجِبُ  
التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْمُسْلِمَةِ وَالْكِتَابِيَّةِ فِي ذَلِكَ ، (لَكِنْ لِحُرَّةِ مِثْلًا أُمَّةً) كَأَنَّ سَبَقَ نِكَاحُ  
الْأُمَّةِ بِشُرُوطِهِ عَلَى نِكَاحِ الْحُرَّةِ ، أَوْ كَانَ الزَّوْجُ عَبْدًا فَدَوْرُهُمَا أَثَلَاثٌ<sup>(١)</sup> ؛ لَيْلَتَانِ

#### حاشية المنبسط

قوله: (أقرع للابتداء) أي: وكأنه ابتداء القسم ، فيقرع بين الجميع ؛ كما صرح به  
شارح «الحاوي»<sup>(٢)</sup> .

قوله: (فدورهما أثلاث ؛ ليلتان . . .) أي: ولا يجوز أن يجعل دورهما ثلاثاً للحرّة  
وليلة ونصفاً للأمة<sup>(٣)</sup> ، والمبعضة كالأمة ؛ كما نص عليه الشافعي في «الأم» وصرح به  
الماوردي .

تنبية: لو عتقت الأمة ؛ فإن كانت البداء بالحرّة . . نظر ؛ إن عتقت في ليلتها . .  
زادها ليلة ؛ لالتحاقها بالحرّة قبل الوفاء ، أو بعد تمامها . . اقتصر عليها ثم سوى بينهما ،  
ولا أثر لعتقها في يومها ؛ لأنه تابع ، وإن عتقت في الليلة الأولى من ليلتي الحرّة . . بات  
عندها ما أراد من ليلة أو ليلتين أو ثلاث ، ثم بات عند العتيقة مثله ، أو في الثانية  
منهما . . فله إتمامها ؛ للمشقة في خروجه ليلاً ، بل له أخذاً مما قبله أن يبيت عندها ليلة  
أخرى إن أراد ، فإن اقتصر على إتمام الليلة الثانية . . بات عند العتيقة ليلتين وإن لم  
يتمها ، بل خرج إلى العتيقة أو إلى مسجد ونحوه وبات ثم . . فلا يلزمه قضاء ما مضى  
من تلك الليلة ، بل قد أحسن بخروجه إلى العتيقة . قال الإسوي: وهذا مشكل ؛ لأن

(١) في نسخة (ش): أثلاثاً

(٢) في نسخة (أ): شارح «الهادي» .

(٣) في نسخة (ب) و(د): ونصف للأمة .



## حاشية السباطي

ما مضى من تلك الليلة إن كان حقاً للحررة . . فيجب إذا أتم<sup>(١)</sup> الليلة عندها أن لا يقضي جميعها، وإلا . . فيجب أن يقضيه إذا خرج فوراً. وأجيب عنه: بأن قوله في الشق الأول: (فيجب أن لا يقضي جميعها) مردود؛ لأن الماضي من الليلة والباقي منها كالثلاثة<sup>(٢)</sup>، والسبعة في حق الزفاف للشيب فالثلاث حق لها، وإذا أقام عندها سبعا . . قضى الجميع، فكذا إذا أقام الباقي من الليلة . . قضاه مع الماضي منها. وقضيته: أن يقيد بما إذا طلب منه تمام الليلة، وإلا . . فيقضي الزائد فقط، وبأن قوله في الثاني: (فيجب أن يقضيه إذا خرج فوراً) مردود أيضاً؛ فإن العتيقة قبل العتق لا يثبت لها استحقاق؛ نظراً لنصف المقسوم؛ كما لو كان عبد بين اثنين لأحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه . . فالمهاياة بينهما تكون يومين ويوماً، فإذا اشترى صاحب الثلث السدس من الآخر في أثناء اليومين . . لم يرجع عليه بأجرة ما مضى، وإن كانت البداءة بالأمة وعتقت في ليلتها . . أتمها ثم سوى بينهما، أو بعد تمامها، أو في الحررة ليلتين ثم سوى بينهما - كما جزم به ابن المقرئ في «روضه» تبعاً لقطع جمع متأخرين<sup>(٣)</sup> -؛ لأن الأمة قد استوفت ليلتها قبل عتقها، فتستوفي الحررة بإزائها ليلتين، لكن منع البغوي إيفاءها الليلتين، وقال: إن عتقت في الأولى منهما . . أتمها واقتصر عليها، أو في الثانية . . خرج من عندها حالا، وجرى عليه جمع متقدمون، والأول أوجه وإن ضعفه الزركشي. وقد استشكل الماوردي الثاني: بأن عتق الأمة يوجب تكميل حقها ولا يوجب نقصان حق غيرها، فوجب أن تكون الحررة على حقها وتستقبل زيادة الأمة بعد عتقها، قال: فلو لم تعلم الأمة بعتقها حتى مر عليها أدوار وهو يقسم لها قسم الإمام . . لم يقض لها ما مضى، قال ابن الرفعة: والقياس: أنه يقضي لها. انتهى، وينبغي كما قاله في «شرح الروض» الجزم به عند علم الزوج بذلك. انتهى.

(١) في نسخة (ب): تم.

(٢) في نسخة (أ): والباقي منها فالثلاثة أيام.

(٣) في نسخة (أ) و(ب): متقدمين.





لِلْحُرَّةِ وَلَيْلَةَ لِلْأُمَّةِ ، وَإِنَّمَا تَسْتَحِقُّ الْأُمَّةُ الْقَسْمَ إِذَا اسْتَحَقَّتِ النَّفَقَةَ ؛ بِأَنْ كَانَتْ مُسَلِّمَةً  
لِلزَّوْجِ لَيْلًا وَنَهَارًا كَالْحُرَّةِ ، (وَتُخَصُّ بِكُرٍّ جَدِيدَةً عِنْدَ زِفَافٍ بِسَبْعِ بِلَا قَضَاءِ)

حاشية البكري

قوله: (وإنما تستحق الأمة القسم...) ذكره ؛ لئلا يتوهم استحقاقها ، وليس  
كذلك ، ولك أن تقول: هذا لا يرادُ علي «المنهاج» ؛ لأنه سبق له في بابه .

حاشية السنياطي

قوله: (وتخص بكر جديدة...) المراد بها: من تزوجها ولو بعد بينونتها ،  
بخلاف من راجعها ، وإنما يستحق ذلك - كما يشعر به كلامه - إذا كان في نكاحه أخرى  
بيت عندها ، وإلا... لم تستحقه ؛ لأن له تركهن ؛ كما نقله الشيخان عن البغوي وأقراه .  
ولا ينافيه قولهما: (لو نكح جديدتين ولم يكن في نكاحه غيرهما... وجب لها حق  
الزفاف) لأن هذا محمولٌ علي من أراد القسم .

نعم ؛ قال المصنف في «شرح مسلم»: الأقوى المختار: وجوبه مطلقاً ؛ لخبر  
أنس ، قال في «الروضة» كـ «أصلها»: وينبغي أن لا يقطع حق الزفاف عن أعمال  
البر<sup>(١)</sup> ؛ كالجماعة ، والعبادة ، وتشيع الجنابة نهاراً ، أما ليلاً... فيمتنع الخروج لذلك ؛  
تقدماً للواجب . وفي دوام القسم يجب التسوية في الخروج لأعمال البر وعدمه ؛ بأن  
يخرج في ليلة الجميع أو لا يخرج أصلاً ، فلو خرج في ليلة بعضهن فقط... حرم ، وما  
ذكره الشيخان في الليل هو المفتى به وإن قال الأذرعي: أنه طريقة شاذة لبعض  
العراقيين<sup>(٢)</sup> . وقضية نصوص الشافعي وكلام القاضي والبغوي وغيرهما: أنه لا فرق  
بين الليل والنهار في استحباب الخروج ؛ لما ذكر ، وممن صرح به من المراوزة:  
الجويني في «مختصره» والغزالي في «إخلاصته» .

نعم ؛ العادة جارية بزيادة الإقامة مدة الزفاف علي أيام القسم فيراعى ذلك .

(١) في نسخة (أ): عن أعمال أكثر .

(٢) في نسخة (أ): فلو خرج في ليلة بعضهن فقط... حرم ، قال الأذرعي: وما ذكره في الليل طريقة  
شاذة لبعض العراقيين .



لِلْأُخْرِيَّاتِ ، (وَتَيْبٌ بِثَلَاثٍ) لِحَدِيثِ ابْنِ حِبَّانَ: «سَبْعٌ لِلْبَكْرِ ، وَثَلَاثٌ لِلتَّيْبِ»<sup>(١)</sup> ،  
(وَيُسْنُ تَخْيِيرُهَا) أَي: التَّيْبِ (بَيْنَ ثَلَاثِ بِلَا قَضَاءٍ) لِلْأُخْرِيَّاتِ ، (وَسَبْعٌ بِقَضَاءٍ)  
لَهُنَّ ؛ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا<sup>(٢)</sup> ، وَالتَّخْصِصُ  
الْمَذْكُورُ وَاجِبٌ عَلَى الزَّوْجِ ؛ لِتَزْوَلِ الْحِشْمَةُ بَيْنَهُمَا ، وَتَجِبُ مَوَالَاةُ مَا ذُكِرَ ؛ لِأَنَّ  
الْحِشْمَةَ لَا تَزُولُ بِالْمَفْرَقِ ، فَلَوْ فَرَّقَهُ . . لَمْ يُحْسَبْ وَاسْتَأْنَفَ وَقَضَى الْمَفْرَقَ  
لِلْأُخْرِيَّاتِ ، وَلَوْ كَانَتْ تُبَوِّئُهَا بغيرِ وَطْءٍ . . فَهِيَ كَالْبَكْرِ فِي الْأَصْحَحِّ ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ

حاشية البكري

قوله: (ولو كانت ثبوتها بغير وطء . . فهي كالبكر) ذكره ؛ لئلا يتوهم من المتن  
خلافه ، ولك أن تقول: كلامه في الإيجاب يفهمه ، فلا يرد عليه .

حاشية السناباطي

وقولهم: (الإقامة ليلا واجبة فلا تترك للمندوب) جوابه: أنها واجبة على الوجه المعتاد  
لا على ما ذكرتم ، ومن المعلوم: أنه ﷺ كان يخرج ليلا وكان يسمر عند أبي بكر في  
أمور المسلمين وغيرها ، وكذلك الصحابة ، ولم يفرقوا بين ليالي الزفاف وغيرها ، ولا  
أحفظ عنهم أمرا بملازمة العروس تلك الليالي .

تتبعه: قال في «الروضة» ك«أصلها»: لو كان عنده نسوة فزفت الجديدة بعد ما  
سوى بينهن . . ففيها حقها ثم يستأنف القسم بين الجميع ، وإن كان عنده زوجتان فزفت  
الجديدة بعد ما قسم لإحداهما الليلة . . وقضى حق الزفاف ، ثم يقسم للقديمة الأخرى  
ليلة ويبت عند الجديدة نصف ليلة ، ثم يخرج بقية الليلة إلى مسجد ونحوه ، ثم يستأنف  
القسم بين الثلاث بالسوية ؛ لأنها تستحق ثلث القسم والليلة التي باتها عند القديمة  
الأخرى ؛ كالمشرك بينها وبين صاحبته<sup>(٣)</sup> فتستحق مقدار ما لواحدة منهما ، وهو

(١) صحيح ابن حبان ، باب: ذكر الأمر للمرأة إذا تزوج على امرأته بكرا أن يقسم لها سبعا . . . رقم  
[٤٢٠٨] .

(٢) صحيح مسلم ، باب: قدر ما تستحقه البكر والتيب من إقامة الزوج عندها عقد الزفاف ، رقم  
[٤٢/١٤٦٠] .

(٣) في نسخة (ب): صاحبته .





الْجَدِيدَةُ حُرَّةٌ أَمَّ أُمَّةً ، وَقِيلَ : لِلْأُمَّةِ نِصْفٌ مَا ذُكِرَ مِنْ غَيْرِ جَبْرٍ لِلْكَسْرِ ، وَقِيلَ : يَجْبُرُهُ ؛ فَلِلْبِكْرِ أَرْبَعٌ ، وَلِلثَّيْبِ لَيْلَتَانِ ، وَلَوْ زَادَ الْبِكْرَ عَلَى السَّبْعِ .. قَضَى الزَّائِدَ لِلْأُخْرِيَّاتِ ، وَكَذَا لَوْ زَادَ الثَّيْبَ عَلَى الثَّلَاثِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهَا .. يَقْضِي الزَّائِدَ ؛ كَمَا يَقْضِي السَّبْعُ إِذَا اخْتَارَتْهَا .

(وَمَنْ سَافَرَتْ وَحَدَّهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ .. نَاشِزَةٌ) فَلَا قَسَمَ لَهَا ، سَوَاءً سَافَرَتْ لِحَاجَتِهَا أَمْ لِحَاجَتِهِ ، (وَبِإِذْنِهِ لِعَرْضِهِ) كَأَنَّ أَرْسَلَهَا فِي حَاجَتِهِ .. (يَقْضِي لَهَا) مَا فَاتَهَا ، (وَلِعَرْضِهَا) كَحَجِّ وَعُمْرَةٍ وَتِجَارَةٍ .. (لَا) يَقْضِي لَهَا (فِي الْجَدِيدِ) وَإِذْنُهُ يَرْفَعُ الْإِثْمَ عَنْهَا ، وَالْقَدِيمُ : يَقْضِي ؛ لَوْ جُودَ الْإِذْنِ .

#### حاشية البكري

قوله: (كما يقضي السبع إذا اختارتها) أي: فيقضي لكل واحدٍ سبعاً؛ كما يقضي لكلٍ مثل الزائد إذا لم تختَر.

#### حاشية السبياطي

نصف ليلة، وإنما اختصت صاحبة الليلة التامة بها؛ لامتيازها عنها بالليلة السابقة، ثم يخرج بقية الليلة إلى مسجد ونحوه، ثم يستأنف القسم بين الثلاث بالسوية.

قوله: (ومن سافرت وحدها...) خرج بذلك: ما إذا سافرت مع الزوج.. فليست بناشزة مطلقاً ما لم ينهها عنه فخرجت معه ولم يقدر على ردها؛ كما قاله البلقيني. ويستثنى من سقوط حقها بسفرها وحدها: ما لو خربت البلد وارتحل أهلها والزوج غائب ولم يمكنها الإقامة.. فلا تكون ناشزة؛ كما لو خرجت من البيت عند إشرافه على الخراب، نبه عليه السبكي. وما لو كان تحته حرة وأمة فبات عند الحرة ليلتها ثم سافرت الأمة مع سيدها قبل أن يبيت عندها ليلتها.. فلا يسقط حقها منها بذلك، بل يقضي لها تلك الليلة إذا تمكن؛ لأن الفوات بغير اختيارها، ذكره في «الروضة» كـ«أصلها».

قوله: (وبإذنه لغرضه...) أي: ولو مع غرضها. فقوله: (ولغرضها) أي: فقط،



(وَمَنْ سَافَرَ لِنُقْلَةٍ .. حَرَّمَ أَنْ يَسْتَضْحِبَ بَعْضَهُنَّ) بِقُرْعَةٍ وَدُونَهَا وَأَنْ يُخَلِّفَهُنَّ ؛  
حَدْرًا مِنَ الْإِضْرَارِ<sup>(١)</sup> ، بَلْ يَنْقُلُهُنَّ أَوْ يُطَلِّقُهُنَّ ، فَإِنْ سَافَرَ بِبَعْضِهِنَّ .. قَضَى  
لِلْمُتَخَلِّفَاتِ ، وَقِيلَ : لَا يَقْضِي مُدَّةَ السَّفَرِ إِنْ أَقْرَعَ .

(وَفِي سَائِرِ الْأَسْفَارِ الطَّوِيلَةِ - وَكَذَا الْقَصِيرَةِ فِي الْأَصَحِّ - يَسْتَضْحِبُ بَعْضَهُنَّ  
بِقُرْعَةٍ) وَقِيلَ : لَا يَسْتَضْحِبُ فِي الْقَصِيرَةِ ؛ لِأَنَّهَا كَالِإِقَامَةِ ، (وَلَا يَقْضِي مُدَّةَ سَفَرِهِ ،

حاشية البكري

قوله : (وَأَنْ يَخْلِفَهُنَّ) زاده ؛ لِأَنَّ لَفْظَ «المنهاج» يُوهِمُ جَوَازَهُ إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى حَرْمَةِ  
الاستصحاب .

حاشية السباطي

ولو سافرت لغرض ثالث .. فيظهر - كما قال الزركشي - أنه كغرضها ، قال بعضهم :  
وهو ظاهر إذا لم يكن خروجها بسؤال الزوج لها فيه ، وإلا .. فكخروجها لغرضه بإذنه .

قوله : (بل ينقلهن) أي : بنفسه أو وكيله ، فليس له أن ينقل بعضهن بنفسه  
وبعضهن بوكيله إلا بالقرعة ؛ فله ذلك ، وفي الحالين يقضي لمن بعثها مع وكيله .

قوله : (فإن سافر ببعضهن .. قضى للمتخالفات) أي : ولو غير نية النقلة ، فيستمر  
وجوب القضاء حتى يرجع للمتخالفات على أحد وجهين أطلقهما في «الروض»  
كـ«أصله» . قال الزركشي : إن نص «الأم» يقتضي الجزم به .

قوله : (وفي سائر الأسفار ..) هذا إن كانت مباحة ، وإلا .. فليس له أن  
يستصبحها فيه لا بقرعة ولا بغيرها ما لم يعين لها مدة السفر ، فإن استصبحها .. حرم<sup>(٢)</sup>  
ولزمه القضاء للمتخالفات ، ومع ذلك فلو امتنعت من السفر معه .. كانت ناشزة ؛ لأنه  
لم يدعها للمعصية ، بل لاستيفاء حقه .

قوله : (يستصبح بعضهن بقرعة) أي : سواء كان ذلك في نوبتها أو نوبة غيرها ؛

(١) محل حرمة ترك الكل حيث لم يرضين ، كما في التحفة : (٩٢٠/٧) ، والنهاية : (٣٨٧/٦) ، خلافا  
لما في المغني : (٢٥٧/٣) ، حيث أطلق .

(٢) في نسخة (أ) : أن يستصبحها فيه بقرعة ولا بعدها ، فإن استصبحها عنده .





فَإِنْ وَصَلَ الْمُقْصِدَ بِكَسْرِ الصَّادِ (وَصَارَ مُقِيمًا . . . قَضَى مُدَّةَ الْإِقَامَةِ ، لَا الرَّجُوعِ فِي الْأَصَحِّ) وَقِيلَ: يَقْضِي مُدَّةَ الرَّجُوعِ ؛ لِأَنَّهَا سَفَرٌ جَدِيدٌ بِغَيْرِ قُرْعَةٍ .

حاشية السباطي

كما نص عليه في «الإملاء»، قال البلقيني: وإذا خرجت القرعة لصاحبة النوبة . . . لا تدخل نوبتها في مدة السفر، بل إذا رجع . . . وفي لها نوبتها، وإنما يحتاج للقرعة عند تنازعهن، فإن رضين بواحدة . . . جاز بلا قرعة وسقط حقهن، ولهن الرجوع قبل سفرها، قال الماوردي: وكذا بعده ما لم يجاوز؛ أي: يصل مسافة القصر، وليس له عند التنازع أن يستصحب بعضهن بغير قرعة<sup>(١)</sup>، فإن استصحبها بغيرها . . . قضى جميع المدة وإن لم يبت عندها، إلا إذا تركها ببلد وفارقها؛ كما حكاه الشيخان عن «فتاوى البغوي» ثم قالوا نقلًا عنها: ويحتمل أن لا يقضي إلا ما بات عندها، ويحتمل أن يقضي وإن خلفها ببلد، قال البلقيني: والاحتمال الثاني أصح.

قوله: (فإن وصل المقصد وصار مقيمًا . . .) مثله: ما لو صار مقيمًا قبل وصول المقصد . . . فيقضي مدة الإقامة فيه لا الرجوع في الأصح، وهل يقضي مدة الذهاب منه<sup>(٢)</sup> أو لا؟ ذكر في «الروضة» كـ«أصلها» فيه احتمالين، أوجههما: عدم القضاء، وظاهر: أنه لا يصير مقيمًا فيما إذا لم ينو الإقامة إلا بإقامة أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج، أو ثمانية عشر يومًا بشرطه السابق، فلا يقضي إلا الزائد على ما ذكر. ومحل قضاء مدة الإقامة: إذا ساكنها فيها، فإن اعتزلها . . . لم يقض.

ولو كتب حين نوى الإقامة كتابا يستحضر المتخلفات . . . وجب قضاء المدة من وقت كتابته على أحد وجهين في «الروض» كـ«أصله»، قال البلقيني: إنه الصحيح أو الصواب؛ أي: لأن الكتابة مقارنة لنية الإقامة المتقدم: أنه يقضي<sup>(٣)</sup> من حينها، فالقضاء لنية الإقامة، لا للكتابة المقارنة لها، فمن ثم عبر بـ(الصواب) إشعارًا بأنه<sup>(٤)</sup> لا وجه

(١) في نسخة (أ): قوله: (يستصحب بعضهن بقرعة) أي: لا بغيرها.

(٢) في نسخة (أ): هذا.

(٣) في نسخة (د): ينوي.

(٤) في نسخة (ب) و(د): إشعار أنه.



حاشية السنياطي

للموجه الثاني القائل: بأنه لا يقضي المدة، وهو مردودٌ، بل له وجه ظاهر؛ إذ حاصل الوجهين: أن استحضارهن هل يكون عذراً في عدم قضاء مدة الإقامة أو لا؟ بل في «العمدة» للفوراني: الجزم بعدم القضاء، وتعليقه: بأنه غاية ما يمكنه أن يفعله، وعليه فيضم للمستثنى من قضاء مدة الإقامة السابق.

تَنْبِيْهَاتٌ:

الأول: إنما يختص ذات القرعة بمدة السفر إذا انفردت، فإن سافر معها غيرها ولو بلا قرعة.. شاركها فيعدل بينهما، وإذا رجع من سفره.. قضى لمن تخلقت من نوبة<sup>(١)</sup> من سافرت بلا قرعة فقط؛ أي: في مدة السفر، لا زمان الزفاف إن كانت جديدة؛ لاختصاصها به. ولو نكح في طريقه جديدة؛ سواء كان وحده أو معه إحداهن.. فكمن سافرت معه بقرعة فيما مر، ولو نكح جديدتين في السفر، أو سافر بزوجتين بقرعة وظلم إحداهما.. قضاها حقها في السفر، فإن لم يتفق ذلك.. ففي الحضر من نوبة صاحبتهما. ولو تزوج جديدة ثم سافر بها بقرعة وكذا غيرها فيما يظهر قبل أن يوفيهما حق الزفاف.. اندرج في أيام السفر، بخلاف حق المظلومة؛ فإنه لا يندرج في أيام السفر إذا كان السفر بقرعة لا غيرها، وذلك؛ لأن محله: نوبة الضرائر، وأيام السفر حق لها خاصة، بخلاف حق الزفاف؛ فإنه ليس عليهن، وإنما وجب لتحصيل الأُنس وإذهاب الوحشة<sup>(٢)</sup>، وذلك يحصل بالصحبة في السفر.

الثاني: يجب على الزوج أن يقضي ما وجب قضاؤه ولاء من غير تفريق، فإذا كُنَّ ثلاثاً ويات عند اثنتين منهن عشرين ليلة؛ إما عشرًا وعشرًا أو ليلة وليلة.. وجب أن يقضي للثالثة عشرًا متوالية، فليس له تفريقها وإن فرق نوب المظلومة؛ لإمكان الوفاء دفعة؛ كالدين.

(١) في نسخة (د): من مدة.

(٢) في نسخة (أ) و(د): وإذهاب الجشمة.





(وَمَنْ وَهَبَتْ حَقَّهَا) مِنَ الْقَسْمِ لِغَيْرِهَا عَلَى مَا سَيَأْتِي . . (لَمْ يَلْزِمِ الزَّوْجَ الرَّضَا) بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِمْتَاعَ بِهَا حَقُّهُ فَلَا يَلْزِمُهُ تَرْكُهُ ، وَلَهُ أَنْ يَبِيتَ عِنْدَهَا فِي

حاشية البكري

قوله: (على ما سيأتي) أي: تفصيله من الهبة لمعيّنة وغير ذلك .

حاشية السباطي

نعم ؛ إن تزوج جديدة أو قدمت زوجة له غائبة عقب<sup>(١)</sup> مضي العشرين . . امتنع عليه التوالي مبتدأ<sup>(٢)</sup> للجديدة بحق الزفاف . فإذا أراد قضاء حق المظلومة . . قسم بينها وبين الجديدة أو القادمة بالقرعة فيجعل للجديدة ليلة وللمظلومة ثلاثا ليلتها وليليتي الآخرين يفعل ذلك ثلاث نوب ، وحينئذ فقد وفاها تسعاً وبقي لها ليلة ، فإن كان بدأ بالمظلومة . . وقّى الجديدة أو القادمة في مقابلة هذه الليلة ثلاث ليلة ؛ لأن حقها واحدة من أربع وحصّة كل واحدة من الثلاث من الليلة المذكورة ثلثها فبيت عندها ، ثم يخرج وينفرد عن زوجاته بقية الليلة ، ثم يستأنف القسم للجميع بالقرعة . وإن كان بدأ بالجديدة أو القادمة . . بات عندها ثلاث ليلة ، ثم يخرج وينفرد ، ثم يبيت ليلة عند المظلومة ، ثم يعيد القسم للجميع بالسوية للقرعة ، هذا كله إذا لم يطلق إحدى زوجتيه المظلوم بها ، فإن طلقها . . قضى خمساً فقط على الأوجه في «شرح الروض» من وجهين أطلقهما فيه كـ«أصله» لأنه إنما يقضي العشر من حقها وقد بطل حق إحداهما .

قال الخوارزمي: ولو كان تحته أربع فقسم لثلاث منهن ليلة ليلة ونشزت الرابعة قبل ليلتها . . سقط حقها من القسم ، فلو عادت إلى طاعته بعد طلوع الفجر من تلك الليلة . . لم يقضها ، أو قبله . . فهل عليه أن يبيت عندها ما بقي من تلك الليلة ؟ يحتمل وجهين ، الأصح: نعم ؛ لأن حقها جميع الليلة ولا نشوز منها في الباقي . انتهى ، قال في «شرح الروض»: والأقيس: لا ؛ كما تسقط نفقتها المبني عليها القسم بنشوز بعض اليوم .

قوله: (على ما سيأتي) أي: على الوجه الذي سيأتي من الهبة لمعيّنة أو لهن أو له .

(١) في نسخة (ب): قبل .

(٢) في نسخة (أ): يتبدأ .



لَيْلَتَيْهَا؛ (فَإِنْ رَضِيَ) بِالْهَبَةِ (وَوَهَبَتْ لِمُعَيَّنَةٍ) مِنْهُنَّ .. (بَاتَ عِنْدَهَا لَيْلَتَيْهِمَا) كُلُّ لَيْلَةٍ فِي وَقْتِهَا مُتَّصِلَتَيْنِ كَأَنَّاتَا أَوْ مُتَفَصِّلَتَيْنِ، (وَقِيلَ) فِي الْمُتَفَصِّلَتَيْنِ: (يُؤَالِيهِمَا) بِأَنْ يُقَدَّمَ لَيْلَةَ الْوَاهِبَةِ عَلَى وَقْتِهَا وَيَصِلَهَا بِلَيْلَةِ الْمُؤَهَّبَةِ، أَوْ يُقَدَّمَ لَيْلَةَ الْمُؤَهَّبَةِ عَلَى وَقْتِهَا وَيَصِلَهَا بِلَيْلَةِ الْوَاهِبَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَسْهَلُ عَلَيْهِ، وَالْمِقْدَارُ لَا يَخْتَلِفُ، وَعُورِضَ ذَلِكَ: بِأَنَّ فِيهِ تَأْخِيرَ حَقِّ مَنْ بَيْنَ اللَّيْلَتَيْنِ، وَبِأَنَّ الْوَاهِبَةَ قَدْ تَرَجَّعَ بَيْنَهُمَا فِي الشَّقِّ الْأَوَّلِ وَالْمَوَالَاةُ تَفُوتُ حَقَّ الرَّجُوعِ، وَقَوْلُهُ: «رَضِيَ» يُشْعِرُ بِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ

#### حاشية السنباطي

قوله: (فإن رضي بالهبة...) أي: وكانت بغير عوض، وإلا... لم يصح؛ لأنه لم يسلم لها العوض، ومنه أخذ السبكي: عدم صحة النزول عن وظيفة بعوض، لكن الذي استقر عليه رأيه ووافقه عليه البلقيني الصحة؛ لاستحقاق النازل العوض لا المنزول له الوظيفة<sup>(١)</sup>، بل تصير به الوظيفة شاغرة لا يستحقها إلا من قرر فيها.

قوله: (بأن يقدم...) تحرير لمحل الخلاف؛ فإنه لو أحر ليلة المؤهوبة برضاها إلى ليلة الواهبة في الأول، أو أحر ليلة الواهبة إلى ليلة المؤهوبة في الثاني.. جاز فيهما قطعاً، وبالأول صرح ابن النقيب، وبالثاني صرح ابن الرفعة؛ أخذاً من المعارضة الآتية.

قوله: (وبأن الواهبة قد ترجع...) يفيد: أن لها الرجوع في المستقبل لا في الماضي، وإذا رجعت ولم يعلم برجوعها إلا بعد مدة.. فلا قضاء عليه لما قبل العلم، وفارق: ما لو أكل ما أبيح له بعد رجوع المبيح<sup>(٢)</sup> وقبل العلم به.. حيث يغرم المباح له بدله على المعتمد؛ بأن الغرامات لا فرق فيها بين العلم والجهل، لكن إذا لم يقصر<sup>(٣)</sup> المغروم له أو منع من الغرم مانع، وإلا.. فلا غرم. ومثال الثاني: ما لو أنفق على زوجته فبان فساد النكاح.. فلا يغرم ما أنفق؛ لأنها كانت في حبسه.

(١) في نسخة (أ): عدم النزول عن وظيفة بعوض، لكن خالفه البلقيني، وهو أوجه، وعليه فلا يستحق النازل العوض ولا المنزول له الوظيفة.

(٢) في نسخة (أ): ما لو أكل ما أبيح له تعذر رجوع المبيح.

(٣) في نسخة (ب): لم يقتصد.





رِضًا الْمُؤَهَّبِ لَهَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، (أَوْ) وَهَبْتُ (لَهُنَّ .. سَوَّى) بَيْنَهُنَّ؛ فَيَجْعَلُ  
الْوَاهِبَةَ كَالْمَعْدُومَةِ وَيَقْسِمُ بَيْنَ الْبَاقِيَّاتِ، (أَوْ) وَهَبْتُ (لَهُ .. فَلَهُ التَّخْصِيصُ) أَي:  
تَخْصِيصٌ وَاحِدَةٌ بِنُوبَةِ الْوَاهِبَةِ؛ لِأَنَّهَا جَعَلَتْ الْحَقَّ لَهُ فَيَضَعُهُ حَيْثُ يَشَاءُ، وَيَأْتِي  
فِي الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ مَا سَبَقَ، (وَقِيلَ: يُسَوَّى) بَيْنَ الْبَاقِيَّاتِ وَلَا يُخَصِّصُ؛ لِأَنَّ  
التَّخْصِيصَ يُورِثُ الْوَحْشَةَ وَالْحَقْدَ؛ فَيَجْعَلُ الْوَاهِبَةَ كَالْمَعْدُومَةِ وَيَقْسِمُ بَيْنَ  
الْبَاقِيَّاتِ.

﴿ حاشية السبأطي ﴾

قوله: (أو وهبت لهن) مثله: ما لو أسقطت حقها مطلقاً.

قوله: (فله التخصيص...) أي: ولو في كل دور، فله أن يخصص في هذا الدور  
واحدة وفي الآخر أخرى... وهكذا، وأشار الإمام والغزالي إلى تخصيص الخلاف  
بقولها: (وهبتك فخصص من شئت) فإن اقتصرت على (وهبتك).. منع التخصيص  
قطعاً، قال في «شرح الروض»: وفيه نظرٌ. ولو وهبت له ولهن.. فالظاهر - كما قال  
بعضهم -: أنه يقسم عليه وعليهن، فتجعل ليلتها في كل دور لشخص منهم بالقرعة،  
فإذا خرجت للزوج.. خصص بها من شاء منهن<sup>(١)</sup>.

تنبية: لو ادعى أنها وهبت حقها فأنكرت.. لم يقبل قوله إلا بشهادة رجلين.

انتهى.



(١) في نسخة (أ): قال في «شرح الروض» وفيه نظرٌ، ولينظر فيما لو وهبت له ولهن.

## (فصل)

[في بعض أحكام النشوز وسوابقه ولواحقه]

(ظَهَرَتْ أَمَارَاتُ نُشُوزِهَا) قَوْلًا ؛ كَانَ تُجِيبُهُ بِكَلَامٍ حَسَنِ بَعْدَ أَنْ كَانَ يَلِينُ ،  
أَوْ فِعْلًا ؛ كَانَ يَجِدُ مِنْهَا إِعْرَاضًا وَعَبُوسًا بَعْدَ لُطْفٍ وَطَلَّاقَةٍ وَجِهٍ . . (وَعَظَّهَا بِلَا  
هَجْرٍ) وَلَا ضَرْبٍ ؛ فَلَعَلَّهَا تُبْذِرُ عُذْرًا ، أَوْ تَتُوبُ عَمَّا جَرَى مِنْهَا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ ،  
وَالْوَعْظُ كَانَ يَقُولُ : اتَّقِي اللَّهَ فِي الْحَقِّ الْوَاجِبِ لِي عَلَيْكَ وَاحْذِرِي الْعُقُوبَةَ ، وَيُبَيِّنُ  
لَهَا أَنَّ النُّشُوزَ يُسْقِطُ النَّفَقَةَ وَالْقِسْمَ .

(فَإِنْ تَحَقَّقَ نُشُوزٌ وَلَمْ يَتَكَرَّرْ . . وَعَظَّ وَهَجَرَ فِي الْمَضْجَعِ) بِفَتْحِ الْجِيمِ (وَلَا  
يَضْرِبُ فِي الْأَظْهَرِ) .

(قُلْتُ : الْأَظْهَرُ : يَضْرِبُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) أَي : يَجُوزُ لَهُ الثَّلَاثَةُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :  
﴿ وَالَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ ﴾  
[النساء : ٣٤] ، وَالْخَوْفُ هُنَا بِمَعْنَى : الْعِلْمُ ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَمَنَّ خَافَ مِنْ مُوْصٍ  
جَنَفًا أَوْ إِثْمًا ﴾ [البقرة : ١٨٢] ، وَالْأَوَّلُ بَقَاءُهُ<sup>(١)</sup> عَلَى ظَاهِرِهِ وَقَالَ : الْمَرَادُ : وَأَهْجُرُوهُنَّ  
إِنْ نَشَرْنَ ، وَأَضْرِبُوهُنَّ إِنْ أَصْرَرْنَ عَلَى النُّشُوزِ ، وَهَذَا مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ :

حاشية السباطي

## فصل

قوله : (بلا هجر) ظاهر كلامه كغيره : تحريم الهجر في المضجع في هذه الحالة ،  
قال ابن النقيب تبعاً للسبكي : وهو ظاهر إذا فوت حقاً لها من قسم أو غيره ، وإلا . .  
فيظهر عدم التحريم ؛ لأن الاضطجاع معها حقه فله تركه .

قوله : (الأظهر : يضرب . .) محل الخلاف : إذا أفاد الضرب في ظنه ، وإلا . .

(١) في نسخة (س) : أبقاه





(فَإِنْ تَكَرَّرَ .. ضَرَبَ) وَلَوْ قَدَّمَهُ عَلَى الزِّيَادَةِ، وَقَيَّدَ الضَّرْبَ فِيهَا بِعَدَمِ التَّكَرُّرِ .. كَانَ أَقْعَدَ، وَلَا يَأْتِي بِضَرْبٍ مُبْرَحٍ، وَلَا عَلَى الْوَجْهِ وَالْمَهَالِكِ، وَالْأَوْلَى لَهُ: الْعَفْوُ، وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ: «فِي الْمَضْجَعِ»: أَنَّهُ لَا يَهْجُرُهَا فِي الْكَلَامِ، وَهُوَ صَحِيحٌ

حاشية البكري

### فصل

قوله: (ولو قدمه على الزيادة...) أي: فقال: ولا يضرب في الأظهر، فإن تكرر.. ضرب، قلت: الأظهر: يضرب إن لم يتكرر، والله أعلم؛ أي: فذلك أحسن<sup>(١)</sup>؛ لأنه أبين في المراد؛ لعدم الفصل بين التكرار وما قبله بشيء؛ إذ تكرر لا يحتمل فيه عوداً على غير النشوز بخلافها في لفظه<sup>(٢)</sup>؛ إذ يحتمل تكرر غير ذلك، فاعلم.

قوله: (ولا يأتي بضرب مبرح...) هو كذلك، فإطلاق «المنهاج» الضرب في غير محله.

قوله: (أنه لا يهجرها في الكلام...) الزجاج: زيادة الهجر على ثلاثة أيام لغرض شرعي، ومفهوم كلام الشارح خلافه، وليس كذلك.

حاشية السباطي

فلا يضرب قطعاً؛ كما لا يضرب حينئذ إذا تكرر منها النشوز.

قوله: (كان أقعد) أي: لسلامته مما يلزم على ما سلكه من عدم الفائدة في ذكر ذلك بعد الزيادة؛ لعلمه منها بالأولى، ومن توهم أنه عند التكرار<sup>(٣)</sup>.. لا يجوز إلا الضرب.

قوله: (والأولى له العفو) فارق عدم أولوية عفو الولي عن ضرب موليه الذي للتأديب؛ بأن ضرب الزوج لزوجته لمصلحة نفسه، وضرب الولي لموليه لمصلحة المولى.

قوله: (أنه لا يهجرها في الكلام، وهو صحيح فيما زاد...) حمل الأذرعى تبعاً

(١) في نسخة (أ) و(ج) و(د): أي: قولك أحسن، وفي نسخة (ز): قوله: (كان أقعد) أي: كان قوله أحسن.

(٢) في نسخة (أ): نقيضه.

(٣) في نسخة (أ): التكرار.



فِيمَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَيَجُوزُ فِي الثَّلَاثَةِ؛ كَمَا قَالَ فِي «الرُّوضَةِ» لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ»<sup>(١)</sup>.

(فَلَوْ مَنَعَهَا حَقًّا؛ كَقَسَمٍ وَنَفَقَةٍ.. أَلْزَمَهُ الْقَاضِي تَوْفِيَّتَهُ، فَإِنْ أَسَاءَ خُلُقُهُ وَأَذَاهَا) بِضَرْبٍ أَوْ غَيْرِهِ (بِلَا سَبَبٍ.. نَهَاهُ) عَنْ ذَلِكَ، (فَإِنْ عَادَ) إِلَيْهِ.. (عَزَّرَهُ) بِمَا

حاشية المنبسطي

لبعضهم تحريم هجرها في الزائد على الثلاثة على ما إذا قصد به ردها لحظ نفسه، فإن قصد به ردها عن المعصية وإصلاح دينها.. فلا تحريم؛ أي: لأنه يجوز هجر غير الزوجة في الزائد على الثلاثة إذا قصد بالهجر: صلاح الدين المهجور أو الهاجر، وعليه يحمل هجره ﷺ للثلاثة المتخلفين ونهيه الصحابة عن كلامهم، وكذا ما جاء من هجر السلف بعضهم بعضاً.

قوله: (ألزمه القاضي توفيته) أي: لعجزها عنه، بخلاف نشوزها؛ فإن له إجبارها على إيفاء<sup>(٢)</sup> حقه؛ لقدرة.

قوله: (فإن عاد إليه.. عزره) أي: بطلبها، وقضيته: أنه لا يعزره في المرة الأولى مع أن الإيذاء بلا سبب معصية، وكأنه لأجل ضرورة العشرة قد ينتهي بالنهي فلا معنى للإيحاء، ذكره الزركشي، ويسكنها الحاكم بجنب ثقة يمنعه من التعدي، وكذا الحكم لو كان التعدي منهما جميعاً، ولم يتعرضوا للحيلولة بينهما<sup>(٣)</sup>، وقال الغزالي وتبعه المصنف في «تنقيحه»: يحال بينهما؛ أي: بعد التعزير والإسكان حتى يعود إلى العدل، قال: ولا يعتمد قوله في العدل، وإنما يعتمد قولها وشهادة القرائن. انتهى، وفصل

(١) صحيح البخاري، باب: ما ينهى عن التحاسد والتدابير، رقم [٦٠٦٥]. صحيح مسلم، باب:

النهب عن التحاسد والتباغض والتدابير، رقم [٢٥٥٨].

(٢) في نسخة (ب): إبقاء.

(٣) في نسخة (أ): قوله: (فإن عاد إليه.. عزره) قضيته: أنه لا يعزره في المرة الأولى مع أن الإيذاء بلا

سبب معصية، وكأنه لأجل ضرورة العشرة فقد تنتهي بالنهي فلا يفي للإيحاء، ذكره الزركشي.

تنبيه: لم يتعرض المصنف كالأكثر؛ للحيلولة بينهما.





بِرَاهُ، هَذَا فِيمَا إِذَا تَعَدَّى عَلَيْهَا، وَمَا قَبْلَهُ فِيمَا إِذَا تَعَدَّتْ عَلَيْهِ.

(وَإِنْ قَالَ كُلُّ) مِنْهُمَا: (إِنَّ صَاحِبَهُ مُتَعَدٍّ) عَلَيْهِ.. (تَعَرَّفَ الْقَاضِي الْحَالَ بِثِقَةٍ) فِي جَوَارِهِمَا (يَخْبُرُهُمَا) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّ ثَالِثِهِ (وَمَنْعِ الظَّالِمِ) مِنْهُمَا مِنْ عَوْدِهِ إِلَى ظُلْمِهِ؛ اعْتِمَادًا عَلَى خَبَرِ الثَّقَةِ، وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ: الْإِكْتِفَاءُ بِقَوْلِ عَدْلٍ وَاحِدٍ، قَالَ الْمَصْنُفُ تَبَعًا لِلرَّافِعِيِّ: وَلَا يَخْلُو عَنِ احْتِمَالِ، (فَإِنْ اشْتَدَّ الشَّقَاقُ) أَي: الْخِلَافُ بَيْنَهُمَا؛ بِأَنْ دَامَا عَلَى التَّسَابُّ وَالتَّضَارُبِ.. (بَعَثَ) الْقَاضِي (حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا) لِيَنْظُرَا فِي أَمْرِهِمَا بَعْدَ اخْتِلَافِ حَكْمِهِ بِهِ وَحَكْمِهَا بِهَا، وَمَعْرِفَةَ مَا عِنْدَهُمَا فِي ذَلِكَ وَيُضْلِحَا بَيْنَهُمَا، أَوْ يُفَرِّقَا إِنْ عَسَرَ الْإِضْلَاحُ عَلَى مَا سَيَأْتِي؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا...﴾ [النساء: ٣٥] إِلَى آخِرِهِ،

حاشية البكري

قوله: (هذا فيما إذا تعدى عليها...) أي: تعزيره؛ لتعديده، وما سبق في أن له ضربها، هو فيما إذا تعدت عليه.

قوله: (بفتح أوله وضم ثالثه) أي: يخبر الحال، وضبطه؛ لئلا يتصحف بضم أوله وكسر ثالثه؛ لأنه لا معنى له هنا.

حاشية السباطي

الإمام فقال: إن ظن الحاكم تعديه ولم يثبت عنده.. لم يحل بينهما؛ أي: بل يقتصر على التعزير والإسكان، وإن تحققه أو ثبت عنده وخاف أن يضربها ضرباً مبرحاً؛ لكونه جسوراً.. أحال بينهما حتى يظن أنه عدل؛ إذ لو لم يحل بينهما واقتصر على التعزير.. لربما بلغ منها مبلغاً لا يستدرك. انتهى، وهذا التفصيل هو المعتمد، ويحمل عليه الاختلاف السابق.

قوله: (قال المصنف تبعاً للرافعي: ولا يخلو عن احتمال) هذا الاحتمال مبني على أن ذلك من باب الشهادة لا الرواية، وليس كذلك، ومن ثم لم يشترط في الواحد أن يكون عدل شهادة، بل يكفي كونه عدل رواية.



وَهَلْ بَعَثَهُ وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ؟ وَجَهَانٍ، صَحَّحَ فِي «الرَّوْضَةِ» وَجُوبَهُ؛ لِظَاهِرِ الْأَمْرِ بِهِ فِي (١) الْآيَةِ، (وَهُمَا وَكَيْلَانِ لَهُمَا، وَفِي قَوْلِ): حَاكِمَانِ (مَوْلِيَانِ مِنَ الْحَاكِمِ) لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّاهُمَا حَكَمَيْنِ وَالْوَكِيلُ مَاذُونٌ لَيْسَ بِحَكَمٍ، وَوَجْهُ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْحَالَ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى الْفِرَاقِ، وَالْبُضْعُ حَقُّ الزَّوْجِ، وَالْمَالُ حَقُّ الزَّوْجَةِ، وَهُمَا رَشِيدَانِ فَلَا يُؤَلَّى عَلَيْهِمَا فِي حَقِّهِمَا؛ (فَعَلَى الْأَوَّلِ: يُشْتَرَطُ رِضَاهُمَا) بِبَعْثِ الْحَكَمَيْنِ، (فِيوَكَّلُ) هُوَ (حَكْمُهُ بِطَلَاقٍ وَقَبُولِ عَوَضٍ خُلْعٍ، وَتَوَكَّلُ) هِيَ (حَكْمَهَا بِبَدْلِ عَوَضٍ وَقَبُولِ طَلَاقٍ بِهِ) وَيُفَرِّقُ الْحَكَمَانِ بَيْنَهُمَا إِنْ رَأَيْتَهُ صَوَابًا، وَعَلَى الثَّانِي: لَا يُشْتَرَطُ رِضَاهُمَا بِبَعْثِ الْحَكَمَيْنِ، وَإِذَا رَأَى حَكْمُ الزَّوْجِ الطَّلَاقَ... اسْتَقَلَّ بِهِ وَلَا يَزِيدُ عَلَى طَلْقِهِ، وَإِنْ رَأَى الْخُلْعَ وَوَأَفَّقَهُ حَكْمَهَا... تَخَالَعًا، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الزَّوْجَانِ. ثُمَّ الْحَكَمَانِ يُشْتَرَطُ فِيهِمَا عَلَى الْقَوْلَيْنِ مَعًا (٢): الْحُرِّيَّةُ وَالْعَدَالَةُ وَالْإِهْتِدَاءُ

حاشية البكري

قوله: (صحح في «الروضة» وجوبه) هو بيان لمراد «المنهاج» بـ(بعث).  
قوله: (وإذا رأى حكم الزوج...) هو مفرع على الضعيف القائل: بأنهما موليَّان من جهة الحاكم، وعليه يشترط فيهما: الذكورة؛ كما قاله بعد عليه (٣).

حاشية السباضي

قوله: (وهما رشيدان) قضية هذا: اشتراط رشدهما، وليس مرادا، بل الزوجة هي التي يشترط رشدها ليتأتى بذلها العوض دون الزوج؛ لجواز خلع السفية فيصح توكيله فيه.  
قوله: (وإذا رأى حكم الزوج...) هذا مفرع على الثاني بقريته قوله: (تخالعا، وإن لم يرض الزوجان).  
قوله: (يشترط فيهما على القولين: الحرية...) قال الرافعي: وإنما اعتبر فيهما

(١) في نسخة (ش): لظاهر الأمر في

(٢) في نسخة (ش) (ق): يُشْتَرَطُ فِيهِمَا عَلَى الْقَوْلَيْنِ.

(٣) في نسخة (د): بعد علمه، والله أعلم.





إِلَى مَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ بَعْثِهِمَا دُونَ الْإِجْتِهَادِ، وَتَشْتَرِطُ الذُّكُورَةُ عَلَى الثَّانِي،  
وَكَوْنُهُمَا مِنْ أَهْلِ الزَّوْجَيْنِ أَوْلَى لَا وَاجِبٌ.

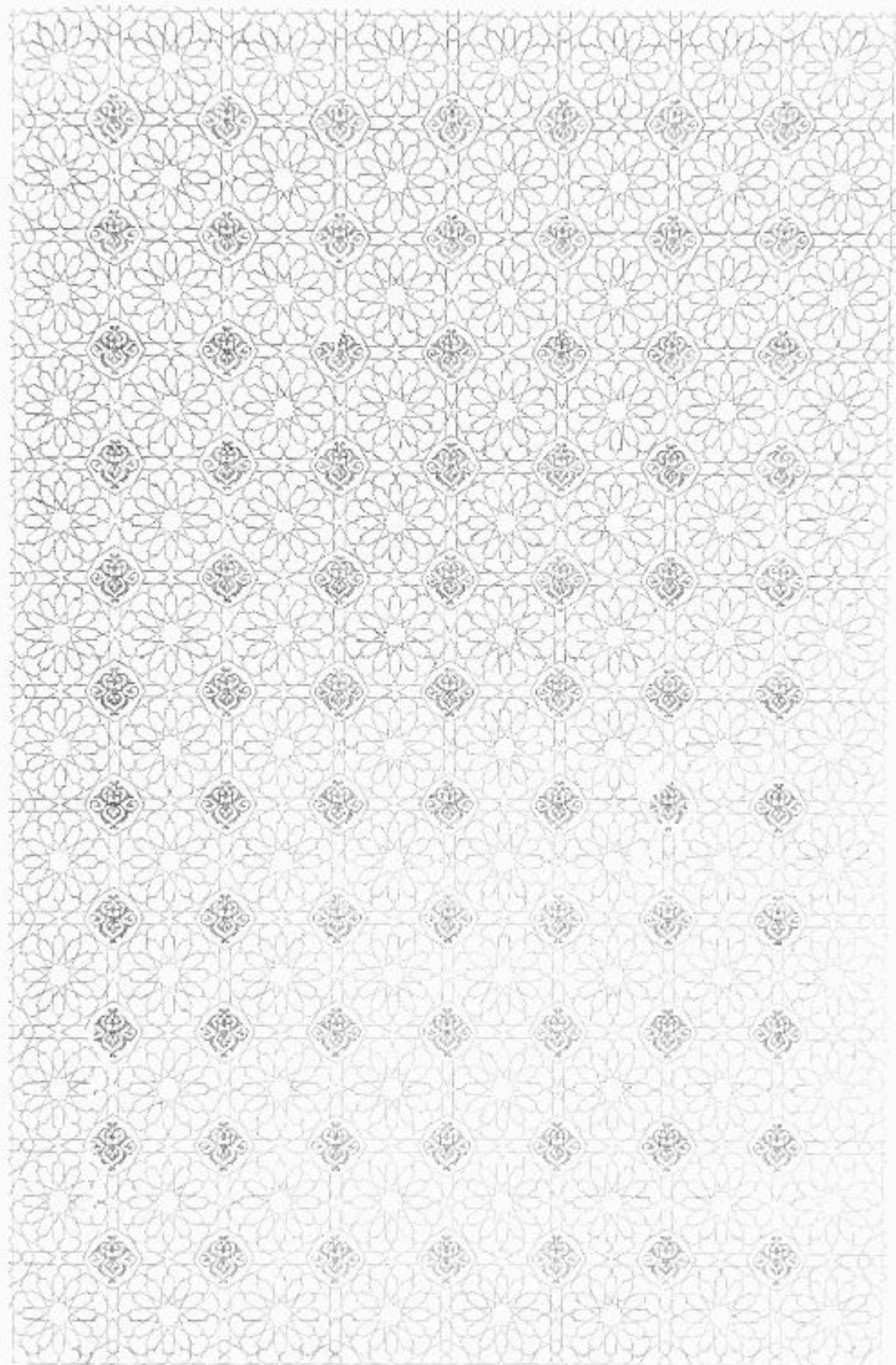
حاشية السنباطي

الإسلام والحرية والعدالة على القول بوكالتهما؛ لتعلقها<sup>(١)</sup> بنظر الحاكم؛ كما في أمينه.  
تنبية: لو جن أحد الزوجين أو أغمى عليه.. لم يجر بعث الحكامين، ولو جن  
بعد استعمال الحكامين رأيه.. لم يجر تنفيذ الأمر؛ لأنهما إن جعلتا وكيلين.. فالوكيل  
ينعزل بالجنون، أو حكيمين.. فيعتبر دوام الخصومة، وبعد الجنون لا يعرف دوامها.  
انتهى.



(١) في نسخة (ب): بوكالتهما؛ لتعلقهما.







## كِتَابُ الْخُلْعِ

(هُوَ فُرْقَةٌ بِعَوَضٍ) مَقْصُودٍ لِجِهَةِ الزَّوْجِ (بِلَفْظِ طَلَاقٍ أَوْ خُلْعٍ) كَقَوْلِهِ:

حاشية البكري

### كِتَابُ الْخُلْعِ

قوله: (مقصود لجهة الزوج) شرطان لا بدّ منهما، فهو على الحشرات<sup>(١)</sup>؛ وكذا إن لم يرجع العوض لجهة الزوج؛ كأن قال لزوجته: إن أبرأت فلاناً من حقك فانت كذا فأبرأته.. فرجعي؛ لأنّ العوض لم يرجع للزوج.

حاشية السباطي

### كِتَابُ الْخُلْعِ

قوله: (مقصود) احترازٌ عن غيره؛ كدم، فالفرقة به ليست خلعاً، بل هي طلاق رجعي؛ كما سيأتي.

قوله: (لجهة الزوج) عدل إليه عن قول «الروضة» كـ «أصلها»: (بأخذه الزوج) ليشمل ما لو خالعهما على ما يثبت لها عليه من قصاص أو غيره<sup>(٢)</sup>، وما لو كان العوض لغير الزوج لكن لجهته، وذلك في خلع العبد؛ فإنّ العوض فيه لسيدته، وخرج بذلك: ما إذا كان الخلع بعوض لأجنبي، ومن الأول: ما لو علق طلاقها على البراءة مما لها عليه، ومن الثاني: ما لو علق طلاقها على براءة [ذمة]<sup>(٣)</sup> زيد الأجنبي مما لها عليه.. فليست الفرقة بذلك خلعاً، بل هي طلاق رجعي؛ كما أفتى به القفال فيهما، ومحلّه - كما يعلم مما يأتي - إن كانت تعلمه وهي رشيدة.

تَنْبِيْهِ: يكره الخلع إلا لشقاق أو كراهتها له<sup>(٤)</sup>؛ لسوء خلقه أو دينه أو غيره، أو

(١) في نسخة (ه): على الحرات.

(٢) في نسخة (أ): أو غرة.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (د).

(٤) في نسخة (أ): أو إكراهها له.



## ﴿ حاشية السنباطي ﴾

خوف تقصير منها في حقه أو منه في حقها ، أو لحلفه بالطلاق ثلاثاً أو اثنتين من موطوءة على أنه لا يفعل كذا واحتاج إلى فعله ؛ لتخلصه<sup>(١)</sup> بالخلع في الأخيرة من وقوع الثلاث أو اثنتين إذا فعله ، وكذا لحلفه بما ذكر ليفعلن كذا في هذا الشهر مثلاً واحتاج إلى عدم فعله فيه ؛ لتخلصه من وقوع ما ذكر بالخلع وقد بقي من الشهر ما يمكن فيه الفعل على ما ذهب إليه ابن الرفعة أولاً ووافق جمع ، ورجحه الزركشي ووجهه : بأن الحنث إنما يحصل فيما ذكر بمضي الزمن المجمعول ظرفاً للفعل المحلوف عليه من غير أن يأتي به فيه ؛ إذ الخروج من عهدة الحلف ممكن ؛ لإمكان أن يأتي بالفعل المحلوف عليه ، وحينئذ فلا يستند الوقوع إلى ما قبل الخلع ؛ لإمكانه بعده ، فلم يتحقق انتفاء الفعل الحاصل به الحنث إلا بعد الخلع ، فلم يتبين فساد فيه بالحنث ، لكن الذي ذهب إليه ابن الرفعة آخرًا ورجحه السبكي<sup>(٢)</sup> : أنه لا يتخلص بالخلع فيما ذكر ، بل ينظر : فإن لم يفعل حتى انقضى الشهر . . بان حنثه قبيل الخلع وبطلان الخلع ؛ كما لو حلف ليأكلن هذا الرغيف غدًا فتلّف في الغد بعد التمكن من أكله أو أتلفه ، أو لتصلين الظهر اليوم فحاضت في وقته بعد تمكّنها من فعله ولم تصل ، أو ليشربن من ماء هذا الكوز فانصب بعد إمكان شربه . . فإنه يحنث فيما ذكر . قال السبكي : ولا يخالف ذلك قول الشيخين : لو قال : إن لم تخرجي الليلة من هذه الدار فأنت طالق فخالع مع أجنبي في الليل وجدد النكاح ولم تخرج . . لم يحنث ؛ لأن الليل كله محل اليمين فلم يمض وهي زوجته ، وقولهما : لو كان معه تفاحتان فقال لزوجته : إن لم تأكلي هذه التفاحة اليوم فأنت طالق ، ولأمته : إن لم تأكلي هذه الأخرى اليوم فأنت حرة فاشتبهتا . . تخلص بخلعها ذلك اليوم ثم يعيدها ؛ أي : ولو بعد التمكن من الأكل ، وبيع الأمة كذلك ثم يشتريها<sup>(٣)</sup> ؛ لأن<sup>(٤)</sup>

(١) في نسخة (ب) : كتخلصه .

(٢) في نسخة (أ) : لكن الذي ذهب إليه ابن الرفعة آخرًا وصوبه هو وغيره وهو المعتمد .

(٣) في نسخة (أ) : ثم يشتريها ، قال السبكي ما حاصله .

(٤) في نسخة (د) : لكن .



طَلَّقْتِكِ ، أَوْ خَالَعْتِكِ عَلَيَّ كَذَا فَتُقْبَلُ ، وَسَيَاتِي صِحَّتُهُ بِ«كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ» ، فَالْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: «بِلَفْظِ طَّلَاقٍ»: لَفْظٌ مِنْ أَلْفَاظِهِ صَرِيحًا كَانَ أَوْ كِنَايَةً ، وَلَفْظٌ: «الْخُلْعُ» مِنْ ذَلِكَ ؛ كَمَا سَيَاتِي ، وَصَرَّحَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْبَابِ .

(شَرْطُهُ: زَوْجٌ يَصِحُّ طَلَاقُهُ) يَعْنِي: أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ يَصِحُّ طَلَاقُهُ ؛ بِأَنْ يَكُونَ

حاشية البكري

قوله: (وسياتي صحته ب«كنايات الطلاق»...) هو جواب عن اعتراض تقريره: أن قوله: (بلفظ طلاق) يقتضي أنه لا بد من صيغة الطلاق ؛ أي: مع أنه يصح بكل لفظ من ألفاظه صريحًا كان أو كنايةً .

وأجاب: بأن المراد بـ(لفظ طلاق) كل لفظ من ألفاظه وإن كان كنايةً ، ولفظ الخلع من كنايات الطلاق ، فليس المراد بلفظه: صيغة الطلاق بعينه .

حاشية السنطاوي

المسألتين المذكورتين لكون الصيغة فيهما<sup>(١)</sup> (إن لم تفعل) ليس لليمين جهة بر حتى يكون الخلع فيهما تفويتًا للبر باختياره ؛ لأنها إذا فعلت لا يقال: بر ، بل لم يحنث ؛ لعدم وجود شرطه ، وإنما لها جهة حنث فقط ، وهو عدم الفعل ، فلا يتحقق إلا بالآخر ، فإذا صادقها الآخر ثانيًا<sup>(٢)</sup> .. لم تطلق ، بخلاف مسألتنا ؛ فلكون الصيغة فيها (لأفعلن) كان لها جهة بر أيضًا وهي الفعل ، فإذا لم يفعل قبل مضي الشهر .. فقد فوت البر باختياره . انتهى ، والذي عليه الفتوى: الأول ، والحاصل عليه: أن الخلع ينفع في التخلص مما ذكر ؛ سواء أكانت الصيغة للإثبات أو النفي ولو مع أداة الشرط .

نعم ؛ لو كانت للنفي والأداة زمانية ؛ كـ(إذا لم أفعل) .. لم ينفع بعد مضي زمن يمكن فيه الفعل ولم يفعل ؛ كما هو ظاهر . انتهى .

قوله: (يعني: أن يكون الزوج ...) عبر بـ(يعني) إشارة إلى أن هذا مراده وإن لم

(١) في نسخة (أ): منهما .

(٢) في نسخة (ب): فإذا صادقها باثنا . وفي (د): فإذا صادقها الآخر ثانيًا .



بَالِغًا عَاقِلًا مُخْتَارًا؛ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ؛ (فَلَوْ خَالَعَ عَبْدٌ أَوْ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ بِسَفِهِ...  
صَحَّ) لِيُجُودَ الشَّرْطِ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ السَّيِّدُ وَالْوَلِيُّ، (وَوَجَبَ دَفْعُ الْعِوَضِ) دَيْنًا كَانَ  
أَوْ عَيْنًا (إِلَى مَوْلَاهُ وَوَلِيِّهِ) لِيَبْرَأَ الدَّافِعُ مِنْهُ، وَيَمْلِكُهُ السَّيِّدُ كَسَائِرِ أَكْسَابِ الْعَبْدِ،  
وَلَوْ قَالَ السَّفِيهِ: إِنْ دَفَعْتَ إِلَيَّ كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ... لَمْ تَطْلُقِي إِلَّا بِالْدَّفْعِ إِلَيْهِ.....

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (ولو قال السفيه...) هما صورتان في السفيه والعبد، لا يجب فيهما دفع

﴿ حاشية السنباطي ﴾

تفده العبارة؛ إذ مفادها<sup>(١)</sup>: أن الزوج شرط فيه، وليس كذلك، بل هو ركن من أركان الخلع، وكان حاصل كلام الشارح: أن المقصود بذكر الزوج: التوصل إلى ما المقصود الإخبار به عن المبتدأ قبله؛ فكأنه قال: (شرطه: أن يكون الزوج...) هذا ولو أريد بالشرط في كلامه: ما لا بد منه... لم يحتج إلى هذا التكلف، وفي كلام المصنف إطلاق الشرط مراداً به ذلك كثيراً.

قوله: (ليبرأ الدافع) يفيد: أنه لا يبرأ منه إذا دفعه إليهما، ومحله: إذا لم يأذن المولي أو الولي للدافع في دفعه إليهما، لكن يدفعه إليهما حينئذ؛ كأنه أذن للمولي أو الولي في قبضه عما عليه؛ فإذا أخذه<sup>(٢)</sup> منهما... برئ ولو كان عما في الذمة؛ كما قاله الماوردي وغيره، ولو تلف في يدهما قبل الأخذ... ضمن الولي عند العلم المعين في العقد على الأوجه من وجهين أطلقهما الشيخان فيه، لا المعين عما في الذمة، بخلاف المولي... فلا يضمنها؛ لأنه لو ضمن... لضمن لنفسه، فإن أذنا له في دفعه لهما... برئ منه به على أحد وجهين نقل الشيخان ترجيحاً عن الحناطي، وإذا لم يبرأ بالدفع إليهما؛ لعدم الإذن، فتلف المدفوع في يدهما... فلا ضمان عليهما بعد، لكن للدافع مطالبة العبد بعد العتق ببدله، لا السفيه بعد رشده؛ لأن الحجر على العبد لحق السيد فيقتضي نفي الضمان ما بقي حق السيد، والحجر على السفيه لحق نفسه بسبب نقصانه وذلك

(١) في نسخة (أ): إذا مفادها. وفي (ب): إذ من مفادها.

(٢) في نسخة (د): أخذه.





وَتَبَرَّأَ بِهِ؛ كَمَا قَالَ الْمَاوَرِدِيُّ، وَكَذَا يُقَالُ فِي الْعَبْدِ، وَأَسْقَطَ الْمَصْنُفُ مِنْ «الْمَحْرَرِ»: أَنَّهُ يَصِحُّ خُلْعُ الْمُفْلِسِ؛ لِتَقَدُّمِهِ فِي بَابِهِ.

(وَشَرَطُ قَابِلِهِ) أَي: الْخُلْعِ مِنَ الزَّوْجَةِ أَوْ الْأَجْنَبِيِّ بِجَوَابِ أَوْ سُؤَالٍ لِيَصِحَّ خُلْعُهُ: (إِطْلَاقُ تَصَرُّفِهِ فِي الْمَالِ) بِأَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا غَيْرَ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ.

(فَإِنْ اخْتَلَعَتْ أُمَّةٌ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِ بَدَيْنِ) فِي ذِمَّتِهَا (أَوْ عَيْنِ مَالِهِ .. بَانَتْ) لِذِكْرِ الْعِوَضِ، (وَاللِّزْوَاجِ فِي ذِمَّتِهَا: مَهْرٌ مِثْلُ فِي صُورَةِ الْعَيْنِ، وَفِي قَوْلٍ: قِيمَتُهَا) أَوْ مِثْلُهَا؛ لِفَسَادِ الْعِوَضِ بَانْتِفَاءِ الْإِذْنِ فِيهِ، (وَفِي صُورَةِ الدَّيْنِ: الْمَسْمَى<sup>(١)</sup>)، .....

#### حاشية البكري

العوض إلى وليه ومولاه، فوردتا على المتن، وأفاد عدم الاعتراض عليه بالسفيه؛ لأنه سبق.

قوله: (أو مثلها) أي: إن كانت مثلية وهذا وجه ذكره، فاستفيد منه عدم توفية المتن بحكاية الوجه الضعيف.

#### حاشية السبامشي

يقتضي نفي الضمان حالا ومآلا، ومحلّه في الظاهر - كما علم مما مر - في البيع.

قوله: (وتبرأ به) أي: حتى لو تلف في يده فلا غرم على الدافع، بل على الولي إن لم يبادر بالأخذ بعد العلم؛ نظير ما مر.

تنبه: يجب دفع العوض للعبد المخالِع إذا كان مكاتبًا أو مبعوضًا خالِع في نوبته؛ بأن كان بينه وبين سيده مهابة، فإن لم يكن .. فما يخص حرّيته يجب دفعه إليه.

قوله: (فإن اختلعت أمة ..) أي: ولو مكاتبه؛ ففيها التفصيل الآتي على المعتمد.

قوله: (لفساد العوض بانتفاء الإذن فيه) هذا تعليل للقولين.

(١) سواء كانت الأمة مكاتبه أم لا، كما في التحفة: (٧/٩٤٤ - ٩٤٥)، والمغني: (٣/٢٦٤)، خلافا لما في النهاية: (٦/٣٩٧)، حيث قال: بوجوب مهر المثل لا المسمى على المكاتبه التي خالعت بدين.



وَفِي قَوْلٍ: مَهْرٌ مِثْلٌ) وَرَجَّحَهُ فِي «الْمَحْرَرِ» وَ«الشَّرْحِ الصَّغِيرِ»، وَرَجَّحَ فِي «أَصْلِ الرُّوْضَةِ» الْأَوَّلَ، ثُمَّ مَا ثَبَتَ فِي ذِمَّتِهَا إِنَّمَا تُطَالَبُ بِهِ بَعْدَ الْعِتْقِ.

(وَإِنْ أَدَانَ) السَّيِّدُ (وَعَيَّنَ عَيْنًا لَهُ) أَي: مِنْ مَالِهِ (أَوْ قَدَّرَ دَيْنًا) فِي ذِمَّتِهَا؛ كَأَلْفِ دِرْهَمٍ (فَامْتَثَلَتْ.. تَعَلَّقَ بِالْعَيْنِ) فِي صُورَةِ الْعَيْنِ، (وَبِكَسْبِهَا فِي الدَّيْنِ) فَإِنْ زَادَتْ عَلَى مَا قَدَّرَهُ.. طُوِّبَتْ بِالزَّائِدِ بَعْدَ الْعِتْقِ، (وَإِنْ أَطْلَقَ الْإِذْنَ.. اقْتَضَى مَهْرٌ مِثْلٍ مِنْ كَسْبِهَا) فَإِنْ زَادَتْ عَلَيْهِ.. طُوِّبَتْ بِالزَّائِدِ بَعْدَ الْعِتْقِ، وَإِنْ قَالَ: اخْتَلَعِي بِمَا شِئْتِ.. اخْتَلَعَتْ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ وَأَكْثَرَ مِنْهُ وَتَعَلَّقَ الْجَمِيعُ بِكَسْبِهَا، .....

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (ثم ما ثبت في ذمتها...) ذكره للإيضاح.

قوله: (أي: من ماله) هو صورة المسألة؛ إذ تعيين العين لا من مال السيد لا فائدة فيه إلا إذا أذن لها في شرائها مثلاً؛ ليخالع بها.

﴿ حاشية الصباطي ﴾

قوله: (وفي قول: مهر مثل، ورجحه في «المحرر»...) أي: لفساد المسمى؛ لكونها ليست أهلاً للالتزام، فكان كسراء الرقيق بلا إذن، وفرق السبكي على الأول بينهما بما حاصله: أنه لا يعتبر في الخلع حصول البضع لمن له العوض؛ بدليل خلع الأجنبي، بخلاف الشراء يعتبر فيه حصول المبيع لمن لزمه الثمن، وهو منتف في شراء الرقيق.

قوله: (فامتثلت) احترازٌ عما إذا خالفت؛ فقد قال الماوردي: ولا يجوز لها عند الإذن في الخلع في الذمة أن تخالع على عين في يدها، ويجوز العكس؛ أي: ويكون خلعها حينئذ كخلعها عند عدم الإذن فيما يظهر.

قوله: (وإن قال: اختلعي بما شئت.. اختلعت بمهر المثل أو أكثر منه...) استشكله الرافعي بما مر في (الوكالة) من أنه لو قال لو كي له: بع بما شئت.. أنه لا يجوز له البيع بالغبن، وإنما يجوز بغير نقد البلد؛ إذ قضيته: أن لا تكون الزيادة على مهر





ثُمَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِكَسْبِهَا .. يَتَعَلَّقُ بِمَا فِي يَدِهَا مِنْ مَالِ التَّجَارَةِ إِنْ كَانَتْ مَأْذُونًا لَهَا فِيهَا ،  
وَهَلْ يَكُونُ السَّيِّدُ بِإِذْنِهِ فِي الْخُلْعِ بِالذَّيْنِ ضَامِنًا لَهُ ؟ فِيهِ الْخِلَافُ السَّابِقُ فِي مَهْرِ زَوْجَةِ  
الْعَبْدِ .

(وَأِنْ خَالَعَ سَفِيهَةً) أَي: مَحْجُورًا عَلَيْهَا بِسَفَهِهِ بِلَفْظِ الْخُلْعِ ؛ كَقَوْلِهِ: .....

حاشية البكري

قوله: (ثم ما يتعلق بكسبها...) ذكره ؛ لثلاث يتوهم أنه لا يتعلق بمال التجارة في  
المأذون ، وليس كذلك .

قوله: (فيه الخلاف السابق في مهر زوجة العبد) أي: والأصح: لا .

قوله: (أي: محجورًا عليها بسفه) قيد الحجر لا بد منه ؛ كالرشيده .

حاشية السباطي

المثل هنا مأذونًا فيها . وأجيب: بأن العمل بالعموم هنا في الزيادة لا مانع منه مع احتياج  
السيد وأمه إلى ارتكابه ؛ لدفع الضرر عنهما<sup>(١)</sup> ، بخلاف العمل به ثم في الغبن ؛ إذ لا  
مرد له ، وغير النقد له مرد وهو ثمن المثل ولا مانع<sup>(٢)</sup> .

تنبیه: لو اختلع السيد أمته التي تحت حر أو مكاتب أو مبعوض في غير نوبة  
السيد برقيبتها.. لم يصح ؛ إذ لو صح .. لقارنت الفرقة ملك الرقبة ؛ لأن العوضين  
متساويان وملك المنكوحه يمنع وقوع الطلاق ، فكان كما لو علق طلاق زوجته وهي  
أمة غير مدبرة مملوكة لأبيه بموته فمات .. لم تطلق ؛ لأن ملك الزوج لها حالة موت  
أبيه يمنع وقوع الطلاق ، ومن ثم لو كانت مدبرة .. طلقت . انتهى .

قوله: (أي: محجورًا عليها بسفه) هذا هو المراد وإن لم تف به عبارة المصنف ،  
لكن لظهور إرادة ذلك مما ذكر عند الإطلاق عبر به (أي) دون (يعني) . وقوله: (بلفظ  
الخلع) تصحيح لعطف قوله: (أو قال...) على قوله: (خالع سفيهة) الموهوم أنه غيره

(١) في نسخة (ب): لدفع الضرر فيها .

(٢) في نسخة (أ): بخلاف العمل به ثم في المعين ؛ إذ لا مرد له ، وغير النقد له مرد وهو مهر المثل  
ولا مانع .



خَالَعَتِكَ عَلَى أَلْفٍ ، (أَوْ قَالَ) لَهَا: («اطَّلَعْتُكَ عَلَى أَلْفٍ» فَقَبِلْتُ .. طَلَّقْتُ رَجْعِيًّا) وَلَعَا ذِكْرُ الْمَالِ وَإِنْ أَدِنَ الرَّبِي فِيهِ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ التِّزَامِهِ ، وَظَاهِرٌ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الدُّخُولِ .. طَلَّقْتُ بَائِنًا بِلَا مَالٍ ؛ كَمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ فِي «نُكْتِ التَّنْبِيهِ» ، (فَإِنْ لَمْ تَقْبَلْ .. لَمْ تَطْلُقْ) لِأَنَّ الصَّيغَةَ تَقْتَضِي الْقَبُولَ ، فَأَشْبَهَ الطَّلَاقَ الْمَعْلُوقَ عَلَى صِفَةٍ .

﴿ حاشية السنباطي ﴾

مع أنه من جملة صورته .

قوله: (خالعتك على ألف) مثال ، مثله: ما إذا لم يذكر عوضاً ؛ بناءً على المعتمد الآتي<sup>(١)</sup> .

قوله: (طلقت رجعيًّا ولعاً ..) قال الأذري كالتركشي: كذا أطلقوه ، وينبغي تقييده بما إذا علم الزوج السفه ، وإلا .. فينبغي أن لا يقع الطلاق ؛ لأنه لم يطلق إلا في مقابلة مال ، بخلاف ما إذا علم ؛ لأنه لم يطمع في شيء ، وما بحثاه موافق لبحث الرافعي فيما لو خالعتها بما في كفها ولم يكن فيه شيء ، لكن سيأتي عن المصنف: أن المعروف خلافه ، وعليه فيقع هنا رجعيًّا مطلقاً ، والوقوع بائناً ثم في بعض الصور ؛ لأنها من أهل الالتزام ، بخلافها هنا .

تنبيه: لو علق الطلاق بإعطاء السفية .. فالراجع عند جمع - منهم شيخنا العلامة الطندائي وهو متجه - : أنه يقع الطلاق رجعيًّا به ؛ تنزيلاً لإعطائها المنسلخ هنا عن معناه الذي هو التملك إلى معنى الإقباض منزلة القبول ، بخلاف ما لو علقه على إبرائها له من مهرها ؛ لأنه لا يقع به ؛ كما نقله البلقيني عن الخوارزمي ، وبه يرد إفتاء السبكي بوقوع الطلاق به ، والفرق بينهما: أن الإبراء لا يستعمل في غير معناه الذي لا يمكن من السفية فلم يقع الطلاق ؛ لعدم وجود المعلق عليه ، بخلاف الإعطاء ؛ فإنه يستعمل<sup>(٢)</sup> بمعنى الإقباض ، وقرينة خطاب السفية عينه دون المعنى المتبادر منه من<sup>(٣)</sup>

(١) في نسخة (أ): بناء مع لفظ الخلع على المعتمد الآتي .

(٢) في نسخة (أ): فإنه قد يستعمل .

(٣) في نسخة (ب): في .





(وَيَصِحُّ اخْتِلَاعُ الْمَرِيضَةِ مَرَضَ الْمَوْتِ) إِذْ لَهَا التَّصَرُّفُ فِي مَالِهَا<sup>(١)</sup>، (وَلَا يُحْسَبُ مِنَ الثَّلْثِ إِلَّا زَائِدٌ عَلَى مَهْرٍ مِثْلٍ) بِخِلَافِ مَهْرِ الْمِثْلِ وَأَقْلُّ مِنْهُ؛ فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ؛ لِأَنَّ التَّبْرُعَ إِنَّمَا هُوَ بِالزَّائِدِ، وَلَيْسَ وَصِيَّةً لَوَارِثٍ؛ لِخُرُوجِ الزَّوْجِ بِالْخُلْعِ

حاشية السنباطي

التمليك ، فنزل وجوده منها بالمعنى المذكور منزلة القبول فوق الطلاق رجعيًا . انتهى .  
قوله: (ويصح اختلاع المريضة . . .) أي: الزوجة ، ومثلها: الأجنبية والأجنبي المريضان<sup>(٢)</sup> مرض الموت ، لكن قال ابن الصباغ: أنه يعتبر ولو بدون مهر المثل من الثلث ؛ لأنه لا يعود إليه البضع .

قوله: (ولا يحسب من الثلث إلا زائد . . .) أي: فإن احتمله الثلث . . . أخذه ، وإلا . . . فلا ، وحينئذ فله وإن كان العوض عبدا مثلا قيمته مئة ومهر مثلها خمسون ولم يحتمل الثلث الزائد الخيار<sup>(٣)</sup> بين أن يأخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الباقي وبين أن يفسخ المسمى ويأخذ مهر المثل ، ولا شيء له بالوصية ؛ لأنها كانت في ضمن معاوضة وقد ارتفعت بالفسخ ، إلا إن كان عليها دين مستغرق . . . فيخير بين أن يأخذ نصف العبد أو يفسخ المسمى ويضارب مع الغرماء بمهر المثل ، ولا فائدة له في ذلك إلا الخلاص من سوء المشاركة .

قوله: (لأن التبرع إنما هو بالزائد) أي: لا بغيره ، وفارق خلع المكاتبه حيث اعتبروه تبرعاً في ذلك ؛ بأن تصرف المريض أوسع وملكه أتم ؛ بدليل جواز صرفه المال في شهوته ، ونكاح الأبقار بمهور أمثالهن وإن عجز عن وطئهن ويلزمه نفقة الموسرين ، بخلاف تصرف المكاتب ؛ فإنه إنما يكون بقدر الحاجة فاعتبر الخلع في حقه تبرعاً ؛ لكونه من قبيل قضاء الأوطار الذي يمنع منه المكاتب دون المريض .

قوله: (لخروج الزوج . . .) أي: فلو كان وارثاً بجهة أخرى غير الزوجية ؛ كابن

(١) في نسخة (ش): في ملكها

(٢) في نسخة (أ) و(ب): المريضين .

(٣) في نسخة (ب): خير .



عَنِ الْإِزْتِ، وَيَصِحُّ خُلْعُ الْمَرِيضِ مَرَضَ الْمَوْتِ بِدُونِ مَهْرِ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّ الْبُضْعَ لَا يَبْقَى لِلْوَارِثِ لَوْ لَمْ يُخَالَعِ، (وَرَجْعِيَّةٌ فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّهَا كَالزَّوْجَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَالثَّانِي: لَا؛ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى الْإِفْتِدَاءِ الَّذِي هُوَ الْقَصْدُ مِنَ الْخُلْعِ<sup>(١)</sup>، وَعَلَى هَذَا: يَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا إِذَا قَبِلَتْ كَالسَّفِيهِةِ، (لَا بَائِنٍ) بِخُلْعٍ أَوْ غَيْرِهِ فَلَا يَصِحُّ خُلْعُهَا؛ إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ.

حاشية البكري

قوله: (لأن البضع لا يبقى للوارث) أي: فجاز للزوج الاختلاع بدون مهر المثل، وأولى إن بلغه، وأولى إن زاد عليه.

حاشية السنباطي

عم أو معتق... فالزائد وصية لوارث.

تنبیه: بقي من أقسام المحجور عليه: الصبية والمجنونة فاختلاعهما لغو ولو مع التمييز، خلافا لما رجحه البلقيني في الصغيرة المميزة: أنه يقع رجعياً. انتهى.

قوله: (ورجعية... ) يؤخذ منه: ما قاله الماوردي من أنه لو قالت<sup>(٢)</sup> الزوجة لزوجها: طلقني واحدة بألف، فقال: أنت طالق واحدة وطاقق ثانية وطاقق ثالثة؛ فإن أراد بالعرض الأولى... وقعت دون الأخيرتين، أو الثالثة... وقعت الثلاث؛ لأن الخلع ورد على الثالثة فوق ما تقدمها.

قوله: (إذ لا فائدة فيه) أي: لحصول البينونة التي هي مقصودة، ومنه يؤخذ ما بحثه الزركشي: من عدم صحة خلع رجعية انقضت عدتها وهو يعاشرها معاشرة الأزواج؛ لأنها بائن إلا في الطلاق<sup>(٣)</sup>.

تنبیه: الخلع في الردة بعد الدخول موقوف، وكذا لو أسلم أحد الزوجين

(١) في نسخة (ش): بالخلع

(٢) في نسخة (أ): قوله: (ورجعية... ) أي: فلو قالت.

(٣) في نسخة (ب): وهو معاشرها معاشرة الأزواج، إلا في الطلاق؛ فإنها بائن.



(وَيَصِحُّ عَوَضُهُ) أَي: الْخُلْعِ (قَلِيلًا وَكَثِيرًا دَيْنًا وَعَيْنًا وَمَنْفَعَةً) كَالصَّدَاقِ .  
(وَلَوْ خَالَعَ بِمَجْهُولٍ) كَثُوبٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ أَوْ غَيْرِ مَوْصُوفٍ .....

حاشية السباطي

الرئيين مثلا بعده . ومن فوائد الوقف: أنه يمتنع على كل منهما التصرف فيما جعل عوضا حتى ينكشف الأمر ، فلو تصرف فيه واحد منهما قبل الانكشاف بما يحتمل الوقف ؛ كعتق وتدبير ووصية ثم بان الملك .. نفذ .

قوله: (كالصداق) يفيد: أنه يستثنى من المنفعة: تعليم القرآن ؛ كما مر ، ويستثنى منها أيضا: ما لو خالعهما على أنه بريء من سكنها .. ففي «البحر»: أنه يقع الطلاق بمهر المثل ؛ لأن إخراجها من المسكن حرام .

قوله: (ولو خالعه بمجهول) أي: لهما أو لأحدهما ، ومحلّه: إذا لم يكن فيه تعليق بالبراءة أو الإبراء مما لها عليه المجهول لهما أو لأحدهما على ما مر ، وإلا .. فلا يقع طلاق أصلاً على المعتمد ؛ لعدم صحة الإبراء فلم يوجد المعلق عليه . وقوله: (كثوب غير معين) أي: ما لم ينويا معيناً ؛ كما يعلم مما سيأتي . ومن الخلع بمجهول: ما لو خالعهما على ما في كفها .. فتبين بمهر المثل ولو كانت فارغة مع علمه بالحال ؛ كما صوبه المصنف وقال: إنه المعروف الذي أطلقه الجمهور ردّاً<sup>(١)</sup> على الرافعي في بحثه حمل قول «الوسيط» (وقع الطلاق رجعيًا) على ما إذا علم أنها فارغة ، وقول غيره (وقع بائناً) على ما إذا ظن<sup>(٢)</sup> أن فيها شيئاً . ويوافق ما صوبه المصنف ما نقله عن «فتاوى البغوي» وأقره من ترجيح: أنها تبين بمهر المثل فيما لو خالعهما ببقية مهرها ولم يكن بقي شيء منه . واستشكل الإسنوي وقوعه بائناً في المسألتين حالة العلم بوقوعه رجعيًا في الخلع بدم . وأجيب: بأن الدم لا يقصد ؛ كما سيأتي ، فذكره صارف للفظ عن العوض ، بخلاف خلعها على ما في كفها ولو مع علمه بأنه لا شيء فيه ؛ إذ غايته: أنه كالسكوت عن ذكر العوض ، وهو لا يمنع البينونة ووجوب مهر المثل ، قال

(١) في نسخة (د): زاد .

(٢) في نسخة (ب): على ما إذا علم .



(أَوْ خَمْرٍ) مَعْلُومَةٌ .. (بَأَنْتِ بِمَهْرٍ مِثْلٍ) لِأَنَّهُ الْمَرْدُ عِنْدَ فَسَادِ الْعِوَضِ ، (وَفِي قَوْلٍ: يَبْدَلِ الْخَمْرِ) وَهُوَ قَدْرُهَا مِنَ الْعَصِيرِ ؛ كَالْقَوْلَيْنِ فِي إِصْدَاقِهَا ، وَلَوْ خَالَعَ عَلَى مَا لَا يُقْصَدُ ؛ كَالدَّمِ .. وَقَعَ رَجْعِيًّا ، بِخِلَافِ الْمَيْتَةِ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تُقْصَدُ لِلْجَوَارِحِ وَاللَّضْرُورَةِ .

﴿ حاشية السباطي ﴾

شيخنا العلامة الطندتائي: وفيه نظر، والأولى أن يجاب: بأن قوله: (ما في كفها) صادق بما يصح أن يكون عوضاً في الجملة، بخلافه على الدم، فذكر ما لا يصلح للعوضيّة أصلاً صارف عن العوض أصلاً، بخلاف ما يصلح .

قوله: (أو خمر...) لا يخفى أن خلع الكفار بذلك صحيح؛ كما في أنكحتهم، فإن وقع إسلام بعد قبضه كله.. فلا شيء عليها، أو قبل قبض شيء منه.. فله مهر المثل، أو بعد قبض بعضه.. فالقسط، وبه صرح في «شرح الروض» وغيره. وقوله: (معلومة) تقييد لمحل الخلف؛ كما لا يخفى .

فرع: لو قالت له: إن طلقني فأنت بريء من صداقي، أو فقد أبرأتك منه فطلق.. وقع الطلاق بائناً إن ظن الزوج الصحة، وإلا.. فرجعياً؛ كما قال البلقيني، وهو المعتمد. ولو قال لها: أبرئيني من الصداق وأنا أطلقك فأبرأتها وهي جاهلة بقدره، أو وهي سفیهة فطلق؛ فإن قصد بطلاقه المكافأة والانتقام منها لأجل الصدور البراءة منها الدالة على صدق رغبتها في التفراق والبعد من الزوج.. وقع الطلاق رجعياً ولا مال عليها، وإن قال: أردت إن كانت البراءة صحيحة.. لم يقع الطلاق؛ لعدم وجود الصفة المعلق عليها، وهي: صحة البراءة، حتى لو فرض صحتها.. وقع رجعياً وبرئ من الصداق، ويقبل قوله في هذه الإرادة بائناً وكذا ظاهراً؛ لوجود القرينة، بخلاف ما لو طلق وقال: أردت إن دخلت الدار مثلاً.. حيث يصدق بائناً فقط؛ لفقد القرينة وإن لم يرد شيئاً من هذا وإنما ظن صحة البراءة، فأوقع الطلاق وغيره لأجل ظنه المذكور وطمعه في صحة البراءة من غير حقيقة تعليق الطلاق على صحتها، فهذه الحالة هي التي يعم بها البلوى، والحكم فيها وقوع الطلاق رجعياً ولا مال عليها، إلا أن تزعم المرأة أنها قصدت: «أبرأتك على تطليقي» وقصد الزوج بطلاقه جوابها.. فالمتجه





(وَلَهُمَا التَّوَكُّيلُ) فِي الْخُلْعِ ، (فَلَوْ قَالَ لَوَكَيْلِهِ : «خَالَعَهَا بِمِئَةٍ» .. لَمْ يَنْقُصْ مِنْهَا) وَلَهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَيْهَا مِنْ جِنْسِهَا وَغَيْرِهِ ، (وَإِنْ أَطْلَقَ .. لَمْ يَنْقُصْ عَنْ مَهْرٍ مِثْلِ) لِأَنَّهُ الْمَرْدُّ ، وَلَهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَيْهِ مِنْ جِنْسِهِ وَغَيْرِهِ ، (فَإِنْ نَقَصَ فِيهِمَا) بِأَنْ خَالَعَ بِدُونِ الْمِئَةِ فِي الْأُولَى<sup>(١)</sup> وَيُدُونِ مَهْرِ الْمِثْلِ فِي الثَّانِيَةِ .. (لَمْ تَطْلُقْ) لِمُخَالَفَتِهِ لِلْمَأْذُونِ فِيهِ وَالْمَرْدُّ ، (وَفِي قَوْلٍ : يَقَعُ بِمَهْرٍ مِثْلِ) لِفَسَادِ الْمَسْمَى بِنَقْصِهِ عَنِ الْمَأْذُونِ فِيهِ

حاشية البكري

قوله: (وَلِلْمَرْدِّ) أَي: وَلِمُخَالَفَتِهِ لِلْمَرْدِّ الشَّرْعِيِّ ، وَهُوَ مَهْرُ الْمِثْلِ .

حاشية السناباطي

حينئذ: وقوعه بائنا بالمبرأ منه إن صححت البراءة، وبمهر المثل إن فسدت<sup>(٢)</sup>، هكذا أفهم<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وله أن يزيد عليها...) فارق عدم جواز الزيادة في التوكيل بالبيع من زيد بكذا؛ بأن الزوجة متعينة أبدا، بخلاف المشتري؛ فإذا عينه.. ظهر قصد محاباته المقتضية لمنع الزيادة على المعين، أو بأن الخلع ليس المقصود الأعظم منه المالية، بل الفراق وقد حصل، فإذا زاد الوكيل.. فلا يعد مخالفا فلم يضر، بخلاف البيع؛ فإن مقصوده المالية، فإذا زاد.. عد [مخالفا]<sup>(٤)</sup> فلم يصح، ورجح هذا: بأن الخلع غالباً عند الشقاق، ومع ذلك يبعد قصد المحاباة.

قوله: (فإن نقص فيهما...) مثله: ما لو خالع بمؤجل فيهما، أو بغير جنس

(١) العبرة بأي نقص كان، كما في التحفة: (٩٦٧/٧)، والنهاية: (٤٠٢/٦)، خلافا لما في المغني: (٢٦٦/٣)، حيث قال العبرة بالنقص الفاحش.

(٢) في نسخة (ب): إن قيد.

(٣) في نسخة (أ): فرع: لو قالت له: إن طلقنتي فأنت بريء من صدقي، أو فقد أبرأتك منه فطلق.. وقع الطلاق رجعيًا وإن ظن الزوج صحة الإبراء على المعتمد؛ لأنه ولغو الطلاق طمعا فيه بغير لفظ صحيح في الالتزام لا بوجوب عوضاً، وبه يفارق وقوعه بائنا بمهر المثل فيما إذا علق بعوض فاسد.

(٤) وقع في نسخة (أ) و(د): بائعا. وفي (ب): بائنا.



وَالْمَرَدِّ، وَرَجَّحَهُ فِي «أَصْلِ الرُّوضَةِ» فِي الثَّانِيَةِ، بِخِلَافِ الْأُولَى؛ لِلْمُخَالَفَةِ فِيهَا لِصَّرِيحِ الْإِذْنِ.

(وَلَوْ قَالَتْ لَوْ كَيْلَهَا: «اخْتَلَعِ بِالْفِ» فَاُمْتَثَلُ . . نَفَذَ) وَكَذَا لَوْ اخْتَلَعَهَا بِأَقْلٍ مِنْ أَلْفٍ، (وَإِنْ زَادَ فَقَالَ: «اخْتَلَعْتُهَا بِالْفَيْنِ مِنْ مَالِهَا بِوَكَالَتِهَا» . . بَانَتُ وَيَلْزَمُهَا مَهْرٌ مِثْلُ) لِفَسَادِ الْمَسْمِيِّ بِزِيَادَتِهِ عَلَى الْمَأْذُونِ فِيهِ، (وَفِي قَوْلٍ: الْأَكْثَرُ مِنْهُ وَمِمَّا سَمَّيْتُهُ)

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (ورجَّحه في «أصل الروضة» في الثانية) أي: رجَّح الوقوع بائناً بمهر المثل فيما إذا أُلِّقَ الإِذْنُ لِلْوَكِيلِ، ونقص عن مهر المثل؛ فما في «المنهاج» فيهما خلاف المعتمد.

قوله: (وكذا لو اختلعهما بأقل من ألف) هو مأخوذ من كلام المتن بالأولى؛ لأنه زاد خيراً.

﴿ حاشية السنباطي ﴾

المسمى في الأولى، أو بغير نقد البلد في الثانية.

قوله: (ورجَّحه في «أصل الروضة» في الثانية . . .) هذا هو المعتمد؛ فقد قال في «المهمات»: أن الفتوى عليه.

قوله: (بانت) فارق عدم وقوع الطلاق بنقص<sup>(١)</sup> وكيل الزوج عن مقدره<sup>(٢)</sup>؛ كما مر؛ بمخالفة الزوج المالك للطلاق، والمرأة لا تملكه وإنما يعتبر منها قبول العوض، فمخالفة وكيلها إنما يؤثر في العوض<sup>(٣)</sup> وفساده لا يمنع البينونة، وبأن الخلع من جانب الزوج فيه شوب تعليق فكان التعليق بالمقدر، وعند نقصه لا تحصل الصفة.

قوله: (لفساد المسمى . . .) قضيته: أنه لا يلزمه الزائد، وهو كذلك وإن قال في

(١) في نسخة (ب): ببعض.

(٢) في نسخة (أ): عن قدره.

(٣) في نسخة (ب): إنما يؤثر فكان التعليق في العوض.





لِرِضَاهَا بِمَا سَمَّتهُ زَائِدًا عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ ، كَذَا حَكَى هَذَا الْقَوْلُ فِي «الْمَحَرَّرِ»  
وَالشَّرْحِ ، وَزَادَ فِي «الشَّرْحِ» فِي بَيَانِهِ : أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَهْرُ الْمِثْلِ زَائِدًا عَلَى مَا سَمَّاهُ  
الْوَكِيلُ .. لَا يَجِبُ الزَّائِدُ عَلَيْهِ ؛ لِرِضَا الزَّوْجِ بِهِ ، ثُمَّ قَالَ : وَالْعِبَارَةُ الْوَاقِفَةُ بِمَقْصُودِ  
الْقَوْلِ أَنْ يُقَالَ : يَجِبُ عَلَيْهَا أَكْثَرُ الْأَمْرَيْنِ مِمَّا سَمَّتهُ هِيَ ، وَمِنْ أَقْلِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ مَهْرِ  
الْمِثْلِ وَمِمَّا سَمَّاهُ الْوَكِيلُ ، وَعَلَى هَذَا اقْتَصَرَ فِي «الرَّوْضَةِ» فِي حِكَايَتِهِ .

(وَإِنْ أَضَافَ الْوَكِيلُ الْخُلْعَ إِلَى نَفْسِهِ .. فَخُلِعَ أَجْنَبِيٌّ) وَهُوَ صَحِيحٌ ؛ كَمَا  
سَيَأْتِي ، (وَالْمَالُ عَلَيْهِ) دُونَهَا ، (وَإِنْ أَطْلَقَ) الْخُلْعَ ؛ أَي : لَمْ يُضِفْهُ إِلَيْهَا وَلَا إِلَى  
نَفْسِهِ .. (فَالْأَظْهَرُ : أَنَّ عَلَيْهَا مَا سَمَّتهُ وَعَلَيْهِ الزِّيَادَةُ) فَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا فِي الصُّورَةِ  
الْمَذْكُورَةِ أَلْفٌ ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي : عَلَيْهَا أَكْثَرُ الْأَمْرَيْنِ مِمَّا سَمَّتهُ وَمِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ مَا لَمْ  
يَزِدْ عَلَى مُسَمَّى الْوَكِيلِ ؛ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَعَلَيْهِ التَّكْمِيلَةُ إِنْ نَقَصَ عَنْ مُسَمَّاهُ ، وَلَوْ أَضَافَ  
الْوَكِيلُ مَا سَمَّتهُ إِلَيْهَا وَالزِّيَادَةَ إِلَى نَفْسِهِ .. ثَبَّتَ الْمَالُ كَذَلِكَ ، .....

حاشية البكري

قوله : (وعلى هذا اقتصر في «الروضة» في حكايته) علم به : أن حكاية المتن له  
مختلفة<sup>(١)</sup> ؛ لعدم وفائها بالمقصود .

قوله : (ولو أضاف الوكيل ما سمَّته إليها ...) أفاد به أن حكم هذه الصورة حكم  
ما في المتن ، لكن تركها في «المنهاج» ؛ لوضوحها .

حاشية السنباطي

«الحاوي الصغير» : أنه يلزمه ، وأنه إذا غرمه .. لا يرجع به عليها ؛ لأنه التزمه من عنده ،  
فقد استشكله البارزي بالتعليل السابق ، قال : ولم يتعرض له الغزالي ولا الرافعي .

قوله : (أي : لم يضيفه إليها ولا إلى نفسه) فسّر الإطلاق بذلك ؛ للإشارة إلى عدم  
منافاته ؛ لتكون المسألة مصورة بما إذا نواها الوكيل ، فلو لم ينوها مع الطلاق  
المذكور .. فكما لو أضاف الخلع إلى نفسه ؛ كما قاله الإمام وغيره .

(١) في نسخة (ب) و(ج) : مختلفة ، وفي نسخة (ز) : معترض .



وَحَيْثُ يَلْزِمُهَا الْمَالُ .. يُطَالِبُهَا الزَّوْجُ بِهِ ، وَلَوْ أَطْلَقَتِ التَّوَكِيلَ بِالِاخْتِلَاعِ .. لَمْ يَزِدِ  
الْوَكِيلُ عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ<sup>(١)</sup> ، فَإِنْ زَادَ عَلَيْهِ .. وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلٌ ؛ كَمَا لَوْ زَادَ عَلَى  
الْمَقْدَرِ ، وَلَا يَجِيءُ قَوْلٌ : وَجُوبِ أَكْثَرِ الْأَمْرَيْنِ .

حاشية البكري

قوله: (ولو أطلقت التوكيل بالاختلاع...) ذكره؛ تنميماً للأقسام، ولإفادة  
«الفاء» الزائد فيما إذا لم يصفه إلى نفسه عن مهر المثل؛ لعدم تعيينها قدرًا.

حاشية السباطي

قوله: (وحيث يلزمها المال.. يطالبها الزوج به) أي: بالمال الذي لزمها، فلا  
يطالب الوكيل به.

نعم؛ له في الصورة الأولى - أعني: ما إذا قال من مالها بوكالتها - مطالبته بجميع  
ما سمى وإن زاد على مهر المثل إذا ضمن؛ كأن يقول: على أني ضامنٌ، ولا يؤثر ترتب  
ضمانه على إضافة فاسدة؛ لأن الخلع عقد يستقل به الأجنبي فجاز أن يؤثر فيه الضمان  
بمعنى الالتزام وإن ترتب على ذلك، بخلاف ضمان الثمن<sup>(٢)</sup> ونحوه، وله في الصورة  
الثالثة مطالبته بجميع ما سمى أيضاً، وإذا غرم في الصورتين.. رجع عليها بقدر ما  
سمت فقط؛ لأنها لم ترض بأكثر منه، ولأن الزائد في الأولى<sup>(٣)</sup> تولد من فعله،  
وقضيته: أن لها أن ترجع عليه فيها بما غرمته زائداً على مسماها، ويكون استقرار الزائد  
عليه، قاله الرافعي.

قوله: (كما لو زاد على المقدر) يؤخذ عنه: أن صورة المسألة إذا قال: من مالها  
بوكالتها، وأنه إذا أضافه إلى نفسه أو أطلق، أو أضاف قدر مهر المثل إليها والزائد إلى  
نفسه.. فكما لو زاد على مسماها في جميع ما مر فيه، وبه صرح في «شرح الروض» .  
تنبيه: لو خالع وكيلها الزوج بخمر أو خنزير مثلاً ولو بإذنها فيه.. نفذ؛ لأنه

(١) في نسخة (ش): مثل

(٢) في نسخة (أ): بخلاف ضمان اليمين .

(٣) في نسخة (ب) و(د): في الأول .



(وَيَجُوزُ تَوَكِيلُهُ) أَي: الزَّوْجِ فِي الْخُلْعِ مِنْ مُسْلِمَةٍ (ذِمِّيًّا) لِصِحَّةِ خُلْعِهِ مِمَّنْ أَسْلَمَتْ تَحْتَهُ فِي الْعِدَّةِ ثُمَّ أَسْلَمَ، (وَعَبْدًا وَمَخْجُورًا عَلَيْهِ بِسَفِهِ) وَلَا يُشْتَرَطُ إِذْنُ السَّيِّدِ وَالْوَلِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِوَكِيلِ الزَّوْجِ فِي الْخُلْعِ عَهْدَةً، بِخِلَافِ وَكِيلِ الزَّوْجَةِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَفِيهَا وَإِنْ أِذْنُ الْوَلِيِّ لَهُ، إِلَّا إِذَا أَضَافَ الْمَالَ إِلَيْهَا.. فَتَبَيَّنُ وَتَلْزُمُهَا؛ إِذْ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ أَطْلَقَ.. وَقَعَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا كَاخْتِلَاعِ السَّفِيهِ، قَالَهُ الْبُغَوِيُّ وَأَقْرَهُ الشَّيْخَانِ، وَلَوْ وَكَلْتُ عَبْدًا فِي الْخُلْعِ.. جَازَ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ السَّيِّدُ، فَإِنْ أَضَافَ الْمَالَ إِلَيْهَا.. فَهِيَ الْمَطَالِبَةُ بِهِ، وَإِنْ أَطْلَقَ وَلَمْ يَأْذَنْ السَّيِّدُ فِي الْوَكَالَةِ.. طُولِبَ بِالْمَالِ بَعْدَ الْعِتْقِ، وَإِذَا غَرِمَهُ.. رَجَعَ بِهِ عَلَى الزَّوْجَةِ

حاشية البكري

قوله: (ممن أسلمت تحته في العدة ثم أسلم) قوله: (في العدة) متعلق بخلعه؛ أي: لصحة خلعه في العدة ممن أسلمت تحته ثم أسلم.

قوله: (بخلاف وكيل الزوجة فلا يجوز أن يكون سفيهاً...) ذكره؛ لأن قول «المنهاج»: (ويجوز توكيله...) ربما يقتضي: أن وكيلها لا يجوز أن يكون ذمياً ولا عبداً ولا سفيهاً، وليس كذلك، بل إنما يمتنع أن يكون سفيهاً فقط.

حاشية السنباطي

وقع بعوض مقصود، وفارق نظيره في البيع؛ بأن في الخلع معنى التعليق؛ فكان الزوج علق الطلاق بقبول ذلك فأشبهه ما إذا خاطبها به فقبلت، ولزمها مهر المثل؛ لفساد العوض، أو خالع وكيله على ذلك وكان قد أذن له في ذلك.. فكذلك، لا إن خالف فأبدل خمراً بخنزير.. فيلغو الخلع؛ لأنه غير مأذون فيه.

قوله: (لصحة خلعه...) يؤخذ منه: أن الحربي كالذمي في ذلك، وبه صرح الروياني، وعبر الماوردي وغيره بـ(الكافر).

قوله: (فإن أطلق) أي: أو أضاف المال إلى نفسه.

قوله: (طولب بالمال بعد العتق) أي: طالبه الزوج به جوازا حينئذ وطالبها في



إِذَا قَصَدَ الرَّجُوعَ ، وَإِنْ أِذْنَ السَّيِّدِ فِي الْوَكَالَةِ .. تَعَلَّقَ الْمَالُ بِكَسْبِ الْعَبْدِ ، فَإِذَا أَدَّى مِنْهُ .. رَجَعَ بِهِ عَلَى الزَّوْجَةِ ، وَيَجُوزُ تَوْكِيلُهَا فِي الْخُلْعِ ذِمِّيًّا أَيْضًا .

(وَلَا يَجُوزُ تَوْكِيلُ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ فِي قَبْضِ الْعَوَضِ) فِي الْخُلْعِ ، فَإِنْ وَكَّلَهُ وَقَبْضَ .. فَفِي «التَّيْمَةِ»: أَنَّ الْمُخْتَلَعَ يَبْرَأُ وَالْمَوْكَّلُ مُضَيِّعٌ لِمَالِهِ ، وَأَقْرَهُ الشَّيْخَانِ .

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (فإن وكَّله وقبض) ذكره؛ لثلاً يتوهم من عدم الصَّحَّةِ أَنه لو قبض .. لم يصحَّ ، وليس كذلك .

﴿ حاشية السنباطي ﴾

الحال ، ولا يشكل على ذلك : عدم صحة ضمان العبد بغير إذن سيده ؛ لأن الضمان ثم مقصود ، وهنا إنما حصل<sup>(١)</sup> ضمنا في عقد الخلع .

قوله: (إذا قصد الرجوع) قال في «شرح الروض»: في اشتراط القصد نظر؛ فإن اشترط أيضا في الحر .. فهو خلاف ظاهر كلامهم في اختلاع الأجنبي ، وإلا .. احتيج إلى الفرق ، والأوجه: أنه لا حاجة إلى القصد ؛ كما اقتضاه كلام المتولي . انتهى .

قوله: (تعلق المال بكسب العبد) أي: وبما في يده من مال التجارة ؛ كما لو اختلعت الأمة بإذن السيد .

قوله: (ولا يجوز توكيل محجور عليه في قبض العوض) أي: بغير إذن الولي أو المولي ، أما بالإذن .. فيصح كما يصح قبض السفية لنفسه به ؛ كما مر عن ترجيح الدارمي<sup>(٢)</sup> .

قوله: (وأقره الشيخان) أي: فهو الراجح وإن قال السبكي وغيره: أنه مقيد بما إذا كان العوض معينًا ، أو غير معين وعلق الطلاق بدفعه إليه ، وإلا .. فلا يبرأ المختلع بذلك ؛ لأن ما في الذمة لا يتعين إلا بقبض صحيح ؛ لأننا نمنع كون القبض حينئذ ليس

(١) في نسخة (أ): جعل .

(٢) في نسخة (أ): الدارمي .





(وَالْأَصْحُ: صِحَّةُ تَوْكِيلِهِ امْرَأَةً لِخُلْعِ زَوْجَتِهِ أَوْ طَلَاقِهَا) لِأَنَّ لِلْمَرْأَةِ تَطْلِيقَ نَفْسِهَا بِقَوْلِهِ لَهَا: طَلَّقِي نَفْسَكَ ؛ وَذَلِكَ إِمَّا تَمْلِكُ لِلطَّلَاقِ ، أَوْ تَوْكِيْلُ بِهِ ؛ إِنْ كَانَ تَوْكِيْلًا .. فَذَلِكَ ، أَوْ تَمْلِيكًا: فَمَنْ جَازَ تَمْلِيكُهُ الشَّيْءَ .. جَازَ تَوْكِيْلَهُ بِهِ ، وَالثَّانِي: لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَقِلُّ بِالطَّلَاقِ ، وَلَوْ وَكَلَّتِ الزَّوْجَةَ امْرَأَةً بِاخْتِلَاعِهَا .. جَازَ بِهَا خِلَافٌ ؛ لِاسْتِقْلَالِ الْمَرْأَةِ بِالِاخْتِلَاعِ .

(وَلَوْ وَكَلَّا رَجُلًا) فِي الْخُلْعِ .. (تَوَلَّى طَرْفًا) مِنْهُ مَعَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ أَوْ وَكِيْلِهِ ، وَلَا يَتَوَلَّى الطَّرْفَيْنِ ؛ كَمَا فِي الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ ، (وَقِيلَ): يَتَوَلَّى (الطَّرْفَيْنِ) لِأَنَّ الْخُلْعَ يَكْفِي فِيهِ اللَّفْظُ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ ؛ كَمَا لَوْ قَالَ: إِنْ أَعْطَيْتَنِي الْفَاءَ .. فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَأَعْطَتْهُ ذَلِكَ .. يَقَعُ الطَّلَاقُ خُلْعًا ، وَعَلَى هَذَا: فَفِي الْاِكْتِفَاءِ بِأَحَدِ شَقِي الْخُلْعِ خِلَافٌ ؛ كَمَا فِي بَيْعِ الْأَبِ مَالَ نَفْسِهِ مِنْ وَلَدِهِ .

حاشية البكري

قوله: (وعلى هذا: ففي الاكتفاء بأحد شقي الخلع...) الراجح في بيع الأب مال نفسه من ولده: أنه لا يُكْتَفَى بِأَحَدِ الشَّقَيْنِ ، بَلْ لَا بَدَّ مِنْهُمَا ، وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ: قَدْ يَفْرَقُ: بَأَنَّ الْأَبَ وَالْجَدَّ لَوْ فُورَ شَفَقْتَهُمَا مَعَ الْوَلَايَةِ الشَّرْعِيَّةِ إِذَا اِكْتَفَى مِنْهُمَا بِوُجُودِ أَحَدِ الشَّقَيْنِ .. لَا يُقَاسُ عَلَيْهِمَا غَيْرُهُمَا فِي ذَلِكَ ؛ لِوُجُودِ الْفَارِقِ ، لَكِنْ يُقَالُ فِي جَوَابِهِ: لَيْسَ جِهَةَ الْقِيَاسِ وَفُورَ الشَّقَقَةِ وَغَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا جِهَتُهُ: أَنَّهُمَا مُتَصَرِّفَانِ عَنِ الْغَيْرِ ، فَاِكْتَفَى مِنْهُمَا بِأَحَدِ الشَّقَيْنِ عَلَى وَجْهِ ، فَغَيْرُهُمَا مِثْلُهُمَا فِي جَرِيَانِهِ .

حاشية السباضي

بصحيح ؛ لِأَنَّ إِذْنَ الزَّوْجِ لِلْسَّفِيهِ مِثْلًا كِإِذْنِ وَلِيهِ ، وَوَلِيهِ لَوْ أُذِنَ لَهُ فِي قَبْضِ دِينِ لَهُ فِقْبْضِهِ .. اعْتَدَ بِهِ ؛ كَمَا نَقَلَاهُ عَنْ تَرْجِيحِ الْحَنَاطِيِّ .



## (فصل)

[في الصيغة وما يتعلق بها]

(الفرقة بلفظ الخلع طلاق) يَنْقُصُ الْعَدَدَ، وَإِذَا خَالَعَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .. لَمْ يَنْكِحَهَا إِلَّا بِمُحَلَّلٍ، (وَفِي قَوْلٍ: فَسُخِّ لَا يَنْقُصُ عَدَدًا) وَيَجُوزُ تَجْدِيدُ النِّكَاحِ بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ حَضْرٍ.

(فَعَلَى الْأَوَّلِ: لَفْظُ الْفُسْخِ) كَأَنَّ قَالَ: فَسُخِّتُ نِكَاحَكَ بِأَلْفٍ فَقَبِلْتُ (كِنَايَةٌ) فِي الطَّلَاقِ يَحْتَاجُ فِي وُقُوعِهِ إِلَى نِيَّةٍ؛ كَمَا أَنَّهُ عَلَى قَوْلِ الْفُسْخِ: صَرِيحٌ فِيهِ .  
(وَالْمَفَادَاةُ) كَأَنَّ قَالَ: فَذَيْتِكَ بِكَذَا فَقَالَتْ: قَبِلْتُ أَوْ افْتَدَيْتُ (كَخُلْعٍ) فِي صَرَاحَتِهِ الْآتِيَةِ .....

❦ حاشية السنياضي ❦

## فصل

قوله: (بلفظ الخلع) أي: إذا لم ينو به الطلاق، وإلا .. فهو طلاق قطعاً، ومثله في ذلك: لفظ المفاداة. وخرج بهما: الفرقة بلفظ الطلاق فهي طلاق قطعاً؛ كما صرح به المتولي وغيره، ومراده بـ(لفظ الطلاق): لفظ من ألفاظه الصرائح، وكذا الكنايات إن نوى بها الطلاق، فإن نوى بها الخلع .. ففيها الخلاف؛ كما يعلم مما يأتي.

قوله: (كناية في الطلاق...) أي: لأنه على الأول صريح<sup>(١)</sup> في الفسخ، ولم يجد نفاذاً فيه؛ لعدم وجود مقتضيه عليه، بخلافه على الثاني؛ فمن ثم كان صريحاً فيه؛ كما ذكره الشارح بقوله: (كما أنه على قول الفسخ: صريح فيه) أي: في الفسخ، لا كناية في الطلاق وإن نواه به.

قوله: (في صراحته الآتية) أي: بما فيها من الخلاف بقريته قوله: (والثاني: أنه كناية جزماً) ودفع الشارح بذلك توهم أن يراد: أنه كهو فيما مر؛ لأن ذكر الخلاف في

(١) في نسخة (أ): لأنه على الصريح.





(في الأصح) لِرُؤُودِ الْقُرْآنِ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وَالثَّانِي: أَنَّهُ كِنَايَةٌ جَزْمًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَكَرَّرْ فِي الْقُرْآنِ، وَلَا شَاعَ فِي لِسَانِ حَمَلَةِ الشَّرِيعَةِ.

(وَلَفْظُ الْخَلْعِ صَرِيحٌ) فِي الطَّلَاقِ؛ لِشُيُوعِهِ فِي الْعُرْفِ وَالِاسْتِعْمَالِ لِلطَّلَاقِ، (وَفِي قَوْلٍ: كِنَايَةٌ) فِيهِ؛ حَطًّا لَهُ عَنِ لَفْظِ الطَّلَاقِ الْمَتَكَرَّرِ فِي الْقُرْآنِ وَلِسَانِ حَمَلَةِ الشَّرِيعَةِ.

(فَعَلَى الْأَوَّلِ: لَوْ جَرَى بِغَيْرِ ذِكْرِ مَالٍ) كَأَنَّ قَالَ: خَالَعْتُكَ فَقَبِلْتُ... (وَجَبَ

حاشية السنباطي

ذلك يأباه؛ إذ لا خلاف في أنه كهو فيه؛ كما مرت الإشارة إليه<sup>(١)</sup>. وقوله: (لورود...)  
تعليل للصراحة، لا لإثبات الخلاف؛ كما هو ظاهر.

قوله: (فعلی الأول...)  
مع قول الشارح الآتي: (وما ذكره على الأول...)  
صريح في أن القولين السابقين جاربان سواء أذكر المال أم لا<sup>(٢)</sup>، وهو طريقة ضعفها في «الروضة» ورجح: أنه عند عدم ذكر المال كناية قطعاً<sup>(٣)</sup>، وهذا هو المعتمد، ولا ينافيه قول «المنهاج». فعلى الأول لو جرى بغير ذكر مال... وجب مهر مثل في الأصح؛ كما توهمه ابن النقيب وغيره؛ إذ ليس فيه أنه صريح مع عدم ذكر المال، فلعل مراده: لو جرى بغير<sup>(٤)</sup> ذكر مال مع وجود مصحح له، وهو: اقتران النية به، نيه عليه الجلال البلقيني، وهو حسن مع أن محل الخلاف في وجوب مهر المثل مع النية أن يكون الخلع مع الزوجة، وأن تقبل وقد أضمر التماس قبولها<sup>(٥)</sup>، وأن لا ينفي العوض؛ كما يشعر

(١) في نسخة (ب): إذ لا خلاف أنه كهو فيما مرت الإشارة إليه.

(٢) في نسخة (أ): جاربان فيما إذا لم يذكر المال.

(٣) في نسخة (أ): ورجح: أنه حينئذ كناية قطعاً.

(٤) في نسخة (أ) و(ب): بعد.

(٥) في نسخة (أ): وهذا هو المعتمد. وقوله: (وجب مهر مثل في الأصح) محل الخلاف: أن يكون

الخلع مع الزوجة إن تعين وقد أضمر التماس قبولها.



مَهْرٌ مِثْلٌ فِي الْأَصَحِّ) لِاطْرَادِ الْعُرْفِ بِجَرَيَانِ الْخُلْعِ عَلَى الْمَالِ، فَإِذَا لَمْ يُذْكَرْ..  
رَجَعَ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّهُ الْمَرْدُّ وَحَصَلَتِ الْبَيِّنُونَ، وَالثَّانِي: لَا يَجِبُ شَيْءٌ؛ لِعَدَمِ  
ذِكْرِ الْعِوَضِ وَيَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا، وَمَا ذَكَرَهُ عَلَى الْأَوَّلِ.. يَأْتِي عَلَى الثَّانِي أَيْضًا،  
لَكِنَّ مَعَ نِيَّةِ الطَّلَاقِ.

(وَبِصَحِّ) الْخُلْعِ (بِكِنَايَاتِ الطَّلَاقِ مَعَ النِّيَّةِ) لَهُ، وَسَيَأْتِي مُعْظَمُهَا فِي بَابِهِ،  
وَعَلَى قَوْلِ الْقَسَخِ:

﴿ حاشية البكري ﴾

### فصل

قوله: (لا طراد العرف... ) هو ماشٍ مع «المنهاج» في صراحة لفظ الخلع وإن لم يذكر المال، والأصح في «الروضة»: أنه إذا ذكر معه المال.. فصريح، وإلا.. فكناية، فيشترط لوجوب مهر المثل إذا لم يذكر المال: النية، فإن لم ينو.. لَعَا، وهو ما قرعه على الوجه الثاني في «المنهاج»، فكان على الشارح أن ينبّه على ذلك.

﴿ حاشية السنباطي ﴾

بذلك ما عدا إضمار التماسها قول الشارح: (كأن قال... ) فإن كان مع أجنبي.. وقع رجعيًّا، أو مع الزوجة ولم تقبل.. لم يقع، أو قبلت ولم يضم التماس قبولها أو نفي العوض.. وقع رجعيًّا قطعاً في الجميع.

قوله: (وعلى قول القسح... ) فيه إشارة إلى أن كلام المصنف مبنيٌّ حيث جزم بصحة الخلع بكنايات الطلاق مع نية الخلع بها؛ بأن ينوي معنى لفظ الخلع على القول: بأن الفرقه بلفظه طلاق؛ لأن في صحة الخلع بها مع نية الخلع بالمعنى المذكور على القول: بأن الفرقه بلفظ الخلع فسح خلافاً، الأصح: الصحة؛ أي: ويكون فسحاً. ومقابل الأصح فيما ذكر: أنه لا يصح الخلع بها مع نية الخلع بها، فإن نوى بها الطلاق.. صح الخلع بها وكانت طلاقاً على الوجهين؛ كما أنها طلاق حينئذ على القول: بأن الفرقه بلفظ الخلع طلاق، هذا ما يفهم من «الروضة». وحاصله: أن كنايات الطلاق<sup>(١)</sup> إن

(١) في نسخة (ب): أن الكنايات.





يَصِحُّ بِالْكِنَايَةِ أَيْضًا عَلَى الْأَصَحِّ ، وَمِنْهَا مَسْأَلَةُ «بِعْتِكَ نَفْسِكَ» الْآتِيَةُ ، (و) يَصِحُّ (بِالْعَجْمِيَّةِ) نَظْرًا لِلْمَعْنَى ، وَالْمَرَادُ بِهَا: مَا عَدَا الْعَرَبِيَّةَ ، وَلَا يَجِيءُ فِيهِ الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ فِي النِّكَاحِ النَّاطِرُ لِمَا وَرَدَ فِيهِ .

(وَلَوْ قَالَ: «بِعْتِكَ نَفْسِكَ بِكَذَا» ، فَقَالَتْ: «اشْتَرَيْتُ» ) أَوْ قَبِلْتُ .. (فَكِنَايَةُ خُلْعٍ) سِوَاءٍ جَعَلَ بِلَفْظِهِ (١) طَلَاقًا أَمْ فَسَخًا .

حاشية السنباطي

نوى بها الطلاق .. كانت طلاقاً قطعاً ، أو الخلع بالمعنى السابق ؛ فإن قلنا: إنه طلاق .. فطلاق ، أو فسخ .. ففي صحته وجهان ، أحدهما: نعم ؛ ويكون فسخاً . وقوله: (ومنها مسألة «بعتك نفسك» الآتية) أي: أن المسألة المذكورة جزئية من جزئيات هذه المسألة الكلية ، فلا يتوهم أنها ليست منها من تعبيره فيها بقوله: (فكناية خلع) فإنه يُوهم أنها كناية خلع وليست كناية طلاق ؛ إذ المفهوم مما هنا: أن كنايات الطلاق تكون كنايات خلع ، وليس في هذا ما يقيد: أن كنايات الخلع لا تكون إلا كنايات للطلاق (٢) ؛ كما هو ظاهر ، وقوله بعد في هذه المسألة: (أنها كناية خلع ؛ سواء جعل بلفظه طلاقاً أم فسخاً) تبع فيه «الروضة» وهو لا يخالف ما مر من إثبات الخلاف في صحته ؛ ككنايات (٣) الطلاق على القول: بأنه فسخ ؛ إذ كونه كناية خلع جارٍ في الأحوال كلها ، وأما الصحة فيه .. فمحل الخلاف ، وقد يجعل هذا مشاراً إليه بقول الشارح: (ومنها مسألة «بعتك نفسك» الآتية) .

قوله: (الناظر ...) مع قوله: (نظراً للمعنى ...) فيه إشارة إلى توجيه عدم المجيء .

قوله: (فقالت) في تعبيره بـ(الفاء) إشارة إلى اشتراط الفورية .

قوله: (فكناية خلع) أي: فلا بد من النية منهما .

(١) في نسخة (ش): جُعل لفظه

(٢) في نسخة (أ): الطلاق .

(٣) في نسخة (أ): بكنايات . وفي (ب): فكنايات .



(وَإِذَا بَدَأَ الزَّوْجُ (بِصِيغَةِ مُعَاوَضَةٍ؛ كـ «طَلَّقْتُكَ»، أَوْ «خَالَعْتُكَ بِكَذَا»)  
فَقَبِلَتْ (وَقُلْنَا: الخلع) فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ (طَلَّاقٌ) وَهُوَ الرَّاجِعُ . . (فَهُوَ مُعَاوَضَةٌ  
فِيهَا شَوْبٌ تَعْلِيْقِي) لِتَوَقُّفِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ فِيهِ عَلَى الْقَبُولِ ، فَإِنْ قُلْنَا: فَسُخِّ . . فَلَيْسَ  
فِيهِ شَوْبٌ تَعْلِيْقِي ، (وَلَهُ الرَّجُوعُ قَبْلَ قَبُولِهَا) نَظْرًا لِحِجَّةِ الْمُعَاوَضَةِ .

(وَيُسْتَرَطُّ قَبُولُهَا بِلَفْظٍ<sup>(١)</sup> غَيْرِ مُنْفَصِلٍ) كَمَا فِي الْبَيْعِ .

(فَلَوْ اخْتَلَفَ إِجْبَابٌ وَقَبُولٌ ؛ كـ «طَلَّقْتُكَ بِأَلْفٍ» فَقَبِلَتْ بِأَلْفَيْنِ وَعَكْسِهِ) كَطَلَّقْتُكَ  
بِأَلْفَيْنِ فَقَبِلَتْ بِأَلْفٍ (أَوْ «طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ» فَقَبِلَتْ وَاحِدَةً بِثَلَاثِ أَلْفٍ . . فَلَنُوعُوا  
فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ ، وَفِي «الشَّامِلِ» فِي الْأُولَى: أَنَّهُ يَصِحُّ ، وَلَا يَلْزَمُهَا إِلَّا أَلْفٌ .

(وَلَوْ قَالَ: «طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ» فَقَبِلَتْ وَاحِدَةً بِأَلْفٍ . . فَالْأَصَحُّ: وَقُوعُ  
الثَّلَاثِ وَوُجُوبُ أَلْفٍ) لِأَنَّ الزَّوْجَ يَسْتَقْبَلُ بِالطَّلَاقِ ، وَالزَّوْجَةَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ قَبُولُهَا  
بِسَبَبِ الْمَالِ وَقَدْ وَافَقَتْهُ فِي قَدْرِهِ ، وَالثَّانِي: لَا يَقَعُ طَلَّاقٌ ؛ لِاخْتِلَافِ الْإِجْبَابِ  
وَالْقَبُولِ ، وَالثَّلَاثُ: يَقَعُ وَاحِدَةً ؛ نَظْرًا إِلَى قَبُولِهَا ؛ فَإِنَّهَا لَوْ لَمْ تَقْبَلْ شَيْئًا . . لَا يَقَعُ  
شَيْءٌ ، وَعَلَى هَذَا وَقُوعُ الثَّلَاثِ قَبِيلٌ: يَجِبُ مَهْرٌ مِثْلَ رَدِّهَا بِالِاخْتِلَافِ الْمَذْكُورِ إِلَى  
التَّأْيِيرِ فِي الْعِوَاضِ فَيُفْسِدُهُ .

#### ﴿ حاشية المنبسطي ﴾

نعم ؛ لا يحتاج إلى النية منها إذا قبلت بلفظ (قبلت) الذي زادها الشارح .

تثبيته: بعتك طلاقك بكذا ؛ كبعتك نفسك بكذا ، فهو كناية خلع ، وكذا قولها:  
بعتك ثوبي بطلاقي . انتهى .

قوله: (كما في البيع) أي: وإن كان لا يضر هنا تخلل كلام يسير ، بخلاف الكثير ؛  
كما سيأتي .

(١) فلا يصح بفعل ، كما في المعنى: (٢٦٩/٣) ، خلافا لما في التحفة: (٩٨٠/٧) ، والنهاية: (٤٠٧/٦) .



(وَإِنْ بَدَأَ بِصِيغَةِ تَعْلِيْقٍ ؛ كـ «مَتَى» ، أَوْ «مَتَى مَا أُعْطِيْتَنِي» ) كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ . . .  
 (فَتَعْلِيْقٌ . . . فَلَا رُجُوعَ لَهُ) قَبْلَ الْإِعْطَاءِ ، (وَلَا يُشْتَرَطُ الْقَبُولُ لَفْظًا وَلَا الْإِعْطَاءُ فِي  
 الْمَجْلِسِ) أَي: عَلَيَّ الْفُورِ ، فَمَتَى وَجِدَ الْإِعْطَاءُ . . . تَطَلَّقُ وَإِنْ زَادَتْ عَلَيَّ مَا ذَكَرَهُ ،  
 (وَإِنْ قَالَ: «إِنْ ، أَوْ إِذَا أُعْطِيْتَنِي» ) كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ . . . (فَكَذَلِكَ) أَي: فَتَعْلِيْقٌ<sup>(١)</sup> لَا  
 رُجُوعَ لِلزَّوْجِ فِيهِ قَبْلَ الْإِعْطَاءِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْقَبُولُ لَفْظًا ، (لَكِنْ يُشْتَرَطُ) فِيهِ  
 (إِعْطَاءُ عَلَيَّ الْفُورِ) لِأَنَّهُ قَضِيَّةُ الْعِوَضِ فِي الْمَعَاوِضَةِ ، وَإِنَّمَا تَرَكْتُ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ فِي  
 «مَتَى» لِأَنَّهَا صَرِيحَةٌ فِي جَوَازِ التَّأْخِيرِ شَامِلَةٌ لِجَمِيعِ الْأَوْقَاتِ كَأَيِّ وَقْتٍ ، وَ«إِنْ»

حاشية البكري

قوله: (وإن زادت علي ما ذكره) أي: علي الفور ومجلس التخاطب.

حاشية السباطي

قوله: (أي: علي الفور) تفسير لقول المصنف (في المجلس) بناءً علي أن المراد  
 به (المجلس) مجلس التواجب ، وبه صرح في «الروضة» . ثم محل عدم اشتراط ذلك:  
 فيما إذا كان التعليق بـ (متى) أو (متى ما) في الإثبات ؛ كما في مثال المصنف ، أما في  
 النفي . . . فللقور ، فلو قال: متى أو متى ما لم تعطني ألفاً فأنت طالق فمضى زمن يمكن  
 فيه الإعطاء ولم تعط . . . طلقت .

قوله: (وإن زادت علي ما ذكره) فارق عدم الطلاق فيما إذا زادت علي ما ذكره  
 في صيغة المعاوضة ؛ كما سبق ؛ بأن القبول فيها جواب الإيجاب ، فإذا خالف في  
 المعنى . . . لم يكن جواباً ، والإعطاء ليس جواباً وإنما هو فعل ، فإذا أتت بألفين . . . فقد  
 أتت بألف ، ولا اعتبار بالزيادة ، قاله الإمام .

قوله: (لأنها صريحة في جواز التأخير . . .) أي: مع كون المغلب في ذلك من  
 جهة الزوج معنى التعليق ، فلا يشكل بما يأتي: من أنها لو قالت له: متى طلقتنني فلك علي  
 ألف . . . حيث يعتبر الفور ؛ لأن المغلب فيه من جانبها معنى المعاوضة ؛ كما سيأتي .

(١) في نسخة (ش): تعليق



لَا تَشْمَلُهَا، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَقَ الشَّيرَازِي فِي «المَهْدَبِ» إِلْحَاقَ «إِذَا» بِ«مَتَى» مُحْتَجًّا بِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ لَكَ: مَتَى أَلْقَاكَ.. جَازَ أَنْ تَقُولَ: إِذَا سِئْتُ؛ كَمَا تَقُولُ: مَتَى سِئْتُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: إِنْ سِئْتُ، وَقِيلَ: لَا يُشْتَرَطُ الْقَوْرُ، بَلْ يَكْفِي الإِعْطَاءُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ وَإِنْ طَالَتِ المَدَّةُ؛ كَمَا فِي القُبْضِ فِي الصَّرْفِ وَالسَّلْمِ.

﴿ حاشية السنباطي ﴾

قوله: (محتجا بأنه إذا قيل لك ..) يرد: بأنه إنما جاز الجواب بـ(إذا) كـ(متى) دون (إن) لأن الاستفهام بـ(متى) سؤال عن الزمان، فلا يجوز جوابه بـ(إن) إذ شرط الجواب مطابقتة للسؤال. وإنما جاز الجواب بـ(إذا) كـ(متى) لأنها فيما ذكر كهي في كونها للزمان مجردة عن معنى الشرط، بخلاف ما إذا لم تتجرد<sup>(١)</sup> عن معنى الشرط - كما هنا -.. فلا يكون (إذا) كـ(متى) لأن (متى) عامة في الأزمنة فكانت مصرحة بجواز التأخير، و(إذا) مطلقة فيها فلا تقتضي<sup>(٢)</sup> تأخيراً ولا عدمه، لكن قضية العوض في المعاوضة اقتضى عدم التأخير هنا، فليتأمل.

تَنْبِيهِ: يستثنى من اشتراط الإعطاء فوراً في التعليق بـ(أن) أو (إذا): ما إذا كانت الزوجة أمة.. فلا يشترط الإعطاء فيها<sup>(٣)</sup> فوراً إن كان المشروط إعطاؤه غير خمر؛ لأنها لا تقدر على الإعطاء إلا من كسبها، وهو متعذر في المجلس غالباً، لا إن كان خمرًا.. فيشترط الإعطاء منها فوراً كغيرها؛ لأن يدها ويد الحرة عليه سواء وقد تشمل يدها عليه، وإذا أعطته غير الخمر في الأول من كسبها أو من غيره ولو غير مال السيد.. طلقت بائناً؛ لوجود الصفة، ووجب على الزوج رد المال للسيد، وتعلق مهر المثل بذمتها تطالب به إذا عتقت، ذكره المتولي. ولا ينافيه ما نقله الرافعي عن البغوي: أنه لو قال لزوجته الأمة: إن أعطيتني ثوباً فأنت طالق.. لم تطلق إذا أعطته ثوباً؛ لأنها لا تملكها؛ لأن الثوب مبهم لا يمكن تملكه بغيرها، بخلاف الألف درهم مثلاً؛ فإنه

(١) في نسخة (ب): لم تتجردا.

(٢) في نسخة (أ): مطلقة فيها تقتضين. وفي (ب): مطلقة فيها فلم تقتض.

(٣) في نسخة (أ): منها.





(وَإِنْ بَدَأَتْ بِطَلَبِ طَلَاقٍ) كَأَنَّ قَالَتْ: طَلَّقْتَنِي عَلَى كَذَا (فَأَجَابَ .. فَمُعَاوَضَةٌ مَعَ شَوْبِ جَعَالَةٍ) لِأَنَّهَا تَبْذُلُ الْمَالَ فِي تَحْصِيلِ مَا يَسْتَقِلُّ بِهِ الزَّوْجُ مِنَ الطَّلَاقِ الْمَحْصَلِ لِلْغَرَضِ؛ كَمَا أَنَّ الْجَعَالََةَ: بَذْلُ الْجَاعِلِ الْمَالَ فِي تَحْصِيلِ مَا يَسْتَقِلُّ بِهِ الْعَامِلُ مِنَ الْفِعْلِ الْمَحْصَلِ لِلْغَرَضِ، (فَلَهَا الرَّجُوعُ قَبْلَ جَوَابِهِ) لِأَنَّ هَذَا شَأْنُ الْمُعَاوَضَةِ وَالْجَعَالَةِ كِلْتَيْهِمَا.

(وَيُشْتَرَطُ فَوْزٌ لِجَوَابِهِ) لِأَنَّهُ شَأْنُ الْمُعَاوَضَةِ، وَلَا فَرْقَ فِيهَا ذِكْرَ بَيْنٍ أَنْ تَطْلُبَ بِصِيغَةِ مُعَاوَضَةٍ أَوْ تَعْلِيْقٍ، وَلَا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ التَّعْلِيْقُ بِ«إِنْ» أَوْ بِ«مَتَى» نَحْوُ: إِنْ طَلَّقْتَنِي، أَوْ مَتَى طَلَّقْتَنِي .. فَلَكَ كَذَا، وَإِنْ أَجَابَهَا بِأَقْلٍ مِمَّا ذَكَرْتَهُ .. لَمْ يَضُرَّ.

(وَلَوْ طَلَبَتْ ثَلَاثًا بِالْفِ) وَهُوَ يَمْلِكُهَا، (فَطَلَّقَ طَلِّقَةً بِثُلُثِهِ) أَوْ سَكَتَ عَنِ الْعِوَضِ .. (فَوَاحِدَةً بِثُلُثِهِ) تَعْلِيْقًا لِشَوْبِ الْجَعَالَةِ، وَلَوْ قَالَ فِيهَا: رُدَّ عَيْدِي الثَّلَاثَةَ

حاشية السنياطي

يمكن تملكها لغيرها في الجملة<sup>(١)</sup>.

قوله: (ويشترط فور... أي: فإن انتفت الفورية.. كان تطليقه لها<sup>(٢)</sup>) ابتداء للطلاق؛ لأنه قادر عليه، والظاهر - كما قال في «شرح الروض» - أنه لو ادعى أنه جواب وكان جاهلاً؛ لقرب عهده بالإسلام أو نشأته ببادية بعيدة عن العلماء.. صدق بيمينه.

قوله: (ولا فرق فيما ذكر بين أن تطلب بصيغة معاوضة أو تعليق) أي: نظراً لشوب الجعالة.

قوله: (فطلق طليقة بثلثه... أي: بأن صرح بالطلقة أو نواها، وكذا الحكم إذا

(١) في نسخة (أ): ووجب على الزوج رد المال للسيد، وتعلق مهر المثل بذمتها تطالب به إذا عتقت، نقل ذلك الشيخان عن المتولي وأقره، فهو المعتمد وإن قال في «شرح الروض» ما حاصله: إن الذي في «تتمته» ونقل عنه: أن الأمة ليست كالحررة في صورة الخمر أيضاً، وأنه لا فرق حينئذ بين أن تعطيه من كسبها أو غيره ولو غير مال السيد.

(٢) في نسخة (ب): لهذا.



وَلَكَ أَلْفٌ قَرْدٌ وَاحِدًا .. اسْتَحَقَّ ثُلُثَ الْأَلْفِ ، بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ : أَنَّهُ لَوْ قَالَ الزَّوْجُ :  
 طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَقَبِلَتْ وَاحِدَةً بِثُلُثِهِ .. أَنَّهُ لَعَوٌّ ؛ لِأَنَّهُ صِيغَةٌ مُعَاوَضَةٌ اخْتَلَفَ فِيهَا  
 الْإِجَابُ وَالْقَبُولُ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِيْمَا إِذَا كَانَ لَا يَمْلِكُ إِلَّا طَلَّقَهُ .

(وَإِذَا خَالَعَ أَوْ طَلَّقَ بِعَوَضٍ .. فَلَا رَجْعَةَ) سَوَاءً جَعَلَ الْخُلْعَ (١) فَسَخًا أَمْ  
 طَلَاقًا ، وَسَوَاءً كَانَ الْعَوَضُ صَحِيحًا أَمْ فَاسِدًا ، (فَإِنْ شَرَطَهَا) كَأَنَّ قَالَ : خَالَعْتُكَ ،  
 أَوْ طَلَّقْتُكَ بِدَيْنَارٍ عَلَى أَنْ لِي عَلَيْكَ الرَّجْعَةَ .. (فَرَجِعِي وَلَا مَالَ) لِأَنَّ شَرْطَ الْمَالِ  
 وَشَرْطَ الرَّجْعَةِ يَتَنَافِيَانِ فَيَتَسَاقَطَانِ وَيَبْقَى مُجَرَّدُ الطَّلَاقِ ، وَقَضِيَّتُهُ : ثُبُوتُ الرَّجْعَةِ ،  
 (وَفِي قَوْلٍ : بَائِنٌ بِمَهْرٍ مِثْلٍ) لِفَسَادِ الْعَوَضِ بِاشْتِرَاطِ الرَّجْعَةِ .

(وَلَوْ قَالَتْ : « طَلَّقْنِي بِكَذَا » وَارْتَدَّتْ) عَقِبَهُ (فَأَجَابَ ؛ إِنْ كَانَ) الْإِرْتِدَادُ (قَبْلَ

#### حاشية البكري

قوله : (وسياي الكلام فيما إذا كان لا يملك إلا طلاقاً) أي : عند قوله : (ولو ملك  
 طلاقاً فقالت : طلقني ثلاثاً...) .

#### حاشية السباطي

لم يصرح بها ولا نواها فتقع واحدة ؛ كما صرح به الشيخان في الطلاق (٢) .

قوله : (فإن شرطها...) خرج بذلك : ما لو شرط أنه متى شاء رد المال (٣) وله  
 الرجعة .. فإنه لا رجعة له ويقع بائناً بمهر المثل على النص ، وقال في «التصحيح» : إن  
 الظاهر : أنه المذهب ؛ أي : لرضاه بسقوط الرجعة أولاً ، ومتى سقطت .. لا تعود (٤) .

قوله : (فأجاب...) أي : بعد الردة ؛ كما تفيده الفاء ، فإن أجاب قبلها أو معها ..  
 طلقت ووجب المال ، كذا في «شرح المنهج» ، ويخالف في المعية ما نقله في «شرح

(١) في نسخة (ش) : جُعل الخلعُ

(٢) في نسخة (أ) : قوله : (فواحدة) أي : ولو لم يذكرها ولا نواها على الأوجه . وفي (د) : قوله :  
 (فواحدة) : أي : وإن لم يذكرها ولا نواها على الأوجه .

(٣) في نسخة (د) : أنه متى تناول المال .

(٤) في نسخة (أ) : قوله : (فإن شرطها...) منه على الراجح : أن يخالف بشرط أن يرد متى شاء ويراجع .





دُخُولٍ أَوْ بَعْدَهُ وَأَصْرَتْ) عَلَى الرَّدَّةِ (حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ.. بَانَتْ بِالرَّدَّةِ وَلَا مَالَ) وَلَا طَلَّاقٍ، (وَإِنْ أَسْلَمَتْ فِيهَا.. طَلَّقَتْ بِالْمَالِ) الْمَسْمُومِ حِينَ الْجَوَابِ، وَتُحَسَّبُ الْعِدَّةُ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ.

(وَلَا يَضُرُّ تَخَلُّلُ كَلَامٍ يَسِيرٍ بَيْنَ إِجَابٍ وَقَبُولٍ) فِي الْخُلْعِ؛ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْإِزْتِدَادِ بِالْقَوْلِ، بِخِلَافِ الْكَلَامِ الْكَثِيرِ فَيَضُرُّ؛ لِأَنَّ قَائِلَهُ يُعَدُّ بِهِ مُعْرِضًا.

حاشية البكري

قوله: (ولا طلاق) هو واضح؛ لأن البيونة بالرَّدَّةِ تقتضي: أن لا طلاق، لكن هو من شأن الموضع.

حاشية السنياطي

الروض» عن السبكي وغيره: من أن الظاهر: أنها حينئذ تبين بالردة ولا مال. ويمكن الجمع بينهما بحمل كلام السبكي وغيره على ما إذا لم تسلم في العدة، وكلام «شرح المنهج» على ما إذا أسلمت فيها، لكن يعبده أن مسألة القبلية المجموعة مع المعية في حكمها لا تنقيد بذلك، بل تطلق ويجب المال فيها ولو لم تسلم في العدة كما هو ظاهر. وبالجملة: فالظاهر: أن المعية كالبعدية في حكمها المذكور في كلام المصنف، حتى إذا لم تسلم في العدة.. تبين في الردة ولا مال؛ لخروجها عن أن تكون محلا للطلاق قبل تمام عقد الخلع<sup>(١)</sup>.

قوله: (لأن قائله يُعَدُّ به معرضاً) يؤخذ منه: أنه يضر الكلام الكثير ولو من غير من يطلب منه الجواب؛ لأنه كما يعتبر عدم إعراض من يطلب منه الجواب.. يطلب عدم إعراض غيره، وهذا هو المعتمد هنا والبيع؛ كما مر فيه.



(١) في نسخة (أ): قوله: (فأجاب... أي: بعد الردة؛ كما يفيد الفاء، لكن الظاهر - كما قاله السبكي وغيره - أن الحكم كذلك؛ أي: أنها تبين بالردة إن وقع الجواب مغارنا لها.

## (فصل)

## [ في الألفاظ الملزمة للعوض وما يتبناها ]

(قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ وَعَلَيْكَ أَوْ وَلِيِّ عَيْتِكَ كَذَا» ) كَأَلْفٍ (وَلَمْ يَسْبِقْ طَلِبَهَا بِمَالٍ .. وَقَعَ رَجْعِيًّا قَبْلَتْ أَمْ لَا ، وَلَا مَالٍ ) لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ عَوْضًا وَشَرْطًا ، بَلْ جُمْلَةً مَعْطُوفَةٌ عَلَى الطَّلَاقِ فَلَا يَتَأَثَّرُ بِهَا الطَّلَاقُ وَتَلْعُو فِي نَفْسِهَا ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَتْ: طَلَّقْنِي وَعَلَيَّ أَوْ وَلَكَ عَلَيَّ أَلْفٌ .. فَإِنَّهُ يَقَعُ بَائِنًا بِالْأَلْفِ ، وَالْفَرْقُ: أَنَّ الزَّوْجَةَ يَتَعَلَّقُ بِهَا التِّزَامُ الْمَالِ فَيَحْمَلُ اللَّفْظُ مِنْهَا عَلَى الْإِلتِزَامِ ، وَالزَّوْجُ يَنْفَرِدُ بِالطَّلَاقِ ، فَإِذَا لَمْ يَأْتِ بِصِيغَةٍ مُعَاوَضَةٍ .. حُمِلَ اللَّفْظُ مِنْهُ عَلَى مَا يَنْفَرِدُ بِهِ ، (فَإِنْ قَالَ: «أَرَدْتُ مَا يُرَادُ بِ«طَلَّقْتُكَ بِكَذَا» وَصَدَّقْتَهُ ..

حاشية السنباطي

## فصل

قوله: (وقع رجعيًا...) أي: ما لم يشع في العرف استعماله في الإلزام فيقع بائنًا بالمذكور إذا قبلت؛ كما نقله الشيخان عن المتولي وأقره، واعتراض بقوله كالأكثرين: إذا تعارض في تعليق الطلاق<sup>(١)</sup> مدلولان؛ لغوي وعرفي.. قدم اللغوي، وبأنه مبني على أن الصراحة تؤخذ من الشيوع، والراجع عند المصنف خلافه، ويجاب عنهما: بأن ذلك في الطلاق وما هنا في إلزام المال؛ إذ الطلاق واقع على كل حال، وإنما يلزم المال إذا شاع في العرف استعمال ذلك في الإلزام وإن لم يكن ذلك كون الطلاق الواقع بائنًا، وعن الأول أيضًا: بأنه هنا لم يتعارض في مدلوله العرف واللغة؛ إذ هو لغة محتمل لمدلوله عرفًا من الإلزام وعدمه<sup>(٢)</sup>، ومن ثم كان كناية في الإلزام عند عدم شيوعه عرفًا فيه؛ كما يعلم مما يأتي.

قوله: (فإن قال: «أردت...») يفيد: أن ذلك كناية في الإلزام، وقد صرحوا

(١) في نسخة (ب): إذا تعارض في مدلول الطلاق.

(٢) في نسخة (أ) و(ب): ولعدمه.



فَكَهَوْ فِي الْأَصَحِّ) أَي: فَتَبَيَّنُ مِنْهُ بِالمَسْمَى إِنْ كَانَتْ قَبِلْتُ ، وَيَكُونُ المَعْنَى: وَعَلَيْكَ كَذَا عَوْضًا ، فَإِنْ لَمْ تَقْبَلِ .. لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ ، وَالثَّانِي: لَا أَثَرَ لِلتَّوَافُقِ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَا يَصْلُحُ لِلإِزَامِ فَكَأَنَّ لَا إِرَادَةَ ، فَإِنْ لَمْ تُصَدِّقْهُ .. حَلَفْتَ عَلَى الْأَوَّلِ أَنَّهَا لَا تَعْلَمُ أَنَّهُ أَرَادَ ذَلِكَ إِنْ كَانَتْ قَبِلْتُ ، فَإِنْ لَمْ تَقْبَلِ .. فَلَا حَلْفَ ، وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي: لَا حَلْفَ ؛ لِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لِلتَّصَدِيقِ عَلَيْهِ ، وَعَلَى كُلِّ: كَأَنَّ لَا إِرَادَةَ ، (وَإِنْ سَبَقَ) طَلَبُهَا لِلطَّلَاقِ بِمَالٍ ؛ كَأَلْفٍ .. (بَانَتْ بِالمَذْكُورِ) لِتَوَافُقِهِمَا عَلَيْهِ ، فَإِنْ قَصَدَ ابْتِدَاءَ الكَلَامِ لَا الجَوَابَ .. وَقَعَ رَجْعِيًّا ؛ كَمَا قَالَه الإِمَامُ ، قَالَ: وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ بِيَمِينِهِ .

حاشية البكري

### فصل

قوله: (وعلى كل) أي: سواء أَرَادَهُ أم لم يُرِدْ؛ كأن لم يُرِدْ؛ إذ لا أثر لذلك .  
قوله: (فإن قصد ابتداء الكلام) أفاد به أن إطلاق البيونة بالمذكور محله: إذا لم يقصد الزَّوجُ ما ذكرنا ، فإن قصده .. فرجعيٌّ ، فهو قيدٌ لعبارة المصنِّفِ .

حاشية السنباطي

بذلك في نظيره من البيع .

قوله: (فكهو) أي: فك(طلقتك بكذا) .

قوله: (حلفت على الأول أنها لا تعلم أنه أراد ذلك إن كانت قبلت) أي: وحينئذ فلا يلزمها المال المذكور وإن وقع الطلاق بائنًا ، فإن لم تحلف ورددت اليمين عليه .. حلف وثبت المال . وقوله: (فإن لم تقبل .. فلا حلف) أي: فلا يثبت المال ويقع الطلاق رجعيًّا .

قوله: (وعلى كل) أي: من حالتي التصديق وعدمه على الوجه الثاني .

قوله: (بمال) أي: معين ؛ كما يفيدُه قول المصنِّفِ بالمذكور ، وأشار إليه الشارح بقوله: (كألف) فخرج: ما لو سبق طلبها للطلاق بمال مبهم ؛ ك«طلقني بمال» فإن عينه في الجواب فقال: طلقتك وعليك ألف .. فكذلك تبين بالمذكور وإن قبلت ، ووجهه الراجعي: بتنزيل تقدم استيجابها منزلة ما لو أتى بصيغة المعاوضة ، فإن لم يقبل .. فلا



(وَإِنْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ عَلَيَّ أَنْ لِي عَلَيْكَ كَذَا» .. فَاَلْمَذْهَبُ: أَنَّهُ كـ «طَلَّقْتِكِ بِكَذَا»، فَإِذَا قَبِلَتْ) عَلَى الْفَوْرِ .. (بَانَتْ وَوَجَبَ الْمَالُ) وَذَكَرَ الْعَزَالِيُّ: أَنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا، وَلَا يَثْبُتُ الْمَالُ؛ لِأَنَّ الصَّيْغَةَ صَيْغَةُ شَرْطٍ، وَالشَّرْطُ فِي الطَّلَاقِ يَلْغُو إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ قَضَايَاهُ؛ كَمَا لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ عَلَيَّ إِلَّا أَنْتَزَّجَ بَعْدَكَ، أَوْ عَلَيَّ أَنْ لَكَ عَلَيَّ كَذَا، وَحَكَى وَجْهَيْنِ فِيمَا إِذَا فَسَّرَ بِالْإِلْزَامِ .. هَلْ يُقْبَلُ أَوْ لَا؟ أَيُّ: مَعَ إِنْكَارِ الْمَرْأَةِ إِرَادَةَ ذَلِكَ، بِخِلَافِ إِنْكَارِهَا فِي قَوْلِهِ: وَلِي عَلَيْكَ كَذَا؛ حَيْثُ لَا يُقْبَلُ عَلَيْهَا قَطْعًا؛ لِأَنَّ الصَّيْغَةَ هُنَا أَقْرَبُ إِلَى الْإِلْزَامِ إِنْ لَمْ تَكُنْ ظَاهِرَةً فِيهِ مِنْ تِلْكَ،

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (على الفور) قيد لا بد منه، فعدم ذكره في المتن معترض.

﴿ حاشية السنباطي ﴾

يقع شيء وإن لم يعينه في الجواب؛ بأن لم يذكره أصلاً؛ كطلقتك، أو ذكره مبهماً .. بانته بمهر المهر.

تنبية: لو ادعى الزوج سبق طلبها أو ذكر المال فيه فأنكرت .. صدقت بيمينها وتبين بإقراره . انتهى .

قوله: (لأن الصيغة صيغة شرط، والشرط... ) دفعه ظاهر؛ لأن ذلك في غير شرط العوض؛ إذ المفاداة - وهو: التزام العوض - سائغ في الطلاق<sup>(١)</sup> بنحو «طلقتك بكذا» فبـ(على أن لي عليك كذا) مثله؛ كالبيع .

قوله: (أي: مع إنكار... ) أي: أما مع التصديق .. فإنه يقبل قطعاً وإن كان فيه خلاف في قوله: (ولي عليك كذا) والفرق ما ذكره الشارح .

قوله: (حيث لا يقبل) أي: التفسير بالالتزام .

(١) في نسخة (ب): إذ نفاذه، وهو: التزام العوض سائغ في الطلاق . وفي (د): إذ مفاده، وهو: التزام العوض مانع في الطلاق .



وَالْمَصْنُفُ حَيْثُ عَبَّرَ بِ«الْمَذْهَبِ» .. سَأَقَ مَا ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ طَرِيقَةً ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ حِكَايَةً لِلْمَذْهَبِ .

(وَإِنْ قَالَ: «إِنْ ضَمِنْتَ لِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ»، فَضَمِنْتَ فِي الْفُورِ .. بَأَنْتِ وَلَزِمَهَا الْأَلْفُ، وَإِنْ قَالَ: «مَتَى ضَمِنْتَ» لِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ؛ (فَمَتَى ضَمِنْتَ .. طَلَّقْتُ) وَالْفُرْقُ: مَا تَقَدَّمَ فِي «إِنْ أَعْطَيْتَنِي» وَ«مَتَى أَعْطَيْتَنِي»، وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ الرَّجُوعُ قَبْلَ الضَّمَانِ، وَلَا يُشْتَرَطُ الْقَبُولُ لَفْظًا؛ كَمَا تَقَدَّمَ هُنَاكَ، (وَإِنْ ضَمِنْتَ دُونَ أَلْفٍ .. لَمْ تَطْلُقِي) لِإِنْتِفَاءِ الْمَعْلَقِ عَلَيْهِ، (وَلَوْ ضَمِنْتَ أَلْفَيْنِ .. طَلَّقْتُ) لِوُجُودِ الْمَعْلَقِ عَلَيْهِ مَعَ مَزِيدٍ، بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ فِي «طَلَّقْتُكَ بِأَلْفٍ» فَقَبِلْتَ بِالْفَيْنِ أَنَّهُ لَعُوٌّ؛ لِأَنَّهَا صِبْغَةٌ مُعَاوَضَةٌ يُشْتَرَطُ فِيهَا تَوَافُقُ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ، ثُمَّ الْمَزِيدُ يَلْغُو ضَمَانَهُ، وَلَوْ نَقَصْتُ

حاشية البكري

قوله: (والمصنف حيث عبّر بـ«المذهب»...) أفاد بذلك الاعتراض عليه في التعبير بـ(المذهب) إذ لا طرق، لكن أجاب: بأن المصنف عدّ كلام الغزالي - وهو أنه يقع الطلاق رجعيًا - طريقةً، فاعلم.

قوله: (ثم المزيد يلغو ضمانه) ذكره؛ لئلا يتوهم من المتن صحته.

حاشية السنباطي

قوله: (لأنه ذكره حكاية للمذهب) أي: حيث ذكره جازمًا به مع حكايته وجهين في قبول تفسيره بالالتزام، فاندفع توهم أنه بحث للغزالي المبني عليه الاعتراض على المصنف في تعبيره بـ(المذهب) حيث جعل مقابله بحث الغزالي مع أنه لا يعد وجهًا. قوله: (ولا يشترط القبول لفظًا...) يعني: لا يشترط لفظ القبول مع قولها: (ضمنت) بل يكفي (ضمنت) نظرًا للتعليق، فلا يكفي (قبلت) وحده، ولا غير الضمان؛ كالإعطاء.

نعم؛ يكفي غير لفظ الضمان مما هو مرادف له؛ كالالتزام على المتجه في «شرح الروض» قال فيه: وفي كلامهم ما يدل له.



أَوْ زَادَتْ فِي التَّغْلِيْقِ بِالْإِعْطَاءِ .. فَالْحُكْمُ ؛ كَمَا ذَكَرَ هُنَا ، وَالْمَقْبُوضُ الرَّائِدُ عَلَى مَا عَلَّقَ بِهِ أَمَانَةٌ عِنْدَهُ ، ( وَلَوْ قَالَ : « طَلَّقِي نَفْسَكَ إِنْ ضَمِنْتَ لِي الْفَاءَ » ، فَقَالَتْ : « طَلَّقْتُ وَضَمِنْتُ » أَوْ عَكْسَهُ ) أَي : ضَمِنْتُ وَطَلَّقْتُ .. ( بَانَتْ بِالْفِ ، فَإِنْ اقْتَصَرَتْ عَلَى أَحَدِهِمَا .. فَلَا ) بَيْنُونَةٌ وَلَا مَالٌ ؛ لِإِنْتِفَاءِ الْمَوَافَقَةِ ، وَفِي الْمَوَافَقَةِ : يُشْتَرَطُ وُجُودُ التَّطْلِيْقِ وَالضَّمَانِ عَلَى الْفَوْرِ ، وَقِيلَ : يَكْفِي وُجُودُهُمَا قَبْلَ التَّفَرُّقِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ إِعْطَاءُ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَرَادَ بِ« الضَّمَانِ » هُنَا : الْقَبُولُ وَالِإِلْتِزَامُ ، دُونَ الضَّمَانِ الْمَفْتَقِرِ إِلَى الْأَصَالَةِ .

( وَإِذَا عُلِّقَ بِإِعْطَاءِ مَالٍ فَوَضَعْتَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ .. طَلَّقْتُ ) وَإِنْ امْتَنَعَ مِنْ قَبْضِهِ ؛ لِأَنَّ تَمَكُّينَهَا إِبَاهُ مِنَ الْقَبْضِ إِعْطَاءً مِنْهَا ، وَهُوَ بِالِامْتِنَاعِ مِنَ الْقَبْضِ مُفَوِّتٌ لِحَقِّهِ ، وَقِيلَ : لَا تَطْلُقُ ؛ لِأَنَّ الْإِعْطَاءَ إِنَّمَا يَتِمُّ بِالتَّسْلِيمِ وَالتَّسَلُّمِ .

( وَالْأَصْحُ : دُخُولُهُ ) أَي : الْمَعْطَى ( فِي مِلْكِهِ ) لِمَلِكِ الْمَرْأَةِ الْبُضْعَ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ ، وَالْعِيُوضَانِ يَتَقَارَنَانِ فِي الْمِلْكِ ، وَالثَّانِي : لَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ ؛ لِأَنَّ حُصُولَ الْمِلْكِ لَهُ مِنْ غَيْرِ لَفْظِ مُمْلَكٍ مِنْ جِهَتِهَا .. بَعِيدٌ ، فَيُرَدُّ الْمَعْطَى وَيُرْجَعُ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ .

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله : ( وفي الموافقة : يشترط وجود التطلق والضمان على الفور ) هو مستفاد من « الفاء » في قول « المنهاج » : ( فقالت ) .

قوله : ( دون الضمان المفتقر إلى الأصالة ) أي : وهو السابق في باب الضمان .

قوله : ( لأن تمكينها إياه ) يشعر بأنه لا بد في الوقوع من أن تمكنه من قبضه ، وهو كذلك ليس بكافٍ ، بل لا بد معه من التمكن أيضاً .

﴿ حاشية السباطي ﴾

قوله : ( فالحكم ؛ كما ذكر هنا ) قد تقدم ذلك في الزيادة في كلام الشارح .

قوله : ( فوضعتة ... ) أي : ولو بوكيلها في حضرتها ، لا في غيبتها .





(وإن قال: «إن أقبضتني») كذا فأنتِ طالق .. (فَقِيلَ): هُوَ (كَالإِعْطَاءِ) فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ فِيهِ، وَمِنْهُ اشْتِرَاطُ الْفُورِ وَمِلْكُ الْمُقْبُوضِ؛ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ يُقْصَدُ بِهِ مَا يُقْصَدُ بِالإِعْطَاءِ، (وَالأَصْحُ): أَنَّهُ (كَسَائِرِ التَّعْلِيقِ) لِأَنَّ الإِقْبَاضَ لَا يَقْتَضِي التَّمْلِيكَ، بِخِلَافِ الإِعْطَاءِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: أَعْطَاهُ عَطِيَّةً .. فَهُمْ مِنْهُ التَّمْلِيكَ، وَإِذَا قِيلَ: أَقْبَضَهُ .. لَمْ يُفْهَمْ مِنْهُ ذَلِكَ (فَلَا يَمْلِكُهُ) أَي: الْمُقْبُوضَ وَلَا يَرْجِعُ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ، (وَلَا يُشْتَرَطُ لِلإِقْبَاضِ مَجْلِسٌ).

(قُلْتُ: وَيَقَعُ) الطَّلَاقُ (رَجْعِيًّا، وَيُشْتَرَطُ لِتَحَقُّقِ الصِّفَةِ) وَهِيَ الإِقْبَاضُ الْمُتَضَمِّنُ لِلْقَبْضِ: (أَخَذَ بِيَدِهِ مِنْهَا وَلَوْ مُكْرَهَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) .....

حاشية السنباطي

قوله: (لأن الإقباض لا يقتضي التملك) يفيد: أنه لو اقترن به ما يقتضي ذلك؛ كأن أقبضتني كذا لأقضي به ديني ونحوه .. كان كالإعطاء، وهو كذلك؛ كما صرح به في «الروضة» كـ«أصلها».

قوله: (مجلس) أي: أن يكون على الفور؛ نظير ما مر.

قوله: (وهي الإقباض المتضمن للقبض) فيه إشارة لدفع ما قاله ابن الرفعة: أن ذكره في «المنهاج» كـ«أصله» تبعاً للغزالي في «وسيطه» و«وجيزه» هذا الشرط في (إن أقبضتني) لم أره في غير ذلك، وإنما ذكره القاضي والفوراني والغزالي في (إن قبضت منك) وبين الصيغتين فرق؛ أي: لأن المعلق عليه في (إن أقبضتني) الإقباض، وفي (إن قبضت منك) القبض، والإقباض غير القبض. وحاصل الدفع: أنه وإن كان غيره لكنه يتضمنه؛ إذ هو جعل غيرك قابضاً، فمعنى (إن أقبضتني): إن جعلتني قابضاً، وتبع الشارح على ذلك جمع منهم: شيخنا العلامة الطندتاني، قال: ولا ينافيه قول «الروضة» بعد مسألة الإقباض: ولو قال<sup>(١)</sup>: (إن قبضت منك كذا) .. فهو كقوله: (إن أقبضتني). ويعتبر في القبض: الأخذ باليد؛ إذ المراد: القبض الصريح أو المتضمن، وخالفه جمع

(١) وفي الروضة: ولو قالت.



فَلَا يَكْفِي الْوَضْعُ بَيْنَ يَدَيْهِ<sup>(١)</sup>، وَلَا يُمْنَعُ الْأَخْذُ كُرْهًا مِنْ وَقُوعِ الطَّلَاقِ؛ لِوُجُودِ الصِّفَةِ، بِخِلَافِهِ فِي التَّغْلِيْقِ بِالْإِعْطَاءِ الْمُقْتَضِي لِلتَّمْلِيكِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُعْطَ<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ الْإِمَامُ: يَكْفِي الْوَضْعُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَحَكَى فِي الْأَخْذِ كُرْهًا قَوْلَيْنِ، أَرْجَحُهُمَا: الْمَنْعُ. (وَلَوْ عَلَّقَ) الطَّلَاقَ (بِإِعْطَاءِ عَبْدٍ وَوَصَفَهُ بِصِفَةِ سَلَمٍ، فَأَعْطَتْهُ) عَبْدًا (لَا بِالصِّفَةِ.. لَمْ تَطْلُقْ، أَوْ بِهَا) سَلِيمًا.. طَلَّقْتَ وَمَلَكَهُ الزَّوْجُ، أَوْ (مَعِيًّا.. فَلَهُ) مَعَ وَقُوعِ الطَّلَاقِ بِهِ (رَدُّهُ) لِلْعَيْبِ (وَمَهْرٌ مِثْلُ، وَفِي قَوْلٍ: قِيمَتُهُ سَلِيمًا) وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَالِبَ بِعَبْدٍ بِتِلْكَ الصِّفَةِ سَلِيمٍ؛ لِوُقُوعِ الطَّلَاقِ بِالْمَعْطَى، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: طَلَّقْتُكَ عَلَى عَبْدٍ صِفَتُهُ كَذَا، فَقَبِلْتُ وَأَعْطَتْهُ عَبْدًا بِتِلْكَ الصِّفَةِ مَعِيًّا.. لَهُ رَدُّهُ، وَالْمَطَالِبَةُ بِعَبْدٍ سَلِيمٍ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ وَقَعَ قَبْلَ الْإِعْطَاءِ بِالْقَبُولِ عَلَى عَبْدٍ فِي الذَّمَّةِ،

حاشية البكري

قوله: (فلا يكفي الوضع بين يديه... اعلم: أن المعتمد أن قوله: (إن أقبضتني) لا يشترط فيه الأخذ باليد، ولا يكفي مع الإكراه، بل ذلك كافٍ في مسألة: إن قبضت منك، فنقل «المنهاج» له؛ لأن (أقبضتني) سبق قلم كان على الشارح أن ينبه عليه.

حاشية السباطي

واعتمدوا: أنه إنما هو شرط في (قبضت) لا (أقبضت) والأول أوجه، غير أن ما اقتضاه كلام المصنف من الاكتفاء بالإقباض كرها ممنوع؛ إذ هذا تعليق محض، ومعلوم: عدم وقوع الطلاق المعلق بوجود المعلق عليه كرها، لكن هذا إنما يرد بناء على ما هو المتبادر من فتح الرأى من قوله: (ولو مكرهة) ويجوز كسرها؛ أي: ولو مكرهة له على ذلك، وينبغي أن يتعين بناء كلام الشارح عليه، ويدل عليه قوله: (ولا يمنع الأخذ كرها... فتأمل).

قوله: (فله... أي: فلا يتعين عليه إمساكه بلا أرش، فهو مخير بينهما).

(١) كما في النهاية: (٤١٤/٦)، خلافا لما في النخبة: (١٠٠٢/٧)، والمغني: (٢٧٤/٣)، حيث قال: هذا شرط فيما إذا قال: إن قبضت منك، لا في: إن أقبضتني، فيكفي الوضع بين يديه.

(٢) في نسخة (ش): لم تعط.





وَفِي وَجْهِ فِي مَسْأَلَةِ الْكِتَابِ: لَا يَرُدُّ الْعَبْدَ، بَلْ يَأْخُذُ أَرْضَ الْعَيْبِ.

(وَلَوْ قَالَ) فِي التَّعْلِيْقِ بِالْإِعْطَاءِ: («عَبْدًا») وَلَمْ يَصِفْهُ.. (طَلَّقْتَ بِعَبْدٍ) عَلَى أَيْ صِفَةٍ كَانَ، (إِلَّا مَغْضُوبًا فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ الْإِعْطَاءَ يَقْتَضِي التَّمْلِيكَ؛ كَمَا تَقَدَّمَ، وَلَا يُمَكِّنُ تَمْلِيكَ الْمَغْضُوبِ، وَالثَّانِي: تَطْلُقُ بِالْمَغْضُوبِ كَالْمَمْلُوكِ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَا يَمْلِكُ الْمَعْطَى وَإِنْ كَانَ مَمْلُوكًا لَهَا؛ لِمَا سَيَأْتِي، فَلَا مَعْنَى لِاعْتِبَارِ مِلْكِهَا لَهُ، (وَلَهُ مَهْرٌ مِثْلُ) بَدَلُ الْمَعْطَى؛ لِتَعَدُّرِ مِلْكِهِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يُؤْخَذُ عِوَضًا وَهُوَ مَجْهُولٌ عِنْدَ التَّعْلِيْقِ، وَالْمَجْهُولُ لَا يَصْلُحُ عِوَضًا، وَلَا يَأْتِي قَوْلٌ بِالرُّجُوعِ إِلَى الْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّ الْمَجْهُولَ لَا تُعْرَفُ<sup>(١)</sup> قِيَمَتُهُ حَتَّى يَرْجَعَ<sup>(٢)</sup> إِلَيْهَا، وَيُعْلَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ: اشْتِرَاطُ الْفُورِ فِي التَّعْلِيْقِ بـ«إِنْ» دُونَ «مَتَى»، وَاقْتَصَرَ الْمَصْنُفُ عَلَى اسْتِثْنَاءِ الْمَغْضُوبِ وَإِنْ كَانَ الْمَشْتَرِكُ مِثْلَهُ فِيمَا ذَكَرَ؛ لِأَنَّهُ مَغْضُوبُ الْبَعْضِ، وَلَوْ وَصَفَهُ بِصِفَةٍ دُونَ صِفَةِ السَّلَمِ فَأَعْطَتْهُ بِيَتْلِكَ الصَّفَةِ.. طَلَّقْتَ، وَلَهُ مَهْرٌ مِثْلُ بَدَلِهِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ؛ كَمَا قَالَ الْمَاوَرِدِيُّ.

#### حاشية البكري

قوله: (واقصر المصنف على استثناء المغضوب وإن كان المشترك مثله) أفاد به أنه لا اعتراض عليه في الحصر؛ لأن المشترك مغضوب البعض، وهو<sup>(٣)</sup> اعتناء من الشارح نفع<sup>(٤)</sup> في هذه، فما جوابه عن المكاتب والمرهون والجاني الذي يمتنع بيعه.

#### حاشية السنياطي

قوله: (لأنه مغضوب البعض) أي: فهو مفهوم من كلامه بالموافقة، ويمكن إدراجه في المنطوق؛ بأن يراد بـ(المغضوب): ما يشمل مغضوب البعض، إلا أنه خلاف الظاهر، فمن ثم لم يرتكبه الشارح، ويرد على كلام المصنف: المكاتب، والجاني المتعلق برقبته مال، والمرهون مع أنهم كذلك؛ كما أفهمه التعليل السابق.

(١) في نسخة (ش): لا يُعْرَفُ

(٢) في نسخة (ش): يُرْجَعُ

(٣) في نسخة (ب) و(ج) و(د) و(هـ) و(ز): وهذا.

(٤) في نسخة (د) و(هـ): يقع.



(وَلَوْ مَلَكَ طَلِّقَةً فَقَطُّ فَقَالَتْ: «طَلَّقْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ»، فَطَلَّقَ الطَّلِيقَةَ.. فَلَهُ أَلْفٌ) لِأَنَّهُ حَصَلَ بِتِلْكَ الطَّلِيقَةِ مَقْصُودٌ<sup>(١)</sup> الثَّلَاثِ وَهُوَ الْحُرْمَةُ الْكُبْرَى، (وَقِيلَ: نُكْتُهُ) تَوَازِيْعًا لِلْمُسَمَّى عَلَى الْعَدَدِ الْمَسْئُولِ؛ كَمَا لَوْ كَانَ يَمْلِكُ الثَّلَاثَ فَطَلَّقَ وَاحِدَةً، (وَقِيلَ: إِنْ عَلِمَتِ الْحَالُ) وَهُوَ: أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِلَّا طَلِّقَةً.. (فَأَلْفٌ) لِأَنَّ الْمَرَادَ وَالْحَالَةَ هَذِهِ: كَمَّلَ لِي الثَّلَاثَ، (وَإِلَّا.. فَتُلْتُهُ) لِمَا تَقَدَّمَ، وَالْأَوَّلُ: نَصَّ عَلَيْهِ فِي «الْمُخْتَصَرِ»، وَالثَّانِي: قَالَهُ الْمَزِينِيُّ، وَالْمَفْصَلُ: حَمَلَ الْأَوَّلَ عَلَى حَالِ<sup>(٢)</sup> الْعِلْمِ، وَالثَّانِي عَلَى حَالِ<sup>(٣)</sup> الْجَهْلِ، وَقِيلَ: يَرْجِعُ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ، وَقِيلَ: لَا شَيْءَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُطَلَّقْ؛ كَمَا سَأَلْتُ.

#### حاشية السباطي

قوله: (كما لو كان يملك الثلاث فطلق واحدة) الفرق بينهما ظاهرٌ مما مر؛ لأنه في مسألتنا قد حصل مقصود الثلاث بالطلقة، بخلافه في هذه؛ فإنه لم يحصل فيها مقصود الثلاث فوزع المسمى على العدد المسؤول، ومن ثم لو طلق فيها ثنتين.. فله ثلثا الألف، أو واحدة ونصف.. فله نصفها؛ نظراً لما أوقعه، لا لما وقع؛ لأن الزائد على ما أوقعه بحكم الشرع؛ أي: فليس هو كإنشاء الشخص. واستشكل بما في (الظهار) من أنه لو أعتق موسر عبداً مشتركاً عن الكفارة.. أجزاءه إن نوى عتق الجميع عنها وإن وجه العتق إلى نصيبه فقط؛ لأن نصيب الغير عتق بالسراية. وأجيب: بأن المقصود ثم: تخليص الرقبة وقد وجد، والمقصود هنا: المعاوضة فيما يوقعه؛ أي: إذا لم يحصل مقصودها، فلو حصل به مقصودها؛ كأن طلقها ثنتين ونصفاً.. استحق الألف؛ نظراً لما وقع هنا فيما يظهر.

وعلم مما تقرر: أنه لو كان يملك عليها ثنتين فسألته الثلاث بألف فطلق واحدة.. استحق ثلث الألف، ولو سأله عشرًا بألف فطلق واحدة.. استحقها إن كان لا يملك

(١) في نسخة (ش): حصل... مقصود

(٢) في نسخة (ش): حالة

(٣) في نسخة (ش): حالة





(وَلَوْ طَلَبْتَ طَلْقَةً بِأَلْفٍ فَطَلَّقِي) طَلْقَةً (بِمِئَةٍ .. وَقَعَ بِمِئَةٍ) لِرِضَاهُ بِهَا ، (وَقِيلَ :  
بِأَلْفٍ) كَمَا لَوْ سَكَتَ عَنِ الْعِوَضِ ، وَيَلْغُو ذِكْرُ الْمِئَةِ ؛ مُوَافَقَةً لَهَا ، (وَقِيلَ : لَا يَقَعُ)  
لِلْمُخَالَفَةِ ؛ كَمَا لَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ بِأَلْفٍ فَقَبِلْتِ بِمِئَةٍ ، وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ .

حاشية البكري

قوله: (والفرق ظاهر) وهو أنه زاد خيراً عند نقصها عن مطلوبها ، وأما قبولها بمئة  
ونقصت فيه عن مطلوبه .. فلم يفد وقوعاً ؛ لعدم وجود المعلق عليه .

حاشية السباطي

إلا واحدة ، وعشرها إن كان يملك أكثر منها .

والحاصل: أنها إذا سألته عدداً ؛ فإن كان يملكه وأجابها به .. فله المسمى ، أو  
ببعضه .. فله قسطه ، وإن ملك بعض المسؤول وتلفظ بالمسؤول ، أو حصل مقصودها  
بما أوقع .. فله المسمى ، وإلا .. فيوزع المسمى على المسؤول .

قوله: (والفرق ظاهر) أي: مما مر ، وهو أن كلا منهما وإن كان معاوضة لكن في  
تلك ثبوت تعليق ، وفي هذه شوب جعالة .

فروع: لو قالت لمن لا يملك عليها إلا طلاقة: طلقني ثلاثا بألف فطلقها ثلاثا  
ولو مع قوله: (إحداهن بألف) ونوى به الطلاقة الباقية .. لزمها الألف ؛ لأنه قد حصل  
مقصودها ، وكذا لو لم ينوها<sup>(١)</sup> ، وإن نوى به غيرها .. وقعت الباقية فقط مجاناً ، فإن  
قالت له: طلقني ثلاثا بألف واحدة منها تكملة الثلاث وثنيتين يقعان علي إذا تزوجتني  
بعد زوج ، أو يكونان في ذمتك تنجزهما حينئذ فطلقها ثلاثا أو ثنتين أو واحدة .. وقعت  
الواحدة فقط ولغا كلامها في الأخيرتين ، ولها الخيار في العوض ؛ لتبعض الصفقة  
عليها ؛ فإن فسخت .. فمهر مثل ، وإن أجازت .. فبثلث الألف ؛ عملاً بالتقسيط .

فإن قلت: قضية ما تقدم في الضابط لزوم الألف ؛ لأنه قد حصل مقصودها من

الثلاث .

(١) في نسخة (أ): لم ينويا .



(وَلَوْ قَالَتْ: «طَلَّقَنِي غَدًا بِأَلْفٍ»، فَطَلَّقَ غَدًا أَوْ قَبْلَهُ.. بَأْنَتْ) لِأَنَّهُ حَصَلَ مَقْصُودَهَا<sup>(١)</sup> وَزَادَ بِتَعْجِيلِهِ فِي الثَّانِيَةِ (بِمَهْرٍ مِثْلٍ) قَطْعًا، (وَقِيلَ: فِي قَوْلِ: بِالمَسْمَى) وَفِي القَوْلِ الأَخْرِي: الظَّاهِرُ<sup>(٢)</sup>: بِمَهْرٍ المِثْلِ، وَوَجْهُ<sup>(٣)</sup> القَطْعِ بِهِ: بِأَنَّ هَذَا الخُلْعَ دَخَلَهُ شَرْطُ تَأْخِيرِ الطَّلَاقِ، وَهُوَ فَاسِدٌ لَا يُعْتَدُّ بِهِ، فَيَسْقُطُ مِنَ العِوَضِ مَا يُقَابِلُهُ وَهُوَ مَجْهُولٌ فَيَكُونُ البَاقِي مَجْهُولًا، وَالمَجْهُولُ يَتَّعَيْنُ الرُّجُوعُ فِيهِ إِلَى مَهْرٍ

## ﴿ حاشية السنياطي ﴾

قلت: ممنوع؛ لأن مقصودها هنا وقوع طلاقه الآن، وطلقتين بعد تجديد النكاح بعد زوج، وهو لم يحصل، ولو قالت: طلقني نصف طلاقه بألف، أو طلق نصفي بألف ففعل.. وقعت طلاقه بمهر المثل؛ لفساد صيغة المعاوضة، ولهذا لو قال: بعثك هذا نصف بيعة، أو بعته لنصفك.. لم يصح البيع، وكذا الحكم لو ابتداء ذلك فقبلت أو قالت: طلقني بألف فطلق يدها، فإن طلق نصفها.. فنصف المسمى؛ لإمكان الضبط حينئذ<sup>(٤)</sup>.

قوله: (فطلق غدا.. أي: بخلاف قولها: متى طلقنتي فلك ألف ولم تصرح بالزمن.. فإنه يشترط طلاقه فوراً؛ كما مر، والفرق: أنها صرحت هنا بجواز التأخير فضعفت القرينة، وهي ذكر العوض عن مقاومة الصريح، بخلافها ثم.

قوله: (ووجه القطع به: بأن هذا الخلع دخله شرط تأخير الطلاق) أي: نصاً؛ ليفارق ما لو قالت: إذا جاء الغد وطلقتني فلك ألف فطلقها في الغد.. حيث يلزم المسمى؛ لاحتماله لغير التأخير، ومن ثم لو عبر بـ(ثم) أو (الفاء).. كان كما ذكر هنا؛ كما بحثه شيخنا العلامة الطندتائي.

قوله: (وهو فاسد لا يعتد به) أي: لأنه من جانبها لا يقبل التأخير؛ لأن المغلب فيه المعاوضة.

(١) في نسخة (ش): حصل مقصودها

(٢) في نسخة (ش): الظاهر

(٣) في نسخة (ش): ووجه

(٤) في نسخة (أ): لإمكان القسط حينئذ.



المثل ، وقيل : إن طلقها عالماً بطلان ما جرى منها .. وقع رجعيًا ولا يجب مال ، ولو قصد ابتداء الطلاق .. وقع رجعيًا ، فإن اتهمته .. حلف ؛ كما قاله ابن الرُّفعة ، ولو طلقها بعد مُضيِّ الغد .. نفذ رجعيًا ؛ لأنه خالف قولها فكان مُبتدئًا ، فإن ذكرَ مالا .. فلا بُدَّ مِنَ القَبُولِ .

(وإن قال : إذا دخلتِ الدارَ (فأنت طالقٌ بألفٍ ، فقيلتِ ودخلتِ .. طلقْتُ على الصحيح) لوجودِ المعلقِ عليه مع القبولِ ، وقيل : لا تطلقُ ؛ لأنَّ المعاوضةَ لا تقبلُ التعليقَ ، فيمتنعُ معه ثبوتُ المالِ فينتفي الطلاقُ المرْبُوطُ به ، وأشار بالفاءِ في قوله : «فقيلتِ» إلى اشتراطِ اتِّصالِ القَبُولِ ، وقال القفالُ : يحتملُ أن تَخَيَّرَ (١) بين أن تقبلَ في الحالِ ، وبين أن تقبلَ عندَ وجودِ الصِّفَةِ (بالمسمى) كما في الطلاقِ المنجزِ ، (وفي وجهِ أو قولٍ : بِمَهْرٍ مِثْلٍ) لأنَّ المعاوضةَ لا تقبلُ التعليقَ وإن قبله

حاشية البكري

قوله : (ولو قصد ابتداء الطلاق ... ) أفاد به أن شرط البيونة : أن لا يقصد ابتداء الطلاقِ ، فهو اعتراض على إطلاق المصنف .

حاشية السباطي

قوله : (لأن المعاوضة لا تقبل التعليق ... ) جوابه : أن التعليق ليس للمعاوضة ، بل للطلاق ؛ كما سيوضح .

قوله : (إلى اشتراط اتصال القبول) أي : دون الدخول فلا يشترط اتصاله ولا الفور فيه ؛ لأنه تعليق للطلاق لا للمعاوضة ؛ كما مر .

قوله : (كما في الطلاق المنجز) أي : كما تطلق بالمسمى في الطلاق المنجز ، وحاصله : أنه يجوز أن يعتاض عن الطلاق المعلق ؛ كما يجوز أن يعتاض عن المنجز .

قوله : (لأن المعاوضة ... ) جوابه يعرف مما مر .

(١) في نسخة (ش) : أن تختير



الطَّلَاقُ، فَيُؤْتَرُ فِي فَسَادِ الْعَوْضِ وَيُرْجَعُ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ، وَظَاهِرُ الْعِبَارَةِ: أَنَّ الْمَالَ إِنَّمَا يَجِبُ بِالطَّلَاقِ، وَهُوَ فِي الْمَسْمَى وَجْهٌ، وَالْأَصَحُّ فِي «أَصْلِ الرِّوْضَةِ»: وَجُوبُ تَسْلِيمِهِ فِي الْحَالِ، وَتَبَعَ «الْمَحَرَّرَ» فِي التَّرَدُّدِ فِي أَنَّ الْخِلَافَ هَلْ هُوَ وَجْهَانِ<sup>(١)</sup> أَوْ قَوْلَانِ، وَفِي «الرِّوْضَةِ» وَ«أَصْلِيهَا» وَجْهَانِ، وَيُقَالُ: قَوْلَانِ.

(وَيَصِحُّ اخْتِلَاعُ أَجْنَبِيٍّ وَإِنْ كَرِهَتْ الزَّوْجَةُ) ذَلِكَ، وَالتَّزَامُ الْمَالِ فِدَاءً لَهَا كالتَّزَامِ الْمَالِ لِعِتْقِ السَّيِّدِ عَبْدَهُ، وَقَدْ يَكُونُ لَهُ فِي ذَلِكَ عَرَضٌ صَحِيحٌ؛ كَتَخْلِيصِهَا مِنْ يُسَيِّءِ الْعِشْرَةَ لَهَا وَيَمْنَعُهَا حُقُوقَهَا، وَسَوَاءٌ اخْتَلَعَهَا بِلَفْظِ طَّلَاقٍ أَمْ بِلَفْظِ خُلْعٍ؛ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ طَّلَاقٌ، فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ فَسَحٌ.. لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الْفُسْحَ بِلَا سَبَبٍ لَا يَنْقَرِدُ

حاشية البكري

قوله: (وظاهر العبارة: أن المال إنما يجب بالطلاق...): أي: ظاهر (إذا دخلت فأنت طالقٌ بألفي...): أن المال إنما يجب بسبب الطلاق، فلا يعطي المسمى إلا بعد دخول الدار، وليس كذلك، بل يجب تسليمه في الحال قبل البيئونة؛ لأن الأعواض المطلقة يجب تسليمها في الحال.

حاشية السباطي

قوله: (وظاهر العبارة...): فيه إشعار بأنه يمكن رجوعها إلى الأصح؛ بأن يجعل قوله (بالمسمى) لإفادة<sup>(٢)</sup> البيئونة لا الطلاق.

قوله: (والأصح في «أصل الروضة» وجوب تسليمه في الحال) أي: وإن لزم تأخير المعوض<sup>(٣)</sup>، وهو البضع؛ إذ لا يملكه إلا بعد وجود الصفة؛ لأنه تأخير بالتراضي؛ لوقوعه في ضمن التعليق، بخلاف المنجز يجب فيه تقارن العوضين في الملك. فإن تعذر الطلاق بعد وجود الصفة المعلق عليها بموت أو فراق أو نحوه قبل وجود الصفة... رد المسمى؛ كما لو تعذر تسليم المسلم فيه.

(١) في نسخة (ش): أن الخلاف وجهان

(٢) في نسخة (ب) و(د): لإفساده.

(٣) في نسخة (ب): أي: وإن لزم تأخير العوض. وفي (د): وإن لم يجز تأخير العوض.



بِهِ الزَّوْجُ فَلَا يَصِحُّ طَلَبُهُ مِنْهُ ، ( وَهُوَ كَاخْتِلَاعِهَا لَفْظًا وَحُكْمًا ) فَهُوَ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجِ  
 ابْتِدَاءً مُعَاوَضَةً فِيهَا شَوْبٌ تَعْلِيْقٍ ، وَمِنْ جَانِبِ الْأَجْنَبِيِّ ابْتِدَاءً مُعَاوَضَةً فِيهَا شَوْبٌ  
 جَعَالَةً ، فَإِذَا قَالَ الزَّوْجُ لِلْأَجْنَبِيِّ : طَلَّقْتُ امْرَأَتِي عَلَى أَلْفٍ فِي ذِمَّتِكَ فَقَبِلَ ، أَوْ قَالَ  
 الْأَجْنَبِيُّ لِلزَّوْجِ : طَلَّقْ امْرَأَتَكَ عَلَى أَلْفٍ فِي ذِمَّتِي ، فَأَجَابَهُ .. وَقَعَ الطَّلَاقُ بَيْنَنَا  
 بِالمَسْمَى ، وَلِلزَّوْجِ أَنْ يَرْجِعَ قَبْلَ قَبُولِ الْأَجْنَبِيِّ ؛ نَظَرًا لِشَوْبِ التَّعْلِيْقِ ، وَلِلْأَجْنَبِيِّ  
 أَنْ يَرْجِعَ قَبْلَ إِجَابَةِ الزَّوْجِ ؛ نَظَرًا لِشَوْبِ الْجَعَالَةِ ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ .

( وَلَوْ كَيْلِهَا ) فِي الْإِخْتِلَاعِ ( أَنْ يَخْتَلَعَ لَهُ ) كَمَا لَهُ أَنْ يَخْتَلَعَ لَهَا ؛ بِأَنْ يُصْرِّحَ  
 بِالِاسْتِقْلَالِ أَوْ الْوَكَاةِ أَوْ يَتَوَيَّ ذَلِكَ ، فَإِنْ لَمْ يُصْرِّحْ وَلَمْ يَتَوَيَّ .. قَالَ الْعَزَالِيُّ : وَقَعَ  
 لَهَا ؛ لِعَوْدِ مَنْفَعَتِهِ إِلَيْهَا .

حاشية السباطي

قوله: (نظرًا لشوب التعليق) هكذا في بعض النسخ، وفي بعضها: (نظرًا للمعاوضة)  
 وهو الصواب؛ كما هو ظاهر.

قوله: (إلى غير ذلك من الأحكام) منه: أن الأجنبية إن كان رقيقًا.. تعلق المال بدمته  
 يطالب به بعد العتق، أو سفيها.. وقع الطلاق رجعيًا، لكن يرد عليه مخالفته له في بعض  
 الأحكام؛ كما لو طلب طلاقها على خمر ونحوه.. فإن الطلاق يقع رجعيًا، بخلاف ما  
 لو طلبت<sup>(١)</sup> المرأة، والفرق: أن البضع وقع للمرأة فلزمها<sup>(٢)</sup> بدله، بخلاف الأجنبية.  
 وكما لو كان له امرأتان فخالع الأجنبية عنهما بألف من ماله.. فإنه يصح بالألف قطعًا  
 وإن لم يفصل حصة كل منهما؛ لأن الألف تجب للزوج على الأجنبية، بخلاف  
 الزوجتين إذا اختلعتا.. فإنه يجب أن يفصل ما يلزمه لكل منهما. وكما لو طلب طلاقها  
 وهي حائض.. فيحرم على الزوج الطلاق، بخلاف ما لو طلبته<sup>(٣)</sup> هي.

قوله: (لعود منفعتها إليها) أي: ففارق بذلك نظيره من الوكالة بالشراء حيث يقع

(١) في نسخة (ب): طلقت.

(٢) في نسخة (أ): يلزمها.

(٣) في نسخة (أ): طلقت.



(وَلِأَجْنَبِيٍّ تَوَكَّلْتُهَا) فِي الْاِخْتِلَاعِ، (فَتَخَيَّرْتُ هِيَ) أَيْضًا بَيْنَ الْاِخْتِلَاعِ لَهَا وَالْاِخْتِلَاعِ لَهُ؛ بِأَنْ تُصْرِّحَ أَوْ تُنَوِّيَ ذَلِكَ؛ كَمَا تَقَدَّمَ، فَإِنْ أَطْلَقَتْ.. وَقَعَ لَهَا؛ عَلَى قِيَاسِ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْغَزَالِيِّ، وَحَيْثُ صُرِّحَ بِالْوَكَاةِ عَنْهَا أَوْ عَنِ الْأَجْنَبِيِّ.. فَالزَّوْجُ يُطَالِبُ الْمَوْكَلَّ، وَإِلَّا.. طَالَبَ الْمَبَاشِرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَى الْمَوْكَلِّ حَيْثُ نَوَى الْخُلْعَ لَهُ. (وَلَوْ اِخْتَلَعَ رَجُلٌ وَصْرَحَ بِوَكَاةِهَا كَاذِبًا) فِيهَا.. (لَمْ تَطْلُقْ) لِأَنَّ الطَّلَاقَ مَرْبُوطٌ بِالْمَالِ وَلَمْ يَلْتَزِمَهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا.

(وَأَبُوهَا كَأَجْنَبِيٍّ فَيَخْتَلَعُ بِمَالِهِ) أَيُّ: يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ، (فَإِنْ اِخْتَلَعَ بِمَالِهَا وَصْرَحَ بِوَكَاةِ) عَنْهَا كَاذِبًا (أَوْ وَلايَةٍ.. لَمْ تَطْلُقْ) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَلِيِّ فِي ذَلِكَ وَلَا وَكِيلٍ فِيهِ، (أَوْ بِاسْتِقْلَالٍ.. فَخُلِعَ بِمَغْضُوبٍ) لِأَنَّهُ بِالتَّصَرُّفِ الْمَذْكُورِ فِي مَالِهَا

#### ﴿ حاشية الاستنباطي ﴾

الشراء للوكيل؛ فإن فائدته كما تكون للموكل تكون للوكيل، فوقعه في مثل ذلك للوكيل أولى؛ لأنه المباشر.

قوله: (ولأجنبي توكلتها في الاختلاع) منه: أن يقول لها: سَلِي زَوْجَكَ طَلَاقَكَ بِأَلْفِ عَلِيٍّ؛ فَإِنْ لَمْ يَقُلْ (عَلِيٍّ).. لَمْ يَكُنْ تَوَكَّلْتُهَا، حَتَّى لَوْ اِخْتَلَعَتْ.. كَانَ الْمَالُ عَلَيْهَا، وَفَارَقَ قَوْلُهَا لَهُ: سَلْ زَوْجِي يَطْلُقُنِي بِأَلْفٍ.. حَيْثُ يَكُونُ تَوَكَّلْتُهَا مِنْهَا لَهُ وَإِنْ لَمْ تَقُلْ (عَلِيٍّ) بِأَنْ مَنَعَهُ الْخُلْعَ لَهَا.

قوله: (حيث نوى الخلع له) قضيته: أنه لو أطلق.. لا يرجع عليه، وهو كذلك في توكيل الأجنبي الزوجة، لا في توكيل الزوجة الأجنبي؛ فإنه يرجع عليها عند الإطلاق؛ كما اقتضاه كلام «الروضة» كـ«أصلها» وقول الأذرعى وغيره: أن أصله للغزالي، وهو سبق قلم، فالذي جزم به إمامه: أنه لا يرجع عليها اشتباه؛ فإن كلام الغزالي فيما إذا لم يخالف الوكيل المرأة فيما سمته، وكلام إمامه فيما إذا خالفها فيه. قوله: (لم تطلق) أي: في الواقع وإن طلقت بائناً في الظاهر فيما لو اعترف الزوج بالوكالة.





غَاصِبٌ لَهُ ، فَيَقَعُ الطَّلَاقُ بَائِنًا وَيَلْزَمُهُ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَفِي قَوْلٍ : بَدَلُ الْمَالِ الْمَبْدُولِ ؛ كَمَا تَقَدَّمَ أَوَّلَ الْبَابِ فِي « اِخْتِلَاعِ الْأَمَةِ بِعَيْنِ مَالِ السَّيِّدِ » ، وَإِنْ لَمْ يُصْرَحْ بِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ ؛ كَأَنْ اِخْتَلَعَهَا بِعَبْدٍ أَوْ غَيْرِهِ ذَكَرَ <sup>(١)</sup> أَنَّهُ مِنْ مَالِهَا مُقْتَصِرًا عَلَى ذَلِكَ . . وَقَعَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا ؛ لِلْحَجْرِ عَلَيْهِ فِي مَالِهَا بِمَا ذُكِرَ ؛ كَمَا فِي خُلْعِ السَّفِيهِةِ ، وَخَرَجَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ مِنَ الْخُلْعِ بِمَغْضُوبٍ : وَقُوعَ الطَّلَاقِ بَائِنًا ، وَيَعُودُ الْقَوْلَانِ فِي الْوَاجِبِ .

حاشية البكري

قوله: (ذكر أنه من مالها مقتصرًا على ذلك) هي أحد محترزات المتن ، فإن اختلَع بمالها ولم يذكر نيابةً ولا استقلالًا ، ولا أنه من مالها . . فخلع بمغضوبٍ وإن علم الزوج أنه من مالها على الأصح .

حاشية السباطي

قوله: (ذكر أنه من مالها) احترازٌ عما إذا لم يذكر ذلك ولو علمه الزوج . . فإنها تبين بمهر المثل ؛ لأنه حينئذ خلع بمغضوب ، بخلاف ما لو صرح بالاستقلال <sup>(٢)</sup> . . فإنه خلع بمغضوب ولو ذكر معه <sup>(٣)</sup> : أنه من مالها ، والفرق : أنه ثمَّ التزم العهدة ، بخلافه هنا .

فرع: لو قال الأب: طلقها وأنت بريء من صداقها ففعل . . وقع رجعيًا ولا يبرأ من صداقها ، ولا شيء على الأب ؛ إذ ليس له الإبراء ولم يلتزم في نفسه شيء البتة ، فلو التزم مع ذلك دَرَكَ براءته ؛ كأن قال: وضمنت براءتك من الصداق . . بانت ولزمه مهر المثل ؛ لأنه التزم المال في نفسه ؛ فكان كخلعها بمغضوب . فإن كان جواب الزوج بعد ضمان الدرك: إن برئت من صداقها فهي طالق . . لم تطلق ؛ لأن الصفة المعلق عليها لم توجد . انتهى .



(١) في نسخة (ش): وذكر

(٢) في نسخة (أ): بالاستقبال .

(٣) في نسخة (أ): بعد .

## (فصل)

### [في الاختلاف في الخلع أو في عوضه]

(ادعت خُلْعًا فَأَنْكَرَ.. صُدِّقَ بِيَمِينِهِ) إِذِ الْأَصْلُ: عَدَمُهُ، فَإِنْ أَقَامَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ رَجُلَيْنِ.. قُضِيَ بِهَا وَلَا مَالَ؛ لِأَنَّهُ يُنْكَرُهُ، إِلَّا أَنْ يَعُودَ وَيَعْتَرِفَ بِالْخُلْعِ.. فَيَسْتَحِقُّهُ<sup>(١)</sup>، قَالَهُ الْمَاوَرَدِيُّ.

(وَإِنْ قَالَ: «طَلَّقْتُكَ بِكَذَا»، فَقَالَتْ): طَلَّقْتَنِي («مَجَانًا».. بَانَتْ) بِقَوْلِهِ، (وَلَا عِوَضَ) عَلَيْهَا؛ إِذِ الْأَصْلُ: عَدَمُهُ، فَتُصَدَّقُ بِيَمِينِهَا فِي نَفْسِهِ وَلَهَا النَّفَقَةُ، فَإِنْ أَقَامَ بَيِّنَةٌ بِهِ أَوْ شَاهِدًا وَحَلَفَ مَعَهُ.. ثَبَتَ الْمَالُ؛ كَمَا قَالَهُ فِي «الْبَيَّانِ».

(وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي جِنْسِ عِوَضِهِ أَوْ قَدْرِهِ) أَوْ صِفَتِهِ؛ كَأَنَّ قَالَ: خَالَعْتَنِي عَلَيَّ

حاشية البكري

## فصل

قوله: (أو صفته) زاده؛ لئلا يتوهم أن التحالف لا يأتي فيه.

حاشية المنباطي

## فصل

قوله: (ولها النفقة) أي: الشاملة للكسوة، قال الزركشي: وترثه لو مات في العدة فيما يظهر.

قوله: (فإن أقام بينة...) مثله: ما لو عادت<sup>(٢)</sup> واعترفت بعد يمينها بما ادعاه؛ كما قاله الماوردي.

(١) كما في النهاية: (٤٢١/٦)، والمعني: (٢٧٧/٣)، خلافا لما في التحفة: (١٠٢٠/٧)، حيث قال: أنه لا بد من ادعاء ثان من الزوجة بالخلع؛ كما في المقر إذا أقر لشخص فأنكره، ثم صدقه لا بد من اعتراف جديد.

(٢) في نسخة (ب): ما لو فارق.





دَنَايِرَ<sup>(١)</sup> فَقَالَتْ: بَلْ عَلَى دَرَاهِمٍ، أَوْ قَالَ: عَلَى مِثْتَيْنِ فَقَالَتْ: بَلْ عَلَى مِثَّةٍ، أَوْ قَالَ: عَلَى صِحَاحٍ فَقَالَتْ: بَلْ عَلَى مُكْسَرَةٍ (وَلَا بَيِّنَةٌ) لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا.. (تَحَالَفًا) كَالْمِتْبَاعِيَيْنِ فِي كَيْفِيَّةِ الْخَلْفِ وَمَنْ يُبْدَأُ بِهِ، ثُمَّ يَفْسَخَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا أَوْ الْحَاكِمُ الْعِوَضَ وَتَبَيَّنُ، (وَوَجَبَ مَهْرٌ مِثْلٍ) لِأَنَّهُ الْمَرْدُ، فَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ.. عُمِلَ بِهَا، أَوْ لِكُلِّ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ.. سَقَطْنَا، وَفِي قَوْلٍ: يُفْرَعُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ ائْتَلَفَا فِي عَدَدِ الطَّلَاقِ؛ كَأَنَّ قَالَتْ: سَأَلْتُكَ ثَلَاثَ طَلَقَاتٍ بِأَلْفٍ فَأَجَبْتَنِي، وَقَالَ: بَلْ سَأَلْتِ وَاحِدَةً بِأَلْفٍ فَأَجَبْتُكِ.. تَحَالَفًا وَوَجَبَ مَهْرٌ مِثْلٍ، وَالْقَوْلُ فِي عَدَدِ الطَّلَاقِ الْوَاقِعِ.. قَوْلُهُ بِمِثْنِهِ.

حاشية البكري

قوله: (وإن اختلفا في عدد الطلاق... ذكره؛ تميمًا للأقسام، فاعلم.

حاشية السباطي

قوله: (أو قال: على ميتين، فقالت: بل على مئة) قضيته: أنه لو عكس.. لم يتحالفا، وبه صرح ابن الصباغ؛ تخريجًا من الصداق.

قوله: (وإن اختلفا في عدد الطلاق؛ كأن قالت... محل التخالف في ذلك: إذا لم تكن بينة، أو كانت لكل منهما، ما لم يسبق تاريخ بينة أحدهما.. فهي المقدمة. وقوله: (كأن قالت... احترازًا عما لو قالت: سألتك ثلاثًا بألف فطلقنتي واحدة فلك الثلث، فقال: بل ثلاثًا فلي الألف.. فإننا نؤاخذه بإقراره في وقوع الثلاث، وله عليها يمين نفي العلم أنه ما طلقها ثلاثًا، ويستحق بعد حلفها ثلث الألف؛ كما لو قال: إن رددت أعْبُدِي الثلاثة فلك ألف، فقال: رددتهم، وقال المالك: ما رددت إلا واحدة، ولا تحالف في ذلك؛ لأنه لا معنى له؛ لأنه إنما يكون عند الاختلاف في صفة العقد أو العوض، وهما هنا متفقان على أن المسؤول ثلاث، وأن العوض ألف فاستحق ثلثه لا ثلاثاه<sup>(٢)</sup>.

(١) في نسخة (ش): خالعت على دناير

(٢) في نسخة (د): لا ثلثيه.



(وَلَوْ خَالَعَ بِأَلْفٍ وَنَوِيًا نَوْعًا) مِنْ نَوْعَيْنِ مَثَلًا بِالْبَلَدِ لَا غَالِبَ مِنْهُمَا؛ كَدَرَاهِمَ  
 فِضَّةً أَوْ فُلُوسًا<sup>(١)</sup>.. (لَزِمَ) إِلْحَاقًا لِلْمَنُويِّ بِالْمَلْفُوظِ، (وَقِيلَ): لَزِمَ (مَهْرٌ مِثْلٌ)  
 لِلجَهَالَةِ فِي اللَّفْظِ، وَلَا عِبْرَةَ بِالنِّيَّةِ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِيَا شَيْئًا.. لَزِمَ مَهْرُ الْمِثْلِ<sup>(٢)</sup> جَزْمًا<sup>(٣)</sup>،  
 (وَلَوْ قَالَ: أَرَدْنَا) بِالْأَلْفِ (دَنَانِيرَ، فَقَالَتْ: بَلْ دَرَاهِمَ) فِضَّةً (أَوْ فُلُوسًا) وَيَعْرِفُ  
 كُلُّ مِنْهُمَا مُرَادَ الْآخَرِ بِالْقَرِينَةِ.. (تَحَالَفًا عَلَى الْأَوَّلِ) الْأَصْحَحُ، وَهُوَ: لُزُومُ الْمَنُويِّ  
 كَالْمَلْفُوظِ؛ لِأَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْإِخْتِلَافِ فِي جِنْسِ الْعِوَضِ، (وَوَجَبَ مَهْرٌ مِثْلٌ بِلَا  
 تَحَالَفٍ فِي الثَّانِي) لِمَا تَقَدَّمَ فِيهِ.

#### حاشية السنياضي

نعم؛ إن أنشأ الثلاث ولم يطل فصل.. استحق عليها ألف؛ لأن الوقت وقت  
 الجواب.

قوله: (ولو قال: «أردنا بالآلف دنانير» فقالت... خرج بذلك: ما لو قال: أردت  
 بالآلف دنانير، وقالت أردت دراهم فضة أو فلوسا من غير تعرض لجانب الآخر..  
 فتبين منه ويجب مهر المثل فلا تحالف؛ لأنه لم يدع عليها معيناً حتى تحلف، وما لو  
 صدقها في إرادة الدراهم الفلوس وادعى أنه أراد الفضة وكذبت.. فإنها تبين ظاهراً؛  
 لانتظام الصيغة، ولا شيء له عليها؛ لإنكاره الفرقة، إلا إن عادت وصدقته.. فيستحق  
 عليها المسمى، لا مهر المثل.



(١) في نسخة (ش): كدراهم فضة أو فلوس

(٢) في نسخة (ش): مهر مثل

(٣) إن لم ينويا شيئاً.. لزم مهر المثل، كما في التحفة: (١٠٢٢/٧)، خلافاً لما في النهاية: (٤٢٢/٦)،

والمغني: (٢٧٨/٣)، حيث قالوا: إن لم ينويا.. فغالب نقد البلد، فإن لم يكن غالب.. فمهر مثل.





## كِتَابُ الطَّلَاقِ

(بُشْرَطُ لِنُفُوذِهِ: التَّكْلِيفُ) فِي الْمَطْلُوقِ؛ أَي: أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا، فَلَا يَنْفُذُ طَلَاقُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ، قَالَ الْمَصْنُفُ زِيَادَةَ عَلَي الرَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ: (إِلَّا السَّكْرَانَ) أَي: فَإِنَّهُ يَنْفُذُ طَلَاقَهُ؛ كَمَا سَيَأْتِي، وَهُوَ غَيْرُ مُكَلَّفٍ؛ كَمَا نَقَلَهُ فِي «الرَّوَضَةِ» عَنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ فِي كُتُبِ الْأُصُولِ، قَالَ: وَمَرَادُهُمْ: أَنَّهُ غَيْرُ مُخَاطَبٍ حَالَ السُّكْرِ،

حاشية البكري

## كِتَابُ الطَّلَاقِ

قوله: (قال المصنف زيادة على الرافعي...) أفاد به مخالفته في ذلك لغيره، وأنها زيادة لم يميزها، وأشار بما سيأتي لقوله: (ومن أثم بمزيل عقله) ثم أفاد المراد بانتفاء تكليفه، والمراد بتكليفه ليكون جمعاً بين الكلامين وإن كانت طريقة «المنهاج» خالفت فيها الفقهاء والأصوليين؛ كما بين في غير هذا الكتاب.

حاشية السباطي

## كِتَابُ الطَّلَاقِ

قوله: (التكليف في المطلق) أي: المعلوم مما يأتي: اشتراط كونه زوجاً غير مكره بباطل.

قوله: (أي: أن يكون مكلفاً) إنما فسّر التكليف بذلك؛ ليصح كونه شرطاً في المطلق، ويرجع حاصله إلى أن المراد بـ(التكليف) هنا: أثره لا نفسه، وإلا.. لم يصح كونه شرطاً للمطلق؛ لأنه فعل الله تعالى.

قوله: (أي: فإنه ينفذ طلاقه - كما سيأتي - وهو غير مكلف...) في تقريره إشارة إلى أنه استثناء من المفهوم.

قوله: (غير مخاطب) أي: خطاب تكليف، وإلا.. فهو مخاطب خطاب وضع؛ كما سيأتي في قوله: (ونفوذ طلاقه...).



وَمُرَادُنَا هُنَا - أَي: حَيْثُ لَمْ يُسْتَنْ - : أَنَّهُ مُكَلَّفٌ بِقَضَاءِ الْعِبَادَاتِ بِأَمْرِ جَدِيدٍ .  
 انْتَهَى ، وَانْتِفَاءُ تَكْلِيفِهِ ؛ لِانْتِفَاءِ الْفَهْمِ الَّذِي هُوَ شَرْطُ التَّكْلِيفِ فَلَا تَصِحُّ مِنْهُ الصَّلَاةُ ،  
 وَنُفُوذُ طَلَاقِهِ مِنْ قَبِيلِ رَبْطِ الْأَحْكَامِ بِالْأَسْبَابِ ؛ كَمَا قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي  
 «الْمُسْتَصْفَى» ، وَأَجَابَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى ﴾  
 [النساء: ٤٣] الَّذِي اسْتَنَّدَ إِلَيْهِ الْجُوزِينِيُّ وَغَيْرُهُ فِي تَكْلِيفِ السُّكَرَانِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: مَنْ  
 هُوَ فِي أَوَائِلِ السُّكْرِ وَهُوَ الْمُسْتَشِي ؛ لِبَقَاءِ عَقْلِهِ .

(وَيَقَعُ) الطَّلَاقُ (بِصَّرِيحِهِ بِلَا نِيَّةٍ ، وَبِكِنَايَةِ بِنِيَّةٍ) وَالْكِنَايَةُ: مَا يَحْتَمِلُ مَعْنَى  
 الصَّرِيحِ وَغَيْرَهُ .

(فَصَّرِيحُهُ: الطَّلَاقُ) لِاشْتِهَارِهِ فِيهِ لُغَةً وَشَرْعًا ، (وَكَذَا الْفِرَاقُ وَالسَّرَاحُ عَلَيَّ

﴿ حاشية السنباطي ﴾

قوله: (بصريحه بلا نية، وبكناية بنية) يعني: نية إيقاع الطلاق بذلك، وإلا...  
 فكل منهما يشترط في وقوع الطلاق به: نية اللفظ، ومعناه مع فهمه؛ كما يعلم ذلك مما  
 سيأتي في (فصل: مر بلسان نائم) وأنه لا يصدق ظاهراً في دعوى عدم قصد ذلك إلا  
 بقريئة، ويأتي ثم أنه يشترط في وقوع الطلاق من المكروه بالصريح النية، فهو كناية منه  
 حينئذ. ولو أتى بلفظ من ألفاظ الكناية وضم إليه من الألفاظ ما يدل على المراد؛ كانت  
 بائن بينونة محرمة لا تحلُّ لي أبداً.. لم تخرج عن كونها كناية، بخلاف ما مر في  
 (الوقف) من أنه لو قال: تصدقت بكذا.. كان كناية في الوقف، وأنه لو ضم إليه: لا يباع  
 ولا يوقف.. صار صريحاً في الأصح، والفرق: أن المضموم هنا غير مختص بالطلاق؛  
 لوجوده في الفسخ، بخلاف المضموم هناك؛ فإنه مختص بالوقف، نَبَّه عليه البلقيني .  
 قوله: (معنى الصريح) أي: معناه الظاهر منه .

قوله: (فصريحه: الطلاق...) قد تقدم أن منه لفظ الخلع، والمفاداة بعوض لا  
 بغيره على الراجح، ومحل ما ذكر في المسلم، أما الكافر.. فقال الماوردي: كل ما كان





المشهور) لَوُرُودِهِمَا فِي الْقُرْآنِ بِمَعْنَاهُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٩]، وَقَالَ: ﴿أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢]، وَالثَّانِي: أَنَّهُمَا كِنَايَتَانِ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَشْتَهَرَا اشْتِهَارَ الطَّلَاقِ، وَيُسْتَعْمَلَانِ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ، وَمِثَالُ لَفْظِ الطَّلَاقِ: (ك) «طَلَّقْتِكِ»، وَ«أَنْتِ طَالِقٌ وَمُطَلَّقَةٌ» بِفَتْحِ الطَّاءِ، .....

حاشية البكري

قوله: (ومثال لفظ الطلاق...) ذكره؛ لأنَّ المصنّف ذكر هذا المثال بعد الفراق والسراح، فربّما يتوهم: أنّه غيرُ مثالٍ للطلاق، وفيه إشارةٌ إلى أنّ الأحسنَ خلافُ هذا التعبير.

حاشية السنباطي

عندهم صريحاً في الطلاق.. أجري عليه حكم الصرائح وإن كان كناية عندنا، وكل ما كان عندهم كناية.. أجري عليه أحكام الكنایات وإن كان صريحا عندنا؛ لأننا نعتبر عقودهم في كفرهم بمعتقدهم، فكذا إطلاقهم.

قوله: (لوردهما في القرآن بمعناه) أي: مع تكررهما في ذلك على لسان حملة الشرع - كما يؤخذ مما يأتي -؛ أي: تكرر اتصل به إلى مرتبة الاشتهار عندهم، وهو الاشتهار شرعاً<sup>(١)</sup>، فلا يعتبر في الصراحة الاشتهار لغة، والثاني: يعتبره فيها أيضاً؛ كما يشير إليه تعليقه: بأنه لم يشتهر اشتهاً الطلاق؛ أي: وهو اشتهاً لغةً وشرعاً<sup>(٢)</sup>، وعلى الأول - أعني: اعتبار الاشتهار شرعاً فقط -؛ فهل يكتفى عنه بالاشتهار عرفاً وإن لم يرد به القرآن أو لا؟ القولان الآتيان في (أنت علي حرام).

قوله: (كطلقتك...) كضمير الخطاب ضمير الغيبة إذا نواها، والاسم الظاهر ولو مضافاً لضمير الغيبة؛ ك(زوجته<sup>(٣)</sup>) إذا نوى نفسه. فلو اقتصر على (طلقت) أو (طالق) لم يكن صريحاً، بل لم يقع به الطلاق وإن نوى امرأته؛ لأنه لم يجر لها ذكر

(١) في نسخة (ب): وهو الاشتهار عرفاً. وفي (د): وهو الاشتهار عندهم.

(٢) في نسخة (د): وهو الاشتهار نفسه وشرعاً.

(٣) في نسخة (أ): ولو مضافاً لضمير الغيبة لزوجته. وفي (ب): ولو مضافاً لضمير الغيبة لزوجته.



(و«يَا طَالِقُ»، لا «أَنْتِ طَلَّاقٌ وَالطَّلَاقُ» فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ الْمَصَادِرَ إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْأَعْيَانِ تَوْسِعًا، فَيَكُونَانِ كِنَايَتَيْنِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُمَا صَرِيحَانِ؛ كَقَوْلِهِ: يَا طَالِقُ، وَتُقَاسُ بِمَا ذُكِرَ: «فَارَقْتِكِ» وَ«سَرَّخْتِكِ» فَهُمَا صَرِيحَانِ، وَ«أَنْتِ مُفَارَقَةٌ وَمُسَرَّحَةٌ»، وَ«يَا مُفَارَقَةٌ»، وَ«يَا مُسَرَّحَةٌ» فَهِيَ صَرِيحَةٌ، وَقِيلَ: كِنَايَةٌ؛ لِأَنَّ الْوَارِدَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ اللَّفْظَيْنِ الْفِعْلُ دُونَ الْإِسْمِ بِخِلَافِ الطَّلَاقِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وَ«أَنْتِ فِرَاقٌ» وَ«الْفِرَاقُ»، وَ«سَرَّاحٌ» وَ«السَّرَّاحُ» فَهِيَ كِنَايَاتٌ فِي الْأَصَحِّ.

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (فيكونان كنايةين) ذكره؛ لثلاث يتوهم من قول «المنهاج» أنهما ليسا من الصرائح ولا من الكنايات.

﴿ حاشية السنباطي ﴾

ولا دلالة، فهو كما لو قال: امرأتي ونوى الطلاق، ومن ثم لو وقع جواباً لـ (طلق امرأتك) أو (طلقني).. كان صريحاً.

تتبيه: من الصرائح: (أوقعت) أو (ألقيت عليك طليقة). ومثلها<sup>(١)</sup>: (وضعت عليك طليقة) على الأوجه من وجهين أطلقهما في «الروض» كـ «أصله»، بخلاف قوله: (لك طليقة) فالأوجه في «شرح الروض» من وجهين أطلقهما فيه كـ «أصله»: أنه كناية. ومنه أيضاً: (طلقك الله) كـ (أعتقك الله) أو (أبرأك الله)، بخلاف (باعك الله) و(أقالك الله) فإنهما كنايةان في البيع والإقالة؛ كما مر. ومنه أيضاً: (نعم) جواباً لمن قال: أطلقت زوجتك؛ كما سيأتي.

قوله: (لا «أنت طلاق...») مثل ذلك (أنت طليقة) لا (أنت كل طليقة) فهو صريح. واستشكل الإسنوي الفرق بينهما وجعلهما كنايةين، وأجيب: بأن الأولى تحتمل طليقة الوجه احتمالاً ظاهراً، بخلاف الثانية، ويقع بها على الأوجه من تردد في ذلك للزركشي الثلاث. وقوله: (أنت نصف طليقة) كناية، لا (أنت نصف طالق)

(١) في نسخة (أ): مثلها. وفي (ب): ومثله.





(وَتَرْجَمَةُ الطَّلَاقِ بِالْعَجَمِيَّةِ صَرِيحٌ عَلَى الْمَذْهَبِ) لِشُهْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا عِنْدَ أَهْلِهَا شُهْرَةَ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِيَّةِ عِنْدَ أَهْلِهَا، وَالطَّرِيقُ الثَّانِي: وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا كِنَايَةٌ؛ اقْتِصَارًا فِي الصَّرِيحِ عَلَى الْعَرَبِيِّ؛ لِوُرُودِهِ فِي الْقُرْآنِ، وَتَكَرُّرِهِ عَلَى لِسَانِ حَمَلَةِ الشَّرْعِ.

(وَ«أَطْلَقْتُكَ» وَ«أَنْتِ مُطْلَقَةٌ») بِسُكُونِ الطَّاءِ (كِنَايَةٌ) لِعَدَمِ اسْتِثْهَارِهِ فِي مَعْنَى الطَّلَاقِ.

❦ حاشية السباطي ❦

فصريح . وقوله: (أنت وطلقة) أو (أنت والطلاق) كنايةتان .

قوله: (وترجمة الطلاق... ) أي: ترجمة لفظه ، احترازٌ عن ترجمة لفظ (الفراق) أو (السراح) فهو كناية ؛ كما قاله في «أصل الروضة» وهو المعتمد وإن كان المتأخرون كالمجمعين على تضييفه ، وذلك ؛ لأنه لما فيه من الخلاف في صراحته بالعربية ضعف بالترجمة .

قوله: (لشهرة استعمالها...) إن قلت: لم صيرت هذه الشهرة الترجمة صريحاً ولم تصر (حلال الله علي حرام) ونحوه مما يأتي صريحاً على الأصح عند المصنف ؛ كما يأتي ؟

قلت: هي لم تصيره صريحاً وحدها ، بل لأنها مع ذلك موضوعة للطلاق بخصوصه ، بخلاف ذلك . ويؤخذ مما تقرر: أن ما اعتاده بعض البلاد من إبدال (الطاء) في الطلاق (تاء) لا يخرج الطلاق عن كونه صريحاً ، وهو متجه على أن (الطاء) قد تبدل (تاء) فإفتاء بعض المتأخرين بأنه كناية مردودٌ بما ذكر .

[نعم ؛ هو كناية من لا يعتادها ، وهو ظاهر] <sup>(١)</sup> .

قوله: (لعدم اشتهاه...) أي: بل عدم وروده في القرآن .

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ب) .



(وَلَوْ اشْتَهَرَ لَفْظُ لِلطَّلَاقِ؛ كَالْحَلَالِ) بِالضَّمِّ (أَوْ حَلَالُ اللَّهِ عَلَيَّ حَرَامٌ) أَوْ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ.. (فَصْرِيحٌ فِي الْأَصَحِّ) عِنْدَ مَنْ اشْتَهَرَ عِنْدَهُمْ؛ لِغَلَبَةِ الْإِسْتِعْمَالِ وَحُصُولِ التَّفَاهُمِ بِهِ عِنْدَهُمْ.

(قُلْتُ: الْأَصَحُّ: أَنَّهُ كِنَايَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّ الصَّرِيحَ إِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْ وُرُودِ الْقُرْآنِ بِهِ، وَتَكَرُّرِهِ عَلَى لِسَانِ حَمَلَةِ الشَّرِيعَةِ وَلَيْسَ الْمَذْكُورُ كَذَلِكَ، أَمَّا مَنْ لَمْ يَشْتَهَرَ عِنْدَهُمْ.. فَهُوَ كِنَايَةٌ فِي حَقِّهِمْ قَطْعًا، وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ حَرَامٌ وَلَمْ يَقُلْ: عَلَيَّ.. فَهُوَ كِنَايَةٌ قَطْعًا.

(وَكَِنَايَتُهُ) أَيُّ الطَّلَاقِ: (كـ) «أَنْتِ خَلِيَّةٌ»، «بَرِيَّةٌ» (أَيُّ: مِنْ (١) الزَّوْجِ، «بَتَّةٌ») (أَيُّ: مَقْطُوعَةُ الْوَصْلَةِ، «بَثْلَةٌ») (أَيُّ: مَتْرُوكَةُ النِّكَاحِ، «بَائِنٌ») (أَيُّ: مُفَارَقَةٌ، «اعْتَدِي»، «اسْتَبْرِي رَحِمَكَ») (أَيُّ: لِأَنِّي طَلَّقْتُكَ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْمَدْخُولُ بِهَا وَغَيْرُهَا، وَقِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا لَعَوًّا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَحَلًّا

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (كالحلال بالضّم) قيده بالضّم؛ ليفيد أن الضّم على الحكاية، وأنه لو جرّ.. لربّما فسد المعنى من جهة توهم القارئ له أن المراد: (ولو اشتهر لفظ الطلاق اشتهاز الحلال) مع أن هذا ليس مرادًا ولا صحيحًا في ذاته؛ لأن المقصود إلحاق الحلال بالطلاق، لا الإلحاق بالحلال.

﴿ حاشية السنياطي ﴾

قوله: (بالضم) أي: الرفع على الابتدائية.

قوله: (أو «أنت علي حرام») قال الزركشي: أو (علي الحرام) أو (الحرام يلزمني)، لا (أفعل كذا) أو (ما فعلت كذا<sup>(٢)</sup>) فيما يظهر؛ أي: فيكون كناية على ما صححه المصنف.

(١) في نسخة (ش): عن

(٢) في نسخة (د): أو (فعلت كذا).





لِلْعِدَّةِ وَاسْتِبْرَاءِ الرَّحِمِ، («الْحَقِي بِأَهْلِكَ») أَي: لِأَنِّي طَلَّقْتُكَ، («حَبْلُكَ عَلَيَّ غَارِبُكَ») أَي: خَلَيْتُ سَبِيلَكَ؛ كَمَا يُخَلَّى الْبَعِيرُ فِي الصَّحْرَاءِ وَزِمَامُهُ عَلَيَّ غَارِبِهِ، وَهُوَ: مَا تَقَدَّمَ مِنَ الظَّهْرِ وَازْتَفَعَ مِنَ الْعُنُقِ لِيُرْعَى كَيْفَ يَشَاءُ، («لَا أُنْدَهُ سَرْبُكَ») أَي: لَا أَهْتَمُّ بِشَأْنِكَ، وَالسَّرْبُ يَفْتَحُ السَّيْنَ وَسُكُونِ الرَّاءِ: الْإِبْلُ وَمَا يُرْعَى مِنَ الْمَالِ، وَ«أُنْدَهُ»: أَزْجُرُ، («اعْزُبِي») بِمُهْمَلَةٍ ثُمَّ زَايٍ<sup>(١)</sup>؛ أَي: مِنَ الزَّوْجِ، («اعْزُبِي») بِمُعْجَمَةٍ ثُمَّ رَاءٍ؛ أَي: صِيرِي غَرِيبَةً بِلَا زَوْجٍ، («دَعِينِي»، «وَدَّعِينِي») لِأَنَّكَ مُطَلَّقَةٌ، (وَنَحْوَهَا) كَتَجَرَّدِي؛ أَي: مِنَ الزَّوْجِ، وَتَزَوَّدِي، اخْرُجِي، سَافِرِي؛ لِأَنِّي طَلَّقْتُكَ.

(وَإِلْعَتَاقُ كِنَايَةٌ طَلَاقٍ وَعَكْسُهُ) لِاسْتِرَاكِهَمَا فِي إِزَالَةِ الْمَلِكِ، فَإِذَا قَالَ لِزَوْجَتِهِ: أَعْتَقْتُكَ أَوْ أَنْتِ حُرَّةٌ وَنَوَى الطَّلَاقَ.. طَلَّقْتُ، وَإِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: طَلَّقْتُكَ وَنَوَى الْعِتْقَ.. عَتَّقَ، (وَلَيْسَ الطَّلَاقُ كِنَايَةً ظَهَارٍ وَعَكْسُهُ) وَإِنْ اشْتَرَكَ فِي إِفَادَةِ التَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّ تَنْفِيذَ كُلِّ مِنْهُمَا فِي مَوْضُوعِهِ مُمَكِّنٌ فَلَا يُعَدُّ عَنَّهُ.

حاشية السنباطي

قوله: (والسرب... ) ذكر المطرزي: أن السرب بكسر السين: الجماعة من الظباء والبقر، فيجوز كسر السين هنا أيضا.

قوله: (وعكسه) أي: ما عدا (اعتدي) و(استبرئي رحمك) إن قاله للعبد، ومثله: الخنثى؛ كما بحثه في «شرح الروض».

قوله: (لأن تنفيذ كل منهما... ) أي: على القاعدة: من أن ما كان صريحا في بابه ووجد نفاذاً في موضوعه.. لا يكون كناية في غيره. ولا يشكل بد(أنت حرام) من حيث أنه صريح في وجوب الكفارة، ومع ذلك لو نوى به الطلاق.. نفذ؛ لأن هذا صريح إشتهارا، وما في القاعدة صريح وضعا على أن هذا ليس صريحا في وجوب

(١) في نسخة (ش): زاي



(وَلَوْ قَالَ) لِرُزُوجَتِهِ: «أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ»، أَوْ «حَرَمْتُكَ» وَنَوَى طَلَاقًا أَوْ ظَهَارًا... حَصَلَ) أَي: الْمُنَوِيُّ؛ لِأَنَّ الظَّهَارَ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ إِلَى أَنْ يُكْفَرَ، فَجَازَ أَنْ يُكْنَى عَنْهُ بِالْحَرَامِ، وَالطَّلَاقُ سَبَبٌ مُحَرَّمٌ، وَهَذَا الطَّلَاقُ رَجْعِيٌّ، وَإِنْ نَوَى فِيهِ عَدَدًا... وَقَعَ مَا نَوَاهُ، (أَوْ نَوَاهُمَا) أَي: الطَّلَاقُ وَالظَّهَارُ جَمِيعًا<sup>(١)</sup>... (تَخَيْرَ، وَثَبَتَ مَا اخْتَارَهُ) مِنْهُمَا، (وَقِيلَ): الْوَأَيْعُ (طَلَاقٌ) لِأَنَّهُ أَقْوَى بِإِزَالَتِهِ الْمَلِكَ، (وَقِيلَ):

﴿ حاشية السنياطي ﴾

الكفارة حقيقة، وإنما هو حكم رتبته الشرع على ذلك؛ كما سيأتي.

وقد استثنى من هذه القاعدة صور تقدم غالبها، منها: لفظ الحوالة؛ فإنه صريح في الحوالة كناية في الوكالة مع إمكان تنفيذه في موضوعه. ومنها: (تصدقت) فإنه صريح في التصديق كناية في الوقف مع إمكان ما ذكر. ومنها: لفظ الفسخ؛ فإنه صريح في الفسخ كناية في الطلاق مع إمكان ما ذكر. ومنها: قول من أسلم على أكثر من أربع لإحداهن: (فارتك) فإنه كناية في الفسخ - كما رجحه الشيخان - مع أنه صريح في الطلاق، ويمكن تنفيذه في موضوعه. ومنها: ما لو قال زوج الأمة الذي وكله سيدها في عتقها: (أعتقتك) ناويا الطلاق؛ فإن لفظ العتق حينئذ صريح في بابه، وأمكن تنفيذه في موضوعه ومع ذلك فهو كناية في الطلاق.

تنبية: من الكناية قوله: (الطلاق فرض علي)، لا (لازم لي) أو (واجب علي) فمن الصريح، ومثله - كما قاله الصيمري -: (الطلاق يلزمني) قال في «البحر» عن المزني: ولو قال: علي الطلاق... فهو كناية، وقال الصيمري: إنه صريح، وهو الأوجه، بل قال الزركشي وغيره: أنه الحق في هذا الزمن؛ لإشتهاره في معنى التطبيق، فقول ابن الصلاح في «فتاويه»: أنه لا يقع به شيء محمول على أنه لم يشتهر في زمنه ولم ينوبه الطلاق. وعليه: فيفارق عدم صراحة قوله: (طلاقك علي) باحتماله (طلاقك فرض علي) مع عدم اشتهاؤه، بخلاف (علي الطلاق). انتهى.

(١) في نسخة (ش): معاً





ظَهَارًا) لِأَنَّ الْأَصْلَ: بَقَاءُ النِّكَاحِ، وَلَا يُبْتَنَانِ جَمِيعًا؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ يُزِيلُ النِّكَاحَ، وَالظُّهَارَ يَسْتَدْعِي بَقَاءَهُ، (أَوْ تَحْرِيمَ عَيْنِهَا) أَوْ فَرَجِهَا أَوْ وَطَنِهَا.. (لَمْ تَحْرُمَ) عَلَيْهِ. (وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ) كَمَا لَوْ قَالَ ذَلِكَ لِأَمْتِهِ؛ أَخَذًا مِنْ قِصَّةِ مَارِيَةَ لَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ عَلَيَّ حَرَامٌ».. نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تَحْرِمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحَاةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحریم: ١ - ٢] أَي: أَوْجَبَ عَلَيْكُمْ كَفَّارَةَ أَيْمَانِكُمْ، وَالْأَصْحَحُّ: أَنْ يُجُوبَ الْكَفَّارَةَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْوَطْءِ، وَقِيلَ: يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ؛ كَالْيَمِينِ عَلَى تَرْكِ الْوَطْءِ، (وَكَذَا) عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ (إِنْ لَمْ تَكُنْ نِيَّةً فِي الْأَظْهَرِ، وَالثَّانِي): ذَلِكَ اللَّفْظُ مِنْهُ (لَعْنًا) فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ «أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ» وَنَحْوَهُ إِذَا اشْتَهَرَ عِنْدَ قَوْمٍ لِلطَّلَاقِ.. كَانَ صَرِيحًا فِيهِ عِنْدَهُمْ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، فَإِذَا نَوَى بِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ غَيْرِ الطَّلَاقِ.. لَعْنَتْ نِيَّتُهُ وَتَعَيَّنَ الطَّلَاقُ.

(وَإِنْ قَالَهُ) أَي: «أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ» أَوْ نَحْوَهُ (لِأَمْتِهِ وَنَوَى عِتْقًا.. ثَبَتَ) أَوْ طَلَاقًا أَوْ ظُهَارًا.. لَعْنًا؛ إِذْ لَا مَجَالَ لَهُ فِي الْأَمَةِ، (أَوْ تَحْرِيمَ عَيْنِهَا أَوْ لَا نِيَّةً) لَهُ.. (فَكَالزَّوْجَةِ) فِيمَا تَقَدَّمَ فَلَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ، وَيَلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ قَطْعًا فِي الْأُولَى، وَعَلَى

حاشية البكري

قوله: (ويلزمه كفارة يمين قطعاً في الأولى...) في مسألة ما إذا نوى تحريم

حاشية السنبلاني

قوله (وعليه كفارة يمين) محل وجوب الكفارة في هذه المسألة والتي بعدها: إذا كانت الزوجة غير محرمة عليه بطلاق رجعي، وكذا بإحرام أو اعتداد عن شبهة على الأوجه من وجهين في ذلك<sup>(١)</sup>، لا بنحو حيض وصوم من كل عارض سريع الزوال، ما لم يرد تحريم وطئها فلا كفارة عليه.

قوله: (ويلزمه كفارة يمين...) هو تقييد بنظير ما مر في الزوجة، فمحل لزومها:

(١) في نسخة (أ): قوله: (لأتمته) أي: غير المحرم عليه بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو طلاق رجعي، وكذا باعتداد أو تمجس أو ارتداد أو إحرام على المعتمد.



الأظهر في الثانية<sup>(١)</sup>، وقيل: قطعاً؛ لأن الأمة هي الأصل في ورود الآية السابقة.  
 (ولو قال: «هذا الثوب أو الطعام أو العبد حرام عليّ».. فلغو) لأنه غير قادر  
 على تحريمه، بخلاف الزوجة والأمة فإنه قادر على تحريمهما بالطلاق والعتيق.

﴿ حاشية البكري ﴾

عينها، والثانية: إذا لم تكن نية.

﴿ حاشية السنباطي ﴾

إذا كانت الأمة غير محرمة عليه بنسب أو رضاع أو مصاهرة، وكذا باعتداد أو تمجس  
 أو ارتداد أو إحرام على الأوجه السابق؛ لا بنحو حيض وصوم من كل عارض سريع  
 الزوال، ما لم يرد تحريم وطئها.. فلا كفارة عليه.

قوله: (ولو قال: هذا الثوب... ) قال في «شرح الروض»: وكالأموال غيرها غير  
 الزوجة والأمة فيما يظهر، فقول الشخص لآخر ليس بزوجة<sup>(٢)</sup> ولا أمة له: (أنت حرام  
 عليّ) لا يلزمه به كفارة<sup>(٣)</sup>.

تنبيهان:

الأول: ك(أنت عليّ حرام) (أنت عليّ كالميتة أو الدم أو الخنزير) كما جزم به  
 صاحب «الأنوار» وغيره، ونقله الشيخان عن ظاهر النص وعن الإمام ثم قالوا: والذي  
 ذكره البغوي وغيره: أنه لا شيء عليه، ولو قصد بذلك الاستقذار.. لم يلزمه شيء،  
 والظاهر أن (أنت كالميتة) بدون (عليّ) ك(أنت حرام) بدونه.

والثاني: لا تعدد الكفارة بتعدد التحريم إن نوى التأكيد، وكذا إن أطلق على  
 الأوجه في «شرح الروض» من وجهين أطلقهما فيه ك«أصله» إلا إن نوى الاستئناف..

(١) وفيما إذا كانت الأمة في الإحرام لا كفارة، كما في التحفة: (٤٢/٨)، خلافا لما في النهاية:  
 (٤٣٥/٦)، حيث قال: عليه الكفارة فيها أيضا.

(٢) في نسخة (ب): فقول الشخص إلى قوله.

(٣) نص «شرح الروض»: وكالأموال فيما يظهر قول الشخص لآخر ليس بزوجة ولا أمة له: أنت علي  
 حرام.





(وَشَرْطُ نِيَّةِ الْكِنَايَةِ: اقْتِرَانُهَا بِكُلِّ اللَّفْظِ، وَقِيلَ: يَكْفِي بِأَوَّلِهِ) وَيَنْسَحِبُ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: يَكْفِي بِآخِرِهِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْوُقُوعِ، فَلَوْ تَقَدَّمَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ.. لَغَتْ قَطْعًا، وَفِي «أَصْلِ الرُّوضَةِ»: لَوْ اقْتَرَنْتَ بِأَوَّلِ اللَّفْظِ دُونَ آخِرِهِ أَوْ عَكْسُهُ.. طَلَّقْتَ عَلَى الْأَصَحِّ، وَرَجَّحَ فِي «الشَّرْحِ الصَّغِيرِ» فِي اقْتِرَانِهَا بِأَوَّلِهِ وَقُوعَ الطَّلَاقِ<sup>(١)</sup>، (وَإِشَارَةٌ نَاطِقَةٌ بِطَّلَاقٍ) كَأَنَّ قَالَتْ لَهُ: طَلَّقْنِي فَأَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ أَذْهَبِي.. (لَعَوٌّ) لِأَنَّ عُدُولَهُ عَنِ الْعِبَارَةِ إِلَى الْإِشَارَةِ يُفْهِمُ أَنَّهُ غَيْرٌ قَاصِدٌ لِلطَّلَاقِ وَإِنْ قَصَدَهُ بِهَا، فَهِيَ لَا

حاشية البكري

قوله: (ورجح في «الشرح الصغير» في اقترانها... المعتمد: ما في «الصغير» وهو: أنها إذا اقترنت بأوله.. طلقت وإن عزبت آخره، بخلاف عكسه؛ لأن انعطافها على ما مضى يفيد بخلاف استصحاب ما وجد، فالذي في «المنهاج» هنا ضعيف؛ كالذي نقله الشارح عن «الروضة» إذ وقع له فيها سهواً لا قصداً.

حاشية السباطي

فتتعدد بتعدد المرات ولو في مجلس، بخلاف كفارة اليمين؛ فإنها لا تتعدد بتعددتها بنية الاستئناف. والفرق: أن (أنت علي حرام) شبيهة بـ(أنت طالق) فيتعدد موجبه من الكفارة؛ كما يتعدد موجب ذلك عند التكرار بنية الاستئناف، بخلاف اليمين، وسيأتي الفرق بينه وبين الطلاق. ولا يتعدد أيضاً بتعدد المحرم، فلو قال لأربع زوجات: أنتن علي حرام.. كفته كفارة واحدة على المعتمد. انتهى.

قوله: (وفي «أصل الروضة»: لو اقترنت... هذا هو المعتمد وفاقاً لشيخنا العلامة الطندائي وغيره، والمراد بـ(الآخر) فيما ذكر: غير الأول، فيصدق بالوسط وباللفظ الذي يجب اقتران النية ببعضه (أنت بائن) مثلاً على المعتمد، فيكفي اقترانها بـ(أنت). قال الرافعي: لأنه وإن لم يكن جزءاً من الكناية.. فهو كالجزم منها؛ لأن معناها المقصود لا يتأدى بدونه.

(١) يكفي في تأثير نية الكناية اقترانها ببعض اللفظ، سواء كان أوله أو وسطه أو آخره، كما في النهاية:

(٤٣٥/٦)، والمعني: (٢٨٤/٣).



تُقصدُ للإفهامِ إلا نادراً، (وقيل كنايةً) ليحصولِ الإفهامِ بها في الجملة.

(ويُعتدُّ بإشارةٍ أخرسٍ في العقود) كالبيعِ والنكاحِ وغيرهما (والحلولِ) كالطلاقِ والعتيقِ وغيرهما؛ للضرورة، (فإن فهمَ طلاقه بها كلُّ أحدٍ.. فصريحةٌ، وإن اختصَّ بفهمه فطنون) أي: أهلُ الفطنةِ والذكاءِ.. (فكنايةً) تحتاجُ إلى التبيُّه، ومنهم من أوقعَ الطلاقَ بإشارتهِ المفهومةِ نوى أو لم ينو، وليس في «الشرحين» ولا في «الروضة» ترجيحٌ لواحدهِ من المقالتين، وما ذكِرَ في الطلاقِ.. يُقالُ في غيره.

(ولو كتَبَ ناطقٌ طلاقاً) كأنُ كتَبَ: زوجتي طالقٌ (ولم ينوهِ.. فلغوٌ) وتكونُ كتابتهُ لتجربةِ القلمِ أو المدادِ أو غيرِ ذلك، وفي وجهٍ: أن الكتابةَ صريحةٌ كالعبارة<sup>(١)</sup> يقعُ بها الطلاقُ، (وإن نواه.. فالأظهرُ: وقوعه) لأنَّ الكتابةَ طريقٌ في إفهامِ المرادِ كالعبارةِ وقد افترنتُ بالنيةِ، والثاني: لا يقعُ؛ لأنها فعلٌ والفعلُ لا يصلحُ كنايةً عن الطلاقِ؛ كما لو أخرجها من بيته ونوى الطلاقَ، وقطعَ قاطعونَ بالأول، وآخرونَ بالثاني، وهما في الغائبِ والحاضرِ؛ لأنَّ الحاضرَ قد يكتُبُ إلى الحاضرِ؛ لاستيحائه منه أو غيرِ ذلك، وقيل: هما في الغائبِ، وكتابةُ الحاضرِ لغوٌ قطعاً؛ لأنها على خلافِ الغائبِ، وقيل: هما في الحاضرِ، وكتابةُ الغائبِ كنايةٌ قطعاً، ويحصلُ من هذا الخلافِ للمختصرِ ثلاثةُ أقوالٍ أو أوجهٍ، ثالثها: أنها كنايةٌ في

حاشية البكري

قوله: (من هذا الخلاف للمختصر) أي: لمريد الاختصار... إلخ، وفيه إشارة إلى أن الأنسبَ التعبيرُ بـ(المذهب).

حاشية السباطي

قوله: (ثلاثة أقوال أو أوجه) أي: إن نظرت لأصل الخلاف.. فأقوال، أو إلى الطرق التي فيه.. فأوجه.

(١) في نسخة (ش): لأن القلم أحد اللسانين





حَقَّ الْعَائِبِ دُونَ الْحَاضِرِ، وَيَجْرِي الْخِلَافُ فِي غَيْرِ الطَّلَاقِ مِمَّا لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَبُولِ؛ كَالْإِعْتِاقِ وَالْإِبْرَاءِ وَالْعَفْوِ عَنِ الْقِصَاصِ، وَمَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَبُولِ فِيهِ عَلَى وُقُوعِ الطَّلَاقِ.. وَجَهَانٍ، أَرْجَحُهُمَا - فِي غَيْرِ النِّكَاحِ؛ كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ، وَالْهَيْبَةِ - الْإِنْعِقَادُ، وَفِي النِّكَاحِ: الْمَنْعُ؛ لِأَنَّ الشُّهُودَ شَرَطٌ فِيهِ، وَلَا أُطْلِعَ لَهُمْ عَلَى النِّيَّةِ، وَالْخِلَافُ فِي الْعَائِبِ وَالْحَاضِرِ؛ كَمَا سَبَقَ، وَكِتَابَةُ الْأَخْرَسِ بِالطَّلَاقِ كِنَايَةٌ، وَقِيلَ: صَرِيحٌ، وَلَوْ تَلَفَّظَ النَّاطِقُ بِمَا كَتَبَهُ.. وَقَعَ بِهِ الطَّلَاقُ، إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ قِرَاءَةَ مَا كَتَبَهُ.. فَيُقْبَلُ ظَاهِرًا فِي الْأَصَحِّ.

وَفَرَّغَ عَلَى وُقُوعِ الطَّلَاقِ بِالْكِتَابَةِ مَسَائِلَ فِيهَا تَعْلِيْقٌ بِشَرَطٍ ذَكَرَهَا بِقَوْلِهِ: (فَإِنْ كَتَبَ: «إِذَا بَلَغَكَ كِتَابِي فَأَنْتِ طَالِقٌ».. فَإِنَّمَا تَطْلُقُ بِبُلُوغِهِ) رِعَايَةً لِلشَّرْطِ، (وَإِنْ كَتَبَ: «إِذَا قَرَأْتِ كِتَابِي») فَأَنْتِ طَالِقٌ (وَهِيَ قَارِئَةٌ، فَقَرَأْتُهُ.. طَلَّقْتُ) قَالَ الْإِمَامُ: وَكَذَلِكَ إِذَا طَالَعْتَهُ وَفَهِمْتِ مَا فِيهِ وَلَمْ تَتَلَفَّظْ بِشَيْءٍ.. تَطْلُقُ بِاتِّفَاقِ عُلَمَائِنَا، (وَإِنْ قُرِئَ عَلَيْهَا.. فَلَا) تَطْلُقُ بِذَلِكَ (فِي الْأَصَحِّ) لِإِنْتِفَاءِ الشَّرْطِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ، وَالثَّانِي:

حاشية البكري

قوله: (وكذلك إذا طالعته) وهو كذلك، فيرد على «المنهاج» إذ مفهومه: أنها إذا لم تقرأ.. لم تطلق، وهذه لم تقرأ وطلقت.

حاشية السنياطي

قوله: (فيقبل ظاهراً) أي: بيمينه.

قوله: (ببلوغه) أي: ولو ذاهباً أو ممحياً منه غير موضع الطلاق إن قال: كتابي؛ كما صور المصنف، لا إن قال: كتابي هذا أو الكتاب.. فلا تطلق ببلوغه كذلك على ما استحسسه الشيخان.

قوله: (فقرأته) أي: كله<sup>(١)</sup>، أو موضع الطلاق منه على ما مر.

قوله: (وإن قرئ عليها.. فلا..) فارق انعزال القاضي المعلق عزله بذلك؛ بأن

(١) في نسخة (١): أي: محله.



تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ: اِطْلَاعُهَا عَلَى مَا فِي الْكِتَابِ وَقَدْ وُجِدَ، (وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَارِئَةً  
فَقُرِّئْ عَلَيْهَا.. طَلَّقْتُ) لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ فِي حَقِّ الْأُمِّيِّ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْإِطْلَاعِ عَلَى مَا فِي  
الْكِتَابِ وَقَدْ وُجِدَ.

## ﴿ حاشية السنباطي ﴾

الطلاق مبني على اللفظ، وانعزال القاضي على معرفة المقصود؛ لأن العادة في القضاة  
أن يقرأ عليهم الكتب.

قوله: (وإن لم تكن قارئة...) أي: وعلم الزوج بذلك، لا إن جهل.. فلا تطلق؛  
نظراً لحقيقة اللفظ.

تنبیه: لو أنكر الزوج الكتابة أو النية وادعته الزوجة.. فالقول قوله<sup>(١)</sup>. انتهى.



(١) في نسخة (ب): فالقول قوله بيمينه.



غَاصِبٌ لَهُ ، فَيَقَعُ الطَّلَاقُ بَائِنًا وَيَلْزَمُهُ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَفِي قَوْلٍ : بَدَلُ الْمَالِ الْمَبْدُولِ ؛ كَمَا تَقَدَّمَ أَوَّلَ الْبَابِ فِي « اِخْتِلَاعِ الْأَمَةِ بِعَيْنِ مَالِ السَّيِّدِ » ، وَإِنْ لَمْ يُصْرَحْ بِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ ؛ كَأَنْ اِخْتَلَعَهَا بِعَبْدٍ أَوْ غَيْرِهِ ذَكَرَ <sup>(١)</sup> أَنَّهُ مِنْ مَالِهَا مُقْتَصِرًا عَلَى ذَلِكَ . . وَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا ؛ لِلْحَجْرِ عَلَيْهِ فِي مَالِهَا بِمَا ذُكِرَ ؛ كَمَا فِي خُلْعِ السَّفِيهِةِ ، وَخَرَجَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ مِنَ الْخُلْعِ بِمَغْضُوبٍ : وَقُوعَ الطَّلَاقِ بَائِنًا ، وَيَعُودُ الْقَوْلَانِ فِي الْوَاجِبِ .

حاشية البكري

قوله: (ذكر أنه من مالها مقتصرًا على ذلك) هي أحد محترزات المتن، فإن اختلعت بمالها ولم يذكر نيابة ولا استقلالًا، ولا أنه من مالها . . فخلع بمغضوب وإن علم الزوج أنه من مالها على الأصح .

حاشية السباطي

قوله: (ذكر أنه من مالها) احترازٌ عما إذا لم يذكر ذلك ولو علمه الزوج . . فإنها تبين بمهر المثل؛ لأنه حينئذ خلع بمغضوب، بخلاف ما لو صرح بالاستقلال <sup>(٢)</sup> . . فإنه خلع بمغضوب ولو ذكر معه <sup>(٣)</sup>: أنه من مالها، والفرق: أنه ثم التزم العهدة، بخلافه هنا .

فرع: لو قال الأب: طلقها وأنت بريء من صداقها ففعل . . وقع رجعيًا ولا يبرأ من صداقها، ولا شيء على الأب؛ إذ ليس له الإبراء ولم يلتزم في نفسه شيء البتة، فلو التزم مع ذلك ذلك براءته؛ كأن قال: وضمنت براءتك من الصداق . . بانت ولزمه مهر المثل؛ لأنه التزم المال في نفسه؛ فكان كخلعها بمغضوب . فإن كان جواب الزوج بعد ضمان الدرك: إن برئت من صداقها فهي طالق . . لم تطلق؛ لأن الصفة المعلق عليها لم توجد . انتهى .



(١) في نسخة (ش): وذكر

(٢) في نسخة (أ): بالاستقبال .

(٣) في نسخة (أ): بعد .

وَلَزِمَهَا أَلْفٌ) وَهُوَ تَمْلِيكَ بِالْعَوَضِ كَالْبَيْعِ ، وَإِذَا لَمْ يُذَكَّرْ عَوْضٌ . . فَهُوَ كَالْهَبَةِ ،  
(وَفِي قَوْلٍ) نُسِبَ إِلَى الْقَدِيمِ : (تَوْكِيْلٌ) بِالطَّلَاقِ ، (فَلَا يُشْتَرَطُ) فِي تَطْلِيْقِهَا (فَوْزٌ  
فِي الْأَصَحِّ) كَمَا فِي تَوْكِيْلِ الْأَجْنَبِيِّ ، وَالثَّانِي : يُشْتَرَطُ ؛ لِأَنَّ التَّفْوِيْضَ يَتَضَمَّنُ  
تَمْلِيْكَهَا نَفْسَهَا بِلَفْظٍ تَأْتِي بِهِ وَذَلِكَ يَفْتَضِي جَوَابًا عَاجِلًا ، (وَفِي اشْتِرَاطِ قَبُولِهَا)  
لَفْظًا (خِلَافُ التَّوَكِيْلِ) الْمَتَقَدِّمِ فِي «بَابِ الْوَكَاةِ» ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ ، أَصَحُّهَا : لَا  
يُشْتَرَطُ ، وَثَالِثُهَا : يُشْتَرَطُ فِي الْإِثْنَانِ بِصِيْغَةِ الْعَقْدِ ؛ نَحْوُ : وَكَلْتُكَ بِطَّلَاقِ نَفْسِكَ ،  
دُونَ صِيْغَةِ الْأَمْرِ ؛ نَحْوُ : طَلَّقِي نَفْسَكَ .

(وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ : لَهُ الرُّجُوعُ) عَنِ التَّفْوِيْضِ (قَبْلَ تَطْلِيْقِهَا) لِأَنَّ التَّمْلِيْكَ  
وَالتَّوَكِيْلَ يَجُوزُ الرُّجُوعُ فِيهِمَا قَبْلَ الْقَبُولِ وَالتَّصَرُّفِ .

(وَلَوْ قَالَ : «إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَطَلَّقِي») نَفْسَكَ . . (لغَا عَلَى التَّمْلِيْكَ) كَمَا لَوْ

حاشية البحري

## فَصْلٌ

قوله : (قبل القبول والتصرف) ألف ونشر مرتب ، فالقبول للتملك ، والتصرف  
للتوكيل .

حاشية السباطي

قوله : (وإذا لم يذكر عوض . . .) أي : إذا لم يذكره الزوجان وكذا الزوج دونها ؛  
كأن قال لها : طلقي نفسك ، فقالت : طلقت نفسي بألف درهم . . فقد قال القاضي  
الطبري : الذي عندي : أنه يقع الطلاق ، ولا معنى لقولها : بألف درهم .

قوله : (فلا يشترط في تطليقها فوز . . .) محل الخلاف : إذا لم يقل : طلقي نفسك  
متى شئت ؛ كما مر ، بل أولى .

قوله : (قبل القبول والتصرف) الأول راجع إلى التملك والتوكيل ، والثاني إلى  
التوكيل فقط على ما مر<sup>(١)</sup> .

(١) في نسخة (ب) : والثاني إلى التوكيل فقط ؛ كما مر ، بل أولى .





قَالَ: مَلَكَتْكَ هَذَا الْعَبْدَ إِذَا جَاءَ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّ التَّمْلِيكَ لَا يَقْبَلُ التَّعْلِيْقَ، وَجَازَ عَلَيَّ قَوْلِ التَّوَكِيلِ؛ كَمَا لَوْ وَكَّلَ أَجْنَبِيًّا بِتَطْلِيْقِ زَوْجَتِهِ بَعْدَ شَهْرٍ، وَتَقَدَّمَ فِي «الْوَكَالَةِ»: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهَا بِشَرْطٍ فِي الْأَصَحِّ، وَأَنَّهُ إِذَا نَجَزَهَا وَشَرَطَ لِلتَّصَرُّفِ شَرْطًا.. جَازَ، فَلْيَتَأَمَّلِ الْجَمْعُ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا هُنَاكَ.

(وَلَوْ قَالَ: «أَبِينِي نَفْسِكَ»، فَقَالَتْ: «أَبْنْتُ» وَنَوِيًا) عِنْدَ قَوْلِهِمَا الطَّلَاقُ.. (وَقَعَ) كَمَا يَقَعُ بِالصَّرِيحِ، (وَالْأَيُّ) وَإِنْ لَمْ يَنْوِيَا أَوْ أَحَدُهُمَا.. (فَلَا) يَقَعُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْوِ.. لَمْ يُفَوِّضِ الطَّلَاقَ، وَإِذَا لَمْ تَنْوِ هِيَ.. مَا امْتَنَلَتْ.

(وَلَوْ قَالَ: «طَلَّقِي») نَفْسِكَ (فَقَالَتْ: «أَبْنْتُ» وَنَوَتْ، أَوْ «أَبِينِي») نَفْسِكَ

حاشية البكري

قوله: (فليتأمل الجمع بين ما هنا وما هناك) أفاد به أن عبارة المصنف تقتضي الجواز على التوكيل مع أنه سبق له أنه لا يجوز تعليق الوكالة بشرط، وكان الصواب: تعيين<sup>(١)</sup> المراد عليهما، لكن مراده أن يقول: (طلقت بعد شهر) على وزان (طلقتها بعد شهر) كما حكاه الشارح، فقد نجز التوكيل وشرط للتصرف شرطا.

حاشية السباطي

قوله: (فليتأمل) الجمع بين ما هنا وما هناك: هو أن الكلام هنا في عموم الإذن ونم في خصوص الوكالة، فقد مر أن الوكالة وإن فسدت بالتعليق.. لم يفسد به عموم الإذن، حتى لو تصرف الوكيل بعد وجود المعلق عليه.. صح من هذه الحيثية، فهنا كذلك.

قوله: (ولو قال: «طلقني نفسك...») محل ذلك: إذا لم يصرح في التفويض بإتيانها بصريح، فإن صرح لها فيه بذلك؛ كأن قال لها: «طلقني نفسك بكناية الطلاق» فصرحت.. فلا تطلق؛ لمخالفتها لصريح كلامه فيها، قال في «شرح الروض»: وظاهر: أنه لو قال: طلقها بلفظ التطلق فطلقها<sup>(٢)</sup> بلفظ التسريح أو بالعكس.. لم تطلق؛

(١) في نسخة (ب) و(د) و(هـ): يعين.

(٢) في نسخة (ب) و(د): وظاهر: أنه لو قال: طلقني نفسك بلفظ التطلق فطلقت.



(وَنَوَى ، فَقَالَتْ : « طَلَّقْتُ » .. وَقَعَ) الطَّلَاقُ ، وَلَا يَضُرُّ اخْتِلَافُ لَفْظِهِمَا .

(وَلَوْ قَالَ : « طَلَّقِي ») نَفْسِكَ (وَنَوَى ثَلَاثًا ، فَقَالَتْ : « طَلَّقْتُ » وَنَوَتْهُنَّ) بِأَنَّ  
عَلِمَتْ نِيَّتَهُ .. (فَثَلَاثٌ) لِأَنَّ اللَّفْظَ يَحْتَمِلُ الْعِدَدَ وَقَدْ نَوِيَاهُ ، .....

#### حاشية السنباطي

للمخالفة . وقضية تقدير<sup>(١)</sup> الشارح (نفسك) في الموضوعين في التفويض دون الجواب  
الموافق لقول المصنف السابق : («أبيني نفسك» فقالت : «أبنت») اشتراط ذكر<sup>(٢)</sup>  
النفس في التفويض دون الجواب ، حتى لو ترك ذكرها في التفويض ولو ذكرت في  
الجواب .. لم يقع الطلاق ، لكن في «الروض» و«شرح» : لو قال لها ناويا التفويض  
للطلاق : اختاري نفسك ، فقالت : اخترت ، أو قال : اختاري فقط ، فقالت : اخترت  
نفسي ونوت فيهما .. وقع الطلاق ، وإن تركا النفس معا .. فوجان ، أحدهما - وبه قال  
القاضي والبعوي في «تهذيبه» - : لا يقع وإن نوت نفسها ؛ إذ ليس في كلام أحدهما ما  
يشعر بالفراق . وثانيهما : يقع إذا نوت نفسها ، وبه قال البوشنجي والبعوي في «تعليقه» .  
قال الأذرعى : وهو المذهب الصحيح ، وقضية كلام جماعة من العراقيين وغيرهم الجزم  
به ، وجريئ عليه في «شرح البهجة» . انتهى ، وهذا<sup>(٣)</sup> يجري في الصور المذكورة  
هنا<sup>(٤)</sup> ، لكن يوافق قضية كلام الشارح ما مر : من عدم الاكتفاء بـ(طلقت) ولو مع نية  
الزوجة إلا بعد جريان ذكرها في سؤال سابق .

تَنْبِيْهِه : لو أجابته بـ(طلقتك) .. فكناية ؛ كقوله : أنا منك طالق ؛ بجامع إضافة  
الطلاق إلى غير محله . انتهى .

قوله : (بأن علمت نيته) الظاهر : أنه مجرد تمثيل ، بل لو نوتهن مع عدم العلم

(١) في نسخة (أ) : تقرير .

(٢) في نسخة (د) : اشتراط كون .

(٣) في نسخة (د) : وهو .

(٤) في نسخة (أ) : ولو ذكرت في الجواب .. لم يقع طلاق ، لكن صحح الأذرعى تبعاً لجمع فيما لو  
ترك منهما وكانا بلفظ الاختيار ؛ كأن قال : اختاري ، فقالت : اخترت وقوع الطلاق إذا نوتها  
الزوجة ؛ أي : مع نية الزوج ، لا إذا لم تنو ولو مع نيته ، ومثله ما ذكر بالأولى .





(وَالْأَيُّ أَيُّ: وَإِنْ لَمْ تَنْوِ هِيَ عَدَدًا.. (فَوَاحِدَةٌ فِي الْأَصَحِّ) وَقِيلَ: ثَلَاثٌ؛ حَمَلًا عَلَى مَنَوِيَّةٍ.

(وَلَوْ قَالَ): طَلَّقِي نَفْسَكَ («ثَلَاثًا» فَوَحَّدَتْ أَوْ عَكَّسَهُ<sup>(١)</sup>) أَيُّ: قَالَ: طَلَّقِي نَفْسَكَ وَاحِدَةً فَطَلَّقْتَ ثَلَاثًا.. (فَوَاحِدَةٌ) لِأَنَّهَا الْمَوْقِعُ فِي الْأُولَى، وَالْمَأْذُونُ فِيهِ فِي الثَّانِيَةِ.

حاشية السنباطي

بها.. كان الحكم كذلك؛ كما لو طلقت نفسها عقب تفويض الزوج طلاقها لها من غير علم به، بل وقع ذلك منها اتفاقاً.. فإنه يقع<sup>(٢)</sup>.

قوله: (أَيُّ: وَإِنْ لَمْ تَنْوِ هِيَ عَدَدًا) اقتصر في تفسير قوله: (وَالْأَيُّ عَلَى ذَلِكَ) مع شموله لما إذا نوت<sup>(٣)</sup> واحدة أو ثنتين؛ تحريراً لمحل الخلاف؛ إذ في الأولى تقع واحدة قطعاً، وفي الثانية تقع ثنتين قطعاً. وبما تقرر علم: أن المراد بـ(العدد) في كلام الشارح: ما يشمل الواحد، وحيث وقعت واحدة.. فلها أن تزيد الثنتين<sup>(٤)</sup> الباقيتين<sup>(٥)</sup> فوراً ولو بعد ما راجع؛ إذ لا فرق في وقوع الثلاث بين أن تأتي بها دفعة أو متعاقبة<sup>(٦)</sup>؛ كطلقت واحدة وواحدة وواحدة، ولا يقدر تخلل الرجعة من الزوج.

قوله: (حَمَلًا عَلَى مَنَوِيَّةٍ) أَيُّ: كَالْحَمَلِ عَلَى مَلْفُوظِهِ فِيمَا لَوْ قَالَ: طَلَّقِي نَفْسَكَ ثَلَاثًا فَطَلَّقْتَ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ (ثَلَاثٍ) وَلَا نِيَّتِهَا، وَسِيَّاتِي الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا.

قوله: (فَوَحَّدَتْ) أَيُّ: لَفْظًا أَوْ نِيَّةً، لَا إِنْ أُطْلِقَتْ.. فَيَقَعُ الثَّلَاثُ، وَفَارَقَ إِطْلَاقُهَا فِيمَا إِذَا نَوَى الثَّلَاثَ - كَمَا مَرَّ -؛ بِأَنَّ طَلَّاقَهَا هُنَا جَوَابٌ لِكَلَامِهِ فَهُوَ كَالْمَعَادِ فِي

(١) في نسخة (ش) (ق): عَكَّسَهُ

(٢) وهنا تمت نسخة (ب).

(٣) في نسخة (أ): إِذَا نَوَى.

(٤) في نسخة (ج): الثَّلَاثِينَ.

(٥) في نسخة (أ): الثَّانِيَيْنِ. وفي (د): التَّالِيَيْنِ.

(٦) في نسخة (أ): أَوْ تَبَعًا فِيهِ.



## حاشية السنياطي

الجواب ، بخلاف ما إذا لم يتلفظ هو بالثلاث ونواها ؛ لأن المنوي لا يمكن تقدير عوده في الجواب ؛ إذ التخاطب باللفظ لا بالنية . واستشكل ابن المقري ما ذكر هنا : من وقوع الثلاث عند إطلاقها بعد قوله : ( طلقي نفسك ثلاثاً ) بوقوع واحدة فقط فيما لو قال الزوج : ( طلقت ) بعد قولها له : ( طلقي ثلاثاً ) . وأجيب : بأن السائل في هذه مالك للطلاق ، بخلافه في تلك .

تثبيته : لو قال : طلقي نفسك ثلاثاً إن شئت فطلقت واحدة ، أو قال : طلقي نفسك واحدة إن شئت فطلقت ثلاثاً . . . طلقت واحدة ؛ كما لو لم يذكر المشيئة ، وإن قدم المشيئة على العدد فقال : طلقي نفسك إن شئت واحدة فطلقت ثلاثاً أو عكسه . . . لم يقع به طلاق ؛ لصيرورة المشيئة شرطاً في أصل الطلاق ، والمعنى : طلقي إن اخترت الثلاث ، فإذا اخترت غيرهن . . . لم يوجد الشرط ، بخلاف ما إذا أخرها . . . فإنها ترجع إلى التفويض المعين ، والمعنى : فوضت إليك أن تطلقي نفسك ثلاثاً فإن شئت فافعلي ما فوضت إليك ، وذلك لا يمنع نفوذ ذلك المعين ولا نفوذ ما يدخل فيه ، والظاهر - كما في « شرح الروض » - : أنه لو قدمها على الطلاق أيضاً فقال : إن شئت طلقي نفسك ثلاثاً أو واحدة . . . كان كما لو أخرها عن العدد . انتهى .





## (فصل)

### [ فِي بَعْضِ شُرُوطِ الصِّيغَةِ وَالْمَطْلُوقِ ]

(مَرَّ بِلِسَانِ نَائِمٍ طَلَّقَ .. لَعْنَا) لِإِنْتِفَاءِ الْقَصْدِ إِلَيْهِ وَإِنْ قَالَ بَعْدَ الْإِسْتِيقَاطِ:  
أَجَزْتُ ذَلِكَ ، وَالْمَغْمَى عَلَيْهِ كَالنَّائِمِ .

(وَلَوْ سَبَقَ لِسَانٌ<sup>(١)</sup> بِطَلَّاقٍ بِلَا قَصْدٍ .. لَعْنَا) لِمَا تَقَدَّمَ ، (وَلَا يُصَدَّقُ ظَاهِرًا إِلَّا  
بِقَرِينَةٍ) كَأَنْ دَعَاهَا بَعْدَ طُهْرِهَا مِنَ الْحَيْضِ إِلَى فِرَاشِهِ وَأَرَادَ أَنْ يَقُولَ: أَنْتِ الْآنَ  
ظَاهِرَةٌ فَسَبَقَ لِسَانُهُ ، وَقَالَ: أَنْتِ الْآنَ طَالِقَةٌ .

(وَلَوْ كَانَ اسْمُهَا طَالِقًا فَقَالَ: «يَا طَالِقُ» وَقَصَدَ النَّدَاءَ .. لَمْ تَطْلُقْ ، .....

حاشية البكري

## فصل

قوله: (والمغمى عليه كالنائم) أفاد به أن النائم في المتن مثال لا قيد.

قوله: (لما تقدم) أي: من انتفاء القصد إليه.

حاشية السباطي

## فصل

قوله: (ولا يصدق ظاهراً... أي: وأما باطناً.. فيصدق، ولها تصديقه إذا ظنت  
صدقه بأمارات<sup>(٢)</sup>)، وكذا للشهود أن لا يشهدوا عليه بالطلاق حينئذ، بل يجب عليهم  
ذلك، ولا يشترط في وجوبه عليهم التحقق<sup>(٣)</sup> وإن أوهم كلام الشيخين في غير هذا  
الموضع خلافه.

قوله: (فقال: «يا طالق») قال الزركشي: ضَبَطَ المصنف ذلك بإسكان القاف،

(١) في نسخة (أ) (ش): لسانه

(٢) في نسخة (أ): بأماراة.

(٣) في نسخة (ج): التحقيق.



وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ فِي الْأَصَحِّ حَمَلًا عَلَى النَّدَاءِ؛ لِقُرْبِهِ، وَالثَّانِي: تَطَلَّقُ؛ اِحْتِيَاظًا،  
وَلَوْ قَصَدَ الطَّلَاقَ .. طَلَّقْتُ.

(وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا طَارِقًا أَوْ طَالِبًا) أَوْ طَالِعًا (فَقَالَ: «يَا طَالِقُ»، وَقَالَ: «أَرَدْتُ  
النَّدَاءَ») بِاسْمِهَا («فَالْتَفَّ الْحَرْفُ») بِلِسَانِي .. (صُدِّقَ) لِظُهُورِ الْقَرِينَةِ.

(وَلَوْ خَاطَبَهَا بِطَّلَاقٍ هَازِلًا أَوْ لَاعِبًا) كَأَنَّ تَقْوَلَ لَهُ فِي مَعْرِضٍ <sup>(١)</sup> الْإِسْتِهْزَاءِ أَوْ  
الدَّلَالِ وَالْمَلَاعِبَةِ: طَلَّقَنِي فَيَقُولُ: طَلَّقْتُكَ، (أَوْ وَهُوَ يَظُنُّهَا أَجْنَبِيَّةً؛ بِأَنَّ كَانَتْ فِي  
ظُلْمَةٍ، أَوْ نَكَحَهَا لَهُ وَلِيَّهُ أَوْ وَكَيْلُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ) بِذَلِكَ .. .. .

﴿ حاشية السنياطي ﴾

وكانه يشير إلى أنه إن قال: يا طالق بالضم .. لم يقع؛ لأن بناءه على الضم يرشد إلى  
إرادة العَلَمِيَّة، وإن قال: يا طالقًا بالنصب .. تعين صرفه إلى التطليق، ويتبغى في  
الحالين أنا لا نرجع إلى دعوى خلاف ذلك. قال في «شرح الروض»: وفيما قاله نظر؛  
لأن اللحن لا يؤثر في الوقوع وعدمه؛ أي: بل إذا قصد الطلاق في الأول وعدمه في  
الثاني .. رجع إليه، وهو متجه. وعليه: فالحاصل: أنه لا فرق بين سكون القاف وضمها  
وفتحها في التفصيل المذكور في كلام المصنف.

قوله: (وكذا إن أطلق) صورته: أن توجد التسمية بـ(طالق) عند النداء، فإن  
زالت .. ضعفت القرينة؛ أخذًا مما قالوه في نظيره من نداء عبده المسمى بنحو (حر)،  
نَبَّه عليه الإسنوي وغيره.

قوله: (هازلًا أو لاعبًا) قضيته: تغاير اللعب للهزل، وكلام أهل اللغة يقتضي  
ترادفهما. قال بعضهم: والذي يشهد له الاستعمال: أن الهزل يختص بالكلام واللعب  
أعم، وفرق في «شرح المنهج» بينهما؛ بأن المتلاعب <sup>(٢)</sup> لم يقصد اللفظ، والهازل  
قصده ولم يقصد معناه.

(١) في نسخة (ش): معروض

(٢) في نسخة (ج): الملاعب.





(وَقَعَ) الطَّلَاقُ<sup>(١)</sup>؛ لِقَضِيهِ إِتَاءُ، وَالْهَزْلُ وَاللَّعِبُ وَظَنُّ غَيْرِ الْوَاقِعِ لَا يَدْفَعُهُ؛ وَفِي الْحَدِيثِ: «ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ: الطَّلَاقُ، وَالنِّكَاحُ، وَالرَّجْعَةُ» قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَالْحَاكِمُ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ<sup>(٢)</sup>.

(وَلَوْ لَفَظَ عَجْمِيٌّ بِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَلَمْ يَعْرِفْ مَعْنَاهُ) كَأَنَّ لِقَنَّهُ.. (لَمْ يَقَعِ) لِانْتِفَاءِ قَضِيهِ، (وَقِيلَ: إِنْ نَوَى) بِهِ (مَعْنَاهَا) أَي: الْعَرَبِيَّةِ.. (وَقَعَ) لِأَنَّهُ نَوَى الطَّلَاقَ،

حاشية السباطي

قوله: (وقع الطلاق) أي: ظاهراً وكذا باطناً في الهازل، لا في الظان أنها أجنبية.. فلا يقع باطناً على أحد وجهين اقتضى كلام الشيخين ترجيحه؛ حيث بنياهما على الوجهين في صحة الإبراء من المجهول وإن اقتضى كلام الروياني وغيره: أن المذهب: الوقوع باطناً أيضاً.

فرع: لو كان واعظاً فطلب من الحاضرين شيئاً فلم يعطوه فقال متضجراً منهم: طلقنكم وفيهم امرأته ولم يعلم بها.. لم تطلق؛ كما بحثه الشيخان بعد نقلهما عن الإمام: أنه أفتى بخلافه، قال المصنف: لأنه لا يقصد معنى الطلاق، ولأن النساء لا يدخلن في خطاب الرجال إلا بدليل. انتهى، واعترض: بمنع أنه لم يقصد معنى الطلاق؛ إذ معناه: الفرقة وقد نواها، وبأن دليل الدخول هنا موجود، وهو: مشافهة الحاضرين، وعدم علمه بأن زوجته فيهم لا يمنع الإيقاع؛ كمن خاطبها يظنها غيرها. وأجيب عن الأول: بأن معنى الطلاق شرعاً قطع عصمة النكاح ولم يقصده الواعظ، بخلاف من خاطب زوجته يظنها غيرها. وعن الثاني: بأن ذلك إنما يكون بحسب القصد للتغليب ولا قصد. قوله: (لم يقع) هذا إذا لم يكن مخالطاً لأهل العربية، وإلا.. وقع ظاهراً ويدين<sup>(٣)</sup>.

(١) ظاهراً وباطناً، كما في النهاية: (٤٤٤/٦)، خلافاً لما في التحفة: (٦٢/٨ - ٦٣)، والمعنى:

(٢/٣)، حيث قال: بالوقوع ظاهراً لا باطناً فيما إذا ظنها أجنبية، والمسألتيين بعدها.

(٢) سنن الترمذي، باب: ما جاء في الجد والهزل في الطلاق، رقم [١١٨٤]، المستدرک، رقم [٢٨٣٩].

(٣) في نسخة (أ): قوله: (لم يقع) أي: باطناً وكذا ظاهراً ما لم يكن مخاطباً لأهل العربية وقصد معناها



وَرُدَّ: بِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ مَعْنَى الطَّلَاقِ .. لَا يَصِحُّ قَضُؤُهُ، وَلَوْ لَمْ يَعْرِفْ مَعْنَاهُ وَقَصَدَ بِهِ قَطْعَ النِّكَاحِ .. لَمْ تَطْلُقْ؛ كَمَا لَوْ أَرَادَ الطَّلَاقَ بِكَلِمَةٍ لَا مَعْنَى لَهَا.

(وَلَا يَقَعُ طَلَاقٌ مُكْرَهٍ) لِحَدِيثِ: «لَا طَلَاقَ فِي إِغْلَاقٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ<sup>(١)</sup>، وَفَسَّرَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ الْإِغْلَاقَ بِالْإِكْرَاهِ، (فَإِنْ ظَهَرَ قَرِينَةٌ اخْتِيَارٍ؛ بِأَنْ أُكْرِهَ عَلَى ثَلَاثٍ فَوَحْدًا، أَوْ صَرِيحٍ أَوْ تَعْلِيْقٍ فَكُنِيَ<sup>(٢)</sup>)

#### ﴿ حاشية السنباطي ﴾

قوله: (مكروه) أي: بغير حق، ومنه: إكراه القاضي المولي أن يطلق ثلاثاً؛ لانعزاله بذلك لفسقه به. أما المكروه بحق.. فيقع طلاقه، وصوره في «التهذيب»<sup>(٣)</sup> وغيره: بإكراه القاضي المولي بعد المدة وامتناعه من الفئنة على الطلاق. واستشكله الرافعي: بأن المولي لا يؤمر بالطلاق عيناً، بل به أو بالفئنة، ومثل هذا ليس بإكراه؛ كما سيأتي. وأجيب: بأن الطلاق قد يجب عليه عيناً، وذلك فيما لو كان المولي غائباً عند مضي المدة فوكلت بالمطالبة فرفعه وكيلها إلى قاضي البلد الذي فيه الزوج وطالبه.. فإن القاضي يأمره بالفئنة باللسان في الحال وبالمسير إليها أو حملها إليه أو الطلاق، فإن لم يفعل ذلك حتى مضى مدة إمكان ذلك ثم قال: أسير إليها الآن.. لم يمكن، بل يجبر على الطلاق عيناً فيحمل كلامهم على ذلك. واعترض: بأن هذا إنما يأتي على مرجوح، وهو: أن القاضي يكرهه، والأصح: أنه هو الذي يطلق على المولي الممتنع؛ كما سيأتي في بابه، وحينئذ فلا يتصور الإكراه على الطلاق بحق أصلاً، لكن يمكن تصويره بالإكراه على طلاق أخت المطلقة قبل استيفاء حقها من القسم عند طلبها له؛ إذ لا طريق إلى توفية حقها إلا بطلاق أختها.

قوله: (بأن أكره على ثلاث...): أي: أو أكره على طلاق إحدى زوجتيه مثلاً  
مبهماً فطلق معينة.

(١) سنن أبي داود، باب: في الطلاق على غلط، رقم [٢١٩٣]. - المستدرک، رقم [٢٨٤١].

(٢) في نسخة (ش): فكُنِيَ

(٣) في نسخة (أ): في «المهذب».





أَوْ نَجَزَ ، أَوْ عَلَيَّ «طَلَّقْتُ» فَسَرَّحَ ، أَوْ بِالْعُكُوسِ) أَي: أَكْرَهَ عَلَيَّ وَاحِدَةً فَتَلَّتْ ، أَوْ عَلَيَّ كِنَايَةً فَصَرَّحَ ، أَوْ عَلَيَّ تَنْجِيزًا فَعَلَّقَ ، أَوْ عَلَيَّ أَنْ يَقُولَ: سَرَّحْتُ فَقَالَ: طَلَّقْتُ .. (وَقَعَ) الطَّلَاقُ ، وَلَوْ وَافَقَ الْمَكْرَهَ وَنَوَى الطَّلَاقَ .. وَقَعَ ؛ لِاخْتِيَارِهِ ، وَقِيلَ: لَا يَقَعُ ؛ لِلْإِكْرَاهِ ، وَمُجَرَّدُ النِّيَّةِ لَا يُعْمَلُ (١).

(وَشَرَطُ الْإِكْرَاهِ: قُدْرَةُ الْمَكْرَهِ عَلَيَّ تَحْقِيقِ مَا هَدَدَ بِهِ) عَاجِلًا (بِوَلَايَةِ أَوْ تَغْلِبِ ، وَعَجْزُ الْمَكْرَهِ عَنِ دَفْعِهِ بِهَرَبٍ وَغَيْرِهِ) كَالِاسْتِغَاثَةِ بِغَيْرِهِ ، (وَوَظَنُهُ أَنَّهُ إِنْ امْتَنَعَ .. حَقَّقَهُ).

(وَيَحْصُلُ) الْإِكْرَاهُ (بِتَخْوِيفٍ بِضَرْبٍ شَدِيدٍ ، أَوْ حَبْسٍ ، أَوْ إِتْلَافِ مَالٍ وَنَحْوِهَا) كَأَخْذِ الْمَالِ ، .....

حاشية البكري

قوله: (ولو وافق المكره ونوى...) أفاد به الوقوع في هذه الحالة أيضاً مشيراً إلى أن المتن موهم لعدم الوقوع فيها؛ لعدم ذكره ما يقتضي (٢) الوقوع فيها.

قوله: (ما هدد به عاجلاً) احترز به عن الأجل نحو: لأضربنك غداً، فليس بإكراه، فأفاد أن عموم المتن شامل للأجل معترض فيه.

حاشية السباطي

قوله: (ويحصل الإكراه...) أي: على الطلاق.

قوله: (ونحوها) أي: مما يؤثر العاقل لأجله الإقدام على ما أكره عليه (٣)، ولو أمسكه اللصوص وقالوا: لا نخلصك حتى تحلف بالطلاق أنك لا تخبر بنا فيحلف بذلك.. فهو إكراه منهم، فإذا أخبر بهم لم تطلق، بخلاف ما لو حمله ظالم على الدلالة على زيد أو ماله وقد أنكر معرفة محله فلم يخله حتى يحلف بالطلاق فحلف به كاذباً

(١) في نسخة (أ): لا يفيد.

(٢) في نسخة (ب) و(د): لعدم ذكره فانضى.

(٣) في نسخة (أ): قوله: (أو إتلاف مال) أي: يضيق عليه، لا بحق خمسة دراهم من موسر.



وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ طَبَقَاتِ النَّاسِ وَأَحْوَالِهِمْ ، (وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ قَتْلُ) فَالْتَّخْوِيفُ  
بِغَيْرِهِ لَا يَحْصُلُ بِهِ إِكْرَاهٌ ، (وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ قَتْلُ أَوْ قَطْعُ) لِطَرَفٍ مَثَلًا (أَوْ ضَرْبٌ  
مَخُوفٌ) أَي : يُخَافُ مِنْهُ الْهَلَاكُ ؛ فَالْتَّخْوِيفُ بِغَيْرِ ذَلِكَ لَا يَحْصُلُ بِهِ إِكْرَاهٌ ، وَلَا  
يَحْصُلُ الْإِكْرَاهُ بِالْتَّخْوِيفِ بِالْعُقُوبَةِ الْآجِلَةِ ؛ كَقَوْلِهِ : لَأُضْرِبَنَّكَ غَدًا .

(وَلَا تُشْتَرَطُ) فِي عَدَمِ وَقُوعِ طَلَاقِ الْمَكْرَهِ (التَّوْرِيَّةُ ؛ بِأَنْ يَنْوِي غَيْرَهَا) أَي :

حاشية السنباطي

أنه لا يعلمه فتطلق زوجته ؛ لأنه في الحقيقة لم يكرهه على الطلاق ، بل عليه أو على  
الدلالة .

قوله : (ويختلف ذلك ...) أي : جميع ما مر في إتلافه المال<sup>(١)</sup> وأخذه على ما  
اقتضاه كلامه ؛ كجمع واختاره الروياني ، وهو ظاهر ، فالإكراه بإتلاف أو أخذ مال لا  
يضيق على المكره ؛ كخمسة دراهم في حق الموسر ليس بإكراه ، وبالحبس<sup>(٢)</sup> في حق  
الوجيه إكراه وإن قل ، بخلاف غيره فالحبس في حقه ليس بإكراه ما لم يطل ؛ كما نقله  
في «الشامل» عن النص ، وبالضرب اليسير في حق أهل المروءات إكراه .

قوله : (ولا يحصل الإكراه بالتخويف بالعقوبة الآجلة ...) قال الأذرعي : في  
النفس منه شيء إذا غلب على ظنه إيقاع ما هدد به لو لم يفعل ، ولا سيما إذا عُرف من  
عادة الظالم إيقاع ذلك . انتهى ، وهو ظاهر ، غير أن المعتمد : الأول ، وقد يوجهه :  
باحتمال عروض ما يمنعه من ذلك<sup>(٣)</sup> .

قوله : (بأن ينوي غيرها) أي : لأن التورية - كما قاله في «الأذكار» - أن تطلق  
لفظًا هو ظاهر في معنى وتريد به معنى آخر يتناول ذلك اللفظ ، لكنه خلاف ظاهره ؛  
أي : منك ، فمنها : وإن أوهم قوله : بأن خلافه ما لو علق بمشيئة الله في نفسه وإن لم

(١) في نسخة (أ) : أي : جميع ما مر حتى إتلافه المال .

(٢) في نسخة (ج) : والحبس .

(٣) في نسخة (ج) : وقد توجه باحتمال عروضه ما يمنعه من ذلك .



غَيْرَ زَوْجَتِهِ ؛ كَأَن يَتَوَيَّ بِقَوْلِهِ : « طَلَّقْتُ فَاطِمَةَ » غَيْرَ زَوْجَتِهِ ، ( وَقِيلَ : إِنَّ تَرَكَهَا بِلَا (١) عُدْرٍ ) مِنْ جَهْلٍ بِهَا أَوْ دَهْشَةٍ أَصَابَتْهُ ؛ لِلإِكْرَاهِ .. ( وَقَعَ ) طَلَاقُهُ ؛ لِإِشْعَارِ تَرَكَهَا بِالِاخْتِيَارِ ، وَرُدًّا : بِالْمَنْعِ .

( وَمَنْ أْتَمَّ بِمُزِيلِ عَقْلِهِ مِنْ شَرَابٍ أَوْ دَوَاءٍ .. نَفَذَ طَلَاقَهُ وَتَصَرَّفَهُ لَهُ وَعَلَيْهِ قَوْلَا وَفِعْلًا ) كَالنِّكَاحِ وَالْعِتْقِ ، وَالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ ، وَالْإِسْلَامِ وَالرَّدَّةِ ، وَالْقَتْلِ وَالْقَطْعِ ( عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَفِي قَوْلٍ : لَا ) يَنْفُذُ شَيْءٌ مِنْ تَصَرُّفِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ فَهْمٌ وَقَصْدٌ صَحِيحٌ ، وَيُجَابُ : بِأَنَّ مَا عِنْدَهُ مِنَ الْفَهْمِ وَالْقَصْدِ يَكْفِي فِي نَفُوذِ التَّصَرُّفِ ؛ إِذْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ رَبِطِ الْأَحْكَامِ بِالْأَسْبَابِ ؛ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْغَزَالِيِّ ، ( وَقِيلَ ) : يَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ ( عَلَيْهِ )

حاشية السنطاوي

يتلفظ به ؛ كما نقله الأذرعي عن القاضي الحسين عن الأصحاب ، قال : فيكون محل اشتراط التلفظ بالتعليق بمشيئة الله تعالى في غير المكره .

تثبيته : لو قال : طلقت مكرها .. فالقول قوله بيمينه إن كان ثم قرينة ؛ كحبس ونحوه ، وإلا .. فلا ، أو مغمى عليه .. فالقول قوله بيمينه إن عهد له إغماء ، وإلا .. فلا ، أو صبيًا .. فالقول قوله بيمينه إن أمكن صباه ، ونقل الشيخان عن الروياني : أنه يصدق بيمينه في دعوى النوم ، قال المصنف : وفيه نظر ، ووجه النظر : بأنه لا أمانة على النوم ، ومن ثم حذفه ابن المقرئ في «روضه» ، وهو المعتمد .

قوله : ( من شراب أو دواء ) أي : لا من إلقاء نفسه تعدياً (٢) فزال عقله ، خلافاً للدميري .

قوله : ( نفذ طلاقه ) استثنى ابن الرفعة منه : ما لو طلق بكناية ؛ لاحتياجها إلى النية ؛ كما لا تصح صلاته ، ونظر فيه (٣) في «شرح الروض» واعتمد بعضهم مقتضاه .

(١) في نسخة (ش) : بغير

(٢) في نسخة (أ) : أي : لا من المائعة تعدياً .

(٣) في نسخة (أ) : كما لا يصح صلاته ، وهو واضح وإن نظر فيه .



كَالطَّلَاقِ وَالْإِقْرَارِ وَالضَّمَانِ ؛ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ لِيَنْزَجِرَ ، دُونَ تَصَرُّفٍ <sup>(١)</sup> لَهُ كَالنِّكَاحِ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ ، وَأَصْلُ الْخِلَافِ : أَنَّ الشَّافِعِيَّ رحمته الله نَصَّ عَلَى وَقُوعِ طَّلَاقِ السَّكَرَانِ ، وَنَقَلَ عَنْهُ فِي ظَهَارِهِ قَوْلَانِ عَنِ الْقَدِيمِ طُرْدًا فِي غَيْرِهِ مِنْ تَصَرُّفَاتِهِ ، وَفِي تَصَرُّفَاتِ مَنْ شَرِبَ دَوَاءً مُجَنَّنًا لِغَيْرِ تَدَاوٍ ، وَنَفَى بَعْضُهُمْ قَوْلَ الْمَنَعِ ، وَطَرَدَ الْآخَرَ فِي جِنْسِ الْمُنْصُوصِ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ الَّتِي عَلَيْهِمَا فَقَطُّ فَحَصَلَ مِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ الْمَصْنُفُ .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : (أَيْمٌ) عَمَّنْ لَمْ يَأْتُمْ بِمَا ذُكِرَ ؛ كَمَنْ أَوْجَرَ مُسْكِرًا ، أَوْ أَكْرَهَ عَلَى شُرْبِهِ ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مُسْكِرٌ ، أَوْ تَنَاوَلَ دَوَاءً مُجَنَّنًا بِقَصْدِ التَّدَاوِيِّ ، وَرُجِعَ فِي حَدِّ السَّكَرَانِ إِلَى الْعُرْفِ ؛ فَإِذَا انْتَهَى تَغْيِيرُ الشَّارِبِ إِلَى حَالَةٍ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ السَّكَرَانِ عُرْفًا . . فَهُوَ مَحَلُّ الْكَلَامِ ، وَعَنِ الشَّافِعِيَّ رحمته الله : أَنَّهُ الَّذِي اخْتَلَّ كَلَامُهُ الْمُنْظُومُ ، وَانْكَشَفَ سِرُّهُ الْمَكْتُومُ ، وَحَقَّقَ الْإِمَامُ فَقَالَ : شَارِبُ الْخَمْرِ تَعْتَرِيهِ ثَلَاثَةٌ أَحْوَالٍ : إِحْدَاهَا : هَيْزَةٌ وَنَشَاطٌ إِذَا دَبَّتِ الْخَمْرُ فِيهِ وَلَمْ تَسْتَوِلْ عَلَيْهِ ، وَالثَّانِيَةُ : نِهَايَةُ السُّكْرِ ؛ وَهِيَ أَنْ يَصِيرَ طَافِحًا يَسْقُطُ كَالْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ لَا يَتَكَلَّمُ وَلَا يَكَادُ يَتَحَرَّكُ ، وَالثَّلَاثَةُ : مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَهُمَا ؛ وَهِيَ أَنْ تَخْتَلِطَ أَحْوَالُهُ فَلَا تَنْتَظِمُ أَقْوَالُهُ وَأَفْعَالُهُ وَيَبْقَى تَمَيِّزٌ وَكَلَامٌ وَفَهْمٌ ، فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ مَحَلُّ الْخِلَافِ فِي طَّلَاقِ السَّكَرَانِ ، وَأَمَّا الْأُولَى . . فَيَنْفُذُ الطَّلَاقُ

حاشية السنباطي

قوله : (أو أكره على شربه ، أو لم يعلم أنه مسكر) أي : ويصدق في ذلك بيمينه إن كان ثم قرينة ، قال الأذريعي : وتجب أن يستفسر في دعوى الإكراه ؛ فإن ذكر ما يكون إكراهًا معتبرًا . . فذاك ، وإلا . . قضى عليه بوقوع الطلاق ؛ فإن أكثر الناس يظن ما ليس بإكراه إكراهًا ، قال في «شرح الروض» : وما قاله ظاهرٌ فيمن لم يعرف معنى الإكراه .

قوله : (فهو محل الكلام) أي : محل الخلاف في نفوذ طلاقه وتصرفه إن أتم بسكره ، وعدم نفوذهما منه إن لم يأت به .

(١) في نسخة (ش) : تصرفه





فِيهَا قَطْعًا ؛ لِبَقَاءِ الْعَقْلِ ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ . . فَلَا يَنْفُذُ فِيهَا ؛ إِذْ لَا قَصْدَ لَهُ كَالْمَعْمَى عَلَيْهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ عَلَى الْخِلَافِ ؛ لِتَعَدِّيهِ بِالسَّبَبِ إِلَى هَذِهِ الْحَالَةِ ، قَالَ الرَّافِعِيُّ وَتَبِعَهُ الْمَصْنُفُ : وَهَذَا أَوْفَقُ لِإِطْلَاقِ الْأَكْثَرِينَ ؛ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ .

(وَلَوْ قَالَ : رُبْعُكَ ، أَوْ بَعْضُكَ ، أَوْ جُزْؤُكَ ، أَوْ كَيْدُكَ ، أَوْ شَعْرُكَ ، أَوْ ظَنْفُكَ) أَوْ سِنَّكَ ، أَوْ يَدُكَ ، أَوْ رِجْلُكَ (طَالِقٌ . . وَقَعَ) الطَّلَاقُ قَطْعًا<sup>(١)</sup> ؛ بِطَرِيقِ السَّرَايَةِ مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ إِلَى الْبَاقِي ؛ كَمَا يَسْرِي فِي الْعِتْقِ ، وَقِيلَ : بِطَرِيقِ التَّعْيِيرِ بِالْجُزْءِ عَنِ الْكُلِّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّصِرُ الطَّلَاقُ فِي الْمَضَافِ إِلَيْهِ وَحْدَهُ ، بِخِلَافِ الْعِتْقِ ، تَظْهَرُ فَائِدَتُهُمَا فِيمَا إِذَا قَالَ : إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَيَمِينُكَ طَالِقٌ ، فَقُطِعَتْ يَمِينُهَا ثُمَّ دَخَلْتَ : إِنْ قُلْنَا بِالثَّانِي . . طَلَّقْتَ ، وَإِلَّا . . فَلَا ، (وَكَذَا دَمُكَ) طَالِقٌ . . يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِأَنَّ بِهِ قِيَامَ الْبَدَنِ ، وَفِي وَجْهِهِ : لَا يَقَعُ ؛ لِأَنَّهُ كَفَضْلَةٍ ، وَقَطَعَ بَعْضُهُمْ بِالْأَوَّلِ ، (لَا فَضْلَةَ ؛ كَرِيْقٍ وَعَرَقٍ) كَأَنَّ قَالَ : رِيْقُكَ ، أَوْ عَرَقُكَ طَالِقٌ . . فَإِنَّهَا لَا يَقَعُ

حاشية البكري

قوله : (أَوْ سِنَّكَ ، أَوْ يَدُكَ ، أَوْ رِجْلُكَ) زادها ؛ ليفيد : أَنَّ الْمَذْكَورَ فِي الْمَتْنِ أَمْثَلَةٌ .

حاشية السباطي

قوله : (من المضاف إليه) أي : من الجزء المضاف إليه الطلاق وهو المذكور .

قوله : (وكذا دمك . .) ألحق المتولي بـ(الدم) رطوبة البدن واللحم والشحم والسمن ؛ [لأنها]<sup>(٢)</sup> أجزاء ، لا يقال : السمن معنًى لا جزء<sup>(٣)</sup> ؛ لأننا نمنع ذلك ، بل هو زيادة لحم .

قوله : (لا فضلة . .) مثلها : الأخلاط ؛ كالبलगم والمرتين .

تثبيته : لو قال : اسمك طالق . . لم تطلق إن لم يرد الذات ، أو روحك أو نفسك

(١) في نسخة (ش) : سقط (قطعا)

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (د) .

(٣) في نسخة (ج) : السمن معنًى لآخر .



بِهَا الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُتَّصِلَةٍ اتَّصَالَ خِلْقَتُهُ، بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ، (وَكَذَا مِنِّي وَلَبَنُ) كَأَنَّ قَالَ: مِنِّيكَ، أَوْ لَبَنُكَ طَالِقٌ.. فَإِنَّهُمَا لَا يَقَعُ بِهِمَا الطَّلَاقُ (فِي الْأَصَحِّ)، وَالثَّانِي: يَقَعُ بِهِمَا؛ لِأَنَّ أَصْلَ كُلِّ مِنْهُمَا: الدَّمُ، وَدُفِعَ: بِأَنَّهُمَا تَهَيَّأَ لِلخُرُوجِ بِالِاسْتِحَالَةِ فَأَشْبَهَا الْفَضْلَةَ.

(وَلَوْ قَالَ لِمَقْطُوعَةٍ يَمِينٍ: «يَمِينُكَ طَالِقٌ».. لَمْ يَقَعْ عَلَى الْمَذْهَبِ)، وَالثَّانِي: فِي وُقُوعِهِ وَجْهَانِ؛ تَخْرِيجًا عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِي أَنَّ الْوُقُوعَ عِنْدَ وُجُودِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ بِطَرِيقِ السَّرَايَةِ، أَوْ بِطَرِيقِ التَّعْبِيرِ عَنِ الْكُلِّ بِالْجُزْءِ؟ إِنْ قُلْنَا بِالثَّانِي.. وَقَعَ، وَإِلَّا.. فَلَا، وَدُفِعَ التَّخْرِيجُ: بِأَنَّهُ عَلَى الْقَوْلِ بِالثَّانِي لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ؛ لِتَنْتَظِمَ الْإِضَافَةَ.

(وَلَوْ قَالَ: «أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ» وَنَوَى تَطْلِيقَهَا.. طَلَّقْتُ) لِأَنَّ عَلَيْهِ حَجْرًا مِنْ جِهَتِهَا؛ حَيْثُ لَا يَنْكِحُ مَعَهَا أُخْتَهَا وَلَا أَرْبَعًا وَيَلْزَمُهُ<sup>(١)</sup> صَوْنُهَا، فَصَحَّ إِضَافَةُ الطَّلَاقِ

#### ﴿ حاشية السبياضي ﴾

- بسكون الفاء لا بفتحها - طالق.. طلقت، وكذا حياتك طالق إن أراد بها الروح، وكذا إن أطلق؛ كما بحثه في «شرح الروض» لا إن أراد بها المعنى القائم بالحي؛ كسائر المعاني. انتهى.

قوله: (لمقطوعة يمين) أي: من الكتف؛ كما قاله الروياني، وقضيته: وقوع الطلاق في المقطوعة من الكف أو من المرفق.

قوله: (ولو قال: «أنا منك طالق»..) فارق عدم العتق إذا قال لعبده: أنا منك حر وإن نوى عتقه؛ بأن الطلاق يحل النكاح وهو مشترك بين الزوجين، والعتق يحل الرق وهو مختص بالعبد، وتصويرهم<sup>(٢)</sup> يقتضي اعتبار لفظة (منك) وكلام القاضي

(١) في نسخة (ش): ولا أربعا غير ويلزمه

(٢) في نسخة (ج) و(د): وتعبيرهم.





إِلَيْهِ؛ لِجَلِّ السَّبَبِ الْمُقْتَضِي لِهَذَا الْحَجْرِ مَعَ النِّيَّةِ، (وَإِنْ لَمْ يَنْوِ طَلَاقًا.. فَلَا) تَطْلُقُ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ كِنَايَةً مِنْ حَيْثُ إِضَافَتُهُ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ، (وَكَذَا إِنْ لَمْ يَنْوِ) مَعَ نِيَّةِ الطَّلَاقِ (إِضَافَتُهُ إِلَيْهَا).. لَا تَطْلُقُ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهَا مَحَلُّ الطَّلَاقِ، وَقَدْ أُضِيفَ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ فَلَا بُدَّ فِي وَقُوعِهِ مِنْ صَرْفِهِ بِالنِّيَّةِ إِلَى مَحَلِّهِ، وَالثَّانِي: تَطْلُقُ؛ لِوُجُودِ نِيَّةِ الطَّلَاقِ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّعَرُّضِ لِلْمَحَلِّ.

(وَلَوْ قَالَ: «أَنَا مِنْكَ بَائِنٌ».. اشْتُرِطَ نِيَّةُ الطَّلَاقِ، وَفِي الْإِضَافَةِ) إِلَيْهَا (الْوَجْهَانِ) أَصَحُّهُمَا: الْإِشْتِرَاطُ، فَإِذَا نَوَى الطَّلَاقَ مُضَافًا إِلَيْهَا.. وَقَعَ، وَإِلَّا.. فَلَا؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

(وَلَوْ قَالَ: «أَسْتَبْرِي رَحِمِي مِنْكَ».. فَلَفُؤُ) وَإِنْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ غَيْرُ مُنْتَظِمٍ فِي نَفْسِهِ، وَالْكِنَايَةُ شَرْطُهَا: احْتِمَالُ اللَّفْظِ لِلْمَعْنَى الْمَرَادِ، (وَقِيلَ: إِنْ نَوَى طَلَاقَهَا.. وَقَعَ) وَالْمَعْنَى الْمَرَادُ: أَسْتَبْرِي الرَّحِمَ الَّتِي كَانَتْ لِي.

حاشية السنباطي

يقتضي عدم اعتبارها، وجري عليه في «المهمات» قال: ولهذا حذفها الدارمي.

قوله: (وكذا إن لم ينو مع نية الطلاق إضافته إليها) أي: بأن أطلق، أو نوى إضافته إلى نفسه.



## (فصل)

## [ فِي بَيَانِ مَحَلِّ الطَّلَاقِ وَالْوَلَايَةِ عَلَيْهِ ]

(حِطَابُ الْأَجْنِبِيَّةِ بِطَّلَاقٍ) كَقَوْلِهِ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ (وَتَعْلِيْقُهُ بِنِكَاحٍ) كَقَوْلِهِ<sup>(١)</sup>:  
 إِنْ نَكَحْتِكِ .. فَأَنْتِ طَالِقٌ ، أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ أَنْكِحَهَا فِيهِ طَالِقٌ ثُمَّ يَنْكِحُ<sup>(٢)</sup> الْمُخَاطَبَةَ  
 أَوْ غَيْرَهَا ، (وَعِغْرِهِ) كَقَوْلِهِ لِلْأَجْنِبِيَّةِ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ<sup>(٣)</sup> .. فَأَنْتِ طَالِقٌ ، ثُمَّ يَنْكِحُهَا  
 ثُمَّ تَدْخُلُ الدَّارَ<sup>(٤)</sup> .. (لَعْنًا) أَي: فَلَا تَطْلُقُ عَلَى زَوْجِهَا وَلَا يَنْكِاحِهَا وَلَا يَدْخُلُهَا  
 الدَّارَ بَعْدَ نِكَاحِهَا ؛ لِإِنْتِفَاءِ الْوَلَايَةِ مِنَ الْقَائِلِ عَلَى الْمَحَلِّ ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «لَا طَلَّاقَ  
 إِلَّا بَعْدَ نِكَاحٍ» صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٥)</sup>.

(وَالْأَصَحُّ: صِحَّةُ تَعْلِيْقِ الْعَبْدِ ثَالِثَةً ؛ كَقَوْلِهِ: إِنْ عَتَقْتُ أَوْ إِنْ دَخَلْتَ) الدَّارَ ..  
 فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا ، فَيَقَعْنَ إِذَا عَتَقَ أَوْ دَخَلْتَ بَعْدَ عِتْقِهِ) لِأَنَّهُ يَمْلِكُ أَصْلَ النِّكَاحِ ،  
 وَهُوَ يُفِيدُ الطَّلَاقَاتِ الثَّلَاثَ بِشَرَطِ الْحُرِّيَّةِ وَقَدْ وُجِدَ ، وَالثَّانِي: لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا  
 يَمْلِكُ تَنْجِيزَهَا فَلَا يَمْلِكُ تَعْلِيْقَهَا ، فَيَقَعُ فِيمَا ذَكَرَ طَلَّقَتَانِ .

حاشية السباطي

## فصل

قوله: (وتعليقه...) هو بالرفع عطفًا على (خطاب) والضمير راجع لطلاق  
 الأجنبية ؛ كما يفيد ذلك تمثيل الشارح لما ذكر بالمثلين<sup>(٦)</sup> الآتين .

(١) في نسخة (ش): كقوله للأجنبية

(٢) في نسخة (ش): نكح

(٣) في نسخة (ش): وغيره أو إن دخلت الدار

(٤) في نسخة (ش): (ثُمَّ يَنْكِحُهَا ثُمَّ تَدْخُلُ الدَّارَ) سقط

(٥) سنن الترمذي ، باب: ما جاء لا طلاق قبل النكاح ، رقم [١١٨١] بلفظ قريب .

(٦) في نسخة (ج): لمثالين .





(وَيَلْحَقُ) الطَّلَاقُ (رَجْعِيَّةً) لِبَقَاءِ الْوِلَايَةِ عَلَيْهَا بِمِلْكِ الرَّجْعَةِ ، (لَا مُخْتَلَعَةً) لِانْتِفَاءِ الْوِلَايَةِ عَلَيْهَا .

(وَلَوْ عَلَّقَهُ بِدُخُولٍ) مَثَلًا (قَبَانَتْ) بِطَّلَاقٍ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا أَوْ بَعْدَهُ (ثُمَّ نَكَحَهَا ثُمَّ دَخَلَتْ .. لَمْ يَقَعْ إِنْ) كَانَتْ (دَخَلَتْ فِي الْبَيْتُونَةِ) لِانْحِلَالِ الْيَمِينِ بِالدُّخُولِ فِيهَا ، (وَكَذَا) لَا يَقَعْ (إِنْ لَمْ تَدْخُلْ) فِي الْبَيْتُونَةِ (فِي الْأَظْهَرِ) لِارْتِفَاعِ النِّكَاحِ الَّذِي عَلَّقَ فِيهِ ، وَالثَّانِي: يَقَعْ ؛ لِوُجُودِ الصِّفَةِ فِي النِّكَاحِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُوجَدَ قَبْلَهُ ، (وَفِي ثَالِثٍ: يَقَعْ إِنْ بَانَ بِدُونِ ثَلَاثٍ) لِأَنَّهَا لِعَوْدِهَا بِبَاقِي الثَّلَاثِ تَعُودُ بِصِفَتِهِ مِنَ التَّعْلِيقِ الْمَذْكُورِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا بَانَ بِثَلَاثٍ .. فَلَا يَقَعْ ؛ لِاسْتِيفَانِهِ بِالثَّلَاثِ مَا عَلَّقَ .

(وَلَوْ طَلَّقَ دُونَ ثَلَاثٍ وَرَاجَعَ أَوْ جَدَّدَ وَلَوْ بَعْدَ زَوْجٍ .. عَادَتْ بِبَقِيَّةِ الثَّلَاثِ) دَخَلَ بِهَا الزَّوْجُ أَوْ لَمْ يَدْخُلْ ، (وَإِنْ ثَلَّثَ) أَي: طَلَّقَ ثَلَاثًا وَجَدَّدَ بَعْدَ زَوْجٍ دَخَلَ بِهَا وَفَارَقَهَا .. (عَادَتْ بِثَلَاثٍ) كَمَا لَوْ ابْتَدَأَ نِكَاحَهَا .

(وَلِلْعَبْدِ: طَلَّقَتَانِ فَقَطُ ، .....

حاشية السنياطي

قوله: (ولو علقه بدخول... ) مثله: ما لو علقه بعدم الدخول في زمن معين إن كان بصيغة (إن لم تدخل) بخلاف ما إذا كان بصيغة (لتدخلن) على ما مر أول (الخلع).

قوله: (وللعبد طلقتان فقط) أي: ولو طرأ عتقه بعدهما .. فليس له مراجعتها ولا تجديد نكاحها إلا بعد محلل ؛ لأنها حرمت عليه باستيفاء عدد العبيد في الرق فلا ترتفع الحرمة بعنق حدث بعده . وبه فارق: ما لو طرأ عتقه بعد واحدة .. فإن له بعد رجعتها أو تجديد نكاحها طلقتين . ولو طلق طلقتين ولم يعلم هل وقعتا قبل العتق أو بعده .. لم يبق له شيء ؛ لأن الرق ووقوع الطلاق معلومان ، والأصل: بقاء الرق حين أوقعهما ،



وَاللَّحْرُ: ثَلَاثٌ) سَوَاءٌ كَانَتْ الزَّوْجَةُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا حُرَّةً أَمْ أَمَةً ، وَالْمَبْعُوضُ وَالْمَدْبَرُ  
وَالْمَكَاتِبُ كَالْقِرْنِ .

(وَيَقَعُ) الطَّلَاقُ (فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ) كَمَا يَقَعُ فِي صِحَّتِهِ ، (وَيَتَوَارَثَانِ) أَيُّ:  
الزَّوْجِ الْمَرِيضِ وَالزَّوْجَةِ (فِي عِدَّةٍ رَجْعِيٍّ) لِبَقَاءِ آثَارِ الزَّوْجِيَّةِ فِي الرَّجْعِيَّةِ بِلُحُوقِ  
الطَّلَاقِ بِهَا ؛ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَصِحَّةُ الْإِيْلَاءِ وَالظَّهَارِ وَاللَّعَانِ مِنْهَا ؛ كَمَا سَيَأْتِي فِي  
«الرَّجْعَةِ» ، وَوُجُوبِ النَّقَّةِ لَهَا ؛ كَمَا سَيَأْتِي فِي «النَّقَاتِ» ، (لَا بَائِنَ) لِإِنْقِطَاعِ  
الزَّوْجِيَّةِ ، (وَفِي الْقَدِيمِ: تَرْتُهُ) لِأَنَّ تَطْلِيْقَهَا بِغَيْرِ اخْتِيَارِهَا يَدُلُّ عَلَى قَصْدِهِ حِرْمَانِهَا  
مِنَ الْإِرْثِ فَيَعَاقِبُ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ ، فَإِنْ اخْتَارَتِ الطَّلَاقَ ؛ بِأَنْ سَأَلَتْهُ أَوْ اخْتَلَعَتْ أَوْ  
عَلَّقَ الطَّلَاقَ عَلَى مَشِيئَتِهَا فَشَاءَتْهُ .. لَمْ تَرِثْ جِزْمًا .

❦ حاشية البكري ❦

### فصل

قوله: (فإن اختارت الطلاق؛ بأن سألته) هو قيدٌ للقديم، فأطلاقُ الإرثِ عليه  
في المتن معترضٌ بذلك .

❦ حاشية السباطي ❦

فإن ادعى تقدم العتق عليهما أو أنكرت هي .. فالقول قوله ؛ لأنه أعرف بوقت الطلاق ،  
إلا إن اتفقا على يوم الطلاق ؛ كيوم الجمعة وادعى العتق قبله .. فالقول قولها ؛ لأن  
الأصل: دوام الرق قبل يوم الجمعة .

قوله: (وللحر ثلاث) أي: ولو طرأ رقة بعد طلقتين .. فله الثالثة بعد مراجعتها أو  
تجديد نكاحها ؛ لعدم حرمتها عليه بهما ، فطَرَيَانِ الرِّقِ لَا يَرْفَعُ الْحُلَّ الثَّابِتَ ؛ كَمَا أَنَّ  
طَرِيَانَ الْحَرِيَّةِ<sup>(١)</sup> بَعْدَ طَلْقَتَيْنِ لَا يَرْفَعُ الْحَرْمَةَ الثَّابِتَةَ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ طَرَأَ رِقَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ ..  
فَلَا يَبْقَى لَهُ إِلَّا طَلْقَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ رِقٌ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ عِدَدِ الْعَبِيدِ .



(١) في نسخة (أ) و(ج): الحرمة .



### (فصل)

[ فِي تَعَدُّدِ الطَّلَاقِ بِنِيَّةِ الْعَدَدِ فِيهِ أَوْ ذِكْرِهِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ ]

قَالَ: «طَلَّقْتُكَ»، أَوْ «أَنْتِ طَالِقٌ» وَنَوَى عَدَدًا مِنْ طَلَّقْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ.. (وَقَعَ) مَا نَوَاهُ، (وَكَذَا الْكِنَايَةُ) إِذَا نَوَى فِيهَا عَدَدًا.. وَقَعَ مَا نَوَاهُ؛ لِإِحْتِمَالِ اللَّفْظِ لَهُ، وَسَوَاءٌ فِي هَذَا الْمَذْخُولِ بِهَا وَغَيْرِهَا؛ كَمَا زَادَهُ فِي «الرَّوْضَةِ».

(وَلَوْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ») بِالنَّصْبِ (وَنَوَى عَدَدًا.. فَوَاحِدَةً) عَمَلًا بِظَاهِرِ اللَّفْظِ، (وَقِيلَ: الْمُنَوِيُّ) عَمَلًا بِالنِّيَّةِ، وَصَحَّحَ الثَّانِي فِي «أَصْلِ الرَّوْضَةِ»

حاشية البكري

### فصل

قوله: (وصحح الثاني في «أصل الروضة») هو المعتمد، فما في «المنهاج» هنا ضعيف.

حاشية المنباطي

### فصل

قوله: (ونوى عددا...) ولو عند جزء من اللفظ المذكور على ما مر في نية أصل الطلاق، فيكفي اقتران النية بـ(أنت) وإن اقتضى كلام الشارح في فصل: (قال: «أنت طالق» وأشار بإصبعين) خلافه.

قوله: (بالنصب) أي: كما ضبطه المصنف بخطه؛ للاحتراز عن الرفع؛ ففيه الوجهان الآتيان في (أنت واحدة) بالرفع؛ كما سيأتي في كلام الشارح؛ أي: لا الوجهان في النصب؛ ليكون فيه اختلاف الترجيح وإن كان المعتمد فيه ترجيح «أصل الروضة» بل الراجع فيه: وقوع المنوي بلا خلاف في ترجيحه. فالحاصل: أنه لا فرق على الراجع بين النصب والرفع، ومثلهما: الجر والسكون؛ أخذًا مما يأتي في (أنت واحدة).



تَبَعًا لِلْبَغْوِيِّ وَغَيْرِهِ، وَالْأَوَّلُ صَحَّحَهُ الْغَزَالِيُّ، وَعِبَارَةٌ «الْمَحْرَّرِ» فِيهِ: رَجَحَ.

(قُلْتُ: وَلَوْ قَالَ: «أَنْتِ وَاحِدَةٌ» بِالرَّفْعِ (وَنَوَى عَدَدًا.. فَالْمُنَوِيُّ) حَمَلًا لِلتَّوْحُدِ عَلَى التَّفَرُّدِ عَنِ الزَّوْجِ بِالْعَدَدِ الْمُنَوِيِّ؛ لِقُرْبِهِ مِنَ اللَّفْظِ، (وَقِيلَ: وَاحِدَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّ السَّابِقَ إِلَى الْفَهْمِ مِنْ ذَلِكَ التَّطْلِيقُ بِوَاحِدَةٍ، وَلَوْ ذُكِرَ قَبْلَ وَاحِدَةٍ «طَالِقٌ».. فَفِيهِ الْخِلَافُ.

(وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: «أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا» فَمَاتَتْ قَبْلَ تَمَامِ «طَالِقٌ».. لَمْ يَقَعِ)

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (ولو ذكر قبل واحدة «طالق» ففيه الخلاف) أي: لو قال: أنت طالق واحدة - بالرفع - ونوى الثلاث مثلاً.. وقعت، ففيه إشارة إلى أن إبهام<sup>(١)</sup> الاختصاص الذي في «المنهاج» معترض، بل كان ذكر هذه أولى؛ لاستفادة تلك منها.

﴿ حاشية السباطي ﴾

قوله: (بالرفع) مثله - أخذاً من التعليل الآتي -: النصب؛ كما بحثه الزركشي وغيره، والجر والسكون؛ كما بحثه في «المطلب» أي: لأن اللحن إن سلم.. لا يمنع الحكم عندنا؛ كما قاله الإسنوي.

تَنْبِيْهِ: لو قال: [أنت بائن ثلاثاً، ومثله]<sup>(٢)</sup>: أنت طالق ثلاثاً ونوى واحدة.. فهل تقع الثلاث؛ نظراً للفظ<sup>(٣)</sup>، أو واحدة؛ نظراً للنية؛ لأنه قد يريد بالثلاث ثلاثة أثلاث طليقة؟ وجهان في «الروضة» و«أصلها» بلا ترجيح، وقضية كلام المتولي: الجزم بالأول. وكالثلاث: الثنتان، فإذا قال: أنت طالق ثنتين ونوى واحدة.. وقع ثنتان على الأول الراجح، ولو كان المنوي في هذه الثلاث.. وقعت؛ كما بحثه في «التوشيح» لأنه لما نوى الثلاث بـ(أنت طالق).. أراد وضع ما وقع منزلة ثنتين.

(١) في نسخة (ب) و(هـ): إبهام.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (أ).

(٣) في نسخة (ج): فهل يقع الطلاق الثلاث لظن اللفظ.



لِخُرُوجِهَا عَنْ مَحَلِّ الطَّلَاقِ قَبْلَ تَمَامِ لَفْظِهِ، (أَوْ بَعْدَهُ قَبْلَ «ثَلَاثًا» .. فَثَلَاثٌ) لِيَتَّصِمَنَّ إِرَادَتِهِ الْمَذْكُورَةَ لِقَصْدِ الثَّلَاثِ وَقَدْ تَمَّ مَعَهُ لَفْظُ الطَّلَاقِ فِي حَيَاتِهَا، (وَقِيلَ: وَاحِدَةٌ) كَمَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى «أَنْتِ طَالِقٌ» لِأَنَّهُ الَّذِي صَادَفَ الْحَيَاةَ، (وَقِيلَ: لَا شَيْءَ) لِأَنَّ الْكَلَامَ الْوَاحِدَ لَا يُفْصَلُ بَعْضُهُ عَنْ بَعْضٍ فِي الْحُكْمِ، وَلَا يُعْطَى بَعْضُهُ حُكْمَ كُلِّهِ، وَحَقَّقَ إِسْمَاعِيلُ الْبُوشَنجِيُّ فَقَالَ: إِنَّ نَوَى الثَّلَاثِ بِقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ، وَقَصَدَ أَنْ يُحَقِّقَهُ بِاللَّفْظِ .. فَثَلَاثٌ، وَإِلَّا .. فَوَاحِدَةٌ.

حاشية البكري

قوله: (وَحَقَّقَ إِسْمَاعِيلُ الْبُوشَنجِيُّ...) أفاد به أنه التحقيق؛ لأنه نوى الثَّلَاثَ بلفظ الطلاقِ واحدة، فإذا لم ينو ذلك.. لم يقع إلا واحدة، وهو مبينٌ للقول الأول؛ لأنه أراد فيه قول: (ثَلَاثًا) لا تحقيق الثَّلَاثِ بـ(أَنْتِ طَالِقٌ).

حاشية السباطي

قوله: (فماتت) أي: أو أسلمت، أو ارتدت قبل دخول بها، أو أخذ شخص على فيه.

قوله: (لأن الكلام الواحد لا يفصل بعضه عن بعض) أي: كما لزم على الثاني.  
قوله: (ولا يعطى بعضه حكم كله) أي: كما لزم على الأول.

قوله: (وَحَقَّقَ إِسْمَاعِيلُ الْبُوشَنجِيُّ فَقَالَ: إِنَّ نَوَى الثَّلَاثِ...) في كلام الشارح إشعار بترجيحه، وبه صرح في «الأنوار» وقال الزركشي: إنه الصواب المنقول عن الماوردي والقفال وغيرهما، لكن ضعفه شيخنا العلامة الطندتائي تبعاً للأذرعى<sup>(١)</sup>: بأنه وإن لم ينو الثَّلَاثَ قصداً فقد نواها ضمناً؛ كما يؤخذ من تعليل الأول المتقدم. وخرج بتصوير المصنف المسألة بما إذا أراد أن يقول: أنت طالق ثلاثاً هنا، أو قال: أنت طالق على عزم الاقتصار عليه فماتت فقال ثلاثاً.. قال الإمام: لا شك أن الثَّلَاثَ لا تقع بل تقع واحدة.

(١) في نسخة (ب): لكن ضعفه شيخنا العلامة الطندتائي كغيره.



(وَإِنْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ»، وَتَخَلَّلَ فَصْلٌ) بَيْنَ هَذِهِ الصَّيْغِ؛ كَأَنْ سَكَتَ بَيْنَهَا فَوْقَ سَكْتَةِ التَّنْفُسِ وَنَحْوِهَا.. (فَثَلَاثٌ) فَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ التَّأْكِيدَ.. لَمْ يُقْبَلْ وَيُدَيَّنُ، (وَإِلَّا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَتَخَلَّلْ فَصْلٌ؛ (فَإِنْ قَصَدَ تَأْكِيدًا) بِمَا بَعْدَ الْأُولَى لَهَا.. (فَوَاحِدَةٌ) لِأَنَّ التَّأْكِيدَ فِي الْكَلَامِ مَعَهُودٌ، وَالتَّكْرَارُ مِنْ وُجُوهِ التَّأْكِيدِ، (أَوْ اسْتِنَافًا.. فَثَلَاثٌ، وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ فِي الْأَطْهَرِ) عَمَلًا بِظَاهِرِ اللَّفْظِ، وَالثَّانِي: لَا يَقَعُ إِلَّا وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ التَّأْكِيدَ مُحْتَمَلٌ فَيُؤْخَذُ بِالْيَقِينِ، (وَإِنْ قَصَدَ بِالثَّانِيَةِ تَأْكِيدًا وَبِالثَّالِثَةِ اسْتِنَافًا أَوْ عَكْسًا) أَي: قَصَدَ بِالثَّانِيَةِ اسْتِنَافًا وَبِالثَّالِثَةِ تَأْكِيدًا الثَّانِيَةَ.. (فِثْنَانٍ، أَوْ بِالثَّالِثَةِ تَأْكِيدَ الْأُولَى) مَعَ الْاسْتِنَافِ بِالثَّانِيَةِ.. (فَثَلَاثٌ فِي الْأَصَحِّ) لِتَخَلُّلِ الْفَاصِلِ، وَالثَّانِي: لَا يَقَعُ إِلَّا ثِنْتَانٍ؛ لِأَنَّ الْفُصْلَ الْيَسِيرَ يَحْتَمِلُ<sup>(١)</sup>.

(وَإِنْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ».. صَحَّ قَصْدُ تَأْكِيدِ الثَّانِيِ بِالثَّالِثِ) لِسَاوِيهِمَا، .....

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (بما بعد الأولى لها) أفاد به إيضاح المتن لا اعتراضاً ولا زيادةً حكم.

﴿ حاشية السنياطي ﴾

قوله: (بما بعد الأولى لها) أي من الثانية والثالثة؛ كما هو صورة المسألة، وقد يقتضي الاقتصار على تصويرهما بالثالثة؛ أنه لا يصح قصد تأكيد الأولى بما فوق الثلاث، وبه صرح ابن عبد السلام، قال: لأن العرب لا تؤكد أكثر من ثلاث، واستوجهه في «التوشيح». ورده الإسوي فقال: المتجه: أنه يقبل التأكيد مطلقاً؛ كما أطلقه الأصحاب في الإقرار وغيره، والبلقيني فقال: الحكم عندي في ذلك كالحكم في صورة تكريره ثلاثاً، ولا ينبغي أن يتخيل أن الرابعة يقع بها طلاقة لفرغ العدد؛ لأنه إذا صح التأكيد لما يقع لولا قصد التأكيد، فلأن يؤكد بما لا يقع عند عدم قصد التأكيد أولى<sup>(٢)</sup>.

قوله: (لتساويهما) يؤخذ منه: أنه لو اختلف عاطفها.. لم يصح قصد التأكيد.

(١) في نسخة (ش): محتمل

(٢) في نسخة (أ): قوله: (بما بعد الأولى لها) احترازٌ عن قصد التأكيد على الوجه الآتي.



(لَا الْأَوَّلُ بِالثَّانِي) لِإِخْتِصَاصِ الثَّانِي بِوَاوِ الْعَطْفِ الْمَوْجِبِ لِلتَّغَايُرِ<sup>(١)</sup>.

(وَهَذِهِ الصُّورُ فِي مَوْطُوءَةٍ، فَلَوْ قَالَهُنَّ<sup>(٢)</sup> لَغَيْرِهَا.. فَطَلَّقَهُ بِكُلِّ حَالٍ لِأَنَّهَا تَبِينُ بِاللَّفْظِ الْأَوَّلِ فَلَا يَقَعُ بِمَا بَعْدَهُ شَيْءٌ، (وَلَوْ قَالَ لِهَذِهِ) أَي: لِغَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا: «إِنْ دَخَلَتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ» فَدَخَلَتْ.. فَثِنْتَانِ فِي الْأَصَحِّ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا مُعَلَّقَتَانِ بِالْمَدْخُولِ وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا، وَالثَّانِي: لَا يَقَعُ إِلَّا وَاحِدَةً؛ كَمَا لَوْ نَجَزَ، وَلَوْ آخَرَ الشَّرْطِ.. فَقِيلَ: عَلَى التَّوَجُّهَيْنِ، وَقِيلَ: يُقْطَعُ بِوُقُوعِ الثَّنَتَيْنِ؛ لِإِنْتِفَاءِ احْتِمَالِ

حاشية السباطي

قوله: (لا الأول بالثاني) أي: لا يصح قصده به ظاهراً، أما فيما بينه وبين الله تعالى.. فيصح كما صرح به الماوردي.

قوله: (لأنها تبين باللفظ الأول...): أي: وفارق قوله لها (أنت طالق ثلاثاً) حيث تقع به الثلاث<sup>(٣)</sup>؛ لأن قوله: (ثلاثاً) بيان لما قبله، بخلاف ذلك. ولو قال لها: أنت طالق أحد عشر طلقة ثلاثاً، بخلاف أنت طالق إحدى وعشرين طلقة.. لا يقع إلا واحدة فقط؛ لأنه معطوف، فكأنه قال: واحدة وعشرين، بخلاف أحد عشر؛ فإنه مركب.

قوله: (ولا ترتيب بينهما) قضيته: أنه لو كان بينهما ترتيب؛ بأن كان العاطف «ثم» ونحوها مما يقتضي الترتيب.. لم يقع ثنتان، بل واحدة فقط؛ لأنها تبين بالأولى، وهو كذلك. ووقع لصاحب «الأنوار» إلحاق (الفاء) بـ(الواو) وتعجب منه في «شرح الروض».

قوله: (ف قيل: على الوجهين...): أي: فيكون الراجح أو المقطوع به: وقوع

(١) وخرج بالعطف بالواو العطف بغيرها كـ «ثم» والفاء، فلا يفيد قصد التأكيد مطلقاً، كما في التحفة: (١١٤/٨ - ١١٥)، والنهاية: (٤٦١/٦)، خلافاً لما في المغني: (٢٩٧/٣)، حيث قال أنه لا فرق بين العطف بالواو وبينه بالفاء و«ثم».

(٢) في نسخة (ش): قال هن

(٣) في نسخة (د): الطلاق.



تَعَلَّقِ الشَّرْطَ بِأَحَدِ اللَّفْظَيْنِ بِخِلَافِهِ فِي الْأَوَّلِ .

(وَلَوْ قَالَ لِمَوْطُوءَةٍ: أَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقَةٍ مَعَ) طَلَّقَةٍ (أَوْ مَعَهَا طَلَّقَةٌ .. فَثِنْتَانِ) مَعًا، وَقِيلَ: مُرْتَبًا، وَيُنْبِئُنِي عَلَيْهِمَا قَوْلُهُ: (وَكَذَا غَيْرُ مَوْطُوءَةٍ فِي الْأَصَحِّ) فَعَلَى<sup>(١)</sup> الْمَعِيَّةِ: يَقَعُ ثِنْتَانِ، وَعَلَى التَّرْتِيبِ: وَاحِدَةٌ تَبِينُ بِهَا .

(وَلَوْ قَالَ): أَنْتِ طَالِقٌ («طَلَّقَةٌ قَبْلَ طَلَّقَةٍ أَوْ بَعْدَهَا طَلَّقَةٌ» .. فَثِنْتَانِ فِي مَوْطُوءَةٍ، وَطَلَّقَةٌ فِي غَيْرِهَا) تَبِينُ بِهَا لِلتَّرْتِيبِ .

(وَلَوْ قَالَ): أَنْتِ طَالِقٌ («طَلَّقَةٌ بَعْدَ طَلَّقَةٍ أَوْ قَبْلَهَا طَلَّقَةٌ» .. فَكَذَا) أَي: يَقَعُ ثِنْتَانِ فِي مَوْطُوءَةٍ، وَوَاحِدَةٌ فِي غَيْرِهَا (فِي الْأَصَحِّ) فِيهِمَا، وَقِيلَ: لَا يَقَعُ فِي مَوْطُوءَةٍ إِلَّا وَاحِدَةٌ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: بَعْدَ طَلَّقَةٍ مَمْلُوكَةٍ لِي، أَوْ قَبْلَهَا طَلَّقَةٌ مَمْلُوكَةٍ لِي، وَعَلَى الْأَوَّلِ قِيلَ: تَقَعُ الْمَنْجُزَةُ أَوْلًا وَتَعْقِبُهَا الْمَضْمَنَةُ، وَيَلْغُو ذِكْرُ «بَعْدُ» وَ«قَبْلُ»، وَالْأَصَحُّ فِي «أَصْلِ الرُّوضَةِ»: وَقُوعُ الْمَضْمَنَةِ أَوْلًا ثُمَّ الْمَنْجُزَةَ،

#### ﴿ حاشية السباطي ﴾

ثنتين . واستشكل : بأنه مخالف لوقوع واحدة فيما لو قال : أنت طالق واحدة وثلاثا إن شاء الله أو نحوه بجعله مختصا بالأخيرة ، وقياسه هنا : وقوع واحدة منجزة . وأجيب : بأن التعليق بالمشيئة كالاستثناء في أنه لا يجمع فيه بين مفرق فاختص بالأخير .

تنبية : لو كرر : إن دخلت الدار فأنت طالق .. وقع طلاقة بوجود المعلق عليه ولو طال فصل وتعدد مجلس ، إلا أن ينوي الاستثناء .. فيقع الطلاق بتعدد التكرير ، بخلاف ما لو نوى الاستثناء في نظيره من الأيمان .. لا تتعدد الكفارة ؛ لأنها تشبه الحدود المتحدة الجنس فتداخل ، بخلاف الطلاق . ولو قال : إن دخلت الدار فأنت طالق طلاقة وإن دخلت الدار فأنت طالق طالقتين فدخلت .. طلقت ثلاثا ولو غير مدخول بها . انتهى .

(١) في نسخة (ش) : فمع





وَعَلَىٰ هَذَا قِيلَ: يَقَعُ فِي غَيْرِ الْمُوطُوءَةِ ثِنْتَانِ، وَيَلْغُو ذِكْرُ «بَعْدُ» وَ«قَبْلُ»، وَكَانَهُ قِيلَ: طَلَّقْتَيْنِ.

حاشية السنياطي

قوله: (وعلى هذا قيل: يقع... أي: والأصح: واحدة؛ كما شمله كلام المصنف.

تنبهات:

الأول: لو قال: أردت بـ(بعد)<sup>(١)</sup> في قولي: [(طلقة بعد طلقة) أو]<sup>(٢)</sup> (طلقة بعدها طلقة) أنني سأطلقها بعدها<sup>(٣)</sup>.. لم يقبل ظاهراً ويدين، أو بـ(قبل)<sup>(٤)</sup> في قولي: (طلقة قبلها طلقة) أنه قد سبق مني أو من غيري طلاق لها.. فكما لو قال: أنت طالق في الشهر الماضي وفسره بهذا، وسيأتي.

الثاني: كـ(قبل) و(بعد) فيما تقرر (تحت) و(فوق) فيقع في غير المدخول بها واحدة؛ كما نقله الشيخان عن مقتضى كلام المتولي، لكن الذي نقله قبله عن الإمام والغزالي: أنهما كـ(مع) فيقع فيما ذكر ثنتان، قال في «شرح الروض»: وهو المعتمد، وعليه مشى شارح<sup>(٥)</sup> «الحاوي الصغير»، وهو ظاهر وإن ضعف.

الثالث: لو قال: أنت طالق تطليقة قبلها أو بعدها كل تطليقة.. طلقت المدخول بها ثلاثاً مع ترتب بين الواحدة وباقي الثلاث وغير المدخول بها واحدة، أما في (بعدها).. فظاهر، وأما في (قبلها).. فلأن الواقع إنما هو المنجز لا المضمن؛ لئلا يلزم الدور.

الرابع: لو قال لممسوسة أو غيرها: أنت طالق حتى يتم الثلاث أو أكملها، أو أوقعها عليك ولم ينو الثلاث<sup>(٦)</sup>.. فواحدة، أو أنت طالق ألوانا من الطلاق.. فواحدة

(١) في نسخة (ج): بـ(بعديتها). وفي (د): بـ(بعدها).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (أ).

(٣) في نسخة (ج) أي: سأطلقها بعد هذا. وفي (د): أن أطلقها بعدها طلقة.

(٤) في نسخة (ج) و(د): أو بـ(قبلها).

(٥) في نسخة (د): شارح.

(٦) في نسخة (أ): الطلاق.



(وَلَوْ قَالَ): أَنْتِ طَالِقٌ («طَلَّقَةٌ فِي طَلْقَةٍ» وَأَرَادَ: مَعَ) طَلَّقَةٍ .. (فَطَلَّقْتَانِ) وَلَفْظَةُ «فِي» تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى «مَعَ» كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨]، (أَوِ الظَّرْفِ أَوِ الحِسَابِ أَوْ أَطْلَقَ .. فَطَلَّقَةٌ) لِأَنَّهَا مُقْتَضِي الظَّرْفِ وَمُوجِبُ الحِسَابِ وَالمَحَقُّ فِي الإِطْلَاقِ، (وَلَوْ قَالَ): أَنْتِ طَالِقٌ («نِصْفَ طَلْقَةٍ فِي نِصْفِ طَلْقَةٍ» .. فَطَلَّقَةٌ بِكُلِّ حَالٍ)<sup>(١)</sup> مِمَّا ذَكَرَ مِنْ إِرَادَةِ المَعِيَّةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَوِ الظَّرْفِ أَوِ الحِسَابِ أَوْ عَدَمِ إِرَادَةِ شَيْءٍ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَتَّبَعُ، وَلَفْظَةُ «نِصْفِ» الثَّانِيَةُ مَكْتُوبَةٌ فِي هَامِشِ نُسخَةِ المَصْنُوفِ بِغَيْرِ خَطِّهِ، وَهِيَ صَوَابٌ؛ كَمَا ذَكَرْتُ فِي المُحَرَّرِ وَ الشَّرْحِ إِذْ لَوْ أُسْقِطَتْ وَأُرِيدَ المَعِيَّةُ .. وَقَعَ طَلْقَتَانِ؛ كَمَا فِي الشَّرْحِ .

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (ولفظه «نصف» الثانية ...). أفاد به أنه لا بدّ منهما في تحقيق مراد «المنهاج» إذ لو حُدِّقَتْ وَأُرِيدَ المَعِيَّةُ .. وَقَعَ ثِنْتَانِ نَحْوُ: أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفَ طَلْقَةٍ فِي طَلْقَةٍ .

﴿ حاشية السنباطي ﴾

إن لم ينو عددًا، بخلاف ما لو قال: أنواعًا من الطلاق أو أجناسًا منه أو أصنافًا .. فيقع الثلاث؛ كما بحثه في «شرح الروض». ولو قال: أنت طالق أقل من طلقتين وأكثر من طلقة .. وقع طلقتان؛ كما نقله الإسنوي عن أبي المعالي وصوبه. ولو قال: أنت طالق طلقة بل طلقتين .. وقع ثلاث<sup>(٢)</sup>، وفارق نظيره في الإقرار: بقرب الاستدراك في الإخبار وبعده في الإنشاء، وبظهور العدد في الطلاق دون الإقرار؛ بدليل أنه لو أعاد اللفظ هنا .. فقد حصل تعدد الطلاق، بخلافه ثم انتهى .

قوله: (فظلقة بكل حال مما ذكر ...). أي: ما لم يرد كل جزء من طلقة .. فطلقتان؛ أي: إن أراد معية<sup>(٣)</sup>، وإلا .. فطلقة فيما يظهر؛ كما لو قال: طلقة في طلقة .

(١) كما في المعنى: (٢٩٨/٣)، خلافا لما في التحفة: (١١٧/٨ - ١١٨)، والنهاية: (٤٦٣/٦)، حيث قال: بوقوع ثنتين إذا قصد به المعية .

(٢) في نسخة (ج) و(د): ثلاثا .

(٣) في نسخة (أ) و(ج): معينة .





(وَلَوْ قَالَ): أَنْتِ طَالِقٌ («طَلَّقَةٌ فِي طَلَّقْتَيْنِ» وَقَصَدَ مَعِيَّةً.. فَثَلَاثٌ، أَوْ ظَرْفًا.. فَوَاحِدَةٌ، أَوْ حِسَابًا وَعَرَفَهُ.. فَثِنْتَانِ) لِأَنَّهَا مُوجِبَةٌ<sup>(١)</sup>، (وَإِنْ جَهَلَهُ وَقَصَدَ مَعْنَاهُ) عِنْدَ أَهْلِ الْحِسَابِ.. (فَطَلَّقَتْهُ، وَقِيلَ: ثِنْتَانِ) لِقَصْدِهِ مَعْنَى الْحِسَابِ، وَضَعَّفَ بِأَنَّ مَا لَا يُعْلَمُ.. لَا يَصِحُّ قَصْدُهُ، (وَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا.. فَطَلَّقَتْهُ) لِأَنَّهَا الْمَحَقَّقُ، (وَفِي قَوْلٍ: ثِنْتَانِ إِنْ عَرَفَ حِسَابًا) حَمَلًا عَلَيْهِ.

(وَلَوْ قَالَ): أَنْتِ طَالِقٌ («بَعْضَ طَلَّقَةٍ».. فَطَلَّقَتْهُ، أَوْ «نِصْفِي طَلَّقَةٍ».. فَطَلَّقَتْهُ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ كُلَّ نِصْفٍ مِنْ طَلَّقَةٍ).. فَيَقَعُ طَلَّقَتَانِ، وَوُقُوعُ الطَّلَاقِ بِذِكْرِ بَعْضِهَا مُبْتَهَمًا أَوْ مُعَيَّنًا، قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَغَيْرُهُ: بِطَرِيقِ السَّرَايَةِ، وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: بِطَرِيقِ التَّعْيِيرِ بِالْبَعْضِ عَنِ الْكُلِّ.

(وَالْأَصْحَحُ: أَنْ قَوْلُهُ): أَنْتِ طَالِقٌ («نِصْفَ طَلَّقْتَيْنِ») يَقَعُ بِهِ.. (طَلَّقَتْهُ) لِأَنَّهَا نِصْفُهُمَا، وَقِيلَ: طَلَّقَتَانِ؛ نَظْرًا إِلَى نِصْفِ كُلِّ طَلَّقَةٍ، (وَ) أَنْ قَوْلُهُ: أَنْتِ طَالِقٌ

حاشية السباطي

قوله: (قال الشيخ أبو حامد وغيره: بطريق السراية، وإمام الحرمين: بطريق التعيير بالبعض عن الكل) الأول هو الراجح، وينبغي عليه<sup>(٢)</sup>: ما تقدم من أنه لو قالت: طلقني ثلاثا على ألف فطلقها طلاقة ونصفا.. استحق نصف الألف، وعلى مقابله يستحق ثلثي الألف. وما سيأتي من أنه لو قال: أنت طالق ثلاث طلاقات إلا نصف طلاقة.. يقع ثلاثا على الأصح، وعلى مقابله يقع ثنتان قطعاً.

قوله: (يقع به طلاقة) أي: ما لم يرد كل نصف من طلاقة.

قوله: (لأنها نصفهما) أي: وحمل اللفظ عليه صحيح، فلا نوقع<sup>(٣)</sup> ما زاد

(١) في نسخة (ش): مُوجِبَةٌ

(٢) في نسخة (أ): ويستثنى عليه.

(٣) في نسخة (ج): فلا يقع.



«ثَلَاثَةَ أَنْصَافٍ طَلَّقَةٍ»، أَوْ «نِصْفَ طَلَّقَةٍ وَثُلْثَ طَلَّقَةٍ» يَقَعُ بِهِ.. (طَلَّقَتَانِ) نَظْرًا فِي الْأُولَى إِلَى زِيَادَةِ النِّصْفِ الثَّلَاثِ عَلَى الطَّلَاقِ فَيُحْسَبُ مِنْ أُخْرَى، وَفِي الثَّانِيَةِ إِلَى تَكَرُّرِ لَفْظِ «طَلَّقَةٍ» مَعَ الْعَطْفِ، وَقِيلَ: لَا يَقَعُ فِيهِمَا إِلَّا طَلَّقَةٌ؛ إِنْغَاءً لِلزَّائِدِ فِي الْأُولَى، وَنَظْرًا فِي الثَّانِيَةِ إِلَى أَنَّ الْمُضَافَيْنِ مِنْ أَجْزَاءِ الطَّلَاقِ.

(وَلَوْ قَالَ): أَنْتِ طَالِقٌ (نِصْفَ وَثُلْثَ طَلَّقَةٍ).. فَطَلَّقَةٍ لَا طَلَّقَتَانِ؛ لِانْتِفَاءِ تَكَرُّرِ لَفْظِ طَلَّقَةٍ، وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفَ طَلَّقَةٍ ثُلْثَ طَلَّقَةٍ.. لَمْ يَقَعِ إِلَّا وَاحِدَةٌ؛ لِانْتِفَاءِ الْعَطْفِ.

(وَلَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ: «أَوْقَعْتُ عَلَيْكَ أَوْ بَيْنَكُنَّ طَلَّقَةً أَوْ طَلَّقَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا».. وَقَعَّ عَلَى كُلِّ طَلَّقَةٍ لِأَنَّ مَا ذُكِرَ إِذَا وُزِعَ عَلَيْهِنَّ.. خَصَّ كُلًّا مِنْهُنَّ طَلَّقَةً أَوْ بَعْضَهَا فَتُكْمَلُ؛ (فَإِنْ قَصِدَ تَوْزِيْعَ كُلِّ طَلَّقَةٍ عَلَيْهِنَّ.. وَقَعَّ) عَلَى كُلِّ مِنْهُنَّ (فِي ثِنْتَيْنِ ثِنْتَانِ، وَفِي ثَلَاثٍ وَأَرْبَعٍ ثَلَاثٌ) كَمَا يَقَعُ فِي وَاحِدَةٍ وَاحِدَةً، وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ

﴿ حَاشِيَةُ السَّبَاطِي ﴾

بِالشُّكِّ، قَالَه الْإِمَامُ، وَلَيْسَ كَقَوْلِهِ: لِفُلَانٍ نِصْفَ هَذَيْنِ الْعَبِيدِ؛ لِأَنَّهَا شَخْصَانِ لَا يَتِمَّ اثْنَانِ، فَالْإِضَافَةُ إِلَيْهِمَا إِضَافَةٌ إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا، وَالطَّلَّقَتَانِ يَشْبَهُانِ الْعَدَدَ الْمُحْضَرَ.

قَوْلُهُ: (يَقَعُ بِهِ طَلَّقَتَانِ) أَي: مَا لَمْ يَرُدْ كُلُّ جُزْءٍ مِنْ طَلَّقَةٍ.. فَثَلَاثٌ فِي الْأُولَى وَثِنْتَانِ فِي الثَّانِيَةِ.

قَوْلُهُ: (لِانْتِفَاءِ الْعَطْفِ) أَي: مَعَ عَدَمِ زِيَادَةِ الْكُسْرَيْنِ عَلَى طَلَّقَةٍ، فَلَوْ زَادَ عَلَيْهَا؛ كَنِصْفِ طَلَّقَةٍ وَثُلْثِي طَلَّقَةٍ.. فَطَلَّقَتَانِ.

قَوْلُهُ: (طَلَّقَةٌ أَوْ طَلَّقَتَيْنِ...) احْتَرَزَ بِذَلِكَ عَمَّا إِذَا قَالَ: أَوْقَعْتُ عَلَيْكَ أَوْ بَيْنَكُنَّ أَوْ بَيْنَكُنَّ خَمْسًا أَوْ سِتًّا أَوْ سَبْعًا أَوْ ثَمَانِيًا طَلَّقَتَيْنِ.. فَإِنَّهُنَّ يُطْلَقْنَ طَلَّقَتَيْنِ عِنْدَ عَدَمِ قَصْدِ التَّوْزِيْعِ، وَثَلَاثًا عِنْدَ قَصْدِهِ<sup>(١)</sup>، أَوْ تِسْعًا.. فَثَلَاثًا مُطْلَقًا.

(١) فِي نَسْخَةِ (ج): وَثَلَاثًا عِنْدَهُ.





لَا يُحْمَلُ اللَّفْظُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ ؛ لِتُبْعِدِهِ عَنِ الْفَهْمِ ، (فَإِنْ قَالَ: «أَرَدْتُ بَيْنَكُنَّ: بَعْضُهُنَّ») أَي: فُلَانَةٌ وَفُلَانَةٌ مَثَلًا .. (لَمْ يُقْبَلْ ظَاهِرًا فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ ظَاهِرَ اللَّفْظِ يُقْتَضِي شَرِكْتَهُنَّ وَيُدَيِّنُ ، وَالثَّانِي: يُقْبَلُ ؛ لِاحْتِمَالِ «بَيْنَكُنَّ» لِمَا أَرَادَهُ ، بِخِلَافِ «عَلَيْكُنَّ» فَلَا يُقْبَلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ بَعْضُهُنَّ جَزْمًا ، قَالَهُ الْإِمَامُ وَالْبَغَوِيُّ.

(وَلَوْ طَلَّقَهَا ثُمَّ قَالَ لِأُخْرَى: «أَشْرَكَتْكَ مَعَهَا» .....

حاشية السنباطي

قوله: (لم يقبل ظاهراً... ) أي: ويقع<sup>(١)</sup> على كل طلقة ؛ كما مر ، ما لم يقل فيما لو أوقع بينهن أربعاً مع قوله: أردت بـ(بينهن) فلاتة وفلاتة: أردت أن لكل منهما طلقتين من الأربع .. فيقع عليهما طلقتين طلقتين ؛ عملاً بإقراره ، وعلى الآخرين<sup>(٢)</sup> طلقة طلقة ؛ لئلا يتعطل الطلاق في بعضهن . ومن ثم لو قال فيما لو أوقع الثلاث: أردت طلقتين منهما لعمره وواحدة للباقيات .. قبل منه<sup>(٣)</sup> ظاهراً وباطناً ؛ لأنه حينئذ لم يتعطل الطلاق في بعضهن وما ذكره من العدد بينهن وإن تَفَاوُتَنَ فيما يلحقهن .

فرع: لو قال: أوقعت بينكن ثلاث طلقة وربع طلقة وسدس طلقة .. طلقن ثلاثاً [ثلاثاً]<sup>(٤)</sup> ؛ لأن تغاير الأجزاء وعطفها يشعر بقسمة كل جزء بينهن ، أو أوقعت بينكن طلقة وطلقة وطلقة .. فالأقرب في «شرح الروض» من وجهين أطلقهما فيه كـ«أصله» أنهن يطلقن ثلاثاً [ثلاثاً]<sup>(٥)</sup> ؛ لأن التفصيل يشعر بقسمة كل طلقة عليهن . انتهى .

قوله: (ثم قال لأخرى: «أشركتك معها»...) أي: من غير أن يزيد على ذلك في الطلاق ، فإن زاده ؛ كأن قال: أشركتك معها في الطلاق .. فتطلق وإن لم ينو ؛ كما صرح به أبو الفرج الزاز في نظيره من الظهار ، وكذا يقال في المسألة الآتية . ولو كان قد طلق

(١) في نسخة (أ): أي: بل يقع . وفي (ج): أي: يقع .

(٢) وقع في النسخ: وعلى الآخرين .

(٣) في نسخة (ج) و(د): قبل فيه .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (أ) .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من (أ) .



أَوْ «أَنْتِ كَهَيِّ» أَوْ مِثْلُهَا؛ (فَإِنْ نَوَى) بِذَلِكَ طَلَّاقَهَا.. (طَلَّقْتَ، وَإِلَّا.. فَلَا) تَطْلُقُ؛ لِاحْتِمَالِ اللَّفْظِ لِغَيْرِ الطَّلَاقِ، (وَكَذَا لَوْ قَالَ آخَرُ ذَلِكَ لِامْرَأَتِهِ) أَي: قَالَ لَهَا بَعْدَ أَنْ طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ: أَشْرَكَكَ مَعَهَا، أَوْ أَنْتِ كَهَيِّ أَوْ مِثْلُهَا: فَإِنْ نَوَى بِذَلِكَ طَلَّاقَهَا.. طَلَّقْتَ، وَإِلَّا.. فَلَا؛ لِمَا ذُكِرَ.

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (كهَيِّ) أي: لفظه (نصف) الثانية مذكورة في «المنهاج» في بعض النسخ بغير خط المصنّف وفاقاً لـ «المحرّر» فلعلّها بأمره؛ إذ إصلاح كلام المصنّفين بغير إذنيهم ممنوعٌ منه؛ لأنه ينسب معه لهم غير مقولهم.

﴿ حاشية السباطي ﴾

المرأة التي أشرك الأخرى معها مع النية أو وقع<sup>(١)</sup> زيادة على ما مر فوق واحدة.. فالمعتمد: أنه يقع على الأخرى واحدة، إلا أن يريد الشركة في عدد الطلاق.. فيقع عليها نصف ما وقع على الأولى ويتمم الكسر، فلو كان ثلاثاً وقد أراد ما ذكر.. وقع عليها طلقتان. وعلى إرادة ما ذكر يحمل قول القاضي أبي الطيب: ولو أوقع بين ثلاث طلقة ثم أشرك الرابعة معهن.. وقع على الثلاث طلقة وعلی الرابعة طلقتان؛ إذ يخصها بالشركة طلقة ونصف، وما نقله عن «المنثور»<sup>(٢)</sup> للمزني: من أنه لو طلق إحدى نسائه الثلاث ثلاثاً، ثم قال للثانية: أشركتك معها، ثم قال للثالثة: أشركتك مع الثانية.. طلقت الثانية طلقتين؛ لأن حصتها من الأولى طلقة ونصف، والثالثة طلقة؛ لأن حصتها من الثانية طلقة.

فروع: لو طلق من زوجاته الأربع ثلاثاً ثم قال للأخرى أو قال آخر لزوجته: أشركتك معهن ونوى الطلاق بذلك؛ فإن أراد أنها شركة كل منهن.. طلقت ثلاثاً، وإلا.. فواحدة ولو عند الإطلاق. ولو قال لإحدى امرأته: إن دخلت الدار فأنت طالق ثم قال لأخرى: أشركتك معها.. صح، ثم إن أراد إشراكها معها في تعليق طلاقها

(١) في نسخة (أ): أو مع.

(٢) في نسخة (ج): طلقة ونصف عن المشهور. وفي (د): طلقة ونصف على المشهور.





﴿ حاشية السنباطي ﴾

بدخول الأخرى .. طلقنا بدخولها ، وإن أراد إشراكها في أن طلاقها معلق بدخولها ؛  
 كما في الأولى .. تعلق طلاق كل منهما بدخول نفسها ، فلو أطلق .. فالظاهر - كما في  
 «شرح الروض» - : حملة على الثاني ، ولو قال : أردت تعليق طلاق الأولى على دخول  
 الثانية .. لم يقبل منه ؛ لأنه رجوع عن التعليق الأول .



## (فصل)

### [في الاستثناء]

(يَصِحُّ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي الطَّلَاقِ ؛ كَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً.. فَيَقَعُ ثِنْتَانِ بِشَرْطِ اتِّصَالِهِ) بِالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، فَإِنْ انْفَصَلَ .. لَمْ يُؤَثَّرْ ، (وَلَا يَضُرُّ) فِي الْإِتِّصَالِ (سَكَنَةُ نَفْسٍ وَعِيٍّ) لِأَنَّهَا لَا تُعَدُّ فَاصِلًا ، بِخِلَافِ الْكَلَامِ الْيَسِيرِ الْأَجْنَبِيِّ فَيَضُرُّ عَلَى الصَّحِيحِ .

(قُلْتُ: وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَنْوِيَ الْإِسْتِثْنَاءَ قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) ، وَالثَّانِي: لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ ، بَلْ يَكْفِي أَنْ يَبْدُو لَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ بَعْدَ تَمَامِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَاعْتَرِضَ ذَلِكَ: بِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ رَفْعُ الطَّلَاقِ بَعْدَ وَقُوعِهِ .

(وَيُشْتَرَطُ عَدَمُ اسْتِعْرَاقِهِ) لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، فَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا.. لَمْ يَصَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ وَوَقَعَ الثَّلَاثُ ، (وَلَوْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثِنْتَيْنِ وَوَاحِدَةً»..

حاشية السباطي

## فصل

قوله: (في الطلاق) أي: لأن الكلام فيه .

قوله: (سكنة نفس وعي) أي: وتذكر<sup>(١)</sup> وانقطاع صوت .

قوله: (قبل فراغ اليمين) يعني: من أوله ؛ كما صرح به في «الأنوار» .

قوله: (ولو قال: «أنت طالق...») أشار بهذه المسألة والتي بعدها - كما يعلم من تقرير الشارح - إلى أن الراجع: أنه لا يجمع بين المتعاطفات في المستثنى لإثبات الاستعراق ، ولا في المستثنى منه في إسقاطه<sup>(٢)</sup> ، وكذا لا يجمع بينهما فيهما لذلك ؛

(١) في نسخة (أ): أي: تذكر .

(٢) في نسخة (أ): ولا في المستثنى منه لإسقاطه .





فَوَاحِدَةٌ، وَقِيلَ: ثَلَاثٌ) الثَّانِي يَجْمَعُ الْمُسْتَثْنَى فَيَكُونُ مُسْتَعْرِقًا، وَالْأَوَّلُ لَا يَجْمَعُهُ، وَيُلْغِي قَوْلَهُ: «وَوَاحِدَةٌ» لِحُصُولِ الْإِسْتِعْرَاقِ بِهَا، (أَوْ) أَنْتِ طَالِقٌ (ثِنْتَيْنِ وَوَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً.. فَثَلَاثٌ، وَقِيلَ: ثِنْتَانِ) الثَّانِي يَجْمَعُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَتَكُونُ الْوَاحِدَةُ مُسْتَثْنَاءً مِنَ الثَّلَاثِ، وَالْأَوَّلُ لَا يَجْمَعُهُ، فَتَكُونُ الْوَاحِدَةُ مُسْتَثْنَاءً مِنَ الْوَاحِدَةِ فَيُلْغَوِ الْإِسْتِثْنَاءَ.

(وَهُوَ) أَيُّ: الْإِسْتِثْنَاءُ (مِنْ نَفْيِ إِثْبَاتٍ وَعَكْسُهُ) أَيُّ: مِنَ الْإِثْبَاتِ نَفْيٍ، (فَلَوْ

حاشية السباطي

كما مر بيانه في (الإقرار)، ولا فرق بين أن يكون العطف بـ(الواو) كما مثل المصنف أو غيرها ولو مع الاختلاف. ومن أمثلة الثاني<sup>(١)</sup>: ما لو قال قاصداً الاستئناف: أنت طالق وطالق وطالق إلا طلقة أو إلا طالقاً<sup>(٢)</sup>.. فيقع ثلاث<sup>(٣)</sup>، خلافاً لما وقع في «الروضة» وتبعها ابن المقرئ في «روضه»، وما لو قال: أنت طالق واحدة ونصفاً إلا واحدة.. فيقع ثنتان؛ كما جرى عليه في «الروض» خلافاً لما يفهمه ظاهر كلام «الروضة» إلغاءً للاستثناء الواحد من النصف؛ للاستغراق. ومن أمثلة الأول<sup>(٤)</sup>: أنت طالق ثلاثاً إلا طلقتين ونصفاً.. فتقع واحدة على الأقيس في «شرح الروض» من وجهين أطلقهما فيه كـ«أصله»؛ عملاً بالقاعدة المذكورة، فيلغو ذكر النصف؛ لحصول الاستغراق به.

قوله: (وهو من نفي إثبات... ) هذا إذا كان غير مستغرق أو مستغرقاً أوله<sup>(٥)</sup>؛ كالمثال الآتي في كلام المصنف، فإن كان مستغرقاً آخره.. فهو ملغى؛ كأن قال: أنت طالق ثنتين إلا واحدة إلا واحدة.. فتقع واحدة، أو ثلاثاً إلا واحدة إلا واحدة.. فثنتان، أو ثلاثاً إلا ثنتين إلا ثنتين<sup>(٦)</sup>.. فواحدة أيضاً.

(١) في نسخة (أ): ومن أمثلة الأول. وفي (د): وكذا من أمثلة الثاني.

(٢) في نسخة (د): إلا طالق.

(٣) في نسخة (د): فيقع ثلاثاً.

(٤) في نسخة (أ): ومن أمثلة الثاني.

(٥) في نسخة (أ): هذا إذا كان غير مستغرق آخر الكلام، فإن كان مستغرقاً أوله. وفي (د): هذا إذا كان مستغرقاً أو مستغرقاً أوله.

(٦) في نسخة (أ): إلا ثنتين إلا ثنتين إلا ثنتين.



قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ («ثَلَاثًا إِلَّا ثِنْتَيْنِ إِلَّا طَلْقَةً» .. فَثِنْتَانِ) لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى الثَّانِيَّ مُسْتَثْنَى مِنَ الْأَوَّلِ فَيَكُونُ الْمُسْتَثْنَى فِي الْحَقِيقَةِ وَاحِدَةً، («أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا إِلَّا ثِنْتَيْنِ» .. فَثِنْتَانِ) لِمَا ذُكِرَ، (وَقِيلَ: ثَلَاثٌ) لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ الْأَوَّلَ مُسْتَعْرِقٌ فَيَلْغُو، وَالثَّانِي

﴿ حاشية البكري ﴾

## فَصْلٌ

قوله: (لما ذكر) أي: من أن المستثنى الثاني مستثنى من الأول، فكأنه لما عقب الاستثناء بالاستثناء.. خرج عن أن يكون الأول مستغرقاً، وكان ذلك استثناءً للشُّقَيْنِ من كلِّ من الثلاث، فيبقى من الأول: واحدة، ومن الثاني: واحدة.

﴿ حاشية السباطي ﴾

تَبَيَّنَ: قَالَ الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ: سَأَلْتُ عَمَّنْ طَلَبَ مِنْهُ الْمَبِيتَ عِنْدَ شَخْصٍ فَحَلَفَ لَا يَبِيتُ سِوَى اللَّيْلَةِ الْفَلَانِيَّةِ لِلَّيْلَةِ مُسْتَقْبَلَةً .. هَلْ يَحْنُثُ بِتَرْكِ مَبِيتِهَا؟ فَأُجِبْتُ: بِأَنَّ مَقْتَضَى قَاعِدَةِ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ: الْحَنْثُ، لَكِنْ أَفْتَى شَيْخُنَا الْبَلْقِينِيُّ بِحُضُورِيٍّ فَيَمْنُ حَلْفٌ لَا يَشْكُو غَرِيمَهُ إِلَّا مِنْ حَاكِمٍ شَرْعِيٍّ .. هَلْ يَحْنُثُ بِتَرْكِ الشُّكُوفِ مُطْلَقًا؟ فَأُجَابُ: بَعْدَمَهُ، وَيُؤَافِقُهُ تَصْحِيحُ النَّوَوِيِّ فِي «الرُّوضَةِ» فَيَمْنُ حَلْفٌ لَا يَطَأُ فِي السَّنَةِ الْفَلَانِيَّةِ<sup>(١)</sup>: أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ بِتَرْكِ الْوَطْءِ مُطْلَقًا، وَهُوَ نَازِلٌ لِمَعْنَى مُخَالَفِ الْقَاعِدَةِ الْمَتَقَدِّمَةِ. انْتَهَى.

قوله: («ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا إِلَّا ثِنْتَيْنِ» ..) لَوْ زَادَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ (إِلَّا وَاحِدَةً) .. فَقِيلَ: ثِنْتَانِ، وَقِيلَ: وَاحِدَةٌ. قَالَ الْحَنَاطِيُّ: وَيَحْتَمَلُ وَقُوعَ الثَّلَاثِ، وَنَقَلَ فِي «شَرْحِ الرُّوضِ» تَوْجِيهَ كُلِّ عَنِ الرَّافِعِيِّ، ثُمَّ قَالَ: وَالْأَوْجُهَ: الثَّانِي. أَقُولُ: وَهُوَ قِيَاسٌ وَقُوعُ اثْنَتَيْنِ فِي مَسْأَلَةِ الْكِتَابِ؛ نَظَرًا لِمَا عَلَّلَ<sup>(٢)</sup> بِهِ الشَّارِحُ؛ إِذْ قَضَيْتَهُ: أَنَّ يَكُونُ الْمُسْتَثْنَى فِي الْحَقِيقَةِ اثْنَتَيْنِ.

(١) نص «الروضة»: (قال: لا أجامعك سنة إلا مرة، فمضت سنة ولم يَطَأَ، فهل تلزمه كفارة لاقتضاء اللفظ الوطء أم لا، لأن المقصود منع الزيادة؟ وجهان حكاهما ابن كح. قلت: أصحهما: لا كفارة، والله أعلم).

(٢) في نسخة (أ) و(ج): لما علله.



مُرْتَبِّ عَلَيْهِ فَيَلْغُو أَيْضًا ، (وَقِيلَ : طَلَّقَهُ) لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ الثَّانِيَّ صَحِيحٌ فَيَعُودُ إِلَى أَوَّلِ الْكَلَامِ ، (أَوْ «خَمْسًا إِلَّا ثَلَاثًا» .. فَثِنْتَانِ ، وَقِيلَ : ثَلَاثٌ) اِعْتِبَارًا لِلِاسْتِثْنَاءِ مِنَ الْمَلْفُوظِ ؛ لِأَنَّهُ لَفْظِيٌّ ، وَقِيلَ : مِنَ الْمَمْلُوكِ ، (أَوْ «ثَلَاثًا إِلَّا نِصْفَ طَلْقَةٍ» .. فَثَلَاثٌ عَلَى الصَّحِيحِ) تَكْمِيلًا لِلنِّصْفِ الْبَاقِي بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَقِيلَ : ثِنْتَانِ ؛ تَكْمِيلًا لِلنِّصْفِ الْمُسْتَثْنَى .

(وَلَوْ قَالَ : «أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» ، أَوْ «إِنْ لَمْ يَشَأِ اللَّهُ») أَي : طَلَّاقٌ

حاشية السنباطي

قوله: (أو «ثلاثًا إلا نصف طلاقة»...) خرج بذلك: ما لو قال: إلا نصفًا؛ فإنه إن أراد بالنصف نصف الثلاث أو أطلق.. وقع طلقتان، أو نصف طلاقة.. فثلاث.

فروع:

الأول: لو قال: أنت طالق ثلاثًا إلا أقله ولا نية له.. ففي «الاستقصاء»: تطلق ثلاثًا؛ لأن أقل الطلاق بعض طلاقة، فبقي طلقتان والبعض الباقي فيكمل، والسابق إلى الفهم أن أقله طلاقة فتطلق طلقتين.

الثاني: لو قدم الاستثناء على المستثنى منه فقال: أنت إلا واحدة طالق ثلاثًا.. كان كتأخره عنه، فيقع في هذا المثال طلقتان على أحد وجهين جرى عليه ابن المقري في «روضه» وهو موافق لما صححه «أصله» في (الإيمان).

الثالث: لو قال: أنت طالق ثلاثًا غير واحدة بنصب (غير).. وقع طلقتان، أو بضمها.. قال الماوردي والرويانى: قال أهل العربية: يقع ثلاث؛ لأنه حينئذ نعت لا استثناء، قالوا: وليس لأصحابنا فيه نص، فإن كان المطلق من أهل العربية.. فالجواب ما قالوه، أو من غيرهم.. كان على ما قدمنا من اختلاف وجهين لأصحابنا. قال الأذرعي: وينبغي أن يستفسر العامي ويعمل بتفسيره؛ أي: فإن تعذر تفسيره.. فيحمل على الاستثناء.



(وَقَصَدَ التَّعْلِيْقَ .. لَمْ يَقَعْ) أَي: الطَّلَاقُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْلُقَ عَلَيْهِ مِنْ مَشِيئَةِ اللَّهِ أَوْ عَدَمِهَا غَيْرُ مَعْلُومٍ، وَلِأَنَّ الْوُقُوعَ بِخِلَافِ مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ، وَقَالَ صَاحِبُ «التَّلْخِيصِ»: بِالْوُقُوعِ فِي الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّهُ رَبَطَ الْوُقُوعَ بِمَا يُضَادُّهُ مِنْ عَدَمِ مَشِيئَةِ اللَّهِ لَهُ، فَهُوَ كَمَا إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ طَلَاقًا لَا يَقَعُ عَلَيْكِ، وَاحْتِرَزَ بِ«قَصْدِ التَّعْلِيْقِ»: عَنِ قَصْدِ التَّبْرُكِ بِذِكْرِ اللَّهِ ؛ فَإِنَّهُ يَقَعُ، (وَكَذَا يَمْنَعُ) التَّعْلِيْقُ بِالمَشِيئَةِ (انْعِقَادَ تَعْلِيْقِ) نَحْوُ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، (وَعِثْقِ) نَحْوُ: أَنْتِ حُرٌّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، (وَيَمِينِ) نَحْوُ: وَاللَّهِ ؛ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، (وَنَذْرِ) نَحْوُ: اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِمِئَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، (وَكُلِّ تَصْرُفٍ) غَيْرِ مَا ذَكَرَ ؛ كَبَيْعٍ وَغَيْرِهِ .

## ﴿ حاشية السنياضي ﴾

قوله: (وقصد التعليق) أي: قبل فراغ اليمين ؛ كما سبق في الاستثناء .

قوله: (عن قصد التبرك بذكر الله تعالى) أي: ولو احتمالاً ؛ بأن شك: هل قصد التعليق أو التبرك؟ وكقصد التبرك: قصد أن كل شيء بمشيئة الله تعالى، وكذا لو لم يقصد شيئاً .

تَنْبِيْهِ: يختص التعليق بالمشيئة بالأخير ما لم يقع بعد أعداد غير متعاطفة، فلو قال: أنت طالق واحدة وثلاثاً إن شاء الله.. فتقع واحدة، أو حفصة طالق وعمرة طالق.. [وقع الطلاق على حفصة دون عمرة] (١) ما لم ينو عوده في هذه إلى كل من المتعاطفين، بخلاف: حفصة وعمرة طالق إن شاء الله.. فلا تطلق واحدة منهما، أو أنت طالق وطالق وطالق إن شاء الله ولم يقصد تأكيد الثاني بالثالث.. وقع طلقتان، وإلا.. فطلقة، أو أنت طالق طالق طالق إن شاء الله قاصداً تأكيد الأول بالآخرين.. لم تطلق، أو الثاني بالثالث.. فطلقة، أو الاستئناف أو أطلق.. فثنتان. فإن وقع بعد أعداد غير متعاطفة.. عاد للجميع؛ كأنت طالق واحدة ثلاثاً، أو ثلاثاً ثلاثاً إن شاء الله.

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (أ).



(وَلَوْ قَالَ: «يَا طَالِقُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» .. وَقَعَ فِي الْأَصَحِّ) نَظْرًا لِصُورَةِ النَّدَاءِ الْمَشْعِرِ بِحُصُولِ الطَّلَاقِ حَالَتُهُ وَالْحَاصِلُ لَا يُعْلَقُ بِالمَشِيئَةِ، وَالثَّانِي: لَا يَقَعُ؛ نَظْرًا إِلَى أَنَّ المَعْنَى بِالنَّدَاءِ: إِنْشَاءُ الطَّلَاقِ، وَهُوَ يَقْبَلُ التَّعْلِيْقَ بِالمَشِيئَةِ، (أَوْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ») أَي: الطَّلَاقُ .. (فَلَا) يَقَعُ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ اسْتِثْنَاءَ المَشِيئَةِ يُوجِبُ حَضَرَ الوُقُوعِ فِي حَالَةِ عَدَمِ المَشِيئَةِ، وَذَلِكَ تَعْلِيْقٌ بِعَدَمِ المَشِيئَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ فِيهِ، وَالثَّانِي: يَقَعُ؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعَهُ وَجَعَلَ المَخْلَصَ (١) عَنْهُ المَشِيئَةَ، وَهِيَ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ فَلَا يَحْصُلُ الحَلَاصُ.

حاشية البكري

قوله: (المشعر بحصول الطلاق حالته) أي: حالة النداء.

حاشية السباطي

قوله: (ولو قال: «يا طالق إن شاء الله» .. وقع ... ) من ثم تقع واحدة فيما إذا قال: أنت يا طالق طالق ثلاثا إن شاء الله، أو أنت طالق ثلاثا يا طالق إن شاء الله؛ لرجوع التعليق لـ (أنت طالق ثلاثا) فقط؛ لعدم قبول (يا طالق) له؛ كما تقرر، فيقع به طلاق، ولا يضر تخلله بينهما؛ لأنه ليس أجنبيا عن المخاطبة، فأشبهه قوله: أنت طالق ثلاثا يا حفصة إن شاء الله.

قوله: (لأن استثناء المشيئة يوجب ... ) أي: لكون المعنى (إلا أن يشاء الله الطلاق) كما صرح به الشارح؛ لأنه المتبادر منه، ومن ثم لو قال: إلا أن يشاء زيد .. حمل ذلك على أن المعنى: إلا أن يشاء الطلاق حتى يكون الطلاق معلقا بعدم (٢) مشيئته له حتى تطلق إن مات من غير تحقق مشيئة منه قبيل الموت أو الجنون المتصل به (٣) ونحوه؛ لتحقيق عدم المشيئة المعلق به حينئذ، فإن شك في وقوعها منه قبيل

(١) في نسخة (ش): المخلص

(٢) في نسخة (أ): بعد.

(٣) في نسخة (د): المتصف به.



## حاشية المنبأطي

الموت... لم يقع<sup>(١)</sup>. ويفارق الحنث في نظيره من (الأيمان) بأن الحنث هنا يؤدي إلى رفع النكاح بالشك، بخلافه ثمَّ لا يقال: والحنث يؤدي إلى رفع براءة الذمة بالشك؛ لأننا نقول: النكاح جعلي والبراءة شرعية، والجعلي أقوى من الشرعي؛ كما صرحوا به في (الرهن). فإن قال: أردت بقولي (إن لم يشأ زيد): عدم مشيئته؛ لعدم الطلاق.. قبل منه ويكون كما لو قال: إن شاء زيد؛ كما صرح به الرافعي.



(١) في نسخة (أ): من غير تحقق مشيئة منه، فقبل الموت أو الجنون المتصل به ونحوه؛ كمتحقق المشيئة المعلق به حينئذ، فإن شك في وقوعها منه.. فقبل الموت لم يقع.



## (فصل)

### [في الشك في الطلاق]

(شك في طلاق) مُنَجَّرٍ أَوْ مُعَلَّقٍ؛ أَي: هَلْ وَقَعَ عَلَيْهِ أَوْ لَا .. (فَلَا) يُحْكَمُ بِوُقُوعِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: بَقَاءُ النِّكَاحِ، (أَوْ فِي عَدَدٍ) كَأَنَّ شَكَّ هَلْ وَقَعَ عَلَيْهِ طَلَّقْتَانِ أَوْ وَاحِدَةً .. (فَالْأَقْلُ) يَأْخُذُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: عَدَمُ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ، (وَلَا يَخْفَى الْوَرَعُ) فِيمَا ذَكَرَ؛ بِأَنَّ يُحْتَاطَ فِيهِ، فَإِنْ كَانَ الشُّكُّ فِي أَصْلِ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ .. رَاجَعَ؛ لِيَكُونَ عَلَى يَقِينٍ مِنَ الْحِلِّ، أَوْ الْبَائِنِ بِدُونِ ثَلَاثٍ .. جَدَّدَ النِّكَاحَ، أَوْ بِثَلَاثٍ .. أَمْسَكَ عَنْهَا وَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا؛ لِتَحِلَّ لِغَيْرِهِ يَقِينًا، وَإِنْ كَانَ الشُّكُّ فِي الْعَدَدِ .. أَخَذَ بِالْأَكْثَرِ، فَإِنْ شَكَّ فِي وُقُوعِ طَلَّقْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ .. لَمْ يَنْكِحْهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

(وَلَوْ قَالَ: «إِنْ كَانَ ذَا الطَّائِرِ غَرَابًا فَأَنْتِ طَالِقٌ»، وَقَالَ آخَرُ: «إِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَأَمْرَأَتِي طَالِقٌ» وَجُهِلَ .. لَمْ يُحْكَمْ بِطَّلَاقِ أَحَدٍ<sup>(١)</sup> مِنْهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ انْفَرَدَ بِمَا قَالَه .. لَمْ يُحْكَمْ بِوُقُوعِ طَلَاقِهِ؛ فَتَعْلِيْقُ الْآخِرِ لَا يُغَيِّرُ حُكْمَهُ، (فَإِنْ قَالَهُمَا رَجُلٌ لِرِزْوَجَتَيْهِ .. طَلَّقْتُ إِحْدَاهُمَا) لِوُجُودِ إِحْدَى الصِّفَتَيْنِ، (وَلَزِمَهُ الْبَحْثُ) عَنِ الطَّائِرِ (وَالْبَيَانُ)

حاشية السباطي

## فصل

قوله: (هل وقع عليه) أي: بوجود الصفة في الثاني، فيرجع الشك في ذلك فيه إلى الشك في وجود الصفة.

قوله: (لتحل لغيره يقيناً) أي: مع عودها إليه وهو على يقين فيما يملكه، وإلا .. فقد يقال: أن الواحدة كافية في الحل للغير.

قوله: (والبيان) أي: إن كان الطلاق بائناً أو رجعيًا وانقضت العدة، وإلا .. لم

(١) في نسخة (ش): واحد



لِزَوْجَتِيهِ إِنْ اتَّضَحَ لَهُ؛ لِيَتَعَلَّمَ الْمَطْلُوقَةَ مِنْ غَيْرِهَا، وَعَلَيْهِ الْإِمْتِنَاعُ عَنْهُمَا إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ الْحَالُ.

(وَلَوْ طَلَّقَ إِحْدَاهُمَا بِعَيْنِهَا) كَأَنَّ خَاطِبَهَا بِالطَّلَاقِ أَوْ نَوَاهَا عِنْدَ قَوْلِهِ: إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ (ثُمَّ جَهَلَهَا) بِأَنْ نَسِيَهَا.. (وُقِفَ) الْأَمْرُ مِنْ قُرْبَانٍ وَغَيْرِهِ (حَتَّى يَذْكَرَ) الْمَطْلُوقَةَ؛ أَي: يَتَذَكَّرُهَا، (وَلَا يُطَالَبُ بِبَيَانِ) لِلْمَطْلُوقَةِ (إِنْ صَدَّقَتْهُ فِي الْجَهْلِ) بِهَا، فَإِنْ كَذَّبَتْهُ وَبَادَرَتْ وَاحِدَةً وَقَالَتْ: أَنَا الْمَطْلُوقَةُ.. لَمْ يَكْفِهِ فِي الْجَوَابِ «لَا أُذْرِي»

﴿ حاشية البكري ﴾

### فَصْلٌ

قوله: (إِنْ اتَّضَحَ لَهُ) هو تقرير لمراد المتن؛ للاتضح، وإلا.. فكيف يبين ما لم يتضح له؟

قوله: (وعليه الامتناع) هو مأخوذ من لزوم البحث والبيان؛ لأن فائدة لزوم ذلك الامتناع إلى التبيين.

﴿ حاشية السنباطي ﴾

يجب البيان على الراجح؛ أخذاً مما يأتي. وقول الشارح: (لزوجتيه) اللام فيه داخلة على المبين له، لا على المبين، والمبين: هو الحال الذي علمه بالبحث؛ أي: يجب أن يبين الحال لزوجتيه إن اتضح له، وإنما خصهما بالذكر؛ لتعلق ذلك بهما.

قوله: (وعليه الامتناع منهما إلى أن يبين الحال) أي: ما لم يحصل اليأس منه.. فلا يلزمه ذلك؛ أي: الامتناع منهما، فله وطء إحداهما، ويمتنع عليه حينئذ وطء الأخرى فيما يظهر؛ كما بحثه الأذرعى وغيره.

قوله: (بأن نسيها) أي: فالمراد بـ(الجهل) هنا: عدم العلم بالشيء بعد<sup>(١)</sup> العلم به بقريته قوله: (حتى يذكر).

قوله: (أنا المطلقة) احترازٌ عما إذا قالت: «إنك تعلم أنني المطلقة» وسألت

(١) في نسخة (أ): فقد.



بَلْ يَخْلِفُ أَنَّهُ لَمْ يُطَلِّقْهَا ، فَإِنْ نَكَلَ . . حَلَفْتُ وَقُضِيَ بِطَلَّاقِهَا .

(وَلَوْ قَالَ لَهَا وَلِأَجْنَبِيَّةٍ: «إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ» ، وَقَالَ: «قَصَدْتُ الْأَجْنَبِيَّةَ» . . قُبِلَ فِي الْأَصَحِّ) بِبَيِّنَةٍ ؛ لِإِحْتِمَالِ اللَّفْظِ لِذَلِكَ ، وَالثَّانِي: لَا يُقْبَلُ وَتَطَلَّقَ زَوْجَتَهُ ؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الطَّلَاقِ فَلَا يَنْصَرِفُ عَنْهَا إِلَى الْأَجْنَبِيَّةِ بِالْقَصْدِ .

(وَلَوْ قَالَ: «زَيْنَبُ طَالِقٌ») وَاسْمُ زَوْجَتِهِ زَيْنَبُ ، (وَقَالَ: «قَصَدْتُ أَجْنَبِيَّةً») اسْمُهَا زَيْنَبُ يَعْرِفُهَا . . (فَلَا) يُقْبَلُ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ وَيُدَيِّنُ ، وَالثَّانِي: يُقْبَلُ بِبَيِّنَةٍ ؛ لِإِحْتِمَالِ اللَّفْظِ لِذَلِكَ .

(وَلَوْ قَالَ لِزَوْجَتِيهِ: «إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ» وَقَصَدَ مُعَيَّنَةً مِنْهُمَا . . (طَلَّقْتُ ، وَإِلَّا . . فَأِحْدَاهُمَا ، وَيَلْزَمُهُ الْبَيَانُ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى ، وَالتَّعْيِينُ فِي الثَّانِيَةِ) لِتُعْرَفَ الْمُطَلَّقَةُ مِنْهُمَا ، (وَتُعْزَلَانِ عَنْهُ إِلَى الْبَيَانِ أَوْ التَّعْيِينِ ، وَعَلَيْهِ الْبِدَارُ بِهِمَا) (١) أَي: بِالْبَيَانِ

حاشية السنباطي

تحليفه على ذلك . . فقد قال الأذرعى: الوجه: قبول ذلك منها وتحليفه على ذلك .

قوله: (ولو قال لها ولأجنبية: «إحداكما طالق» وقال: «قصدت...») يفيد: أنه يقع الطلاق عند انتفاء القصد المذكور، وأنه لو قال ذلك لها ولرجل ونحوه مما لا يقبل الطلاق وقال: قصدت الرجل . . لم يقبل منه .

قوله: (لاحتمال اللفظ لذلك) يؤخذ جوابه مما علل به الأول، ومنه مع ما علل به الشارح القبول في المسألة السابقة يعلم الفرق بينهما. وحاصله: أن (إحداكما) في تلك محتمل لكل من زوجته والأجنبية على السواء حيث لم يصرح باسم زوجته، بخلاف زينب في هذه؛ فإن الظاهر حيث صرح باسمها: أنه يريد بها.

قوله: (ويلزمه البيان...) أي: فإن بين في (إحداكما) . . فلأخرى أن تدعي

(١) سواء طلبتاه أو إحداهما منه أم لا، كما في التحفة: (١٤٤/٨ - ١٤٥)، والنهاية: (٤٧٥/٦)،

خلافاً لما في المغني: (٣٠٥/٣)، حيث قال بعدم وجوب البدار إذا لم يوجد الطلب .



والتَّعْيِينِ فِي الطَّلَاقِ الْبَائِنِ ، وَكَذَا الرَّجْعِيُّ فِي وَجْهِهِ ، فَإِنْ أَخَّرَ .. عَصَى ، وَإِنْ  
امْتَنَعَ .. عَزَّرَ ، وَالْأَصَحُّ فِي الرَّجْعِيِّ : لَا يَدَارُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ زَوْجَةً ، ( وَنَفَقَتُهُمَا  
فِي الْحَالِ ) إِلَى أَنْ يُبَيَّنَّ أَوْ يُعَيَّنَ لِحَبْسِهِمَا عِنْدَهُ حَبْسَ الزَّوْجَاتِ إِلَى ذَلِكَ ، وَإِذَا  
بَيَّنَّ أَوْ عَيَّنَ .. لَا يَسْتَرِدُّ الْمَصْرُوفَ إِلَى الْمَطْلُوقَةِ ؛ لِمَا ذُكِرَ ، ( وَيَقَعُ الطَّلَاقُ بِاللَّفْظِ )  
فِي حَالَتِي التَّعْيِينِ وَعَدَمِهِ ، ( وَقِيلَ : إِنْ لَمْ يُعَيَّنْ .. فَعِنْدَ التَّعْيِينِ ) لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا

## ﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (وكذا الرجعي في وجهه) أفاد بذلك أن الأصحَّ خلافه؛ كما ذكره، فهو  
اعتراض على شمول لفظ «المنهاج» للرجعي مع عدم لزوم ما ذكر فيه.  
قوله: (لا يستردُّ المصروف إلى المطلقة؛ لما ذكر) أي: في حبسها عنده حبس  
الزوجات.

قوله: (في حالي التعيين وعدمه) الأولى منهما: قصدُ معيَّنَةٍ ، والثانية: عدم قصدِ  
معيَّنَةٍ .

## ﴿ حاشية السباطي ﴾

عليه: أنك نويتني وتحلفه، فإن نكل .. حلفت وطلقتنا، بخلاف ما إذا عين في  
(إحداهما) .. فليس للأخرى ذلك؛ لأن التعيين اختيار ينشئه .

قوله: (فإن أخَّر .. عصى، وإن امتنع .. عزَّر) قال الإسنوي: قضية ذلك: أنه لو  
استمهل .. لم يمهل، لكن قال ابن الرفعة: يمهل لقول الروياني فيمن أسلم على أكثر من  
أربع: لو استمهل .. أمهل ثلاثة أيام. قال في «شرح الروض»: وما قاله ابن الرفعة ينبغي أن  
يكون محله فيما إذا أبهم أو عين ونسي، فإن عين ولم يدع نسيانا .. فلا وجه للإمهال .

قوله: (ويقع الطلاق باللفظ ..) أي: وأما العدة .. فمنه أيضاً في الحالة الأولى<sup>(١)</sup> ،  
ومن التعيين في الحالة الثانية<sup>(٢)</sup> ؛ لعدم تعيين<sup>(٣)</sup> المحل ، ويجوز أن تتأخر العدة عن

(١) في نسخة (أ): في الحالة الثانية .

(٢) في نسخة (أ): في الحالة الأولى .

(٣) في نسخة (أ): تعيين .



يَنْزِلُ إِلَّا فِي مَحَلٍّ مُعَيَّنٍ ، وَدَفِعَ هَذَا : بِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْهُمَا إِلَى التَّعْيِينِ ؛ كَمَا تَقَدَّمَ ؛ فَلَوْلَا وَقُوعُ الطَّلَاقِ قَبْلَهُ . . لَمْ يُمْنَعْ مِنْهُمَا ، ( وَالْوَطْءُ ) لِإِحْدَاهُمَا ( لَيْسَ بَيِّنًا ) فِي الْحَالَةِ الْأُولَى أَنَّ الْمَطْلُوقَةَ الْأُخْرَى ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَطَّأَ الْمَطْلُوقَةَ ، ( وَلَا تَعْيِينًا ) فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ لِغَيْرِ الْمُوطُوءَةِ لِلطَّلَاقِ ، بَلْ يُطَالَبُ بِالْبَيِّنِ وَالتَّعْيِينِ ، فَإِنْ بَيَّنَّ الْمَطْلُوقَةَ بِغَيْرِ الْمُوطُوءَةِ . . قَبْلَ ، وَكَذَا بِالْمُوطُوءَةِ ، لَكِنْ عَلَيْهِ الْحَدُّ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا وَالْمَهْرُ ؛ لِجَهْلِهَا بِأَنَّهَا الْمَطْلُوقَةُ ، وَلَهُ أَنْ يُعَيَّنَ لِلطَّلَاقِ غَيْرَ الْمُوطُوءَةِ ، وَكَذَا الْمُوطُوءَةُ ، لَكِنْ عَلَيْهِ الْمَهْرُ ؛ بِنَاءً عَلَى وَقُوعِ الطَّلَاقِ عِنْدَ اللَّفْظِ ، ( وَقِيلَ ) : الْوَطْءُ ( تَعْيِينٌ ) فَلَا يُمْنَعُ مِنْ وَطْءِ أَيْتِهِمَا شَاءَ .

( وَلَوْ قَالَ مُشِيرًا إِلَى وَاحِدَةٍ : « هَذِهِ الْمَطْلُوقَةُ » . . قَبِيحٌ ) لَهَا ، أَوْ هَذِهِ الزَّوْجَةُ . . قَبِيحٌ أَنْ غَيْرَهَا الْمَطْلُوقَةُ ، ( أَوْ ) قَالَ مُشِيرًا إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا : ( « أَرَدْتُ هَذِهِ وَهَذِهِ » ، أَوْ « هَذِهِ بَلْ هَذِهِ » ) أَوْ هَذِهِ مَعَ هَذِهِ ، أَوْ هَذِهِ هَذِهِ . . ( حُكِمَ بِطَلَّاقِهِمَا ) فِي الظَّاهِرِ ؛ لِإِقْرَارِهِ بِهِ بِمَا قَالَهُ ، وَرُجُوعُهُ بِذِكْرِ « بَلْ » عَنِ الْإِقْرَارِ بِطَّلَاقِ الْأُولَى . . لَا يُقْبَلُ ، أَمَّا فِي الْبَاطِنِ . . فَالْمَطْلُوقَةُ مَنْ نَوَّاهَا فَقَطُّ ، قَالَهُ الْإِمَامُ قَالَ : فَإِنْ نَوَّاهُمَا جَمِيعًا . .

حاشية البكري

قوله : ( أو هذه الزوجة . . ) هو مأخوذ من قياس منطوق « المنهاج » وليس واردًا عليه ؛ إذ قياس شمول قوله : ( هذه المطلقة ) قبول قوله : ( هذه الزوجة ) إذ لا فرق بينهما ؛ ولأنه يلزم من تعيين الواحدة للطلاق تعيين الأخرى للزوجية ، فكأنه أشار إليها .

حاشية السباطي

وقت الحكم بالطلاق ؛ كما تجب في النكاح الفاسد بالوطء ، وتحسب من التفريق .

قوله : ( لكن عليه المهر ؛ بناءً . . ) قضيته : عدم وجوب الحد وإن كان الطلاق بائنًا ، وهو ظاهر ؛ للاختلاف في أنها طلقت باللفظ أم لا ، لكن جزم في « الأنوار » : بأنه يحد ؛ كما في التعيين ، والأوجه : الأول ، والفرق لائح .



فَالْوَجْهُ: أَنَّهُمَا لَا يُطَلَّقَانِ؛ إِذْ لَا وَجْهَ لِحَمْلِ «إِحْدَاكُمَا» عَلَيْهِمَا جَمِيعًا، وَلَوْ قَالَ: أَرَدْتُ هَذِهِ ثُمَّ هَذِهِ أَوْ هَذِهِ فَهَذِهِ.. حُكْمَ بِطَلَاقِ الْأُولَى فَقَطْ؛ كَمَا فِي «التَّهْذِيبِ» وَ«التَّيْمَةِ» لِفَضْلِ الثَّانِيَةِ بِالتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ، وَنَقَلَهُ الْإِمَامُ عَنِ الْقَاضِي حُسَيْنٍ فِي «ثُمَّ» وَاعْتَرَضَهُ بِتَضَمُّنِ الْكَلَامِ الْإِعْتِرَافَ بِالطَّلَاقِ فِيهِمَا، فَلْيُحْكَمْ بِوُقُوعِهِ فِيهِمَا؛ كَمَا فِي الْوَاوِ، وَسَكَتَ عَنِ ذِكْرِ الْفَاءِ، وَهِيَ كـ«ثُمَّ»، قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَالْحَقُّ الْإِعْتِرَاضُ<sup>(١)</sup>، لَكِنْ رَجَّحَ فِي «الرَّوْضَةِ»<sup>(٢)</sup> الْأَوَّلَ، وَلَوْ قَالَ عِنْدَ الْمَطَالِبَةِ بِالتَّعْيِينِ: هَذِهِ الْمَطْلُوقَةُ وَهَذِهِ أَوْ بَلْ هَذِهِ أَوْ ثُمَّ هَذِهِ.. تَعَيَّنَتِ الْأُولَى وَلَعَا ذِكْرُ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ التَّعْيِينَ إِنْشَاءً اخْتِيَارًا لَا إِخْبَارًا عَنْ سَابِقٍ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا اخْتِيَارٌ وَاحِدَةٌ، فَيَلْغُو ذِكْرُ اخْتِيَارِ غَيْرِهَا.

#### حاشية البكري

قوله: (ولو قال: أردت هذه ثم هذه... ) أفاد به أن حكم «ثم» و«الفاء» تخالف حكم المذكور في المتن على المرجح في «أصل الروضة» وهو كذلك، فمن ثم لا يرد على المتن.

نعم؛ إن رجح مقالة الرافعي... ورد من جهة أن حكم «المنهاج» بطلاقهما في المسائل التي ذكرها ربما يوهم عدمه في غيره، وليس كذلك.

قوله: (ولو قال عند المطالبة بالتعيين... ) أفاد به أن كلام «المنهاج» ليس في هذه<sup>(٣)</sup>؛ إذ قرّر في أوّله أن مراده: (أو قال مشيراً) وهو من عطفه<sup>(٤)</sup> على قوله: (ولو قال مشيراً... ) فلا يرد على «المنهاج».

#### حاشية السباطي

قوله: (ولو قال: «أردت هذه ثم هذه»... ) مثله: ما لو قال: أردت هذه قبل هذه أو بعدها هذه، بخلاف «بعد هذه».. فالمطلقة الثانية، ولو قال: هذه أو هذه... استمر الإشكال.

(١) في نسخة (ش) و(ق): والحق الاعتراض بالطلاق فيهما

(٢) في نسخة (ج): في أصل الروضة.

(٣) في نسخة (ب): ليس فيه هذه.

(٤) في نسخة (هـ): وهو مأخوذ من عطفه له.



(وَلَوْ مَاتَا أَوْ إِخْدَاهُمَا قَبْلَ بَيَانٍ وَتَعْيِينٍ .. بَقِيَتْ مُطَالَبَتُهُ) أَي: الْمُطَالَبَةُ لِلْمَطْلُوقِ بِهِمَا (لِبَيَانِ الْإِزْثِ) فَإِذَا بَيَّنَّ أَوْ عَيَّنَ .. لَمْ يَرِثْ مِنَ الْمَطْلُوقَةِ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا وَإِنْ قِيلَ بِوُقُوعِهِ عِنْدَ التَّعْيِينِ ؛ لِسَبْقِ الْإِيقَاعِ ، وَيَرِثُ مِنَ الْأُخْرَى .

(وَلَوْ مَاتَ) قَبْلَ الْبَيَانِ أَوْ التَّعْيِينِ .. (فَالْأَظْهَرُ: قَبُولُ بَيَانِ وَارِثِهِ لَا) قَبُولُ (تَعْيِينِهِ) <sup>(١)</sup> لِأَنَّ الْبَيَانَ إِخْبَارٌ يُمَكِّنُ وَقُوفَ الْوَارِثِ عَلَيْهِ بِخَبَرٍ أَوْ قَرِينَةٍ، وَالتَّعْيِينُ اخْتِيَارٌ شَهْوَةٌ فَلَا يَخْلُقُهُ الْوَارِثُ فِيهِ، وَالثَّانِي: يُقْبَلُ بَيَانُهُ وَتَعْيِينُهُ؛ كَمَا يَخْلُقُهُ فِي حُقُوقِهِ؛ كَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ، وَالْأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ وَغَيْرِهِمَا، وَالثَّلَاثُ: لَا يُقْبَلُ بَيَانُهُ وَلَا تَعْيِينُهُ؛ لِأَنَّ حُقُوقَ النِّكَاحِ لَا تُورَثُ.

حاشية البكري

قوله: (وإن قيل بوقوعه عند التعيين) هو القول الضعيف السابق ذكره في قوله: (وإن لم يعين .. فعند التعيين).

حاشية السباطي

قوله: (لم يرث من المطلقة ...) أي: ولورثتها في التبيين تحليفه أنها المطلقة وقد أقروا له بإرث لا يدعيه وادعوا عليه مهراً.

قوله: (ويرث من الأخرى) أي: ولورثتها في التبيين - لا التعيين - تحليفه أنه لم يردها بالطلاق؛ فإن حلف .. فذاك، وإن نكل .. حلفوا ولم يرث منها، ولهم فيما إذا حلف مطالبتة بكل المهر؛ أي: بنصيبهم منه إن دخل بمورثتهم، وإلا .. فنصفه؛ أي: بنصيبهم منه على أحد وجهين أطلقهما في «الروضة» كـ «أصلها». قال في «شرح الروض»: إنه الأقرب؛ لزعمهم أنها مطلقة فهم ينكرون استحقاق النصف [الأخر] <sup>(٢)</sup>.

قوله: (فالأظهر: قبول بيان وارثه ...) شمل كلامه <sup>(٣)</sup>: ما لو ماتا قبله أو بعده،

(١) كما في النهاية: (٤٧٧/٦)، والمغني: (٣٠٦/٣)، خلافا لما في التحفة: (١٤٨/٨ - ١٤٩)، حيث قال: هذا ما مشيا عليه هنا والذي اقتضى كلامهما في الروضة وأصلها أنه يقوم مقامه في التعيين أيضا.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (ج) و(د).

(٣) في نسخة (ج) و(د): كلامهم.



(وَلَوْ قَالَ: إِنْ كَانَ) هَذَا الطَّائِرُ (غُرَابًا فَأَمْرَاتِي طَالِقٌ، وَإِلَّا فَعَبْدِي حُرٌّ وَجُهْلٌ .. مُنِعَ مِنْهُمَا) لِرِزْوَالِ مِلْكِهِ عَنْ أَحَدِهِمَا، فَلَا يَسْتَمْتِعُ بِالنِّزَاجَةِ وَلَا يَسْتَحْدِمُ الْعَبْدَ وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ (إِلَى الْبَيَانِ) لِتَوْقُوعِهِ، وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهُمَا إِلَيْهِ، (فَإِنْ مَاتَ .. لَمْ يُقْبَلْ

﴿ حاشية السنباطي ﴾

أو إحداهما قبله والأخرى بعده، أو لم تمت واحدة منهما، أو ماتت إحداهما دون الأخرى، وقال القفال: إن مات قبلهما .. لم يبين وارثه؛ كما لم يعين؛ إذ لا غرض له في ذلك؛ لأن ميراث زوجته من ربع أو ثمن يوقف بكل حال إلى الاصطلاح؛ سواء أخلف زوجة أم أكثر، بخلاف ما إذا مات بعدهما أو بينهما .. فقد يكون له غرض في تعيين إحداهما للطلاق.

تَنْبِيْهِه: لو توقف الوارث في التبيين<sup>(١)</sup> فقال: لا أعلم ومات الزوج قبل الزوجتين .. وقف من تركته ميراث زوجة حتى يصطلحا أو يصطلح ورثتهما بعد موتهما، فإن ماتتا قبله .. وقف من تركتهما ميراث زوج، وإن مات الزوج بين موتتهما .. وقف ميراث الزوج من تركة الميتة قبله؛ وميراث الزوجة منهما من تركته حتى يحصل الاصطلاح. ثم إن بين الوارث الطلاق في الميتة قبله .. قبل ولم نحلفه؛ لإضراره نفسه وقبلت شهادته بذلك على باقي الورثة، أو في الميتة بعده .. فلورثتها تحليفه على البت: أن مورثه<sup>(٢)</sup> طلقها؛ لدفع استحقاقهم في ميراث الزوج بواسطة مورثتهم<sup>(٣)</sup>، ولورثة المتعينة للنكاح وهي الميتة قبله تحليفه على نفي العلم أن مورثه طلقها، ولا تقبل شهادته على باقي ورثة الزوجة بطلاق الميتة بعده؛ لثبتهما تجر النفع بشهادته.

قوله: (مُنِعَ مِنْهُمَا) أي: إذا صدقاه أو كذباه وحلف لهما على نفي العلم، فإن نكل .. فيحلف المدعي منهما ويقضى له بما ادعاه.

قوله: (إِلَى الْبَيَانِ) أي: فلو بين أنه غراب وصدق العبد .. فذاك ولا يمين عليه،

(١) في نسخة (ج) و(د): في التعيين.

(٢) في نسخة (ج) و(د): أن مورثها.

(٣) في نسخة (ج) و(د): مورثهم.





«انظر إليها؛ فإنه أحرى أن يؤدم بينكما»<sup>(١)</sup> أي: يحصل بينكما المودة والألفة.  
 وقوله: «قبل الخطبة» بيان لوقت النظر، ولو كان وقته بعدها.. لشق على  
 المرأة ترك الناظر لها نكاحها، وقوله في الحديث: «خطب امرأة»؛ أي: عزم على  
 خطبتها، (وله تكرير نظره) ليتبين هيئتها<sup>(٢)</sup> فلا يندم بعد نكاحها عليه، (ولا ينظر  
 غير الوجه والكفين) لأنه عورة منها، وفي نظريهما كفاية؛ فإنه يستدل بالوجه على  
 الجمال، وبالكفين على خصب البدن، وينظرهما ظهراً وبطناً.

حاشية البكري

قوله: (وينظرهما ظهراً وبطناً) تبين لمراد المتن بالكفين.

حاشية السنباطي

قوله: (بيان لوقت النظر) أي: وقت سنه، فهو جائز بعدها فيما يظهر؛ لوجود  
 الحاجة المجوزة<sup>(٣)</sup> بعدها كقبله.

قوله: (ليتبين هيئتها) يؤخذ منه: أن غاية التكرير ذلك ولو لم تحصل إلا بزائد  
 على الثلاث أو بأقل منها، بل لو حصل بواحدة.. لم تجز الزيادة عليها، وهذا هو  
 المعتمد وإن بحث الزركشي: أن غايته الثلاث.

قوله: (لأنه عورة منها) يفيد: أن الكلام في الحرة، وأن الأمة ينظر منها ما عدا  
 ما بين السرة والركبة، وبه صرح ابن الرفعة وقال: إنه مفهوم كلامهم، والنووي إنما  
 حرم نظر ذلك بلا حاجة مع أنه ليس بعورة؛ لخوف الفتنة، وهي غير معتبرة هنا؛ كما  
 مر.

(١) سنن الترمذي، باب: ما جاء في النظر إلى المخطوبة، رقم [١٠٨٥]. السنن الكبرى، للنسائي،  
 باب: إباحة النظر إلى المرأة قبل تزويجها، رقم [٥٣٢٨]. سنن ابن ماجه، باب: النظر إلى المرأة  
 إذا أراد أن يتزوجها، رقم [١٨٦٦]. صحيح ابن حبان، باب: ذكر الأمر للمرأة إذا أراد خطبة امرأة  
 أن ينظر إليها قبل العقد، رقم [٤٠٤٣].

(٢) في نسخة (ش): هيئتها

(٣) في نسخة (ب): لوجود الحاجة الموجودة.



وَيَزُولُ الْإِشْكَالُ ، وَوَجْهُهُ : أَنَّ الْقُرْعَةَ تُؤَثِّرُ فِي الرَّقِّ كَالْعَتَقِ ؛ فَكَمَا يَعْتَقُ إِذَا خَرَجَتْ عَلَيْهِ .. يَرِقُّ إِذَا خَرَجَتْ عَلَى عَدِيلِهِ ، وَدَفْعُ : بِأَنَّهَا لَمْ تُؤَثِّرْ فِي عَدِيلِهِ فَلَا تُؤَثِّرُ فِيهِ .

﴿ حاشية البعري ﴾

قوله: (إذا خرجت على عديله) وهو الزوجة، ودفع هذا التوجيه بأنها لم يؤثر فيها طلاق فلا يؤثر فيها عتق ولا غيره.

﴿ حاشية السنياطي ﴾

قال صاحب «المعين»: ومحل الخلاف في الظاهر، أما في الباطن.. فيملك التصرف في غير نصيب الزوجة منه، أما نصيبها.. فلا يملكه قطعاً.





## (فصل)

### [ فِي بَيَانِ الطَّلَاقِ السُّنِّيِّ وَالبِدْعِيِّ ]

(الطَّلَاقُ: سُنِّيٌّ وَبِدْعِيٌّ، وَيَحْرُمُ البِدْعِيُّ؛ وَهُوَ ضَرْبَانِ):

أَحَدُهُمَا: (طَلَّاقٌ فِي حَيْضٍ .....

حاشية السنباطي

## فَصْلٌ

قوله: (الطلاق سني وبدعي) خرج به (الطلاق): الفسخ، فلا يتصف بالسنة ولا بالبدعة؛ لأنه إنما شرع لدفع ضرر نادر فلا يناسبه تكليف رعاية الأوقات، ولأنه فوريٌّ غالباً؛ فلو كان كالطلاق فيما ذكر... لأخر عن زمن البدعة إلى زمن السنة فتتنافى الفورية والتأخير. وخرج أيضاً: عتق موطوءة له وإن طال زمن الاستبراء؛ لأن مصلحته أعظم.

قوله: (وهو ضربان... ) بقي عليه ضربان آخران:

الأول: طلاق من لم تستوف دورها من القسم؛ فإنه بدعي تسن الرجعة معه ولا تجب، خلافاً لما في «شرح الروض»، قال الزركشي: ما لم يكن بسؤالها، فإن كان به ولو بلا عوض... فليس ببدعي؛ لأنها بسؤالها مسقطه لحقها. وبه فارق الضربان المذكوران في كلام المصنف حيث لا يخرجان عن كونهما بدعيين بسؤالها<sup>(١)</sup> بلا عوض؛ كما سيأتي.

الثاني: طلاق الحامل من غيره؛ كما سيأتي.

قوله: (طلاق في حيض... ) أي: منجزاً كان أو معلقاً بصفة وجدت فيه، ولو كان التعليق في طهر... فهو بدعي تستحب الرجعة معه وإن لم يكن محرماً وإن اقتضى كلام الشارح في «التنبيه» الآتي خلافه؛ قال الشيخان: ويمكن أن يقال: إن وجدت الصفة باختياره... حرم، فإن وجدت في الطهر - بشرطه الآتي - ولو كان التعليق في الحيض...

(١) في نسخة (أ): بسؤالها.



مَمْسُوسَةً) أَي: مَوْطُوءَةٌ، وَحُرْمَةٌ هَذَا لِمُخَالَفَتِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ  
الْمَنَسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١] أَي: فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَشْرَعْنَ فِيهِ فِي الْعِدَّةِ،  
وَبَقِيَّةُ الْحَيْضِ لَا تُحْسَبُ مِنَ الْعِدَّةِ، وَالْمَعْنَى فِيهِ: تَضَرُّرُهَا بِطُولِ مُدَّةِ التَّرْبُصِ،  
(وَقِيلَ: إِنْ سَأَلْتَهُ) أَي: سَأَلْتَ الطَّلَاقَ فِي الْحَيْضِ .. (لَمْ يَحْرَمَ) لِرِضَاهَا بِطُولِ الْمُدَّةِ،

حاشية السباطي

فسني<sup>(١)</sup>، فالعبرة بكونه بدعيًا وعدمه في الطلاق المعلق بوجود الصفة لا بالتعليق.

وبما تقرر علم: أن الضمير في قول المصنف (وهو) راجع إلى (البدعي) وإن لم يكن محرماً، وشمل<sup>(٢)</sup> قوله (طلاق في حيض ...): ما لو كان في عدة طلاق رجعي وهي تعتد بالأقراء، قال<sup>(٣)</sup> في «شرح الروض»: وهو مبني على مرجوح، وهو: انتقال الرجعية بطلاقها إلى عدة أخرى، والراجع - كما سيأتي - خلافه. وقوله: (ممسوسة) أي: ولو في الدبر، ومثلها: من استدخلت ماءه، وكذا يقال في الضرب الثاني الآتي، وسيأتي في كلام الشارح تقييدها بغير الحامل، فيستثنى طلاقها في الحيض من ذلك، وطلاق الحكيم عند الشقاق، وطلاق المولي إذا طول<sup>(٤)</sup>، وطلاقها في الحيض بآثنته هو إن طلقها<sup>(٥)</sup> في الطهر طليقة، وطلاقها فيما إذا كانت أمة وقال لها سيدها: إن طلقك الزوج اليوم فأنت حرة، فسألت الزوج الطلاق لأجل العتق فطلقها.. فليس ببدعي؛ كما بحثه الأذرعى، قال: لأن دوام الرق أضربها من تطويل العدة، وقد لا يسمح به السيد بعد ذلك، أو يموت فيدوم رفقها.

قوله: (لرضاها بطول المدة) يجاب: بأن رضاها بذلك لا يمنع تضررها به الذي

(١) في نسخة (د): بشيء.

(٢) في نسخة (أ): ويشمل. وفي (د): ومحل.

(٣) في نسخة (أ): قاله.

(٤) في نسخة (ج): طول.

(٥) في نسخة (أ): وطلاقها في الحيض بآثنته، نعم إن طلقها. وفي المغنبي والبجيرمي: ما لو طلقها في الطهر طليقة ثم طلقها في الحيض ثانية.



(وَيَجُوزُ خُلْعُهَا فِيهِ) لِحَاجَتِهَا إِلَى الْخَلَاصِ بِالمَفَارَقَةِ؛ حَيْثُ افْتَدَتْ بِالمَالِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، (لَا أَجْنَبِيٌّ) أَي: لَا يَجُوزُ خُلْعُهُ فِي الْحَيْضِ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ لَمْ يُعْلَمَ فِيهِ وُجُودٌ<sup>(١)</sup> حَاجَتِهَا إِلَى الْخَلَاصِ بِالمَفَارَقَةِ، وَالثَّانِي: يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ: أَنَّ الْأَجْنَبِيَّ إِنَّمَا يَبْدُلُ المَالَ لِحَاجَتِهَا إِلَى الْخَلَاصِ، وَيَحْرَمُ الطَّلَاقُ فِي النِّفَاسِ كَالْحَيْضِ؛ لِأَنَّ المَعْنَى المَحْرَمَ شَامِلٌ لَهُ.

(وَلَوْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ مَعَ آخِرِ حَيْضِكَ».. فَسُنِّيٌّ فِي الْأَصَحِّ) لِاسْتِعْقَابِهِ الشَّرُوعَ فِي العِدَّةِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ القُرْءَ: الطُّهْرُ المَخْتَوِشُ بِدَمِينٍ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ؛ كَمَا

﴿ حاشية البحري ﴾

## فَصْلٌ

قوله: (ويحرم الطلاق في النفاس... ذكره؛ لئلا يتوهم من اقتصار المتن على الحيض<sup>(٢)</sup> الاختصاص به.

﴿ حاشية السباطي ﴾

لأجله حرم الطلاق مع عدم دلالة سؤالها على تضررها بالإقامة معه، [ومن ثم لو دل على ذلك؛ بأن كان بعوض... لم يحرم؛ كما سيأتي، وإنما روعي تضررها بالإقامة معه]<sup>(٣)</sup> دون تضررها بطول المدة؛ لأنه لا ينقطع إلا بالطلاق، بخلاف ذلك؛ فإنه ينقطع بفراغ المدة<sup>(٤)</sup>.

قوله: (ويجوز خلعها فيه) أي: الخلع الواقع بسؤالها؛ كما هو ظاهر، وكذا يقال في خلع الأجنبية.

قوله: (ولو قال: «أنت طالق»... هذه المسألة والتي بعدها مقيدتان بما مر.

(١) في نسخة (ش): لم يعلم وجود

(٢) في نسخة (ب) و(د): على الحصر.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (أ).

(٤) في نسخة (أ): بخلاف ذلك؛ فإنه فينقطع بفراغ المدة.



سَيَأْتِي فِي «الْعِدَّةِ»، وَالثَّانِي: بِدْعِي؛ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْقُرْءَ: الْإِنْتِقَالَ مِنَ الطُّهْرِ إِلَى الْحَيْضِ فَلَا يَسْتَعْقِبُ الشُّرُوعَ فِي الْعِدَّةِ، (أَوْ «مَعَ آخِرِ طُهْرٍ») عَيْنُهُ (لَمْ يَطَّأَهَا فِيهِ.. فَبِدْعِي عَلَى الْمَذْهَبِ) لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْقِبُ الشُّرُوعَ فِي الْعِدَّةِ؛ بِنَاءً عَلَى الرَّاجِحِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْءِ، وَقِيلَ: سُنِّي؛ بِنَاءً عَلَى مُقَابِلِهِ، فَالْمَرَادُ بِ«الْمَذْهَبِ» هُنَا الْمَعْبَرُ بِهِ فِي «الرَّوْضَةِ» أَيْضًا: الرَّاجِحُ.

(و) الضَّرْبُ الثَّانِي: (طَلَاقٌ فِي طُهْرٍ وَطِيءَ فِيهِ مَنْ قَدْ تَحَبَّلَ) بِأَلَّا تَكُونَ صَغِيرَةً وَلَا آيسَةً (وَلَمْ يَظْهَرْ حَمْلٌ) وَحُرْمَةٌ هَذَا لِأَدَائِهِ إِلَى النَّدَمِ عِنْدَ ظُهُورِ الْحَمْلِ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُطَلِّقُ الْحَائِلَ دُونَ الْحَامِلِ، وَعِنْدَ النَّدَمِ قَدْ لَا يُمَكِّنُ التَّدَارُكَ فَيَتَضَرَّرُ الْوَلَدُ، (فَلَوْ وَطِيءَ حَائِضًا وَطَهَّرَتْ فَطَلَّقَهَا.. فَبِدْعِي) أَيْضًا (فِي الْأَصَحِّ) فَيَحْرُمُ؛ لِاحْتِمَالِ الْعُلُوقِ الْمَوْدِي إِلَى النَّدَمِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالثَّانِي: لَيْسَ بِيَدْعِي فَلَا يَحْرُمُ؛ لِإِشْعَارِ بَقِيَّةِ الْحَيْضِ بِبِرَاءَةِ الرَّحِمِ، وَدَفْعِ: بِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ الْبَقِيَّةُ مِمَّا دَفَعَتْهُ الطَّبِيعَةُ أَوَّلًا وَهَيَّأَتْهُ لِلْخُرُوجِ، (وَيَحِلُّ خُلْعُهَا) أَي: الْمُوطُوءَةُ فِي الطُّهْرِ، (وَطَلَاقٌ مَنْ ظَهَرَ حَمْلُهَا) لِأَنَّ أَخَذَ الْعَوْضِ وَظُهُورَ الْحَمْلِ يُبَعِّدُ احْتِمَالَ النَّدَمِ، .....

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (فالمراد بـ«المذهب»... ) أفاد به أن «المنهاج» خالف اصطلاحه هنا؛ كـ«الروضة» في التعبير بهذه الصيغة.

﴿ حاشية السنباطي ﴾

قوله: (طلاق في طهر... ) أي: منجزاً كان أو معلقاً بشرطه المتقدم.

قوله: (وطلاق من ظهر حملها) أي: منه؛ كما هو ظاهر من تقرير الشارح، فإن كانت حاملاً من غيره بشبهة أو زناً.. لم يحل، فهو من البدعي؛ لتأخر الشروع في العدة؛ لأنها إنما تكون بعد وضع الحمل وانقضاء النفاس، بخلاف الحامل منه. ومنه يعلم: أن محله في الحامل من زنا؛ إذا كانت من ذوات الأشهر؛ بأن لم تحض، فإن كانت من ذوات الأقراء؛ بأن حاضت.. فكغيرها؛ لأن حمل الزنا لا يمنع انقضاء العدة





وَلَوْ كَانَتْ الْحَامِلُ تَرَى الدَّمَ وَقُلْنَا: هُوَ حَيْضٌ... لَمْ يَحْرُمِ الطَّلَاقُ فِيهِ؛ لِأَنَّ عِدَّتَهَا بِوَضْعِ الْحَمَلِ.

### تَنْبِيهُ

#### [فِي مَعْنَى الطَّلَاقِ السُّنِّيِّ وَحُكْمِهِ]

سُكُوتُ المَصْنَفِ عَن بَيَانِ مَعْنَى السُّنِّيِّ وَحُكْمِهِ يُشْعِرُ بِأَنَّهُ مَا عَدَا البِدْعِيَّ وَأَنَّهُ جَائِزٌ، وَذَلِكَ مَا شِئَ عَلَى أَحَدِ الاِصْطِلَاحِيْنَ: أَنَّ السُّنِّيَّ الجَائِزُ وَالبِدْعِيَّ الحَرَامُ، وَالاِصْطِلَاحُ الثَّانِي: المشهور: أَنَّ السُّنِّيَّ بَعْضُ الجَائِزِ؛ كَطَّلَاقِ مَمْسُوسَةٍ فِي طَهْرٍ لَمْ يَطَّأَهَا فِيهِ وَلَيْسَتْ بِحَامِلٍ، وَأَنَّ طَّلَاقَ الحَامِلِ وَالاَيْسَةِ وَالصَّغِيرَةِ وَغَيْرِ المَمْسُوسَةِ لَيْسَ بِسُنِّيٍّ وَلَا بِدْعِيٍّ وَهُوَ جَائِزٌ، .....

حاشية البكري

قوله: (ولو كانت الحامل ترى الدم...) أفاد به الجواز، وأنه داخل في عموم كلام «المنهاج» لأنّ الرّاجح: أنّها حيض كما ذكره سابقاً، لكنّه يردّ على أول كلامه وهو قوله: (طلاق في حيض ممسوسة) لأنّ هذا كذلك، ويجاب: بأنّه لا يرد عليه؛ لدخوله في عموم كلامه بعد ذلك، ولك أن تقول: هو تدافع<sup>(١)</sup> في المفهوم، فهو وارد بكلّ حال.

قوله: (تنبيه...) أفاد به أنّ كلام المصنّف أضبط؛ لأنّه لا واسطة فيه بين السُّنِّيِّ وَالبِدْعِيِّ، فلا اعتراض عليه في مخالفة الاصطلاح المشهور، والأمر فيه يسير؛ لأنّه خلاف راجع للتسمية.

حاشية السباطي

بالأقراء، فيحل طلاقها في طهر لم يطأها فيه ولا في حيض قبله.

قوله: (أن السني الجائز...) فيه ما علمت.

(١) في نسخة (أ): ترفع.



وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ يَسِيرٌ ، وَالْأَوَّلُ لِانْتِزَاعِهِ أَوْلَى .

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (والأمر في ذلك يسير) أي: الأمر المترتب على الاصطلاحين<sup>(١)</sup> يسير بالنسبة لما اتفقا عليه من جواز كل من هذين القسمين ، وهو ما سيأتي فيما لو قال لها: أنت طالق للسنة ونحو ذلك . ومن هذا الذي سيأتي يعلم<sup>(٢)</sup>: أن الثاني المشهور هو الراجح ، لا الأول الذي جرى عليه المصنف هنا . وقول<sup>(٣)</sup> الشارح: «أنه الأول» بل تعليقه الأولوية بالانضباط ممنوع ، بل الثاني منضبط أيضاً وإن أخذ هو<sup>(٤)</sup> أولاً بما ينضبط به ؛ إذ ضابط السني عليه: طلاق ممسوسة في طهر لم يطأها أو لم تستدخل<sup>(٥)</sup> ماءه فيه أو في حيض قبله ، وليست بحامل منه ولا صغيرة ولا آيسة ولا مختلعة . والذي ليس بسني ولا بدعي: طلاق الأربعة التي ذكرهن والمختلعة ، وكذا طلاق المولي إذا طوِّب به ، وطلاق القاضي عليه ، وطلاق الحكيمين في الشقاق .

تنبیه: من الطلاق الذي ليس بدعي<sup>(٦)</sup>: ما هو واجب ؛ كطلاق المولي ؛ فإنه واجب عليه بأمر القاضي وجوباً عينياً إن قام بالزوج ما يمنع من الفیئة ؛ كالأحرام ، أو مخيراً فيه إن لم يتم به ذلك ؛ فإن الواجب عليه هو أو الفیئة ؛ كما سيأتي ، قال الشيخان: وقد يقال بتحريم طلاق المولي ؛ لأنه أحوجها<sup>(٧)</sup> بالإيذاء إلى الطلب وهو غير ملجأ ؛ لتمكنه من الفیئة .

ومنه: ما هو مستحب ؛ كطلاق من خاف تقصيره في حقها لنقص أو غيره ، أو لكونها غير عفيفة ، قال ابن الرفعة: أو أمره والده بطلاقها ، وقيده في «شرح الروض»:

(١) في نسخة (أ): على الاصطلاح .

(٢) في نسخة (أ): ونحو ذلك ، ومنه - أعني : مما سيأتي - يعلم .

(٣) في نسخة (أ) و(ج): وقال .

(٤) في نسخة (أ): وإن أخل هو .

(٥) في نسخة (ج) و(د): أو لم تدخل .

(٦) في نسخة (أ): من الطلاق السني .

(٧) في نسخة (ج): لأنها أخرجها .





(وَمَنْ طَلَّقَ بِدَعِيًّا .. سُنَّ لَهُ الرَّجْعَةُ ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ .. طَلَّقَ بَعْدَ طَهْرٍ) لِحَدِيثِ «الصَّحِيحَيْنِ»: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ لِيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا»<sup>(١)</sup> أَي: قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا إِنْ أَرَادَ؛ .....

حاشية السباطي

بما إذا أمره لا لتعنتٍ ونحوه .

ومنه: ما هو مكروه؛ وذلك عند سلامة الحال، وأشار الإمام إلى طلاق من لا يهواها ولا تسمح نفسه بمؤنتها من غير تمتع بها.

قوله: (سن له الرجعة) أي: إلى أن يدخل الطهر الثاني إن طلقها في طهر جامعها فيه، وإلى آخر الحيضة إن طلقها في الحيض<sup>(٢)</sup>، قال الإمام: ومع سن الرجعة لا نقول: أن تركها مكروه، قال في «الروضة»: وفيه نظر، وينبغي كراهتها؛ لصحة الخبر فيها ولدفع الإيذاء، وأجيب: بأن الإمام صرح فيما قاله بإجماع أصحابنا، ولا دلالة للخبر عليها؛ لأنه لا نهي فيه.

قوله: (ثم إن شاء .. طلق بعد طهر) أي: لكن إن كانت البدعة لحيض .. استحب أن لا يطلقها؛ لثلاثا يكون المقصود من الرجعة مجرد الطلاق، وإن كانت لظهر وطئها فيه أو في حيض قبله ولم يظهر حملها وراجعها فيه ووطئ بعد الرجعة .. فلا بأس بطلاقها في الطهر الثاني، فإن لم يراجعها إلا بعده أو فيه ولم يطأ .. استحب أن لا يطلقها في الطهر الثاني؛ لثلاثا تكون الرجعة للطلاق<sup>(٣)</sup>.

قوله: (فقال: «مره») أي: أمر استحباب؛ لأن الرجعة في معنى النكاح وهو لا يجب؛ كما مر.

(١) صحيح البخاري، كتاب الطلاق، رقم [٥٢٥١]. صحيح مسلم، باب:، رقم [١٤٧١] واللفظ له.

(٢) في نسخة (أ): قوله: (سن له الرجعة) أي: ما لم يدخل الطهر الثاني.

(٣) في نسخة (أ): وراجعها فيه .. استحب أن لا يطلقها في ذلك الطهر لذلك، فإن لم يراجعها إلا بعده أو فيه ولم يطأ .. استحب أن لا يطلقها في الطهر الثاني لذلك الطهر الذي طلق فيه لذلك.



كَمَا صُرِّحَ بِذَلِكَ فِي بَعْضِ رِوَايَاتِهِمَا، وَيُقَاسُ غَيْرُ هَذِهِ الصُّورَةِ مِنَ الْبِدْعِيِّ عَلَيْهَا.  
 (وَلَوْ قَالَ لِحَائِضٍ) مَمْسُوسَةٍ أَوْ لِنَفْسَاءَ: («أَنْتِ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ» .. وَقَعَ فِي  
 الْحَالِ، أَوْ «لِلسَّنَةِ» .. فَحِينَ تَطْهَرُ) وَلَا يَتَوَقَّفُ الْوُقُوعُ عَلَى الْإِغْتِسَالِ، (أَوْ) قَالَ  
 (لِمَنْ فِي طَهْرٍ لَمْ تُمْسَ فِيهِ) وَهِيَ مَدْخُولٌ بِهَا: («أَنْتِ طَالِقٌ لِلسَّنَةِ» .. وَقَعَ فِي  
 الْحَالِ، وَإِنْ مُسَّتْ .. فَحِينَ تَطْهَرُ بَعْدَ حَيْضٍ، أَوْ) قَالَ لِمَنْ فِي طَهْرٍ<sup>(١)</sup>: أَنْتِ طَالِقٌ،  
 («لِلْبِدْعَةِ» .. فَبِالْحَالِ) يَقَعُ (إِنْ مُسَّتْ فِيهِ، وَإِلَّا) أَي: وَإِنْ لَمْ تُمْسَ فِيهِ وَهِيَ

حاشية البكري

قوله: (كما صرح بذلك) أي: بالإرادة في بعض روايات الصحيحين.

قوله: (أو لنفساء) ذكره؛ لثلاً يتوهم الاختصاص بالحائض.

قوله: (وهي مدخول بها) هنا وكذا في قوله: (وإن لم تمس فيه وهي مدخول بها)  
 بيان؛ لأن التفصيل ثانياً<sup>(٢)</sup> مقصور على من يكون طلاقها متصفاً بالسنة أو البدعة، أما  
 نحو الصغيرة وغير الممسوسة.. فيقع في الحال، فهو إيراد عليه وإشارة إلى أن  
 الاصطلاح الثاني أولى؛ لأنه سالم من هذا الإيهام ونحوه، وكذا قوله: (لو خاطب بهذه  
 الألفاظ من ليس طلاقها سنياً ولا بدعياً...).

حاشية السنباطي

قوله: (فحين تطهر) أي: من ذلك الحيض إن لم يجامعها فيه، وإلا.. فحين  
 تطهر من الحيض الذي بعد هذا الطهر؛ كما علم مما مر.

قوله: (لم تمس فيه) أي: ولا في حيض قبله؛ كما علم مما مر.

قوله: (فحين تطهر بعد حيض) أي: لم يمسه فيها.

قوله: (إن مست فيه) أي: أو في حيض قبله، وكذا يقال في قوله: (وإن لم تمس  
 فيه) كما علم.

(١) في نسخة (ش): أو قال في طهر

(٢) في نسخة (ب) و(د) و(ه): لأن التفصيل يأتيه.





مَدْخُولٌ بِهَا.. (فَحِينَ تَحِيضُ) أَي: تَرَى دَمَ الْحَيْضِ؛ فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ قَبْلَ يَوْمِ  
وَلَيْلَةٍ وَلَمْ يَعُدْ.. تَبَيَّنَ أَنَّ الطَّلَاقَ لَمْ يَقَعْ، وَهَذَا كَمَا رَأَيْتَ خِطَابَ لِمَنْ يَكُونُ طَلَاقُهَا  
سُنِّيًّا أَوْ بَدْعِيًّا، فَلَوْ قَالَ لِمَنْ لَا يَتَّصِفُ<sup>(١)</sup> طَلَاقُهَا بِذَلِكَ؛ كَغَيْرِ الْمَمْسُوسَةِ وَالصَّغِيرَةِ  
وَعَبْرَتَيْهِمَا: أَنْتِ طَالِقٌ لِلسَّنَةِ أَوْ لِلْبَدْعَةِ<sup>(٢)</sup>.. وَقَعَ فِي الْحَالِ مُطْلَقًا وَيَتَلَعَّوْ ذِكْرَ السَّنَةِ  
وَالْبَدْعَةِ.

❦ حَاشِيَةُ السَّنْبَاطِيِّ ❦

قوله: (فحين تحيض) أي: أو يمسه قبل الحيض، وعليه النزاع عقب الإمساس  
الحاصل بإيلاج الحشفة، فلو استدام من غير نزاع.. حرم، لكن لا حد عليه وإن كان  
الطلاق بائنا<sup>(٣)</sup> وعلم التحريم؛ لأن أوله مباح، ولا مهر؛ لأن النكاح يتناول جميع  
الوطئات، ولو نزاع وعاد.. فهو ابتداء وطاء بعد الطلاق فيجري عليه حكمه.

قوله: (وهذا كما رأيت خطاب لمن يكون طلاقها سنيا أو بدعيا، فلو قال لمن لا  
يتصف طلاقها بذلك... الفرق بينهما: أن اللام<sup>(٤)</sup> في الأول؛ لكونه مما يعهد انتظاره  
ويكرره للتوقيت فأشبهه قوله: (أنت طالق لرمضان) وفي الثاني؛ لكونه مما لا يعهد  
انتظاره ويكرره للتعليل فأشبهه قوله: (أنت طالق لرضا زيد أو قدومه) فإنها تطلق في  
الحال وإن لم يرض زيد أو لم يقدم، والمعنى: فعلت ذلك ليرضى أو ليقدم، ونزل  
ذلك منزلة قول السيد: (أنت حر لوجه الله تعالى). ولو قال في الأولى: أردت التعليل،  
أو في الثاني: أردت التوقيت.. قبل منه في الأول، وكذا في الثاني باطنا لا ظاهرا.

نعم؛ لو قال: لوقت البدعة أو لوقت السنة وقال: أردت التوقيت.. قبل منه ظاهرا  
أيضا.

تثبيته: لو قال لمن يكون طلاقها سنيا وبدعيا في حال البدعة: أنت طالق طلاقا

(١) في نسخة (ش): لا يتصف

(٢) في نسخة (ش): أو البدعة

(٣) في نسخة (أ): ناسيا.

(٤) في نسخة (أ): أن الكلام.



(وَلَوْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً حَسَنَةً أَوْ أَحْسَنَ الطَّلَاقِ أَوْ أَجْمَلَهُ» .. فَكَالْسُنَّةِ) فَإِنْ كَانَتْ فِي حَيْضٍ .. لَمْ يَقَعْ حَتَّى تَطْهَرَ، أَوْ فِي طَهْرٍ لَمْ تُمَسَّ فِيهِ .. وَقَعْ فِي الْحَالِ، أَوْ مُسَّتْ فِيهِ .. وَقَعْ حِينَ تَطْهَرُ بَعْدَ حَيْضٍ، (وَ«طَلْقَةً قَبِيحَةً أَوْ أَقْبَحَ الطَّلَاقِ أَوْ أَفْحَشَهُ» .. فَكَالْبِدْعَةِ<sup>(١)</sup>) فَإِنْ كَانَتْ فِي حَيْضٍ .. وَقَعْ فِي الْحَالِ، وَكَذَا فِي طَهْرٍ مُسَّتْ فِيهِ، وَإِلَّا .. فَحِينَ تَحِيضُ، وَلَوْ خَاطَبَ بِهَذِهِ الْأَلْفَافِ مَنْ لَيْسَ طَلِاقُهَا سُنِّيًّا وَلَا بَدْعِيًّا؛ كَالْحَامِلِ وَالْأَيْسَةِ وَغَيْرِهِمَا .. وَقَعْ فِي الْحَالِ مُطْلَقًا؛ كَمَا لَوْ قَالَ: لِلْسُنَّةِ

حاشية السنيابي

سنيا، أو في حال السنة: أنت طالق طلاقاً بدعياً وقال: أردت الوقوع في الحال .. لم يقع في الحال؛ لأن النية إنما تعمل فيما يحتمله اللفظ لا فيما يخالفه صريحاً، وإذا تنافيا .. لغت النية وعمل باللفظ؛ لأنه أقوى، فإن زاد في الصيغة (الآن) وقال: أردت الوقوع في الحال .. وقع في الحال؛ للإشارة إلى الوقت، ويلغو اللفظ. انتهى.

قوله: (فكالسنة) وقوله: (فكالبدعة) محله في الأول ما لم يقل: أردت البدعي؛ لأنه في حقها حسن؛ لسوء خلقها وكانت في حال البدعة؛ تغليظاً عليه مع<sup>(٢)</sup> احتمال اللفظ له، وفي الثاني ما لم يقل: أردت السني؛ لحسن عشرتها وكانت في حال السنة كذلك، قال ابن المقري في «روضه»: ولو فسر (القبيح) أو (الأقبح) بالثلاث .. قبل منه.

تثبيته: لو قال: طلقتك طلقاً كالثلج أو كالنار .. وقع في الحال ويلغو التشبيه المذكور<sup>(٣)</sup>، خلافاً لمن قال: أن قصد التشبيه بالثلج في البياض وبالنار في الإضاءة .. طلقت في زمن السنة، أو التشبيه بالثلج في البرودة وبالنار في الحرارة والإحراق .. طلقت في زمن البدعة.

(١) في نسخة (ب) (ش): فكالسنة، وفي (أ): كالبدعة.

(٢) في نسخة (د): فمنع.

(٣) في نسخة (أ) و(ج): وتلغو النية المذكورة.



أَوْ لِلْبِدْعَةِ، (أَوْ «سُنِّيَّةٌ بِدْعِيَّةٌ»، أَوْ «حَسَنَةٌ قَبِيحَةٌ».. وَقَعَ فِي الْحَالِ) وَيَلْفُو ذِكْرُ الصِّفَتَيْنِ؛ لِتَضَادِّهِمَا.

(وَلَا يَحْرُمُ جَمْعُ الطَّلَاقِ) أَي: أَنْ يُطَلَّقَ ثَلَاثًا دَفْعَةً؛ لِإِنْتِفَاءِ الْمَحْرَمِ لَهُ، وَالْأَوْلَى لَهُ تَرْكُهُ؛ بِأَنْ يُفَرِّقَهُنَّ عَلَى الْأَقْرَاءِ، أَوْ الْأَشْهُرِ؛ لِتَيْمُكُنَ مِنَ الرَّجْعَةِ، أَوْ

حاشية السنياطي

قوله: (أَوْ سُنِّيَّةٌ بِدْعِيَّةٌ...) مثله: مَا لَوْ قَالَ: لَا سُنِّيَّةٌ وَلَا بِدْعِيَّةٌ، أَوْ لَا حَسَنَةٌ وَلَا قَبِيحَةٌ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: طَلَاقًا سُنِّيًّا بِدْعِيًّا أَوْ حَسَنًا قَبِيحًا، أَوْ لَا سُنِّيًّا وَلَا بِدْعِيًّا، أَوْ لَا حَسَنًا وَلَا قَبِيحًا، لَكِنْ لَوْ أَرَادَ فِي الْأَوَّلِينَ بِ(السُّنِّيِّ) أَوْ (الْحَسَنِ): الْوَقْتَ، وَبِ(الْبِدْعِيِّ) أَوْ (الْقَبِيحِ): الثَّلَاثَ.. قَبْلَ وَإِنْ تَأَخَّرَ وَقُوعَ الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّ ضَرَرَ وَقُوعِ الطَّلَاقِ أَكْثَرَ مِنْ فَائِدَةِ تَأَخُّرِ الْوُقُوعِ. وَلَوْ قَالَ: سُنِّيًّا أَوْ بِدْعِيًّا، أَوْ حَسَنًا أَوْ قَبِيحًا وَكَانَتْ مِمَّنْ يَتَصَفَّ طَلَاقُهَا [بِالسُّنَّةِ أَوْ الْبِدْعَةِ.. وَقَعَ الطَّلَاقُ، لَا فِي الْحَالِ الَّتِي هِيَ فِيهَا، بَلْ فِي الْحَالَةِ الْآخَرَى؛ لِأَنَّهُ التَّعْيِينُ<sup>(١)</sup>؛ كَمَا لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ الْيَوْمَ أَوْ غَدًا.. لَا تَطْلُقُ حَتَّى يَجِيءَ الْغَدُ، فَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا يَتَصَفَّ طَلَاقُهَا]<sup>(٢)</sup> بِذَلِكَ.. طَلَّقْتَ فِي الْحَالِ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

قوله: (بِأَنْ يُفَرِّقَهُنَّ عَلَى الْأَقْرَاءِ...) هَذَا فِي غَيْرِ الْحَامِلِ، أَمَّا الْحَامِلُ.. فَيُفَرِّقُهُنَّ طَلْقَةً فِي الْحَالِ وَيُرَاجِعُ، وَآخَرَى بَعْدَ النِّفَاسِ، وَالثَّلَاثَةَ بَعْدَ الطَّهْرِ مِنَ الْحَيْضِ.

فرع: لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ فِي كُلِّ قَرَاءٍ طَلْقَةً.. فَالْمُرَادُ بِ(الْقَرَاءِ): الطَّهْرُ وَإِنْ لَمْ يَحْتَوِشْ بِدَمِينٍ؛ لِصَدَقِ الْأَسْمُ، وَإِنَّمَا شَرَطَ الْاِحْتِوَاشَ فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ؛ لِتَكَرُّرِ الدَّلَالَةِ عَلَى بَرَاءَةِ الرَّحْمِ بِإِظْهَارِ اِحْتِوَاشِهَا الدَّمَاءِ، فَإِنْ كَانَتْ حَائِضًا.. فَلَا تَطْلُقُ فِي الْحَالِ، بَلْ إِذَا طَهَرَتْ.. يَقَعُ عَلَيْهَا [طَلْقَةً]<sup>(٣)</sup> وَتَبَيَّنَ بِهَا إِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا، فَلَا تَقَعُ عَلَيْهَا الثَّانِيَّةُ وَلَا الثَّلَاثَةُ، وَإِنْ كَانَتْ طَاهِرًا.. طَلَّقْتَ فِي الْحَالِ طَلْقَةً وَتَبَيَّنَ بِهَا إِنْ كَانَتْ

(١) فِي «الْأَسْنَى»: لِأَنَّهُ الْيَقِينُ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ مِنْ (أ).

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ مِنْ (أ).



التَّجْدِيدِ إِنْ نَدِمَ ، (وَلَوْ قَالَ) لِمَمْسُوسَةٍ : («أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا» ، أَوْ «ثَلَاثًا لِلسُّنَّةِ» ، وَفَسَّرَ بِتَفْرِيقِهَا عَلَى الْأَقْرَاءِ<sup>(١)</sup>) أَي : قَالَ : إِنَّهُ نَوَى فِي كُلِّ قُرْءٍ طَلْقَةً .. (لَمْ يُقْبَلْ) فِي الظَّاهِرِ ؛ لِمُخَالَفَتِهِ لِمُقْتَضَى اللَّفْظِ مِنْ وَقُوعِ الثَّلَاثِ دَفْعَةً فِي الْحَالِ فِي الْأُولَى ، وَفِي الثَّانِيَةِ إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ طَاهِرًا وَحِينَ تَطْهَرُ إِنْ كَانَتْ حَائِضًا ، وَلَا سُنَّةَ فِي التَّفْرِيقِ ، (إِلَّا مِمَّنْ يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَ الْجَمْعِ) لِلثَّلَاثِ دَفْعَةً كَالْمَالِكِيِّ ، فَيُقْبَلُ لِمُوَافَقَةِ

## ﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (ولا سنة في التفريق) ذكره توطئة للاستثناء ؛ أي: لأنه لا سنة فيه إلا من معتقد تحريم الجمع<sup>(٢)</sup>.

## ﴿ حاشية السنباطي ﴾

غير مدخول بها، وإلا.. وقع عليها الثانية بالطهر الثاني والثالثة<sup>(٣)</sup> بالطهر الثالث، وتشرع في العدة بالطلقة الأولى، وإن كانت حاملاً.. وقع في الحال طلقة، ثم إن راجعها في الحمل.. وقعت أخرى بالطهر من النفاس ثم تستأنف العدة لهذه الطلقة؛ سواء أوطئها بعد الرجعة أم لا، وإن لم يراجعها.. انقضت عدتها بالوضع، فإن كانت الحامل حائضاً وقت التعليق.. لم تطلق حتى تطهر، قال في «الروضة» ك«أصلها»: ولا يتكرر بتكرار طهرها الطلاق؛ لأن القرء ما دل على البراءة وهذا المعنى منتف مع الحمل. واستشكل بما مر: من أن القرء هنا الطهر، ولو كانت صغيرة أو آيسة.. وقع في الحال طلقة، ثم إن حاضت الصغيرة قبل مضي ثلاثة أشهر من وقوع الطلاق.. تكرر الطلاق بتكرار الأقراء، وإن لم تحض ولم يراجعها حتى مضت ثلاثة أشهر.. بانته منه. انتهى.

قوله: (إلا ممن يعتقد...): ظاهره: أنه استثناء من كل من: أنت طالق ثلاثاً، أو ثلاثاً للسنة، وهو ظاهر؛ عملاً باعتقاد الحالف وإن اقتضى كلام «الروضة»: أنه استثناء

(١) في نسخة (ش): على أقراء

(٢) في نسخة (أ) و(ز): تحريم جمع، وفي نسخة (ج) و(د) و(هـ): بخطر جمع.

(٣) في نسخة (ج): والثانية.



تفسيره لإعتقاده، (والأصح) على عدم القبول: (أنه يُدَيِّنُ) فيما نواه فيعمل به في الباطن إن كان صادقاً؛ بأن يُراجِعَهَا وَيَطْلُبُهَا، وَلَهَا تَمَكِينُهُ إِنْ ظَنَّتْ صِدْقَهُ بِقَرِينَةٍ، وَإِلَّا... فَلَا، وَفِي ذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: لَهُ الطَّلَبُ وَعَلَيْهَا الْهَرَبُ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَا يُدَيِّنُ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَا يَحْتَمِلُ الْمَرَادَ، وَالنِّيَّةُ إِنَّمَا تُعْمَلُ فِيمَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ، (وَيُدَيِّنُ مَنْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ»، وَقَالَ: «أَرَدْتُ إِنْ دَخَلْتِ» الدَّارَ، «أَوْ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ» بِخِلَافِ إِنْ شَاءَ اللهُ؛ لِأَنَّهُ يَرْفَعُ حُكْمَ الطَّلَاقِ، وَمَا قَبْلَهُ يُخَصِّصُهُ بِحَالِ دُونَ حَالِ.

(وَلَوْ قَالَ: «نِسَائِي طَوَالِقٌ»، أَوْ «كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ»، وَقَالَ: «أَرَدْتُ بَعْضَهُنَّ» كَفُلَانَةَ وَفُلَانَةَ دُونَ فُلَانَةَ.. (فَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ ظَاهِرًا) لِمُخَالَفَتِهِ لِعُمُومِ اللَّفْظِ الْمَحْضُورِ<sup>(١)</sup> أَفْرَادَهُ الْقَلِيلَةَ، (إِلَّا لِقَرِينَةٍ؛ بِأَنْ خَاصَمْتَهُ) زَوْجَتَهُ (وَقَالَتْ) لَهُ: («تَزَوَّجْتِ عَلَيَّ؟!» (فَقَالَ) مُنْكَرًا لِذَلِكَ: («كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ» وَقَالَ: «أَرَدْتُ غَيْرَ الْمُخَاصِمَةِ» (فَيُقْبَلُ فِي ذَلِكَ؛ رِعَايَةً لِلِقَرِينَةِ، وَالثَّانِي: يُقْبَلُ

حاشية البكري

قوله: (على عدم القبول) بين به مراده المحتمل لفظه لتفريعه على القول من معتقد تحريم الجمع.

حاشية السباطي

من الثانية، وارتضاه الزركشي واستبعد عوده للأولى أيضاً.

قوله: (ويطلقها) كذا في بعض النسخ، وفي بعضها: (أو يطلقها)، وفي بعضها: (ويطلبها) بالباء بدل القاف، وهي أحسن وإن كانت الأوليان صحيحتين بجعل الواو على الأولى<sup>(٢)</sup> منهما بمعنى (أو).

قوله: (ولها تمكينه إن ظنت صدقه بقريئة) لكن لو رأها الحاكم مجتمعين..

(١) في نسخة (ش): المحصورة

(٢) في نسخة (ج): على الأول.



مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ الْعَامِّ فِي بَعْضِ أَفْرَادِهِ شَائِعٌ، وَالثَّالِثُ: لَا يُقْبَلُ مُطْلَقًا،  
وَالْقَرِينَةُ الْحَالِيَّةُ لَا تَصْرِفُ مِثْلَ هَذَا الْعَامِّ عَنْ عُمُومِهِ، وَإِنَّمَا تَصْرِفُهُ اللَّفْظِيَّةُ  
كَالِاسْتِثْنَاءِ، وَعَلَى عَدَمِ الْقَبُولِ: يُدَيِّنُ.

﴿ حاشية السباطي ﴾

فرق بينهما على الأقوى<sup>(١)</sup> في «الكفاية» من وجهين في ذلك.

قوله: (وعلى عدم القبول: يدين) فارق عدم تدين من قال: «أرבעتكن طوالت»  
في إرادة غير فلانة<sup>(٢)</sup>؛ بأن لفظ (أربعة) ونحوها من الأعداد نص في الأعداد  
المعلومة، واستعمالها في بعضه غير مفهوم، بخلاف استعمال اللفظ العام في الخاص.  
تنبيه: ضابط ما لا يدين فيه وما يدين فيه؛ كما فهم مما تقرر: أنه إن قصد ما  
يرفع الطلاق أو يخصصه ببعض نسائه المعبر عنهن بالعدد.. لم يدين، أو ببعض نسائه  
المعبر عنهن بلفظ عام أو بحال دون حال.. دين. وكذا لو قصد ما يصرف الطلاق إلى  
معنى آخر؛ كما لو قال: أنت طالق وأراد من وثاق. انتهى.



(١) في نسخة (د): على الأقرب.

(٢) في نسخة (د): في إرادة غير ثالثة.



## (فصل)

### [في تعليق الطلاق بالأزمنة ونحوها]

(قال: «أنت طالق في شهر كذا»، أو «في غرته»، أو «أوله») أو رأسه..  
(وقع) الطلاق (بأول جزء منه) وهو أول جزء من الليلة الأولى منه، ووجه «في  
شهر كذا» بأن المعنى: إذا جاء شهر كذا<sup>(١)</sup>، ومجيئه يتحقق بمجيء أول جزء منه.

حاشية البكري

## فصل

قوله: (أو رأسه) أفاد به أن المذكور في «المنهاج» للتمثيل لا للحصر.

حاشية السباطي

## فصل

قوله: (قال: «أنت طالق في شهر كذا»...) محل ذلك: إذا قاله قبل دخول الشهر؛  
كما يفهم قول الشارح: (ووجه...)، فإن قاله وهو فيه.. ففي الأول يقع في الحال، وفي  
الباقي<sup>(٢)</sup> إنما يقع بأول جزء من الشهر القابل. ومثل<sup>(٣)</sup> الباقي فيما تقرر فيه أول آخر أوله.  
قوله: (وقع الطلاق بأول جزء...) قال الزركشي: والاعتبار في دخوله ببلد  
التعليق، فلو علق ببلده وانتقل إلى أخرى ورثي فيها الهلال وتبين أنه لم ير في تلك..  
لم يقع الطلاق بذلك. قال في «شرح الروض»: وظاهر: أن محله: إذا اختلفت المطالع،  
ولو قال فيما لو قال (في شهر كذا): أردت وسطه أو آخره، أو فيما لو قال في (غرته):  
أردت إحدى الثلاثة الأول.. لم يقبل ويدين؛ لاحتمال ما قاله، لا إن قال: أردت  
بـ(غرته) أو بـ(رأسه) فيما لو قال: (في رأسه المنتصف) مثلاً.. فلا يدين؛ لأن غرة  
الشهر لا تطلق على غير الثلاثة الأول، ورأسه لا يطلق على غير أول ليلة منه.

(١) في نسخة (ج): إذا جاء رأس شهر كذا.

(٢) في نسخة (د): وفي الثاني.

(٣) في نسخة (أ): وقيل.



(أَوْ «فِي نَهَارِهِ» ، أَوْ «أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْهُ» . . . فَبَجْرِ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْهُ) عَلَى قِيَاسِ مَا تَقَدَّمَ .  
 (أَوْ «آخِرِهِ» . . . فَبِآخِرِ جُزْءٍ مِنَ الشَّهْرِ ، وَقِيلَ : بِأَوَّلِ النِّصْفِ الْآخِرِ) إِذْ كُلُّهُ  
 آخِرُ الشَّهْرِ فَيَقَعُ بِأَوَّلِهِ ، وَرُدَّ : بِسَبْقِ الْأَوَّلِ إِلَى الْفُهْمِ .

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (بسبق الأول) أي: آخر جزء من الشهر.

﴿ حاشية السباطي ﴾

قوله: (أو آخره) مثله: آخر أول آخره؛ لأن آخره: اليوم الأخير، وأوله: طلوع  
 الفجر، فأخر أوله: الغروب<sup>(١)</sup> وهو الجزء الأخير. قال في «شرح الروض»: كذا قالوه،  
 والأوجه: أنها تطلق قبل<sup>(٢)</sup> زوال اليوم الأخير<sup>(٣)</sup>؛ لأنه آخر أوله، ووقت الغروب إنما  
 هو آخر اليوم لا آخر أوله.

فروع: لو علق بأول آخره.. وقع بأول اليوم الأخير، أو آخر أوله.. فبآخر<sup>(٤)</sup>  
 الليلة الأولى منه على الأقيس عند العمراني، وصوبه جمع متقدمون، وهو المعتمد وإن  
 اقتضى كلام الشيخين ترجيح مقابله، وهو: الوقوع بآخر اليوم الأول حيث نقلاه عن  
 الأكثرين بعد نقل ابن الصباغ وغيره الأول عن الأكثرين، أو بانتصاف الشهر.. فبغروب  
 شمس الخامس عشر وإن نقص، أو بنصف نصفه الأول.. فبطلوع فجر الثامن؛ لأن  
 نصف نصفه: سبع ليال ونصف وسبعة أيام ونصف، والليل سابق النهار فيقابل نصف  
 ليلة بنصف يوم، وتجعل ثمان ليال وسبعة أيام نصفًا، وسبع ليال وثمانية أيام نصفًا،  
 أو بنصف اليوم.. فعند الزوال؛ لأنه المفهوم منه وإن كان اليوم يحسب من طلوع الفجر  
 شرعًا ونصفه الأول أطول. انتهى.

(١) في نسخة (ج): لأن آخره: اليوم الأخير، فبأول طلوع الفجر بآخر أول الغروب. وفي (د): لأن  
 آخره: اليوم الأخير، وأول طلوع الفجر بآخر أول الغروب.

(٢) في نسخة (ج) و(د): قبيل.

(٣) وقع في النسخ: الآخر.

(٤) في نسخة (ج): متأخر.





(وَلَوْ قَالَ لَيْلًا: «إِذَا مَضَى يَوْمٌ» فَأَنْتِ طَالِقٌ .. (فَبِغْرُوبِ شَمْسِ غَدِهِ) تَطْلُقُ ،  
 (أَوْ نَهَارًا .. فَفِي مِثْلِ وَقْتِهِ مِنْ غَدِهِ) تَطْلُقُ ، (أَوْ الْيَوْمِ) أَي: قَالَ: إِذَا مَضَى الْيَوْمُ  
 فَأَنْتِ طَالِقٌ ؛ (فَإِنْ قَالَهُ نَهَارًا .. فَبِغْرُوبِ شَمْسِهِ) تَطْلُقُ ، (وَالْإِلا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَقُلْهُ  
 نَهَارًا ؛ بِأَنْ قَالَهُ لَيْلًا .. (لَغَا) أَي: لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ .

حاشية السباطي

قوله: (ولو قال ليلا: «إذا مضى يوم فأنت طالق» .. فبغروب شمس غده) قال  
 الرافعي: كذا أطلقوه، لكن فيه تلفيق اليوم من النصفين المفرقين، وقد مر في  
 (الاعتكاف): أنه لو نذر يوما .. لم يجز تفريق ساعاته . انتهى، وأجيب: بأن التفريق  
 الممنوع منه ثم تفريق تخلله زمان لا اعتكاف فيه، أما لو دخل فيه في أثناء يوم واستمر  
 إلى نظيره من الثاني، أو قال في أثناءه: لله علي أن أعتكف يوما من هذا الوقت .. فيكفيه  
 ذلك، وهو نظير ما هنا؛ لأن زمن التعليق حصل<sup>(١)</sup> الشروع فيه عقب اليمين .

قوله: (أو نهارا .. ففي مثل وقته من غده) هذا إذا لم يتفق انطباق التعليق على  
 أول نهار، وإلا .. طلقت بغروب شمس، قال الأذرعى<sup>(٢)</sup>: ولعل المراد: إذا تم التعليق  
 واستعقبه أول النهار، أما لو ابتدأه أول النهار فقد مضى جزء قبل تمامه .. فلا يقع  
 بغروب شمس، وفيما قاله إشارة لعدم الاحتياج لاستثناء ما ذكر من هذه المسألة؛ لأنها  
 من جملة ما شمل قبلها، وهو ما إذا قال ذلك ليلا<sup>(٣)</sup> .

قوله: (أي: قال «إذا مضى ...» ) فيه إشارة إلى أن (اليوم) معطوف على (يوم)  
 فيفيد تصوير المسألة بما ذكر احترازا عما إذا قال: أنت طالق اليوم .. فإنه يقع الطلاق  
 حالا ولو لم ينصبه؛ سواء قال ذلك ليلا أو نهارا؛ لأنه أوقعه وسمي الزمان في الأولى  
 بغير اسمه فلغت التسمية .

قوله: (لغا) قال المتولي: ولا يمكن الحمل على الجنس؛ إذ لا يتصور بقاؤهما

(١) في نسخة (أ) و(ج): جعل .

(٢) في نسخة (ج): قال الأول: قال الأذرعى .

(٣) في نسخة (د): لأنها من جملة ما شمل المسألة قبلها، وهو ما إذا كان ذلك ليلا .



(وَبِهِ) أَي: بِمَا ذُكِرَ (يُقَاسُ شَهْرٌ وَسَنَةٌ) وَالشَّهْرُ وَالسَّنَةُ، فَإِذَا قَالَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا: إِذَا مَضَى شَهْرٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ.. طَلَّقْتُ بِمُضِيِّ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، وَمِنْ لَيْلَةِ الْحَادِي وَالثَّلَاثِينَ أَوْ يَوْمِهِ بِقَدْرِ مَا سَبَقَ التَّعْلِيقَ مِنْ لَيْلَتِهِ أَوْ يَوْمِهِ، وَإِذَا قَالَ فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ: إِذَا مَضَتْ سَنَةٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ.. طَلَّقْتُ بِمُضِيِّ أَحَدِ عَشَرَ شَهْرًا بِالْأَهْلَةِ مَعَ إِكْمَالِ الْأَوَّلِ مِنَ الثَّلَاثِ عَشَرَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، وَإِذَا قَالَ: إِذَا مَضَى الشَّهْرُ أَوْ قَالَ: السَّنَةُ فَأَنْتِ طَالِقٌ.. طَلَّقْتُ بِمُضِيِّ بَقِيَّةِ ذَلِكَ الشَّهْرِ أَوْ تِلْكَ السَّنَةِ.

## ﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (فإذا قال ليلاً أو نهاراً: إذا مضى شهر... ) أفاد أن حالة الإلغاء لا تأتي هنا؛ دفعاً لإيهام المتن مجيئها.

## ﴿ حاشية السباطي ﴾

حتى ينقضي أيام الدنيا فكانت صفة مستحيلة، ومن تعليقه يعلم: أن مراده بـ(الجنس): الاستغراق.

[قوله: (ليلاً) أي: غير أول الليلة الأولى من شهر، فإن اتفق ذلك.. اكتفي بمضي شهر هلالياً]<sup>(١)</sup>. وقوله: (أو نهاراً) أي: غير النهار الآخر من شهر، فإن قال ذلك فيه.. اكتفي بمضي شهر هلالياً؛ كما مر في (السلم). وهذا صادق بأن يقع التعليق في الجزء الأخير منه؛ بأن استعقبه أول الليل [فتبين]<sup>(٢)</sup> حينئذ بمضي شهر هلالياً؛ نظير ما مر عن الأذرعي قريباً.

قوله: (بالأهلة) أي: فلا يقبل منه إرادة سنة رومية أو فارسية، لكنه يُدِين، قال الأذرعي: نعم لو كان ببلاد الفرس أو الروم.. فينبغي قبول قوله.

قوله: (بمضي بقية ذلك الشهر أو تلك السنة) أي: فإن قال: أردت شهراً كاملاً أو سنة كاملة.. لم يقبل منه ويُدِين.

تَنْبِيْهِ: لو شك بعد مضي مدة من التعليق في تمامها.. عمل باليقين وحل له

(١) ما بين المعرفين زيادة من (أ).

(٢) في نسخة (أ): ينبي.



(أَوْ) قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسِ» وَقَصَدَ أَنْ يَقَعَ فِي الْحَالِ مُسْتَنْدًا إِلَيْهِ.. وَقَعَ فِي الْحَالِ) وَلَعَا قَصْدُ الْإِسْتِنَادِ<sup>(١)</sup> إِلَى أَمْسٍ؛ لِاسْتِحَالَتِهِ، (وَقِيلَ: لَعُو) أَي: لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ؛ لِقَصْدِهِ بِهِ مُسْتَحِيلًا، (أَوْ قَصَدَ أَنَّهُ طَلَّقَ أَمْسٍ وَهِيَ الْآنَ مُعْتَدَّةٌ.. صَدَّقَ بِيَمِينِهِ) فِي ذَلِكَ، وَتَكُونُ عِدَّتُهَا مِنْ أَمْسِ الْمَذْكُورِ إِنْ صَدَّقْتَهُ، وَمِنْ وَقْتِ الْإِقْرَارِ إِنْ كَذَّبْتَهُ، (أَوْ قَالَ: «طَلَّقْتُ فِي نِكَاحٍ آخَرَ») أَي: غَيْرِ هَذَا النِّكَاحِ؛ (فَإِنْ عُرِفَ) الطَّلَاقُ الْمَذْكُورُ بِنِكَاحِهِ.. (صَدَّقَ بِيَمِينِهِ) فِي إِزَادَتِهِ، (وَالْأ.. فَلَا) يُصَدَّقُ وَيُحْكَمُ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ فِي الْحَالِ؛ كَمَا قَالَهُ فِي «الشَّرْحِ الصَّغِيرِ»، وَنَقَلَ فِيهِ عَنِ

حاشية البكري

قوله: (ويحكم بوقوع الطلاق) هذا هو مفهوم كلام «المنهاج» و«المحرر» وهو

حاشية السبياطي

الوطء حال التردد؛ كما علم مما مر، قال الأذرعى: ولو علق بمضي شهر.. طلقت بمضي ثلاثة، أو الشهر.. فبمضي ما بقي من السنة على الأصح عند القاضي، وبمضي اثني عشر شهرا - للآية - عند الجبلي. ثم نقل - أعني: الأذرعى عن الجبلي -: أنه لو علق بمضي ساعات.. طلقت بمضي ثلاث ساعات، أو الساعات.. فبمضي أربع وعشرين ساعة؛ لأنها جملة ساعات اليوم واللييلة.

قوله: (لقصده به مستحيلاً) أي: وهو وقوع الطلاق في الحال مستنداً إلى أمس، وجوابه - كما يعلم من تعليل الأول -: أن المستحيل إنما هو الاستناد فيقتصر على إلغاء قصده؛ كما لو قال لمن لا يتصف طلاقها ببدعة: أنت طالق للبدعة.

قوله: (صدق بيمينه في ذلك) أي: وإن لم يعرف، وفارق ما يأتي عقبه: باعترافه هنا بطلاق في هذا العقد، وثم أراد صرفه عنه.

قوله: (وتكون عدتها من أمس المذكور إن صدقته) أي: ويبقى النظر في أنه كان يعاشرها<sup>(٢)</sup> أم لا؛ كما سيأتي في (العدد).

(١) في نسخة (ش): قصده الإسناد

(٢) في نسخة (ج) و(د): معاشرها.



الإمام: أَنَّهُ يُبْغِي أَنْ يُقْبَلَ فِيْمَا قَالَهُ ؛ لِإِحْتِمَالِهِ ، وَاقْتَصَرَ فِي «الْكَبِيرِ» عَلَى بَحْثِ  
الإمام مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ إِلَيْهِ ، وَتَبِعَهُ فِي «الرَّوْضَةِ» ، وَالْأَوَّلُ نَقَلَهُ الإِمَامُ وَالبَغْوِيُّ عَنِ  
الأَصْحَابِ .

(وَأَدَوَاتُ التَّعْلِيْقِ: «مَنْ» ؛ كـ «مَنْ دَخَلَتْ» ) فِي الدَّارِ مِنْ زَوْجَاتِي .. فَهِيَ

حاشية البكري

المصرَّح به فِي «الصَّغِيرِ» وَالَّذِي ذَكَرَهُ فِي «الرَّوْضَةِ» تَبِعَ فِيهِ نَسْخَةُ سَقِيمَةَ فِي الرَّافِعِيِّ .

حاشية السنياطي

قوله: (والأول نقله...) أي: فهو المعتمد. وما قاله الشارح: من اقتصاره في  
«الكبير» على بحث الإمام من غير عزوٍ إليه.. قال<sup>(١)</sup> في «شرح الروض» وغيره: إن  
ذلك إنما هو في نسخة سقيمة وما في «الروضة» تبعاً لها<sup>(٢)</sup>.

فروع: لو قال نهاراً: أنت طالق غد أمس أو أمس غد بالإضافة.. وقع الطلاق  
في الحال، أو ليلاً.. وقع غداً في الأولى وحالاً في الثانية، أو أمس غداً أو غداً أمس  
بغير إضافة.. لغا ذكر (أمس) ووقع الطلاق في الغد، أو اليوم غداً.. فواحدة في الحال  
ولو أراد أن نصفها اليوم ونصفها الآخر غداً؛ لأن ما أخره تعجل.

نعم؛ إن أراد طلقة اليوم وطلقة أخرى غداً، أو نصف طلقة اليوم ونصف طلقة  
غداً.. فطلقتان، إلا أن تبين بالأولى أو غداً اليوم.. طلقت طلقة غداً لا في اليوم أيضاً؛  
لأن الطلاق تعليق وذكره (اليوم) بعده؛ لتعجيل الطلاق المعلق وهو لا يتعجل<sup>(٣)</sup>، أو  
اليوم وغداً وبعده.. فواحدة في الحال، ولا يقع في الغد ولا بعده؛ لأن المطلقة اليوم  
مطلقة فيما بعده، أو في اليوم وفي غد.. فطلقتان في اليومين، أو في اليوم وفي غد  
وفيما بعده.. فثلاث في الثلاث. قال المتولي: لأن المظروف يتعدد بتعدد الظرف.  
قال الشيخان: وليس الدليل بواضح؛ فقد يتحد المظروف<sup>(٤)</sup> ويختلف الظرف. قال في

(١) في نسخة (أ): فقال.

(٢) في نسخة (ج): وما في «الروضة» يقع لنا.

(٣) في نسخة (أ): وهو لا يستحيل.

(٤) وقع في بعض النسخ: فقد تتحد الظروف ويختلف الظرف.



طَالِقٌ (وَإِنْ، وَإِذَا، وَمَتَى، وَمَتَى مَا، وَكُلَّمَا) نَحْوُ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ، وَإِذَا، أَوْ مَتَى، أَوْ مَتَى مَا، أَوْ كُلَّمَا دَخَلْتِهَا.. فَأَنْتِ طَالِقٌ، (وَ«أَيُّ»؛ كـ«أَيُّ وَقْتٍ دَخَلْتَ» الدَّارَ.. فَأَنْتِ طَالِقٌ، (وَلَا يَقْتَضِينَ فَوْرًا) فِي المَعْلَقِ عَلَيْهِ (إِنْ عُلِقَ بِإِثْبَاتِ) أَيُّ: بِمُثَبِّتٍ؛ كَالدُّخُولِ فِيْمَا ذَكَرَ (فِي غَيْرِ خُلْعٍ) أَمَّا فِيهِ.. فَيَشْتَرِطُ الفُورُ فِي بَعْضِهَا؛ لِلْمَعَاوِضَةِ؛ نَحْوُ: إِنْ ضَمِنْتَ، وَإِذَا أُعْطِيتِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ، (إِلَّا «أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتَ»).. فَإِنَّهُ يَقْتَضِي الفُورَ فِي المَشِيئَةِ؛ لِتَضَمُّنِهِ تَمْلِيكَ الطَّلَاقِ؛ كَطَلَّقِي نَفْسَكَ، (وَلَا تَكْرُرًا، إِلَّا «كُلَّمَا») فَإِنَّهَا تَقْتَضِيهِ، وَسَيَأْتِي التَّعْلِيْقُ بِالنَّفْيِ.

(وَلَوْ قَالَ: «إِذَا طَلَّقْتِكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ» ثُمَّ طَلَّقَ، أَوْ عُلِقَ بِصِفَةِ فُوجِدَتْ.. فَطَلَّقَتَانِ)

حاشية البكري

قوله: (فيشترط الفور في بعضها) أي: لا في نحو (متى) ولا يرد على «المتهاج» ذلك؛ لسبقه له في باب الخلع.

قوله: (وسياتي التعليق بالنفي) أي: في قوله: (ولو علق بنفي فعل).

حاشية السباطي

«شرح الروض»: والأولى تعليل ذلك بإعادة العامل.

قوله: (إلا «أنت طالق إن شئت») كان في ذلك إذا أخذ من التعليل الذي ذكره الشارح.

قوله: (ثم طلق أو علق... ) خرج بذلك: ما لو طلق أو علق بما ذكر وكيله في ذلك.. فإنما تقع واحدة بالتطبيق بالتنجيز أو التعليق بما ذكر، لا المعلقة؛ لعدم وجود المعلق عليه، وهو: تطليقه، وإنما وجد<sup>(١)</sup> تطبيق وكيله، ولو طلقت نفسها بتملكه لها الطلاق.. طلقت المعلقة أيضاً، قاله الماوردي، واستشكل: بما مر في الوكيل، وفهم من كلام المصنف: أن المعلقة لا تقع بوجود صفة علق الطلاق عليها قبل التعليق المذكور، وهو كذلك؛ لأن وجود الصفة ليس بتطبيق.

(١) في نسخة (ج): وإنما وجه.



وَاحِدَةٌ بِالتَّطْلِيقِ بِالتَّنْجِيزِ أَوْ التَّعْلِيقِ بِصِفَةٍ وَجِدَتْ، وَأُخْرَى بِالتَّعْلِيقِ بِهِ، (أَوْ) قَالَ:  
 («كُلَّمَا وَقَعَ طَلَاقِي») عَلَيْكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ (فَطَلَّقَ .. فثَلَاثٌ فِي مَمْسُوسَةٍ) وَاحِدَةٌ  
 بِالتَّنْجِيزِ وَثِنْتَانِ بِالتَّعْلِيقِ بـ«كُلَّمَا» وَاحِدَةٌ بِوُقُوعِ المَنْجَزَةِ وَأُخْرَى بِوُقُوعِ هَذِهِ  
 الوَاحِدَةِ، (وَفِي غَيْرِهَا) أَي: غَيْرِ المَمْسُوسَةِ .. (طَلَّقَةً) لِأَنَّهَا تَبِينُ بِالمَنْجَزَةِ فَلَا  
 يَقَعُ المَعْلُوقُ بَعْدَهَا.

## ﴿ حاشية المبكر ﴾

قوله: (واحدة بالتطليق بالتنجيز... ) أي: يقع واحدة وجدت بالتطليق بالتنجيز  
 في قوله: (أنت طالق) فيما إذا طلق وأخرى وجدت بالتعليق بالتطليق وواحدة وجدت  
 بالتعليق بصفة إذا وجدت الصفة وأخرى بالتطليق؛ كما ذكره.  
 قوله: (وأخرى بوقوع هذه الواحدة) أي: وهي الثانية.

## ﴿ حاشية السناباطي ﴾

قوله: (وأخرى بالتعليق به) أي: بالتطليق بالتنجيز أو التعليق بما ذكر، فمحل  
 وقوعها: إذا لم تبين<sup>(١)</sup> بالأولى، وإلا .. لم يقع وانحلت اليمين، لا لتأخير<sup>(٢)</sup> الجزاء  
 عن الشرط وإن أوهمه قول الشارح في نظير ذلك من المسألة الآتية .. فلا يقع المعلق  
 بعدها؛ إذ الصحيح: تقارنهما في الوجود، بل للتناهي بين الشرط والجزاء؛ إذ البيونة  
 الحاصلة بالشرط تنافي وقوع المعلق به. ويخالف ذلك ما لو قال لغير مدخول بها: أنت  
 طالق طلقتين؛ لأن البيونة فيه بهما، وليست إحداهما منفصلة عن الأخرى، والمنجز  
 منفصل عن المعلق.

قوله: (وأخرى بوقوع هذه الواحدة) أي: لأن المعلق عليه: الوقوع وقد وجد، لا  
 التطليق، ومن ثم لو علق به .. لم يقع؛ لعدم وجوده، ولا ينحل اليمين؛ لاقتضاء اللفظ  
 التكرار، لكن لا فائدة فيه؛ لأنه إذا طلقها مرة أخرى .. كان بالمنجزة مستوفياً للثلاث.

(١) في نسخة (ج): تبين.

(٢) في نسخة (أ) و(ج): لا التأخير.





(وَلَوْ قَالَ وَتَحْتَهُ أَرْبَعٌ) وَلَهُ عَيْدٌ: (إِنْ طَلَّقَتْ وَاحِدَةً فَعَبْدٌ حُرٌّ، وَإِنْ) طَلَّقَتْ (ثِنْتَيْنِ فَعَبْدَانِ) حُرَّانِ، (وَإِنْ) طَلَّقَتْ (ثَلَاثًا فَثَلَاثَةٌ) مِنْ عَبِيدِي أَحْرَارٌ، (وَإِنْ) طَلَّقَتْ (أَرْبَعًا فَأَرْبَعَةٌ) مِنْ عَبِيدِي أَحْرَارٌ (فَطَلَّقَ أَرْبَعًا مَعًا أَوْ مَرَّتَبًا.. عَتَقَ عَشْرَةَ) مِنْ عَبِيدِهِ؛ وَاحِدٌ بِطَلَاقِ الْأُولَى، وَاثْنَانِ بِطَلَاقِ الثَّانِيَةِ، وَثَلَاثَةٌ بِطَلَاقِ الثَّلَاثَةِ، وَأَرْبَعَةٌ بِطَلَاقِ الرَّابِعَةِ، وَمَجْمُوعُ ذَلِكَ عَشْرَةٌ (وَلَوْ عَلَّقَ بِ«كُلَّمَا».. فَخَمْسَةَ عَشَرَ) عَبْدًا (عَلَى الصَّحِيحِ) وَاحِدٌ بِطَلَاقِ الْأُولَى، وَثَلَاثَةٌ بِطَلَاقِ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّهُ صَدَقَ بِهِ طَلَاقٌ وَاحِدَةٌ<sup>(١)</sup> وَطَلَاقٌ ثِنْتَيْنِ، وَأَرْبَعَةٌ بِطَلَاقِ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهُ صَدَقَ بِهِ طَلَاقٌ وَاحِدَةٌ<sup>(٢)</sup> وَطَلَاقٌ ثَلَاثِ، وَسَبْعَةٌ بِطَلَاقِ الرَّابِعَةِ؛ لِأَنَّهُ صَدَقَ بِهِ طَلَاقٌ وَاحِدَةٌ،

حاشية السنياضي

قوله: (إن طلقت واحدة فعبد حر، وإن طلقت ثنتين... ) يفيد تصوير المسألة بما إذا عطف بـ(الواو)، فإن عطف بـ(ثم) أو (الفاء).. عتق ثلاثة إن طلقهن مرتباً؛ واحد بطلاق الأولى واثنان بطلاق الثالثة، ولا يعتق بطلاق الثانية والرابعة شيء؛ لأنه لم يطلق بعد الأولى ثنتين ولا بعد الثالثة أربعاً، فإن طلقهن معاً.. عتق عبد واحد، نبه عليه في «المهمات».

قوله: (ولو علق بـ«كلما»... ) أي: بأن أتى بها في التعليقات كلها؛ كما يفيد تقرير الشارح، وهو وإن لم يكن شرطاً؛ بناءً على الصحيح؛ إذ مثله عليه: ما لو أتى بها في الثلاثة الأول أو الأولين؛ إذ لا تكرر في الأخيرين<sup>(٣)</sup>، لكن ليتأتى مجيء الأوجه الآتية التي منها: أنه يعتق عشرون، لكن قال ابن النقيب: يكفي في ذلك الإتيان بها في الثلاثة الأول، وقد يقال: أن تقرير الشارح الآتي لا يمنع تصوير المسألة بما ذكر أيضاً. ولو أتى بها في الأول وحده أو مع الأخيرين.. عتق ثلاثة عشر، أو في الثاني وحده أو مع الأخيرين.. فائنا عشر.

(١) في نسخة (ج): طلاق واحدة بطلاق الأولى.

(٢) في نسخة (ش): واحد.

(٣) في نسخة (ج) و(د): في الآخرين.



وَطَّلَاقُ ثِنْتَيْنِ غَيْرِ الْأُولَيَيْنِ ، وَطَّلَاقُ أَرْبَعٍ ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي : يَعْتَقُ سَبْعَةَ عَشَرَ ؛ بِاعْتِبَارِ صِفَةِ الثَّنْتَيْنِ فِي طَّلَاقِ الثَّلَاثَةِ ، وَالثَّلَاثُ : يَعْتَقُ عِشْرُونَ ؛ بِاعْتِبَارِ صِفَةِ الثَّلَاثِ أَيْضًا فِي طَّلَاقِ الرَّابِعَةِ ، وَالرَّابِعُ : يَعْتَقُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ ؛ بِإِسْقَاطِ صِفَةِ الثَّنْتَيْنِ فِي طَّلَاقِ الرَّابِعَةِ .

(وَلَوْ عَلَّقَ) الطَّلَاقُ (بِنَفْيِ فِعْلٍ .. فَالْمَذْهَبُ : أَنَّهُ إِنْ عَلَّقَ بِ«إِنْ» ؛ كـ«إِنْ لَمْ تَدْخُلِي» ) أَي : الدَّارَ فَانْتِ طَالِقٌ .. (وَقَعَ عِنْدَ الْيَأْسِ مِنَ الدُّخُولِ) كَأَنَّ مَاتَتْ قَبْلَهُ فَيُحْكَمُ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ قُبَيْلَ الْمَوْتِ ، (أَوْ بِغَيْرِهَا) كـ«إِذَا» .. (فَعِنْدَ مُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ ذَلِكَ الْفِعْلُ) مِنْ وَقْتِ التَّعْلِيقِ وَلَمْ تَفْعَلْ يَقَعُ الطَّلَاقُ ، هَذَا هُوَ الْمَنْصُوصُ

#### ﴿ حاشية السباطي ﴾

قوله: (باعتبار صفة الثنتين في طلاق الثالثة) جوابه: أن صفة الثنتين قد اتصف بها الأولان في يمين الثانية فلا يتصفان ولا أحدهما بها بعدها مرة أخرى .

قوله: (باعتبار صفة الثلاث أيضا) جوابه ما علمت .

#### تَنْبِيْهَانِ :

الأول: تعيين العبيد المحكوم بعقوبتهم إليه ، قال الزركشي : أطلقوا ذلك ويجب أن يعين ما يعتق بالواحدة وبالثنتين وبالثلث وبالأربع ؛ فإن فائدة ذلك تظهر في الأكساب<sup>(١)</sup> إذا طلق مرتبا لا سيما مع التباعد ، وكأنهم سكتوا عن ذلك ؛ لوضوحه .

الثاني: لو قال: كلما صليت ركعة فعبد حر... وهكذا إلى العشرة فصلي عشرا... عتق سبعة وثمانون عبداً ، وإن علق بـ(إن) ونحوها... فخمسة وخمسون .

قوله: (إن علق بـ«إن») أي: غير مرید بها معنی (إذ) ، فإن أراد ذلك .. فكما لو علق بـ(إذ) ويقبل منه دعوى ذلك .

قوله: (كأن ماتت قبله) أي: أو مات هو قبلها .

(١) وقع في (أ) و(ج): الاكساب .





فِي صُورَتَيْ «إِنْ» وَ«إِذَا»، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ «إِنْ» حَرْفُ شَرْطٍ لَا إِشْعَارَ لَهُ بِالزَّمَانِ، وَ«إِذَا» ظَرْفُ زَمَانٍ كـ«مَتَى» فِي التَّنَاوُلِ لِلأَوْقَاتِ، فَإِذَا قِيلَ: مَتَى أَلْقَاكَ.. صَحَّ أَنْ تَقُولَ: مَتَى سِثْتُ، أَوْ إِذَا سِثْتُ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ سِثْتُ، فَقَوْلُهُ: «إِنْ لَمْ تَدْخُلِي الدَّارَ» مَعْنَاهُ: إِنْ فَاتَكَ دُخُولُهَا، وَقَوَاتُهُ بِالمَوْتِ، وَقَوْلُهُ: «إِذَا لَمْ تَدْخُلِي الدَّارَ.. فَأَنْتِ طَالِقٌ» مَعْنَاهُ: أَيُّ وَقْتِ فَاتَكَ الدُّخُولُ.. فَيَقَعُ الطَّلَاقُ بِمُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ الدُّخُولَ وَلَمْ يُوْتِ بِهِ، وَالطَّرِيقُ الثَّانِي: فِي كُلِّ مِنَ الصُّورَتَيْنِ قَوْلَانِ بِتَخْرِيجِ قَوْلٍ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَى الأُخْرَى: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الطَّلَاقَ إِنَّمَا يَقَعُ فِيهِمَا عِنْدَ اليَأْسِ مِنَ الفِعْلِ لَا بِمُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ الفِعْلَ وَلَمْ يُفْعَلْ؛ كَمَا فِي طَرْفِ الإِثْبَاتِ لَا يَخْتَصُّ التَّعْلِيقُ بِالزَّمَانِ الأَوَّلِ، وَالقَوْلُ الثَّانِي: يَقَعُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا بِمُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ الدُّخُولَ وَلَمْ يُوْتِ بِهِ، وَالطَّرِيقُ الثَّانِي: فِي كُلِّ مِنَ الصُّورَتَيْنِ قَوْلَانِ بِتَخْرِيجِ قَوْلٍ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَى الأُخْرَى: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الطَّلَاقَ إِنَّمَا يَقَعُ فِيهِمَا عِنْدَ اليَأْسِ مِنَ الفِعْلِ لَا بِمُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ الفِعْلَ وَلَمْ يُفْعَلْ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ وَقْتِ حَصَلَ فِيهِ عَدَمُ الفِعْلِ المَعْلُوقِ بِهِ، وَالطَّلَاقُ يَقَعُ بِأَوَّلِ حُصُولِ الصِّفَةِ، وَأَلْحَقُوا بـ«إِذَا» غَيْرَهَا مِنْ أَخَوَاتِهَا فِيمَا ذُكِرَ؛ كَمَا شَمِلَتْهُ عِبَارَةُ المَصْنُفِ؛ نَحْوُ: مَتَى، أَوْ أَيُّ وَقْتِ لَمْ تَدْخُلِي الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ.. فَتَطْلُقُ بِمُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ الدُّخُولَ وَلَمْ تَأْتِ بِهِ عَلَى الرَّاجِحِ.

(وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ أَنْ دَخَلْتِ) الدَّارَ (أَوْ أَنْ لَمْ تَدْخُلِي، بِفَتْحِ «أَنْ».. وَقَعَ

حاشية البكري

قوله: (كما شملته عبارة المصنف) أي: في قوله: (أو بغيرها) الشامل لـ«إذا»

و«متى» ونحوهما.



فِي الْحَالِ) لِأَنَّ الْمَعْنَى لِلدُّخُولِ أَوْ لِعِدَمِهِ بِتَقْدِيرِ لَامِ التَّعْلِيلِ ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القم: ١٤] ، وَسَوَاءٌ كَانَ فِيهَا عِلَلٌ بِهِ صَادِقًا أَمْ كَاذِبًا .

(قُلْتُ: إِلَّا فِي غَيْرِ نَحْوِيَّ . . . فَتَعْلِيْقُ فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّ الظَّاهِرَ: قَصْدُهُ لَهُ ، وَهُوَ لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ «أَنْ» وَ«إِنْ» ، وَالثَّانِي: يُحْكَمُ بِوُقُوعِهِ فِي الْحَالِ ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ: قَصَدْتُ التَّعْلِيْقَ . . . فَيَصَدِّقُ بِيَمِينِهِ ، قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَهَذَا أَشْبَهُ ؛ أَيُّ: بِالْتَّرْجِيحِ ، وَرَجَّحَهُ ابْنُ الصَّبَّاحِ ، وَصَحَّحَ الْأَوَّلَ فِي «الرُّوْضَةِ» .

#### ﴿ حاشية السباطي ﴾

قوله: (بتقدير لام التعليل) أي: لا لام التوقيت<sup>(١)</sup>، لكن قال الزركشي: إن هذا ظاهر في هذا المثال ونحوه من كل ما لا توقيت فيه مما<sup>(٢)</sup> فيه توقيت يقدر فيه لام التوقيت؛ كما لو قال: أنت طالق إن جاءت السنة أو البدعة؛ لأن ذلك بمنزلة (لأن جاءت) واللام في مثله للتوقيت؛ كقوله: أنت طالق للسنة أو للبدعة، قال: وهذا يتعين وإن سكتوا عنه. قال في «شرح الروض»: وما قاله في (لأن جاءت) ممنوعٌ، ولئن سلم . . . فلهم أن يمنعوا ذلك في (إن جاءت) فإن المقدر ليس في قوة الملفوظ مطلقاً.

قوله: (إلا في غير نحوِيَّ . . .) فارق ذلك: (أنت طالق إن شاء الله) بالفتح حيث يقع في الحال ولو من غير نحوِيَّ؛ بأن (إن شاء الله) تعليق محض، فلا يفرق فيه بين فتح «إن» وكسرها؛ لأنه لا يمكن الاطلاع على المشيئة لتجعل للتعليل، بخلاف دخول الدار ونحوه<sup>(٣)</sup>.

فرع: لو قال: أنت طالق إذ دخلت الدار . . . طلقت في الحال؛ لأن (إذ) للتعليل أيضاً، قال الشيخان: فإن كان القائل لا يميز بين (إذ) و(إذا) . . . فيمكن أن يكون الحكم كما لو لم يميز<sup>(٤)</sup> بين (إن) و(أن). انتهى، وما بحثاه نقله صاحب «الذخائر» عن الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وهو ظاهر.

(١) في نسخة (ج) و(د): أي: لام التوقيت.

(٢) في نسخة (أ): فيما.

(٣) في نسخة (ج): بخلاف دخول أو نحوه. وفي (د): بخلاف بدخول الدار ونحوه.

(٤) في نسخة (ج) و(د): كما لو ميز.



## (فصل)

### [في أنواع التعليق بالحمل والولادة والحيض وغيرها]

(عَلَّقَ بِحَمْلٍ) كَأَنَّ قَالَ: إِنْ كُنْتُ حَامِلًا .. فَأَنْتِ طَالِقٌ؛ (فَإِنْ كَانَ) بِهَا (حَمْلٌ ظَاهِرٌ .. وَقَعَ) الطَّلَاقُ فِي الْحَالِ، (وَإِلَّا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهَا حَمْلٌ ظَاهِرٌ .. نَظَرَ؛ (فَإِنْ وَلَدَتْ) <sup>(١)</sup> لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ التَّعْلِيقِ .. بَانَ وَقُوْعُهُ) حِينَ التَّعْلِيقِ؛ لِوُجُودِ الْحَمْلِ حِينَئِذٍ؛ إِذْ أَقْلُ مُدَّتِهِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، (أَوْ) وَلَدَتْ (لِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ) مِنَ التَّعْلِيقِ (أَوْ بَيْنَهُمَا) .....

حاشية السنن

## فصل

قوله: (فإن كان حمل ظاهر) أي: بأن تدعيه ويصدقها، لا بأن يشهد أربع نسوة به .. فلا يثبت ظهوره بذلك لوقوع الطلاق؛ لأنه لا يقع بقول النسوة؛ كما نقله الشيخان عن القفال وأقره، ونظيره: عدم وقوع الطلاق المعلق بولادتها إذا شهدت بها وإن ثبت النسب؛ لأنه من ضروريات الولادة، بخلاف وقوع الطلاق.

قوله: (لوجود الحمل حينئذ؛ إذ أقل مدته ... ) نازع ابن الرفعة في ذلك فقال: أن كمال الولد ونفخ الروح فيه يكون بعد أربعة أشهر؛ كما يشهد به الخبر، والستة أشهر إنما هي معتبرة لحياة الولد غالباً. وأجيب عنه: بأنه ليس في الخبر أن نفخ الروح يكون بعد الأربعة تحديداً؛ فإن لفظه: «ثم يأمر الله الملك فينفخ فيه الروح» <sup>(٢)</sup> فإتيانه بـ(ثم) يدل على تراخي أمر الله تعالى بذلك ولا تعرف مدة التراخي، فلما استنبط الفقهاء من القرآن أن أقل مدة الحمل ستة أشهر .. علمنا أنها مدة التراخي وأن نفخ الروح عندها.

(١) في نسخة (ش): فإن ولدته

(٢) صحيح مسلم، باب: كيفية الخلق الأدمي في بطن أمه، رقم [٢٦٤٣]. سنن الترمذي، باب: ما جاء أن الأعمال بالخواتيم، رقم [٢١٣٧] بالألفاظ قريبة.



أي: بَيْنَ السِّتَةِ أَشْهُرٍ<sup>(١)</sup> وَالْأَرْبَعِ سِنِينَ (وَوُطِئَتْ) بَعْدَ التَّعْلِيْقِ (وَأَمَكَنَ حُدُوْثُهُ بِهِ) أَي: حُدُوْثُ الْحَمْلِ بِالْوَطْءِ؛ بِأَنْ كَانَ بَيْنَ الْوَطْءِ وَالْوَضْعِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ.. (فَلَا) يَقَعُ بِالتَّعْلِيْقِ طَلَاقٌ؛ لِتَبَيُّنِ انْتِفَاءِ الْحَمْلِ فِي الصُّوْرَةِ الْأُوْلَى؛ إِذْ أَكْثَرَ مُدَّةَ الْحَمْلِ أَرْبَعِ سِنِينَ، وَلَا خِمَْالَ حُدُوْثِ الْحَمْلِ مِنَ الْوَطْءِ بَعْدَ التَّعْلِيْقِ فِي الثَّانِيَةِ، وَالْأَصْلُ: بَقَاءُ النِّكَاحِ، (وَإِلَّا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَطَّأَهَا بَعْدَ التَّعْلِيْقِ، أَوْ وَطَّئَهَا بَعْدَهُ وَلَمْ يُمَكِّنْ حُدُوْثُ الْحَمْلِ بِذَلِكَ الْوَطْءِ؛ بِأَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَضْعِ دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ.. (فَالْأَصْحُ: وَقُوْعُهُ) لِتَبَيُّنِ وُجُوْدِ الْحَمْلِ عِنْدَ التَّعْلِيْقِ ظَاهِرًا، وَالثَّانِي: لَا يَقَعُ؛ لِاخْتِمَالِ حُدُوْثِ الْحَمْلِ بَعْدَ التَّعْلِيْقِ بِاسْتِدْخَالِهَا مَنِيَّةً، وَالْأَصْلُ: بَقَاءُ النِّكَاحِ.

### تَنْبِيْهُ

[فِي جَوَازِ الْوَطْءِ وَالِاسْتِمْتَاعِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ حَمْلٌ ظَاهِرٌ]

التَّعْرُضُ لِلْوَطْءِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ حَمْلٌ ظَاهِرٌ يُشْعِرُ بِجَوَازِهِ وَجَوَازِ الْإِسْتِمْتَاعِ، وَهُوَ الْأَصْحُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: عَدَمُ الْحَمْلِ وَبَقَاءُ النِّكَاحِ، وَقِيلَ: يَحْرُمُ ذَلِكَ؛ اخْتِيَاطًا فِي مَجَلِّ التَّرَدُّدِ إِلَى أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا بِقُرْءٍ، وَقِيلَ: بِثَلَاثَةٍ.

﴿ حاشية السنباطي ﴾

قوله: (أي: بين الستة أشهر والأربع سنين) قضيته: أن للستة أشهر حكم ما دونها، وهو كذلك إذا أريد الستة أشهر فقط؛ إذ لا بد من اعتبار زيادة لحظتي العلوق والوضع على الستة، وما في «شرح المنهج»: من أن لها حكم ما فوقها محمولٌ على أن المراد: الستة مع زيادة ذلك، وأن للأربع سنين حكم ما فوقها، وهو كذلك إذا أريد الأربع سنين مع اللحظتين المذكورتين، وما في «شرح المنهج»: من أن لها حكم ما دونها محمولٌ على أن المراد: الأربع فقط.

قوله: (إلى أن يستبرئها بقراء) أي: إن كانت من ذوات الأقراء، وإلا.. فبشهر،

(١) في نسخة (ش): بين ستة أشهر





(وإن قال: إن كنت حاملاً بذكرٍ فطلقةً) أي: فأنت طالقٌ طلقةً، (أو أنثى فطلقتين، فولدتُهُمَا.. وَقَعَ ثَلَاثٌ) لِتَبَيُّنِ وُجُودِ الصَّفَتَيْنِ، وَتَنْقِضِي الْعِدَّةَ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ بِالْوِلَادَةِ، (أو) قَالَ: («إِنْ كَانَ حَمْلُكَ ذَكَرًا فَطَلَقَةٌ، أَوْ أَنْثَى فَطَلَقَتَيْنِ» فَوَلَدْتُهُمَا.. لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ) لِأَنَّ قَضِيَّةَ اللَّفْظِ: كَوْنُ جَمِيعِ الْحَمْلِ ذَكَرًا أَوْ

حاشية السنباطي

ويكفي الاستبراء بذلك قبل التعليق؛ لأن المقصود: معرفة حالها في الحمل، فلا فرق بين التقدم والتأخر<sup>(١)</sup>، بخلاف العدة واستبراء المملوكة. واعلم: أن الواجب على هذا الوجه مستحب على الوجه الأول الأصح.

تَنْبِيهِ: لو قال: إن كنت حاملاً أو إن لم تكوني حاملاً فأنت طالق وهي ممن تحبل.. حرم وطؤها قبل الاستبراء؛ بما مر، فإذا مضت مدته.. حكم بالطلاق فتحسب من العدة، لا مدة الاستبراء المتقدم؛ لتقدمه على موجبها، فلو ولدت ولو بعد الاستبراء.. فعلى العكس مما مر في (إن كنت حاملاً) ويلزمه المهر بوطنها إذا بان مطلقاً منه، لا الحد؛ للشبهة. انتهى.

قوله: (فولدتُهُمَا) أي: معاً أو مرتباً وكان ما بينهما دون ستة أشهر، ولو ولدت خنثى مشكلاً.. فطلقة؛ لأنها المتيقنة، أو أنثى وخنثى مشكلاً.. فطلقتان، وتوقف الثالثة حتى يتبين حال الخنثى.

قوله: (كون جميع الحمل ذكراً أو أنثى) أي: من هذا الجنس؛ ليفيد وقوع الطلقة<sup>(٢)</sup> بالذكر ولو متعدد<sup>(٣)</sup>، وطلقتين بالأنثى كذلك.

تَنْبِيهِ: لو ولدت خنثى وذكراً.. وقف الحكم؛ فإن بان الخنثى ذكراً.. فواحدة، أو أنثى.. لم يقع شيء، أو خنثى وأنثى.. فكذلك يوقف الحكم؛ فإن بان الخنثى أنثى.. فطلقتان، أو ذكراً.. لم يقع شيء.

(١) في نسخة (ج): بين المتقدم والمتأخر.

(٢) في نسخة (ج): المطلقة.

(٣) في نسخة (ج): ولو بتعدد.



أَنْتِي، (أَوْ) قَالَ: «إِنْ وَلَدَتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ» فَوَلَدَتْ اثْنَيْنِ مُرْتَبًا.. طَلَّقَتْ بِالأَوَّلِ لَوْ جُودِ الصَّفَةِ، (وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالثَّانِي) سِوَاءِ كَانَتْ مِنْ حَمَلِ الأَوَّلِ؛ بِأَنْ كَانَ بَيْنَ وَضَعِيهِمَا دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، أَمْ مِنْ حَمَلٍ آخَرَ؛ بِأَنْ وَطِنَهَا بَعْدَ وِلَادَةِ الأَوَّلِ وَأَنْتِ بِالثَّانِي لِأَقَلِّ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ.

(وَإِنْ قَالَ: «كُلَّمَا وَلَدَتْ») فَأَنْتِ طَالِقٌ (فَوَلَدَتْ ثَلَاثَةً مِنْ حَمَلٍ) مُرْتَبًا.. (وَقَعَ بِالأَوَّلَيْنِ طَلْقَتَانِ وَانْقَضَتْ) عِدَّتُهَا (بِالثَّالِثِ، وَلَا يَقَعُ بِهِ ثَالِثَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ) إِذْ بِهِ يَسْمُ انفصالُ الحَمَلِ الَّذِي تَنْقُضِي بِهِ العِدَّةَ فَلَا يُقَارِنُهُ طَلَاقٌ، وَالثَّانِي: يَقَعُ بِهِ طَلْقَةٌ ثَالِثَةٌ وَتَعْتَدُ بَعْدَهُ بِالأَقْرَاءِ، وَلَا مَحْذُورَ فِي مُقَارَنَةِ الطَّلَاقِ؛ لِانْقِضَاءِ العِدَّةِ، حَتَّى لَوْ قَالَ لِلرَّجْعِيَّةِ: أَنْتِ طَالِقٌ مَعَ انْقِضَاءِ عِدَّتِكَ.. يَقَعُ الطَّلَاقُ مَعَهُ، وَالأَوَّلُ المَشْهُورُ المَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي «الأُمِّ» وَغَيْرِهِ، وَالثَّانِي مَنقُولٌ عَنِ «الإِمْلَاءِ»، وَبَعْضُهُمْ أَتْبَعَهُ، وَالأَكْثَرُونَ نَفَوْهُ وَقَطَعُوا بِالأَوَّلِ، فَلَوْ عَبَّرَ المَصْنُفُ: بِدَلِّ «الصَّحِيحِ»

حاشية البكري

## فصل

قوله: (بأن وطئها بعد ولادة الأول) أي: وطئ شبهة.

قوله: (من حمل مرتباً) الترتيب قيد لا بد منه؛ لصحة ما ذكره المصنف، فلو ولدتهم معاً؛ أي: في شبهة مثلاً.. فإنها تطلق ثلاثاً وتعتد بالأقراء.

قوله: (فلو عبّر المصنف: بدل «الصحيح»...) اعتراض صحيح، وكان يمكنه

حاشية المنباطي

قوله: (بالأول) أي: بتمام انفصاليه، حتى لو مات أحد الزوجين قبل تمام الانفصال.. لم تطلق.

قوله: (بأن وطئها بعد ولادة الأول...) أي: ودخل بقية العدة الأولى وقد كان بالأقراء في عدة النوط، وكذلك حكم ما إذا لزمها عدتا شخص من جنسين؛ كما سيأتي.





بـ«المذهب».. لَوْ قِي بِاصْطِلَاحِهِ فِي ذَلِكَ هُنَا، وَلَوْ وَلَدَتْ اِثْنَيْنِ كَمَا ذَكَرَ.. وَقَعَ بِالأَوَّلِ طَلْقَةً، وَتَنَقَّضِي العِدَّةَ بِالثَّانِي، وَهَلْ يَقَعُ بِهِ ثَانِيَةٌ وَتَعْتَدُ بَعْدَهُ؟ فِيهِ الخِلَافُ المَذْكُورُ، وَلَوْ وَلَدَتْ أَرْبَعَةً.. فَيَقَعُ بِالثَّلَاثَةِ ثَلَاثٌ، وَتَنَقَّضِي العِدَّةَ بِالرَّابِعِ.

(وَلَوْ قَالَ لِأَرْبَعِ) حَوَامِلَ: («كُلَّمَا وَلَدَتْ وَاحِدَةً») مِنْكُنَّ («فَصَوَّاحِبَهَا طَوَّالِقُ»، فَوَلَدَنَ مَعًا.. طَلَّقَنَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا) لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ ثَلَاثَ صَوَّاحِبٍ؛ فَيَقَعُ بِوِلَادَتِهَا عَلَى كُلِّ مِّنَ الثَّلَاثَةِ طَلْقَةً، وَلَا يَقَعُ بِهَا عَلَى نَفْسِهَا شَيْءٌ وَيَعْتَدِدَنَ جَمِيعًا بِالأَقْرَاءِ، وَصَوَّاحِبٍ: جَمْعُ صَاحِبَةٍ كَضَارِبَةٍ وَضَوَّارِبٍ، وَقَوْلُهُ: «ثَلَاثًا» الثَّانِي دَافِعٌ لِاحْتِمَالِ إِرَادَةِ طَلَاقِ المَجْمُوعِ ثَلَاثًا، (أَوْ) وَلَدَنَ (مُرْتَبًا.. طَلَّقَتْ الرَّابِعَةَ ثَلَاثًا) بِوِلَادَةِ كُلِّ مِّنَ صَوَّاحِبِهَا الثَّلَاثِ طَلْقَةً وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِوِلَادَتِهَا، (وَكَذَا الأُولَى) طَلَّقَتْ ثَلَاثًا بِوِلَادَةِ كُلِّ مِّنَ صَوَّاحِبِهَا الثَّلَاثِ طَلْقَةً (إِنْ بَقِيَتْ عِدَّتُهَا) عِنْدَ وِلَادَةِ الرَّابِعَةِ، (وَ) طَلَّقَتْ (الثَّانِيَةَ طَلْقَةً) بِوِلَادَةِ الأُولَى، (وَالثَّالِثَةَ طَلَّقْتَيْنِ) بِوِلَادَةِ الأُولَى وَالثَّانِيَةِ، (وَانْقَضَتْ عِدَّتُهُمَا بِوِلَادَتِهِمَا) وَالأُولَى تَعْتَدُ بِالأَقْرَاءِ، وَفِي اسْتِثْنَائِهَا العِدَّةَ لِلطَّلَاقِ الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ الخِلَافُ فِي طَلَاقِ الرَّجْعِيَّةِ،

حاشية البكري

أن يجيب على عاداته فيقول: وعبر بـ(الصحيح) ليفهم أن الرجح: طريقة القطع مما ذكره؛ كما سبق له نحوه في البيع مع التنبية بناءً عليه.

قوله: (وصواحب: جمع صاحبة) أي: وله جمع آخر وهو: صواحيبات، لكن الذي في «المنهاج» أشهر.

قوله: («ثلاثًا» الثاني) أي: فلا يعترض بتكريره؛ لأنه لفائدة، والتأكيد لرفع إرادة المجاز.

حاشية السنباطي

قوله: (وطلقت الثانية طلقة بولادة الأولى، والثالثة...) هذا إن لم يتأخر ثاني توأميهما إلى ولادة الرابعة، وإلا.. طلقن ثلاثًا ثلاثًا.



وَهُوَ طَرِيقَانِ: أَحَدُهُمَا: تُسْتَأْنَفُ فِي قَوْلٍ، وَتُبْنَى فِي قَوْلٍ، وَالثَّانِي: الْقَطْعُ بِالْبِنَاءِ، وَالرَّاجِعُ: الْبِنَاءُ وَإِنْ أُبْتِنَا الْخِلَافَ، (وَقِيلَ: لَا تَطْلُقُ الْأُولَى) أَصْلًا، (وَتَطْلُقُ الْبَاقِيَاتُ طَلْقَةً طَلْقَةً) بِوِلَادَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُنَّ صَوَّاحِبُهَا عِنْدَ وِلَادَتِهَا؛ لِاشْتِرَاكِ الْجَمِيعِ فِي الزَّوْجِيَّةِ جِيْنِيْدٍ، وَبِطَّلَاقِهَا انْتَفَتِ الصُّحْبَةُ بَيْنَ الْجَمِيعِ فَلَا تُؤَثِّرُ وِلَادَتُهُنَّ فِي حَقِّ الْأُولَى، وَلَا وِلَادَةُ بَعْضِهِنَّ فِي حَقِّ بَعْضٍ، وَدُفِعَ هَذَا: بِأَنَّ الطَّلَاقَ الرَّجْعِيَّ لَا يَنْفِي الصُّحْبَةَ وَالزَّوْجِيَّةَ؛ فَإِنَّهُ لَوْ حَلَفَ بِطَّلَاقِ نِسَائِهِ.. دَخَلَتْ الرَّجْعِيَّةُ فِيهِ، (وَإِنْ وُلِدَتْ ثِنْتَانِ مَعًا ثُمَّ ثِنْتَانِ مَعًا.. طَلَّقَتْ الْأُولَيَانَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا) أَي: طَلَّقَ

﴿ حاشية السباطي ﴾

قوله: (طلقت الأوليان ثلاثًا ثلاثًا) أي: إن بقيت عدتهما إلى ولادة الآخرين<sup>(١)</sup>، وإلا.. فتقع طلقة فقط؛ كما علم مما مر.

تتبيه: اقتصر المصنف في هذه المسألة على ثلاث صور، وبقي منها خمسة:

الأولى: ما لو ولدت ثنتان معًا ثم ثنتان مرتبًا.. طلقن ثلاثًا ثلاثًا، إلا الثالثة<sup>(٢)</sup>.. فإنها تطلق طلقتين بولادة الأوليين، وتنقضي عدتها بولادتها فلا يقع عليها شيء آخر.  
الثانية: ما لو ولدت ثنتان مرتبًا ثم ثنتان معًا.. طلقت الأولى ثلاثًا إن بقيت عدتها إلى ولادة الآخرين، والثانية طلقة وانقضت عدتها بولادتها، والآخران طلقتين طلقتين وتنقضي عدتهما بولادتهما.

الثالثة: ما لو ولدت ثلاث معًا ثم الرابعة.. طلقن ثلاثًا ثلاثًا.

الرابعة: عكسه.. طلقت غير الأولى طلقةً طلقةً، والأولى ثلاثًا.

الخامسة: ما لو ولدت واحدة ثم ثنتان معًا ثم واحدة.. طلقت الأولى والرابعة ثلاثًا ثلاثًا، والآخران طلقةً طلقةً. انتهى.

(١) في نسخة (د): الآخرين.

(٢) في نسخة (ج): إلا الثلاثة.





كُلُّ مِنْهُمَا ثَلَاثًا بِوِلَادَةِ كُلِّ مِنْ صَوَاحِبِهَا الثَّلَاثِ طَلْقَةً، (وَقِيلَ: طَلْقَةً) فَقَطُّ بِوِلَادَةِ رَفِيقَتَيْهَا، وَانْتَفَتِ الصُّحْبَةُ مِنْ حِينَيْدٍ، (وَالْأُخْرَيَانِ طَلَّقَتَيْنِ طَلَّقَتَيْنِ) أَي: طَلَّقَ كُلُّ مِنْهُمَا طَلَّقَتَيْنِ بِوِلَادَةِ الْأُولَيَيْنِ، وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِمَا بِوِلَادَةِ الْأُخْرَى شَيْءٌ، وَتَنْقُضِي عِدَّتُهُمَا بِوِلَادَتِهِمَا، وَعَلَى مَا تَقَدَّمَ نَقَلَهُ عَنِ «الْإِمْلَاءِ»: يَقَعُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا طَلْقَةٌ أَيْضًا بِوِلَادَةِ الْأُخْرَى، وَتَعْتَدَانِ بِالْأَقْرَاءِ.

(وَتُصَدَّقُ بِبَيْمِنِهَا فِي حَيْضِهَا إِذَا عَلَّقَهَا) أَي: عَلَّقَ طَلَّاقَهَا (بِهِ) وَقَالَتْ: حِضْتُ وَأَنْكَرَهُ الزَّوْجُ؛ لِأَنَّهَا أَعْرَفُ مِنْهُ بِهِ، وَتَعْتَدُرُ إِقَامَةَ الْبَيْتَةِ عَلَيْهِ وَإِنْ شُوهِدَ الدَّمُ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ دَمٌ اسْتِحَاضَةً، (لَا فِي وِلَادَتِهَا) إِذَا عَلَّقَ الطَّلَاقَ بِهَا فَقَالَتْ: وَلَدْتُ وَأَنْكَرَ الزَّوْجُ وَقَالَ: هَذَا الْوَلَدُ مُسْتَعَارٌ (فِي الْأَصَحِّ) لِإِمْكَانِ إِقَامَةِ الْبَيْتَةِ

حاشية البكري

قوله: (وعلى ما تقدم نقله عن «الإملاء») هو قوله: (والثاني منقول عن «الإملاء») وبعضهم أثبتته والأكثرون نقوه.

قوله: (أي: علق طلاقها) فيه إشارة إلى أن المصنف حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

حاشية السباطي

قوله: (إذا علقها...) أي: بأن قال: إذا حضت فأنت طالق، ويقع الطلاق بالطعن في الحيض إن تم، فإن لم يتم... نبينا أنها لم تطلق، ويشترط حيض جديد، فلا يكفي الاستدامة إذا كانت حال التعليق حائضاً؛ لأن استدامة الحيض ليست حيضاً. وفارق الركوب<sup>(١)</sup>؛ فإن استدামته ركوب؛ بأن دوام الحيض ليس باختيارها، بخلاف دوام الركوب، قاله المتولي. ويمكن رجوعه إلى ما فرق به<sup>(٢)</sup> البلقيني: من أن ما هنا تعليق مجرد عن الحلف، وما هناك حلف.

(١) في نسخة (ج): المركوب.

(٢) في نسخة (أ): إلى ما قرر به.



عَلَيْهَا ، وَالثَّانِي : تُصَدَّقُ فِيهَا بِيَمِينِهَا ؛ لِأَنَّهَا مُؤْتَمَنَةٌ فِي رَحِمِهَا حَيْضًا وَطَهْرًا وَوَضَعَ  
حَمْلٍ فِي الْعِدَّةِ ، ( وَلَا تُصَدَّقُ فِيهِ فِي تَعْلِيْقِ غَيْرِهَا ) كَأَنَّ قَالَ : إِنْ حِضَّتْ .. فَضَرَّتْكَ  
طَالِقٌ فَقَالَتْ : حِضَّتْ وَأَنْكَرَ الزَّوْجُ ؛ إِذْ لَوْ صُدِّقَتْ فِي ذَلِكَ بِيَمِينِهَا .. لَزِمَ الْحُكْمُ  
لِلْإِنْسَانِ بِيَمِينِ غَيْرِهِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ ، فَيُصَدَّقُ الزَّوْجُ جَزِيًّا عَلَى الْأَصْلِ فِي تَصْدِيقِ  
الْمُنْكَرِ .

( وَلَوْ قَالَ ) لِامْرَأَتِيهِ : ( «إِنْ حِضُّتُمَا فَأَنْتُمَا طَالِقَانِ» ) وَالْمَعْنَى : أَنَّ طَلَاقَ كُلِّ  
وَاحِدَةٍ (١) مِنْهُمَا مُعَلَّقٌ بِحَيْضِهِمَا جَمِيعًا ، وَيُسَبِّحُ عَلَيْهِ مَا سَيَأْتِي مِنْ تَكْذِيبِ إِحْدَاهُمَا  
( فَزَعَمَتَاهُ وَكَذَّبَهُمَا .. صُدِّقَ بِيَمِينِهِ وَلَا يَقَعُ ) الطَّلَاقُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ : عَدَمُ الْحَيْضِ  
وَبَقَاءُ النِّكَاحِ ، ( وَإِنْ كَذَّبَ وَاحِدَةً ) فَقَطْ .. ( طَلَّقَتْ فَقَطْ ) إِذْ حَلَفَتْ أَنَّهَا حَاضَتْ ؛  
لِثُبُوتِ حَيْضِهَا بِيَمِينِهَا وَحَيْضِ ضَرَّتِهَا بِتَصْدِيقِ الزَّوْجِ لَهَا ، وَالْمُصَدِّقَةُ لَا يَثْبُتُ فِي  
حَقِّهَا حَيْضٌ ضَرَّتِهَا بِيَمِينِهَا ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ لَا تُؤَثِّرُ فِي حَقِّ غَيْرِ الْحَالِفِ فَلَمْ تَطْلُقْ .

( وَلَوْ قَالَ : «إِنْ ، أَوْ إِذَا ، أَوْ مَتَى طَلَّقْتِكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا» فَطَلَّقَهَا .. وَقَعَ  
الْمَنْجَزُ فَقَطْ ) أَيُّ : دُونَ الْمَعْلُوقِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ .. لَمْ يَقَعِ الْمَنْجَزُ ؛ لِزِيَادَتِهِ عَلَى  
الْمَمْلُوكِ ، وَإِذَا لَمْ يَقَعِ الْمَنْجَزُ .. لَمْ يَقَعِ الْمَعْلُوقُ ؛ لِأَنَّهُ مَشْرُوطٌ بِهِ فَوْقُوعِهِ مُحَالٌ ،  
بِخِلَافِ وَقُوعِ الْمَنْجَزِ ، ( وَقِيلَ ) : وَقَعَ ( ثَلَاثٌ ) الطَّلَاقُ الْمَنْجَزُ ، وَثِنْتَانِ مِنَ الْمَعْلُوقِ ،

#### حاشية البكري

قوله: (وينبغي عليه ما سيأتي من تكذيب إحداهما) أي: معناه ذلك ليصح البناء  
في قوله: (وإن كذب واحدة.. طلقت فقط) فإنه لو علق طلاق الواحدة بحيضها فقط..  
لم يأت ذلك، بل طلقتان إذا حلفتا.

#### حاشية السناباطي

قوله: (بخلاف وقوع المنجز) أي: فلا يلزم من وقوعه وقوع المعلق؛ إذ قد

(١) في نسخة (ش): واحدا



وَلَعَتِ الثَّالِثَةُ ؛ لِأَدَائِهَا إِلَى الْمَحَالِ ، (وَقِيلَ : لَا شَيْءَ) يَقَعُ مِنَ الْمَنْجَزِ وَالْمَعْلُوقِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ الْمَنْجَزُ .. لَوَقَعَ الْمَعْلُوقُ قَبْلَهُ بِحُكْمِ التَّغْلِيْقِ ، وَلَوْ وَقَعَ الْمَعْلُوقُ .. لَمْ يَقَعِ الْمَنْجَزُ ، وَإِذَا لَمْ يَقَعِ الْمَنْجَزُ .. لَمْ يَقَعِ الْمَعْلُوقُ ، وَهَذَا الْوَجْهُ ، وَالْأَوَّلُ : فِي الْمَدْخُولِ بِهَا وَغَيْرِهَا ، وَالثَّانِي : فِي الْمَدْخُولِ بِهَا ؛ إِذْ غَيْرُهَا لَا يَتَعَاقَبُ عَلَيْهَا طَلَّاقَانِ ، وَالثَّالِثُ : قَالَهُ ابْنُ سُرَيْجٍ ، وَبِهِ اشْتَهَرَتِ الْمَسْأَلَةُ بِالسُّرَيْجِيَّةِ ، وَاخْتَارَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ؛ كَمَا اخْتَارَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ الْأَوَّلَ .

(وَلَوْ قَالَ : إِنْ ظَاهَرْتُ مِنْكَ ، أَوْ آكَيْتُ ، أَوْ لَاعَنْتُ ، أَوْ فَسَخْتُ) النِّكَاحَ (بِعَيْبِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ وُجِدَ الْمَعْلُوقُ بِهِ) مِنَ الظَّهَارِ أَوْ غَيْرِهِ .. (فَفِي صِحَّتِهِ الْخِلَافُ) فَعَلَى الْأَوَّلِ الرَّاجِحُ : يَصِحُّ وَيَلْغُو تَغْلِيْقُ الطَّلَاقِ ؛ لِاسْتِحَالَةِ وَقُوعِهِ ، وَعَلَى الثَّالِثِ : يَلْغُوَانِ جَمِيعًا ، وَلَا يَأْتِي الثَّانِي هُنَا .

(وَلَوْ قَالَ : إِنْ وَطِئْتِكِ) وَطْنَا (مُبَاحًا فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ، ثُمَّ وَطِئَ .. لَمْ يَقَعِ)

حاشية البكري

قوله: (والثاني: في المدخول بها...) بيانٌ لمحلِّ جريان هذا القول، فهو اعتراض على «المنهاج» في إطلاق حكايته.

حاشية السنباطي

يتخلف الجزاء عن الشرط لأسباب<sup>(١)</sup>؛ كما لو علق عتق سالم بعتق غانم ثم أعتق غانما في مرض موته ولا يفي ثلث ماله إلا بأحدهما.. لا يقرع بينهما؛ بل يتعين عتق غانم، وشبه هذا: بما لو أقر الأخ بابن للميت.. ثبت النسب دون الميراث.

قوله: (أو فسخت النكاح بعيبك) أي: بخلاف: إن فسخت النكاح بعيبك.. فيصح الفسخ قطعاً؛ لأن فسختها لا يتعلق بمباشرة واختياره، فلا يصلح تصرفه دافعاً له ومبطلاً لحق غيره.

(١) في نسخة (أ): لإثبات.



طَلَّاقٌ (قَطْعًا) لِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ .. لَخَرَجَ الطَّوْءُ عَنْ كَوْنِهِ مُبَاحًا ، وَخُرُوجُهُ عَنْ ذَلِكَ مُحَالٌ ، وَسَوَاءٌ ذَكَرَ ثَلَاثًا أَمْ لَا ، وَإِنَّمَا لَمْ يَأْتِ خِلَافٌ بِالْوُقُوعِ مِنَ الْوَجْهِ الثَّانِي فِي مَسْأَلَةِ التَّعْلِيْقِ بِالطَّلَاقِ السَّابِقَةِ ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيْقَ بِهِ يُقْصَدُ بِهِ سَدُّ بَابِ الطَّلَاقِ فَعُومِلَ قَائِلُهُ بِتَقْيِضِ قَاصِدِهِ ؛ بِأَنَّهُ أَوْقَعَ <sup>(١)</sup> عَلَيْهِ مَعَ الْمَنْجَزِ بَعْضَ الْمَعْلُوقِ تَغْلِيظًا ، وَالتَّعْلِيْقُ <sup>(٢)</sup> هُنَا لِكَوْنِهِ بِغَيْرِ الطَّلَاقِ لَا يَسُدُّ بَابَهُ .

(وَلَوْ عَلَّقَهُ بِمَشِيئَتِهَا خِطَابًا) كَأَنَّ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتِ .. (اشْتَرَطْتُ) أَي: مَشِيئَتِهَا (عَلَى فَوْرٍ) لِتَضْمَنِ ذَلِكَ لِتَمْلِيكِهَا الطَّلَاقَ ؛ كَطَلَّقِي نَفْسَكَ ؛ كَمَا تَقَدَّمَ ، (أَوْ غَيْبَةً) كَأَنَّ قَالَ: زَوْجَتِي طَالِقٌ إِنْ شَاءَتْ ، (أَوْ بِمَشِيئَةِ أَجْنَبِيٍّ) كَأَنَّ قَالَ لَهُ: إِنْ شِئْتَ فَرَزَوْجَتِي طَالِقٌ .. (فَلَا) يُشْتَرَطُ الْفَوْرُ فِي الْمَشِيئَةِ (فِي الْأَصَحِّ) لِانْتِفَاءِ التَّمْلِيكِ فِي الثَّانِي ، وَبُعْدِهِ فِي الْأَوَّلِ بِانْتِفَاءِ الْخِطَابِ فِيهِ ، وَالثَّانِي: يُشْتَرَطُ الْفَوْرُ ؛ نَظْرًا إِلَى تَضْمَنِ التَّمْلِيكِ فِي الْأَوَّلِ وَإِلَى الْخِطَابِ فِي الثَّانِي ، وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (وإنما لم يأتِ خلافٌ بالوقوع من الوجه الثاني في مسألة التعليق...)  
الوجه الثاني هو قوله: (وقيل: وقع ثلاث).

قوله: (ولو قال: أنتِ طالقٌ إن شاء فلان...)  
ذكره إيرادا على الخلاف؛ إذ مقتضى عبارة «المنهاج» جريان خلاف هنا مع أن الخلاف لا يجري إلا في التملك

﴿ حاشية السباطي ﴾

قوله: (على فور) أي: إن علق بغير (متى) أو (أي وقت)، وإلا... لم يشترط مشيئتها على فور؛ لتصريحه بجواز التأخير؛ كما مر في (الخلع).

فرع: لو علق بمشيئتها خطابًا بغير ما مر ومشيئة أجنبي... اشترط الفور في مشيئتها فقط. انتهى.

(١) في نسخة (ش): أوقع

(٢) في نسخة (ش): والتعليق



إِنْ شَاءَ فُلَانٌ ، أَوْ زَوْجَتِي طَالِقٌ إِنْ شَاءَ فُلَانٌ .. فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ قَوْرٌ قَطْعًا ؛ لِإِنْتِفَاءِ التَّمْلِيكِ وَالْخِطَابِ .

(وَلَوْ قَالَ الْمَعْلُقُ بِمَشِيئَتِهِ) مِنَ الزَّوْجَةِ أَوْ الْأَجْنَبِيِّ : (« شِئْتُ » كَارِهَا بِقَلْبِهِ .. وَقَعَ) الطَّلَاقُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، (وَقِيلَ : لَا يَقَعُ بَاطِنًا) لِإِنْتِفَاءِ الْمَشِيئَةِ فِي الْبَاطِنِ ، وَدُفِعَ ذَلِكَ : بِأَنَّ مَا فِي الْبَاطِنِ لِحَقَائِهِ لَا يُقْصَدُ التَّعْلِيْقُ بِهِ ، وَإِنَّمَا يُقْصَدُ التَّعْلِيْقُ بِاللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَيْهِ ، وَقَدْ وُجِدَ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ .

(وَلَا يَقَعُ بِمَشِيئَةِ صَبِيَّةٍ وَصَبِيٍّ) عُلِقَ الطَّلَاقُ بِهَا ؛ كَأَنَّ قَالَ لِزَوْجَتِهِ الصَّبِيَّةِ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتِ ، أَوْ لِأَجْنَبِيِّ صَبِيٍّ : إِنْ شِئْتُ فَرَزَوْجَتِي طَالِقٌ فَقَالَ كُلُّ مِنْهُمَا : شِئْتُ .. لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ وَإِنْ كَانَ مُمَيِّزًا ؛ لِأَنَّهُ لَا اِغْتِبَارَ لِقَوْلِ غَيْرِ الْبَالِغِ فِي

﴿ حاشية البكري ﴾

والخطاب في الثاني .

﴿ حاشية السباطي ﴾

قوله : (علق الطلاق بها ؛ كأن قال ... ) أي : بخلاف ما لو قال : إن قلتِ شئتُ فقالت : شئتُ<sup>(١)</sup> ، وكذا يقال في المجنون<sup>(٢)</sup> .

تَنْبِيْهِه : يَشْتَرَطُ فِي وَقْعِ الطَّلَاقِ الْمَعْلُقُ بِالْمَشِيئَةِ : أَنْ يَقُولَ الْمَعْلُقُ بِمَشِيئَتِهِ : شِئْتُ ، فَلَا يَكْفِي (أَحْبَبْتُ) وَلَا (أَرَدْتُ) كَالْعَكْسِ ، وَإِشَارَةُ الْأَخْرَسِ بِالْمَشِيئَةِ كَالنُّطْقِ وَلَوْ خَرَسَ بَعْدَ التَّعْلِيْقِ ، وَلَوْ قَالَ لَهَا : أَنْتِ طَالِقٌ كَيْفَ شِئْتُ ، أَوْ عَلَى أَيِّ وَجْهِ شِئْتُ .. طَلَّقْتَ شَاءَتْ أَمْ لَا عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقْرِي فِي «رَوْضِهِ» كصاحب «الأنوار» ، وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ وَإِنْ اقْتَضَى كَلَامُ الشَّيْخِينَ فِي أَوَاخِرِ (كِتَابِ الْعَتَقِ) تَرْجِيْحَ مُقَابَلِهِ : مَنْ أَنهَا لَا تَطْلُقُ حَتَّى تَشَاءَ فِي الْمَجْلِسِ الطَّلَاقِ أَوْ عَدَمِهِ . وَلَوْ قَالَ لَهَا : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ

(١) فِي نَسْخَةِ (أ) : قَوْلُهُ : (عَلِقَ الطَّلَاقُ بِهَا) أَي : كَأَنَّ قَالَ : إِنْ شِئْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَإِنْ قَالَ : إِنْ قُلْتُ شِئْتُ فَقَالَتْ : شِئْتُ .. وَقَعَ .

(٢) فِي نَسْخَةِ (ج) : فِي الْمَجْنُونِ .



التَّصْرُفَاتِ ، (وَقِيلَ : يَقَعُ بِمُمَيِّزٍ) أَي : بِمَشِيئَتِهِ ، فَتَعْتَبَرُ ؛ كَمَا اعْتَبِرَتْ فِي اخْتِيَارِ<sup>(١)</sup> أَحَدِ الْأَبْوَيْنِ ، وَلَوْ عَلَّقَهُ بِمَشِيئَةِ بَالِغٍ مَجْنُونٍ مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ فَقَالَ : شِئْتُ .. لَمْ يَقَعْ قَطْعًا ؛ لِأَنَّ الْمَجْنُونَ لَيْسَ لَهُ قَضْدٌ صَحِيحٌ .

(وَلَا رُجُوعَ لَهُ) أَي : لِلْمُعَلَّقِ (قَبْلَ الْمَشِيئَةِ) مِنَ الْمُعَلَّقِ بِمَشِيئَتِهِ ؛ نَظْرًا إِلَى أَنَّهُ تَعْلِيقٌ فِي الظَّاهِرِ وَإِنْ تَضَمَّنَ تَمْلِيكًا ؛ كَمَا لَا يَرْجِعُ فِي التَّعْلِيقِ بِالْإِعْطَاءِ قَبْلَهُ وَإِنْ كَانَ مُعَاوَضَةً .

(وَلَوْ قَالَ : «أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ طَلْقَةً» فَشَاءَ طَلْقَةً .. لَمْ تَطْلُقِي) نَظْرًا إِلَى أَنَّ الْمَعْنَى : إِلَّا أَنْ يَشَاءَ هَا ، فَلَا تَطْلُقِينَ أَصْلًا ؛ كَمَا لَوْ قَالَ : إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ زَيْدٌ الدَّارَ فَدَخَلَهَا ، (وَقِيلَ : يَقَعُ طَلْقَةً) نَظْرًا إِلَى أَنَّ الْمَعْنَى : إِلَّا أَنْ يَشَاءَ طَلْقَةً ، فَلَا يُرَادُ عَلَيْهَا .

#### ﴿ حاشية السبأطي ﴾

شئت فشاءت أقل منها .. لم تطلق ، ولو قال : واحدة إن شئت فشاءت ثلاثا أو ثنتين .. طلقت واحدة ؛ لأنها إذا شاءت أكثر من واحدة فقد شاءت واحدة .

قوله : (نظراً إلى المعنى : إلا أن يشاء طلقه ، فلا يزداد عليها) أي : فلو قال : أردت ذلك .. فقد غلظ على نفسه فتقع طلقه قطعاً .

تَنْبِيْهِه : لَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ ثَلَاثًا فَشَاءَ ثَلَاثًا .. لَمْ تَطْلُقِي عَلَى الرَّاجِحِ ، أَوْ دُونِهَا أَوْ لَمْ يَشَاءَ شَيْئًا .. طَلَقْتَ وَاحِدَةً . وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ فَلَان .. فَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ تَعْلِيقٌ بَعْدَ مَشِيئَةِ الطَّلَاقِ ، أَوْ إِلَّا أَنْ أَشَاءَ<sup>(٢)</sup> .. طَلَقْتَ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِتَعْلِيقٍ ؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعَ الطَّلَاقَ وَأَرَادَ رَفْعَهُ إِذَا شَاءَ ، قَالَ الرَّافِعِيُّ بَعْدَ نَقْلِهِ ذَلِكَ عَنِ الْبَغَوِيِّ : وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ : هُوَ كَمَا لَوْ قَالَ : إِلَّا أَنْ يَشَاءَ فَلَان ، أَوْ إِلَّا أَنْ

(١) في نسخة (ش) : في اختياره

(٢) في نسخة (ج) : أو إلا أن يشاء .



(وَلَوْ عَلَّقَ) الزَّوْجُ الطَّلَاقَ (بِفِعْلِهِ) كَأَنَّ عَلَّقَهُ بِدُخُولِ الدَّارِ<sup>(١)</sup> (فَفَعَلَ) المَعْلَقُ بِهِ (نَاسِيًا لِلتَّعْلِيْقِ، أَوْ) ذَاكِرًا لَهُ (مُكْرَهَا) عَلَى الْفِعْلِ أَوْ طَائِعًا جَاهِلًا بِأَنَّهُ المَعْلَقُ عَلَيْهِ.. (لَمْ تَطْلُقْ فِي الْأَظْهَرِ) لِحَدِيثِ ابْنِ مَاجَةَ وَغَيْرِهِ: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسِيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup> أَي: لَا يُؤَاخِذُهُمْ بِذَلِكَ، وَالثَّانِي: تَطْلُقُ؛ لِوُجُودِ المَعْلَقِ بِهِ، وَلَيْسَ النَّسِيَانُ وَنَحْوُهُ دَافِعًا لِلْوُقُوعِ، (أَوْ) عَلَّقَ الطَّلَاقَ (بِفِعْلِ) غَيْرِهِ مِمَّنْ يُبَالِي بِتَعْلِيْقِهِ) فَلَا يُخَالِفُهُ فِيهِ لِصَدَاقَةٍ أَوْ نَحْوِهَا (وَعَلِمَ بِهِ.. فَكَذَلِكَ)

حاشية البكري

قوله: (أو طائعا جاهلا بأنه المعلق عليه) ذكره؛ ليفيد أن حكم هذه المسألة حكم المذكور في المتن؛ ولئلا يتوهم المخالفة من<sup>(٣)</sup> ذلك المذكور فيه من عدم ذكر «المنهاج» له.

حاشية السنباطي

يشاء الله، قال الأذرعى وغيره: وهذا البحث ما<sup>(٤)</sup> نص عليه الشافعي في «الأم» وحكاه عنه البيهقي، وجزم به المتولي، فهو المذهب، خلافا لما قاله البغوي، ولم يطلع ابن الرفعة على هذا النص فقال: أنه نص على نظيره من الإقرار، فثبت أنه نص عليه وعلى نظيره، ولم يثبت ما يخالفه فيعمل به.

قوله: (لم تطلق) أي: ولم تنحل اليمين بذلك على الراجح، وكذا يقال فيما يأتي.

قوله: (لصدقة أو نحوها) أي: كحياء منه لمكارم الأخلاق؛ كما لو نزل به عظيم قرية فحلف: أنه لا يرحل عنه حتى يضيفه.. فالمحلف عليه يبالي بحلفه بالتقرير المذكور، ومن ذلك يعلم: أنه ليس المراد به (المبالاة): خشية العقوبة من مخالفة أمره.

(١) في نسخة (ش): بدخوله الدار

(٢) سنن ابن ماجه، باب: طلاق المكره والناسي، رقم [٢٠٤٥]. صحيح ابن حبان، باب: ذكر الإخبار عما وضع الله عن هذه الأمة، رقم [٧٢١٩].

(٣) في نسخة (ب) و(هـ): في.

(٤) في نسخة (ج) و(د): كما.



أَي: إِذَا فَعَلَهُ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا أَوْ جَاهِلًا .. لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ فِي الْأَظْهَرِ ، (وَالْأَيُّ) أَي: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يُبَالِي بِتَعْلِيْقِهِ ؛ كَالسُّلْطَانِ ، أَوْ كَانَ يُبَالِي بِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ وَلَمْ يَقْصِدِ الزَّوْجَ إِعْلَامَهُ بِهِ ؛ كَمَا فِي «الرَّوْضَةِ» وَ«أَصْلِهَا» .. (فَيَقَعُ) الطَّلَاقُ بِفِعْلِهِ (قَطْعًا) وَإِنْ اتَّفَقَ فِي بَعْضِ صُورِهِ نِسْيَانٌ أَوْ نَحْوُهُ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ حِينَئِذٍ مُجَرَّدُ التَّعْلِيْقِ بِالْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَضِمَ إِلَيْهِ قَصْدُ الْمَنْعِ مِنْهُ ، فَإِنْ قَصَدَ الْمَنْعَ مِنْهُ بِأَنْ قَصَدَ الْإِعْلَامَ بِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِالتَّعْلِيْقِ مِنْ يُبَالِي بِفِعْلِهِ .. فَيَأْتِي فِي الْوُقُوعِ الْخِلَافُ ؛ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ «الرَّوْضَةِ» وَ«أَصْلِهَا» .

## ﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (ولم يقصد الزوج إعلامه به ؛ كما في «الروضة» و«أصلها») اعلم: أن عبارة «المنهاج» بقوله: (والأى ؛ أي: وإن لم يكن يبالي بتعليقه... أو كان... ولم يعلم) وقوع الطلاق فاقضى وقوعه في الجاهل ، وذلك الاقتضاء أعم من أن يقصد الزوج إعلامه أم لا ، وهذا اقتضاء فاسدٌ ، بل الحق أن الزوج إن قصد إعلامه - وذلك بقصده المنع فلم يعلم وفعل - لا يقع وإن لم يقصد الإعلام بأن لم يقصد المنع ، فإنه تعليق بصفة ، فيقع بفعل الجاهل ، وهذا هو الذي أرشدت إليه عبارة «الروضة» واختاره المحققون ، فمن ثم اعترض على «المنهاج» فيه حكماً وإجراءً خلافاً ؛ إذ مقتضاه أيضاً الوقوع بلا خلاف ، مع أن الخلاف موجودٌ ، والراجح منه: عدم الوقوع ، ومن ثم زاد الشارح في معنى الإعلام القصد ، وتبته عليه في آخر كلامه ، فتأمله واعتمده ولا تغترّ بغيره .

## ﴿ حاشية السنباطي ﴾

قوله: (فيأتي في الوقوع الخلاف...) أي: الخلاف السابق فيما إذا علم بالتعليق وفعله في حال مما سبق ترجيحه ، فالراجح: عدم الوقوع<sup>(١)</sup> ، وقضيته: جريان الخلاف في حالة العلم ولو عند عدم قصد الإعلام ، وليس مراداً ، بل عند عدم قصد الإعلام يقع الطلاق بالفعل مطلقاً قطعاً . فالحاصل: أنه لو علق الطلاق بفعل غيره ناسياً أو

(١) في نسخة (أ): قوله: (فيأتي في الوقوع الخلاف...) أي: الخلاف السابق في حالة العلم ، فيكون الأظهر منه: عدم الوقوع إلا في الأحوال السابقة .



حاشية السباطي

مكرها أو جاهلا .. لم يقع الطلاق إن كان يبالي بتعليقه وقصد إعلامه ، وإلا .. وقع ، هذا كله - كما رأيت - إذا علق على مستقبل<sup>(١)</sup> ، أما لو علق على ماض جاهلاً به أو ناسياً له ؛ كإن كان زيد في الدار فأنت طالق وكان فيها ولم يعلم أو علم ونسي .. فلا طلاق ، إلا إن قصد أن الأمر كذلك في الواقع على ما قاله ابن الصلاح ، وهو المعتمد وإن جرى في «شرح الروض» وغيره على خلافه .

تنبية: لو علق الطلاق بدخول بهيمة أو طفل أو نحوهما فدخل مكرها .. لم يقع الطلاق ، واستشكل بما مر: من وقوع الطلاق فيما إذا لم يكن المعلق بفعله مبالياً<sup>(٢)</sup> بالتعليق ، أو لم يقصد المعلق إعلامه ، أو لم يعلم بالتعليق ودخل مكرها . وأجيب: بأن الآدمي ؛ أي: المميز فعله منسوب إليه وإن أتى به مكرهاً ولهذا يضمن به ، بخلاف فعل البهيمة ونحوها ؛ فكأنها حين الإكراه لم تفعل شيئاً . انتهى .



- (١) في نسخة (أ): فالحاصل: أنه في المبالي إن لم يقصد الإعلام .. وقع الطلاق مطلقاً ، وإن قصده ؛ فإن لم يعلم .. لم يقع ، أو علم .. فالأصح: الوقوع إلا في الأحوال السابقة ، هذا كله - كما رأيت - إذا علق على مستقل .
- (٢) في نسخة (ج): مباحا .



## فصل

## [ في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق ]

(قَالَ) لِرَوْجَتِهِ: «أَنْتِ طَالِقٌ» وَأَشَارَ بِإِصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ .. لَمْ يَقَعْ عَدْدٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ لَهُ عِنْدَ قَوْلِهِ: طَالِقٌ، وَلَا اعْتِبَارَ بِالإِشَارَةِ هُنَا، (فَإِنْ قَالَ مَعَ ذَلِكَ) الْقَوْلِ وَالإِشَارَةِ: («هَكَذَا» .. طَلَّقْتُ فِي إِصْبَعَيْنِ طَلَّقْتَيْنِ، وَفِي ثَلَاثٍ ثَلَاثًا) كَمَا تَطَّلُقُ فِي إِصْبَعٍ طَلَّقَةً، (فَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ بِالإِشَارَةِ) فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ (المقبوضتين) .. صُدِّقَ بِبَيْمِينِهِ) فَلَا يَقَعْ أَكْثَرُ مِنْ طَلَّقْتَيْنِ.

﴿ حاشية السنباطي ﴾

## فصل

قوله: (عند قوله «طالق») قد تقدم التنبيه على أن المعتمد: الاكتفاء باقتران نية العدد بـ(أنت) من (أنت طالق) وإن اقتضى<sup>(١)</sup> كلام الشارح هنا خلافه.

قوله: (هنا) أي: لا فيما يأتي.

قوله: (القول والإشارة) بيان لذلك على تأويله بالمذكور.

قوله: (طلقت في إصبعين...) أي: وإن لم ينو عدداً، ومحل ذلك: إذا أشار إشارة مفهومة، وال... فقد يعتاد الإنسان الإشارة بأصابعه<sup>(٢)</sup> في الكلام فلا يظهر الحكم بوقوع العدد إلا بقريئة، قاله الإمام وأقره<sup>(٣)</sup>.

قوله: (المقبوضتين) أي: لا أحدهما فلا يصدق في إرادته؛ لأن الإشارة مع اللفظ صريحة في العدد فلا يقبل خلافها.

تنبیه: لو قال: أنت هكذا وأشار بإصبعين مثلاً.. فهو لغو وإن نوى عدداً؛ لأن

(١) في نسخة (ج) و(د): واقتضى.

(٢) في نسخة (ج) و(د): بإصبعه.

(٣) في نسخة (د): وأقره.





(وَلَوْ قَالَ عَبْدٌ لِرَوْجَتِهِ: «إِذَا مَاتَ سَيِّدِي فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقْتَيْنِ»، وَقَالَ سَيِّدُهُ) لَه: («إِذَا مِتُّ فَأَنْتِ حُرٌّ» فَعَتَّقَ بِهِ) أَي: بِمَوْتِ السَّيِّدِ؛ بَأَنْ خَرَجَ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ.. (فَالْأَصْحَحُ: أَنَّهَا لَا تَحْرُمُ) عَلَيْهِ، (بَلْ لَهُ الرَّجْعَةُ) فِي الْعِدَّةِ، (وَتَجْدِيدُ) بَعْدَ انْقِضَائِهَا (قَبْلَ زَوْجٍ)، وَالثَّانِي: تَحْرُمُ فَلَا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ، وَمَعْلُومٌ: أَنَّ الطَّلَاقَ وَالْعِتْقَ وَقَعَا مَعًا؛ فَالْأَوَّلُ غَلَبَ الْعِتْقَ فَكَانَهُ تَقَدَّمَ، وَالثَّانِي عَكَسَ، فَإِنْ لَمْ يَخْرُجِ الْعَبْدُ مِنَ الثُّلْثِ.. بَقِيَ رِقٌّ مَا زَادَ عَلَيْهِ وَحَرُمَتْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَبْعُوضَ كَالْقَيْنِ فِي عَدَدِ الطَّلَاقِ.

(وَلَوْ نَادَى إِحْدَى إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ فَأَجَابَتْهُ الْأُخْرَى فَقَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ» وَهُوَ يَظُنُّهَا الْمُنَادَاةَ.. لَمْ تَطْلُقِ الْمُنَادَاةَ) لِأَنَّهَا لَمْ تُخَاطَبْ بِالطَّلَاقِ وَظَنَّ خِطَابِهَا بِهِ لَا يَفْتَضِي

حاشية السنياطي

اللفظ لا يشعر به والنية لا تؤثر بغير لفظ. ولو قال: أنت طالق وأشار بإصبعه<sup>(١)</sup> ثم قال: أردت بها الإصبع دون الزوجة.. لم يقبل ظاهراً ولم يدين على الأصح. ولو قال: أنت الثلاث ونوى الطلاق.. لم يكن شيئاً، ذكر ذلك الماوردي وغيره.

قوله: (ومعلوم: أن الطلاق والعتق وقعا معاً) أي: لأنهما معلقان<sup>(٢)</sup> بشيء واحد وقد وجد. وقوله: (فالأول غلب العتق) أي: لتشوف الشارع إليه، وعلم مما تقرر: أنه لو علق الطلقتين بآخر جزء من حياة السيد مع تعليق السيد عتقه بموته.. حرمت عليه بموت السيد إلا بمحلل؛ لتقدم الطلاق على العتق.

فرع: لو علق زوج الأمة طلاقها بموت سيدها وهو وارثه فمات.. انفسخ النكاح ولم تطلق، ما لم تكن مدبرة وعتقت بموته.. فلا يفسخ النكاح بل تطلق؛ كما هو ظاهر.

قوله: (وهو يظنها المناداة) خرج بذلك: ما إذا ظنها غيرها؛ فإنه إذا قصد المناداة

(١) في نسخة (ج): ولو قال: أنت طالق هكذا وأشار بإصبعين.

(٢) في نسخة (أ): تعليقين.



وُقُوعُهُ عَلَيْهَا، (وَتَطَلَّقُ الْمَجِيبَةَ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهَا خُوِطِبَتْ بِالطَّلَاقِ، وَالثَّانِي: لَا تَطَلَّقُ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُفْصَدْ بِالطَّلَاقِ، وَقِيلَ: الْوَجْهَانِ فِي الْوُقُوعِ بَاطِنًا، وَلَا خِلَافَ فِي الْوُقُوعِ ظَاهِرًا، وَاحْتَمَلَ الْإِمَامُ نَفْيَ الْخِلَافِ فِي الْوُقُوعِ ظَاهِرًا وَثُبُوتَهُ فِي طَلَاقِ الْمَنَادَاةِ؛ لِأَنَّهَا الْمَقْصُودَةُ بِالطَّلَاقِ، وَمَشَى عَلَيَّ ذَلِكَ الْعَزَالِيُّ جَازِمًا بِهِ.

(وَلَوْ عَلَّقَ بِأَكْلِ رُمَانَةٍ وَعَلَّقَ بِنِصْفِ) كَأَنَّ قَالَ: إِنْ أَكَلْتِ رُمَانَةً فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَإِنْ أَكَلْتِ نِصْفَ رُمَانَةٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ (فَأَكَلْتِ رُمَانَةً.. فَطَلَّقْتَانِ) لِحُصُولِ الصِّفَتَيْنِ بِأَكْلِهَا، وَلَوْ كَانَ التَّعْلِيْقَانِ بِ«كَلْمًا».. طَلَّقْتِ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّهَا أَكَلْتِ رُمَانَةً مَرَّةً وَنِصْفَ رُمَانَةٍ مَرَّتَيْنِ.

﴿ حاشية البكري ﴾

## فصل

قوله: (واحتمل الإمام...): أي: جعل ذلك الإمام محتملاً؛ لأن المقصود بالطلاق المناداة، فجرى خلاف في وقوع الطلاق عليها، ولم يجر فيه خلاف<sup>(١)</sup> في وقوعه على المخاطبة ظاهراً لخطابها به، فهو عكس ما في «المنهاج».

قوله: (ولو كان التعليقان بـ«كلمًا»...): أفاد أنها صورة للتعليق وقع فيها ثلاث طلاقات، فإطلاق «المنهاج» وقوع طلقتين في التعليق معترض بـ(كلمًا).

﴿ حاشية السبياضي ﴾

في هذه الحالة... وقع عليها ظاهراً وباطناً، وفي المجيبة ظاهراً ويدين فيها.

قوله: (واحتمل الإمام نفي الخلاف...): أي: قال: يحتمل أنه لا خلاف في وقوع الطلاق على المجيبة ظاهراً. وقوله: (وثبوتها...): عطف على (نفي) فالضمير راجع لـ(الخلاف في الوقوع ظاهراً).

قوله: (فأكلت رمانة) أي: لا نصفي رمانتين.. فلا يقع غير طلقة واحدة؛ لوجود

(١) في نسخة (ب) و(ج) و(د) و(هـ) و(ز): خلافاً.





(وَالْحَلْفُ بِالطَّلَاقِ: مَا تَعَلَّقَ بِهِ حَثٌّ) عَلَى الْفِعْلِ (أَوْ مَنَعٌ) مِنْهُ (أَوْ تَحْقِيقٌ خَيْرٌ) لِيُصَدَّقَ فِيهِ؛ (فَإِذَا قَالَ: «إِنْ حَلَفْتُ بِطَّلَاقِ فَأَنْتِ طَالِقٌ»، ثُمَّ قَالَ: «إِنْ لَمْ تَخْرُجِي، أَوْ إِنْ خَرَجْتِ، أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَمَا قُلْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ».. وَقَعَ الْمَعْلُوقُ بِالْحَلْفِ) لِأَنَّ مَا قَالَهُ حَلْفٌ بِأَقْسَامِهِ السَّابِقَةِ، (وَيَقَعُ الْآخِرُ إِنْ وُجِدَتْ صِفَتُهُ) مِنَ الْخُرُوجِ أَوْ عَدَمِهِ أَوْ عَدَمِ كَوْنِ الْأَمْرِ كَمَا قَالَهُ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ، (وَلَوْ قَالَ): بَعْدَ التَّعْلِيقِ بِالْحَلْفِ: («إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ جَاءَ الْحُجَّاجُ فَأَنْتِ طَالِقٌ».. لَمْ يَقَعِ الْمَعْلُوقُ بِالْحَلْفِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَثٍّ وَلَا مَنَعٍ وَلَا تَحْقِيقِ خَيْرٍ، وَيَقَعُ الْمَعْلُوقُ بِالصِّفَةِ إِذَا وُجِدَتْ.

(وَلَوْ قِيلَ لَهُ اسْتِخْبَارًا: «أَطَلَقْتَهَا؟») أَي: زَوَّجْتِكَ (فَقَالَ: «نَعَمْ».. فَأِقْرَارٌ

حاشية البكري

قوله: (وهي في العدة) فيه قيد لا بد منه؛ أي: فإن لم تكن فيها.. لم تطلق؛ لأنَّ البائن لا يلحقها طلاقٌ، وفي التحقيق لا يرد هذا القيد على «المنهاج» لأنه ذكر ما شمله في كلامه السابق.

حاشية المنباطي

المعلق عليه الثاني، لا الأول؛ لأن نصفي رمانتين ليستا رمانة.

قوله: (لأن ما قاله حلف بأقسامه الثلاثة) أي: لأن الأول مثال للمنع لها من الدخول، والثاني للحث لها عليه، والثالث لتحقيق الخبر<sup>(١)</sup>.

[قوله: (ولو قال بعد التعليق بالحلف: «إذا طلعت الشمس...») أي: ولم يتقدم ذلك نزاع بينهما في ذلك، وإلا.. فهو حلف؛ لأنه لتحقيق الخبر<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ولو قيل له استخبارا...) قال الزركشي: ولو جهل حال السؤال..

(١) في نسخة (أ) و(ج): لتحقيق الخبر.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (أ).



بِهِ) أَي: بِالطَّلَاقِ، فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا.. فَهِيَ زَوْجَتُهُ فِي الْبَاطِنِ، (فَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ) طَلَاقًا (مَاضِيًا وَرَاجِعًا.. صُدِّقَ بِبَيِّنِهِ) فِي ذَلِكَ.

(وَإِنْ قِيلَ) لَهُ (ذَلِكَ التَّمَاسَا لِإِنشَاءِ فَقَالَ: «نَعَمْ».. فَصَرِيحٌ) لِأَنَّ «نَعَمْ» قَائِمٌ مَقَامَ «طَلَّقْتُهَا» الْمَرَادِ بِذِكْرِهِ فِي السُّؤَالِ، (وَقِيلَ: كِنَايَةٌ) فَتَحْتَاجُ إِلَى النِّيَّةِ.

حاشية البعري

قوله: (المراد بذكره في السؤال) أي: لأن السؤال؛ لأجل التماس، فكأنه أريد به إنشاء الطلاق (نعم) قائم مقام طلقها.

حاشية السنباطي

فالظاهر: أنه استخبار؛ لأن الإنشاء لا يستفهم عنه<sup>(١)</sup>، وصرفه إلى الالتماس مجاز يحتاج إلى قرينة وهي مفقودة هنا.

قوله: (وإن قيل له ذلك التماسا لإنشاء فقال: «نعم») مثله في جريان الخلاف المذكور فيه (طلقت) وإن كان الراجح فيه: أنه كناية، والفرق: أن (نعم) تتعين للجواب<sup>(٢)</sup>. وقوله: (طلقت) مستقل بنفسه، فكأنه قال ابتداء (طلقت) واقتصر عليه، وقد مر: أنه لو اقتصر عليه.. فلا طلاق، وهذا بخلاف ما لو قالت له: طلقني، فقال: طلقت، أو قيل له: طلقها، فقال: طلقت، أو قال لها: طلقي نفسك، فقالت طلقت.. حيث يقع؛ فإنه مترتب على السؤال والتفويض.

تثبيته: لو قال شخص لآخر: فعلت كذا، فأنكر فقال: إن كنت فعلت كذا فامرأتك طالق، فقال: نعم، وكان قد فعله.. لم يقع الطلاق كما في «فتاوى القاضي» وجعله البغوي استدعاء الطلاق، فيكون كما لو قيل له: أطلقت امرأتك مستدعيا منه طلقها، فقال: نعم، والأول هو الأوجه. ولو قيل له: إن جاء زيد فامرأتك طالق، فقال: نعم.. لم يكن تعليقا.

(١) في نسخة (ج) و(د): فيه.

(٢) في نسخة (ج) و(د): متعين للجواب.





فرعان:

الأول: لو قيل له: ألك زوجة، فقال: لا.. لم تطلق ولو نوى؛ لأنه كذب محض؛ كما نقله الشيخان عن نص «الإملاء» وقطع كثير من الأصحاب، ثم ذكر الفقهاء ما حاصله: أنه كناية على الأصح، وبه صرح المصنف في «تصحيحه» وأن لها تحليفه: أنه لم يرد طلاقها، وعلى الأول جرى ابن المقرئ في «روضه»، وعلى الثاني جرى الأصفوني والحجازي، والأول أوجه.

والثاني: لو قيل: أطلقت زوجتك؟ فقال: كان بعض ذلك.. فليس بإقرار بالطلاق؛ لاحتمال جريان تعليق، أو وعد، أو مخاصمة تثول إليه، فلو فسر بشيء من ذلك.. قبل.



### (فصل)

#### [في أنواع أخرى من التعليق]

(عَلَّقَ) الطَّلَاقَ (بِأَكْلِ رَغِيفٍ أَوْ رُمَانَةٍ) كَأَنَّ قَالَ: إِنْ أَكَلْتِ هَذَا الرَّغِيفَ، أَوْ هَذِهِ الرُّمَانَةَ، أَوْ رَغِيفًا، أَوْ رُمَانَةً.. فَأَنْتِ طَالِقٌ (فَبَقِيَ) مِنْ ذَلِكَ بَعْدَ أَكْلِهَا لَهُ (لِبَابَةِ أَوْ حَبَّةٍ.. لَمْ يَقَعِ) طَّلَاقٌ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ أَنَّهَا لَمْ تَأْكُلِ الرَّغِيفَ أَوْ الرُّمَانَةَ وَإِنْ تَسَامَحَ أَهْلُ الْعُرْفِ فِي إِطْلَاقِ أَكْلِ الرَّغِيفِ أَوْ الرُّمَانَةِ فِي ذَلِكَ، وَقَالَ الْإِمَامُ فِي فُتَاتٍ يَدُقُّ مَدْرَكُهُ: لَا أَثَرَ لَهُ فِي بَرٍّ وَلَا حِنْثٍ؛ نَظَرًا لِلْعُرْفِ.

(وَلَوْ أَكَلَا) أَي: الزَّوْجَانِ (تَمْرًا وَخَلْطًا نَوَاهِمَا فَقَالَ) لَهَا: («إِنْ لَمْ تُمَيِّزِي نَوَاكٍ») عَنْ نَوَايَ («فَأَنْتِ طَالِقٌ»، فَجَعَلَتْ كُلَّ نَوَاةٍ وَحْدَهَا.. لَمْ يَقَعِ) طَّلَاقٌ،

حاشية البكري

### فصل

قوله: (وقال الإمام في فتات يدق مدركه... المختار: كلام الإمام، وأنه إن بقي قطعة يحس بها ولها موقع.. لم يحنث، وإلا.. حنث، فعبارة «المنهاج» لم تنب اختصاراً ولا اختياراً؛ لأن لفظ: (كسرة) أربعة أحرف، و(لبابة) خمسة، و(الاختيار) علمت ما فيه.

حاشية السباطي

### فصل

قوله: (وقال الإمام في فتات يدق مدركه... أي: فيحمل قول المصنف (لبابة) على لبابة لا يدق<sup>(١)</sup> مدركها؛ أي: بأن تسمى قطعة خبز، ولو بقي من الرمانة بعض حبة.. فكما لو بقي من الرغيف ما يدق مدركه.  
قوله: (وحدها) أي: غير ملتصقة بأخرى.

(١) في نسخة (ج): لا يدل.



(إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ تَعْيِينًا) لِنَوَاهَا عَنْ نَوَاهُ . . فَلَا تَخْلُصُ مِنَ الْيَمِينِ بِمَا فَعَلْتَ .

وَلَوْ كَانَ<sup>(١)</sup> بِفَمِّهَا تَمْرَةٌ فَعَلَّقَ بِبَلْعِهَا ثُمَّ بَرَمِيهَا ثُمَّ بِإِمْسَاكِهَا) كَانَ قَالَ: إِنْ بَلَعْتَهَا فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَإِنْ رَمَيْتَهَا فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَإِنْ أَمْسَكْتَهَا فَأَنْتِ طَالِقٌ (فَبَادَرْتُ مَعَ فَرَاغِهِ) مِنَ التَّعْلِيقِ (بِأَكْلِ بَعْضٍ) مِنْهَا (وَرَمِي بَعْضٍ . . لَمْ يَقَعْ) طَلَاقٌ، فَإِنْ لَمْ تُبَادِرْ بِأَكْلِ الْبَعْضِ . . وَقَعَ الطَّلَاقُ لِلْإِمْسَاكِ .

حاشية السباطي

قوله: (ثم برميها ثم بإمساکها) قضيته: تصوير المسألة<sup>(٢)</sup> بما إذا تأخرت يمين الرمي عن يمين البلع ويمين الإمساك عنهما، وليس كذلك .

نعم؛ يشترط تأخير يمين الإمساك عنهما<sup>(٣)</sup>، فإن تقدمت أو توسطت . . لم تتخلص بما يأتي؛ لحصول الإمساك .

قوله: (بأكل بعض منها ورَمِي بعض) أي: مثلاً، فيكفي أحدهما، وأفهم كلام المصنف الحنث بأكل جميعها، وهو يقتضي أن الأكل ابتلاعٌ، وهو كذلك .

نعم؛ الابتلاع أعم من الأكل؛ لأنه يوجد بدون الأكل، فلو علق بالأكل فابتلعت من غير مضغ . . لم يحنث؛ كما نقله الشيخان هنا عن المتولي وأقراه، ولا ينافيه ما جرى عليه في (الأيمان) من الحنث حينئذ؛ بناءً على أن الابتلاع أكل؛ كما أن الأكل ابتلاع؛ كما سيأتي<sup>(٤)</sup> .

فرع: لو علق بأكل الرمانة وعدم أكلها . . فلا خلاص بأكل بعضها<sup>(٥)</sup> فوراً، فإن

(١) في نسخة (ش): كانت

(٢) في نسخة (ج) و(د): تقرير المسألة .

(٣) في نسخة (ج) و(د): فيهما .

(٤) في نسخة (أ): كما نقله الشيخان هنا عن المتولي وأقراه، وهو أوجه مما جرى عليه في (الأيمان) من الحنث حينئذ؛ بناءً على أن الابتلاع أكل كما أن الأكل ابتلاع، والفرق بينهما: بأن العرف يقتضي ذلك، والأيمان مبنية عليه مدفوع؛ إذ لا نسلم اقتضاء العرف ذلك .

(٥) في نسخة (ج) و(د): نصفها .



(وَلَوْ أَنَّهُمَا بِسَرِقَةٍ فَقَالَ: «إِنْ لَمْ تُصَدِّقْنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ» فَقَالَتْ) كَلَامَيْنِ أَحَدُهُمَا: (سَرَقْتُ) وَالْآخَرُ (مَا سَرَقْتُ.. لَمْ تَطْلُقِ) لِأَنَّهَا صَادِقَةٌ فِي أَحَدِ الْكَلَامَيْنِ.

(وَلَوْ قَالَ: «إِنْ لَمْ تُخْبِرْنِي بِعَدَدِ حَبِّ هَذِهِ الرُّمَانَةِ قَبْلَ كَسْرِهَا») فَأَنْتِ طَالِقٌ.. (فَالْخُلَاصُ) مِنَ الْيَمِينِ: (أَنْ تَذَكَّرَ عَدَدًا يُعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَنْقُصُ عَنْهُ) كَمِئَةٍ، (ثُمَّ تَزِيدَ وَاحِدًا وَاحِدًا) فَتَقُولُ: مِئَةٌ وَوَاحِدٌ، مِئَةٌ وَاثْنَانِ... وَهَكَذَا (حَتَّى تَبْلُغَ مَا يُعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَزِيدُ عَلَيْهِ) فَتَكُونُ مُخْبِرَةً بِعَدَدِهَا، (وَالصُّورَتَانِ) هَذِهِ وَالَّتِي قَبْلَهَا (فِيْمَنْ لَمْ يَقْصِدْ تَعْرِيفًا) فَإِنْ قَصَدَهُ.. فَلَا تَخْلُصُ مِنَ الْيَمِينِ بِمَا ذَكَرْتَهُ.

(وَلَوْ قَالَ لِثَلَاثٍ: «مَنْ لَمْ تُخْبِرْنِي بِعَدَدِ رَكَعَاتِ فَرَائِضِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ فَهِيَ طَالِقٌ»، فَقَالَتْ وَاحِدَةً: «سَبْعَ عَشْرَةَ») أَي: فِي الْغَالِبِ (وَأُخْرَى: «خَمْسَ عَشْرَةَ»؛ أَي: يَوْمَ الْجُمُعَةِ<sup>(١)</sup>)، وَثَالِثَةً: «إِحْدَى عَشْرَةَ»؛ أَي: لِمُسَافِرٍ.....

#### حاشية السنياطي

فعلت<sup>(٢)</sup>.. حنث في يمين عدم الأكل بعد اليأس من أكلها الباقي . انتهى.

قوله: (فقال: «إِنْ لَمْ تُصَدِّقْنِي...»): خرج بذلك: ما إذا قال: إن لم تعلميني بالصدق.. فلا يتخلص بما يأتي؛ كما قاله البغوي.

قوله: (فَالْخُلَاصُ مِنَ الْيَمِينِ...): استشكل: بأن الخبر لا يعتبر فيه الصدق؛ فقد قالوا: لو قال: إن أخبرتني بقدوم زيد فأنت طالق، فقالت: قدم زيد وهي كاذبة.. طلقت، وحينئذٍ فينبغي أن يبر<sup>(٣)</sup> بأي عدد ذكرته؛ لأن الخبر يقع على الصدق والكذب، ويأتي هذا في المسألة التي بعدها أيضا. وأجيب: بأن للرمانة ونحوها عدداً خاصاً وقد علق به؛ فإذا أخبرته بعدد حبها كاذبة.. لم تخبر به، بخلاف قدوم زيد.. فيصدق بالخبر الكاذب.

(١) في نسخة (ش): جمعة

(٢) في نسخة (أ): فإن فضل.

(٣) في نسخة (أ): أن تبر.



لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ عَلَيَّ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ؛ لِصِدْقِهِنَّ فِيمَا ذَكَرْتَهُ<sup>(١)</sup> مِنْ الْعَدَدِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ.  
 (وَلَوْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ إِلَيَّ حِينَ أَوْ زَمَانٍ أَوْ بَعْدَ حِينٍ») أَوْ زَمَانٍ... (طَلَّقَتْ  
 بِمُضِيِّ لِحِظَةٍ) لِصِدْقِ الْحِينِ وَالزَّمَانِ بِهَا وَ«إِلَيَّ» بِمَعْنَى «بَعْدَ».

حاشية البكري

قوله: (فيما ذكرته من العدد؛ كما تقدم) أي: في العبارات.

قوله: (أو زمان) ذكره؛ لئلا يتوهم أن البعدية في الزمان مخالفة للبعدية في الحين.

قوله: (و«إلى» بمعنى «بعد») أي: في قوله: (إلى حين أو زمان) والله أعلم.

حاشية السنباطي

قوله: (لم يقع طلاق على واحدة منهن...) هذا إذا لم يرد أحد هذه الأيام عينا،  
 وإلا.. فالحلف على ما أراده<sup>(٢)</sup>.

قوله: (طلقت بمضي لحظة؛ لصدق الحين...) استشكل بما ذكره في  
 (الأيام) فيما لو قال: لأقضين حقتك إلى حين.. حيث لا يحث بمضي لحظة؛ للشك  
 في المراد، وفرق بينهما: بأن الطلاق إنشأء و«لأقضين حقتك» و«غد»، فيرجع فيه إليه.

تثبيته: جعل الأصحاب (الحقْب) بسكون القاف و(العصر) و(الدهر)  
 ك(الحين) و(الزمان). قال الشيخان: وهو بعيد لا وجه له؛ أي: لمنافاته لتفسير الإمام  
 (العصر) الملحق به الآخران؛ بأنه زمن طويل يحوي أمماً وينقرض بانقراضهم،  
 وبعضهم (الحقْب) الملحق به الآخران؛ بثمانين سنة، وبعضهم: بثلاثين سنة. قال في  
 «شرح الروض»: والحق: أنه لا بعد، فقد فسّر الجوهري وغيره - أي: من أئمة اللغة -  
 (الحقْب) و(العصر) بالدهر، و(الدهر) بالزمن؛ أي: وهؤلاء هم المرجوع إليهم في  
 تفسير الألفاظ في اللغة المبني عليها ذلك.

نعم؛ لو قال الحالف: أردت ما فسر به الإمام أو البعض ولا أعرف غيره.. فظاهر

(١) في نسخة (ج) (ش): ذكرته

(٢) في نسخة (ج): على إرادة.



(وَلَوْ عَلَّقَ) الطَّلَاقَ (بِرُؤْيَةِ زَيْدٍ أَوْ لَمْسِهِ وَقَذْفِهِ<sup>(١)</sup> .. تَنَاوَلَهُ) التَّعْلِيقُ (حَبَابًا وَمَيْتًا) أَمَّا فِي الرُّؤْيَةِ وَاللَّمْسِ .. فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا فِي الْقَذْفِ .. فَلِأَنَّ قَذْفَ الْمَيْتِ كَقَذْفِ الْحَيِّ فِي الْإِثْمِ وَالْحُكْمِ، وَيَكْفِي رُؤْيَةَ شَيْءٍ مِنَ الْبَدَنِ أَوْ لَمْسَهُ مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ، وَلَا يَكْفِي لَمْسُ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ، (بِخِلَافِ ضَرْبِهِ) إِذَا عَلَّقَ الطَّلَاقَ بِهِ، فَلَا

﴿ حاشية السنياطي ﴾

كلامهم: أنه لا يقبل منه ظاهراً؛ أي: ما لم يحتف بقرائن تصدقه؛ كما بحثه في «شرح الروض».

قوله: (ويكفي رؤية شيء من البدن) أي: ولو غير وجهه، لكن بشرط: أن تصدق رؤيته كله عرفاً؛ فقد قال المتولي: لو أخرج يده أو رجله من كوة فرأت ذلك العضو منه .. فلا تطلق؛ لأن الاسم لا يصدق عليه، وتكفي رؤيتها له في ماء صاف أو زجاج شفاف؛ لوجود الوصف، والماء والزجاج المذكوران بين الرائي والمرئي كإجراء الهواء بينهما، بخلاف ما إذا رأت<sup>(٢)</sup> خياله فيهما أو في المرأة؛ لأنه لا يقع على ذلك اسم الرؤية المطلقة. نعم؛ لو علق برؤيتها وجهها فرأته في المرأة .. طلقت؛ إذ لا يمكنها رؤيته إلا كذلك، صرح به القاضي في «فتاويه» فيما لو علق برؤيته وجهه.

قوله: (ولا يكفي لمس الشعر والظفر) أي: والسن.

فرع: لو علقه برؤيتها الهلال .. طلقت بالعلم به ولو برؤية غيرها له، أو بتمام العدد مع الثبوت عند الحاكم أو تصديق الزوج، نبه عليه ابن الصباغ وغيره. قال الأذرعى: ولو أخبره به صبي أو عبد أو امرأة أو فاسق فصدقه .. فالظاهر: مؤاخذته؛ أي: فيقع الطلاق إذا علمت الزوجة بالهلال برؤيته من ذكر حينئذ، ولو قال: أردت بـ(الرؤية) المعاينة .. صدق بيمينه وينحل اليمين بمضي ثلاث ولم ير فيها<sup>(٣)</sup> الهلال

(١) في نسخة (ش): أو قذفه

(٢) في نسخة (أ): بين الرائي والمرئي؛ كإجراء النهر بينهما، بخلاف ما إذا رأت. وفي (ج): بين الرائي والمرئي؛ كما جرى الهواء بينهما، بخلاف ما إذا أرادت.

(٣) في نسخة (ج): ولم يوفيهما.





بِتَنَاوُلِهِ التَّعْلِيقُ مَيْتًا ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ فِي التَّعْلِيقِ بِالضَّرْبِ : التَّشْوِيشُ ، وَالْمَيْتُ لَا يُحْسَرُ  
بِالضَّرْبِ حَتَّى يَتَشَوَّشَ بِهِ .

(وَلَوْ خَاطَبْتُهُ) زَوْجَتُهُ (بِمَكْرُوهِ كـ) «يَا سَفِيهُ يَا خَسِيسُ» فَقَالَ: إِنْ كُنْتُ

حاشية السنباطي

من أول شهر بعد اليمين .

نعم ؛ لو كانت عمياً وعلق برؤيتها . . فلا يصدق في إرادة ذلك ؛ ليكون من باب  
التعليق بالمستحيل فيلغو ؛ لأنه خلاف الظاهر ، لكنه يدين ، وسواء علق بالعربية أم  
بالعجمية ؛ كما قاله الإمام وتبعه ابن الرفعة ، وقال القفال : إن علق بالعجمية . . حمل  
على المعينة ؛ لأن العرف المذكور لم يثبت إلا في العربية ، وجزم بذلك البغوي وغيره .  
قال الأذرعى : ولا شك أن العجمي إذا لم يعرف إلا ذلك . . فالظاهر : العرف<sup>(١)</sup> ، وإن  
كان يعرف منه ما يعرفه العربي . . فيتجه عدم العرف<sup>(٢)</sup> ، وهذا أوجه . انتهى .

قوله : (لأن القصد في التعليق بالضرب : التشويش . . .) قضيته : اشتراط  
التشويش ؛ بأن يؤلمه ، وهو ما صححه الشيخان هنا ، لكنهما صححا في (باب الأيمان)  
عدم اشتراطه ، وصوبه الإسنوي ووجهه : بأن يقال : ضربه فلم يؤلمه ؛ أي : فلا يشترط  
الإيلام في البابين ، وهو ظاهر ، والفرق بينهما<sup>(٣)</sup> : بأن الأيمان مبنية على العرف وهو  
مقتضى ذلك ، بخلاف التعليق ؛ فإنه مبني على اللغة ، وهي تقتضي : عدم إطلاق  
الضرب على غير المؤلم مجرد دعوى .

تنبية : يكفي في مسمى الضرب وجوده مع حائل ، ومنه : الوكز واللكر ، الأول :  
الضرب بجمع اليد على الذقن ، ويقال : مطلق الضرب والدفع ، والثاني : الضرب بجمع  
اليد على الصدر ، لا العض وقطع الشعر .

(١) في «الأسنى» : الفرق .

(٢) في «الأسنى» : عدم الفرق .

(٣) في نسخة (ج) و(د) : في البابين ، وفرق بينهما .



كَذَلِكَ<sup>(١)</sup> أَي: سَفِيهَا أَوْ خَسِيْسًا (فَأَنْتِ طَالِقٌ ؛ إِنْ أَرَادَ مُكَافَأَتَهَا بِإِسْمَاعِ مَا تَكَرَّهُ ..  
 طَلَّقَتْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَفَهُ) أَوْ حِسَةً ، (أَوْ التَّعْلِيْقَ .. اِعْتَبِرَتِ الصَّفَةَ) فَإِنْ لَمْ تَكُنْ  
 مَوْجُودَةً .. لَمْ تَطُلُقْ ، (وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقْصِدْ) شَيْئًا تُعْتَبَرُ الصَّفَةُ (فِي الْأَصَحِّ) نَظْرًا  
 لِيَوْضِعَ اللَّفْظَ ، فَلَا تَطُلُقُ عِنْدَ عَدَمِهَا ، وَالثَّانِي: لَا تُعْتَبَرُ الصَّفَةُ ، بَلْ يُحْكَمُ بِوُقُوعِ  
 الطَّلَاقِ فِي الْحَالِ ؛ نَظْرًا إِلَى الْعُرْفِ فِي قَصْدِ الْمَكَافَأَةِ بِمَا ذُكِرَ .

(وَالسَّفَةُ: مَنَافٍ إِطْلَاقَ التَّصْرِفِ) أَي: هُوَ صِفَةٌ لَا يَكُونُ الشَّخْصُ مَعَهَا مُطْلَقَ  
 التَّصْرِفِ ؛ كَأَنْ يَبْلُغَ مُبَدَّرًا يُضَيِّعُ الْمَالَ فِي غَيْرِ وَجْهِهِ الْجَائِزِ .  
 (وَالْخَسِيْسُ: قِيلَ: مَنْ بَاعَ دِينَهُ بِدُنْيَاةٍ) بِأَنْ تَرَكَ دِينَهُ لِاشْتِعَالِهِ بِدُنْيَاةٍ ، (وَيُشْبِهُ  
 أَنْ يُقَالَ: هُوَ مَنْ يَتَعَاطَى غَيْرَ لَائِقٍ بِهِ بِخُلَا) بِمَا يَلِيْقُ بِهِ .

#### حاشية السنيادني

قوله: (نظراً إلى العرف في قصد المكافأة بما ذكر) يجاب: بأن العرف إنما ينظر  
 إليه ، وتقدم على وضع اللغة في التعاليق إذا اضطرد<sup>(٢)</sup> ، فإن اضطرب<sup>(٣)</sup> - كما هنا - ..  
 قدم وضع اللغة عليه ، ومن ثم لو اضطرد العرف هنا في قصد المكافأة .. قدم على  
 الوضع ، قال الغزالي: وعلى الناظر التأمل والاجتهاد فيما يستفتى فيه .

قوله: (والسفه: منافٍ إطلاق التصرف) قال الزركشي: هذا إذا لم يكن سياق ،  
 وإلا ؛ كأن كان في معرض إسراف أو بذاءة لسان .. فالوجه: الحمل عليه .

قوله: (ويشبهه أن يقال ..) قال الأذرعى: العامة تطلق لفظ (الخصيس) على  
 البخيل ؛ سواء تعاطى ما يليق به أم لا ، ويتبعي أن يعتبر عرفهم<sup>(٤)</sup> في ذلك . انتهى .  
 وقوله: (بخلاً بما يليق به) احترازٌ عما لو تعاطاه تواضعاً ، أو زهداً ، أو طرْحاً للكلفة .

(١) في نسخة (أ) (ش): كذلك

(٢) في نسخة (ج) و(د): إذا استطرده .

(٣) في نسخة (أ): فإن اضطردت .

(٤) في نسخة (ج) و(د): شرفهم .



## حاشية المنبسطي

فروع: لو قالت لزوجها المسلم: أنت من أهل النار، فقال لها: إن كنت من أهلها فأنت طالق.. لم تطلق؛ لأنه من أهل الجنة ظاهراً، فإن ارتد ومات مرتداً.. بان وقوع الطلاق، أو قالت ذلك لزوجها الكافر فقال لها ذلك.. طلقت؛ لأنه من أهل النار ظاهراً، فإن أسلم.. بان أن لا طلاق.

نعم؛ إن قصد المكافأة في الصورتين.. طلقت في الحال.

ولو قال المسلم: إن لم أكن من أهل الجنة فأنت طالق وكان إذا أذنب ذنباً يخاف الله تعالى.. لم يقع الطلاق، نقله الأذرعى عن القاضي، ثم قال: وقضيته: أنه إن لم يكن يخاف الله تعالى إذا أذنب.. وقع طلاقه، وفيه نظرٌ، ولعله غير مراد، وقد أطلق المتولي والبندنجي: أنه لا يقع؛ لأنه مشكوك فيه، وهذا هو الصحيح. انتهى.



## كِتَابُ الرَّجْعَةِ

هِيَ: الرَّدُّ إِلَى النِّكَاحِ مِنْ طَلَاقٍ غَيْرِ بَائِنٍ فِي الْعِدَّةِ؛ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا سَيَأْتِي.  
 (سَرَطُ الْمَرْتَجِعِ: أَهْلِيَّةُ النِّكَاحِ بِنَفْسِهِ) بِأَنْ يَكُونَ بَالِغًا عَاقِلًا، فَلَا تَصِحُّ رَجْعَةُ  
 مُرْتَدٍّ وَلَا صَبِيٍّ وَلَا مَجْنُونٍ، (وَلَوْ طَلَّقَ فَجَزَّ . . . فَلِلْوَلِيِّ الرَّجْعَةُ عَلَى الصَّحِيحِ حَيْثُ  
 لَهُ ابْتِدَاءُ النِّكَاحِ) بِأَنْ يَحْتَاجَ الْمَجْنُونُ إِلَيْهِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى  
 الْخِلَافِ فِي جَوَازِ التَّوَكُّيلِ فِي الرَّجْعَةِ، فَالصَّحِيحُ: جَوَازُهُ كَالتَّوَكُّيلِ فِي ابْتِدَاءِ  
 النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ النِّكَاحِ وَالرَّجْعَةِ يُسْتَبَاحُ بِهِ مُحَرَّمٌ.

﴿ حاشية البكري ﴾

## كِتَابُ الرَّجْعَةِ

قوله: (كما يؤخذ مما سيأتي) أي: في قوله: (وتختص الرجعة بمطوعة...).

﴿ حاشية السباطي ﴾

## كِتَابُ الرَّجْعَةِ

قوله: (أهلية النكاح بنفسه) هو مشتمل على شرطين: أهلية النكاح، وكون  
 تلك<sup>(١)</sup> الأهلية بنفسه. فقول الشارح: (بأن يكون بالغاً عاقلاً) بيان للثاني، وفرع على  
 الأول قوله: (فلا تصح رجعة مرتد) وعلى الثاني قوله: (ولا صبي ولا مجنون) فإنهما  
 وإن كانا أهلاً للنكاح لكن لا بنفسهما، بل بولييهما.

ولا يخفى أن الاحتراز عن الصبي - على تقدير صحة طلاقه - وإن كان ممتنعاً،  
 ودخل في الثاني السكران، والسفيه، والعبد؛ فإنه تصح رجعتهم وإن لم يأذن السيد  
 للعبد، والولي للسفيه؛ لأنهم أهل للنكاح بأنفسهم وإن كان شرطه في العبد والسفيه  
 إذن السيد والولي؛ لأن الرجعة استدامة، ويغتفر فيها ما لا يغتفر في الابتداء، ومن ثم  
 لم يعتبر هنا - على الراجح - حاجته للوطء؛ كما اعتبرت في النكاح.

(١) في نسخة (أ): ملك.





(وَتَخْصُلُ) الرَّجْعَةُ (بِ«رَاجَعْتِكَ» وَ«رَجَعْتُكَ» وَ«ارْتَجَعْتُكَ») وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ صَرِيحَةٌ، وَبِاسْتِحْبَابِ الْإِضَافَةِ مَعَهَا؛ كَأَنَّ يَقُولَ: رَجَعْتُكَ إِلَيَّ، أَوْ إِلَى نِكَاحِي .  
 (وَالْأَصْحَحُ: أَنَّ الرَّدَّ وَالْإِمْسَاكَ) كَقَوْلِهِ: رَدَدْتُكَ أَوْ أَمَسَكْتُكَ (صَرِيحَانِ) أَيْضًا؛ لِيُورِدَهُمَا فِي الْقُرْآنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أَيْ: فِي الْعِدَّةِ ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨] أَيْ: رَجْعَةً؛ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وَالثَّانِي: أَنَّهُمَا كِنَايَتَانِ يُحْتَاجُ مَعَهُمَا إِلَى النِّيَّةِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يَتَكَرَّرْ فِي الْقُرْآنِ، وَالثَّانِي يَحْتَمِلُ الْإِمْسَاكَ فِي الْبَيْتِ، أَوْ بِالْيَدِ، (وَأَنَّ التَّرْجُوحَ<sup>(١)</sup> وَالنِّكَاحَ) كَقَوْلِهِ: تَزَوَّجْتُكَ، أَوْ نَكَحْتُكَ (كِنَايَتَانِ)، وَالثَّانِي: هُمَا صَرِيحَانِ؛ لِأَنَّهُمَا صَالِحَانِ لِابْتِدَاءِ الْجِلِّ، فَلَأَنَّ يَصْلُحَا لِلتَّدَارُكِ أَوْلَى، وَدَفِعَ هَذَا بِأَنَّ مَا كَانَ صَرِيحًا فِي بَابِهِ... لَا يَكُونُ صَرِيحًا فِي غَيْرِهِ؛ كَالطَّلَاقِ.

حاشية المتبطل

وأورد على الأول طردًا: من طلق مبهمًا؛ فإنه أهل للنكاح، ومع ذلك لا تصح رجعته حال الإبهام، وعكسًا المحرم؛ فإنه يراجع على الأصح مع أنه ليس أهلًا للنكاح، وحرر تحته حرة وأمة فطلق الأمة؛ فإن له الرجعة - على الراجح - مع أنه ليس أهلًا لنكاح الأمة. وأجيب عن الصورتين الواردين عكسًا: بمنع انتفاء أهلية المحرم والحر المذكور للنكاح، بل الأهلية موجودة فيهما، وإنما الإحرام وفقدان الشرط مانع.

قوله: (بِ«رَاجَعْتِكَ»...) يلحق بذلك سائر ما اشتق من مصدره؛ كما صرح به المتولي؛ كانت مراجعة أو مرتجعة. وأشعر كلام المصنف أنه لا بد من إسناده إلى الزوجة، لكن لا يشترط كاف الخطاب، بل مثلها بالأولى المظهر، وكذا ضمير الغيبة؛ كما صرح به المتولي وغيره. ولو قال: راجعتها للضرب، أو للإكرام، أو لنحوهما...

(١) في (أ) (د) (ش) (ق): التزويج، وفي (ج): والتزويج والنكاح.



(وَلْيُقَلِّ: «رَدَّذْتُهَا إِلَيَّ أَوْ إِلَى نِكَاحِي») بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الرَّدَّ صَرِيحٌ وَلَمْ يَفْتَرِنْ بِنِيَّةٍ، وَقِيلَ: لَا تُشْتَرَطُ الْإِضَافَةُ الْمَذْكُورَةُ؛ كَمَا فِي لَفْظِ الرَّجْعَةِ، وَفُرِّقَ بَيْنَهُمَا: بِأَنَّ لَفْظَ الرَّجْعَةِ مَشْهُورٌ فِي مَعْنَاهَا، بِخِلَافِ لَفْظِ الرَّدِّ الْمَطْلُوقِ؛ لِإِبْهَامِهِ الْمَعْنَى الْمَقَابِلَ لِلْقَبُولِ أَوْ الرَّدِّ إِلَى الْأَبْوَيْنِ بِسَبَبِ الْفِرَاقِ، قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَيَشْبَهُ أَنْ يَجِيءَ خِلَافُ اشْتِرَاطِ الْإِضَافَةِ فِي لَفْظِ الْإِمْسَاكِ؛ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ صَرِيحٌ، وَالَّذِي أوردَهُ فِي «التَّهْدِيبِ»: أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ: أَمْسَكْتُكَ عَلَى زَوْجِيَّتِي، مَعَ حِكَايَةِ الْخِلَافِ فِي الْإِشْتِرَاطِ فِي لَفْظِ الرَّدِّ، وَتَبِعَهُ فِي «الرَّوْضَةِ» عَلَى ذَلِكَ، وَأَفْهَمَ مَا ذُكِرَ: أَنَّهُ لَا يَأْتِي الْإِشْتِرَاطُ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُمَا كِنَايَتَانِ؛ لِوُجُودِ النِّيَّةِ.

(وَالْجَدِيدُ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْإِشْهَادُ) فِي الرَّجْعَةِ؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ اسْتِدَامَةِ النِّكَاحِ السَّابِقِ، وَالْقَدِيمُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي الْجَدِيدِ أَيْضًا: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لَا لِكَوْنِهَا

## ﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (وتبعه في «الروضة» على ذلك) أي: أقره بحثًا ونقل خلاف، والمعتمد: أنه لا يشترط في الإمساك إضافة إليه.

قوله: (وأفهم ما ذكر) أي: أفهم قولنا أن اشتراط الإضافة مبني على أنه صريح؛ إذ على الكناية لا يتأتى اشتراط ذلك.

قوله: (والقديم المنصوص عليه في الجديد) أفاد به: أن الأنسب التعبير بـ(الأظهر) و(المشهور).

## ﴿ حاشية السباطي ﴾

لم يضر، إلا إن قصدتهما دون الرجعة.. فيسأل، فإن مات قبل البيان.. حصلت الرجعة؛ لأن اللفظ صريح.

قوله: (قال الرافعي: ويشبه أن يجيء خلاف اشتراط الإضافة...) أي: فتكون قضيته ترجيح اشتراطها، وهو المعتمد، وما في «التهديب» لعله مبني على أنه كناية.



بِمَنْزِلَةِ ابْتِدَاءِ النِّكَاحِ ، بَلْ لِبُظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [الطلاق: ٢] أَي: عَلَى الْإِمْسَاكِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى الرَّجْعَةِ وَعَلَى الْمَفَارَقَةِ ، وَأُجِيبَ: بِحَمْلِ ذَلِكَ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] لِلأَمْنِ مِنَ الْجُحُودِ ، (فَتَصَحُّ بِكِنَايَةٍ) بِنَاءً عَلَى عَدَمِ الْإِسْتِرَاطِ ، وَلَا تَصَحُّ بِهَا مَعَ النِّيَّةِ بِنَاءً عَلَى الْإِسْتِرَاطِ ؛ لِأَنَّ الشُّهُودَ لَا يَطَّلِعُونَ عَلَى النِّيَّةِ .

### فَرَعٌ

#### [فِي حُكْمِ الرَّجْعَةِ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ]

تَصَحُّ الرَّجْعَةُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَقِيلَ: لَا ، وَقِيلَ: إِنَّ أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةِ .. لَمْ تَصَحَّ بِغَيْرِهَا ، وَإِلَّا .. صَحَّتْ بِهِ .

(وَلَا تَقْبَلُ) الرَّجْعَةُ (تَعْلِيْقًا) كَالنِّكَاحِ ، فَإِذَا قَالَ: رَاجَعْتُكَ إِنْ شِئْتَ فَقَالَتْ: شِئْتُ .. لَا تَحْصُلُ الرَّجْعَةُ ، (وَلَا تَحْصُلُ بِفِعْلِ ؛ كَوَطْءٍ) وَمُقَدِّمَاتِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَرَمٌ بِالطَّلَاقِ ؛ كَمَا سَيَأْتِي ، وَمَقْصُودُ الرَّجْعَةِ: حِلُّهُ ، فَلَا تَحْصُلُ بِهِ .

#### حَاشِيَةُ السَّنْبَاطِي

قوله: (فإذا قال: «راجعتك إن شئت...») أي: بكسر الهمزة ، لا بفتحها ؛ لأن ذلك تعليل لا يمنع حصول الرجعة وكان بالفتح<sup>(١)</sup> ؛ إذ قال الأذرعي: وينبغي أن يفرق بين النحوي وغيره ، فيستفسر الجاهل بالعربية .

قوله: (ولا تحصل بفعل ؛ كوطء...) استثنى من الفعل: الكتابة ، وإشارة الأخرس المفهمة ؛ فإنها تحصل بهما مع النية في الكتابة ، وفي الإشارة التي يختص بفهمها فطنون ، ومن الوطء ومقدماته: وطء الكافر ومقدماته إذا كان ذلك عندهم رجعة وأسلموا أو ترفعوا إلينا فنقرهم ؛ كما نقرهم على الأنكحة الفاسدة ، بل أولى .

(١) في نسخة (أ): بالفسخ .



(وَتَخْتَصُّ الرَّجْعَةَ بِمَوْطُوءَةٍ طَلَّقَتْ بِهَا عِوَضٍ لَمْ يُسْتَوْفَ عَدَدُ طَلَاقِهَا ، بَاقِيَةً فِي الْعِدَّةِ) بِخِلَافِ مَنْ طَلَّقَتْ قَبْلَ الْوُطْءِ ، أَوْ بَعْدَهُ بِعِوَضٍ ، أَوْ بِدُونِهِ وَاسْتَوْفِيَ عَدَدُ طَلَاقِهَا ، أَوْ لَمْ يُسْتَوْفَ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا ؛ لِحُصُولِ الْبَيِّنُونَةِ فِيمَا ذُكِرَ ، وَبِخِلَافِ مَنْ انْفَسَخَ نِكَاحُهَا ؛ لِاخْتِصَاصِ الرَّجْعَةِ بِالطَّلَاقِ ، (مَحَلٌّ لِحُلٍّ ، لَا مُرْتَدَّةٌ) فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ ؛ كَمَا تَقَدَّمَ فِي مَحَلِّهِ ، فَلَوْ ارْتَدَّتِ الرَّجْعِيَّةُ فِي الْعِدَّةِ . . . لَمْ تَصِحَّ رَجْعَتُهَا ؛ لِأَنَّهَا آيَلَةٌ إِلَى الْفِرَاقِ بِالرَّدَّةِ ، حَتَّى لَوْ رَاجَعَهَا ثُمَّ عَادَتْ إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ . . . لَا بُدَّ مِنْ اسْتِنَافِ الرَّجْعَةِ .

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (وبخلاف من انفسخ نكاحها) هو محترز: (طلقت).

﴿ حاشية السباطي ﴾

قوله: (بمواطئة) أي: ولو في الدبر، ومثلها: المستدخلة ماء الزوج - وقوله: (طلقت) أي: ولو احتمالاً - على الراجح - أخذاً مما مر في فصل: (شك في طلاق...). وقوله: (باقية في العدة) أي: عدة الطلاق، فلو وطئها الزوج في العدة... استأنفت ودخل فيها البقية، ولا يراجع إلا في البقية؛ كما سيأتي، لكن يرد على هذا ما إذا وطئت بشبهة فحملت ثم طلقها؛ فإن له الرجعة قبل شروعها في عدة الطلاق على الراجح، وما لو عاش الرجعية معاشرة الزوجات بلا وطء؛ فإن العدة لا تنقضي، ولا رجعة له بعد الأقران أو الأشهر.

قوله: (لا مرتدة) ولا من أسلمت دون زوجها، أو أسلم زوجها دونها وهي غير كتابية. فقول المصنف: (محل لحل) أي: للمطلق وإن أفهم قول الشارح: (فإنها لا تحل لأحد) خلافه.

قوله: (فلو ارتدت الرجعية في العدة... لم تصح رجعتها...) أي: كما لو ارتدت هو فيها؛ كما علم مما مر.

تنبية: لا تصح رجعة مبهمة، فلو طلق إحدى زوجتيه مبهماً... لم تصح رجعتها؛





(وَإِذَا ادَّعَتْ انْقِضَاءَ عِدَّةِ أَشْهُرٍ) كَأَنَّ تَكُونَ آيَسَةً (وَأَنْكَرَ . . . صُدِّقَ بِمِيسِهِ) لِرُجُوعِ ذَلِكَ إِلَى الإِخْتِلَافِ فِي وَقْتِ طَلَاقِهِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيهِ، (أَوْ وَضَعَ حَمْلٍ لِمُدَّةِ إِمْكَانٍ، وَهِيَ مِمَّنْ تَحِيضُ لَا آيَسَةً . . . فَالْأَصْحَحُ: تَصْدِيقُهَا بِبَيْمَنِ) لِأَنَّ النِّسَاءَ مُؤْتَمَّنَاتٌ عَلَى أَرْحَامِهِنَّ، وَالثَّانِي: لَا، وَتَطَالَبُ بِالْبَيْتَةِ؛ لِإِمْكَانِهَا؛ فَإِنَّ الْقَوَائِلَ يَشْهَدَنَّ الْوِلَادَةَ غَالِبًا، أَمَّا الْآيَسَةُ مِنَ الْحَيْضِ . . . فَلَا تُصَدِّقُ فِي دَعْوَى الْوَضْعِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَحْبِلُ، وَأَمَّا مُدَّةُ الإِمْكَانِ . . . فَبَيَّنَّهَا بِقَوْلِهِ:

(وَإِنْ ادَّعَتْ وِلَادَةً) وَوَلَدٍ (تَامًا . . . فَإِمْكَانُهُ: سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَلِحِظَّتَانِ مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ) لِحِظَّةٍ لِلْوَطْءِ وَلِحِظَّةٍ لِلْوِلَادَةِ، (أَوْ) وِلَادَةً (سِقْطٍ مُصَوَّرٍ . . . فَمِئْتَةٌ وَعِشْرُونَ

#### حاشية السنباطي

كما مر<sup>(١)</sup>، أو طلقهما جميعاً . . . لم تصح رجعة إحداهما؛ إذ ليست الرجعة في احتمال الإبهام كالطلاق؛ لشبهها بالنكاح، وهو لا يصح معه. انتهى.

قوله: (والقول قوله فيه) أي: في وقت الطلاق كالطلاق نفسه؛ عملاً بالقاعدة: أن من قبل قوله في شيء . . . قبل قوله في صفته.

ولا يخفى أن حكم الزوجة في نفقة<sup>(٢)</sup> الباقي من العدة بزعمه كحكم من أقر له بشيء وهو ينكره، وأنه لو عكس التصوير وادَّعى الانقضاء وأنكرت . . . عمل بقولها في تطويل العدة وفي عدم إسقاط النفقة عن الزوج للمدة الزائدة؛ لأنه يزعم إسقاطها، والأصل: دوامها وعدم الطلاق في الزمن الماضي.

نعم؛ له أن يتزوج بأختها؛ كما حكاه صاحب «البحر» عن نص «الإملاء».

قوله: (لا آيسة) قال في «المحرر»: (أو صغيرة) قيل: وحذفها المصنف؛ لأنه لا يقع الاختلاف معها؛ إذ لا حكم لقولها، قال في «الشرح الكبير»: وكذا حكم من لم تحض؛ لأنها لا تحبل؛ أي: غالباً، فلا يخالف ما ذكره في (العدد) مما يفهم إمكان حملها.

(١) في نسخة (ج): كما علم.

(٢) في نسخة (أ): في نفيه.



يَوْمًا وَلِحِطَّتَانِ) مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ ، (أَوْ) وَلِأَدَّةٍ (مُضَغَّةٍ بِلاَ صُورَةٍ . . فَتَمَانُونَ يَوْمًا وَلِحِطَّتَانِ) مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ أَقْسَامُ الحَمْلِ الَّذِي تَنْقُضِي بِهِ العِدَّةَ عَلَى خِلَافٍ فِي الثَّلَاثِ يَأْتِي فِي بَابِهَا ، فَإِنْ ادَّعَتْ الوَضْعَ فِي أَيِّ قِسْمٍ لِأَقَلِّ مِمَّا ذُكِرَ فِيهِ . . لَمْ تُصَدَّقْ وَكَانَ لِلزَّوْجِ رَجْعُهَا ، وَقَوْلُهُ: «مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ» بِنَاهُ عَلَى الغَالِبِ مِنْ إِمْكَانِ اجْتِمَاعِ الزَّوْجَيْنِ وَقْتِ النِّكَاحِ ، وَفِي غَيْرِ الغَالِبِ ؛ كَالْمَشْرِقِيِّ مَعَ المَغْرِبِيَّةِ تَكُونُ المُدَّةُ<sup>(١)</sup> المَذْكُورَةُ مِنْ حِينِ إِمْكَانِ الاجْتِمَاعِ ، وَدَلِيلُ المُدَّةِ الأُولَى - أَي: اعْتِبَارِ مُدَّةِ الحَمْلِ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحاف: ١٥] مَعَ قَوْلِهِ: ﴿وَفِصْلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ [لقمان: ١٤] ، وَدَلِيلُ المُدَّةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ: حَدِيثُ «الصَّحِيحَيْنِ»: «إِنْ أَحَدَكُمُ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةٌ ، ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَكُونُ مُضَغَّةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يُرْسَلُ المَلِكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ . . .» إِلَى آخِرِهِ<sup>(٢)</sup>.

(أَوْ) ادَّعَتْ (انْقِضَاءَ أَقْرَاءٍ ؛ فَإِنْ كَانَتْ حُرَّةً وَطَلَّقَتْ فِي طَهْرِ . . فَأَقَلُّ الإِمْكَانِ

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (وقوله: «من وقت النكاح») أفاد به: أنه قد لا يكون من وقته؛ كما لو لم يأت الاجتماع إلا بعده، فيكون من وقت إمكان الاجتماع، وأفاد دفع الاعتراض بأنه بناه على الغالب، فلا مفهوم له.

﴿ حاشية السنياطي ﴾

قوله: (وطلقت في طهر . . .) قال الماوردي: ولو لم تذكر المرأة هل طلقت في طهر أو حيض . . أخذت بالأقل؛ وهو أنه طلقها في الطهر، وقال شيخه الصيمري: أخذت بالأكثر؛ لأنها لا تخرج من عدتها إلا بتبين<sup>(٣)</sup>، قال الزركشي كالأذرعي: وهو الاحتياط والصواب.

(١) في نسخة (ب) و(ش): الممدد.

(٢) صحيح البخاري، باب: ذكر الملائكة، رقم [٣٢٠٨]، صحيح مسلم، باب: كيفية خلق آدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، رقم [٢٦٤٣].

(٣) في نسخة (أ): إلا بشئين.



اثنانٍ وثلاثون يوماً ولحظتان) وذلك بأن تطلق وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض يوماً وليلة، ثم تطهر أقل الطهر خمسة عشر يوماً، ثم تحيض وتطهر كذلك، ثم تطعن في الحيض لحظة، وهذه اللحظة لاستبانة القرء الثالث، وليست من نفس العدة، وقيل: هي منها حتى تصح الرجعة فيها، واللحظة الأولى قيل: لا تعتبر؛ بناءً على القول المرجوح: أن القرء: الانتقال من طهر إلى دم، ويصور<sup>(١)</sup> على ذلك بما إذا علق الطلاق بآخر جزء من طهرها.

(أو في حيض.. فسبعة وأربعون يوماً ولحظة) وذلك بأن يعلق الطلاق بآخر جزء من الحيض، ثم تطهر أقل الطهر خمسة عشر يوماً، ثم تحيض أقل الحيض يوماً وليلة، ثم تطهر وتحيض كذلك، ثم تطهر أقل الطهر، ثم تطعن في الحيض لحظة، وهذه اللحظة للاستبانة؛ كما تقدم، ولا حاجة هنا إلى لحظة في الأول، (أو أمة وطلقت في طهر.. فسنة عشر يوماً ولحظتان) وذلك بأن يطلق وقد بقي من الطهر لحظة، ثم تحيض أقل الحيض وتطهر أقل الطهر، ثم تطعن في الحيض لحظة؛ لاستبانة القرء الثاني، وهو تمام عدة الأمة، وقيل: لا حاجة إلى اللحظة في الأول؛ لما تقدم، (أو) في (حيض.. فأحد وثلاثون) يوماً (ولحظة) وذلك بأن يعلق الطلاق بآخر جزء من الحيض، ثم تطهر أقل الطهر وتحيض أقل الحيض، ثم تطهر أقل الطهر، ثم تطعن في الحيض لحظة.

#### حاشية البكري

قوله: (وقيل: لا حاجة إلى اللحظة في الأول؛ لما تقدم) أي: بناء على المرجوح:

أن القرء: الانتقال من طهر لدم.

(١) في نسخة (ش) و(ق): بتصور، وفي (أ) و(د): ونصور.



## تَنْبِيهُ

## [ فِي أَقْلِ مُدَّةِ الْأَقْرَاءِ لِلْحُرَّةِ وَالْأُمَّةِ الْمُبْتَدَأَةِ ]

قَوْلُهُ: (فِي طَهْرٍ) فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ ؛ أَي: مَسْبُوقٍ بِحَيْضٍ ، أَمَا مَنْ ابْتَدَأَهَا الْحَيْضُ بَعْدَ الطَّلَاقِ .. فَأَقْلُ الْإِمْكَانِ فِيهَا حُرَّةٌ: ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا وَلِحْظَةً ، وَأُمَّةٌ: اثْنَانِ<sup>(١)</sup> وَثَلَاثُونَ يَوْمًا وَلِحْظَةً ؛ بِنَاءٍ فِيهِمَا عَلَى الرَّاجِحِ: أَنَّ الْقُرَّةَ: الطُّهْرُ الْمُخْتَوَسُّ بِدَمِينٍ ، فَإِنْ قُلْنَا بِالْمَرْجُوحِ .. فَالْحُكْمُ كَحُكْمِ مَنْ حَاضَتْ قَبْلَ الطَّلَاقِ وَقَدْ تَقَدَّمَ .

(وَتُصَدِّقُ) الْمَرْأَةَ فِي ادِّعَاءِ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِأَقْلِ مُدَّةِ الْإِمْكَانِ بِيَمِينِهَا (إِنْ لَمْ تُخَالِفْ) فِيمَا ادَّعَتْهُ (عَادَةً) لَهَا (دَائِرَةً) ، وَكَذَا إِنْ خَالَفَتْ فِي الْأَصَحِّ (لِأَنَّ الْعَادَةَ قَدْ تَتَغَيَّرُ ، وَالثَّانِي: لَا تُصَدِّقُ ؛ لِلتُّهْمَةِ .

(وَلَوْ وَطِئَ) الزَّوْجُ (رَجْعِيَّةً وَاسْتَأْنَفَتْ الْأَقْرَاءَ مِنْ وَفْتِ الْوَطْءِ .. رَاجِعَ فِيمَا كَانَ بَقِيَ) مِنْ أَقْرَاءِ الطَّلَاقِ دُونَ مَا يَزَادُ عَلَيْهَا لِلْوَطْءِ .

(وَبِحُرْمِ الْإِسْتِمْتَاعِ بِهَا) أَي بِالرَّجْعِيَّةِ بِوَطْءٍ وَغَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهَا مُفَارِقَةٌ كَالْبَائِنِ ؛ (فَإِنْ وَطِئَ .. فَلَا حَدَّ) وَإِنْ اعْتَقَدَ تَحْرِيمَهُ ؛ لِشُبُهَةِ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي حِلِّهِ ؛ فَإِنَّ

حاشية البكري

قوله: (تنبيه) أي: ذكره تنبيهًا على شرط في الطلاق في الطهر في مسألتين الحرة والأمة .  
قوله: (بيمينها) ذكر اليمين لا بد منه ؛ لثلاث يتوهم من «المنهاج» التصديق بلا يمين .

حاشية السباطي

قوله: (واستأنفت الأقرء...) يفيد: تصوير المسألة بما إذا لم تحبل بالوطء ، فإن حبلت به .. راجعها ما لم تلد ؛ لعدم إمكان تبويض مدة الحمل ، بخلاف الأقرء .  
قوله: (فإن وطئ) أي: أو استمتع بغير الوطء<sup>(٢)</sup> . وقوله: (فلا حد) أي: عليهما ،

(١) في نسخة (ش): فائنان .

(٢) في نسخة (ج) و(د): وكالوطء فيه الاستمتاع .





الإمام أبا حنيفة قال بحله؛ لحصول الرجعة به عنده، (ولا يعزّر إلا معتقداً تحريمه) بخلاف معتقداً حله، والجاهل بتحريمه، (ويجب مهر مثل<sup>(١)</sup>) إن لم يراجع، وكذا إن راجع على المذهب المنصوص، والطريق الثاني: لا يجب في قولٍ مخرج من نصه؛ فيما إذا ارتدت بعد الدخول فوطئها الزوج ثم أسلمت في العدة.. أنه لا يجب مهر، وخروج قولٍ بوجوبه من النص في وطء الرجعية، والراجع: تقرير النصين، والفرق: أن أثر الردة يرتفع بالإسلام، وأثر الطلاق لا يرتفع بالرجعة، والحل بعدها كالمستفاد بعقد آخر.

(ويصح إيلاء وظهار وطلاق ولعان) من الرجعية؛ لبقاء الولاية عليها بملك الرجعة، (ويتوارثان) أي: الزوج والرجعية؛ لبقاء آثار الزوجية فيها بصحة ما ذكر، وتقدم مسألتا التوارث والطلاق في بابيه، وستأتي الإشارة إلى المسائل الباقية في أبوابها، والغرض من<sup>(٢)</sup> جمعهم الخمس هنا: الإشارة إلى قول الشافعي رضي الله عنه:

حاشية البكري

قوله: (والغرض من جمعهم) أفاد به: أنه لا تكرر؛ لأن الذكر يجمع النظائر في محل واحد.

حاشية السبياضي

وكذا يقال في قوله: (ولا تعزير...).

قوله: (إيلاء وظهار) أي: ولا حكم لهما حتى يراجع بعدهما؛ كما سيأتي في بابيهما.

قوله: (والغرض من جمعهم الخمس...) أي: فاندفع الاعتراض: بأن ذكرها هنا مع ذكر كل منها في بابيه تكرر. وقوله: (وسيأتي في «النفقات»...) هذا لا يخالف ما قاله الشافعي؛ كما لا يخالفه ما مر من حرمة الاستمتاع بها ووجوب مهر المثل بوطئها.

(١) في نسخة (ب) و(ش): مهر المثل.

(٢) في نسخة (ش): والغرض هنا من.



الرَّجْعِيَّةُ زَوْجَةٌ فِي خَمْسِ آيَاتٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ أَي: آيَاتِ الْمَسَائِلِ الْخَمْسِ الْمَذْكُورَةِ ، وَسَيَأْتِي فِي «النَّفَقَاتِ» وَجُوبُ نَفَقَتِهَا .

(وَإِذَا ادَّعَى وَالْعِدَّةُ مُنْقَضِيَّةٌ رَجَعَتْ فِيهَا فَأَنْكَرَتْ: فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْإِنْقِضَاءِ ؛ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَقَالَ: «رَاجَعْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ» فَقَالَتْ: «بَلِ السَّبْتِ» . . . صُدِّقَتْ بِيَمِينِهَا) أَنَّهَا لَا تَعْلَمُهُ رَاجِعَ يَوْمَ الْخَمِيسِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: عَدَمُ الرَّجْعَةِ إِلَى يَوْمِ السَّبْتِ ، (أَوْ عَلَى وَقْتِ الرَّجْعَةِ ؛ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَقَالَتْ: «انْقَضَتِ الْخَمِيسَ» ، وَقَالَ: «السَّبْتِ» . . . صُدِّقَ بِيَمِينِهِ) أَنَّهَا مَا انْقَضَتْ يَوْمَ الْخَمِيسِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: عَدَمُ انْقِضَائِهَا إِلَى يَوْمِ السَّبْتِ .

(وَإِنْ تَنَارَعَا فِي السَّبْقِ بِلَا اتِّفَاقٍ) بِأَنَّ اقْتَصَرَ الزَّوْجُ عَلَى أَنَّ الرَّجْعَةَ سَابِقَةٌ ، وَالزَّوْجَةُ عَلَى أَنَّ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ سَابِقٌ . . . (فَالْأَصْحُ: تَرْجِيحُ سَبْقِ الدَّعْوَى ؛ فَإِنْ ادَّعَتْ الْإِنْقِضَاءَ ثُمَّ ادَّعَى رَجْعَةً قَبْلَهُ . . . صُدِّقَتْ بِيَمِينِهَا) أَنَّ عِدَّتَهَا انْقَضَتْ قَبْلَ

#### ﴿ حاشية المشايخي ﴾

ومن مجموع ما تقرر يعلم: أنه لا يطلق القول بأنها زوجة ولا بأنها أجنبية ، وهو المختار في «الروضة» كـ «أصلها» قال: ونظيره القولان في النذر يسلك به مسلك واجب الشرع أو جائزه ، وفي الإبراء إسقاط أو تملك .

قوله: (صدقت بيمينها أن عدتها انقضت . . .) أي: لأنهما اتفقا على الانقضاء واختلفا في الرجعة ، والأصل: عدمها ، واعتضد دعواها بالأصل . وقوله: (صدق بيمينه أنه راجع قبل انقضائها) أي: لأنهما اتفقا على الرجعة واختلفا في الانقضاء ، واعتضد دعواه بالاتفاق ، والأصل: عدم الانقضاء ، هذا إذا تراخى دعواها عن دعواه ، فإن اتصل بها . . . فهي المصدقة ؛ لأن الرجعة قولية ، فقوله: (راجعتك) كإنشائها حالا ، وانقضاء العدة ليس بقولي ، فقولها: (انقضت عدتي) إخبار عما تقدم ؛ فكان قوله<sup>(١)</sup>: (راجعت)

(١) وفي نسخة (أ): إخبار عما يقوم مكان قوله .



الرَّجْعَةَ وَسَقَطَتْ دَعْوَى الزَّوْجِ ، (أَوْ ادَّعَاهَا) أَي: الرَّجْعَةَ (قَبْلَ انْقِضَاءِ) لِلْعِدَّةِ<sup>(١)</sup>  
(فَقَالَتْ: «بَعْدَهُ» .. صُدِّقَ) بِيَمِينِهِ أَنَّهُ رَاجَعَ قَبْلَ انْقِضَائِهَا<sup>(٢)</sup>.

(قُلْتُ: فَإِنْ ادَّعِيَا مَعًا .. صُدِّقْتُ) بِيَمِينِهَا ، .....

حاشية السنياطي

صادف انقضاء العدة فلا تصح ، نقله الرافعي عن القفال والبغوي والمتولي ، وهو المعتمد وفاقا لشيخنا العلامة الطندتائي وإن أسقطه من «الروضة» وقد تعجب الزركشي منه ، قال في شرح «الروض»: وكأنه لعلمه بما يأتي له فيها ؛ تبعا لـ«أصلها» فيما إذا قال منشأ: راجعتك ، فقالت: قد انقضت عدتي قبل راجعتك ؛ فإنها المصدقة إن قالت ذلك متصلاً ، وإلا .. فهو المصدق .

فإن قلت: التعليل المذكور في حالة الاتصال في مسألتنا يأتي في حالة التراخي منها<sup>(٣)</sup>.

قلنا: ممنوع ؛ لأنه يقدر بإخبارها بالانقضاء أنه قبيل الاختيار ؛ ففي حالة الاتصال تكون الرجعة مقارنة للحكم بالانقضاء ، بخلافه في حالة التراخي ، نبه عليه شيخنا المذكور .

تنبیه: هل المراد بسبق الدعوى عند حاكم أو لا ؟

قال ابن عجيل: نعم ، وقال إسماعيل الحضرمي: يظهر من كلامهم أنهم لا يريدونه ، قال الزركشي: وهو الظاهر ، واعتمده شيخنا المذكور .

قوله: (فإن ادعيا معًا .. صدقت بيمينها) أي: لما مر في مسألة القفال وغيره ، ولأن انقضاء العدة لا تعلم غالباً إلا منها ، والزواج عليه الإشهاد على الرجعة ولم يتحقق سبق حتى يتقدم به ، ولأن انقضاء العدة محقق فهو أصل ، والرجعة رد للنكاح في

(١) في نسخة (أ) و(ش): انقضاء العدة .

(٢) يشترط في تصديق الزوج في ادعائه هنا تراخي قولها عنه ، فإن اتصل .. فهي المصدقة ؛ كما في التحفة: (٣٠٠/٨) والمغني: (٣٤١/٣) ، خلافاً لما في النهاية: (٦٥/٧) حيث لم يشترط ذلك .

(٣) في نسخة (أ): فيها .



## ﴿ حاشية السنباطي ﴾

الماضي ، والأصل : عدمها .

تَنْبِيْهَان :

الأول : الأمة كالحرّة فيما تقرر ، فالقول قولها ؛ حيث قلنا : القول قول الحرّة ، وقيل : بل القول في ذلك قول سيدها ، قال في «الروضة» : وهو قوي ، ورده ابن المقري كالإسنوي وغيره : بأن المنصوص عليه في «الأم» و«البويطي» وغيرهما خلافة ، زاد الأذرعى تبعاً لغيره : بل هو غلط .

الثاني : هذا كله إذا لم تتزوج زوجاً آخر ، فإن تزوجته وادعى مطلقها عليها - لا عليه على المعتمد ؛ لأنها ليست في يده - تقدم الرجعة على انقضاء العدة ؛ فإن أقام بينة بمدعاه .. انتزعتها من الزوج دخل بها أم لا ، وإلا ؛ فإن أنكرت رجعته .. فله تحليفها على نفي العلم بها ، فإن حلفت .. سقط دعواه ، وإن ردت اليمين عليه فحلف .. فكما سيأتي فيما لو أقرت ؛ وإن أقرت له بالرجعة .. لم تسلم إليه ما دامت في عصمة الثاني ، فإن زالت بموت ونحوه .. سلمت له ؛ كما لو أقر بحرية عبد ثم اشتراه .. فإنه يحكم بحريته ، وقبل زوال العصمة يجب عليها له مهر مثلها ؛ للحيلولة بينه وبين حقه بالنكاح الثاني ، حتى لو زالت العصمة بما ذكر .. رد لها المهر ؛ لارتفاع الحيلولة ، وهذا بخلاف ما لو كانت في حباله رجل فادعى زوجيتها آخر فأقرت له بها وقالت : كنت طلقنتي .. فإنه يقبل إقرارها للأول وتنزع له إن حلف أنه لم يطلق ، والفرق : اتفاق الزوجين في مسألتنا على الطلاق ، والأصل : عدم الرجعة ، بخلاف هذه .

نعم ؛ قال البغوي وأشار إليه القاضي : لو أقرت أولاً بالنكاح للثاني أو أذنت فيه .. لم تنزع منه ؛ كما لو نكحت رجلاً بإذنها ثم أقرت برضاع محرّم بينهما .. لا يقبل إقرارها ، وكما لو باع شيئاً ثم أقر بأنه كان ملك فلان .. لا يقبل إقراره .

ولو أقر الثاني بما ادعاه الأول<sup>(١)</sup> .. بطل نكاحه ، لكن لا تسلم للأول إلا بإقرارها

(١) في نسخة (ج) و(د) : وكذا قول الثاني مما ادعاه الأول .





(والله أعلم) نقله الرافعي عن البغوي وغيره .

وَأَسْقَطَ النَّوِيَّ الْعَزْوُ<sup>(١)</sup> مِنْ «الرَّوْضَةِ»، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: تَصْدِيقُهَا مُطْلَقًا،  
وَالثَّالِثُ: تَصْدِيقُهَا .

(وَمَتَى ادَّعَاهَا) أَي: الرَّجْعَةَ (وَالْعِدَّةُ بَاقِيَةٌ) وَأَنْكَرْتُ.. (صُدِّقَ) بِيَمِينِهِ  
لِقُدْرَتِهِ عَلَى إِنْشَائِهَا<sup>(٢)</sup>، وَقِيلَ: هِيَ الْمَصَدِّقَةُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: عَدَمُ الرَّجْعَةِ، فَإِنْ  
أَرَادَهَا.. أَنْشَأَهَا .

(وَمَتَى أَنْكَرْتَهَا وَصَدَّقْتَ) كَمَا تَقَدَّمَ (ثُمَّ اعْتَرَفْتَ) بِهَا.. (قَبِلَ اعْتِرَافُهَا) كَمَنْ  
أَنْكَرَ حَقًّا وَحَلَفَ عَلَيْهِ ثُمَّ اعْتَرَفَ بِهِ؛ لِأَنَّ الرَّجْعَةَ حَقُّ الزَّوْجِ .

حاشية البكري

قوله: (نقله الرافعي عن البغوي وغيره) صورة دعواهما معا أن يقول الزوج:  
راجعتك، وتقول هي في زمن قوله: قد انقضت عدتي؛ لأن انقضاء العدة لا يعلم إلا  
من جهتها، والزوج يمكنه الإشهاد على الرجعة ولم يتحقق سبق حتى يتقدم به .

حاشية السنباطي

أو حلفه بعد نكولها، ولها على الثاني بالوطاء مهر المثل إن سلمت للأول، وإلا..  
فالمسمى إن كان بعد الدخول، وبعضه إن كان قبله . انتهى .

قوله: (لقدرته على إنشائها) قضيته: أن دعواه الرجعة حينئذ لا تجعل إنشاء، بل  
هو إقرار، وهو المعتمد من وجهين أطلقهما في «الروضة» كـ«أصلها» وإن جرى ابن  
المقري على مقابله؛ فقد قال الإمام: لا وجه له .

قوله: (قبل اعترافها؛ كمن أنكر حقا وحلف عليه ثم اعترف به...) أي: فإنه  
يقبل اعترافه به، ولا يشكل عليه عدم قبول رجوع من أقرت بنسب أو رضاع محرّم بينها

(١) في نسخة (ش) و(ق): وأسقط النووي من الروضة، وفي (أ) و(ج) سقط من وأسقط النووي إلى  
ومتى ادعاهما، وفي (ب) و(د): وأسقط العزو من الروضة .

(٢) في نسخة (ش): الإنشاء بها .



(وَإِذَا طَلَّقَ دُونَ ثَلَاثٍ وَقَالَ: «وَطِئْتُ فَلِي رَجْعَةٌ»، وَأَنْكَرَتْ) وَطَاءً.. (صُدِّقَتْ بِيَمِينٍ) أَنَّهُ مَا وَطِئَهَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: عَدَمُ الْوَطْءِ، (وَهُوَ مُقَرَّرٌ لَهَا بِالْمَهْرِ، فَإِنْ قَبَضَتْهُ.. فَلَا رُجُوعَ لَهُ) بِشَيْءٍ مِنْهُ؛ عَمَلًا بِإِقْرَارِهِ، (وَإِلَّا.. فَلَا تُطَالِبُهُ إِلَّا

❦ حاشية السنباطي ❦

وبين رجل عن إقرارها المذكور؛ لأنه رجوع عن الإثبات، والإثبات لا يكون إلا عن علم نفي؛ ففي رجوع عنه تناقض، بخلافه فيما ذكر؛ فإنه رجوع عن النفي، والنفي لا يلزم أن يكون عن علم، فالرجوع عنه ليس بتناقض.

نعم؛ لو قال: ما أتلف فلان مالي، ثم رجع وادعى أنه أتلفه.. لم تسمع دعواه؛ لأن قوله: (ما أتلفه) يتضمن الإقرار على نفسه ببراءة المدعى عليه، ولو قالت غير المجبرة قبل الدخول أو بعده بغير رضاها: ما أذنت في النكاح، ثم اعترفت بالإذن.. لم يقبل منها؛ لأن النفي إذا تعلق بها.. كان كالإثبات؛ بدليل أن الإنسان يحلف على نفي فعله على البت كالإثبات، وبنى الإمام على الفرق المذكور<sup>(١)</sup>: ما لو ادعت أنه طلقها، فأنكر ونكل عن اليمين، وحلفت هي ثم كذبت نفسها.. لا تقبل؛ لاستناد قولها الأول إلى إثبات.

قوله: (صدقت بيمين.. أي: فتزوج في الحال، ولا يخفى أنه يمتنع لإقراره بوطئها نكاح أختها وأربع سواها في العدة.

قوله: (لأن الأصل: عدم الوطء) إن قلت: فلم لم ينظر لهذا الأصل فيما إذا أنكرت وطء المولي والعين وقد ادعياه؟

قلت: لأن النكاح ثابت ثم، والمرأة تدعي ما يزيله، والأصل: عدمه.

قوله: (وإلا.. فلا تطالبه إلا بنصف منه) أي: فلو أخذته ثم اعترفت بالوطء.. لم تستحق عليه النصف الثاني إلا بإقرار جديد منه على الرجح.

تثبيته: لو عكس التصوير؛ بأن ادعت الوطء وأنكره.. صدق بيمينه؛ عملاً

(١) في نسخة (ج) و(د): السابق.





يَنْصَفِ) مِنْهُ؛ عَمَلًا بِإِنْكَارِهَا، وَتَرَكَ الْمَصْنُفُ ذِكْرَ الْيَمِينِ<sup>(١)</sup> فِي بَعْضِ صُورِ التَّضْذِيقِ؛ لِإِلْعَامِ بِيُجُوبِهِ مِنَ الْبَعْضِ الْآخَرِ.

حاشية البكري

قوله: (وترك المصنف ذكر اليمين...) أفاد به: أنه تركه في قوله: (وَصُدِّقَتْ) اكتفاءً بذكره في بعض الصور الأخرى.

حاشية السنياطي

بالأصل، فلا رجعة له، ولا نفقة ولا سكنى لها، وليس لها إلا نصف المهر، وعليها عملاً بإقرارها العدة، فإن كذبت نفسها.. لم تسقط عنها.



(١) في نسخة (ش): ذكره اليمين.

## (كِتَابُ الْإِيْلَاءِ)

(هُوَ: حَلْفُ زَوْجٍ يَصِحُّ طَلَاقُهُ) بِأَنْ يَكُونَ بِالْغَا عَاقِلًا (لَيْمْتَنَعَنَّ مِنْ وَطَنِهَا)  
أَيُّ: الزَّوْجَةِ (مُطْلَقًا، أَوْ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) كَأَنْ يَقُولَ: وَاللَّهِ؛ لَا أَطُوكِ، أَوْ: وَاللَّهِ؛

حاشية السباضي

## كِتَابُ الْإِيْلَاءِ

قوله: (بأن يكون بالغا عاقلا) أي: مختارا؛ كما يعلم مما مر، وسيأتي في كلام الشارح أن إيلاء السكران كطلاقه صحيح على المذهب، وكأنه إنما لم يدخله في كلام المصنف؛ للخلاف فيه، وباعتبار ذلك يندفع الاعتراض على المصنف؛ بشمول كلامه لنحو المجنون مع أنه لا يصح إيلاؤه على المذهب؛ كما سيأتي، وإن كان ينبغي احترازا عنه أن يقول: يصح طلاقه، ويتصور منه الوطء.

قوله: (ليمتنع من وطنها) أي: من غير تقييده بحالة يحرم الوطء فيها، فإن قيده بذلك؛ كأن حلف ليمتنع من وطنها حائضًا، أو نفسًا، أو محرمة، أو في الدبر... فليس بإيلاء، قال الشافعي رحمته الله في «الأم»: بل هو محسن.

ولو حلف ليمتنع من وطنها إلا في الحيض والنفاس، أو في الدبر، أو في نهار رمضان، أو في المسجد... فهو إيلاء على الأشبّه في «المطلب» من وجهين أطلقهما الشيخان في ذلك، وجزم به في «الذخائر»<sup>(١)</sup>، وقال الإسنوي: إنه الذي لا يتجه غيره، فتضرب المدة وتطالب بعدها بالفيتة أو الطلاق، فإن فاء في هذه الأحوال... سقطت المطالبة في الحال؛ لزوال المضارة به، وتضرب المدة ثانيًا؛ لبقاء اليمين؛ كما لو طلق المولي بعد المدة ثم راجع... تضرب المدة ثانيًا، وخرج به (الوطء) الاستمتاع بغيره، فالحلف<sup>(٢)</sup> على الامتناع منه ليس بإيلاء.

قوله: (مطلقًا) أي: من غير تقييده بمدة<sup>(٣)</sup>؛ أخذًا من مقابلته بقوله: (أو فوق

(١) في نسخة (د): وجزم به صاحب «الذخائر».

(٢) في نسخة (أ): الاستمتاع بغيره ما بحلف.

(٣) في نسخة (أ): أي: عن تقييده بمدة. وفي نسخة (ج): أي: من تقييده بمدة.





لَا أَطْوُكُ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ ، فَيَمْهَلُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، ثُمَّ يُطَالِبُ بِالْوَطْءِ ، أَوْ الطَّلَاقِ ؛ كَمَا سَيَأْتِي ، وَالْأَصْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ... ﴾ [البقرة: ٢٢٦] الْآيَةَ ، وَيَصِحُّ إِيْلَاءُ الْعَبْدِ وَالذَّمِّيِّ وَالْمَرِيضِ كَغَيْرِهِمْ ، وَإِيْلَاءُ السَّكَرَانِ كَطَّلَاقِهِ صَحِيحٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَتَقَدَّمَ صِحَّةُ الْإِيْلَاءِ مِنَ الرَّجْعِيَّةِ فِي «بَابِ الرَّجْعَةِ» ، وَسَيَأْتِي ضَرْبُ الْمُدَّةِ مِنَ الرَّجْعَةِ ، وَيَصِحُّ الْإِيْلَاءُ مِنَ الْأَمَةِ وَالذَّمِّيَّةِ وَالْمَرِيضَةِ وَالصَّغِيرَةِ .  
(وَالْجَدِيدُ : أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ ، بَلْ لَوْ عَلَّقَ بِهِ) أَي :

حاشية السنباطي

أربعة أشهر) وتكفي الفرقة<sup>(١)</sup> بلحظة وإن لم تتأت فيها المطالبة؛ لانحلال اليمين بمضيها، ولا مطالبة بعده، وفائدة كونه إيلاء: التأنيم فقط، نقله الشيخان عن المتولي وأقراء، وهو متجه وإن نازع فيه البلقيني.

ومن الامتناع فوق أربعة أشهر: ما لو قيده بمستبعد الحصول في الأربعة، أو بما هو كالمستبعد الحصول فيها؛ كما سيأتي، ولو قال: والله لا أطوك، وقال أردت شهراً أو نحوه... دُيِّنَ، ولم يقبل ظاهراً؛ لأن المعهود منه التأييد، بخلاف ما لو قال: ليطولن تركي لو طنتك، ثم فسر بشهر حيث يقبل؛ لوقوع اسم الطويل عليه.

قوله: (وتقدم صحة الإيلاء من الرجعية) أي: وكلام المصنف هنا شامل له.

قوله: (ويصح الإيلاء من الأمة...) أي: كما شمله كلام المصنف، لكن يشترط في صحة الإيلاء من الصغيرة أن يمكن وطئها فيما قدره من المدة، ولا تضرب المدة فيها وفي المريضة إلا بعد إطاقتهما الوطء؛ كما سيأتي، قال الزركشي: ويصح الإيلاء من متحيرة؛ لاحتمال الشفاء<sup>(٢)</sup>، ومحرمه؛ لاحتمال التحلل لحصر أو غيره، ومظاهر منها قبل التكفير؛ لإمكان الكفارة، قال في الأولى: ولا تُضرب المدة إلا بعد النقاء، وقياسه فيما بعدها: أنها لا تُضرب إلا بعد التحلل والتكفير، نبه عليه في «شرح الروض».

(١) في نسخة (أ): الفوقية.

(٢) في نسخة (ب) و(د): لاحتمال النقاء.



بِالْوِطْءِ (طَلَاقًا أَوْ عِتْقًا) كَقَوْلِهِ: إِنْ وَطِئْتِكَ فَضَرَّتْكَ طَالِقٌ، أَوْ فَعَبَدِي حُرٌّ، (أَوْ قَالَ: «إِنْ وَطِئْتِكَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَلَاةٌ أَوْ صَوْمٌ أَوْ حَجٌّ أَوْ عِتْقٌ» .. كَانَ مُوَلِيًا) لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ مِنَ الْوِطْءِ؛ لِمَا عَلَّقَهُ بِهِ مِنْ وَقُوعِ الطَّلَاقِ أَوْ الْعِتْقِ أَوْ التَّرَامِ الْقُرْبَةِ؛ كَمَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَالْقَدِيمُ: أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى، أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ الْمَعْهُودُ لِأَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ الْحَاكِمِينَ بِأَنَّ الْإِيْلَاءَ طَلَاقٌ، وَقَدْ أَبْطَلَ اللَّهُ الْحُكْمَ دُونَ الصِّفَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ...﴾ [البقرة: ٢٢٦] الْآيَةَ.

(وَلَوْ حَلَفَ أَجْنَبِيٌّ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى الْوِطْءِ؛ كَأَنَّ قَالَ: وَاللَّهِ؛ لَا أَطُوكِ .. (فَيَمِينٌ مَحْضَةٌ) أَي: خَالِيَةٌ عَنِ الْإِيْلَاءِ، (فَإِنْ نَكَحَهَا .. فَلَا إِيْلَاءَ) بِحَلْفِهِ الْمَذْكُورِ، فَلَا تُضْرَبُ لَهُ مُدَّةٌ، وَيَلْزَمُهُ بِالْوِطْءِ قَبْلَ النِّكَاحِ أَوْ بَعْدَهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ فِي الْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى.

﴿ حاشية السنباطي ﴾

قوله: (أَوْ قَالَ: «إِنْ وَطِئْتِكَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَلَاةٌ...»)) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْيَمِينَ يَمِينٌ لِحَاجٍ، فَيَتَخَيَّرُ إِنْ وَطِئَ بَيْنَ الْوَفَاءِ بِمَا التَزَمَهُ وَكَفَّارَةَ يَمِينٍ، وَفِي كَلَامِهِ إِشْعَارٌ بِأَشْرَاطِ أَنْ يَكُونَ الْمَلْتَزِمُ مِمَّا لَا يَنْحَلُّ<sup>(١)</sup> الْيَمِينِ فِيهِ إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، فَلَوْ قَالَ: (إِنْ وَطِئْتِكَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمٌ هَذَا الشَّهْرُ أَوْ الشَّهْرُ الْفُلَانِي) وَهُوَ يَنْقُضِي قَبْلَ مَجَاوِزَةِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ مِنْ حِينِ الْيَمِينِ .. لَمْ يَنْعَقِدِ الْإِيْلَاءَ؛ لِأَنَّ حَلَالَ الْيَمِينِ قَبْلَ مَجَاوِزَةِ مُدَّتِهِ، أَوْ (فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمٌ هَذِهِ السَّنَةُ) وَقَدْ بَقِيَ مِنْهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَأَقْلَ، بِخِلَافِ مَا إِذَا بَقِيَ مِنْهَا فَوْقَ ذَلِكَ، وَلَوْ قَالَ: (إِنْ وَطِئْتِكَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمٌ الشَّهْرَ الَّذِي أَطَأَ فِيهِ) .. فَهُوَ إِيْلَاءٌ؛ فَإِذَا وَطِئَ فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ .. لَزِمَهُ مَقْتَضَى الْيَمِينِ، وَيَجْزِيهِ صَوْمٌ بِقِيَّتِهِ، سِوَاءَ قَلْنَا: بَلْزَوْمٌ مَا التَزَمَهُ، أَوْ بِأَنَّهُ مَخِيرٌ بَيْنَ مَا التَزَمَهُ وَكَفَّارَةَ الْيَمِينِ، وَيَقْضِي يَوْمَ الْوِطْءِ؛ كَنْظِيرِهِ فَيَمْنِ نَذْرٍ صَوْمِ الْيَوْمِ الَّذِي يَقْدَمُ فِيهِ زَيْدٌ وَقَدْ نَهَارًا.

قوله: (فِي الْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى) أَي: وَفِي غَيْرِهِ هِيَ أَوْ مَا التَزَمَهُ؛ لِأَنَّهُ يَمِينٌ لِحَاجٍ.

(١) فِي نَسْخَةِ (ج) وَ(د): يَنْحَلُّ.





(وَلَوْ آلَى مِنْ رَثْقَاءٍ أَوْ قَرَئَاءٍ ، أَوْ آلَى مَجْبُوبٌ) أَي: مَقْطُوعُ الذِّكْرِ كُلِّهِ .. (لَمْ يَصِحَّ) هَذَا الْإِيْلَاءُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ الْعَرَضُ فِي الْإِيْلَاءِ مِنْ قَصْدِ إِيْدَاءِ الزَّوْجَةِ بِالْإِمْتِنَاعِ مِنْ وَطْئِهَا ؛ لِإِمْتِنَاعِهِ فِي نَفْسِهِ ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي: يَصِحُّ ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ السَّابِقَةِ ، وَقَطَعَ بَعْضُهُمْ بِالْأَوَّلِ ، وَبَعْضُهُمْ بِالثَّانِي ، وَعَلَى الصَّحَّةِ: لَا تُضْرَبُ مُدَّةُ لِلرَّثْقَاءِ أَوْ الْقَرَئَاءِ ؛ لِأَنَّ الْإِمْتِنَاعَ مِنْ جِهَتِهَا ، قَالَهُ ابْنُ الصَّبَّاحِ ، وَفَائِدَةُ الصَّحَّةِ: التَّائِيْمُ فَقَطْ ، وَمَنْ جُبَّ بَعْضُ ذِكْرِهِ وَبَقِيَ مِنْهُ قَدْرُ الْحَشْفَةِ .. يَصِحُّ إِيْلَاؤُهُ ، وَلَوْ بَقِيَ دُونَ قَدْرِهَا .. فَكَجَبٌ جَمِيعِهِ ، وَالْحَصِيُّ يَصِحُّ إِيْلَاؤُهُ ، وَمَنْ جُبَّ ذِكْرُهُ بَعْدَ الْإِيْلَاءِ .. لَا يَبْتَطُلُ إِيْلَاؤُهُ عَلَى الرَّاجِحِ .

(وَلَوْ قَالَ: «وَاللَّهِ ؛ لَا وَطِئْتُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، فَإِذَا مَضَتْ فَوَاللَّهِ ؛ لَا وَطِئْتُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ...» وَهَكَذَا مِرَارًا .. فَلَيْسَ بِمُولٍ فِي الْأَصَحِّ) لِإِنْتِفَاءِ فَائِدَةِ الْإِيْلَاءِ مِنَ الْمَطَالَبَةِ بِمُوجِبِهِ فِي ذَلِكَ ؛ إِذْ بَعْدَ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ لَا يُمَكِّنُ<sup>(١)</sup> الْمَطَالَبَةَ بِمُوجِبِ الْيَمِينِ الْأُولَى ؛ لِإِنْجِلَالِهَا ، وَلَا بِمُوجِبِ الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَمْضِ مُدَّةُ الْمَهْلَةِ مِنْ

حاشية البكري

### كتاب الإيلاء

قوله: (ومن جب بعض ذكره ... ) أفاده به: أن إطلاق (المجبوب) في «المنهاج» محمول على من قطع ذكره كله أو بعضه ولم يبق إلا دون قدر الحشفة ، فالإطلاق معترض ؛ إذ لو بقي قدرها فكأنه لم يقطع منه شيء .

حاشية السباطي

قوله: (مجبوب) مثله: أشل الذكر .

قوله: (فإذا مضت ... ) خرج بذلك: ما إذا لم يقل ذلك ؛ بأن اقتصر على قوله: (فإذا مضت فلا وطئتك أربعة أشهر) .. فإيلاء قطعاً ؛ لأنه يمين واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر ، قاله في «المطلب» .

(١) في نسخة (ب) و(ش): لا يمكن - تمكن ، وفي (د) و(ق): تمكن .



وَقَتِ انْعِقَادِهَا، وَبَعْدَ مُضِيِّ الْأَرْبَعَةِ الثَّانِيَةِ يُقَالُ فِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ... وَهَكَذَا إِلَى آخِرِ حَلْفِهِ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: هُوَ مُوَلِّ بِمَا قَالَهُ؛ لِإِضْرَارِهَا بِهِ؛ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ بِهِ عَنِ وَطْئِهَا حَذَرًا مِنَ الْجِنْتِ، وَفَائِدَةُ الْإِيْلَاءِ عَلَى هَذَا: أَنَّهُ يَأْتُمُّ بِهِ إِثْمَ الْمُوَلِيِّ، وَعَلَى الْأَوَّلِ: هَلْ يَأْتُمُّ إِثْمَ الْإِيْدَاءِ أَوْ لَا يَأْتُمُّ أَصْلًا لِعَدَمِ الْإِيْلَاءِ؟ اِحْتِمَالًا لِإِلِمَامِ، قَالَ فِي «الرَّوْضَةِ»: الرَّاجِحُ: تَأْتِيمُهُ.

(وَلَوْ قَالَ: «وَاللَّهِ؛ لَا وَطِئْتِكَ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ، فَإِذَا مَضَتْ فَوَاللَّهِ؛ لَا وَطِئْتِكَ سَنَةً») بِالنُّونِ.. (فَإِيْلَاءِ إِنْ لِكُلِّ) مِنْهُمَا (حُكْمُهُ) فَلَهَا الْمَطَالَبَةُ فِي الشَّهْرِ الْخَامِسِ

﴿ حاشية السنباطي ﴾

قوله: (الراجع: تأثيمه) أي: إثم الإيذاء لا إثم الإيلاء، وأما تعليل عدم التأثيم أصلاً بعدم الإيلاء.. فدفعه ظاهر؛ إذ لا يلزم من عدم الإيلاء عدم الإيذاء، قال في «المطلب»: وكان إثم الإيذاء أقل من إثم الإيلاء، ويجوز أن يكون فوقه؛ لأن ذلك يقدر فيه على دفع الضرر، بخلاف هذا؛ فإنه لا دفع له إلا من جهة الزوج بالوطء.

قوله: (فإذا مضت... خرج بذلك: ما إذا لم يقل ذلك، بل اقتصر على قوله: (فإذا مضت فلا وطئتكَ سنة).. فإيلاء واحد؛ لأنه يمين واحدة، وكأنه حلف على الامتناع خمسة أشهر وسنة متصلة بها، وإن لم يقل: (فإذا مضت) بل قال عقب الأولى: (والله لا أطوك سنة).. فإيلاءان، لكن حكمهما حكم الإيلاء الواحد؛ لتداخل مدتيهما، حتى لو حلف<sup>(١)</sup> على الامتناع سنة فقط.. فينحلان بوطء واحد؛ كأن حلف (لا يأكل خبزاً) وحلف (لا يأكل طعام زيد) فأكل خبزه.. لا يلزمه إلا كفارة واحدة.

قوله: (بالنون) أي: لأنه الأوفق بما في «الروضة» كـ«أصلها» وإن كان الأوفق بما في «المحرر» الضبط بالتاء المثناة؛ فإنه عبر فيه بـ(سنة أشهر) لأنه وإن كان كلُّ صحيحاً لكن حذف لفظه (أشهر) قرينة مشعرة بإرادة النون، مع أن الضبط بالتاء حينئذ يوهم خلاف المراد؛ لاحتماله لستة أيام أو جمع.

(١) في نسخة (أ): حتى كأنه حلف.



بِمُوجِبِ الْإِيْلَاءِ الْأَوَّلِ مِنَ الْفَيْئَةِ أَوْ الطَّلَاقِ، فَإِنْ طَالَبْتُهُ فِيهِ<sup>(١)</sup> وَفَاءً.. خَرَجَ عَنْ مُوجِبِهِ، وَيَانْقِضَاءِ الشَّهْرِ الْخَامِسِ تَدْخُلُ مُدَّةُ الْإِيْلَاءِ الثَّانِي، فَلَهَا الْمُطَالَبَةُ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ مِنْهَا بِمُوجِبِهِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ، فَإِنْ أَخَّرَتِ الْمُطَالَبَةَ فِي الْإِيْلَاءِ الْأَوَّلِ حَتَّى مَضَى الشَّهْرُ الْخَامِسُ مِنْهُ.. فَلَا تُطَالَبُ بِهِ؛ لِإِنْجِلَالِهِ، وَكَذَا إِذَا أَخَّرَتِ الْمُطَالَبَةَ فِي الثَّانِي حَتَّى مَضَتْ سَنَةٌ.

(وَلَوْ قَيَّدَ) الْإِمْتِنَاعَ مِنَ التَّوْطُّءِ (بِمُسْتَبَعِدِ الْحُصُولِ فِي الْأَرْبَعَةِ) الْأَشْهُرِ؛ (كَنْزُولِ عِيسَى ﷺ) أَوْ خُرُوجِ الدَّجَالِ؛ كَأَنَّ قَالَ: وَاللَّهِ؛ لَا أَطُوكُ حَتَّى يَنْزِلَ عِيسَى ﷺ، أَوْ حَتَّى يَخْرُجَ الدَّجَالُ.. (فَمَوْلِي) لِيُظَنَّ تَأَخُّرَ حُصُولِ الْمُقَيَّدِ بِهِ عَنِ

حاشية البكري

قوله: (لظن تأخر حصول المقيد به) هو نزول عيسى ﷺ وعلى نبينا محمد ﷺ وخروج الدجال.

حاشية السنباطي

قوله: (بمستبعد الحصول...) مثله: ما هو كالمستبعد الحصول فيها؛ كموته أو موتها، أو موت غيرهما؛ لأن الموت كالمستبعد الحصول في المدة المذكورة في الاعتقادات<sup>(٢)</sup>. وقوله: (كنزول عيسى...) أي: إن وقع التقييد به قبل خروج الدجال، وكذا بعده في اليوم الأول وقد بقي منه أكثر من أربعة أشهر باعتبار الأيام المعهودة، وإلا.. فلا يكون بذلك مؤلياً؛ لعدم استبعاد حصوله في أربعة أشهر حينئذ؛ كما دل عليه الحديث الشريف.

ومن مستبعد الحصول في الأربعة أشهر: قدوم زيد والمسافة بعيدة لا تقطع في أربعة أشهر. نعم؛ لو قال في هذه: (ظننت قربها).. صدق بيمينه، فلا يكون مؤلياً، بل حالفاً.

(١) في نسخة (ش): في ذلك.

(٢) في نسخة (أ) و(د): في الاعتبار.



الْأَرْبَعَةَ الْأَشْهُرِ، (وَإِنْ ظَنَّ حُصُولَهُ<sup>(١)</sup> قَبْلَهَا) أَي: حُصُولَ الْمُقَيَّدِ بِهِ قَبْلَ مُضِيِّ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ؛ كَأَنَّ قَالًا فِي وَقْتِ غَلْبَةِ الْأَمْطَارِ: وَاللَّهُ؛ لَا أَطْوُكُ حَتَّى تَجِيءَ الْأَمْطَارُ<sup>(٢)</sup>.. (فَلَا) أَي: فَلَيْسَ بِمَوْلٍ؛ لِلظَّنِّ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ عَاقِدٌ يَمِينًا، (وَكَذَا لَوْ شَكَ) فِي حُصُولِ الْمُقَيَّدِ بِهِ قَبْلَ مُضِيِّ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ أَوْ بَعْدَ مُضِيِّهَا.. لَا يَكُونُ مُوَلِيًّا (فِي الْأَصَحِّ) لِإِنْتِفَاءِ ظَنِّ التَّأَخُّرِ عَنِ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، حَتَّى لَوْ تَأَخَّرَ عَنْهَا.. لَا تُطَالِبُهُ؛ لِإِنْتِفَاءِ تَحَقُّقِ قَصْدِ الْإِضْرَارِ أَوْلًا، وَالثَّانِي: هُوَ مُوَلٍ؛ حَيْثُ تَأَخَّرَ الْمُقَيَّدُ بِهِ عَنِ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ فَلَهَا مُطَالِبَتُهُ؛ لِحُصُولِ الضَّرَرِ لَهَا فِي ذَلِكَ.

(وَلَفْظُهُ) أَي: اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْإِيْلَاءِ لِإِفَادَةِ مَعْنَى الْوَطْءِ (صَرِيحٌ وَكِنَايَةٌ).  
(فَمِنْ صَرِيحِهِ: تَغْيِيبُ ذِكْرِ بَفْرَجٍ، وَوَطْءٌ، وَجِمَاعٌ، وَافْتِضَاضٌ بِكْرٍ) كَأَنَّ

حاشية السنياطي

قوله: (لانتفاء تحقق قصد الإضرار أولاً) أي: لأنه المشروط به أحكام الإيلاء لا مجرد الإضرار؛ كما زعمه الثاني؛ كما سيأتي في كلام الشارح، ولهذا لو امتنع بلا يمين.. لم يكن مؤلياً.

قوله: (لإفادة معنى الوطاء) أي: لا لإفادة الحلف؛ فإن بيان انقسامه إلى صريح وكناية، وبيان كل منهما مذكور في محله من أبواب الطلاق، والعتق، والأيمان، وغير ذلك.

قوله: (تغيبب ذكر بفرج) محله: إذا أراد بالذكر الحشفة، فإن أراد به جميعه أو أطلق.. فليس بمؤلٍ بذلك؛ لأنه لا يحنث حينئذ بتغيبب الحشفة مع حصول المقصود به. وقوله: (وافتنضاض بكر) قال ابن الرفعة: محل كونه صريحاً إذا لم تكن غوراء، وإلا.. فلا يكون صريحاً، بل لا يكون إيلاءً أصلاً إذا علم حالها قبل الحلف؛ لأنه يمكنه تغيبب الحشفة بغير افتضاض وحقها إنما هو في ذلك، إلا أن يقال: الفينة في

(١) في نسخة (ب) و(ش): ظن حصوله.

(٢) في نسخة (ش): المطر.





يَقُولُ: وَاللَّهِ؛ لَا أُغَيِّبُ ذَكَرِي بِمَرْجِكِ، أَوْ لَا أَطُوكِ، أَوْ لَا أُجَامِعُكَ، أَوْ لَا أَفْتُصِّكَ وَهِيَ بِكَرٍّ؛ لِاسْتِهَارِ ذَلِكَ فِي مَعْنَى الْوَطْءِ، فَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ بِ«الْوَطْءِ»: الْوَطْءُ بِالْقَدَمِ، وَبِ«الْجِمَاعِ»: الْاجْتِمَاعُ، وَبِ«الْإِفْتِضَاضِ»: الْإِفْتِضَاضُ بِغَيْرِ الذَّكْرِ.. لَمْ يُقْبَلْ فِي الظَّاهِرِ، وَيُدَيِّنُ فِي الْأَوَّلَيْنِ، وَكَذَا فِي الثَّلَاثِ عَلَى الْأَصَحِّ، كَذَا فِي «الرَّوَضَةِ» وَ«أَصْلِهَا»، وَفِي «الْكِفَايَةِ» فِي الثَّلَاثِ: أَنَّهُ يُقْبَلُ فِي الْأَصَحِّ، وَتَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ: كَتَغْيِيبِ الذَّكْرِ.

(وَالجَدِيدُ: أَنْ مَلَأْسَةً وَمُبَاضِعَةً وَمُبَاشِرَةً وَإِنْيَانًا وَغَشِيَانًا وَقُرْبَانًا وَنَحْوَهَا) كَالْمَسِّ وَالْإِفْضَاءِ؛ كَقَوْلِهِ: وَاللَّهِ؛ لَا أَمْسُكَ، أَوْ لَا أَفْضِي إِلَيْكَ.. (كِنَايَاتٌ) مُفْتَقِرَةٌ إِلَى نِيَّةِ الْوَطْءِ؛ لِعَدَمِ اسْتِهَارِهَا فِيهِ، وَالْقَدِيمُ: أَنَّهَا صَرَائِحٌ؛ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا فِيهِ.

حاشية البكري

قوله: (فإن قال: أردت ب«الوطء») أفاد به: أن عبارة «المنهاج» أفادت الصراحة فاقتضت أنه لا يدين؛ إذ أصل الصريح ذلك، وليس كذلك بل يدين.

حاشية السباطي

حق البكر تخالفها في حق الثيب؛ كما يفهمه إيراد البعض والنص. انتهى، وهذا أوجه. قوله: (ويدين في الأولين، وكذا... ) محله في الثلاثة: إذا لم يقل: يذكري أو حشفتي، وقضية اقتضاره على الثلاثة: أن الأول - وهو تغيب الذكر بفرج - لا يأتي فيه ذلك؛ لعدم احتمالها لغير الظاهر منه، لكن قال الأذرعى: الظاهر: أنه يدين فيه أيضا إذا ادعى أنه أراد بالفرج الدبر؛ لاحتمال اللفظ له، وهو ظاهر.

قوله: (كالمس) استشكله الزركشي بأنه مخالف لقاعدة: أن الصراحة تؤخذ من تكرر اللفظ في القرآن، وقد تكرر في «البقرة» و«الأحزاب» وفي الحديث: «فإن مسها فلها المهر بما استحل من فرجها»<sup>(١)</sup> وأجيب: بأن ذلك مقيد بغلبة الاستعمال في معناه المراد، ومن الكنايات: المفاعلة، والافتراش، والدخول بها، والمضي إليها، والبعد

(١) السنن الكبرى للبيهقي، باب: ما يرد به النكاح من العيوب، رقم [١٤٢٢٩].

(وَلَوْ قَالَ: «إِنْ وَطِئْتُكَ فَعَبْدِي حُرٌّ» فَزَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ) كَأَنَّ مَاتَ أَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ.. (زَالَ الْإِيْلَاءُ) لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ بِالْوِطْءِ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ، فَلَوْ عَادَ إِلَى مِلْكِهِ.. لَمْ يَعُدِ الْإِيْلَاءُ، وَفِيهِ قَوْلُ عَوْدِ الْحِنْثِ.

(وَلَوْ قَالَ): إِنْ وَطِئْتُكَ (فَعَبْدِي حُرٌّ عَنْ ظَهَارِي) .....

#### حاشية السباطي

عنها، والغيبية عنها، وغيظها، واجتماع رأسيهما<sup>(١)</sup> على وسادة أو تحت سقف، أما طول ترك الجماع.. فهو وإن كان صريحاً في الجماع فهو كناية في المدة؛ كما مر.

ولو قال: (والله لا أغتسل عنك) وذكر أمراً محتملاً؛ كالوطء بلا إنزال واعتقده.. لا يوجب الغسل، أو (إني أجامعها بعد جماع غيرها).. قبل منه ولم يكن مؤلياً، وكذا ترك الغسل دون ترك الجماع على الراجح وإن صوب الأذرعى خلافه؛ لاستبعاد إرادة المسلم ذلك.

ولو قال: (والله لا أجامع فرجك) أو (لا أجامع نصفك الأسفل).. فإيلاء، بخلاف (نصفك الأعلى، أو نصفك، أو بعضك) إلا أن يريد بالنصف (الأسفل) وبالبعض (الفرج).

قوله: (أو باعه) أي: بيعاً لازماً من جهته. وقوله: (أو وهبه) أي: مع قبض.

### فَرَعٌ

لو قال: (إن وطئتك فعبدني حر قبله بشهر).. فلا يصير مؤلياً إلا إذا مضى شهر، قال الإسني - أخذنا من كلام الفوراني -: وزمن يسع العتق ولم يطأها، فإذا وطئ بعد ذلك.. تبين عتقه قبل الوطء بشهر، وانفساخ التصرف المزيل للملك إن وجد منه قبل الوطء بدون شهر، فإن وجد منه قبل الوطء بأكثر من شهر.. تبين زوال الإيلاء؛ لأنه لو وطئ بعد ذلك.. لم يحصل العتق قبله بشهر؛ لتقدم البيع على شهر، قال الشيخان: ولو وطئ قبل مضي شهر.. انحلت اليمين ولا عتق؛ لتعذر تقدمه على اللفظ،

(١) في نسخة (ج) و(د): رأسيهما.





وَكَانَ ظَاهِرًا .. فَمُولٍ) لِأَنَّهُ وَإِنْ لَزِمَهُ عِتْقُ عَنِ الظَّهَارِ .. فَعِتْقُ ذَلِكَ الْعَبْدِ وَتَعْجِيلُ عِتْقِهِ زِيَادَةٌ عَلَى مُوجِبِ الظَّهَارِ التَّرْتِمَا بِالْوَطْءِ، فَإِذَا وَطِئَ فِي مُدَّةِ الإِيْلَاءِ أَوْ بَعْدَهَا .. عَتَقَ الْعَبْدُ عَنِ ظِهَارِهِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَقِيلَ: لَا يَعْتَقُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَتَأَدَّى بِهِ حَقَّ الْحِنْثِ، (وَالِإِلَّا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا .. (فَلَا ظَهَارَ وَلَا إِيْلَاءَ بَاطِنًا، وَيُحَكِّمُ بِهِمَا ظَاهِرًا) لِإِقْرَارِهِ بِالظَّهَارِ، وَإِذَا وَطِئَ .. عَتَقَ الْعَبْدُ عَنِ الظَّهَارِ فِي الْأَصَحِّ، (وَلَوْ قَالَ): إِنْ وَطِئْتُكَ فَعَبْدِي حُرٌّ («عَنْ ظِهَارِي إِنْ ظَاهَرْتُ» .. فَلَيْسَ بِمُولٍ حَتَّى يُظَاهِرَ) لِأَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ بِالْوَطْءِ قَبْلَ الظَّهَارِ؛ لِتَعْلِيْقِ الْعِتْقِ بِالظَّهَارِ مَعَ الْوَطْءِ، فَإِذَا ظَاهَرَ .. صَارَ مُوْلِيًّا، وَإِذَا وَطِئَ فِي مُدَّةِ الإِيْلَاءِ أَوْ بَعْدَهَا .. عَتَقَ الْعَبْدُ؛ لِوُجُودِ الْمَعْلَقِ عَلَيْهِ، وَلَا يَقَعُ الْعِتْقُ عَنِ الظَّهَارِ اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ الْمَفِيدَ لَهُ سَبَقَ الظَّهَارَ، وَالْعِتْقُ إِنَّمَا يَقَعُ عَنِ الظَّهَارِ بِلَفْظٍ يُوجَدُ بَعْدَهُ.

حاشية البكري

قوله: (ولا يقع العتق عن الظهار اتفاقًا) ليس هذا واردًا على «المنهاج»؛ إذ لم يذكر عتق العبد عن ظهار ولا غيره لا هنا ولا فيما سبق.

حاشية السباطي

واستشكل انحلالها بالوطء المذكور؛ لأنها لم تتناولها. انتهى.

قوله: (وكان ظاهرًا) أي: وعاد.

قوله: (فليس بمولٍ حتى يظاهر؛ لأنه لا يلزمه شيء...) قال الرافعي: قد تقدم في الطلاق أنه إذا علق بشرطين بغير عطف؛ فإن قدم الجزاء عليهما أو أخره عنهما .. اعتبر في حصول المعلق وجود الشرط الثاني قبل الأول، وإن توسط بينهما؛ كما صوروا هنا .. فينبغي أن يراجع؛ كما مر، فإن أراد أنه إذا حصل الثاني تعلق بالأول .. فلا يعتق العبد إذا تقدم الوطء، أو أنه إذا حصل الأول تعلق بالثاني .. عتق. انتهى؛ أي: فيحمل كلامهم هنا على الأول، فإن تعذرت مراجعته، أو قال: ما أردت شيئًا .. فالظاهر - كما في «شرح الروض» - أنه لا إيلاء مطلقًا.



(أَوْ) لَوْ قَالَ<sup>(١)</sup>: «إِنْ وَطِئْتِكَ فَضَرَّتْكَ طَالِقٌ» .. فَمَوْلٍ (مِنَ الْمُخَاطَبَةِ، فَإِنْ وَطِئَ) فِي مُدَّةِ الْإِيْلَاءِ أَوْ بَعْدَهَا.. (طَلَّقَتِ الضَّرَّةُ) لِوُجُودِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ (وَزَالَ الْإِيْلَاءُ) لِإِنْحِلَالِهِ.

حاشية السنياطي

## فَرَعٌ

لو قال: (إن وطئتكَ فله علي أن أعتق عبدي هذا عن ظهاري) وكان ظاهرًا وعاد.. فمولى؛ بناءً على الأصح: مِنْ أَنْ مَنْ فِي ذِمَّتِهِ إِعْتِاقُ رَقَبَةٍ فَنَذَرَ عَلَى وَجْهِ التَّبَرُّرِ أَنْ يَعْتِقَ الْعَبْدَ الْفُلَانِيَّ عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ.. يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ إِعْتِاقُهُ؛ كَمَا لَوْ نَذَرَ ابْتِدَاءَ إِعْتِاقِهِ، وَيَفَارِقُ: مَا لَوْ نَذَرَ صَرْفَ زَكَاةٍ إِلَى مَعْيِنِينَ مِنَ الْأَصْنَافِ، أَوْ صَوْمَ يَوْمٍ مَعْيِنٍ عَنْ يَوْمٍ عَلَيْهِ؛ حَيْثُ لَا يَتَعَيَّنُ الْأَصْنَافُ وَلَا الْيَوْمُ بِقُوَّةِ الْعِتْقِ، وَيَأْنُ غَرَضُ الْعِتْقِ أَوَّلَى بِالرَّعَايَةِ، فَلَوْ طَلَّقَ.. خَرَجَ عَنْ مَوْجِبِ الْإِيْلَاءِ، وَكَفَّارَةُ الظَّهَارِ فِي ذِمَّتِهِ يَعْتَقُ عَنْهَا ذَلِكَ الْعَبْدَ أَوْ غَيْرَهُ، فَإِنْ وَطِئَ وَأَعْتَقَهُ عَنْ ظَهَارِهِ.. خَرَجَ عَنْ عَهْدَةِ الْيَمِينِ وَيَجْزئُهُ عَنِ الظَّهَارِ، وَإِنْ أَعْتَقَهُ عَنِ الْيَمِينِ.. لَمْ يَجْزئُهُ عَنِ الظَّهَارِ فَيَلْزِمُهُ الْإِعْتِاقُ عَنْهُ، وَإِنْ أَعْتَقَهُ عَنْهُمَا.. لَمْ يَجْزئُهُ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِتَشْرِيكِ، فَإِنْ لَمْ يَنْوَ شَيْئًا مِنْهُمَا.. فَالظَّاهِرُ - كَمَا قَالَ فِي «شَرْحِ الرَّوْضِ» -: إِجْزَاؤُهُ عَنِ الْيَمِينِ، قَالَ: وَيَحْتَمَلُ أَنْ لَا يَجْزئُهُ لَهُ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُمَا أَصْلًا. انْتَهَى.

قوله: (وزال الإيلاء؛ لانحلاله) أي: بالوطء<sup>(٢)</sup>، ومثله: ما لو طلق الضرة أو المخاطبة طلاقًا بائنًا لا رجعيًا فيزول الإيلاء.

نعم؛ بطلاق المخاطبة لا يبطل تعليق طلاق الضرة بوطنها، فيقع الطلاق بوطنها ولو زناً.

تنبیه: لو قال: (إن وطئتكَ فأنت طالق) .. كان إيلاءً؛ كما هو ظاهر، فيقع

(١) في نسخة (ش): أو قال .

(٢) في نسخة (أ): قوله: (فإن وطئ...) .





(وَالْأَظْهَرُ: أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ: «وَاللَّهِ؛ لَا أَجَامِعُكُمْ».. فَلَيْسَ بِمَوْلٍ فِي الْحَالِ) لِأَنَّ الْمَعْنَى: لَا أَطَأُ جَمِيعَكُمْ، فَلَا يَحْنُثُ بِوَطْءِ ثَلَاثٍ مِنْهُنَّ؛ (فَإِنْ جَامَعَ ثَلَاثًا) مِنْهُنَّ.. (فَمَوْلٍ مِنَ الرَّابِعَةِ) لِحُصُولِ الْحِنْثِ بِوَطْئِهَا، (فَلَوْ مَاتَ بَعْضُهُنَّ قَبْلَ وَطْءِ.. زَالَ الْإِيْلَاءُ) لِإِنْحِلَالِهِ بِعَدَمِ الْحِنْثِ بِوَطْءِ مَنْ بَقِيَ، وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ: أَنَّهُ مَوْلٍ مِنَ الْأَرْبَعِ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ بِوَطْئِ وَاحِدَةٍ يَقْرُبُ مِنَ الْحِنْثِ الْمَحْذُورِ، وَالْقُرْبُ مِنَ الْمَحْذُورِ مَحْذُورٌ، فَتَضَرَّبُ لَهُنَّ الْمُدَّةُ، وَلِكُلِّ مِنْهُنَّ الْمَطَالَبَةُ بَعْدَهَا.

(وَلَوْ قَالَ) لِلْأَرْبَعِ<sup>(١)</sup>: («وَاللَّهِ؛ لَا أَجَامِعُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمْ».. فَمَوْلٍ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ) مِنْهُنَّ فِي الْحَالِ؛ لِحُصُولِ الْحِنْثِ بِوَطْءِ كُلِّ وَاحِدَةٍ، (وَلَوْ قَالَ): وَاللَّهِ؛

حاشية السنباطي

الطلاق عليه بتغييب الحشفة في الفرج، وهو جائز؛ لوقوعه في النكاح، لكن يجب عليه النزاع حالاً، قال في «الأنوار»: أو الرجعة إن كان الطلاق رجعيًا، فلو استدام ولو عالما بالتحريم.. فلا حد؛ لإباحته ابتداء ولا مهر، وإن نزع ثم أولج.. فلا يخفى الحكم.

قوله: (فلو مات بعضهن قبل وطء... ) مثله: ما لو أبانه، لكن لا يزول اليمين، حتى لو وطئها بعد البيئونة.. لزمه كفارة؛ لأن اليمين يتناول الحلال والحرام.

قوله: (لحصول الحنث بوطء كل واحدة) أي: لأن معناه عموم السلب لوطنهن، بخلاف قوله: (لا أجامعكن) كما مر؛ فإن معناه سلب العموم؛ أي: لا يعم وطء، لكن فلو وطئ واحدة منهن.. حنث وانحل الإيلاء واليمين في حق الباقيات.

وبحث الشيخان في ذلك: بأنه إن أراد تخصيص كل منهن بالإيلاء.. فالوجه: عدم الانحلال، وإلا.. فليكن كقوله: (لا أجامعكن) فلا حنث إلا بوطء جميعهن، ومنعه البلقيني: بأن الحلف الواحد على متعدد يوجب تعلق الحنث، ومتى حصل فيها حنث بأيٍّ واحد.. وقع، لا تعدد الكفارة؛ فاليمين الواحدة<sup>(٢)</sup> لا يتبعص فيها الحنث،

(١) في نسخة (ش): لأربع.

(٢) في نسخة (أ): بأي واحد وقع؛ لأن تعدد الكفارة باليمين الواحدة. وفي نسخة (ج) و(د): موضع =



«لَا أَجَامِعُكَ إِلَى سَنَةٍ إِلَّا مَرَّةً» .. فَلَيْسَ بِمَوْلٍ فِي الْحَالِ فِي الْأَظْهَرِ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ بِالْوَطْءِ مَرَّةً شَيْءٌ؛ لِاسْتِثْنَائِهَا؛ (فَإِنْ وَطِئَ وَ) قَدْ (بَقِيَ مِنْهَا) أَي: مِنْ السَّنَةِ (أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ .. فَمَوْلٍ) مِنْ يَوْمِئِذٍ؛ لِحُصُولِ الْحِنْثِ بِالْوَطْءِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِنْ بَقِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ أَوْ أَقَلُّ .. فَهُوَ حَالِفٌ وَلَيْسَ بِمَوْلٍ، وَالثَّانِي: هُوَ مَوْلٍ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ بِالْوَطْءِ مَرَّةً يَتَقَرَّبُ مِنَ الْحِنْثِ، فَتُضْرَبُ الْمُدَّةُ وَتُطَالِبُهُ بَعْدَهَا، فَإِنْ وَطِئَ .. فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، ثُمَّ تُضْرَبُ الْمُدَّةُ ثَانِيًا إِنْ بَقِيَ مِنَ السَّنَةِ مُدَّةُ الْإِيْلَاءِ.

#### حاشية السنباطي

ومتى حصل فيها حنث .. حصل الانحلال، وقد ذكره الروياني في «البحر» وقال: إنه ظاهر مذهب الشافعي، وفرع عليه أنه لو قال: (لا أدخل كل واحدة من هاتين الدارين) فدخل واحدة منهما .. حنث وسقطت اليمين.

تَنْبِيْه: لو قال: (والله لا أجامع واحدة منكن) .. فكما لو قال: (لا أجامع كل واحدة منكن) في جميع ما تقرر فيه إن أراد به ذلك أو لم يرد شيئاً، فإن أراد به واحدة منهن .. نظرت؛ فإن نوى معينة .. بينها، فإن بين .. فللباقيات إن كذبتة تحليفه، فإن أقر لكل منهن أنه نواها، أو نكل وحلف وأخذناه بموجب ذلك؛ فإن وطئهن .. تعددت الكفارة، لا في صورة النكول والحلف .. فلا يتعدد؛ لأن يمينهن لا يصلح لإلزامه الكفارة، واليمين المردودة وإن كانت كالإقرار لا تعطى حكمه من كل وجه، ومن ثم لا يضر لزوم أنه يكون مولياً فيها، ولا يخاف محذوراً ولا كفارة.

وإن أبهم - فهو مولى من واحدة منهن مبهمه - .. فيؤمر بالتعيين؛ كما مر في الطلاق، فإن عين واحدة .. لم تحلفه الباقيات وتضرب لها المدة من وقت اللفظ، وإن لم يعين .. طالبه الجميع بعد مضي المدة بالقيئة أو الطلاق، فإن امتنع .. طلق القاضي إحداهن مبهمه ومنع منهن حتى يُعَيَّنَ، فإن راجعها قبل التعيين .. لم يصح، ثم إن فاء أو طلق بعضهن قبل التعيين .. لم ينحل الإيلاء؛ لاحتمال أن المولي منها غيرهن، وإن قال: طَلَّقْتُ مَنْ آلَيْتُ مِنْهَا .. انحل الإيلاء ولزمه التعيين للمطلقة. انتهى.





### فصل

[في أحكام الإيلاء من ضرب مُدَّةٍ وما يتفرَّعُ عنها]

(يُمَهَّلُ) المولي (أربعة أشهر) في زوجة (من الإيلاء بلا قاضٍ، وفي رجعية من الرجعة) لا من الإيلاء؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَبِينَ، وَإِنَّمَا لَمْ يُخْتَجَّ فِي الإِمْهَالِ إِلَى قَاضٍ؛ لِثُبُوتِهِ بِالآيَةِ السَّابِقَةِ، بِخِلَافِ العُنَّةِ؛ لِأَنَّهَا مُجْتَهَدٌ فِيهَا، وَقَوْلُهُ: «مِنَ الإِيْلَاءِ» أَي: فِي المَطْبِقَةِ لِلوَطْءِ، أَمَا غَيْرُهَا؛ كَصَغِيرَةٍ أَوْ مَرِيضَةٍ.. فَمِنْ حِينَ إِطَاقَةِ الوَطْءِ؛ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا سَيَأْتِي.

(وَلَوْ ارْتَدَّ أَحَدُهُمَا بَعْدَ دُخُولِ فِي المَدَّةِ.. انْقَطَعَتْ) لِأَنَّ التَّكَاحَ يَخْتَلُ بِالرَّدَّةِ، فَلَا يُحْسَبُ زَمَنُهَا مِنَ المَدَّةِ إِذَا أَسْلَمَ فِي العِدَّةِ، (فَإِذَا أَسْلَمَ.. اسْتَوْنَفَتْ) فَلَا يُحْسَبُ مِنْهَا مَا مَضَى قَبْلَ الرَّدَّةِ؛ لِأَنَّ الإِضْرَارَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالإِمْتِنَاعِ المَتَوَالِي فِي نِكَاحِ سَلِيمٍ.

حاشية البكري

### فصل

قوله: (في زوجة) ليحترز من الرجعية، فالرجعية ليست بزوجة وإن كان لها حكم الزوجات؛ إذ الزوجة من يجوز الاستمتاع بها بالنكاح، والرجعية ليست كذلك.  
قوله: (أي: في المطبقة...) الآتي قوله: (أو وجد فيها أي: في الزوجة، وهو: حسي؛ كصفر ومرض... منع).

حاشية السباطي

### فصل

قوله: (ولو ارتد أحدهما...) مثل ذلك: ما لو طلقها طلاقاً رجعيًا في المدة... فتقطع، فإذا راجع... استؤنفت، وكما أن كلا من الردة والطلاق يقطع<sup>(١)</sup> المدة بمنعها<sup>(٢)</sup> - كما تقدم في الطلاق في كلام المصنف، ومثله: الردة، وتبطلها إذا طرأ بعدها

(١) في نسخة (د): تقع.

(٢) في نسخة (أ): بمنعها.



(وَمَا مَنَعَ الْوَطْءَ وَلَمْ يُخَلَّ بِنِكَاحٍ ؛ إِنْ وُجِدَ فِيهِ) أَي: فِي الزَّوْجِ .. (لَمْ يَمْنَعِ الْمُدَّةَ ؛ كَصَوْمٍ وَإِحْرَامٍ وَمَرَضٍ وَجُنُونٍ) أَي: يُحْسَبُ زَمَنُهُ مِنَ الْمُدَّةِ ، سِوَاءَ قَارَنَهَا أَمْ حَدَثَ فِيهَا ، (أَوْ) وَجِدَ (فِيهَا) أَي: فِي الزَّوْجَةِ (وَهُوَ: حِسِّيٌّ ؛ كَصِغَرٍ وَمَرَضٍ .. مَنَعَ) الْمُدَّةَ ، فَلَا يُبْتَدَأُ بِهَا حَتَّى يَزُولَ ، (وَإِنْ حَدَثَ فِي الْمُدَّةِ) كَنُشُوزٍ .. (قَطَعَهَا) لِامْتِنَاعِ الْوَطْءِ مَعَهُ ، (فَإِذَا زَالَ) أَي: الْحَادِثُ .. (اسْتَوْنَفَتْ) وَلَا تُبْنَى عَلَى مَا مَضَى ؛ لِانْتِفَاءِ التَّوَالِيِ الْمُعْتَبَرِ فِي حُصُولِ الْإِضْرَارِ ، (وَقِيلَ: تُبْنَى) عَلَيْهِ .

(أَوْ شَرَعِيٌّ ؛ كَحَبِضٍ وَصَوْمٍ نَقَلَ .. فَلَا) يَمْنَعُ الْمُدَّةَ ؛ أَي: يُحْسَبُ زَمَنُهُ مِنْهَا ؛

﴿ حاشية السباطي ﴾

فستأنف المدة - فبالإسلام والرجعة ، بخلاف الموانع الآتية على ما سيأتي ، وألحق البغوي بالردة والطلاق فيما ذكر: عِدَّةُ وَطْءِ الشَّبْهَةِ .

قوله: (ولم يخل بنكاح) احتراز عن الردة والطلاق ، وقد تقدما .

قوله: (سواء قارنها أم حدث فيها) أي: فالمراد بقوله: (لم يمنع المدة) لم يمنعها ابتداء ودواما ، وخرج بذلك: ما إذا حدث بعدها ، فسيأتي .

قوله: (منع المدة) المراد بمنعه المدة هنا - كما أشار إليه الشارح بقوله: (فلا يبتدأ بها... ) المأخوذ من قوله: (وإن حدث... ) - : منعه ابتداء<sup>(١)</sup> وإن أريد بالمنع فيما قبله ما هو أعم من ذلك ؛ كما تقدم ، وكذلك فيما بعده ؛ كما سيشير إليه الشارح بقوله فيه (أي: يحسب... ) .

قوله: (وإن حدث في المدة... ) خرج بذلك: ما لو حدث بعدها .. فلا يبطلها . نعم ؛ يمنع المطالبة ؛ كما سيأتي . وقوله: (أي: الحادث) أخذه من قوله: (استؤنفت) .

قوله: (أي: يحسب زمنه منها) أي: فالمراد بعدم منع المدة: عدم منعها ابتداء

(١) في نسخة (أ) و(ج): ابتداءها .





لِأَنَّهَا لَا تَخْلُو عَنْ حَيْضٍ غَالِبًا، وَهُوَ مُتَمَكِّنٌ فِي صَوْمِ النَّفْلِ مِنْ تَحْلِيلِهَا وَوَطْنِهَا،  
(وَيَمْنَعُ فَرَضٌ فِي الْأَصَحِّ) لِامْتِنَاعِ الْوَطْءِ مَعَهُ، وَقِيلَ: لَا يَمْنَعُ؛ لِتَمَكُّنِهِ مِنْهُ لَيْلًا،  
وَالنَّفَاسُ كَالْحَيْضِ، وَقِيلَ: لَا؛ لِئُدْرَتِهِ.

(فَإِنْ وَطِئَ فِي الْمُدَّةِ).. فَظَاهِرٌ: أَنَّ الْإِيْلَاءَ انْحَلَّ، وَتَلَزَّمَهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ فِي  
الْخَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى، (وَإِلَّا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَطَأْ فِيهَا.. (فَلَهَا مُطَالَبَتُهُ) بَعْدَهَا (بِأَنْ  
يَفِيءَ) أَي: يَرْجِعَ إِلَى الْوَطْءِ الَّذِي امْتَنَعَ مِنْهُ بِالْإِيْلَاءِ (أَوْ يُطَلِّقَ<sup>(١)</sup>) لِلآيَةِ السَّابِقَةِ،  
وَلَيْسَ لِسَيِّدِ الْأَمَةِ مُطَالَبَتُهُ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِمْتَاعَ حَقُّهَا، وَيُنْتَظَرُ بُلُوغُ الْمَرَاهِقَةِ وَلَا يُطَالَبُ  
لَهَا وَلِيَّهَا؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

حاشية البكري

قوله: (ولا يطالب لها وليها؛ لما تقدم) أي: من قوله: (لأن الاستمتاع حقها).

حاشية السباطي

ودواما، فإن حدث بعد المددة.. لم يبطلها بالأولى.

نعم؛ يمنع المطالبة؛ كما سيأتي؛ لعدم الفائدة فيها.

قوله: (ويمنع فرض) قال الزركشي: ما لم يكن متراخيا<sup>(٢)</sup>.. فالظاهر: أنه كصوم  
النفل؛ لأن له تحليلها منه، وفي كلام الإمام ما يشهد له، والاعتكاف المفروض  
والإحرام ولو بنفل كصوم الفرض؛ كما نقله في «الكفاية» عن الأصحاب.

قوله: (بأن يفيء... ) ظاهره: أنه يجب أن تكون المطالبة مترددة بين الفيئة  
والطلاق، وهو ما حكاه في «الروضة» كـ «أصلها» عن الإمام، ونقل في «أصلها» عن  
المتولي أنها تطالبه أولاً بالفيئة، فإن أبي.. طالبته بالطلاق، وصوبه الزركشي.

قوله: (وينتظر بلوغ المراهقة... ) مثله: إفاقة المجنونة.

(١) وليس لها تعيين أحدهما؛ كما في النخفة: (٣٢٩/٨) والمغني: (٣٥٠/٣)، خلافا لما في النهاية:  
(٧٩/٧) حيث قال: لها ذلك.

(٢) في نسخة (ج) و(د): متراضيا.



(وَلَوْ تَرَكَتْ حَقَّهَا) بِأَنْ لَمْ تُطَالِبْهُ .. (فَلَهَا الْمُطَالَبَةُ بَعْدَهُ) أَي: بَعْدَ التَّرْكِ؛ لِتَجَدُّدِ الضَّرَرِ .

(وَتَحْصُلُ الْفَيْئَةُ بِتَغْيِيبِ حَشْفَةٍ بِقَبْلِ) وَلَا يَكْفِي فِي الدُّبْرِ؛ لِأَنَّهُ مَعَ حُرْمَتِهِ لَا يُحْصَلُ الْغَرَضُ .

(وَلَا مُطَالَبَةٌ إِنْ كَانَ بِهَا مَانِعٌ وَطَاءٌ؛ كَحَيْضٍ وَمَرَضٍ) لِامْتِنَاعِ الْوَطْءِ الْمَطْلُوبِ حِينَئِذٍ، (وَإِنْ كَانَ فِيهِ) أَي: فِي الزَّوْجِ (مَانِعٌ طَبِيعِيٌّ) مِنَ الْوَطْءِ (كَمَرَضٍ .. طُولِبَ بِأَنْ يَقُولَ: «إِذَا قَدَرْتُ»<sup>(١)</sup> .. فَنُتِ) لِأَنَّهُ يَخْفُفُ بِهِ الْأَدَى<sup>(٢)</sup>، (أَوْ شَرْعِيٌّ؛ كِإِحْرَامٍ .. فَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ يُطَالَبُ بِطَلَاقٍ) لِأَنَّهُ الَّذِي يُمَكِّنُهُ؛ لِحُرْمَةِ الْوَطْءِ .

#### ﴿ حاشية السنباطي ﴾

نعم؛ يندب أن يقال له: اتق الله بالفَيْئَةِ أو الطَّلَاقِ .

قوله: (بتغيب حشفة) مثلها: قدرها من مقطوعها، ولا بد مع ذلك من زوال البكارة إن كانت بكرًا ولو غوراء على ما مر، وشمل كلامه تغيبها ناسيًا، أو ظنًا أن الموطوءة غير المولى منها، أو مكرها، أو جاهلًا، أو مجنونًا، فتحصل الفَيْئَةُ بذلك ويرتفع الإيلاء، لكن لا ينحل اليمين؛ لعدم الحنث، فتضرب له مدة من حينئذ، وكذا الحكم لو غيبتها هي، ويمكن شمول كلام المصنف له .

قوله: (ولا يكفي في الدبر ..) أَي: لكن ينحل اليمين به إن لم يصرح بالقبل ولا نواه .

قوله: (كمرض) أَي: لخوف مرض، أو بقاء البرء منه، أو زيادته لو وطئ .

قوله: (بأن يقول: «إذا قدرت .. فتت») زاد الشيخ أبو حامد: وندمت على ما

(١) في نسخة (ج): إذا طبت .

(٢) في (ج) (د) (ش): الإيذاء .





(فَإِنْ عَصَى بِوَطْءٍ .. سَقَطَتِ الْمَطَالِبَةُ) وَالطَّرِيقُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يُطَالَبُ بِالطَّلَاقِ بِخُصُوصِهِ ، وَلَكِنْ يُقَالُ لَهُ: إِنْ فُتتَ .. عَصَيْتَ وَأَفْسَدْتَ عِبَادَتَكَ ، وَإِنْ لَمْ تَفِي .. طَلَّقْنَا عَلَيْكَ ؛ كَمَنْ عَصَبَ دَجَاجَةً وَلُؤْلُؤَةً فَاِبْتَلَعَتْهَا ؛ يُقَالُ لَهُ: إِنْ ذَبَحْتَهَا .. غُرِّمْتَهَا ، وَإِلَّا .. غُرِّمَتِ اللَّؤْلُؤَةُ .

حاشية المنباطي

فعلت ، وجرى عليه كثير من العراقيين والمراوزة ، والظاهر: أن مرادهم: التأكيد والاستحباب ؛ كما صرح به القاضي أبو الطيب ، وإنما يكتفي بذلك منه ما دام المانع باقياً ، فإن زال .. طولب بما مر ، ولا يحتاج إلى استثناء مدة .

تتبيه: لو حبس بدين وهو معسر .. طولب بما ذكر ، وإلا .. فيما مر .

ولو ادعى التعنين بعد الدخول .. لم يقبل منه ويطلب بما مر ، أو قبله .. قبل وطولب بما ذكر ؛ فإن فاء باللسان .. ضربت مدة التعنين بطلبها وبمضي حكمه ، ولو غاب قبل المطالبة .. فلها أن توكل فيها ، فيطالبه الوكيل عند قاضي تلك البلد بفيئة اللسان في الحال وحملها إليه ، أو خروجه إليها ، أو بطلاقها ، ويعذر في تأخيرها<sup>(١)</sup> للتأهب للسفر وخوف الطريق ، قال الماوردي: وللمرض ، وكأنهم سهلوا له في ذلك ، وإلا فقد يقال: إذا اختار السفر وتعذر عليه .. فله مندوحة إلى حملها إليه .

فإن لم يف باللسان ، أو فاء به ولم يحملها إليه ولا خرج إليها ومضت مدة إمكان ذلك .. طلق عليه القاضي بطلب وكيلها بلا<sup>(٢)</sup> مهلة ، قال البلقيني: ولها أن ترفع أمرها إلى قاضي بلدها وتدعي على الغائب ليكتب إلى قاضي بلدها بما جرى فتطلب منه ذلك . انتهى .

(١) في نسخة (ج): ويعذر في تأهبه تأخيرها .

(٢) في نسخة (ج): فلا .



(وَإِنْ أَبِي الْفَيْئَةِ وَالطَّلَاقُ .. فَالْأَظْهَرُ: أَنَّ الْقَاضِيَ يُطَلِّقُ عَلَيْهِ طَلْقَةً نِيَابَةً عَنْهُ،  
وَالثَّانِي: لَا يُطَلِّقُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ فِي الْآيَةِ مُضَافٌ إِلَيْهِ، بَلْ يَحْبِسُهُ أَوْ يُعَزِّرُهُ  
لِيفِيٍّ أَوْ يُطَلِّقُ، (وَأَنَّهُ لَا يُمَهَّلُ ثَلَاثَةَ لَيَفِيٍّ، أَوْ يُطَلِّقُ فِيهَا؛ لِزِيَادَةِ الضَّرَرِ بِهَا عَلَى  
الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ<sup>(١)</sup>)، وَالثَّانِي: يُمَهَّلُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ لِقُرْبِهَا وَقَدْ يَنْشَطُ فِيهَا لِلْوَطْءِ، (وَأَنَّهُ  
إِذَا وَطِئَ بَعْدَ مُطَالَبَةٍ .. لَزِمَهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ) لِحِنِّهِ، وَالثَّانِي: لَا يَلْزِمُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

حاشية السنباطي

قوله: (فالأظهر: أن القاضي يطلق عليه) أي: بعد أن يمتنع من ذلك  
بحضوره<sup>(٢)</sup>، فلا يكفي ثبوت ذلك عنده بشهادة عدلين، إلا إن تعذر حضوره بتمرد  
أو توار أو غيبة.

نعم؛ لا يشترط للطلاق حضوره مطلقاً. وقوله: (طلقة) يفيد: أنه ليس له الزيادة  
عليها، فلو زاد عليها.. لم يقع الزائد، قال الدارمي: وكيفية تطليقه أن يقول: (أوقعت  
على فلانة عن فلان طلقة) أو (حكمت عليه في زوجته بطلقة) أو نحوها، وإذا طلق  
بعد أن طلق الزوج أو فاء.. لم ينفذ طلاقه، بخلاف ما لو طلق الزوج بعد أن طلق  
القاضي، أو طلقاً معاً.. فإنه ينفذ الطلاقان، وفارق: ما إذا باع الحاكم مال الغائب ثم  
تبين أن الغائب باعه في ذلك الوقت لآخر - حيث يقدم بيع المالك - بأنه لا يمكن  
تصحیح البيعين، فقدم بيع المالك؛ لأنه الأصل والقاضي ناتبه، ويمكن إيقاع  
الطلاقين، وكل منهما فعل ما له فعله فوقاً.

تنبیه: لو راجع المولي بعد تطليق القاضي وقد بقي مدة الإيلاء.. ضربت مدة  
أخرى، ولو بانت فتزوجها.. لم يعد الإيلاء فلا يطالب. انتهى.

قوله: (وأنه لا يمهل ثلاثة...): أي: وإنما يمهل ليفيٍّ يوماً فما دونه بقدر ما  
يستعد به للفيئة.

(١) في نسخة (ش) و(ق): الأربعة الأشهر.

(٢) في نسخة (أ): لحضوره.





﴿فَإِنْ فَاءٌ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦] أَي: يَغْفِرُ الْحِنْتَ؛ بِأَلَّا يُؤَاخِذَ بِكُفَّارَتِهِ؛ لِدَفْعِهِ ضَرَرَ الزَّوْجَةِ، وَلَوْ وَطِئَ فِي الْمُدَّةِ... قِيلَ: تَجِبُ الْكُفَّارَةُ قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ حِنْتُ بِاخْتِيَارِهِ، وَقِيلَ: فِيهِ الْخِلَافُ؛ لِأَنَّهُ بَادَرَ إِلَى مَا يُطْلَبُ مِنْهُ<sup>(١)</sup>.

حاشية البكري

قوله: (ولو وطئ في المدة...) أفاده: أن عليه كفارة يمين وإن كان قبل مطالبته<sup>(٢)</sup> فالتقييد بما بعدها مضر، لكن يفهم من كلامه أنه قيد به لأجل جريان طريقين فيه، ومذكوره لم يجب فيه ذلك.

حاشية السباطي

قوله: (يغفر الحنث...) أجاب الأول: بأن هذا خلاف الظاهر؛ إذ الظاهر: أن المغفرة إنما تصرف إلى ما عصي به، والفيئة الموجبة للكفارة مندوب إليها.



(١) في نسخة (ش): إلى ما يطلبه.

(٢) في (أ) (ج) (د) (ز): مطالبته.

## ( كِتَابُ الظَّهَارِ )

هُوَ مَا أُخُوذُ مِنَ الظَّهْرِ ، وَصُورَتُهُ الْأَصْلِيَّةُ: أَنْ يَقُولَ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي ، فَتَلَزَمَهُ كَفَّارَةٌ بِالْعَوْدِ ، وَيَحْرُمُ الرُّوْطُ قَبْلَهَا ، كَمَا سَيَأْتِي ، وَالْأَصْلُ فِيهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ... ﴾ [المجادلة: ٢] الْآيَةَ ، وَهُوَ حَرَامٌ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِيهِ: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ﴾ [المجادلة: ٢] .

( يَصِحُّ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ مُكَلَّفٍ ) أَي: بَالِغٍ عَاقِلٍ ، فَلَا يَصِحُّ مِنَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالْأَجْنَبِيِّ ، حَتَّى إِذَا نَكَحَهَا . . لَا يَكُونُ مُظَاهِرًا بِمَا قَالَهُ ، وَتَقَدَّمَ صِحَّتُهُ مِنَ الرَّجْعِيَّةِ فِي «بَابِ الرَّجْعَةِ» وَسَيَأْتِي أَنَّ الرَّجْعَةَ عَوْدٌ ، ( وَلَوْ ذِمِّيٌّ وَخَصِيٌّ ) فَإِنَّهُ يَصِحُّ الظَّهَارُ مِنْهُمَا ، وَيَصِحُّ أَيْضًا مِنَ الْعَبْدِ وَالْمَجْبُوبِ .

( وَظِهَارُ سَكَرَانَ كَطَلَاقِهِ ) فَيَصِحُّ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَيَصِحُّ مِنَ الصَّغِيرَةِ وَالْمَجْنُونَةِ ، وَالرَّتَقَاءِ وَالْقِرْنَاءِ ، وَالْأَمَةِ وَالذَّمِيَّةِ .

﴿ حاشية السباطي ﴾

## كِتَابُ الظَّهَارِ

قوله: ( وصورته الأصلية... ) أي: التي ورد الحكم عليها أولاً ، ومن ثم سمي ظهاراً ؛ لأنه - كما قال - مأخوذ من الظهر .

قوله: ( وهو حرام... ) فارق قوله: ( أنت علي حرام ) حيث كان مكروهاً ؛ بأن الظهار علق به الكفارة العظمى ، وإنما علق بقوله: ( أنت علي حرام ) كفارة اليمين ، واليمين والحنث ليسا بمحرمين ، وبأن التحريم مع الزوجية قد يجتمعان ، والتحريم الذي هو كتحریم الأم مع الزوجية لا يجتمعان .

قوله: ( زوج مكلف ) أي: مختار ؛ كما علم مما مر .

قوله: ( وخصي ) مثله: الممسوح .





(وَصَرِيحُهُ: أَنْ يَقُولَ لِزَوْجَتِهِ: «أَنْتِ عَلَيَّ أَوْ مِنِّي أَوْ مَعِي أَوْ عِنْدِي كَظْهَرِ أُمِّي») أَي: فِي التَّخْرِيمِ، (وَكَذَا: «أَنْتِ كَظْهَرِ أُمِّي» صَرِيحٌ عَلَيَّ الصَّحِيحُ) لِأَنَّهُ يُجَادِرُ إِلَى الذَّهْنِ أَنَّ الْمَعْنَى: أَنْتِ عَلَيَّ، وَالثَّانِي: إِنَّهُ كِنَايَةٌ؛ لِإِحْتِمَالِ أَنْ يُرِيدَ: أَنْتِ عَلَيَّ غَيْرِي.

(وَقَوْلُهُ: «جِسْمُكَ أَوْ بَدْنُكَ أَوْ نَفْسُكَ كَبَدَنِ أُمِّي، أَوْ جِسْمِهَا أَوْ جُمَّلَتِهَا».. صَرِيحٌ) لِتَضَمُّنِهِ لِلظَّهْرِ.

(وَالْأَظْهَرُ: أَنْ قَوْلُهُ): أَنْتِ عَلَيَّ («كَيْدِهَا أَوْ بَطْنِهَا أَوْ صَدْرِهَا».. ظَهَارٌ) كَقَوْلِهِ: كَظْهَرِهَا، وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَيْسَ بِظَهَارٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيَّ صُورَةَ الظَّهَارِ الْمَعْهُودَةِ لِأَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ الْحَاكِمِينَ بِأَنَّهُ طَلَّاقٌ، وَقَدْ أَبْطَلَ اللَّهُ الْحُكْمَ دُونَ الصُّورَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ...﴾ [المجادلة: ٢] الْآيَةَ، (وَكَذَا) قَوْلُهُ: أَنْتِ عَلَيَّ («كَعَيْنِهَا» إِنْ قَصَدَ ظَهَارًا، وَإِنْ قَصَدَ كَرَامَةً.. فَلَا) يَكُونُ ظَهَارًا، (وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ فِي الْأَصَحِّ) حَمَلًا عَلَيَّ الْكَرَامَةَ، وَالثَّانِي: يُحْمَلُ عَلَيَّ الظَّهَارِ؛ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ.

حاشية السنباطي

قوله: (أنت علي كيدها...) إنما أتى بـ(علي) هنا وفيما بعد؛ لأن الخلاف فيما إذا لم يأت<sup>(١)</sup> بها فيهما مبني على كونهما ظهاراً مع الإتيان بها، وهو الخلاف السابق في (أنت كظهر أمي) مع أنه وجهان، والخلاف المذكور في الأول مع الإتيان بـ(علي) قولان<sup>(٢)</sup>، وقول المصنف: (كيدها...) قد يوهم - حيث اقتصر على التمثيل بالأجزاء الظاهرة - أن الأجزاء الباطنة - كالقلب والكبد - تُخالف الظاهرة في ذلك، وبه صرح المحاملي، لكن الأوجه: خلافه؛ كما اقتضاه إطلاقهم.

قوله: (كعينها) مثل العين: الرأس والروح والأم، فلو قال: (أنت علي كراس أمي، أو كروحها، أو كأمي).. ففيه التفصيل المذكور الذي يرجع حاصله إلى أنه كناية

(١) في نسخة (ج): لم يأت.

(٢) في نسخة (أ): مع الإتيان نقل قولان.



(وَقَوْلُهُ: «رَأْسُكَ أَوْ ظَهْرُكَ أَوْ يَدُكَ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي» .. ظَهَارٌ فِي الْأَظْهَرِ)  
 كَقَوْلِهِ: أَنْتِ، وَالثَّانِي: الْمَنْعُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى صُورَةِ الظَّهَارِ الْمُعْهُودَةِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ.  
 (وَالتَّشْبِيهُ بِالْجَدَّةِ) كَقَوْلِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ جَدَّتِي (ظَهَارٌ) سِوَاءَ أَرَادَ الْجَدَّةَ  
 مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ، أَمْ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ.

(وَالْمَذْهَبُ: طَرْدُهُ) أَي: الْحُكْمُ بِالظَّهَارِ (فِي كُلِّ مَحْرَمٍ) يُشَبَّهُ بِهَا مِنْ نَسَبٍ  
 أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ (لَمْ يَطْرَأُ تَحْرِيمُهَا) عَلَى الْمَشَبَّهِ؛ كَأَخْتِهِ وَبِنْتِهِ مِنَ النَّسَبِ،  
 وَمُرْضِعَةِ أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ، وَزَوْجَةِ أَبِيهِ الَّتِي نَكَحَهَا قَبْلَ وِلَادَتِهِ، (لَا مُرْضِعَةٌ وَزَوْجَةُ ابْنِ)  
 لَهُ؛ لَطُرُوهُ تَحْرِيمُهُمَا عَلَيْهِ، وَكَذَا أُمُّ زَوْجَتِهِ، وَمُقَابِلُ الْمَذْهَبِ فِي مَحْرَمِ النَّسَبِ قَوْلُ  
 قَدِيمٍ: إِنَّ التَّشْبِيهَ بِهَا لَيْسَ بِظَهَارٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى صُورَتِهِ الْمُعْهُودَةِ، وَفِي مَحْرَمِ  
 الرِّضَاعِ قَوْلُ - وَقِيلَ: وَجْهٌ مُفْرَعٌ مَعَ مُقَابِلِهِ عَلَى الْجَدِيدِ فِي مَحْرَمِ النَّسَبِ -: إِنَّ  
 التَّشْبِيهَ بِهَا لَيْسَ بِظَهَارٍ؛ لِأَنَّ الرِّضَاعَ لَا يَقْوَى قُوَّةَ النَّسَبِ؛ لِإِنْتِفَاءِ بَعْضِ أَحْكَامِ  
 النَّسَبِ عَنْهُ؛ كَالْوِلَايَةِ وَالْإِرْثِ وَالتَّفَقُّعِ، وَقَطَعَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ ظَهَارٌ، وَمَنْ طَرَأَ تَحْرِيمُهَا

﴿ حاشية البكري ﴾

### كتاب الظهار

قوله: (على المشبه) أفاد: أن الطرو باعتبار ذاته لا باعتبار زمن الظهار.

قوله: (وكذا أم زوجته) ذكره لثلا يتوهم<sup>(١)</sup> من عدم ذكر «المنهاج» له أنها ليست  
 ممن طرأ تحريمها.

﴿ حاشية السباطي ﴾

في الظهار، وكما يكون كناية فيه يكون كناية في الطلاق.

قوله: (لا مرضعة) أي: له، ومثلها: بنتها المولودة قبل الرضاع، لا بعده أو معه.

(١) في (ب) (ج) (د) (ز): يوهم.





بِالرَّضَاعِ .. قَطَعَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ التَّشْبِيهَ بِهَا لَيْسَ بِظَهَارٍ ، وَحَكَى بَعْضُهُمْ فِيهِ الْخِلَافَ ، وَمَحْرَمُ الْمَصَاهِرَةِ كَمَحْرَمِ الرَّضَاعِ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ فِيهَا ، وَقَطَعَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ التَّشْبِيهَ بِهَا لَيْسَ بِظَهَارٍ أَصْلًا ؛ لِتُعْدِ الْمَصَاهِرَةَ عَنِ النَّسَبِ ، بِخِلَافِ الرَّضَاعِ ؛ لِتَأْثِيرِهِ فِي إِنْبَاتِ اللَّحْمِ ، وَلِلذَلِكَ يَتَعَدَّى التَّحْرِيمُ فِيهِ إِلَى الْأُمَّهَاتِ وَالْأَوْلَادِ وَلَا يَتَعَدَّى فِي الْمَصَاهِرَةِ مِنْ حَلِيلَةِ الْأَبِ وَالْإِبْنِ إِلَى أُمَّهَاتِهِمَا وَأَوْلَادِهِمَا .

(وَلَوْ شَبَّهَ) زَوْجَتَهُ (بِأَجْنَبِيَّةٍ وَمُطَلَّقَةٍ وَأُخْتِ زَوْجَةٍ وَبِأَبٍ وَمَلَاعِنَةٍ .. فَلَعَوُ) لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ الْأَوَّلَ لَا يُشَبَّهَنَّ الْأُمُّ فِي التَّحْرِيمِ الْمُؤَبَّدِ ، وَالْأَبُ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الرَّجَالِ كَالِإِبْنِ وَالْعُلَامِ لَيْسَ مَحَلًّا لِلِاسْتِمْتَاعِ ، وَالْمَلَاعِنَةُ لَيْسَ تَحْرِيمُهَا الْمُؤَبَّدُ لِلْمَحْرَمِيَّةِ وَالْوُصْلَةِ .

(وَيَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ ؛ كَقَوْلِهِ : «إِنْ ظَاهَرْتُ مِنْ زَوْجَتِي الْأُخْرَى .. فَأَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي» فَظَاهَرَ) مِنَ الْأُخْرَى .. (صَارَ مُظَاهِرًا<sup>(١)</sup> مِنْهُمَا) وَلَوْ قَالَ : إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي ، فَدَخَلْتُهَا .. صَارَ مُظَاهِرًا مِنْهَا ؛ عَمَلًا بِمُوجِبِ التَّعْلِيْقِ ، وَإِنَّمَا

حاشية السنياطي

قوله: (بأجنبية) أي: ولو من<sup>(٢)</sup> زوجاته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ لأن تحريمهن ليس للمحرمة والوصلة .

قوله: (فدخلتها) أي: ولو في حال جنونه أو نسيانه ؛ كتنظيره في الطلاق المعلق بدخولها .

نعم ؛ لا عود منه حتى يفيق أو يتذكر ثم يمسكها زمانًا يمكن فيه الطلاق ولم يطلق ، وقضية كلامه كغيره: صيرورته مظاهراً بدخولها جاهلة أو ناسية ، وكذا بفعل من علق على فعله كذلك وهو ممن يبالي بتعليقه ، وبه قال المتولي وعلله بوجود الشرط ،

(١) في نسخة (ش): ظاهراً .

(٢) في نسخة (د): أي: ولو مع .



يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ الطَّلَاقَ ؛ لِتَعْلُقِ الْحُرْمَةِ بِهِ ، وَالْيَمِينِ ؛ لِتَعْلُقِ الْكُفَّارَةِ بِهِ ، وَكُلُّ مِنَ الطَّلَاقِ وَالْيَمِينِ قَابِلٌ لِلتَّعْلِيْقِ ، (وَلَوْ قَالَ : «إِنْ ظَاهَرْتُ مِنْ فُلَانَةٍ» فَأَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي (وَفُلَانَةٌ أَجْنَبِيَّةٌ فَخَاطَبْتُهَا بِظَهَارٍ .. لَمْ يَصِرْ مُظَاهِرًا مِنْ زَوْجَتِهِ) لِانْتِفَاءِ الْمَعْلُقِ عَلَيْهِ شَرْعًا ، (إِلَّا أَنْ يُرِيدَ اللَّفْظَ) أَيُّ : إِنْ تَلَفَّظْتُ بِالظَّهَارِ مِنْهَا .. فَيَصِيرُ مُظَاهِرًا مِنْ زَوْجَتِهِ ؛ لِوُجُودِ الْمَعْلُقِ عَلَيْهِ ؛ (فَلَوْ نَكَحَهَا وَظَاهَرَ مِنْهَا .. صَارَ مُظَاهِرًا) مِنْ زَوْجَتِهِ تِلْكَ ؛ لِوُجُودِ الْمَعْلُقِ عَلَيْهِ ، (وَلَوْ قَالَ) : إِنْ ظَاهَرْتُ (مِنْ فُلَانَةٍ الْأَجْنَبِيَّةِ) فَأَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي .. (فَكَذَلِكَ) أَيُّ : إِنْ خَاطَبْتُهَا بِالظَّهَارِ قَبْلَ أَنْ يَنْكَحَهَا .. لَمْ يَصِرْ مُظَاهِرًا مِنْ زَوْجَتِهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ اللَّفْظَ ، أَوْ بَعْدَ نِكَاحِهَا .. صَارَ ، (وَقِيلَ : لَا يَصِيرُ مُظَاهِرًا وَإِنْ نَكَحَهَا وَظَاهَرَ) مِنْهَا ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَجْنَبِيَّةٍ حِينَ الظَّهَارِ فَلَمْ يُوْجِدِ الْمَعْلُقَ عَلَيْهِ ، وَدُفِعَ هَذَا : بِأَنَّ ذِكْرَ الْأَجْنَبِيَّةِ فِي الْمَعْلُقِ عَلَيْهِ لِلتَّعْرِيفِ لَا لِلِاشْتِرَاطِ ، (وَلَوْ قَالَ : «إِنْ ظَاهَرْتُ مِنْهَا وَهِيَ أَجْنَبِيَّةٌ» فَأَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي ، فَخَاطَبْتُهَا بِظَهَارٍ قَبْلَ النِّكَاحِ أَوْ بَعْدَهُ .. (فَلَعَوْتُ) أَيُّ : لَا يَكُونُ مُظَاهِرًا مِنْ زَوْجَتِهِ ؛ لِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ مَا عَلِقَ بِهِ ظَهَارَهَا مِنْ ظَهَارِ فُلَانَةٍ حَالَ كَوْنِهَا أَجْنَبِيَّةً ، وَقِيلَ : يُحْمَلُ عَلَى التَّلَفُّظِ بِلَفْظِ الظَّهَارِ فِيجَامِعُ الْأَجْنَبِيَّةَ .

## ﴿ حاشية المناظر ﴾

لكن قياس تشبيهه بالطلاق: أن يعطي حكمه فيما مر فيه ، وهو أوجه .

قوله: (ودفع هذا: بأن ذكر الأجنبية...) أي: كما لو قال: (لا أدخل دار زيد هذه) فباعها ثم دخلها.. فإنه يحنث، وفرق بينه وبين عدم الحنث فيما لو حلف لا يكلم هذا الصبي فكلمه بعد أن صار شيخاً ونظائره؛ بأنا لو لم نحمله هنا<sup>(١)</sup> على التعريف.. كان تعليقا بالمحال؛ إذ الظهار من الأجنبية لغو.

قوله: (وقيل: يحمل على التلفظ...) يفيد: فرض المسألة عند الإطلاق، فإن

(١) في نسخة (ج): بأنه إذا لم يحمله هنا.



وَلَوْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ كَظَهْرِ أُمِّي» وَلَمْ يَنْوِ بِهِ شَيْئًا، (أَوْ نَوَى) بِهِ (الطَّلَاقَ، أَوْ الظَّهَارَ، أَوْ هُمَا، أَوْ الظَّهَارَ بِ«أَنْتِ طَالِقٌ» وَالطَّلَاقَ بِ«كَظَهْرِ أُمِّي» .. طَلَّقَتْ وَلَا ظَهَرَ) أَمَّا وَقُوعُ الطَّلَاقِ .. فَلِإِثْبَانِهِ بِصَرِيحِ لَفْظِهِ، وَأَمَّا انْتِفَاءُ الظَّهَارِ فِي الْأَوَّلَيْنِ .. فَلِعَدَمِ اسْتِقْلَالِ لَفْظِهِ مَعَ عَدَمِ نِيَّتِهِ، وَأَمَّا فِي الْبَاقِي .. فَلِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِهِ بِلَفْظِهِ، وَلَفْظُ الطَّلَاقِ لَا يَنْصَرِفُ إِلَى الظَّهَارِ وَعَكْسُهُ؛ كَمَا تَقَدَّمَ فِي «الطَّلَاقِ»، (أَوْ الطَّلَاقَ بِ«أَنْتِ طَالِقٌ» وَالظَّهَارَ بِالْبَاقِي .. طَلَّقَتْ وَحَصَلَ الظَّهَارُ إِنْ كَانَ طَلَّاقَ رَجْعَةٍ) وَقَامَتْ نِيَّتُهُ بِالْبَاقِي مَقَامَ أَنْ يَقُولَ فِيهِ: «أَنْتِ»، فَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا .. فَلَا ظَهَارَ.

حاشية السنباطي

أراد التلغظ بلفظ الظهار .. كان مظاهراً من زوجته بذلك .

قوله: (ولو قال: «أنت طالق كظهر أمي...») مثله: ما لو قال: (أنت كظهر أمي طالق) ففيه التفصيل المذكور في ذلك؛ كما هو محصل ما في «شرح الروض» وظاهر: أنه لا عود فيما إذا أراد بـ(أنت عليّ كظهر أمي) الظهار، وبطلاق: الطلاق، وقول الشارح: (وعكسه) قال الرافعي: يمكن أن يقال: إذا خرج (كظهر أمي) عن الصراحة؛ أي: كما سيأتي وقد نوى به الطلاق .. فيقع به طلاقاً أخرى إن كانت الأولى رجعية، وجمع في «شرح المنهج» بينهما: بحمل كلامه على ما إذا نوى به طلاقاً غير الذي أوقعه، وكلامهم على ما إذا لم ينو به ذلك .

فَرَعٌ

لو قال: (أنت عليّ حرام كظهر أمي) ونوى بمجموعه الظهار .. فظهار، أو الطلاق .. فطلاق، فإن نوى به أو بـ(أنت عليّ حرام) الظهار والطلاق .. تخير، أو به الطلاق وبالأخر الظهار وهو رجعي .. حصلاً، وإن عكس أو أطلق .. فالظهار وحده، قال الرافعي في العكس؛ لأن الآخر لا يصلح أن يكون كناية عن الطلاق؛ لصراحته في الظهار، وقضيته: بناؤه على صراحته؛ يعني: الظهار فيما إذا أرادهما، وليس كذلك، بل يخير بينهما؛ كما مر، مع أن بقاءه على صراحته ينافي ما مر من عدمها<sup>(١)</sup>، نبه عليه

(١) في نسخة (ج): وقضية بقاءه على صراحته ينافي ما مر من عدمها.



حاشية السباضي

في «شرح الروض» .

ولو أراد بد(أنت عليّ حرام) تحريم عينها .. فكفارة يمين ؛ لأنها مقتضاه ، ويكون قوله : (كظهر أمي) تأكيداً للتحريم ، فلا يكون ظهاراً .

نعم ؛ إن نواه .. كان ظهاراً ، وإن آخر لفظ التحريم .. فمظاهر ، ما لم ينوبه الطلاق .. فيقعان ، ولا عود لنيته الظهار بالطلاق . انتهى .





### (فصل)

## [ فِي أَحْكَامِ الظَّهَارِ مِنْ وُجُوبِ كَفَّارَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ]

يَجِبُ (عَلَى المَظَاهِرِ كَفَّارَةٌ إِذَا عَادَ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ بَنَاتِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا...﴾ [المجادلة: ٣] الآية؛ (وَهُوَ) أَي: العَوْدُ: (أَنْ يُمَسِّكَهَا بَعْدَ ظَهَارِهِ زَمَنَ إِمْكَانِ فُرْقَةٍ) لِأَنَّ العَوْدَ لِلْقَوْلِ مُخَالَفَتُهُ، يُقَالُ: قَالَ فُلَانٌ قَوْلًا ثُمَّ عَادَ لَهُ وَعَادَ فِيهِ؛ أَي: خَالَفَهُ وَنَقَضَهُ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: عَادَ فِي هَيْبَتِهِ، وَمَقْصُودُ الظَّهَارِ: وَصْفُ المَرْأَةِ بِالتَّحْرِيمِ، وَإِمْسَاكُهَا يُخَالِفُهُ، وَهَلْ وَجِبَتْ الكَفَّارَةُ بِالظَّهَارِ وَالعَوْدِ، أَوْ بِالظَّهَارِ وَالعَوْدِ شَرْطٌ فِيهِ؟ وَجَهَانِ، وَمَنْ قَالَ: تَجِبُ بِالعَوْدِ... اقْتَصَرَ عَلَى الجُزْءِ الأَخِيرِ مِنَ الوَجْهِ الأَوَّلِ، (فَلَوْ اتَّصَلَتْ بِهِ) أَي: بِالظَّهَارِ (فُرْقَةٌ بِمَوْتِ

حاشية البكري

### فصل

قوله: (اقتصر على الجزء الأخير من الوجه الأول) أي: اقتصر على الجزء الأخير

حاشية السنباطي

### فصل

قوله: (أن يمسكها...) محله: في غير الظهار المؤقت، وفي غير ما إذا كررت الظهار متصلًا قاصدًا التأكيد؛ كما يعلم مما سيأتي فيهما.

قوله: (وهل وجبت الكفارة بالظهار والعود...) الأول: هو ظاهر الآية الموافق لترجيحهم أن كفارة اليمين تجب باليمين والحنث جميعًا، بل قد صرحوا بذلك في تعليلهم عدم أجزاء التكفير في الظهار المعلق بصفة قبل وجودها: بأنه تقديم على السببين جميعًا؛ ففيه تصريح بأن الظهار والعود سببان<sup>(١)</sup>، وعليه كالثالث: فوجوبها على التراخي؛ كما اقتضاه كلام الرافعي في (باب الكفارة) بخلافه على الثاني، فعلى الفور - كما شمله قول القفال - كل كفارة سببها معصية على الفور، أشار إليه السبكي.

(١) في نسخة (أ): بيان.



أَوْ فسخ) مِنْ أَحَدِهِمَا بِمُقْتَضِيهِ (أَوْ طَلَاقٍ بَائِنٍ أَوْ رَجْعِيٍّ وَلَمْ يُرَاجِعْ أَوْ جُنَّ) الزَّوْجُ عَقِبَهُ.. (فَلَا عَوْدَ) لَتَعْدُرِ الْفِرَاقِ فِي الْأَخِيرِ، وَفَوَاتِ الْإِمْسَاكِ فِي الْأَوَّلِ، وَانْتِفَائِهِ فِي غَيْرِهِمَا، (وَكَذَا لَوْ مَلَكَهَا) بِأَنْ كَانَتْ رَقِيقَةً (أَوْ لَاعْنَهَا) عَقِبَ الظَّهَارِ.. فَلَا عَوْدَ (فِي الْأَصَحِّ) لِانْقِطَاعِ النِّكَاحِ بِالْمِلْكِ وَاللَّعَانِ، وَقِيلَ: هُوَ عَائِدٌ فِي الْأُولَى؛ لِأَنَّهُ نَقَلَهَا مِنْ حِلٍّ إِلَى حِلٍّ وَذَلِكَ إِمْسَاكٌ لَهَا، وَقِيلَ: هُوَ عَائِدٌ فِي الثَّانِيَةِ؛ لِتَطْوِيلِهِ بِكَلِمَاتِ اللَّعَانِ مَعَ إِمْكَانِ الْفُرْقَةِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَعَلَى الْأَوَّلِ قَالَ: (بِشَرْطِ سَبْقِ الْقَذْفِ ظَهَارُهُ فِي الْأَصَحِّ) وَكَذَا سَبَقُ الْمِرَافَعَةِ إِلَى الْقَاضِي، قَالَهُ الْبَغَوِيُّ، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الشَّرْحِ الصَّغِيرِ» وَ«أَصْلِ الرُّوضَةِ»؛ لِمَا فِي تَأْخِيرِهِ ذَلِكَ عَنِ الظَّهَارِ مِنْ زِيَادَةِ التَّطْوِيلِ، وَالثَّانِي: لَا يُشْتَرَطُ تَقَدُّمُ مَا ذُكِرَ، حَتَّى لَوْ اتَّصَلَ مَعَ كَلِمَاتِ اللَّعَانِ بِالظَّهَارِ.. لَمْ يَكُنْ عَائِدًا؛ لِاشْتِغَالِهِ بِأَسْبَابِ الْفِرَاقِ.

(وَلَوْ رَاجَعَ) مَنْ طَلَّقَهَا عَقِبَ الظَّهَارِ، (أَوْ ارْتَدَّ مُتَّصِلًا) بِالظَّهَارِ بَعْدَ الدُّخُولِ

#### ﴿ حَاشِيَةُ الْبَكْرِيِّ ﴾

من الوجه الأول أي اقتصر على العود من قوله من قال: وجبت بالظهار والعود، والأوجه من الأوجه: أنها وجبت بهما.

قوله: (وكذا سبق المرافعة إلى القاضي) هو شرط لا بد منه، فحذفه في «المتهاج» معترض.

قوله: (بعد الدخول) قيد لا بد منه، وإلا فلو ارتدَّ قبله انفسخ النكاح، فإطلاق

#### ﴿ حَاشِيَةُ السَّنِيَّاطِيِّ ﴾

قوله: (أو طلاق...) أي: ولو بوجود الصفة المعلق عليها قبل الظهار عقبه، لا المعلق عليها بعده، فلو علق الطلاق بعد الظهار على صفة فوجدت.. كان عائداً؛ لأنه آخر الطلاق مع إمكان التعجيل فكان ممسكاً لها إلى وجود الصفة، ولو قال عقب الظهار: (طلقتك بألف) فلم تقبل هي فطلقها فوراً بلا عوض.. فلا عود؛ لاشتغاله بسبب الفراق.

قوله: (وكذا لو ملكها) أي: ولو بقبول الوصية، أو قبض الموهوب عقب الظهار.





(ثُمَّ أَسْلَمَ) فِي مُدَّةِ الْعِدَّةِ . . (فَالْمَذْهَبُ) بَعْدَ الْإِتِّفَاقِ عَلَيَّ عَوْدِ الظُّهَارِ<sup>(١)</sup> وَأَحْكَامِهِ: (أَنَّهُ عَائِدٌ بِالرَّجْعَةِ، لَا الْإِسْلَامَ، بَلْ بَعْدَهُ) وَالْفَرْقُ: أَنَّ الرَّجْعَةَ إِمْسَاكٌ فِي ذَلِكَ النِّكَاحِ، وَالْإِسْلَامُ بَعْدَ الرَّدَّةِ تَبْدِيلٌ لِلدِّينِ الْبَاطِلِ بِالْحَقِّ؛ فَلَا يَحْصُلُ بِهِ إِمْسَاكٌ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ بَعْدَهُ، وَقِيلَ: هُوَ عَائِدٌ بِهِمَا، وَقِيلَ: لَيْسَ بِعَائِدٍ بِهِمَا، بَلْ بَعْدَهُمَا، وَأَصْلُ الْخِلَافِ: قَوْلَانِ فِي الرَّجْعَةِ، أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهَا عَوْدٌ، وَوَجْهَانِ عَلَيَّ هَذَا فِي الْإِسْلَامِ بَعْدَ الرَّدَّةِ، أَصْحَهُمَا: أَنَّهُ لَيْسَ بِعَوْدٍ، وَقَطَعَ بَعْضُهُمْ بِالْأَوَّلِ الْفَارِقِ بَيْنَهُمَا، وَلَوْ ظَاهَرَ مِنَ الرَّجْعِيَّةِ ثُمَّ رَاجَعَهَا . . فَهُوَ عَائِدٌ بِالرَّجْعَةِ أَيْضًا فِي الْأَظْهَرِ.

(وَلَا تَسْقُطُ الْكُفَّارَةُ بَعْدَ الْعَوْدِ بِفُرْقَةٍ) سِوَاءِ فُرْقَةِ الطَّلَاقِ وَالْمَوْتِ وَالْفَسْخِ.

(وَيَحْرُمُ قَبْلَ التَّكْفِيرِ وَطَاءً) لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ التَّكْفِيرَ . . . . .

حاشية البكري

«المنهاج» (الردة) معترض في الجملة وإن أفهمه<sup>(٢)</sup> فيما سبق له في غير هذا الكتاب.

قوله: (في مدة العدة) احتريزه عن الإسلام معه إذا بانَتْ بانقضاء العدة، فإطلاق «المنهاج» معترض، والكلام فيه كالأول.

قوله: (ولو ظاهر من الرجعية . . .) هو صحيح غير وارد على «المنهاج» بل هو داخل في عبارته؛ إذ هذا راجع وهو عائد بالرجعة، لكن ليس هو من مراده؛ لأجل تباين مراده مع هذه الصورة في حكاية الخلاف؛ ولذا قيد الشارح صدر كلامه بقوله: (رَاجِعٌ مَنْ طَلَّقَهَا).

حاشية السباطي

قوله: (ويحرم قبل التكفير . . .) أي: ولو بعد تجديد النكاح بعد الطلاق عقب الظهار<sup>(٣)</sup>.

(١) في نسخة (ش): بعد الاتفاق على الظهار.

(٢) في (أ) (ج) (ز): فهم.

(٣) في نسخة (ج) و(د): بعد الطلاق بعد العود.



قَبْلَ الْوُطْءِ حَيْثُ قَالَ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا﴾ [المجادلة: ٣]، وَقَالَ: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا﴾ [المجادلة: ٤]، وَيُقَدَّرُ: مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا فِي الْإِطْعَامِ؛ حَمَلًا لِلْمُطْلَقِ عَلَى الْمَقْيَدِ؛ لِاتِّحَادِ الْوَاقِعَةِ، (وَكَذَا لَمَسٌ وَنَحْوُهُ) كَالْقُبْلَةِ (بِشَهْوَةٍ فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّ ذَلِكَ يَدْعُو إِلَى الْوُطْءِ وَيُقْضَى إِلَيْهِ، وَالتَّمَاسُ فِي الْآيَةِ يَشْمَلُهُ.

(قُلْتُ: الْأَظْهَرُ: الْجَوَازُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَنَقَلَ فِي «الشَّرْحَيْنِ» تَرْجِيحَهُ عَنِ الْأَكْثَرِينَ، وَالتَّمَاسُ فِي الْآيَةِ مَحْمُولٌ عَلَى الْوُطْءِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وَفِيمَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ خِلَافُ الْحَائِضِ، وَالْأَصْحَحُ فِيهِ: التَّحْرِيمُ؛ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِهِ.

حاشية البكري

قوله: (والأصح فيه: التحريم؛ كما تقدم في بابه) هو إيراد على جواز اللمس ونحوه بشهوة؛ إذ هذا لمس<sup>(١)</sup> ونحوه، وهو حرام بشهوة وبغيرها.

حاشية المنباطي

قوله: (قبل الوطء...) منه يعلم: أنه يصير فيما إذا كانت مدة التأقيت أكثر من أربعة أشهر مولياً؛ لامتناعه من وطئها خوف لزوم الكفارة أكثر من أربعة أشهر، لكن الذي صححه في «الروضة» كـ«أصلها» عدم لزوم كفارة الإيلاء<sup>(٢)</sup>، وهو المعتمد وإن جرى صاحب «الأنوار» وغيره على لزومها، ووجه: بأن ذلك نازل منزلة اليمين؛ كما في (أنت عليّ حرام سنة) وعليه فلا يتوقف لزوم الكفارة على الوطء وإن وقع التقييد به في كلام هؤلاء.

تثبيته: تقدم صحة تعليق الظهار؛ فإذا علقه بفعل غيره ففعل.. صار عائداً بالإمساك بعد علمه بفعله لا قبله، أو بفعل نفسه ففعل ذاكراً للتعليق فنسي الظهار عقب ذلك فأمسكها ناسياً له.. صار عائداً على أحد وجهين، قال الشيخان: إنه المعروف في

(١) في نسخة (أ) و(ز): اللمس.

(٢) في نسخة (أ) و(ب): كفارة للإيلاء.





(وَيَصِحُّ الظَّهَارُ الْمُؤَقَّتُ) كَقَوْلِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي يَوْمًا، أَوْ شَهْرًا، أَوْ سَنَةً (مُؤَقَّتًا) أَي: يَصِحُّ ظَهْرًا مُؤَقَّتًا؛ عَمَلًا بِالتَّأْقِيتِ، (وَفِي قَوْلٍ): يَصِحُّ ظَهْرًا (مُؤَبَّدًا) وَيَلْغُو التَّأْقِيتُ، (وَفِي قَوْلٍ): هُوَ (لَغْوٌ) لِأَنَّهُ بِإِنْتِفَاءِ التَّأْيِيدِ فِيهِ كَالْتَشْبِيهِ بِمَنْ لَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ مُؤَبَّدًا.

(فَعَلَى الْأَوَّلِ: الْأَصَحُّ: أَنَّ عَوْدَهُ) أَي: الْعَوْدَ فِيهِ (لَا يَحْصُلُ بِإِمْسَاكِ، بَلْ بِوَطْءٍ فِي الْمُدَّةِ) لِحُصُولِ الْمُخَالَفَةِ لِمَا قَالَهُ بِهِ دُونَ الْإِمْسَاكِ؛ لِإِحْتِمَالِ أَنْ يَنْتَظِرَ بِهِ الْحِلَّ بَعْدَ الْمُدَّةِ، (وَيَجِبُ النَّزْعُ بِمَغِيبِ الْحَشْفَةِ) لِحُرْمَةِ الْوَطْءِ قَبْلَ التَّكْفِيرِ أَوْ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ، وَاسْتِمْرَارُ الْوَطْءِ وَطْءٌ، وَالْوَطْءُ الْأَوَّلُ جَائِزٌ، فَإِذَا انْقَضَتِ الْمُدَّةُ وَلَمْ يُكْفَرْ.. جَازَ الْوَطْءُ وَبَقِيَتِ الْكُفَّارَةُ فِي ذِمَّتِهِ، وَلَوْ لَمْ يَطَأْ أَضْلًا حَتَّى مَضَتِ الْمُدَّةُ.. فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَقَابِلُ الْأَصَحِّ: أَنَّ الْعَوْدَ فِي الْمَوْقَاتِ يَحْصُلُ بِالْإِمْسَاكِ كَالْمَطْلُوقِ، وَكَذَا إِنْ قُلْنَا: الْمَوْقَاتُ يَتَأَبَّدُ.

(وَلَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ: «أَنْتُنَّ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي».. فَمُظَاهِرٌ مِنْهُنَّ، فَإِنْ أَمْسَكَهُنَّ.. فَأَرْبَعُ كَفَّارَاتٍ) كَمَا لَوْ ظَاهَرَ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، (وَفِي الْقَدِيمِ: كَفَّارَةٌ) وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ ظَهَارٌ وَاحِدٌ.

(وَلَوْ ظَاهَرَ مِنْهُنَّ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ.. فَعَائِدٌ مِنَ الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ) لِإِمْسَاكِ

حاشية السنباطي

المذهب؛ إذ نسيانه الظهار عقب فعله عالماً.. بعيداً نادراً، لكنهما قالاً في مقابله - وهو تخريج ذلك على قولي: (حنث الناسي) -: إنه أحسن، واعتمده البلقيني، والأول أوجه، وجري عليه ابن المقرئ في «روضه».

قوله: (فإن أمسكهن.. فأربع كفارات) فارق: ما لو حلف لا يكلم جماعة فكلهم لا يجب إلا كفارة واحدة؛ بأنها إنما تجب ثم بالحنث، وهو إنما يحصل بتكلم الجميع، وهنا إنما تجب بالعود، والعود يحصل بإمساك واحدة؛ كما يحصل بإمساك الجميع.



كُلُّ مِنْهُنَّ زَمَنَ ظَهَارٍ مَنْ وَلِيَتْهَا فِيهِ ، فَإِنْ أَمَسَكَ الرَّابِعَةَ .. فَأَرْبَعُ كَفَّارَاتٍ ، وَإِلَّا ..  
فَثَلَاثٌ .

(وَلَوْ كَرَّرَ) لَفُظَ الظَّهَارِ (فِي امْرَأَةٍ مُتَّصِلًا وَقَصَدَ تَأْكِيدًا .. فَظَهَارٌ وَاحِدٌ) فَإِنْ  
أَمَسَكَهَا .. فَكَفَّارَةٌ ، وَإِنْ فَارَقَهَا عَقِبَهُ .. فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ : يَلْزُمُهُ كَفَّارَةٌ ؛ لِأَنَّهُ  
بِالِاسْتِغَالِ بِالتَّأْكِيدِ عَائِدٌ ، وَدُفِعَ : بِأَنَّ الكَلِمَاتِ المَكْرَرَةَ لِلتَّأْكِيدِ كَالكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ  
فِي الحُكْمِ ، (أَوْ اسْتِثْنَاءً .. فَالْأَظْهَرُ : التَّعَدُّدُ) لِلظَّهَارِ بِعَدَدِ المَسْتَأْنَفِ ، وَالثَّانِي : لَا  
يَتَّعَدَّدُ ، (وَ) الْأَظْهَرُ عَلَى التَّعَدُّدِ : (أَنَّهُ بِالمَرَّةِ الثَّانِيَةِ عَائِدٌ فِي) الظَّهَارِ (الأَوَّلِ)  
لِلْإِمْسَاكِ زَمَنَهَا ، وَالثَّانِي : لَا يَكُونُ عَائِدًا بِهَا ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جِنْسِ الأَوَّلِ ، فَمَا لَمْ يَفْرُغْ  
مِنَ الجِنْسِ .. لَا يُجْعَلُ عَائِدًا ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِالتَّكْرَارِ تَأْكِيدًا وَلَا اسْتِثْنَاءً ..  
فَالْأَظْهَرُ : اتِّحَادُ الظَّهَارِ ، بِخِلَافِ الطَّلَاقِ ؛ لِقُوَّتِهِ بِإِزَالَتِهِ المِلْكَ ، وَاحْتِرَازَ المَصْنُفِ  
بِقَوْلِهِ : «مُتَّصِلًا» عَنِ المُنْفَصِلِ ؛ فَإِنَّهُ يَتَّعَدَّدُ الظَّهَارُ فِيهِ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ : لَا يَتَّعَدَّدُ فِي  
قَصْدِ التَّأْكِيدِ ؛ أَيِ : إِعَادَةِ اللَّفْظِ الأَوَّلِ .

❦ حاشية البكري ❦

قوله: (فالأظهر: اتحاد الظهار) هي صورة لا ترد على مفهوم «المنهاج»؛ إذ  
المفهوم الأول يقتضي أنه ليس بظهار والمفهوم الثاني كذلك، وبهذا تدافع<sup>(١)</sup> المفهوم؛  
إذ هو متحد.

قوله: (أي: إعادة اللفظ الأول) أفاد به: أن مراد قائل هذا القول بالتأکید، لا  
التأکید المصطلح عليه عند أهله.

❦ حاشية المنباطي ❦

قوله: (ولو كرر لفظ الظهار) أي: المنجز، فإن كرر لفظ المعلق؛ كما لو قال:  
(إن دخلت الدار فأنت علي كظهر أمي) وكرره مراراً بنية التأکید.. لم يتعدد وإن لم  
يتصل، أو بنية الاستثناء.. تعدد وإن لم ينفصل، ووجب الكفارات كلها<sup>(٢)</sup> بعود

(١) في نسخة (ب) و(د): يندفع تدافع المفهوم، وفي (هـ): يندفع مع تدافع المفهوم.

(٢) في نسخة (أ): تعدد وإن لم يتصل، ووجب الكفارة كلها.





حاشية السباطي

واحد بعد الدخول ، فإن طلقها عقبه .. لم يجب شيء ، وإن أطلق .. فقولان ، أظهرهما :  
 ما جزم به صاحب « الأنوار » : عدم التعدد ، ونظره البلقيني بالظهار المنجز وبما أفتى به  
 النووي : من أنه لو كرر تعليق الطلاق بالدخول وأطلق .. وقع عليه طلقة واحدة . انتهى .



## (كِتَابُ الْكَفَّارَةِ)

ذَكَرَ فِيهِ خِصَالَ كَفَّارَةِ الظُّهَارِ فَقَطُ ، وَصَدَّرَهُ بِمَا يُعْتَبَرُ فِي أَنْوَاعِ الْكَفَّارَةِ فَقَالَ:  
(يُشْتَرَطُ نِيَّتُهَا) أَيُّ: كَانَ يَعْتَقُ بِنِيَّةِ الْكَفَّارَةِ ، فَلَا يَكْفِي بِنِيَّةِ الْعِتْقِ الْوَاجِبِ ؛  
لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَنْ نَذْرٍ ، وَكَذَا يُقَالُ فِي الصَّوْمِ وَالْإِطْعَامِ ، (لَا تَعِينُهَا) بِأَنْ يُقَيَّدَ  
بِالظُّهَارِ أَوْ غَيْرِهِ ، حَتَّى لَوْ كَانَ عَلَيْهِ كَفَّارَتَا ظُهَارٍ وَقَتْلٍ فَأَعْتَقَ عَبْدًا بِنِيَّةِ الْكَفَّارَةِ ..

﴿ حاشية البكري ﴾

### كتاب الكفارة

قوله: (ذكر فيه خصال كفارة الظهار فقط) أشار به إلى أنه لم يذكر فيه كل كفارة ،  
فكان ينبغي أن يعبر بـ(كفارة الظهار) ، لكن هذا الباب ربما يفهم غير كل أنواعها<sup>(١)</sup>  
فكان عذراً له في الجملة .

﴿ حاشية السنباطي ﴾

### كِتَابُ الْكَفَّارَةِ

قوله: (يشترط نيتها) أي: مقترنة من خصالها بالعتق أو تعليقه أو الإطعام ، أو  
مقدمة عليه<sup>(٢)</sup> مقترنة بالعزل أو غيره ؛ كما مر في الزكاة ؛ كما هو حاصل كلام  
«المجموع» أما الصوم .. فيجب أن يكون بنية<sup>(٣)</sup> من الليل ؛ كما علم من بابه .

قوله: (فلا يكفي بنية العتق الواجب ...) أي: ما لم يعين الجهة ؛ كما هو ظاهر ،  
وما لم يكن عليه رقبة ولم يدر أن سببها كفارة أو نذر ، وإلا .. كفاه نية العتق الواجب .

قوله: (حتى لو كان عليه ...) أي: أو كانا عليه فأعتق عبدين بنية الكفارة .. وقعا  
مجزئين عنهما ، أو كان عليه ثلاث كفارات فأعتق عن واحدة ثم أعسر ، فصام شهرين

(١) في (أ) (ج) (ز): يفهم كل أنواعها .

(٢) في نسخة (د): أو بالإطعام أو بعده على كل من ذلك .

(٣) في نسخة (أ): نيته .





وَقَعَ مَحْسُوبًا عَنْ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ، وَكَذَا الْحُكْمُ فِي الصَّوْمِ وَالْإِطْعَامِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُشْتَرَطْ تَعْيِينُهَا فِي النِّيَّةِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهَا فِي مُعْظَمِ خِصَالِهَا نَازِعَةٌ إِلَى الْغَرَامَاتِ ، فَكَتَفِيَ فِيهَا بِأَصْلِ النِّيَّةِ ، فَإِنْ عَيَّنَ فِيهَا وَأَخْطَأَ ؛ كَأَنْ نَوَى كَفَّارَةَ قَتْلِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَّارَةُ ظَهَارٍ .. لَمْ يُجْزِئْهُ مَا أَتَى بِهِ بِتِلْكَ النِّيَّةِ عَمَّا عَلَيْهِ ، وَتُشْتَرَطُ نِيَّةُ الدَّمِيِّ فِي الْإِعْتَاقِ وَالْإِطْعَامِ ؛ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي «أَصْلِ الرُّوضَةِ» لِصِحَّتِهِمَا مِنْهُ ، وَنِيَّتُهُ لِلتَّمْيِيزِ دُونَ التَّقَرُّبِ ، وَيُمْكِنُ مِلْكُهُ لِلرَّقَبَةِ الْمُؤْمِنَةِ ؛ كَأَنْ يُسَلِّمَ عَبْدُهُ أَوْ عَبْدُ مَوْلَاهُ فَيَنْتَقِلَ

حاشية البكري

قوله: (فإن عين فيها وأخطأ) أفاد به: إيراداً على المصنف؛ إذ مقتضى عدم وجوب التعيين أنه لو عين وأخطأ لم يضر، وليس كذلك.

حاشية السباطي

عن واحدة منهما ثم عجز، فأطعم عن واحدة من غير تعيين .. أجزاءه.

قوله: (وقع محسوباً عن واحدة منهما) أي: ثم إن عينه لمعينة<sup>(١)</sup> منهما .. تعيين لها، فلا يمكن من تعيينه للأخرى؛ كما لو عين ابتداء.

قوله: (لأنها في معظم خصالها...) أي: الذي هو الإعتاق والإطعام، بخلاف الصوم.

قوله: (وتشترط نية الذمي...) مثله فيما ذكر فيه: المرتد بعد وجوب الكفارة عليه، ويجزئه إخراجها حال الردة، فيطالب<sup>(٢)</sup> بعد الإسلام.

قوله: (لصحتهما منه) أي: في غير الكفارة.

قوله: (ونيته للتمييز دون التقرب) قال الرافعي: كقضاء الدين، قال في «المهمات»: وما جزم به من وجوب نية قضاء الدين مسألة نفيسة مهمة.

قوله: (كأن يسلم عبده...) أي: أو يقول لمسلم: (أعتق عبدك المسلم عن

(١) في نسخة (أ): بمعينة.

(٢) في نسخة (أ) و(د): فبطاً.



إِلَيْهِ، وَأَمَّا الصَّوْمُ . . . فَلَا يَصِحُّ مِنْهُ؛ لِتَمَحُّضِهِ قُرْبَةً، وَلَا يَنْتَقِلُ عَنْهُ إِلَى الْإِطْعَامِ؛ لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهِ بِالْإِسْلَامِ، فَيُقَالُ لَهُ: إِمَّا أَنْ تَتْرَكَ الْوِطْءَ، أَوْ تَسْلُكَ طَرِيقَ حِلِّهِ مِنَ الصَّوْمِ؛ بِأَنْ تُسَلِّمَ وَتَأْتِيَ بِهِ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: حَيْثُ لَمْ تَمْلِكْ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً إِمَّا أَنْ تَتْرَكَ الْوِطْءَ، أَوْ تَسْلُكَ طَرِيقَ حِلِّهِ مِنْ إِعْتِقاقِ الْمُؤْمِنَةِ؛ بِأَنْ تُسَلِّمَ فَتَمْلِكَهَا وَتُعْتِقَهَا.

(وَخِصَالُ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ) ثَلَاثٌ: إِحْدَاهَا: (عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ) قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ . . .﴾ [المجادلة: ٣] الْآيَةَ، وَقَالَ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، فَحَمَلَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله الْمَطْلُوقَ فِي الْأَوَّلِ عَلَى الْمَقْيَدِ فِي الثَّانِي قِيَاسًا؛ بِجَامِعِ حُرْمَةِ سَبْيِهِمَا

حاشية السنياطي

كفارتني) فيجيبه؛ كما تقدم في البيع مع صور أخرى لذلك<sup>(١)</sup>.

قوله: (ثلاث: إحداها) قدر الشارح ذلك إشارة إلى أن قول المصنف: (عتق رقبة . . .) ليس خبراً عن قوله: (خصال كفارة الظهار) لعدم عطفه الخصلة الثانية والثالثة عليه، وإنما ذكر الخصلة الأولى وأحكامها ثم قال: (فإن عجز عن العتق . . .) ثم قال: (فإن عجز عن الصوم . . .) وإنما خبره محذوف، وهو (ثلاثة). وقوله: (عتق رقبة . . .) خبر لمبتدأ محذوف، والقريضة على ذلك ظاهرة.

قوله: (مؤمنة) أي: محكوماً بإيمانها ولو بالتبعية لأحد الأصول، أو السابي، أو بلغه لغتها<sup>(٢)</sup> وقد فهمها ولو بترجمة ثقة كل من العبد والمعتق وإن اكتفى في الحكم بإيمانه في نفسه فهمه لها وحده.

قوله: (قياساً) أي: لا لفظاً؛ كما قال به غيره؛ أي: بمجرد ورود اللفظ من غير حاجة إلى جامع.

(١) في نسخة (ج): كذلك.

(٢) في نسخة (أ): أو بلغه لعينها، وفي نسخة (ج): لأحد الأصول من السابي، أو بلغه أختها، وفي نسخة (د): لأحد الأصول عن السابي، أو بلغه لغتها.



### (فصل)

[في أحكام الإيلاء من ضرب مُدَّةٍ وَمَا يَتَفَرَّعُ عَلَيْهَا]

(يُمَهَّلُ) المولي (أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) فِي زَوْجَةٍ (مِنَ الْإِيْلَاءِ بِلَا قَاضٍ، وَفِي رَجْعِيَّةٍ مِنَ الرَّجْعَةِ) لَا مِنَ الْإِيْلَاءِ؛ لِإِحْتِمَالِ أَنْ تَبِينَ، وَإِنَّمَا لَمْ يُخْتَجَّ فِي الْإِمْهَالِ إِلَى قَاضٍ؛ لِثُبُوتِهِ بِالْآيَةِ السَّابِقَةِ، بِخِلَافِ الْعُنَّةِ؛ لِأَنَّهَا مُجْتَهَدٌ فِيهَا، وَقَوْلُهُ: «مِنَ الْإِيْلَاءِ» أَي: فِي الْمَطْبِقَةِ لِلْوَطْءِ، أَمَا غَيْرُهَا؛ كَصَغِيرَةٍ أَوْ مَرِيضَةٍ.. فَمِنْ حِينَ إِطَاقَةِ الْوَطْءِ؛ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا سَيَأْتِي.

(وَلَوْ ارْتَدَّ أَحَدُهُمَا بَعْدَ دُخُولِ فِي الْمُدَّةِ.. انْقَطَعَتْ) لِأَنَّ التَّكَاحَ يَخْتَلُ بِالرَّدَّةِ، فَلَا يُحْسَبُ زَمَنُهَا مِنَ الْمُدَّةِ إِذَا أَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ، (فَإِذَا أَسْلَمَ.. اسْتَوْنَفَتْ) فَلَا يُحْسَبُ مِنْهَا مَا مَضَى قَبْلَ الرَّدَّةِ؛ لِأَنَّ الْإِضْرَارَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالِامْتِنَاعِ الْمَتَوَالِي فِي نِكَاحِ سَلِيمٍ.

حاشية البكري

### فصل

قوله: (في زوجة) ليحترز من الرجعية، فالرجعية ليست بزوجة وإن كان لها حكم الزوجات؛ إذ الزوجة من يجوز الاستمتاع بها بالنكاح، والرجعية ليست كذلك.  
قوله: (أي: في المطبقة...) الآتي قوله: (أو وجد فيها أي: في الزوجة، وهو: حسي؛ كصفر ومرض... منع).

حاشية السباطي

### فصل

قوله: (ولو ارتد أحدهما...) مثل ذلك: ما لو طلقها طلاقاً رجعيّاً في المدة... فتقطع، فإذا راجع... استؤنفت، وكما أن كلا من الردة والطلاق يقطع<sup>(١)</sup> المدة بمنعها<sup>(٢)</sup> - كما تقدم في الطلاق في كلام المصنف، ومثله: الردة، وتبطلها إذا طرأ بعدها

(١) في نسخة (د): تقع.

(٢) في نسخة (أ): بمنعها.



وَأَخْرَسُ يَفْهَمُ الْإِشَارَةَ، (وَأَخْشَمُ، وَفَاقِدُ أَنْفِهِ وَ) فَاقِدُ (أُذُنَيْهِ وَ) فَاقِدُ (أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ) لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ لَا تُخِلُّ بِالْعَمَلِ وَالْكَسْبِ، (لَا زَمِنٌ وَلَا فَاقِدُ رِجْلٍ أَوْ خِنْصِرٍ وَبِنْصِرٍ مِنْ يَدٍ أَوْ أَنْمَلَتَيْنِ مِنْ) إِصْبَعٍ (غَيْرِهِمَا).

(قُلْتُ: أَوْ أَنْمَلَةٌ إِبْهَامٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِإِخْلَالِ كُلِّ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ بِالْعَمَلِ وَالْكَسْبِ، وَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يُجْزَى فَاقِدُ يَدٍ وَلَا فَاقِدُ أَصَابِعِهَا، وَلَا فَاقِدُ إِصْبَعٍ مِنَ الْإِبْهَامِ وَالسَّبَابَةِ وَالْوَسْطَى، وَأَنَّهُ يُجْزَى فَاقِدُ خِنْصِرٍ مِنْ يَدٍ وَبِنْصِرٍ مِنَ الْأُخْرَى وَفَاقِدُ أَنْمَلَةٍ مِنْ غَيْرِ الْإِبْهَامِ، فَلَوْ فَقَدَتْ أَنْامِلُهُ الْعُلْبَا مِنَ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ.. أَجْزَاءً، وَتَرَدَّدَ الْإِمَامُ فِيهِ، وَلَا يُجْزَى الْجَنِينُ وَإِنْ انْفَصَلَ لِمَا دُونَ سِتَّةِ

حاشية البكري

قوله: (وأخرس يفهم الإشارة) أي: فإن لم يفهم لم يجزى، وذكره لثلاث يتوهم قياسه على الأصم في الأجزاء مطلقاً.

قوله: (ولا يجزى الجنين) لا يرد على المتن؛ لأن سوق الكلام يدل على أن المراد غيره؛ إذ لا تتحقق الأوصاف المذكورة إلا في محقق بخلاف الجنين، فإذا هو من جملة مفهوم كلامه.

حاشية السنياطي

وإلا... فلا يجزى، وفارق الأجزاء هنا عدمه في الأضحية؛ بأن العور ينقص قوة الرعي ويورث الهزال.

قوله: (يفهم الإشارة) كذا في «الروضة» كـ«أصلها» وفي «التنبيه» يفهم غيره إشارته، ولا يخفى أن الاقتصار على ذلك؛ لتلازمهما غالباً، وإلا فكل منهما شرط.

قوله: (ولا فاقد رجل...) كفقدهما ذكر: شلله.

قوله: (أو أنملتين من إصبع غيرهما) قدر الشارح تقييداً لكلام المصنف، وإلا فالتعبير صادق بإصبعين، وليس مراداً، وقضية كلام المصنف: أن فقد أنملتين من كل من الخنصر والبنصر غير مضر، وليس كذلك؛ كما شمله قول «المحرر»: وفقد أنملتين



أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الْإِعْتِقاقِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْطَى حُكْمَ الْحَيِّ ، وَقِيلَ : إِنْ انْفَصَلَ كَذَلِكَ ..  
تَبَيَّنَ الْإِجْرَاءُ .

(وَلَا) يُجْزَى (هَرَمٌ عَاجِزٌ) عَنِ الْعَمَلِ وَالْكَسْبِ ، بِخِلَافِ غَيْرِ الْعَاجِزِ  
فَيُجْزَى ، (وَ) لَا (مَنْ أَكْثَرَ وَقْتَهُ مَجْنُونٌ) فِيهِ تَجَوُّزٌ بِالْإِسْنَادِ إِلَى الزَّمَانِ ، وَالْأَصْلُ :  
وَلَا مَنْ هُوَ فِي أَكْثَرِ أَوْقَاتِهِ مَجْنُونٌ ، بِخِلَافِ مَنْ هُوَ فِي أَكْثَرِهَا عَاقِلٌ .. فَيُجْزَى ؛  
تَغْلِيْبًا لِلْأَكْثَرِ فِي الشَّقِيْنِ ، وَمَنْ اسْتَوَى [فِيهِ] زَمَنُ جُنُونِهِ وَزَمَنُ إِفَاقَتِهِ .. يُجْزَى فِي

حاشية البكري

قوله: (فيه تجوز بالإسناد إلى الزمان) أي: لأن الوقت لا يوصف بالجنون،  
وجهة العلاقة تسمية المحل بالحال .

قوله: (ومن استوى [فيه] زمن جنونه ...) هو محترز (أكثر).

حاشية السباطي

من إصبع كفقد تلك الإصبع<sup>(١)</sup> .

قوله: (بخلاف من هو في أكثرها عاقل ...) محل ذلك في هذا القسم والذي بعده:  
إذا لم يتصل بالإفاقة ضعف يمنعه العمل زمنًا يكون مع زمن الجنون أكثر من زمن الإفاقة  
السالم من ذلك، وإلا .. فكما لو كان زمن الجنون أكثر من زمن الإفاقة؛ كما قاله  
الماوردي واستحسنه الشيخان، وجرى عليه ابن المقرئ في «روضه» كالأذرعى .

قوله: (ومن استوى زمن جنونه وزمن إفاقة .. يجزى في الأصح) أي: تغليباً  
للإفاقة، وإنما غلب الجنون عليها حينئذ في ولي النكاح؛ لأن ولاية النكاح تحتاج إلى  
نظر واختبار، وعلم بمواضع الحظ فاعتبر فيها الكمال، والمقصود هنا: استقلاله  
بكفاية<sup>(٢)</sup> نفسه، وهي تحصل إذا استوى زمن إفاقة وجنونه .

(١) في نسخة (أ): قوله: (من إصبع غيرهما) قدر الشارح (إصبع) تفييداً لكلام المصنف، وإلا فالغير  
صادق بإصبعين، وليس مراداً .

(٢) في نسخة (ج): بكفاية، وفي نسخة (د): بكتابة .



الأصح، (وَلَا مَرِيضٌ لَا يُرْجَى) بِرُؤُوهُ؛ كَصَاحِبِ السَّلِّ؛ فَإِنَّهُ كَالزَّمَنِ، بِخِلَافِ مَنْ يُرْجَى بِرُؤُوهُ... فَيُجْزَى، (فَإِنْ بَرَأَ) مَنْ لَا يُرْجَى بِرُؤُوهُ بَعْدَ إِعْتَاقِهِ... (بَانَ الْإِجْرَاءُ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ الْمَنْعَ كَانَ بِنَاءٍ عَلَى ظَنٍّ وَقَدْ بَانَ خِلَافُهُ، وَالثَّانِي: لَا يُجْزَى؛ لِأَنَّ بِنَاءَ الْكُفَّارَةِ بِمَا يُظَنُّ عَدَمُ بَرِيئِهِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ مَاتَ مَنْ يُرْجَى بِرُؤُوهُ بَعْدَ إِعْتَاقِهِ... فَيُقْبَلُ: لَا يُجْزَى؛ لِتَبَيُّنِ خِلَافِ الْمُظَنُّونَ، وَالْأَصَحُّ إِجْرَاؤُهُ، وَمَوْتُهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِمَرَضٍ آخَرَ، (وَلَا يُجْزَى شِرَاءُ قَرِيبٍ) يَعْتَقُ بِمُجَرَّدِ الشَّرَاءِ؛ بِأَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَصُولِ أَوْ الْفُرُوعِ (بِنَيْتِ كَفَّارَةٍ) لِأَنَّ عِتْقَهُ مُسْتَحَقٌّ بِجِهَةِ الْقَرَابَةِ فَلَا يَنْصَرِفُ عَنْهَا إِلَى الْكُفَّارَةِ، (وَلَا) عِتْقُ (أُمِّ وَوَلَدٍ وَذِي كِتَابَةٍ صَحِيحَةٍ) عَنِ الْكُفَّارَةِ؛ لِأَنَّ عِتْقَهُمَا مُسْتَحَقٌّ بِالْإِيلَادِ وَالْكِتَابَةِ فَيَقَعُ عَنْهُمَا دُونَ الْكُفَّارَةِ، أَمَّا الْمَكَاتِبُ كِتَابَةٌ فَاسِيدَةٌ... فَيُجْزَى عِتْقُهُ عَنِ الْكُفَّارَةِ عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِكَمَالِ رِقِّهِ.

﴿ حاشية السنياضي ﴾

قوله: (ولا مريض لا يرجى) (...). مثله: مَنْ قَدِمَ لِلْقَتْلِ قِصَاصًا وَنَحْوَهُ، وَاسْتَشْكَلَ بِإِجْرَاءِ الْمُتَحْتَمِّ قَتْلَهُ لِمَحَارَبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَأَجِيبُ: بِأَنَّ الْمَقْدَمَ لِلْقَتْلِ يَقْتُلُ غَالِبًا، فَإِنْ لَمْ يَقْتُلْ... كَانَ كَمَرِيضٍ لَا يُرْجَى بِرُؤُوهُ أَعْتَقَهُ فَبَرِيءٌ، وَالْمُتَحْتَمِّ قَتْلَهُ قَدْ يَتَأَخَّرُ الْقَتْلُ عَنْهُ وَقَدْ تَرَجَعَ الْبَيِّنَةُ.

قوله: (لأن المنع كان بناء على ظن...). يفيد: أَنَّهُ لَوْ أَعْتَقَ أَعْمَى فَأَبْصَرَ... لَمْ يَتَبَيَّنِ الْإِجْرَاءُ؛ فَقَدْ فَرَّقُوا بَيْنَهُمَا بِتَحَقُّقِ الْيَأْسِ فِي الْعَمَى وَعَرُوضِ الْبَصْرِ نِعْمَةً جَدِيدَةً، بِخِلَافِ الْمَرَضِ، قَالَ فِي «شَرْحِ الرُّوضِ»: لَكِنْ هَذَا قَدْ يَشْكَلُ بِقَوْلِهِمْ: لَوْ ذَهَبَ بَصْرُهُ بِجُنَايَةٍ فَأَخَذَ دَيْتَهُ ثُمَّ عَادَ... اسْتَرَدَّتْ؛ لِأَنَّ الْعَمَى الْمُحَقَّقَ لَا يَزُولُ، وَيُجَابُ: بِأَنَّ ذَلِكَ فِي أَعْمَى طَرَأَ الْعَمَى عَلَيْهِ، وَمَا هُنَا فِي أَعْمَى لَمْ يَطْرَأَ عَلَيْهِ الْعَمَى.

قوله: (فيقع عنهما) أي: يصير له حكم العتق عن الإيلاد والكتابة<sup>(١)</sup>؛ كما

سيأتي.

(١) في نسخة (ج) و(د): والكتابة.



(وَيُجْزَى مُدَبَّرٌ وَمُعَلَّقٌ بِصِفَةٍ<sup>(١)</sup>) يُنَجِّزُ عِتْقَهُمَا بِنِيَّةِ الْكَفَّارَةِ عَنْهَا؛ لِحَوَازِ التَّصَرُّفِ فِيهِمَا، وَالْمُدَبَّرُ: مَنْ عُلِقَ عِتْقُهُ بِمَوْتِ السَّيِّدِ؛ كَأَنْ يَقُولَ لَهُ: إِذَا مُتُّ... فَأَنْتَ حُرٌّ؛ (فَلَوْ أَرَادَ) بَعْدَ التَّعْلِيقِ بِصِفَةٍ (جَعَلَ الْعِتْقَ الْمَعْلَقَ كَفَّارَةً) عِنْدَ حُصُولِ الصِّفَةِ؛ بِأَنْ يُعِيدَ التَّعْلِيقَ وَيَزِيدَ فِيهِ: عَنِ الْكَفَّارَةِ، وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ، ثُمَّ يَقُولَ: إِنْ دَخَلْتَهَا فَأَنْتَ حُرٌّ عَنْ كَفَّارَتِي... (لَمْ يَجْزُ) مَا أَرَادَهُ، فَلَا يَغْتَقُ الْمَعْلَقُ بِالصِّفَةِ عِنْدَ حُصُولِ الصِّفَةِ عَنِ الْكَفَّارَةِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحِقُّ الْعِتْقِ بِالتَّعْلِيقِ الْأَوَّلِ فَيَقَعُ عَنْهُ.

(وَلَهُ تَعْلِيقُ عِتْقِ الْكَفَّارَةِ بِصِفَةٍ) كَأَنْ يَقُولَ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ... فَأَنْتَ حُرٌّ عَنْ

❦ حاشية السنيماضي ❦

قوله: (يُنَجِّزُ عِتْقَهُمَا... ) هذا أخذه من قوله بعد: (فلو أراد... ) ومنه يؤخذ: أن تعليق عتقهما بصفة أخرى توجد قبل الأولى؛ كتنجيذه. وقوله: (والمدبر... ) يشير إلى أن عطف (المعلق) بصفة على (المدبر) من عطف الأعم على الأخص.

قوله: (وله تعليق عتق الكفارة... ) أي: لكن إنما يجزى عن الكفارة إذا كان حالة التعليق بصفة الإجزاء، فلو قال لمكاتبه: (إذا عجزت عن النجوم) أو لعبده الكافر: (إذا أسلمت فأنت حر عن كفارتي)... عتق ولم يجزئه عن الكفارة.

ولو وجدت الصفة المعلق عليها وهو بغير صفة الإجزاء؛ كأن<sup>(٢)</sup> علق عتقه بالدخول ثم كاتبه فدخل... فهل يجزى عنها اعتبارا بوقت التعليق، أو لا اعتبارا بوقت وجود الصفة فيه؟ وجهان؛ بناء على الخلاف فيما لو علق عتقه بصفة توجد في الصحة وقد توجد في المرض، فوجدت في المرض... فهل يعتبر العتق من الثلث أم من رأس المال؟ نقله الرافعي عن المتولي، وقضيته: ترجيح الإجزاء إن وجدت الصفة بغير اختيار المعلق؛

(١) في نسخة (ش) و(ق): ويجزى مدبر ومعلق عتقه بصفة.

(٢) في نسخة (ج) و(د): كما لو.



كَفَّارَتِي ، فَيَعْتِقُ عَنْهَا بِالذُّخُولِ ، (وَ) لَهُ (إِعْتَاقُ عَبْدِيهِ عَنْ كَفَّارَتِيهِ عَنْ كُلِّ) مِنْهُمَا (نِصْفُ ذَا) الْعَبْدِ ، (وَنِصْفُ ذَا) الْعَبْدِ ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ .. وَقَعَ الْعِتْقُ كَذَلِكَ ؛ لِحُصُولِ الْمُقْصُودِ مِنْ إِعْتَاقِ الْعَبْدَيْنِ عَنِ الْكَفَّارَتَيْنِ بِمَا فَعَلَ ، وَقِيلَ : يَعْتِقُ عَبْدٌ عَنْ كَفَّارَةٍ ، وَعَبْدٌ عَنِ الْأُخْرَى ، وَيَلْغُو تَعَرُّضَهُ لِلنِّصْفَيْنِ .

(وَلَوْ أَعْتَقَ مُعَسِّرٌ نِصْفَيْنِ) لَهُ مِنْ عَبْدَيْنِ (عَنْ كَفَّارَةٍ) عَلَيْهِ .. (فَالْأَصْحَحُ : الْإِجْرَاءُ إِنْ كَانَ بَاقِيَهُمَا حُرًّا) بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ رَقِيقًا ، وَالْفَرْقُ : أَنَّهُ حَصَلَ مَقْصُودَ الْعِتْقِ مِنَ التَّخْلِيسِ مِنَ الرَّقِّ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي ، وَقِيلَ : يُجْزَى إِعْتَاقُ النَّصْفَيْنِ مُطْلَقًا ؛ تَنْزِيلًا لَهُمَا مَنْزِلَةَ الْوَاحِدِ الْكَامِلِ ، وَقِيلَ : لَا يُجْزَى إِعْتَاقُهُمَا مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ إِعْتَاقُ رَقَبَةٍ وَلَمْ يُوجَدْ فِي ذَلِكَ .

❦ حاشية السنياضي ❦

لأن الأصح: اعتباره من رأس المال حينئذ؛ نظرا لوقت التعليق.

قوله: (وقع العتق كذلك...) تظهر فائدة الخلاف فيما لو ظهر أحدهما معيًّا أو مستحقًّا؛ فعلى الأول: لا يجزئ واحد منهما، وعلى الثاني: يجزئ عن أحدهما، وفي المسألة الآتية فالأصح فيها مبني على الأول<sup>(١)</sup>.

قوله: (ولو أعتق معسر...) خرج بذلك: الموسر، فيجزئ عتقه ما ذكر ولو كان الباقي رقيقًا مملوكًا لغيره؛ لكن بشرط أن ينوي حينئذ صرف عتق الباقي إليها، وإلا.. لم ينصرف إليها وإن انصرف إليها نصفان اللذان<sup>(٢)</sup> باشر عتقهما، ومن ثم لو كان الذي أعتقه والحالة هذه نصف عبد واحد.. أجزاءه إن كمل عليه نصفًا من عبد آخر.

قوله: (إن كان باقيهما حراً) مثله: ما إذا كان باقي أحدهما حراً؛ كما بحثه الزركشي. وقوله: (بخلاف ما إذا كان رقيقًا) أي: ما لم يملكه ثم يعتقه، وإلا.. أجزاءه.

تنبیه: يجزئ عتق مرهون وجان من موسر وأبق ومغصوب ولو من غير قادر

(١) في نسخة (ج) و(د): وفي المسألة الآتية فالوجهان الأولان مبيان على الأول.

(٢) في نسخة (ج) و(د): وإن انصرف إليها بصفات الذات.





(وَلَوْ أَعْتَقَ) عَبْدًا عَنْ كَفَّارَةِ (بِعَوْضٍ) عَلَى الْعَبْدِ؛ كَأَنَّ قَالَ: أَنْتَ حُرٌّ عَنْ كَفَّارَتِي عَلَى أَنْ تُرَدَّ عَلَيَّ دِينَارًا... (لَمْ يُجْزَى) ذَلِكَ الْإِعْتَاقُ (عَنْ كَفَّارَةٍ) لِأَنَّهُ لَمْ يُجَرِّدِ الْإِعْتَاقَ لَهَا، بَلْ ضَمَّ إِلَيْهَا قَصْدَ الْعَوْضِ، وَقِيلَ: يُجْزَى عَنْهَا وَيَسْقُطُ الْعَوْضُ، وَاسْتَطْرَدَّ الْمَصْنُفُ تَبَعًا لَهُمْ بِذِكْرِ مَسَائِلَ فِيمَنْ اسْتَدْعَى الْإِعْتَاقَ بِعَوْضٍ فَقَالَ:

(وَالْإِعْتَاقُ بِمَالٍ كَطَّلَاقٍ بِهِ) أَي: فَهُوَ مِنْ جَانِبِ الْمَالِكِ مُعَاوَضَةٌ فِيهَا شَائِبَةٌ التَّغْلِيْقِ، وَمِنْ جَانِبِ الْمُسْتَدْعِي مُعَاوَضَةٌ فِيهَا شَائِبَةٌ الْجَعَالَةِ؛ (فَلَوْ قَالَ: «أَعْتَقَ أُمَّ وَلَدِكَ عَلَى أَلْفٍ» فَأَعْتَقَ... نَفَذَ) الْإِعْتَاقُ (وَلَزِمَهُ الْعَوْضُ) الْمَذْكُورُ، وَكَانَ ذَلِكَ

حاشية السباطي

على انتزاعه إن علم حياتهما ولو بعد الإعتاق وإن لم يعلما بعق أنفسهما، فلا يجزى عتق من انقطع خبره، وقيده ابن الرفعة كالإمام بما إذا انقطع خبره؛ لخوف الطريق<sup>(١)</sup>، وإلا... فيجزى. انتهى.

قوله: (ولو أعتق عبدا عن كفارة بعوض... ) خرج بذلك: ما لو أعتقه غيره عنه بعوض بالتماسه منه عتقه عن كفارته بعوض... فيجزئه<sup>(٢)</sup> ويلزمه العوض، وكذا يجزئه عتقه عنه بالتماسه منه عتقه عنها ولم يذكر عوضاً، لكن يلزمه القيمة إن لم يصرح في التماسه بنفي العوض، وإلا... فلا يلزمه شيء. وقول الشارح: (على العبد) اقتصر عليه؛ لأنه المتبادر، وإلا فمثله الأجنبي؛ كأن يقول له: (عبدي حر عن كفارتي بدينار عليك) فيقبل، أو يقول له الأجنبي: (أعتق عبدك عن كفارتك وعلي دينار) فيفعل فوراً... فيعتق عن المالك ويلزمه الدينار، ولم يجزئه عن الكفارة وإن رد الدينار عليه لينقلب مجزئاً. نعم؛ لو قال له عقب الالتماس في الصورة الثانية: (اعتقه عن كفارتي مجاناً)... أجزاء عنها؛ لأنه رد لكلامه.

قوله: (فلو قال: «أعتق أم ولدك على ألف...» أي: سواء اقتصر على ذلك أو

(١) في نسخة (ج) و(د): من انقطع خبره؛ لخوف في الطريق.

(٢) في نسخة (أ): فيجزى به.



اِفْتِدَاءً مِنَ الْمُسْتَدْعِي كَاخْتِلَاعِ الْأَجْنَبِيِّ ، (وَكَذَا لَوْ قَالَ: «أَعْتَقَ عَبْدَكَ عَلِيَّ كَذَا» فَأَعْتَقَ) فَإِنَّهُ ؛ كَمَا يَنْفُذُ الْعِتْقُ قَطْعًا .. يَلْزِمُهُ الْعِوَضُ (فِي الْأَصَحِّ) لِإِلْتِرَامِهِ إِيَّاهُ ، وَالثَّانِي: لَا يَلْزِمُهُ ؛ إِذْ لَا اِفْتِدَاءَ فِي ذَلِكَ لِإِمْكَانِ نَقْلِ الْمَلِكِ فِي الْعَبْدِ ، بِخِلَافِ أُمَّ وَوَلَدٍ .

(وَإِنْ قَالَ: «أَعْتَقَهُ عَنِّي عَلِيٌّ» كَذَا) <sup>(١)</sup> فَفَعَلَ .. عَتَقَ عَنِ الطَّالِبِ وَعَلَيْهِ الْعِوَضُ

حاشية السننابي

زاد (عنك) فإن زاد (عني) .. فإنه وإن نفذ العتق لم يلزمه العوض المذكور ؛ لأنه التزمه على أن يكون عتقها عنه ، وهو ممتنع ؛ لأنها لا تنتقل من شخص إلى شخص ، وفارق لزوم العوض في نظيره من الخلع ؛ بأنه يستحيل في المستولدة انتقال العتق أو الولاء ولم يحصل . وقوله: (فأعتق) أشار بتعبيره بـ(الفاء) هنا وفي المسألتين بعده إلى اشتراط الاتصال ، فلو أعتق منفصلاً .. فلا يلزم الطالب العوض وإن نفذ العتق عن المالك في الجميع .

قوله: (وكذا لو قال: «أعتق عبدك» ...) أي: سواء اقتصر على ذلك أو زاد (عنك) كما يعلم من مقابلة هذه المسألة بالتي بعدها . وقول الشارح: (فإنه ؛ كما ينفذ العتق ...) أفادته أن قوله <sup>(٢)</sup>: (وكذا لو قال ...) راجع للزوم العوض ، لا لنفوذ العتق ؛ إذ لا خلاف في نفوذه ؛ أي: عن المالك ، سواء قلنا: إن ذلك <sup>(٣)</sup> افتداء من المستدعي أو لا ؛ فإن قلنا افتداء .. لزمه العوض ، وإلا .. فلا ؛ كما يشير إلى ذلك تقدير الشارح الآتي .

قوله: (ففعَلَ) أي: أعتقه عنه بالعوض المذكور ، فإن أعتقه عنه مجاناً أو بغير العوض المذكور .. عتق على المالك دون الطالب .

قوله: (وعليه العوض) أي: ما لم يقل: (على أن لك الولاء) فإنه مع نفوذ العتق

(١) في نسخة (ق): علي .

(٢) في نسخة (د): أفاد به ؛ أي: أن قوله .

(٣) في نسخة (أ): أي: عن المالك ؛ بناء على أن ذلك .





لِتَضْمَنَ مَا ذُكِرَ لِلْبَيْعِ ؛ لِتَوْقُفِ الْعِتْقِ عَلَى الْمَلِكِ ؛ فَكَانَهُ قَالَ : بِعَيْنِهِ بِكَذَا وَأَعْتَقَهُ عَنِّي وَقَدْ أَجَابَهُ ، (وَالْأَصْحُحُ : أَنَّهُ يَمْلِكُهُ عَقِبَ لَفْظِ الْإِعْتَاقِ) مِنَ الْمَجِيبِ ؛ كَقَوْلِهِ : أَعْتَقْتُهُ عَنْكَ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي حَصَلَ بِهِ الْمَلِكُ ، (ثُمَّ يَعْتَقُ عَلَيْهِ) لِتَأْخِرِ الْعِتْقِ عَنِ الْمَلِكِ ، وَقِيلَ : يَحْصُلُ الْمَلِكُ وَالْعِتْقُ مَعًا عِنْدَ تَمَامِ لَفْظِ الْإِعْتَاقِ ؛ لِحُصُولِهِمَا بِهِ ، ثُمَّ أَخَذَ الْمَصْتَفَى فِي بَيَانِ مَنْ يُلْزَمُهُ الْعِتْقُ عَنِ الْكُفَّارَةِ فَقَالَ :

(وَمَنْ مَلَكَ عَبْدًا أَوْ ثَمَنَهُ فَاضِلًا عَنْ كِفَايَةِ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ نَفَقَةً وَكِسْوَةً وَسُكْنَى وَأَثَانًا لَا بُدَّ مِنْهُ . . . لَزِمَهُ الْعِتْقُ) أَي : بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَمْلِكْ مَا ذُكِرَ بِوَصْفِهِ ؛ كَمَنْ

حاشية المنبسطي

عن الطالب إنما تلزمه القيمة ؛ لفساد العوض بفساد الشرط المذكور .

قوله : (ومن ملك عبدا . . .) أي : ولو محجورا عليه بسفه ؛ كما اعتمده البلقيني ونقله عن ظاهر نصوص الشافعي والأصحاب ، ورد على من قال - كالإسنوي - : يكفر بالصوم كما يكفر به في اليمين ؛ فإن الأيمان تتكرر عادة ، فلا يلزم من جعله فيها كالمعسر جعله كذلك في الظهار ؛ لأنه محرم والمكلف يمتنع منه عادة ، وبأن زمن الصوم هنا يطول فيتضرر بترك الوطء ، وبأن المظاهر ينتقل بعجزه عن الصوم إلى الإطعام ، فإذا لم يكفر السفیه بالمال وهو عاجز عن الصوم . . . أدى إلى إضراره بترك الوطء ، قال : فيعتق عنه وليه والناوي هو .

قوله : (فاضلا . . .) أي : فاضلا كل منهما عما ذكر ؛ كما يشير إليه تقرير الشارح الآتي ، قال الأذرعي وغيره : وما ذكر في (الحج) وفي (قسم الصدقات) من أن كتب الفقيه لا تباع في الحج ولا تمنع أخذ الزكاة ، وفي الفلس من أن خيل الجندي والمرزقة تبقى له . . . يقال بمثله هنا ، بل أولى .

قوله : (بخلاف من لم يملك ما ذكر بوصفه) أي : بأن لم يملك عبداً ولا ثمنه أصلاً ، أو ملك أحدهما وهو غير فاضل عما ذكر . فقول الشارح : (كمن ملك . . .) مثال للثاني ، وفيه غموض ، إلا أن يجعل الأثاث شامل للخدمة .



مَلِكٌ عَبْدًا وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى خِدْمَتِهِ ؛ لِمَرَضٍ أَوْ كِبَرٍ ، أَوْ ضَحَامَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ خِدْمَتِهِ نَفْسَهُ<sup>(١)</sup> ، أَوْ مَنْصِبٍ يَأْبَى أَنْ يَخْدُمَ نَفْسَهُ ، فَهُوَ فِي حَقِّهِ كَالْمَعْدُومِ ، بِخِلَافِ مَنْ هُوَ مِنْ أَوْسَاطِ النَّاسِ فَيَلْزِمُهُ الْإِعْتَاقُ فِي الْأَصَحِّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ بِصَرْفِ الْعَبْدِ إِلَى الْكُفَّارَةِ ضَرَرٌ شَدِيدٌ ، وَإِنَّمَا يَفُوتُهُ نَوْعٌ رَفَاهِيَّةٍ ، وَسَكَّتُوا عَنْ تَقْدِيرِهِ<sup>(٢)</sup> مُدَّةَ التَّفَقُّةِ وَمَا ذُكِرَ مَعَهَا ، وَجَوَّزَ الرَّافِعِيُّ أَنْ تُقَدَّرَ بِالْعُمُرِ الْعَالِبِ ، وَأَنْ تُقَدَّرَ بِسَنَةٍ ؛ لِأَنَّ الْمُؤَنَاتِ تَتَكَرَّرُ فِيهَا ، وَالصَّوَابُ ؛ كَمَا قَالَهُ فِي «الرَّوْضَةِ» : الثَّانِي .

(وَلَا يَجِبُ بَيْعُ ضَيْعَةٍ وَرَأْسِ مَالٍ لَا يَفْضَلُ دَخْلُهُمَا) مِنْ غَلَّةِ الضَّيْعَةِ وَرِبْحِ

❦ حاشية البكري ❦

قوله: (فهو في حقه كالمعدوم) معلوم أن هذا عنه بُدٌّ ، فهو وارد على المصنف ، فتحمله لعبارته حملاً على أنه أراد البُدَّ العاديَّ .

قوله: (والصواب ؛ كما قاله في «الروضة»: الثاني) هو بيان للتفقه المبهمه في المتن .

❦ حاشية السنباطي ❦

قوله: (وسكتوا...) قضية ذلك: أنه لا نقل في المسألة مع أن منقول الجمهور الأول ؛ كما مر في (قسم الصدقات) وجزم البغوي في فتاويه بالثاني على قياس ما صنع في الزكاة .

قوله: (ولا يجب بيع ضيعة...) فارق الحج: بأنه لا بدل له ، وللاعتاق بدل . وقوله: (لا يفضل دخلهما...) أي: بأن لم يفضل منه شيء أو فضل بعضه ، ولا يلزمه في الثاني التأخير بجميع<sup>(٣)</sup> الفاضل ولو أمكن جمع ما يكفي في ثلاثة أيام ، فلو جمع ما يكفي قبل صيامه... وجب ؛ اعتباراً بوقت الأداء ؛ كما سيأتي . وقوله: (عن كفايته) أي: نفساً وعبئاً على الوجه السابق .

(١) في نسخة (ش) و(ق): خدمة نفسه .

(٢) في (ج) (ش) (ق): عن تقدير .

(٣) في نسخة (أ) و(ج): لجمع .





مَالِ التَّجَارَةِ (عَنْ كِفَايَتِهِ) لِتَحْصِيلِ عَبْدٍ يُعْتَقُهُ؛ لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِمَا، (وَلَا) بَيْعُ (مَسْكَنِ  
وَعَبْدٍ نَفْسَيْنِ أَلْفَهُمَا فِي الْأَصَحِّ) لِعُسْرِ مُفَارَقَةِ الْمَأْلُوفِ، وَنَفَاسَتِهِمَا: بِأَنْ يَجِدَ بِثَمَنِ  
الْمَسْكَنِ مَسْكَنَا يَكْفِيهِ وَعَبْدًا يُعْتَقُهُ، وَيَثْمَنُ الْعَبْدَ عَبْدًا يَخْدُمُهُ وَآخَرَ يُعْتَقُهُ، وَالثَّانِي:  
يَجِبُ بَيْعُهُمَا؛ لِتَحْصِيلِ عَبْدٍ يُعْتَقُهُ، وَلَا التَّفَاتَ إِلَى مُفَارَقَةِ الْمَأْلُوفِ فِي ذَلِكَ، أَمَّا  
إِذَا لَمْ يَأْلَفَهُمَا.. فَيَجِبُ بَيْعُهُمَا؛ لِتَحْصِيلِ عَبْدٍ يُعْتَقُهُ جَزْمًا، (وَلَا) يَجِبُ (شِرَاءُ  
بِغْنِي) كَأَنْ وَجَدَ عَبْدًا لَا يَبِيعُهُ مَالِكُهُ إِلَّا بِثَمَنِ غَالٍ.

(وَأَظْهَرَ الْأَقْوَالَ: اِعْتِبَارُ الْيَسَارِ) الَّذِي يَلْزَمُ بِهِ الْإِعْتَاقُ:

حاشية السنباطي

قوله: (ولا بيع مسكن... ) خرج بـ(بيع المسكن) بيع بعضه إذا كان يمكنه  
السكنى بالبعض الباقي.. فيلزمه ولو مألوفاً؛ لعدم مفارقتة له، بخلاف العبد.

قوله: (ولا التفات إلى مفارقة المألوف في ذلك) أي: كما في الحج، وفرق الأول  
بينهما بما مر.

قوله: (ولا يجب شراء بغني) أي: بل يصبر إلى أن يجد ما يباع بثمن المثل؛ كما  
يصبر إذا غاب ماله، وفارق جواز التيمم حينئذ؛ بأنه لو مات.. لم تقض الصلاة عنه،  
بخلاف من ذكر، فلو مات.. كفر عنه من تركته، ولا نظر إلى تضرره بفوات التمتع مدة  
الصبر؛ لأنه الذي ورط نفسه.

تَنْبِيْهِ: لا يجب عليه الشراء بزيادة على ثمن المثل؛ كما عرفت ولو نسيته، إلا  
إن غاب ماله ولاقت تلك الزيادة بالنسيته وكان موسراً والأجل ممتداً<sup>(١)</sup> إلى أن يحضر  
ماله، ولا يجب أيضاً قبول هبة الرقبة ولا ثمنها، ولا قبول الإعتاق عنه، نعم؛ هو  
مستحب. انتهى.

قوله: (وأظهر الأقوال: اعتبار اليسار...) قال الإمام: وعليه ففي التعبير عن

(١) في نسخة (ج) و(د): ولاقت تلك الزيادة بالنسيته وكان موسراً والأجل يمتد.



(بوقتِ الأداءِ) لِلْكَفَّارَةِ .

وَالثَّانِي: بِوَقْتِ الْوُجُوبِ لَهَا .

وَالثَّلَاثُ: بِأَيِّ وَقْتٍ كَانَ مِنْ وَقْتِي الْوُجُوبِ <sup>(١)</sup> وَالْأَدَاءِ .

وَالرَّابِعُ: بِأَيِّ وَقْتٍ كَانَ مِنْ وَقْتِ الْوُجُوبِ إِلَى وَقْتِ الْأَدَاءِ .

وَالْأَخِيرَانِ مُخَرَّجَانِ ، فَالْمَعْسِرُ وَقْتُ الْأَدَاءِ عَلَى الْأَوَّلِ أَوْ وَقْتُ الْوُجُوبِ عَلَى الثَّانِي وَفِي الْوَقْتَيْنِ عَلَى الثَّلَاثِ .. فَرُضُهُ الصَّوْمُ ، فَإِنْ أَعْتَقَ ؛ كَانَ اقْتِرَاضَ الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثِ وَأَيْسَرَ الثَّانِي .. أَجْزَأُهُ ؛ لِتَرْقِي إِلَى الرُّتْبَةِ الْعُلْيَا ، وَقِيلَ : لَا ؛ لِتَعْيُنِ الصَّوْمِ عَلَيْهِ ، وَالْمَوْسِرُ وَقْتُ الْوُجُوبِ فَرُضُهُ عَلَى الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ الْإِعْتَاقُ وَإِنْ أَعْسَرَ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَالْعَبْدُ الْمَظَاهِرُ لَا يَتَأْتِي تَكْفِيرُهُ بِالْإِعْتَاقِ وَالْإِطْعَامِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا بِتَمْلِيكِ غَيْرِ السَّيِّدِ ، وَلَا بِتَمْلِيكِ السَّيِّدِ فِي الْأَظْهَرِ ؛ كَمَا تَقَدَّمَ فِي «الْبَيْعِ» ، وَعَلَى الثَّانِي: إِذَا مَلَكَهُ طَعَامًا لِيُكْفَّرَ بِهِ فَفَعَلَ .. جَازَ ، أَوْ عَبْدًا لِيُكْفَّرَ بِهِ .. لَمْ يَجْزُ ؛ لِاسْتِعْقَابِ الْعِتْقِ <sup>(٢)</sup> لِلْوَلَاءِ وَلَا لِلرَّقِيقِ ، وَتَكْفِيرُهُ بِالصَّوْمِ لِلْسَّيِّدِ تَحْلِيلُهُ مِنْهُ إِنْ

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (والعبد المظاهر...) أفاد به: أن لزوم العتق أولاً يتأتى في العبد، وكذا الإطعام فتعين له الصوم، فكلام المصنف في غيره.

﴿ حاشية السنباطي ﴾

الواجب قبل الأداء غموض، ولا يتجه إلا أن يقال: الواجب أصل الكفارة، ولا تتعين خصلة؛ كما نقول بوجوب كفارة اليمين على الموسر من غير تعيين خصلة، أو يقال: يجب ما يقتضيه حالة الوجوب، ثم إذا تبدل الحال.. تبدل الواجب؛ كما يلزم القادر صلاة القادرين، ثم إذا عجز.. تبدلت صفة الصلاة.

قوله: (وفي الوقتين على الثالث) أي: وفيما بينهما على الرابع؛ كما هو ظاهر.

قوله: (للسيد تحليله منه إن لم يأذن فيه) أي: حيث كان له المنع منه؛ بأن أضر

(١) في نسخة (ج) و(د): بأي وقت كان من وقت الوجوب.

(٢) في نسخة (ش): الإعتاق.





لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ أَخَذَ الْمَصْنُفُ فِي بَيَانِ الْحَصَلَةِ الثَّانِيَةِ فَقَالَ:

(فَإِنْ عَجَزَ) أَي: الْمَظَاهِرُ (عَنْ عَثْوٍ) حِسًّا أَوْ شُرْعًا؛ كَمَا تَقَدَّمَ.. (صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ بِالْهِلَالِ بِنِيَّةِ كَفَّارَةٍ) أَي: لِصَوْمِ كُلِّ يَوْمٍ مِنْ لَيْلَتِهِ؛ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فِي صَوْمِ الْفَرْضِ، (وَلَا يُشْتَرَطُ نِيَّةُ تَتَابُعٍ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ هَيْئَةٌ فِي الْعِبَادَةِ، وَالْهَيْئَةُ لَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَهَا فِي النِّيَّةِ، وَالثَّانِي: يُشْتَرَطُ كُلُّ لَيْلَةٍ؛ لِيَكُونَ مُتَعَرِّضًا لِخَاصَّةِ هَذَا الصَّوْمِ.

(فَإِنْ بَدَأَ) بِالصَّوْمِ (فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ.. حُسِبَ الشَّهْرُ بَعْدَهُ بِالْهِلَالِ وَأَتَمَّ الْأَوَّلَ مِنَ الثَّلَاثِ ثَلَاثِينَ) يَوْمًا؛ لِتَعَدُّ الرَّجُوعِ فِيهِ إِلَى الْهِلَالِ.

حاشية البكري

قوله: (حسا أو شرعا) الحسي معلوم، والشرعي؛ كالعبد.

قوله: (كما هو معلوم في صوم الفرض) أفاد به: أن كلامه يقتضي أجزاء نية واحدة لكل<sup>(٢)</sup> من حيث أنه<sup>(٣)</sup> ما صدق كلامه مع أنه لا يجزئ، لكن أجاب عن ذلك بأنه معلوم مما سبق في (كتاب الصيام).

حاشية السنياطي

به بحيث يضعف به عن خدمة سيده، وهذا في غير كفارة اليمين؛ ففيها تفصيل يأتي في محله، وغير كفارة الظهار؛ إذ ليس للسيد منعه من الصوم منها؛ لتضرره بدوام التحريم.

قوله: (بنية كفارة) أي: وإن لم يعين جنسها؛ كما علم مما مر، فلو كان عليه كفارتان فصام أربعة أشهر عما عليه من الكفارات.. أجزاء، واستثنى في «المطلب» ما لو جعل شهراً عن كفارة، ثم آخر عن أخرى، ثم آخر عن الأولى، ثم آخر عن الأخرى.. فلا يجزئه عن واحدة منهما، بخلاف نظيره من العبدین؛ لاشتراط التتابع؛ كما عرفت. وأفاد كلام المصنف اشتراط تأخر النية عن العجز، فلو تقدمت عليه ثم

(١) كما في النهاية: (٩٩/٧) والمغني: (٣٦٥/٣)، خلافا لما في التحفة: (٣٧٥/٨) حيث قال: ليس للسيد تحليله.

(٢) في (ب) (د) (هـ): للكل.

(٣) في (أ) (ج) (ز): أن.



(وَيَزُولُ التَّتَابِعُ بِفَوَاتِ يَوْمٍ بِلَا عُدْرٍ) فَيَجِبُ الإِسْتِثْنَاءُ وَلَوْ كَانَ الْفَائِتُ الْيَوْمَ  
 الْأَخِيرَ أَوْ الْيَوْمَ الَّذِي نُسِيَتِ النِّيَّةُ لَهُ<sup>(١)</sup>، وَالنُّسْيَانُ لَا يُجْعَلُ عُدْرًا فِي تَرْكِ  
 الْمَأْمُورَاتِ، وَهَلْ يَبْطُلُ مَا مَضَى، أَوْ يَنْقَلِبُ نَفْلًا؟ فِيهِ قَوْلَانِ، (وَكَذَا) بِفَوَاتِهِ  
 (بِمَرَضٍ) بِأَنْ أَفْطَرَ فِيهِ (فِي الْجَدِيدِ) لِأَنَّ الْمَرَضَ لَا يُتَافَى الصَّوْمَ، وَإِنَّمَا خَرَجَ مِنْهُ  
 بِفِعْلِهِ، وَالْقَدِيمُ: لَا يَزُولُ التَّتَابِعُ بِالْفِطْرِ لِلْمَرَضِ؛ لِأَنَّهُ أَفْطَرَ بِمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِاخْتِيَارِهِ،  
 (لَا بِحَيْضٍ) فِي كَفَّارَةِ الْمَرْأَةِ عَنِ الْقَتْلِ؛ لِأَنَّهُ يُتَافَى الصَّوْمَ، وَلَا تَخْلُو عَنْهُ ذَاتُ  
 الْأَقْرَاءِ فِي الشَّهْرَيْنِ غَالِبًا، وَالتَّأَخِيرُ إِلَى سِنِّ التِّيَاسِ فِيهِ خَطَرٌ، وَالنَّفَاسُ كَالْحَيْضِ،  
 وَقِيلَ: يَقْطَعُ التَّتَابِعَ؛ لِئُدْرَتِهِ، (وَكَذَا جُنُونٌ) فَإِنَّهُ لَا يَزُولُ بِهِ التَّتَابِعُ (عَلَى الْمَذْهَبِ)

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (أو ينقلب نفلا) فيه قولان: الأقرب انقلابه نفلا؛ تصحيحاً للعبادة ما أمكن.  
 قوله: (والنفاس كالحيض) ذكره دفعاً لإيهام المصنف من عدم ذكره انقطاع  
 التتابع به، وليس كذلك.

﴿ حاشية السباطي ﴾

وجد<sup>(٢)</sup>.. وجب تجديدها.

قوله: (قولان) جزم ابن المقري في «روضه» بالثاني، ومحله في الإفساد بعذر؛  
 قياساً على نظيره فيما لو نوى الظهر قبل دخول وقته، فقول «الأنوار»: ولا يكون ما  
 مضى نفلا.. محمول على الإفساد بلا عذر.

قوله: (في كفارة المرأة عن القتل) أي: لا عن الظهار؛ إذ لا يتصور منها؛ أي: الظهار وإن  
 تصور منها الصوم عن كفارته فيما إذا صامت عن قربها المظاهر العاجز عن العتق.

قوله: (وكذا جنون... ) مثله: الإغماء، فالحاصل: أن التتابع لا يزول بالفوات  
 بحيض، أو نفاس، أو جنون، أو إغماء، بخلاف غيرها، ومنه: صوم رمضان، وفطر

(١) في نسخة (ش): إليه، وفي (د): فيه.

(٢) في نسخة (ج): فلو من عليه ثم وجد. وفي نسخة (د): فلو تأخرت عليه ثم وجد.





لِمُتَأَقَاتِهِ لِلصَّوْمِ كَالْحَيْضِ ، وَالطَّرِيقُ الثَّانِي : فِيهِ قَوْلَا الْمَرَضِ ، ثُمَّ أَخَذَ الْمُصَنِّفُ فِي بَيَانِ الْخُصْلَةِ الثَّلَاثَةِ فَقَالَ :

(فَإِنْ عَجَزَ عَنْ صَوْمِ بَهْرَمٍ أَوْ مَرَضٍ قَالَ الْأَكْثَرُونَ) مِنَ الْأَصْحَابِ : (لَا يُرْجَى زَوَالُهُ) وَقَالَ الْأَقْلُونَ كَالْإِمَامِ وَالْعَزَالِيِّ : يَدُومُ شَهْرَيْنِ فِيمَا يُظَنُّ بِالْعَادَةِ ، أَوْ بِقَوْلِ الْأَطِبَّاءِ ، (أَوْ لِحَقِّهِ بِالصَّوْمِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ ، أَوْ خَافَ زِيَادَةَ مَرَضِهِ . . . كَفَّرَ بِإِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا) لِلآيَةِ السَّابِقَةِ (أَوْ فَقِيرًا) لِأَنَّهُ أَشَدُّ حَالًا مِنْهُ ؛ كَمَا تَبَيَّنَ فِي «قَسَمِ الصَّدَقَاتِ» ، (لَا كَافِرًا ، وَلَا هَاشِمِيًّا وَمُطَلِّبِيًّا) كَمَا فِي «الزَّكَاةِ» ، (سِتِّينَ مَدًّا) لِكُلِّ وَاحِدٍ مَدًّا (مِمَّا يَكُونُ فِطْرَةً) . . . . .

#### حاشية السنباطي

يومي العيدين ، وأيام التشريق الثلاثة ، ومحل عدم زواله بالفوات بحيض : إذا لم يكن لها عادة في الظهر تمتد شهرين وشرعت في الصوم في وقت يتخلله الحيض ، وإلا . . . زال بالفوات ؛ كما نقله في «الروضة» عن المتولي ، وفي «الشامل» عن الأصحاب ، ويأتي مثله في الجنون المتقطع ؛ كما صرح به في «الذخائر» ومثله : الإغماء المتقطع .

قوله : (وقال الأقلون . . .) هو ما صححه في «الروضة» وجرى عليه ابن المقري في «روضه» .

قوله : (مشقة شديدة) منها : شدة الغلظة ؛ أي : شهوة الوطء ، وإنما لم يجر ترك صوم رمضان لأجلها ؛ لأنه لا بدل له ، ولأنه يمكنه الوطء فيه ليلاً ، بخلافه في كفارة الظهر ؛ لاستمرار حرمة إلى الفراغ منها .

قوله : (بإطعام ستين مسكيناً . . .) أي : تملكه ولو بالدفع مجرداً عن لفظ وإن اقتضى كلام «الروضة» خلافه ؛ فقد استبعده الأذرعى .

قوله : (لكل واحد مد) أي : لا أقل ولا أكثر منه ، ولو قال لستين فقيراً : (ملكتم هذه الستين مداً) ناوياً الكفارة فقبلوها ، أو قال لهم : (خذوها) ناوياً الكفارة فأخذوها . . .



مِنَ الْحَبِّ الَّذِي هُوَ غَالِبٌ قُوَّةً بَلَدِ الْمَكْفَرِ؛ كَالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ، فَلَا يُجْزَى الدَّقِيقُ وَالسَّرِيقُ، وَقِيلَ: يُجْزَى ثَانٍ، وَقِيلَ: يُجْزَى أَنْ يُعْطِيَ كُلَّ وَاحِدٍ<sup>(١)</sup> رِطْلِي خُبْزٍ وَقَلِيلَ أَدَمٍ، وَتَقَدَّمَ فِي «قَسَمِ الصَّدَقَاتِ» أَنَّ الْمَكْفِيَّ بِنَفَقَةِ قَرِيبٍ أَوْ زَوْجٍ لَيْسَ فَقِيرًا فِي

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (وتقدم في «قسم الصدقات»...) أفاد به: عدم ورود المكفي بنفقة قريب أو زوج؛ لأنه خرج بـ«الفقير» وأفاد ما يتعلق بـ«لا» وسبق نظيره في الطهارة وسبق لنا

﴿ حاشية المنتبلي ﴾

أجزأه، لكن إنما تجزئه في الثانية إذا أخذوه بالسوية، وإلا.. لم تجزئه، إلا أخذ من يتقن أنه أخذ منهم مدا ويلزمه التكميل.

نعم؛ إن أخذوه مشتركاً ثم اقتسموه.. فقد ملكوه قبل القسمة، فلا يضر التفاوت في المأخوذ بعدها.

وما استشكل به الإجزاء فيما ذكر من أن الكيل ركن في قبض المكيل، ونيابتهم عن الظاهر تقتضي اتحاد القابض والمقبض وهو ممتنع.. يرد بأن الإجزاء يتوقف على التمليك وحده، لا على القبض أيضاً، وهم ملكوه في الأولى بقولهم وفي الثانية أخذهم له جملة، وأما القبض المتوقف على الكيل.. فذاك لصحة التصرف، وليس الكلام فيه على أنه قيل: إن الكيل إنما يشترط لصحة القبض في المعاملات، بخلاف المقدرات من الكفارة والزكاة، حتى لو أعطي في الزكاة حباً جزافاً ما يقطع بأنه يزيد على الواجب.. أجزاء قطعاً، وقول الماوردي في كفارة اليمين: لو أعطاهم ثوباً<sup>(٢)</sup> مشتركاً بينهم من غير قطع لم يجز.. لا ينافي ما تقرر؛ لأنه علل عدم الإجزاء فيما قاله: بأن المخرج ثوب واحد، لا بفساد القبض<sup>(٣)</sup>.

قوله: (من الحب... ) اقتصر على ذلك؛ لإخراج غيره؛ كاللبن وإن شمله كلام

(١) في نسخة (ش): لكل واحد.

(٢) في نسخة (أ): نوعاً.

(٣) في نسخة (أ): لانفساد القبض.





الْأَصَحَّ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ يُزَادَ عَلَى الْمُنْفِيَّاتِ هُنَا ، وَلَا مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ ؛ كَالزَّوْجَةِ وَالْقَرِيبِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُجْزَى الصَّرْفُ إِلَيْهِ ؛ لِخُرُوجِهِ بِذِكْرِ الْفَقِيرِ ، وَ«لَا» هُنَا اسْمٌ بِمَعْنَى : «غَيْرٌ» ظَهَرَ إِعْرَابُهَا فِيمَا بَعْدَهَا ؛ لِكُونِهَا عَلَى صُورَةِ الْحَرْفِ ، وَهُوَ فِي مَعْنَى الْمُسْتَثْنَى ، وَيُزَادُ عَلَيْهِ : الْعَبْدُ وَالْمَكَاتِبُ فَلَا يُجْزَى الصَّرْفُ إِلَيْهِمَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي «الصَّوْمِ» فِي كَفَّارَةِ الْوِقَاعِ وَهِيَ كَكَفَّارَةِ الظَّهَارِ : أَنَّهُ لَوْ عَجَزَ عَنِ الْجَمِيعِ .. اسْتَقَرَّتْ فِي ذِمَّتِهِ فِي الْأَظْهَرِ ، فَإِذَا قَدَرَ عَلَى خِصْلَةٍ .. فَعَلَهَا ، وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ : السُّقُوطُ ، فَيَأْتِي مِثْلُ ذَلِكَ هُنَا .

حاشية البكري

الكلام عليه ، وأفاد أنه في معنى المستثنى ؛ لأنه أخرج من كلام سابق لولاه لشمّل المنفي بعده ، لكن ليس هو ؛ لأنه ليس بـ«إلا» وإحدى أخواتها . ثم المتعين نفي منه المكاتب والعبد ولم يذكرهما ، فهو معترض بذلك ؛ لإيهامه أن لا منفي إلا ما ذكره . ثم أفاد حكم العجز عن الكل المقيس على كفارة الوقوع ؛ ليفيد تمام حكم الباب ، ولعله تنبيه لا اعتراض بأن حذفه ليس بجيد ؛ إذ يقال إذا عجز : كيف الحال ؟ لكن دفعه لسبق ما يفهمه .

حاشية السباطي

المصنف هنا ؛ فقد صحح في «تصحيح التنبيه» عدم إجزائه .

نعم ؛ الأقط يجزئ ؛ كما شمله كلام المصنف وإن أفهم الشارح خلافه .

قوله : (فإذا قدر على خصلة .. فعلها) أي : ولا يطاق قبل فعلها ولو فعل بعضها ، فيبقى الباقي في ذمته على الأوجه من وجهين أطلقهما في «الروض» كـ«أصله» في ذلك ، فإذا قدر عليه .. فعله ووطئ .

خاتمة : اختلف في الكفارات هل هي زواجر ؛ كالحُدود والتعازير ، أو جواهر

للخلل الواقع ؟

قال الشيخ عز الدين في «القواعد» : الظاهر الثاني ؛ لأنها عبادات ، ولهذا لا تصح

إلا بالنية . انتهى ، وفي تعليقه نظر . انتهى .



## ( كِتَابُ اللَّعَانِ )

هُوَ كَمَا سَيَأْتِي : قَوْلُ الرَّجُلِ لِامْرَأَتِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ  
فِيمَا رَمَيْتُ بِهِ هَذِهِ مِنَ الزَّنَى . . . إِلَى آخِرِهِ ، فَلِذَلِكَ قَالَ : ( يَسْبِقُهُ قَذْفٌ ) [ أَوْ نَفْيٌ وَوَلَدٌ ] .  
( وَصَرِيحُهُ ) أَيُّ : الْقَذْفِ مُطْلَقًا : ( الزَّنَى ؛ كَقَوْلِهِ لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ : « زَنَيْتَ أَوْ

﴿ حاشية البعري ﴾

### كِتَابُ اللَّعَانِ

قوله: (إلى آخره) أي: مما سيأتي من قصد اللعان.

قوله: (أي: القذف مطلقاً) أي: للزوجة وغيرها.

﴿ حاشية المنباطي ﴾

### كِتَابُ اللَّعَانِ

قوله: (إلى آخره) أي: آخر اللعان المشتمل على نفي الولد إن كان ، وعلى قول  
المرأة . وقوله: (فلذلك قال: يسبقه قذف) أي: أنه إنما اقتصر على ذلك ؛ بناء على ما  
سيأتي له المقتضي أنه يلزمه سبق القذف ، فلا يعترض عليه بأنه قد يسبقه نفي الولد  
مجرداً عن القذف ؛ كما سيأتي عن الماوردي .

نعم ؛ الاعتراض وارد<sup>(١)</sup> على ما سيأتي المبني عليه ما هنا ، هذا والاعتراض من  
أصله في الموضوعين مردود ؛ إذ ليس في العبارة فيهما ما يقتضي الحصر .

قوله: (أي: القذف مطلقاً) أي: وإن لم يسبق اللعان ؛ بأن لم يقع بعده ؛ كأن كان  
قذف غير الزوجة .

قوله: (كقوله لرجل أو امرأة) مثلهما: الخنثى ؛ كما صرح به الرافعي ، ومحل  
كون الرمي بالزنا قذفاً: إذا قاله لمن يمكن منه في معرض التعبير ، بخلاف ما إذا قاله

(١) في نسخة (أ): والرد .



زَنَيْتِ ، أَوْ «يَا زَانِي أَوْ يَا زَانِيَةً» لِشَهْرَتِهِ فِيهِ ، وَلَوْ كَسَرَ التَّاءَ فِي خِطَابِ الرَّجُلِ أَوْ فَتَحَهَا فِي خِطَابِ الْمَرْأَةِ أَوْ قَالَ لِلرَّجُلِ : يَا زَانِيَةً ، وَلِلْمَرْأَةِ : يَا زَانِي . . فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ اللَّحْنَ فِي ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ الْفَهْمَ .

(وَالرَّمِي بِإِيْلَاجِ حَشَفَةٍ فِي فَرْجٍ مَعَ وَصْفِهِ) أَيُّ : الإِيْلَاجِ (بِتَحْرِيمِ أَوْ) بِإِيْلَاجِ حَشَفَةٍ فِي (دُبُرٍ . . صَرِيحَانِ) فَإِنْ لَمْ يُوصَفِ الْأَوَّلُ بِتَحْرِيمٍ . . فَلَيْسَ بِصَرِيحٍ ؛ لِصِدْقِهِ بِالْحَلَالِ بِخِلَافِ الثَّانِي ، وَسَوَاءٌ خُوِطِبَ بِهِمَا ذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى ؛ كَأَنَّ يُقَالُ لَهُ :

حاشية البكري

قوله: (ولو كسر التاء...) أفاد به: أن اللحن لا يضر خلاف ما أوهمته عبارة المصنف؛ إذ هي بلا لحن.

حاشية السنياطي

لمن لا يمكن منه؛ كصغير وصغيرة فلا يحد بذلك، نعم يعزر؛ للإيذاء، وبخلاف ما إذا قاله لا في معرض التعبير؛ كأن شهد به مع تمام النصاب، أو شهد بجرحه وفسره بالزنا بعد استفسار الحاكم له، أو قال المدعى عليه للمدعي: (أنت تعلم زنا شاهدك) وطلب تحليفه على أنه لا يعلم ذلك، أو أن المدعي أو الشاهد أخبره بزناه.

قوله: (لأن اللحن في ذلك لا يمنع الفهم) أي: إن سلم وجوده في الجميع، وإلا... فقد يوجه<sup>(١)</sup> الإتيان بالهاء مع الرجل بأنها للمبالغة؛ كراوية.

قوله: (مع وصفه...) اعترض ابن الرفعة وغيره الاكتفاء به: بأن الوطاء قد يكون محرماً وليس زناً؛ كوطاء حائض ومحرمة، ومملوكة محرمة بنسب أو رضاع، فلا بد أن يضيف إلى وصفه بالتحريم ما يقتضي الزنا، وأجيب: بأن المتبادر عند الإطلاق الحرام لذاته، فهو صريح، فإن ادعى سبباً مما ذكر واحتمله الحال... قبل منه<sup>(٢)</sup>؛ كما في الطلاق في إرادة الحل من الوثاق.

(١) في نسخة (أ): يوجه.

(٢) في نسخة (أ):... فيلزمه.



أُولِجَتْ فِي فَرْجٍ أَوْ دُبُرٍ أَوْ أُورِجَ فِي دُبُرِكَ ، وَلَهَا : أُورِجَ فِي فَرْجِكَ أَوْ دُبُرِكَ ، وَقَوْلُهُ : «صَرِيحَانِ» خَبِرُ الْمَبْتَدَأِ وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ الْمَقْدَرُ بِـ«أَوْ» التَّقْسِيمِيَّةِ ؛ أَي : الرَّمِيُّ بِكَذَا أَوْ الرَّمِيُّ بِكَذَا صَرِيحَانِ ، وَلَوْ قَالَ : صَرِيحٌ .. كَانَ أَخْصَرَ وَأَوْضَحَ .

(و«زَنَاتٌ فِي الْجَبَلِ» بِالْهَمْزِ (كِنَايَةٌ) لِأَنَّ الزَّنَّاءَ فِي الْجَبَلِ : هُوَ الصُّعُودُ فِيهِ ، وَكَذَا «زَنَاتٌ» فَقَطْ) أَي : مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْجَبَلِ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ ظَاهِرَهُ يَفْتَضِي

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (وقوله: «صريحان»...) اعلم: أنه اعترض على المصنف في قوله: (صريحان) بأنه تثنية للخبر والمبتدأ مفرد وهو غير مستقيم من جهة العربية. فأجاب الشارح: بأن المثنى المذكور ليس خبراً للرمي وحده بل هو خبر المبتدأ، والمعطوف عليه المقدر بـ(أو) التقسيمية؛ أي: الرمي بكذا أو الرمي بكذا صريحان. وعلى هذا التقدير فلا لحن، لكن عليه أيضاً الأصح لأجل العطف بـ(أو) الإفراد، وهو أيضاً أخصر، فهو وإن كان صحيحاً قد خولف فيه الأحسن.

﴿ حاشية المنباطي ﴾

قوله: (أولجت في فرج) أي: مع وصفه بالتحريم؛ كما علم مما مر، وكذا يقال في قوله لها: (أولج في فرجك).

قوله: (وقوله: صريحان...) أي: فاندفع الاعتراض على كلام المصنف باشماله على الإخبار عن مفرد بمثنى، ووجه الاندفاع بما ذكره ظاهر. وقوله: بـ«أو» التقسيمية) تتم به الاندفاع بما ذكر، وحاصله: دفع ما يقال: العطف بـ(أو) يمنع من كون<sup>(١)</sup> (صريحان) خبراً عن المبتدأ والمعطوف عليه المقدر؛ إذ لا يخبر عن المتعاطفين بـ(أو) بمثنى وإن جاز عود ضمير التثنية إليهما؛ بأن ذلك في (أو) التي لأحد الشئيين، لا التقسيمية التي هي بمعنى الواو. وقوله: (ولو قال: صريح.. كان أخصر وأوضح) وجه الأخصرية واضح، وأما الأوضحية.. فلعدم احتياجه إلى تكلف التوجيه المذكور؛ إذ الأظهر<sup>(٢)</sup>: أن قوله: (أو دبر) معطوف على (فرج).

(١) في نسخة (أ) و(ب): كونه.

(٢) في نسخة (د): إذ الظاهر.





الصُّعُودَ، وَالثَّانِي: هُوَ صَرِيحٌ، وَالْيَاءُ قَدْ تُبَدَّلُ هَمْزَةً؛ كَقَوْلِهِمْ: رَوَيْتُ وَرَوَأْتُ،  
وَالثَّلَاثُ: إِنَّ أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةِ وَمَوَاضِعَ الْهَمْزِ وَتَرْكِهِ.. فَكِنَايَةٌ، وَإِلَّا.. فَصَرِيحٌ.

(وَ«زَنَيْتَ فِي الْجَبَلِ») بِالْيَاءِ (صَرِيحٌ فِي الْأَصَحِّ)، وَالثَّانِي: هُوَ كِنَايَةٌ؛  
لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ أَرَادَ الصُّعُودَ وَلَكِنَّ الْهَمْزَةَ، وَالثَّلَاثُ: إِنَّ أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةِ.. فَصَرِيحٌ مِنْهُ،  
وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ: أَرَدْتُ الصُّعُودَ وَتَرَكْتُ الْهَمْزَ، وَإِنْ لَمْ يُحْسِنْهَا.. فَكِنَايَةٌ مِنْهُ وَيُقْبَلُ مِنْهُ  
مَا ذُكِرَ، وَلَوْ قَالَ: زَنَاتٍ فِي الْبَيْتِ بِالْهَمْزِ.. فَصَرِيحٌ عَلَى الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ  
بِمَعْنَى الصُّعُودِ فِي الْبَيْتِ وَنَحْوِهِ، زَادَ فِي «الرُّوضَةِ» أَنَّ هَذَا كَلَامُ الْبَغْوِيِّ، وَأَنَّ غَيْرَهُ  
قَالَ: إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْبَيْتِ دَرَجٌ يُصْعَدُ إِلَيْهِ فِيهَا.. فَصَرِيحٌ قَطْعًا، وَإِنْ كَانَ.. فَوَجْهَانِ<sup>(١)</sup>.

حاشية البكري

قوله: (ولا يقبل قوله: أردت الصعود) هذا من تنمة الثالث الضعيف.

قوله: (ولو قال: زنات في البيت) هو محترز: (الجبيل) في المتن، والمعتمد فيه:  
أنه إن لم يكن للبيت درج يصعد فيه فصريح، وإلا فكناية.

حاشية السباطي

قوله: (ولا يقبل قوله: أردت الصعود) أي: بلا يمين، أما باليمين.. فيقبل؛  
أخذًا مما صرحوا به من قبول قوله ذلك بيمينه على الأول؛ لاحتتمال إرادته. وقوله:  
(وتركت الهمز) أي: وأتيت بدله بالياء، وهو المراد بقلبهن الهمزة المعبر به في توجيه  
الثاني. وقوله: (ويقبل منه ما ذكر) أي: بيمينه؛ أخذًا مما يأتي في الكتابة<sup>(٢)</sup>.

تَنْبِيْهِ: لَوْ قَالَ: (يَا زَانِيَةً فِي الْجَبَلِ).. فَهُوَ كِنَايَةٌ؛ كَمَا حَكَاهُ فِي زِيَادَةَ «الرُّوضَةِ»  
عَنِ النَّصِّ، وَكَأَنَّ وَجْهَهُ: ظَهُورُ احْتِمَالِ الصُّعُودِ مَعَ النَّدَاءِ.

قوله: (وأن غيره قال... ) جرى على هذا ابن المقري في «روضه» لكنه لم يرجح

(١) إن كان للبيت درج.. فكناية، وإلا.. فصريح؛ كما في النحفة: (٣٨٩/٨) والمغني: (٣٦٨/٣)،

خلافا لما في النهاية: (١٠٥/٧ - ١٠٦) حيث قال: صريح وإن كان للبيت درج.

(٢) في نسخة (أ): الكتاب.



(وَقَوْلُهُ) لِلرَّجُلِ: («يَا فَاجِرُ، يَا فَاسِقُ») يَا خَبِيثُ (وَلَهَا) أَي: لِلْمَرْأَةِ («يَا خَبِيثَةٌ») يَا فَاجِرَةٌ، يَا فَاسِقَةٌ (وَ«أَنْتِ تُحِبِّينَ الْخُلُوءَ»، وَلِقُرَشِيٍّ: «يَا نَبْطِي»، وَلِزَوْجَتِهِ.. «لَمْ أَجِدْكَ عَذْرَاءً») أَي: بِكْرًا.. (كِنَايَةٌ) لِاحْتِمَالِهِ الْقَذْفَ وَغَيْرَهُ،

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (يا فاجرة، يا فاسقة) فيه أدنى إشارة إلى أن حذف الأول لدلالة الثاني عليه، وحذف الفاجرة والفاسقة من الثاني لدلالة الأول عليه.

﴿ حاشية السباطي ﴾

من الوجهين فيما إذا لم يكن له درج، وقال شارحه: أوجههما: أنه كناية.

قوله: (ولزوجته: «لم أجدك عذراء») قال الزركشي: يشبه أن يتصور بمن لم يعلم لها تقدم افتضاض مباح، فإن علم.. فلا كناية أيضًا، وهو ظاهر. وقوله: (ولزوجته) قال ابن شعبة: قد يوهم أنه لا يكون كناية في الأجنبية، وليس كذلك، فلا فائدة في التقييد بالزوجة.

تَنْبِيْه: من كنيته: قوله لزوجته أو أجنبية: (وجدتُ معكِ رجلًا) أو (لا تَرُدِّيْنِ يد لأمس) لا قوله لرجل (يا لوطي)، فهو صريح؛ كما صوبه في «الروضة» ونقله عن جزم «التنبيه» بعد قوله: إن المعروف في المذهب أنه كناية؛ لاحتمال أنه أراد أنه<sup>(١)</sup> على دين قوم لوط، قال: لأن هذا الاحتمال لا يفهمه العوام، وإنما يفهمون منه الوطاء، ويرد: بأن ذلك لا يعتبر في الصراحة، ومن ثمَّ صوب في «تصحيح التنبيه» أنه كناية، وجرى عليه ابن المقرئ في «روضه» وقال الأذرعى: إنه الصواب؛ كما قاله الأئمة واعتمده شيخنا العلامة الطندتائي، وقال ابن الرفعة: إن نسخ «التنبيه» مختلفة؛ ففي بعضها (يا لوطي) وفي بعضها (يا لائط) قال: والظاهر: أن (لائط) هي الصحيحة. قال ابن القطان: ولو قال له: (يا بغاء) أو لها: (يا قحبة).. فهو كناية، وهو ظاهر وإن أفتى ابن عبد السلام بأن الثاني صريح، واقتضاه كلام «الروضة» آخر الطلاق؛ لاحتماله وصفا لغير ذلك، وبه يعلم ضعف إفتاء ابن عبد السلام أيضًا: بأن قوله: (يا مخنث)

(١) في نسخة (د): به.



وَالْقَذْفُ فِي «يَا نَبْطِي» لِأَمِّ الْمَخَاطَبِ؛ حَيْثُ نَسَبَهُ إِلَى غَيْرِ مَنْ يُنْسَبُ إِلَيْهِمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ: أَنَّهُ لَا يُشْبِهُهُمْ فِي السَّيْرِ وَالْأَخْلَاقِ، (فَإِنْ أَنْكَرَ إِرَادَةَ قَذْفٍ) فِي الْكِنَايَةِ.. (صُدِّقَ بِيَمِينِهِ) وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْلِفَ كَاذِبًا؛ دَفْعًا لِلْحَدِّ، أَوْ تَحَرُّزًا مِنْ إِتْمَامِ الْإِيذَاءِ.

(وَقَوْلُهُ) لِأَخَرَ: («يَا ابْنَ الْحَلَالِ»، وَ«أَمَّا أَنَا فَلَسْتُ بِزَانٍ»، وَنَحْوَهُ) كَقَوْلِهِ: أُمِّي لَيْسَتْ بِزَانِيَةٍ.. (تَعْرِيفٌ لَيْسَ بِقَذْفٍ وَإِنْ نَوَاهُ) لِأَنَّ النِّيَّةَ إِنَّمَا تُؤَثِّرُ إِذَا احْتَمَلَ اللَّفْظُ الْمُنَوِيَّ، وَلَا احْتِمَالَ لَهُ هُنَا، وَمَا يُفْهَمُ وَيَسْتَحِيلُ مِنْهُ.. فَهُوَ أَثَرُ قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ، وَقِيلَ: هُوَ قَذْفٌ إِنْ نَوَاهُ؛ اعْتِمَادًا عَلَى الْفَهْمِ وَحُصُولِ الْإِيذَاءِ.

حاشية المنبسطي

صريح؛ للعرف؛ كما هو ظاهر من تعليقه.

قوله: (صدق بيمينه) قال الماوردي: وصفتها: أن يحلف أنه ما أراد قذفه، لا أنه ما قذفه.

قوله: (وليس له أن يحلف كاذباً... أي: بل عليه أن يعترف بإرادة القذف؛ ليحد وتبرأ ذمته؛ لأن الخروج من مظالم العباد واجب، قال الأذرعى: ولو كان صادقاً في قذفه يعلم زناه يقيناً.. فهل يكون عذراً في التورية عند تحليف الحاكم له؛ ليدرأ<sup>(١)</sup> الحد عن نفسه وتجاوز التورية؟ الأقرب عندي: جوازه؛ لما فيه من دفع المضرة عن المقول له، بل يقرب إيجاب ذلك إذا علم أنه يحد بذلك، وتبطل عدالته وروايته وما يتحمله من الشهادات ونحو ذلك. انتهى، وهو ظاهر وإن كان ظاهر إطلاقهم يخالفه. وقوله: (أو تحرزا من إتمام الإيذاء) أي: للمقذوف؛ فإنه لو لم يحلف.. لوقع في الظن صدقه فيما قال.

قوله: (لأن النية إنما تؤثر إذا احتمل اللفظ المنوي ولا احتمال له هنا... قال القونوي: فيه نظر؛ فإن احتمال اللفظ في التعريض للمنوي وإشعاره به مما لا ينكر؛

(١) في نسخة (أ): ليدر.



(وَقَوْلُهُ) لِرَوْجَتِهِ أَوْ لِأَجْنَبِيَّةٍ: («زَنَيْتُ بِكَ» .. إِقْرَارُ بِرْزَانَا) عَلَى نَفْسِهِ .....

﴿ حاشية السباطر ﴾

أي: فيكون كناية . قال الزمخشري: الفرق بين الكناية والتعريض: أن الكناية أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له؛ أي: بأن يستعمله في الموضوع له لينتقل منه إلى ذلك الشيء؛ كطول النجاد المستعمل في معناه لينتقل منه إلى طول القامة المقصود ذكره بذلك، والتعريض: أن يذكر شيئاً؛ أي: بلفظ دال على ذلك الشيء حقيقة، أو مجازاً، أو كناية يدل به على شيء لم يذكره؛ كما يقول المحتاج للمحتاج إليه: (جئتك لأسلم عليك ولأنظر إلى وجهك) وكذلك: (وحسبك بالتسليم مني تقاضياً) كأنه أماله الكلام إلى غرض؛ أي: جانب يدل على الغرض، ويسمى التلويح؛ لأنه يلوح منه بما يريد.

ثم قال - أعني القونوي -: هذا كلامه، وهو ظاهر في أن التعريض مشعر وملوح بالمقصود في الجملة، إلا أن يكون مراد من نفي الدلالة والاحتمال عن التعريض أنه لولا القرينة والسياق لم يكن اللفظ بمجرد في التعريض مشعراً بالمقصود، فيقرب حينئذ بعض القرب، غير أن هذا القدر لا يبعد حصول مثله في بعض صور الكناية؛ نحو: (ذوقي) فإنه بمجرد لا إشعار له بإضافة الذوق إلى كأس الفراق. انتهى.

وجواب نظيره: ما ذكره بقوله: (إلا أن يكون مراد من نفي الدلالة...) وأما قوله: (غير أن هذا القدر لا يبعد حصول مثله في بعض صور الكناية...) فلا يضر؛ لأن المقصود في الكناية وإن لم يشعر به لفظها هو مدلوله، بخلافه في التعريض.

هذا وما أشار إليه من أنه ينبغي أن يكون كناية هو طريق العراقيين؛ كما قاله ابن الرفعة وغيره وصوبه الزركشي.

قوله: (إقرار بزنا...) قال الأذري وغيره: ينبغي أن يكون محل ذلك إذا لم يعهد بينهما زوجية مستمرة من صغره إلى قوله: (فإن كان كذلك...) وكلام الدارمي يقتضي ذلك، ثم الظاهر: أن ذلك مفرع على أنه لا يشترط التفصيل في الإقرار بالزنا، أما لو شرطاه - وهو الأصح<sup>(١)</sup> - فلا. انتهى.

(١) في نسخة (أ): وهو الأرجح.





(وَقَذْفٌ) لِلْمُخَاطَبَةِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهَا لِرِزْوَجِهَا أَوْ لِأَجْنَبِيٍّ: زَنَيْتُ بِكَ، فَهِيَ مُقِرَّةٌ بِالزَّانَا وَقَادِفَةٌ لِلْمُخَاطَبِ، وَرَأَى الْإِمَامُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ صَرِيحًا فِي الْقَذْفِ؛ لِاحْتِمَالِ كَوْنِ الْمُخَاطَبِ مُكْرَهًا وَانْتِظَامِ الْكَلَامِ مَعَ ذَلِكَ.

(وَلَوْ قَالَ لِرِزْوَجَتِهِ: «يَا زَانِيَةٌ»، فَقَالَتْ: «زَنَيْتُ بِكَ» أَوْ «أَنْتَ أَزْنَى مِنِّي».. فَقَادِفٌ وَكَانِيَةٌ) لِاحْتِمَالِ أَنْ تُرِيدَ إِثْبَاتَ الزَّانَا، فَتَكُونُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى مُقِرَّةً بِهِ<sup>(١)</sup>

حاشية البكري

قوله: (ومثله قولها لزوجها) أفاد به: أن خطاب الأنثى للذكر كالذكر للأنثى، فلا اختصاص بما في المتن.

قوله: (لا احتمال أن تريد إثبات الزنى...) بين به المعنى المراد في الصورتين وأنهما ليسا على حد واحد، ولا يرد ذلك على المتن بل ذكره؛ لأنه وظيفة الشارح.

حاشية السنباطي

قوله: (وقذف للمخاطبة) أي: من زوجة وأجنبية، وقضية إطلاقه - أنه قذف للزوجة - أنه لا فرق بين أن يعلم أنها زوجته أو يظنها أجنبية، أو لم يعلم الحال، وفي «فروق الجويني» أنه إذا قذف امرأته وهو لا يعرفها حين قذفها ثم بان أنها زوجته.. فليس ذلك بقذف ولا لعان، وإن ادعت عليه.. صدق بيمينه أنه لم يعرفها، نقله الأذرعى وغيره، ثم قال الأذرعى: كان ذلك محل وفاق فينبغي تقييد الإطلاق به.

قوله: (ورأى الإمام...) قال في «الروضة» ك«أصلها»: وهو قوي، ويؤيده أن قوله لها: (زنى مع فلان) كان قذفا لها دونه. انتهى، ورده في «شرح الروض» بأن الفرق بين الصيغتين<sup>(٢)</sup> ظاهر، فلا يحسن التأييد بما ذكر، على أن الاحتمال المذكور في كلام الإمام أجاب عنه الغزالي وغيره: بأن إطلاق هذا اللفظ يحصل به الإيذاء التام؛ لتبادر الفهم منه إلى صدوره عن طواعية وإن احتمل غيره، ولهذا يحد بالنسبة للزنا مع

(١) قولها إقرار صريح بالزنا؛ كما في المغني: (٣/٣٧٠)، خلافا لما في التحفة: (٨/٣٩٤) والنهاية: (٧/١٠٧) حيث الظاهر من كلامهما أنه كناية.

(٢) في نسخة (ج) و(د): الصنفين.



وَقَادِفَةٌ لِلزَّوْجِ ، وَيَسْقُطُ بِإِقْرَارِهَا حَدُّ الْقَذْفِ عَنْهُ وَيُعَزَّرُ ، وَتَكُونُ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ قَادِفَةً فَقَطُ ، وَالْمَعْنَى : أَنْتَ زَانٍ وَزِنَاكَ أَكْثَرُ مِمَّا نَسَبْتَنِي إِلَيْهِ ، وَأَنْ تُرِيدَ نَفْيَ الزَّانَا ؛ أَي : لَمْ يَطَّأْنِي غَيْرُكَ وَوَطَّؤُكَ بِنِكَاحٍ ، فَإِنْ كُنْتُ زَانِيَةً .. فَأَنْتَ زَانٍ أَيْضًا أَوْ أَزْنَى مِنِّي ، فَلَا تَكُونُ قَادِفَةً وَتُصَدَّقُ فِي إِرَادَةِ ذَلِكَ بِيَمِينِهَا .

(فَلَوْ قَالَتْ) فِي جَوَابِهِ : (« زَنْيْتُ وَأَنْتَ أَزْنَى مِنِّي » .. فَمُقَرَّةٌ بِالزَّانَا (وَقَادِفَةٌ) لَهُ ، وَلَوْ قَالَتْ لِزَوْجِهَا : يَا زَانِي ، فَقَالَ : زَنْيْتُ بِكَ ، أَوْ أَنْتَ أَزْنَى مِنِّي .. فَهِيَ قَادِفَةٌ صَرِيحًا ، وَهُوَ كَانَ عَلَى وِزَانٍ مَا تَقَدَّمَ ... إِلَى آخِرِهِ ، فَلَوْ قَالَ فِي جَوَابِهَا : زَنْيْتُ

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله : (ولو قالت لزوجها : يا زاني ...) أفاده : أن الخطاب بذلك في عكس صورة المتن مثلها ، وليس اعتراضاً بل زيادة فوائد ؛ لأن الباب مهم يحتاج للإيضاح والتفصيل .  
قوله : (على وزان ما تقدم ...) أي : أنه يكون تارة مقراً وقادفاً ، وتارة قاذفاً فقط .

﴿ حاشية السباطي ﴾

احتمال إرادة زنا العين والرجل .

قوله : (وقاذفة للزوج ...) أي : ما لم يرد إثبات الزنا قبل النكاح وهو مجنون ونحوه .. فلا تكون قاذفة له وإن كانت مقرة<sup>(١)</sup> بالزنا ، فتحد له مع التعزير ؛ للإيذاء ، خلافاً لما وقع لابن المقري في «روضه» وتصدق في إرادة ذلك بيمينها ؛ لاحتماله ، فإن نكلت فحلف .. فقاذفة ، فتحد للقذف .

قوله : (أكثر مما نسبني إليه) أي : كاذبا .

قوله : (وتصدق في إرادة ذلك بيمينها) أي : فإن نكلت وحلف .. فكما مر .

قوله : (في جوابه) اقتصر عليه ؛ لأنه المتبادر ، وجرى على نمطه فيما يأتي ، وإلا ؛ فلو قالت أو قال ذلك ابتداء .. كان الحكم كما لو قالت أو قاله جواباً .

(١) في نسخة (د) : مصرة .





وَأَنْتِ أَرْزَيْتِ مِنِّي .. فَهُوَ مُقَرَّبٌ بِالزَّنَا وَقَادِفٌ لَهَا ، عَلَى وَزَانٍ مَا تَقَدَّمَ أَيْضًا ، وَلَوْ قَالَ لِأَجْنَبِيَّةٍ : يَا زَانِيَّةُ ، فَقَالَتْ : زَنْيْتُ بِكَ أَوْ أَنْتِ أَرْزَيْتِ مِنِّي .. فَهُوَ قَادِفٌ ، وَهِيَ قَادِفَةٌ فِي الْأَوَّلِ (١) مَعَ الْإِقْرَارِ فِيهِ بِالزَّنَا ، وَكَانِيَّةٌ فِي الثَّانِي ؛ لِأَخْتِمَالِ أَنْ تُرِيدَ : أَنَّهُ أَهْدَى إِلَى الزَّنَا ، أَوْ أَحْرَصُ عَلَيْهِ مِنْهَا ، وَيُقَاسُ بِمَا ذُكِرَ قَوْلُهَا لِأَجْنَبِيَّةٍ : يَا زَانِي فَيَقُولُ : زَنْيْتُ بِكَ أَوْ أَنْتِ أَرْزَيْتِ مِنِّي ، وَلَوْ قَالَتْ ابْتِدَاءً : أَنْتِ أَرْزَيْتِ مِنِّي .. فَفِي كَوْنِهِ قَدْفًا وَجْهَانِ يَأْتِيَانِ فِي قَوْلِهِ لَهَا ابْتِدَاءً : أَنْتِ أَرْزَيْتِ مِنِّي ، وَلَوْ قَالَ لِآخَرَ : أَنْتِ أَرْزَيْتِ مِنِّي فَلَانَ .. فَلَيْسَ بِقَدْفٍ إِلَّا أَنْ يُرِيدَهُ ، وَقِيلَ : هُوَ قَدْفٌ لهُمَا ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ اللَّفْظِ يَقْتَضِي اشْتِرَاكَهُمَا فِي أَضْلِ الزَّنَا وَاخْتِصَاصِ الْمَخَاطَبِ بِمَزِيدٍ ، وَيُؤْخَذُ مِمَّا ذُكِرَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : أَنَّ الرَّاجِحَ فِي الَّتِي قَبْلُهَا : عَدَمُ الْقَدْفِ أَيْضًا ، وَأَنَّهُ عَلَى وَجْهِ الْقَدْفِ فِيهَا

حاشية البكري

قوله: (أن الراجح في التي قبلها...) هي مسألة الوجهين المطلقة.

حاشية السبياطي

قوله: (وهي قاذفة في الأول) كذا قاله البغوي، وهو مبني على أنه لا يحتمل إرادة نفي الزنا عنهما على الوجه السابق في الزوجة، وهو ليس بمتعين، بل يحتمل ذلك على وجه آخر ذكره في الزوجة وإن لم يذكره الشارح؛ وهو أن تريد (أني لم أزن كما لم تزن أنت) كما يقول الشخص لغيره: (سرقت) فيقول: (سرقت معك) ويريد نفي السرقة عنه وعن نفسه، ومن ثم قال في «الروض» بعد أن نقل ما قاله الشارح عن البغوي: والقياس: أنها كالزوجة. وقوله: (ويقاس بما ذكر...) فيه ما علمت بالنسبة لقوله: (زيت بك).

قوله: (إلا أن يريده) أي: أو يكون قد ثبت زنا فلان بالبينة أو الإقرار وعلم القائل به حين القول... كان كناية، ويصدق بيمينه في جهله.

قوله: (ويؤخذ مما ذكر في هذه المسألة: أن الراجح في التي قبلها: عدم القذف أياً) كما يؤخذ منه: أن محل الخلاف إذا لم يرد القذف، وإلا... كان قذفاً قطعاً.

(١) في نسخة (ش): في الأولى.

يَكُونُ الْقَائِلُ مُقِرًّا بِالزَّنَا لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ، وَدُفِعَتْ: بِأَنَّ النَّاسَ فِي مُحَاوَرَاتِهِمْ فِي الدَّمِّ وَالْمَشَاتِمَةِ لَا يَتَّقِيْدُونَ غَالِبًا بِالْوَضْعِ الْأَصْلِيِّ لِللَّفْظِ، فَلَا يُحْمَلُ إِطْلَاقُهُمْ فِي ذَلِكَ عَلَى مُقْتَضَاهُ، وَقَدْ جَاءَ «أَفْعَلُ» فِي ذَلِكَ لِغَيْرِ الْإِسْتِرَاكِ؛ قَالَ تَعَالَى حِكَايَةً لِقَوْلِ يُوسُفَ ﷺ لِإِخْوَتِهِ: ﴿أَنْتُمْ سَرَّ مَكَانًا﴾ [يوسف: ٧٧].

(وَقَوْلُهُ) لِغَيْرِهِ: («زَنَى فَرْجُكَ») بِمَنْحِ الْكَافِ أَوْ كَسْرِهَا («ذَكَرَكَ») أَوْ قُبْلِكَ، أَوْ دُبْرِكَ.. (قَذَفَ) لِأَنَّ مَا ذُكِرَ آلَةُ الْوَطْءِ أَوْ مَحَلُّهُ.

(وَالْمَذْهَبُ: أَنَّ قَوْلَهُ): زَنَى («يَدُكَ وَعَيْنُكَ») وَرِجْلُكَ، (وَلَوْلَدِهِ): «لَسْتَ مِنِّي»، أَوْ «لَسْتَ ابْنِي».. كِنَايَةً، وَلَوْلَدٍ غَيْرِهِ: «لَسْتَ ابْنِ فُلَانٍ».. صَرِيحٌ، إِلَّا لِمَنْفِيٍّ (بِلِعَانٍ) أَمَا فِي الْأُولَى.. فَلِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ زِنَا الْأَعْضَاءِ الْمَذْكُورَةِ: اللَّمْسُ

#### ﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (فلان المفهوم... الأولى): زنا فرجك، أو ذكرك، أو قبلك، أو دبرك، أو يدك، أو رجلك، أو عينك. والثانية قوله لولده: لست مني أو لست ابني. والثالثة قوله لولد غيره.

#### ﴿ حاشية السنياطي ﴾

قوله: (وقوله لغيره: «زنى فرجك»...): هذا في غير الخنثى المشكل، أما هو؛ فإن أضاف الزنا إلى فرجه.. كان قذفًا، أو إلى أحدهما.. فلا يكون قذفًا إلا بالنية.

#### تَنْبِيْهُ

قوله: (زنى في قبلك) صريح في المرأة دون الرجل، و(وطئك رجلان معا في قبلك أو دبرك) ليس بقذف؛ للقطف بكذبه، فيعزر للإيذاء، بخلاف قوله: (وطئك رجلان معا) فهو صريح في القذف؛ لإمكان ذلك بوطء واحد في القبل والآخر في الدبر، نبه على ذلك الإسنوي. انتهى.

قوله: (صريح) أي: وإن أراد أنه ليس ابنه؛ لكونه من وطء شبهة؛ كما هو ظاهر كلامهم وإن نظر فيه ابن شبهة.



وَالْمَشْيُ وَالنَّظَرُ؛ كَمَا فِي حَدِيثِ «الصَّحِيحَيْنِ»: «زِنَا الْعَيْنَيْنِ النَّظَرُ»<sup>(١)</sup>، وَقِيلَ:  
فِيهَا وَجْهَانِ أَوْ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ صَرِيحٌ؛ إِحْقَاقًا لَهُ بِالْفَرْجِ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ  
وَالثَّلَاثَةُ.. فَمَا ذُكِرَ فِيهِمَا هُوَ الْمَنْصُوصُ، وَخَرَجَ بَعْضُهُمْ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا قَوْلًا فِي  
الْأُخْرَى فَحَكَى فِيهِمَا قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي قَذْفِ أُمَّ الْمَخَاطَبِ؛ لِسَبْقِهِ  
إِلَى الْقَهْمِ، وَأَقْسَمُهُمَا: أَنَّهُ كِنَايَةٌ؛ لِإِحْتِمَالِهِ غَيْرِ الْقَذْفِ، وَقَطَعَ بَعْضُهُمْ بِالْأَوَّلِ مِنْهُمَا  
وَأَوَّلَ نَصِّ الْكِنَايَةِ، وَبَعْضُهُمْ بِالثَّانِي وَحَمَلَ نَصَّ الْقَذْفِ عَلَى مَا إِذَا أَرَادَهُ،  
وَالْأَصَحُّ: تَقْرِيرُ النَّصِّينِ، وَالْفَرْقُ: أَنَّ الْأَبَ لِإِحْتِيَاجِهِ إِلَى تَأْدِيبِ وَلَدِهِ وَزَجْرِهِ عَمَّا  
لَا يَلِيقُ بِنَسَبِهِ يُحْمَلُ مَا قَالَهُ عَلَى التَّأْدِيبِ بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ، وَيُسْتَفْسَرُ؛ فَإِنْ قَالَ:  
أَرَدْتُ أَنَّهُ مِنْ زِنَا.. فَهُوَ قَازِفٌ لِأُمَّهِ، أَوْ أَنَّهُ لَا يُشْبِهُنِي خَلْقًا أَوْ خُلُقًا.. فَيُقْبَلُ بِيَمِينِهِ،

حاشية السباطي

قوله: (وأول نص الكناية) انظر ماذا تؤول به.

قوله: (والفرق... ) يؤخذ منه: أن غير الأب ممن له تأديبه؛ كأخيه وعمه كالأب  
في ذلك.

قوله: (أو أنه لا يشبهني خلقًا أو خُلُقًا.. فيقبل بيمينه) أي: فإن نكل.. حلفت  
وحدًا للقذف، وله أن يلاعن لإسقاطه، قال الماوردي: وليس له نفي الولد؛ لأنه لم  
ينكر نسبه منه، ولو قال: (أردت أنه من وطء شبهة).. فكذا الحكم، فلا ينتفي الولد  
عنه، لكن لو عين واطنا وادعى الولد.. عرض على القائف، وإن قال: (أردت أنه من  
زوج كان قبل).. لم يكن قاذفًا للأم وإن لم يعرف لها زوج، وأما الولد؛ فإن لم يعرف  
لأمه زوج قبله.. لم يقبل قوله بل يلحقه، فإن عرف لها زوج قبله.. فكما سيأتي في  
العدد؛ فإن الحق به.. فله أن يلاعن لنفسه، وإن قال: (أردت أنها لم تلده بل هو لقبط

(١) صحيح البخاري، باب: ﴿وَحَرَّمَ عَلَى قَرَبَتِهِ أَهْلَكَهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ وحرام على قرية  
أهلكناها أنهم لا يرجعون ﴿[الأنبياء: ٩٥]، رقم [٦٦١٢]، صحيح مسلم، باب: قدر على ابن  
آدم حظه من الزنا وغيره، رقم [٢٠ - ٢٦٥٧].



وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: (إِلَّا لِمَنْفِيٍّ بِاللَّعَانِ) مُسْتَثْنَى مِنْ قَوْلِهِ: (صَرِيحٌ) أَي: لَوْ قَالَ لِلْوَالِدِ الْمَنْفِيٍّ بِاللَّعَانِ: لَسَتْ ابْنُ فُلَانٍ؛ يَعْنِي: الْمَلَاعِنَ.. فَلَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي قَذْفِ أُمِّهِ، فَيَسْأَلُ؛ فَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ تَصْدِيقَ الْمَلَاعِنِ فِي نِسْبَةِ أُمِّهِ إِلَى الزَّنَا.. فَهُوَ قَاذِفٌ لَهَا، وَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ أَنَّ الْمَلَاعِنَ نَفَاهُ، أَوْ انْتِفَاءَ نَسْبِهِ مِنْهُ<sup>(١)</sup> شُرْعًا أَوْ أَنَّهُ لَا يُشْبِهُهُ خُلُقًا أَوْ خُلُقًا.. قَبْلَ بِيَمِينِهِ وَيُعَزِّرُ عَلَيْهِ؛ لِلإِيذَاءِ، ثُمَّ أَخَذَ الْمُصَنِّفُ فِي بَيَانِ حُكْمِ الْقَذْفِ فَقَالَ:

(وَيُحَدُّ قَاذِفٌ مُحْصَنٍ، وَيُعَزَّرُ غَيْرُهُ) أَي: غَيْرُ قَاذِفِ الْمُحْصَنِ؛ وَهُوَ قَاذِفٌ

حاشية السنباطي

أو مستعار) .. فالقول قوله بيمينه في نفي الولادة وعليها البيعة، فإن لم يكن بينة .. عرض معها على القائف؛ فإن ألحقه بها .. لحق الزوج واحتاج في نفيه إلى اللعان، وإن لم يلحقه بها، أو لم يكن قائف، أو أشكل عليه .. حلف الزوج أنه لا يعلم أنها ولدته وانتفى عنه ولا يلحقها، فإن نكل عن يمينه في نفي الولادة .. حلفت ولحقه الولد، فإن نكلت .. فهل يوقف اليمين ليحلف الصبي بعد بلوغه؛ لأن الحق له، أم لا؛ لأن يمين الرد لا ترد؟ وجهان، قضية كلام الرافعي ترجيح الثاني، فإن قلنا بالأول فحلف بعد بلوغه .. لحق به، وإن نكل أو قلنا بالثاني .. انتفى عنه ولا يلحقها، وإن قال: (لم أرد شيئاً) .. لم يلزمه حد أيضاً، قاله الماوردي.

قوله: (فليس بصريح في قذف أمه، فيسأل ..) أي: فلا يحد قبل السؤال، وهذا قبل الاستلحاق، أما بعده .. فهو صريح في ذلك، فيحده من غير أن يسأله.

نعم؛ إن ذكر محتملاً<sup>(٢)</sup>؛ كأن قال: (أردت أنه لم يكن ابنه حين نفاه) .. فيقبل منه بيمينه فلا يحد؛ لاحتمال ما أراده، ويعزر للإيذاء، هذا محصل ما في «الروضة» نقلاً عن الماوردي.

(١) في نسخة (شر) و(ق): انتفى نسبه منه.

(٢) في نسخة (ج): مجملاً.





غَيْرِ الْمُحْصَنِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمَقْدُوفُ الزَّوْجَةَ أَمْ<sup>(١)</sup> غَيْرَهَا ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ الْحَدِّ وَشَرْطُهُ فِي بَابِهِ ، وَبَيَانُ التَّعْزِيرِ فِي آخِرِ «الْأَشْرِبَةِ» ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] .  
(وَالْمُحْصَنُ : مُكَلَّفٌ) أَي : بَالِغٌ عَاقِلٌ ، (حُرٌّ ، مُسْلِمٌ ، عَفِيفٌ عَنِ وِطْءٍ يُحَدُّ بِهِ) بِأَنْ لَمْ يَطَأْ أَضْلًا ، أَوْ وِطِئَ وَطْئًا لَا يُحَدُّ بِهِ ، بِخِلَافِ مَنْ وِطِئَ وَطْئًا يُحَدُّ بِهِ ؛ بِأَنْ زَنَى فَلَيْسَ بِمُحْصَنٍ .

(وَتَبْطُلُ الْعِفَّةُ) الْمَعْتَبَرَةُ فِي الْإِحْصَانِ (بِوِطْءِ مُحْرَمٍ مَمْلُوكَةٍ) لَهُ ؛ كَأَخِيهِ أَوْ عَمَّتِهِ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ مَعَ عِلْمِهِ بِالتَّحْرِيمِ (عَلَى الْمَذْهَبِ) سَوَاءً قَبْلَ الْقَوْلِ

حاشية البكري

قوله : (وشرطه في بابه) أي : (كتاب حد القذف).

قوله : (مع علمه بالتحريم) قيد لا بد منه .

حاشية السنياطي

قوله : (مكلف ...) يعتبر التكليف والحرية والإسلام من ذكر عند الفعل المقدوف

به .

فلو قذف مجنونًا بزنا قبل الجنون .. حد ، أو مرتدًا بزنا قبل الردة ، أو عبدًا بزنا قبل رقه ، ويتصور فيما إذا أسلم الأسير ثم اختار الإمام فيه الرق .

قوله : (المعتبرة في الإحصان) أي : لا المتقدمة في كلام المصنف ؛ أعني : العفة عن وِطْءٍ يُحَدُّ بِهِ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

قوله : (بِوِطْءِ مُحْرَمٍ مَمْلُوكَةٍ ...) أَي : بِخِلَافِ وِطْءِ مَمْلُوكَتِهِ غَيْرِ الْمُحْرَمِ وَلَوْ مُرْتَدَةً ، وَمُزَوَّجَةً ، وَمَكَاتِبَةً ، وَمَشْرُوكَةً ، وَقَبْلَ الْإِسْتِبْرَاءِ ، وَكُوطْءِ مُحْرَمِ الْمَمْلُوكَةِ : وِطْءٌ حَلِيلَتِهِ فِي دَبْرِهَا ، فَتَبْطُلُ الْعِفَّةُ بِهِ مَعَ الْعِلْمِ بِالتَّحْرِيمِ .

(١) في نسخة (ش) : أو .



المرجوح: إِنَّهُ يُوجِبُ الْحَدَّ أَمْ لَا؛ لِذَلَالَتِهِ عَلَى قِلَّةِ الْمَبَالَاةِ بِالزَّانَا، وَهُوَ أَفْحَشُ مِنَ الزَّانَا بِالْأَجْنِيَّاتِ، وَقِيلَ: لَا تُبْطَلُ الْعِفَّةُ بِهِ عَلَى الثَّانِي؛ لِعَدَمِ التَّحَاقِقِ بِالزَّانَا، وَقَدْ عَبَّرَ الْمَصْنُفُ فِي هَذَا الْخِلَافِ الْمَرْتَبِ بِ«الْمَذْهَبِ» عَلَى خِلَافِ اصْطِلَاحِهِ، (لَا) بِوَطْءٍ (زَوْجَتِهِ فِي عِدَّةٍ شُبْهَةٍ وَأَمَةٍ وَلَدِهِ وَمَنْكُوحَتِهِ بِلَا وَوَلِيِّ) أَوْ بِلَا شُهُودٍ<sup>(١)</sup> (فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ كَانَ حَرَامًا؛ لِقِيَامِ الْمَلِكِ فِي الْأُولَى، وَثُبُوتِ النَّسَبِ فِيمَا بَعْدَهَا حَيْثُ حَصَلَ عُلُوقٌ مِنْ ذَلِكَ الْوَطْءِ مَعَ انْتِفَاءِ الْحَدِّ فِي الْجَمِيعِ، وَالثَّانِي: تَبْطُلُ الْعِفَّةُ بِهِ؛ لِحُرْمَتِهِ وَوُقُوعِهِ فِي غَيْرِ مَلِكٍ فِي غَيْرِ الْأُولَى، وَوَطْءِ زَوْجَتِهِ أَوْ أَمَتِهِ فِي حَبِضٍ أَوْ نِفَاسٍ أَوْ إِحْرَامٍ أَوْ صَوْمٍ أَوْ اغْتِكَافٍ.. لَا يُبْطَلُ الْعِفَّةُ، وَقِيلَ: فِيهِ الْوَجْهَانِ، وَمُقَدَّمَاتُ الْوَطْءِ كَالْقُبْلَةِ وَاللَّمْسِ وَغَيْرِهِمَا لَا تُبْطَلُ الْعِفَّةُ بِحَالٍ.

(وَلَوْ زَنَى مَقْدُوفٌ.. سَقَطَ الْحَدُّ) عَنْ قَازِفِهِ، (أَوْ ارْتَدَّ.. فَلَا) يَسْقُطُ الْحَدُّ

## ﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (على خلاف اصطلاحه) أي: وهو حسن في نفسه، وقد وقع لي فيما أظن مواضع في هذه الحاشية فيها بناء خلاف أقول فيه: الأنسب التعبير بـ(المذهب) أي: في ذات الخلاف؛ أي: لا بالنسبة لاصطلاح المصنف.

## ﴿ حاشية المنبأطي ﴾

قوله: (وقد عبر المصنف في هذا الخلاف المرتب... ) قد يقال: ليس هذا الخلاف مرتباً، وإنما هو مبني على عدم وجوب الحد؛ أي: فإن قلنا بوجوبه.. بطلت العفة به قطعاً، فصح تعبيره بـ(المذهب) على وفق اصطلاحه، فليتأمل.

قوله: (سقط الحد عن قاذفه) أي: فلو كان زوجة لم تلاعن الزوج القاذف إلا لنفي الولد، وكالزنا فيما ذكر: الوطاء المسقط للعفة؛ كما نص عليه في «الأم» و«المختصر».

(١) الظاهر جريان الخلاف في وطء المنكوحه بلا ولي أو شهود سواء قلد القائل بحله أم لا؛ كما في التحفة: (٣٩٩/٨) والنهاية: (١٠٩/٧)، خلافاً لما في المغني: (٣٧١/٣) حيث قال: أن الخلاف في معتقد التحريم إذا لم يقلد.





عَنْ قَازِفِهِ ، وَالْفَرْقُ : أَنَّ الزَّانَا يُكْتَمُ مَا أَمَكَّنَ ؛ فَظُهُورُهُ يَدُلُّ عَلَى سَبْقِ مِثْلِهِ غَالِبًا ، وَالرَّدَّةُ عَقِيدَةٌ ، وَالْعَقِيدَةُ لَا تُخْفَى غَالِبًا ؛ فإِظْهَارُهَا لَا يَدُلُّ عَلَى سَبْقِ الْإِخْفَاءِ غَالِبًا ، وَفِي الْأُولَى قَوْلٌ قَدِيمٌ بَعْدَ السَّقُوطِ ؛ لِطُرُوقِ الزَّانَا كَالرَّدَّةِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ وَجْهُ بِالسَّقُوطِ كَالزَّانَا .

(وَمَنْ زَنَى مَرَّةً ثُمَّ صَلَّحَ) بِأَنَّ تَابَ وَحَسُنَتْ حَالُهُ .. (لَمْ يَعُدْ مُحْصَنًا) فَلَا يُحَدُّ قَازِفُهُ سِوَاءَ قَذْفِهِ بِذَلِكَ الزَّانَا أَمْ بِزِنَا بَعْدَهُ أَمْ أَطْلَقَ ؛ لِأَنَّ الْعِرْضَ إِذَا انْحَرَمَ بِالزَّانَا .. لَمْ تَنْسَدْ ثُلُمَتُهُ بِالْعِفَّةِ الطَّارِئَةِ ، وَقَالَ الْإِمَامُ : مَا أَرَى هَذَا يَسْلَمُ مِنَ الْخِلَافِ ؛ فَإِنَّ التَّائِبَ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ .

(وَحَدُّ الْقَذْفِ يُورَثُ وَيَسْقُطُ بِعَفْوٍ) لِأَنَّهُ حَقُّ آدَمِيٍّ ؛ لِتَوَقُّفِ اسْتِيفَائِهِ عَلَى مُطَالَبَةِ الْآدَمِيِّ بِهِ ، وَحَقُّ الْآدَمِيِّ شَأْنُهُ مَا ذَكَرَ وَتَعْزِيرُ الْقَذْفِ كَذَلِكَ ، (وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ

حاشية البكري

قوله: (شأنه ما ذكر) أي: من الإرث والسقوط بالعفو.

قوله: (وتعزير القذف كذلك) أي: يورث ويسقط بعفو، وذكره لثلاث يتوهم اختصاص الحكم بالحد.

حاشية المنباضي

قوله: (وحد القذف يورث) قد يقتضي أنه لو مات المقذوف مرتدًا قبل استيفاء الحد .. سقط ، والأوجه في «شرح الروض»: أنه لا يسقط ، بل يستوفيه وارثه لولا الردة ؛ للتشفي ؛ كما في نظيره من قصاص الطرف .

قوله: (ويسقط بعفو) أي: يسقط كله بعفو عنه ، لا بعفو عن بعضه فلا يسقط كله ، بل ولا البعض المعفو عنه .

قوله: (وتعزير القذف كذلك) أي: يورث ويسقط بعفو لما ذكر ، واستشكل بما يأتي من جواز استيفاء الإمام له مع العفو ، وأجيب: بأن الإمام لا يستوفيه ؛ لكونه حق الآدمي الذي أسقطه ، بل للمصلحة التي رآها في ذلك فهو حق الله .



يَرِثُهُ كُلُّ الْوَرَثَةِ) حَيْثُ مَاتَ الْمَقْدُوفُ قَبْلَ اسْتِيفَانِهِ كَالْمَالِ وَالْقِصَاصِ ، وَالثَّانِي :  
 يَرِثُهُ غَيْرُ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ ، لِارْتِفَاعِ النِّكَاحِ بِالمَوْتِ وَانْقِطَاعِ وَاسِطَةِ التَّعْيِيرِ ، (و)  
 الْأَصْحَحُ : (أَنَّهُ لَوْ عَفَا بَعْضُهُمْ) أَي : بَعْضُ الْوَرَثَةِ عَنْ حَقِّهِ مِنَ الْحَدِّ . . (فَلِلْبَاقِي)  
 مِنْهُمْ (كُلُّهُ) أَي : اسْتِيفَاءُ جَمِيعِهِ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ ثَبَتَ لِكُلِّ مِنْهُمْ ؛ كَوَلَايَةِ التَّرْوِيجِ وَحَقُّ  
 الشُّفْعَةِ ، وَالثَّانِي : يَسْقُطُ جَمِيعُهُ ؛ كَمَا فِي الْقِصَاصِ ، وَفَرَّقَ : بِأَنَّ لِلْقِصَاصِ بَدَلًا  
 يَعْدِلُ إِلَيْهِ وَهُوَ الدِّيَّةُ بِخِلَافِ حَدِّ الْقَذْفِ ، وَالثَّلَاثُ : يَسْقُطُ نَصِيبُ الْعَافِي وَيَبْقَى  
 الْبَاقِي ؛ لِأَنَّهُ قَابِلٌ لِلتَّقْسِيطِ بِخِلَافِ الْقِصَاصِ ، وَعَلَى هَذَا : يَسْقُطُ السُّوْطُ الَّذِي يَقَعُ  
 فِيهِ الشَّرْكََةُ .

﴿ حاشية السنباطي ﴾

قوله : (حيث مات المقذوف قبل استيفائه) احتراز عما لو قذف بعد موته ، فلا يرثه إلا غير الزوجين على الأوجه من وجهين أطلقهما في «الروض» كـ «أصله» .  
 قوله : (لأنه حق ثبت لكل منهم . . .) يفيد ما قاله الماوردي : أن لأحد الورثة طلب الحد مع غيبة الباقيين أو صغرهم ، بخلاف القصاص .

فوائد : لو قذفه أو قذف مورثه . . فله - وإن لم يعجز عن بينة الزنا أو بينة الإقرار به - تحليفه أنه لم يزن أو لم يعلم زنا مورثه ؛ لأنه ربما يقر فيسقط الحد عن القاذف ، قال في «الروضة» كـ «أصلها» : عن الأكثرين قالوا : ولا تسمع الدعوى بالزنا والتحليف على نفيه إلا في هذه المسألة ، ولا يلزم الحاكم البحث عن حصانة المقذوف ليقيم الحد على قاذفه ؛ لأن القاذف عاص فغلظ عليه بإقامة الحد بظاهر الإحصان ، بخلاف البحث عن عدالة الشهود ليحكم بشهادتهم ؛ فإنه يلزمه ؛ لأن المشهود عليه لم يوجد منه ما يقتضي التغليظ .

ولا يستوفي لمجنون حد ولا تعزير ، بل ينتظر إفاقة فاستوفي ، أو يموت فيستوفي وارثه ، فلا يستوفيه هو ؛ لعدم أهليته ، ولا وليه<sup>(١)</sup> ؛ لعدم حصول التشفى به ، والصغير

(١) في نسخة (ج) و(د) : لعدم أهليته ، والأول .



﴿ حاشية السباطي ﴾

كالمجنون ؛ حيث ثبت له التعزير ، وبلوغه كإفاقته .

ولو قذف السيد عبده .. فله مطالبة سيده بالتعزير ؛ للإيذاء ، فلو مات العبد قبل الاستيفاء .. فهل يستوفي له الإمام أم لا ؟ وجهان في « الوسيط » قال في « شرح الروض » : والظاهر منهما : المنع ؛ بناء على أن الحق ينتقل إلى سيده وحق التعزير ، فقذف العبد ثابت له لا لسيده ؛ إذ عرضه له لا لسيده ، فإن مات قبل استيفائه .. فلسيده ، لا لقريبه ولا للسلطان ؛ لأنه عقوبة وجبت بالقذف فلا تسقط بالموت ؛ كالحد ، والسيد أخص الناس به فما يثبت له في حياته يكون لسيده بعد موته بحق الملك ؛ كالمكاتب .  
ومن قذف مورثه .. لم يسقط إرثه ، بخلاف من قتله ، ويستوفي باقي الورثة منه الحد إن كان ثمَّ باق ، وإلا .. فلا استيفاء ؛ لسقوط الحد عنه ؛ لأنه ورث ما عليه . انتهى .



## ﴿فصل﴾

[ فِي بَيَانِ حُكْمِ قَذْفِ الزَّوْجِ وَنَفْيِ الْوَالِدِ جَوَازًا وَوُجُوبًا ]

(لَهُ) أَي: لِلزَّوْجِ (قَذْفُ زَوْجَةٍ عَلِمَ زِنَاهَا) بِأَنْ رَأَاهُ بِعَيْنِهِ (أَوْ ظَنَّهُ ظَنًّا مُؤَكَّدًا، كَشِبَاعِ زِنَاهَا بِرَيْدٍ مَعَ قَرِينَةٍ؛ بِأَنْ رَأَاهَا فِي خَلْوَةٍ) أَوْ رَأَاهَا تَخْرُجُ مِنْ عِنْدِهِ، وَلَا يَكْفِي مُجَرَّدُ الشَّيَاعِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُشِيعُهُ عَدُوٌّ لَهَا أَوْ لَهُ، أَوْ مَنْ طَمَعَ فِيهَا فَلَمْ يَظْفَرْ بِشَيْءٍ، وَلَا مُجَرَّدُ الْقَرِينَةِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا<sup>(١)</sup> لِخَوْفٍ أَوْ سَرِقَةٍ أَوْ طَمَعٍ، وَمِنْ صُورِ الظَّنِّ الْمُؤَكَّدِ<sup>(٢)</sup>: أَنْ تُخْبِرَهُ بِزِنَاهَا فَيَقَعَ فِي قَلْبِهِ صِدْقُهَا، أَوْ يُخْبِرَهُ بِهِ عَنْ عِيَانٍ مَنْ يَثِقُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا، وَإِنَّمَا جَازَ لَهُ حِينَئِذٍ الْقَذْفُ الْمَرْتَبُ عَلَيْهِ اللَّعَانُ الَّذِي يَخْلُصُ بِهِ مِنْهَا؛ لِأَحْتِيَاجِهِ إِلَى الْإِنْتِقَامِ مِنْهَا لِتَلْطِيفِهَا فِرَاشَهُ، وَلَا يَكَادُ يُسَاعِدُهُ عَلَى ذَلِكَ بَيْتَةٌ أَوْ إِقْرَارٌ، وَالْأَوْلَى: أَنْ يَسْتُرَ عَلَيْهَا وَيُطَلِّقَهَا إِنْ كَرِهَهَا، هَذَا كُلُّهُ حَيْثُ لَا وَلَدٌ يَنْفِيهِ.

﴿حاشية البكري﴾

## ﴿فصل﴾

قوله: (ومن صور الظن المؤكد...) أفاد به: أن قوله في المتن: (بأن) ليس في محله؛ لأنه لم ينحصر الظن فيما ذكره.

قوله: (هذا كله...) ذكره توطئة لقوله: (ولو أتت بولد...).

﴿حاشية السباطي﴾

## ﴿فصل﴾

قوله: (أو يخبره به عن عيان...) اشترط بعضهم أن يبين كيفية الزنا؛ إذ قد يظن ما ليس بزنا زنا، ومن صور الظن المذكور أيضا: أن يراها معه في خلوة مرارا، أو مرة

(١) في (أ) (ج) (د) (ق): بيتها.

(٢) في نسخة: (ج) و(د): الظن المذكور.





(وَلَوْ أَتَتْ بِوَلَدٍ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ) مَعَ إِمْكَانِ كَوْنِهِ مِنْهُ . . (لَزِمَهُ نَفِيهِ) لِأَنَّ تَرْكَ النَّفْيِ يَتَّصَمُنُ اسْتِلْحَاقَهُ، وَاسْتِلْحَاقُ مَنْ لَيْسَ مِنْهُ حَرَامٌ، وَطَرِيقُ نَفْيِهِ: اللَّعَانُ الْمَسْبُوقُ بِالْقَذْفِ فَيَلْزَمَانِ أَيْضًا، وَإِنَّمَا يَلْزَمُهُ قَذْفُهَا إِذَا عَلِمَ زِنَاهَا أَوْ ظَنَّهُ؛ كَمَا تَقَدَّمَ فِي جَوَازِهِ، وَإِلَّا . . فَلَا يَقْذِفُهَا؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ، قَالَهُ الْبَغَوِيُّ وَغَيْرُهُ، (وَإِنَّمَا يَعْلَمُ) أَنَّ الْوَلَدَ لَيْسَ مِنْهُ (إِذَا لَمْ يَطَأْ) أَضْلًا (أَوْ) وَطِئَ (وَوَلَدَتْهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَطْءِ) الَّتِي هِيَ أَقْلُ مُدَّةِ الْحَمْلِ (أَوْ فَوْقَ أَرْبَعِ سِنِينَ) الَّتِي هِيَ أَكْثَرُ مُدَّةِ الْحَمْلِ، (فَلَوْ وَوَلَدَتْهُ لِمَا بَيْنَهُمَا) أَي: بَيْنَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَأَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ

حاشية البكري

قوله: (وإنما يلزمه قذفها . . .) أفاد به: أن لزوم القذف شرطه ما ذكره، فاقضاء «المنهاج» المذكور ليس بمطرود في كل الصور.

حاشية السنباطي

تحت شعار في هيئة ينكره<sup>(١)</sup>.

قوله: (لزمه نفيه) أي: ما لم يأت به خفية؛ بحيث لا يلحق به ظاهراً . . . فلا يلزمه نفيه؛ كما صرح به ابن عبد السلام، قال: والأولى به الستر والكف عن القذف.

قوله: (وإلا . . . فلا يقذفها؛ لجواز . . .) أي: بل يقتصر على نفي الولد، ولا يكفي فيه (هذا الولد ليس مني) كما سيأتي، ولا يجوز أن يزيد عليه (بل هو من وطء غير حلال) كما هو ظاهر، وإنما يقول: (هذا الولد ليس مني وإنما هو من غيري) كما يحثه الزركشي.

قوله: (أي: بين ستة أشهر . . .) قضيته: أن للسته أشهر حكم ما دونها، وللأربع حكم ما فوقها، فإذا أتت به لسته أشهر من الوطء . . . فكما لو أتت به لدونها منه، أو لأربع سنين من الوطء . . . فكما لو أتت به لفوقها منه، وقضية ما في «شرح المنهج» خلافهما، والأول ظاهر إذا أريد الستة أشهر فقط؛ أي: مجردة عن لحظتي الوطء والوضع، وللأربع سنين مع<sup>(٢)</sup> اللحظتين المذكورتين، وحينئذ فيحمل ما في «شرح

(١) في نسخة (أ): أو يره تحت شعار في قبة منكورة.

(٢) في نسخة (د): من.



الْوَطْءِ (وَلَمْ يَسْتَبْرِئِ<sup>(١)</sup>) بَعْدَهُ (بِحَيْضَةٍ.. حَرَمَ النَّفْيِ) لِلْوَلَدِ؛ رِعَايَةَ لِلْفِرَاشِ، وَلَا عِبْرَةَ بِرَبِيبَةٍ يَجِدُهَا فِي نَفْسِهِ، (وَإِنْ وَلَدَتْهُ لِفَوْقِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْإِسْتِبْرَاءِ.. حَلَّ النَّفْيِ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ الْإِسْتِبْرَاءَ أَمَارَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ، وَلَكِنَّ الْأَوْلَى: أَلَّا يَنْفِيَهُ؛ لِأَنَّ الْحَامِلَ قَدْ تَرَى الدَّمَ، وَالْوَجْهَ الثَّانِي: إِنْ رَأَى بَعْدَ الْإِسْتِبْرَاءِ قَرِيبَةَ الزَّانَا الْمِيبِحَةَ لِلْقَذْفِ أَوْ تَيَقَّنَهُ.. جَازَ النَّفْيُ، بَلْ وَجَبَ؛ لِحُصُولِ الظَّنِّ حِينَئِذٍ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَرَّ شَيْئًا.. لَمْ يَجْزُ، وَرَجَّحَ الثَّانِي<sup>(٢)</sup> فِي «أَصْلِ الرَّوْضَةِ»، وَالْأَوَّلَ<sup>(٣)</sup> فِي «الشَّرْحِ الصَّغِيرِ» وَ«المَحْرَرِ»، وَلَيْسَ فِي «الكَبِيرِ» تَرْجِيحٌ، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ؛ كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ التَّعْلِيلِ: مَا إِذَا أَمَكَّنَ كَوْنُ الْوَلَدِ مِنَ الزَّانَا بَعْدَ الْإِسْتِبْرَاءِ؛ بِأَنَّ وَلَدَتْهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الزَّانَا، فَلَوْ وَلَدَتْهُ لِدُونِهَا مِنَ الزَّانَا وَفَوْقَهَا مِنَ الْإِسْتِبْرَاءِ.. لَمْ يَجْزُ نَفْيُهُ جَزْمًا؛ كَمَا

## ﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (ورجح الثاني في «أصل الروضة») هو المعتمد، فما في «المنهاج» هنا مبني على ضعيف.

قوله: (كما يؤخذ من التعليل... التعليل قوله: (لحصول الظن حينئذ بأنه ليس منه) وأفاد: أنه وارد على الخلاف في «المنهاج» ولو مشى فيه على ضعيف.

## ﴿ حاشية السنباطي ﴾

المنهج» على غير ذلك.

قوله: (لفوق ستة أشهر) أي: ولو بلحظتي الوطاء<sup>(٤)</sup> والوضع.

قوله: (ورجح الثاني في «أصل الروضة») قال في «المهمات»: وهو المعتمد.

قوله: (لستة أشهر) أي: مع اللحظتين المذكورتين.

(١) في نسخة (ش): لم تستبرئ.

(٢) في نسخة (ش): رُجِّحَ الثاني.

(٣) في نسخة (ش): الأول.

(٤) في نسخة (د): الحمل.





اسْتَدْرَكَهُ فِي «الرَّوَضَةِ»، وَالِاسْتِبْرَاءُ يَحْصُلُ بِظُهُورِ دَمِ الْحَيْضِ؛ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ.

(وَلَوْ وَطِئَ وَعَزَلَ.. حَرَمَ) النَّفْيُ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّ الْمَاءَ قَدْ يَسْبِقُهُ إِلَى الرَّجْمِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحَسَّ بِهِ، وَمُقَابِلُ الصَّحِيحِ: جَعَلَ الْغَزَالِيُّ الْعَزَلَ مُجَوِّزًا لِلنَّفْيِ، وَوَطِئَ فِي الدُّبْرِ أَوْ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ.. فَلَهُ النَّفْيُ عَلَى الْأَصَحِّ.

(وَلَوْ عَلِمَ زِنَاهَا وَاحْتَمَلَ كَوْنُ الْوَلَدِ مِنْهُ وَمِنَ الزَّانَا) عَلَى السَّوَاءِ؛ بِأَنْ لَمْ يَسْتَبْرِئَهَا.. (حَرَمَ النَّفْيِ) رِعَايَةً لِلْفِرَاشِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ تَوَطُّئَهُ لِقَوْلِهِ: (وَكَذَا) حَرَمَ (الْقَذْفُ وَاللَّعَانُ عَلَى الصَّحِيحِ)، وَمُقَابِلُهُ قَوْلُ الْإِمَامِ: الْقِيَاسُ: الْجَوَازُ؛ انْتِقَامًا مِنْهَا كَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَوَلَدٌ، وَعُورِضَ بِأَنَّ الْوَلَدَ يَنْصَرُّ بِنِسْبَةِ أُمِّهِ إِلَى

حاشية البكري

قوله: (كما قاله بعض المتأخرين) هو في كلام ابن النقيب وابن الملقن، وإرادته للأول أظهر؛ لأنه يمشي معه غالبًا.

قوله: (على السواء) هذا القيد لأجل مقابلة الكلام السابق؛ إذ فيه احتمال، لكن ترجح فيه أحد الجانبين.

قوله: (وإنما ذكر توطئة) هو جواب عن اعتراض بأن هذه فهمت مما سبق له؛ إذ قوله يُفيد أن هذا لم يعلم فلا نفي له. فأجاب: بأنه ذكر توطئة لما بعده، فلا تكرار.

حاشية السنيانسي

قوله: (والاستبراء يحصل بظهور دم الحيض...) أي: فيعتبر المدة من الزنا عقب ظهوره، لا عقب تمام الحيضة.

قوله: (على السواء) أي: أو غلب كونه منه بالأولى، بخلاف ما إذا غلب كونه من الزنا بعزل أو بشبهة بالزاني، فيجوز له النفي بل يلزمه على ما مر؛ أخذاً من



الرِّثَا وَإِثْبَاتِهِ عَلَيْهَا بِاللَّعَانِ ؛ إِذْ يُعَيَّرُ بِذَلِكَ وَتُطْلَقُ فِيهِ الْأَلْسِنَةُ فَلَا يُحْتَمَلُ هَذَا الضَّرْرُ  
لِغَرَضِ الْإِنْتِقَامِ ، وَالْفِرَاقُ مُمَكِّنٌ بِالطَّلَاقِ .

﴿ حاشية السنباطي ﴾

«الروض» فقلوه السابق: (ولو وطنى وعزل... ) محمول على غير هذه الحالة .





## (فصل)

### [في كيفية اللعان]

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ...﴾ [النور: ٦] الآيات .

(اللَّعَانُ: قَوْلُهُ) أَي: الزَّوْجِ (أَرْبَعُ مَرَّاتٍ: «أَشْهَدُ بِاللَّهِ؛ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُ بِهِ هَذِهِ مِنَ الزَّانَا») أَي: زَوْجَتُهُ إِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً، (فَإِنْ غَابَتْ.. سَمَاهَا وَرَفَعَ نَسَبَهَا بِمَا يُمَيِّزُهَا) عَنْ غَيْرِهَا، (وَالخَامِسَةُ: «أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَاهَا بِهِ مِنَ الزَّانَا») وَيُشِيرُ إِلَيْهَا فِي الْحُضُورِ وَيُمَيِّزُهَا فِي الْغَيْبَةِ؛ كَمَا فِي الْكَلِمَاتِ الْأَرْبَعِ، وَيَأْتِي بَدَلَ ضَمَائِرِ الْغَيْبَةِ بِضَمَائِرِ التَّكْلِمِ فَيَقُولُ: لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيَّ إِنْ كُنْتُ... إِلَى آخِرِهِ.

(وَإِنْ كَانَ وَلَدٌ يَنْفِيهِ.. ذَكَرَهُ فِي الْكَلِمَاتِ) الْخَمْسِ؛ لِيَتَّفِيَ عَنْهُ، (فَقَالَ: وَإِنَّ الْوَلَدَ الَّذِي وَلَدْتُهُ، أَوْ هَذَا الْوَلَدُ) إِنْ كَانَ حَاضِرًا (مِنْ زِنَا لَيْسَ مِنِّي) وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: «مِنْ زِنَا».. لَمْ يَكْفِ فِي الْإِثْنَاءِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنْ

حاشية البكري

## فصل

قوله: (ويشير إليها في الحضور...) أفاد به: أنه لا بد منه ومن ضمائر التكلم، فعبارة «المنهاج» لم تف ببيان المراد.

قوله: (ولو اقتصر على قوله: «مِنْ زِنَا»...) الرجح: الاكتفاء بهذا الاقتصار، فالجمع بينهما في المتن موهم.

حاشية السنباطي

## فصل

قوله: (وإن كان ولد ينفيه.. ذكره...) كذلك الحكم في تسمية الزاني إن أراد إسقاط الحد عنه بقذفه.



اسْمُ مَكَانٍ، وَالْمَرَادُ: أَنَّ الْمَحَلَّ الَّذِي يَحْرُمُ نَظْرُهُ.. يَحْرُمُ مَسُّهُ، وَ«مَتَى» اسْمُ زَمَانٍ، وَلَا مَوْقِعَ لِإِرَادَتِهِ إِلَّا أَنْ يُؤْوَلَ بِغَيْرِهِ، (وَيُبَاحَانِ) أَي: النَّظْرُ وَالْمَسُّ (لِفُضْدٍ وَحِجَامَةٍ وَعِلَاجٍ) لِعِلَّةٍ؛ لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، وَلِيَكُنْ ذَلِكَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (ولیکن ذلك...) ما ذكره شروطاً لا بدّ منها مقيدة لإطلاق «المنهاج» المعترض بحذفها.

﴿ حاشية السنباطي ﴾

كالنظر، وعليه حمل قول المصنف في «شرح مسلم»: أنه يجوز بالإجماع مس المحارم في الرأس وغيره مما ليس بعورة.

تثبيته: من المس الذي يحرم دون النظر: مس العبد لما يجوز له النظر إليه من سيدته وعكسه، ومس الممسوح لما يجوز له نظره من أجنبية والأمرد<sup>(١)</sup>؛ كما مر. انتهى.

قوله: (ولا موقع لإرادته) تبع فيه الشارح السبكي، لكن عبارته: «وليس مقصوداً هنا» وأشار الشارح بما عبر به إلى أنه مراد السبكي، فاندفع الاعتراض عليه بصحة قصد الزمان هنا أيضاً؛ فإن الأجنبية يحرم مسها قبل النكاح لا بعده، وبعد الطلاق لا قبله، وقبل زمن معاملة مثلاً لا بعده، ووجه اندفاعه بما ذكر ظاهرٌ، وذلك لأنه وإن صح قصده لكن لا موقع له، وهو مراد السبكي. وقوله: (إلا أن يؤول بغيره) الظاهر: أنه استثناء من قوله: (كان أقرب للمراد) لا من قوله: (ولا موقع لإرادته) كما لا يخفى؛ أي: إن (حيث) أقرب للمراد من (متى) إلا أن يؤول بغير الزمان فيكون مثله.

قوله: (للحاجة إلى ذلك) أي: عند مطلق الحاجة إليه في الوجه والكفين، وتأكدها في غيرهما ما عدا السوءتين؛ بأن يكون مما يبيح التيمم؛ كشدّة الضناء؛ كما نقلاه عن الإمام وأقرّاه. قال الزركشي: وقضيته: أنه لو خاف شيئاً فاحشاً في عضو باطن.. امتنع النظر بسببه، وفيه نظرٌ، وهو متجه، ويزيد تأكدها في السوءتين؛ بأن لا يعدّ التكشف بسببها هتكاً للمروءة؛ كما نقلناه عن الغزالي وأقرّاه.

(١) في نسخة (أ): من أجنبية ومس الأمرد.





الْوَلَدَ مِنْ تِلْكَ الْإِصَابَةِ مَا هُوَ مِنِّي ... إِلَى آخِرِ كَلِمَاتِ اللَّعَانِ ، وَلَا تُلَاعِنُ الْمَرْأَةَ ؛  
إِذْ لَا حَدَّ عَلَيْهَا بِهَذَا اللَّعَانِ حَتَّى يَسْقُطَ بِلِعَانِهَا ، وَلَمْ يَذْكَرِ الشَّيْخَانِ مَا قَالَهُ .

(وَلَوْ بُدِّلَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (لَفِظُ شَهَادَةِ بِحَلْفٍ وَنَحْوِهِ) كَأَنَّ قِيلَ : أَخْلَفُ ،  
أَوْ أَقْسِمُ بِاللَّهِ ... إِلَى آخِرِهِ ، (أَوْ) لَفِظُ (غَضَبٍ بِلَعْنٍ وَعَكْسِهِ ، أَوْ ذِكْرًا قَبْلَ تَمَامِ  
الشَّهَادَاتِ .. لَمْ يَصِحَّ) ذَلِكَ (فِي الْأَصَحِّ) اتِّبَاعًا لِنَتْمِ الْآيَاتِ السَّابِقَةِ ، وَقِيلَ : يَصِحُّ  
ذَلِكَ ؛ نَظْرًا لِلْمَعْنَى ، وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ أَنْ يُأْتِيَ بِدَلِّ لَفِظِ الْعُصْبِ بِلَفْظِ اللَّعْنِ ؛ لِأَنَّ  
الْعُصْبَ أَشَدُّ مِنَ اللَّعْنِ ، بِخِلَافِ الْعَكْسِ ، وَتَشْتَرِطُ الْمَوَالَاةُ بَيْنَ الْكَلِمَاتِ الْخَمْسِ  
عَلَى الْأَصَحِّ ، فَيُؤَثِّرُ الْفُضْلُ الطَّوِيلُ .

(وَيُشْتَرِطُ فِيهِ) أَيِ : فِي اللَّعَانِ (أَمْرُ الْقَاضِي) بِهِ ، (وَيُلَقَّنُ كَلِمَاتِهِ) فِي الْجَانِبَيْنِ ،

حاشية البكري

قوله: (بالبناء للمفعول) أفاد به: أن قراءته بالبناء للفاعل خطأ؛ إذ يوهم اقتصاره  
على الزوج، وليس كذلك.

قوله: (وتشترط الموالاتة) هو شرط أدخل به في المتن فذكره لا بد منه.

حاشية المنباطي

قوله: (ولو بُدِّلَ...) كذلك لو أبدل لفظ (الله) بـ(الرحمن) ونحوه... لم يصح  
ذلك، وإلا... صح.

قوله: (بالبناء للمفعول) أي: لا للفاعل؛ لثلاً يوهم تخصيص ذلك بالرجل.

قوله: (وتشترط الموالاتة بين الكلمات) أي: بخلاف الموالاتة بين لعاني  
الزوجين، فلا يشترط؛ كما صرح به الدارمي.

قوله: (أمر القاضي به) مثله: المحكم حيث لا ولد، فإن كان... لم يصح التحكيم  
إلا إن كان الولد مكلفاً ورضي بحكمه؛ لأن له حقاً في النسب فلا يؤثر رضاهما في  
حقه، قال في «شرح الروض»: والظاهر: أن السيد في ذلك كالحاكم لا المحكم؛ بناء



فَيَقُولُ: قُلْ أَشْهَدُ بِاللَّهِ... إِلَى آخِرِهِ؛ لِأَنَّ اللَّعَانَ يَمِينٌ وَالْيَمِينُ لَا يُعْتَدُّ بِهَا قَبْلَ اسْتِحْلَافِ الْقَاضِي وَإِنْ غَلَبَ فِيهِ مَعْنَى الشَّهَادَةِ؛ فَهِيَ لَا تُؤَدَّى إِلَّا عِنْدَهُ بِإِذْنِهِ، (وَأَنْ يَتَأَخَّرَ لِعَانُهَا عَنْ لِعَانِهِ) لِأَنَّ لِعَانَهَا لِإِسْقَاطِ الْحَدِّ الَّذِي وَجَبَ عَلَيْهَا بِلِعَانِ الزَّوْجِ.

(وَيُلَاعِنُ أُخْرَسٌ بِإِشَارَةٍ مُفْهِمَةٍ أَوْ كِتَابَةٍ) كَالْبَيْعِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ.. لَمْ يَصِحَّ قَذْفُهُ وَلَا لِعَانُهُ وَلَا غَيْرُهُمَا؛ لِتَعَدُّرِ الْوُقُوفِ عَلَى مَا يُرِيدُهُ.

(وَيَصِحُّ) اللَّعَانُ (بِالْعَجْمِيَّةِ) وَإِنْ عَرَفَ الْعَرَبِيَّةَ؛ لِأَنَّ الْمَغْلَبَ فِيهِ مَعْنَى الْيَمِينِ أَوْ الشَّهَادَةِ وَهُمَا بِاللُّغَاتِ سَوَاءٌ، وَتُرَاعَى تَرْجَمَةُ الشَّهَادَةِ وَاللُّعْنِ وَالغَضَبِ، (وَفِي مَنْ عَرَفَ الْعَرَبِيَّةَ وَجَهٌ): أَنَّهُ لَا يَصِحُّ لِعَانُهُ بِالْعَجْمِيَّةِ؛ لِعُدُولِهِ عَمَّا وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ، وَعَلَى الصُّحَّةِ بِهَا: إِنْ أَحْسَنَهَا الْقَاضِي.. اسْتُحِبَّ أَنْ يُحْضِرَهُ

﴿ حاشية السننابي ﴾

على الراجح: من أنه يتولى لعان رقيقه.

قوله: (ويلاعن أخرس بإشارة مفهومة أو كتابة) أي: بأحدهما؛ كما يفيد<sup>(١)</sup> (أو) ولو مع القدرة على الآخر، ويكرر كتب الشهادة أربعاً، فلو كتبها مرة ثم أشار إليها أربعاً.. جاز؛ وهو جمع بين الإشارة والكتابة، وشمل كلامه ما لو طرأ له الخرس بعد القذف، لكن إنما يلاعن إذا لم يبرج نطقه، أو رجي بعد أكثر من ثلاثة أيام، وإلا.. انتظر نطقه، ولو طرأ له النطق بعد قذفه ونعانه بالإشارة وقال: (لم أرد القذف بإشارتي).. لم يقبل؛ لأن إشارته أثبتت حقاً لغيره، أو قال: (لم أرد اللعان بها).. قبل منه فيما عليه لا فيما له، فيلزمه الحد والنسب، فيلاعن إن شاء لدفع الحد، وكذا لنفي ولد لم يفت زمنه، ولا ترتفع الفرقة والتحريم المؤبد<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وتراعى ترجمة الشهادة واللعن والغضب) وكذا لفظ (الله) أيضاً على ما مر.

(١) في نسخة (ج) و(د): كما بضده.

(٢) في نسخة (أ): المديد.





أَرْبَعَةً<sup>(١)</sup> مِمَّنْ يُحْسِنُهَا ، وَإِنْ لَمْ يُحْسِنْهَا فَلَا بُدَّ مِمَّنْ يَتْرَجِمُ ، وَيَكْفِي مِنْ جَانِبِ الْمَرْأَةِ اثْنَانِ ؛ لِأَنَّ لِعَانَهَا لِنَفْسِ الزَّوْنِ ، وَفِي جَانِبِ الرَّجُلِ طَرِيقَانِ : أَحَدُهُمَا عَلَى قَوْلِي : إِنَّ الْإِفْرَارَ بِالزَّوْنِ يَثْبُتُ بِاثْنَيْنِ أَوْ يَخْتِاجُ إِلَى أَرْبَعَةٍ ؛ لِأَنَّ لِعَانَ الزَّوْجِ قَوْلٌ يَثْبُتُ بِهِ الزَّوْنُ عَلَيْهَا ، كَمَا أَنَّ الْإِفْرَارَ بِالزَّوْنِ قَوْلٌ يَثْبُتُ بِهِ الزَّوْنُ ، وَأَصْحُهُمَا : الْقَطْعُ بِالْإِكْتِفَاءِ بِاثْنَيْنِ ، وَالْأَظْهَرُ : ثُبُوتُ الْإِفْرَارِ بِاثْنَيْنِ .

(وَيُغْلَظُ) اللَّعَانُ (بِرَمَانٍ ؛ وَهُوَ بَعْدَ عَصْرِ جُمُعَةٍ) فَيُؤَخَّرُ إِلَيْهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ طَلَبٌ أَكِيدُ ، وَإِنْ كَانَ . . . فَبَعْدَ عَصْرِ أَيِّ يَوْمٍ كَانَ ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ الْفَاجِرَةَ بَعْدَ الْعَصْرِ أَغْلَظُ عُقُوبَةً ؛ لِحَدِيثِ «الصَّحِيحَيْنِ»<sup>(٢)</sup> بِالرَّوْعِيدِ الشَّدِيدِ فِي ذَلِكَ ، وَبَعْدَ عَصْرِ الْجُمُعَةِ أَشَدُّ ؛ لِأَنَّهُ سَاعَةٌ الْإِجَابَةِ فِيهَا عِنْدَ بَعْضِهِمْ وَهُمَا يَدْعَوَانِ فِي الْخَامِسَةِ بِاللَّعْنِ وَالْعَضْبِ ، (وَمَكَانٍ ؛ وَهُوَ أَشْرَفُ بَلَدِهِ) أَيُّ : بَلَدِ اللَّعَانِ ، (فَبِمَكَّةَ : بَيْنَ الرُّكْنِ) الْأَسْوَدِ

حاشية البكري

قوله: (فلا بد ممن يترجم) شرط للصحة أهمله في المتن ، والراجع: الاكتفاء باثنين من جانبيها وجانبه .

قوله: (إن لم يكن طلب أكيد) قيد صحيح ، فحذف «المنهاج» له معترض .

حاشية السباطي

قوله: (والأظهر: ثبوت... أي: فوافق الراجع من طريق الخلاف طريق القطع .  
قوله: (فبمكة بين الركن الأسود... قال الزركشي: وما قالوه من أن ذلك أشرف بقاع مكة مردود؛ إذ لا شيء أشرف من البيت ، فالوجه: ما قاله القفال: إنه يكون في الحجر؛ لأنه يعني بعضه من البيت ، وكان القياس يقتضي التحليف في البيت ، لكن

(١) في نسخة (ش): أن يُحْضِرَهُ أَرْبَعَةً .

(٢) صحيح البخاري ، باب: من رأى أن صاحب الحوض والقرية أحق بمائه ، رقم [٢٣٦٩] ، صحيح مسلم ، باب: بيان غلظ تحريم إسبال الإزار ، واليمن بالعطية ، وتنسيق السلعة بالحلف ، وبيان الثلاثة الذين لا يكلمهم الله يوم القيامة ، ولا ينظر إليهم ، ولا يزكهم ولهم عذاب أليم ، رقم [١٧٣ - ١٠٨] .

(والمقام) وَهُوَ الْمَسْمَى بِ«الْحَطِيمِ»، وَقِيلَ: فِي الْحَجْرِ، (وَالْمَدِينَةَ: عِنْدَ الْمُنْبَرِ، وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ: عِنْدَ الصَّخْرَةِ، وَغَيْرِهَا: عِنْدَ مِنْبَرِ الْجَامِعِ) وَهَلْ يَصْعَدَانِ مِنْبَرِ الْمَدِينَةِ وَغَيْرِهَا؟ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ: أَحَدُهَا - وَصَحَّحَهُ الْبَغَوِيُّ -: نَعَمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَأَعْنَ بَيْنَ الْعَجْلَانِيَّ وَامْرَأَتِهِ عَلَى الْمُنْبَرِ، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ<sup>(١)</sup> لَكِنْ ضَعَّفَهُ، وَالثَّانِي: لَا؛ لِأَنَّ الصُّعُودَ لَا يَلِيقُ بِحَالِهِمَا، وَالثَّلَاثُ: إِنْ كَثُرَ الْقَوْمُ.. صَعِدَا لِيَرَوْهُمَا، وَإِلَّا.. فَلَا، (وَ) تُلَاعِنُ (حَائِضٌ: بِيَابِ الْمَسْجِدِ) لِحُرْمَةِ مَكْنِئِهَا فِيهِ، وَيَخْرُجُ الْقَاضِي إِلَيْهَا أَوْ يَتَعَثُّ نَائِبًا، (وَذِمِّيٌّ: فِي بَيْعَةٍ) لِلنَّصَارَى (وَكَنِيسَةٍ) لِلْيَهُودِ؛ لِأَنَّهُمْ

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (وصححه البغوي) هو الراجح: فكان التعبير بـ(على) أولى من (عند).

﴿ حاشية السنباطي ﴾

قال الماوردي: يسان البيت عن ذلك، وقد حلف عمر أهل القسامة، ولو صين عنه.. لكان أولى. انتهى، قال في «شرح الروض»: ولعل عدولهم عن الحجر؛ صيانة للبيت أيضا.

قوله: (وبيت المقدس عند الصخرة) إنما كانت أشرفه؛ لأنها كانت قبلة الأنبياء، ولأنها من الجنة؛ كما رواه ابن ماجه.

قوله: (وهل يصعدان... الخ) الخلاف في الأولوية؛ كما هو ظاهر، فإن لم يصعدا.. فعنده من جهة المحراب.

قوله: (وتلاعن حائض: بياب المسجد؛ لحرمة مكنتها فيه) أي: والباب أقرب إلى الموضع الشريف، وكالحائض - أخذا من التعليل -: النفساء، والجنب، والمتحيرة.

نعم؛ إن لم يمهل ورأى الحاكم تأخير اللعان إلى زوال ذلك.. جاز، قاله المتولي.

قوله: (وذمي في بيعة... قال الماوردي: والتغليظ بالزمان في حق هؤلاء يعتبر بأشرف الأوقات عندهم، ولو كانت الزوجة ذمية والزوج مسلما.. لاعن زوجها

(١) السنن الكبرى للبيهقي، باب: اللعان على الحمل، رقم [١٥٤٤٠].





يُعْظَمُونَهَا كَتَعْظِيمِنَا الْمَسَاجِدَ، (وَكَذَا بَيِّنَةٌ نَارِ مَجُوسِيٍّ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهَمْ يُعْظَمُونَهُ، فَيَحْضُرُهُ الْقَاضِي؛ رِعَايَةً لِاعْتِقَادِهِمْ لِشُبْهَةِ الْكِتَابِ، وَالثَّانِي: لَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حُرْمَةٌ وَشَرَفٌ، فَيَلَاعِنُ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ مَجْلِسِ<sup>(١)</sup> الْحُكْمِ، (لَا بَيِّنَةٌ أَضْمَامٍ وَثَنِيٍّ) لِأَنَّهُ لَا حُرْمَةَ لَهُ، وَاعْتِقَادُهُمْ فِيهِ غَيْرُ مَرْعِيٍّ، فَيَلَاعِنُ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ، وَصُورَتُهُ: أَنْ يَدْخُلَ دَارَنَا بِأَمَانٍ أَوْ هُدْنَةٍ، (وَجَمْعٌ) أَي: وَيُعْلَظُ بِحُضُورِ جَمْعٍ مِنْ أَعْيَانِ الْبَلَدِ (أَقْلَهُ أَرْبَعَةٌ) فَإِنَّ الزَّنَا يَثْبُتُ بِهَذَا الْعَدَدِ فَيَحْضُرُونَ إِثْبَاتَهُ بِاللِّعَانِ.

(وَالتَّغْلِيظَاتُ: سُنَّةٌ لَا فَرَضٌ عَلَى الْمَذْهَبِ) كَتَغْلِيظِ الْيَمِينِ بِتَعْدِيدِ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَوَجْهُ الْفَرَضِ: الْإِتْبَاعُ، وَهَمَّا قَوْلَانِ فِي الْمَكَانِ طُرْدًا<sup>(٢)</sup> فِي الزَّمَانِ وَالْجَمْعِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَطَعَ بِالِاسْتِحْبَابِ فِيهِمَا، وَالْأَصَحُّ: الْقَطْعُ بِهِ فِي الْجَمْعِ دُونَ الزَّمَانِ. (وَيُسْنُّ لِلْقَاضِي<sup>(٣)</sup> وَعَظُهُمَا) بِأَنْ يُخَوِّفَهُمَا بِاللَّهِ تَعَالَى، وَيَقُولَ لَهُمَا: عَذَابُ

#### حاشية السباطي

بالمسجد ولا عنت هي فيما تعظمه مما ذكر، فلو طلبت لعانها بالمسجد.. أجيبت إلى ذلك جوازاً لا ندباً إن رضي، وإلا.. لم يجب.

تتبييه: أفهم اقتصار المصنف على هذه الأنواع من الكفارة: أنه لا تغليظ على من لا ينتحل ديناً من نحو زنديق ودهري بشيء مما ذكر؛ لأنه لا يعظم زماناً ولا مكاناً، ويلاعن بمجلس الحكم، ويحسن أن يحلف بالله الذي خلقه ورزقه؛ لأنه وإن غلا في كفره وجد نفسه مذعنة لخالق مدبر، انتهى.

قوله: (جمع من أعيان البلد) يعتبر كونهم ممن يعرف لغة الملاءن، قال الماوردي: وكونهم من أهل الشهادة، وقد يشعر بذلك التعليل المذكور في كلام الشارح.

(١) في نسخة (ش): أو في مجلس.

(٢) في نسخة (ش): طُرْدًا، وفي (ق): طُرْدًا.

(٣) في (أ) (ب) (د) (ش): لقاض.



الْآخِرَةَ أَشَدُّ مِنْ عَذَابِ الدُّنْيَا، وَيَقْرَأُ عَلَيْهِمَا: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ... ﴾ [آل عمران: ٧٧ | الآية]، (وَيُبَالِغُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ) مِنْهُمَا فِي التَّوَعُّظِ، يَقُولُ لَهُ: اتَّقِ اللَّهَ؛ فَإِنَّ قَوْلَكَ: «عَلَيَّ لَعْنَةُ اللَّهِ» يُوجِبُ اللَّعْنَةَ إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا، وَيَقُولُ لَهَا مِثْلَ ذَلِكَ بِلَفْظِ الْغَضَبِ؛ لَعَلَّهُمَا يَنْزَجِرَانِ وَيَتْرَكَانِ، فَإِنَّ أَبِي... لَقْنَهُمَا الْخَامِسَةَ، (و) يُسْنُ (أَنْ يَتْلَاعَنَا قَائِمِينَ) لِيَرَاهُمَا النَّاسُ وَيَشْتَهَرُ أَمْرُهُمَا، وَتَجْلِسَ هِيَ وَقَتَ لِعَانِهِ، وَهُوَ وَقَتَ لِعَانِهَا.

(وَسَرْطُهُ) أَي: الْمَلَاعِينِ: (زَوْجٌ يَصْحُحُ طَلَاقُهُ) بِأَنْ يَكُونَ بَالِغًا عَاقِلًا، وَسَوَاءُ الذَّمِّيُّ وَالرَّقِيقُ وَالْمَحْدُودُ فِي الْقَذْفِ وَالسَّكَرَانُ وَغَيْرُهُمْ، فَلَا يَصْحُحُ مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ، وَلَا يَقْتَضِي قَذْفُهُمَا لِعَانًا بَعْدَ كَمَالِهِمَا، وَيُعَزَّرُ الْمَمِيزُ عَلَى الْقَذْفِ تَأْدِيبًا،

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (وتجلس هي...) أفاد به: أن المراد بالقيام حالة اللفظ فقط، لا ما يتوهم من حالة اللعان المطلقة المقتضية لقيام كل عند لعان الآخر.

قوله: (فلا يصح من صبي...) لف ونشر غير مرتب، وهو أبلغ من المرتب؛ لأن الاتكال فيه على ذهن البليغ.

﴿ حاشية السباطي ﴾

قوله: (ويبالغ عند الخامسة...) أي: يسن ذلك؛ كما يسن له أيضا أن يأمر رجلا أن يضع يده على فيه، وامرأة أن تضع يدها على فيها، قال الإمام والغزالي: ويأتیان إليهما من ورائهما.

قوله: (ويسن أن يتلاعنا...) قال الماوردي: وينبغي أن يتلاعنا مجتمعين بحيث يرى كل منهما الآخر ويسمع كلامه، ويجوز أن لا يكونا كذلك، لكن إن كان ذلك بغير عذر... كره، وإلا... فلا، قال الزركشي: وينبغي مجيئه فيما ذكر من السنن.

قوله: (ويعزر المميز...) أي: من صبي ومجنون، لكن يسقط عنه ببلوغه وإفاقته؛ لأنه كان للتأديب؛ كما ذكره الشارح، وقد حدث له زاجر أقوى منه، وهو التكليف.





وَلَا لِعَانَ مِنْ أجنبيٍّ، وَتَقَدَّمَ صِحَّتُهُ مِنَ الرَّجْعِيَّةِ فِي «بَابِ الرَّجْعَةِ»، وَسَيَأْتِي صِحَّتُهُ مِنَ الْبَائِنِ حَيْثُ كَانَ وَلَدًا، (وَلَوْ اِزْتَدَّ بَعْدَ وَطْءٍ فَقَذَفَ وَأَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ.. لَاعَنَّ) لِيقَاءِ النُّكاحِ، (وَلَوْ لَاعَنَّ) حَالَ الرَّدَّةِ (ثُمَّ أَسْلَمَ فِيهَا) أَي: فِي الْعِدَّةِ.. (صَحَّ) لِعَانُهُ؛ لِتَبْيِينِ وَقُوعِهِ فِي صُلْبِ النُّكاحِ، (أَوْ أَصَرَ) عَلَى الرَّدَّةِ حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ.. (صَادَفَ) لِعَانُهُ (بَيْنُونَةً) لِتَبْيِينِ الْفُرْقَةِ مِنْ حِينِ الرَّدَّةِ، فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ نَفَاهُ بِاللُّعَانِ.. فَهُوَ نَافِذٌ، وَإِلَّا.. تَبَيَّنَا فَسَادُهُ، وَلَا يَنْدَفِعُ بِهِ حَدُّ الْقَذْفِ عَلَى الْأَصَحِّ.

حاشية السنباطي

قوله: (ولا لعان من أجنبي) منه: السيد مع أمته، وينتفي عنه ولدها بدعوى الاستبراء.

نعم؛ لو ملك زوجته ولم يظأها بعد الملك، أو وطئها بعده ولم يستبرئها ثم أتت بولد يحتمل كونه من النكاح فقط.. فله نفيه باللعان وتتأبد الحرمة، وإلا.. فلا ينفيه إلا بالاستبراء.

قوله: (وتقدم صحته من الرجعية في «باب الرجعة») أي: سواء قذفها قبل طلاقها أو بعده، ويترتب على لعانه منها أحكامه من غير توقف على رجوعيتها، بخلاف ما لو آلى أو ظاهر منها؛ لأن المضارة<sup>(١)</sup> في الإيلاء منها منتفية بحرمتها عليه، والكفارة في الظهار تتعلق بالعود؛ وهو إنما يحصل بالرجعة، وأما اللعان.. فمداره على الفراش ولحوق النسب، والرجعية فيهما كالمنكوحة، وفي التأخير خطر الفوات بالموت فلم يتوقف أثره على الرجعة.

قوله: (ولو لاعن حال الردة...): أي: سواء قذفها حال<sup>(٢)</sup> الردة أو قبلها في الشق الأول، لا في الثاني، فمحل ما ذكره فيه: إذا قذفها حال<sup>(٣)</sup> الردة، فإن قذفها قبلها - أي: ولو كانت الردة قبل الدخول ثم لاعن فيها - صح ولو لم يكن هناك ولد نفاه؛ كما

(١) في نسخة (ج) و(د): لأن المعارة.

(٢) في نسخة (أ): بعد.

(٣) في نسخة (أ): بعد.



(وَيَتَعَلَّقُ بِلِعَانِهِ: فُرْقَةٌ) لِحَدِيثِ الْبَيْهَقِيِّ: «الْمَتَلَاعِنَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا»<sup>(١)</sup>،  
وَلَوْ لَمْ تَحْصُلِ الْفُرْقَةُ.. كَانَ الْإِجْتِمَاعُ حَاصِلًا، وَهِيَ فُرْقَةٌ فَسَخَ كَالرِّضَاعِ؛  
لِحُصُولِهَا بِغَيْرِ لَفْظٍ، وَتَحْصُلُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَقِيلَ: إِنْ كَانَتْ الزَّوْجَةُ صَادِقَةً.. لَا  
تَحْصُلُ بَاطِنًا، (وَحُرْمَةٌ مُؤَبَّدَةٌ وَإِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ) لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ (وَسُقُوطُ الْحَدِّ  
عَنْهُ) أَي: حَدٌّ قَذْفِهَا، أَوْ تَعْزِيرِهِ إِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُحْصَنَةٍ، (وَوُجُوبُ حَدِّ زِنَاهَا)  
وَسَيِّئَاتِي سُقُوطُهُ بِلِعَانِهَا، دَلَّ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ: الْآيَاتُ السَّابِقَةُ، وَسَيِّئَاتِي فِي آخِرِ

حاشية البكري

قوله: (وسياتي سقوطه بلعانها...) أي: فلا يتوهم وجوب الحد مطلقاً بل إن  
وجب سقط بلعانها، ويسقط فيما لو عفت أو ثبت زناها ولو بتصديقها، وهما صورتان  
المرادتان له.

حاشية السباطي

لو قذف زوجته ثم أبانها.

قوله: (وحرمة مؤبدة) أي: ولو كانت أمة وملكها.

قوله: (أي: حد قذفها...) أي: وحد أو تعزير قذف الزاني إن سماه في اللعان؛  
كما مر، فلو لم يسمه.. فله إعادة اللعان ويسميه لذلك، ولو حد لقذفها؛ لعدم لعانه  
لدفعه.. فله اللعان لدفع حد قذف الرجل، قال البغوي: قيل: وتتأبد الحرمة، ويحتمل  
خلافه، وظاهره: أن المنقول الأول.

ولو ابتداء الرجل فطالبته بحد قذفه.. فهل له اللعان لدفعه أم لا؟ فيه وجهان، قال  
الشيخان: وقد بينان على خلاف في أن حقه ثبت أصلاً أو تابعاً لحقها. انتهى، قال في  
«شرح الروض»: وظاهر كلامهم أنه يثبت أصلاً؛ أي: فله ذلك، ومن ثم لو عفت  
الزوجة عن حقها.. فله المطالبة بحقه، وللزوج إسقاطه باللعان.

قوله: (وسياتي في آخر الباب مسألتان...) هما: ما لو لاعن البائن التي قذفها

(١) السنن الكبرى للبيهقي، باب: ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقة ونفي الولد وحد المرأة إن لم  
تلتعن، رقم [١٥٤٤٣].





الباب<sup>(١)</sup> مَسَأَلَتَانِ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا فِيهِمَا حَدُّ الزَّنا، وَالذَّمَّةُ يَجِبُ عَلَيْهَا الْحَدُّ؛ بِنَاءٍ عَلَى وُجُوبِ الْحُكْمِ بَيْنَهُمْ إِذَا تَرَأَفُوا إِلَيْنَا، وَهُوَ الْأَظْهَرُ، وَعَلَى مُقَابِلِهِ: لَا يَجِبُ حَتَّى تَرْضَى بِحُكْمِنَا، فَإِنْ رَضِيَتْ وَلَمْ تُلَاعِنِ.. حُدَّتْ، (وَأَنْتِفَاءً نَسْبِ نَفَاهُ بِلِعَانِهِ) أَي: فِيهِ حَيْثُ كَانَ وَلَدٌ؛ لِمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»: «أَنَّهُ ﷺ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَالْحَقَّ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ»<sup>(٢)</sup>.

(وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى نَفْيِ مُمَكِّنٍ مِنْهُ، فَإِنْ تَعَدَّرَ) كَوْنُهُ مِنْهُ؛ (بِأَنَّ وَلَدَتَهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْعَقْدِ) لِإِنْتِفَاءِ زَمَنِ الْوَطْءِ وَالْوَضْعِ (أَوْ) لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ بِزَمَانِ الْوَطْءِ وَالْوَضْعِ (وَطَلَّقَ فِي مَجْلِسِهِ) أَي: مَجْلِسِ الْعَقْدِ؛ لِإِنْتِفَاءِ إِمْكَانِ الْوَطْءِ (أَوْ نَكَحَ وَهُوَ بِالْمَشْرِقِ وَهِيَ بِالْمَغْرِبِ) لِإِنْتِفَاءِ إِمْكَانِ اجْتِمَاعِهِمَا فِي الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ<sup>(٣)</sup>.. (لَمْ يَلْحَقَهُ) لِإِسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ مِنْهُ.

(وَلَهُ نَفْيُهُ مَيْتًا) لِأَنَّ النَّسْبَ لَا يَنْقَطِعُ بِالْمَوْتِ، بَلْ يُقَالُ: هَذَا الْمَيْتُ وَلَدُ فُلَانٍ.

حاشية السنباطي

بزنا مطلق، أو مضاف لما قبل النكاح لنفي الولد؛ بناء في الثانية على المرجوح: أنه يلاعن فيها كذلك.

قوله: (بأن ولدته... ) إنما يحتاج إلى ذلك إذا كان النافي غير صبي لم يستكمل تسع سنين، وغير ممسوح ولو مجبوب الذكر، دون الأنثيين وعكسه، فإن كان صبيًا لم يستكمل تسع سنين أو ممسوحًا.. انتفى عنه الولد مطلقًا؛ كما يعلم مما يأتي في العدد.

قوله: (وله نفيه ميتًا) فائدته: سقوط مؤنة التجهيز عنه<sup>(٤)</sup>.

(١) في نسخة (ش): في أواخر الباب.

(٢) صحيح البخاري، باب: ميراث الملاعة، رقم [٦٧٤٨]، صحيح مسلم، كتاب اللعان، رقم [٨١٤٩٤].

(٣) لا يلحقه إذا لم يمض زمن يمكن فيه اجتماعهما ولا وصول مائه إليها؛ كما في التحفة: (٤٢٠/٨)، خلافا لما في النهاية: (١٢٢/٧) والمغني: (٣٨٠/٣) حيث لم يتطرقا على إمكان وصول مائه.

(٤) في نسخة (أ) و(ب): عليه.



(وَالنَّفْيُ عَلَى الْفُورِ فِي الْجَدِيدِ) كَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ بِجَامِعِ الضَّرَرِ بِالْإِمْسَاكِ،  
وَالْقَدِيمِ: لَا؛ لِأَنَّ أَمْرَ النَّسَبِ حَاطِرٌ قَدْ يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى نَظَرٍ وَتَأَمُّلٍ فَيَمْهَلُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ،  
أَوْ لَهُ النَّفْيُ مَتَى شَاءَ، وَلَا يَسْقُطُ إِلَّا بِإِسْقَاطِهِ، قَوْلَانِ، (وَيُعْذَرُ)<sup>(١)</sup> عَلَى قَوْلِ الْفُورِ  
(لُعْذَرٍ) كَأَن بَلَغَهُ الْخَبْرُ لَيْلًا فَأَخَّرَ حَتَّى يُصْبِحَ، أَوْ حَضَرَتْهُ الصَّلَاةُ فَقَدَّمَهَا، أَوْ كَانَ  
جَائِعًا فَأَكَلَ، أَوْ مَرِيضًا، أَوْ مَحْبُوسًا، أَوْ لَمْ يَجِدِ الْقَاضِيَ فَأَخَّرَ، لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يُشْهَدَ<sup>(٢)</sup>  
أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى النَّفْيِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ... بَطَلَ حَقُّهُ مِنَ النَّفْيِ بِالتَّأخِيرِ وَلِحَقِّهِ الْوَلَدُ.  
(وَلَهُ نَفْيُ حَمَلٍ وَانْتِظَارٌ وَضَعِهِ) لِيَتَحَقَّقَ وَيَنْتَفِيَّ احْتِمَالُ كَوْنِهِ رِيحًا، فَإِنْ قَالَ:  
عَلِمْتُ أَنَّهُ وَلَدٌ وَأَخَّرْتُ رَجَاءً لِلِإِجْهَازِ مَيْتًا فَأُكْفَى كَشْفُ الْأَمْرِ وَرَفْعُ السُّتْرِ... بَطَلَ  
حَقُّهُ مِنَ النَّفْيِ فِي الْأَصَحِّ الْمَنْصُوصِ؛ لِتَأخِيرِهِ بِلا عُذْرٍ مَعَ عِلْمِهِ، وَالثَّانِي: لَا؛  
لِأَنَّ الْحَمَلَ لَا يَتَبَيَّنُ، فَلَا أَثَرَ لِقَوْلِهِ: عَلِمْتُهُ.

(وَمَنْ أَخَّرَ) النَّفْيَ (وَقَالَ: «جَهَلْتُ الْوِلَادَةَ»... صَدَّقَ بِمِمينِهِ إِنْ كَانَ غَائِبًا)

#### حاشية البكري

قوله: (لكن عليه أن يشهد) ذكره لئلا يتوهم من العذر عدم وجوب الإشهاد.

قوله: (فإن قال: علمت...): أفاد به: أن انتظار الوضع في غير هذه الصورة لا يبطل من النفي، وفيما يبطل خلاف ما أوهمه المتن من عدم البطلان مطلقاً.

#### حاشية المنباضي

قوله: (كان بلغه الخبر...): أي: وكان بلغه وهو غائب فأخَّرَ إلى حضوره مع مبادرته إليه بحسب الإمكان مع الإشهاد على النفي على الأصح في «الشرح الصغير» لأن له عذراً ظاهراً فيه؛ وهو الانتقام منها بإشهار أمرها في قومها وبلدها.

قوله: (وقال: جهلت الولادة) مثل ذلك: ما لو قال: (لم أصدق من أخبرني) وقد

(١) في نسخة (ش): وَيُعْذَرُ.

(٢) في نسخة (ب): أَنْ يُشْهَدَ.





قَالَ فِي «الشَّامِلِ»: إِلَّا أَنْ يَسْتَفِيضَ وَيَنْتَشِرَ<sup>(١)</sup>، (وَكَذَا الْحَاضِرُ) يُصَدَّقُ (فِي مُدَّةٍ يُمَكِّنُ جَهْلُهُ فِيهَا) بِخِلَافِ مَا لَا يُمَكِّنُ، وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِكُونِهِمَا فِي مَحَلَّةٍ أَوْ مَحَلَّتَيْنِ أَوْ دَارٍ أَوْ دَارَيْنِ.

(وَلَوْ قِيلَ لَهُ: «مَتَّعْتَ بِوَلَدِكَ» أَوْ «جَعَلَهُ اللَّهُ لَكَ وَلَدًا صَالِحًا» فَقَالَ: «آمِينَ»، أَوْ «نَعَمْ».. تَعَذَّرَ نَفِيهِ) لِتَضَمُّنِ ذَلِكَ الْإِقْرَارِ بِهِ<sup>(٢)</sup>، وَالْإِقْرَارُ لَا يَرْتَفِعُ بِالنَّفْيِ، (وَإِنْ قَالَ: «جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا» أَوْ بَارَكَ) اللَّهُ (عَلَيْكَ.. فَلَا) يَتَعَذَّرُ نَفِيهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَتَضَمَّنُ الْإِقْرَارَ بِهِ، وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ قَصَدَ مُكَافَأَةَ الدُّعَاءِ بِالْدُّعَاءِ.

(وَلَهُ اللَّعَانُ مَعَ إِمْكَانِ بَيِّنَةٍ<sup>(٣)</sup> بِزِنَاهَا) لِأَنَّهُ حُجَّةٌ كَالْبَيِّنَةِ، (وَلَهَا) اللَّعَانُ (لِدْفَعِ

حاشية البكري

قوله: (إلا أن يستفيض وينتشر) هو صحيح وارد على المتن، فإطلاقه معترض.

حاشية السنياطي

أخبره غير مقبول الرواية، بخلاف ما إذا أخبره مقبول الرواية ولو عبداً أو امرأة.. فلا يصدق في ذلك، ولو قال مع علمه بالولادة: (لم أعلم بجواز اللعان) وهو عامي وإن لم يكن قريب عهد بالإسلام، أو ناشئاً ببادية بعيدة عن العلماء.. صدق، بخلاف ما إذا كان فقيهاً.

قوله: (تعذر نفيه) أي: ما لم يعرف له ولد آخر وادعى حمل ذلك عليه، وإلا.. فله نفيه؛ لانتفاء علة تعذره المذكورة في كلام الشارح.

نعم؛ إن أشار إليه؛ كأن قال: (متعك الله بهذا الولد) فأجابه بما ذكر.. تعذر نفيه؛ للعلة المذكورة.

قوله: (وإن قال: «جزاك الله...») صورته: أن يقع ذلك في وقت العذر، أو

(١) في نسخة (ش): تستفيض وتنتشر.

(٢) في نسخة (ش): للإقرار به.

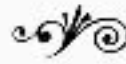
(٣) في نسخة (ش): مع إمكان البيينة.



حَدَّ الزَّانَا عَنْهَا) بِلِعَانِهِ ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِلِعَانِهَا غَيْرُ ذَلِكَ ، فَإِنْ أَثْبِتَ زِنَاهَا بِالْبَيِّنَةِ . . فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تُلَاعِنَ لِدَفْعِ الْحَدِّ ؛ لِأَنَّ اللَّعَانَ حُجَّةٌ ضَعِيفَةٌ فَلَا يُقَاوِمُ الْبَيِّنَةَ .

❦ حاشية السنياطي ❦

يقوله مَنْ لَا يَسْقُطُ حَقُّهُ بِإِخْبَارِهِ ، قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ .





## فصل

### [ فِي الْمَقْصُودِ الْأَصْلِيِّ مِنَ اللَّعَانِ ]

(لَهُ اللَّعَانُ لِنَفْسِي وَلِدِي وَإِنْ عَفَتْ عَنِ الْحَدِّ وَزَالَ النِّكَاحُ) بِطَّلَاقِي أَوْ غَيْرِهِ، بَلْ يَلْزَمُهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْوَلَدَ لَيْسَ مِنْهُ؛ كَمَا تَقَدَّمَ، (وَلِدْفِعَ حَدَّ الْقَذْفِ وَإِنْ زَالَ النِّكَاحُ وَلَا وَلَدًا، وَلِتَعْزِيرِهِ) أَيُّ: وَلِدْفِعَ تَعْزِيرَ الْقَذْفِ؛ بِأَنَّ كَانَتِ الزَّوْجَةُ غَيْرَ مُحْصَنَةٍ؛ كَالذَّمِّيَّةِ وَالرَّقِيقَةِ وَالصَّغِيرَةِ الَّتِي يُوطَأُ مِثْلَهَا، (إِلَّا تَعْزِيرَ تَأْدِيبِ لِكَذِبٍ) مَعْلُومٍ؛ (كَقَذْفِ طِفْلَةٍ لَا تُوطَأُ) أَوْ صِدْقٍ ظَاهِرٍ؛ كَقَذْفِ كَبِيرَةٍ تَبَّتْ زِنَاهَا.....

حاشية البكري

## فصل

قوله: (إِذَا عَلِمَ...) قيد صحيح، لا للاعتراض بل للإيضاح.

قوله: (أَوْ صِدْقٍ ظَاهِرٍ) أفاد به: أنه لا يختص بالكذب؛ كما أوهمه المتن.

حاشية السنياطي

## فصل

قوله: (بأن كانت الزوجة غير محصنة...) مثلها: المكروهة والنائمة والجاهلة بالحكم؛ بأن قال لها: (زني وأنت كذلك) فإن قال لها: (أكرهك فلان على الزنا).. لزمه الحد لقذفه، وإذا ذكره في اللعان لدفع التعزير.. اندفع عنه؛ كما علم مما مر. وقوله لها: (وطنتك شخص بشبهة منه).. فكقوله: (زنيت جاهلة) فيلزمه التعزير، ويجوز اللعان لنفيه، لكن إن كان ثم ولد ولم يعين الواطئ بالشبهة، أو عيَّنه ولم يصدقه في الوطاء.. لاعن لنفيه، وإن صدقه وادعاه.. عرض على القائف، فإن ألحقه بالمعين.. لحقه ولا لعان، وإن ألحقه بالزوج.. لحقه وليس له نفيه باللعان، وإلا.. انتظر بلوغه لينتسب إلى أحدهما؛ فإن انتسب إلى الزوج.. فله نفيه باللعان، وفارق إلحاق القائف: بأنه أقوى منه.

قوله: (كقذف طفلة لا توطأ) مثلها: الرتقاء والقرناء، ومن حد لقذفها ولو قذفها بعد الزنا الذي حد لأجله على الأوجه في «شرح الروض» من وجهين أطلقهما فيه

بِالْبَيِّنَةِ أَوْ بِإِقْرَارِهَا ، وَالتَّعْزِيرُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ يُقَالُ فِيهِ : تَعْزِيرُ تَكْذِيبٌ ، وَلَا يُسْتَوْفَى إِلَّا بِطَلْبِهَا ، وَتَعْزِيرُ التَّأْدِيبِ فِي الطُّفْلَةِ يَسْتَوْفِيهِ الْقَاضِي ؛ مَنْعًا لَهُ مِنَ الْإِيذَاءِ وَالْحَوْضِ فِي الْبَاطِلِ ، وَفِي الْكَبِيرَةِ الْمَذْكُورَةِ لَا يُسْتَوْفَى إِلَّا بِطَلْبِهَا عَلَى الصَّحِيحِ .

(وَلَوْ عَفَّتْ عَنِ الْحَدِّ أَوْ أَقَامَ بَيِّنَةٌ بِرِزَانِهَا أَوْ صَدَّقَتْهُ) فِيهِ (وَلَا وَوَلَدٌ) فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ (أَوْ سَكَتَتْ عَنْ طَلْبِ الْحَدِّ) وَلَمْ تَعْفُ (أَوْ جُنَّتْ بَعْدَ قَذْفِهِ) وَلَا وَوَلَدٌ فِي الصُّورَتَيْنِ أَيْضًا . . (فَلَا لِعَانَ فِي الْأَصَحِّ) لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ؛ لِسُقُوطِ الْحَدِّ فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ الْأُولِ ، وَلِإِنْتِفَاءِ طَلْبِهِ فِي الصُّورَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ ، وَالثَّانِي : لَهُ اللَّعَانُ ؛ لِغَرَضِ التُّرُقَةِ الْمُؤَبَّدَةِ وَالِإِنْتِقَامِ مِنْهَا بِإِيْجَابِ حَدِّ الزَّانَا عَلَيْهَا ، وَيُسْتَوْفَى فِي الْمَجْنُونَةِ بَعْدَ إِفَاقَتِهَا إِنْ لَمْ تُلَاعِنُ ، وَإِذَا كَانَ فِي الصُّورِ الْخَمْسِ وَوَلَدٌ . . فَلَهُ اللَّعَانُ لِتَنْقِيهِ قَطْعًا .

(وَلَوْ أَبَانَهَا) بِطَّلَاقٍ أَوْ فَسْخٍ (أَوْ مَاتَتْ ثُمَّ قَذَفَهَا بِرِزَانِ مُطْلَقٍ ، أَوْ مُضَافٍ إِلَى) زَمَنِ (بَعْدَ النِّكَاحِ) . . لَاعِنَ إِنْ كَانَ وَوَلَدٌ يَلْحَقُهُ يُرِيدُ نَفِيَهُ ، وَنَفَاهُ فِي لِعَانِهِ ؛ كَمَا فِي صُلْبِ النِّكَاحِ ، وَيَسْقُطُ حَدُّ الْقَذْفِ عَنْهُ بِلِعَانِهِ ، وَيَجِبُ بِهِ عَلَى الْبَائِنِ حَدُّ الزَّانَا الْمُضَافِ إِلَى حَالَةِ النِّكَاحِ بِخِلَافِ الْمُطْلَقِ ، وَيَسْقُطُ بِلِعَانِهَا ، أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَوَلَدٌ . . فَلَا يُلَاعِنُ

#### حاشية البكري

قوله: (وفي الكبيرة المذكورة) هي القذف .

قوله: (يريد نفيه ، ونفاه في لعانه) بين به مراد المتن للإيضاح .

#### حاشية السنباطي

كـ«أصله» أخذًا من عموم تعزير من قذف من حد لقذفه .

قوله: (بالبينة أو بإقرارها) أي: أو بلعان منه مع امتناعها منه ، ولا فرق في التعزير لقذف مَنْ ثَبِتَ زَنَاها بِذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَقْذِفَهَا بِذَلِكَ الزَّانَا أَوْ غَيْرِهِ .

قوله: (ولا يستوفى إلا بطلبها) أي: فتؤخر الملاعنة إليه .

قوله: (ويجب به على البائن حد الزنا المضاف إلى حالة النكاح ، بخلاف المطلق)





وَيُحَدُّ، وَقِيلَ: يُلَاعِنُ إِنْ أَضَافَ الزَّانَا إِلَى حَالَةِ النِّكَاحِ، وَيَدْخُلُ فِي الْوَلَدِ الْحَمْلُ فَيُلَاعِنُ قَبْلَ انْفِصَالِهِ فِي الْأَظْهَرِ، فَإِنْ لَاعَنَ وَبَانَ أَنْ لَا حَمْلَ.. بَانَ فَسَادُ اللَّعَانِ، (فَإِنْ أَضَافَ) الزَّانَا (إِلَى) زَمَنِ (قَبْلَ نِكَاحِهِ.. فَلَا لِعَانَ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَلَدًا) وَيُحَدُّ كَقَذْفِ أَجْنَبِيَّةٍ، (وَكَذَا إِنْ كَانَ) وَلَدًا (فِي الْأَصَحِّ)، وَالثَّانِي: لَهُ اللَّعَانُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَظُنُّ الْوَلَدَ<sup>(١)</sup> مِنْ ذَلِكَ الزَّانَا فَيَتَنَفَّسُ بِاللَّعَانِ، وَأَجِيبَ: بِأَنَّهُ كَانَ حَقُّهُ حَيِّدًا أَنْ يُطْلَقَ الْقَذْفُ وَلَا يُؤَرِّخُهُ، (لَكِنْ لَهُ إِنْشَاءُ قَذْفٍ) مُطْلَقٍ (وَيُلَاعِنُ) نَافِيًا لِلْوَلَدِ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ بِلِعَانِهِ حَدُّ الْقَذْفَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يُنْشَأْ.. حُدَّ، وَعَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ وَرَجَحَهُ أَكْثَرُهُمْ؛ كَمَا قَالَ فِي «الشَّرْحِ الصَّغِيرِ»: إِذَا لَاعَنَ.. سَقَطَ الْحَدُّ عَنْهُ بِلِعَانِهِ، وَلَا يَجِبُ بِهِ عَلَى الْبَائِنِ حَدُّ الزَّانَا فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُطْلَعْ فِرَاشُهُ حَتَّى يَنْتَقِمَ مِنْهَا بِاللَّعَانِ، وَحَيْثُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهَا فِي هَذَا وَفِي الْمَطْلُوقِ.. فَفِي تَأْبُدِ حُرْمَتِهَا عَلَيْهِ وَجْهَانِ، الْأَصَحُّ: نَعَمْ، وَعَلَى مُقَابِلِهِ قَالَ فِي «الرَّوَضَةِ»: هَلْ يَفْتَقِرُ إِلَى مُحَلِّ كَالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ؟ وَجْهَانِ، الصَّحِيحُ: لَا، وَأَسْقَطَ مِنْهَا مَسْأَلَةَ الْمَوْتِ، (وَلَا يَصِحُّ نَفْيُ أَحَدِ تَوَاطُؤَيْنِ) بِأَنْ وَلَدْتَهُمَا مَعًا أَوْ أَحَدَهُمَا بَعْدَ الْآخَرِ.....

حاشية البكري

قوله: (ورجحه أكثرهم) المعتمد: ما في «المنهاج».

قوله: (وأسقط منها مسألة الموت) أي: التي في «المنهاج»، وهي قوله: (أو ماتت).

حاشية السباطي

أي: لقوة شبهة لعانه في الأول بلعانه في النكاح؛ لإضافة الزنا إليه، بخلاف لعانه في الثاني.

قوله: (لكن له...) أي: بل يجب عليه ذلك بشرطه السابق.

قوله: (في أحد الوجهين...) قال في «شرح الروض»: وهو الأوجه.

(١) في نسخة (ش): يُظَنُّ الْوَلَدُ.



وَبَيْنَهُمَا أَقْلٌ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُجْرِ الْعَادَةَ بِأَنْ يَجْتَمَعَ فِي الرَّحِمِ وَلَدٌ مِنْ مَاءِ رَجُلٍ وَوَلَدٌ مِنْ مَاءِ آخَرَ ؛ فَالْتَوَأْمَانِ مِنْ مَاءِ رَجُلٍ وَاحِدٍ فِي حَمْلٍ وَاحِدٍ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَنْفِيَ أَحَدُهُمَا ، وَلَوْ نَفَاهُمَا بِاللَّعَانِ ثُمَّ اسْتَلْحَقَّ أَحَدُهُمَا .. لِحَقِّهِ الْآخَرُ ، وَلَوْ نَفَى أَوْلَهُمَا بِاللَّعَانِ ثُمَّ وَلَدَتِ الثَّانِيَةَ فَسَكَتَ عَنْ نَفْيِهِ .. لِحَقِّهِ الْأَوَّلُ مَعَ الثَّانِي ، أَمَا إِذَا كَانَ بَيْنَ وَضْعِي الْوَالِدَيْنِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا .. فَهُمَا حَمْلَانِ يَصِحُّ نَفْيُ أَحَدِهِمَا .

﴿ حاشية البكري ﴾

قوله: (وبينهما أقل من ستة أشهر) بيان للتوأمين ، فتركه في «المنهاج» للعلم به .

﴿ حاشية السباطي ﴾

قوله: (فسكت عن نفيه...) أي: فلا بد في عدم لحوق الأول مع الثاني من نفيه فوراً ولو بغير لعان وإن قيد به في «الروضة» كـ«أصلها» .

تنبية: يحد لقتلها فيما إذا لحقها باستلحاق أحدهما ، لا بالسكوت عن نفي الثاني ؛ لأنه لم يناقض قوله الأول ، واللحوق حكم الشرع .

نعم ؛ لو كان القذف بعد البيونة .. حد لقتلها وإن لحقها بالسكوت عن نفي الثاني ؛ لأن اللعان بعد البيونة لا يكون إلا لنفي النسب ، فإذا لحق النسب .. لم يكن للعان حكم فحد ، وفي صلب النكاح له أحكام أخرى ، فإذا لحق بالنسب .. لا يرتفع فلم<sup>(١)</sup> يحد . انتهى .



(١) في نسخة: (ج) و(د): فلا .



## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
كتاب النكاح	٥
فصل في الخطبة	٢٩
فصل في أركان النكاح وغيرها	٣٧
فصل فيمن يعقد النكاح وما يتبعه	٥٤
فصل في موانع الولاية للنكاح	٦٧
فصل في الكفاءة	٩٤
فصل في تزويج المحجور عليه	١٠٥
باب ما يحرم من النكاح	١١٩
فصل في نكاح من فيها رق وتوابعه	١٣٦
فرع في أن ولد الأمة المنكوحه يتبعها في الرق	١٤٣
فصل في نكاح الكافرة وتوابعه	١٤٤
باب نكاح المشرك	١٥٣
فصل في أحكام زوجات الكافر إذا أسلم على أكثر من مباحة	١٦٦
فصل في مؤنة المسلمة أو المرتدة	١٧٦
باب الخيار والإعفاف	١٧٩
فرع في خيار الخلف	١٩٣
فرع في الفسخ بالعتق	٢٠١
فصل في الإعفاف	٢٠٢
فصل في نكاح الرقيق	٢١٢
كتاب الصداق	٢٢١
فصل في أحكام الصداق المسمى الصحيح والفاسد	٢٣٦
فصل في التفويض	٢٤٥
فصل في بيان مهر المثل	٢٥١
فصل في تشطر المهر وسقوطه	٢٥٥
فصل في المتعة	٢٧٠
فصل في الاختلاف في المهر والتحالف فيما سمي منه	٢٧٣
فصل في وليمة العرس	٢٧٩
كتاب القسم والنشوز	٢٩٣
فصل في بعض أحكام النشوز وسوايقه ولواحقه	٣١٤



٣٢١	كتاب الخلع
٣٤٠	فصل في الصيغة وما يتعلق بها
٣٥٠	فصل في الألفاظ الملزمة للعرض وما يتبعها
٣٦٦	فصل في الاختلاف في الخلع أو في عوضه
٣٦٩	كتاب الطلاق
٣٨٣	فصل في تفويض الطلاق إليها
٣٨٩	فصل في بعض شروط الصيغة والمطلق
٤٠٠	فصل في بيان محل الطلاق والولاية عليه
٤٠٣	فصل في تعدد الطلاق بنية العدد فيه أو ذكره وما يتعلق بذلك
٤١٦	فصل في الاستثناء
٤٢٣	فصل في الشك في الطلاق
٤٣٣	فصل في بيان الطلاق السني والبدعي
٤٣٧	فصل في معنى الطلاق السني وحكمه
٤٤٧	فصل في تعليق الطلاق بالأزمة ونحوها
٤٥٩	فصل في أنواع التعليق بالحمل والولادة والحيض وغيرها
٤٦٠	تنبيه في جواز الوطء والاستمتاع حيث لم يكن حمل ظاهر
٤٧٤	فصل في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق
٤٨٠	فصل في أنواع أخرى من التعليق
٤٨٨	كتاب الرجعة
٤٩١	فرع في حكم الرجعة بغير العربية
٤٩٦	تنبيه في أقل مدة الأقران للحررة والأمة المبتدأة
٥٠٤	كتاب الإيلاء
٥١٧	فصل في أحكام الإيلاء من ضرب مدة وما يتفرع عليها
٥٢٤	كتاب الظهار
٥٣١	فصل في أحكام الظهار من وجوب كفارة وغير ذلك
٥٣٨	كتاب الكفارة
٥٥٨	كتاب اللعان
٥٧٦	فصل في بيان حكم قذف الزوج ونفي الولد جوازا ووجوبا
٥٨١	فصل في كيفية اللعان
٥٨٢	تنبيه في كيفية ملاعنة الموطوءة بشبهة
٥٩٥	فصل في المقصود الأصلي من اللعان

